الغرة

في شرح اللمع

من أول باب (إن وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)

لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان
(ت ٥٦٩هـ)

مع دراسة لفكره النحوي

دراسة وتحقيق
د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم
[illegible]

المجلد الأول

دار التدمرية

الغرة

في شرح اللمع

من أول باب (إنّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)

لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان

(ت ٥٦٩ هـ)

مع دراسة لفكره النحوي

دراسة وتحقيق

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية وآدابها في جامعة القصيم

المجلد الأول

دار التدمرية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها الباحث إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

وقد نوقشت ليلة الاثنين ٢٠ ربيع الثاني ١٤٣١هـ.

وناقشها الأساتذة:

١ - أ.د. تركي بن سهو العتيبي. مشرفًا مقررًا.

٢ - أ.د. صالح بن حسين العايد. عضوًا.

٣ - أ.د. أحمد بن عبد الله السالم. عضوًا.

وأوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراه في النحو والصرف بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.

الغرة

في شرح اللمع

١

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

دار التدمرية
الرياض - ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦
هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM
المملكة العربية السعودية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فلم يزل الباحثون يؤدون شيئًا من حقِّ تراثهم العلمي الذي خلَّفه أسلافهم العلماء، يحققون، ويدرسون، وينشرون، كي يظهروا ما وصلوا إليه من نضج فكري، وثراء معرفي، في ميادين العلم كافة، وخاصةً ما كان متعلقًا بكتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ.

ولقد كانت علوم العربية، وخاصة النحو والصرف، مرآةً كشفت عن علم دقيق، وفكر رصين، ونمط أصيل من البحث، حتى ظنَّ بعض الناس أنَّ شعاعه مقتبس من أمم أخرى، فشكُّوا في أصالة هذا الفكر، وراحوا يتصيَّدون الأدلة، ويتكلَّفونها، انبهارًا بهذا المقدار العالي الذي وصله، في وقت مبكر من عمره.

وإنَّ من القيام على التراث وخدمته، العناية برموزه وأربابه، الذين حملوا لواء العلم، وأدَّوه إلى من بعدهم، فاجتهدوا في أدائه، بالتأليف والتدريس، واجتهدوا في تطويره، من خلال ما أضافوه من دقائق العلم، ونتائج الفكر.

وقد كانت هذه المعاني حاضرة في ذهني لمَّا أردت أن أسجل موضوعًا لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، فبقيت زمنًا أبحث وأستشير، وكان د. عبد الرحمن العثيمين –حفظه الله– قد حدَّثني في زمن سابق عن شروعه في تحقيق كتاب الغرة لابن الدهان، إلاَّ أنه وقف عن إكماله من زمن، لانشغاله في شؤون علمية أخرى، فلما راجعته مستشيرًا في اختيار موضوع للدكتوراه، أشار علي بأن

أسجل جزءًا من الغرة، بعد الجزء الذي وقف عنده، ثم إني استشرت د. تركي العتيبي -حفظه الله- في هذا، فأيّد هذا الرأي، ثم استقرَّ الأمر بعد زمن، على أن تكون الدراسة عن فكر ابن الدهان النحوي مع تحقيق جزء من كتابه الغرة.

ولهذا الكتاب أهمية ظاهرة، فمؤلفه من أعلام نحويي عصره، وعصره عصر مزدهر بالعلم، فإنه وإن كان النحو قد استقرت أصوله في القرن الرابع، إلاَّ أنَّ ما بعده من القرون، كان الاجتهاد فيها هو سبيل التميز عند النحويين، وميدان المسابقة، بقيت الحالة هذه، حتى جاءت عصور النقل والتلخيص والتحشية، التي قلَّ فيها التميُّز.

ثم إن الكتاب غزير المادة، معنيٌّ بذكر آراء النحويين ومذاهبهم، وهو مصدر لكثير من الكتب التي جاءت بعده، مما له أهمية بالغة، كمصنفات أبي حيان وغيره.

ولقد سُبِقتُ بدراسات متعددة لهذا الكتاب ومؤلفه، وهي كما يلي:

١- رسالة د. إبراهيم الأدكاوي، التي هي بعنوان (آراء ابن الدهان النحوي، مع تحقيق الأبواب الستة الأخيرة التي أضافها إلى شرح اللمع).

٢- رسالة د. علاء محمد رأفت، التي هي بعنوان (جهود ابن الدهان وأثره في الدراسات النحوية والصرفية).

٣- ما شرع فيه د. عبد الرحمن العثيمين من تحقيق الجزء الأول.

٤- رسائل ماجستير لطلاب د. الأدكاوي، في جامعة المنوفية في مصر، لعدد من الأبواب، تبدأ من باب النكرة والمعرفة إلى آخر الكتاب.

فأمَّا الرسالتان الأوليان، فإنهما لم تُفردا للفكر، ولم يكن الجزءُ الأول من الغرة داخلاً في بحثهما، كما صرح بذلك د. الأدكاوي، في رسالته، وكذلك د. علاء، فقد أخبرني من خلال اتصال به أنه لم يعثر على الجزء الأول عند بحثه.

وأمَّا الجزء الذي حُقِّقَ، فقد راعيته، فاخترت هذا الجزء المحدد: من أول باب (إنَّ) وأخواتها إلى آخر باب (العطف)، وذلك أن د. عبد الرحمن العثيمين قد شرع في تحقيق الجزء الأول منه، فكان المقترح أن تكون بدايتي من حيث انتهاؤه، أما النهاية، فقد علمتُ أن الدكتور الأدكاوي -رحمه الله- قد قسم الأبواب الأخيرة على بعض طلاب الماجستير، وأن ذلك التقسيم يبدأ من باب النكرة والمعرفة[1]، فوقفت قُبيله.

وقد قسمت العمل قسمين:

الأول: الفكر النحوي عند ابن الدهان، وفيه تمهيد وتسعة فصول:

فأمَّا التمهيد، فترجمتُ فيه لابن الدهان.

وأما الفصول التسعة، فقد حاولت أن أبرز فيها الجوانب المعرفية، التي كان نحوُ ابن الدهان أثرًا لها، وما هو سبيل إلى ذلك، من تتبع لمصادره، ووصفٍ لمنهجه، ودراسةٍ لتعامله مع الخلاف النحوي، ومواقفه من آراء النحويين، وكيف يتشكل

---

(١) علمت بعد نهاية العمل أن مقدار المحقق من الكتاب أوسع من ذلك، فلقد اطلعت على سيرة ذاتية لأحد الأساتذة المقدمين للتعاقد مع إحدى الجامعات، فوجدت رسالته (أبواب التوابع من الغرة دراسة وتحقيقًا).

اختياره وترجيحه، من خلال عنايته بالمعنى، والشاهد، وطريقة مناقشته للقضية للنحوي، وموقفه من أبرز القضايا النظرية في النحو؛ العلة والعامل، وختمت الفصول بقيمة كتابه الكبير (الغرة)، ثم ذيلت الدراسة بأهم النتائج.

أما القسم الثاني: فهو تحقيق الغرة من أول باب (إنَّ) وأخواتها إلى آخر باب العطف، وقد قدمت التحقيق بإثبات نسبة الكتاب، وبوصف النسخ الخطية.

وذيَّلت العمل بالفهارس الفنية.

ولقد جرت عادة الباحثين أن يذكروا في مقدمات بحوثهم ما واجههم من صعوبات، ويشكروا من ساعدهم في إنجاز عملهم.

فأما الصعوبات، فإني أحمد الله تعالى على جزيل ما أنعم، ولم أجد من فضله إلا ما يوجب الشكر، وإن كان ثَمَّ شيءٌ فأسأل الله أن يجعل عاقبته حميدة، وأن يعوِّض عن وطأته بخيري الدنيا والآخرة.

وأمّا الشكر، فالشكر لله تعالى أولاً وآخرًا، ثم إني أشكر المشرف على هذه الرسالة، د. تركي بن سهو العتيبي، فقد زاد فضله على ما يجود به أكرم المشرفين على تلاميذهم، قرأ الرسالة حرفًا حرفًا، ولم يترك نقصًا إلاَّ أشار بإكماله، ولا خللاً إلاَّ بين السبيل إلى تسديده، أعطاني من وقته وجهده، حتى وقت إجازته وراحته، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أودُّ أن أشكر الأستاذين الفاضلين، الذين تفضلا بمناقشة الرسالة، أ.د. صالح بن حسين العايد، وأ.د. أحمد بن عبد الله السالم، فقد استفدت من ملحوظاتهما، وصوَّبت ما أوقفاني عليه من خطأ أو وهم. فجزاهما الله خير الجزاء.

أما الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، فقد سبق فضله العمل بزمن طويل، فلقد استفدت من مجالستي له، استفادة لا تقدر بقدر، ولا يكافِئُها شكر، أما هذا العمل، فله الفضل الكبير فيه، فهو الذي أشار بالكتاب، وكان قد شرع في تحقيقه، فتنازل لي عن القدر الذي يُسمَحُ أن يُسَجَّلَ بِهِ رسالةٌ، وتكرم بإعطائي مخطوطة لم أجدها إلاَّ عنده، ولم يقف عند ذلك، بل تابعني بالسؤال في بداية عملي، فله جزيل الشكر، وخالص الدعاء، فجزاه الله خير الجزاء، وأسأل الله أن يشفيه عاجلاً غير آجل.

وكان من تمام فضله، وزيادة تكرمه أن وعد بأن نخرج الكتاب سويًّا، فدفعه إلى الطابع لصفه، ثم شرع في تصويبه ، وتعديل تطبيعاته، إلاَّ أنَّ حالته الصحية لم تسمح بمواصلة ذلك، فلما انتهيت من العمل أذن لي أن أخرج عملي، أملاً بأن يُخرِج الباقي قريبًا إن شاء الله تعالى.

وأسأل الله سبحانه وتعالى، أن يرزقنا جميعًا الإخلاص في القول والعمل، وأن يتقبل منا الصالحات، ويعفو عن الزلات، إنه سميع مجيب.

كتبه

فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم

عنيزة ٣ شعبان ١٤٣١هـ

التمهيد

تعريف بابن الدهان

اسمه ونسبه:

هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر بن عاصم بن عباد ابن عاصم، وقيل: عصام[1]، بن الفضل بن ظفر بن غلاب بن حمد بن شاكر بن عياض بن حصن بن رجاء بن أبي بن شبل بن أبي اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، ناصح الدين أبو محمد، المعروف بابن الدهان البغدادي[2].

وقد نص جماعةٌ من المترجمين أن نسبه يرجع إلى الصحابي الجليل أبي اليسر كعب بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه[3]، ثم وهم بعض المعاصرين، فنسبوه إلى كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه[4].

مولده ورحلاته:

وكانت ولادته ليلة الجمعة الخامس والعشرين من رجب سنة ٤٩٤هـ[5]. وقيل الحادي عشر من رجب، وقيل سنة ٤٩٣هـ[6]. ولد بنهر طابق[7]، وكان

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، ونكت الهميان ١٥٨.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢، ونكت الهميان ١٥٨.

(٣) انظر: المراجع في الحاشية السابقة، وإشارة التعيين ١٢٩، والبلغة ١٠٤.

(٤) انظر: الفريدة في شرح القصيدة ٣١، وشرح أبنية سيبويه ٧.

(٥) انظر: مسالك الأبصار ٧/ ٧٦.

(٦) انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٨٧، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ١٨٤.

(٧) محلة ببغداد من الجانب الغربي، قرب نهر القلاَّئين. انظر: معجم البلدان ٥/ ٣٢١.

أصله من بغداد، من محلة المقتدية[1].

ولم أقف على ذكر نشأته الأولى، ولا ذكر من أخذ عنهم في صغره، وإنما يذكر المترجمون أنه انتقل من بغداد إلى أصفهان، وسمع بها واستفاد من خزائنها، ثم عاد إلى بغداد، واستوطنها زمنًا، ثم خرج منها قاصدًا دمشق بطلب من صاحبها ابن الصوفي[2]، فاجتاز الموصل وذلك سنة ٥٤٤هـ[3]، فطلبه وزيرها الجواد الأصفهاني[4]، وأكرمه وصدَّره للإقراء والتأليف، وبقي بها إلى أن مات[5].

شيوخه:

يبدو أن ابن الدهان كان أكثر أخذه عن الكتب، ففي الجزء الذي حققته من الغرة لم أجد إشارة إلى شيخ له، أو تصريحًا بسماع، أو رواية. ثم لم أجد من ذكر له شيخًا أخذ عنه علوم العربية، إلا ما ذكر ياقوت أنه أخذ اللغة العربية عن

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، وإنباه الرواة ٢/ ٤٧-٤٨.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٠. وابن الصوفي هو حيدرة بن مفرّج بن حسن، (ت ٥٤٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٤٢.

(٣) انظر: خريدة القصر (شعراء العراق) ٣/ ٢١.

(٤) هو جمال الدين أبو جعفر محمد بن علي بن أبي المنصور (ت ٥٥٩ هـ). انظر: وفيات الأعيان ٥/ ١٤٣، وشذرات الذهب ٤/ ١٨٥.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٧-٤٨، ونكت الهميان ١٥٩.

الرمانيِّ[1]، ولا أدري من عنى به، فهو قطعًا ليس أبا الحسن النحوي الشهير، فإنه توفي سنة ٣٨٤هـ، أي قبل ولادة ابن الدهان بنحو تسعين سنةً، فيحتمل أن يكون وهمًا، أو أن نحويًّا آخر عُرِفَ بالرَّماني معاصر لابن الدهان.

وأما شيوخه في الحديث، فقد ذكروا أنه أخذ عن اثنين، وقد صرح الذهبي أنه سمع منهما وهو كبير[2]، وهما:

١. أبو القاسم هبة الله بن الحصين (ت ٥٢٥ هـ)[3].

٢. أبو غالب أحمد بن الحسن بن البنَّاء (ت ٥٢٧هـ)[4].

قالوا: وأخذ عن غيرهما[5].

تلاميذه:

وقد أخذ عنه جماعة من أهل العلم، وذكر القفطي: أن جماعته يتعصبون له، ويفضِّلونه على غيره، ويقصدون نحوَهُ لنحوِهِ[6].

وممن أخذوا عنه:

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٨١.

(٣) ترجمته في: شذرات الذهب ٤/ ٧٧.

(٤) ترجمته في: شذرات الذهب ٤/ ٧٩.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢، وإشارة التعيين ١٢٩، ونكت الهميان ١٥٩، والوافي بالوفيات ١٥/ ١٥٦، والبلغة ١٠٤، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٧.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥١.

١-أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢ هـ)[١].

قال عبد الباقي اليماني: «روى عنه أبو سعد بن السمعاني»[٢]، وقال الفيروزآبادي: «روى عنه أبو سعيد السمعاني»[٣]، ولم أقف على ذكره في شيوخ السمعاني[٤].

٢- أبو الفتح عثمان بن عيسى بن منصور البُلَطِيُّ (ت ٥٩٩هـ)[٥].

٣- أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق (ت ٥٧١)[٦].

ذكر القفطي أنه روى عن ابن الدهان خبرًا[٧].

٤- أبو الحرم مكي بن ريان بن شبة بن صالح الماكسيني الضرير (ت ٦٠٣هـ)[٨].

ذكر قراءته على ابن الدهان ابن خلكان[٩] والذهبي[١٠].

---

(١) ترجمته في: البداية والنهاية ١٢/ ٢٥٤، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١١.

(٢) إشارة التعيين ١٢٩-١٣٠.

(٣) البلغة ١٠٤.

(٤) انظر: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني. (ثبت الشيوخ) ٤/ ١٣-١٢٥.

(٥) ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ١٣٦، وفيه ذكر أخذه عن ابن الدهان.

(٦) ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ٣١١.

(٧) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٩.

(٨) ترجمته في: وفيات الأعيان ٥/ ٢٧٨، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٢٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٩.

(٩) انظر: وفيات الأعيان ٥/ ٢٧٨.

(١٠) انظر: تاريخ الإسلام ٤٣/ ١٣٣.

٥- أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)[١].

من أشهر من تتلمذ عليه، ونقل عنه في كتاب البديع[٢].

٦- أبو الثناء، وأبو المجد محمود بن الحسن بن علي، المعروف بابن الأرملة (ت ٦٠٦هـ)[٣].

٦- أبو الرضا أحمد بن علي بن زنبور النيلي (ت ٦١٣هـ)[٤].

قال الذهبي: «تأدب على سعيد بن الدهان»[٥].

٧- أبو الدر[٦] ياقوت بن عبد الله الرومي. (ت ٦١٨هـ)[٧].

قرأ عليه ديوان المتنبي[٨].

---

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/ ١٤١، والبداية والنهاية ١٣/ ٥٤، وطبقات المفسرين للداوودي ١/ ١١٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٤. وقد أجمعوا على تتلمذه على ابن الدهان.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق البديع ١/ ١٠٦، والفصل التاسع من هذا البحث.

(٣) ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٢٧٦، وفيه أخذه عن ابن الدهان.

(٤) ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤٤/ ١٣٥، وبغية الوعاة ١/ ٣٤١.

(٥) انظر: تاريخ الإسلام ٤٤/ ١٣٥.

(٦) هذه الكنية في معجم الأدباء (٦/ ٢٨٠٤) لمهذب الدين ياقوت بن عبد الله الرمي، (ت ٦٢٢هـ)، وأما تلميذ ابن الدهان فلم يَكْنِهِ ياقوت بأبي الدر، في حين كناه بها غيره، وإنما كناه ياقوت بأبي محمد، ولقبه أمين الدين، كما لقبه غيره بهذا اللقب، جاء في معجم الأدباء (٣/ ١٣٧٠): «... فمما أُنشدتُ من شعره ما ألقاه عليَّ أمين الدين أبو محمد ياقوت الموصلي الكاتب، وكان من أعيان تلاميذه، وسمع أكثر تصانيفه...».

(٧) ترجمته في: معجم الأدباء ٦/ ٢٨٠٥، ووفيات الأعيان ٦/ ١١٩، وتاريخ الإسلام ٤٤/ ٤٣٤. وفيها ذكر تلمذته على ابن الدهان.

(٨) توضيح المشتبه ٥/ ٣١٨.

وقال ياقوت: وأخذ عنه الخطيب التبريزي وجماعة[1]. وهذا وهم، فإن الخطيب التبريزي أبا زكريا يحيى بن علي توفي سنة ٥٠٢هـ[2]، وفي تلك السنة عمر ابن الدهان ثمان سنين، فكيف يكون شيخًا له[3]!

والذي يظهر أنَّ ثمَّ وهمًا سببه تشابهٌ في الأسماء، فإنَّ شيخ الخطيب هو الحسن بن رجاء ابن الدهان اللغوي[4].

مُؤلَّفاتُهُ:

ذكر المترجمون له أكثر من عشرين مؤلفًا، منها الموجود، ومنها المفقود، وهي:

١- شرح الإيضاح والتكملة.

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩.

(٢) انظر: تاريخ دمشق ٦٤/ ٣٤٩.

(٣) في كتاب «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف ... في كتاب الغريبين» (ص:١٦٢-١٦٣): «كذا قرأته على شيخنا الشيخ الأديب أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي الشيباني اللغوي، وكان ضابطًا، حافظًا للغةِ، متقنًا، أخذها عن علماء العراق والشام، مثل أبي محمد الدهان، وأبي القاسم الرقي...» ثم ترجم المحقق خطًا لأبي محمد سعيد بن المبارك. (هامش رقم (١) ص: ١٦٣).

ومثل هذا الوهم وهم د. إبراهيم السامرائي في تحقيقه نزهة الألباء، فقد ترجم الأنباري لأبي محمد الدهان، فقال: «وأما أبو محمد الدهان اللغوي، فإنه كان من أفاضل أهل اللغة... وأخذ عنه أبو زكريا الخطيب التبريزي» فأقحم المحقق بين معقوفتين بعد أبي محمد (سعيد بن المبارك بن علي بن) وترجم لصاحب الغرة. انظر: نزهة الألباء ٢٦٣ هامش رقم (٥).

(٤) انظر: نزهة الألباء ٢٧٠، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٨٢٣.

ذكره القفطي وياقوت وغيرهما. وذكروا أنه في ثلاثة وأربعين مجلدًا[١].

و نقل عنه السبكي في فتاويه[٢]، وابن النحاس الحلبي في تعليقته على المقرب، وسماه: الشامل في شرح الإيضاح[٣].

٢- شرح اللمع.

واسمه: الغرة في شرح اللمع. وهو في ثلاث مجلدات[٤]. وهو الكتاب الذي ندرسه.

٣-كتاب تفسير القرآن.

ذكره ياقوت، وذكر أنه في أربع مجلدات[٥].

٤-كتاب النهاية في العروض.

ذكره ياقوت[٥].

٥-كتاب الدروس.

ذكره القفطي[٦]، وياقوت، ووصفه بأنه مقدمة في النحو[٥].

٦-كتاب الفصول.

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٢) انظر: فتاوي السبكي ٢/ ٣٢٣.

(٣) انظر: التعليقة على المقرب ١/ ١٦٢، ٣٤٧، ٢/ ٨٠٥، ٨٢٥.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠.

ذكر القفطي وياقوت من مصنفاته الفصول في النحو[1]، وذكر ابن خلكان: الفصول الكبرى والفصول الصغرى[2]، وحقق د. فائز فارس لابن الدهان كتابًا بعنوان: الفصول في العربية[3].

٧-كتاب الدروس في القوافي والعروض.

ذكره ياقوت[4]، ومنه نسخة خطية في دار الكتب المصرية رقم ١٨٦ عروض[5]. ونسخة في جوتا في ألمانيا برقم ٣٥٨، رقم ١[6].

٨-كتاب العقود في المقصور والممدود.

ذكره ياقوت[5]، وذكره ابن خلكان باسم: المعقود في المقصور والممدود[7]، ويحتمل أن يكون خطًا طباعيًا.

٩-كتاب الرسالة السعيدية في المآخذ الكندية.

ذكره القفطي وابن خلكان بهذا الاسم[8]، وذكره ياقوت باسم: المآخذ

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٣) نشرته مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٥) انظر: مقدمة تحقيق د. علاء رأفت لشرح أبنية سيبويه ١٤.

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ١٧٠، ومقدمة تحقيق د. صالح العايد للفصول في القوافي ١٤.

(٧) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٨) انظر: : إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

الكندية من المعاني الطائية[1]، وهو ما أخذه المتنبي من أبي تمام[2]، ومنه نسخة في مكتبة كوبريللي رقم ١٢٠٤[3].

١٠-كتاب فيه شرح بيت واحد من شعر الملك الصالح بن رزِّيك، وزير صاحب مصر.

ذكره القفطي وياقوت[4].

١١-كتاب إزالة المراء في الغين والراء.

ذكره القفطي وياقوت وابن خلكان[5].

١٢-كتاب الغنية في الضاد والظاء.

ذكره ياقوت وابن خلكان[6].

١٣-كتاب الأضداد في اللغة.

طبع بتحقيق: محمد حسين آل ياسين[7].

١٤-كتاب النكت والإشارات على ألسُن الحيوانات.

---

(١) معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ١٧٠.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٧) ط:٢ بمكتبة النهضة ببغداد. ١٣٨٢هـ.

ذكره ياقوت[1].

١٥-كتاب تفسير (قل هو الله أحد).

ذكره ياقوت[1].

١٦- كتاب شرح الفاتحة.

ذكره ياقوت[1].

١٧-كتاب رسائله.

ذكره ياقوت[1].

١٨-ديوان شعره.

ذكره ياقوت[1].

١٩- زهر الرياض.

وهي تذكرته، قال القفطي: رأيتها وملكتها بخطه[2]، وتقع في سبعة مجلدات[3].

٢٠- الرياضة في النكت النحوية.

ذكره ياقوت[1].

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

٢١- المختصر في القوافي[١].

٢٢- الفصول في القوافي.

حققه د. محمد الطويل[٢]، ثم حققه د. صالح بن حسين العايد[٣].

٢٣- شرح الدروس في النحو.

حققه د. إبراهيم الأدكاوي[٤].

٢٤- شرح أبنية سيبويه.

حققه د. حسن شاذلي فرهود[٥]، ثم حققه د. علاء محمد رأفت[٦].

٢٥- قصيدة في الألغاز النحوية.

شرحها ابن الخباز، وسماه: الفريدة في شرح القصيدة، وقد حققه د. عبد الرحمن العثيمين[٧].

٢٦- بلوغ الأماني في حروف المعاني.

نصَّ عليه في هذا الكتاب (الغرة)، ولم أجد من ذكره، قال: «... وقد حصرناها

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الفصول د. صالح العايد ١٦.

(٢) نشر دار الثقافة ١٤١١هـ.

(٣) نشر دار أشبيليا، الرياض، ١٤١٨هـ.

(٤) نشر بمطبعة الأمانة، في القاهرة، ١٤١١هـ.

(٥) نشر في دار العلوم في الرياض ط: ١، ١٤٠٨هـ.

(٦) نشر في دار الطلائع في القاهرة، بلا تاريخ.

(٧) نشر بمكتبة الخانجي عام ١٤١٠هـ.

وتكلمنا عليها حرفًا حرفًا، في كتاب مفرد ترجمناه ببلوغ الأماني في حروف المعاني»(١).

وقد عدَّ د. صالح العايد من مؤلفاته كتابًا في الكُنى، ذكر أنه ذكره في الغرة(٢)، وعند الرجوع إلى الموضع الذي أحال إليه، لا تجد نصًّا يقطع بذلك، بل إنه يوحي بخلافه، ففي معرض حديثه عن الكنى قال: «وقد ذكرنا منه شيئًا كثيرًا في كتابنا الكبير»، فلو كان كتابًا مستقلاً للكنى لعبر بما يدل على التخصيص، فلا دلالة أنَّ كتابه الكبير كان في الكنى، بل يتبادر إلى الذهن شرح الإيضاح، فإنه كبير جدًّا، أكبر من الغرة.

صفاته وشيءٌ من أخباره:

كان واسع العلم في العربية، نعت بسيبويه عصره(٣)، وكان يقال: النحويون ببغداد أربعة: ابن الجواليقي وابن الشجري وابن الخشاب وابن الدهان(٤). كما كان له قدمٌ في الشعر(٥).

ومع هذه الميزات، قد كان كثير الغلطِ، سقيمَ الخطِّ، سيِّءَ الحفظ(٦)، ويُذكَر له في ذلك نادرة طريفة، فقد أملى حكايةً على ابن عساكر، ثم عرضها عليه ابنُ

---

(١) الغرة ٢ ب (كوبريللي).

(٢) مقدمة الفصول في القوافي ١٦. وقد أحال إلى الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥١، ومرآة الجنان ٣/ ٣٩٠، وشذرات الذهب ٤/ ٢٣٣.

(٤) إنباه الرواة ٢/ ٥١.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٠.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ونكت الهميان ١٥٩.

السَّمعاني، فقال: ما أعرفها، ثم استملاها ابن الدهان من ابن السمعاني، قال: أخبرني ابن السمعاني، عن ابن عساكر عني، روى عن شخصين عن نفسه[1]!

وقد كُفَّ بصرُهُ آخِرَ عُمُرِه، وكان من سبب ذلك أنَّ بغداد لما غرقت سنة ٥٦٨هـ، انهدمت داره في الغرق على كتبه، وكان جوار داره مدبغة، فسرى إلى ما بقي من كتبه رائحة الجلود، فصارت في غاية النتن وسوء الحال، فأمر بحمل كتبه إليه، ثم بخَّرها بأربعين رطلاً من اللاذن، لتزول منها رائحة العفونة، فلم تزُل، وتضررت عيناه من كثرة التبخير حتى ذهب بصره[2].

وكان يكتب الشعر، وقد سبق أن أشرتُ في سرد مؤلفاته إلى ديوان شعره، كما بقي من آثاره قصيدته الملغزة، التي شرحها ابن الخباز، قال القفطي: «له معرفة كاملة بالنحو، ويد باسطةٌ في الشعر»[3]، إلاَّ أنَّ ما بقي من شعره لا يعدو أن يكون نظمًا، كما هي أشعار العلماء.

ومن شعره قوله، وقد بُشِّر بولد على كبر:

قِيلَ لي جاءكَ نجلٌ ... ولدٌ شَهْمٌ وسيمْ
قُلتُ عزُّوهُ بِفَقْدِي ... ولدُ الشَّيْخِ يتيمْ[4]

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٩، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبكي ٢/ ٤٣٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٤، ونكت الهميان ١٥٩، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٤٣.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، وإنباه الرواة ٢/ ٤٨، ونكت الهميان ١٥٩.

(٣) إنباه الرواة ٢/ ٤٧.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

وقال:

وأخٍ رَخُصْتُ عليه حتّى مَلَّني ... والشيءُ مملولٌ إذا ما يرخُصُ

ما في زمانِكَ ما يعزُّ وجُودُهُ ... إن رمتَهُ إلاَّ صدِيقٌ مُخلِصُ [(١)]

ونسب إليه الفيروزآبادي أبياتًا في مدح تاج الدين زيد بن الحسن الكندي، وهي:

يا زيدُ زادَكَ رَبِّي مِن مَواهِبِهِ ... نُعمى يُقصِّرُ عَن إدراكِها الأَمَلُ

لا بَدَّلَ اللهُ حالاً قَد حباك بها ... ما دارَ بَينَ النُّحاةِ الحالُ وَالبَدَلُ

النَّحوُ أنتَ أَحَقُّ العالمينَ بِهِ ... أَلَيسَ بِاسمِكَ فِيهِ يُضرَبُ المَثَلُ [(٢)]

والظاهر أنَّ هذه النسبة غير صحيحة، فلم أجد من نسبها إليه، وإنما أجمع المترجمون -فيما اطلعت عليه- على نسبتها لأبي شجاع محمد بن علي بن الدهان الفرضي (ت ٥٩٠هـ)[(٣)].

وفاته:

كانت وفاته -عليه رحمةُ الله- في الموصل، ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩هـ[(٤)].

---

(١) انظر: الوافي بالوَفَيات ١٥/ ١٥٧.

(٢) انظر: البلغة ١٠٤.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٤١، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٩، وتاريخ الإسلام ٤٤/ ١٤٦، والبداية والنهاية ١٣/ ١٣، وبغية الوعاة ١/ ١٨٠-١٨١. وفي الأخير ترجمة ابن الدهان الفرضي.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، وإنباه الرواة ٢/ ٥١، ومسالك الأبصار ٧/ ٧٦، والوافي بالوفيات ١٥/ ١٥٧، وإشارة التعيين ١٣٠، ونكت الهميان ١٥٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٧٨.

الفصل الأول

منهج ابن الدهان

المبحث الأول: طريقته في شرح اللمع.

المبحث الثاني: طريقته في شرح شواهد اللمع.

المبحث الثالث: طريقته في شرح أمثلة اللمع.

المبحث الرابع: طريقته في الاستدراك على اللمع.

المبحث الخامس: الاستقصاء والتفريع.

المنهج مشتق من (نهج)، وهذه المادة تعود مدلولاتها إلى الوضوح، وسمي الطريق الواضح نَهْجًا ومنهجًا ومنهاجًا[1].

أمَّا المنهج في اصطلاح الباحثين فقد عُرِّفَ بعدد من التعريفات، من ذلك:

١ - «أنَّه وسيلة محدَّدة توصل إلى غايةٍ محدَّدة»[2].

٢- «هو الطريق المؤدِّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، من خلال طائفة من القواعد العامة، التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[3].

٣- «هو السبيل الفكري، والخطوات العملية، التي يتبعها الباحث في مساره، بقصد تحصيل العلم»[4].

٤ - «فنُّ التنظيم الصحيح لسلسلةٍ من الأفكار العديدة، إمَّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإمَّا من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»[5].

وهذه التعريفات تجمع ركنين أساسيين، وهما:

أ- خطوات عملية تنظيمية، تتعلق بالشكل، فيدخل في ذلك طرق

---

(١) انظر: العين ٣/ ٣٩٣ (نهج)، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٦١ (نهج)، وتاج العروس ٦/ ٢٥٢ (نهج).

(٢) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ٣٩٣.

(٣) مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي ٥.

(٤) منهج كتابة التاريخ الإسلامي ٨٣.

(٥) منهج البحث الأصولي ١٢.

التصنيف، وتنظيم المسائل والفصول...

ب- قواعد عملية فكرية، تعالج طرق استنباط الأفكار، وطرق توظيفها بما يخدم القضية المدروسة.

ومباحث هذا الفصل أرادت أن توضح الطرق التنظيمية، التي سار عليها ابن الدهان في شرحه للمع، محاولةً أن تبيِّن تأثير مراجعها الفكرية فيها.

المبحث الأول: طريقته في شرح اللمع.

المخطوطة الفريدة التي بين أيدينا لأول الكتاب فقد منها مقدار لوحة أو لوحتين، فأول الكتاب، الذي قد يذكر فيه المؤلف منهجه، مفقودٌ، ولكن من خلال النظر يمكن أن يلخص منهجه في شرح نص اللمع بما يأتي:

أولاً: أنه يذكر نص اللمع المراد شرحه كاملاً، على شكل فقرات، تحتوي الفقرة على أكثر من جملة في الغالب. ولا يكتفي بأول الفصل، أو بجزء منه.

وقد سبقه إلى هذا الثمانيني والشريف الكوفي في شرحيهما للمع.

ثانيًا: أنه يشرح النص المحدد شرحًا إجماليًّا، ولا يعيد شيئًا من النص، إلا إذا دعت الحاجة، وذلك إذا أراد التعليق على عبارة ابن جني، كما في قوله: «وقولُهُ: «ودخَلتِ اللامُ زائدةً للتوكيد» هذِهِ عبارةُ النحويينَ في كلِّ حرفٍ لا يخِلُّ بخُروجِهِ الكلامُ، وإذا حُقِّق لم يحسُنْ أن يكونَ للتأكيدِ وهي زائدةٌ»[1].

وقوله: «وأمَّا قولُهُ: إنَّ (لا) تنصِبُ النكرة بغير تنوينٍ، ما دامت تليها،

---

(١) ص: ٦١.

وتُبنى معها على الفتح كخمسة عشرَ. فقوله: «تنصِب» يدلُّ على أنّهُ مُعربٌ، وقوله: «تُبنى معها» يدُلُّ على أنَّه مبنيٌّ، وقولهُ: «النكرة بِغيرِ تَنوينٍ» ينبغي أن يُخصَّصَ، فيقول: المفردة السابقُ ذكرُها، وقولهُ: «تُبنى مَعَها على الفتحِ» ينبغي أَن يقولَ: إذا قَصَدْتَ العمومَ، ثم قولُهُ: «في الدارِ» يحتمل أن يَكونَ خَبرًا وَأَن يَكونَ صِفةً...»[1].

ثالثًا: أنه قد يشرح بعض الكلمات، التي تحتاج إلى ذلك، كقوله: «والكروان: طائرٌ، وقيل: اسمُ ذكرِهِ: كرا، وعليه عند بعضهم:

أَطْرِقْ كرا إنَّ النَّعامَ في القُرَى

والصَّمَيان: التقلُّبُ والوَثْبُ، وقيل: رجلٌ صَمَيان، أي: شُجاعٌ»[2].

رابعًا: أنه كان يشير إلى اختلاف نسخ اللمع، ويعلق على كلٍّ، قال: «قال أبو الفتح: وَحرفُ كُلِّ مُعربٍ آخرُهُ، نحوُ: الدالِ مِن (زيد)، والميم من (يقوم)» وفي نسخة: «وحرف الإعرابِ مِن كلِّ مُعربٍ آخرُهُ» ... وفي كلامِهِ في الرواية الأُولى حَذفُ مضاف، تقديره: وحرف إعراب كل معربٍ»[3].

وخُتمَ باب الخبر في اللمع بقول الشاعر:

---

(١) ص: ١١٣.

(٢) الغرة ٥٠ أ (قليج علي).

(٣) الغرة ٦ ب (كوبريللي).

فقالَـتْ عـلى اسـمِ اللهِ أمـرُكَ طاعـةٌ   وإن كُنـتُ قـد كُلِّفْـتُ مـالم أُعَـوَّدِ[1]

قال ابن الدهان: هذا البيتُ آخرُ الباب في أكثرِ النُّسخِ، ووجدتُ زيادةً في بعضِ النسخِ أنـا أُبيِّنُهـا إن شـاء الله...[2] ثـم ذكـر هـذه الزيـادة، قـال: «قـال أبـو الفتح: وكذلك قولهم: لولا زيدٌ لجئتُك، فزيدٌ رفعٌ بالابتداءِ، وخبرُهُ محذوفٌ، تقديرُهُ: لـولا زيـدٌ بالحضرةِ، أو هُنـاك، وقولـه: لجئتُـك، جـواب لـولا، وصـارَ الجوابُ مَعَ العِلمِ عِوضًا عنِ الخبرِ.

قال سعيد: قوله: «وكذلك» إن أراد به أنه مثله في حذف الخبر فسهلٌ، وإن أراد أنه مثله في كلِّ وجهٍ ففاسدٌ...»[3].

وفي باب ظرف المكان، ذكر ابن جني أربعة أمثلة، ثم استدرك ابـن الـدهان من نسخة أخرى عددًا من الأمثلة[4].

وقد يثبت نص النسخة الأخرى دون أن يعلق، قال في تعريف المبتـدأ: «هُـوَ كُلُّ اسمٍ ابتدَأْتَهُ، وَعرَّيتَهُ مِنَ العوامِلِ اللفظيةِ، وَعَرَّضْتَهُ لها، وَجَعلتَ ما بَعدَهُ حَدِيثًا عنه، وَمُسندًا إليه، وفي نسخةٍ: وَجَعَلتَهُ أَوَّلاً لِثانٍ يَكونُ الثاني خَبرًا عَنِ الأَوَّلِ وَمُسندًا إليهِ»[5].

---

(١) اللمع ٣٠.

(٢) الغرة ٣٦أ (كوبريللي).

(٣) الغرة ٣٦ ب (كوبريللي).

(٤) انظر: ٣١٩.

(٥) انظر: الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

خامسًا: أنه قد يبدأ الباب بمقدمة يذكر فيها مسائل متعلقة بالباب، مثاله: ما صدر به باب (حتى)، إذ علَّل إفراد ابن جني لها بابًا خاصًّا مع أنها من حروف الجر[1]، وكذلك ما صدر به باب البدل من التعرض للخلاف في العامل فيه[2].

سادِسًا: أنه قد يذيِّل الباب بإجمال مسائله، قال في آخر باب (لا) التي للنفي: «والذي جمعَ أمرَ (لا) هذه القسمةُ، وهِيَ أن (لا) تنقسم إلى قسمين:

أحدُهما: غيرُ عاملٍ، والآخرُ عاملٌ.

فغير العامل ينقسِمُ إلى سبعةِ أقسامٍ...»[3].

وفي ختام باب (لا) كان قد أتمَّ ذكر أبواب المرفوعات، فرأى أن يجمل المرفوعات عند أهل الكوفة، فسرد ثمانية عشر مرفوعًا[4].

سابعًا: أنه قد يبسط القول في المسألة، ثم يختصر في آخرها، ففي باب المبتدأ، فصَّل في أقوال رافع المبتدأ، ثم أجمل فقال: «فجُملةُ القولِ في العامِلِ في المُبتدأِ خمسةُ أقوالٍ...»[5]، وإن كان مقدار كلامه بعد الإجمال قريبًا من مقداره وقت التفصيل، وهذا من المآخذ القليلة، التي سأتناولها -إن شاء الله تعالى- في فصل قادمٍ.

---

(١) انظر: ٦٤٧.

(٢) انظر: ٨١٧.

(٣) ص: ١٥٣.

(٤) انظر: ١٥٤.

(٥) الغرة ٢٤أ (كوبريللي).

ثامِنًا: أنه يُعنى بالمصطلحات والحدود، كما يلحظ في تعريفه للمبتدأ، والفاعل، والاستثناء، والتمييز، والحال، وغيرها... يربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وقد يقارن بين المعنى في اصطلاح النحويين وغيرهم، من أمثلة ذلك: لما عرَّفَ ابن جني الفاعل بقوله: «اعلم أنَّ الفاعلَ عند أهل العربية كلُّ اسم ذكرتَهُ بعد فعلٍ، وأسندتَ ونسبْتَ إليه ذلك الفعل»[1]، قال ابن الدهان: «الفاعلُ عِندَ المُتكلِّمينَ: مَن أوجَدَ مَقدُورَهُ...، وَعِندَ الفلاسفةِ: كُلُّ مُؤثِّرٍ، وَعندَ أهلِ اللغةِ: المُوجِدُ، وَعندَ النَّحوِيينَ: اسمٌ صِناعيٌّ نَقَلَهُ النحويونَ عَن مَعناهُ في اللغةِ إلى مَعنىً آخرَ وُضِعَ لَهُ، وَحَقِيقَتُهُ في الوَضعِ النَّحوِيِّ أَنَّهُ لا يَكونَ إلاَّ بَعدَ الفعلِ وَلا يَصِحُّ تَقَدُّمُهُ عَلَيهِ...»[2].

يلحظ جمعه لحده في أكثر من علم، ثم إشارته إلى الفرق بين معناه في اللغة ومعناه في اصطلاح النحويين.

وقال في تفسير مصطلح (المبتدأ): «إنما سُمِّي هذا الاسمُ الذي يكونُ علَى الشرائطِ التي ذَكَرَها مُبتَدًا؛ لأنَّ الاسمَ أينَ وَقَعَ كانَ مَعمُولاً، ولا يَكونُ عامِلُهُ في الرُّتبةِ إلاَّ قَبلَهُ،وَهذا المُبتدأُ لا عامِلَ قبلَهُ ملفوظًا بهِ؛ لأنه لم يسبِقْهُ عاملٌ في اللفظِ، والنحاةُ يختصِرون في أوضاعهم...»[3].

---

(١) اللمع ٣١.

(٢) الغرة ٣٧ ب- ٣٨أ (كوبريللي).

(٣) الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

وفي مطلع باب التمييز ربط المعنى الاصطلاحي الذي ذكره ابن جني بالمعنى اللغوي، لَمَّا فسَّره لغويًا، فقال: «إنما سُمِّي التمييزُ تمييزًا لأنَّهُ يُزيلُ مِنَ الكلامِ إبهامًا ما، كانَ لولا هُو مُحتَمِلَهُ، ويُسمَّى التَّبْيِينَ، والتَّفْسِيرَ»[1].

ومثل ذلك لَمَّا عرَّف المضارع، قال: «قَولُهُ: «مُضارِعٌ» مَعناهُ مُشابِهٌ، وَالمُضارَعةُ المُشابهةُ، وَمِنهُ سُمِّيَ الضَّرْعُ ضَرعًا لِمُشابهتِهِ أخاهُ»[2].

وفي باب الاستثناء وقف عند التعريف وقفة طويلة نسبيًّا، وذكر عددًا من الأقوال، ووازن بينها، عاضدًا كل رأي بمن قال به من الفقهاء[3].

المبحث الثاني: طريقته في شرح شواهد اللمع.

عُنِيَ ابن جني في اللمع بالشواهد، كما أشرت إلى ذلك في الحديث عن اللمع، سواء الشواهد القرآنية، أو شواهد الشعر.

فأمَّا شواهد القرآن الكريم فلا يعدو أن يكون ابن الدهان مبينًا لوجه الاستشهاد، أو شارحًا له، وأمثلة هذا كثيرة، منها هذا الموضع من باب البدل:

«قال أبو الفتحِ: وَقالَ عزَّ وَجلَّ: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[4]، فَهَذا بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ[5]، وَقالَ تَعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ

(١) ص: ٤٢٤.

(٢) الغرة ٤ ب (كوبريلي).

(٣) انظر: ٤٥٢ وما بعدها.

(٤) الفاتحة: ٦، ٧.

(٥) تقدمت في اللمع على الآية السابقة. وفيه: فهذا بدل الكل.

﴿ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[1] فهذا بَدَلُ الاشتِمالِ[2]. قالَ سَعيدٌ: أَمَّا قَولُهُ تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ فَهُوَ بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ وَهُوَ هُوَ، أَلا تَرَى أَنَّ الصِّراطَ المُستَقِيمَ هُوَ الصِّراطُ الذي أَنعَمَ بِهِ عَلَى القَومِ المُهتَدِينَ، فَأَمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾ فَهَذا بَدَلُ اشتِمالٍ؛ لأَنَّ الشَّهرَ الحرامَ لَيسَ بِالقِتالِ، وَلا القِتالُ بِبَعضِهِ، وَالقِتالُ مَصدَرٌ، وَالشَّهرُ لَيسَ كَذلِكَ...»[3].

أما شواهد الشعر، فكان يبحث فيها أكثر من ذلك، فهو يبين وجه الاستشهاد بها من خلال شرحه، وفي آخر الفصل يذكر قائل البيت، ويصحح نسبته إن كان ثمتَ خطأ، وقد يورد المناسبة، وأبياتًا من القصيدة، ويمكن أن تُجمل وقفاته مع الشاهد في نقاط:

أ-بيان وجه الاستشهاد.

يكاد هذا لا يتخلف، ومن أمثلة ذلك قوله: «... فأَمَّا البَيتُ الأَوَّلُ الذي أَنشَدَهُ وَهُوَ:

أَلقَى الصَّحيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حَتى نَعْلَهُ أَلقاها

فالثَّلاثةُ الأَوجُهِ جائزةٌ فِيهِ: الرَّفعُ وَالنَّصبُ وَالجرُّ، أَمَّا الرَّفعُ فَمِن وَجهَينِ:

---

(١) البقرة: ٢١٧.

(٢) اللمع ٨٩.

(٣) ص: ٨٤٣-٨٤٤.

أَحَدُهما: أن يَرفَعَهُ بِالابتِداءِ، وَ(أَلقاها) خَبرُهُ، كما ذَكَرَ، وَيَكُونَ حَرفًا مِن حُرُوفِ الابتِداءِ.

والآخَرُ أن يَكُونَ حَرفًا عاطِفًا، وَيَكُونَ قَد عَطَفَ جملةً اسمِيةً عَلَى جملةٍ فِعليَّةٍ ...

وَأَمَّا النَّصبُ فَمِن وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أن تَكونَ (النَّعلُ) مَعطُوفةً عَلَى (الزادِ)، وَيَكُونَ (أَلقاها) تَوكِيدًا ... وتكون فِيهِ (حَتى) حَرفَ عَطفٍ.

وَالوجهُ الثاني: أن يُنصَبَ (النَّعلُ) بِفعلٍ مُضمَرٍ بَعدَ (حَتى)، وَيَكُونَ (أَلقاها) تَفسِيرًا لَهُ ... وَيَكُونُ حَرفًا مِن حُرُوفِ الابْتِداءِ ...

وأَمَّا الجَرُّ فَبِحَتى وَيَكُونُ (أَلقاها) تَوكِيدًا...»[1].

ب- نسبة البيت إلى قائله.

وأمثلة هذا كثيرة جدًّا[2]، ويذكر الروايات في القائل، قال في نسبة قول الشاعر:

فلا أبَ وابْنًا مثلَ مروانَ وابْنِهِ ... إذا ما ارتدى بالمجدِ ثُمَّ تأزَّرا

«... وأما البيت فللفرزدق، وقد قيل: هو للنابغة الجعدي فيما حكاه

(١) ص: ٦٦١-٦٦٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: ١٢٤، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ٢٥٧، ٥٠٨، ٦٦٣.

يونُس»[1].

وقد يغفل النسبة، ومن ذلك إغفاله الحديث عن قول الراجز:

يعجبُـــهُ الـــسُّخونُ والـــبرودُ　　　والتَّمـرُ حُبًّـا مـا لـهُ مَزيـدُ[2]

كما لم ينسب قول الشاعر:

فكُونُـوا أنْـتُمُ وبَنـي أَبِـيكُمْ　　　مَكَـانَ الكُلْيَتَـيْنِ مِـنَ الطِّحـالِ[3]

كما أغفل الحديث عن بيتي عبد الله بن قيس الرقيات:

بَكَـــرَ العـــواذلُ في الـــصَّبو　　　حِ يَلُمْنَنِـــي وأَلُومُهُنَّـــــهْ

ويَقُلْـنَ شَـيْبٌ قـدْ عـلا　　　كَ وقـدْ كـبُرْتَ فقُلْـتُ إنَّـهْ[4]

ولم يتبيَّن لي ضابط في ترك النسبة، فالبيتان الأولان غير معروفي القائل على وجه التحديد، فإغفاله للنسبة له العذر فيه، إلا أنَّ البيتين الآخرين معروف قائلهما، نص عليه سيبويه وغيره.

ج- تصحيح نسبة البيت.

ومن أمثلة ذلك قوله: «والبيتُ الذي أوردَهُ وذكر أنَّهُ لأُميَّةَ، وهو للفرزدق، وقبله:

---

(١) ص: ١٣٥.

(٢) انظر: ١٨١ وما بعدها.

(٣) انظر: ٣٤٥ وما بعدها.

(٤) انظر: ٧٤ وما بعدها.

إنِّي حَلفْــتُ وَلم أحلِــفْ عَــلَى فَنَــدٍ   فِنــاءَ بَيــتٍ مِــنَ الــسَّاعِينَ مَعمُــورِ[1]

وتصحيحه موافق للصواب، فهو في ديوان الفرزدق[2]، ولم أقف على من ذكر أنه لأمية.

د- ذكر روايات البيت.

ومن ذلك قوله: «والبيتُ الذي أنشدهُيُنشدُ وحرفُ رويِّهِ القافُ، ويُنشدُ وحرفُ روِيِّه العينُ، فإذا أُنشد بالقاف فالبيت لأنس بن العباس...»[3]. وقوله: «والبَيتُ الذي أَنشَدَهُ مُغَيِّرٌ عَمَّا في دِيوانِ شاعِرِهِ، وَهُوَ الجُمَيحُ الأَسَدِيُّ...»[4].

هـ- ذكر أبيات من القصيدة.

يعمد إلى ذلك أحيانًا، فيذكر بيتًا أو أكثر قبل الشاهد أو بعده[5].

المبحث الثالث: طريقته في شرح أمثلة اللمع.

اعتمد ابن جني على الأمثلة اعتمادًا كبيرًا في هذا الكتاب، وذلك لأن في الأمثلة توضيحًا وتيسيرًا للقاعدة، وهو من مقاصد التأليف في هذه المختصرات،

---

(١) الغرة ١٩ أ (قليج علي).

(٢) انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٢٦٤.

(٣) ص: ١٢٤.

(٤) ص: ٥٣٦.

(٥) انظر على سبيل المثال: ١٢٤-١٢٥، ١٣١، ٥٣٧.

وكان ابن جني يستعمل المثال في شرح بعض القواعد[1]، فهو على سبيل المثال لم يشرح الضمير إلا بالمثال[2]، وتعريفه للمفعول معه لا يمكن أن يكتفى به لولا المثال[3].

ولهذا أخذت الأمثلة حيِّزًا كبيرًا من الكتاب، وهي في غالبها واضحة ظاهرة، ولذا كان حديثه عن أمثلته داخلاً في شرحه، لا يقف عندها ولا يبحث فيها، إلا إن اعترض على شيء منها، كما قال في باب البدل: «ليس في جميع ما مثَّل به حجةٌ...»[4]، بل إنه قد يصرح باكتفائه في الكلام عن الأمثلة في موضع سابق، كقوله: «أمَّا المِثالُ عَلَى بَدَلِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ فَقَد تَقَدَّمَ بما يُغني عَن إعادَتِهِ»[5].

ومما يذكر في تعرضه للأمثلة، ما وقع في باب ظرف المكان، فقد مثل ابن جني بأربعة ظروف، فاستدرك ابن الدهان من نسخة أخرى من اللمع غير تلك الظروف، كما سبق الإشارة إلى ذلك في المبحث السابق.

وكان حريصًا على تتبع نص ابن جني كاملاً، لا يريد أن يترك شيئًا دون أن يشرحه أو يعلق عليه، ومن ذلك الأمثلة، إلاَّ أن يواجه عارضًا في الترتيب،

---

(١) انظر: خصائص التأليف النحوي ١٣٣.

(٢) انظر: اللمع ٩٩.

(٣) قال: «وهو كل ما فعلت معه فعلاً، وذلك قولك: قمت وزيدًا...» (اللمع ٦٠).

(٤) ص: ٨٤٦.

(٥) ص: ٨٣٥.

يضطره إلى تكرار أو إغفال، كما حصل له في باب التوكيد، إلاَّ أنه تخلص من التكرار، وذكر شيئًا مفيدًا.

ففي مطلع الباب قدَّم الكلام على أمثلة التوكيد لَمَّا سردها ابن جني في أول الباب[1]، ثم لما مثَّل ابن جني لكل لفظ، أحال إلى ما قدَّمه أوَّلَ الباب، ولم يحبَّ أن يترك الفصل دون تعليق، فتكلم عن أحكام عطف بعض هذه الألفاظ على بعض، قال: «قَد قَدَّمْنا الكلامَ عَلَى هذِهِ الأَمثِلَةَ، وَلا بُدَّ أَن يُقالَ في هذا الفَصلِ شَيءٌ، فاعْلَمْ أَنَّ الصِّفاتِ يجوزُ أَن يُعطَفَ بَعضُها عَلَى بَعضٍ بِالواوِ... »[2].

المبحث الرابع: طريقته في الاستدراك على اللمع.

اللمع -كما هو معلوم- كتاب مختصر، لكنَّ ابنَ الدهان جعل من شرحه كتابًا موسَّعًا، من منهجه فيه الاستقصاءُ والشمول-كما سيتبين إن شاء الله- لذا كان مُستدرِكًا على ابن جني في أحايين كثيرة، ويمكن أن أجمل استدراكاته بأربع صور:

الأولى: أن يستدركَ بابًا بأكمله، ويدخله في الشرح، كما فعل في باب الضرورة، حين جر الحديث إليها في باب (كان)[3]، وَقد نص على طريقته هذه في مقدمة حديثه عن الأبواب التي ألحقها على الشرح، فقال: «... فهذه جملة

---

(١) ص: ٧٨٦-٧٨٧.

(٢) ص: ٧٩٧.

(٣) الغرة ٥٠ أ (كوبريللي).

الكلام على أبوابِ الكتاب المنبوز باللمع، وقد ضمنَّاها نُكتًا من أبوابٍ... ولم نُفرِد لها أبوابًا، لكن نظمناها في سلك التماثيل، التي أشار إليها، ألا ترى أنه قال في باب (كان): «وقد يَجعَلُ الشاعرُ اسمَ كانَ نكرةً وخبرَها معرفةً للضرورة»، وأنشد البيتَ، فذكرتُ ضرورة الشعر في هذا الفصل، وكذلك ما أشبههُ حسب الطاقة»[1].

الصورة الثانية: أنه يستدرك أبوابًا على الكتاب، لم يجر لذكرها مناسبة، فلم يتكلف تطلب مناسبة لذكرها، فألحقها في آخر الكتاب، قال بعد النص السابق مباشرة: «وبقِيتْ أبوابٌ لا مَساغَ لدخولِها في ضمنِ أبوابِهِ إلاَّ على طريقِ التكلُّفِ الذي نبا عنِ المقصُودِ، فأفردنا لها أبوابًا، وهي ستة أبواب: بابُ الإخبار بالذي والألف واللام، باب الهجاء، باب المقصور والممدود، باب التقاء الساكنين، باب الهمز، باب أسماء المصادر»[2].

الصورة الثالثة: أنه يضمن شرحه مسائل لم يتعرض لها في المتن، وهذا كثير جدًّا، ومن أمثلة ذلك: أنه عند شرحه لقول ابن جني: «والمعرفة توصف بالمعرفة...» الفصل[3] تكلم عن جريان الصفة على الموصوف من حيث التذكير والتأنيث، قال: «واعلم أنَّ الصفة تجري في التَّأنيثِ والتذكير على ثمانية

---

(١) الغرة ٣١٥أ (قليج علي).

(٢) الغرة ٣١٥أ (قليج علي).

(٣) اللمع ٨٢.

أضربٍ...»[1].

ومن ذلك استدراكه لأحكام (لا سيَّما) في باب الاستثناء، حيث لم يذكرها ابن جني في أدواته، فتحدَّث عنها[2].

ومن ذلك أيضًا حديثه عن إعراب الضمير المتصل بعد (لولا)، والأقوال فيه[3].

وتحدَّث عن تعدد الخبر، قال: «واعلم أنَّك إذا قلت: هذا حُلوٌ حامضٌ فهما خبران، وهذا مشكلٌ...»[4].

الصورة الرابعة: أنه يستدرك على عبارته ما يراه من نقص فيها، كقوله في باب المصدر: «وقوله: «وهو وفعلُه مِن لَفظٍ واحدٍ» إنْ كانَ له فعلٌ، ألا ترى أنَّ في المصادِرِ ما لا أفعالَ لها، نحو: وَيْلٍ ووَيْحٍ، ووَيْسٍ...»[5].

المبحث الخامس: الاستقصاء والتفريع.

الاستقصاء: أن يذكر كل ما يتعلق بالقضية من أحكام، أو أنواع، أو نظائر... وقد يرجع المسألة إلى أصل واحد، ثم يذكر فروعه، وما يندرج تحت كل فرع، حتى يصل إلى المسألة المرادة.

---

(١) ص: ٧٣٤.

(٢) انظر: ٤٥٨.

(٣) انظر: الغرة ١٣٧أ (كوبريللي).

(٤) الغرة ١٣٧أ (كوبريللي).

(٥) ص: ١٦٣.

ويمكن أن أجمل مظاهر استقصائه في نقاط:

أ- استقصاء النظائر.

والنظائر قسمان، نظائر لفظية، ونظائر معنوية.

فمن استقصائه النظائر اللفظية، ذكره في باب (إنَّ) كل ما كان على هذه اللفظة، من فعل أو اسمٍ أو حرف، فذكر أنَّ (إنَّ) تأتي على عشرة أنحاء، وذكر منها: أنها تأتي بمعنى (نعم)، وتأتي فِعلَ أمر للنساء، وفعلاً ماضيًا، وفعل أمرٍ من الأنين، وفعل أمر للأنثى من (وأي) إذا وعد، ثم تلحق به نون التوكيد الثقيلة ...[١].

ومن ذلك تقسيمه لـ(إنْ) و(أنِ) المخففتين، وأن كل واحدةٍ منهما تأتي على أربعة أضرب، وذَكَر (إنِ) الشرطية، والنافية...[٢].

أمّا النظائر المعنوية، فهو يُعنى بذكرها متى ما أدّاه المقام إلى ذلك، ففي باب (لا) النافية للجنس أعاد أدوات النفي، ورتبها حسب مراتبها في إفادة النفي[٣].

كما استقصى ما يفيد معنى الاستثناء، من حروف، أو أسماء، أو تراكيب، مما لم يذكره ابن جني، فذكر (بلهَ) و(بيدَ) و(لا سيَّما)[٤].

ب- استقصاء الأقسام.

---

(١) ص: ٤.

(٢) ص: ٩٦.

(٣) انظر: ١١٤.

(٤) انظر: ٤٥٧.

وذلك أن يذكر جميع الأقسام التي تتفرع من المسألة المدروسة، أو الأنواع التي تفرعت منها تلك المسألة، فمثال الأول: ذكره لأقسام الإضافة، لما شرح الضرب الأول من تقسيم ابن جني للإضافة، وهو الإضافة بمعنى اللام، فقال: «الإضافةُ التي بمعنى اللامِ عَلَى ضَربَينِ: إضافةٌ محضَةٌ وَإضافةٌ غَيرُ محضَةٍ، وَلم يَذكُرْ مِنها إلاّ قِسمًا واحِدًا، وَالإضافةُ المحضةُ عَلَى ضَربَينِ: إضافةُ مِلكٍ، وَإضافةُ تخصِيصٍ، فإضافةُ المِلكِ: دارُ زَيدٍ، وَثوبُ عَمرٍو، وَإضافةُ التَّخصيصِ: سَرْجُ الدَّابَّةِ... والإضافةُ غَيرُ المحضَةِ أَربَعةُ أَشياءَ: اسمُ الفاعِلِ...»[1].

ومثال الثاني، أنه في باب العطف لَمَّا أراد الحديث عن الواو العاطفة، قسم الواو إلى قسمين، وفي كل قسم أقسام، الواو العاطفة واحدة من أحد هذه الأقسام، قال: «الواوُ لا تخلُو أن تَكُونَ مُتَّصِلةً بِالكَلمةِ اتِّصالَ واوِ (جَوهَرٍ) أو مُنفَصِلةً، فإذا كانَتْ مُتَّصِلةً فَلا يخلُو أن تَكُونَ أَصلاً أو زائدةً، فالأصلُ نحوُ: وَعْدٍ، وَثَوبٍ، وَعَدوٍ، وَالزائدةُ تَكُونُ للإلحاقِ وَغَيرِ الإلحاقِ، وَلا تَكُونُ أَوَّلاً زَائدةً البتَّةَ، فالتي للإلحاقِ نحوُ: حَوْقَل وَجَوْهَر وجَهْوَر وسِنَّوْر، أو لِلمَدِّ نحوُ: عَجُوز، أو لِلتَّكثِيرِ نحوُ: قَمَحْدُوَة.

وَأمَّا المُنفَصِلةُ فَسَبعُ واواتٍ: الأُولى: جامِعةٌ عاطِفةٌ. وَالثانيةُ: جامِعةٌ غَيرُ عاطِفةٍ. وَالثالثةُ: وَاوُ قَسَمٍ. الرابعةُ: وَاوُ الحالِ. الخامسةُ: وَاوُ رُبَّ...»[2].

---

(١) ص: ٦٧٦-٦٧٧.

(٢) ص: ٨٧٢-٨٧٣.

ومثل هذا تمامًا عند حديثه عن الفاء قال: «الفاءُ تَكُونُ أصلاً وَبَدَلاً وَمُتبِعةً وَزائدةً، فَالأَصلُ تَكُونُ فاءً وَعَينًا وَلامًا... وَمُتبِعة عَلَى ضَربَينِ: مُتبِعةٌ عاطِفةٌ، وَمُتبِعةٌ غَيرُ عاطِفةٍ، فَالمُتبِعةُ العاطِفةُ...»[1].

ج- جمع مسائل متفرقة في موضع واحد.

قد يعمد إلى جمع مسائل متفرقة قد تحدث عنها، في موضع واحد إذا دعا إلى ذلك داعٍ، ففي باب (لا) النافية لما جرَّه الحديث إلى أقسام النفي قال: «... وَذلك أنَّ مَراتبَ النفيِ تَنقسِمُ إلى أَقسامٍ قَد سَبَقَ ذِكرُها، لَكنَّا نُعيدُهُ لأنَّ الموضِعَ يقتضِيهِ...»[2].

ولَمَّا بحث أحكام الاستثناء بـ(إلاَّ)، جمع الحالات التي ينتصب فيها ما بعد إلاَّ، وحصرها في ست[3].

د- استقصاء التقسيمات.

من عنايته بالاستقصاء، أن يعدد التقسيمات، ففي باب المفعول به، لما كان الحديثُ عن التعدي، قسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أضرب: «ضربٌ يتعدَّى بنفسِهِ، وضربٌ يتعدَّى بقرينةٍ، وضربٌ يتعدّى تارةً بنفسِهِ وتارةً بقرينةٍ...»[4].

---

(١) ص: ٨٩٠.

(٢) ص: ١١٤.

(٣) انظر: ٤٧٠.

(٤) ص: ١٩٢.

ثم ذكر القرائن، وأخذ يفصلها ويمثل لها.

ثم عاد إلى التقسيم الأول، فتحدث عن الضرب الثالث الذي يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بقرينة[1].

ثم ذكر بعد ذلك قسمة ثانية، تتصل بأثر الفعل في الخارج، قال: «وله قسمةٌ ثانيةٌ، وهُوَ أنَّ الأفعالَ على ضربينِ: ضربٌ حقيقيٌّ، وضربٌ غيرُ حقيقيٍّ، فالحقيقيُّ على ضربينِ: قاصِرٌ وغيرُ قاصرٍ، فالقاصرُ قد ذكرنا حُكمَهُ، وغيرُ القاصرِ على ضربينِ: مؤثِّرٌ وغيرُ مؤثِّرٍ، فالمؤثرُ نحو: ضربْتُ، وغيرُ المؤثرِ نحوُ: مَدَحْتُ وهَجَوتُ، ألا تَرَى إلى تعدِّيهما على الغائبِ؟ وأفعالُ النفسِ من هذا القبيلِ في عدمِ التأثيرِ، لا في عدمِ التَّعديةِ.

وغيرُ الحقيقيَّةِ على ثلاثةِ أضرُبٍ: فعلٌ مستعارٌ، نحوُ قولِكَ: ماتَ زيدٌ، ووَقَعَ الحائطُ، وفعلٌ يدلُّ على زمانٍ وليسَ يُرادُ أنَّ الأسماءَ المسندةَ إليها فاعلةٌ في الحقيقةِ لِذلِكَ الفعلِ، وذلِكَ نحوُ قولِكَ: كانَ زيدٌ قائمًا، وفعلٌ منقولٌ عن جهَتِهِ، وهو قولُكَ: لأرَيَنَّكَ هُنا، وقد تقدَّمَ ذكرُهُ»[2].

هـ- العناية بالفروق والمناسبات.

من مظاهر استقصائه، عنايته بالفروق والمناسبات بين الأبواب النحوية،

---

(١) انظر: ١٩٥.

(٢) ص: ١٩٩-٢٠٠.

فقد سرد الفروق والمناسباتِ بين الحال والتمييز[1]، وبين البدل من جهة، والتوكيد والوصف من جهة أخرى، قال: «وَالْمُناسبةُ بَينَ التَّوكِيدِ وَالبَدَلِ أَنهما تَكثِيرانِ يَلحقانِ الأوَّلَ في أَحَدِ أقسامِ البَدَلِ، وَأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنهُما لا يَتَقَدَّمُ عَلى صاحِبِهِ، وَأَنَّ إعرابَهُما كإعرابِ ما يجرِيانِ عَلَيهِ، وَأنَّكَ في التوكِيدِ مُشَدِّدٌ مَعنى المُؤَكَّدِ، وَكَذلِكَ في البَدَلِ تُعنى بِالأَوَّلِ فَتُبدِلُ مِنهُ... وَمِنَ المُقاربةِ التي بَينَ الوَصفِ وَالبَدَلِ أَنَّ الصِّفةَ مُوضِّحةٌ كما أَنَّ البَدَلَ مُوضِّحٌ...

وَالمُبايَنةُ بَينَهُما أَنَّ الصِّفةَ لا تَكُونُ إلاَّ بِما يُشتَقُّ أَو بِتَقدِيرِ ذلكَ، وَالبَدَلُ لا يَلزَمُ ذَلِكَ فِيه...»[2].

ومثل ذلك أيضًا ما ذكره من أوجه الشبه بين المستثنى والمستثنى منه والمضاف والمضاف إليه، قال: «وللمُستثنى والمُستثنى مِنهُ شَبَهٌ بالمُضافِ والمُضافِ إليه، وذلِكَ أنَّكَ إذا قُلتَ: جاءني قومُكَ إلاَّ ناسًا منهُم، فتقديرُه: جاءني أكثرُ قومِكَ، أو أقلُّ قومِكَ، أو بعضُ قومِكَ، ولهذا المعنى جازَ: ما قامَ إلاَّ زيدٌ، فحذفتَ المُستثنى مِنهُ في اللفظِ، كما جازَ حَذفُ المُضافِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[3]، وَلم يجُزْ حَذفُ المستثنى وإرادتُهُ كما لم يجُز حذفُ المُضافِ إليه

---

(١) انظر: ٤٢٤.

(٢) ص: ٨٢٢-٨٢٣.

(٣) يوسف: ٨٢.

وإرادتُهُ بغيرِ دليلٍ، وما جاءَ مِن ذلِكَ فيَسِيرٌ...»[1].

كما كان يذكر الفروق والمناسبات بين بعض الأدوات، أو المسائل الجزئية، فمن ذلك ما ذكره من الشبه والمباينة بين (إلاَّ) الاستثنائية و(لا) العاطفة، قال: «وَلـ(إلاَّ) شَبَهٌ بِلا العاطفةِ مِن وجهٍ، ومُبايَنَةٌ مِن وَجهٍ، فوجهُ شَبَهِها بها أنَّك إذا قُلتَ: جاءَ القومُ إلاَّ زَيدًا، فهُوَ بمنزلةِ قولِكَ: جاءَ القومُ لا زيدٌ، وأمَّا وجْهُ مُباينتها فإنَّ (لا) قَد يكونُ ما قَبْلَها مُفردًا فيُعطَفُ عليه بها مفردٌ، وليست (إلاَّ) كذلِكَ، وإنَّك قَد تحذِفُ المستثنى مِنهُ في اللفظِ ولا تحذفُ المعطوفَ عليهِ في اللفظِ، وإنَّ ما بَعدَ (إلاَّ) قد يُحذفُ في بعضِ المواضعِ، نحوُ: لَيس إلاَّ، وَلَيس كذلِكَ (لا)، وإنَّ (إلاَّ) تكونُ في النفيِ والإيجابِ، و(لا) لا تكونُ إلاَّ في الإيجابِ...»[2].

ومثل ذلك أيضًا ما ذكر من الفرق والمناسبة بين الضمير المجرور والضمير المنصوب[3]، والفرق بين (إمَّا) و(أو)[4]، والفرق بين (ليت) و(لعل)[5]، والفرق بين (أنِ) المفسرة والمصدرية[6]. إلى غير ذلك.

---

(١) ص: ٤٧٢-٤٧٣.

(٢) ص: ٤٧٣.

(٣) انظر: ٩٦٣.

(٤) انظر: ٩٤٩.

(٥) انظر: ٢٠-٢١.

(٦) انظر: ٩٧.

ومع هذا التوسع الظاهر، والاستقصاء للمسائل، والاستدراك على المؤلف، إلاَّ أنه نص على أنَّ كتابه هذا كتاب اختصار، قال: «وللكوفيِّ في هذا كلامٌ صدفْنا عنه لأنَّهُ كتابُ اختِصارٍ»[1]، وأيضًا حينما أضاف بعض الأبواب على شرحه، اعتذر عن إضافة بابي التصريف والإدغام، بحجة أنَّ الحديث عنهما لا يمكن أن يحيط به الاختصار! قال: «فأمَّا التصريفُ والإدغام، فعدلنا عنهما لكونهما بابينِ يُرْبِي ذكرُهما عَلَى الاختصارِ...»[2].

وهذا الاختصار الذي يعنيه، إنما هو بالنظر إلى ما هو أوسع منه، ولعله كان مقارنًا شرحه للغرة بشرحه للإيضاح، الذي ذكر المترجمون أنه يقع في ثلاثة وأربعين مجلَّدًا، في حين أنهم ذكروا أنَّ الغرة في ثلاثة مجلدات. وإلاَّ فالتوسع في هذا الكتاب ظاهر.

---

(١) ص: ٤٥١.

(٢) الغرة ٣١٥أ (قليج علي).

الفصل الثاني

مصادر ابن الدهان

المبحث الأول: العلماء.

المبحث الثاني: الكتب.

المَصْدرُ في اللغة، من صدرَ يصدُرُ صَدَرًا وصدُورًا، أي رجع، ومنه: صدر عن الوِرد، أي انصرف عنه. قال تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾[1]، أي: يصدروا إبلهم، أو ينصرفوا[2].

والمصدرُ: ما يصدرُ عنه الشيءُ[3].

وهو في اصطلاح الباحثين: «ما يحوي مادَّةً عن موضوع ما»[4].

والمقصود بها في هذا الفصل، الكتب التي استمدَّ منها ابن الدهان مادته العلمية، والرجال الذين أخذ عنهم.

وابن الدهان قد عاش في القرن السادس الهجري، فهو مسبوق بقرون ازدهر فيها هذا العلم، وكثر البحث والتصنيف فيه، وعمد ابن الدهان في (الغرة) إلى التوسع، والعناية بالخلاف، فاحتاج إلى مراجعة مصادر كثيرة لاستدراك المسائل وتوضيحها، والاستشهاد لها، وذكر الخلاف فيها.

وأودُّ في مستهل هذا الفصل أن أعرض لشيءٍ من ملامح تعامل ابن الدهان مع مصادر مادته العلمية.

---

(١) القصص: ٢٣.

(٢) انظر: اللسان (صدر) ٤/ ٤٤٨، وتاج العروس (صدر) ١٢/ ٢٩٤.

(٣) انظر: المعجم الوسيط (صدر) ٥١٠.

(٤) انظر: البحث العلمي حقيقته ومصادره ١/ ٩١.

أ- النص على المصدر.

ينص على بعض مصادره، ككتاب سيبويه[1]، والمسائل للأخفش[2]، والمقتضب[3]، وغيرها، ولم أجد له منهجًا في ذلك، فهو لا يقارن بين أقوال العالم في كتبه، ولا أجد للنص على المصدر من سبب غير التوثيق.

ب- الاكتفاء بذكر العالم الذي ينقل عنه.

وكان يغفل كثيرًا النصَّ على المصدر، مكتفيًا في أغلب الأحيان بذكر العَالم الذي ينقل عنه، وهذا العالم يُقطع بأنه لم يأخذ منه مباشرة.

وأحيانًا يسلك سبيل الإبهام في العالم الذي ينقل رأيه، فينسب الرأي إلى (بعضهم)[4]، أو (قوم)[5]، أو يحكيه بـ(قيل)[6]، بالبناء للمجهول، ولم أجد له منهجًا في هذا الإبهام، فمعظم الذين أبهم أسماءهم قد ذكرهم في مَواضِعَ أُخَر، كالأخفش والفراء وغيرهما. غير أنه أبهم من لم يذكره مطلقًا، وقد وقفت على اثنين منهم، وهما:

١- الصيمري. قال: «وسمعتُ أنَّ بَعضَهُم جوَّزَ النصبَ في قَولِهِم: كُلُّ

(١) انظر: ٢٣٦، ٢٥٦، ٧٣٢.

(٢) انظر: ٤٤، ٨٢، ٧٠٩.

(٣) انظر: ٤٦٢.

(٤) انظر على سبيل المثال: ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٠٣، ٤٥، ٢٠٩، ٣٧٤...

(٥) انظر على سبيل المثال: ٧٣٢.

(٦) انظر: ٢٠.

رَجُلٍ وَضَيعَتَهُ، عَلَى إعمالِ الخبرِ المُضمَرِ»[١]. وهذا الرأي للصيمريِّ، ذكره في التبصرة[٢]، وهو مما تفرد به، ونقله عنه غيرُ واحد[٣].

٢- عبد القاهر الجرجاني. قال: «وقَالَ بَعضُهُم: إذا قُلتَ: أَفضَلُ القَومِ، فَهُوَ مُنفَصِلٌ مِن وَجهٍ وَغَيرُ مُنفَصِلٍ مِن وَجهٍ، أَمَّا وَجهُ انفِصالِهِ فَتَصَوُّرُ مَعنى (مِن) فِيهِ، وَأَمَّا وَجهُ اتِّصالِهِ...»[٤]، وذكر مسائل أخرى بعد هذه، كلها قد ذكرها عبد القاهر في المقتصد[٥].

ج- إغفال المصدر.

رأيته في أحايين كثيرة لا يذكر عالمًا، ولا مصدرًا، ولا ينسب القول إلى بعضهم، وذلك عند التعرض لبعض المسائل الشائعة، التي يكثر تداوُلها وتناقلها بين العلماء[٦].

وكان يغفل شراح اللمع الذين سبقوه، كالثمانيني وابن برهان، فلم يشر إلى أحد منهم، ووقفت على موضع نقله من ابن برهان نصًا، وهو قوله: «قال المبردُ:

---

(١) ص: ٣٥٧.

(٢) ١/ ٢٥٧.

(٣) كالرضي في شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٣٠، وأبي حيان في الارتشاف ٣/ ١٤٨٣. وانظر تعليق محقق التبصرة ١/ ٢٥٧ هامش رقم (١).

(٤) ص: ٦٨٤.

(٥) ٢/ ٨٨٥-٨٨٨.

(٦) انظر على سبيل المثال: ٥٦ أ (كوبريللي).

(رُبَّ) يُنبئُ عَن ما وَقَعَتْ عَلَيهِ أنَّهُ قَد كانَ وَلَيسَ بِالكثيرِ، فَلذلِكَ لا يَقَعُ إلاَّ عَلَى نَكِرةٍ؛ لأنَّ ما بَعدَها يَخرُجُ مَخرَجَ التَّمييزِ، «فَـ(رُبَّ) مَعناها الشَّيءُ يَقَعُ قَلِيلاً، وَلا يَقَعُ ذَلِكَ الشَّيءُ إلاَّ مَنكُورًا؛ لأنَّهُ مُفرَدٌ يَدُلُّ عَلَى أكثَرَ مِنهُ»[(١)]. فقوله: فـ(رب) معناها... هذا نص المبرد[(٢)]، والنص كله عند ابن برهان إلا أنه قال: (قال محمد بن يزيد) بدل: (قال المبرد)[(٣)].

وفي باب النعت نقل عن بعضهم نقلاً وجدته في شرح ابن برهان بتغيير يسير جدًّا، والنقل عن الربعي، فيحتمل أن يكون النقل عنه، أو أنهما نقلا من مصدر واحد[(٤)].

وحينما بحث قضية كون الواو للترتيب أو لمطلق الجمع اتفقت أدلته مع أدلة شُرَّاح اللمع قبله اتِّفاقًا كبيرًا[(٥)].

د- دقة النقل.

كان غالب نقل ابن الدهان بالمعنى، والنصوص التي نقلها نصًّا وجدت فيها تغيرات يسيرة عن أصولها، كتغيير المثال، أو تقديم كلمة على أخرى، ولعل

---

(١) انظر: ٥٨٤.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٣٩.

(٣) شرح اللمع ١/ ١٧١.

(٤) انظر: ٧٣٢.

(٥) ص: ٨٨٣ وما بعدها، وانظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٣٨ وما بعدها، وشرح اللمع للواسطي ١١٦ وما بعدها، والبيان في شرح اللمع ٢٦٩.

هذه التغييرات راجعة إلى اختلاف النسخ.

فمن ذلك ما نقله عن سيبويه: «تَقُولُ: ما أدري أقامَ أو قَعَدَ، إذا أَرَدْتَ أَنَّهُ لم يَكُنْ بَينَهُما شَيءٌ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لا أَدَّعِي أَنَّهُ كانَ مِنهُ في تِلكَ الحالِ قِيامٌ وَلا قُعُودٌ، أي: لم أَعُدَّ قِيامَه قِيامًا وَلم يَستَبِنْ لي قُعُودٌ بَعدَ قِيامِهِ»[1]، والنص في الكتاب: «... كأَنَّهُ قالَ: لا أَدَّعِي أَنَّهُ كانَ مِنهُ في تِلكَ الحالِ قِيامٌ وَلا قُعُودٌ، بعدَ قيامه، أي: لم أَعُدَّ قِيامَهُ...» فأضاف «بعد قيامه» وهي كما أشار الأستاذ عبد السلام هارون أنها زيادة من النسخة المطبوعة[2].

وكان كتاب الأصول لابن السراج مما أكثر ابن الدهان من الرجوع إليه، وقد نقل عنه نصًّا في بعض المواضع، غير تلك الاختلافات اليسيرة[3].

وقد تطالُ هذه الاختلافات الأمثلة المسموعة، فمن ذلك أنه نقل عن الأخفش أنه روى: «زيدٌ فوجد»[4]، ولفظه عند الأخفش: «أخوك فوجد»[5].

وقد وقفت على وهمَين في أسماء الرجال، وهما:

١ - أنه قد استشهد بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو قوله للضحاك بن سفيان: «إذا أَتَيْتَهُمْ فاربِضْ في دارِهِمْ ظَبْيًا» وقد رواه عن الضحاك

---

(١) ص: ٩٣١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٧٢. هامش رقم (١).

(٣) انظر: ٥٤٧، ٦١٩.

(٤) انظر: ٨٩٥.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/ ٣٠٦.

بن قيس، والراوي هو الضحاك بن سفيان[1].

٢- أنه نقل عن ابن سيرين أنه سأل (عبدةَ السّلمي) عَنْ قَولِهِ: ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾...[2]، والمثبت من شيوخ ابن سيرين: عَبِيدة السَّلَماني[3]، ونص على هذا الأثر الخطابي ناسبًا إياه إلى عبيدة السلماني[4].

المبحث الأول: العلماء:

لم أجد ابن الدهان يحكي عن شيخ له، فلم يصرح بالتحديث ولا بالسماع، ولم يذكر له المترجمون شيوخًا في النحو، كما سبق أن أشرت في ترجمته.

وبالنظر إلى تراث ابن الدهان، وخاصة الغرة، نجد أنه قد نقل عن جمع كبير جدًّا من العلماء، يصعب الإحاطة بهم وبمواضع ذكره إياهم، فأحببت أن أقتصر على الإشارة إلى من أكثر من النقل عنهم، وسأذكر في آخر المبحث جمعًا من غيرهم على وجه الإجمال.

وقد نقل عن كثير من العلماء دون أن يصرح بكتبهم، ونقل عن آخرين مصرحًا بكتبهم، فآثرتُ أن أقسم الفصل إلى مبحثين، أحدهما لمن نقل عنهم دون أن يصرح بكتبهم، والثاني لمن صرح بكتبهم أو نقل عنها بالنص.

---

(١) انظر: ١٨٩.

(٢) انظر: ٢١٧.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٦.

(٤) انظر: غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٦.

فممن نقل عنهم من العلماء:

١- علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ).

نقل ابن الدهان عن الكسائي كثيرًا[١]، وقد وقفت على بعض أقواله في كتب الفراء[٢]، وابن السراج[٣]، والسيرافي[٤]، وهي مما أكثر ابن الدهان من النقل عنها.

٢- أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب (ت ٢٠٥هـ).

روى عنه بالواسطة فقال: «وَقِيلَ: إنَّ ثَعلبًا قَطَعَ في مجلِسٍ بِقولهم: شَتى تؤوبُ الحلَبَةُ»[٥]، ولم أقف عليه في المجالس المطبوع، ونقل عنه إنشاد بيتين، وقفت على أحدهما في المجالس[٦]، وأورد بعض آرائه[٧].

٣- يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ).

نقل ابن الدهان عن الفراء كثيرًا، فكان كتابه: معاني القرآن، من مصادره الأساسية، يظهر ذلك في نقله لتقريرات الفراء على الآيات، كما في قوله: «وَقَولُ

---

(١) انظر مثلاً: ٥، ١٩، ٨٠، ١١٠...

(٢) انظر: ٨٠، ٧٣٧.

(٣) انظر: ١١١.

(٤) انظر: ٤٦٣.

(٥) ص: ٣٩٨.

(٦) انظر: ٦٦٩.

(٧) ٢٧٠، ٦٢٦، ٧٢١...

الفراءِ إنَّهُ مَفْعُولٌ مُغنٍ عَنِ المفعولينِ لا يتَّجِهُ؛ لأنَّهُ اسْتَدَلَّ بِقولِهِ تعالى: ﴿عَوَانُۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾(1) فقَدْ وَقعَ مَوقِعَ الجُزأينِ؛ لأنَّ (بينَ) لا تُضافُ إلى مُفردٍ(2)، وهذا فاسِدٌ؛ لأنَّ مُفرَدَ (ذلك) عائدٌ إلى مَعْنى الكلامِ، و(بينَ) إنَّما يَفتَقِرُ إلى اثنينِ في تَقديرِ مُفرَدٍ إعرابًا أو إلى واحدٍ مَعطوفٍ عليهِ، فأمَّا إلى الجُملةِ فلا»(3).

٤- هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـ).

نقل عنه غير مرة، ولم يشر إلى مصدر له، ونعته بالكوفي(4).

٥- سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ).

نقل عن الأخفش كثيرًا، وصرَّح ببعض كتبه، كما سيُذكر في المبحث القادم إن شاء الله، وقد وقفت على بعض ما نسبه له في معاني القرآن، كما في قوله: «وَأجازَ الأخفَشُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾(5) أن يَكُونَ (الأَوْلَيانِ) صِفةَ (آخَرينِ)؛ لأنَّهُ لَمَّا وَصَفَهُ اختَصَّ(6)، وَهَذا لا يَقُولُ بِهِ بَصرِيٌّ غَيرُهُ»(7). وأيضًا نقل استدلال الأخفش

(١) البقرة: ٦٨.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٥.

(٣) ص: ٢٢١.

(٤) انظر: ٤١٦.

(٥) المائدة: ١٠٧.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٧٩.

(٧) ص: ٧٣٣.

بقولـه تعـالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1] على بدل المظهر من المضمر إذا كان الأول مخاطبًا[2].

ومما يشعر بنقله من المعاني قوله في الكلام على (أنِ) المخففة من الثقيلة: «ووجدتُ كلامَ الأخفشِ يدُلُّ على أنَّهُ ليسَ مَعَ الخفيفةِ شيءٌ محذوفٌ»[3]، فقد جاء في المعاني: «وتكون خفيفة في معنى الثقيلة، في مثل قوله: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[4]... على قولك: وأنْهُ الحمد لله... ولكن هذه إذا خففت وهي إلى جنب الفعل لم يحسن إلا أنَّ معها (لا) حتى تكون عوضًا من ذهاب التثقيل والإضمار، ولا تعوَّض (لا) في قوله: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لأنها لا تكونُ -وهي خفيفة- عاملةً في الاسم، وعوَّضتها (لا) إذا كانت مع الفعل لأنهم أرادوا أن يبينوا أنه لا تعمل في هذا المكان، وأنها ثقيلة في المعنى...»[5].

وقد نسب له قولاً وفي المعاني ما يخالفه، وذلك أنه نقل عنه أنَّ (لات) ليس لها عمل[6]، وفي المعاني حَكَمَ أنها مشبهةٌ بليس في المعنى والعمل[7].

---

(١) الأنعام ١٢. واستدلال الأخفش في المعاني ٢/ ٤٨٢.

(٢) ص: ٨٢٦.

(٣) ص: ٦٩- ٧٠.

(٤) يونس: ١٠.

(٥) ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٦) انظر: ١١٦.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢/ ٦٧٠.

٦- أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ).

نقل عنه عدة مرات[١]، ووقفت على موضعين صرَّح بالنقل بالواسطة، فأحدهما عن المبرد[٢]، والثاني عن الفارسي[٣].

٧- المازني (٢٤٩هـ).

ووقفت على بعض مواضع نقله عنه في المقتضب[٤]، والأصول[٥]، وبعض كتب الفارسي كالإيضاح[٦] والبغداديات[٧]، وشرح السيرافي[٨] وغيرها.

٨- أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ).

نقل عن معاني القرآن له، كما سيأتي إن شاء الله.

ووقفت على أحد نقوله عنه في ما ينصرف وما لا ينصرف[٩].

ونقل عنه نقولاً يُقطع بأنها غير مباشرة، وذلك كما إذا قال: «ما ذكر عن

---

(١) انظر: ١٥٠، ٣٥٠، ٤٤٤، ٥٣٨، ٨٧٣ ...

(٢) انظر: ٥٢٧.

(٣) انظر: ٥٣٨.

(٤) انظر: ٤٣٧.

(٥) انظر: ١٥١، ٤٣٧.

(٦) انظر: ٢٦١.

(٧) انظر: ٤٨٥.

(٨) انظر: ٤٨٣، ٩٦٤.

(٩) انظر: ٧٩٤.

الزجاج»[1]. وقد وقفت على بعض نقوله عنه في مصادر أخرى نقل عنها ابن الدهان، كالأصول[2] وشرح السيرافي للكتاب[3].

٩- مبرمان (ت ٣٢٦هـ).

أكثر تلميذه السيرافيُّ من النقل عنه في شرح الكتاب، وقد نقل عنه ابن الدهان، وقفت على أحد نقوله عنه[4] في شرح الكتاب للسيرافي.

وفي موضع آخر، تبين عبارةُ ابن الدهان أنه لم ينقل من كتبه، فإنه قال: «هذا القول رأيتُهُ محكيًّا عن مبرمان»[5].

١٠- الرماني (ت ٣٨٤هـ).

نقل ابن الدهان عنه عددًا من النقول[6]، وليس فيها ما يقطع بالأخذ عن كتبه أو ينفيه، إلا أن بعض المواضع وقفت عليها في شرح الرماني لكتاب سيبويه[7].

١١- أبو طالب العبدي (ت ٤٠٦هـ).

---

(١) انظر: ٢٤٤.

(٢) انظر مثلاً: ٢١٤.

(٣) انظر مثلاً: ١٧٤، ٣٨٠، ٤٦٣.

(٤) انظر: ٤٩٥.

(٥) انظر: ٣٢.

(٦) انظر: ١٠٦، ١١٧، ٢٦٨، ٥٤٢، ٩٢٠.

(٧) انظر: ٢٦٨، ٥٤٤.

نقل عنه عدة مرات[1]، عبارته في أحدها تشير إلى أنه نقل من أحد كتبه، قال: «وَرَأَيتُ العَبدِيَّ قَد مَنَعَ مِن عَمِلِ (أحمر) و(أسود) في الظَّاهِرِ»[2].

أمَّا العلماء الذين لم يكثر من النقل عنهم، فأذكر منهم على سبيل الإجمال: ابن دريد[3]، وأبا طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم[4]، وعلي بن سليمان (الأخفش الأصغر)[5]، والزيادي[6] والأثرم[7]، وابن درستويه[8]، وابن خالويه[9] وغيرهم.

المبحث الثاني: الكتب:

أردت في هذا المبحث الحديث عن الكتب التي ذكرها ابن الدهان، واعتمد عليها مصادر لمادته العلمية، وقد قسمتها حسب مادتها على النحو التالي:

أ) كتب إعراب القرآن ومعانيه.

١ – معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

---

(١) انظر: ٤٧، ٧٦١.

(٢) ص: ٧٦١.

(٣) الغرة ٣ أ (كوبريلي).

(٤) الغرة ٨ أ (قليج علي).

(٥) الغرة ٥ أ (قليج علي).

(٦) ١٥ ب (كوبريللي).

(٧) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٨) انظر: ٨٥٧، ٨٩٧.

(٩) انظر: ٥١٦.

نقل عن الزجاج كثيرًا، ونصَّ على معاني القرآن في بعضها[1]، ومن نقله عن المعاني قوله: «قالَ الزَّجاجُ: الجرُّ في «وَالأَرحامِ» خَطَأٌ في العَرَبِيَّةِ وَخَطأٌ في الأُصُولِ، أَمرُ الدِّينِ عَظِيمٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيهِ السلامُ قالَ: «لا تحلِفُوا بِآبائكُمْ» فَكَيفَ يَكُونُ يَتَساءَلُونَ بِهِ وَبِالرَّحِمِ عَلَى ذَا؟ وَرَأَيتُ إسماعِيلَ بنَ إسحاقَ يَذهَبُ إلى أنَّ الحَلِفَ بِغَيرِ الله أَمرٌ عَظِيمٌ، وَأنَّهُ خاصٌّ بِالله تَعالى»[2]، وهذا النص في معاني القرآن وإعرابه بتغيير يسير[3].

كما وقفت على كثير من نقوله عنه في المعاني[4].

كما نقل عنه مردفًا ردَّ الفارسي عليه[5]، وهذا محتمل أن يكون النقل عن الإغفال.

٢- تفسير القرآن للمفضل بن سلمة:

ذكر المترجمون من كتب المفضل: ضياء القلوب في تفسير القرآن[6]، وسماه الخطيب البغدادي: ضياء القلوب في الأدب[7]، وعدَّ أبو الطيب اللغوي من

(١) انظر: ٨٨٠.

(٢) ص: ٩٦٦.

(٣) ٢/ ٦.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٢٩٨، ٤٢٣، ٥٠٢، ٨٣٣.

(٥) انظر: ٧١.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٠٥، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٧٠٩.

(٧) انظر: تاريخ بغداد ١٥/ ١٥٦.

كتبه: معاني القرآن[١].

ونقل عنه إنشاد بيت. قال: «وأنشد المفضل في تفسير القرآن»[٢].

ونقل عن المفضل دون تصريح بكتاب في بحث قولهم: (لِهَنَّك لرجل صدقٍ)[٣].

ب) كتب النحو.

١- كتاب سيبويه.

أكثر ابن الدهان من النقل عن سيبويه، ولا غرابة في هذا، فعن كتابه يصدر النحويون، وقد نقل عنه نصًّا في بعض المواضع[٤]، كما صرَّح باسمه في مواضع أخرى، كقوله: «ووجدتُ في كتاب سيبويه ما يدل على هذا..»[٥]، «وأنشدوا البيت -وهو في كتاب سيبويه-...»[٦]، « ... وفي الكتاب: نُبِّئْتُ زيدًا يقول ذاك...»[٧].

٢- الحدود للفراء.

---

(١) انظر: مراتب النحويين ١٥٤.

(٢) ص: ٧٨٤.

(٣) انظر: ٤٩.

(٤) انظر مثلاً: ٢٣٧، ٩٣١.

(٥) ص: ٢٣٦.

(٦) ص: ٢٥٦.

(٧) ص: ٢٦٨.

مما ذكر المترجمون من كتب الفراء: «الحدود»[١]، وقد صرَّح به ابن الدهان، قال: «... ورواه الفراء في الحُدُودِ عن الكسائي...»[٢].

٣- المسائل للأخفش.

ذكر المترجمون من مصنفات الأخفش المسائل الكبير، والمسائل الصغير[٣]، وقد نقل عنهما ابن الدهان، فصرح بالنقل عن المسائل الكبير[٤]، وصرح بالنقل عن المسائل الصغير[٥]، وأبهم فاكتفى بـ (المسائل) في مواضع أُخَر[٦]. وكان معنيًّا بذكر أقوال الأخفش، فقد تردد اسمه كثيرًا، ونص على ذكر بعض عباراته نصًّا، وعلى تفرده بالرأي بين نظرائه البصريين[٧].

٤- المقتضب.

كان المبرد من الذين أكثر ابن الدهان من النقل عنهم، وذكر آرائهم، إلاَّ أنَّ النقل لم يكن من المقتضب في جميعها، فقد نقل عن مسائل الغلط، وعن كتب

(١) انظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٨١٥، وفيه: ألفه بأمر المأمون، وإنباه الرواة ٤/ ٢٢.

(٢) ص: ٦٠٨.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٢.

(٤) انظر: ٤٤، ٨٨، ٧٠٩.

(٥) انظر: ٤٦٧.

(٦) انظر: ٩٥، ٤٥٥.

(٧) في ص:(٦٣) قال: «هذه عبارة الأخفش وحده». وفي ص: (٧٣٣): «وَهَذا لا يَقُولُ بِهِ بَصرِيٌّ غَيرُهُ».

وسيطة كالأصول لابن السراج[1].

إلاّ أنه نص على المقتضب[2].

وقد أشرت في أول الفصل إلى نقله من ابن برهان نصًّا للمبرد في المقتضب.

وقد وقفت على أكثر نقوله عنه في المقتضب[3].

٥- ما أغفل سيبويه.

هكذا ورد اسم الكتاب عند ابن الدهان، قال: «وحكى المُبرِّدُ في ما أغفل سيبويه عن البغداديين...»[4].

وقد ذُكر من مصنفاته: الرد على سيبويه[5]، ومسائل الغلط[6]، وكأن الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة لم يقطع بأنهما كتاب واحد، قال:«ولست أدري أهما كتابان أم كتاب واحد»[7]، إلا أنه فيما بعد قرن بين التسميتين، فعنون لحديثه عنه في مقدمة تحقيقه للمقتضب بـ«رد المبرد على سيبويه أو مسائل الغلط»[8]،

---

(١) انظر: ٢٦٧.

(٢) انظر: ٤٦٢.

(٣) انظر مثلاً: ٢٩٨، ٣١٢، ٣٩٩، ٣٩٦.

(٤) ص: ٩٩.

(٥) انظر: الفهرست ٨٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٤.

(٦) انظر: الخصائص ١/ ٢٠٦، ٣/ ٢٨٧.

(٧) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ١٢٣.

(٨) ص: ٨٩.

وإلى أنهما كتاب واحد مالت د. خديجة الحديثي[1].

وقد وقفت على بعض أقواله التي في (مسائل الغلط)، وذلك في الانتصار لابن ولاد[2].

٦- كتاب الخلاف لثعلب.

ذكر المترجمون من كتب ثعلب كتابًا في الخلاف، اسمه: اختلاف النحويين[3]. وهو ذو أهمية كبيرة، فهو أوّل ما صنِّف في الخلاف[4].

وقد نقل عنه ابن الدهان، قال: «وحكى ثعلب في كتاب الخلاف عن الكسائي أنَّ العربَ قالت: إنْ أحدٌ خيرٌ من أحدٍ إلاَّ بالعافيةِ»[5].

٧- كتاب الابتداء لابن كيسان.

ذكر المترجمون من كتب ابن كيسان كتاب الوقف والابتداء[6]، وقد نقل ابن الدهان عن كتاب الابتداء له، فهل هذه التسمية من باب الاختصار، وهو المقصود؟ قال: «وَذَكَرَ ابنُ كَيسانَ في كتابِ الابْتِداءِ: عَبدُ اللهِ نَفسُهُ الظَّرِيفُ

---

(١) انظر: المبرد سيرته ومؤلفاته ١٥٩.

(٢) انظر مثلاً: ٣١٣،٣٦٠.

(٣) انظر: الفهرست ١١٠، ومعجم الأدباء ٢/ ٥٥٢، ووفيات الأعيان ١/ ١٠٢، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٧.

(٤) انظر: من تاريخ النحو ٩١، والخلاف بين النحويين ٦٨، ٦٠٧.

(٥) الغرة ٥٦ أ (كوبريللي).

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣/ ٥٩، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٧.

أَخوكَ، وَقَدَّمَ كلامًا يَقتَضِي أَن يكونَ (الظريفُ) صفةً»[1].

ونقل عنه نقولاً أخرى مغفلاً ذكر المصدر[2].

٨- الأصول لابن السراج.

نقل ابن الدهان عن ابن السراج كثيرًا، ووجدت أكثرها في الأصول[3]، وفي بعض المواضع كان نقله عنه بالنص[4].

وكما أشرت قبلُ، فإنه نقل عن بعض العلماء عن الأصول[5].

٩- أمالي الزجاجي.

ذكر البغدادي أنَّ للزجاجي أماليَ كبرى، وأماليَ صغرى[6]. وذهب الأستاذ عبد السلام هارون إلى أنَّ الزجاجي لم يقسم تلك الأمالي هذا التقسيم، وأنَّ ذلك من صنع التلاميذ[7].

وعلى كلِّ حال، فلم يطبع إلاَّ جزء من الأمالي.

وقد نقل ابن الدهان عن الزجاجي عدة مرات، صرح في أحدها بالنقل عن

---

(١) ص: ٨٠١.

(٢) انظر: ٣٧٠، ٥٢٦، ٩٠٩.

(٣) انظر مثلاً: ٤٦١، ٥٤٤، ٥٤٧، ٦٨١...

(٤) انظر: ٥٤٧، ٥٦٠، ٦١٩.

(٥) انظر: ١٥١، ٢١٤، ٤٣٧.

(٦) انظر: الخزانة ١/ ٢٣.

(٧) انظر: مقدمة تحقيقه لأمالي الزجاجي ١٦-١٧.

أماليه[1]، ولم أجده في المطبوع منها.

ووجدت بعض نقوله عنه في حروف المعاني له[2].

١٠- مصنفات أبي علي الفارسي:

تردد الفارسي في الغرة كثيرًا، فكان أحد مصادره الأساسية، وصرَّح بالرجوع إلى جملة من كتبه، كالتذكرة[3]، والبصريات[4]، والإيضاح[5]، والشيرازيات[6]، كما وقفت على كثير مما نسبه له في بقية كتبه[7].

وكان يقارن بين آرائه في كتبه، ومن أمثلة ذلك قوله: «... ورأيتُ الباء في شعر التميميين، وفي كلام الفارسيِّ ما يشهد بصحَّةِ ذلك، ورأيتُهُ في كتاب الإيضاح يمنع منه ... ورأيته في البغداديات قد منع أن تدخل في خبر التميميَّةِ ونص عليه»[8].

١١- شرح السيرافي لكتاب سيبويه.

---

(١) انظر: ٢٤٠.

(٢) انظر: ٨.

(٣) انظر: ٨١٤.

(٤) انظر: ٦٦.

(٥) انظر: ٥٩١.

(٦) انظر: ٢٤٣.

(٧) انظر مثلاً: ٦٢٧، ٨٦٠.

(٨) الغرة ٥٥ ب (كوبريللي).

ورد ذكر السيرافي مرات متعددة، وقد وقفت على كثير منها في شرح الكتاب[1]، وفي بعضها إشارة ظاهرة إلى شرح الكتاب، كقوله: «كذا ذكر السيرافي في تأويل ما قاله سيبويه»[2].

١٢- مصنَّفات ابن جني.

ذكر ابن الدهان بعض كتب ابن جني، كالتمام[3]، والخاطر- ما أملاه علي خاطري (يريد الخاطريات)[4]، و«التذكرة المهذبة عن الفارسي»[5]، وأحال مرةً إلى بعض كتبه بالإجمال: «كذا حكاهُ عثمان في بعض كتبه»[6]، ووقفت على بعض ما نقل عنه في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة[7].

ج) كتب اللغة:

١- الغريب المصنف.

نقل عن أبي عبيد ناصًّا على الغريب المصنَّف، ويسميه: (الغريب)[8]، وقد

---

(١) انظر: ٦٦، ٢١٤، ٤٦٦...

(٢) ص: ١١٣.

(٣) انظر: ٣٧٠.

(٤) انظر: ١٩، ٨٠١.

(٥) انظر: ٩٦٥.

(٦) ص: ٨٩٠-٨٩١.

(٧) انظر: ٣٧٣.

(٨) انظر: ٥٤١، ١٨٢أ (قليج علي).

وقفت على نقله فيه.

٢- شرح شعر امرئ القيس للسكري (ت ٢٧٥).

وقفت على نقل عنه، صرح بذكره: «وحكى السكري في شرح شعر امرئ القيس...»[١]

٣- الزاهر لابن الأنباري.

نقل عن ابن الأنباري عدة نقول[٢]، صرح في أحدها بالزاهر[٣]، وقد وقفت عليه فيه.

كما يُشعر برجوعه لكتب اللغة بعضُ شواهده، التي لم أقف عليها إلا في واحد من كتب اللغة، كالمخصص[٤]، وتهذيب اللغة[٥]، وأساس البلاغة[٦].

وقد استشهد بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره علماء اللغة، وهو قوله للضحاك بن سفيان: «إذا أَتَيْتَهُمْ فاربِضْ في دارِهِمْ ظَبْيًا» وقد رواه ابن الدهان عن الضحاك بن قيس[٧]، والراوي في جميع المصادر هو الضحاك بن

(١) ١٢ ب (كوبريللي).

(٢) انظر: ٥٣٥، ٩١٣، ٩٤٩.

(٣) انظر: ٥٣٥.

(٤) انظر: ٣٩٤، ٧٥٦.

(٥) انظر: ٥٢٥.

(٦) انظر: ٧٦٩.

(٧) انظر: ١٨٩.

سفيان، إلا الأزهري في تهذيب اللغة، فقد ذكره في موضعين، موضع نسبه النسبة الصحيحة للضحاك بن سفيان[1]، والموضع الآخر نسبه للضحاك بن قيس[2]، فالذي يظهر أنَّ ابن الدهان تابعه في هذه النسبة، خاصَّةً وقد صرَّح بالنقل عنه في أوائل الكتاب[3].

وقد نقل عن الفراء أنَّ (ظننت) تأتي بمعنى القسم، وأنشد:

أظـنُّ لا تَنْقَضِي عَنَّا زِيارتُكُم ... حَتَّى تَكُونَ بِوادِينا البَسَاتِينُ[4]

وهذا النقل والإنشاد لم أجده إلا في غريب الحديث للخطابي، وقد رواه عن الفراء بالسند[5]، فلعل ابن الدهان نقل عنه.

---

(١) (ربض) ١٢/ ٢٦.

(٢) (ظبي) ١٤/ ٣٩٩.

(٣) الغرة ١ ب (كوبريللي).

(٤) انظر: ٢١٦.

(٥) قال الخطابي: «أخبرني أبو عمر، قال: أنبأنا أبو العباس ثعلب، أنا سلمة، عن الفراء قال: من العرب من يقول: أظن بمعنى أقسم، وأنشد...» (غريب الحديث ٣/ ٢٦-٢٧).

الفصل الثالث

الخلاف النحوي عند ابن الدهان وموقفه منه

المبحث الأول: عناية ابن الدهان بالخلاف.

المبحث الثاني: موقفه من البصريين.

المبحث الثالث: موقفه من الكوفيين.

المبحث الرابع: موقفه من ابن جني.

يقع الخلاف بين العلماء، نتيجة لاختلافات منهجية، أوثقافية، أو عصبية، أو لتفاوت في مستويات التحليل، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

وقد نشأ الخلاف عند النحويين مبكّرًا، وأوّل المصنفات النحوية التي وصلت إلينا، وهو كتاب سيبويه، يحتوي على مسائل خلافية، كالتي بينه وبين شيخيه: الخليل، ويونس، كما كان ينقل أقوالاً لأبي جعفر الرؤاسي، وينعته بالكوفي[(١)].

وقد بلغ الخلاف مبلغًا كبيرًا بين سيبويه والكسائي، حتى وصل إلى المناظرة والمحاجة، والمسألة الزنبورية شاهد على هذا.

أما التصنيف في الخلاف، فقد تأخر حتى أواخر القرن الثالث الهجري، حين ألف ثعلب كتابًا في اختلاف النحويين، وكان ضمنه الانتصار للمذهب الكوفي، مما جعل البصريين يردون عليه، كابن كيسان، وأبي جعفر النحاس، وابن درستويه وغيرهم[(٢)].

المبحث الأول: عناية ابن الدهان بالخلاف.

كانت عناية ابن الدهّان بالخلاف في الغرة عناية ظاهرة، فلا تكاد تجد مسألة جزئية أو كلية، إلا أشار إلى ما فيها من خلاف، وكان يُعقب ذلك بذكر الأدلة،

---

(١) انظر: الخلاف بين النحويين ٢٥.

(٢) انظر: من تاريخ النحو ٩١.

والحجج والتعليلات، وقد يختار ما يراه صوابًا.

ويمكن أن تقسم المسائل الخلافية التي بحثها أقسامًا:

١ - مسائل خلافية بين الفريقين، البصريين والكوفيين.

فقد بحث في هذا الجزء الذي حققته - على سبيل المثال - أكثر من ثلاثين مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين.

وهذه المسائل منها مسائل مشهورة، أثبتها الأنباري والعكبري في كتابيهما في الخلاف، كأصل المشتقات[(١)]، وشرط كون التمييز نكرة[(٢)]، ورافع خبر (إن) وأخواتها[(٣)]، وغير ذلك.

ومنها مسائل خلافية قليلة الورود، وإنما ذكرها بعض العلماء، كتمام (مررت)، قال ابن الدهان: «وَ(مَرَرْتُ) عِندَ الكُوفيِّ عَلَى ضَربَينِ: تامَّةٌ، وناقصةٌ، فالتامةُ: مَرَرْتُ بزيدٍ، فما وَرَدَ مِنَ النكراتِ بَعدَ زَيدٍ نُصِبَ عَلَى الحالِ، والناقصةُ: مَرَرْتُ بزيدٍ الظَّريفَ، فَينصِبُونَ بها كَما يَنصِبُونَ بِكانَ، وهذِهِ لا يَعرِفُها البَصريُّ عَلَى هذا الوَجهِ»[(٤)]. وكمنع وقوع (بل) في الإيجاب[(٥)]، وغير ذلك.

ومن عنايته بالخلاف أنه لَمَّا انتهى من باب المرفوعات، وقد ذكر في أثنائها

---

(١) انظر: ١٦٤.

(٢) انظر: ٤٢٥.

(٣) انظر: ٣.

(٤) ص: ٤١١.

(٥) انظر: ٩١٧.

كثيرًا من المسائل الخلافية بين الفريقين، إلا أنه أحبَّ أن يستقصيها جميعًا، فقال: «وحيث انتهيت من المرفوعات وذكر حدودها عند أهل البصرة، فلنذكرها على المذهبين...»[1]، وقد أشرت إلى هذا في الفصل السابق.

ومما يدل على إلزامه نفسَهُ بذكر الخلاف، اعتذاره لَمَّا صدف عن كلام الكوفيِّ في إحدى المسائل[2]، ونقلت نصه في الفصل الأول، فهذا يعطي دلالة ظاهرة على عنايته بالخلاف والتزام إيراده.

٢-مسائل خلافية بين علماء المدرسة الواحدة.

فقد بحث مسائل خلافية بين سيبويه والأخفش، كالخلاف في رافع الخبر[3]، وفي المفعول الثاني لـ(ظننتُ) وأخواتها إذا كان الأول (أنَّ) ومعموليها[4].

كما ذكر مسائل خلافية بين سيبويه والمبرد، كتعدي (دخل) ولزومه[5]، واختلاف الناصب في نحو: ما أنتَ وزيدًا، وكيف أنت وقصعةً من ثريد[6].

---

(١) انظر: ١٥٤.

(٢) انظر: ٤٥١.

(٣) انظر: ١١٤.

(٤) انظر: ٢٤٥.

(٥) انظر: ٣١٢.

(٦) انظر: ٣٦٠.

وذكر اختلاف الكوفِيَّيْنِ الفراء وهشام في ناصب المفعول به[1].

وذكر مسائل خلافية بين المتأخرين، كالرماني وابن السراج، فقد ذكر اختلافهما في نحو: ما جاءني إلاَّ زَيدٌ إلاَّ عَمرٌو، فلا يجوز رفع (عمرو) من حيث كان للفعل فاعلان مفردان بغير عطف، فمنع منه ابن السراج، وأجازه الرماني[2].

وذكر الخلاف في أيِّ قسمي الأفعال أسبق، الحال، أو المستقبل، بين الزجاج وابن السراج والفارسي[3].

٣- مسائل خلافية أخرى.

لم تقتصر عنايته بالخلاف على المسائل النحوية المتداولة، وإنما مدَّ ذلك إلى ما جرَّه إليه البحث من مسائل أخرى، قد تكون صلتها بالنحو غير مباشرة، ففي حديثه عن المعرب والمبني، تعرض للخلاف في المعرب؛ هل وقع إلى العرب معربًا، أم وصل إليهم مبنيًّا فأعربوه بحكمتهم، وهي مسألة جدلية، تعرض فيها لطرف من بحث نشأة اللغة، قال: «بَينَ النحاةِ خِلافٌ في المُعرَبِ؛ هَل وَقَعَ مُعربًا إلى العَرَبِ، أو وَصَلَ إلى العَرَبِ مَبنيًّا فَلَـمَّا رَأَوُا اختِلالَهُ أعربُوهُ؟ وَالكلامُ عَلَى ذَلِكَ يَطُولُ، وَلا بُدَّ مِن ذِكرِ شَيءٍ ما، فَدَلِيلُ الأَولِ: جَرَيانُهُ عَلَى نهجِ الاستِقامةِ

---

(١) انظر: ١٩٠.

(٢) انظر: ٥٤٤.

(٣) انظر: الغرة ٢٣أ (كوبريللي).

مَعَ تَشَعُّبِ القبائلِ ... وَقولُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[1]، فإذا كانتِ الذواتُ مُعَلَّمةً تَبِعَتها الأحوالُ، لِيكُونَ ذَلِكَ أَلطَفُ، وَدَليلُ الثاني: أَنَّ العَرَبَ لم يُخبَرْ عَنها بالفصاحةِ إلاَّ لِحِكمَتِها، وَلما لها فيه كَسبٌ، فَلَو كانَ ذلِكَ عَن تَعَلُّمٍ قَلَّتِ الفائدةُ...»[2].

كما تحدَّث عن الخلاف في أمور فقهية، وعقدية، كما سيتبيَّن في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني: موقفه من البصريين.

كان ابن الدهان بصري المذهب، يتضح ذلك في أمور:

١ - أن مصطلحاته وتقسيماته بصرية، ولم يستعمل المصطلحات الكوفية إلا في أحيانٍ قليلةٍ جدًا[3].

٢- أنه نعت البصريين بأصحابنا[4].

٣- أنه رجَّحَ رأي البصريين في أكثر المسائل التي بحث الخلاف فيها.

ومن ذلك:

أ- أنَّ أصل المشتقات هو المصدر لا الفعل الماضي[5].

---

(١) البقرة: ٣١.

(٢) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٣) انظر: ١٤٠.

(٤) انظر: ١٤٤، ٥٧٠.

(٥) انظر: ١٦٤.

ب- أنَّ ناصب المفعول به، هو الفعل وحده[1].

ج- أن فعل الأمر مبني وضعًا. قال: «الأفعالُ في إعرابها وبنائها مخالفةٌ للأسماء في الأصلية والفرعية ... وبناؤها على الأصل، ومبنيُّها على ثلاثةِ أضرُبٍ عندنا: أحدُها: مبنيٌّ على وضعه الأول، وهو فعلُ الأمر عندنا...»[2].

وفي هذا النصِّ على انتمائه لأصحاب هذا الرأي، وهم البصريون.

د- لم يرتضِ قول الكوفيين بزيادة الواو، وأوّل الشواهد التي استشهدوا بها[3].

هـ- لم يُجِز تناوب حروف الجر، فحرف الجر لا يجوز أن يأتي بمعنى حرف آخر، فروى عن الكوفيين هذا الرأي، وساق شواهده، وعقَّب على كل شاهد بقوله: «وكل هذا متأولٌ عند أصحابنا تأويلاً لا يخرجه عن حده الذي وضع له»[4]. والتأويل الذي يعنيه، هو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف[5].

مخالفته لبعض البصريين:

وكان مع أفراد المدرسة البصرية قد اختلف موقفه بين المتابعة والاعتراض،

---

(١) انظر: ١٩٠.

(٢) الغرة ٥٨ أ (قليج علي).

(٣) انظر: ٨٧٧.

(٤) انظر: ٥٧٠.

(٥) انظر: الخصائص ٢/ ٣٠٦.

ففي إحدى مسائل (حتى) لم يرتض قول سيبويه[1]. وخالف الأخفش في كثير من المسائل[2]، كما خالف المازني[3]، وناقش أحد علماء البصرة، ولم يُسَمِّه، ووصف كلامه بالاختلال[4].

أما المبرد فقد خالفه في مسائل كثيرة، إذا ما قُورنت بما أورد من أقواله، فلقد بلغت في هذا الجزء المحقق فقط أكثر من ستَّ عشرة مسألة[5].

ولما بحث ابن الدهان قولهم: كلمته فاهُ إلى فيَّ، قال: «والأَخْفَشُ يَنصِبُهُ عَلَى حَذْفِ حَرفِ الجرِّ، كأنَّكَ قُلْتَ: كَلَّمتُهُ مِن فِيهِ إلى فيَّ[6]، وقد رُدَّ عَلَيهِ» وقد ذكر النحويون أن الذي ردَّ عليه هو المبرد، وقال: إن تقدير الأخفش لا يعقل؛ لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنما يتكلم كل إنسان من في نفسِهِ[7]. فأغفل ذكر المبرد.

وأعتقد أنَّ موقفه هذا من المبرد، يستدعي الوقوف لمحاولة معرفة سببه، وقد ظهر لي سببٌ ظنِّي، هو نتيجة لمقدمتين:

---

(١) انظر: ٦٧٣.

(٢) انظر مثلاً: ٤٠٣، ٤٠٨، ٤٦٧، ٦٥٩، ٧١١.

(٣) انظر: ٣٧٠.

(٤) انظر: ٦٧٢.

(٥) انظر على سبيل المثال: ٣٦، ١١٧، ١٦١، ١٩٣، ٢٦٧، ٣١٢...

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٩.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٠.

أولاهما: أنَّ ابن الدهان أكثر النقل عن الفارسي، فكتب الفارسي من مصادره الأساسية، كما بينت ذلك في الفصل السابق.

الثانية: أن الفارسي كان غاضًّا من شأن المبرد، أفصح عن ذلك تلميذه ابن جني في أكثر من موضع، كقوله: «وكان أبو علي رحمه الله في هذا الباب ونحوه جبَّارًا، يرى نفسه وأهل هذا الشأن بحيث هي وهم... وكان يعظِّمُ أبا عثمان، ويكادُ يعبدُ أبا الحسن، ولم يكن أبو العباس عنده إلا رُجَيلاً، ولم تكن جنايته عنده على نفسه في تعقبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بالغلط إلى غايةٍ»[1]. وقال: «... وكان قد ثبت في نفس أبي عليٍّ على أبي العباس في تعاطيه الرد على سيبويه ما كان لا يكاد يملك معه نفسه، ومعذورًا كان عندي في ذلك، لأنه أمرٌ وَضَعَ من أبي العباس وقَدَحَ فيه، وغضَّ كلَّ الغضِّ منه»[2]، وقال: «قال أبو علي -رحمه الله-: إني لم أودع كتابي في الحجة شيئًا من انتزاع أبي العباس غير هذا الموضع...»[3]. وجاء في شرح اللمع لابن برهان: «قال أبو عليٍّ الفارسي: ما ضمنت كُتُبي من خاطر أبي العباس المبرد غير هذا...»[4].

---

(١) بقية الخاطريات ٤٤-٤٥.

(٢) الخصائص ٣/ ٢٨٨-٢٨٩.

(٣) الخصائص ٣/ ٣٢٥. والموضع المشار إليه هو جمعُهُ بين قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[الجمعة: ٨]، مع قوله:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنَهُ

(٤) ١/ ٢٤٢.

فلعل ابن الدهان كان متابعًا للفارسي في موقفه ذاك.

المبحث الثالث: موقفه من الكوفيين.

ذكرت في المبحث الأول عنايته الظاهرة بالخلاف، وأنَّ ما بحثه من خلاف بين المدرستين قد جاوز الثلاثين مسألة، كما أثبت بصريته، من خلال مصطلحاته وتقسيماته، ويمكن أن يلخَّص موقفه من الكوفيين في مسائل:

الأولى: أنَّ بصريَّته لم تقحمه بالتزام ردِّ أقوال الكوفيين، ولكنه كان في أغلب المواضع ملتزمًا بذكر القول دون حكم عليه، وربما اكتفى بإنكار البصريين له، كأن يقول: «وهذا لا يعرفه بصري»[(١)]، أو «وهذا عند البصري لا يصحُّ»[(٢)]. وقد يحكم على فساده بالدليل، فيقول: وهذا يفسده كذا...[(٣)]، وقد ينعت رأي الكوفيين بالإشكال[(٤)]، وربما أورد دليل الكوفيين ثم أنكر حجيته[(٥)]، أو حكم عليه بأنه مُتَأَوَّلٌ[(٦)]، وقد ينص على اختيار رأي البصريين[(٧)] أو وصفه

---

(١) ص: ٤٢٤، ٧٣٣، ٩٤٩.

(٢) ص: ٣٦٢.

(٣) انظر: ٢١٢، ٤٦٣.

(٤) انظر: ٥٤٣، ٩٥٣.

(٥) انظر: ٧٧٤، ٨٥٨.

(٦) انظر: ١٠٢، ٥٦٧، ٥٧٠، ٥٧٩.

(٧) كما في أصل المشتقات ص: ١٦٤.

بالأولوية[1].

الثانية: أنه أشار إلى خلاف للكوفيين، وَحَذَفَهُ، معتذرًا بأنَّ كتابه كتاب اختصار[2]! وقد أشرت إلى ذلك في الفصل الأول، وهذا عذر يخالفه الواقع، وإنما قد يدل هذا الإغفال على قلة أهميته عنده.

الثالثة: أنَّه وصف رأي الكوفيين بالوهن، وقلل من أهميته، قال عند حديثه عن إعراب الفعل المضارع: «وذكرَ الكوفيُّ في إعرابِهِ أشياءَ لا تثبُتُ عند النظر، فصدَفنا عن ذكرها»[3]، وقال: «الخلافُ في إعرابِ الأفعالِ قَد سَبَقَ ذِكرُهُ، وَلِلكُوفيينَ في إعرابِهِ قَولانِ لا ننشغِلُ بهما لوهنهما...» وذكرهما[4].

الرابعة: أنني لم أجده ينص على اختيار رأي الكوفيين، إلا أنه جوَّز وجهًا في بيتٍ على قول الكوفيين، قال: «فَأمَّا قَولُ مُسافِعِ العَبسِيِّ:

أُولاكَ بَنُو خَيرٍ وَشَرٍّ كليهما ... جميعًا ومعروفٍ هُناكَ ومُنْكَرِ

وَ(كِلاهما) بَدَلٌ مِن (خَيرٍ) وَ(شَرٍّ)، لا تَأكِيدٌ عِندَ بَصرِيٍّ وَلا كُوفيٍّ، أَمَّا البَصرِيُّ فَظاهِرُ الأَمرِ أَنَّهُ نَكِرةٌ، وَأمَّا الكُوفيُّ فإنَّهُ إنما يحسُنُ تَأكِيدُ النَّكِرةِ عِندَهُ إذا كانَتْ مُؤَقَّتَةً، نحوُ: أَكَلْتُ رَغِيفًا كُلَّهُ، وَصُمْتُ يومًا كُلَّهُ، وَهَذا عِندِي يجُوزُ عَلَى

---

(١) انظر: ٤٨٩.

(٢) انظر: ٤٥١.

(٣) الغرة ٥٨ أ.

(٤) انظر: الغرة ٥٨ أ-٥٨ ب (قليج علي).

قَولِ الكُوفيِّ؛ لأنَّ العُمُومَ فِيهِ بمنزِلةِ التَّوقِيتِ...»[1].

وفي باب التصغير علَّلَ اختيار الياء لتزاد في التصغير، فقرر أنَّ أولى الزيادات حروف المد، والجمع قد استبدَّ بالألف، فجعلوا للتصغير الياء، قال: «والدليل على ذلك أنَّ العربَ صغَّرَتْ كَلمتينِ بالألفِ، قالوا في تصغير (دابَّة): دُوابَّة، وفي (هُدْهُد): هُداهِد...»[2]، وجعلُ الألف علامةً للتصغيرِ في هاتين الكلمتين رأي للكوفيين، قال السيوطي: «وزعم بعض الكوفيين وصاحبُ الغرة أنَّ الألف قد تجعل علامةً للتصغير، كقولهم: هُدهد، وتصغيره: هُداهد، ودابَّة وشابَّة، والتصغير: دُوابَّة، وشُوابَّة»[3].

الخامسة: أنه قد استعمل مصطلحًا كوفيًّا، قال: «وفي نصبه وجهانِ: أحدُهما: أن يكون على التفسيرِ...»[4]، يريد: التمييز.

أما ذكره للمصطلحات الكوفية بإزاء البصرية فكثير، قال: «وهذا الباب يسميه الكوفي باب التبرئة»[5]، وقال: «والنحاةُ يختَلِفونَ في هذه التَّسمِيةِ، فالبَصريُّ يُسمِّيها الحالَ، والكسائيُّ يسمِّيها القطعَ والحالَ، وهشامٌ يُسمِّي الحالَ ما جَرَتْ بَعدَ المعرِفةِ العَلَمِ والمضمرة، والقَطْعَ بَعدَ الظاهِرِ غَيرِ العَلَمِ، وبعضُهُم

---

(١) انظر: ٨٠٩.

(٢) الغرة ٢٣٩ ب (قليج علي).

(٣) همع الهوامع ٢/ ١٨٥.

(٤) انظر: ١٤٠.

(٥) ص: ١٠٥.

يُسمِّيها الحالَ في كُلِّ شَيءٍ إلاَّ بعدَ الألِفِ واللامِ، فإنَّهُ يُسمِّيها القَطعَ، والفراءُ يقولُ في قولِكَ: زَيدٌ خَلْفَكَ قائمًا، هِيَ حالٌ؛ لأنها تحتمِلُ أشياءَ كَثيرةً، ويقولُ في قولِكَ: زَيدٌ عَلَى الحائطِ راكِبًا: هُوَ قَطْعٌ؛ لأنها بمعنى المَلْفُوظِ بها»[1]، وقال: «هذا البابُ يُسَمِّيهِ البَصرِيُّ البَدَلَ، وَيُسَمِّيهِ الكُوفيُّ التَّرجمةَ»[2].

السادسة: اختلف موقفه مع أفراد المدرسة الكوفية، فقد التزم ذكر آراء الكسائي دون أن يعلق عليها، إلا في مواضع قليلة، ففي موضع وصف قوله بالقبح: «وإنما قبُحَ هذا وقولُ الكسائي...»[3]، وفي مواضع أخرى ذكر قوله ثم أورد ما يُفسده[4]، كقوله: «وقالَ الكسائيُّ: (زيد) منصوبٌ في الاستثناءِ بأنَّ مُضمرةً، وتقديرُهُ: قامَ القومُ إلاَّ أنَّ زيدًا لم يَقُمْ، وَهذا يُفسِدُهُ أنَّ الحروفَ لا تُضْمَرُ، ولا تعملُ إلاَّ فِيما لا اعتِدادَ بِهِ...»[5].

وقد ردَّ على الفراء في إغناء (ذاك) في قولك: ظننت ذاك، عن المفعولين[6]، وردَّ حجج من خالفه في جواز تقدم الحال على صاحبها، فقال «وَلَيسَ في هذا

(١) ص: ٣٧٤.

(٢) ص: ٨١٧.

(٣) ص: ٨٢.

(٤) انظر: ٦٥٠.

(٥) انظر: ٤٦٤.

(٦) انظر: ٢٢١.

جميعِهِ حُجةٌ عَلَى الفَرَّاءِ»[1]، ثم أورد بيتًا فيه حجة عليه، ثم وجهه على مذهبه: «فأمَّا قولُ الشاعِرِ:

تَبَـيَّنُ أعجـازُ الأُمُـورِ إذا انْقَـضَتْ ... وتُقبِـلُ أَشْـباهًا عَلَيـكَ صُـدُورُها

فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الفَراءِ، إلاَّ أَن يقـولَ: أُجِيزُ تقدِيمَهُ عَلَى صَاحِبِها وَلا أُجِيزُ تَقَدُّمَها عَلَى عامِلِها»[2].

المبحث الرابع: موقفه من ابن جني.

يمكن النظر إلى موقفه من ابن جني من خلال مسألتين:

الأولى: موقفه من المتن الذي يشرحه، وهذا سبق شيء منه في الفصل الأول، وسيأتي مزيد بحث فيه في الفصل الخامس إن شاء الله.

والثانية: من خلال أقواله، فقد ذكر ابن الدهان بعض آراء ابن جني في كتبه الأخرى، فمن ذلك على سبيل المثال قولُهُ: «وقال الفارسي: إذا كانت (إذا) حينًا عمِلَ فيها ما قبلها وما بعدها، كقولك: القتالُ إذا جاءَ زيدٌ، وإذا كانت بمعنى الشرط لم يعمل فيها إلا ما بعدها، وبعضُهم يجعلُ الحكم في الموضعينِ واحدًا، ولا يُعملُ فيها إلا ما بعدها، وهو مذهب عُثمان في التنبيه»[3].

وفي مطلع باب المعرب والمبني، ذكر سؤال أبي عمرو بن العلاء للفرزدق

---

(١) انظر: ٣٩٨.

(٢) ص: ٣٩٨.

(٣) ص: ٣٠٠.

عن قول ذي الرمة:

وعينـــان قـــال الله كونـــا فكانتـــا   فعـولانِ بالألبـاب مـا تفعـلُ الخمـرُ

فقال: «وَرَأيتُ عُثمانَ قَد طَعَنَ في هذه القصَّةِ بكلامٍ يطولُ ذكرُهُ»[1].

وقد يوازن بين أقواله في كتبه: «وعُثمان يجعله في كتاب التمام في قول الشاعر:

إذا نظـرَ المختـالُ بـالبُغضِ نحوَنـا   يُـردُّ حـسيرًا طرفُـهُ وهـو أقبـلُ

فجعل (حسيرًا) والجملة التي هي (هو أقبل) حالين، للطرف، وقد ذكر منع ذلك في عدة كُتب»[2].

وقد يقارن بين أقواله وأقوال غيره، قالَ: «عبارةُ النحاةِ تختَلِفُ في هذا الباب، فبعضُهم يقولُ كما قال عُثمانُ، وبعضُهم يقولُ: الاستثناءُ أنْ تُخرجَ بعضًا مما تدخلُ فيه كلاً له، أو تدخُلُ بعضًا فيما أخرجْتَ منه كُلاً له»[3].

وقد خالفه في بعض المسائل، فمن ذلك تقسيمه لأضرب (حتى)، فقد قسمها ابن جني إلى أربعة أضرب، فاعترض ذلك، قال: «وَذَكَرَ عُثمانُ انقِسامَها إلى أَربَعةِ أَضرُبٍ، وَلَيسَتْ هَذِهِ قِسمةً؛ لأنَّ فِيها تداخُلاً، وَذَلِكَ أنَّ: التي يَنتَصِبُ الفِعلُ بَعدَها عِندَه هِيَ التي يَنْجرُّ الاسمُ بَعدَها...

---

(١) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٢) انظر: ٣٧٠-٣٧١.

(٣) ص: ٤٥٢.

فإن قِيلَ عُذرًا لِعُثمانَ: إنَّ التي يَنتَصِبُ بعدَها الفِعلُ قَد يَكُونُ أَحَدُ قِسمَيها بمعنى (كَي)، وَ(كَي) يَنتَصِبُ الفِعلُ بعدَها في أَحَدِ قِسمَيها بِها نَفسِها، فَكَذلِكَ تُجعَلُ هِيَ.

فالجوابُ: أنَّ مَذهَبَ البَصرِيِّ يَقضِي بِأَنَّ انتِصابَ الفِعلِ بَعدَ (حَتى) بِأنْ مُضمَرةً، وَلَيسَ يَرتَكِبُ عُثمانُ غَيرَ مَذهَبِهِ؛ لأَنَّنا لم نَرَ لَهُ نَصًّا سِوَى المَذهَبِ البَصرِيِّ»[1].

وعلى هذا، فلم يتميَّز له من ابن جني موقف خاصٌّ، فهو عنده كسائر النحويين، فلم ينهج منهج الذين ينصبون أنفسهم مدافعين عن صاحب المتن الذي يشرحونه، ولا منهج الذين يُعنَونَ بتتبع هفوات صاحب المتن، فيخطِّئون ويعترضون.

(١) ص: ٦٤٨-٦٤٩.

الفصل الرابع

أثر المعنى الشرعي في الخلاف النحوي عند ابن الدهان

المبحث الأول: الدلالة التركيبية.

المبحث الثاني: الدلالة الشرعية.

المبحث الثالث: أقوال الفقهاء.

كان المعنى أساسًا في بناء قواعد النحو، وفي الاستدلال لها، والاعتراض عليها، فإذا استُدِلَّ على حكم ما بشاهد كان وجه الدلالة فيه يناقض المعنى أو يضعفه، كان ذلك الشاهد عرضة للاعتراض عليه، وإسقاط الاستشهاد به من ذلك الوجه(١).

ومعنى الجملة حصيلةٌ لدلالات متعددة؛ دلالة النحو (التركيب)، ودلالة الصرف (البنية)، ودلالة اللغة، ودلالة السياق ... إلى غير ذلك، كما سيتبين إن شاء الله.

أمَّا المعنى الشرعي، فهو ما كان مأخوذًا مما دلت عليه نصوص الشريعة، وما استنبطه العلماء منها.

فمراعاة المعنى الشرعي عند الاستشهاد، والاعتراض، إنما هو مراعاة لقرينة من القرائن الحالية، التي يُعتدُّ بها عند دراسة النص، والاستنباط منه.

وقد اعتدَّ النحويون بالمعنى الشرعي في بحثهم لمسائل النحو، وأدلتها، كما كان حاضرًا في تحليلهم للنصوص، وأمثلة ذلك كثيرة لا تحصر، فمنها:

١ - أنَّ سيبويه نفى أن يكون قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾(٢)،

---

(١) انظر: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٤٥٦-٤٥٧.

(٢) الطور: ١١.

وقوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[1] دُعاءَ، لأنَّ المتكلم بذلك الله عزَّ وجل، قال: «وأمَّا قوله تعالى جدُّه: ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، فإنه لا ينبغي أن تقول: إنه دُعاءٌ ههنا؛ لأنَّ الكلام بذلك قبيحٌ، واللفظُ به قبيحٌ، ولكنَّ العبادَ إنما كُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، وكأنَّهُ والله أعلم قيل لهم: ويلٌ للمطفِّفِينَ، وويل للمكذِّبين، أي هؤلاءِ مما وجب هذا القولُ لهم»[2].

٢- ما خرَّجه سيبويه وتابعه المبرد من تأويل الترجي الذي تفيده (لعل) في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[3]، فقد خرَّجاهُ على: اذهبا في رجائكما وطمعكما[4]، والذي منعه من إبقائها على أصلها، تنزيه الله تعالى عن الرجاء؛ لأنَّ الله يعلم ما سيكون، وعبَّر سيبويه عن هذا بقوله: «فالعلمُ قد أتى من وراءِ ما يكونُ»[5].

٣- أن الفارسي حكم بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[6] والذي دعاه إلى ذلك تنزيه الله تعالى عن الشبيه، قال: «ومن ذلك

---

(١) المطفِّفين: ١.

(٢) الكتاب ١/ ٣٣١.

(٣) طه: ٤٤.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٣١، والمقتضب ٤/ ١٨٣.

(٥) الكتاب ١/ ٣٣١.

(٦) الشورى: ١١.

قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾، الكاف زائدةٌ لا محالة، لأنه لم يثبت لله عز وجل مِثْلٌ ولا شبيهٌ، تعالى الله عن ذلك»[1].

٤ - أنَّ ابن جني جعل الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا﴾[2]، دالةً على الوجدان، لا على التعدية، بناءً على مذهبه الاعتزالي، الذي ينفي أن يكون الله قد خلق أفعال العباد، والمعنى: من وجدناه غافلاً، قال: «... وذلك قولُهُ عزَّ اسمهُ: ﴿وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمۡرُهُۥ فُرُطٗا﴾، وَلن يخلوَ (أغفلنا) هُنا مِن أن يكونَ مِن بابِ أَفعَلْتُ الشيءَ أي: صادَفتُهُ وَوافقتُهُ كَذلِكَ ... أو يَكون ما قالَهُ الخصمُ: أنَّ مَعنى (أغفلنا قلبَهُ): مَنَعْنا وَصَدْدنا، نَعوذُ بالله مِن ذلِكَ...»[3].

فالذي دعاه إلى هذا التأويل مذهبه العقدي، وهو تأويل مردود عند أهل السنة، وإنما ذكرته هنا تمثيلاً للاعتداد بالمعنى الشرعي حسب ما يعتقده قائله.

٥ - ما قرَّره الزمخشري من أنَّ (لن) تُفيد تأبيد النفي[4]، وتوكيده[5]، فقد دعاه إلى ذلك مذهبه العقدي، فهو لا يرى أنَّ المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة،

---

(١) المسائل البغداديات ٤٠٠.

(٢) الكهف: ٢٨.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٤) انظر: شرح الأنموذج في النحو ١٩٠.

(٥) انظر: الكشاف ٢/ ١١٣.

فاستدل على ذلك بقوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[1]. وقد ردَّ عليه ابن مالك[2]، وابن هشام[3]، وغيرهما[4].

وقد قسمت هذا الفصل ثلاثة مباحث، وآثرت أن أجعل للدلالة التركيبية مبحثًا خاصًّا؛ لأنها الجزء الأساس في تكوين المعنى، فتكون توطئة لدراسة أثر المعنى الشرعي في الخلاف النحوي، الذي كان نصيبه من هذا الفصل المبحثين الآخرين.

المبحث الأول: الدلالة التركيبية:

الدلالة مصدر دلَّ يدُلُّ، إذا هدى[5]، وتُعرَّف عند الأصوليين، وعند المنطقيين[6] بتعريفات متعددة منها: أنها ما يلزم من فهمه فهم شيء آخر.

ودلالة الكلام: فائدته ومعناه، ولذا كانت الإفادة شرطًا من شروط الكلام عند النحويين.

والدلالة التي تنشأ عن الجملة تنسب للتركيب، فيقال: الدلالة التركيبية،

---

(١) الأعراف: ١٤٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٣٧٤.

(٤) انظر: أضواء البيان ٥/ ٢١٥.

(٥) اللسان ١١/ ٢٤٨ (دلل).

(٦) انظر: التعريفات للجرجاني ٧٥، والتحبير شرح التحرير ١/ ٣١٦، وشرح الكوكب المنير ١/ ١٢٥، والكليات ٤٣٩، وشرح السلم في المنطق للأخضري ٨.

ويُعنى بها فرعان من فروع اللغة، النحو، والبلاغة، فما كان أثرًا لأحكام النحو، من الإعراب ومقتضياته من الدلالة سمِّي الدلالة النحوية، وما كان أثرًا لأحوال المقام، ومدى المطابقة لمقتضى الحال نسب ذلك للبلاغة.

ومما يُمثل به من صور الدلالات النحوية: الإسناد، والترتيب (التقديم والتأخير)، والتطابق العددي (الإفراد والتثنية والجمع)، والتطابق الجنسي (التذكير والتأنيث)، والتطابق النوعي (العاقل وغير العاقل). أمَّا الإعراب فهو قرينة في تحديد الإسناد، كما أن التطابق في علامة الإعراب صورة من صور الدلالة.

فإذا قلت مثلاً: قامَ الرجلُ، فقد أسندت القيام إلى الرجل، فهو المحكوم عليه بالقيام، ومثل ذلك إذا قلتَ: زيدٌ أخوك، فزيدٌ محكوم عليه بالأخوة؛ لأنه مسند إليه، والأخوة مسندٌ، أي حُكم.

وعلامة الإعراب تحدد الإسناد، ولذا فالجملتان: أكرمَ زيدٌ محمَّدًا، وأكرمَ محمَّدًا زيدٌ، سواءٌ في إفادة المعنى من الناحية النحوية.

ودلالة الترتيب[1] ليست مطردة في كل جملة، من الناحية النحوية، كما تقدَّم في المثالين السابقين: أكرمَ زيدٌ محمَّدًا، وأكرمَ محمَّدًا زيدٌ. لكن بالنظر إلى مطابقة مقتضى الحال (البلاغة) فالأمر يختلف، ولكنَّ الترتيب قد يلزم في أساليب أخرى، كأن يكونَ قرينةً لمعرفة الإسناد، مثل إذا استوى المبتدأ والخبر في

(١) انظر الحديث عن هذه الدلالة في: علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم ٩-٥١.

التعريف أو التنكير، فيجب أن يقدم المبتدأ، فالتقديم هو الذي حدد الإسناد، وهو أيضًا قد يكون لازمًا لإفادة معانٍ أخرى، كالفاعلية والمفعولية في نحو: أكرمَ موسى عيسى، وأعطيتُ زيدًا عمرًا ونحو ذلك[1].

أمّا دلالة التطابق فهي نتيجةٌ لما تقتضيه الأحكام النحوية من المطابقة بين أجزاء الجملة، سواء الركنان الأساسيان، أو غيرهما، على مختلف صور التطابق، تقول: الرجل قائمٌ، والرجال قائمون، وسُعاد مُجتهدةٌ، وسلمتُ على ثلاثةِ رجالٍ، وتفوّق ثلاثُ نساءٍ، وقامَتْ هندٌ، والحربُ اشتعلتْ، وأكرمْتُ الرجالَ الذين أقبلوا، وقبلت الكتُبَ التي أهدَيْتَ...

وقد يُنازعُ في هذه الدلالة، من حيثُ إنها استُفِيدت من البنية، حيث أُضيف إلى الجملة (بعض اللواصق)، ولم تستَفَدْ من التركيب وقواعد النحو. والإجابة عن هذا بأنَّ هذه (اللواصق) إنما أوجبتها قواعد النحو، فوجودها مسبَّبٌ عن تلك القواعد، ونسبة الشيء لسببه نسبة صحيحة غير معترضة.

وبعض الجمل تحمِل بذاتها دلالات معيَّنة، كجمل أسلوب التعجب، والاختصاص، والتحذير والإغراء، كما أن حروف المعاني تكتسب دلالات خاصَّة من خلال التركيب...[2].

والدلالة النحوية واحدة من دلالات متعددة، فبالإضافة إليها، تُضيف

---

(١) انظر: دور الرتبة في الظاهرة النحوية ١٧٠ وما بعدها.

(٢) انظر: اللغة معناها ومبناها ١٧٨.

دلالة البنية، وهي التي تسمى الدلالة التصريفية معنىً آخر، ولا يستفاد هذا المعنى أو ذاك إلا بمعنى كل كلمة مفردة في الجملة، ودلالة الكلمة المفردة، هي ما يسمَّى الدلالة المعجمية، وهي المستمدَّة من متن اللغة[1].

وهناك أيضًا دلالات أخرى، قد يُحتاج إليها في بيان المراد، كدلالة السياق، فقد تفيد جملةٌ واحدةً معنيَيْنِ مختلفين، بسبب أنَّها وُجِدتْ في سياقَين مختلفين[2].

وأيضًا دلالة الأداء، وهو ما يلتبس بالحديث من تصَرُّف المتحدِّث، عن طريق تغيير الصوت إمَّا ضغطًا على كلمة، أو رفعًا للصوت أو خفضًا له، أو الوقف، وله مصطلحات متعددة، كالنبر، والتنغيم، والوقف، والوصل، فمثلاً لو قيل: جاء زيد. هذه الجملة يمكن أن تكون خبرًا، أواستفهامًا حقيقيًّا، أو استفهامًا تقريريًّا، أو تهكميًّا أو غير ذلك، وذلك من خلال الأداء[3].

والمتأمِّل في هذه الدلالات يجد أنها جميعًا متضافرة في إفادة المعنى الكلي، وأن دلالة الجملة، لا يمكن أن تؤخذ من دلالة واحدة، وكذلك كل دلالة -من الدلالات الأساسية- هي محتاجة إلى الدلالة الأخرى في بيان المعنى[4]، فإذا قلت: زيدٌ مجتهد، عرفت أنَّ زيدًا متَّصِفٌ بالاجتهاد، لكن هذه الفائدة ليست من

(١) انظر: علم الدلالة ١٣.

(٢) انظر: علم الدلالة العربي ٢٠-٢٢.

(٣) انظر: دلالة الألفاظ ٤٦-٤٧، والدلالة اللغوية عند العرب ١٦٨.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٥، والقاعدة النحوية تحليل ونقد ١٠٤-١٠٥.

تركيب الجملة فحسب، فلا يمكن أن تفيد هذه الفائدة لو لم نعرف معنى الاجتهاد، أو أنَّ زيدًا اسمُ ذات، كما لا تحصل هذه الفائدة لو لم نعلم أن هذه الصيغة (مُفتعِل) تدل على حدث وذات، وأن الافتعال يدل على تطَلُّبٍ للفعل وبذل الوسع في تحصيله، وهكذا[1].

أما المعاني الجُزئية فيمكن أن تستقل كلُّ دلالة بإيجادها، ففي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾[2] نجد أن (كلمةُ الله) جاءت مرفوعةً، فالرفع دلَّ على أن الواو استئنافيَّة، وأن الجملة غير معطوفة على مفعول الجعل السابق، مما يفيد أنَّ كلمة الله هي العليا منذ الأزل. فهذه الدلالة الجزئية إنما استفيدت من الإعراب فقط.

ولقد تعرض ابن الدهان في مواضع متعدِّدة إلى الدلالة النحوية (التركيبية) بشيءٍ من التنظير، وذلك في بحث غرض الإعراب، فبيَّن أنَّ شدةَ الحاجة إليه تكون مع اللبس، وكلَّما زال اللبس قلت حاجة الإعراب، ففي معرض بحثه في أصل المرفوعات، وهل هو المبتدأُ أو الفاعل، رجَّحَ أنَّه الفاعل، قال: «وممَّا يدُلُّ

---

(١) انظر: المعنى والقاعدة النحوية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ج١٧ عدد ٣٢. ص: ٥٢٦. وقد مثَّل لهذا المعنى د. تمام حسان ببيت افتراضي هو:

قاصَ التَّجِينُ شِحالَهُ بتَرِيسِهِ الـ ... ـفاخِي فلَمْ يَستَفْ بِطاسيةِ السَّبَرَنْ

انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٣. وانظر تحليل هذا المثال، واستنتاج عدم جدوى دلالة دون أخرى في: القاعدة النحوية تحليل ونقد ١٠٤-١٠٥.

(٢) التوبة: ٤٠.

على أنَّ الفاعلَ الأصلُ أنَّ الإعرابَ جيءَ به للفرقِ، ونحنُ نرى أنَّ الفاعلَ أحوجُ إلى الفرقِ بينه وبينَ المفعولِ، وليسَ كذلكَ المُبتدأُ؛ لأنَّ خبرَهُ مثلُهُ في الإعرابِ، وكُلَّما بعُدَ اللبسُ كانَ بعيدًا من استحقاقِ الإعرابِ»[1].

وأيضًا حكم بفرعية إعراب الفعل المضارع، وذلك «لأنَّهُ لا ضَرورةَ إلى إعرابِهِ؛ لأنَّهُ بِصِيغَتِهِ يَدُلُّ عَلَى مَعناهُ»[2].

وردَّ على شُبهةِ إغناء التركيب (التقديم والتأخير) عن الإعراب في تحديد الدلالة، فقال: «... والاسمُ ذُو معانٍ مختلفةٍ، فَلولا الإعرابُ لَوَقَعَ اللبسُ، وَلا يَكفِينا مَؤُونَةَ ذَلِكَ التقديمُ وَالتأخيرُ، لِضَروراتٍ مِنها: ضِيقةُ الوَزنِ في الشِّعرِ وَالسَّجعِ، وَتَقديمُ المَفعُولِ إذا اتَّصلَ ضَمِيرُهُ بِالفاعِلِ»[3].

الدلالة النحوية في التقعيد والخلاف:

وهذه الدلالة النحوية (التركيبية)، لها أثر ظاهر في القواعد النحوية، سواء قواعد الأبواب، أو قواعد التوجيه[4]، وذلك أنَّ الاستدلال بالدليل النقلي قائمٌ

---

(١) الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

(٢) الغرة ٤ ب (كوبريللي).

(٣) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٤) المقصود بقواعد الأبواب هي القواعد المندرجة تحت باب بعينه، كقواعد الفاعل، والمبتدأ والخبر، والحال، والاستثناء وغيرها، وأما قواعد التوجيه فهي القواعد التي لا تتعلق بباب معين، وإنما تستدعى عند التحليل النحوي (الإعراب)، كالقوة والضعف، والرجحان، والأصالة، والفرعية ونحو ذلك، وقد عُني بها ابن هشام في مغني اللبيب في البابين الرابع والخامس، وعقد د. تمام حسان =

على دلالته الكلية، المستنتجة من دلالاته الجزئية، ومنها الدلالة النحوية، فدلالة إسناد (أُسْدِ) إلى (حُرَّاس) في قول الشاعر:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولْتكُنْ ... خُطاكَ خِفافًا إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدا

هو الذي دعا إلى القول بأنَّ (إنَّ) نصَبَتِ الجُزأينِ[1].

ونحوٌ من ذلك الخلافُ في اسميَّة نِعمَ وبئسَ، فقد وردا في تراكيبَ واقِعَينِ مَوقعَ الأسماء، قالوا: نعم السير على بئسَ العَير، وما هي بنِعمَ الولد، وفي أخرى وقعا موقع الأفعال، قالوا: نعمَتِ المرأةُ، وبئستِ الجاريةُ[2].

وقد شارك ابن الدهان النحويين في استصحاب هذه الفكرة في التقعيد والخلاف، وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

١ - أنَّه حكم على الضمير المنفصل بحكم الاسم الظاهر، وذلك من خلال استدلاله بقول الشاعر:

أنـا البَطَلُ الحامِي الذِّمارَ وَإنما ... يُدافِعُ عَن أحسابِهم أنا أو مِثْلِي

ففي قوله: يدافع عن أحسابهم أنا، أسند الفعل المضارع (يدافع) إلى الضمير (أنا)، وحرف المضارعة الياءُ، وهو الذي يصلح للمذكر الغائب،

فصلاً لقواعد التوجيه في الأصول ٢٢٠. إلا أن الذي حرر هذا التقسيم، وعنه نقلتُ هو د. محمود الجاسم، في القاعدة النحوية تحليل ونقد ٣٥.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٥١٨، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٩٧.

«فَإتيانُهُ بِـ(أنا) مَعَ الياءِ التي تَصلُحُ لِلمُذَكَّرِ الغائبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنزِلتَهُ بمنزِلةِ المُظهَرِ مِنَ الأَسماءِ»[1].

٢- أنه أجاز كون اسم الفعل الناسخ نكرة، وخبره معرفة، مع وُجود المسوِّغ المعنوي، قال: «ووجدتُ في كتابِ الله تعالى الاسمَ نكرةً والخبرَ معرفةً للفائدة المطلوبة في الخبرِ، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾[2]»[3].

٣- أنه لما بحث توجيه قولهم: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا، ذكر وجهين، وساق أدلةً نقليَّة، الإسنادُ فيها هو الشاهد في المسألة، قال: «و(أخطَبُ ما يكون الأميرُ قائمًا)، تقديرُهُ: أَخطَبُ أوقاتِ كَونِ الأَميرِ إذا كانَ قائمًا، فلا يحتاجُ إلى عاملٍ في (إذا)؛ لأنَّ (أخطب) وَقتٌ؛ لإضافَتِهِ إلى الوَقتِ، و(إذا) وَقتٌ، فهو هُوَ، فإنْ لم تُقَدرِ الوقتَ محذوفًا وَجَعَلْتَ (أخطب) مُضافًا إلى (ما)، وَجَعلت (ما) عامّةً؛ لأنَّ (أفعل) لا يُضافُ إلى واحدٍ لَفظًا وَمَعنى، وكأنَّ تقديرَ (ما يكون) أكوانًا، فكأنَّكَ جَعَلْتَ الأكوانَ خَطِيبةً عَلَى الاتِّساعِ، كان (إذا) مُتَعَلِّقًا بمستقرٍّ أَوِ استقرَّ؛ لأَنَّهُ غَيرُ المصدَرِ... والوجْهُ الأَولُ أكثرُ؛ لأنَّ العَرَبَ كَثيرًا ما تَتَّسِعُ في الزمانِ فتجعَلُ الفِعلَ لها، وَعلَى هذا قالوا: نهارُك صائمٌ، قال الشاعِرُ:

---

(١) ص: ٩٥٧.

(٢) آل عمران: ٩٦.

(٣) ص: ١٦.

أَمَّـــا النَّهـــارُ فَفِــي قَيــدٍ وَسِلــسلةٍ
والليـلُ في جَـوفِ مَنحُـوتٍ مِـنَ الـسَّاجِ[1]

٤- وإذا خالفت دلالة التركيب المتقرِّر عند النحويين ذهبوا إلى التأويل، وهذا من الأثر العكسي لهذه الدلالة، فلمَّا تقرر عند ابن الدهان -تبعًا للنحويين- أنَّ ما بعد حرفِ العطف لا يتقدَّم على ما قبله، وجَّه قول الشاعر:

أَلاَ يـا نخلــةً مِــنْ ذاتِ عِــرْقٍ عَلَيْـــكِ ورحمـــةُ اللهِ الـــسَّلامُ

عَلَى تَقدِيرِ عَطفِ (رَحمةُ الله) عَلَى المُضمَرِ في (عَلَيكِ)، وَ(السَّلامُ) مُبتَدَأٌ[2]؛ لأنَّ دلالة التركيب تنقض الذي قرَّروه.

٥- وأيضًا لمَّا وجدوا دلالة الإسناد واضحةً بين الجزأين المنصوبين في مدخولات بعض الحروف الناسخة، جوَّز بعضهم أن يكون الثاني خبرًا، وخرَّجها بعضهم على الحال أو على إضمار (كان)، ولم يكتفِ ابن الدهان بإيراد شاهد واحد، بل ساق لهذه المسألة ستة شواهد، ثم ساق حجج كُلٍّ، ولم يرجِّح شيئًا[3].

المبحث الثاني: الدلالة الشرعية:

الدلالة الشرعية هي المستمدة من نصوص الشرع، وذلك من خلال

---

(١) ص: ٤١٣-٤١٤.

(٢) انظر: ٨٦٥-٨٦٦.

(٣) انظر: ١٩ وما بعدها.

مستويات متعددة، فإما أن يكون الاستمداد من النص مباشرة من خلال دلالة منطوق النص أو مفهومه، أو غير مباشرة من خلال الإجماع أو القياس، فإنهما داخلان في مضمون النص الشرعي، ومقاصد الشرع العامة.

والذي نبحثه هنا هو المعنى الشرعي المستصحب عند بحث الخلاف النحوي، إمَّا ترجيحًا أو اعتراضًا، مثل استدلالهم على أنَّ الاثنين جمع بقوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾[1]؛ لأنَّ الثابت أنَّ الاثنين من الإخوة يحجبان الأم من الثلث إلى السدس، وقد عُبِّر عنهم بالإخوة.

ولا يُقصد بالمعنى الشرعي المعنى اللغوي لنصٍّ شرعي، سواءً أكان معجميًّا أم نحويًّا أم تصريفيًّا، وذلك لأنَّ الشرعيَّةَ فيه من ذات النص لا من المعنى، وذات النص متَّفق على الاستدلال به في النحو إذا كان من القرآن، وفيه الخلاف المعروف إذا كان من السنة، فليس هو موضوع هذا البحث.

والمعنى على جميع مستوياته - الشرعي، واللغوي، والعرفي...- له مكانٌ ظاهرٌ في البحث النحوي، سواءً أكان تقعيدًا أم توجيهًا أم خلافًا؛ لأنَّه ركنٌ الكلام، ولذا لَّما عرف ابن جني اللغة قال: «أما حدها فإنها أصواتٌ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[2]. فلا كلام إلا بلفظ ومعنى، فإن تخلف أحدهما في شيءٍ لم

(١) النساء: ١١.

(٢) الخصائص ١/ ٣٣.

يكن ذلك الشيءُ كلامًا[1].

لقد اعتدُّوا بالمعنى في المصطلحات والأحكام، والتعليل والترجيح، فكثير من المصطلحات تدل على المعنى اللغوي الذي تؤديه، كالفاعل والمفاعيل، والفعل الماضي والأمر... كما أنَّ كثيرًا من الأحكام كانت نتيجةً لمقتضيات المعنى[2]، كامتناع الابتداء بالنكرة ما لم تفد، وكمنع ما يحدث اللبس، وجواز ما أمن فيه اللبس.. إلى غير ذلك.

كما كان المعنى ركنًا في الترجيح والاعتراض، وكان الحمل على المعنى واحدًا من أهم مجالات التأويل عند النحويين[3]، ومن ذلك تأويلهم الرفع على البدل بعد الاستثناء الموجب في قوله تعالى: -في قراءةٍ[4]- ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إلاَّ قَلِيلٌ مِنكُمْ﴾[5] على معنى: لم تفوا بالميثاق إلا قليل[6]، وقول الشاعر:

---

(١) هناك بحوث طويلة في هذا المعنى، وذلك لارتباطها بمباحث عقدية، ومِنَ الفِرَقِ مَن يُثبِتُ الكلام النفسي ليصل الى تنزيه الله عن صفات المخلوقين، بناء على الإلزامات الخاطئة التي يلزمهم بها العقل المادي، ومن أدلتهم على ذلك قول الأخطل:

إنَّ الكلامَ لفي الفُؤادِ وإنَّما ... جُعِلَ اللسانُ على الفُؤادِ دليلا

انظر: لمع الأدلة للجويني ١٠٤، وإحياء علوم الدين ١/ ١٠٩.

(٢) انظر: الحجج النحوية ١٥٩، والمعنى والقاعدة النحوية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ج١٧ عدد ٣٢. ص: ٥٢٠ وما بعدها.

(٣) انظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ٢٤١.

(٤) نُسِبت لأبي عمرو. انظر: تفسير ابن عطية ١/ ١٧٣، والبحر المحيط ١/ ٢٨٧، والدر المصون ١/ ٤٦٩.

(٥) البقرة: ٨٣.

(٦) انظر: تفسير ابن عطية ١/ ١٧٣. وخرجت تخريجات أخرى في الدر المصون ١/ ٤٦٩.

وبالـصريمة مـنهم منـزلٌ خلـقٌ عـافٍ تغـيَّرَ إلا النـؤيُ والوَتِـدُ

على أن معنى (تغيَّرَ): لم يبقَ على حاله[1].

ولأجل هذا كله كان المعنى أساسًا في البحث النحوي، والمعنى الشرعي جزءٌ من المعنى، فأهميته بأهميته.

ولقد كان المعنى الشرعي حاضرًا في مناقشات ابن الدهان واستدلالاته، من خلال تعامله مع النصوص، وكان ذلك من ناحيتين: الأولى: إثبات الحكم، والثانية: توجيه الخارج عن القواعد.

١- مراعاة المعنى الشرعي في إثبات الحكم أو نفيه:

أ- في باب جمع التذكير (المذكر السالم)، لما تعرضَ لقولِ ابن جني في حدِّهِ: (لِمَنْ يَعقِلُ) قالَ: «صَدَفَ بَعضُهُم عَنِ العَقلِ -وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى لا يُوصَفُ بِالعَقلِ، وَقَد قالَ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[2]، فَجَمَعَ بِالواوِ وَالنُّونِ- فقالَ: لمن يَعلَمُ، فَهُوَ أَعمُّ»[3]. فتراه اختار ذلك القول احترازًا من ذلك اللازم الذي لم يرتضِهِ[4]، وهو قولٌ لغلاةِ الفلاسفة، فإنهم يصفون الله تعالى بالعقل، وصفات الله تعالى توقيفية، فلا يوصف إلا بما وصف به نفسه في كتابه،

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٥٥، ومغني اللبيب ٣٦٣.

(٢) الذاريات: ٤٧.

(٣) الغرة ١٨ أ (كوبريللي).

(٤) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ١/ ١٦١.

أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم[1]، ولم يرد وصفه بالعقل، وإنما وَصفَ عز وجل نفسه بالعلم.

ب- اختُلف في زيادة (من) في الموجب، وكانت الحجة شرعيَّةً محضة، قال ابن الدهان-في معرض حديثه عن أقسامها-: «تَقَعُ زائدةً، وَذَلِكَ إنما يَكُونُ في النَّفي أَو مُضارِعِهِ عِندَ سِيبوَيهِ، وأما الأَخْفَشُ فيجيزُ زيادَتَهَا في الوَاجِبِ، وَاحتَجَّ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[2]، وَقالَ: التَّقديرُ: يُكَفِّرُ عَنكُم سَيئاتِكم؛ لأَنَّ كَرَمَ الله تعالى يَقْتَضِي ذَلِكَ، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[3]، وَسِيبوَيهِ يجعَلُها لِلتَّبعيضِ، وَيُقَدِّرُ الكلامَ: يُكفِّر عَنكُم سيِّئاتٍ مِن سَيِّئاتِكُم؛ لأَنَّ في السيِّئةِ ما لا يُكَفَّرُ كالشِّركِ، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[4]، وَاحتَجَّ الأَخفَشُ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾[5] فَقالَ: التَّقدِيرُ: نَقُصُّ عَليكَ أَنباءَ الرُّسُلِ، وَلِسِيبوَيهِ أن يقولَ هِيَ لِلتبعِيضِ، لِقَولِهِ تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ

---

(١) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ١٣٧، والشريعة للآجري ٢/ ١٠٥١، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة ٣/ ٩١.

(٢) البقرة: ٢٧١.

(٣) آل عمران: ٣١.

(٤) النساء: ٤٨.

(٥) هود: ١٢٠.

﴿قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾[1]...»[2].

فحجج كلا القولين شرعيَّةٌ، ولم يصرِّح ابن الدهان بترجيح أحد القولين، ويبدو أنه كان متوقفًا في هذا، وذلك أنه احتج لسيبويه، ولم ينقل ردًّا للأخفش على حجة سيبويه من أنَّ من الذنوب ما لا يكفر، وهو الشرك، ولكنه بعد ذلك استدلَّ لصحة قول الأخفش بدليل آخر، وهو قول الأسود بن يعفر:

هَوى بِهِمُ مِنْ حُبِّهِمْ وَسَفاهِهِمْ مِنَ الرِّيحِ لا تَمري سحابًا ولا قَطْرا[3]

فلو لم يحكم بزيادة (من) في قوله: (من حُبِّهم) لبقي الفعل (هوى) بلا فاعل.

ولم أقف على من استشهد بهذا البيت غيره، ويمكن أن يحمل على الضرورة.

ج- استدل عامة النحويين على أنَّ الواو لمطلق الجمع، ولا تفيد ترتيبًا بأدلة كثيرة، استقصاها ابن الدهان جميعًا، فلم أجد دليلاً غير ما ذكر، ووجه الاستدلال في معظم هذه الأدلة معنى شرعيٌّ، فمن ذلك أنه استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[4]، قال: «وَالسُّجُودُ بَعدَ الرُّكُوعِ»[5].

---

(١) النساء: ١٦٤.

(٢) ص: ٥٥٨.

(٣) انظر: ٥٥٩.

(٤) آل عمران: ٤٣.

(٥) ص: ٨٨٣. وقد سبقه إلى هذا بهذا اللفظ أيضًا المبرد في المقتضب ١/ ١٠، وانظر: البيان في شرح اللمع

=

واستدل أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[1]، قال: «وَهَؤلاءِ القَومُ لم يَكُونُوا يُؤمِنُونَ بِالرَّجعةِ، وَلهذا قالَ تَعالى عَنهُم: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾[2]، يُرِيدُ: نحيا وَنمُوتُ»[3].

واستدلَّ أيضًا بأن النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ سمِعَ رَجُلاً يَقُولُ: ما شاءَ اللهُ وَشِئتَ، فَقالَ لَهُ عَلَيهِ السَّلامُ: «قُلْ ما شاءَ اللهُ ثُمَّ شِئتَ»[4]، قال: «فَلَو كانَتِ الواوُ لِلتَّرتِيبِ لم يَنقُلْهُ مِنَ الواوِ إلى (ثُمَّ)»[5].

د- نقل ابن الدهان عن بعض الفقهاء أنَّ الباء قد تأتي للتبعيض، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[6]، ثم ناقش هذا القول، فردَّ عليه أولاً، بأنَّ هذا غير معروف عند أهل اللغة، ثم نقل أنَّ هذا القول قد ردَّ بقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾[7]، وَبِقَولِهِ تَعالى:

٢٩٦، وشرح اللمع للواسطي ١١٧.

(١) الجاثية: ٢٤.

(٢) الأنعام ٢٩.

(٣) ص: ٨٨٣.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٦/ ٣٧١، والنسائي في السنن ٧/ ٦، وابن ماجه ١/ ٦٨٤.

(٥) ص: ٨٨٦.

(٦) المائدة: ٦.

(٧) الأنعام: ١٠٩.

﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾[1]، ولم يبيِّن وجه الاستدلال، لوضوحه، فالتبعيض لا يمكن أن يتصور فيهما؛ لأنَّ مدخولهما لفظ الجلالة، ثم بيَّن أنَّ هاتين الآيتين ليس فيهما دليل على ذلك من غير طريق المعنى، وذلك «أنَّ المُدَّعِيَ لهذا لا يَدَّعِي أنها تَكُونُ لِلتَّبعيضِ في كُلِّ مَوضِعٍ، وَمَن رَدَّ هذا القَولَ يَقولُ: إنَّنا استَفَدْنا التَّبعِيضَ في الآيةِ مِن وَجهٍ آخَرَ، وَالباءُ في الآيةِ ظَرفٌ، وَالظَّرفُ قَد يَكُونُ العَمَلُ في بَعضِهِ»[2].

هـ- قدَّر النحويون (ما) في أسلوب التعجب (ما أفعله) بـ(شيء)، فإذا قلت: ما أحسنَ زيدًا، فالتقدير: شيءٌ أحسن زيدًا.

وقد أشكل هذا التقدير في قولهم: ما أعظمَ الله. فتقديره على هذا: شيءٌ أعظم الله، والله عز وجل عظيمٌ لا بجعل جاعل[3]، فخرَّج ابنُ الدهان هذا بعدد من التخريجات لتسلم القاعدةُ وتثبتَ، قال: «فإن قِيلَ: فَإذا قَدَّرْتَ (ما) تَقدِيرَ (شَيءٍ)، وَإذا قُلتَ: ما أَحسَنَ زَيدًا قَدَّرتَهُ تَقدِيرَ: شَيءٌ أَحسَنَ زَيدًا، فَما تَصنَعُ بِقَولِهِم: مَا أَعظَمَ اللهَ؟

فالجوابُ مِن وُجوهٍ: أَحدُها: أَن يَكُونَ ذَلكَ الشيءُ نَفسَهُ.

وَيجُوزُ أَن يَكُونَ ما دَلَّ عَلَيهِ مِن مخلُوقاتِهِ.

---

(١) الواقعة: ٧٤.

(٢) ص: ٦٠١.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ١٢٨-١٤٧.

وَالثالِثُ: مَن يُعَظِّمُهُ مِن عِبادِهِ.

الرابعُ: أَن تَكونَ الأَفعالُ الجارِيةُ عَلَيهِ لِحَمْلِها عَلَى ما يَجُوزُ مِن صِفاتِهِ، وَيَلِيقُ بِهِ، فَيُحمَلَ عَلَى أَنَّهُ عَظِيمٌ في نَفسِهِ، لا عَلَى شَيءٍ عَظَّمَ اللهَ، وَإِن كانَ يَصِحُّ عَلَى ما بَيَّنَّا»[1].

٢- مراعاةُ المعنى الشرعي في تخريج المخالف للقواعد:

أ- في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[2] نُصبتَ الأرجُل عطفًا على الوجوه، فهي داخلة في الغسل، قِرئَ بالجر، فصار في الظاهر عطفًا على الرؤوس، وخرج بعدة تخريجات، ذكر ابن الدهان منها نقلاً عن الحسن ومجاهد والشعبي: أنَّ القرآن نزل بالمسح، والسنة جاءت بالغسل. ثمَّ أورد احتمالين في قراءة النصب، أولها: أن تكون الأرجل معطوفةً على موضع الجار والمجرور، والآخر: أن تكون معطوفةً على اليدين، ثم أورد من الآثار ما يستدل به على هذين الاحتمالين، ولم يرجِّح شيئًا[3].

والعطف على موضع الجار والمجرور، مع تقدُّمِ ما يمكن أن يعطف عليه، مخالف للظاهر؛ لأن مرتبة العطف على الموضع أدنى من مرتبة العطف على

---

(١) نقله السبكي عن شرح الإيضاح لابن الدهان. انظر: فتاوي السبكي ٢/ ٣٢٣.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) انظر: ٦٠٢.

الظاهر، ولا سيَّما أنَّ الأدلة الشرعية الأخرى تضافرت في إفادة المعنى الآخر، وإنما قاده إلى ذلك –فيما يظهر لي– دليلان نقليان، أولهما: المَروِيُّ عَن عَليٍّ رضي الله عنه أنه توضَّأ ومسَح عَلَى ظَهرِ القَدَمَينِ، وَقالَ: «لَولا أَنّي رَأَيتُ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَد فَعَلَهُ لَكانَ باطِنُ القَدَمَينِ أَحَقَّ مِن ظاهِرِهما». والثاني: ما رواه عَن رِفَاعَةَ بنِ رافعٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كانَ جالِسًا عِندَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فقالَ لَهُ: «لا تَتِمُّ صلاةُ أَحَدِكُم حَتى يُسْبِغَ الوُضوءَ، كما أَمَرَ اللهُ تَعالى، فَيَغسِلُ وَجهَهُ وَيَدَيهِ إلى المِرفَقَينِ، وَيمسَحُ بِرَأسِهِ وَرِجلَيهِ إلى الكَعبَينِ».

فأمَّا الأول، فلم أجده بهذا اللفظ قط، وإنما روي بلفظ: «لو كان دينُ الله بالرَّأيِ لكان باطنُ الخفَّين أحق بالمسح من أعلاه، ولكن رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يمسحُ عليهما»(١)، فالحديث في الخف لا في القدم.

وأمَّا الثاني، ففيه الاحتمال الوارد في الآية، فيمكن العطف على اليدين والوجه.

فأعتقد أنَّ هذا التأويل، بالعطف على الموضع، إنما كان نتيجةً لهذا المعنى الشرعي الذي تراءى له.

ب– من المتقرر أنَّ الفاء العاطفة تفيد الترتيب بلا مهلة، وقد أورد ابن الدهان من النصوص ما ظاهره مخالفٌ لهذا الحكم، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا

---

(١) رواه الدارقطني عن علي رضي الله عنه في سننه (١/ ١٩٩) والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٦٩).

قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾[1]، وَقولُـهُ تعـالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾[2]، وَقـولُهُ تعـالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[3]، فأمّا الآيتان الأوليان فقد خرجها على أنَّ الفعل مرادٌ به الإرادة، أو أنه على القلب.

وأمّا الآية الثالثة فقد خرجها على أنَّ الإهلاك واقعٌ على بعضها، ثم جاء البأس على الجميع[4].

وأثر التفسير في هذه التخريجات واضحٌ، ففي كتاب التفسير من صحيح البخـاري: «﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ هـذا مقـدَّمٌ ومُؤخَّرٌ، وذلك أنَّ الاستعاذة قبل القراءة»[5]، وقد فسَّره على معنى الإرادة عامة المفسرين[6].

إلا أنَّ تخريجه للآية الثالثة فيه شيءٌ من الضعف؛ لأنه حمَّل الآية وجهًا لا يحتمله لفظها، وكان توجيه المفسِّرين أقرب إلى لفظها، فالطبري ذكر وجهين

---

(١) النحل: ٩٨.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) الأعراف: ٤.

(٤) انظر: ٨٩٢-٨٩٤.

(٥) صحيح البخاري ٤/ ١٧٣٩.

(٦) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن للنحاس ٢/ ٢٦٩، وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ٩٨، وللكيا الهراسي ١/ ١٨١، وتفسير القرطبي ٧/ ٣٢٧.

كلاهما صحيح عنده:

الأول: أن إهلاك الله إيَّاها بخذلانها عن طاعته.

والثاني: أن يكون الإهلاك هو البأس بعينه، قال: «فيكون في ذكر الإهلاك الدلالةُ على ذكر مجيء البأس، وفي ذكر مجيء البأس الدلالة على ذكر الإهلاك، وإذا كان ذلك كذلك كان سواءً عند العرب بُدِئَ بالإهلاك ثم عطف عليه بالبأس، أو بُدِئ بالبأس ثم عطف عليه بالإهلاك...»[1].

ج- تعرض ابن الدهان لمجرور (إلى)، وهل يدخل في حكم ما قبلها أم لا يدخل، وقرر أنه لا يدخل، فإن احتمل دخوله رُجع إلى القرائن، قال: «وَليسَ يَقتَضِي الظاهِرُ دُخُولَ ما انجرَّ بِها في حُكمِ ما تَقَدَّمَ، إذا ذُكِرَ قَبلَها ما يَحْتَمِلُ ذَلكَ... وَقَد يجوزُ أن يَدخُلَ في الحُكمِ لِغَيرِ الوَضعِ، لَكِن لاحتِمالِهِ الأَمرَينِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[2] فَأَكثَرُ الفُقَهاءِ يَرَونَ غَسلَ المَرَافِقِ، وَبَعضُهُم لا يَراهُ، وَهذا يُعْرَفُ بِالقرائنِ»[3].

د- ذهب ابن الدهان إلى أنَّه لا يجوز حذف الصفة، واعترض من قدَّر صفة محذوفة في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا صلاةَ لِجارِ المَسجِدِ إلاَّ في المَسجِدِ»[4]،

---

(١) تفسير الطبري ٨/ ١١٨.

وقد خُرِّجت الآية تخريجاتٍ أخرى، انظر: تفسير الماوردي ٢/ ٢٠٠، وزاد المسير ٣/ ١٦٨.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) ص: ٥٦٥.

(٤) رواه الشافعي في الأم، وعبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن علي رضي الله عنه. ورواه مرفوعًا إلى

=

فقد قدَّر قوم: لا صلاة كاملةً، قال: «وَهذا نَقضٌ لِما أَصَّلناهُ، وَالتَّقدِيرُ عِندِي: لا كمالَ صَلاةٍ، فَحَذَفَ المُضافَ وَأَقامَ المُضافَ إِلَيهِ مُقامَهُ»[1]. وقد نقله عنه بعض الأصوليين[2].

والداعي إلى تقدير محذوف معنىً شرعيٌّ، وذلك أنَّ الجماعة ليست شرطًا لصحة الصلاة، لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي وراه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «صَلاةُ الجَماعَةِ تَفضُلُ صَلاةَ الفَذِّ بِسَبعٍ وَعِشرِينَ دَرَجَةً»[3]، فالتفاضل يفيد صحة المفضول، فلا يمكن أن يتوجه النفي للصحة، كما هو ظاهر لفظ الحديث، فاقتضى ذلك تقدير محذوف.

المبحث الثالث: أقوال الفقهاء:

في المبحث السابق تعرضت لتعامل ابن الدهان مع المعنى الشرعي من خلال النصوص، إمَّا استشهادًا بها وترجيحًا للحكم من خلالها، أو اعتراضًا على دلالتها وتوجيهًا لها.

ولقد وجدته في بعض المواضع يكتفي بالإسناد إلى أقوال الفقهاء، دون تعرض للنصوص، لذا رأيتُ أن أُفرد لهذا مبحثًا.

النبي صلى الله عليه وسلم الدارقطني في سننه. انظر: الأم ٧/ ١٦٥، ومصنف عبد الرزاق ١/ ٤٩٧، ومصنف ابن أبي شيبة ١/ ٣٠٣، وسنن الدارقطني ١/ ٤١٩.

(١) ص: ٦٨٧.

(٢) كالزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه ٣/ ٤٧٠.

(٣) رواه البخاري ١/ ٢٣١، ومسلم ١/ ٤٥٠.

لقد عوَّل ابن الدهَّان على أقوال الفقهاء في عدد من المواضع، منها:

أ- حجبَ الفقهاءُ الأم من الثلث إلى السدس بالاثنين من الإخوة[1]، فجعل ابن الدهان ذلك دليلاً على أنَّ الاثنين جمعٌ، فكان حكمُ الفقهاء عنده تفسيرًا لآية النساء، قال: «... وَمَن نَصَبَ أرادَ بالآياتِ اثنَينِ، وَإن كانَ جماعةً في اللفظِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾[2]، وَالفُقهاءُ ما عَدا ابنَ عَبَّاسٍ يَحجُبُونَ بِالاثنَينِ مِنَ الإخوةِ الأُمَّ، فَدَلَّ أَنَّ الجَمعَ وَاقِعٌ عَلَى اثنَينِ»[3].

وقد كان تعرض لهذا الخلاف، وهو أقل الجمع، وذكر أقوال الفقهاء، واستدلالهم، فمما قال: «واعلم أنَّ أقلَّ الجمع ثلاثة عند النحاة وجماعة من الفقهاء، ومذهبُ ابن داود وأبي يوسف وجماعةٍ من الأصوليين، والخليل ونفطويه من النحاة، أقلُّ الجمع اثنان؛ دليل الأول: أنَّ المفرد عين لا ضمَّ فيها ولا اقتران، والتثنية ضم مفرد إلى مفرد، والجمع ضم غير المفرد إلى المفرد، فإنما اختلفت الأسماء لاختلاف المسميات، وحجة الثاني قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾[4]..»[5].

(١) انظر: تفسير الطبري ٤/ ٢٧٨، وتفسير ابن عطية ٢/ ١٧، والمغني ٦/ ١٢١.

(٢) النساء: ١١.

(٣) ص: ٨٥٢-٨٥٣.

(٤) الأنبياء: ٧٨.

(٥) ١٧ ب (كوبريللي).

ب- أشار إلى مذاهب الفقهاء في بعض مسائل الاستثناء عمومًا، ثم تعرض لبعضها بشيء من التفصيل، قال في أوائل باب الاستثناء: «وللفُقهاءِ في هذا البابِ مذاهبُ يوافقونَ النحاةَ في بعضِها ويُخالفونهُم في بعضِها، فمن ذلِكَ: أنَّ الاستثناءَ من غَيرِ الجنسِ عندَ بعضِهم مجازٌ، وعندَ بعضِهم حقيقةٌ... والقولُ الثاني يوافقُ أكثرَ النحاةِ...»[(١)].

ج- اختلف النحويون في الاستثناء بأكثر من النصف، فمنعه بعضهم، وأجازه بعضهم، وأيّد ابن الدهان قول المجيزين بإجازة بعض الفقهاء له، قال: «... وبعضُ النُّحاةِ منهُمُ السِّيرافيُّ، وجماعةٌ مِنَ الفُقهاءِ يُجيزونَ ذلِكَ، ويعتَلُّونَ بأنَّ معنى الكلامِ: العَشرةُ عندي أربعةٌ منها، وهذا يُؤدِّي إلى إجازةِ: لي عِندَهُ عَشَرةٌ إلا تِسعةً وَنِصفًا، وهو مَذهبُ بعضِ أصحابِ الشافعِيِّ رحمةُ الله عليهِ، واستدَلُّوا عليهِ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[(٢)] ثُمَّ قالَ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾[(٣)]، فاسْتَثنى الغاوينَ مِنَ العبادِ، والعبادَ مِنَ الغاوينَ، وَمذهَبُ

---

(١) ص: ٤٥٣.

(٢) الحِجر: ٤٢.

(٣) سورة ص: ٨٢-٨٣. وهاتان الآيتان ليستا بعد الآية التي ذكرها في السورة، وإنما بعدها في القصة، والآية التي ذكرها أولاً مسبوقة بقوله سبحانه: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾.

أَبي حنيفةَ رَحمةُ الله عليهِ يقتضِي جوازَ لي عندَهُ عَشَرةٌ إلاَّ سِتةً؛ لأنّهُ قال: إذا قالَ لامرأتِهِ: أنتِ طالقٌ ثلاثًا إلا اثنتينِ، طلَقَتْ بواحدةٍ...»[1].

د- ذكر رأي بعض الفقهاء في الاستثناء من الاستثناء، وطريقة حسابه، وما يثبت للمدَّعي إذا استثنى من المستثنى[2].

هـ- ذهب ابن الدهان إلى أن (لا) النافية للجنس قد اجتمع فيها علّتان، كلٌّ منهما تقتضي شيئًا غير الذي تقتضيه الأخرى، فإحداهما تقتضي أن تنصِبَ قياسًا على (إنَّ)، والأخرى تقتضي البناءَ مع ما بعدها قياسًا على (من) في قولك: هل من رجلٍ... وقد قدَّم لهذا بمقدَّمة ذكر فيها نظائر فقهية لفرعٍ اجتمع فيه علّتان لأصلين مختلفين، فأُوجِبَ لهذا الفرع حكم ثالثٌ. قال: «... وإذا كان الفرعُ كما يصِحُّ أن يكونَ فيه علةٌ واحدة فقد يصِحُّ أن يوجدَ فيه علّتانِ، فيقتضِي لذلك أن يختصَّ بحُكمٍ ثالثٍ ينفرِدُ به منَ الأصلِ والفرع الذي انفرد كلُ واحدٍ منهما بإحدى العلّتينِ، وذلك نحوُ اجتماعِ عِلّتَي السَّبُعِ والشاةِ عند أبي حنيفةَ في الحمار، فصار لِسُؤْرِهِ حُكْمٌ ثالِثٌ يخالف حُكْمَ سُؤرَي السَّبُعِ والشاةِ، وعلى هذا العملُ في وَضْعِ جنازة الخُنْثى المُشكِلِ، بين الرجال والنساءِ، ودفنِهِ بينَهُم في قبرٍ واحدٍ»[3].

---

(١) ص: ٤٥٤-٤٥٥.

(٢) انظر: ٥٤٥-٥٤٧.

(٣) ص: ١٠٤-١٠٥..

ومن خلال مباحث هذا الفصل، يتبين مدى أثر المعنى الشرعي في التقعيد النحوي، والترجيح والاعتراض، فلقد كانت الثقافة الشرعية عنصرًا أساسيًّا في تكوين العقلية النحوية، وكان أكثر النحويين ذوي عناية بالعلوم الشرعية الأخرى، ولذا لَمَّا كان أحد أعلام النحويين لا يحسن غير النحو، نصَّ على ذلك المترجمون.

هذا الامتزاج بين هذه العلوم، التي ترجع إلى أصل واحد، أدى إلى تشابه في طرق التحليل والاستنتاج، وترابط بين مواد الدراسة، وتقارب في أهدافها، فإذا كان أبرز غايات النحو خدمةَ الوحيين، فإنَّ العلوم الشرعية منبثقة منهما.

وقد أبرز ابن الدهان هذا الترابط في أثناء شرحه، وكان ذلك نتيجة لثقافته الشرعية، التي كان من مظاهرها تصنيفه في التفسير.

الفصل الخامس

شخصية ابن الدهان النحوية

المبحث الأول: مناقشاته.

المبحث الثاني: نقده واعتراضاته.

المبحث الثالث: آراؤه واختياراته.

المبحث الأول: مناقشاته.

لقد أشرتُ في بعض ما سبق من الفصول أنَّ ابن الدهَّان قد اتخذ التوسع والتفصيل منهجًا له في هذا الكتاب، حتى إنَّه كان يعمد إلى الاستقصاء بذكر ما يتعلق بالباب، وما لا يتعلق به إلا من باب المشاكلة اللفظية فقط، ومثلت باستقصائه لمعاني (إنَّ)، ولما تأتي له الواو والفاء، وهما حرفا مبنىً، عند ذكر حروف العطف. وفي أوَّل الكتاب، لمَّا ذكر الحرف -أحد أقسام الكلمة- سَرَدَ حروف المعاني كلها، الأحادية والثنائية والثلاثية والرباعية، و(لكنَّ) الخماسيَّ[1].

ويحسن في هذا الفصل أن تُتَناوَلَ مناقشاته من جانبين:

الأول: مناقشاته للنحويين، وعرض آرائهم ونقدها.

والثاني: مناقشاته للقضايا النحوية، بغض النظر عن التعرض للخلاف من عدمه.

فأمَّا مناقشاته للنحويين، فقد كانت مظهرًا من مظاهر هذا التوسع والاسترسال الذي انتهجه؛ لأنه كان معنيًّا بذكر الخلاف، ومن عنايته به ذكر ما يرد عليه موافقةً أو مخالفةً.

ومن صور عنايته بالخلاف والإيرادات عليه؛ أن يذكر الرأي والرد عليه، ثم يقترح على الرد جوابًا، ثم على الجواب ردًّا، وهكذا، مثال ذلك، ما ساقه من

(١) الغرة ٢ ب (كوبريللي).

خلاف بين سيبويه والأخفش في نحو: علمتُ أنَّ زيدًا منطلق، فسيبويه يقول: استغني عن المفعول الثاني، والأخفش يقدرُهُ (مَوجودًا)، وحجته: أنه لو أظهر المصدر المُقدَّر به (أنَّ) لم يكن بُدٌّ منَ المفعول الثاني، ثم اختار ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه لم يظهر هذا المُقدَّر، ولأنَّ الكلامَ مُستقلٌّ بالفائدة، ثم قال: «وللأخفشِ أن يقول: لو أغنت عن المفعولين لم تقع بعد (لولا) إذ لا يقع بعدها مُبتدأٌ وخبرٌ، ولسيبويه أن يقول: إنما يكون هذا الغَناء في موضع لا في كل موضع، كما يغني بعد (لو) عند جماعة عن ظهور الفعل في قولك: لو أنّك جئتني لأكرمتُك...»(١).

وأيضًا ما ذكره من خلافٍ في العامل في المعطوف، فذهب بعضهم إلى أنَّ الواو هي العاملة، فاحتجَّ له بأنَّ العامل الأوَّل قد اشتغل بمعموله، ولا شيءَ في الكلام غير هذا الحرف، قال: وأُفسِدَ قولُهُ بعدم الحكاية، «وَعَليهِ أَن يُقالَ: لَو سمَّيتَ رَجُلاً (زَيدًا وَعَمرًا) مِن قَولِكَ: ضَرَبْتُ زيدًا وعَمرًا، لم تحْكِ، وَلَهُ أَن يَقُولَ: إنَّ العامِلَ الذي تَدَّعِيهِ غَيرُ مَوجُودٍ مَعَ المَعمُولِ، وَمِن ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: أَقامَ زَيدٌ أَم عَمرٌو؟ فَيَكُونُ استِفهامًا مُتَّصِلاً، وَلَو كانَ الفِعلُ مُرادًا كانَ عَلَى تقديرِ: أَقامَ زَيدٌ أَم قامَ عَمرٌو، فَيَكُونُ مُنقَطِعًا، وَفي كَونِهِ مُتَّصِلاً عِندَ النَّحوِيينَ دَلِيلٌ علَى أَنَّهُ لا فِعلَ مَعَهُ مُقَدَّرٌ، فَثَبَتَ أَنَّهُ مُرتَفِعٌ بِالعاطِفِ، أَعني الحَرفَ دُونَ

---

(١) ص: ٢٤٥-٢٤٦.

الفِعلِ...»[1].

ومما وجدته أيضًا من هذا الباب أنه اعترض ثم انتصر للمعترَض، ففي باب المعرب والمبني، لما وصفَ ابنُ جني الفعل المضارع بقوله: «ما كانَ في أَوَّلِهِ إحدى الزوائـدِ الأَربَـعِ، وَهِـيَ الهمـزةُ وَالنـونُ وَالتـاءُ وَاليـاءُ... وَالتـاءُ لِلمُـذَكَّرِ الحاضِرِ...»[2]، قالَ ابنُ الدَّهانِ: «وَفي كلامِهِ تسَامُحٌ؛ لأَنَّهُ قالَ: إنَّ التاءَ قَد تَكُونُ لِلمُذَكَّرِ الحاضِرِ، فَكانَ المَعنى أَن لَّـو كـانَ مُؤَنَّثًا حـاضرًا لم تَكُـنِ التـاءُ لهـا، وَكـانَ يجبُ أَن يقولَ: وَالتاءُ لِلمُخاطَبِ الحاضرِ، لِيشمَلَ الـذكرَ والأُنثى... وَالانتِصارُ لَهُ أَنَّ التاءَ مَعَ المذكرِ الحاضرِ يَفتَقِرُ إلى الياءِ، وَإنما كلامُهُ فيما تَصلُحُ التـاءُ وَحـدَها لَهُ...»[3].

ولَـمَّا تحـدث عـن إضـافة الظـرف إلى الجمـل، ذكـر التفـصيل في ذلـك، وأنـه يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ما كـان بمعنـى (إذ)، ويـضاف إلى الفعليـة فقط ما كان بمعنى (إذا)، قال: «تقولُ: أَجيؤُكَ إذا قامَ زَيدٌ، وكذلِكَ أَجيـؤُكَ يـومَ يقومُ زيدٌ، ولا يحسُنُ أن تقولَ: أجيؤك يومَ زيدٌ قائمٌ، ولا يومَ قائم زيدٌ»، ثـم بـيَّنَ أنَّ هذا رأي الأخفش والمبرد، قال: «هذا مَذهبُ الأخفـشِ والمُـبرِّدِ ... والزَّجَّاجُ

(١) ص: ٨٦٢.

(٢) اللمع ٩.

(٣) ٦ أ-٦ ب (كوبريللي).

قَدِ اطَّرحَ هذا النظر، وقالَ: يُعجبنُي يومُ أَنْتَ قائمٌ[1]...» ثم قال: «ووجدتُ للزَّجاجِ دَليلاً وهُو قولُهُ تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٢ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[2] فـ(يومَ) هُنا بِتقدِيرِ المُستقبَلِ ... وهُوَ مُضافٌ إلى جملةٍ اسميَّةٍ. وقال تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٥ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[3] فهذا بمعنى المُسْتَقْبَلِ، وهُوَ مُضافٌ إلى جملةٍ اسميَّةٍ» ثم التمس انتصارًا للرأي الأول فقال: «وللمُنتَصِرِ للأوَّلِ أن يقولَ: إنَّ قولَهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[4] فـ(هُمْ) فيهِ مَرفوعٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ، كما تُرفَعُ (السَّماءُ) في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[5] فأمَّا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ فـ(يوم) فيهِ ليسَ بِظَرفٍ، وإنما هُو بدلٌ مِن قولِهِ تعالى: ﴿يومَ التَّلاقِي﴾ وَ(يومَ) مَفعُولٌ بِهِ؛ لأنَّهُ لا يصِحُّ الإنذارُ في ذلِكَ اليومِ، وإنما يُنذرُ بِهِ، فإذا كانَ اسمًا تُوُسِّعَ فيهِ فَأُضِيفَ إلى كِلا الجُملَتينِ، فالإضافةُ إلى الجملةِ بحُكمِ المعنى الذي للظَّرْفِ، والاتِّساعُ بحكمِ مَعنى الاسْمِ، فتدبَّرْهُ»[6].

فانتصر للزجاج بالدليل الذي وجده، ثم انتصر للأخفش والمبرد بتأويل

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٥٢.

(٢) الذاريات: ١٢، ١٣.

(٣) غافر. من الآيتين ١٥، ١٦.

(٤) الذاريات: ١٣.

(٥) الانشقاق: ١.

(٦) ص: ٢٩٩-٣٠٠.

ذلك الدليل.

ومما ظهر لي في مناقشاته للنحويين التزام الحياد في كثير من المسائل، فعنايته بذكر الأقوال واستقصائها أكبر من عنايته بالترجيح، فكان كثيرًا ما يذكر القولين، أو الأقوال، وحججها، وما ردَّ به كلٌّ على الآخر، ثم يتركها دون ترجيح.

ويمكن أن يُستدلَّ بهذه الظاهرة على مظهرين في شخصية ابن الدهان:

الأول: مظهر قوة، وهو الدقة، فهو لا يتكلف الترجيح، وإنما لا يرجح إلا ما ظهر له رُجحانه، فعلى هذا تكون أحكامه في الترجيح دقيقة متقنة.

الثاني: مظهر ضعف، فتخلف الترجيح إشارة إلى عجز عن الحكم.

ويمكن أن يُعدَّ اكتفاؤه بإيراد الخلاف وتركه دون ترجيح، إشارة إلى تساوي الرأيين في نظره، وقوّة الدليلين، بحيث لا يمكن الترجيح بينهما.

وأمّا مناقشتُهُ للقضايا النحوية، فقد اتسمت بمعالم ظاهرة، منها:

١- كثرة الاستدلال والتعليل، فمثلاً في باب المفعول المطلق الذي أخذ أقل من ثلاث لوحات في نسخة (كوبريللي)[1]، استدل بواحد وثلاثين شاهدًا؛ ثماني آيات، وحديث، وقول، وواحد وعشرين بيتًا من الشعر.

٢- عنايته بذكر الأوجه الجائزة، فمن ذلك: بيانه لأوجه إعراب (حسبُكَ به)، يقول: فإذا قُلتَ: حَسبُك بِهِ، فـ(بِهِ) يجوزُ أن يتعلَّق بـ(حسبُكَ)، والخبرُ

---

(١) ٧٠ ب - ٧٣ب.

محذوفٌ، أو مُستغنىً عَنهُ بِالمعنى الذي تَضَمَّنَتْهُ، وفيه معنى التعجُّبِ، فإن قدَّرْتَ الباءَ عَلى بابِها، فَالتقديرُ: اكتفِ بِهِ، فالكافُ فاعلةٌ في المعنى، وإن قَدَّرْتَ الباءَ زائدةً فالكافُ مفعولةٌ، والهاءُ فاعلةٌ في المعنى كما تقولُ: أَكْرِمْ بِهِ، ويجوزُ أن تكونَ الباءُ زائدةً، وتكونَ في موضِعِ الخبرِ، أو في مَوضِعِ المُبتَدإِ...»[1].

٣- عنايته بالافتراضات، فمن ذلك قوله: «... فأمَّا قولُ الشاعِرِ:

وَوطِئتَنَا وَطْئًا عَلَى حَنَقٍ وَطْءَ المقيَّدِ نَابِتَ الهَرْمِ

فإنْ جعلتَ الثانيَ [وطءَ المُقيَّد] بَدَلاً مِنَ الأوَّلِ [وطئًا] لم يحسُنْ؛ لأنهُ غيرُهُ، ولا يجوزُ أن تجعلَهُ وصفًا لَه؛ لأَنَّهُ معرفةٌ، والأولُ نكرةٌ، فإن جعلْتَهُ على إرادة: (مِثل) ففيه قُبحٌ؛ لأنه يُؤدِّي إلى أن تقولَ: مَرَرْتُ برجلٍ زيدٍ، أي: مثلِ زيدٍ، وتجعلَه وصفًا، وإنما نصْبُهُ إمَّا عَلى أن يكونَ الأولُ مفعولاً بِهِ على الاتِّساعِ، وإمَّا على إضمارِ فعلٍ»[2].

ومن ذلك أيضًا أنه يعمد إلى فرض الأسئلة والإجابة عنها، فيكرر كثيرًا: فإن قُلتَ... قُلتُ...، فإن قيل... فالجواب... وقد يفرض على الجواب سؤالاً ثانيًا، وعلى جوابه سؤالاً آخر وهكذا، ومن ذلك على سبيل المثال قوله: «فإن قلتَ: فأنت تقولُ: إنَّ في الدارِ لزيدًا، وإنَّ زيدًا لقائمٌ، وما بعد اللامِ معمولُ

---

(١) ص: ٤٤٤.

(٢) ص: ١٧٣.

(إنَّ) فكيفَ لم يَقْطَعْها[1]؟

فالجوابُ: أن النيَّةَ باللامِ التقديمُ، ألا ترى إلى تقديمِ أحدِ الجُزأينِ، وحكمُ اللامِ أنْ تتصدَّرَ الجملةَ، فلمَّا تصدَّرتِ المُفْرَدَ لم يُغَيِّرْ حُكْمَها.

فإنْ قيلَ: فأخِّرُوا (إنَّ) وقدِّموا اللام.

فالجوابُ: أنَّ (إنّ) عاملةٌ، فهي أقوَى...»[2].

٤- وقد تطول عباراته، بما يعترض من استطراد أو احتراز، فمن ذلك، قوله: «أصلُ آلاتِ الاستثناءِ (إلاَّ)، وإنَّما كانَ كذلِكَ لأنَّهُ حَرفٌ مخلَصٌ لَهُ، ليسَ لَهُ معنىً سِوى معناهُ، إلاَّ أنْ يُحْمَلَ على غيرِهِ، والحرْفُ هُو الموضوعُ للمعنى الطَّارِئِ عَلى الجُمَلِ مِنِ اسْتِفْهامٍ أو نفيٍ أو تمنٍّ أو غَيرِ ذلِكَ، وما عداها [أي (إلا)] في بابِ الاسْتثناءِ فهُو محمولٌ عليها، مِنِ اسمٍ أو فِعلٍ أو حرفٍ يتجاذبُهُ خلافٌ بينَ الفعلِ والحرْفِ»[3]. فقوله: والحرف هو الموضوع... استطراد في تعريف الحرف، عاد بعده إلى الحديث عن (إلا).

ومن ذلك أيضًا أنه عند قول ابن جني: «والمعرفة توصف بالمعرفة...» أراد أن يعلل هذه القضية، فبيَّنَ أولاً اختلافَ المعرفةِ عن النكرةِ، ثم بيَّن أن الصفة هي الموصوف، فنتيجة ذلك امتناع وصف المعرفة بالنكرة، ولكنَّه استطرد خلال

---

(١) أي: عن العمل.

(٢) ص: ٥٠.

(٣) ص: ٤٥٧.

هاتين المقدمتين في شرحٍ وتفصيل للفرق في الأول، والاتفاق في الثاني، على النحو التالي: «طَبيعةُ المعرفةِ مُضادَّةٌ لِطَبيعةِ النَّكرةِ، وَالصِّفةُ مُكمِّلةٌ، وَلا يُكمَّلُ الشيءُ بمبايِنِ طَبيعَتِهِ، وَأيضًا فإنَّ المعرِفةَ تَدُلُّ عَلَى الخُصُوصِ، والنكرةُ تَدُلُّ عَلَى الشَّياعِ» فأخذ يدلل على الشياع: «فَإذا قالَ رَجُلٌ: ما جاءَني رَجُلٌ، جازَ أن يَكُونَ نافِيًا لِلجِنسِ جميعِهِ، وَجازَ أن يَكُونَ نافِيًا واحِدًا، فالشَّياعُ مَوجُودٌ فِيهِ، وَالدَّليلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أنَّهُ يَصِحُّ أن تَدخُلَ (مِن) عَلَيهِ فَتَستَغرِقَ الجِنسَ، وَلَيسَ زَيدٌ وَعمرٌو بهذِهِ المنزِلةِ، فإذا قالَ: ما جاءني زَيدٌ، لم يَكُن نافِيًا إلاَّ مجيءَ واحِدٍ بِعَينِهِ» هذه المقدمة الأولى.

قال: «وَالصِّفةُ هِيَ المَوصُوفُ» فأتى بالأدلة على ذلك: «وَلهذا المَعنى تُغْنِي الصفةُ في بَعضِ المَواضِعِ عَنِ المَوصُوفِ، نحوُ: مَرَرْتُ بِقائمٍ، وَعليهِ قَولُهُ تَعالى: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا ﴾[1]، أي: رَجُلاً بَرِيئًا، أو شَخصًا محصَنًا. وَقَد استُغنيَ بِالمَوصُوفِ عَنِ الصِّفةِ نحوُ: «لا صلاةَ لجارِ المَسجِدِ إلاَّ في المَسجِدِ»، في أَحَدِ القَولَينِ، وَحَيثُ كانَت إِيَّاهُ تَبِعَتْهُ في الإعرابِ، لِيَدُلَّ اللفظُ عَلَى أنهُما لِشَيءٍ واحِدٍ».

ثم جاء بالنتيجة: «فَمِن حَيثُ لم يَجُزْ أن يُوصَفَ الواحِدُ بِالجَمعِ وَلا الجَمعُ بِالواحِدِ لم يَصِحَّ أن يُوصَفَ المَعرِفةُ بِالنكرةِ وَلا النكرةُ بِالمعرِفةِ...»[2].

---

(١) النساء: ١١٢.

(٢) ص: ٧٣١-٧٣٢.

وتحدَّث في باب الحال عن روابط الجملة الحالية، فقال في روابط الجملة الحالية المضارعية: «فإن كانَ الفِعلُ مُضارِعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القَولِ القَويِّ، فأمَّا قَولُهم: قُمتُ وأصكُّ عَينَهُ، فَعَلى إضمارِ المُبتدأِ، بِدليلِ ظُهُورِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾[1]، وَاحتجْتَ إلى الضَّميرِ كَقَولِكَ: جاءَ زيدٌ يَضحَكُ»[2]. فقوله: فأمَّا قولهم ... كلام معترض، وتقدير الكلام: فإن كانَ الفعلُ مضارعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القولِ القويِّ وَاحتَجْتَ إلى الضَّميرِ ...

وكانت مناقشاته معتمدة على الاستدلال والتعليل، وسأتعرض لذلك إن شاء الله تعالى في فصول قادمة.

المبحث الثاني: نقده واعتراضاته.

الاعتراض والاختيار بينهما تلازمٌ من وجه، فكل اختيار أو ترجيح يتضمن اعتراضًا على الرأي الآخر، وليس كل اعتراض يقطع باختيار أو ترجيح، ولذا آثرت أن أفرد مبحثًا لكلٍّ من الاعتراض والاختيار.

وقد ظهرت اعتراضات ابن الدهان في جانبين:

الأول: متن اللمع:

فقد كان كثيرًا ما يتعقب عبارته، من مثل قوله: «هذه العبارة يُفتقرُ فيها إلى

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) ص: ٤١٩.

احتِراز من الشأنِ والقصَّة»[1]، وقوله: «قوله: «إن وصفت اسم (لا) كان لك فيه ثلاثة أوجُهٍ» يفتقر إلى احترازٍ»[2]، وقوله: «في هذا الفصل اتِّساع ما»[3]، وقولهُ: «إنْ أراد عثمانُ أنّ كل جارٍّ ومجرور في موضعِ نصبٍ فهُو غيرُ مُستقيم، لقولِهِ تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[4] وقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[5]...»[6].

ولمَّا ذكر ابن جني ضابطًا لكسر همزة (إنَّ)، اعترضه ابن الدهان، واقترح ضابطًا آخر: «قال أبو الفتحِ: وتُكْسَرُ (إنَّ) في كلِّ موضِعٍ لوْ طَرَحتَها مِنْهُ لَكَانَ ما بعدَها مرفُوعًا بِالابتِداءِ، نحوُ: إنَّ أخاكَ قائمٌ؛ لأنَّكَ لَوْ طَرَحْتَها مِنْ هُناكَ لَقُلْتَ: أخوكَ قائمٌ.

قال سعيدٌ: هذا الكلامُ لا يَتَّجِهُ؛ لأنَّ (لولا) تفتحُ بعدَها وإذا أُزيلتْ عنها ارتفعَ ما بعدَها بالابْتداء، فتقولُ: لولا زيدٌ جاءَ عمرٌو، والصوابُ أنْ تقولَ: إنَّ الموضِعَ إذا لم يختصَّ صَلَحَ للمكسورةِ كالابْتداءِ...»[7].

ولقد تتبعت هذه الاعتراضات في الجزء المحقق، وفي مواضع أُخَر من

---

(١) ص: ٧٧.

(٢) ص: ١٣٦.

(٣) ص: ٢٤٥.

(٤) النساء: ٧٩.

(٥) مريم: ٣٨.

(٦) ص: ٢٠٤.

(٧) ص: ٦١.

الغرة[1]، فوجدت أنَّ ابن الدهَّان قد أصاب فيها، وأنَّ عبارة ابن جني لا تخلو من نقص أو خلل.

ولكن بالنظر إلى منهج ابن جني في اللمع من التِزامِ الاختصار، وتوضيح العبارة، والبعد عن كثرة التقييدات والاستثناءات، تجد أنَّ بعض تلك الاعتراضات تفقد الوجاهة، ليس من جهة ذواتها، ولكن بالنظر إلى السياق الذي هي فيه، وذلك كإذا كانت متعلقة بمسألة لم يوردها ابن جني، فإسقاطه لها، ولما يتعلق بها، أمرٌ كان مقصودًا، فلا يسوغُ اعتراضه.

مثال هذا اعتراضه على قول ابن جني: «والمفعُولُ الثاني مِن (ظَنَنْتُ) وأخواتِها كَأَخبارِ المُبْتَدَأِ مِنَ المُفرَدِ والجُملةِ والظَّرْفِ»[2] بأنَّ خبر المبتدأ قد يكون بالفاء، وقد يكونُ أمرًا ونهيًا، ولا يجوز ذلك في (ظننتُ)[3]. وهذه المسألة لم يتعرض لها ابن جني في باب خبر المبتدأِ لهاتين المسألتين، فهو قد أحال إلى ما قرَّره سلفًا، فلا يؤخذ عليه هذا.

والثاني: **الآراء والأقوال التي يوردها في الشرح**، وقد أشرتُ إلى جملة منها عند الحديث عن موقفه من النحويين البصريين والكوفيين، وأودُّ أن أعرض هنا شيئًا من ذلك:

---

(١) على سبيل المثال: ٤أ، ٦أ (كوبريللي).

(٢) اللمع ٥٣.

(٣) انظر: ٢٤٥.

١ - أنَّ المبرد فرق بين التعدية بالهمزة والتعدية بحرف الجر، فقال: إذا قال: أذهبته، فالمعنى حملته على الذهاب، ويجوز أن يكون معه وألاَّ يكون معه، أما إذا قال: ذهبتُ به، فالمعنى: أنه ذهب واستصحبه معه، قال ابن الدهان: «ولا يتجه قوله في هذا»[(١)]، وأورد استدلال من ردُّوا عليه، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾[(٢)]، فلا يمكن أن يسوغ في حقِّ الله تعالى ما ذكر.

وقد ردَّ على المبرد الحريريُّ[(٣)]، وابن عصفور[(٤)]، وغيرهما[(٥)].

٢- مما استدل به النحويون على أن (لا) وما عملت فيه بمنزلة شيءٍ واحد، قولهم: غضبتُ من لا شيءٍ، وجئتُ بلا مالٍ، فدخول (من) عليهما يدل على أنه لا حكم للا مُنفرِدةً. وقد اعترض ابن الدهان هذا، وقال إنَّ ذلك يؤدي إلى تعليق حرف الجر؛ «لأن (لا) وما يتصل به من اسمٍ وخبرٍ إذا بَنيتَ المبتدأ جملةٌ، وحرف الجر لا يدخُل على جملة»[(٦)]. ثم افترض أن يقال: إنَّ ذلك بمنزلة قولهم: بحسبكَ قولُ السوءِ، وما من أحدٍ قائمٌ، فهو يعمل في المبتدأِ وحدهُ، قال: «وهو

---

(١) ص: ١٩٤.

(٢) البقرة: ٢٠.

(٣) انظر: درة الغواص ٥٨.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٩٣.

(٥) انظر: البسيط ١/ ٤١٧، والجنى الداني ٣٧، ومغني اللبيب ١٣٨.

(٦) ص: ١١٨.

قولٌ وفيه أيضًا نظرٌ»[1].

٣- ذهب بعض النحويين إلى أنَّ الغرضَ من المصدر المؤكد الفرق بين الحقيقة والمجاز، فإذا قلتَ: «ضرب الأميرُ اللصَّ، فلا يكونُ قد لابَسَهُ بنفسِه، وإنما أَمَرَ به، فإذا قُلت: ضَربًا، عُلِمَ أنّهُ قد لابَسَهُ» ولم يرتضِ هذا القول، وقرر أنَّ هذه الدلالة تكون في باب التوكيد بالنفس والعين، واستشهد على عدم صحة هذا الدعوى بقول الشاعر:

قرعتُ ظنابيبَ الهوى يومَ عالجٍ ... ويوم اللوى حتى قَسَرْتُ الهوَى قَسْرا

قال: «فأكَّدَ وليسَ هذا بحقيقةٍ»[2].

٤- في حديثه عن العامل في الحال، إذا لم يكن ثَمَّ فعلٌ، أورد أنَّ بعض المتقدمين جعل العامل في (مُصدِّقًا) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[3] هو (الحق)، ولم يرتضِ هذا القول، قال: «وَرَأيتُ بَعضَ المُتَقَدِّمينَ يَذكُرُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ أنَّ (مُصَدِّقًا) حالٌ مِنَ (الحقِّ)[4]، وَجَوَّزَ أَن يَعمَلَ فِيها ما لا يَعْمَلُ في صاحِبِها؛ لأنَّ الحالَ خَبرٌ، والعامِلُ في الخَبرِ غَيرُ العامِلِ في

(١) ص: ١١٨.

(٢) ص: ١٧٠-١٧١.

(٣) البقرة: ٩١.

(٤) هو مكي بن أبي طالب فيما يظهر. انظر: مشكل إعراب القرآن ١٠٥. وانظر التعليق على موضعه من النص.

المُخبَرِ عَنهُ، ولا يعجبُني هذا القولُ»[1].

المبحث الثالث: آراؤه واختياراته.

كان من منهجه في الغرة ألاَّ يقتصر على قول واحد في المسألة، يكاد لا يتخلف هذا مطلقًا، فلا بُدَّ أن يذكر خلافًا، إلا أنه لا يطرد ترجيحه في كل مسألة خلافية، وإنما يقتصر على بعض المسائل، فيعقب المسألة بقوله: وعندي أن كذا .. والصحيح ما ذهب إليه فلان..، وقد تقدَّمَ ذكرُ شيءٍ من اختياراته فيما سبق من الفصول.

ويمكن أن تُقسم آراؤه واختياراته قسمين؛ فما يتعلق بالقواعد والمسائل قسم، وما يكون في توجيه الشواهد قسم آخر.

أولاً: آراؤه واختياراتُهُ في المسائل والقواعد.

من ذلك:

أ- المجزوم لا يتقدم على الجازم، فكذلك معموله، وقالوا: زيدًا لم أضربْ، قال ابن الدهان: «فالجواب عند النحاةِ: أنَّ هذا محمولٌ على الإيجاب، وهذا عندي ضعيف، وإنما الجواب عندي: أنَّ هذا العمل الذي هو الجزم فيه ضعيف التقدير؛ لأن التقديرَ في هذا للفعل الماضي، وإذا كان ماضيًا فما للعمل فيه وجه، وكأنّ الجزم فيه كلا جزم، فعمل فيما قبله كما لو كان ماضيًا غيرَ معمول»[2].

---

(١) ص: ٢٠٤.

(٢) ص: ٢٤٧.

ب- نقل ابن الدهان عن النحويين: أنَّ كلَّ فعلٍ يُلاقي شيئًا أو يتعلق بشيء فهو متعدٍّ. واختار ضابطًا آخر، فقال: «والذي عندي أن كلَّ فعلٍ يفتقِرُ وجودُه إلى شيءٍ غير فاعلِهِ والزمانِ والمكانِ فهو متعدٍّ مؤثِّرًا كان أو غيرَ مؤثِّر»(١).

ج- يرى أن (إمَّا) ليست حرف عطف، يستوي في ذلك (إمَّا) الأولى و(إمَّا) الثانية؛ وعلة ذلك أنَّ الأولى ليس قبلها ما يحمل بعدها عليه في نحو: قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ، وأما الثانية فلأنَّ الواو لازمة قبلها(٢).

د- جعل اللامات غير الزوائد خمسًا فقط، قال: «وقومٌ يقسمونها ثلاثين لامًا، وقومٌ يقسمونها عشرين لامًا، والصحيح ما بدأنا به»(٣) ثم فصل ذكرها.

هـ- ذكر من أقسام المصادر ما يذكر لتعديد المرات، ومن ذلك عنده: ضَرَبَ بِهِ ضَربتينِ، ونقل عن سيبويه أنه ظرف، وعن قومٍ أنه تمييز، واختار كونه مصدرًا(٤).

و- تحدَّث عن إعراب الظرف مع أنَّه قد تضمَّن معنى (في)، والاسم إذا تضمَّن معنى الحرف بُني كما وُجد في (أمسِ) و(هؤلاء)، فنقل تعليلاتٍ عن بعض النحويين، منها: أنَّ الاسمَ إذا تضمَّن الحرف وجاز ظهور الحرف معه فهو

---

(١) ص: ٢٠٧.

(٢) انظر: ٩٥٠.

(٣) ص: ٦١١.

(٤) انظر: ١٧٢.

معربٌ؛ لأنَّ الاسمَ غيرُ متضمِّنٍ له، فإن لم يصِحَّ ظهوره معه فهو متضمِّنٌ معناه، نحو (أينَ) و(كيفَ)، ثم قال: «وهذا غيرُ قويٍّ؛ لأنَّ (عِندَ) قَد تَضَمَّنَتِ الحرفَ ومَعَ ذلِكَ فإنَّ (في) لا تظْهَرُ مَعَها، وهِيَ مُعربةٌ، وكذلِكَ (حَيْثُ) هذا في المكانِ، إلاَّ اليسيرَ مِن كلامِهم، ويُفسِدُ ذلِكَ (أَمْسِ) فإنها قَد تَضَمَّنَتِ الألفَ واللامَ وَظَهَرتْ مَعَها في بعضِ كلامِهم...».

ثم نقل عن بعضهم أنهُ «لَمَّا ظَهَرَ في بعضِها ذلِكَ صارَ ذلِكَ بمنزلةِ ظُهُورِها في جميعِها، فأعربُوها»، ولم يرتضِ هذا الرأي؛ لأنَّه «يُؤدِّي إلى أن يُبنى جميعُ الأسماءِ لبناءِ بعضِها، أو يُعربَ جميعُ الأفعالِ لإعرابِ بعضِها».

وبعد ذلك لخَّص رأيه في ضبط علة البناء لتضمن الحرف فقال:

«والصحيحُ أنَّ حَذْفَ الحرفِ منَ الأسماءِ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: حذفُها وتضمُّنُ الاسْمِ مَعناها، وإنابةُ الاسمِ مَنابَها، كما تَقولُ في (أَمْسِ) و(هؤلاءِ)، فحُكمُ التعريفِ والإشارةِ قَدِ انْتَقَلَ إلى الاسْمِ، وَبَطَلَ حكمُ الحرفينِ للغَناءِ عنهُما بما انتقلَ إلى الاسمينِ مِنهُما، فبُني الاسمانِ لذلِكَ.

والقِسمُ الثاني: المَعْدُولُ مِثلُ: (عُمَر) و(سَحَر)، فـ(عُمَر) معدولٌ عن عامِرٍ، و(سَحَر) معدولٌ عن السَّحَر، وهذا لا يُبنى لَهُ الاسْمُ؛ لأنَّ الحرفَ يُرادُ في الاسْمِ الأوَّلِ المعدولِ عَنهُ، وإذا كانَ هُناكَ مُرادًا لم يَتَضَمَّنْهُ هذا الاسْمُ...

والضَّربُ الثالِثُ: أن يُحذفَ الحرفُ مِنَ اللفظِ وهُوَ مُرادٌ فِيهِ، وإنما يحذَفُ

اخْتِصارًا، فهُوَ يَجْرِي مَجْرَى الثَّباتِ...»[1].

ز- يرى أنَّ الباء وُضِعَتْ للتعدية، وأنَّ المعاني الأخرى لا تخرج عن التعدية، قال: «وَلِلباءِ عِندَ النُّحاةِ أَقسامٌ كُلُّها صَحِيحةٌ، فَبَعضُهُم يَجعَلُها لِلإلصاقِ، وَبَعضُهُم يَجعَلُها للاستِعانةِ، وَبَعضُهُم يَجعَلُها لِلإضافةِ، وَالأَصلُ فِيها جَمِيعِها التَّعديةُ؛ لأنها لا تَخرُجُ عَنهُ، كَـإِنِ الشرطِ وَواوِ العَطفِ»، وقال: «وَمَن زَعَمَ أنَّ الباءَ للإضافةِ أدخَلَ الإلصاقَ والاستِعانةَ في الإضافةِ، وَكَذلِكَ مَن زَعَمَ أنها للإلصاقِ، وَالصحِيحُ أنها وُضِعَتْ للتَّعدِيَةِ كالهمزةِ والتَّضعِيفِ»[2].

ح- قوَّى فعليَّة (ليس)[3]، وهو مذهب الجمهور[4].

ط- قرر أنَّ اللام في: لا أبا لك، ولا غُلامَي لك، مرادةٌ لأجل التنكير، لا مُرادة لأجل حذف النون، ثم قال: «وعندي أنَّ هذِهِ اللامَ في: لا أبا لك، ولا غلامَي لِزَيدٍ، لم تَدْخُلْ لِتَصيرَ الكلمةُ نكرةً حسبُ، بل تنبيهًا على أنَّ الإضافة بِتقديرِ اللامِ، والجرُّ للامِ في غلامَيْ زيدٍ، ألا ترى إلى قولِ الشاعِرِ:

يا بُؤسَ لِلحَرْبِ التي ... وَضَعَتْ أَراهِطَ فاسْتَراحُوا

فأتى باللامِ ولا حاجةَ إلى تنكير (بؤس)؛ لأنَّهُ مُنادَى، والمُنادَى يكونُ

(١) ص: ٢٨٣.

(٢) ص: ٦٠٠.

(٣) انظر: ١١٤.

(٤) انظر الخلاف فيها في الموضع المحال إليه.

معرفةً ونكرةً»[1].

ي- قرّرَ أن الوصفَ بالجملة الفعلية أقوى من الوصف بالجملة الاسميّة؛ «لأنَّ الصفةَ بابُها الإفرادُ، وَالجُملةُ الفِعليةُ أَشبَهُ بِالمُفردِ مِنَ الجُملةِ الاسميةِ؛ لأنَّ اتِّصالَ الفِعلِ بِالفاعِلِ أقوَى مِن اتِّصالِ المُبتَدَأ بِالخَبرِ»[2]. وقد نقله ابن الأثير في البديع، ونقله جماعة عن ابن الأثير[3]، والبديع -كما سيذكر لاحقًا إن شاء الله- اختصار للغرة.

ك- نقل الرضي عن ابن الدهان أنه يرى أنه إذا حصلت الفائدة جاز أن تخبر عن أي نكرة، وأثنى على قوله، قال: «قال ابن الدهان -وما أحسنَ ما قالَ- إذا حصلتِ الفائدةُ فأخبِرْ عن أيِّ نكرةٍ شئتَ، وذلك لأنَّ الغرضَ من الكلامِ إفادةُ المخاطبِ، فإذا حصلت جازَ الحُكمُ، سواءٌ تخصَّصَ المكحومُ عليه بشيءٍ أو لا»[4].

ولم أقف على نصِّ كلامه في الغرة، وإنما ذكر المسوغات، كالتخصيص، والدلالة على العموم، وجعل مدار ذلك على الفائدة[5].

ثانيًا: آراؤُهُ واختياراته في توجيه الشواهد.

لكثرة الشواهد التي تعرض لها فقد كثر بحثه وتوجيهه لها، فمن ذلك:

---

(١) ص:١٤٦- ١٤٧.

(٢) ص: ٧٤٨-٧٤٩.

(٣) انظر: البديع ١/ ٢/ ٣٢٠، وانظر الحاشية رقم (٤).

(٤) شرح الكافية ١/ ١/ ٢٥٨-٢٥٩.

(٥) انظر: الغرة ٢٨ ب (كوبريللي).

أ- تجاذب المعنى والإعراب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾[1]، فـ(إذ) لا يصح أن يتعلق بـ(مقت الله)، وإن كان المعنى مستقيمًا، وذلك لأنه فصل بين المصدر (مقت الله)، ومعموله، وهو (إذ) بالخبر، وهو (أكبر)، ولا يجوز أن يتعلق بـ(مقتكم)؛ «لأنَّ المعنى يفسده، لأنَّ مقتهم أنفسهم كان في الآخرة، ودعاءهم إلى الإيمان كان في الدنيا، فالفارسي يقدِّر محذوفًا، تقديره: يمقتكم الله إذ تدعون، وعندي أنا أنَّ العامل فيه (أكبر)»[2].

ب- (عسى) إذا وقعت في القرآن الكريم، وفاعلها الله عز وجل، فهي واجبةٌ، إلاَّ أن قومًا استثنوا من ذلك موضعين:

الأول: قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾[3]، ولم يطلِّقْهُنَّ النبي صلى الله عليه وسلم.

الثاني: قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[4]، وهذه الآية نزلت في بني النضير، وقد سباهم النبي صلى الله عليه وقتلهم وأبادهم.

قال ابن الدهان: «وهذا عندي مُتَأَوَّلٌ؛ لأنَّ الأول تقديره: إن طلقكنَّ

(١) غافر: ١٠.

(٢) ص: ٣٠٨.

(٣) التحريم: ٥.

(٤) الإسراء: ٨.

يبدله، وما فعل، فهذا شرطٌ يقع به الجزاءُ، ولم يفعله[1]. والثاني: تقديره: إن عدتم وأسلمتم رحمكم، وهم أصرُّوا ولم يسلموا، فـ(عسى) على بابها»[2].

ج- قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3]، ذكر ابن الدهان أن الفاء لا تكون جوابين، ولا يجاب الشيءُ الواحد بجوابين، فقرر أن «أحد الفاءينِ جوابٌ لأحد النفيَين، والفاء الأخرى جوابٌ للآخر»، ثم حدَّد الجوابين، فقال: «والصواب عندي أن تكون الفاء الأولى جوابًا للنفي القريب منها، والثانية جوابًا للنفي المتقدم في الأول، وهو قوله: ﴿وَلَا تَطْرُدِ﴾، ويجوز أن يكون أحد الفاءين عطفًا على الآخرينِ»[4].

د- الفعل (يريد) في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ﴾[5] تعدَّى بحرف الجر، والأصل أن يتعدَّى بنفسه، وكذلك في قول كثير:

أُرِيدُ لأَنسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا ... تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[6]

---

(١) سبقه إلى ذلك النحاس والبغوي وغيرهما. انظر: إعراب القرآن ٤/ ٤٦٢، وتفسير البغوي ٤/ ٤٣٠.

(٢) الغرة ١٠٨ ب (قلِّيج علي).

(٣) الأنعام: ٥٢.

(٤) الغرة ٧٠ ب - ١٧١ أ (قليج علي).

(٥) الصف: ٨.

(٦) انظر: ديوان كُثير ١٧٦.

فنقل عن الخليل أنه محمول على المعنى، وأن التقدير: إرادتي لهذا، وإذا كان العامل مصدرًا أو اسم فاعلٍ جاز أن يتعدى باللام، ثم رأى أنَّ الصواب في ذلك تقدير مفعول محذوف، وتكون اللام تعليلاً، لا تعدية، مستشهدًا لكونها علة بقول أبي ذؤيب:

تُريــــدينَ كــــيما تَـــضْمِدِيني وخالـــدًا

وَهَـــلْ يُجمَـــعُ الـــسَّيْفانِ ويحَـــكِ في غِمْـــدِ[1]

قال: «والصوابُ عندي في الآيةِ التي تأوَّلها الخليلُ أن يكونَ مفعولُ (يُريدونَ) محذوفًا، تقديرُه: يريدون العَنَتَ لِيطفئُوا، فاللامُ عِلَّةٌ لهم، وفي البيتِ: أُرِيدُ الصَّبرَ عنها لأنسى ذِكرَها، فاللامُ في مَوضِع نصبٍ على العلَّةِ، والدليلُ على ذلِكَ قَولُ الهُذليِّ...»[2].

هـ- إذا عُلِمَ خبرُ (إنَّ) جازَ حَذفُهُ، والبصريون يُسَوُّونَ في ذلك بين خبر النكرة وخبر المعرفة، والكوفيون لا يجيزون الحذف إلا إذا كان الاسم نكرة، وقد استدل المبرد على حذف خبر المعرفة بقول الأخطل:

سِوى أنَّ قَوْمًا من قُريشٍ تفضَّلوا   على النَّاسِ أوْ أنَّ الأكارِمَ نَهْشَلا[3]

وردَّ عليه الفارسيُّ بأنَّ البحث في (إنَّ) المكسورة، وفي البيت (أنَّ) مَفتوحةً،

---

(١) انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٥.

(٢) ص: ١٩٧.

(٣) شعر الأخطل ٥٥٩.

قال ابن الدهان: «وعِنْدِي أنا أَنَّهُ لا حُجَّةَ فيهِ مِن غَيرِ هذا الوَجْهِ، وَهُوَ ظُهُورُ خَبرِ الأَوَّلِ، فَقامَتِ الدَّلالةُ عَلى الخبرِ الثاني فحُذِفَ، وأيضًا لِكَونها محمُولةً على نَقِيضَتِها، وهي (لا) في حَذْفِ الخبرِ»[1]، ومعلومٌ أن اسم (لا) النافية للجنس يشترط أن يكون نكرةً.

و- لا يجوز في غير أفعال الشك واليقين أن تتعدى إلى ضمير الفاعل، فلا يجوز أن تقول: قتلتُني وضربتُني، وقد ذكر ابن الدهان عدة أقوال في علة ذلك، أحدها نقله عن السيرافي.

ثم أورد بيت جران العود:

لَقَدْ كانَ لي عَنْ ضَرَّتَينِ عَدِمْتُني ... وعمَّا أُلاقي منهما مُتَزَحْزَحُ[2]

فحكم عليه بأنه شاذٌّ وليس بحقيقة[3].

فأمَّا كونه ليس بحقيقة فقد ذكره السيرافي، في المسألة التي نقل عنه ابن الدهان فيها، قال: «... وقد جاء في فعلين سوى هذه الأفعال تعدِّي فعل الفاعل إلى ضميره، وهو فقدتُني وعَدِمتُني، وإنما جاز ذلك لأنه محمولٌ على غير ظاهر الكلام وحقيقته؛ لأن الفاعل لا بُدَّ من أن يكون موجودًا، وإذا عدِمَ نفسه كان عادمًا معدومًا، وذلك محال، وإنما جاز ذلك لأن الفعل له في الظاهر، والمعنى

(١) ص: ٣٦.

(٢) ديوان جران العود ٤.

(٣) ص: ٢١٥.

لغيره؛ لأنه يدعو على نفسه بأن يعدم، فكأنّه قال: عدِمني غيري، قال جران العود... البيت»[1].

وأمَّا الشذوذ فليس في كلام السيرافي ما يدل عليه، فيظهر أنه رأي لابن الدهان، ولكنَّ جمعه بين الحكمين؛ الشذوذ والحمل على عدم الحقيقة، مشعرٌ بالاضطراب. والله أعلم.

ز- قال الراجز:

قَالَ جَوارِي البَيتِ لَمَّا جِينا ... هذا ورَبِّ البَيتِ إسماعينا[2]

قال ابن الدهان في نصب (إسماعين) ثلاثة أقوال:

أحدها: أن (قال) بمعنى الظن، وقد عملت في (هذا) و(إسماعين)، قال: وهو القويُّ عندي[3].

الثاني: أن أصل (إسماعين) (إسماعيننا) فحذف النون.

الثالث: أنه جُعلَ مُركَّبًا مبنيًّا.

فهذه الأمثلة، من مناقشاته واختياراته وآرائه، تصور مدى عنايته بالشواهد، وخاصة شواهد القرآن الكريم، وتتبعه لأوجه الاستشهاد ومراعاة

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ١٤٨ أ.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩١.

(٣) انظر: ٢٤٤.

دقتها ووجاهتها، ومدى عنايته بالتعليل، والحرص على سلامة الدليل.

كما يمثل مجموع هذه الأمثلة دقته في الحكم، فإن توفرت أدلة الترجيح رجَّح، وإن لم تتوفر تركه، إيثارًا للسلامة من الحيف والتكلف.

ومن أبرز مظاهر شخصيته تساوي المذاهب عنده في أحقية العرض والمناقشة، فلا يغفل قولاً لأنَّه للكوفيين فحسب، ما لم يكن ثمَّ سبب آخر، وإنما يعتذر بإرادة الاختصار، أو بضعف القول أو نحو ذلك.

الفصل السادس

الأصول النحوية عند ابن الدهان

المبحث الأول: الأصول السماعية.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الأول: الأصول السماعية.

استدلَّ ابن الدهان بجميع ما استدل به النحويون من السماع، فاستدل بالقرآن الكريم وقراءاته، واستدل بالحديث النبوي، وبالآثار المروية عن الصحابة، وبأقوال العرب وأمثالهم، وبالشعر.

وقد صرَّح في بعض المواضع بشيء من منهجه في التعامل مع هذه الأدلة السمعية، وفي ترتيبها في القياس عليها، ففي موضع من المواضع عوَّل في قبول الحكم على السماع موازنًا بين كتاب الله تعالى والشعر. وتحدث عن الضرورة والشذوذ، ونسب بعض الأحكام إليها مما يمنع القياس.

وسأقف عند كل واحد من مصادر السماع:

١ - القرآن الكريم وقراءاته.

استشهد بالقرآن الكريم كثيرًا، وقدَّمه في الاحتجاج، وقد نظر لذلك في مواضع، منها قوله: «... وهو كثيرٌ في القرآن والكلامِ والشعر»[(١)]، وقوله: «... وهذا يُستعملُ في الكلامِ وغيرِه، لمجيئه في كتابِ الله، ولا يُقاسُ حذفُ حروفِ الجرِّ جميعِها عليهِ، وإنما يُستعملُ في الكلام ما وردَ في كتابِ الله تعالى، لا ما وردَ في الشِّعْرِ»[(٢)]. وتراه في هذا النص يثبت القياس على القليل الوارد في القرآن،

---

(١) ص: ٤٣٩.

(٢) ص: ٢٠٣.

دون ما ورد قليلاً في الشعر.

وقال: «ولم يُوجدْ في كتابِ الله تعالى إلاَّ ما يُمكنُ تأويلُهُ على غَيرِهِ»[1] فهو هنا يعوِّل على الأخذ بما ورد في القرآن شريطة أن يسلم من التأويل.

وقد جعل الورود في كتاب الله تعالى معيارًا للحسن والقبح، قال في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[2]: «..لأَنَّهُ لَيسَ في كتابِ الله تَعالى مَصدَرٌ مُضافٌ إلى المَفعُولِ وَمَعَهُ الفاعِلُ، لَكِنَّهُ حَسَنٌ، وَقَد جاءَ في الشِّعرِ ...»[3].

أمَّا القراءات القرآنية فقد استشهد بها أيضًا في مواضع كثيرةٍ[4]، وقد يعزو القراءة إلى صاحبها[5].

وقد يفاضل بين القراءات استنادًا إلى المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[6] قرئ بالتاء والياء في (يحسبنَّ)[7]، قال: «فَمَنْ قَرَأَ بالياءِ فالمفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ، التقديرُ فِيهِ: البُخل

(١) ص: ٣٤٧.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) ص: ٨٤٣.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٥٥، ٦٩، ٢٠٥، ٢٧٨، ٤٠٤، ٨١٠.

(٥) انظر: ٥٥، ٨١٠، ٤١ ب (قليج علي).

(٦) آل عمران: ١٨٠.

(٧) التاء قراءة حمزة وحده. انظر: السبعة ٢١٩-٢٢٠، والتذكرة ٢/ ٣٦٥-٣٦٦.

هُو خيرًا لَهُ، فـ(هُوَ) فَصْلٌ، فَمَن قَرَأَ بِالتاءِ فـ(الذينَ) المفعولُ الأوَّلُ و(خيرًا) المفعولُ الثاني، و(هُوَ) فصلٌ، والتقديرُ: بُخلَ الذين يبخَلونَ، والقراءةُ بِالياءِ أقيسُ؛ لِتَقَدُّمِ الدلالة»[1].

ولم أجده يفرِّقُ بين القراءة السبعية وغيرها[2]، بل إنه حكم على قراءة سبعية[3] بالشذوذ، قال: «فَأَمَّا قِراءَةُ مَن قَرَأَ: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحامِ﴾[4] بالجر، فَإنها قِراءةٌ شاذَّةٌ»، ثم نقل ما رُوي عن المبرد في شأنها[5].

ونقل عن الزجاج تخطئة القراءة[6]، إلاَّ أنه ذكر أوجه تخريجها.

وموقفه هذا يظهر أنَّه يتابع من يرد القراءة الصحيحة من النحويين، ويحكِّم المقاييس النحوية فيها، وذلك لأنه حكم عليها أولاً بالشذوذ، قبل التعرض لتوجيهها، ثم إنه نقل نصين صريحين في ردها لمن عُرِف عنهم ردُّ القراءة، كما أنَّ عبارته في التوجيه لا تشعر بالقوة التي هي وليدة اعتقاد الصحة، وإنما هي التماس لوجهٍ يدفع الرد، قال: «فَأَمَّا قِراءَةُ ... فَإنها قِراءةٌ شاذَّةٌ ... وَمَعَ ذَلِكَ فَإنَّهُ يَصِحُّ أَن يَكُونَ قَسَمًا؛ لأنَّ العَرَبَ تُقسِمُ بِالرَّحِمِ، وَيَصِحُّ أَن تَكُونَ الباءُ مُرادةً

---

(١) ص: ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) انظر: ٥٥، ٢٠٥، ٤٠٤، ٧٤٢، ثم وازنها بالموضع السابق والتالي.

(٣) وهي قراءة حمزة وحده من السبعة. انظر: السبعة ٢٢٦، والتذكرة ٢/ ٣٧١.

(٤) النساء: ١.

(٥) انظر: ٩٦٥.

(٦) انظر: ٩٦٦.

فَحَذَفَها...»[1].

٢- الحديث النبوي، وآثار الصحابة[2].

لقد ثار جدلٌ كبير حول الاحتجاج بالحديث النبوي منذ عصر متقدِّم، وقد ألفت فيه في هذا العصر مؤلفات مستقلة، أفردت هذه القضية بالبحث[3]، ويتلخص موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي في أنهم انقسموا إلى ثلاثة مذاهب: مذهب المجيزين، ومذهب المانعين، ومذهب المتوسطين، وهم الذين أجازوا بشروطٍ تخرج اعتراض المانعين، من احتمال روايته بالمعنى، أو كون رواته من الأعاجم.

وقد احتج ابن الدهان بالحديث النبوي[4]، ولم يقتصر احتجاجه على أحاديث ذات صفة معينة، تبعد احتمال خطأ الرواية، كما اشترط المتوسطون، فعلى حين أنه استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم: «لَيسَ مِن أمبرِّ أمصيامُ في أمسَفَرِ»[5] الذي يجيز المتوسطون الاحتجاج به لأنه روي مقصودًا لفظُه، وهو

---

(١) ص: ٩٦٥.

(٢) جعلت آثار الصحابة مع الحديث النبوي لاشتراكهما في طريق النقل، فما وجِّه للحديث النبوي في قضية الاستشهاد به يمكن أن يوجه لتلك الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم.

(٣) مثل: موقف النحاة من الاجتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديثي، والحديث النبوي في النحو العربي. د. محمود فجال.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٢١٧، ٢٣١، ٥٣٠، ٥٥٦، ٦٠٣.

(٥) انظر: ٩٢٦.

إثبات أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلم كل قوم بلغتهم، فقد استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تَتِمُّ صلاةُ أَحَدِكُم حَتى يُسْبِغَ الوُضوءَ...»[1]، وقوله: «ويلٌ للأعقابِ منَ النَّارِ»[2]، وهذان غير داخلين في شرط المتوسطين، وهذا مما يدل على أنَّه استشهد بالحديث مطلقًا، دون قيد.

وأكَّد أهمية الاعتداد بالحديث شاهدًا، لما استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم لزيد الخير رضي الله عنه: «ما وُصِفَ لي شَيءٌ في الجاهِليَّةِ فَرَأَيْتُهُ في الإسلامِ، إلاَّ وَرَأَيْتُهُ دُونَ الوَصْفِ، لَيسَك»[3]، ذيَّلَ ذلك بِقوله: «وَلا آدَمِيَّ أَفصَحُ مِن رَسُولِ الله صلى الله عليهِ وسلم»[4]، تقويةً لاستدلاله، واستباقًا لاعتراض المعترض، وكأنه بهذا يبين مكانة الاستشهاد بالحديث النبوي في قضايا اللغة.

وكان استشهاده بهذا الحديث ردًّا على من زعم أنَّ الضمير المنصوب إذا اتصل بليس ولا يكون فلا بد أن يكون منفصلاً، فرده بالحديث، قال: «وَاعلَم أنهم قالُوا: إنَّ المضمرَ المنصوبَ إذا اتَّصَلَ بِلَيسَ وَلا يَكُونُ في الاستِثناءِ لم يَكُنْ إلاَّ مُنفَصِلاً؛ لأنَّ الإضمارَ لم يَسْتَحْكِمْ فِيها... وَهذا القَولُ يُفسِدُهُ عِندِي ما رَواهُ

(١) انظر: ٦٠٣.

(٢) انظر: ٦٠٣.

(٣) الشعر والشعراء ١/ ٢٧٨.

وانظر الحديث في: الاستيعاب ٢/ ٥٥٩، والفائق ٣/ ٣٣٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٢٨٥.

(٤) ص: ٥٣٠.

القُتَبِيُّ عَنِ النَّبيِّ عَلَيهِ السَّلامُ حِينَ قالَ لِزَيدِ الخَيلِ...» وذكر الحديث.

وقد استشهد بخبر على أنه حديثٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو خبر الرجل الذي قدَّم الشر على الخير في آخر سورة الزلزلة[1]، وهذا الخبر لم أقف عليه مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما ذكر عن عمر بن عبد العزيز وذكر عن الحجاج، فابن الدهان وهِم في عدِّه حديثًا.

وقد استشهد بأقوال الصحابة رضي الله عنهم، فاستشهد بقول لابن الزبير[2] ولأبي هريرة[3]، ولطلحة بن عبيد الله[4]. وغيرهم.

٣- أقوال العرب:

استشهد ابن الدهان بمأثور كلام العرب، الذي نقله أهل اللغة والنحو قبله، مصرِّحًا بالرواي حينًا ومبهمًا حينًا، يقول: «وروى سيبويه عن العربِ: لا كزيدٍ أحدٌ[5]»، «وروى الكسائيُّ: إنَّ لثَمَّ شرٌّ طويلٌ»[6]، «وروى الأخفشُ: هم هيئَتَهُم»[7]. «وَرَوَى أَبُو زيدٍ: إنَّ فُلانًا لا يُطِيقُ أَن يحمِلَ الفِهْر، فَمِن بَلْهَ أَن يَأتِيَ

(١) انظر: ٨٨٥.

(٢) انظر: ٥.

(٣) انظر: ٩٢٧.

(٤) انظر: ٢٣٢.

(٥) ص: ١٤٧.

(٦) ص: ٥.

(٧) ص: ٢٠٣.

بِالصَّخرةِ، أي فكَيفَ، وَبَعضُهُم يَروِي: مِن بَهْلِ أنْ»[1]، «وَرَوَى أبُو عُبَيدٍ في كِتابِ الغَرِيبِ عَنِ الأحمَرِ وَالفرَّاءِ عَنِ العَرَبِ: كُلُّ شَيءٍ مَهَهٌ وَمَهاهٌ ما النِّساءَ وَذِكرَهُنَّ»[2]. إلى غير ذلك من الأمثلة.

٤- الشعر:

كان استشهاد ابن الدهان بالشعر غالبًا لكل أدلة السماع الأخرى، فقد بلغت الأبيات التي استشهد بها في هذا الجزء المحقق أكثر من ثمانمائة بيت ورجز.

وقد لفت نظري في استشهاده بالشعر أمور:

أ- عنايته بالرواية عند الاستشكال، فتراه يبين التصحيف، أو ينص على رواية أخرى، كقوله: «وَوَجدتُ عَلَى ذَلِكَ بَيتًا رَأَيتُهُ مَرويًّا في كُتُبِ بعضِ المُتَأَخِّرينَ شاهِدًا، وَهُوَ:

أَتيناكَ زُوَّارًا وَسمْعًا وطاعةً ... فَلَيتَكَ يا خيرَ البرِيَّةِ داعِيا

وَهُو مُصحَّفٌ، وإنما هُو: فلبَّيْكَ...»[3]. وقوله: «والبَيتُ الذي أنشَدَهُ مُغَيَّرٌ عَمَّا في دِيوانِ شاعِرِهِ»[4]، وقال في قول المهلهل:

فَقَتْلاً بِتَقْتِيلٍ وأَسْرًا بِأَسْرِكُمْ ... جزاءَ العُطاسِ لا يموتُ مَنِ اتَّأَرْ[5]

---

(١) ص: ٥٤١.

(٢) ص: ٥٥١.

(٣) ص: ١٧.

(٤) ص: ٥٣٦.

(٥) انظر ديوان المهلهل: ٩.

«ويُروى: وضربًا بضربِكم، ورأيتُهُ مرفوعًا في بعضِ النُّسَخِ»[1].

ب- اطِّلاعه الواسع على أشعار العرب، وتتبعه لما يصلح للاستشهاد فيه، ومحاولة مقارنة القاعدة بالنص الشعري، فمن ذلك قوله: «وَرَأيتُ الباءَ في شِعرِ التَّمِيمِيِّينَ»[2]، وَقَولُه: «وَقَد وَجَدْتُ أنا في الشعرِ مِنهُ أَبياتًا»[3]. وقد وقفت على أبيات لم أجد لها مصدرًا إلا ديوان الشاعر، أو الموسوعات الأدبية، والمجموعات الشعرية، فقد خلت منها كتب النحو المتقدمة على ابن الدهان حسب ما اطلعت عليه، فمن ذلك بيت الأعشى:

ويُصبِحُ كالسَّيفِ الصَّقِيلِ إذا غدا ... على ظهر أنماطٍ له ووسائدا[4]

وبيت حاتم:

إذا كُنْتَ رَبًّا لِلقَلُوصِ فلا تَدَعْ ... رَفيقَكَ يمشِي خَلْفَها غيرَ راكِبِ[5]

وبيت الأسود بن يعفر:

هَوى بهِمُ مِنْ حُبِّهِمْ وَسَفاهِهِمْ ... مِنَ الرِّيحِ لا تمري سحابًا ولا قَطْرا[6]

وبيت جَرِيرِ:

---

(١) ص: ١٨٣.

(٢) الغرة ٥٥ ب (كوبريللي).

(٣) ص: ٤١٥.

(٤) انظر: ٢٠٥.

(٥) انظر: ٣٩٢.

(٦) انظر: ٥٥٩.

أذا العَرْشِ إني لَسْتُ ما عِشْتُ تارِكًا

طِلابَ سُليمَى فاقْضِ ما أنتَ قاضِيا[1]

وبيت الأفوه الأودي:

الخيرُ تَزدادُ مِنهُ ما لَقِيتَ بِهِ   وَالشرُّ يَكْفِيكَ مِنهُ قَلَّما زَادُ[2]

ج- عنايته بأبيات اللمع، بذكر القائل، وأبيات من قصيدة الشاهد، وربما أورد خلافًا في القائل أو القصيدة. وقد سبق ذكر هذا في الفصل الأول.

د- استشهاده بأبيات بعد عصر الاحتجاج، فاستشهد ببيت لأبي تمام الطائي، من غير أن ينسبه، وهو بعد عصر الاحتجاج، وهو قوله:

كأنَّ على عِرْنِينِهِ وجَبِيْنِهِ   أقامَ شُعاعُ الشَّمْسِ أو طَلَعَ البَدْرُ[3]

ولم أجد من نسبه إلى أبي تمام، فقد أورده ابن عصفور والرضي والسيوطي والبغدادي من غير نسبة[4]، ولكنَّ محقق شرح الكافية أحال إلى ديوان أبي تمام، ولم أقف على الطبعة التي أحال إليها. ويحتمل أن تكون النسبة إليه غير صحيحة، أو أنَّ أبا تمام قد اقتبسه من سابق.

كما استشهد ببيت نُسب إلى ابن المعتز، وهو بعد عصر الاحتجاج أيضًا،

---

(١) انظر: ٣٨٩.

(٢) انظر: ٣٨٩.

(٣) انظر: ٣٠.

(٤) انظر: الضرائر لابن عصفور ١٧٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١٢٩٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٩.

وهو قوله:

لعمري لقد أحببتُكَ الحُبَّ كُلَّهُ وزدتُكَ حبًّا لم يكُن قطُّ يعرفُ[1]

وكذلك استشهد ببيت أبي نواس:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثمَّ سادَ أَبُوهُ ثمَّ قَدْ سادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ[2]

هـ- عنايته بالضرورة، فقد تحدَّث عنها حديثًا طويلاً لما أداه المقام إليها[3]، كما أنه حمل عليها بعض الأبيات التي لا توافق الراجح عنده[4].

وحينما تعرض للضرورة لم يحدَّها بحد معيَّنٍ، وإنما وصفها بقوله: «ليسَ للشاعرِ أن يلحنَ، ولكنَّه يسلك شيئًا فيه مذهبٌ، قال سيبويه: «وليسَ شيءٌ يضطرُّونَ إليه إلا وهم يُحاوِلونَ به وجهًا»[5]، فإن جهلنا ذلك فإنما جهلنا ما علمهُ غيرُنا، أو يكونُ وصل إلى الأوَّل شيءٌ لم يصِل إلى الآخر»[6].

ومذهبه في مفهوم الضرورة مذهب الجمهور، الذين يرون أنها ما وقع في

---

(١) انظر: ١٧٩.

(٢) انظر: ٨٩٩.

(٣) الغرة ٥٠ أ (كوبريللي).

(٤) انظر على سبيل المثال: ٢٧، ٥٩، ٥١٠، ٥٢٢ ...

(٥) الكتاب ١/ ١٣.

(٦) الغرة ٥٠ أ (كوبريللي). وقد نقل ابنُ القواس عبارة ابن الدهان نصًّا في شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٣٨٠.

الشعر، سواء وجد الشاعر عنه مندوحةً أم لا[1]، يمكن أن نستدل على هذا من خلال حكمه على الأبيات، فمثلاً سوَّى بين بيتين أحدهما للشاعر مندوحة عن الضرورة والآخر لا مندوحة له عنها فيه، وذلك لما مثل للاتساع في الفصل بالظرف والجار والمجرور، فقال: «... وقد تجاوَزُوا ذَلِكَ فَفَصَلُوا بِالمفعُولِ بَينَ المصدرِ وفاعِلِهِ، وليسَ بمُطَّرِدٍ، وإنّما هُو محمولٌ على هذا[2]، قالَ الشاعِرُ:

فزَجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ ... زجَّ القلوصَ أبي مزادَه

وقالَ:

.... من قَرْعِ القِسيَّ الكنائنِ[3]

وكان ابن جني قد فرّق بين الشاهدين، فأحدهما يمكن اجتناب الضرورة فيه، والآخر بخلافه، وحكم عليهما جميعًا بالضرورة، قال: «... ومن ذلك قوله:

فزججتها...

أي: زج أبي مزادة القلوص، فقد فصل بينهما بالمفعول، هذا مع قدرته على أن يقول: زجَّ القلوصِ أبو مزادة... وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوة إضافة

---

(١) انظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي ١٣، ومجلة الجامعة الإسلامية: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين. عدد ١١١. ص: ٤٠٤.

(٢) أي على الاتساع.

(٣) تمامه:

يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المراتِعِ لم تُرَعْ ... بوادِيهِ من قَرْعِ القِسيَّ الكنائنِ

انظر: ٤٠.

المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكبه ههنا للضرورة، مع تمكنه من ترك ارتكابها... فأما قوله:

يُطِفْنَ ...

فلم نجد فيه بُدًّا من الفصل؛ لأنَّ القوافي مجرورةٌ»[1].

وغيرُ خافٍ مدى اعتماد ابن الدهان على ابن جني، وعنايته بكتبه، وآرائه.

المبحث الثاني: القياس.

لقد تبوَّأ القياسُ قدرًا كبيرًا جدًّا من الأهمية في النحو العربي، إذ إنَّ البحث النحوي يدور حوله، ومعظم المشكلات العويصة في النحو، التي دار حولها الخلاف كثيرًا، إنما هي أحد أركان القياس، كالعلة، والأصالة والفرعية، أو هي مرتبطة بمباحثه ارتباطًا وثيقًا، كالمسائل المتعلقة بمراتب المسموع في الحُجِّيَّة.

وكان من المآخذ التي أُخِذت على البحث النحوي أنَّ أقيسته كانت مشابهةً للأقيسة المنطقية، التي تقوم على أن النتيجة تلزم اضطرارًا عند وجود مقدِّماتها، بغض النظر عن صدق هذه المقدمات وكذبها، يقول د. عبد الرحمن بدوي: «... إلاَّ أَنَّ المنطقَ لا يُعنى عنايةً خاصة بالمضمون الواقعي لهذه التصورات، بقدر عنايته بالعمليات العقلية التي تؤدي إلى تحصيل التصورات والتصديقات تحصيلاً صحيحًا»[2]، وهكذا كان القياس عند النحويين، فإنه «عملية فكرية

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٠٦.

(٢) المنطق الصوري والرياضي ٦. وانظر: تقويم الفكر النحوي ١٢٦.

تقوم على الاستدلال الذاتي للعقل، بعيدًا عن موضوعية الواقع اللغوي ومحاولة رصده»[1].

ومصطلح القياس في التراث النحوي لم يكن محدَّدًا بدقة، فعلماء أصول النحو يعرفونه بأنه: «حمل فرعٍ على أصل بعلَّةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع»[2]. لكنَّ استعمال هذا المصطلح لم يكن مقصورًا على هذا، فإنه يطلق ويُراد به «مدى اطِّراد الظاهرة في النصوص اللغوية... واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها...»[3]، وعن هذا المفهوم جاءت عبارة عبد الله بن أبي إسحاق التي رواها عنه يونس بن حبيب لَّما سأله يونس: «هل يقول أحدٌ الصَّويق يعني السويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميمٍ تقولها. وما تُرِيدُ إلى هذا؟ عَلَيكَ ببابٍ مِنَ النَّحوِ يَطَّرِدُ وَينقاسُ»[4].

وبهذا المفهوم ذكر الكسائيُّ القياس وأعلى شأنه لما قال:

إنَّـــما النحـــوُ قيـــاسٌ يُتَّبَـــع   وبِـــهِ في كُـــلِّ أمـــرٍ يُنتَفَـــع[5]

أمَّا المفهوم الاصطلاحيُّ للقياس، الذي يُراد به العملية العلمية المنطقية، التي تعتمد على الأركان الأربعة المعروفة، فهو كما يقول السيوطي: «معظم أدلة

---

(١) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٦٢.

(٢) لمع الأدلة ٩٣.

(٣) أصول التفكير النحوي ٢٧.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٦٧.

النحو، والمعول في غالب مسائله عليه»[1]؛ إلاَّ أنه ظلَّ جزءًا من مفهوم القياس عند النحويين، وسأعرض لاحقًا بعض مفاهيم القياس عند ابن الدهان.

وتعددت صور استعمال القياس حتى داخل الاستعمال الاصطلاحي، فمن خلال القياس علل النحويون الظواهر النحوية في كلام العرب، فإذا ألحقت العرب حكمَ شيءٍ بحكمِ نظيرٍ له، فإنَّ مهمَّة النحوي هنا تحديد تلك العلاقة، بتوضيح الأصل (وهو المقيس عليه)، والفرع (وهو المقيس)، والعلة الجامعة بينهما.

فمن ذلك ما قرَّره ابن الدهان من تعليل عمل (لا) النافية للجنس، بأنَّه كان قياسًا على (إنَّ)، وبناؤها قياسًا على (هل من رجلٍ)[2].

وأيضًا علَّلوا وجوب تصدر لام الابتداء للجملة «بأنَّ الحرفَ إذا كانَ معناهُ في الجملةِ تصدَّرَها كَهَلْ و(ما) النافيةِ»[3]، فالقياس هنا تعليل لوجوب التصدر، وليس إثباتًا لحكمٍ جديدٍ من خلال الاستدلال به.

والقياس نوعان من حيثُ نوعُ المقيس عليه (الأصل)، فالأصل قد يكون سماعيًّا، أخذ عن العرب، وقد يكون قاعدةً نحويَّةً، ثبتت هي من دليل غير

---

(١) الاقتراح ١٠٠.

(٢) انظر: ١٠٥.

(٣) ص: ٥١.

مسموع، كالإجماع والاستنباط والقياس[1].

فمثال ذلك ما قرَّره ابن الدهَّان تبعًا لرأي البصريين، أنَّ الحرف المختص يعمل، وغير المختص يهمل، فهذه قاعدة مستنبطة، وقد عبَّر عنها بالقياس، قال في (حتى): «... وَهُوَ أَنَّهُ حَرفٌ غَيرُ مختَصٍّ، يَدخُلُ عَلَى الاسمِ وَالفعلِ، وَإذا لم يختَصَّ فالقِياسُ ألاَّ يَعمَلَ، كَهَمزةِ الاستِفهامِ وَحُروفِ العطفِ... »[2].

ولقد اعتمد ابن الدهان على القياس، في متابعاته للنحويين، وفي تفسير كلامهم، وفي اختياراته وآرائه، كما نظَّر لبعض مسائله بعبارات مختصرة، كمنعه القياس على ما جاء في الشعر من حذف الجار، وأخذ ما جاء في القرآن منه، وكقوله: «والشيءُ يحملُ على نظيرِهِ وعلى نقيضِهِ»[3]، وقوله في مقدمة فصل (ما) الحجازية: «اعلم أنَّ المُشابهةَ تقتضي التأثير...»[4].

ويمكن أن أجمل وقفاته مع القياس في هذه المسائل:

أ- مصطلح القياس:

استعمل هذا المصطلح في معانٍ متعددة، فإضافةً إلى معناه الاصطلاحي، استعمله بمعنى القاعدة، قال في قول الشاعر:

---

(١) انظر: الأدلة النحوية الإجمالية ٣١٤ (رسالة علمية).

(٢) ص: ٦٤٩.

(٣) ص: ١٠٥.

(٤) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

تَــرَاهُ الــضَّبعُ أعظَمَهُـــنَّ رَأسًـــا

«القِياسُ: عُظماهُنَّ رَأسًا؛ لأنَّ الضَّبُعَ مُؤنَّثٌ»[1].

ولما جره الحديث في مسألة الإتباع في باب التوكيد إلى الموازنة بين العين واللام، قال: «... وَأيضًا فإنهم تَركُوا في العَينِ القِياسَ لِبُعدِها عَنِ الطَّرَفِ، وَلَزِمُوا ذَلِكَ في اللامِ لِقُربِها، وَلهذا إذا اجتَمَعَا صَحَّتِ العَينُ وَأُعِلَّتِ اللامُ، نحوُ: طوَى وَشَوَى»[2]. فالقياسُ قلب الواو أو الياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ألفًا، فهو هنا بمعنى القاعدة.

وقال: «فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[3] وَقِياسُ العَرَبِيَّةِ: فَاللهُ أولى بِهِ؛ لأنَّ هاهُنا (أو) وَالعائدُ إلى أحَدِهما لا إلَيهما»[4].

واستعمله بمعنى الأصل، فقال عن المعرفة: «وَكانَ القِياسُ ألاَّ تُوصَفَ، إلاَّ أنَّهُ عَرَضَ فِيها شَيءٌ مِنَ اللبسِ للاشتِراكِ الواقِعِ فِيها فَوُصِفَت بهذا»[5].

وقال: «وَاعلَم أنَّ القِياسَ ألاَّ يُحذَفَ مِنَ الحُرُوفِ شَيءٌ وَلا يُزادَ، وَذلكَ أنهم جاؤُوا بِهذِهِ الحُروفِ اختِصارًا، وَلهذا لم يُعمِلُوا أكثرَها، فَإذا كانَ كَذلِكَ

---

(١) ص: ٦٨٨.

(٢) ص: ٧٩٨.

(٣) النساء: ١٣٥.

(٤) ص: ٩٠٩.

(٥) ص: ٧٥٠.

فَزِيادَتُها إسهابٌ، وَحَذفُها إخلالٌ وإجحافٌ ...»[1].

فالقياس هنا بمعنى الأصل.

واستعمله بمعنى المذهب أو الرأي، فكثيرًا ما يقول: قياس الكوفي كذا، ويجوز هذا على قياس فلان...

مثال ذلك: «...فَقِياسُ الكوفيِّ لا يمنع مِن: ها قائمًا ذا زيدٌ؛ لأنَّ عامِلَهُ قَبْلَهُ، وها زيدٌ قائمًا ذا، وقِياسُ البصريِّ يمنَعُهُ إنْ كانَ العامِلُ (ذا)؛ لأنَّ عامِلَهُ بَعْدَهُ إذا كانَ العامِلُ (ذا)...»[2].

وقال: «... في قولك: دخلتُ البيتَ، وتقديرُه: إلى البيتِ، على قياسِ سيبويه»[3]. وقال في مثال ابن جني: ظننتُ زيدًا قام عمروٌ: «فإنْ كان زيدٌ عَمْرًا، وكانَ لهُ اسمانِ، صَحَّتِ المسألةُ عَلى قِياسِ الأخفشِ، ولم تصحَّ عَلى قِياسِ سيبويهِ»[4].

واستعمله بمعنى الأوجه في المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[5]، قال: «فَمَنْ قَرَأَ بالياءِ فالمفعولُ

---

(١) ص: ٨٨٠.

(٢) ص: ٤٠٠.

(٣) ص: ١٥٨.

(٤) ص: ٢٤٨.

(٥) آل عمران: ١٨٠.

الأَوَّلُ محذوفٌ، التقديرُ فِيهِ: البُخْلُ هُو خيرًا لَهُ، فـ(هُوَ) فَصْلٌ، فَمَن قَرَأَ بِالتاءِ فـ(الذينَ) المفعولُ الأَوَّلُ و(خيرًا) المفعولُ الثاني، و(هُوَ) فصلٌ، والتقديرُ: بُخلُ الذين يبخَلونَ، والقراءةُ بِالياءِ أقيسُ؛ لِتَقَدُّمِ الدلالة»[1].

وفي باب إعراب الأفعال وبنائها، ذكر ابن جني أن الأفعال المبنية على ضربين: مبني على الفتح، «ومبنيّ على السكون، وهو جميع أمثلة الأمر للمُواجِهِ، ممَّا لا حرفَ مضارعةٍ فيه»[2].

فاعترض على لفظه بقوله: «وإنما قال: ممَّا لا حرف مضارعة فيه، ولم يقل: مما لا لام في أوله؛ لأنَّ حرف المُضارعة هو الذي سوَّغ له المشابهة، فاستحق بها الإعراب، لا اللامُ ... وكان قياسُهُ أيضًا أن يحترزَ، فيقول: إذا خلا من نوني التوكيد»[3].

فهو يريد: الأدق والأكمل في العبارة.

ب- الأصالة والفرعية:

الحكم بالأصالة والفرعية -بحد ذاته- مسألة جدلية غير قطعية، ففي حين يقرر النحويون أنَّ هذا هو الأصل، وأن الثاني هو الفرع، فقد ينازَعون بأن كلا الأسلوبين قد ورد عن العرب، فمثلاً ركب النحويون قياسًا في الدلالة على رفع

---

(١) ص: ٢٥٥.

(٢) اللمع ١٢٣.

(٣) الغرة ٥٧ ب (قليج علي).

نائب الفاعل، فقالوا: «اسم أسند الفعل إليه، مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع»[١].

فالأسلوبان كلاهما وارد عن العرب، فما تبرير الأصالة والفرعية[٢]؟

ولكنَّ النحويين في كثير من الأحيان كانوا يقرنون الحكم بالأصالة بعلة أصالته، فقرروا مثلاً أن الأصل في الأسماء الإعراب؛ لأن المعاني تعتورها، وأنَّ الأصل في الأفعال البناء؛ لأنها عوامل في الأسماء[٣]، وأنها أثقل منها، والفعلُ لا بدَّ له من الاسم، والاسم قد يستغني عن الفعل...[٤]

كما قرَّروا أصالة الأسماء في أبواب أخرى لأنها هي الأُوَل[٥].

ولهذه الأولية ما يبررها عندهم، وإن كانت معرَّضةً للنقد، غير مسلَّم بها،

---

(١) لمع الأدلة ٩٣.

(٢) قال د. علي أبو المكارم: «... ولكن اشتراط هذا الجامع [أي بين المقيس والمقيس عليه] لم يُحدِّدْ -بصورة قاطعة- علاقةً موضوعيةً بين ركني القياس ... إذ الأصالة والفرعية في هذا الجامع لا ترتبط بمقاييس ثابتة، وعدمُ ربطها بمقاييس تحدِّدُ أنماطَها، وتُسجلُ أبعادها مكَّنَ الباحث أن يلحق ما يشاءُ بما يشاءُ، معتبرًا ما يشاءُ من الظواهر أو النصوص أصلاً، وما يشاء من الظواهر والنصوص فروعًا لذلك الأصل، وقد أفسح ذلك المجال للاضطراب في تحديد الظواهر ثم في تقنينها، ثم انفتح الباب على سعةٍ للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسرها». أصول التفكير النحوي ٧٨-٧٩.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ٧٧-٧٨.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٠-٢١.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٠، والمقتضب ٣/ ١٨.

إلاَّ أنَّ إحدى الباحثات في العصر الحديث أرجعت هذه الأولية إلى أسباب نفسية حقيقية[1].

وابن الدهان سار في منهج من تقدَّمه من النحويين، فأخذ بمبدأ الأصالة والفرعية فيما أجراه من الأقيسة، فالأصل في الأفعال أن تعمل، والأصل في الأسماء أن تكون معمولةً[2]، ولذا كانت إن وأخواتها فرعًا عن الفعل في العمل[3].

ومن الاعتداد بالأصالة والفرعية تطلُّب العلل للخروج عن الأصل، كقوله: «هذه الأسماء [يعني حيث وقبل وبعدُ] وجميعُ ما بُني على حركة فيه ثلاثة أسئلة: الأول: لم بُنِيَ، وأصل الاسم الإعراب؟ والثاني: لم بُنِي على حركةٍ، وأصل البناء السكون؟ والثالث: لِمَ اختصَّ هذه الحركة دون غيرها...»[4] ثم أخذ يجيب عن كل سؤال.

---

(١) تقول د. منى إلياس: «وكثير من الأمور التي أخذ فيها الخليل بهذا المبدأ [تعني مبدأ الأصالة والأولية] جاءت مطابقة لما ثبت في الدراسات النفسية للغة، التي قامت على أصول تجريبية، فتبين أن الأسماء أقوى تمكنًا في النفس والعقل، ومن ثمَّ كانت أثبت في الحفظ من الأفعال، وهذا ما عناه الخليل بقوله: إنها هي الأول». القياس في النحو ٣٥. وقد نقلت بعد هذا مباشرة نصًّا لفندريس في كتابه (اللغة) يؤيد ما ذهبت إليه.

(٢) انظر: ٥٤٨.

(٣) انظر: ١.

(٤) الغرة ٨ ب (كوبريللي).

وأيضًا لما تحدَّث عن حركة اللام الجارَّة، علَّل فتحها مع المضمر، وكسرها مع المظهر، وعقد موازنة بينها وبين لام الابتداء، بناها على الأولية فقال: «... وَإنما فَتَحُوا اللامَ مَعَ المُضمَرِ غَيرِ الياءِ، وَكَسَرُوا مَعَ الياءِ؛ لأنها قَد تُكسَرُ مَعَ المُظهَرِ، فَلم يحتاجُوا إلى نُونِ وِقايةٍ، وَإنما كُسِرَت في المُظهَرِ لِلفَرقِ بَينَها وَبينَ لامِ الابتِداءِ، وَلم تَكُنِ الباءُ لِمَعنيَينِ مُختَلِفَينِ فَيُحتاجَ إلى فَرقٍ، وَكانَت أولى بِالتَّغييرِ؛ لأنَّ الابتِداءَ أَوَّلُ أحوالِ الاسمِ، وَإنما يَدخُلُ الناصِبُ والرافِعُ والجارُّ عَلَى المُبتَدأ، فَلمَّا كانَ الابتِداءُ مُقَدَّمًا في الرُّتبَةِ، وَأوَّلُ أَحوالِ الحَرفِ الفَتحُ قُرِنَ بِهِ، فَلَمَّا اتَّصَلَت بِالمُضمَرِ رُدَّتْ إلى أَصلِها...»(١).

ولكنَّ قوله إنَّ أول أحوال الحرف الفتح، غير مسلم، فإنَّ أول أحواله السكون، كما قرَّر هو وغيره، ولذلك إذا بنيت الكلمة على حركة غير السكون احتاجوا إلى تعليل ذلك، وقد سبق نقل كلامه في هذه المسألة، قال: «وجميعُ ما بُني على حركة فيه ثلاثة أسئلة: الأول: لم بُنِيَ، وأصل الاسم الإعراب؟ والثاني: لم بُنِي على حركةٍ، وأصل البناء السكون؟ والثالث: لِمَ اختصَّ هذه الحركة دون غيرها...»(٢).

وفي باب حروف الجر أيضًا جعل الجر في قول الشاعر:

فصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأكُولْ

(١) ص: ٦١٣.

(٢) الغرة ٨ ب (كوبريللي).

للكاف، لا لـ(مثل)؛ «لأنَّ إضافةَ الأسماءِ ثانيةٌ وعمَلَ الحرفِ أوَّل»[1].

يريد أنَّ الإضافة إنما تعمل لأنها بمعنى حرف الجر، فأصل الجر للحرف، والإضافة فرع عنه.

ج- لا يقاس على القليل والشاذ:

منع ابن الدهان من القياس على القليل، كما هو مذهب البصريين، ولذا لما ذكر ما يتعدى به الفعل اللازم من القرائن، قرَّرَ أن هناك أفعالاً بعكس ذلك، ومنع القياس عليها لقلَّتها، قال: «وهُنا أفعالٌ بعكسُ ما أصَّلناهُ، وهِيَ أفعالٌ تكونُ مُتعديةً إذا عريتْ منَ القرينةِ، فإذا وُجدتِ القرينةُ كانَتْ قاصرةً، وذلِكَ قولهم: أَقْشَعَتِ السحابُ، وقَشَعَتِ الريحُ السحابَ ... وهذِهِ ألفاظٌ يسيرةٌ تُحفَظُ ولا يُقاسُ عليها»[2].

ومنع من قياسية حذف حرف الجر، وإنما يُكتفى بما ورد به السماع، فلمَّا أورد ما جاء في القرآن من ذلك قال: «وهذا يُستعملُ في الكلامِ وغيرِه، لمجيئه في كتابِ الله، ولا يُقاسُ حذفُ حروفِ الجرِّ جميعِها عليهِ، وإنما يُستعملُ في الكلام ما وردَ في كتابِ الله تعالى، لا ما وردَ في الشِّعْرِ، ومن الشاذِّ قولُ الشاعرِ:

نُغالي اللحمَ للأضيافِ مِنَّا

---

(١) ص: ٦٢٦.

(٢) ص: ١٩٧- ١٩٨.

أي في اللحمِ، فحذفَ»[1].

ولَّما بحث الاستثناء بـ(ليس) و(لا يكون)، قدَّم لذلك بالعلة التي ألحقتها بأدوات الاستثناء، فبين أنَّ ذلك كان حملاً على المعنى، فكما كان ما بعد (إلا) غير داخل في حكم ما قبلها، فإن ما بعد النفي غير داخل فيما قبله، ولذا استثنوا بليس ولا يكون.

إلاَّ أنَّه لا يقاس ذلك على جميع ما دل على النفي، وإنما يُقاس على المسموع، قال: «وَلَيسَ لَنا أَن نَقِيسَ علَى ذَلكَ: لم، ولا، وما، وما كانَ نَفيًا محضًا، فأمَّا ما حَكاهُ الفرَّاءُ مِن قَولِهم: كُلُّ شَيءٍ مَهَهٌ وَمَهاهٌ ما النِّساءَ وَذِكرَهُنَّ، يُرِيدُ إلاَّ النِّساءَ، فشاذٌّ»[2].

د- قياس الشبه:

قال أبو البركات الأنباري: «اعلم أنَّ قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبهِ غيرِ العلَّةِ التي عُلِّقَ عليها الحُكم في الأصل»[3]. فعلَّة الأصل ليست علةً في الفرع، وإنما ألحق الفرع بالأصل لوجهٍ من الشبه بينهما.

وقد نظَّر ابن الدهان لهذا النوع من القياس، ومثل له، فقال: «اعلم أنَّ المُشابهةَ تقتضي التأثير، ألا ترى أن (مَنْ) بُنِيَتْ لمشابهةِ الحرف، (وتفعَلُ) أُعربَ

(١) ص: ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) ص: ٥٢٤.

(٣) لمع الأدلة: ١٠٧.

لمشابهةِ الاسم، وتُرِكَ صرفُ ما ينصرِفُ لمشابهةِ الفعل، وكذلك (ما) لَمّا أشبهتِ (ليسَ)؛ لأنها لنفي الحال كـليسَ، وتدخُلُ على المُبتدإِ والخبر كـليسَ، وتتصلُ بخبرها الباءُ كـلَيسَ، حملها أهلُ الحجاز عليها في العمل»[1].

وقد قاس (حسبُ) على (قبلُ) و(بعدُ)، لما بينهما من الشبه، فأوجب لها حكمهما، (وهو تعريفها عند إضافتها، وإعرابها تبعًا لذلك)، وردَّ بناءً على هذا القياس قولَ الجرميِّ الذي ادَّعى بناء (حسبُ) مطلقًا، قال: «... وإذا قُلت: حسبُكَ، فهيَ معرفةٌ للإضافة، والجرميُّ يدَّعِي بناءَها، ويقولُ: الإضافةُ لا تُكسِبُها إعرابًا، كما لا تُكسِبُ (لَدُنْ) و(كَمْ)، وليسَ يتَّجِهُ هذا القولُ؛ لأنّها مُشبَّهةٌ بقبلُ وبَعدُ، فيجبُ أن يكونَ لها حُكمُها»[2].

هـ- **القياس على النظير وعلى النقيض:**

هذان قسمان من أقسام القياس عند السيوطي[3].

وقد قرر ابن الدهان هذا الأصل، فقال في عمل (لا) النافية للجنس: «فأمّا مذهَبُ أهلِ البصرة فإنهم يجعلون لـلا عملاً[4]؛ لأنها مُختصَّةٌ بالاسمِ، وحكمُ كلِّ مختصِّ العملُ، على ما سبق، وهو أيضًا نقيضُ (إنَّ)، والشيءُ يحملُ على نظيرِهِ

---

(١) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

(٢) ص: ٤٤٤.

(٣) انظر: الاقتراح ١٠٧، وفيض نشر الانشراح ٢/ ٧٨٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢٢٧٤، والمقتضب ٤/ ٣٥٧.

وعلى نقيضِهِ، فإن حُملتْ على (إنّ) عملت للضِّدِّيَّةِ التي بينهما، وإن حملتها على (أنْ) المصدرية عمِلتْ للمُشابهةِ اللفظيّة»[1].

ومن أمثلة ذلك عنده:

١- خرَّجَ قراءة من فتح لام الجر في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ﴾[2]، على أنه تشبيهٌ له بالضمير، فهي تفتح معه، في قولهم: لَهُ ولها ونحوه، قال: «وَرَوى المُبرِّدِعَنِ ابنِ جُبَيرٍ أَنَّهُ كانَ يَقرَأُ: ﴿وَإِن كانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ﴾ بِفَتحِ اللامِ التي لِلجَرِّ، وَلَهُ عِندِي وَجهٌ حَسَنٌ، وَذلِكَ أَنَّ (أَنْ) وَالفعلَ يُشبَّهُ بِالمُضمَرِ ... كما فُتِحَت لامُ المُستغاثِ بِهِ لِشَبَهِهِ بِالمُضمَرِ»[3].

٢- أقرَّ الاستدلالَ لرأي سيبويه في أنَّ (دخل) غير متعدٍّ بأنَّ نظيره ونقيضه غير متعدِّيَينِ، فنظِيرُه: غُرْتُ، ونقيضُهُ: خَرَجْتُ[4].

٣- استدلَّ على أنَّ الأصل في البناء السكون، بأن الأصل في الإعراب الحركة، قال: «وَاعلَمْ أنَّ أَصلَ البِناءِ السكونُ، بِدلالةِ أَنَّهُ ضِدُّ الإعرابِ، وَأَصلُ الإعرابِ الحَركةُ»[5].

---

(١) ص: ١٠٥.

(٢) إبراهيم: ٤٦.

وقد نسبت القراءة إلى سعيد بن جبير في: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٨، ٣٩٠.

(٣) ص: ٦١٣.

(٤) انظر: ٣١٣.

(٥) الغرة ٨ ب (كوبريللي).

٤- لَّا منع ابن السراج وقوع الحاضر والمستقبل بعد (ربما)؛ لأن (ربَّ) تستعمل لما مضى فكذلك (ربما)، استدلَّ ابن الدهان على أنَّ (ربَّ) تستعمل لما مضى بأدلة منها: أنها نقيضة (كم) الخبرية، «تَقُولُ: كَم غِلمانٍ مَلَكْتُ، وَأَنتَ مادِحٌ، وَالَمدحُ إنما يَكُونُ بما يَثبُتُ»[1]، أي بما كان قد ثبت فهو واقع في الماضي.

٥- لما تعرض للخلاف في العامل في البدل، وما أفسِدَ به قول المبرد من أن الثاني وقع موقع الأول، مع اطِّراح الأول، بِقَولِكَ: جاءَني الذي مَرَرْتُ بِهِ زَيدٍ، فإنَّ (زيدًا) لا يجوز أن يقع موقع الهاء، إذ تخلو جملة الصلة من العائد. ثم قال: «وَأَمَّا مَن زَعَمَ أَنَّ الأَوَّلَ لَيسَ في نِيَّةِ الطَّرحِ وَإِنما مَوضِعُهُ لَهُ فَقَولُهُ صَحِيحٌ بما قَدَّمناهُ مِن فَسادِ ضِدِّهِ»[2].

٦- ذكر أنَّ إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال إضافة غير محضة، أي أنها لا تفيد تعريفًا، واستدل على ذلك بالسماع والقياس... فأما القياس فإنه قاسه على فعله، والفعل نكرة، وقد عمل عمل فعله، كما نُزِّل الفعل الذي بمعناه، وهو الفعل المضارع، منزلته في الإعراب، قال: «والإضافةُ غَيرُ المحضَةِ أَربَعةُ أَشياءَ: اسمُ الفاعِلِ، إذا كانَ في مَعنى الحالِ وَالاستِقبالِ، والدَّلِيلُ عَلَيهِ: السَّماعُ وَالقِياسُ... أَمَّا القِياسُ فإنهم نَزَّلوهُ مَنزلَةَ الفِعلِ في العَمَلِ، كما

(١) ص: ٥٩١.

(٢) ص: ٨٢١.

نَزَّلُوا الفِعلَ الذي بمعناهُ مَنزِلَتَهُ في الإعرابِ»[1].

إنَّ المتتبع لمنهج ابن الدهان مع الأصول النحوية، ليجد عناية ظاهرة بها، يتضح ذلك في تطبيقاته، من خلال الشرح، والمناقشة، والاختيار، والاعتراض، فتجد كل قضية مقرونة بدليلها، من المسموع أو من المقيس.

ومن عنايته بهذه الأصول، أنه قد يضمن مناقشاته شيئًا من أحكامها النظرية، كموازنته بين القرآن والشعر في القياس عليه، وكتصريحه بوجاهة الاستدلال بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وكذكره بعض قواعد القياس، كقوله: «اعلم أنَّ المُشابهةَ تقتضي التأثير...»[2]، وقوله: «المُشاكَلةُ مُعتَبَرَةٌ في كلامِ العَرَبِ...»[3]،وقوله: «العَرَبُ تحمِلُ الشيءَ عَلَى الشَّيءِ لمعنىً اجتَمَعَ فِيهما، وَلَيسَ لَنا أَن نَقِيسَ ذَلِكَ، وإنما يُقبَلُ ما وَرَدَ مِنهُ»[4]، إلى غير ذلك من القواعد النظرية، التي تجلِّي منهجه.

وعند الموازنة بين هذه القواعد وتطبيقاتها عنده، تجد أنَّه قد سار على طريقة محكمة، ومنهج مطرد غير مختلف، ولا يكاد الناظر يجد فيه خللاً ولا تناقضًا، فلا

---

(١) ص: ٦٨٠.

(٢) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

(٣) ص: ٤٧٤.

(٤) ص: ٥٢٤.

تراه يجازف في الحكم، أو يغفل الاستدلال في الاعتراض، إلا في أحايين قليلة، يُبهم فيها وجه الاعتراض، فيقول مثلاً: «هذا القول فيه نظر»، ولا يتبع ذلك بوجه الاعتراض عليه[1].

---

(١) انظر: ٦٧٣.

الفصل السابع

التعليل عند ابن الدهان

المبحث الأول: العلل التعليمية والقياسية.

المبحث الثاني: الجدل واستعمال المنطق في التعليل.

العلة: «كل أمرٍ يصدُرُ عنهُ أمرٌ آخرُ بالاستقلالِ، أو بواسطة انضمام الغير إليه»[1].

والعلة عند النحويين: «الوصف الذي يكون مظنَّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم» أو «هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معيَّنًا من التعبير والصياغة»[2].

ولقد أثارت العلة بحثًا واسعًا في النحو العربي، ودار حولها جدل كبير، امتد هذا البحث من لدن أوائل النحويين إلى العصر الحاضر.

وفي خلال هذه العصور المتتابعة تطور مفهوم العلة، واختلف الموقف منها حسبَ ذلك المفهوم، وتجاذب التأثير فيها علوم أخرى، كالأصول، والمنطق، وعلم الكلام.

وكان الذي أدى إلى ظهور التعليل وازدهاره، ما يرومُ النحويون من تثبيت القواعد، وتبريرها، فإن التعليل من أظهر السبل إلى إقناع الدارسين بصحة هذه القاعدة ودقَّتها. يُضاف إلى هذا ما استقر في أذهانهم من فضل هذه اللغة، فهي تحوي خصائص وميزات لا توجد في سواها، فأحكامها مقرونة بعلل[3]، ومهمة

(١) الكليات ٥٩٩.

(٢) العلة النحوية د. مازن المبارك ٩٠.

(٣) انظر: أصول التفكير النحوي ١٤٩-١٥٠.

النحوي إظهار حكمة اللغة، قال ابن السراج: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب... وضربٌ آخرُ يسمَّى علة العلة... وهذا ليس يُكسِبُنا أن نتكلمَ كما تكلمتِ العربُ، وإنما تُستخرَجُ مِنهُ حكمَتُها في الأصولِ التي وَضَعَتْها، وتَبينَ بها فضلُ هذه اللغة على غيرها من اللغات، وَقد وَفَّرَ اللهُ تعالى من الحكمةِ بحفظها، وَجَعلَ فَضلَها غيرَ مَدفُوعٍ»[1].

ويلاحظ في نص ابن السراج أنه قسم العلة إلى مستويين، علة يعرف بها كلام العرب، وعلة تفسر تلك العلة، وهو بذلك أوَّل من أشار إلى مستويات التعليل، ثم جاء بعده الزجاجي فقسم العلل إلى ثلاث: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فعرف التعليمية بأنها ما يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العربِ، كقولهم: لم نصب (زيد) في قولك: إنَّ زيدًا قائم؟ فيقال: لأن (إنَّ) تنصب الاسم...

أما القياسية فإنه لم يعرفها بالحدِّ، وإنما مثل لها، فقال: العلة القياسية أن يقال لمن قال: نصبْتُ زيدًا بإنَّ.. لم وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ فالجواب: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت...

ومثلها العلة الجدلية، فقد مثل لها، فقال: «فأما العلة الجدلية النظرية؛ فكلُّ ما يُعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهةٍ شابهت هذه

(١) الأصول ١/ ٣٥.

الحروف الأفعالَ؟ وبأي الأفعال شبهتموها...»[(١)].

فإذا كانت غاية الأولى (التعليمية) التعليم، فغاية القياسية والجدلية بيان حكمة العرب، والدفاع عن القواعد التي استنبطوها من كلامهم[(٢)].

وقد اختلفت طبيعة العلل، من وجوه أخرى، واختلفت المواقف منها تبعًا لذلك، فمن العلل ما مأخذه نطقيٌّ، يدور على أسباب لسانية، يؤيدها الحس، قبل أن يدركها الذهن[(٣)]، كعلل الاستثقال والخفة[(٤)]، ومنها ما مأخذه دلالي، كأمن اللبس، والفرق، والتوكيد[(٥)].

ومن العلل ما قد ينازَع بعضهم في وجاهتها، مما هو راجع إلى أمور افتراضية جدلية، كالأصالة والفرعية، نحو علة استصحاب الأصل، والرد إلى الأصل، والدلالة على الأصل، والتعويض، والعدل...[(٦)]

وكان ابنُ مضاء القرطبي قد اطَّرحَ العلل الثواني والثوالث (القياسية والجدلية) في رده على النحاة، وذلك للاستغناء عنها، فالجهل بها لا يضر[(٧)]،

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٤-٦٥.

(٢) انظر: الأسس المنهجية للنحو العربي ٤٤.

(٣) انظر: القياس في النحو ٤٧.

(٤) يعبر عنه دي سوسير بقانون الاقتصاد في الجُهد. انظر: علم اللغة العام ١٧١.

(٥) انظر: الأسس المنهجية للنحو العربي ٣٩٤-٣٩٨.

(٦) انظر: الأسس المنهجية ٣٩٩ وما بعدها.

(٧) انظر: الرد على النحاة ١٣٠.

وذلك من آثار منهجه الظاهري، الذي مده من الفقه إلى النحو، وكان رفض العامل والعلة أبرز صوره.

وبعض الدارسين المحدثين قد تناول قضايا العلة النحوية بقدر كبير من الرفض؛ لأنَّها أثر من آثار المنطق، ودليل هذا لا يحتاج إلى كبير تأمل، فالعلة عند المناطقة ضرورية (لازمة)، ولها تأثير في المعلول، وهي تسبقه في الوجود[1].

والعلة عند النحويين تتسم بهذه السمات، فهي ضرورية، فوجودها يستوجب وجود المعلول، فهي بناءً على ذلك سابقة له، بخلاف العلة عند علماء الكلام من المسلمين، إذ يرون أن العلاقة بين العلة والمعلول أمر جرت به العادة، وأنَّ قدرةَ الله تعالى هي الفاعل المؤثر[2].

من هنا كان كثير من الدراسات ترى أنَّ العلة النحوية بعيدة عن روح اللغة وطبيعتها، مما أدى إلى تناقضها وتعقيدها وعدم تأديتها للغرض المفترض أن تؤديه[3].

وارتضت بعض الدراسات الحديثة التعليل النحوي[4]، على مستويات

---

(١) انظر: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١١٩-١٢٠.

(٢) انظر: تقويم الفكر النحوي ١٣٧.

(٣) انظر: تقويم الفكر النحوي ١٤٠-١٤٣، وأصول التفكير النحوي ١٧٢. وانظر أيضًا في رفض نظرية التعليل: إحياء النحو ١٩٤، ومقدمة الرد على النحاة ٤٦-٦٧، وتجديد النحو ١١- ٤٣، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ٢١٧.

(٤) انظر: نظرية التعليل في النحو العربي ٢١١.

مختلفة من القبول، فبعضها شرط قبوله باطراح التكلف والفلسفة، وبعضها قَبِلَ ذلك على أنه وسيلة للتنظيم والترتيب[1]، وبعض الدراسات ربطت بين التعليل النحوي والنظريات الحديثة[2]، سعيًا لتحقيق الوجاهة والقبول.

***

ولقد أخذ ابن الدهان بالعلة النحوية، فكانت إحدى السمات الظاهرة في فكره، كان اعتماده عليها امتدادًا لمن سبقه من النحويين، وتميز بدقة واستقصاء، شمل ذلك جميع أنواع العلل، التعليمية وغيرها.

وقد سلك إلى بعض تعليلاته السبر والتقسيم، فمن ذلك قوله: «وإنما نَصَبَتْ (إنَّ) الأولَ وَرَفَعَتِ الثانيَ لأنّهُ لا يَخْلُو أن تَرفَعَهُما مَعًا، أو تنصبَهما مَعًا، أو ترفعَ الأوّلَ، وَتنصِبَ الثانيَ، أو تَنصِبَ الأولَ وَتَرفعَ الثانيَ، فأمَّا الجرُّ فلا وَجهَ لَهُ؛ لأنَّ هَذِهِ الحُروفَ شابهتِ الفِعلَ، وَلَيسَ لِلفِعلِ جَرٌّ، فلا يَجُوزُ أن تَرفَعَهُما؛ لأنَّ الفِعلَ الذي هُوَ الأصلُ لم يرفعْهما مَعًا، ولا يَجُوز نَصبُهما معًا؛ لأنَّ ذَلِكَ

---

(١) يقول فؤاد علي: «فليس هناك مانع من الفلسفة النحوية وسيلةً لتنظيم الفكر، وترتيب العرض، وتوضيح القاعدة، وإبراز الثمار التي تمخَّضت عنها القاعدةُ... » (فلسفة عبد القاهر الجرجاني ١٠٢).

(٢) يقول د. حسن الملخ: «ويتفق مفهوم التعليل في النحو العربي، ومفهوم التيسير في النظرية التوليدية التحويلية، في سعيهما إلى تجاوز الوصف المحض للظاهرة اللغوية نحو تفسيرها تفسيرًا علميا، فيه برهان على صحة القواعد التي تنتج أنماط الكلام المختلفة...» (نظرية التعليل ٣٢).

وانظر: العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي. د. شفيقة العلوي (مجلة حوليات التراث عدد ٧- ٢٠٠٧م).

يُؤَدِّي إلى أن تبقَى جملةٌ مُفيدةٌ بغيرِ مَرفُوعٍ، ولا نظيرَ لهذا، ولا يَصِحُّ أَنْ ترفعَ الأوَّلَ وتنصِبَ الثانيَ؛ لأنَّهُ يُؤَدِّي إلى أن يَكُونَ الأَصلُ كالفرعِ»[1].

فتجده قد استقصى الأوجه المحتملة التي يمكن أن يكون عليها معمولا (إن)، ثم اختبرها واحدًا واحدًا، حتى توصل إلى العلة.

وأيضًا لما تحدَّث عن موقع الحركة من الحرف، توصَّل من خلال السبر والتقسيم إلى اختيار قول سيبويه، وهو أن الحركة بعد الحرف، قال: «... فكما أنَّ الحرف لا يجامع حرفًا آخر في النطق، وإنما يجيءُ قبله أو بعده، فكذلك بعض الحرف لا يجامع حرفًا، إنما يكون قبله أو بعده، فإذا بطل أن يكون قبله بما تقدم، لم يبق إلاَّ أن يكون بعده، فثبت قول سيبويه»[2].

وسلك هذا المسلك أيضًا لَمَّا أراد الاستدلال لكون الواو العاطفة للجمع، وسمَّى هذا المسلك: (التحليل)، قال: «... وَأيضًا فَطَرِيقُ التحلِيلِ يَشهَدُ بِأنَّ الواوَ لِلجَمعِ، وَذَلِكَ أنَّهُ لَيسَ في حُرُوفِ العَطفِ ما مَعناهُ الجَمعُ إلاَّ الواوُ، وَذلِكَ أنَّ الفاءَ لِلتَّعقِيبِ، وَ(ثمَّ) لِلمُهلةِ، وَما بَقِيَ مِن حُرُوفِ العَطفِ لَيسَ لها مَعنى جمعٍ، فَلَو جَعَلناها لِلتَّرتِيبِ استَغنَينا عَنها وَأَفقَدنا مَعنى الجَمعِ، وَجَعلنا لِمَعنىً واحِدٍ حَرفَينِ»[3].

---

(١) ص: ٢.

(٢) الغرة ٧ ب (كوبريللي).

(٣) ص: ٨٨٨.

المبحث الأول: العلل التعليمية والقياسية.

العلل التعليمية -كما سبق تعريفها- هي التي يُتعلم بها كلامُ العرب، ولذا فهي لا تفارق التنظير والتقعيد والشرح، في أي باب أو مسألة من المسائل، وهي أشهر من أن يمثل لها.

أما العلة القياسية فيمكن أن يُمَثَّل لها من خلال تصنيف العلل حسب أنواعها:

١- علة سماع:

اعتلَّ ابن الدهان بالسماع في مواضع كثيرة، فمن أمثلة ذلك أنه لما عقد موازنة بين (أنَّ) و(أنِ) الناصبة للفعل قرَّر أنهما سواء إذا وقعتا مفعولاً للظن، واعتلَّ لذلك بالسماع، قال: «... فأمَّا في الظنِّ فإنَّ السماعَ يؤدِّيكَ إلى أن تجعَلَهُما سواءً، أعني (أنَّ) و(أنِ) النَّاصبةَ للفعلِ، والدليلُ عليهِ قولُهُ تعالى في قراءةِ مَن قَرَأَ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[1]، بنصب (تكونَ)[2]، وقولُهُ تعالى: ﴿تَظُنُّ أَن يُفۡعَلَ بِهَا فَاقِرَةٞ﴾[3]، وقولُهُ تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[4]، إذا قَدَّرَها: لأنْ يَقولُوا آمنَّا، وهذَا مَذهَبُ الأخفَشِ، وبعضُهم يُجيزُهُ في (أنّ) ويأباهُ

---

(١) المائدة: ٧١.

(٢) هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. انظر: السبعة ٢٤٧.

(٣) القيامة: ٢٥.

(٤) العنكبوت: ٢.

في (أنْ) إلاَّ مَعَ مفعولٍ ثانٍ، والأَوْلى ما قَدَّمْناهُ...»[1].

وأيضًا أوجب تصدُّر لام الابتداء، واعتل لوجوبه بالسماع، قال: «وإنما وجبَ أنْ تَصدَّرَ الجملةَ للسماعِ والقياسِ، فالسماعُ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[2]»[3].

كما اعتل بالسماع لَّما قرر أن التقليل يقارب النفي، فيأخذ أحكامه، قال: «...يَدُلُّكَ عَلَى مُقارَبَةِ التَّقلِيلِ النَّفيَ قَولُهُم: قلَّما سِرْتُ حَتى أَدخُلَها، وَإنما يمتَنِعُ الرَّفعُ في (أَدخُلَها) لَّما نُفِيَ السيرُ، والرَّفعُ مَعَ النَّفيِ لا يَصِحُّ ... فَلِهذا المَعنى نَصَبُوا هُنا؛ لأنَّ التقليلَ يقاربُ النفيَ، كما يَنصِبُونَ إذا قَالُوا: ما سِرْتُ حَتى أَدخُلَها، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّقلِيلَ قَد يُجعَلُ نَفيًا قَولُ ذِي الرُّمَةِ:

قَليلــةُ جَــرْسِ الــصَّوتِ مــا لم فــإنْ مَــسَّها صــاحَتْ بِغــيرِ خُفــاتِ

يَصِفُ البَكرةَ، وَالبكرةُ ما لم تُمَسَّ فلا صَوتَ لها البتَّةَ»[4].

٢- علة شبه:

هذه العلة كثيرة في اعتلالات النحويين، ومن أمثلتها عند ابن الدهان تعليله لنصب اسم (إنَّ) ورفع خبرها بشبه (إنَّ) وأخواتها بكان وأخواتها، قال:

---

(١) ص: ٦٩-٧٠.

(٢) يوسف: ٨.

(٣) ص: ٥١.

(٤) ص: ٥٨٢-٥٨٣.

«هذه الحروفُ لها شَبَهٌ بكانَ من وُجوهٍ ثلاثة: منها: أنها على ثلاثة أحرفٍ، كما أنَّ (كان) على ثلاثة أحرفٍ، ومنها أنها مفتوحةُ الآخِرِ، كما أنَّ (كانَ) كذلك، ومنها أنّها داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ كما أنَّ (كانَ) كذلك. ولما كانت (كانَ) أصلاً في العملِ لإنَّ أُعطِيت حكمَ الأُصولِ، وذلك تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ، ولما كانت (إنّ) فرعًا في العمل لِكانَ أُعطِيتْ حُكمَ الفروعِ، وذلك تقديمُ المنصوبِ عَلى المَرفُوعِ...»[1].

وهذا ليس خاصًّا بباب (إنَّ)، وإنما عللوا عمل الحروف بشبهها بالأفعال[2].

ومن أمثلة الاعتلال بالمشابهةِ أيضًا ما قرره من أنَّ علة انتصاب الصفة إذا تقدمت على الحال، المشابهةُ التي بين الصفة والحال، قال: «وتُشبهُ الحالَ الصفةُ، فلذلِكَ انْتَصَبَتْ إذا تَقَدَّمَتْ عَلَى الحالِ»[3].

وعلل امتناع تقدُّم (إلا) على العامل بمشابهتها لـ(لا) العاطفة، «فلا تَتَقَدَّمُ عَلَى العاملِ، كما لا تَتَقَدَّمُ (لا) على المعطوفةِ هِيَ عليهِ»[4].

كما علل جواز حذف المستثنى منه بجواز حذف المضاف، لما للمستثنى

---

(١) ص: ١-٢.

(٢) انظر: ٣٩٩.

(٣) ص: ٤٠٥.

(٤) ص: ٤٦٨.

والمستثنى منه من الشبه بالمضاف والمضاف إليه، قال: «وللمُستثنى والمُستثنى مِنهُ شَبَهٌ بالمُضافِ والمُضافِ إليه، وذلِكَ أنَّكَ إذا قُلتَ: جاءني قومُكَ إلاَّ ناسًا منهُم، فتقديرُه: جاءني أكثرُ قومِكَ، أو أقلُّ قومِكَ، أو بعضُ قومِكَ، ولهذا المعنى جازَ: ما قامَ إلاَّ زيدٌ، فحذفتَ المُستثنى مِنهُ في اللفظِ، كما جازَ حَذفُ المُضافِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]، ولَم يجُزْ حَذفُ المستثنى وإرادتُهُ كما لم يجُز حذفُ المُضافِ إليه وإرادتُهُ بغيرِ دليلٍ...»[2].

٣- علة رفع اللبس:

علل بهذه العلة لعدم استحسان جعل (ضاحكًا) حالاً من الفاعل في نحو: مررتُ بزيدٍ ضاحكًا، فقال: «إذا قُلتَ: مَررتُ بزيدٍ ضاحكًا، وكانتِ الحالُ لكَ لم يحسُنْ لأجلِ اللبسِ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ أنَّ الضحِكَ كانَ لِزيدٍ، والأَولى في هذِهِ المسألةِ أن تقولَ: مَررتُ ضاحكًا بزيدٍ، إلا أنْ يُعلمَ المقصودُ»[3].

وفي قولهم: تصدَّقتُ بمالي درهمًا درهمًا، منع إفراد الدرهم، أي عدم تكراره؛ لأنَّ في ذلك لبسًا[4].

وعلل امتناع كون الواو رابطًا للجملة الحالية التي فعلها مضارع، بخوف

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) ص: ٤٧٢-٤٧٣.

(٣) ص: ٤٠٧.

(٤) انظر: ٣٨٣.

اللبس بالعطف[١].

وفي باب التوكيد قرر ابن جني أن الغاية منه: «رفع اللبس وإزالة الاتِّساع»[٢]، فتابعه على ذلك، إلاَّ أنه فرَّق بين رفع اللبس وإزالة الاتساع، فجعل رفع اللبس علةً للتوكيد بكل وأجمع، وجعل إزالة الاتساع للتوكيد بالنفس والعين، قال: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَإِزالَةِ الاتِّساعِ» فَهُوَ كما ذَكَرَ، وَهُوَ مُناسِبٌ لِرَفعِ اللبسِ، وَذلكَ أَنَّكَ تقولُ: جاءَ القَومُ، وَإِن كانَ قَد بَقِيَ مِنهُم رَجُلٌ أَو أَكثرُ، فَغُلِّبَ الأَكثَرُ، فَتُوُهِّمَ أَنَّهُ قَد بَقِيَ مِنهم أَحَدٌ، فإذا قُلتَ: (كُلُّهُم) عُلِمَ أَنَّهُ لم يَبْقَ مِنهُم أَحَدٌ، كذا ذَكَرَ جماعةٌ مِنَ النَّحوِيِّينَ، وَعِندِي أَن يُجعَلَ إزالةُ الاتِّساعِ هُوَ الفَصلَ الأَوَّلَ، وَهُوَ أَن يُزِيلَ الاحتِمالَ لِضَربِ الدَّراهِمِ الذي كانَ شائعًا بَينَ المَلِكِ وَأصحابِهِ [في قولهم: ضرب السلطانُ الدرهمَ، فإذا قال: نفسه زال احتمال كونه أمر بذلك] وَيُجعَلَ لِرفعِ اللبسِ قَولُكَ: جاءَ القَومُ، إذا كانَ قَد بَقِيَ مِنهُم بَعضُهُم مِمَّن لم يُعتدَّ بِهِ، فإن قُلتَ: (كُلُّهم) أو (أَجمعونَ) وَنحو ذلِكَ عُلِمَ أَنَّهُ لم يَبْقَ أَحَدٌ وَزالَ اللبسُ»[٣].

٤- علة حمل على المعنى:

من ذلك تعليله امتناع تقدم (إلا) في الاستثناء على العامل، قال: «وَعِندي

(١) انظر: ٤٧١.

(٢) اللمع ٨١.

(٣) ص: ٧٨٠.

أَنَّهُ إِنَّما لم يجُز تقديمُ (إلاَّ) عَلَى العامِلِ أنَّ قولَكَ: قامَ القومُ إلاَّ زَيدًا، فيه النفيُ، فكأَنَّكَ قُلتَ: ما قامَ زيدٌ، وما في حيِّزِ النفيِ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ»[1].

كما علل وجوب تصدُّر (ربَّ) بأنها للتقليل، والتقليل يقارب النفي، والنفي له صدر الكلام، قال: «وَإنما تَصَدَّرَتْ (رُبَّ)؛ لأنَّ مَعناها التقليلُ، وَلَه وُضعَتْ، وَالتقلِيلُ يُقارِبُ النَّفيَ، والنفيُ لَهُ صَدرُ الكلامِ»[2].

٥- علة مُشاكلة:

ويُقصد بها المشاكلة اللفظية، فقد نظَّر للاعتداد بها، وعلل بها استحسان إضمار فعل في نحو: قامَ زيدٌ وعمرًا ضربته؛ حتى يعطف جملة فعلية على جملة فعلية، قال: «المُشاكَلةُ مُعتبَرَةٌ في كلامِ العَرَبِ، وهِيَ قَرِينةٌ مِنَ الإتباعِ ... ولهذا المعنى اختَارُوا: قامَ زَيدٌ وَعَمْرًا ضَرَبْتُهُ، عَلَى قَولِكَ: قامَ زيدٌ وعَمروٌ ضربتُهُ، فتكلَّفُوا إضمارَ الفعلِ ليكونَ عاطِفًا جملةً فِعليَّةً عَلَى جُملةٍ فِعليَّةٍ، فهذا جميعُهُ يؤنِسُكَ بالمُشاكلةِ، فإذا صادَفُوا المشاكلةَ والمعنى المَطلُوبُ غَيرُ مختلٍّ كانَ أولى مِنَ الصُّدُوفِ عنهُ إلى مَعنىً غَيرِهِ صَحِيحٍ مَعَ عَدَمِ المُشاكلةِ»[3].

٦- علة توسع:

علل بهذه العلة وقوع اسم الفاعل بمعنى المصدر، في نحو: لله درُّه شُجاعًا،

---

(١) ص: ٤٦٨.

(٢) ص: ٥٨٢.

(٣) ص: ٤٧٤-٤٧٦.

وقولهم: أقائمًا وقد قعد الناس، قال: «... وَالذي عِندِي في هذا أنَّ التقدِيرَ: لله دَرُّ شجاعةِ زيدٍ، ثمَّ نَقَلَ (زيدًا) فجعلَهُ مُضافًا إلى (دَرٍّ)، وَخَرجَتِ (الشَّجاعةُ) تمييزًا، فقام (الشُّجاعُ) مَقامَ (الشَّجاعةِ)، لِضَربٍ مِنَ التَّوَسُّعِ، كما قالُوا: أَقائمًا وَقَد قَعَدَ النّاسُ، أي: أَقِيامًا، فَنَصَبُوا (قائمًا) عَلَى المَصدَرِ...»[1].

٧- علة فرق:

علل بهذه العلة كسر اللام الجارة مع الاسم الظاهر، وذلك أنها كسرت فرقًا بينها وبين لام الابتداء[2].

وكذلك فتحت لام المستغاث، فتحت فرقًا بين المستغاث به والمستغاث له[3].

كما قرَّرَ أن فائدة التوكيد المعنوي بالنفس والعين إنما هي الفرق بين الحقيقة والمجاز[4].

المبحث الثاني: الجدل واستخدام المنطق في التعليل.

اقتضى التوسع والاستقصاء الذي انتهجه ابن الدهان في كتابه أن يتعرض إلى بعض العلل الجدلية، ويمكن أن أمثل لها من خلال تصنفيها حسب أنواعها:

---

(١) ص: ٤٤٧.

(٢) انظر: ٥٩٩.

(٣) انظر: ٦١٣.

(٤) انظر: ١٧٠.

١ - علة نظير:

استدل بعدم النظير لما عرض الاحتمالات الفرضية للجملة المصدرة بحرف ناسخ، فقال: «... ولا يجوز نَصبُهما معًا [أي اسم (إنَّ) وخبرها]؛ لأن ذلك يؤدِّي إلى أن تبقَى جملةٌ مفيدةٌ بغير مرفوعٍ، ولا نظيرَ لهذا»[1].

كما منع من جعل الظرف في باب الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل مفعولاً اتِّساعًا؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له؛ لأنه لا يوجد فعل يتعدى إلى أربعة مفعولين[2].

وفي باب الاستثناء ذكر أنَّ (إلاَّ) بمنزلة الحرف المعدِّي للفعل، فالفعل هو العامل للنصب في المستثنى بوساطة (إلاَّ)، وذلك نظير الحرف المعدي للفعل، كالهمزة والتضعيف، فإنها توصل عمل الفعل إلى المفعول به.

ثم إنه اعترض على هذا، بأنَّ الحرف المعدِّي يوصل الفعل إلى المعدَّى إليه، ويدخله في حكمه، بخلاف المستثنى، فإذا قلت: ضربتُ القومَ إلاَّ زيدًا، فإن زيدًا ليس بمضروب، فأجاب عن هذا بأنه نظير لهمزة السلب، فهي توصل عمل الفعل إلى المفعول، مع أنها تزيل معناه عنه، قال: «... حُكمُ الحرفِ المُعدِّي أن يُدخِلَ المعدَّى إليهِ في حيِّزِ الفعلِ، نحوُ قولِكَ: أقمتُ زيدًا، أَي: جعلتُه قائمًا ... وأنت تقولُ: ضربتُ القومَ، ثُمَّ تقولُ: ضرِبْتُ القومَ إلاَّ زَيدًا، فتجدُ (زيدًا) ليسَ

---

(١) ص: ٢.

(٢) انظر: ٢٦١.

بمضروبٍ فيما يحتَمِلُهُ اللفظُ، ولهذا نَظيرٌ في كلامِ العربِ، ألا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ: أشكَيتُ الرجُلَ، أي: أزلتُ شكايتَهُ، وأعْتَبتُهُ، أي: أَزَلْتُ عَتبَهُ... »[1].

٢- علة أصل:

علل بالأصل في مواضع، منها تعليل عدم عمل الحرف، لأنَّ الأصل في العمل الفعل، ولا يعمل الحرف إلاَّ إذا شابه الأصل، قال: «اعلَمْ أنَّهُ لَيسَ كُلُّ ما كانَ فِيهِ مَعنى الفِعلِ يَصِحُّ لَهُ العَمَلُ، ألا تَرَى أنَّ الحرُوفَ جميعَها فِيها مَعانِي الفِعلِ، ولا يَصْلُحُ أن يَعْمَلَ في الحالِ إلاَّ ما قَوِيَ مِن ذلِكَ قُوَّةً تُخرِجُهُ إلى شَبَهِ الفِعلِ، كَكَأَنَّ، وَحُروفِ النِّداءِ، فأمَّا (ما) و(لا) و(هلْ) فلا يَعمَلُ شَيءٌ منها في الحالِ، وعِلَّةُ ذلِكَ هُو أنَّ العَرَبَ عَدَلَتْ عَنِ الفِعلِ إلى الحرفِ للاختِصارِ والإيجازِ، فإذا أرادَتِ العَمَلَ عادَتْ إلى الأَصْلِ، ونَزَلَتْ عَنِ الفَرْعِ، فلو أنها أعْمَلَتْها كانَ عَودًا إلى الأَصْلِ بَعدَ ما اختُزِلَ...»[2].

كما علل ضم ذال (مُذْ) إذا التقت ساكنًا بأن أصلها (مُنذُ)، قال: «وَممَّا يَدُلُّ عَلَى أنَّ أصلَ (مُذْ) (مُنْذُ) أنَّهُ إذا التَقَى بِمُذْ ساكِنٌ آخَرُ حُرِّكَتْ ذالُهُ بِالضَّمِّ حملاً عَلَى الأَصلِ الذي كانَ لها، كما أنَّكَ إذا اضطُرِرْتَ إلى تحريكِ مِيمِ (عَلَيكُمْ) حَرَّكتَهُ بِالضَّمِّ»[3].

---

(١) ص: ٤٦٥.

(٢) ص: ٣٩٩.

(٣) ص: ٦٣٣.

وفي باب الحال، إذا اجتمع حالان أحدهما مفرد والآخر جملة، فالأكثر تقديم المفرد، وعلل ذلك بأنه الأصل[1].

ونقل اعتلال بعضهم بالأصل، لما قرَّرَ أن (جُمَعَ) معدول عن (جُمْع)، قال: «... وَبعضُهُم يَقولُ: هُوَ مَعدُولٌ عَن جُمْعٍ،كما تقولُ: حمراءُ وحُمْرٌ، وَيَعتَلُّ في ذلِكَ بِأَنَّهُ أَصلُهُ الصفةُ ، فالتُفِتَ إلى الأصلِ فِيهِ»[2].

٣- علة خفَّة:

التخفيف والاستثقال علتان سائرتان عند النحويين، وخاصة في مسائل التصريف، ومن ذلك -عند ابن الدهان- ما أورده على نفسه من أنَّ حذف التنوين في الإضافة غير المحضة إنما كان للاستخفاف، في نحو: هذا ضاربُ زيدٍ غدًا، فلم وجب حذفه في نحو (مُعطٍ) وقد حصل بحذفه ما هو أثقل منه وهو الياء؟

فأجاب عن هذا الإيراد بأنَّ التنوين أخفُّ من الياء، «بِدلالةِ أَنَّ الياءَ تُحذَفُ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ في اللفظِ، وَالتَّنوينُ يُحرَّكُ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ...»[3].

ومن العلل الجدلية ما لم أستطع أن أصنِّفه تحت واحدة من العلل التي ذكرها النحويون، كما علل به كون الهمزة أولى بالمتكلم عند إسناد الفعل إلى

---

(١) انظر: ٧٤٧.

(٢) ص: ٧٩٤.

(٣) ص: ٦٧٩.

ضميره، فقد قرَّر أن الألف أقوى حروف المد واللين، والمتكلم أعنى بنفسه من غيره، فجُعلَ أقوى حروف المد واللين له.

وقد استدل على قوَّة الألف بدلائل، قال: «لما كانتِ الألفُ أقعَدَ حروفِ المدِّ واللينِ بدلائل منها: أنها لا تكونُ إلاَّ ساكنةً، ومنها أنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحًا، ومنها أنها لا تكون أصلاً في اسم معرب، ولا فعل، ومنها بيانها بالهاء في: وازيداه، وهذا جميعه لا يكون في الواو والياء، وكلما قوي شبهها بالحركة قويت في باب المد واللين، والمتكلم أعنى بنفسه فجُعِلتْ أقوى حروف المد واللين له، فأُبدِلت الهمزةُ منه»[1].

ويلحظ أنَّ في هذه العلة اختلالاً ظاهرًا، ويمكن أن يعترض عليها من وجهين:

الأول: أنَّ الحديث عن الألف، وليس عن الهمزة، ولو قيل: إن الهمزة تخفف، فالجواب: أن حالها مع الواو والياء كحال الألف؛ لأن المفتوحة تخفف فتبدل ألفًا، والمضمومة تخفف فتبدل واوًا، والمكسورة تخفف فتبدل ياءً.

الثاني: أنَّ أحرف المضارعة ليست محصورة في أحرف المد واللين، بل ليس فيها منها إلا الياء، فعناية المتكلم بنفسه يجب أن تؤديه إلى اختيار حرف قوي، كالتاء أو النون، وليس الهمزة، التي تؤول إلى أن تكون ألفًا.

وأخذ بعد ذكر علة الهمزة يذكر علل باقي حروف المضارعة، على مستوى

(١) الغرة ٦ أ (كوبريللي).

علة الهمزة في التوغل في التكلف، إلى أن قال: «... وَالهاءُ حَيثُ كانَت تُبدَلُ مِنَ الياءِ في: هَذِي، فيَقُولُونَ: هَذِهِ، وَالهاءُ قَد تَدُلُّ عَلَى ضَمِيرِ المُذكَّرِ الغائبِ في قَولِكَ: ضَرَبْتُهُ، جُعِلَتِ الياءُ هُنا دَالةً عَلَى المُذكَّرِ الغائبِ، هَذا مَعَ أَنَّ الياءَ قَد تَقَعُ وَصلاً، كما تَقَعُ الهاءُ، وَذلِكَ في قَولِكَ: مِنَ الأيَامِي، وأيامها، وَلم أُسبَقْ إلى هَذا التعليلِ»[1].

فيلحظ هنا عنايته بالعلة، لتصريحه بأسبقيته، مع ما في هذه العلة من الضعف، فالياء تقع وصلاً، كما تقع الألف والواو كذلك، فليس للياء هنا مزيد تميُّز.

ومن علله المتكلفةِ، قولُهُ مُعَلِّلاً اختصاصَ الجَرِّ بالأَسماءِ: «وإنما اختصَّ الجرُّ بِالاسمِ، لأنَّ الجرَّ لا يَكونُ إلاَّ بحرفٍ جارٍّ، أَو بِإضافةٍ، وَيَستَحِيلُ دُخُولُ هَذَينِ القِسمَينِ عَلَى الفِعلِ، أَمَّا حَرفُ الجَرِّ فإنما دَخَلَ لِيُوصِلَ القاصِرَ مِنَ الأَفعالِ إلى الأَسماءِ، فَوضعُهُ لا يَقتَضِي دُخُولَهُ عَلَى الفعلِ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إلى أن يَعمَلَ فِعلٌ في فِعلٍ.

وَالإضافةُ المقصودُ فِيها تخصيصُ الأَوَّلِ، أَو تَعرِيفُهُ، وَالفِعلُ مِن ضَرورِيَّتِهِ الفاعِلُ، وَهما جملةٌ، وَالجُملةُ نكرةٌ... فكان ذَلِكَ عَكسَ المقصُودِ...»[2].

ومع هذا، فإنه رفض بعض التعليلات والتأويلات المتكلفة، فمن ذلك أنه

---

(١) الغرة ٦ أ (كوبريللي).

(٢) الغرة ٨ أ (كوبريللي).

وصف قول من ذهب إلى تركيب (منذ) بأنه ضربٌ من علم الغيب[1].

ومن علله الجدلية، تعليله لمنع البصري مجيءَ التمييز معرفة، قال: «التَّمييزُ لا يَكُونُ عِندَ البَصرِيِّ إلا نكِرةً، ولا يُجيزونَ تَعرِيفَهُ؛ لأنهم أرادُوا أن يكونَ المنصُوبُ غَيرَ المنقولِ دَلِيلاً عَلَى الجِنسِ، فَحَيثُ بَلَغُوا مَقصُودَهُم بِالنَّكِرةِ لم يَتَعَدَّوهُ إلى المعرِفةِ؛ لأنها ثانيةٌ...»[2].

ومن خلال هذه الأمثلة، يتضح من تنوعها وشمولها مدى عناية ابن الدهان بالتعليل، وتمكنه من تفكيره، واستصحابه عند كل قضية كلية أو جزئية، سواء أكان ذلك في معرِض التقعيد، أو الاعتراض، أو الترجيح والاختيار.

ولا شكَّ أنَّ في هذا المنهج إثراءً للبحث النحوي، ففيه تأكيد للقاعدة، ووجاهة للرأي، وتخريج للشاهد.

ولا أدلَّ على تلك العناية من تلمُّسه العلل، وعدم وقوفه عند ما ذكر المتقدِّمون منها، ويزيد تلك العناية وضوحًا تصريحه بأسبقيته إلى هذه العلة أو تلك.

وقد أوصلته هذه العناية إلى شيءٍ من التناقض، فلمَّا كان حريصًا على تتبع العلل، رفض بعضها في موضع، ثمَّ اعتلَّ به في موضع آخر، فقد ردَّ قول الفراء في العامل الرفع في المضارع، بأنه التعري من الناصب والجازم، وكان قبلُ قد ذكر

(١) انظر: ٦٣٢.

(٢) ص: ٤٢٥.

عن المبرد أنه جعل العامل في المبتدأ هو التجريد من العوامل اللفظية، وسيأتي ذكرٌ لهذه المسألة في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

كما نقد تكلف العلل، ورأى أنَّ المبالغة فيها أمر لا يؤيده دليل مقبول، فهو ضرب من علم الغيب، في الوقت الذي ارتضى عللاً بعيدة متكلفة، وأشاد بأسبقيته للوصول إليها.

الفصل الثامن

العوامل النحوية عند ابن الدهان

المبحث الأول: العوامل اللفظية.

المبحث الثاني: العوامل المعنوية.

المبحث الثالث: تقدير العامل.

المبحث الرابع: تعدد المعمولات.

حظيت نظرية العامل بدراسات كثيرة على اختلاف أغراضها، بين التنظير، والتفسير، ثم الرفض، والتبرير، والترشيح... وذلك في فترات زمنية ممتدة، فنشأة النحو لم تحمل في قضية العامل إلاَّ إشارات يسيرة، نالت قبول الباحثين؛ لأنها لم تخرج عن الإطار العام للغة، والمنهج الاستقرائي الوصفي لها.

ثم أخذ العامل - مع التغيرات الفكرية التي طرأت على الفكر العلمي في تلك المراحل- ينحو مناحيَ أخرى تلتزم بالتقعيد والمعيارية، والتعليل المنطقي الفلسفي للأحكام، فكان هذا مأخذًا كبيرًا أدَّى إلى رفض هذه الفكرة جملة وتفصيلاً عند بعضهم، كابن مضاء القرطبي، كما سبقت الإشارة في فصول ماضية، وكثير من الباحثين المعاصرين(1)، أو إلى رفض جزئي، كالحال عند طائفةٍ أخرى من الباحثين المعاصرين.

وعند استعراض تعريفات العامل عند من عرفه من النحويين، وأصحاب الاصطلاحات، تجد أنَّه قائم على أثر ومؤثِّر، فالأثر هو الإعراب، والمؤثر هو لفظ أو معنى في الجملة، يقتضي ذلك الأثر.

فعرفه الدينوري بأنه: «ما أثَّرَ في غيره شيئًا من رفع أو نصب أو جر أو

---

(1) مثل إبراهيم مصطفى، ود. مهدي المخزومي، ود. شوقي ضيف، ود. تمام حسان، وغيرهم. انظر: إحياء النحو ٢٢-٤٢، ومقدمة الرد على النحاة ٤٧-٥٥، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ٢٢٨-٢٣٠، واللغة العربية معناها ومبناها ١٨٩، ومناهج البحث في اللغة ٢٤١، واللغة بين المعيارية والوصفية ٥٣، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه.

جزم»[1]، والجرجاني عرفه بأنه: «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[2]. وعرفه ابن الحاجب بأنه: «ما يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب»[3].

لقد أخذ العامل منطقيته من هذه الناحية، إذ كل أثر لا بد له من مؤثر[4]، هذا الأصل المنطقي، أدَّى النحويين إلى أن يطردوا هذه القاعدة، وأن يلتزموا بمقتضياتها الأخرى، ككون الأثر لا يكون من مؤثرين، فلا بد لكل أثر من مؤثر واحد؛ لأنَّ اجتماع المؤثرين أو العلتين على محل واحد محال[5]، فأدَّى إلى التكلف الظاهر، كما في بابي التنازع والاشتغال. يقول د. أحمد الجواري: من أمثلة مشكلات العامل أنهم «يولدون من القاعدة العامة في العوامل قواعد كلها عجب يجافي الطبع، ويخالف طبيعة الكلام، ومن ذلك كلامُهم في تنازع عاملين على معمول واحد، إنهم لا يتحمَّلون أن يكون المعمول إلاَّ خاضعًا لتأثير

---

(١) ثمار الصناعة ٢٤١.

(٢) التعريفات ١٨٩.

(٣) شرح الكافية ١/ ١/ ٦٤. وهذا التعريف يتضمن معنى فلسفيًا وكلاميًا، فالتقوم مفاده أنَّ الكائن منشطر إلى حقيقتين: عرض وجوهر، فالأعراض صفات غير ثابتة ترتبط بالجوهر، فإذا أريد التعبير عن حالة ارتباط الأعراض بالجوهر قيل إنها قائمة به... انظر: نظرية العامل في النحو العربي ٩٩.

(٤) استعرض د. علي أبو المكارم عددًا من تعريفات العامل، ثم توصل إلى نتيجة مفادها: أنَّ هذه التعريفات تقوم على المسلمات الذهنية، ولا ترتكز على قاعدة لغوية، بل على نظر عقلي منطقي. انظر: الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٤.

(٥) انظر: إحياء النحو ٣١، والأثر الفلسفي في التفسير ١٩٢.

أحدهما، أمَّا الآخر فلا بد له من معمول آخر ... وفي فروع هذه المسألة ما يكد فيه الذهن ويجهد فيه الفكر بلا طائل، ولا سيما حين يتنازع العاملان في معمول واحد، فيطلبه كل منهما على جهة غير الجهة التي يطلبه بها العامل الآخر...»[1].

وهذا التكلف الذي أخذه بعض النحويين على العامل، لا يمكن أن يطرد على جميع قواعد العمل، بل إنَّ العملَ حقيقةٌ لا يمكن إنكارها، وإن اختلفت اصطلاحاتهم في وصفها، فبين أجزاء الجملة من الارتباط والتعلق ما يكون بعضها مقتضيًا لبعض، وعلامة الإعراب أمارةٌ لمضامَّةٍ ما، وقعت بين أجزاء الجملة، فجيء به ليؤدي الدلالة المرادة من تلك المضامَّة[2].

ففكرة العمل بهذا المعنى لا يتطرق إليها الاعتراض، إلا من آراءٍ شاذة، كرأي قطرب الذي أنكر الصلة بين حركات الإعراب والمعاني[3]، ولذا يقول د. الجواري: إنَّ كلام النحاة عن العامل ليس لغوًا كله، وأكَّدَ أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يعنى به؛ لأنه ليس ثَمَّ إلا العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حين يؤلَّفُ وتُركبُ أجزاؤه...[4]. ويؤكد هذا القبول د. حسام قاسم حين يقرر أنَّ «ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى وجودًا

---

(١) نحو التيسير ٤٣-٤٤.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٠٩-١١٠، والأسس المنهجية للنحو العربي ٥٨.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ٧٠. وقد احتفى بهذا الرأي د. إبراهيم أنيس في كتابه: من أسرار اللغة ٢٣٧.

(٤) انظر: نحو التيسير ٤٧-٤٨.

وعدمًا، وتسمية هذا التعلق بالعمل، لا يفقد -في حد ذاته- الفكرة أساسها الاستقرائي»[1].

كما أنَّ منَ الباحثين المعاصرين مَنْ أكَّد أهمية نظرية العامل، ووجاهتها اللغوية، وربطها بالنظريات الحديثة، يقول د. محمد صاري: «وخلافًا لما يدَّعيهِ دُعاة الإصلاح والتجديد، فإنَّ صعوبة العامل النحوي، قضية مُزَيَّفةٌ لا أساس لها من الصحة، ونظرية النحاة الأوائل تتميز بالموضوعية والشمولية والتماسك والاقتصاد، وفكرة العامل ليست مما يغضُّ من شأن النحاة الأوائل، بل هي مما يعلي شأنهم، ويُكبر تفكيرهم ... وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا إن اللسانيات الغربية لو انتبه أصحابها إلى نظام العامل في النظرية النحوية العربية القديمة، لكانت اللسانيات العامة على غير ما هي عليه، بل لعلها كانت تكون قد أدركت ما لا تدركه إلاَّ بَعدَ أمد»[2].

ويؤكد د. عبده الراجحي أنَّ فكرة العمل حاضرة عند التحوليين في العصر الحديث، ويذكر جملاً يحدد فيها كلمات هي العامل الذي يؤثر في نظم الكلام حتى يؤدي دلالة معينة -حسب نظريتهم-، ويضيفُ أنَّ عبارة : in the scope of «ليست بعيدة عن التعبيرات التي جاءت في النحو العربي عند

---

(١) الأسس المنهجية للنحو العربي ٥٨.

(٢) المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة. مجلة اللسانيات ٢٥، وانظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية ٢٣.

الحديث عن العامل»[1].

ويمكن القول: إنَّ رفض العمل في القديم والحديث كان بسبب ادِّعاء العمل الحسي لبعض الألفاظ، وما يقتضيه ذلك من التكلف، كقول الرضي: «اجتِماعُ المُؤَثِّرينِ التامَّينِ عَلَى أَثَرٍ واحدٍ مَدلولٌ عَلَى فَسادِهِ في علمِ الأُصُولِ، وَهُم يجرُونَ عَوامِلَ النحوِ كَالمُؤثِّراتِ الحقيقيةِ»[2].

كما أنَّ قبولَ فكرة العمل يعود إلى ربطه بالمعنى، أو الوظيفة النحوية.

الآراء في طبيعة العامل:

حاول بعض الباحثين من خلال تتبع تفسيرات العامل عند المتقدمين، أن يصل إلى حصر لتلك الآراء، فحصرها د. أحمد الجواري في رأيين رئيسين، وثالث جاء بعد ذلك.

فالرأي الأول: أنَّ أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض، ويؤثر أحدها في الآخر.

والثاني: أنَّ أحوال الإعراب، وما يطرأ على الأواخر من تغيير هو من عمل المتكلم نفسه، وهو رأي ابن جني.

أما الرأي الثالث: فهو رأي ابن مضاء الذي يرى أنَّ العامل هو الله

(١) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ١٤٨.

(٢) شرح الكافية ١/ ١/ ٢٢٩.

سبحانه[1].

والحقيقة أنَّ الرأي الثاني داخل في الأول، فإنَّ ابن جني مؤمن بفكرة العامل كإيمان النحويين بها، وأمَّا نسبة العمل للمتكلم فلا تعدو أن تكون تفسيرًا عقليًّا توصل به إلى توضيح فكرته، فهو قد سلب اللفظ التأثير بذاته، وجعله للمعنى، والمتكلم من خلال ما يوجبه المعنى ينطق بحركات الإعراب، يقول: «... ومثله اعتبارُكَ بابَ الفاعلِ والمفعولِ بِهِ بِأن تقولَ: رَفعتُ هذا لأَنَّهُ فاعِلٌ، وَنَصَبْتُ هذا لأَنَّهُ مفعولٌ، فَهذا اعتبارٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ، ولأجلِهِ ما كانَتِ العوامِلُ اللفظيةُ راجعةً في الحقيقةِ إلى أنها مَعنويةٌ، ألا تَراكَ إذا قلتَ: ضَرَبَ سَعيدٌ جعفرًا، فَإن (ضَرَبَ) لم تعملْ في الحقيقةِ شيئًا، وهل تحصلُ مِن قَولِكَ (ضَرَبَ) إلا عَلَى اللفظ بالضادِ والراء والباءِ عَلَى صُورة فَعَلَ؟ فَهذا هُو الصوتُ، وَالصوتُ ممَّا لا يجوزُ أَن يَكونَ مَنسوبًا إليهِ الفعلُ.

وإنما قالَ النحويونَ عامِلٌ لفظيٌّ وَعامِلٌ معنويٌّ؛ لِيُرُوكَ أَنَّ بعضَ العَمَلِ يَأتي مُسَبَّبًا عَن لفظٍ يَصحَبُهُ، كَمَرَرتُ بِزَيدٍ... وَبعضُهُ يَأتي عاريًا مِن مُصاحَبةِ لَفظٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ، كرفع المبتدأ بِالابتداءِ ... هذا ظاهِرُ الأَمرِ، وَعَليهِ صفحةُ القولِ، فأمَّا في الحقيقةِ وَمحصولِ الحديثِ فَالعَمَلُ مِنَ الرفعِ والنصبِ والجرِّ والجزمِ إنما هُوَ للمُتَكلِّمِ نفسِهِ، لا لشيءٍ غَيرِهِ، وإنما قالوا: لَفظِيٌّ ومعنويٌّ لَمَّا ظَهَرت آثارُ

(١) انظر: نحو التيسير ٣٩-٤١.

فِعلِ المُتكلِّم بمُضامَّةِ اللفظِ لِلفظِ، أو باشتِمالِ المَعنى عَلَى اللفظِ»[1].

وقد ربط بعض الباحثين بين رأي ابن جني في العامل ومذهبه في الاعتزال، فجعل نسبة العمل النحوي للمتكلم أثرًا لاعتقاد خلق أفعال العباد[2]، والذي يظهر لي أن لا علاقةَ بينهما، فإنَّ مذهبه في العامل هو ما يؤول إليه رأي النحويين فيه[3].

أمَّا د. مصطفى بن حمزة فقد خرج بنتيجة أكثر دقة، من استقصاء تفسيرات النحويين، وإن كان تأثره بالتقسيم السابق ليس خافيًا، وذلك لما حصر آراء النحويين في طبيعة العامل، وجعلها ترجع إلى ثلاثة أيضًا:

الأول: «أنَّ العامل مُفضٍ إلى ما بعده إفضاءً سببيًّا عقليًّا، وأنَّ العلاقة بينهما علاقةُ عليَّةٍ»[4]، فهو مُؤثِّرٌ في معموله تأثيرًا حسيًّا.

الثاني: أن العامل عبارة عن علامة ترشد إلى علامة إعرابية معينة، فهو «أداة توسَّلَ بها المتكلم إلى إحداث الخلاف الإعرابي، الذي يصنف الكلمة داخل باب إعرابي خاص»[5].

الثالث: أنَّ العامل والمعمول هو العلاقة التركيبية التي «تقضي بأن يكون

---

(١) الخصائص ١/ ١٠٩-١١٠.

(٢) انظر: نحو التيسير ٤٠، وابن جني النحوي ٢٠٤.

(٣) انظر: ابن جني النحوي ٢٠٤.

(٤) نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية ١١١.

(٥) نظرية العامل في النحو العربي ١١٦.

المعمول حركة معينة يوحي بها التركيب المخصوص... وحين تحتل الكلمة موقعها الطبيعي الذي يحدده نظام الجملة، ينشأ عن ذلك مصاحبة حركة إعرابية هي دليل الانسجام والتوافق»[1].

وقد ذكر أمثلة لكل رأي، وحلل هذه الأمثلة تحليلاً يعضد نتيجته هذه، إلاَّ أنَّ المتأمل يجد بين الرأيين الثاني والثالث اشتباهًا في الانفكاك من قيد التشبيه بالعمل الحسي المادي، والاتِّكاء على التركيب والدلالة.

ولكن ثمَّ أمر في غاية الأهمية، وهو أنَّ هذه الآراء لا يمكن أن تعد مذاهب، بحيث كلُّ واحد منها يختص به نحويٌّ أو أكثر، وإنما هي تفسيرات مستوحاة من تحليل بعض النحويين في باب معين، أو مسألة معينة، ولا يعني هذا أنَّ ذلك التفسير مطرد عند صاحبه في كل باب، فتجد أنَّ القائل بلزوم اعتقاد الأثر الحسي للعامل هو نفسه قد فسَّر العامل في موضع آخر بأنه العلاقة التركيبية.

ويمكن أن أذكر مثالاً مفصَّلاً على هذا، وهو موضوع الدراسة؛ ابن الدهان، فهو من أصحاب الرأي الأول، حيث نسب إلى العامل التأثير، وتعرض لِما يعترض اتِّساق قواعده وسلامتها، وحاكم مسائله محاكمة الموقن بفكرة العمل الماديِّ، بل إنه مثَّل للعمل النحوي بأمثلة حسيَّةٍ، من باب التقريب، فمن ذلك ما ساقه ردًّا على من اعترض قول من قال إنَّ الابتداءَ عمل في المبتدأ، وإن الابتداء والمبتدأ عملا في الخبر، قال: «فَإن قِيلَ عَلى هَذا: كَيفَ يَعمَلُ عامِلانِ في مَعمولٍ

---

(١) نظرية العامل في النحو العربي ١١٩-١٢٠.

واحدٍ؟ فالجوابُ: أَنَّ الابتداءَ لَمّا كانَ لا يَظهرُ صارَ الحكمُ للمُبتدإِ، ولأَنَّ الابتداءَ مُلازِمٌ للمبتدإِ غيرُ مُفارِقٍ له، فكأنهما شَيءٌ واحدٌ، فكانَ المُبتدأُ في التمثيلِ بمنزلةِ القِدرِ، وَالابتداءُ بمنزلةِ النارِ، وَالخبرُ بمنزلةِ ما في القِدرِ، فالمُبتدأُ واسطةٌ بينهما»[1].

ومن الأمثلة الأخرى على اعتقاده فكرة العمل المادي:

١ - أنه منع من بعض الصور والتوجيهات لئلاً يعمل عاملان في معمول واحد[2]، قال في قول الشاعر:

قالتْ أمامةُ لا تجْزَعْ فقلتُ لها   إنَّ العزاءَ وإنَّ الصَّبرَ قد نَفِدا

«(إنَّ) الثانِيةَ مُكررةٌ تأكِيدًا؛ كَيلا يَعْمَلَ عامِلانِ في معمولٍ واحِدٍ»[3].

٢ - حكم بفساد العطف على عاملين، ودليله على فساده «أنَّ الفعلَ لَيسَ لَهُ أَن يَعمَلَ عَمَلَهُ وَعَمَلَ غَيرِهِ، فَكَيفَ يَفعَلُ الحرفُ ذَلِكَ؟»[4].

٣ - حكم بقوة عامل وضعف آخر[5]، قال: «العامِلُ عَلَى ضَربينَ، قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ، فالقَوِيُّ ما كانَ أَصْلاً في بَابِهِ، لم يَتَطَرَّقْ عَلَيهِ نَقِيصَةٌ، كالفِعلِ العارِي مِنَ الجُمُودِ، وَهُوَ المُتَصَرِّفُ ...»[6].

---

(١) الغرة ٢٦ ب - ٢٧ أ (كوبريللي).

(٢) انظر على سبيل المثال: ص: ١١٩، والموضع التالي.

(٣) ص: ٣٥.

(٤) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

(٥) انظر: ١١٩، ٤٠٦. والموضع التالي.

(٦) ص: ٣٩٣.

٤- عدمُ العامل سبب لطرح الوجه، ففي قول الشاعر:

وَأَكْفيهِ ما يَجْنِي وَأُعْطِيهِ سُؤْلَهُ ... وَأُلحِقُهُ بِالقَومِ حتاهُ لاحِقُ

دخلت (حتى) على المضمر المتصل في ظاهر الأمر، فنفى ذلك ابن الدهان بأن الضمير ليس متصلاً، وإنما هو منفصل، ولو كان متصلاً مجرورًا لبقي (لاحق) بلا عامل للرفع[1]، والتقدير: حتى هو لاحق، فتكون (حتى) ابتدائية دخلت على الجملة.

وفي الوقت نفسه تجده يقرر في معرض حديثه عن الابتداء -عاملاً في المبتدأ- أنَّ التركيب هو العامل حقيقة، فيقرر أولاً: أنَّ العامل المؤثر تأثيرًا حقيقيًّا، هو الفعل الذي له أثر علاجي، نحو: ضربتُ زيدًا، وأما غير ذلك فالذي يعمل المعنى تشبيهًا بالفعل المؤثر، كما تقول: ذكرتُ زيدًا... فالتركيب هو الذي جعل له ذلك الإعراب المخصوص، فكذلك المبتدأ، تعريته عن العوامل الأخرى هي التي أوجبت له الرفع، قال: «جميعُ المعاني التي لَيست مُؤثِّرةً إنما تَعملُ تَشبيهًا بِالفعلِ المُؤثرِ، ألا تَرى أنَّ قولَكَ: ذَكَرْتُ زَيدًا، لَيس بمؤثِّرٍ في زيدٍ حالاً، ألا تَرى أنَّكَ تَقولُ: هذا، وَهُوَ بخرسانَ وَأَنتَ بِبلدٍ آخَرَ، وَالمؤثِّرُ [فعلتُ][2] الذي هُو عِلاجٌ وَإيجادُ أمرٍ لم يَكُنْ، وَما لم يَكنْ عِلاجيًّا فهو تَشبيهٌ لَفظيٌّ، فإذا انفَرَدَ هَذا صارَ بهذِهِ الصِّيغةِ فِيهِ إعرابٌ، فكذلكَ مِن هَذا الوجهِ

(١) انظر: ٦٥١-٦٥٢.

(٢) كلمة غير واضحة، وعليها تصحيح بخط مغاير، والذي أثبت اجتهاد منِّي.

أَيضًا يحدُثُ في الاسمِ الذي يكونُ عَلَى الصفةِ التي قدَّمنا، ضَربٌ مِنَ التركيبِ مُخالفٌ لما فيهِ (إنَّ) أو (كانَ) أو (مَرَرْتُ)، فالذي حَصَّلَ لَهُ ضَربًا مِن الإعرابِ بِضَربٍ مِنَ الصيغةِ هُو مَعنىً وَلَيسَ بِلفظٍ قَبلَهُ...لَكنِ الإعرابُ بِضربٍ مِنَ الصيغةِ وَصُورةٍ مِنَ التَّركِيبِ»[1].

كما أكَّد أيضًا كون التركيب هو العامل، لَّما قرَّر أنَّ العامل في الفاعل إسناد الفعل إليه، وكون الفعل حديثًا عنه، قال: «فالعاملُ المَعنى، وَهوَ إسنادُ الفعلِ الذي صارَ بِهِ فاعِلاً لِلَّفظِ، فإنَّ الأَلفاظَ دلائلُ عَلَى المَعاني، وَالترتِيبُ في النَّفسِ هُوَ الذي عَمِلَ لا الَّلفظُ، وَلكنَّ اللفظَ عَلامةٌ لَهُ»[2].

المبحث الأول: العوامل اللفظية:

ظهر من البحث السابق أنَّ العامل إنما هو المعنى، فالمقصود بالعامل اللفظي: القرينة اللفظية التي تدل على المعنى العامل، ويمكن أن يُوقف على فكر ابن الدهان نحو العوامل اللفظية من خلال مسائل:

١ - أنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي:

يقر ابن الدهان -كغيره من النحويين- أنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، فلمَّا عرضَ الأقوالَ في رافع المبتدأ والخبر قال: «وَقالَ بَعضُهُم: الابتِداءُ عامِلٌ فِيهما مَعًا، حملاً عَلَى سائرِ العَوامِلِ الدَّاخِلةِ عَلَى المُبتَدأِ وَالخبرِ، نحوُ: (كانَ)

---

(١) الغرة ٢٤ ب (كوبريللي).

(٢) الغرة ٣٨ ب (كوبريللي).

وَ(ظَنَنْتُ) وَهَذا فاسِدٌ؛ لأنَّ الابتِداءَ مَعنَوِيٌّ، فَلَيسَ لَهُ مِنَ القُوَّةِ أن يَعمَلَ في شَيئَينِ، كما عَمِلَ العامِلُ اللفظِيُّ، وَلا بُدَّ أن يَنقُصَ عَن رُتبَتِهِ»[1].

٢- تفاوت العوامل اللفظية في القوة:

وذلك التفاوت ناتج عن أحد أمرين؛ إمَّا عن ذات العامل، وإمَّا عن موقعه.

فالعامل قد يكون ضعيفًا في نفسه، كضعف (لا) و(لات) و(إنْ) في النفي؛ لأنها عملت حملاً على غيرها، فقد قسم ابن الدهان النفي إلى مراتب، جعل (ليس) في المرتبة الأولى؛ لأنها فعلٌ، فهي تعمل في المعرفة والنكرة، ويتقدم خبرها على اسمها... ثم جعل (لا) تالية لها في المرتبة الثانية؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرة؛ لأنها لا تكون لنفي الحال، فبعدت عن (ليس)... ثم جعل (لات) في المرتبة الثالثة؛ لأنها لا تعمل إلا في الحين، ولا يظهر معمولاها معًا، أما المرتبة الأخيرة فهي لـ(إنْ)، فالمحققون لا يعمِلونها؛ لأنها لا تختص للنفي[2].

كما وصف (إنَّ) وأخواتها بالضعف، موازنةً بالفعل، قال: «واعلم أنّه قد تدخُلُ (ما) على هذه الأحرفِ فتكفُّها عنِ العملِ، وإذا كانتْ (ما) كافّةً لـ(قلَّ) - وهي فِعلٌ- عنِ العمل، فما رأيُك بهذه الضَّعائفِ»[3].

---

(١) الغرة ٢٧ أ (كوبريللي).

(٢) انظر: ١١٤-١١٦.

(٣) ص: ٨٨.

أمَّا الضعف الناتج عن موقع العامل في الجملة، فإنه إذا تقدم المفعول به جاز أن يعدى الفعل إليه باللام، ولا يجوز ذلك إذا تقدم الفعل، وذلك لأنَّ الفعل إذا كان في مكانه الأصلي، فهو قويٌّ لا يحتاج إلى مقوٍّ، بخلاف ما إذا كان متأخرًا، فيجوز أن تدخل عليه اللام المعدية تقويةً له.

ولما بحث ابن الدهان تقدُّم الحال، وعاملها ظرف، نحو: قائمًا فيها رجلٌ، ذكر رأي سيبويه بمنع ذلك؛ لأنه ليس بفعل، ثم عضده بهذه المسألة، قال: «وَيشِيدُ قولَ سِيبويهِ: أَنَّ العامِلَ القَوِيَّ إذا تَقَدَّمَ مَعمُولُهُ عَلَيهِ ضَعُفتْ عُلقَتُهُ فَتَعَدَّى لِذلِكَ بحرفِ الجرِّ، نحوُ قولِكَ: لِزيدٍ ضَربْتُ، ولا يُجيزونَ: ضَرَبْتُ لِزَيدٍ»[(١)].

٣- الأصل في العمل الأفعال.

بنى على هذا الأصل كثيرًا، وصرح به في قوله: «وأَصْلُ العَمَلِ لِلفِعْلِ، إذْ لا يَنْفَكُّ عَنهُ»[(٢)].

ومن إيمانه بهذا الأصل، تعليل عمل الحرف بشبهه للفعل، قال: «(إنَّ) وأخواتها إنما عملنَ لمشابهةِ الفعل، ومعاقبةِ المضمرِ عليه، الذي به أشبه الفعل»[(٣)].

---

(١) ص: ٤٠٦، وقرر هذا أيضًا في ص: ١٩٧.

(٢) ص: ٣٩٤.

(٣) ص: ٩٢.

٤- لا يعمل إلا الحرف المختص.

لما تحدث عن حروف الجر، علل عملها بقوله: «إنما استَحَقَّتْ هَذِهِ الحُرُوفُ التي لِلجَرِّ العَمَلَ؛ لأنها مختصَّةٌ، وَكُلُّ مختَصٍّ مُؤثِرٌ»[(١)]، وقال معللاً عمل (إنَّ) وأخواتها: «وإنما عملتْ لأنها مختصةٌ، ولكل مختصٍّ تأثيرٌ»[(٢)].

وقد خرج عن هذا الأصل بعض الحروف، فأخذ ابن الدهان يوجه هذا الخروج.

فمن ذلك الألف واللام، فإنها مختصة بالاسم، ومع ذلك فهي غير عاملة، فأرجع ذلك إلى أنها نزلت منزلة الجزء من الاسم، والجزء لا يعمل في جزئه الآخر[(٣)].

وبهذه العلة أيضًا علل إهمال السين وسوف، فهما مختصان بالفعل، ولم يعملا فيه[(٤)].

وبنى على هذا الأصل أيضًا في ردِّه على قول من قال إنَّ المستثنى منصوب بـ(إلاَّ)[(٥)].

٥- لا يعمل الاسم إلا إذا أشبه الفعل أو الحرف.

رد بهذا الأصل على من زعم أنَّ الابتداءَ عاملٌ في المبتدإِ، والمبتدأُ عاملٌ في

---

(١) ص: ٥٤٨.

(٢) ص: ١-٢.

(٣) انظر: ٢، ٥٥٢.

(٤) انظر: ٢.

(٥) انظر: ٤٦٢.

الخبر، كما عملت (إن) الشرطية بالشرط، والشرط عمل في الجزاء عند قوم، فقال: «وهذا يُفسدُهُ أنَّ الاسم لا يعملُ إلاَّ بشبهِ الفعلِ أو شبهِ الحرفِ، وهو هُنا غيرُ موجودٍ»(١).

٦- قوَّة العامل تجيز تقدم المعمول.

بنى على هذا في مسائل، منها: أنَّ الفعل المتصرف يجوز أن يتقدم مفعوله عليه، بل إن تقديم المفعول دليلٌ لكون الفعل متصرِّفًا، قال في معرض تعداده لشروط الحكم على كلمة بأنها فاعلٌ نحويًّا: « الثانيةُ: أن يكونَ الفعلُ مُقدَّمًا، وإنما قُلنا ذلكَ؛ لأنَّهُ عامِلٌ، وَرُتبةُ العامِلِ أن يَتقدَّمَ المعمولَ، وإنما قُدِّمَ المفعولُ وَهوَ مَعمولٌ لِيتبيَّنَ الفعلُ المتصرِّفُ مِن غَيرِهِ»(٢).

وكذا الحال، يجوز أن يتقدم على عامله المتصرف عليه عند البصريين، قال: «فإذا كانَ صاحبُ الحالِ مُظْهَرًا والعامِلُ فِيهِ هذا الفِعلُ المُتَصَرِّفُ، فالبَصْرِيُّ يُجيزُ تَقـدِيمَ الحـالِ عَلَيـهِ، كَقولِـكَ: راكِبًـا جـاءَ زيـدٌ... وَمَـذهَبُ البَـصريِّ هُـو الصحيحُ»(٣).

أما الفعل غير المتصرف فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه، قال: «وَإذا

---

(١) الغرة ٢٧أ (كوبريللي).

(٢) الغرة ٣٨أ (كوبريللي).

(٣) ص: ٣٩٤.

أَفْسَدُوا أَن يَتَقَدَّمَ مَعمُولُ الفِعلِ غَيرِ المُتَصَرِّفِ فَما ظَنُّكَ بِالمَعنى؟»[1].

كما دلَّل على ضعف (لا) ونقص مرتبتها بالنفي، بأنَّ من شروط عملها عمل (ليس) ألاَّ يفصل بينها وبين معمولها[2].

٧- ليس للعامل أن يعمل فيما لم يدُلَّ عليه.

بنى على هذا لَّما ردَّ قول من قال: إنَّ ناصب المفعول معه هو الفعل المتقدِّم بغير وساطة الواو[3].

٨- الجملة لا يتقدم معمولها عليها.

٩- لا يفصل بين الجزأين العاملين بالمعمول.

بنى على هاتين المسألتين في رده قول الفراء في عامل النصب في المفعول به، فالفراء يزعم أنَّ ناصب المفعول به هو الفعل والفاعل جميعًا؛ لأن حاجتهما إلى المفعول به داعية، ونظَّر ابن الدهان لقوله بقول بعض البصريين في عمل أداة الشرط بالفعل والجواب، ثم رده بقوله: «وهذا يَفسُدُ عليه بأنَّهُ يَصحُّ أن يتقدَّمَ المنصوبُ على الفعلِ، فتقولُ: زيدًا ضَربَ عمروٌ، ويُفصَلَ بينهما، فتقولُ: ضَرَبَ زيدًا عمروٌ، ولو كانا جميعًا العاملينِ في (زيدٍ) لم يصحَّ أن يتَقَدَّمَ عليهِما؛ لأنهما جملةٌ، والجملةُ لا يتقدَّمُ معمولها عليها، ولا يُفصَلُ بينَ الجُزأينِ العاملينِ

---

(١) ص: ٤٠٣.

(٢) انظر: ١١٥.

(٣) انظر: ٣٦٢.

بِالمعمولِ»[1].

١٠ - المعنى يحدد العامل.

هذه الفكرة تتضح من خلال النظر في تحليل ابن الدهان للنصوص، وأمثلة هذا كثيرة، فمنها أنّه لمّا قرَّرَ وجوب اتحاد الظرف وعامله في الوقت، بحث قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾[2]، اختار أن يكون العامل في (إذ) (أكبر)، لأنه «لا يَصِحُّ أن يَكونَ العامِلُ فيهِ (مَقْتُ الله) وإن كانَ المعنى صَحيحًا؛ لأنَّ الإعرابَ يمنعُ مِنهُ لأجلِ الفَصْلِ[3]، ولا (مَقْتُكم)؛ لأنَّ المعنى يُفسِدُهُ؛ لأنَّ مَقتَهُم أنفسَهُمْ كانَ في الآخرةِ، ودعاءَهم إلى الإيمانِ كانَ في الدنيا»[4].

المبحث الثاني: العوامل المعنوية:

لا يلجأ النحويون إلى ادِّعاء العامل المعنوي إلا عند عدم العامل اللفظي، وذلك لأنهم يفترضون ضعف العامل المعنوي، ولذا فالعوامل المعنوية قليلة جدًّا نسبةً إلى العوامل اللفظية، وكأنها كانت مخرجًا للنحويين إذا أعوزهم العامل.

وقد سار ابن الدهان على طريقتهم، ويمكن أن يتَّضح ذلك من خلال

---

(١) ص: ١٩١.

(٢) غافر: ١٠.

(٣) الفصل بين المصدر (مقت الله)، ومعموله، وهو (إذ) بالخبر وهو (أكبر).

(٤) ص: ٣٠٨.

الوقوف على حديثه عن العوامل المعنوية.

وقبل أن أستعرض بحثه للعوامل المعنوية أحبُّ أن أشير إلى مسألة اصطلاحية، وهي تعبيره بالعامل المعنوي في إرادة العامل اللفظي المقدر، وذلك أَنَّهُ لما بحث تقدم الحال على صاحبها، في نحو: زيدٌ قائمًا في الدار، بيَّن الأقوال في ذلك، فمما قال: «... وَفي هَذِهِ المَسألةِ ثلاثُ مَراتِبَ: مَرتبةٌ لا شَكَّ في جَوازِها، وَهِيَ قولُكَ: زَيدٌ في الدَّارِ قائمًا، فـ(قائمٌ) حالٌ مِنَ الضميرِ المُستكِنِّ في الظَّرفِ، والعامِلُ الظرفُ. وَمَرتبةٌ فيها خلافٌ بَينَ سِيبويهِ والأخفشِ، وَهِيَ: زَيدٌ قائمًا في الدَّارِ، فَسِيبويهِ يمنَعُ مِنها، والأَخفَشُ والكسائيُّ والفراءُ يُجيزونها، واسْتَدَلَّ سِيبويهِ بما سَبَقَ أَنَّهُ مَعنىً فلا يَقوَى قُوَّةَ العامِلِ القَوِيِّ في تَقَدُّمِ مَعمُولِهِ عَلَيهِ، وَإذا أَفسَدُوا أَن يَتَقَدَّمَ مَعمُولُ الفِعلِ غَيرِ المُتَصَرِّفِ فَما ظَنُّكَ بِالمَعنى»[1]، فهو يريد الاستقرار المحذوف، ولذا قال: «والعامل الظرف» وذلك على سبيل الاتساع، وإلا فالعامل هو الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

ويواصل حديثه في هذه المسألة، فيخلص إلى أنَّ المعمولات ثلاث مراتب، معمول قويٌّ في الغاية، وهو المفعول به والمصدر، ومعمول ضعيف في الغاية، وهو الظرف، والثالثة مرتبة الحال، التي عبر عنها بقوله: «وَمَعمُولٌ يكونُ لَهُ مَرتبةٌ بَينَ مَرتَبَتَيْهِما، يَعمَلُ فِيهِ الفِعلُ والمَعنى، لكنْ يَعمَلُ فِيهِ المَعنى مُقَدَّمًا عَلَيهِ،

---

(١) ص: ٤٠٢-٤٠٣.

فَلو تَقَدَّمَ عَلَى العامِلِ المعنَوِيِّ لَصارَ المَعمُولُ المُتَوَسِّطُ ضَعِيفًا»[1]، فالعامل المعنوي هو الاستقرار المقدر.

وأمَّا العوامل المعنوية التي بحثها فهي:

١ - الابتداء:

فسَّر ابن الدهان الابتداء بأنه مجموع ثلاثة أشياء: التعري والتهيئة والإسناد. قال: «... وَذَلِكَ أنهم أرادُوا أن يجعَلُوا: التَّعرِّيَ وَالتَّهيِئَةَ وَالإسنادَ مجمُوعَها عامِلاً، فَسمَّوا مجموعَ هَذهِ الأَشياءِ ابتِداءً، وَذلِكَ أَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنها مَعذُوقٌ[2] بِالآخَرِ، لا يَصحُّ انفِصالُهُ عَنهُ، فَلا تَهَيُّؤَ إلا بِتعَرٍّ، ولا يُوجدانِ إلاَّ بالإسنادِ»[3].

وقد قرَّر ضعف الابتداء، فلما عرض الأقوال في العامل في الخبر، أورد قول من زعم أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر معًا، ثم رده بـ«أنَّ الابتِداءَ مَعنَوِيٌّ، فَلَيسَ لَهُ مِنَ القُوَّةِ أن يَعملَ في شَيئَينِ، كما عَمِلَ العامِلُ اللفظِيُّ، وَلا بُدَّ أَن يَنقُصَ عَن رُتبَتِهِ»[4].

وقاده نظره الدقيق، ورؤيته الفاحصة المستقصية، إلى بيان تميز الابتداء عن

---

(١) ص: ٤٠٥.

(٢) أي مربوط. انظر: أساس البلاغة ٢/ ١٠٥ (عذق).

(٣) الغرة ٢٣ ب - ٢٤ أ (كوبريللي). ومثل هذا أيضًا في شرح الدروس ١٣٩ باختصار.

(٤) الغرة ٢٧ أ (كوبريللي).

غيره من العوامل، فتفرَّد بقول لم يُسبقْ إليه على حدِّ زعمه، إذ يقول: «وَانفرَدتُ في هذا بِشيءٍ لم أُسبَقْ إِليهِ، وَهُوَ أَنَّ الابتِداءَ لَيسَ بِعامِلٍ كالعوامِلِ، لأنَّ العامِلَ مَعَ المَعمولِ إذا سُمِّي بهما حُكِيا، وَأجمعنا أَنَّنا لَو سمَّينا بـ(زيدٍ) مِن قولِكَ: (زَيدٌ قائمٌ) لم نحكِ، فنزلا مَنزلةَ العامِلِ وَحدَهُ، فأمَّا مَن يقولُ: إنَّ مِن جملةِ وَصفِ الابتِداءِ الإسنادَ، وَلم يوجَدْ في مَسألتِكَ، فَلا يَرِدُ عَليهِ هَذا»[1].

هذا، وهو قد قرَّر قبلُ أنَّ من جملة وصف الابتداء الإسناد، وقد نقلته قريبًا.

٢- وُقُوعُ الفعلِ مَوقِعَ الاسمِ:

هذا عامل الرفع للفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم، في اختيار ابن الدهان، وهو قول سيبويه، فقد ذكر عددًا من الأقوال، صدَّرها به، فقال: «اعلم أنَّ في رفع هذا القسم من الأفعال أقوالاً، منها قول سيبويه، وهو وقوعه موقع الاسم، والوقوع معنويٌّ، فشابه الابتداءَ، فعمل فيه الرفع، ولهذا جعل فعل الحال أشبه شيءٍ بالأسماء؛ لأنه لا يعمل فيه عاملٌ لفظيٌّ»[2].

ثم سرد الأقوال الأخرى، وأردف كل قول بما يُفسده، ومن ذلك قول الفراء، وهو أنه ارتفعَ بالتعرِّي مِنَ العوامِلِ الناصبةِ وَالجازِمةِ، قالَ: «وهذا

---

(١) الغرة ٢٧ أ (كوبريللي).

(٢) الغرة ٥٨ ب (قليج علي).

يُفسدُهُ أَنَّ التعريَ عَدَمٌ، وَالعَدَمُ لا يكونُ عامِلاً»[1].

وقد ارتضى هذه العلة في موضع سابق، ففي معرض سرده أقوالَ العلماء في العامل في المبتدأ، ذكر قولاً يحكى عن المبرد، أنَّ العامل في المبتدأ هو التجريد من العوامل اللفظية، ثم أورد اعتراض بعضهم عليه بأنَّ التجريد هو عدمُ العامل، وعدم العامل لا يكون عاملاً، ثم ردَّ على هذا بقوله: «والمقدمةُ الأولى: التجريدُ، أحد صفاتِ العامل، وإذا عُرِفَ حقيقة العامل سهُلَ هذا الأمرُ؛ لأنَّ الألفاظَ التي هيَ عواملُ أماراتٌ لما في النفسِ منَ المعاني، والعلامةُ قد تكونُ بعدمِ الشيء ووُجودِهِ»[2].

فهذا تناقض ظاهر.

٣- التبعية:

اختلف النحويون في العامل في الصفة والتوكيد وعطف البيان، فذكر ابن الدهان قولين منها، وهما قول سيبويه، وهو أنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وقول الأخفش، وهو أنَّ العامل هو التبعية.

ثم أخذ يسرد حجج كل قول، فبدأ بحجج الأخفش، وهي:

أ- أن بعضَ ألفاظ التوكيد لا يمكن أن تلي العامل، نحو: أكتع وأبصع.

ب- أنَّ الوصف قد يكون معربًا والموصوف مبنيًّا، نحو: يا زيدُ الظريفُ،

---

(١) الغرة ٥٨ ب (قليج علي).

(٢) الغرة ٢٤ أ (كوبريللي).

فـ(زيد) مبنـي، و(الظريـف) مرفـوع، فلـو كـان العامـل في الـصفة هـو العامـل في الموصوف لم تختلف حركتاهما، فتكون في أحدهما بناءً وفي الثاني إعرابًا.

ج- أن (يا) في قولك: يا زيدُ الظريف، لا يمكن أن تُباشر (الظريـف)، ولـو باشرته لم تعمل فيه الرفع، ولا البناء عليه، كما عملته في العلم المفرد.

د- أنَّه يمكن أن يأتي الموصوف معربًا، والـصفةُ مبنيَّةً، نحـو: مـررتُ بزيـدٍ الذي في الدار.

ثم قال بعد سرد حججه: «وَوَجَدْتُ لَهُ دَلِيلاً قَوِيًّا، وَهُوَ قَوْلُ الشاعِرِ:

فَخَـيرٌ نحـنُ عِنـدَ النَّـاسِ مِـنكُم ... إذا الـدَّاعِي المُثَـوِّبُ قَـالَ يَـالا

وَقَد صَحَّ أَنَّ (نحنُ) تَأكِيدٌ لِلمُضمَرِ في (خَير)، وَهُوَ يجرِي مجرَى المُظهَرِ، وَ(أفعَلُ) لا يَعمَلُ في المُظهَرِ في القَولِ القَوِيِّ، وَلَـو عَمِـلَ لـضَعُفَ هُنـا؛ لأنَّـهُ غَـيرُ مُعتَمِدٍ، إذا لم يَكُـن (خَـير) مُبتَدَأ، وَهُـوَ أنقَـصُ مَرتَبـةً مِـنَ الـصِّفةِ المُشَبَّهةِ بِاسـمِ الفاعِلِ، فَلَمَّا كانَ كَذلِكَ عُلِمَ أَنَّ العامِلَ في التَّابِعِ غَيرُ العامِلِ في المَتبُوعِ»[1].

ثمَّ قارن رأيه هذا بقـولٍ لـه في المسائل الكبـير، قـال حاكيًـا عنـه: «تَقُـولُ: يـا مُنطَلِقًـا نَفـسُهُ وَإخوتُـهُ، إذا جَعَلـتَ (نَفـسُهُ) تَأكِيـدًا لِلمُـضمَرِ في (مُنطَلِـق) عَـلَى قُبحٍ[2]، فَلَو لم يَطُلْ لما انتَصَبَ، وَما طُولُهُ إلاَّ لِعَمَلِهِ في (نَفسه)، أَو يَكُون قَـد نَظَـرَ إلى المَعطُوفِ عَلَى المُضمَرِ فِيهِ، فأمَّا الضَّمِيرُ الذي فِيهِ فـلا يَطُـولُ بِـهِ» قـال: «وَهَـذا

---

(١) ص: ٧٠٨-٧٠٩.

(٢) لأنه لا يحسن أن يؤكد الضمير المستتر إلا بعد تأكيده بضمير منفصل.

يُقَوِّي قَولَ سِيبويهِ».

وبيان ذلك أن (منطلقًا) شبيه بالمضاف، ولذا نصب في النداء، وما كان شبيهًا بالمضاف إلا لعمله فيما بعده، وهو المسمَّى (الطويل)، وليس بعده (مما يطول به) إلا التوكيد، فدَلَّ أن (نفسُهُ) معمول لـ(منطلق)، وهو العامل في الضمير المُؤكَّد.

ثم بيَّن حُججَ سيبويه، ثم عاد ليردَّ على حُجج الأخفش، فذكر أنَّ ألفاظ التوكيد وُضِعت لأن تكون تابعةً لشيءٍ قبلها، ولو فُرِضَ أنَّ فيها ما يمكن أن يلي العامل لم يمتنع أن تليه.

وأمَّا مسألة الإعراب والبناء، فإنَّ الصفة كلمة مستقلة، ولها حرف إعراب خاص، وكذلك الموصوف، فإذا طرأ على أحدهما ما يخرجه عن الأصل الذي كان عليه، لم يتعدَّ ذلك إلى صاحبه، ولذا فالصفة تكون فعلاً، وظرفًا، وجارًّا ومجرورًا، فلا يمنع أن يكون أحدهما معربًا والآخر مبنيًّا.

وختم المسألة بتأييده لحجة سيبويه[1].

فهو لا يرى أنَّ التبعية عاملٌ في هذه الأبواب.

المبحث الثالث: تقدير العامل:

تبيَّن فيما سبق، مدى إيمان النحويين بفكرة العمل، وما يقتضيه من تأثير في الجملة، هذا التأثير الذي تتضح به معالم الدلالة، وكان من لازم ذلك اعتبار

---

(١) انظر: ٧٠٩-٧١١.

العامل أساسًا في أي جملة مفيدة، فإذا لم يظهر العامل في الجملة فلا بد من تقديره، وأيضًا فالنظر العقلي يحتم أن يكون ثمت معمولٌ لكل عامل، فإذا اكتملت الجملة دلاليًّا، مع عدم المعمول الظاهر، فلا بد من تقدير ذلك المعمول المفهوم محذوفًا.

فالتقدير عند النحويين ملجأٌ كثيرًا ما يضطرون إليه، واضطرارهم راجع إلى أحد أمرين:

الأول: ما يقتضيه المعنى. فالعرب تميل إلى الاختصار في كلامها، فتحذف ما لا يحتاج إليه، إما للعلم به، وإمَّا للدلالة عليه، وإما لعدم أهميته، فيقدر النحويون ذلك المحذوف. مثال ذلك: ما أورده ابن الدهان من ضرورة تقدير مضاف محذوف، في نحو: ضربتُهُ ضربَ زيدٍ عمرًا، إذ التقدير: ضربته مثل ضرب زيد عمرا؛ «لأنَّ الإنسانَ ليسَ يَفعَلُ فِعلَ غيرِهِ، وإنما يَفْعَلُ مثلَ فعلِهِ»، وجعل منه قول الراجز:

حَتى إذا اصْطَفُّوا لَنَا جِدَارا

وقوله:

ولم يُضِعْ ما بَيننا لحمَ الوَضَمْ[1]

«أي: اصْطِفافًا مثلَ اصطِفافِ الجدارِ، وإضاعةً مثلَ إضاعةِ لحمِ

---

(١) انظر: ديوان العجاج ١/ ٤٢٧.

الوَضَمِ»[1].

والثاني: ما تقتضيه الصناعة النحوية، وذلك أنَّهم ألزموا أنفسهم -من جراء استقراء ناقص لكلام العرب- بقواعد، تشذ عنها نصوص في غاية الفصاحة، فلا يملكون تجاهها إلا التأويل، ومن أنواع التأويلِ التقديرُ، فمن ذلك أن ابن الدهان خرَّج قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ﴾[2] على حذف مفعول؛ لئلا يُعدَّى الفعل المتعدي بنفسه بقرينة[3].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾[4]، فقد منعوا أن يُعلَّق (إذْ) بـ(مقت الله)؛ لأنَّه لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله، وقد فصل بينهما هنا بالخبر. قال ابن الدهان: «وَ(إذْ) لا يَصِحُّ أن يَكونَ العاملُ فيهِ (مَقْتُ اللهِ) وإن كانَ المعنى صَحيحًا؛ لأنَّ الإعرابَ يمنعُ مِنهُ لأجلِ الفَصْلِ»[5].

مواضع تقدير العامل:

يمكن أن تُرجع مواضع التقدير إلى موضعين:

---

(١) ص: ١٨٨-١٨٩.

(٢) الصف: ٨.

(٣) انظر: ١٩٥.

(٤) غافر: ١٠.

(٥) ص: ٣٠٨.

الأول: تقدير قياسيٌّ في أبواب معينة، كالاشتغال، والتحذير، والإغراء، والاختصاص، والفعل بعد أداة الشرط المتلوة باسم. وقد ذكر ابن الدهان جملة منها في باب المفعول به، فقال: «وحَيثُ فَرَغْنا مِن ذِكرِ المفعُولِ بِهِ الذي يَعملُ فيهِ الفِعلُ الظاهِرُ، فلا بُدَّ مِن ذِكرِ المفعولِ بِهِ المنصوبِ بفعلٍ مُضمَرٍ، وذلِكَ العامِلُ المضمَرُ على ضَربينِ: ضربٌ عامٌّ وضَربٌ خاصٌّ، فالخاصُّ عندَ قومٍ (أعني)، وينتصبُ بِهِ سَبعةُ أشياءَ، وأصلُهُ ثلاثةُ أشياءَ:

الأَوَّلُ: المدحُ ... الثاني: الذَّمُّ... الثالثُ: الفَخرُ ... ولا يَقَعُ هُنا إلاَّ معرِفةٌ، وَجُعِلَ نَصْبُهُ على الاخْتِصاصِ...

وأمَّا المنصُوبُ بِالعامِّ فكُلُّ مَنصُوبٍ دَلَّ عَلَيهِ الفِعلُ لَفظًا أو معنىً أو تَقديرًا، والمنصوبُ بِهِ عَلى ضَربينِ: أحدُهما: ما وُجدَ مَعَهُ حرفٌ، والآخَرُ: ما لم يُوجَدْ مَعَهُ حَرفٌ، فالأوَّلُ عَلى خمسةِ أضرُب:

أحدُها: ما نابَ عَنهُ مُضمَرُ مفعولٍ مثلِهِ، كقولِكَ: إيَّاكَ وَزيدًا ...

والثَّاني: ما انْتَصَبَ بِفعلٍ مُضمَرٍ طَالَبَتْ بِهِ الجملةُ، لِكثرةِ وُقُوعِهِ فِيها، كَقولِكَ: ما أَنْتَ وَزَيدًا...

والثاني مِنَ القِسمَةِ الثَّانِيةِ، وهُوَ الذي لا حَرْفَ عَطفٍ مَعَهُ، يَنْتَصِبُ الاسمُ المفعولُ بِهِ فِيهِ عَلى عَشَرةِ أَضرُبٍ:

الأولُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ العامِلُ المذكورُ، وكانَ مِن لفظِهِ والمعمولُ قَبلَ

الملفوظِ بِهِ ، كقولِكَ: أَزَيدًا ضَربْتَهُ ... »[1].

الثاني: تقدير تحمل عليه دلالة السياق، كما أوّلوا قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[2]، على حذف الفعل، والتقدير: وأتوا أمرًا خيرًا، أو يكن خيرًا[3].

وأيضًا في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَاءَ﴾[4] في قِراءةِ مَنْ قَرَأَ بنصب (الأعداء)، وفتح تاء (تشمت)[5]، كان تقديرهم: فلا تَشْمَتْ بي فتُشْمِتَ الأعداءَ[6].

وبهذا التأويل أوّلوا قولهم: ما أنت إلا سيرًا، وقول لبيد:

فأرسلها العراكَ ولم يذدها

فالتقدير: ما أنت إلا تسيرُ سيرًا، وأرسلها تعتركُ العراكَ[7].

ويلحظ في تقديرات ابن الدهان أنه سار فيها على المشهور من آراء البصريين، ولذا تجده يرد قول الكسائي: إنَّ (إلى) المقدرة هي عامل الجر في نحو: مررتُ بالقومِ حتَّى زيدٍ، كما جرَّت (رب) بعد الواو وهي محذوفة، وقد ذكر أدلة

---

(١) ص: ٢٧٣-٢٨٠.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) انظر: ٢٧٩.

(٤) الأعراف: ١٥٠.

(٥) هي قراءة مجاهد. انظر: تفسير الطبري ٩/ ٦٨، والمحتسب ١/ ٢٥٩، والبحر المحيط ٤/ ٣٩٦.

(٦) انظر: ٢٧٨.

(٧) انظر: ٣٧٩.

رده[1].

المبحث الرابع: تعدد المعمولات:

العامل القوي يعمل أكثر من عمل، فالفعل يرفع فاعلاً، وقد ينصب مفعولاً أو أكثر، وكذا الحرف الذي يشبهه، ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وأداة الشرط تجزم الفعل والجواب، إلى غير ذلك.

إلاَّ أنَّ النحويين قيَّدوا هذا، فلم يرضوا أن ينصب الابتداء شيئًا، ولذا منع ابن الدهان في نحو: زيدٌ قائمًا في الدار، من جعل الحال من زيد، قال: «... ولا يكونُ حالاً مِن (زَيد)؛ لأنَّ (زيدًا) مُبتَدَأٌ، والعامِلُ فِيهِ الابْتِداءُ، والابتِداءُ لا يَعمَلُ النَّصْبَ في شَيءٍ، وإذا لم يعمَلِ النَّصبَ في الظَّرفِ فالأَولى ألاَّ يَعمَلَ في الحالِ»[2].

كما لم يجيزوا للعامل الضعيف أن تتعدد معمولاته، ولذا منع سيبويه من عمل (لا) النافية للجنس في الخبر، قال ابن الدهان: «وفي رفع الخبر خلافٌ بين سيبويه والأخفش رحمهما الله، فأما سيبويه فإنَّه لا يُعْمِلُها في الخبر، وإنما الخبرُ مرفوعٌ على ما كان عليه، وأما الأخفشُ والمبردُ وجماعةٌ من النحاة فإنهم يرفعون بها الخبر كما نصبوا بها الاسمَ، وحجتهم أن كلّ شيءٍ يعمل في المبتدأِ يعمل في الخبر، إلا حرفَ الجر، وحجة سيبويه قلّةُ تصرُّفِها، وأنها دون (إنَّ) في العمل،

---

(١) انظر: ٦٥٠.

(٢) ص: ٤٠٢.

لدخول (إنَّ) على المبتدأِ المعرفةِ والنكرة»[1].

كما يمتنع أن تتعدد المعمولات إذا استحال اجتماعها عقلاً، فلا يجوز أن يعمل الفعل في ظرفي زمان، ولذا لَمَّا حكم الفارسي في قولهم: هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا، أن العامل في (بسرًا) و(رُطبًا) هو (أطيب)، خرَّج ذلك ابن الدهان بأنَّ «الزيادةَ التي تَضَمَّنَها (أَفْعَلُ) سوَّغتْ لَهُ ذلِكَ، فعَمِلَ في أحدِهما بحُكمِ الاشْتِقاقِ، وَعَمِلَ في الآخَرِ بحكمِ الزيادةِ»[2]. وهذا التخريج وجيه من جهة أنَّ العمل يزيد بزيادة الكلمة، ونظيره الفعل اللازم، فهو بصيغته الأولى يرفع الفاعل، ثم إذا دخلت عليه همزة التعدية نصب مفعولاً.

إلاَّ أنَّ تخريجه قد يُنازع في وجاهته من جهة أخرى، وهي تحديد عامل كل معمول منهما، فأي الكلمتين كانت معمولاً للاشتقاق، وأيهما كانت معمولاً للزيادة؟ فلا دلالة في المعنى، ولا في الصناعة على هذا، ومن هنا كان هذا التوجيه ضعيفًا.

ومن خلال هذه الوقفات مع العامل عند ابن الدهان، يتضح مقدار قناعته به، والتعويل عليه في تقعيده وتوجيهه، واعتراضه وترجيحه، ويظهر من خلال هذه الأمثلة ودراستها، أنَّ العمل النحوي إنما كان تعبيرًا عن التعلق المعنوي،

---

(١) ص: ١١٤.

(٢) ص: ٤١٤.

وأنَّ علاقته بالحسيَّات إنما هي من باب التشبيه في أكثر الأحيان، كما أنَّ الفلسفة والمنطق، التي بالغ الرافضون لفكرة العامل في تضخيم أثرها فيه، إنما كانت أدوات للضبط، ويمكن أن يُختلف حولها، دون أن ينسف فكر المتقدمين، المبني على أسس دلالية وتطبيقية متينة.

الفصل التاسع

قيمة كتاب «الغرة في شرح اللمع»

المبحث الأول: مزايا الكتاب.

المبحث الثاني: المآخذ عليه.

المبحث الثالث: أثره فيمن بعده.

تميَّز كتاب الغرة بمزايا عديدة، بوَّأته مكانة عليا في أنظار العلماء وطلاب العلم، فعكفوا عليه ناهلين مما فيه، ناقلين عنه، قارئيه على المشايخ، وفي أحيان أخرى: مختصرين له، ومقارنين بينه وبين غيره، قال ابن خلِّكان في ذكر مؤلفات ابن الدهان: «وشرَحَ كتاب «اللمع» لابن جني شرحًا كبيرًا، يدخل في مجلدين، سماه «الغرة»، ولم أرَ مثلَهُ مع كثرة شُرُوح هذا الكتاب»(١).

ويمكن أن تظهر قيمة الكتاب بمعرفة مزاياه، والمآخذ عليه، وأثره فيمن جاء بعده، وهذا ما سأعرضه في مباحث هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول: مزاياه.

تميَّز ابن الدهان بنظرة علمية ثاقبة، وباطلاع واسع، مما كان له أثر ظاهر في كتبه، ومنها كتابه هذا، ويمكن أن تُجمل مزاياه في الآتي:

١- عنايته بالمتن الذي يشرحه.

وذلك باستقصاء مسائله، وتتبع نسخه، والعناية بشواهده، وشرح أمثلته. وقد سبقت الإشارة إلى هذه المسائل بشيء من التفصيل(٢).

٢- سعته وشموله.

اتَّسم هذا الكتاب باستيعابه لجمع كبير جدًّا من مسائل النحو، وقد

---

(١) وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٢) انظر: الفصل الأول.

استدرك ما قصُر عنه متن اللمع، إمَّا أثناء الشرح، وإما في آخر الكتاب.

كما عُني بمسائل الخلاف، فأثبتها وتتبع أدلتها وحججها.

٣- حفظه لآراء العلماء.

فقد حوى كتاب الغرة آراء كثيرة لعلماء بارزين، ومنهم من فُقِد تراثُهم، فعلى سبيل المثال نقل عن الأخفش نقولاً كثيرة، كما نقل عن أبي عمرو بن العلاء والأصمعي والأثرم، والفراء وثعلب وابن كيسان، ونص على عدد من الكتب المفقودة، كالحدود للفراء، والمسائل الكبير والمسائل الصغير للأخفش، والخلاف لثعلب، والابتداء لابن كيسان، وتفسير القرآن للمفضل، وقد سبق بيان شيء من هذا في المبحثين الأول والثاني من الفصل الثاني.

كما أنه تفرَّد بنقول لم أقف عليها عند من سبقه، فمن ذلك سرده للمرفوعات عند الكوفيين، فقد سرد ثمانية عشر مرفوعًا، مع الأمثلة، ينقلها عن الفراء[(١)].

٤- وفرة مصادره وتنوُّعها.

أمَّا مصادره النحوية فقد أشرت إلى ذلك، وأمَّا غيرها، فقد أخذ عن كتب اللغة كثيرًا، وتدل مناقشاته واستدلالاته على سعة اطِّلاعه، ودقة نظره فيما يطلع عليه[(٢)].

---

(١) انظر: ١٥٤-١٥٦.

(٢) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني: ج.

وله اطِّلاع في كتب الفقه، والتفسير، ولا يستغرب هذا فقد أثبت له المترجمون مصنَّفات في التفسير، ولكن ما يستحق الإشادة، هو حسن توظيفها في بحث المسائل النحوية، ومناقشة الآراء والخلاف[1].

كما تعرَّض لعلوم أخرى كعلم الهيئة، قال في مُفتَتَحِ باب ظرف الزمان: «ظُرُوفُ الزمانِ مُرورُ الليالي والأيامِ، فَهُوَ مِنَ الفَلَكِ بمنزلةِ الحركةِ مِنَ الآدَمِيِّ ... فَمَتى وُجِدَتِ الحركةُ مِنَ الفَلَكِ مَعَ وُجُودِ الشمسِ فَوقَ الكُرةِ بِالنِّسبةِ، سُمِّيَ ذلِكَ الوقتُ نهارًا، فإنْ وُجِدَتْ حَرَكةُ الفَلَكِ مَعَ عَدَمِ الشمسِ فَوقَ الكُرةِ سمِّيَ ذلِكَ الوقتُ لَيلاً، تَبارَكَ اللهُ وتعالى أَحسَنُ الخالِقينَ»[2].

٥- انفراده بآراء ذات قيمة.

وقد ذكرتُ طرفًا منها في المبحث الثالث من الفصل الخامس. وكان ينصُّ أحيانًا على أسبقيته لرأي أو تعليل[3]، مما يؤكِّد أصالة الرأي وجدَّته.

٦- جودة تعليلاته ودقة أقيسته.

تعرضتُ في أثناء هذه الدراسة لشيءٍ من أقيسته وعلله، إلاَّ أنَّ ما ينبغي أن يُشار إليه هنا وقوفه على مسائل وتعليلات دقيقة، قلما تعرض لها النحويون، فمن ذلك تقديمه لباب الندبة، بذكر وجه طريفٍ، يعلِّلُ فيه ركوب العرب هذا

---

(١) انظر: الفصل الرابع.

(٢) ص: ٢٨٧.

(٣) انظر: الغرة ٦ أ، ٢٧ أ (كوبريللي).

الضرب من التعبير، فيقول: «مِن شَأنِ العَرَبِ مخاطبةُ الأَطلالِ وَالوُحوشِ وَالمياهِ وَالجبالِ وَالأَشجارِ وَالسحابِ وَغيرِ ذلكَ، وَالكناياتُ بها عَنِ المقاصِدِ، فتُنزِّلُ الجماداتِ مَنزلةَ مَن يَعي وَيُجيبُ، فَمِن ذَلكَ قولُهُ:

يا دارَ ميَّةَ بالجَواءِ تكلَّمِي

وَقولُهُ:

أَلاَ يـــا نخلـــةً مِـــنْ ذاتِ عِـــرْقٍ　　　عَلَيْـــكِ ورحمـــةُ اللهِ الـــسَّلامُ

... فإذا وَجَّهوا الخطابَ إلى هَذهِ الأشياءِ وَلم يجدُوا مِنها نَطقًا ألبتَّةَ، كانَ تَوَجُّهُ الخِطابِ إلى المَيِّتِ الذي أُنِسَ منه الخِطابُ أولى»[1].

فشبه نداء الميت بنداء غير العاقل، وجعله من قياس الأولى كما يقول الأصوليون؛ لأنَّ الميت قد كان من شأنه الحديث والجواب.

ومن ذلك أيضًا تحليله لدلالة (لا) النافية للجنس، وتوصله بطريقة منطقية إلى النتيجة التي فسَّرت ظاهرةَ بناء اسم (لا)، وهذا كلامه أنقله بطوله لأهميته وترابطه: «ولمَّا كانتِ الأخبارُ إذا وقعتْ فإنّما هي أجْوِبةٌ لأسئلةٍ منطوقٍ بها، أو مقدرةٍ، والجوابُ ينبغي أن يكونَ وِفْقَ السؤال، وإذِا كانتِ المسألةُ عامّةً كان الجوابُ مِثلها، فإذا كنت اسْتَفْهمتَ بلفظ يتضمّنُ استغراقَ الجنس كان الجوابُ مثله، وذلك أن (مِنْ) تدلُّ على استغراق الجنسِ؛ لأنَّ من جملةِ موضوعاتها ابتِداءَ غايةٍ للشيءِ، ويستغنى بها عن حرف النهاية، وهو (إلى)؛ لأنَّ طرفَي المعنى غايتاهُ،

(١) الغرة ٥٢ أ -٥٢ ب (قليج علي).

فيجوزُ أن تستغني بدلالة إحدى الغايتين عنِ الأخرى، ألا ترى أنّك تقولُ: رأيتُ الهلالَ مِن خِللِ السَّحابةِ، فتذكرُها في موضِعِ الانْتهاءِ، والأصل فيه: رأيتُه من مكانِي إلى خللِ السحابِ، فاستغنيتَ بـمِنْ عنها.

وأيضًا فإنَّ مِنْ مدلولاتها التّبعيضَ، فإذا قال: لا رُجلَ في الدار، فكأنّه قال: ليسَ بعضُ الرجالِ في الدارِ، فوقعَ النفيُ عامًّا؛ لأنه لو كانَ جميعُ الرجالِ في الدّار كان بعضُهُم في الدارِ، وهذا قولُ الرمانيِّ، وذلك أنّك إذا قلتَ: هل رجلٌ في الدار؟ جازَ أن يكونَ سؤالُكَ عن رجلٍ واحدٍ وعن جميعِ الرّجالِ، كما أنك إذا قُلتَ: ضربتُ زيدًا جاز أن يكونَ قليلاً وكثيرًا، فإذا قلتَ: هل من رجلٍ في الدارِ؟ استغرقتَ الجنسَ بها في الاستفهامِ، فلم يحتمِلْ إلا العمومَ، كما أنك إذا قُلتَ: ضربتَ لم يحتمِل إلا التكثير.

فلمَّا أرادوا نفي هذا الاستفهام العام أرادوا إعادة الدّالّ على معنى استغراقِ المَنْفِيِّ، وعلِموا أنهم إذا فعلوا ذلك أبطلوا حُكمَ (لا) التي أرادوا إعمالها، وإذا حذفوا الدالَّ على المعنى وأعملوا (لا) بطلَ حُكمُ استغراقِ الجنسِ في النفي، فتوَسَّطوا الأمر بشيء يقومُ مَقامَ وُجودِها، وهو أنهم حذفوها وبنوُا الاسم مع (لا) فقالوا: لا رجُلَ في الدار»[1].

٧- الترتيب والتنظيم.

وذلك في عرضه للمسائل، فيجمع قضايا المسألة، ثم يتناولها واحدة

---

(١) ص: ١٠٦-١٠٧.

واحدة، وإذا اضُطرَّ إلى أن يقسم بعض الأقسام فعل، ونصَّ على كل تقسيم.

مثال ذلك: قوله: «وَاعلم أنَّ الاستِثناءَ عَلَى ثلاثةِ أَضْرُبٍ: استِثناءٌ بعدَ استِثناءٍ، واستِثناءٌ مِن استِثناءٍ، واستِثناءٌ مُطلَقٌ مِن استِثناءٍ، الاستِثناءُ بَعدَ الاستِثناءِ تكونُ (إلاَّ) فِيهِ بمعنى الواوِ...»[1].

وقال: «(حتى) إذا دَخَلَت عَلَى الأفعالِ فإنَّ الذي يَأتي بعدَها عَلى ثَلاثةِ أَضرُبٍ: مُستقبَل، وَحاضِر، وَماضٍ، فالمُستَقبَلُ لا يَكُونُ إلاَّ مَنصُوبًا؛ لأَنَّهُ عَلَى مَعنيَينِ:

أَحَدُهما يَكُونُ فِيهِ بِمعنى (كَي)، والآخَرُ بِمعنى: (إلى أنْ)، فالذي بِمعنى (كَي) هُوَ أن يَكُونَ الأَوَّلُ عِلةً لِلثَّاني...

والثاني: أن يَكُونَ ما بعدَها غايةً لما قَبلَها، تَنتَهِي إليهِ ... وَيحتمِلُ الفِعلُ قَبلَها وَبعدَها الأَزمِنةَ الثلاثةَ ... وَأمّا فِعلُ الحالِ فإنَّهُ يَكُونُ مَرفُوعًا أَبدًا ... وَالرَّفعُ في الفِعلِ بَعدَ (حَتى) عَلَى شَريطةِ أن يَكُونَ حالاً، وَأن يَكُونَ الفِعلُ الذي قَبلَها عِلَّةً لِلفِعلِ الذي بَعدَها، وَهُوَ يَكُونُ عَلَى ضَربَينِ:

أحدُهما: أَن يَكُونَ الفِعلُ الأَوَّلُ قَد مَضَى، وَالثاني: أَنتَ فِيهِ...

وَالضَّربُ الثاني: أَن يَكُونَ الفِعلُ قَبلَ (حَتى) قَد مَضَى، وَالذي بعدَهُ أَيضًا قَد مَضَى، وَالأَوَّلُ سَبَبٌ لِلثَّاني، وَيَكُونُ حِكايةَ حالٍ يحسُنُ أن يَقَعَ الماضِي

---

(١) ص: ٥٠٧.

بعدَها...»[1].

٨- وضوح عبارته وسلامتها من الغريب. إلا في النادر.

المبحث الثاني: المآخذ عليه.

من خلال تكرار النظر في هذا الكتاب القيم، يقع المتأمل على هفوات يسيرة، وأكثرها غير متكرر، منها:

١- الوهم في نسبة الأقوال.

فأظهر ذلك أنه نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم حديثًا، ولم يرفعه أحدٌ من أهل العلم للنبي صلى الله عليه وسلم، وإنما روي عن عمر بن العزيز رضي الله عنه، وروي عن الحجاج، وغيرهما، وهو أنَّه سأَلَ أعرابيًّا: «ما تحفَظُ مِنَ القُرآنِ؟» فقالَ: الكَثِيرَ الطَّيِّبَ، قالَ: «وَما هُوَ؟» قالَ: فَمَنْ يَعمَلْ مِثقالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. وَمَن يَعملْ مِثقالَ ذَرَّةٍ خَيرًا يَرَهُ، فَقالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ: «يُقدِّمُ اللهُ الخيرَ وَتُؤَخِّرُهُ!» فأنشدَ الأعرابيُّ:

خُذا بَطنَ هَرْشَى أَو قَفاها فَإنما ... كِلا جَانِبَي هَرشَى لهُنَّ طَرِيقُ

فَلَم يُنكِر عليهِ[2].

ومن ذلك أنه نسب للزجاج أنه يقدر في نحو: أنا زيدًا غيرُ ضارب. (غيرًا)

(١) ص: ٦٦٦-٦٦٨.

(٢) انظر: ٨٨٥. وتخريج القصة هناك.

بمعنى (لا)، وهذا القول للمبرد نسبه إليه ابن السراج والفارسي[1].

ومن ذلك أنه نسب لابن السراج منع إجازة الوصف باسم الإشارة، وما في الأصول يخالفه[2].

ونسب للأخفش أنه لا يعمل (لات) مطلقًا، وقد أعملها في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[3].

وأيضًا نسب إلى سيبويه والأخفش أنَّهما يحذِفانِ واو (شنوءة) في النسب، ويُقِرَّانِ الضمة، فيقولان: شَنُئِيٌّ[4].

والصحيح أن سيبويه يحذف الواو ويقلب الضمة فتحة[5]، وأمَّا الأخفش فقد اختلف النقل عنه، فالفارسي روى عنه أنه يحذف الواو، كرأي سيبويه[6]، وأما أبو حيان فقد روى عنه أنه ينسب إلى الكلمة على لفظها دون حذف[7].

وقد نبه على هذا الوهم من ابن الدهان أبو حيان[8] والمرادي[9] وابن

---

(١) انظر: ٥٤.

(٢) انظر: ٧٥١.

(٣) سورة ص: ٣. انظر: ١١٦.

(٤) انظر: الغرة ٢٣١ أ (قليج علي).

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٦) انظر: العضديات ٢١.

(٧) انظر: الارتشاف ٢/ ٦١٤.

(٨) انظر: الارتشاف ٢/ ٦١٤.

(٩) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٥٦.

عقيل[1].

٢- اضطراب المنهج في الموقف من الخلاف.

فقد عُني بذكر الأقوال في كل مسألة، إلاَّ أنه صدف عن ذكر قول للكوفيين معتذرًا بأنَّ كتابه كتاب اختصار، وقد سبق أن أشرت إلى هذا.

والحقيقة أنَّ كتابه هذا لا يعد مختصرًا، إلاَّ إن كان اختصاره بالنسبة إلى شرحه للإيضاح، وقد أحال في الغرة إلى «كِتابِهِ الكَبيرِ»[2]، ولعله يعني به شرح الإيضاح، فقد ذكر المترجمون أنه شرح الإيضاح بثلاث وأربعين مجلدة، في حين أنَّهم وصفوا الغرة بأنه ثلاث مجلدات[3].

فإذا ثبت أنه «كتاب اختصار»، وأنَّ القول الضعيف ينبغي ألاَّ يُثبت فيه، طالَعَنا في موضع آخر، ينص على ضعف القول ثم يورده، قال: «الخلافُ في إعرابِ الأَفعالِ قَد سَبَقَ ذِكرُهُ، وَللكُوفيينَ في إعرابِهِ قَولانِ لا نَشتَغِلُ بهما لَوهنِهما، أَحدُهما: أنَّها أُعربت لما دَخَلَت عَليها المعاني المختلفةُ، وَوَقَعَتْ عَلَى الأزمنةِ الطويلةِ. وَالثاني: أنها وَقَعَت بينَ الاسمِ وَالأَداةِ، فَأشبَهَ مِنَ الأَداةِ أَنَّهُ لا يَلزمُ المَعنى في كلِّ الحالاتِ، وَأَشبهَ مِنَ الاسمِ وُقُوعَهُ عَلَى كلِّ دائمِ الفعلِ،

---

(١) انظر: المساعد ٣/ ٣٦٦.

(٢) انظر: الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٣) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

وَهذانِ القَولانِ لا يُلتفتُ إليهما»[1].

٣- الإحالة إلى غير هذا الكتاب.

قال في مسألة أصل المشتقات: «هذا موضعٌ تجاذبهُ الخلافُ بين الفريقينِ، وقد بيَّنَّا الحجةَ لكلٍّ واحدٍ منهما في غيرِ هذا الكتابِ، ولا بُدَّ مِن ذكرِ شيءٍ مُختصرٍ هُنا»[2]. وقال في حديثه عن الكُنى: «والتركيبُ كَمُفردِهِ فيهِ، وقد ذكرْنا منه شيئًا كثيرًا في كتابِنا الكبيرِ»[3].

٤- الخلل في الأسلوب.

ولهذا صور، منها:

أ- استعمال مفردات غريبة، كاستعماله (معذوق) بمعنى: مربوط. قال: «وَذلِكَ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنها مَعذُوقٌ بِالآخَرِ، لا يَصحُّ انفِصالُهُ عَنهُ»[4].

واستعمل (ينتخل) بمعنى: يصفو، قال: «... جاءَني زَيدٌ أو عَمرٌو، فَيَجُوزُ في هَذا أن يَكُونَ الكلامُ مَضَى صَدرُهُ عَلَى الإخبارِ، ثُمَّ جِئتَ بِأَو فَسارَ الشَّكُّ مِنَ الثاني إلى الأَوَّلِ ... وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ صَدرُ الكلامِ مَضَى عَلَى الشَّكِّ، فَيَنتَخِلُ في اليَدِ مِنهُما مَعنى أَحَدِهما»[5].

---

(١) الغرة ٥٨ أ- ٥٨ ب (قليج علي).

(٢) ص: ١٦٤.

(٣) الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٤) الغرة ٢٣ ب - ٢٤ أ (كوبريللي).

(٥) ص: ٩٠٣.

ب- الخطأ في التركيب.

من ذلك تكرار (بين) مع إضافة الأولى إلى الاسم الظاهر، قال: «فَجَمَعَ بَينَ (نا) وَبينَ (مِن)»[1]، والصواب أن يقال: بين (نا) و(من)[2]، ومثله أيضًا قوله: «الظرفُ وحرفُ الجرِّ قد اتُّسِعَ فيهِما غايةَ الاتِّساعِ، فَفُصِلَ بهما بَينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ، وبينَ حَرْفِ الجرِّ وما جُرَّ بِهِ»[3]، وقال: «إنما وَقَعَتْ (غَيرُ) في الكلامِ لِيُفصَلَ بها بَينَ ما أُضِيفَ إليهِ وَبَينَ ما وَقَعتْ صِفةً لَهُ»[4].

ج- الفصل الطويل بين المتلازمين.

يفصل أحيانًا بين جزأي الجملة، أو بين المتعاطفين، بما يعترض به من شرط، أو استدراك، أو إيضاح، أو استثناء، وقد ذكرتُ طرفًا من هذا في المبحث الأول من الفصل الخامس، ومن ذلك أنه لمَّا تحدَّث في باب الحال عن روابط الجملة الحالية، قال في روابط الجملة الحالية المضارعية: «فإن كانَ الفِعلُ مُضارِعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القَولِ القَوِيِّ، فأمَّا قَولُهم: قُمتُ وأصكُّ عَينَهُ، فَعَلى إضمارِ المُبتدأِ، بِدليلِ ظُهُورِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا

---

(١) ص: ٦٩٣.

(٢) انظر: درة الغواص ١٠١.

(٣) ص: ٣٧.

(٤) ص: ٥١٤.

كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾[1]، وَاحتجْتَ إلى الضَّميرِ كقولِكَ: جاءَ زيدٌ يَضحَكُ»[2]. فقوله: فأمَّا قولهم ... كلام معترض، وتقدير الكلام: فإن كانَ الفعلُ مضارعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القولِ القويِّ وَاحتَجْتَ إلى الضَّميرِ ...

د- التعبير بما يوهم التناقض.

ومن أمثلة ذلك قوله في باب الاستثناء: «والنحاةُ مجمِعونَ عَلَى أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ (إلاَّ) عَلَى العامِلِ والمُستَثْنى مِنهُ مَعًا، في حالٍ، كَقَولِكَ: إلاَّ زيدًا قامَ القومُ، وَذلِكَ أنَّهُم شَبَّهوها بِالواوِ في بابِ المفعولِ معهُ، وبينهُما فرقٌ؛ لأنَّ الواوَ في ذلِكَ البابِ مَنقُولةٌ عن بابٍ لا تَتَقدَّمُ فيهِ، وَلَيسَتْ (إلاَّ) هُنا كذلِكَ، وَذَكَرَ السيرافيُّ عَنِ الكسائيِّ إجازَتَهُ، قالَ: تقولُ: إلاَّ طعامَكَ ما أَكَلَ زَيدٌ شيئًا»[3]، فقوله أوَّلاً: «النحاة مجمعون» صريحٌ في أنَّ المسألة مسألةُ إجماعٍ، ولكنه جاء بعده بكلامٍ مُناقض، فقال آخرًا: «وذكر السيرافي عن الكسائي إجازته».

ومن ذلك أيضًا أنه لَّما تحدث عن العامل في المبتدأ، ذكر الأقوال في ذلك، ثم قال: «فجُملةُ القولِ في العامِلِ في المُبتَدَأِ خمسةُ أَقوالٍ...»[4] ثم تحدث عن الأقوال الثلاثة الأولى بشيءٍ من التفصيل، وذكر مسائل لم يذكرها قبل الإجمال،

---

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) ص: ٤١٩.

(٣) ص: ٤٦٦.

(٤) الغرة ٢٤ أ (كوبريللي).

ثم بعد ذلك ذكر القولين الرابع والخامس، وأضاف سادسًا: «والقول الرابع: هو قول الكوفيِّ، والقولُ الخامِسُ هُوَ القولُ الآخَرُ للكُوفيِّ، وَفيهِ قولٌ سادِسٌ: وهو أنها ارتَفَعَ بِالإخبارِ عَنهُ، وَهذا فاسِدٌ لأنَّ اسمَ (إنَّ) مخبَرٌ عنهُ وَهو مَنصوبٌ»[1].

فادِّعاء الإجمال نقضه بتفصيل القول في الأقوال الثلاثة، وإضافة قول سادس مناقض لحصرها بالخمسة.

المبحث الثالث: أثره فيمن بعده.

كان لهذا الكتاب أثرٌ بارز فيمن جاء بعد ابن الدهان، ويمكن أن أجمل الأثر في مسألتين:

الأولى: اختصار الغرة.

أ- مختصر الغرة لابن عصفور.

ذكر المترجمون هذا الكتاب في ضمن مؤلفات ابن عصفور[2].

ب- البديع لابن الأثير.

ابن الأثير أحد تلاميذ ابن الدهان، وأثر ابن الدهان في كتابه البديع ظاهر، وقد سماه بعض المترجمين: البديع في شرح الفصول في النحو لابن الدهان[3]،

---

(١) الغرة ٢٤ ب (كوبريللي).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام ٤٩/ ٢٨٩، والوافي بالوفيات ٢٢/ ١٦٦، وفوات الوفيات ٣/ ١١٠، وإشارة التعيين ٢٣٦.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٤/ ١٤١، وطبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٣٦٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٧٧.

لكنَّ ابن الأثير ذكر في مقدمة البديع أنّه شرح فصول ابن الدهان بكتاب سماه: بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية، ولمّا كان مختصرًا أشدَّ الاختصار رغب في جمع كتاب يكون أشمل وأوسع، فألف هذا الكتاب (البديع)[1].

ولكنَّ المُتأمِّل في هذا الكتاب لا يجد فيه ذكرًا للفصول، وإنما يجد التشابه الكبير بينه وبين الغرة، ولذا يقول د. صالح العايد محقق البديع: «حينما همَّ ابن الأثير في تأليف كتابه، لا شك أنه عمد إلى كتاب من أهم كتب شيخه ابن الدهان، وهو المسمى بالغرة في شرح لمع ابن جني فاستقى منه أكثر مادة كتابه»[2].

وقد ذكر شيئًا من أثر الغرة في البديع[3]، كما وقف على متابعات لأخطاء وقعت في الغرة وتابعه ابن الأثير عليها[4].

وقد وقفت في البديع على متابعات أخرى، تابع بها ابن الأثير ابن الدهان، في أشياء تفرد بها ابن الدهان، أو وهم فيها، فمن ذلك:

١ - أنَّ ابن الدهان وهم في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[5]، فأبدل

---

(١) البديع ١/ ١/ ٢.

(٢) مقدمة تحقيق البديع ١/ ١/ ٧٧.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق البديع ١/ ١/ ٧٧، ١١٥-١١٦

(٤) انظر: مقدمة تحقيق البديع ١/ ١/ ١١١-١١٢، ١١٦.

(٥) الأنبياء: ٥٠.

فأبدل (كتاب) بـ(ذكر)[1]، وتابعه ابن الأثير على هذا الوهم[2].

٢- انفرد ابن الدهان برواية قول طرفة:

خَيرُ حَيٍّ لَمَعَدٍّ خُلِقُوا ... لِفَقيرٍ ولجارٍ وابنِ عَمْ[3]

في حين أنَّه روي في جميع ما وقفت عليه (لكفيٍّ) بدل (لفقيرٍ)، وقد تابعه ابن الأثير على هذه الرواية[4].

٣- ومثل ذلك أيضًا قول الشاعر:

وَكَذاكَ لا خَيرٌ عَلَى ... أَحَدٍ ولا شَرٌّ بِدائمْ

رواه ابن الدهان هكذا[5]، وتابعه على ذلك ابن الأثير[6]، في حين أنه في جميع ما وقفت عليه من المصادر:

وكذاك لا خير ولا ... شرٌّ على أحد بدائمْ

٤- ومثله أيضًا قول رؤبة:

فَلا أَرَى بَعْلاً وَلا حَلائلا ... كَها وَلا كَهُنَّ إلا حائلا

كذا رواه ابن الدهان[7]، في حين أنه في المصادر:

---

(١) انظر: ٧٤٧.

(٢) انظر: البديع ١/ ٢/ ٣٢٠.

(٣) انظر: ٨١٧.

(٤) انظر: البديع ١/ ٢/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٥) انظر: ١١٥.

(٦) انظر: البديع ١/ ٢/ ٥٨٢.

(٧) انظر: ٦٢٨.

كهو ولا كهنَّ إلا حاظلا[1]

وتابعه ابن الأثير في رواية (حائلا)[2].

الثانية: النقل عن الغرة.

نقل كثير ممن جاء بعد ابن الدهان عن الغرة، فممن نقل عنها:

١ - ابن الخباز في توجيه اللمع[3].

٢ - ابن إياز في المحصول في شرح الفصول[4]

٣ - ابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي في شرح كافية ابن الحاجب[5]، وشرح ألفية ابن معط[6].

٤ - أبو حيان في التذييل والتكميل[7]، وارتشاف الضرب[8].

٥ - ابن هشام في مغني اللبيب[9]، وأوضح المسالك[10].

---

(١) بهذه الرواية في جميع المصادر، سوى نسخ من شرح الكافية للرضي أشار إليها المحقق. انظر: ٢/ ٢/ ١٢٢٥ هامش (٣).

(٢) انظر: البديع ٢/ ١/ ٢٨.

(٣) انظر: ص ٢٤٢.

(٤) انظر: ٦٧، ١٠١، ١٣٣، ٦٧٨، ٧٢١.

(٥) انظر: ٢/ ٦٦٤.

(٦) انظر: ١/ ٣٠٩، ٧٧٩.

(٧) انظر: ٢/ ٢٤٥، ٤/ ٥٥، ٩٢، ١٤٢، ١٥٠، ١٨٤، ٢٦٠، ٥/ ١٥٦...

(٨) نقل عن الغرة أكثر من ثلاثين نقلاً. انظر: فهرس الكتب في ارتشاف الضرب ٥/ ٢٥٤٦.

(٩) انظر: ص ٥٥١.

(١٠) انظر: ١/ ٣٤٦.

٦- الزركشي في البحر المحيط[(١)].

٧- الأشموني في شرح الألفية[(٢)].

٨- خالد الأزهري في التصريح[(٣)].

٩- السيوطي، في همع الهوامع[(٤)]، والمزهر[(٥)].

وقد نقل عن ابن الدهان جمع من العلماء من غير الغرة، أو من مواضع لم أقف عليها في الغرة، ومن أولئك:

١- الرضي في شرح الكافية[(٦)].

٢- شهاب الدين القرافي في الاستغناء في أحكام الاستثناء، نقل عن شرح الإيضاح[(٧)].

٣- ابن النحاس في تعليقته، فقد نقل عن شرح الإيضاح[(٨)].

٤- أبو حيان في تذكرة النحاة، نقل عن شرح الإيضاح أيضًا[(٩)].

---

(١) نقل عنها أربعة نقول. انظر الفهارس ٦/ ٥٥٦.

(٢) مع الصبان ٣/ ٢٢٧.

(٣) انظر: ٢/ ١٣٠، ٥/ ٢٨٣.

(٤) فقد نقل عنها أكثر من ثمانية نقول، انظر على سبيل المثال: ١/ ١٢٤، ١٣٤، ١٥٤، ٢٠٩، ٢/ ١٨٥.

(٥) انظر: ١/ ٤٢٤.

(٦) انظر: ٢/ ٢/ ١٥١٠.

(٧) نقل عنه سبعة نقول، انظر: ١٣١، ١٤٦، ١٦٣، ١٨٤، ٢١٦، ٣٤٣.

(٨) انظر: الفهارس ٢/ ١١٦٩.

(٩) انظر: ٣٤٢، ٣٥٦، ٣٦٠، ٦٥١.

٥- الشاطبي في المقاصد الشافية[١].

فهذا ما تيسر الوقوف عليه من ميزات هذا الكتاب، وأثره الظاهر فيمن جاء بعده، ومن المآخذ اليسيرة، غير المتكررة، التي لا تغض من شأن هذا العَلَمِ وكتابِهِ الكبير، وهذه الأمثلة تشعر بقيمته العلمية العالية، التي تؤهله لأن يكون مرجعًا مفيدًا لطلاب العلم، ومجالاً خصبًا للدراسات والبحوث العلمية.

(١) انظر: ٤/ ٥٠١.

أهم النتائج

الفكر مجموعةٌ لمعارف ورؤى وتصورات واعتقادات، وقدرات شخصية، في الإدراك والتحليل والتعبير، والناظر فيه للدراسة والبحث، لا يمكن أن يصل -في الغالب- إلى نتائج مرضية، إلا بعد طول استبصار ومزيد تأمل، واستجماع القوى لاستقصاء مادة الدراسة، وتدقيق الملاحظة فيها، وفيما يتصل بها من قريب وبعيد، ولذا فالباحث في الفكر معرض للوهم والنقص، وتخلف الدقة، مما يكون سببًا في اختلال النتيجة.

وبعد هذه الفصول وما سبقها من تمهيد، لا أزعم أني قد وفَّيتُ الدراسة حقها، ولا أني قد وصلت إلى نتائج قطعية غير مدخولة، ولكن حسبي أني قد اجتهدت، والله المستعان.

ويمكنني أن ألخص أهم النتائج التي خرجتُ بها في هذه الدراسة، في الآتي:

١ - أهمية المعنى في البحث النحوي، فهو المعتمد في غالب القضايا، وعليه المعوَّل في الاستشهاد، وقبول وجه الاستشهاد معلَّقٌ على صحة المعنى، كما أنه معيارٌ لصحة التوجيه، عند وجود إشكال أو ما يوهِم بالإشكال.

والمعنى ذو أثر في العلة النحوية، فكثير من العلل ترجع إلى المحافظة على المعنى، وبقائه واضحًا غير مشكل، كعلة رفع اللبس، وبعض صور علة الفرق، أما الحمل على المعنى فهو أساس في العلة، وبعض أنواع القياس.

وقد تبين في هذا البحث أنَّ العامل النحوي يرجع إلى نظرة معنوية، أدركها النحويون في كلام العرب، ونسبوا العمل لها، على اختلافٍ بينهم في التعبير

والاصطلاح، وما كانت دعاوى إغراق العامل النحوي في المنطق، والاتهامات التي وجهت إليه إلا نظرًا مبالغًا فيه، غيرَ مُعادٍ فيه إلى أصوله المعنوية، التي لو رُوعيت لتقلص كثير من تلك الدعاوى.

وقد كان للمعنى أثر واضح في فكر ابن الدهان، وقد بيَّنتِ الدراسة كيف عُني به، فجعله أساسًا في استخلاص القواعد من النصوص، وفي الموازنة بين الأقوال ترجيحًا واعتراضًا.

٢- سيطرةُ فكرة الضبط والدقة على عقلية ابن الدهان، فاتسم بحثه بمظاهرها، من شدة العناية بالأصول النحوية، ودقة تطبيقها في البحث، وتتبع المسموع في مصادره، وتَطَلُّبِ شواهدَ ما عثر عليها من سبقوه، واستبعاد الضعيف والشاذ من أن يقبل للبناء عليه.

ومن مظاهر هذا الفكر، إيمانه العميق بالعلة، فبها تنضبط القواعد، وتنتظم في سلك واحد، فاستصحب العلة في بحثه تقعيدًا وترجيحًا واعتراضًا.

إلاَّ أنَّ وَلَعَه بالعلة قاده إلى التناقض، إذ رفض علة كان قبلُ قد قبلها ووجهها، كما تكلَّف عللاً، في الوقت الذي رفض فيه غيرها بداعي التكلف والتعسف.

٣- تساوتِ الأقوال والمذاهب في أحقيَّة البحث والمناقشة عند ابن الدهان، فلم يؤثر انتسابه لمذهب أن يُقصي المذهب الآخر، ولا تعظيمه لعالم أن يتجاهل من خالفه، ولا شرحه لمتن أن يقف مع صاحبه غيرَ ما أداه إليه اجتهاده من الإنصاف.

لقد كان مصرِّحًا ببصريته، مختارًا لآراء البصريين في غالب الأحيان، إلاَّ أنَّه مع ذلك حرص على عرض آراء الكوفيين، ومناقشتها، وإن ضعَّفها قرنَ تضعيفه بدليله، أو يتركها دون ترجيح، وقد يختار شيئًا منها.

وإن رأى أنَّ الأليق بالمقام ترك الرأي الآخر، اعتذر عن ذلك، إمَّا بطلب الاختصار، وإما بغيره مما لا يشعر بانتقاص.

إنَّ هذا التعامل مع الخلاف مظهر لسلامة المنهج، والحرص على الموضوعية، مما يؤهِّلُ أحكامه لأن تكون أكثر دقة وإتقانًا.

وبناءً على هذه النتيجة، فإنَّ من الجدير أن تُوَجَّهَ الدراسات النحوية إلى البحث عن النحويين الذين تخلَّصوا من علامات التقليد والتعصب البارزة، ثم دراسة آرائهم، وموازنتها بأولئك الذين أثر التعصب فيهم ظاهر، فقد توصل تلك الدراسات إلى نتائج مفيدة.

٤ - الناظر في الغرة يجد من أهم ميزاته عدم الاستطراد في موضوع أجنبي، وندرته في مسائل ذات علاقة بالموضوع، فتجد البحث في غاية الإحكام، لا تكاد تجد فيه ما يمكن أن تحذفه لعدم مناسبته.

وعباراته علميَّة خالصة، غير مثقلة بمحسنات لفظية أو معنوية، وبالمقابل تجدها نظيفة من الإقذاع أو الانتقاص، أو ذكر ما يخل بالأدب، ولو من جهة بعيدة.

كل هذا، إنما كان نتيجة للموضوعية، التي تشكلت عن فكر جاد، وشخصيَّة متَّزنة.

القسم الثاني: التحقيق.

أولاً: توثيق نسبة الكتاب

أجمعت كتب التراجم التي ترجمت لابن الدهان على أنَّ له شرحًا للمع، اسمه: الغرة[1].

وهذا المخطوط الذي بين أيدينا، هو ذلك الكتاب، يدل على ذلك عدة أمور:

١- وجود نصوص في النسخ تنص على ذلك، أو تدل عليه، فمن ذلك:

أ- ما جاء في آخر الورقة (٧٣ أ) من نسخة كوبريللي: «تم الجزءُ الأول من كتاب الغرة من شرح اللمع، تصنيف: ناصح الدين تاج الأئمة أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي رحمه الله وغفر له».

ب- آخر نسخة التيمورية: «تم الجزء الثاني من الغرة، وهو شرح اللمع».

ج- في الورقة (٢٥ ب) من النسخة الأزهرية: «قال الشيخ الإمام العالم ناصح الدين...» وهذه النسخة وُضِعَ (قال الشيخ) بدل (قال سعيد) في كل موضع، وفي هذا الموضع ذكر لقبه.

٢- وجود النصوص المنقولة عن الغرة في هذا الكتاب، فمن ذلك:

أ- قول أبي حيان في التذييل والتكميل: «وفي الغرة: تكتفي (ليت) بأنَّ مع الاسم، ولا تكتفي بأنَّ مع الفعل عند المحققين، كذا نص ابن السراج، وهما

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

مصدران، وذلك لظهور الخبر مع (أنَّ»)[1].

وهذا النص بلفظه في الغرة: «وهنا نُكتَةٌ لطيفةٌ، وهو أنَّ (ليتَ) تكتفي بأنَّ مع الاسم ...»[2].

ب- قوله أيضًا في الارتشاف: «وفي الغرة: وتقولُ في: إنَّ زيدًا لما لينطلقَنّ: إنَّ الأولى لأنَّ والثانية للقسمِ، وزيدت (ما) فيه فاصلةً»[3].

وهو بلفظه في الغرة[4].

٣- وجود ما نسب لابن الدهان من آراء دون تصريح بالغرة، في هذا الكتاب.

وقد ذكرت أمثلة لذلك في المبحث الثالث من الفصل التاسع.

ثانيًا :منهج التحقيق.

وهو المنهج المتبع في تحقيق المخطوطات، من نسخ المخطوط، ومقابلة النسخ، وتخريج الشواهد، وتوثيق النقول، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق من المسائل، ثم عمل الفهارس الفنية.

ثالثًا: وصفُ النسخ:

للكتاب أربع نسخ خطية، الذي يهمني منها ثلاث، إذ إن الرابعة لا يدخل

---

(١) ١٥٦/٥.

(٢) الغرة ٦٢ أ.

(٣) ١٢٦٦/٣.

(٤) الغرة ٦٠ ب.

شيء منها في الأبواب التي هي ضمن التحقيق.

النسخة الأولى: رمزت لها بالحرف (أ) نسخة كوبريللي (رقمها ١٤٩٥)، وعدد أوراقها (١٥٣) ورقة، في كل صفحة اثنان وثلاثون سطرًا، وفي السطر خمس عشرة كلمة، تبدأ من أول الكتاب، إلى أوائل باب النداء، وفيها سقطان:

الأول: في باب النعت بعد نهاية الورقة (٣٢ ب)، ومقداره أربع ورقات، ينتهي بعد عدة أسطر من باب التوكيد، والترقيم متواصل.

الثاني: من آخر باب التوكيد، حتى أوائل باب النكرة والمعرفة، ومقداره عشر ورقات تقريبًا، وموضع هذا السقط أبوابٌ من أول الكتاب (باب الاسم المعتل) وما بعده، بترقيم متواصل.

والداخل في موضوعي من أول باب إن وأخواتها ورقة ٥٦ ب حتى السقط الثاني الواقع في باب التوكيد (١٣٥ ب)، ومقداره (٧٩) ورقة.

ولم أعثر على تاريخ نسخها، ولا ناسخها، وإنما وجد في آخرها: «استنسخها لنفسه محمد بن محمد بن عبد العزيز التجيبي الشاطبي، عفا الله عنه وعن والديه وعن المسلمين أجمعين».

النسخة الثانية: رمزت لها بالحرف (ج) نسخة التيمورية، (رقمها ١٧١ نحو) وعدد صفحاتها (٥٣٦) صفحة، في كل صفحة سبعة عشر سطرًا، وفي السطر عشر كلمات. تبدأ من أول باب المفعول به، وتنتهي بأول باب النداء.

وناسخها هو علي بن محمد بن أبي القاسم، وتاريخ النسخ عاشر ربيع الأول سنة أربع عشرة وستمائة (٦١٤هـ).

والداخل في الجزء المراد تحقيقه من أولها حتى نهاية باب العطف. ومقداره (٢٣٥) ورقة، ويوجد فيها تقديم وتأخير في الصفحات، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: بعد صفحة ٣٦، إذ يأتي بعدها صفحة ١٩٩، حتى ٢١٩، فبعد ٢١٨: ٣٧.

والثاني بعد: ٣٢٠، إذ يأتي بعدها صفحة: ٣٤١ حتى: ٣٨٠، وبعدها ٣٢١.

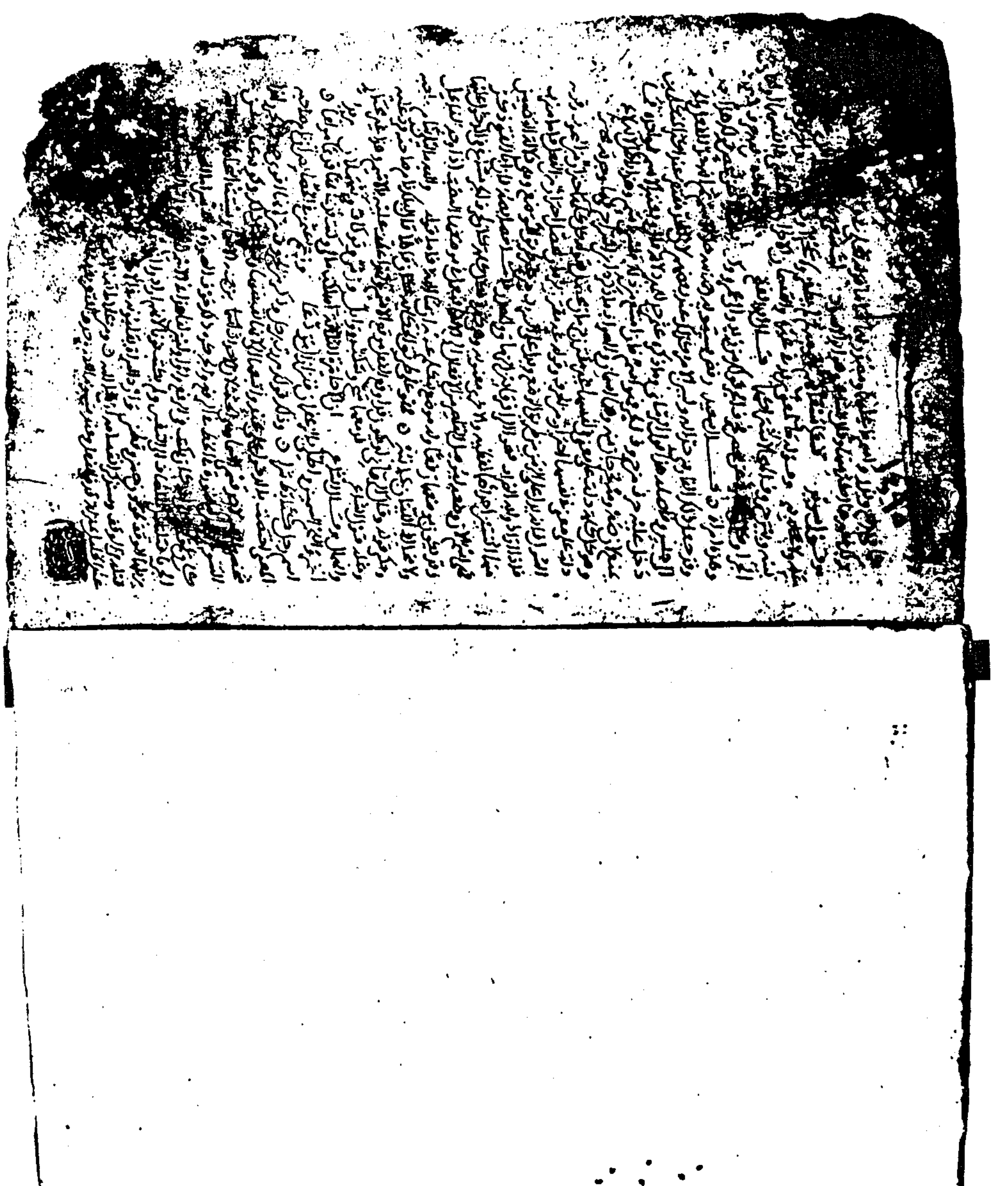
والثالث بعد ٣٤٠، إذ يأتي بعدها: ٣٨١.

النسخة الثالثة: رمزت لها بالحرف (د) نسخة الأزهر، (بلا رقم) وعدد أوراقها (٢٣٥) ورقة، في كل صفحة سبعة عشر سطرًا، وفي السطر عشر كلمات. تبدأ من باب إن وأخواتها حتى قُبيل نهاية باب العطف، وقد سقط من أول باب (إن وأخواتها) قرابة ٦ أسطر، وكل هذه النسخة داخلة في الجزء المراد تحقيقه.

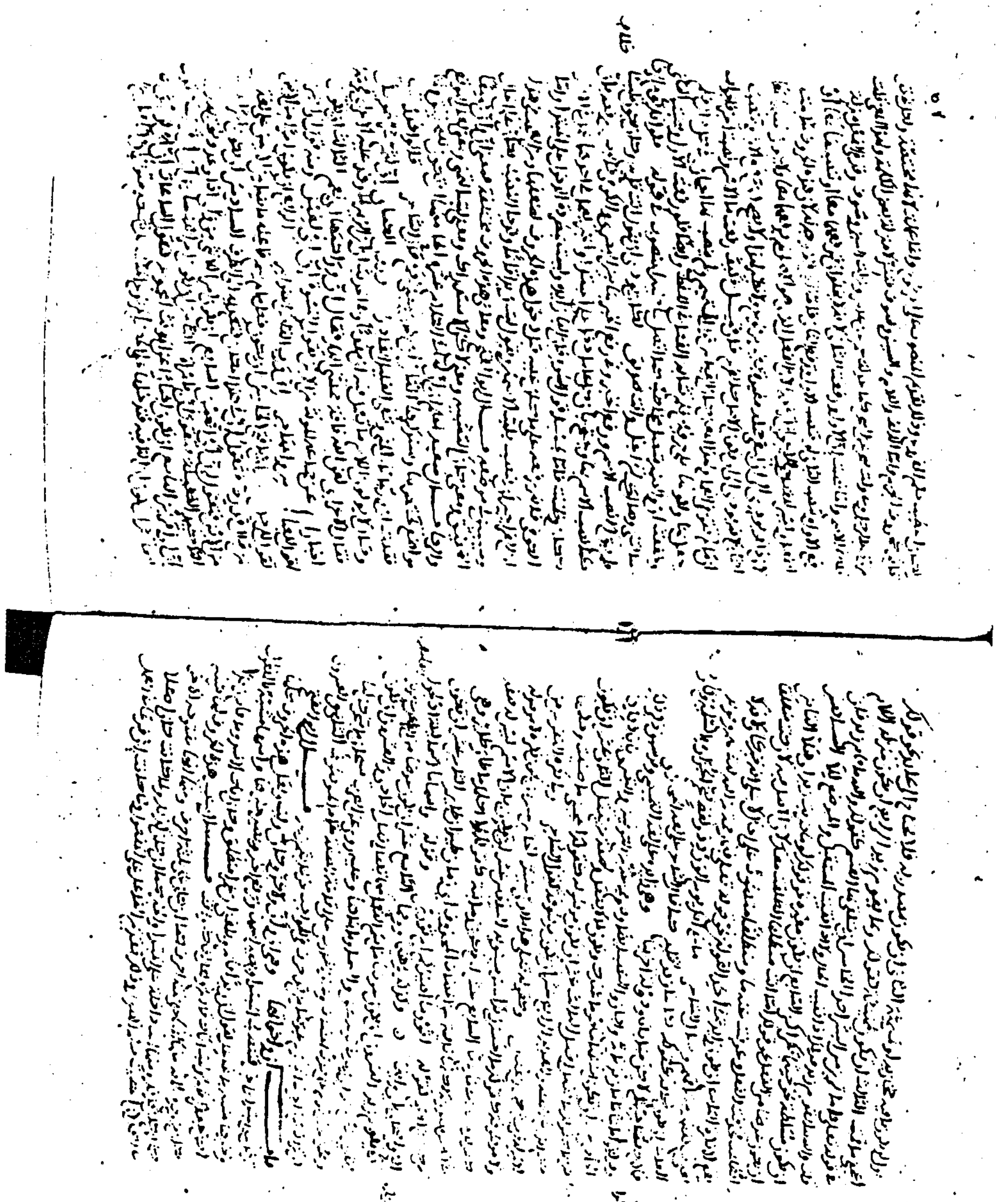
إلا أنَّ هذه النسخة كثيرة الأسقاط، ولذا لم أثبت فروقها، إلاَّ ما كان زيادة مفيدة، فأثبته بين معقوفين.

وأعتقد أنَّ هذه النسخة كالاختصار للكتاب؛ لأنَّ أسقاطها منتقاة، والساقط فقرات كاملة، بحيث إنَّ الكلام في غالب الأحيان لا يختل بذلك السقط.

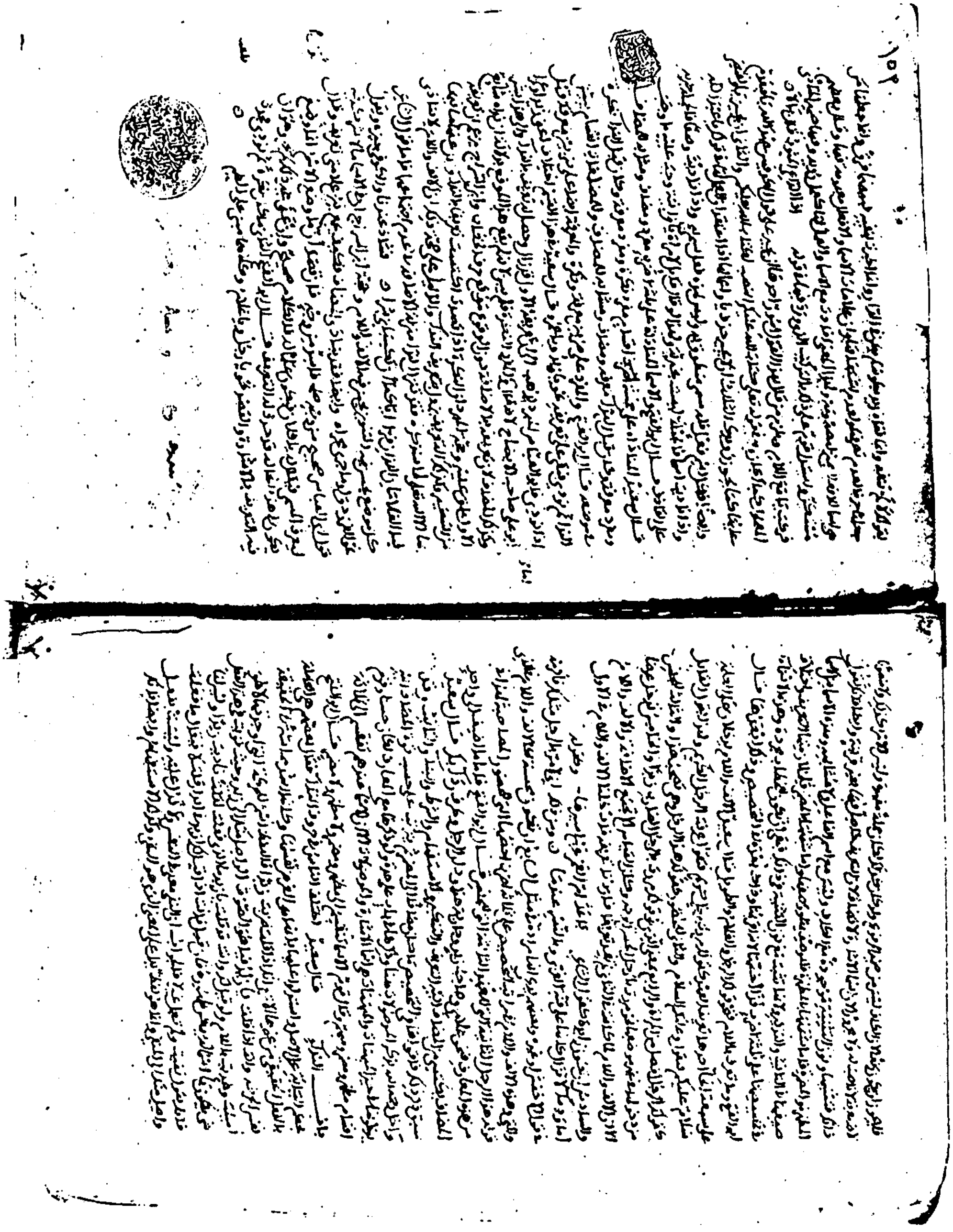
وهذه النسخة مبتورة من أولها وآخرها، وليس فيها ما يفيد شيئًا عن ناسخها، إلا أنه لا يقول: (قال سعيد)، وإنما أبدل بها: (قال الشيخ)، فلعله كان أحد تلاميذه.



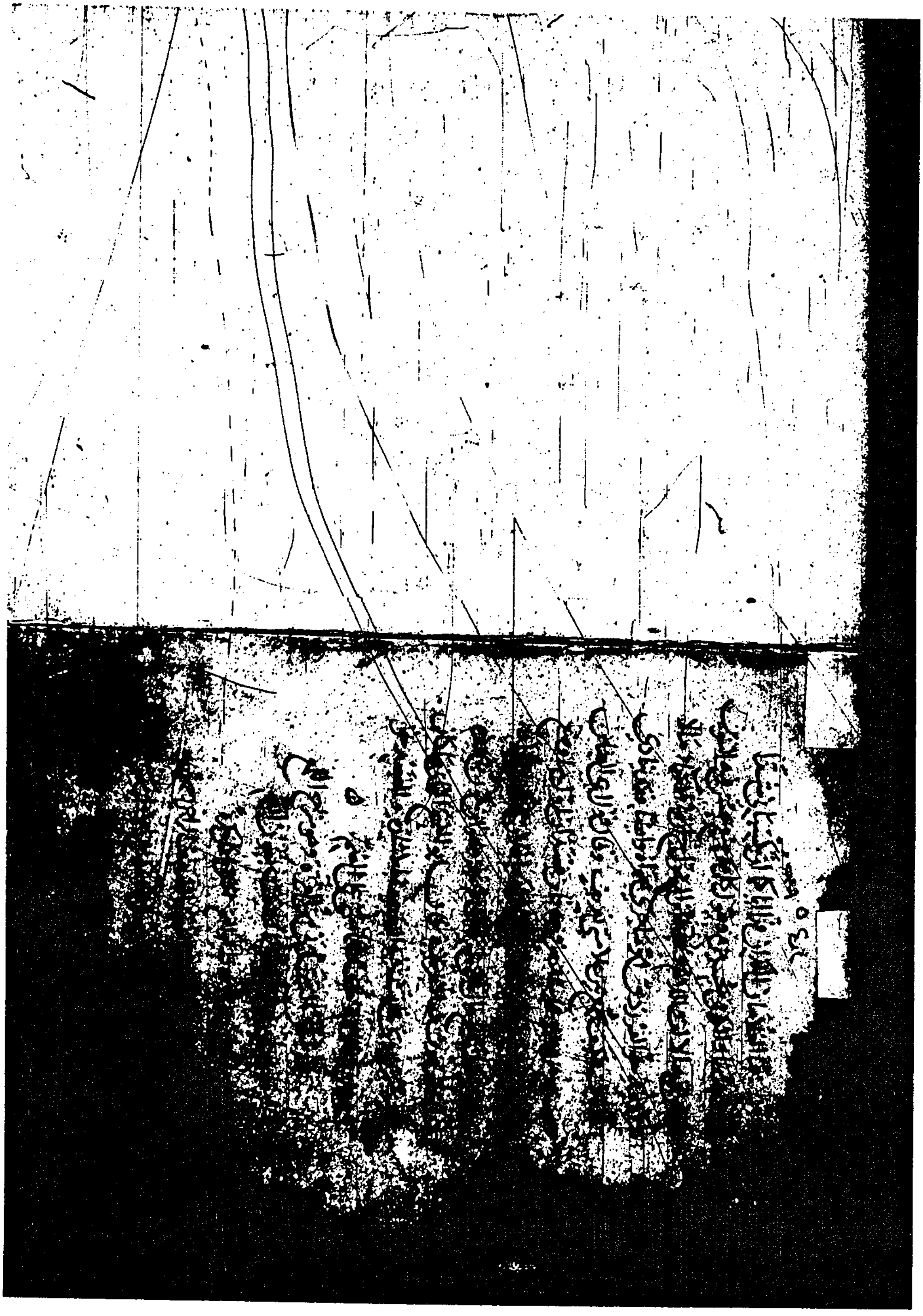
الورقة الأولى من نسخة كوبريللي



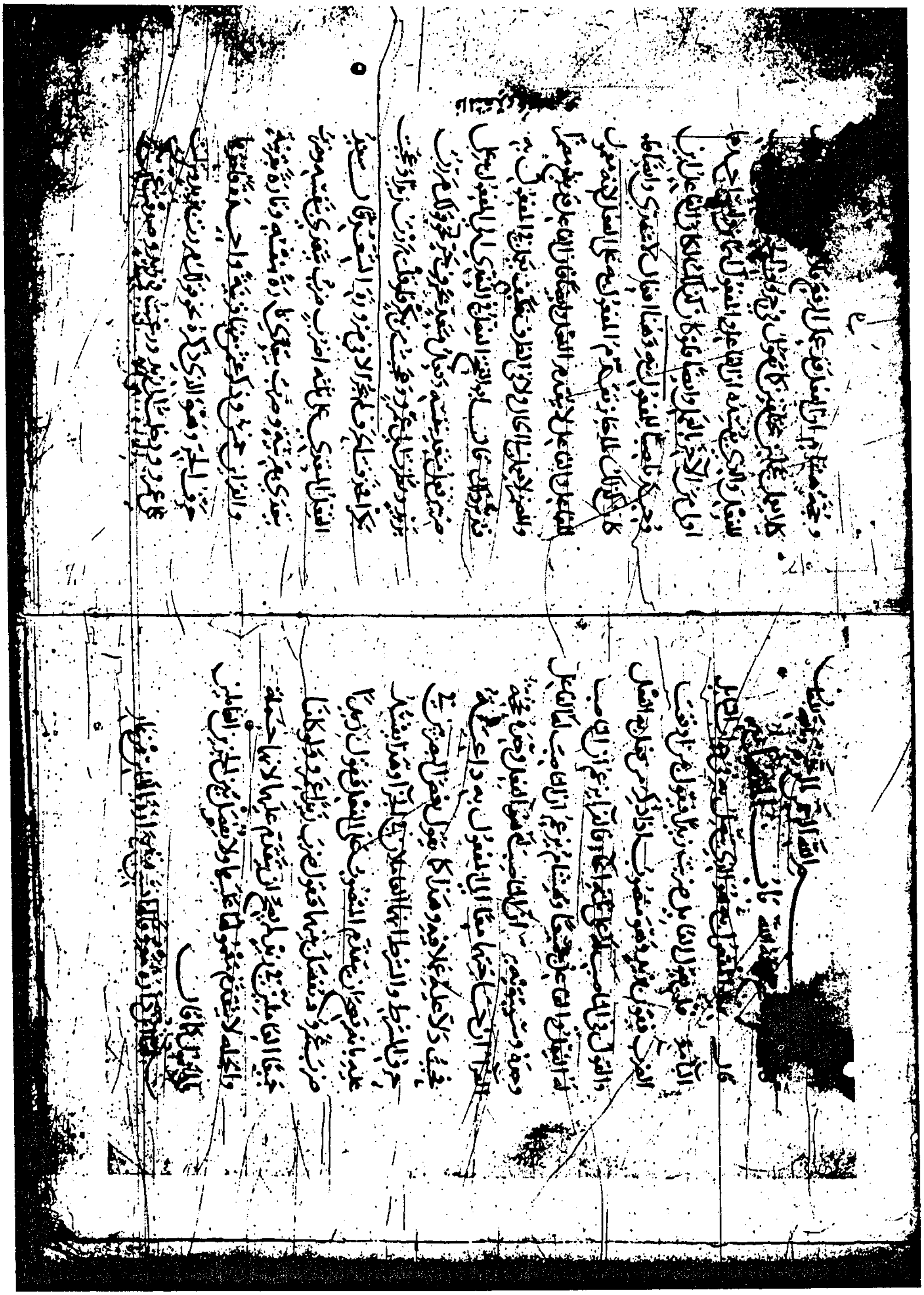
بداية النص المحقق من نسخة كوبريللي



الورقة الأخيرة من نسخة كوبريللي



الورقة الأخيرة من نسخة التيمورية



الورقة الأولى من نسخة التيمورية

/ ٥٦ ب .... قال أبو الفتح:

«بابُ إنَّ وأخواتِها

وَهِيَ إنَّ وَأَنَّ وَلكنَّ وَكَأَنَّ(١) وَلَيتَ وَلَعَلَّ، هَذِهِ(٢) الحُرُوفُ كُلُّها تَدْخُلُ على المُبتدإِ والخَبرِ، فتَنْصِبُ المُبتدأَ وَيصيرُ اسمَها، وتَرفَعُ الخبرَ وَيصيرُ خبرَها، واسمُها مُشَبَّهٌ بالمفعولِ، وخبرُها مُشبَّهٌ بِالفاعلِ، تَقولُ: إنَّ زيدًا قائمٌ، وبَلَغَني أنّ عَمْرًا مُنطلِقٌ، وكأنّ أباكَ الأسدُ، وما قَامَ زيدٌ ولكنَّ جعفرًا قائمٌ، وليتَ أباكَ قادِمٌ، ولعلَّ أخاكَ واقفٌ»(٣).

قال سعيدٌ: هذه الحروفُ لها شَبَهٌ بـ(كانَ) من وُجوهٍ ثلاثة: منها: أنها على ثلاثة أحرفٍ، كما أنَّ (كان) عَلى ثلاثة أحرفٍ، ومنها أنها مفتوحةُ الآخِرِ، كما أنَّ (كانَ) كذلك، ومنها أنّها داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ كما أنَّ (كانَ) كذلك(٤).

ولما كانت (كانَ) أصلاً في العملِ لـ(إنَّ) أُعطِيت حكمَ الأُصولِ، وذلك تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ، ولما كانت (إنَّ) فرعًا في العمل / ٥٧ أ لِـ(كانَ) أُعطِيتْ حُكمَ الفروعِ، وذلك تقديمُ المنصوبِ عَلى المَرفُوعِ، وإنما عَمِلَتْ لأنها

---

(١) في اللمع: وكأنَّ ولكنَّ.

(٢) في اللمع: فهذه.

(٣) اللمع ٤١.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ١٠٨، والأصول ١/ ٢٣٥، وشرح اللمع لابن بَرهان ١/ ٦٢، والبيان في شرح اللمع ١٥٧.

مختصَّةٌ، وَلِكُلِّ مختصٍّ تأثيرٌ، كحُرُوفِ الجزمِ، وَأمَّا الألفُ واللامُ، وَالسينُ وَسَوفَ، فَتنزَّلا منزلةَ بعضِ الكلمةِ، وَلهذا المَعنى قُلتَ: مَرَرْتُ بِالرَّجلِ، وَعَدَلْتَ (سَحَر) عن (السَّحَر)، كما عُدِلَتْ (عُمَر) عن (عامِرٍ)، ونُزِّلتِ السِّينُ وَ(سوفَ) و(قَدْ) في الفِعلِ مَنزلةَ تِلكَ في الاسمِ.

وإنما نَصَبَتْ (إنَّ) الأولَ وَرَفَعَتِ الثانيَ لأنَّهُ لا يخلُو أن تَرفعَهُما مَعًا، أو تنصبَهما مَعًا، أو ترفعَ الأوَّلَ، وَتنصِبَ الثانيَ، أو تَنصِبَ الأولَ وَتَرفعَ الثانيَ، فأمَّا الجرُّ فلا وَجهَ لَهُ؛ لأنَّ هَذِهِ الحُروفَ شابهتِ الفِعلَ، وَلَيسَ لِلفِعلِ جَرٌّ، فلا يجُوزُ أن تَرفَعَهُما؛ لأنَّ الفِعلَ الذي هُوَ الأصلُ لم يرفعْهُما مَعًا، ولا يجُوز نَصبُهما معًا؛ لأنَّ ذَلِكَ يُؤدِّي إلى أن تبقَى جملةٌ مُفيدةٌ بغيرِ مَرفُوعٍ، ولا نظيرَ لهذا، ولا يَصِحُّ أَنْ ترفعَ الأوَّلَ وتنصِبَ الثانيَ؛ لأنَّهُ يُؤدِّي إلى أن يَكُونَ الأَصلُ كالفرعِ.

فإنْ قِيلَ: فكَيفَ رَفعَتْ (ما) الاسمَ ونَصَبَتِ الخبرَ؟

فالجوابُ: أنَّ (ما) لم تَقوَ في العَمَلِ، وَلهذاالمعنى كانَ القِياسُ قَولَ التَّميمِيِّ، وَلم يَنصِبْ بها الحجازيُّ في كلِّ حالٍ[1]، فلم يحفلْ بها، وَلِكَونِها عَلَى حَرفَينِ فَلَم تُشابِهِ الفِعلَ في اللفظِ.

وَأَيضًا فلو رَفَعَتِ الأوَّلَ وَنَصبتِ الثانيَ وَخَفَّفْتَ (أنَّ) وَالضَّميرُ مُتَّصِلٌ مخاطَبٌ، كَما اتَّصلَ بها ضَميرُ المنصوبِ في قولِهِ[2]:

---

(١) انظر إعمال (ما) وإهمالها في الكتاب ١/ ٥٧، والمقتضب ٤/ ١٨٨.

(٢) لم أقف على قائله.

فَلَوْ أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي وِصالَكِ لم أبخلْ وأنتِ صَدِيقُ[(١)]

لَكانَ يُؤَدِّي إلى أن تَقُولَ: أَنْتَ قائمٌ[(٢)]، وَكانَ يَكُونُ مُلْبِسًا، فَلَم يَبْقَ إلاَّ نَصبُ الاسمِ ورفعُ الخبرِ.

وَفي رَفعِ الخَبرِ بهابَينَ البَصرِيِّ وَالكُوفيِّ خِلافٌ، فَالبَصرِيُّ رَفعَهُ بـ(إنَّ) كما نَصَبَ الاسمَ بِها، وَيحتَجُّ بأنَّ كلَّ عاملٍ دَخَلَ عَلَى المبتدأِ والخبرِ يَعمَلُ في أحدهما، عَمِلَ في الآخرِ، كَـ(كَانَ) وَظَننتُ، فأمَّا: بِحَسْبِك قَولُ السوءِ، فإنَّ الباءَ زائدةٌ، وَلَيست بمطَّردةِ الدُّخُولِ عَلَى المُبتدأِ، وَأمَّا الكوفيُّ فإنَّهُ يَرفعُهُ على ما كانَ عَلَيهِ قَبلَ دُخُولِ هَذِهِ الحُروفِ لِضَعْفِها[(٣)]، وَمِنَ العَجَبِ في هذا أنَّ الفَرَّاءَ[(٤)] يُجِيزُ أن

(١) البيت من الطويل.
روي (فراقك) و(طلاقك) بدل (وصالك) ولم أجد رواية المؤلف في مصادره.
انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٠، والمنصف ٣/ ١٢٨، والأزهيّة ٦٢، والإنصاف ١٦٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٣، والتبيين ٣٤٩، وشرح المفصل ٨/ ٧١، والمقرب ١٢٢، وشرح الكافية ٢/ ١/ ١٨٣، ورصف المباني ١٩٦، والجنى الداني ٢١٨، ومغني اللبيب ٤٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٩٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٤٧.
(٢) يريد (أنْ) المخففة مع التاء التي هي ضميرُ المخاطب، وليس الضمير المنفصل.
(٣) انظر الخلاف في الكتاب ٢/ ١٣١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠-٣١١، والمقتضب ٤/ ١٠٩، والأصول ١/ ٢٣٠، ومجالس العلماء ١٣٢، وأسرار العربية ١٤٥، والإنصاف ١٥٣، والتبيين ٣٣٣، وائتلاف النصرة ١٦٦.
(٤) هو يحيى بن زياد الفراء، أبو زكريا(ت: ٢٠٩هـ) إمام الطبقة الثالثة من نحويي الكوفة، أخذ عن الكسائي ويونس، وأخذ عنه سلمة بن عاصم، من تصانيفه: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث وغيرهما... انظر: مراتب النحويين ١٣٩، وتاريخ بغداد ١٦/ ٢٢٤، وإنباه الرواة ٤/ ١.

تنصِبَ بـ(لَيتَ) الاسمَينِ[1]، وَيقُولُ: لَيتَ زَيدًا قائمًا، وَقَد جاءَ النَّصبُ بِكَأنَّ عَلَى الحالِ، وَسَيُبَيَّنُ في مَوضِعِهِ.

قال أبو الفتح: «ومعاني هذه الحروف مُختلفةٌ، فمعنى: (إنَّ) و(أنَّ) جميعًا التحقيقُ، ومعنى (كأنَّ) التشبيهُ، ومعنى (لكنَّ) الاستدراكُ، ومعنى (ليتَ) التمني، ومعنى (لعلَّ) التَّوَقُّعُ والرَّجاءُ»[2].

قال سعيدٌ: اعلم أنَّ (إنَّ) لها في الكلامِ عَشَرةُ أنحاءٍ[3]، منها: أنها تكونُ للتحقيقِ، ولها مواضعُ تختصُّ بها وسنذكرُها.

الثاني: أنها تكونُ بمعنى (نَعَمْ)[4]، قالَ الشاعِرُ[5]:

قالوا غَدَرْتَ فقلتُ إنَّ ورُبَّما ... نالَ المُنى وشفى الغليلَ الغادِرُ[6]

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٠، وانظر النقل عنه في: المفصل ٣٦٠، وشرحه لابن يعيش ٨/ ٨٣، وشرح الكافية ١/ ١/ ٣٣٢، ومغني اللبيب ٣٧٦.

(٢) اللمع: ٤١.

(٣) ذكرها بألفاظ مقاربة لألفاظ ابن الدهان وأمثلته ابن فلاح اليمني في المغني ٣/ ١٢٨-١٣٢.

(٤) العين ٨/ ٣٩٨ (أنن).

(٥) هو مسعود بن عبد الله الأسدي.

(٦) البيتُ من الكامل.

روي: فقلتُ: جَيرِ وربما، فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤، محاضرات الأدباء ١/ ٣٥٨، والتذكرة الحمدونية ٣/ ٣٧-٣٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢، ٦٥، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، وتذكرة النحاة ٧٣٢، وخزانة الأدب ١١/ ٢١٥.

وَرَوَى الكسائيُّ[(١)]: إنَّ لَثَمَّ شرٌّ طويلٌ[(٢)]، وَقالَ: لا يُؤَلُونَ اللامَ ما تعملُ فيه (إنَّ) مُقَدَّمًا، وفي الحديثِ أنَّ ابنَ الزُّبَيرِ[(٣)] لما وَفَدَ عليهِ الأعرابيُّ فَحَرَمَهُ فقالَ الأعرابيُّ: لَعَنَ اللهُ ناقةً حَمَلَتني إِلَيكَ، فقالَ: إنَّ وَرَاكِبَها[(٤)]. أي: نَعَمْ.

الثالِثُ: أن يَكُونَ إخبارًا عَن جماعةِ المُؤَنَّثِ مِنَ الأَينِ[(٥)]، تقولُ: النِّسوةُ إنَّ، أي: لغِبْنَ، وَمِنهُ قولُ الراجِزِ[(٦)]:

أَقُولُ لِلعبَّاسِ والمُهاجِرِ ... إنَّ وربِّ القُلُصِ الضَّوامِرِ[(٧)]

---

(١) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي. (ت: ١٨٩هـ)، أحد القراء السبعة، وإمام الطبقة الثانية من طبقات نحويي الكوفة. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، وإشارة التعيين ٢١٧، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٤٠٤.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي. (ت: ٧٣هـ)، الصحابي الجليل، أمه أسماء بنت أبي بكر، روى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان أول مولود للمهاجرين في المدينة، استقل بالحجاز، فقاتله الأمويون حتى قتلوه. انظر: سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٦٣، والإصابة ٣/ ٦٩، وغاية النهاية ١/ ٤١٩.

(٤) العين ٨/ ٣٩٨، والبيان والتبيين ٢/ ٢٧٩، وأساس البلاغة ١/ ٢٣ (أنن)، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٧٨ (أنن)، وتاج العروس ١١/ ٤٠٣ (أنن).

(٥) تهذيب اللغة ١٥/ ٥٥٠ (أنن).

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) روايته بلفظ: إنَّا. أي: أَعْيَيْنا.

انظر: جمهرة اللغة ١/ ١٩١، وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٥٠ (أين)، والخصائص ٣/ ١٦٨، وأساس البلاغة ١/ ٢٨ (أين)، وتاج العروس ٣٤/ ٢٢١ (أين).

الرابعُ: أن يكونَ أمرًا منَ الأنينِ(١)، تقولُ للرجلِ: إنَّ يا فتى.

الخامسُ: أن يكونَ فِعْلَ مالم يُسمَّ فاعلُه ماضيًا من الأنينِ، على لغةِ من قالَ: رِدَّ، فتقول: إنَّ في هذا المكانِ، فتُعدِّيه إلى الظرفِ.

السادس: أن يكونَ أمرًا للنساءِ من الأين(٢)، فتقولُ: إنَّ، أي: اتْعَبْنَ.

السابع: أن يكونَ أمرًا لِلأُنثَى مِن (وَأَيَ)، إذا وَعَدَ(٣)، وَيَلحقُ بِهِ نونُ التوكيدِ الثقيلةِ، فتقولُ: إنَّ يا امرأةُ.

الثامنُ: أن يكونَ أمرًا لِلنساءِ منَ (آنَ) أي قرُبَ(٤)، فتقولُ: إنَّ، أي اقرُبْنَ.

التاسع: أن يكونَ إخبارًا عن المؤنثِ المجموعِ، فتقولُ: الساعاتُ إنَّ، أي قَرُبْنَ.

العاشر: أن تكونَ (إنِ) النافية، فتدخلَها على المضمرِ المرفوعِ المنفصلِ للمتكلمِ، فتقولُ: إنْ أنا قائمٌ، / ٥٧ ب ثم تلقي على النونِ حركةَ الهمزةِ،

---

(١) تهذيب اللغة ١٥/ ٥٦٢ (أنن).

(٢) تهذيب اللغة ١٥/ ٥٥٠ (أين) وفيه: عن أبي زيد والليث: الأين: الإعياء، ولا يشتق منه فعلٌ، قال الليث: إلا في الشعر.

(٣) الصحاح ٦/ ٢٥١٨ (وأي).

(٤) لم أجد (آن) بمعنى قرُب فيما اطلعت عليه، وإنما: آن يؤون أونًا: إذا استراح، من الرفق والسكينة والدعة، وآن من الأين: أي حانَ. انظر على سبيل المثال: تهذيب اللغة ١٥/ ٥٤٤ (أون) و ١٥/ ٥٥٠ (أين)، والصحاح ٥/ ٢٠٧٥ (أون)، ٥/ ٢٠٧٦(أين)، واللسان ١٣/ ٣٨-٤٠ (أون) و(أين)، وتاج العروس ٣٤/ ٢١٦ (أون)، ٣٤/ ٢٢١ (أين).

وتحذفُ الهمزةَ، فتلتقي النونانِ، فَتُلقِي حَركةَ الأُولى، وَتُدغِمُها في الثانيةِ، وتحذفُ الألفَ للوصْلِ، فتقولُ: إنَّ قائمٌ، ويجوزُ عَلَى قِياسِ المبرِّدِ(١): إنَّ قائمًا، عَلَى إعمالها(٢).

وأمَّا (أنَّ) فلَها مَوضِعانِ:

أَحَدُهما: أَن تَكُونَ فيه فِعلاً ماضيًا مِنَ الأَنِينِ، كما قالَ ذو الرُّمّةِ(٣):

.... كَما أَنَّ المريضَ إلى عُوَّادِهِ الوَصِبُ(٤)

---

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، الملقب بالمبرد (ت:٢٨٥هـ)، إمام الطبقة السابعة من طبقات النحويين البصريين، من تصانيفه: المقتضب، والكامل. انظر: مراتب النحويين١٣٥، وأخبار النحويين البصريين ١٠٤، وإنباه الرواة ٣/ ٢٤١.

(٢) يرى المبرد إعمال (إنْ) النافية، فينصب الخبر بها تشبيهًا بـ(ليس) كما كان ذلك مع (ما). المقتضب ٢/ ٣٦٢.

(٣) هو غيلانُ بن عقبة بن نهيش من بني عدي بن عبد مناة. (ت: ١١٧هـ)، شاعر أموي فحل، اشتُهر بصاحبته ميّة بنت مقاتل بن طلبة بن قيس عاصم، مدح هشامَ بن عبد الملك وغيره، توفي شابًّا. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٤٣، ٥٤٩، والشعر والشعراء ١/ ٥١٥، ووفيات الأعيان ٤/ ١١.

(٤) البيت من البسيط، وتمامه:

تشكو الخِشاش ومجرى النسعتينِ ...

الخشاش: هو العود الذي يُجعَلُ في أنف البعير، والنسعة: حبل من جلد يكون زمامًا للبعير، والوصَبُ: الوجع. انظر: اللسان ٦/ ٢٩٧ (خشش)، ٨/ ٣٥٢ (نسع)، ١/ ٧٩٧ (وصب).

وهو من بائيته المشهورة التي مطلعها:

ما بالُ عينِك منها الماءُ ينسكِبُ كأنّهُ من كُلىً مفريةٍ سَرَبُ

انظر: ديوانه ١/ ٤٢، والعين ٨/ ٣٩٨ (أنن)، والكامل ٢/ ٩٣٤، ومقاييس اللغة ١/ ٣٢ (أنن)، وذيل اللآلئ ٥٥، ولسان العرب ١٣/ ٢٨ (أنن).

والثاني: أَن تَكُونَ فيهِ للتحقيقِ والتأكيدِ، وَقَد جاءَتْ بمعنى (لَعَلَّ) عِندَ الخَلِيلِ[(١)]، وَلها مَوضِعٌ سَتُذكَرُ فِيهِ إن شاءَ اللهُ.

وَأَمَّا (كَأَنَّ) فَلِلتَّشبيهِ، وَزَعَمَ الزَّجاجيُّ[(٢)] أنها تَكُونَ تَشبِيهًا وَشكًّا وَواجبةً، فالتشبيهُ إذا كانَ خَبرُها اسمًا جامِدًا، كَقَولِكَ: كَأَنَّ زيدًا الأسدُ، والشكُّ إذا كان خبرُها مشتقًّا، كقولك: كأنَّ زيدًا قائمٌ[(٣)]، والواجبُ قولك: كأنّك بزيدٍ قد جاءَ[(٤)]، وهذه القسمةُ لا يعرفها بصريٌّ.

---

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن. (ت: ١٨٠هـ)، إمام الطبقة الثالثة من طبقات النحويين البصريين، شيخ سيبويه، وقد أكثر في كتابه من النقل عنه. وهو مستنبط علم العروض. من تصانيفه: معجم العين. انظر: أخبار النحويين البصريين ٤٨، ونزهة الألباء ٤٥، وإنباه الرواة ١/ ٣٤١.

وانظر رأيه في (أنَّ بمعنى لعل) في الكتاب ٣/ ١٢٣.

(٢) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم، (ت: ٣٤٠هـ)، إمام في النحو، عرف بالزجاجي لملازمته أبا إسحاق الزجاج، من تصانيفه: الجمل، والإيضاح في علل النحو، ومجالس العلماء. انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٦٠، ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦، وبغية الوعاة ٢/ ٧٧.

(٣) انظر: حروف المعاني للزجاجي ٢٩، ولم يذكر الوجوب. ونقل أبو حيان والمرادي وابن هشام الوجوب عن الزجاجي والكوفيين. انظر: التذييل والتكميل ٢/ ٦١٣، والجنى الداني ٥٧٢-٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٣.

(٤) وصف النحويون هذا المعنى في نحو هذا المثال بالتقريب، ونسبه ابن عصفور لبعض النحويين، ونسبه غيره للكوفيين. انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٤٨، والجنى الداني ٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٤، وتعليق الفرائد ٤/ ١٣، وأما التحقيق فشاهده قول الشاعر:

فأصبح بطنُ مكةَ مُقشعرًّا ... كأنَّ الأرض ليس بها هشامُ

=

والفارسيُّ[(١)] يعتقدُ أن الباءَ والكافَ زائدتانِ[(٢)]. وهذا يَبْطُلُ عليْهِ بالباءِ ودُخُولِ الواوِ في قولِكَ: كأنِّي بِزَيدٍ وقد جاءَ، وهذِهِ الكافُ التي في (كأنَّ) لَيسَ لها تَعَلُّقٌ، وكأنَّ الأصلَ في قولِكَ: كأنَّ زَيدًا الأسدُ: إنَّ زَيدًا كالأسدِ، ثُمَّ قُدِمَتِ الكافُ للعنايةِ بالتشبيهِ، فكانت مُتَعَلِّقةً، فلما تَقَدَّمتْ بَطلَ تعلُّقُها، ولم يبطُلْ عمَلُها، وإن كانَ حكمُها قد بطلَ؛ لأنَّ (أنَّ) وما عمِلتْ فيه بتقديرِ مصدرٍ، ولا يُسْبَكُ من (أنَّ) هنا مصدرٌ؛ لأنَّهُ يؤدِّي إلى أن تَقَعَ الفائدةُ من مفردٍ، ونظيرُ هذه الكافِ الكافُ في (كذا) و(كأيِّنْ) وقد سُلِبَتِ التَّشْبيهَ فيهما.

و(كأنَّ) تعملُ مخفّفةً ومُثقلةً؛ إمَّا في مضمرٍ وإمَّا في مُظهَرٍ.

ومن الناسِ من يدَّعي أنَّهُ لا موضعَ لأنَّ هُنا؛ لما يؤدِّي إليه من عدمِ الفائدةِ بالمصدرِ وحْدَهُ، والفائدةُ هنا موجودةٌ، وبعضُهم لا يعملُها مخففةً[(٣)]، وهو

انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٤٧، والجنى الداني ٥٧١، ومغني اللبيب ٢٥٣.

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي، أبو علي، (ت: ٣٧٧هـ)، إمام في النحو، أخذ عن ابن السراج، وأخذ عنه ابن جني والربعي وغيرهما، من مصنفاته: الحجة للقراء السبعة، والإيضاح العضدي والتكملة، وغيرها. انظر: تاريخ بغداد ٨/ ٢١٧، وإنباه الرواة ١/ ٢٧٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٨٠.

(٢) انظر ما يأتي بعد قليل.

(٣) جوَّز الزمخشري الإلغاء مع التخفيف، وحمله ابن يعيش على العمل في ضمير الشأن، وجعل ابن الحاجب الإلغاء هو الأصح، وفسره الرضي على العمل في اللفظ، لكنه جوز عدم التقدير لعدم الداعي إليه، لكنه قواه إجراءً لها مُجرى (أنّ). انظر: المفصل ٣٥٨، وشرح المفصل ٨/ ٨٢، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٨٧-١٢٨٨، وتعليق الفرائد ٤/ ٧٦.

رديءٌ، قال الشاعر[(١)]:

وَوَجْــــهٍ مُـــشْرِقِ النَّحْـــرِ   كـــأنْ ثدْيَيْـــهِ حُقَّـــانِ[(٢)]

ويروى: ثدياه[(٣)]، على إضمارِ الاسمِ، وقد أجازوا: مررتُ برجلٍ كأنْ زيدٍ، أي كزيدٍ.

وزادوا (أنْ) توكيدًا كما زادُوها في: لمّا أنْ جئتَ جئتُ. وَرَوَوْا [قولَ الشاعر][(٤)]:

جمُومُ الشدِّ شائلةُ الذّنابى   وهادِيَها كأنْ جِذْعٍ سحيقِ[(٥)]

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيت من الهَزَج.

روي: وصدر مشرق النحر، ووجه مشرق اللون..

الشاهد فيه: إعمال (كأن) المخففة، ونصب (ثدييه) اسمًا لها.

انظر: الكتاب ٢/ ١٤٠، والأصول ١/ ٢٤٦، والمحتسب ١/ ٩، والنكت ١/ ٥١٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٢، والإنصاف: ١٦٦، وشرح المفصل ٨/ ٨٢، والتبيين ٣٤٩، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٨٨، وغيرها كثير.

(٣) انظر هذه الرواية في: الكتاب ٢/ ١٣٥، والتبيين ٣٤٩، والإنصاف ١٦٦، وغيرها.

(٤) في د.

والشاعر هو المُفضَّل النُّكريّ.

(٥) البيتُ من الوافر.

روايته في مصادره: جذعٌ سحوقُ، وفي بعضها: تشقُّ الأرض بدل: جموم الشد. ولم أعثر على رواية المؤلف بجر جذع، وسحيق، وروي القصيدة قافٌ مضمومة، فلا شاهدَ فيه على زيادة (أنْ)، ولا على عمل (كأنْ).

=

وكذا قوله(١):

فيومًـا تُوافينـا بوجْـهٍ مُقَسَّمٍ   كَأنْ ظَبيةٍ تعطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ(٢)

فيُنشدُ بِالجرِّ عَلَى الزِّيادة لـ(أنْ)، وَبِالنَّصبِ عَلَى العَملِ، وبِالرفعِ عَلَى أن يَكونَ اسمُها مُضمرًا فيها.

والفرس الجموم ما ترك الضراب فتجمع ماؤه، وشائلة الذنابى: أي ترفع ذنبها في العدو، والهادي: العنق، وسحوق: طويل.

انظر: الأصمعيات ٢٠٣، وحروف المعاني للزجاجي ٢٩، والفسر ١/ ٥١٥، والمحكم ٤/ ٣٧٢ (هدي)، وعجزه في شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ٢/ ٣٥٧.

وللنمِر بن تولب بيت صدره يوافق صدر هذا البيت، وهو قوله:

جمـومُ الشد شائلة الذنابى   تخالُ بياضَ غُرَّتها سراجا

في شعراء إسلاميون (شعر النمر بن تولب) ٣٤٠.

(١) اختلف في قائله على أقوال، منها أنه:

أ- ابن صريم اليشكري.

ب- علباء بن أرقم اليشكري.

ج- زيد بن أرقم.

د- راشد بن شهاب اليشكري.

(٢) البيتُ من الطويل.

المقسّم: المحسَّن، من القسمات، وهي أعالي الوجه، وتعطو: تتناول، والوارق: ذو الوَرق، أي المورق، والسَّلم: شجر له شوك. انظر: شرح شواهد المغني ١/ ١١١.

انظر: الكتاب ٢/ ١٣٤، والكامل ١/ ١١١، والأصول ١/ ٢٤٥، وأمالي القالي ٢/ ٢١٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٨، والمسائل البصريات ١/ ٦٥٣، وشرح المفصل ٨/ ٨٣، والإنصاف ١/ ٢٠٢، واللآلئ ٢/ ٨٢٩، وشرح شواهد المغني ١/ ١١١، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٥٩.

فأمَّا نَصبُ الحالِ عَنها، وَهُوَ ما قَدَّمْنا ذِكرَهُ، فَقَولُ الشاعِرِ(١):

كَأَنَّهُ خارجًا من جَنْبِ صفحَتِهِ ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عندَ مُفتَأَدِ(٢)

وإنَّما نُصِبُ الحالُ؛ لأن معنى (أنَّ) التأكيد، و(كأنَّ) التشبيه، فيجوز أن تقولَ: أشبِّهُ زيدًا، ولا تقولُ: أؤكِّدُ زيدًا. ورأيتُ بيتًا قد عمِلتْ فيه كأنَّ في اسمينِ معًا، أنشدَ الكوفيُّ(٣):

كَأنَّ مَكاكِيَّهُ بالجَواءِ ... خِلالَ الدَّقارِيِّ شَرْبًا ثِمالا(٤)

---

(١) هو النابغةُ الذبياني.

(٢) البيتُ منَ البسيط.

وهو يتحدث عن قرن الثور، ويصفه حالة كونه خارجًا من صفحة الكلب، السفود: وهو الحديدة التي يشوى بها. والشرب: هم القوم الشاربون. والمفتأد: موضع الوقود. انظر: اللسان ٣/ ٢١٨ (سفد)، ٣/ ٣٢٨ (فأد).

استشهد به على نصب الحال بمعنى التشبيه الذي تضمنته (كأنّ).

انظر: ديوان النابغة ١٩، وكتاب الشعر ١/ ٦٢، والخصائص ٢/ ٢٧٥، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٥٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٩، ٣/ ١٠، ورصف المباني ٢٨٦، ٣٦٣، وخزانة الأدب ٣/ ١٨٥.

(٣) لأبي داؤد الإيادي.

(٤) البيت من المتقارب.

روايته في مصادره: (تخالُ) بدل (كأنَّ)، و(بالضحى) بدل (بالجواء)، فلا شاهد فيه.

والمكاكيّ جمع مُكّاء وهو طائر، والجواء: موضع. والدقاريُّ: جمع دَقَرَى، وهي الرياض. انظر: اللسان ٤/ ٢٨٩ (دقر)، ١٥/ ٢٩٠ (مكا).

انظر: ديوان أبي دؤاد ٣٣١، وكتاب الشعر ٢/ ٤٤٧، وكتاب الجيم ١/ ٢٧١، والمخصص ١٠/ ١٣٣، والتذكرة الحمدونية ٧/ ٢٨١.

فأمَّا قَولُهُ: «كأنّكَ بِالدُّنيا لم تكُنْ، وَكأنّكَ بِالآخرَةِ لم تَزَلْ»[١]، فإنَّ الفارسيَّ -رحمهُ اللهُ- جَعَلَ الكافَ لِلخِطابِ زَائدةً، وَجَعَلَ الباءَ أيضًا زائدةً[٢]، فصارَ التَّقديرُ: كأنَّ الدُّنيا لم تكُنْ، وَاستَدَلَّ لِذلِكَ بِكتابِ عُمرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ[٣] إلى الحَسَنِ[٤]: «كأنَّ الدنيا لم تكُنْ، وَكأنَّ الآخِرةَ لم تَزَلْ»، ولا يجوزُ على هذا: كأنِّي

---

(١) اختلف في قائله على أقوال:

أ- جعله أبو شامة حديثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: إبراز المعاني ١/ ٢٧٩.

ب- ونسب إلى الحسن البصري. انظر: النكت والعيون ٣/ ٢٤٩، وتفسير العز بن عبد السلام ٣/ ٢٢١، والجنى الداني ٥٧٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٧٥.

ج- ونسب إلى عمر بن عبد العزيز. انظر: حلية الأولياء ٥/ ٣٠٥، و المقاصد الحسنة ١/ ٤٩٨، وكشف الخفاء ٢/ ١٦٨. وهو الصحيح، جاء في حلية الأولياء: «كتب الحسنُ إلى عمرَ بن عبد العزيز: أما بعدُ: فكأنّك بآخر من كُتِبَ عليه الموت، قيل: قد مات. فأجابهُ عمرُ: أما بعد: فكأنّك بالدنيا ولم تكن، وكأنّك بالآخرةِ ولم تزل».

(٢) الجنى الداني ٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٤، وتعليق الفرائد ٤/ ١٤.

(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي (ت:١٠١هـ)، الخليفة الأموي الصالح الزاهد العادل، ينعت خامس الخلفاء الراشدين، منع سبَّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه على المنابر، فرثاه الشريف الرضي رغم ما يقتضيه مذهبه من عداء الأمويين. ولي الخلافة سنة ٩٩ وتوفي وعمره تسع وثلاثون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ١١٤، وفوات الوفيات ٣/ ١٣٣، وتهذيب التهذيب ٧/ ٤٧٥.

(٤) هو الحسن بن يسار البصري (ت:١١٠هـ)، تابعي جليل، وفقيه شجاع ناسك، كان لا يخاف في الله لومة لائم، وكان له مع الحجاج مواقف. انظر: الوافي بالوَفَيات ١٢/ ١٩٠، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٤، والبداية والنهاية ٩/ ٢٦٦.

بِالدُّنيا، وَعَليهِ قَولُهُم: كَأَنَّكَ بِزَيدٍ قَد جاءَ، وَجوَّزَ أن تَكُونَ الكافُ اسمَ (كأنَّ)، وَالباءُ في تَقدِيرِ (في) وَهِيَ الخَبرُ، وَلم تَكُنْ في تَقدِيرِ الحالِ، وَالواوُ مُقَدَّرةٌ مَعَهما، أَي: كأَنَّكَ بِالدُّنيا مَعدُومةً، وَيجُوزُ عِندِي أن تَكُونَ الكَافُ اسمَها، وَ(لم تَكُن) الخَبَرُ وَهِيَ تامَّةٌ، وَ(بِالدُّنيا) مُتَعَلِّقٌ بها، وَيكونُ التقديرُ: كأَنَّكَ لم تَكُنْ في الدُّنيا.

وأمَّا (لكِنَّ) فتكونُ مُثقَّلةً ومخفَّفةً، فالخفيفةُ تُذكَرُ في بابها، فأمَّا المُثقَّلةُ فَمعناها الاستِدراكُ، وَهِيَ عامِلةٌ عَمَلَ (إنَّ) مخالِفٌ ما بَعدَها ما قَبْلها في المَعنى، كقولك: ما جاءني زيدٌ لكنّ عمرًا غيرُ جاءٍ، وكذلك: ما جاءني زيدٌ، لكنَّ عمرًا جاءني، ومنَ الناسِ المُتأخِّرينَ[1] منْ قال: أصلُ لكنَّ: كنَّ، و(لا) مركبةٌ مَعَها، ولا أعْرِفُ لهذا حَقيقةً، وإنما حَمَلَهُ هذا القائلُ على (لعلَّ)، وبينهما بُعْدٌ؛ لأنّ (لعلَّ) قد استُعملَ فيه (عَلَّ) وحدَها، ولم تُسْتَعْمل (كنَّ) وحدَها، فأمَّا قولُ الشاعِرِ[2]:

فلوْ كنُتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرابَتي ... ولكنَّ زنْجيًّا عَظِيمَ المشافِرِ[3]

---

(١) قال الفراء مركبة من (لكنْ) و(إنَّ)، وقيل: من (لا) و (أنّ) والكاف زائدة، وقيل: أصلها (إن) وزيدتْ عليها (لا) والكاف. انظر: شرح المفصل ٨/ ٧٩، والجنى الداني ٦١٧، ومغني اللبيب ٣٨٤.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) البيتُ من الطويل.

ضبي: منسوب إلى بني ضبّة، وهم قوم الفرزدق، والمشفر للبعير كالشفة للإنسان، استعملها تشنيعًا لصورته. (عن شرح شواهد المغني).

انظر: ديوانه ٢/ ٤٨١، والكتاب ٢/ ١٣٥، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٧، والمحتسب ٢/ ١٨٢، والمنصف

=

/ ٥٨ أ فالخبر محذوفٌ، تقديرُه: ولكنّ زنجيًّا عظيمَ المشافرِ رجلٌ لا يعرفُ قرابَتي، ويُروى: ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ[1]، تقديره: ولكنَّك زنجيٌّ عظيمُ المشافر، وهو حَسَنُ الإعرابِ ضعيفُ المعنى، وقدّر قومٌ الخبرَ في الأول: ولكنَّ زنجيًّا عظيمُ المشافرِ أنتَ، وهُو كالوجْهِ الثاني في الجودةِ والقُبحِ، ومِثلُهُ في جَعْلِ الاسْمِ نكرةً والخبرِ معرفةً قَولُهُ[2]:

كأنْ دَريَّةً لما التقينا ... بِنَصْلِ السَّيفِ مُجْتَمَعُ الصُّداعِ[3]

وقولُه[4]:

وإنَّ حرامًا أنْ أسُبَّ مُجاشعًا ... بآبائيَ الشُّمِّ الكرامِ الخضارمِ[5]

٣/ ١٢٩، والنكت ١/ ٥١٤، وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٣٥٠، والإنصاف ١٥٧، وشرح المفصل ٨/ ٨٢، ورصف المباني ٣٥٠، والجنى الداني٥٩٠، ومغني اللبيب ٣٨٤، وشرح شواهده ١/ ٢٣٩.

(١) ورد بالنصب في مجالس ثعلب والمحتسب، وفي باقي المصادر بالرفع .

(٢) هو مرداس بن حُصين.

(٣) البيت من الوافر.

روي: (وكان) بدل (كأنَّ) فلا شاهد فيه. والدريّة: مخفف دريئة، وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي، (اللسان ١/ ٧٤ (درأ) ومجتمع الصِداع: الرأس. (عن المخصص).

الشاهد فيه: كأنَّ دريةً مجتمعُ الصداع، حيث جاء الاسم نكرة والخبر معرفة.

انظر: نوادر أبي زيد ١٥٠، والخصائص ٢/ ٢٧٥، والمخصص ٣/ ٣١، واللسان ١٣/ ٣٣ (أنن).

(٤) هو الفرزدق.

(٥) البيت من الطويل.

جاء في مصادره (مقاعسًا) بدل (مجاشعًا)، وهو الصواب؛ لأن مجاشع بن دارم من أجداد الفرزدق، وكان

=

وقال[1]:

كـــأنَّ طَـــيرًا سُــــودُها وحُمْرُهـــا[2]

وَوَجدتُ في كتابِ الله تعالى الاسمَ نكِرةً والخبرَ معرفةً للفائدةِ المَطلُوبةِ في الخَبرِ، وَهُوَ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾[3] فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾[4] فيحتملُ أن يكونَ معرفةً، وإنما كانَ كذلكَ؛ لأنَّ الفائدةَ معروفةٌ بالمعرفةِ.

وأمَّا (لَيْتَ) فمعناها التمنِّي، والفراءُ يزعمُ أنَّ العَرَبَ تجْعَلُها كـ(وَدِدْتُ)،

يفتخر به دائمًا. (انظر: تعليق د. عضيمة على الشاهد في المقتضب ٤/ ٧٤ الهامش رقم: ١). والخضارم: جمع خِضْرم، وهو كثير العطاءِ. انظر: اللسان ١٢/ ١٨٤ (خضرم)، وروي:

وليس بعدلٍ إن سببْتُ مقاعسًا

فلا شاهد فيه.

وعلى رواية المؤلف جاء الاسم نكرة وهو (حرام)، والخبر معرفة، وهو المصدر المؤول (أن أسب).

انظر: ديوانه ٢/ ٨٤٤، والمقتضب ٤/٧٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦، ١٩١، وتحصيل عين الذهب ٩٩، وتهذيب إصلاح المنطق ١/ ٧٤، ١٦٨، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٤٢، ومعاهد التنصيص ١/ ٤٧، وخزانة الأدب ٩/ ٢٨٥.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز.

الشاهد فيه: ورود اسم كأنَّ نكرة وهو (طيرا)، والخبر معرفة، وهو (سودها).

انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٥٩، ولم أجده في غيره.

(٣) آل عمران: ٩٦.

(٤) آل عمران: ٦٨.

فتعملُها في الاسمِ والخبرِ النّصبَ، فتقول: ليتَ زيدًا قائمًا[(١)]، كما قالوا: ظننتُ زيدًا قائمًا، وأنشدوا[(٢)] [هذا البيتَ][(٣)]:

يــا ليــتَ أيّــامَ الــصِّبا رَواجِعــا[(٤)]

وَأَنشَدُوا[(٥)]:

أَلاَ يــا لَيتَنــي حَجَــرًا بــوادٍ ... أقــامَ وليــتَ أمِّــي لم تَلِــدْني[(٦)]

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤١٠، وانظر النقل عنه في المفصل ٣٦٠، وشرحه ٨/ ٨٣، وشرح الكافية ١/ ١/ ٣٣٢، ورصف المباني ٣٦٦، ومغني اللبيب ٣٧٦، وفي شرح الحديث المقتفى لأبي شامة ١/ ١٦٢ عن الفراء أنها لغة عُكلٍ.

(٢) اختلف في قائله فقيل:

أ- العجاج.

ب- رؤبة بن العجاج.

(٣) في د.

(٤) من الرجز.

انظر: ملحق ديوان العجاج ٤٠٥ (تحقيق: شعوي ضناوي)، والكتاب ٢/ ١٤٢، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨، والتمام ١٦٨، وشرح المفصل ١/ ١٠٤، ٨/ ٤٨، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٣٤، ورصف المباني ٣٦٦، والجنى الداني ٤٩٢، ومغني اللبيب ٣٧٦، وشرح شواهده ٢/ ٦٩٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤.

(٥) للنمر بن تولب.

(٦) البيت من الوافر.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر بن تولب) ٣٩١، وشرح الحديث المقتفى لأبي شامة ١/ ١٦٢، وهمع الهوامع ١/ ١٣٤.

وَوَجدتُ عَلَى ذَلِكَ بَيتًا رَأَيتُهُ مَرويًّا في كُتُبِ بعضِ المُتَأَخِّرينَ شاهِدًا، وَهُوَ:

أَتينـــاكَ زُوَّارًا وَســـمْعًا وطاعـــةً فَلَيتَـكَ يـا خـيرَ البريَّـةِ داعِيـا[١]

وَهُو مُصحَّفٌ، وإنما هُو: فلبَّيْكَ[٢]، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ[٣]:

فليـتَ اليـومَ كـانَ غـرارَ حَـوْلٍ وليْــتَ اليــومَ أيَّامًــا طِــوالا[٤]

وأَنْشَدُوا[٥]:

ألا ليتَنِــي إنْ لم تجــودِيْ بنظــرةٍ لما بي وليْتَ الحُبَّ شيئًا مُحَرَّما[٦]

وأنشَدَ الكوفيُّ[٧]:

---

(١) البيت من الطويل.

وهو للفرزدق.

انظر: ديوانه ٢/ ٨٨٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٠.، ولم أجده في غيرهما.

(٢) هي رواية الديوان.

(٣) لم أعثر على قائله.

(٤) البيت من الوافر.

وروي في مجالس ثعلب ١/ ٢٣٦، برواية:

لعل غدًا يكون غرار شهرٍ

فلا شاهد فيه. وانظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٢، ٢٩.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: المغني في النحو ٣/ ١٥٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٩، ولم أجده في غيرهما.

(٧) للعجاج.

يَــا لَيتَــهُ إذ لم يَكُــنْ حمــارا لُؤلــؤةً في الــدَّارِ أو مِــسْمارا[١]

وبعضُهم يقدِّرُ (كانَ) مضمرةً، وبعضهم على إضمارِ الخبرِ العاملِ في الحالِ، وروى الكسائيُّ: «ليت الدَّجاجَ مُذَبَّحًا»[٢].

والبَصرِيُّونَ يُضمِرُونَ الخبرَ وَيَنصِبُونَ هَذا عَلَى الحالِ، وَالكِسائيُّ يُضمِرُ (كانَ) المُظهَرةَ في البيتِ، وَعَلَى قَولِ الكسائيِّ كأَنَّهُ لو لم يَكن حمارًا لؤلؤةً في الماء أو مسمارًا، يريد مسمارَ المُصحفِ، أَي: كانَ لُؤلُؤةً، كَذا تأوَّله عُثمان، في «ما أملاه عليَّ خاطِري»[٣]، وَحُجةُ الفراءِ قَولُ الشاعرِ[٤]:

نَــدِمتُ عَــلى لِــسانٍ فــاتَ مِنِّــي فليــتَ بأَنَّــه في وَسْــطِ عِكْــمِ[٥]

---

(١) من الرجز.

انظر ديوان العجاج البيت الأول ٣٦٤، والبيت الثاني ٣٦٣، برواية: لؤلؤة في الماءِ أو مسمارا. والبيت الثاني أيضًا في ديوان المفضليات شرح الأنباري ٢/ ١٧، وقبله:

تخالُ فيه الكوكبَ الزهارا

وكذا في اللسان ٥/ ٢٨٠ (وجر)، والتاج ١٤/ ٣٥١ (وجر). في أبيات.

(٢) المباحث الكاملية ١/ ٥٤٢، والمغني لابن فلاح ٣/ ١٥٩ وفيه (مذبوحًا)، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٠.

(٣) هو الخاطريات. انظر هذا التأويل فيه ص: ١٦٠.

(٤) هو الحطيئة.

(٥) البيت من الوافر.

رواية الديوان:

فليت بيانَه في جوف عِكم

وفي جميع المصادر (في جوف) بدل (في وسْط). والعِكم: العِدْل. (اللسان ١٢/ ٤١٥ (عكم)

انظر: ديوان الحطيئة ١٩٧، والنوادر ٢١١، والمذكر والمؤنث للفراء ٦٥، وديوان المفضليات شرح

=

فَدُخُولُ الباءِ عَلى (إنَّ) في هذا البيتِ كَدُخُولِها في قَولِهِ تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[(١)]، [وحجةُ الكسائيِّ ظُهُورُ (كانَ) في البَيتِ][(٢)]، وَحُجَّةُ سِيبويهِ أَنَّهُ يَلزمُ الفراءَ الفائدةُ بمنصوبٍ لا مَرفُوعَ مَعَهُ، وَيَلزَمُ الكسائيَّ أَنَّهُ لَيسَ كُلُّ موضعٍ يُضمَرُ (كان)، فهُوَ مَنصُوبٌ عَلَى الحالِ، وَلم يُرَ هَذا القسمُ إلا نَكِرةً. فأمَّا قولهم: لَيتَ شِعرِي أَزيدٌ منطلقٌ أم عمرٌو، فَموضِع الجملةِ نَصبٌ بشعرِي، وهو معلَّقٌ كالعِلمِ، والأصلُ في شعري: شعُرْتُ شِعرة، كالدرية، فحذفُوا التاءَ وعوَّضوها الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[(٣)]، و(شعري) اسمُ (ليت)، والخبرُ محذوفٌ، وموضِعُ (شعري) منصوبٌ بأنّهُ اسْمُ (ليت)، ويجوزُ أنْ يكونَ قدْ أغنى معمولُ (شعري) عن الخبرِ، وفي هذا نظرٌ.

وأمَّا (لعلَّ) فَقِيلَ مَعناها: التوقُّعُ والرجاءُ، وَقِيلَ: الطَّمَعُ والإشفاقُ، ومثالُ الطمعِ: اسْلُكْ هذه الطريقَ لعلَّكَ تسلمُ، ومثالُ الإشفاقِ قولُكَ: لا تسْلُك هذه الطريقَ لعلك تَضِلُّ، كذا ذَكرهُ بَعضُهم[(٤)].

الأنباري ٢/ ١٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٠، والحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٥، والمسائل الحلبيات ٢٦٠، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٤٩، وخزانة الأدب ٤/ ١٥٢.

(١) العلق: ١٤. وانظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٥، والمسائل الحلبيات ٢٦٠.

(٢) في د.

(٣) الأنبياء: ٧٣.

(٤) انظر: الأزهية ٢١٧، والجنى الداني ٥٧٩، ومغني اللبيب ٣٧٩.

وَالفَرقُ بَينَ التَّمَني وَالرجاءِ أَنَّ التَّمنِّيَ يَكونُ في المُستَحِيلِ وغَيرِ المُستَحِيلِ، وَالرجاءُ لا يَكونُ إلاَّ في غَيرِ المُستَحِيلِ، خُصُوصًا مِنَ العاقِلِ المُميِّزِ، تَقُولُ في التَّمني: لَيتَ الشبابَ يَعُودُ، ولا تَقُلْ: لَعَلَّ الشبابَ يعودُ، وَفي الرجاءِ: لَعلَّ أَظفَرُ بِبُغيَتي في سَعيِي، فَتَدبَّرْ ذَلِكَ.

وقدِ امتَنَعُوا مِنَ الجمعِ بينَ (ليتَ) و(سوفَ)، فلم يقولوا: ليتَ زيدًا[1] سوفَ يقومُ؛ لأنَّ (ليت) لِما لم يثبُتْ، و(سوف) لِما ثَبتَ، وَقَد جاءَتْ مَعَ (لَعَلَّ) وَأَنشَدُوا[2]:

فَقُولا لها قَولاً رَفيقًا لعلَّها ... ستَرحَمُني من زفْرةٍ وَعَويلِ[3]

وإنها كانَ كذلِكَ لأنَّ (لعَلَّ) حُمِلت عَلَى (أنَّ)، كما حُمِلت (أنَّ) عَلَى (لعلَّ)، وَهِيَ حَرفٌ مُركَّبٌ مِنَ اللامِ وَ(عَلَّ)، واللامُ فِيهِ زائدة[4]، وابنُ السراج[5] / ٥٨ب

(١) في أ: زيد. وسقطت العبارة من د.

(٢) لعبد الله بن مسلم الهذلي، كما في التمام.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٠٩، والتمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤١، ومغني اللبيب ٣٨٠، وشرح شواهده ٢/ ٦٩٥، وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥.

(٤) حكى الزجاجي الإجماع على زيادتها، في اللامات ١٣٥.

(٥) هو محمد بن السري بن السراج، أبو بكر، (ت: ٣١٦هـ)، إمام في النحو، تتلمذ على المبرد وثعلب، وأخذ عنه أبو علي الفارسي وغيره، ومن أشهر تصانيفه: الأصول في النحو. انظر: نزهة الألباء ١٨٦، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥، وإشارة التعيين ٣١٣.

٥٨ب لا يجعلها زائدةً[١]، وإنما هما لغتانِ، وجوَّز زيادتها وعملَها كَعَملِ (إنَّ).

وفيه لغاتٌ: لعلَّ وعلَّ ولعنَّ ورعنَّ ورعلَّ ولأنَّ[٢]، قال الشاعر[٣]:

ألستُم عائجينَ بنا لَعنَّا ... نرى العرصاتِ أو أثرَ الخيامِ[٤]

وقال الشاعر[٥]:

عُوْجا على الطَّلَلِ القديمِ لأنَّنا ... نَبكي الدِّيارَ كما بَكَى ابنُ حُذامِ[٦]

---

(١) وهو مذهب الكوفيين، كما في الإنصاف ١/ ٢١٨. وقد أخذ به كثير من متأخري البصريين كما في شرح ابن يعيش ٨/ ٨٨، وقواه السُّهيلي، واختاره أبو حيان كما في التذييل والتكميل ٥/ ١٧٦-١٧٧.

(٢) انظر: المفصل ٣٠٧.

(٣) هو الفرزدق، وورد في ملحقات ديوان جرير ١٠٣٩.

(٤) البيت من الوافر.

وراية الديوان: هَلَ انتم عائجون .. وروي:

ألا يا صاحبيَّ قفا لعنَّا

وعائجين: مائلين. (اللسان ٢/ ٣٣١ (عوج)، والعرصات: هي الساحة وسط الدار. (اللسان ٧/ ٥٢ (عرص).

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٨٣٥، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٣٦٥، واللامات ١٤٧، وأمالي القالي ٢/ ١٣٤، والإنصاف ١/ ٢٢٥، والتوطئة ٢٣٦، واللسان ١٣/ ٣٤ (أنن).

(٥) هو امرؤ القيس.

(٦) البيت من الكامل.

روي: جذام، وخدام، وحرام، وهمام.

انظر: ديوانه ١٩٣، والحيوان ٢/ ١٤٠، وشرح المفصل ٨/ ٧٩، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٧٦٤، ورصف المباني ٢٠٧، وتذكرة النحاة ١٩، وخزانة الأدب ٤/ ٣٧٦.

وأنشد الباهليُّ[(١)]:

ولا تَحْــرِمِ المــرءَ الكــريمَ فإنَّــهُ أخـوكَ ولا تـدري لعنَّـكَ سـائلُهْ[(٢)]

وقالَ الشاعِرُ[(٣)]:

يـــا أَبَتــا علَّـــك أو عَــــساكا[(٤)]

وَزَعَمَ أبو زَيدٍ[(٥)] أنَّ منَ العربِ مَن يَجُرُّ بها[(٦)]، وَأَنشَدَ[(٧)]:

فقلتُ ادْعُ أخرى وارفعِ الصَّوتَ دَعوةً لَعَـلَّ أبي المِغْـوارِ مِنـكَ قَرِيـبُ[(٨)]

---

(١) لعبيد بن أيوب العنبري.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: شعراء أميون (عبيد بن أيوب العنبري) ١/ ٢٢٢، وديوان اللصوص ١/ ٤٠٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١١٥٧ هامش (٣)، والتذييل والتكميل ٥/ ١٧٧، وهمع الهوامع ١/ ١٣٤، والدرر اللوامع ٢/ ١٦٥.

(٣) هو رؤبة.

(٤) من الرجز.

انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، والكتاب ٢/ ٣٧٥، المقتضب ٢/ ٧١، وكتاب الشعر ١/ ١٤، والخصائص ٢/ ٩٦، وتحصيل عين الذهب ٣٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٦، وشرح المفصل ٧/ ١٢٣.

(٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام، أبو زيد الأنصاري، (ت:٢١٥هـ)، إمام في القراءات واللغة، من تصانيفه: كتاب النوادر. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٠، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٧٨، وغاية النهاية ١/ ٣٠٥.

(٦) انظر: النوادر ٢١٨. وقد نسب النووي القول لأبي زيد، وأنها لغة عقيل، في تهذيب الأسماء واللغات ٣/ ٢٢٣.

(٧) لكعب بن سعد الغنوي.

(٨) البيت من الطويل.

=

وتأوَّلَ ذلكَ الفارسيُّ تأويلاً أخرجَهُ عن هذا، فقال: هي (لعل) مخففةً، وفيها ضميرُ الشأنِ والقصة، و(قريبٌ) مبتدأٌ، و(لأبي المغوار) خبرهُ، وفتحتْ لامُ الجرِّ حملاً على المُضمرِ، وبعضُهم يَروِي: (لَعلِّ أبي المِغوارِ) بكسرِ اللامِ، عَلَى الأَصْلِ، فَيكونُ التقديرُ: لَعل لأبي المغوارِ مِنْكَ جوابٌ قَريبٌ(١).

وإذا كانُوا قَد رَوَوا فَتحَ الباءِ التي للجرِّ مَعَ الظاهرِ: مَررْتُ بَزيدٍ، حكاها عُثمانُ عن بعضِهم(٢)، فَالأَولى فتحُ اللامِ.

وَقَد أَدخَلَ بَعضُهم (أَنْ) معَ الفعلِ المُضارعِ في خبرِ (لَعلَّ) فَقالُوا: لعلَّ زَيدًا أنْ يقومَ(٣)، قالَ الشاعرُ(٤):

روي: بنصب (أبا).

انظر: الأصمعيات ٩٦، واللامات ١٣٦، وكتاب الشعر ١/ ٧٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٧، وأمالي القالي ٢/ ١٥١ والإفصاح ١١٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦١، ومغني اللبيب ٣٧٧، ٥٧٦ وغيرها كثير.

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٦.

(٢) في الخصائص ٢/ ١٠ فتح الجار مع الضمير لغة قُضاعة. ورواها الأخفش عن يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر. انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٦.

(٣) قصره المبرد في المقتضب على الضرورة ٣/ ٧٤، وفي الكامل جعل سقوط (أنَ) هي اللغة الجيدة. ١/ ٢٥٤.

(٤) هو مُتمِّم بن نُويرة، ونُسب في شروح سقط الزند ٢/ ٥٧٧ إلى عنترة، ولم أجده في ديوانه.

لعلَّــكَ يومًــا أن تُلِــمَّ مُلِمَّــةٌ عليكَ من اللائي تَرَكْنَكَ أَجْدَعا[(١)]

فقالَ بعضُهم: شبَّهَ لَعلَّ بِعَسَى كما شُبِّهَ لَيتَ بِـ(ودِدْتُ)[(٢)]، وقالَ بَعضُهم: في الكَلامِ محذُوفٌ، تقدِيرُهُ: لَعَلَّكَ صاحِبُ الإلمامِ[(٣)]، وَبَعضُهم يجعلُ الجُملةَ الخبرَ عَلَى الاتِّساعِ، كما قال[(٤)]:

فــإنَّما هــي إقبــالٌ وإدبــارُ[(٥)]

وبعضُهم يجعَلُ الخبرَ محذُوفًا، تقديرُهُ: لَعَلَّكَ تهلِكُ لأنْ تُلمَّ ملمةٌ، فحذَفَ، وَ(أَنْ) مَفعولٌ لهُ.

فإن اتصلتْ هذهِ الحروفُ بضميرِ المتكلِّمِ، فمنهم من يقول: إنّني، فيجمع

---

(١) البيت من الطويل.

الأجدع: مقطوع الأنف أو الأذن. (اللسان ٨/ ٤١ (جدع)

انظر: ديوان متمم ١١٥، وديوان حروب الردة ٣٣٦، والمفضليات ٢٧٠، المقتضب ٣/ ٧٤، وشرح السيرافي ٤/ ٤٨ أ، والمفصل ٣٦٠، ، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، والتخمير ٤/ ٧٣، ومغني اللبيب ٣٧٩، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٦٤، وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥.

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٧٤، والمفصل ٣٦١، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، والتخمير ٤/ ٧٣.

(٣) انظر: شرح اختيارات المفضَّل ٣/ ١١٩١، وانظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٧٥.

(٤) هي الخنساء.

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره:

ترتع ما رتعت حتّى إذا ادَّكرتْ

انظر: ديوان الخنساء ٣٠٣، والكتاب ١/ ٣٣٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٠، والمقتضب ٤/ ٣٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣٠، والمنصف ١/ ١٩٧، والمحتسب ٢/ ٤٣، وتحصيل عين الذهب ٢١٤.

بين النوناتِ، وزيدتِ النونُ المصاحبةُ للياءِ وقايةً للحرف المتصلةِ هي بِهِ مِنَ الكسرِ، لتَتَحمَّلَهُ هي، وكذلك راعَوُا السكونَ في (مِنْ)، فقالوا: مِنِّي، والإعرابَ في الفعلِ فقالوا: يضرِبُنِي، والفتحةَ في الماضي فقالوا: ضربَنِي، وكذلك أخواتُ (إنَّ)، فتقول: أنَّني، ولعلَّنِي، وكأنَّني، ولكنَّني وليتَنِي، وبعضُهم يقولُ: إنِّي، وأنِّي، وكأنِّي، وذلك أنَّهَ كَرِهَ اجتِماعَ الأَمثالِ[1]، وإذا كانوا كرهُوا اجتماعَ المثلينِ حتى فصلوا بينَهما وحذَفُوا أحدهما في: أأنتَ؟ فالأولى أنْ يَكرَهُوا اجتماعَ الثلاثةِ، وحملوا (لَعلَّ) على (إنَّ) فقالوا: لعلّي؛ لأنّ اللامَ تُقارِبُ النونَ، واختُلِفَ في المحذوفِ، فقالَ بعضُهم هو الأوّلُ؛ لأنه ساكنٌ، والساكن يُسرِعُ إليه الاعتلالُ، بدلالةِ (ميزان) ومُوْسِر وخِوان، وقال بعضُهم: هِيَ الوُسْطى بدلالةِ: علمتُ أنْ زيدًا قائمٌ، وقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3]. وقالَ بعضُهم: هِي الآخِرةُ؛ لأنها طَرَفٌ[4]، والطَّرفُ يُسْرِعُ إليه الاعتلالُ، وهذا مذهبُ سيبويهِ[5]، وقولهُم: (لَعَلِّي) يَدلُّ على ذلك، وكذلك قولُهُ[6]:

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٩.

(٢) المزّمل: ٢٠.

(٣) يونس: ١٠.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٩.

(٦) هو عمرو بن معديكرب.

يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِي[١]

لأنَّ النونَ فاعلُهُ[٢]، والفاعلُ لا يُحذفُ، وكذلك (ليتي) في البيتِ[٣].

وأكثرُ ما ورد (لَعلِّي)، وَقلَّ (لعلَّني)، كقوله[٤]:

وأخرُجُ من بينِ البيوتِ لَعلَّني أُحَدِّثُ عَنكِ النَّفسَ في السرِّ خاليا[٥]

فأمَّا (ليتَ) فلا يُقالُ فيها إلا لَيتني، بإثباتِ النُّونِ لتسلمَ الفتحةُ، وليسَ هنا اجتِماعُ أمثالٍ تُحذفُ له النونُ، وقد حُذِفَتْ في ضرورة الشعر، قال[٦]:

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

تراهُ كالثُّغامِ يُعَلُّ مِسكًا

انظر: ديوان عمرو بن معديكرب ١٨٠، والكتاب ٣/ ٥٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٩٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٧٨، والزاهر ١/ ٢٨٥، وتهذيب اللغة ٥/ ١٣٤ (حاج)، ١٥/ ٣٧٥ (فلي)، والمنصف ٢/ ٣٣٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٩٤، وتحصيل عين الذهب ٥٢٤، وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٣.

(٢) هي نون النسوة.

(٣) لم يتقدَّم بيت في (ليتي)، ولعله يعني ما سيذكر بعدُ.

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- المجنون قيس بن الملوح.

ب- قيس بن ذريح.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان مجنون ليلى ٢٠٥، وديوان قيس لبنى ١٢٦، وأمالي القالي ١/ ٢١٩، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٠٨.

(٦) هو زيد الخيل الطائي.

كمُنيــةِ جــابرٍ إذ قــال ليتــي أصــادِفُهُ ويَــذهَبُ جُــلُّ مــالي(١)

فأما قولهم: (إنَّا)، فالمحذوف هي الوُسطى؛ لأن الآخرة اسمٌ، وليستْ بوقايةٍ كنون (إنَّني)، وقيل: الأولى.

وهذه الحروفُ إذا دخلت على ضمير الشأن والقصة فالأولى ألاَّ يُحذَفَ؛ لأنه ضميرٌ منصوبٌ لم يتقدمْهُ ذكرٌ، وليس بمنزلته في (كان) [لأنه في (كان)](٢) يستتر؛ لأنه ثَمَّ مرفوعٌ، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾(٣) وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾(٤)، وقد جاءَ في الشعرِ محذوفًا، قالَ الشاعِرُ(٥):

إنّ مَــنْ لامَ في بَنــي بِنــتِ حَــسَّانَ أَلُمْــهُ وأعْــصِهِ في الخُطُــوبِ(٦)

---

(١) البيت من الوافر.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ١٩٥، والكتاب ٢/ ٣٧٠، والنوادر ٢٧٩، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٩، والمقتضب ١/ ٢٥٠، والمسائل الحلبيات ٢٢١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠، وشرح المفصل ٣/ ١٢٣، وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٥.

(٢) في د.

(٣) الحج: ٤٦.

(٤) طه: ٧٤.

(٥) هو الأعشى.

(٦) البيت من الخفيف.

رواية الديوان: من يلمني في بني.. فلا شاهد فيه.

والشاهد فيه على رواية المؤلف: كون اسم (إنَّ) ضمير الشأن محذوفًا، والخبر الجملة الشرطية.

انظر: الصبح المنير ٢١٩، والكتاب ٣/ ٧٢، والحلبيات ٢٦١، والنكت ١/ ٧٣٧، وتحصيل عين الذهب ٤١٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٨، والإنصاف ١/ ١٨٠، ومغني اللبيب ٧٨٩، وخزانة الأدب

=

وقال(١):

ولكــنَّ مــن لا يلــقَ أمــرًا ينُوبُــهُ   بِعُدَّتــه ينــزِلْ بــهِ وهْــوَ أعْــزَلُ(٢)

وقال(٣):

كــأنَّ في أطلالِهــنَّ الــشمسُ(٤)

وقال(٥):

فليــتَ دَفَعْــتَ الهــمَّ عنِّــيَ ســاعةً   فَبِتْنا على ما خَيَّلتْ ناعِمَيْ بالِ(٦)

٥/ ٤٢٠.

(١) هو أمية بن أبي الصلت.

(٢) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسمًا للكن ضرورة.

انظر: الكتاب ٣/ ٧٣، والحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٤، والنكت ١/ ٧٣٧، وتحصيل عين الذهب ٤١٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩، والإنصاف ١/ ١٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٤٠، ومغني اللبيب ٣٨٤.

(٣) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير.

(٤) من الرجز.

روايته في مصدريه: أظْلالِهِنَّ.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسمًا لكأنَّ ضرورة.

انظر: النوادر ١٩٧، والانتصار ١٢٨.

(٥) هو عدي بن زيد.

(٦) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسمًا لليت ضرورة.

انظر: ديوان عدي بن زيد ١٦٢، والنوادر ١٩٦، والمسائل المنثورة لأبي علي ٧٣، والحجة للقراء السبعة =

/ ٥٩ أ وقال:

لعــلَّ أبي المغــوارِ منــكَ قريــبُ[١]

على رأيِ أبي عليٍّ الفارسيِّ[٢]، وقال[٣]:

فلـو أنَّ حُـقَّ اليـومَ مـنكُمْ إقامـةٌ[٤]

فأمّا قولُكَ: إنَّ في الدارِ قامَ زيدٌ، فإذا حَمَلْتَ عليها (كَأنَّ) في قولِهِ[٥]:

كــأنَّ عــلى عِرْنِينِــهِ وجَبِيْنِــهِ   أقامَ شُعاعُ الشَّمْسِ أو طَلَعَ البَدْرُ[٦]

٢/ ١٧٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٨١، ٢/ ١٨، والإنصاف ١/ ١٨٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٤٠، والتبيين ٣٣٩، ومغني اللبيب ٣٨١.

(١) سبق تخريجه.

(٢) وهو تخفيف (لعل)، وجعل اللام الثانية حرف جر، وجعل اسمها ضمير الشأن. انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٦، وكتاب الشعر ١/ ٧٤-٧٥.

(٣) هو الراعي النميري.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وإن كانَ سَرْحٌ قد مضَى فتَسَرَّعا

السرح: هو المال الراعي. (تاج العروس ٦/ ٤٦١ (سرح)، والمعنى: ليت إقامتهم قد حُقَّتْ وإن كان قد تقدَّم سرحهم وأسرع.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسمًا لإن ضرورة.

انظر: ديوان الراعي ١٩٣، والكتاب ٣/ ٧٣، وشرح أبياته ٢/ ٣٤، والحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٤، وتحصيل عين الذهب ٤١٤، والإنصاف ١/ ١٨٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥١.

(٥) هو أبو تمام.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: ديوان أبي تمام ٣٦٩ (شرح محيي الدين الخياط. عن محقق شرح الكافية)، والضرائر لابن عصفور

=

فإنَّ الاسْمَ محذوفٌ عندَ البصريِّ[1]، و(إنَّ) مُبطَلةٌ عِندَ الكِسائيِّ، واسْمَ (إنَّ) في المعنى عندَ الفراءِ[2]، ولم يُعَدِّ هذا القولَ الكوفيُّ إلى (كأنَّ) و(لَيْتَ)، وإنما ذَكَرهُ في (إنَّ)، قالَ الشاعِرُ على هذا:

ليتَ علَى رَحْلِيَ تَسعَى سَوْدا   يا سَودَ إنَّ القَوْمَ قَوْمٌ أعْدَا[3]

ولا فَرْقَ عِندَ البصريِّ بينَ الضميرِ في حذفِ الشَّأنِ.

قال أبو الفتحِ: «**وأخبارُ (إنَّ) وأخَواتِها كأخبارِ المُبتَدَإِ، مِنَ المُفْرَدِ والجُمْلَةِ والظَّرْفِ**»[4].

قال سعيدٌ: أخبارُ هذهِ الأشياءِ كأخبارِ المُبتدإِ، إلاّ في بعضِها، فإنَّ الفعلَ الماضيَ لا يَقَعُ بعدَ (لعلَّ) عندَ بعضِهم، ويقعُ بعدَ (لَيْتَ)، كقولِهِ تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ﴾[5]، وإنما كانَ كذلِكَ لأنَّ (لَيتَ) للتَّمني، و(لعلّ)

١٧٨، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٩٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٦، وخزانة الأدب١٠/ ٤٤٩.

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٤٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٤٥.

(٣) من الرجز، ولم أجد البيت الأول، ووجدت الثاني في تاريخ الطبري ٣/ ٤٤، ثالث ثلاثة أبيات روى أنّ عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه أنشدها يومَ الجمل، وهي:

أنتِ التي غَرَّكِ منِّي الحُسْنى
يا عيشُ إنَّ القومَ قومٌ أعدا
الخَفْضُ خيرٌ من قتالِ الأبنا

(٤) اللمع ٤١.

(٥) مريم: ٢٣.

للرجاءِ، والتمني قد يقعُ لما مَضَى ندامةً، والرجاءُ إنما يكونُ للمُنْتَظَرِ، ولا يكونُ للماضي، كقولِهِ تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾(١)، هذا القول رأيتُهُ محكيًّا عن مبرمان(٢).

فإنْ قُلتَ: فقد تقولُ: أريدُ المُضِيَّ إلى فلانٍ، لعله خَلا بنفسِهِ، وامضِ إلى دارِهِ التي شراها لعلَّهُ سَكَنَ فيها.

قلنا: هذِهِ حكايةُ حالٍ، يدلُّك على ذلِكَ أنَّكَ تَعْطِفُ عليهِ المُضارعَ، فتقولُ: لَعَلَّهُ خَلا بنفسِهِ فأحدِّثُهُ، أو فيُحَدِّثُني؛ رفعًا ونصبًا.

ولو قُلتَ: حدَّثْتُهُ كانَ خطأً، ولا أرى الماضِي يمتنِعُ من ذلِكَ، ومِثالُهُ أنَّكَ تقولُ: صَفَحْتُ عن فلانٍ، فيقالُ لَكَ: لعلّهُ خَدَمَكَ، ولا يحسُن: لعلَّهُ يَخْدِمُكَ، وكذلِكَ تقولُ في الخبرِ يَرِدُ عَليك: لعلِّي سمِعْتُ هذا، فالموضِعُ لِكأنَّ، ألا ترى أنَّ المَعْنى: كأنِّي سمِعْتُ هَذا.

وحكَى الأخْفَشُ(٣): لَعَلَّ زيدًا سَوْفَ يقومُ، ولم يُجِزْ: لَيْتَ زيدًا سَوْفَ

---

(١) غافر: ٣٦.

(٢) هو محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر العسكري النحويُّ، (ت: ٣٢٦هـ)، أخذ عن المبرد، وكان يكثر سؤاله وملازمته، حتى لقبه بمبرمان، وأخذ عنه أبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي وغيرهما، صنف شرحًا لكتاب سيبويه ولم يُتمَّه. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١١٤، وإنباه الرواة ٣/ ١٨٩، وبغية الوعاة ١/ ١٧٥).

ورأيه هذا نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٥/ ٢٣، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٣٥.

(٣) هو سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، أبو الحسن، الملقب بالأخفش الأوسط. (ت: ٢١٥هـ) إمام

=

يقومُ[(١)].

وحُكْمُها إذا اجْتَمَعَ في الكلامِ مَعْرِفةٌ ونكِرةٌ أنْ يكونَ اسمُها المعرفةَ وخبرُها النكرةَ، إلا أنَّ الاسْمَ الواقِعَ مَوْقِعَ الاسْتِفهامِ، والاسْمَ الواقِعَ مَوْقِعَ الشَّرْطِ لا يكونانِ اسمينِ لإنَّ وأخواتِها؛ لأنَّهُما لا يعمَلُ فِيهما عامِلٌ لفظيٌّ مُقَدَّمًا إلا الجارُّ حَسْبُ.

وأمَّا أخبارُها فتكونُ مُفرداتٍ وجملاً، على ما ذَكَرْناه، فأمّا قَوْلُ الشّاعِرِ[(٢)]:

يا صاحِ إنِّي يا بنَ أمِّ عميدُ ... لهِجٌ كأنِّي في الفؤادِ لَهيدُ[(٣)]

فالفراءُ يقولُ العائدُ مِنَ الخبرِ في المعنى، وبعضُهُم يقولُ: الألِفُ واللامُ عِوَضٌ مِنَ المُضمرِ، وبعضُهُم يقولُ: العائدُ محذوفٌ تقديره: مِنِّي، وهو الصَّحيحُ، ومنْ ذلك قولُهُ[(٤)]:

الطبقة الخامسة من طبقات النحويين البصريين، أخذ عن سيبويه، وكان أسنَّ منه، وأخذ عنه المازنيُّ وغيره، من أشهر تصانيفه: معاني القرآن. انظر: أخبار النحويين البصريين: ٦٦، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦، وإشارة التعيين ١٣١.

(١) نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٥/ ٢٣.

(٢) لم هو قيس بن العيزارة.

(٣) البيت من الكامل.

روايته في مصدريه: ياحار... كمدٌ كأنّي ..

انظر: ديوان الهذليين ٣/ ٧٢، وشرح أشعارهم ٢/ ٥٩٧، ولم أجده في غيرهما.

(٤) اختلف في قائله فقيل:

أ- عبد الرحمن بن جمانة المحاربي.

وإنّ حَرامًـا لا أرَى الـدَّهرَ باكِيًـا   عَلَى شَجْوِهِ إلا بَكَيْتُ عَلى عَمْرِو[(١)]

فالعائدُ في المعنى، وكذلك قولُهُ[(٢)]:

لعـلِّيَ إنْ مالـتْ بيَ الـرِّيحُ مَيلـةً   عَـلَى ابْـنِ أبي ذِبيَـانَ أن يتنَـدَّما[(٣)]

تقديرُهُ: أي يتندَّمُ مِنَ الفزعِ منِّي.

وقد حُذفَتْ أخْبارُها لما عُلِمَتْ، كقولِ الشاعرِ[(٤)]:

ب- الخنساء.

(١) البيت من الطويل.

وقد روي:

حـرامٌ عـلى أن لا أرى الـدهر باكيًـا   عـلى شـجوهِ إلا بكيـتُ عـلى صـخرِ

فلا شاهد فيه.

انظر: زاد المسير ٥/ ٣٨٧، والتفسير الكبير ٢٢/ ١٨٥، وغرائب القرآن ١٧/ ٩٥، واللسان ١٢/ ١٢٧ (حرم)، والبحر المحيط ٦/ ٣٣٨.

(٢) هو ثابت قطنة، واسمه ثابت بن كعب العتكي.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: ذبَّان بدل (ذبيان)، وهو الصحيح، وأبو ذِبّان: هو عبد الملك بن مروان، سمي بذلك لشدة بخره (رائحة فمه)؛ زعموا أن الذباب يموت إذا شمه. انظر: الحيوان ٣/ ٣٨١، والمخصص ١٣/ ١٧٤-١٧٥.

انظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١/ ١٥٠، وتفسير الطبري ٢/ ٥١١، وتاريخ الطبري ٤/ ٩٠، واللامات ١٣٦، والمخصص ١٣/ ١٧٤-١٧٥، والكامل في التاريخ ٤/ ٣٤٥، والبحر المحيط ٢/ ٢٢٢.

(٤) هو الأخطل.

سِوى أنَّ قَوْمًا[١] من قُريشٍ تفضَّلوا ... على النّاسِ أوْ أنَّ الأكـارِمَ نَهْشَلا[٢]

وكذلك قولُهُ[٣]:

لعمــرُك إنَّ نَفْــعَ سُــعادَ عَنِّــي ... لَمَـصْروفٌ ونَفْعِـي عَـنْ سُـعادا[٤]

أي لمصروفٌ، فأمَّا قولُهُ[٥]:

قالـتْ أمامـةُ لا تَجْـزَعْ فقلـتُ لهـا ... إنَّ العـزاءَ وإنَّ الـصّبرَ قـد نَفِـدا[٦]

فإنّ الثانِيةَ مُكررةٌ تأكِيدًا؛ كَيلا يَعْمَلَ عامِلانِ في معمولٍ واحدٍ. أو يكون خبرُ الأوَّلِ محذوفًا، والألِفُ لِلإطْلاقِ، والكوفيُّ لا يُجيزُ حَذْفَ الخَبرِ إلاَّ إذا كان

---

(١) في أ: حيًا نسخة.

(٢) البيت من الطويل.

المعنى: أو أنَّ الأكارمَ نهشلًا تفضَّلوا على الناس. والبيت آخر القصيدة (عن مجاز القرآن والمقتضب).

انظر: شعر الأخطل ٥٥٩، ومجاز القرآن ٢/ ١٩٢، والمقتضب ٤/ ١٣١، وتفسير الطبري ٢٤/ ٣٦، وشرح القصائد السبع ٥٦، والخصائص ٢/ ٣٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٣.

(٣) هو جرير.

(٤) البيت من الوافر.

انظر: ديوان جرير: ١٠٤ (ط لبنان: دار الكتب العلمية)، ومعجم البلدان ٢/ ٢٦٠.

(٥) هو الحطيئة.

(٦) البيت من البسيط.

روايته في مصادره: وَإنَّ الصبرَ قَد غُلِبا.

انظر: ديوان الحطيئة ١٠، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٣/ ٩٤، والحماسة البصرية ٢/ ٥٧٨، والمثل السائر ٢/ ١٦٧.

الاسمُ نكرةً[١]، كقوله[٢]:

إنَّ محــــلاً وإنَّ مُـــــرْتحَلاً ... وإنَّ في السَّفْرِ لَوْ مَضَى مَهَلا[٣]

لأنَّ خبرَ النكرةِ أعمُّ منها، فجاز حذْفُهُ، ولا فَرْقَ بينَ النكرةِ والمعرفةِ عندَ البصريِّ[٤]، واسْتَدَلَّ المُبرِّدُ عَلى حذفِ الخبرِ لِلمَعْرِفةِ بالبيتِ الذي فِيهِ (قُريش)[٥]، وَرَدَّهُ الفارِسِيُّ وقالَ: لا حُجَّةَ فيهِ؛ لأنَّ الكلامَ في المكسورةِ لا في المفتوحةِ[٦]، وعِنْدِي أنا أَنَّهُ لا حُجَّةَ فيهِ مِن غَيرِ هذا الوَجْهِ، وَهُوَ ظُهُورُ خبرِ الأَوَّلِ، فَقامَتِ الدَّلالةُ عَلى الخبرِ الثاني فحُذِفَ، وأيضًا فإنَّها محمُولةٌ على نَقِيضَتِها، وهي (لا) / ٥٩ ب في حَذْفِ الخبرِ، والفَرّاءُ يحذِفُ الخبرَ إذا تكَرَّرَتْ (إنّ)؛ لأنَّ خبرَ الأَوَّلِ أغْنى عَنْ خَبرِ الثّاني[٧].

وَقَدْ يُفارِقُ حُكْمُ بعضِ هَذهِ الحُرُوفِ حُكمَ بَعضٍ، فمنها ما يحسُن العطفُ

---

(١) انظر: المحتسب ١/ ٣٤٩، وشرح المفصل ١/ ١٠٤.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من المنسرح.

انظر: الصبح المنير ١٥٥، والكتاب ٢/ ١٤٢، والمقتضب ٤/ ١٣٠، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ٣٩١، والمسائل البغداديات ٤٢٩-٤٣٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٧، والمحتسب ١/ ٣٤٩، ودلائل الإعجاز ٣٢١، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١٤١، والمقتضب ٤/ ١٣٠، والمحتسب ١/ ٣٤٩، وشرح المفصل ١/ ١٠٤.

(٥) وهو بيتُ الأخطل: سوى أن حيًّا من قريش.. ورأي المبرد في: المقتضب ٤/ ١٣١.

(٦) انظر: الخصائص ٢/ ٣٧٤.

(٧) شرح السيرافي ٣/ ٨أ، وشرح المفصل ١/ ١٠٤.

فيها على الموضِعِ، ومنها ما لا يحسُن ذَلك فيهِ، ومنها أنَّ الفاءَ قَدْ تَدْخُلُ في خَبرِ (إنَّ) كما تَدْخُلُ في المُبتدأِ إذا كانَ مَوْصُولاً أو عامًّا أو موصُوفًا بالموصُولِ، تقولُ فِيهِ: إنَّ الذي يأتِيني فَلَهُ دِرهَمٌ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾(١)، والأخْفَشُ يعتقِدُ زيادةَ الفاءِ(٢)، ولا يُجوِّزُ ذَلكَ في أَخَواتها، وقالَ ابنُ السَّرَّاجِ: لَوْ قُلْتَ: كَانَ مَنْ يَأتِيني فَلَهُ دِرْهَمٌ، لمْ يَجُزْ؛ لأنَّ (كَانَ) لما مَضَى(٣)، وهذا تعليلٌ كما تَراهُ.

قالَ أبو الفتحِ: «وَلا يجوزُ تَقَدُّمُ خَبرِها عَلى اسْمِها(٤)، إلاَّ أنْ يكونَ الخبرُ ظَرْفًا أو حَرْفَ جرٍّ، تَقُولُ: إنَّ في الدارِ زَيدًا، وإنّ(٥) عِنْدَكَ عَمْرًا»(٦).

قال سعيدٌ: الظرفُ وحرفُ الجرِّ قد اتُّسِعَ فيهما غايةَ الاتِّساعِ، فَفُصِلَ بهما بَينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ، وبينَ حَرْفِ الجرِّ وما جُرَّ بِهِ، قال الشاعِرُ(٧):

لَمَّا رأتْ ساتِيدَما اسْتَعْبَرَتْ ... للهِ درُّ اليومَ مَنْ لامَها(٨)

---

(١) الجمعة: ٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٠٦، وشرح المفصل ١/ ١٠٠.

(٣) انظر: الأصول ٢/ ١٦٨.

(٤) في اللمع: أخبارها على أسمائها.

(٥) في اللمع: ولعلَّ.

(٦) اللمع ٤٢.

(٧) هو عمرو بن قميئة.

(٨) البيت من السريع.

=

وقالَ[١]:

كـأنَّ أصْـواتَ مِـن إيغـالِهِنَّ بِنـا ... أواخِرِ المَيْسِ أصْواتُ الفراريجِ[٢]

وقالَ[٣]:

بمَخْلَفَـةٍ لا يُـسْتطاعُ ارْتِقاؤُهـا ... وَلَـيسَ إلى مِنْهـا النـزولِ سَـبيلُ[٤]

(ساتيدما) جبلٌ، قيل: بالهند لا يعدم ثلجه، وقيل: متصل ببحر الروم. (معجم البلدان ٣/ ١٦٨).

الشاهد: الفصل بين المضاف (در) والمضاف إليه (مَن لامها).

انظر: ديوان عمرو بن قميئة ١٨٢، والكتاب ١/ ١٧٨، ومجالس ثعلب ١/ ١٥٢، والمقتضب ٤/ ٣٧٧، والأصول ٢/ ٢٢٦-٢٢٧، ٣/ ٤٦٧، والمسائل البغداديات ٥٦٢، والإنصاف ٢/ ٤٣١-٤٣٢.

(١) هو ذو الرمة.

(٢) البيت من البسيط.

الأواخر: جمع آخرة، عود في آخر الرحل يستند عليه الراكب. (اللسان ٤/ ١٢ (أخر)، والمَيس: شجر يتخذ منه الرحال. (اللسان ٦/ ٢٢٤ (ميس)، والفراريج: جمع فروج، وهي صغار الدجاج. (اللسان ٢/ ٣٤٤ (فرج).

الشاهد: الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ٩٩٦، والكتاب ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، ٢٨٠، والمقتضب ٤/ ٣٧٦، والأصول ١/ ٤٠٢-٤٠٣، والحيوان ٢/ ٣٤٢، والمسائل البغداديات ٥٦٢، والخصائص ٢/ ٤٠٤، والإنصاف ٢/ ٤٣٢.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

روي في المقرّب: مُخلَّفة. وصدره في الخصائص:

لو كنت في خلقاءَ أو رأس شاهقٍ

والمَخْلفة: الطريق. (اللسان ٩/ ٩٥(خلف)، وهو يصف صخرة، يقول: إنها في مَخلفة وتلك الصخرة لا =

وكذلِكَ قَوْلُهُ[(١)]:

إنَّ عمـرًا لا خـيرَ في اليـومَ عمـرٍو[(٢)]

وقد تجاوَزُوا ذَلِكَ فَفَصَلُوا بالمفعُولِ بَينَ المصدرِ وفاعِلِهِ، وليسَ بمُطَّردٍ، وإنّما هُو محمولٌ على هذا، قالَ الشاعِرُ[(٣)]:

فزَجَجْتُهـــا بِمَزَجَّـــةٍ   زجَّ القلـــوصَ أبي مـــزادَه[(٤)]

يُستطاع ارتقاؤها.

الشاهد: الفصل بين حرف الجر (إلى) ومجروره (النزول).

انظر: الخصائص ٢/ ٣٩٥، ٣/ ١٠٧، والمقرب ٢١٧، وشرح الأشموني ١/ ٤٨٧.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) صدر بيتٍ من الخفيف، روي عجزه:

إنَّ عمرًا مُكَثِّرُ الأحزانِ

وروي:

وإنَّ عمرًا مُخَبِّرُ الأحزانِ

الشاهد: الفصل بين حرف الجر (في) ومجروره (عمرٍو).

انظر: شرح الدروس ٢٠٤-٢٠٥، والمساعد ٢/ ٣٠١، وشرح الأشموني ١/ ٤٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٧، والدرر اللوامع ٤/ ٢٠١.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من مجزوء الكامل.

والزج: الطعن بالزُّج، وهي الحديدة التي في أسفل الرمح، والمزجة: الرمح القصير. (اللسان ٢/ ٢٨٥-٢٨٦ (زجج)، والقلوص: الفتيَّة من الإبل (اللسان ٧/ ٨١ (قلص).

الشاهد: الفصل بين المصدر (زج)، وفاعله الذي أضيف إليه وهو (أبي مزادة) بمفعوله (القلوص).

انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٥٨، ومجالس ثعلب ١/ ١٥٢، وتفسير الطبري ٨/ ٤٤، والمسائل =

وقالَ(١):

.... مِـن قَـرْعِ القِـسيَّ الكنـائنِ(٢)

وقالَ في اسْمِ الفاعِلِ(٣):

أَشَـمُّ كأَنَّـه رجُـلٌ عبـوسٌ ... مخـالطُ جـرأةً وَقـتِ النـوادي(٤)

البغداديات ٥٦٢، والخصائص ٢/ ٤٠٦، والإنصاف ٢/ ٤٢٧، والبيان ١/ ٣٤٢، وشرح المفصل ٣/ ١٩، والمقرب ٥٥-٥٦، والبحر المحيط ٤/ ٢٢٩، وتخليص الشواهد ٨٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٥-٤٢٥.

(١) هو الطِّرِمَّاح بن حكيم.

(٢) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

يُطِفْـنَ بِحُـوزِيِّ المراتِـع لم تُـرَعْ ... بوادِيـهِ مـن قَـرْعِ القـسيَّ الكنـائنِ

يُطفن: من الطواف، أي يدرن حوله، ويعني البقر الوحشي، والحوزي: المتوحد المنفرد، وعنى به فحل البقر الوحشي، والقسي: جمع قوس، والكنائن: جمع كنانة، وهي ما يوضع فيه السهام، أي لم ترع من تعرض الصياد لها. (عن اللسان ٥/ ٣٤١ (حوز)، والتاج ٣٦/ ٦٦ (كنن).

الشاهد: الفصل بين المصدر (قرع) وفاعله الذي أضيف إليه (الكنائن) بمفعوله (القسيَّ).

انظر: ديوان الطرماح ٢٦٩، وتهذيب اللغة ٥/ ١٧٨ (حاز)، والخصائص ٢/ ٤٠٦، والإنصاف ٢/ ٤٢٩، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٩٢، واللسان ٥/ ٣٤١ (حوز)، والبحر المحيط ٤/ ٢٢٩-٢٣٠، وتاج العروس ١٥/ ١٢٤ (حوز)، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٨.

(٣) هو أبو زبيد الطائي.

(٤) البيت من الوافر، وعجزه في مصادره:

معاوِد جرأةً وقتِ الهوادي

والصواب أنه الصدر، فهو في شعر أبي زبيد من قصيدة سينية.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٦٣٣، والمقتضب ٤/ ٣٧٧، والمقاصد النحوية (مع الخزانة)

=

فَفَصَلَ بِالمصدرِ الذي هو مَفعولٌ من أجلِهِ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ، وقالَ[١]:

تَمُرُّ على ما تستمِرُّ وقدْ شَفَتْ غلائلَ عبدُ القيسِ مِنها صُدُورِها[٢]

والمضافُ أشدُّ اتِّصالاً بِالمضافِ إليهِ مِنِ اتِّصالِ (إنّ) باسمِها، وذلكَ أنَّ الظُّرُوفَ أَوْعِيةٌ للأشياءِ جميعِها، إلا اللهَ تعالى، فصَحَّ ذلك فيها، وحُمِلَ حَرْفُ الجرِّ عليها، وحَسَّنَ الفَصْلَ أيضًا أنَّ هذِهِ الحُرُوفَ ليسَ لها فِيها عَمَلٌ، وإنما عَمِلَتْ في عامِلِها، وذكر الفارسيُّ أنّ (إنّ) عاملةٌ في الظَّرْفِ في هذا البيتِ، وهُوَ قولُهُ[٣]:

قَرِّبَنْهُ ولا تَقِيْلَنَّ واعْلَمْ أَنَّهُ اليومَ إنما هُوَ نارُ[٤]

فأعْمَلَ معنى التوكيدِ في الظَّرفِ؛ لأَنَّهُ ليسَ لَهُ عامِلٌ غيرُهُ، ولو قُدِّرَ العامِلُ

٣/ ٤٩٢، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

الغلائل: الضغائن انظر: اللسان ١١/ ٤٩٩ (غلل)، والشفاء: زوال المرض، واستعير لذهاب الضغائن من الصدور.

الشاهد: الفصل بين المضاف الواقع مفعولا به (غلائل) والمضاف إليه (صدور) بالفاعل (عبد القيس).

انظر: الإنصاف ٢/ ٤٢٨، وإبراز المعاني٤٦٥، وتفسير القرطبي ٩/ ٤٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٣.

(٣) هو أبو دؤاد الإيادي.

(٤) البيت من الخفيف.

انظر: المسائل الشيرازيات ٢/ ٦١٦، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (رسالة علمية) ١٧٠، والتذييل والتكميل ٥/ ٥٣.

وهذا القول نقله ابن جني في الموضع الذي أشرت إليه دون عزو.

فيهِ معنى الخبرِ، وجُعِلَ (إنما) مكَرَّرًا لَصحَّ.

وهذهِ الظروفُ نوائبُ عن مَعمُولاتِها التي هي الأخبارُ، وليستْ هِيَ الأخبارَ في الحقيقةِ، وليسَ لها فيها عَمَلٌ.

فإنْ قيلَ: فَافْصِلْ بِالجُملةِ، فَلَيْسَ لها فيها عَمَلٌ.

فالجوابُ: أنَّ الجُمَلَ لا يُقَدَّرُ مَعَها شَيءٌ غيرُها، كما يُقدَّرُ مَعَ الظرْفِ، فكأنَّ حُكمَ العامِلِ مَوْجُودٌ بَعْدَ الاسْمِ، وليسَ كذلِكَ الجملة، ولم يَذْكُرْ عُثمانُ في مُقدّمةِ الفَصْلِ حَرْفَ الجرِّ اسْتِغناءً بالظرفِ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهُما يَفْتَقِرُ إلى مُتَعَلَّقٍ ويَنُوبُ مَنابَهُ، ولأنَّ الظَّرْفَ ما حَسُنَ مَعَهُ تقديرُ (في)، فإذا ظَهَرَتْ (في) صارتْ هِيَ الظرْفَ، وقد ظَهَرَ العاملُ في الحَرْفِ، وقدّمُوهُ على الاسم، قالَ الشاعرُ[1]:

فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بِحُبِّها ... أخاكَ مُصابُ القلبِ جمٌّ بلابِلُهُ[2]

والكوفيُّ يُنشِدُ بنصبِ (مُصاب)[3]، كيلا يَفصِلَ بالفضلةِ، ويدلُّكَ على قُوَّةِ

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيتُ من الطويل.

تلحني: أي تلمني، وأصله من لحيت العصا ولحوتها إذا أزلت لحاءها، وهو الجزء الظاهر منها، والجم: الكثير، والبلابل: الأحزان وانشغال البال. (اللسان ١٥/ ٢٤١(لحا)، ١٢/ ١٠٤(جمم)، ١١/ ٦٩ (بلل).

انظر: الكتاب ٢/ ١٣٢-١٣٣، والأصول ١/ ٢٠٥، وإيضاح الشعر ١/ ٢٤٠، ٢٧٠، وتحصيل عين الذهب ٢٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٠، ومغني اللبيب ٩٠٩، وشرح أبياته ٨/ ١٠٥، وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٣.

(٣) الأصول ١/ ٢٠٥.

الفَصْلِ بِالظَّرْفِ أنهم لم يجوِّزوا: كانَتْ زيدًا الحُمَّى تأخُذُ، وأجازوا: كانَ بِكَ زيدٌ مأخوذًا، وكان اليومَ زيدٌ قائمًا، وأجازوا التَّبْيِينَ بالظرفِ وحرفِ الجرِّ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[1]، ولم يُجيزوهُ بِالاسْمِ الصَّرِيحِ، وكذلِكَ أجازوا حَذْفَ العائدِ إلى الاسْمِ الذي على صُورَةِ الظَّرْفِ، إذا كان جارًّا ومجرورًا، ولم يُجيزوه في الاسْمِ كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[2]، ولا يجوزُ: رأيتُ رَجُلاً رَغِبْت، تُريدُ: فِيهِ، فهذا جميعُهُ ممّا تَفَرَّدَتْ بِهِ الظُّروفُ، وإذا كانُوا قد أجازوا: ما اليومَ زيدٌ ذاهبًا، و(ما) أضعفُ، كان[3] الأولى أن يُجيزُوا / ٦٠ أ ذلِكَ في (إنَّ)، وعِنْدِي في هذا نُكتةٌ حَسَنةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ إنما تَقَدَّمَ الظَّرْفُ وحَرْفُ الجَرِّ؛ لأنهم لو لم يَرْتكِبُوا هذا لامْتَنَعَ أنْ يَكُونَ اسْمُ (إنَّ) نَكِرةً؛ لأنَّ المُبْتَدَأَ إذا كانَ نَكِرةً، ولم يَكُنْ دُعاءً، لَزِمَ تأخِيرُهُ عَنِ الخَبرِ، كقولِكَ: عَليكَ مالٌ، ووَراءَكَ جدارٌ، فَلَوِ امتنَعْنا مِنْ تَقديمِ الخبرِ لامْتَنَعَتْ (إنَّ) مِنَ الدُّخُولِ على مِثْلِ هذا، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾[4]، وقولِهِ عز وجلَّ: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[5] فَأَقْدَمْنا على الفَصْلِ لهذا المعنى، فَلَمّا ثَبَتَ ذلِكَ في النَّكِرةِ أجزْناهُ في

---

(١) يوسف: ٢٠.

(٢) البقرة: ٤٨.

(٣) في د: و(ما) أضعف من (إنَّ) فالأولى...

(٤) المزّمل: ١٢.

(٥) المائدة: ٢٢.

المعرفةِ، ويجبُ أن يُقَدَّرَ العامِلُ في الظّرفِ بعدَ الاسْمِ، كيلا يُقدّمَ الخبرُ وهُوَ غيرُ ظرفٍ. وَمَنَعَ الأخْفَشُ في المسائلِ الكبيرِ أنْ يُفصَلَ بَيْنَهُما بما لا يُسْمَعُ، فقالَ: لوْ قُلْتَ: إنَّ مِنْكَ[1] يومَينِ زيدًا مُقِيْمٌ، كانَ في القياسِ جائزًا، ولم يُسمعْ، ولا يُجيزُهُ إلا في المسمُوعِ، وكذلِكَ لم يجُز: إنَّ حتى اليومَ زيدًا مُقِيمٌ؛ لأنَّ (حتى) معناها الانتِهاءُ، فلا بُدَّ أنْ يَتَقَدَّمَها كلامٌ، وَقَدْ مَنَعَ تقدُّمَها بِلا (إنَّ)كما مَنَعَ أن يَتَقَدَّمَ على (رُبَّ) (إنَّ).

قال أبو الفتحِ: «**وَتَدْخُلُ اللامُ المَفْتُوحةُ في خَبرِ (إنَّ) المكسُورةِ دُوْنَ سائرِ أخواتِها، زائدةً مُؤكِّدةً، تَقُولُ: إنَّ زيدًا لَقائمٌ، ولو قُلْتَ: لَيْتَ زيدًا لقائمٌ، أو نحو ذلِكَ لم يجُزْ**»[2].

قالَ سعيدٌ: اعلَمْ أنّ اللامَ المؤكِّدةَ مِنْ حُرُوفِ الابْتِداءِ المُختصَّةِ بِهِ، وهِيَ غيرُ عامِلةٍ، وإنّما اخْتُصَّتْ بالدخولِ عليها من بينِ أخواتها لاجْتِماعِهِما في التأكيدِ وتَلقِّي القَسَمِ، ولأنّهُ لا يُسْبَكُ مِنهُما مَصْدَرٌ، وَقَدْ قيَّدَ عُثمانُ دُخُولَ اللامِ بمحلٍّ لا يثبُتُ عليهِ؛ لأنّهُ ألْزَمَ اللامَ الخبرَ، وهِيَ تدخُلُ على الاسمِ إذا فُصِلَ بينَهُ وبينَ (إنَّ)، وتَدخُلُ على مَعمولِ الخبرِ إذا تَقَدَّمَ على الخبرِ غيرَ مُباشرٍ لـ(إنَّ)، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾[3]، وقالَ الشاعِرُ[4]:

---

(١) لعلها: معك.

(٢) اللمع ٤٢.

(٣) جاءت في آيات كثيرة أولها في البقرة: ٢٤٨.

(٤) هو أبو زبيد الطائي.

إنَّ امـرًا خَـصَّنِي عَمْـدًا مَوَدَّتَـهُ ... عَلى التَّنائي لَعِنْدِي غَيرُ مَكْفُورِ[١]

وَأَنْشَدَ الكِسائيُّ[٢]:

وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ فَـما إخـالُ سِـواهُ ... أَنَّ الفَتَـى لبحتفِـهِ مَرْصُـودُ[٣]

وإنما عَمِلَتْ (إنَّ) ولم تَعْملِ اللامُ لمشابهةِ (إنَّ) الفِعْلَ بما سَبَقَ ذِكرُهُ، وبَقِيَتِ اللامُ على أصلِها، وأَصلُها ألاّ تَعْمَلَ؛ لأنها بمنزلةِ تِكرارِ الجُملةِ.

وقالَ بعضُهُم: اللامُ أقْوَى في التوكيدِ مِن (إنَّ)؛ لأنَّ (إنّ) مشابهةٌ لِلفعلِ مَعَ التَّأكيدِ، واللامُ لَيسَ لها إلا التوكيدُ، فأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[٤] فإنَّ (يحكُمُ) مضارِعٌ لِلاسمِ بما سَبَقَ ذِكْرُهُ.

---

(١) البيت من البسيط.

الشاهد: دخول اللام على معمول الخبر المتقدم (لعندي)، لَمَّا لم يباشر (إنَّ).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٦٢٢، والكتاب ٢/ ١٣٤، وشرح أبياته ١/ ٤٣٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥، وتحصيل عين الذهب ٢٨٥، والإنصاف ١/ ٤٠٤، وشرح المفصل ٨/ ٦٥، وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩١٣، ومغني اللبيب ٨٨٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٥٥، ٣٥٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/ ٤٢.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيتُ من الكامل.

روايته في مصدره: إنَّ الفتِيَّ لَحَتْفُهُ.

الشاهد: دخول اللام على معمول الخبر المتقدم (لبحتفه)، لَمَّا لم يباشر (إنَّ).

انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٠٢، ولم أجده في غيره.

(٤) النحل: ١٢٤.

وكانَ رُتْبةُ هذِهِ اللامِ أنْ تكونَ مُقَدَّمةً على (إنَّ)؛ لأنها لِصَدْرِ الجُملةِ، يَدُلُّكَ على ذَلكَ ثلاثةُ أشياءٍ:

الأوَّلُ: أنَّ (إنَّ) وما عَمِلَتْ فِيهِ في مَوضِعِ رَفعٍ بالابْتِداءِ، ولهذا عُطِفَ عَلى مَوْضِعها، واللامُ تَدْخُلُ للابْتِداء.

والثَّاني: أنَّك تقُولُ: إنَّ في الدارِ لزيدًا، (وعَلِمْتُ) أقْوَى من (إنَّ)، فإذا كانَتْ قَد عَلَّقت (عَلِمْتُ) كان تَعْليقُ (إنَّ) عَنِ العَمَلِ أولى، ولَمّا عَمِلَتْ (إنَّ) في (زيدٍ) عَلِمْتَ أنَّ موضِعَها قَبْلَ (إنَّ). مثالُ ما عُلِّقت (عَلِمْتُ) عنِ العَمَلِ قولُكَ: علمتُ لزيدٌ مُنْطَلِقٌ، وكُسِرَتْ (إنَّ) في قولِكَ: عَلِمْتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ، ولامُ القَسَمِ لا تُعَلِّقُ، كَقوْلِهِ[1]:

لقــدْ علمَـــتْ أَسَـــدُ أَنَّنـــا ‍‍‍‍‍‍‍‍ لهـم يـومَ نَـصْرٍ لـنعمَ النُّـصُرْ[2]

فهذه لامُ القسمِ، ولا تُعَلِّقُ (علمْتُ)، كما تقولُ: علمتُ أنَّ زيدًا ليَقُومَنَّ،

---

(١) هو أوس بن حجر.

(٢) البيت من المتقارب.

روايته في الديوان والتهذيب واللسان:

لهُم نُصُرٌ ولنعم النُّصُرْ

فلا شاهد فيه.

وفي التصريح: (النصير) بدل (النُّصُر) وهو خطأ؛ لأنه من أبيات ليس في قافيتها ردف.

انظر: ديوان أوس بن حجر ٢٠، وتهذيب اللغة المستدرك/ ٦٦، وتهذيب التذكرة لابن جني ٦٨ ب، والتذييل والتكميل ٦/ ٨٢، واللسان ٨/ ٤٢٨ (رغغ)، والتصريح ٢/ ١٨٠.

فتفتَحُ (أنَّ).

وقولُك: علمت إنَّ زيدًا لمنطلقٌ، من الناس من يقولُ: إنَّ (إنَّ) وما عمِلتْ فيه في موضِعِ المفعولَيْنِ، ومنهُم من يعتقِدُ أنَّ المفعولَ الثاني محذوفٌ، ومنهم من يعتقِدُ أنَّها في موضِعِ المصدَرِ(١)، كذا حكى العَبْدِيُّ(٢)، وعليهِ قولُ الشاعرِ(٣):

ولقدْ علمْتِ إذا الرِّياحُ تناوَحَتْ ... هَدَجَ الرئالِ تَكُبُّهنَّ شَمالا

إنَّا لَنَعْجَلُ بالعَبِيْطِ لِضَيْفِنا ... قبْلَ العيالِ ونَقْتُلُ الأبطالا(٤)

---

(١) ذكر عبد القاهر الجرجاني أنك إذا قلتَ: علمتُ إنَّك لمنطلقٌ، كان عمل (علمتُ) في المعنى دون اللفظ، من حيثُ إنَّك كسرتَ (إنَّ) والمعنى على الفتح، إذ هو في تقدير: علمتُ انطلاق زيدٍ، و(أنَّ) إذا كان بمعنى اسم مفرد كان مفتوحًا.. انظر: المقتصد ١/ ٤٥٧.

(٢) هو أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدي، أبو طالب، (ت ٤٠٦هـ)، إمام في النحو، أخذ عن أبي علي الفارسي واختص به، كما أخذ عن السيرافي والرماني وغيرهما، شرح كتاب الإيضاح شرحًا وافيًا، إلا أن العبدي لم يحصل له من السمعة ما حصل لقرينيه ابن جني والرَّبعيّ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٨٦، وإشارة التعيين ٢٦، ومعجم الأدباء ١/ ٢٠٤.

(٣) هو الأخطل.

(٤) البيتان من الكامل.

الرواية في مصادره بفتح همزة (أن) في البيت الثاني، وروي: (العشار) بدل (الرياح)، و(تروَّحت) بدل (تناوحت)، وروي البيت الثاني:

ألفيتنا نفري العبيطَ لضيفنا ... قبل القتالِ ونقتُلُ الأبطالا

الهدج: العدو المتقارب من مرض أو كبر. والرئال: جمع رأل، وهو ولد النعام. العبيط: هو اللحم الطريّ، وعبط الذبيحة: نحرها من غير داء. (عن الديوان واللسان ٧/ ٣٤٧ (عبط).

والشاهد: وقوع جملة (إنا لنعجل) معمولًا لعلمت.

انظر: ديوان الأخطل٨٥-٨٦، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٤٨٨-٤٨٩، وتفسير الطبري ١٧/ ٤٩٩

=

والثالثُ: أنَّ العربَ لَمَّا أرادت إحلالَهَا في مكانها غيَّرتْ لفظ (إنَّ) كالمغالطةِ، وأدخلوا اللام عليها كقوله(١):

ألا يا سنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى ... لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عليَّ كريمُ(٢)

والزّجّاجُ كان يقولُ في مِثلِ: لَهِنَّك لرجل صِدْقٍ: إنَّ الأولى لام (إنَّ)، والثانية زائدةٌ، وهو قولُ عثمانَ(٣)، وسيبويهِ يقولُ: الأولى لليمين، والثانية لـ(إنَّ)(٤).

(شاكر)، وتاريخ دمشق ٤٨/ ١٠٨، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٤.

(١) نسب إلى محمد بن سلمة، قال البغدادي: وهو خطأ، وإنما محمد بن سلمة أحد رواته، ونسب في اللسان والتاج إلى محمد بن مسلمة، ولعله تصحيف، ونسب إلى رجل من بني كلاب في الحماسة البصرية، وقد أورد القالي وغيره الشاهد في قصة فيها أن غُلامًا من بني نمير أنشده، ولم يذكر أنه له، لكنَّ البغدادي أورد القصة عن القالي ناسبًا الأبيات لذلك الغلام. انظر مصادر الشاهد.

(٢) البيت من الطويل.

والقُلل: جمع قلة، وقلة كل شيء رأسه. (اللسان ١١/ ٥٦٥ (قلل).

الشاهد: اجتماع اللام وإنَّ، ولكن مع تغيير لفظ (إنَّ) بإبدال الهمزة هاءً.

انظر: مجالس ثعلب ١/ ١١٣، وأمالي القالي ١/ ٢٢٠، وأمالي الزجاجي ٢٤٩-٢٥٠، والمسائل العسكرية ٢٥٧، والخصائص ١/ ٣١٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢، وشرح المفصل ٨/ ٦٣، ٩/ ٢٥، والحماسة البصرية ٣/ ٩٨٣، والممتع في التصريف ١/ ٣٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١، ومغني اللبيب ٣٠٤، واللسان ١٣/ ٣٩٣ (لهن)، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٥١-٣٥٣، والتاج ٣٦/ ١٣٤ (لهن).

(٣) انظر: الخصائص ١/ ٣١٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٥٠.

وقدْ ذكروا أنَّ هذِه اللامَ لا تدخلُ في النواصبِ ولا الجوازمِ، وإنما تدخُلُ على الحروفِ المُلغاةِ، فَمَنَعُوا مِن قَولِهِم: إنَّ زيدًا لكَي يقومَ يُعطيك، وأجازوا: إنّ زيدًا كَي يقومَ ليُعطيك / ٦٠ ب ولم يَتَعرَّضْ لهذا بصريٌّ، ولو تعرَّضَ له لأجازَ هذه المسألةَ، على قولِ من قال: كيمَهْ، كما تقول: إنّ زيدًا لفي الدارِ قائمٌ(١).

[وتقولُ](٢) في: إنَّ زيدًا لما لينطلقَنّ: إنَّ الأولى لإنَّ والثانية للقسمِ، وزيدت (ما) فيه فاصلةً(٣).

وفي (لَهِنَّك) أربعةُ أقوال، [قد](٤) مضى منها اثنانِ، والفراءُ يقول: هي كلمتانِ، وأصلُها: واللهِ إنَّكَ لعاقِلٌ، فالهاءُ لله، وقال المُفَضَّل بن سلمةَ(٥): الأصلُ فيه: لله إنَّك لمنطلقٌ(٦)، والفارسيُّ يرى القولَ الرابعَ صوابًا، ويقول: لو كانت اللامُ للتأكيدِ لم يُجمعْ بينهما، وليس التغيُّرُ مما يُحسِّنُ ذلكَ؛ لأنَّ حُكمَ البدلِ حُكمُ

(١) نقله أبو حيان عن الغرة في الارتشاف ٣/ ١٢٦٦.

(٢) في د.

(٣) الارتشاف ٣/ ١٢٦٦.

(٤) في د.

(٥) هو المفضل بن سلمة بن عاصم. أبو طالب (ت بعد ٢٩٠هـ) نحوي كوفي. أخذ عن ثعلب وغيره. من تصانيفه: الفاخر فيما تلحن فيه العامة. أخباره في تاريخ بغداد ١٥/ ١٥٦، وإنباه الرواة ٣/ ٣٠٥، وسير أعلام النبلاء ٣٦٢.

(٦) انظر الكلام عن هذه الكلمة في: الكتاب ٣/ ١٥٠، والأصول ١/ ٢٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٠ ب، والمسائل العسكرية ٢٥٥، والإغفال ٢/ ٤٤٠، والتعليقة ٢/ ٢٦٣، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٧٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٨.

المُبدلِ منه، ألا ترى أن (هراق) لو سمَّيْتَ به لم ينصرف؛ لأن الهاءَ بدلٌ من الهمزة. ولا تكونُ الأولى للقسمِ؛ لأنه لا يُجمعُ بينهما، وإحداهما مُغنيةٌ عنِ الأخرى، ولم يُولُوها الاسمَ إذا كان في موضِعِه، لشيئين:

أحدهُما: لأجلِ الجمعِ بينَهُما.

والثاني: أنها كانَتْ تقطعُ (إنَّ) عنِ العملِ، وإذا قَطَعَتْ (علمْتُ) عَنِ العَمَلِ فَالأَولى أَن تَقطَعَ (إنَّ)(١).

فإن قلتَ: فأنت تقولُ: إنَّ في الدارِ لزيدًا، وإنَّ زيدًا لقائمٌ، وما بعد اللامِ معمولُ (إنَّ) فكيفَ لم يَقْطَعْها؟

فالجوابُ: أن النيَّةَ باللامِ التقديمُ، ألا ترى إلى تقديمِ أحدِ الجُزأينِ، وحكمُ اللامِ أنْ تتصدَّرَ الجملةَ، فلمَّا تصدَّرتِ المُفْرَدَ لم يُغَيِّرْ حُكْمَها.

فإنْ قيلَ: فأخِّرُوا (إنَّ) وقدِّموا اللامَ.

فالجوابُ: أنَّ (إنّ) عاملةٌ، فهي أقوَى، وإنما جُعِلَتْ (إنَّ) معَ المُبتدإِ لأجْلِ عملِها، والخبرُ لا يلزمُ أنْ يكونَ اسمًا، فجُعِلَ العامِلُ مع المبتدأ معَها، واللامُ ليستْ عاملةً، فدخلتْ في الخبرِ مَعَ (إنَّ).

ولا تتأخَّرُ اللامُ عنِ الجزأينِ؛ لأنَّ ذلك إجحافٌ بها، ولأنَّها تبقى غيرَ مُلابسةٍ شيئًا في بعضِ المواضعِ.

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٣٤٤، والمسائل البغداديات ١٧٧، والإغفال ٢/ ٤٤٠، والبيان في شرح اللمع ١٦١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٨٤، ومغني اللبيب ٣٠٤.

وإنما وجبَ أنْ تَصدَّرَ الجملةَ للسماعِ والقياسِ، فالسماعُ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[١]، والقياسُ أنَّ الحرفَ إذا كانَ معناهُ في الجملةِ تصدَّرَها كَهَلْ و(ما) النافيةِ.

ولم يُجزْ أحدٌ: إنَّ في الدار لعبدَ الله قائمٌ، إلا المبرِّدُ، فإن قلتَ: قائمًا، أجازوه أجمعون، وأجازوا: إن أخاك لجالسٌ، ولأبوكَ مُنطَلِقٌ، فإنْ نَصبْتَ الأبَ قلتَ: وأباكَ لَمُنْطَلِقٌ[٢]، وأنشدوا[٣]:

إنَّ الخلائفَ بعدَهُم لذميمةٌ ... وخلائفٌ طُرُفٌ لِمَّا أَحْقِرُ[٤]

فَأمَّا قولُ الشاعرِ[٥]:

---

(١) يوسف: ٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٥.

(٣) لحُميد بن ثور الهلاليّ.

(٤) البيت من الكامل.

وروايته في مصادره: إنَّ الخلافةَ. والطُّرُف: جمع طارف وطريف، وهو المال المستحدث، والطريف أيضًا: الكثير الآباء إلى الجد الأكبر، (اللسان ٩/ ٢١٤، ٢١٦ (طرف)، وهو في البيت على المعنى الأول موسعًا دلالته إلى مطلق الحداثة؛ لأنه في مقام ذم، وأما كثرة الآباء إلى الجد الأكبر فهي محمودة عند العرب، فلا يناسب الذم في البيت، وإنما المذموم قليل الآباء إلى الجد، وهو المسمى القُعدُد.

الشاهد: دخول اللام على خبر المبتدأ المعطوف على اسم (إنَّ) المؤكد خبرها باللام.

انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٥، وتفسير الطبري ٢٥/ ١٤٠، والزاهر ٢/ ٢٤٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢٠، وتخليص الشواهد ٣٥٨.

(٥) اختلف في قائله فقيل:

أ- رؤبة بن العجاج.

=

أمُّ العُجَــيرِ لَعجــوزٌ شَــهْرَبَهْ[١]

فَقَد تَقَدَّمَ الكلامُ فيه.

فإن قيل: فَهَلاَّ جَمَعْتَ بينَهُما؛ لأنهما للتأكيدِ، كما جمعْتَ بينَ تأكيدينِ في أجمعَ أكْتَعَ؟

فالجواب: أنَّ الغرضَ في هذهِ الحروفِ الدوالِّ على المعاني إنما هو التَّخفيفُ والاختِصارُ، ألا ترَى أنَّ (هل) تنوبُ عن: أسْتَفهِمُ؟ فإذا كانَ الغَرَضُ الاختصارَ فلا وجهَ للجمعِ بينَ حرفينِ لمعنىً، إذْ فيهِ نقضُ الغرضِ، وإذا تَباعَدَ عنه اسْتُجِيزَ الجمْعُ بينَهُما، كما جُمِعَ بينَ حرفِ النداءِ والإضافةِ، ويُمنعُ الجمعُ بينَهُ وبينَ لامِ التعريفِ. فدُخولُها على الخبرِ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ[٢] ذُو ٱنتِقَامٍ﴾[٣]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ﴾[٤]، ودُخُولُها على الاسمِ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ

ب- عنترة بن عروس الثقفي.

(١) من الرجز.

روي: أم الحُليس. والشهربة: العجوز الكبيرة (عن اللسان).

انظر: ملحق ديوان رؤبة ١٧٠، والأصول ١/ ٢٧٤، والاشتقاق ٥٤٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، ٧/ ٥٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠، ومغني اللبيب ٣٠٤، واللسان ١/ ٥١٠ (شهرب)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣.

(٢) في النسختين: لعزيز، وهو وهم.

(٣) إبراهيم: ٤٧. وفي هذه الآية لم تدخل اللام في الخبر، ولكن الشواهد على دخول اللام في الخبر كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾، [إبراهيم: ٨].

(٤) البقرة: ٢٤٣.

لَآيَةً ﴾(١)، ويعمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾(٢)، وقولِ الشاعِرِ(٣):

وأَنَّ لِسانَ المرءِ ما لم تكنْ لَهُ ... حَصاةٌ عَلَى عَوراتِهِ لَدَلِيلُ(٤)

وتدخُلُ في معمولِ الخبرِ إذا كانَ مُقدَّمًا على الخبرِ، فإذا كانَ بعدَهُ لم يَصِحَّ، ومنعَ الفراءُ من قولهم: إنّ زيدًا لَمَعَ عمرٍو يقْتَتِلانِ، وأجاز: إن زيدًا لمعَ عمرٍو مُقيمٌ؛ لأنَّ (يقتتلانِ) عندَهُ لا يعمَلُ في (معَ)؛ لأنَّكَ لا تقولُ: إنّ زيدًا يقتَتِلانِ مع

---

(١) جاءت في آيات كثيرة، أولها في البقرة: ٢٤٨.

(٢) الطارق: ٨.

(٣) اختلف في قائله فقيل:

أ- كعب بن سعد الغنوي.

ب- طرفة بن العبد.

ج- الهيثم بن الأسود بن قيس النخعي.

(٤) البيت من الطويل.

الحصاة: العقل. (الصحاح ٦/ ٢٣١٥ (حصا).

الشاهد: عمل (دليل) بالجار والمجرور (على عوارته) مع دخول لام الابتداء عليه.

انظر: ديوان طرفة بن العبد ٨١، والجمل المنسوب للخليل ٢٦٩، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٤٣، والشعر والشعراء ١/ ١٩٠، وتهذيب اللغة ٥/ ١٦٤ (حصا)، والصحاح ٦/ ٢٣١٥ (حصا)، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٧٣٠، واللآلئ ١/ ٣٦٣، وأساس البلاغة ١/ ١٧٩-١٨٠ (حصا)، والحماسة البصرية ١/ ١٣٤، واللسان ١٤/ ١٨٣ (حصي)، وتاج العروس ٣٧/ ٤٤٢ (حصا).

عمرٍو، ومن ذلكَ قولُهُ:

ولقــد علمــتُ فــما إخــالُ سِــواهُ ... أنَّ الفتــى لبحتفِــهِ مرصــودُ[١]

وقال الشاعِرُ:

إنَّ امــرًا خَــصَّنِي عمــدًا مَوَدَّتُــهُ ... على التَّنائي لَعِنْدي غيرُ مكفورِ[٢]

التقديرُ فيه: لَعِنْدي مشكورٌ؛ لأنَّ ما بعدَ المُضاف لا يعملُ فيما قبلهُ، وإن كان قد أُجيز في (غيرٍ)، فقالَ الزَّجَّاجُ[٣]: أنا أُجيز وغيري[٤]: أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ، ولا أجيز: أنا زيدًا مثلُ ضاربٍ؛ لأنه يقدِّرُ (غيرًا) بمعنى (لا)[٥]، ويُقَدِّرُ (مِثلاً) بالكافِ، وَأجازَ: ها إنَّكَ لَبِحمدِ الله لَصالحٌ، فكرَّرَ اللامَ[٦]، فأمَّا قَولُهُ[٧]:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو إبراهيم السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. (ت: ٣١١هـ)، إمام في النحو واللغة والإقراء، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه الفارسي وغيره، من أشهر تصانيفه: معاني القرآن وإعرابه. انظر: تاريخ بغداد ٦/ ٦١٣، ومعجم الأدباء ١/ ١٣٠، وإنباه الرواة ١/ ١٥٩.

(٤) في أ: أو غيري، وفي د: فقال الزجاج: أنا أو غير أجيز.. ولعل الصواب ما أثبتُّ.

(٥) لم أقف عليه عند الزجاج، وقد نقله ابن السراج عن المبرد، انظر: الأصول ٢/ ٢٢٧، والمسائل البغداديات ٢١٤، والإغفال ١/ ٢٧٤-٢٧٥.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣١. وانظر هذه المسألة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٣٢، والتعليقة على المقرب ١/ ٤٤٩.

(٧) هو عُروة بن عتبة بن جعفر بن كلاب، الملقب بالرحال.

لَهِنَّـــكِ في الـــدنيا لباقيـــةُ العُمْـــرِ (١)

وحكى قُطربُ(٢) / ٦١ أ عن يونُسَ(٣): إنَّ زيدًا لَبِكَ لواثقٌ(٤)، فمِثلُ ما تقدَّم، وعثمان يقولُ: لا يجوزُ أن تكونَ اللامُ في (لَهِنَّك) إلا لامَ الابتداءِ، والثانيةُ زائدةٌ(٥)، كما زيدتْ في قراءة سعيدِ بنِ جُبيرٍ(٦): (أَلاَ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ)(٧)،

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ثمانين حولًا لا أرى منكِ راحةً

انظر: النوادر ٢٠٢، وأمالي القالي ٢/ ٣٦، والخصائص ١/ ٣١٥، واللآلئ ٢/ ٦٧١، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٨.

(٢) هو محمد بن المستنير، أبو علي، الملقب بقُطرب، (ت: ٢٠٦ هـ)، من نحويي البصرة، أخذ عن سيبويه، وهو الذي لقبه بقطرب لمباكرته له، فقال له يومًا: ما أراد إلا قطرُب ليلٍ، وأخذ عن النظام المعتزلي، وكان على مذهبه. انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٤٨٠، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٤٦، وإنباه الرواة ٣/ ٢١٩.

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي، أبو عبد الرحمن، (ت: ١٨٣هـ)، من أئمة نحويي البصرة، روى عن العرب، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء. انظر: أخبار النحويين البصرين ٥١، ونزهة الألباء ٣١، وإنباه الرواة ٤/ ٧٤.

(٤) حكاية قطرب عنه في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥.

(٥) الخصائص ١/ ٣١٥.

(٦) هو سعيد بن جُبير بن هشام الأسديّ الوالبي، (ت: ٩٤هـ)، تابعيٌّ جليل، وعالم كبير، عرض القرآن على ابن عباس، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وطائفةٌ، قتله الحجاج، وعمره تسع وخمسون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٢١، وغاية النهاية ١/ ٣٠٥.

(٧) القراءة منسوبة إليه في الخصائص ١/ ٣١٥، وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٣٧٤، وشرح المفصل ٨/ ٦٤، ومغني اللبيب ٣٠٧، وانظرها دون نسبة في إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/ ١٩٧، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٠، والدر المصون ٨/ ٤٦٩، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٦/ ٤١٤.

وقالَ الشاعرُ[(١)]:

أَلم تكـــن حلفْـــتَ بـــالله العـــلِيْ　　　أَنَّ مَطايـــاكَ لِمَـــن خَـــيرِ المَطِـــيْ[(٢)]

وعلى هذا أنشَدَ ابنُ دُريدٍ[(٣)] عن أبي عُثمانَ[(٤)]:

فنـافِسْ أبـا الغـبراء فيهـا ابـنَ زارعٍ　　　عـلى أنَّـه فيهـا لَغـيرُ مُنـافِسِ[(٥)]

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيتان من الرجز.

الشاهد: زيادة اللام في (لِمن).

انظر: الخصائص ١/ ٣١٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٩، ورصف المباني ٣١٢، واللسان ١٥/ ٢٨٥ (مطا)، وهمع الهوامع ١/ ١٤٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣.

(٣) هو محمد بن الحسن بن دُريد بن عتاهية، الأزدي، أبو بكر، (ت: ٣٢١)، إمام في اللغة، كان سريع الحفظ قَوِيَّهُ، له شعر جيِّد، من شيوخه أبو حاتم السجستاني والرياشي، وممن أخذ عنه أبو سعيد السيرافي، له تصانيف كثيرة، من أشهرها: جمهرة اللغة، والاشتقاق، والمقصورة. توفي وقد قارب المائة. انظر: تاريخ بغداد ٢/ ٥٩٤، وإنباه الرواة ٣/ ٩٢، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٩٦.

(٤) هو سعيد بن هارون الأشناندانِي، أبو عثمان (ت: ٢٨٨هـ)، أخذ عن التوّزي، وأخذ عنه أبو بكر بن دريد، له كتاب معاني الشعر. انظر: نزهة الألباء ١٥٥، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧٦، وبغية الوعاة ١/ ٥٩١.

وروى ابن عصفور البيت التالي عن أبي دريد عن أبي عثمان المازني، وتابعه البغدادي. انظر: ضرائر الشعر ٥٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٥٨.

والظاهر أنه الأشناندانِي، لأنه في مصنفه «معاني الشعر»، وهو من شيوخ ابن دريد.

(٥) البيت من الطويل.

روي:

فنـــافسْ أبـــا المِغـــراءِ فيهـــا ابـــنَ دارعٍ　　　عـــلى أنَّـــهُ فيهـــا لغـــيرُ مُنـــازعِ

=

فإن كان الخبرُ جملةً فلا يخلو أنْ يكونَ جملةً اسميّةً أو فِعْلِيَّةً، فإنْ كانتِ اسميَّةً تَصَدَّرتِ الجملةَ، كقولِكَ: إنَّ زيدًا لَوجْهُهُ حَسَنٌ[(١)]، وقد رَوَوا عنِ العربِ: «إنَّ زيدًا وجهُهُ لحسنٌ»[(٢)]، وليس بالجيِّد، وإن كانت فعليةً كـ(فَعَلَ) لم تدخلِ اللامُ عليه لبعدِهِ عن المُعرَبِ، ومنعَ البصريُّ والكوفيُّ من قولهم: إنَّ زيدًا لقامَ، على أن يكونَ لامَ الابتداء[(٣)]، وأجاز الفراءُ: إنّ زيدًا لفي الدارِ جَلَسَ، فأدخلَها في معمولِ الماضي لَمَّا تقدمَ عليهِ[(٤)]، وأجازَ الكسائيُّ: إنَّ زيدًا لمذ يومانِ سائرٌ، ولم يُجز: إنّ زيدًا لَمُذ يومانِ غائبٌ، قالَ: لأني أجيزُ: لمذْ يومانِ يسيرُ، ولا أجيزُ: لمذ يومانِ يغِيبُ[(٥)]، وكانَ الأصلُ عندَهُ في دخولِ اللامِ الفعلَ، فلذلِكَ اعتبرَهُ بِهِ.

وإن كانَ مُضارعًا دخلتِ اللامُ عَليهِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ

الشاهد: زيادة اللام في (لغير).

انظر: معاني الشعر للأشنانداني ١٨٦، وضرائر الشعر ٥٧، والتذييل والتكميل ٥/ ١١٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٩٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٥٨.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٩.

(٢) رواها الأخفش، ونقلها عنه الفارسي. انظر: الإغفال ٢/ ٤٣٤.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٢٤١، وعلل النحو للوراق ١٤٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤، والإنصاف ٢/ ٥٤٩، ومغني اللبيب ٣٠١، ونقله في الارتشاف عن الغرة ٣/ ١٢٦٤.

(٤) نسب هذا الرأي للأخفش في التسهيل ٦٤، وشرحه لابن مالك ٢/ ٢٩، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٧٠، والارتشاف ٣/ ١٢٦٥.

(٥) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢٦٦ عن الغرة.

بَيْنَهُمْ ﴾[1] أي: لحاكمٌ، وَمَنْ زَعَمَ أنَّ اللامَ تختصُّ بِالحالِ كـانَ هـذا حكايةَ حـالٍ تأتي، ومنْ زَعمَ أنَّها على الزمنَيْنِ فلا كلامَ فيهِ، وإنـما اختُصَّتْ عنـدَ قـومٍ بِالحـالِ؛ لأنَّ الحالَ أشبَهُ بِالأسماءِ، ألا تراهُ مُعرّىً مِنْ عوامِلِ الأفعالِ، فَأَشْبَهَ المُبْتَدأَ.

وتـدخُلُ عـلى الجـارِّ والمجـرورِ، في قولِـهِ تعـالى: ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[2]، وعلةُ ذلك أنَّ حرفَ الجرِّ معَ الاسْمِ بمنزلـةِ شيءٍ واحـدٍ. ويجوزُ أنْ تَـدْخُلَ عـلى الظرْفِ من وجهٍ، إذْ قَدْ دَخَلتْ على الفَضْلةِ في البيتِ الذي سَبَقَ ذِكْرُهُ، فأمَّا قـولُ الشاعِرِ[3]:

فإنْ يَعْفُ عـن ذي عثْرةٍ بعدَ قُدرةٍ فلَلْعفـوَ منـهُ لا العُقوبـةَ عَـوَّدا[4]

فشاذٌّ، واللام عندي زائدةٌ، ولو رَفَعَ لكانَ أولى، وَيكـونُ شـذوذُه مـن وجـهٍ آخرَ، فأما قولُ الشاعرِ[5]:

وَأَعلَـمُ أنَّ تـسْليمًا وتَرْكـا لَـلا مُتـشابهانِ ولا سَـواءُ[6]

(١) النحل: ١٢٤.

(٢) النور: ٦.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل. ولم أقف عليه.

(٥) هو أبو حزام العُكلي.

(٦) البيت من الوافر.

انظر: حروف المعاني للزجاجي ٤١، والمحتسب ١/ ٤٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٧، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٧٣، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٥، وتخليص الشواهد ٣٥٦، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٢٥،

=

فاللامُ للإيجابِ، و(لا) للنَّفي، فلأنَّهُ شَبَّهَ (لا) بـ(غيرِ)، وَقَدْ دَخلتِ اللامُ في خَبرِ المفتوحةِ في قولِهِ:

أَلم تكــن حلفْــتَ بــالله العــليْ أَنَّ مطايــاكَ لمــن خــير المَطِــيْ[(١)]

وهذِهِ عِندَ بعضِهم زائدةٌ، كما زِيدتْ في الآيةِ فيمَنْ فَتَحَ،وقد بيَّنَّا ذلكَ، والقياسُ أنَّها تُكسرُ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[(٢)]، وقد حكَى سيبويهِ: أشهد إنّك كاذِبٌ، بالكسرِ في الضَّرورةِ، وردَّهُ المبرِّدُ، وأجازَ: عَلِمْتُ إنَّ زيدًا قائمٌ، واستضعفَهُ، وأجازهُ المُبرِّدُ على كلامَيْنِ[(٣)].

وَقَدْ أَدخلُوها في خبرِ (أَمْسَى) في ضرورةِ الشعرِ، قالَ[(٤)]:

مَرُّوا عِجالاً فقالوا كَيْفَ صاحِبُكُم قالَ الذي سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودا[(٥)]

وهمع الهوامع ١/ ١٤٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٠.

(١) سبق تخريجه.

(٢) المنافقون: ١.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٥٠-١٥١، والمقتضب ٢/ ٣٤٥.

(٤) لم أقف على قائله.

قال البغدادي: وهذا البيت شائعٌ في كتب النحو، ذكره أبو عليٍّ في غالب كتبه، وابن جني كذلك، وكلهم يرويه عن ثعلب، وثعلب أنشده غير معزُوٍّ إلى أحد، والله أعلم بقائله. (الخزانة ١٠/ ٣٢٨).

(٥) البيت من البسيط.

رُوي: (سراعًا) بدل (عِجالاً)، وروي: عَجالى، جمع عجلان.

انظر: مجالس ثعلب ١/ ١٢٩، وكتاب الشعر ١/ ٧٤، والخصائص ١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٨٨، وشرح المفصل ٨/ ٦٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٧٣، =

ودخلتْ في خبرِ (زالَ)، قالَ الشاعرُ(١):

وما زِلْتُ من سَلْمى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها لَكَالهائمِ المُقْصَى بِكُلِّ بِلادِ(٢)

وأدْخَلُوها في خبرِ (لكنَّ)، قالَ الشاعِرُ(٣):

ولكِنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ(٤)

والمقاصد الشافية ٢/ ٧٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٧.

(١) هو كثيِّر عزَّة.

(٢) البيت من الطويل.

رواية الديوان وأمالي القالي:

وما زلت من ليلى لدن طرَّ شاربي إلى اليومِ كالمُقصَى بكُلِّ سبيلِ

فلا شاهد فيه، وروي في الديوان أيضًا في قصيدة أخرى دالية: بكل مَرادِ. وروي أيضًا: بكل مكان، وبكل مذادِ.

انظر: ديوان كثير ١١٥، ٤٤٣، وأمالي القالي ٢/ ٦٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٩، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٨٨، وضرائر الشعر ٥٨، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٧٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٩، ومغني اللبيب ٣٠٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٩.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره كما ذكر ابن الناظم:

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي

وغيره لا يروي إلا العجز، قال ابن هشام: ولا يُعرف له قائلٌ، ولا تتمَّة، ولا نظير. (مغني اللبيب ٣٨٥).

وروي: لكميد، ولجهيد.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٥، واللامات للزجاجي ١٧٧، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٨٧، والإنصاف ١/ ٢٠٩، ٢١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٢، وتعليق الفرائد ٤/ ٥٢، ومغني اللبيب ٣٠٧، ٣٨٥.

والصوابُ أن تقولَ: [أصلُهُ][(١)]: لكنْ إنَّنِي لَعميدٌ، ثمّ حذفَ كما فعَلَ في قولِهِ تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[(٢)].

وإنّما تدخلُ اللامُ مع (إنَّ) وحْدَها؛ لأنَّ (ليتَ) قد أزالتْ حُكمَ الابْتِداءِ، وكذلك (لعلَّ) و(كأنَّ)، وهِيَ موضوعةٌ للابْتِداء، ولم تدخُلْ على (أنَّ) ودخلتْ على (إنَّ)؛ لأنَّ (إنَّ) تطلبُ ما بعدَها طلبًا واحدًا، وهو طلبُ العامِلِ المعمولَ، و(أنَّ) تطلُبُ ما بعدَها طَلبينِ، طلبَ العاملِ المعمولَ، والصلةِ الموصولَ، (ولكنَّ) لها تعلُّقٌ بما تقدَّمَها، واللامُ تقطَعُ التعلُّقَ. وقولُهُ: «ودخَلتِ اللامُ زائدةً للتوكيد» هذِهِ عبارةُ النحويينَ في كلِّ حرفٍ لا يُخِلُّ بخُروجِهِ الكلامُ، وإذا حُقِّقَ لم يحسُنْ أن يكونَ للتأكيدِ وهي زائدةٌ.

قال أبو الفتحِ: «**وتُكْسَرُ (إنَّ) في كلِّ موضِعٍ لوْ طَرَحتَها مِنْهُ لَكَانَ ما بعدَها مرفُوعًا بِالابتِداءِ، نحوُ: إنَّ أخاكَ قائمٌ**[(٣)]**؛ لأنَّكَ لَوْ طَرَحْتَها مِنْ هُناكَ لَقُلْتَ: أخوكَ قائمٌ**»[(٤)].

/ ٦١ ب قال سعيدٌ: هذا الكلامُ لا يَتَّجِهُ؛ لأنَّ (لولا) تفتحُ ما بعدَها وإذا أُزيلتْ عنها ارتفعَ ما بعدَها بالابْتداء، فتقولُ: لولا زيدٌ جاءَ عمرٌو، والصوابُ

---

(١) في د.

(٢) الكهف: ٣٨.

(٣) في اللمع: فتكسِرُ (إنَّ)؛ لأنك...

(٤) اللمع ٤٢.

أنْ يُقالَ: إنَّ الموضِعَ إذا لم يختصَّ صَلَحَ للمكسورةِ كالابْتداءِ؛ لأنَّهُ يصلُحُ أنْ تقولَ: زيدٌ قائمٌ، ويقومُ زيدٌ، ولهذا المعنى تقولُ: إنَّ زيدًا قائمٌ، لَمّا لم يختصَّ بأحدِهما، ولهذا المعنى تُكسَرُ (إنَّ) في خمسةِ مواضِعَ:

الأولُ: ما ذكرْنا.

الثاني: [أنها][1] تُكسرُ إذا كانتْ صلةً للذي؛ لأنَّ صلةَ (الذي) لا تختصُّ بإحدى الجُملتينِ، تقولُ: أعطيتُهُ ما إنَّ شرَّهُ خيرٌ من جيِّدِ ما مَعَكَ[2].

والثالثُ: تُكْسَرُ بعدَ القَسَمِ، في قولِك: واللهِ إنّ زيدًا قائمٌ؛ لأنَّ القَسَمَ يدخُلُ على الجملةِ الاسميّةِ، والجملةِ الفعليَّةِ.

الرابعُ: أنها تُكسرُ بعدَ القولِ، في قولِك: قُلْتُ: إنَّ زيدًا قائمٌ؛ لأنَّ القَولَ يُحكَى بِهِ الجملةُ الاسميةُ والجملةُ الفعليةُ.

الخامسُ: تَكسِرُها اللامُ؛ لأنَّها تخرجُهُ إلى حيِّزِ الابتداءِ، والابتداءُ تُكسَرُ له (إنَّ)، وإنما كانَ كذلِكَ؛ لأنها تكونُ في جميعِ ذلِكَ غيرَ مَعمولةٍ لِشيءٍ، فلا تُفتَحُ؛ لأنَّ المفتوحةَ لا تقعُ إلا معمولةً، وهذِهِ مواضِعُ الجُمَلِ التي لا مَوضِعَ لها منَ الإعرابِ، إلا المُتَعَلِّقَ بالقولِ.

قال أبو الفتحِ: «وتُفتَحُ (أنَّ) في كُلِّ مَوضِعٍ لو طَرَحْتَها وما عَمِلَتْ فِيهِ لَصَحَّ

---

(١) في د.

(٢) انظر القول في الكتاب ٣/ ١٤٦، والأصول ١/ ٢٦٣.

موضعُها ذاكَ[(١)] ومَعنى الكلامِ المصدَرُ، تقولُ: بَلَغَني أنّ زيدًا قائمٌ، فتفتح (أنَّ)؛ لأنّكَ لو طَرَحتَها وما عمِلَتْ فيهِ لَقُلْتَ: بَلَغَني ذاكَ، ومعنى الكلامِ: بلَغَني قيامُ زيدٍ»[(٢)].

قال سعيدٌ: هذِهِ عبارةُ الأخفشِ وحدَه في (أنَّ)، ولولا قولُهُ: «ومَعْنى الكلامِ المَصْدَرُ» لمْ يتَّجِهْ لهُ ذلِكَ، ألا ترَى أنَّهُ لا يَصِحُّ أنْ تَقولَ: ظَنَنْتُ زيدًا أنّهُ مُنطَلِقٌ، فتَفتَحُ (أنَّ)، وإنْ كانَ الموضِعُ يحسُنُ أنْ يُقالَ فيهِ: ظَنَنْتُ زيدًا ذاكَ، وإنما امتنعَ؛ لأنَّ (أنَّ) وما عَمِلتْ فيهِ في تَقديرِ المَصْدَرِ، ومفعولُ (ظننتُ) الثاني هُوَ الأوّلُ، والمَصْدرُ ليسَ بالجُثَّةِ، وكذلِكَ خبرُ (كانَ) وخبرُ (إنَّ) ولهذا قالَ الشاعِرُ[(٣)]:

إنَّ الخليفَةَ إنَّ اللهَ سَرْبلَهُ[(٤)]

---

(١) اللمع: لصلح في موضع الجميع ذاك.

(٢) اللمع ٤٢.

(٣) هو جرير.

(٤) صدر بيت من البسيط. وعجزه:

سربالَ مُلكٍ به تُزجَى الخواتِيمُ

رواية الديوان: يكفي الخليفة، فلا شاهد فيه، وروي: لباس مُلك، وتُرجى الخواتيم.

انظر: ديوان جرير ٢/ ٦٧٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٠، ٢١٨، وتفسير الطبري ١٥/ ٢٤٢، ١٧/ ١٢٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٤١٨، ومجالس العلماء ٢٩٣، والكشاف ٣/ ٨، وكشف المشكلات ٢/ ٨٩٨، والبحر المحيط ٦/ ٣٥٩، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٨١، واللسان ١٢/ ١٦٤ (ختم)، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٦٤.

ولا يجوزُ إلاَّ كسرُها، وقالَ[١]:

إنِّي وخالِـــكِ إنَّنـــي لُمـــشَيَّعٌ صَـلبُ القنـاةِ بِـصَرْمِكُنَّ جـديرُ[٢]

فإن قُلتَ: إنَّ أمرَكَ أنَّكَ خارِجٌ، كانَ حَسَنًا، وعَليهِ قولُ الشاعِرِ[٣]:

فيـا ليـتَ حظِّـي مـن عُمـيرةَ أنَّنـا بعيرانِ مَنْ عانى التِّلاعَ الخواليا[٤]

لأنَّ الثاني هُوَ الأوَّلُ. ويدخُل عليه أنَّ (إنَّ) تُكسَرُ بعد القـول، ويحسُنُ أن تَقُولَ: قُلْتُ ذاك.

وأخصَرُ من قولِهِ أنْ يُقالَ: متى اخْتُصَّ الموضعُ بإحدى الجُملتينِ فُتِحَتْ (أنَّ)، فتقولُ: لولا أنَّكَ جِئتني لَفَعَلْتُ؛ لأنَّ (لَولا) مختصّةٌ بِالمبتدأ، ولا تدخُلُ عَلى الفعلِ، فأمَّا قولُ الشاعِرِ[٥]:

تعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا[٦]

---

(١) هو عبد الله بن وهب الفزاري الأسديّ.

(٢) البيت من الكامل.

صلبُ القناة: صلب القامة. (اللسان ١٥/ ٢٠٤ (قني).

انظر: الأصول ١/ ٢٧٧. ولم أجده في غيره. وفيه: و(حالِك) بدل (خالك)، و(صرحكن) بدل (صرمكن).

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل. ولم أقف عليه. في الأصل: عانا.

(٥) هو جرير. وقيل: للأشهب بن رُميلة.

(٦) البيت من الطويل.

روايته في الديوان: هلاّ الكميَّ.

فليسَت (لولا) هُنا هِيَ تِلكَ؛ لأنَّ هذِهِ للتحضيضِ، ولِذلكَ تُفْتَحُ (أنَّ) بعدَها، لاختِصاصِها بِالجملةِ الفِعليَّةِ، وأمَّا (لَوْ) فَهِيَ لما مَضَى في الغالبِ كما أنَّ (إنْ) لما يُسْتَقْبَلُ، و(إنَّ) لا يَرتَفِعُ بعدَها الاسْمُ بِالابْتداءِ، فكذلِكَ (لو)، ولا تتقدَّمُ (أنَّ) على عامِلِها إلاَّ أنْ يكونَ حرفَ جرٍّ.

واعْلَمْ أنَّهُ لا يجوزُ أنْ تقولَ: أنَّكَ مُنطلِقٌ بَلَغَني؛ لأنَّهُ إذا ابتُدِئَ بها تعرّضتْ لِدُخولِ (إنَّ) عليها، فامتنعْنا مِن ذلِكَ[1]، كما امتنعنا من خَرْمِ[2] (مُتفاعِلُن) في الكامِلِ، لَمَّا كُنَّا [قَدْ][3] نُضمِرُ الحرْفَ الثاني، وهُوَ تسكِينُهُ، فيؤدِّي إلى البدْءِ بِالساكِنِ، فرفضناهُ[4].

فإنْ قُلتَ: في الدارِ أنَّكَ مُنطَلِقٌ، ارْتَفَعَ (أنَّكَ) بِالظرفِ ارتفاعَ الفاعِلِ

النيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة. وضوطرى: الرجل الضخم اللئيم. والكمي: الشجاع المتكمي بسلاحه. والمقنع: الذي لبس البيضة والمغفر. (التاج ٤/ ٣٢٢ (نيب)، ١٢/ ٣٩٦ (ضطر)، ٣٩/ ٤١٨ (كمي).

انظر: ديوان جرير ٢/ ٩٠٧، ومجاز القرآن ١/ ٥٢، والكامل ١/ ٣٦٣، والإيضاح العضدي ٧٤، وكتاب الشعر ١/ ٥٧، والخصائص ٢/ ٤٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٦، ٢/ ٨٤، ٥٠٩، وأسرار العربية ١٨٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٤، وتذكرة النحاة ٧٩، ومغني اللبيب ٣٦١، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٥٦، وخزانة الأدب ٣/ ٥٥.

(١) انظر المسألة في: الكتاب ٣/ ١٢٤، والمقتضب ٢/ ٣٤٣، والأصول ١/ ٢٦٦.

(٢) الخرم: هو حذف أول متحركٍ منَ الوتد المجموع في أوّل البيت. انظر: الكافي للتبريزي ١٤٣.

(٣) في د.

(٤) انظر زحاف الكامل، ومنها الإضمار في: العروض لابن جني ٩٥، والكافي ٦٤.

بِفعلِهِ، وهُوَ مذهَبُ سيبويهِ[١] والخليلِ والفارسيِّ، ولا يصِحُّ كسرُها؛ لأنَّهُ يَبْقى الظرفُ بغيرِ عامِلٍ، كما لا يجوز: كيفَ إنَّكَ صانِعٌ، عِندَ المحقِّقِينَ، والسيرافيُّ يُجيزُ أنْ يُرْفَعَ (أنَّ) بِالابتداءِ، في قولِكَ: في الدارِ أنَّكَ مُنطَلِقٌ[٢]، ويقولُ: وَلَوْ دَخَلَتْ (إنَّ) هُنالمْ يُباشِرْ (أنَّ).

ولا يجوز: أنَّكَ منطلقٌ عرفتُ؛ لأنَّهُ لمَّا امتنَعَ الأَصْلُ امْتَنَعَ الاتِّساعُ.

وتقولُ: ظننتُ أنَّكَ منطلقٌ، فسيبويهِ يستغني بمعمولِ (أنَّ) عنِ المفعولِ الثاني، والأخفشُ يقدِّرُهُ[٣]، وسنذكره في موضعه.

وتقولُ: لولا أنَّهُ مُنطَلِقٌ لَفَعَلْتُ، فـ(أنّ) مبنيَّةٌ على (لولا) كما بُنِيَ عليها الأسماءُ. وتقولُ: لو أنَّهُ ذَهَبَ لَذَهَبْتُ، فـ(أنَّ) مبنيَّةٌ على (لو) كما بُنِيَتْ على (لولا)، فكأنَّكَ قُلتَ: لولا / ٦٢ أ ذاكَ، قالَ سيبويهِ: وهذا تمثيلٌ، وإنْ كانَ لا يَبْنُونَ عَلى (لَو) غَيرَ (أنَّ)[٤]. وبعضُهم يرفع (أنَّ) بعدَ (لولا) بِالابتداءِ، كما يُفعلُ بالاسْمِ بعدَها، وبعضُهم يرفَعُها بِالمعنى الذي هُوَ الظَّرْفُ، كذا ذَكَرَ الفارِسيُّ في البَصْرِيَّاتِ[٥]، والمبرِّدُ يرفعُ ما بعدَ (لو) بِفعلٍ مُضمرٍ[٦].

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٥٢.

(٢) شرح السيرافي ٤/ ١٨ ب.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٢٥، وشرح السيرافي ١/ ٢٣٥ أ، وقد نَسب تقدير المفعول الثاني إلى بعض البصريين.

(٤) انظر كلامه في: الكتاب ٣/ ١٢٠-١٢١.

(٥) لم أقف عليه في المطبوع.

(٦) انظر: المقتضب ٣/ ٧٧. قال المرادي: «واختلف في موضع (أنَّ) بعد (لو)، فذهب سيبويه إلى أنها في

=

وتقـولُ: مـا رأيتُـهُ مـذ أنَّ اللهَ خَلَقَنـي، فتفـتَحُ، حَرفًـا كانـتْ (مُـذْ) أوِ اسْـمًا، وتقولُ: أمَا أنَّهُ ذاهبٌ، وأمَا إنَّهُ ذاهبٌ، فـالفتحُ علـى أنَّ معناهـا (حقًّـا)، والكسرُ على أنَّ مَعناها (ألاَ)(١)، وأمَّا قولُـهُ تعـالى: ﴿لَا جَـرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾(٢)، فتقـدِيرُهُ عِنْدَهُ: حَقٌّ أنَّ لهُمْ(٣)، وقيلَ معناهُ: كَسَبَ، وموضع (أنَّ) هُنا رفعٌ، وقيلَ: نصبٌ، والفاعلُ مُضمرٌ، و(لا) زائدةٌ، ومنهم من جعل (جَرَم) اسمًا [مبنيًّا مع (لا)(٤). فـ(أنَّ) عند سيبويه في موضع جرٍّ(٥)، وعند المُبرِّد في موضع رفع(٦)، ومـن ذلـك: لا محالةَ أنَّك ذاهبٌ، ولا بُدَّ أنَّك ذاهبٌ](٧).

موضع رفع بالابتداء... وذهب الكوفيُّون والمبرِّد والزجاج وكثيرٌ من النحويين إلى أنها فاعلٌ بفعلٍ مُقدَّر، تقديرُه: ولو ثبتَ أنَّهم، وهو أقيسُ، إبقاءً للاختصاص». انظر: الجنى الداني ٢٧٩.

(١) من كلام سيبويه بتصرف يسير. انظر: الكتاب ٣/ ١٢٢.

(٢) النحل: ٦٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٣٨.

(٤) انظر في الخلاف في (لا جرم): معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٢٠٧، والجنى الداني ٤١٣، ومغني اللبيب ٣١٤، والبحر المحيط ٥/ ٢١٢، والدر المصون ٦/ ٣٠٣.

(٥) الذي وقفت عليه في الكتاب لا يدل على هذا، بل يدل على أن (أن) في موضع رفع، قال (٣/ ١٣٨): «وأمَّا قوله عز وجل: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ فـ(أنَّ) (جرَم) عمِلتْ فيها؛ لأنها فعلٌ، ومعناها: لقد حقَّ أنَّ لهم النار... ».

(٦) انظر: المقتضب ٢/ ٣٥١.

(٧) في د.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وما يُشْعِرُكُم إنَّها إذا جاءتْ لا يُؤمِنونَ﴾ بالكسر[١]، ولو فتَحَ لكان عُذرًا لهُم، ومن فَتَح قدَّرها بلَعَلَّ، كما تقولُ: ائتِ السوقَ أنَّكَ تشتري لِيَ شيئًا[٢]، أي: لعلَّكَ، كما قالَ الشاعِرُ:

عُوجا على الطَّلَلِ القديمِ لأنَّنا ... نَبْكِي الدِّيارَ كما بكى ابنُ حُذامِ[٣]

وقالَ[٤]:

وقالَ كُليبٌ أخْضِبوا ليَ لحيَتي ... لوَ انِّي غُدُوًّا عندَ مَرْوانَ أعْرِفُ[٥]

ولهذا المَعنى دخلتْ مَع (لَيتَ)، [فقلْتَ: لَيْتَ][٦] أنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ، ولا تقولُ: لَعلَّ أنَّ زيدًا منطلقٌ، لاجتِماعِهِما في المَعْنى، والأخفشُ يحملُ ذلِكَ على السَّماعِ، ويقولُ: اقتَصَرتِ العربُ في (لَيتَ) ولم تقتَصِرْ في (لعلَّ)[٧]. وقِيلَ: إنما

---

(١) الأنعام: ١٠٩. قرأ بالكسر من السبعة ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية شعبة. انظر: السبعة ٢٦٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٤٤، وحجة القراءات ٢٦٥.

(٢) يروي هذا سيبويه عن الخليل انظر: الكتاب ٣/ ١٢٣. والقول في: تفسير الطبري ٧/ ٣١٣، والأصول ١/ ٢٧١، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٤٧٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) هو تميم بن مُقبل.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان تميم بن مقبل ١٥١، ولم أجده في غيره.

(٦) في د.

(٧) المنقول عن الأخفش إجازته نحو: لعلَّ أنَّك منطلقٌ. انظر: المفصل ٣٦٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠١، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠، والتذييل والتكميل ٥/ ١٥٤، ١٥٦، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٨٤.

جازَ ذلِكَ لأنَّهُم قد حذفُوا خَبرَ (لَيتَ) فقالوا: ليتَ زيدًا قائمًا، والمبرِّدُ يُجيزُ ذلِكَ في الجميعِ.

وهنا نُكتَةٌ لطيفةٌ، وهو أنَّ (ليتَ) تكتفي بأنَّ مع الاسم، ولا تكتفي بأنْ مع الفعل عند المحققين، كذا نصَّ ابنُ السرَّاجِ، وهما مصدران، وذلك لظهور الخبر مع (أنّ)[1].

فأمَّا في الظنِّ فإنَّ السماعَ يؤدِّيكَ إلى أن تَجْعَلَهُما سواءً، أعني (أنَّ) و(أنِ) النَّاصبةَ للفعلِ، والدليلُ عليهِ قولُهُ تعالى في قراءةِ مَن قَرَأَ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[2]، بنصب (تكونَ)[3]، وقولُهُ تعالى: ﴿تَظُنُّ أَن يُفۡعَلَ بِهَا فَاقِرَةٞ﴾[4]، وقولُهُ تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[5]، إذا قَدَّرَها[6]: لأنْ يَقُولُوا آمنَّا، وهذا مَذهَبُ الأخفَشِ، وبعضُهم يُجيزُهُ في (أنّ) ويأباهُ[7] في (أنْ) إلاَّ مَعَ مفعولٍ ثانٍ، والأَوْلى ما قَدَّمْناهُ، ووجدتُ كلامَ الأخفشِ يدُلُّ على أنَّهُ ليسَ مَعَ

---

(١) نقله أبو حيان عن الغرة في التذييل والتكميل ٥/ ١٥٦.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. انظر: السبعة ٢٤٧، والتذكرة ٢/ ٣٨٩، والإقناع ٢/ ٦٣٥.

(٤) القيامة: ٢٥.

(٥) العنكبوت: ٢.

(٦) في أ: قدَّرَ هُنا.

(٧) في أ: وما أُراه. والمثبت من د.

الخفيفةِ شيءٌ محذوفٌ[(١)]، والنحاة يعتقِدون فيه أنَّهُ يحذِفُ معَ[(٢)] الثقيلة[(٣)].

والفارسيُّ منَعَ في الآيةِ أنْ يكونَ (أَنْ يَقولُوا) معمُولاً للظَّنِّ، ويجعَلُ حُكمَ الخفيفةِ حُكمَ الثَّقِيلةِ، والزَّجَّاجُ يُجيزُ أن يكونَ (أَنْ يَقولُوا) معمولاً بـ(حَسبْتُ)[(٤)]، وقد ردَّهُ عليهِ الفارسيُّ، وحمَلَ (أَنِ) الثانيةَ على التَّرْكِ على حَذْفِ حرْفِ الجرِّ[(٥)]، وهُو قولُ الزَّجَّاجِ الأوَّلُ.

وقالَ المبرِّدُ: لمْ يَفْتَحُوها بَعْدَ القَسَمِ[(٦)]، والفتحُ عندِي القياسُ[(٧)].

---

(١) جاء في المعاني (١/ ٢٩٣-٢٩٤): «وتكون خفيفة في معنى الثقيلة، في مثل قوله: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾... على قولك: وأنهُ الحمد لله... ولكن هذه إذا خففت وهي إلى جنب الفعل لم يحسن إلا أنَّ معها (لا) حتى تكون عوضًا من ذهاب التثقيل والإضمار، ولا تعوَّض (لا) في قوله: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لأنها لا تكونَ -وهي خفيفة- عاملةً في الاسم، وعوَّضتها (لا) إذا كانت مع الفعل لأنهم أرادوا أن يبينوا أنه لا تعمل في هذا المكان، وانها ثقيلة في المعنى...».

(٢) في أ: في.

(٣) في هذا الموضع اضطراب في النسخة أ، والمثبت من د، والنص في أ هكذا: إذا قَدَّرَ هُنا: لأنْ يَقُولُوا آمنًا، وهذَا مَذهَبُ الأخفَشِ، والفارسيُّ حَمَلَ (أَنِ) الثانيةَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ، ومن قول الزجاج الأول وبعضهم يُجيزه في (أنَّ) وما أُراه في (أنْ) إلاَّ مَعَ مفعولٍ ثانٍ، والأَوْلى ما قَدَّمْناهُ، ووجدتُ كلام الأخفش يدل على أنّه ليس مع الخفيفة شيءٌ محذوفٌ، والنحاة يعتقِدون فيه أنَّهُ يحذِفُ في الثقيلة. وقال المبرِّدُ..

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٥٩.

(٥) انظر: الإغفال ٢/ ٥١٧.

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ١٠٧. ونسب إلى البصريين. انظر: الارتشاف ٣/ ١٢٥٦. والمسألة في: الأصول ١/ ٢٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٠.

(٧) هذا من صلة كلام المبرد، نقله عنه ابن السراج، قال: «قال أبو العباس رحمه الله: والبغداديون يقولون: والله إنَّ زيدًا منطلقٌ، فيفتحون (إنَّ)، وهو عندي القياس،؛ لأنه قسمٌ» (الأصول ١/ ٢٧٩).

وتـقولُ: إنَّ لَـكَ عَـليَّ هـذا وأنَّـكَ لا تُـؤذِيني، فلـمَّا بَعُـدَت (إنَّ) مـن (أنَّ) دَخَلَتْ عـليها.

وتقولُ: ذاكَ وأنَّ لَـكَ عـليَّ ما أحْبَبْتَ، فيكونُ التقديرُ: الأَمْرُ ذَاكَ وأنَّ لَكَ.

وتـقولُ: جئتُكَ أنَّكَ تُريدُ الخيرَ، أيْ: لأنَّكَ تريـدُ، ومنهُ قولُـهُ تعـالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[1] أي: ولأنَّ هَذِهِ أمتُكُم، وكذلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ﴾[2] فَموضِعُ (أنَّ) جرٌّ عِنـدَ سِيبويهِ والكسائيِّ بـاللامِ، وعنـدَ الخليلِ نصبٌ بالفِعلِ، على إرادةِ اللامِ، ولا يمتنعُ الجرُّ عندَهُ[3].

وتقولُ: بَلَغَني قصَّتُكَ أنَّكَ ذاهبٌ، على البدَلِ، وظَنَنْتُ أَمْرَكَ أنَّكَ منطلقٌ، عـلى المفعـولِ الثـاني. ومنـهُ قولُـهُ تعـالى: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾[4]. فأما قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[5] فـ(أنَّ) بدلٌ من (إحْدَى)، وكـذلِكَ قولُـهُ تعـالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ

---

(١) المؤمنون: ٥٢. والفتح قراءةُ ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وقرأ ابنُ عامر بالفتح مع التخفيف، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالكسر. انظر: السبعة ٤٤٦، والتذكرة ٢/ ٥٥٩.

(٢) الجن: ١٨.

(٣) انظر رأي سيبويه في: الكتاب ٣/ ١٢٧، ورأي الخليل في: الكتاب ٣/ ١٢٨-١٢٩.

وانظر في المسألة أيضًا: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨٧، والمقتضب ٢/ ٣٤٧.

(٤) الحشر: ١٧.

(٥) الأنفال: ٧.

﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾(١) عَلى البَدَلِ مِنَ المعنى، وكذلِكَ قولُهُ تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾(٢).

وتقولُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ إذا أتاكَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُ، على البَدَلِ، ولَو كَسَرَ على إرادة الفاءِ لجازَ. وقولُهُ تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾(٣) فالأَخْفَشُ يرفَعُ (أَنَّ) بظرفٍ مُضْمَرٍ، أي: فَلَهُ(٤).

وتَقولُ: أحقًا أَنَّكَ مُنطلقٌ، فتنصِبُ (حَقًّا) على الظَّرْفِ، بِدليلِ قولِهِ(٥):

أفي حــــقٍّ مُواســـــاتي أخـــــاكُم ... بِـــمالي ثـــمَّ يَظلِمُنـــي الـــسَّرِيسُ(٦)

---

(١) يس: ٣١.

(٢) المؤمنون: ٣٥.

(٣) التوبة: ٦٣.

(٤) لم يذكر في المعاني إلا الكسر، ونقل عنه تقدير مبتدأ محذوفٌ، انظر: معاني القرآن ١/ ٣٦١ (قراءة)، والمقتضب ٢/ ٣٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٣٣، والبحر المحيط ٥/ ٦٥، والدر المصون ٦/ ٧٨.

(٥) هو أبو زبيد الطائيُّ.

(٦) البيت من الوافر.

السريسُ: هو العنِّين. (عن تهذيب الألفاظ).

الشاهد: أنَّ مجيء (في) مع (حق) يدل على أن (حقًّا) إنما نصب على الظرفية بتقدير (في).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٦٣٦، والغريب المصنف ١/ ٢٤٦-٢٤٧، وتهذيب الألفاظ لابن السكيت ١٨٦، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٨٩ (سرس)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٩٨٣، والمخصص ٥/ ١١٥، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٥٢، والتذييل والتكميل ٥/ ٨٨، واللسان ٦/ ١٠٦ (سرس)، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٨٠.

و(أَنَّكَ) مُرتَفِعٌ بِهِ.

وجُملةُ مواضِعِها عند المحققينَ أنَّها تكونُ / ٦٢ ب مرفوعةً بالفعلِ، أو ما شابَهَهُ، ومنصوبةً بالفعلِ وما أشبهَهُ، ومجرورةً بالجارِّ مُظهرًا وَمُقدَّرًا عند سيبويهِ، ولا تَرتَفِعُ بِالابتِداءِ عندَهُ[1]، وأجازَهُ بعضُهم، ولا تَتَقَدَّمُ على عامِلِها منصوبةً، وأمَّا الرافِعُ والجارُّ فلا يَتَقَدَّمُ معمولهُما عليهما ألبتةَ.

وتقولُ: أمَا أَنَّكَ مُنطَلِقٌ، وأمَا إِنَّك مُنطلقٌ، فالفتحُ على تقديرِ: حقًّا أَنَّكَ مُنطلقٌ، وكانتْ كَذلِكَ كما جَعلوا (يا) في النداءِ بمنزلةِ الفِعْلِ، والكسر على (ألاَ) التي للاستِفتاح.

وحُكمُ (إنَّما) حُكمُ (إنَّ) في المواضعِ جميعِها، إلا أنها غيرُ عاملةٍ، كما أنَّ حكمَ (أنَّما) حكمُ (أنَّ).

قالَ أبو الفتحِ: «وَتَكُونُ (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) لا تَقْتَضِي[2] اسمًا ولا خبرًا، قالَ

---

(١) لعل المؤلف يعني الابتداء في اللفظ، فإنها لا ترتفع وهي مبتدأة باللفظ، وأمَّا وقوع المصدر من أنَّ ومعموليها مبتدأ فلا خلاف فيه، قال السيرافي في شرح قول سيبويه: «وأما (أنَّ) فيه اسم... » (الكتاب ٣/ ١١٩): «أنَّ وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد في مذهب المصدر كما تكون (أنْ) المخففة وما بعدها من الفعل الذي تنصبه بمنزلة المصدر، وتقعُ المشدَّدةُ فاعلةً ومفعولة ومبتدأةً ومخفوضةً، ويعمل فيها جميع العوامل إلاَّ أنها لا تكون مبتدأةً في اللفظ». (شرح السيرافي ٤/ ١٨ ب).

(٢) في اللمع: فلا تقتضي.

قالَ الشَّاعِرُ[(١)]:

بَكَــرَ العــواذلُ في الــصَّبو ... حِ يَلُمْنَنِـــي وأَلُومُهُنَّـــهْ

ويَقُلْـنَ شَـيْبٌ قـد عـلا ... كَ وقـدْ كـبِرْتَ فقُلْـتُ إنَّـهْ[(٢)]

أي: نعم[(٣)]، والهاءُ لبيانِ الحركةِ وليسَتِ اسمًا»[(٤)].

قال سعيدٌ: اخْتُلفَ في هذا البيتِ، فَبَعضُهم يتأوَّلُهُ تَأوُّلَ عُثمانَ، وقد بيَّنَّا ذلكَ، وعليهِ قولُهُ[(٥)]:

قُلْـتُ لهـا والوجْـهُ منهـا لم يَـبِنْ ... أنْـتِ أُسَـيماءُ فقالَـتْ لِيَ إنْ[(٦)]

---

(١) هو عبد الله بن قيس الرُّقيَّات.

(٢) البيتان من مجزوء الكامل.

رُوِيَ:

بَكَـرَتْ عَـلَيَّ عَـواذلي ... يَلْحَيْنَنِـي وأَلومُهُنَّـه

الصبوح: ما يُشرب في الغداة. (التاج ٦/ ٥١٨ (صبح).

انظر: ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ٦٦، والكتاب ٣/ ١٥١، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٥٣٧، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٦٣، والأصول ٢/ ٣٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥، والبغداديات ٤٢٩، والأزهية ٢٦٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٥، ورصف المباني ٢٠٠، واللسان ١٣/ ٣١ (أنن)، وخزانة الأدب ١١/ ٢١٣، ٢١٦.

(٣) في اللمع: أي نعم هو كذلك.

(٤) اللمع ٤٢-٤٣.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيتان من الرجز، الأول منهما ثالث ثلاثة أبيات في مجالس ثعلب ١/ ١٩٣، برواية: (والعقل) بدل (والوجه).

وبعضُهم يجعَلُ الهاءَ اسمًا، ويحذِفُ الخبرَ لِدلالةِ الحالِ، كما قالَ:

سِوى أنَّ حيًّا من قُرَيْشٍ تَفضَّلوا ... على النّاسِ أو إنَّ الأكارمَ نهشلا[1]

وعليه قُرِئَ[2]: ﴿إنِ الذين تَدْعُونَ مِنْ دُوْنِ اللهِ عِبادًا[3] أَمْثالَكُمْ﴾[4]. قال الجعدِيُّ[5]:

فأصْبَحَ عِيْسَى قَدْ سَلا غَيرَ أنَّهُ ... وَكلُّ امْرِئٍ يَلْقَى مِنَ الدَّهرِ قَنْطَرا[6]

الشاهد: قوله قالت لي إن. أي نعم.

(١) سبق تخريجُهُ.

والشاهد هنا: حذف الخبر، والتقدير: إنَّ الأكارمَ نهشلًا تفضلوا على الناس.

(٢) هي قراءة سعيد بن جُبير.

وقد خرجت على إعمال إنِ المخففة عمل ما الحجازية، وعلى نصب الجزأين بإنَّ، وعلى نصب الثاني على أنه حال من فعل محذوف هو الخبر، وهو ما يُريده المصنف. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٦٨، والمحتسب ١/ ٢٧٠، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٧، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤، والدر المصون ٥/ ٥٣٩.

(٣) في أ: عبادٌ، والمثبت من د.

(٤) الأعراف: ١٩٤.

(٥) هو النابغةُ الجعدي، واسمُهُ قيسُ بن عبد الله بن عُدس بن ربيعة بن جعدة، من بني عامر بن صعصعة، شاعر مخضرم، أسلم وأنشد قصيدته التي منها الشاهد أمام النبي صلى الله عليه وسلم. وكان معمَّرًا، قيل: إنه توفي وله مئتان وعشرون سنة. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣، ١٢٥، والشعر والشعراء ١/ ٢٨٠، والإصابة ٦/ ٢١٨.

(٦) البيت من الطويل.

روايته في المصادر: (لاقٍ) بدل (يلقى).

القنطر: الداهية. (اللسان ٥/ ١١٩ (قنطر).

=

فحذَفَ خَبرَ (أنَّ)، أي: أنَّهُ هالِكٌ.

فأمَّا قولُهُ تَعالى: ﴿إنَّ هَـٰذانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1] فَمِنْهُم مَنْ يَزْعُمُ أنَّ (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)، وجِيءَ باللامِ مُراعاةً للفظِ، ومنهُم مَن يَزْعُم أنها لغةُ بلحارثِ بنِ كَعْبٍ، ومنهم منْ يقولُ: إنَّ اسمَها محذوفٌ، وهُوَ ضميرُ الشأنِ[2].

وقُرِئَ: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وَقُرِئ: ﴿إنَّ هَـٰذينِ لَساحِرانِ﴾، وأمَّا قولُ الشاعِرِ[3]:

إذا قالَ صَحْبِي إنَّكَ اليومَ رائحٌ ... ولم تَقْضِ مِنها حاجةً قُلْتُ إنَّ لا[4]

انظر: تهذيب اللغة ٩/ ٤٠٥ (قنطر)، واللسان ٥/ ١١٩ (قنطر)، والتاج ١٣/ ٤٨٦ (قنطر).

(١) طه: ٦٣.

قرأ بالتشديد ورفع (هذان) نافع وابن عامر وحمزة والكسائي، وأبوبكر عن عاصم، وقرأ بتخفيف (إنْ) ورفع (هذان) حفص عن عاصم، وابن كثير مع تشديد نون (هذانّ)، وقرأ بتشديد (إنَّ) ونصب (هذين) أبو عمرو بن العلاء. انظر: السبعة ٤١٩، وحجة القراءات ٤٥٤، والتذكرة ٢/ ٥٣٤، والإقناع ٢/ ٦٩٩.

(٢) انظر في توجيه هذه القراءة على سبيل المثال: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٣، وتفسير الطبري ١٦/ ١٨٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٦١، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٢٩، والإغفال ٢/ ٤٠٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٩٩، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٦، والبحر المحيط ٦/ ٢٣٨، وموضع الآية في عامة كتب التفسير.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣١. ولم أجده في غيره.

فيجَـوزُ أنْ يكـونَ بمعنـى (نَعَـم) أيْ: لم أَقْـضِ حاجـةً، ويجـوزُ أنْ يكـونَ التقدير: إنَّه لا يَتِمُّ لي حاجةٌ، وكذلِكَ قولُهُ[١] -أنْشَدَهُ الكِسائيُّ-[٢]:

إنَّ لا خَـــيرَ فِيـــهِ أَبْعَـــدَهُ اللهُ ... لَيُـــزرِي بِنَفْـــسِهِ وَيَـــدِي[٣]

وقالَ: هِيَ بمعنى (نَعَمْ)، ويجوزُ أنْ تكونَ العاملةَ حُذِفَ اسمُها، ويدُلُّ على ذلِكَ وُجُودُ اللامِ[٤].

قال أبـو الفتحِ: «فـإنْ عَطَفْـتَ عَلى اسْـمِ (إنَّ) و(لَكِـنَّ)، بَعْدَ خَبرِهما جـازَ [لَـكَ][٥] النـصبُ عـلى اللفـظِ، والرفـعُ عَـلى[٦] الابْتِـداءِ، تقـولُ: إنَّ زَيـدًا لَقـائمٌ وعَمْـرًا، وإنْ شِـئْتَ[٧]: وَعَمْـرٌو، ولكـنَّ جعفـرًا مُنطَلِـقٌ وبِـشرًا، وإنْ شِـئتَ[٨]: وبِشرٌ»[٩].

قالَ سَعيدٌ: هَذِهِ العِبارةُ يُفتَقَرُ فيها إلى احترازٍ مِنَ الشَّأْنِ والقِصَّةِ، والنَّصْبُ

(١) لم أقف على قائله.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢. ولم أجده في غيره.

(٣) البيت من الخفيف.

انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢. ولم أجده في غيره.

(٤) نسبه أبو حيان إلى الكسائي. انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢.

(٥) في د واللمع.

(٦) في اللمع: على موضع الابتداء.

(٧) في اللمع: وإن شئت قلت.

(٨) في اللمع: وإن شئت قلت.

(٩) اللمع ٤٣.

كما ذَكَرَ جائزٌ حَسَنٌ على اسمِ (إنَّ)، كَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَإِذا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةَ﴾[1]، والرَّفْعُ جائزٌ عَلى مَوْضِعِ (إنَّ) وما عَمِلَتْ فِيهِ؛ لأَنَّهُ إذا عَطَفَ على الاسْمِ المنصوبِ لم يكنْ إلاَّ النصبُ، إذْ هُوَ مُعرَبٌ، وليسَ لَهُ وَحْدَهُ مَوضعٌ يخالِفُ لَفْظَهُ، كما تَقُولُ في: أَعْجَبَني قِيامُ زَيدٍ وعمرٌو، إذا عَطَفْتَهُ عَلى (زَيدٍ)؛ لأَنَّهُ فاعِلٌ، ألا تَرى أَنَّكَ لَوْ نَوَّنْتَ (قِيامًا) رَفَعْتَهُ؟ وَكذلِكَ: أعجَبَنِي أَكْلُ الخبْزِ والتَّمْرَ، وَكَذلِكَ وَصْفُ المُضافِ إلى المَصْدَرِ واسْمِ الفاعِلِ عِندَ قَومٍ[2]، وسنبيِّنُهُ.

فالرَّفْعُ في المعطوفِ عَلى مَوْضِعِ (إنَّ) وما عَمِلَتْ فِيهِ، لا على الاسْمِ وحدَهُ ولا عَلى (إنَّ) وحدَها؛ لأنَّ (إنَّ) حرفٌ، وقولُهُ «بَعْدَ تمامٍ»[3]؛ لأَنَهُ إذا لم يَذكُرْ لها خَبرًا لم يَتَحقَّقْ لها مَوضِعٌ، وأيضًا فإنَّهُ في الظَّاهِرِ مَنصُوبٌ بمنزلةِ المفعولِ، ولا يَلزَمُ ذَلِكَ في المُبتَدَأِ لِظُهُورِ الرَّفعِ فِيهِ. ومنهُم مَنْ يَقُولُ: العَطْفُ عَلى اسْمِ (إنَّ)، يَعْني بِالرَّفْعِ، ويَرْغَبُ عَنْ هَذِهِ العِبارةِ. وهذا الاحْتِرازُ إنما يُحتاجُ إليهِ في الرَّفعِ لا في النَّصْبِ، فإنَّكَ تقولُ في النصبِ: إنَّ زَيدًا وعمرًا قائمانِ، فأمَّا قولُهُ[4]:

---

(١) الجاثية: ٣٢.

قرأ بنصب (الساعة) حمزة وحده، وقرأ باقي السبعة بالرفع. انظر: السبعة ٥٩٥، والتيسير في القراءات السبع للداني ١٦١، والنشر ٢/ ٣٧٢.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ١٨٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٧، وشرح المفصل ٦/ ٦٦.

(٣) في د: بعد تمام الخبر. وليست في النص المثبت، فالمثبت: بعد خبرهما.

(٤) هو ضابئ بن الحارث البرجمي.

فمـن يـكُ أمـسى بالمدينـةِ رحلُـهُ ... فـإنِّي وقيَّـارٌ بهـا لغريـبُ[١]

فإنَّ (غَرِيبُ) خَبرُ الياءِ، ولهذا أدخلَ اللامَ، وخَبرُ (قَيَّار) محذوفٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ (غَرِيب) خبرَ (قيار) لأجلِ الفَصْلِ، وخبرُ الأوَّلِ محذوفٌ عِندَ قَوْمٍ، وأدْخَلَ اللامَ كَقَولِ الشاعِرِ:

أمُّ الحُجَيرِ لَعجوزٌ شهربهْ[٢]

وَهُوَ ها هُنا أَعْذَرُ لأجْلِ (إنَّ).

فإنْ قلتَ: إنَّ (غريبًا) هُنا في تَقْدِيرِ التَّثْنيةِ، كما يُعتقدُ في (فَعِيل) أنَّهُ يَقَعُ للاثنينِ والجميعِ بلفظٍ واحدٍ كما قالَ[٣]:

دَعْها فَما النَّحْوِيُّ مِن صَدِيقِها[٤]

---

(١) البيت من الطويل.

رُوِي: وقيَّارًا.

وهو اسم فرسه، أو اسم جمله، أو اسم صاحبه. (النوادر ١٨٢-١٨٣).

انظر: الأصمعيات ١٨٤، والكتاب ١/ ٧٥، ومجاز القرآن ١/ ١٧٢، ٢٥٧، والنوادر ١٨٢، والكامل ١/ ٤١٦، ومجالس ثعلب ١/ ٣١٦، ٢/ ٥٩٨، والأصول ١/ ٢٥٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٢، والإنصاف ١/ ٩٤، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٣١٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو رؤبة بن العجاج.

(٤) من الرجز.

الشاهد: قوله من صديقها، أي: من أصدقائها.

انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١/ ٢٨٨، والزاهر ١/ ٣١٦، والتكملة ٤٧٩، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٤٢، وشرح المفصل

=

كانَ خَبرًا عنهُما في قَوْلِ الكُوفيِّ وَحْدَه إذا رَفَعَ (قيَّارًا)[(١)]، / ٦٣ أ وفي قَوْلِ البصريِّ والكوفيِّ إذا نَصَبَ (قيَّارًا)[(٢)]، والفريقانِ مُجمعونَ على أنَّهُ إذا تمَّ الاسمُ بالخبرِ جازَ النصبُ والرفعُ، أمَّا النَّصْبُ فعلى ظاهِرِ عَمَلِها، وأمَّا الرفعُ فعلى مَوْضِعِ (إنَّ) وما عَمِلتْ فيهِ، أو على المضمرِ في الخبرِ إنْ كان مُشتقًّا. وأخواتُ (إنَّ) في الرفعِ كـ(إنَّ) في هذا الفصلِ الأخيرِ، أو على الابْتِداءِ المُستأنَفِ.

فأما إذا لم يتِمَّ الخبرُ فالبصريُّونَ لا يُجيزونَ إلا النَّصبَ[(٣)]، فأما الكوفيُّون فإنهم ينقسِمون فيه إلى قسمين، أما الكسائيُّ فإنه يُجيزُ الرفع على موضع (إنَّ) يعني به الابتداء، وإن ظهر عملها في اللفْظِ[(٤)]، لِضعفِ (إنَّ)، فيقول: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ[(٥)]، قال جرير[(٦)]:

٥/ ٤٩، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٤٠.

(١) لأن الكوفيين لا يشترطون لصحة العطف على محل اسم إنَّ تمامَ الخبر.

(٢) لأنه بنصب المعطوف يكون العطف على اسم إنَّ، ولا خلاف في جوازه.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ١٨٥، والتبيين ٣٤١.

(٤) في أ: إلى اللفظ، والنص ساقط من د. ولعل الصواب ما أثبتُّ.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٣٢، والإنصاف ١/ ١٨٦، والتبيين ٣٤١.

(٦) هو جرير بن عطية بن الخَطَفَى، (ت: ١١٤هـ) شاعر أموي مشهور، هاجى الفرزدق والأخطل، والراعي النميري، وغيرهم، قدَّمه كثيرون على صاحبيه، ولما تولَّى عمر بن عبد العزيز الخلافة منع الشعراءَ من الدخول عليه إلا جريرًا. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٧، ٣٧٤-٤٦١، والشعر والشعراء ١/ ٤٥٦، وتجريد الأغاني ١/ ٣/ ٤١٥، وغيرها كثير.

إنَّ الخلافَـــةَ والنبُـــوَّةَ فـــيهِمُ والمَكْرُمـــاتُ وســـادةٌ أطهـــارُ[(١)]

وقال[(٢)]:

إنَّ الربيـــعَ الجَـــوْدَ والخريفـــا يـــدا أبي العبَّـــاسِ والـــصُّيوفا[(٣)]

وحُكِيَ أنَّ محمدَ بنَ سُليمانَ الهاشِميَّ[(٤)] قرأ[(٥)]: (إنَّ اللهَ وَمَلائكتُهُ يُصَلُّونَ

---

(١) البيت من الكامل.

الشاهد: رفع (المكرمات) عطفًا على موضع (إنَّ) واسمها.

انظر: الكتاب ٢/ ١٤٥، وشرح المفصل ٨/ ٦٦، والتذييل والتكميل ٥/ ١٩١، وتخليص الشواهد ٣٦٩، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٦٦.

(٢) هو رؤبة بن العجاج.

(٣) من الرجز.

يمدح أبا العباس السفاح، أول خلفاء بني العباس (تخليص الشواهد ٣٦٨).

الشاهد: نصب (الصيوفا) عطفًا على اسم (إنَّ).

انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٧٩، والكتاب ٢/ ١٤٥، والمقتضب ٤/ ١١١، والأصول ١/ ٢٥٠، والتذييل والتكميل ٥/ ١٩٠، وتخليص الشواهد ٣٦٨، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٦٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.

(٤) هو محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس. (ت: ١٧٣هـ). كان عظيمًا جليلًا، ولاه المهدي البصرة، وكان ذا حظوة عند الرشيد أول خلافته، إلا أن الحال تغيرت بعد ذلك حتى أمر بقبض أمواله. انظر: تاريخ بغداد ٣/ ٢١٥، ولسان الميزان ٥/ ١٨٩، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٢٤٠.

(٥) القراءة منسوبة إلى ابن عباس وإلى عبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: مختصر ابن خالويه ١٢٠، وتفسير ابن عطية ٤/ ٣٩٨، وتفسير القرطبي ١٧/ ٢١٥، والبحرالمحيط ٧/ ٢٤٧. ولم تنسب في إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٣٢، والكشاف ٣/ ٢٧٢، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣١٦.

عَلَى النَّبِيِّ)[١] فمضى إليه الأخفش وقالَ لَهُ: هَذا لحنٌ، فَأَعْطاهُ وَحَباهُ[٢].

وحَكَى الأَخْفَشُ في المسائل الكبير في: (أَرَأَيتَكَ) أَنَّني سمِعْتُ مِنَ العَرَبِ مَنْ يقولُ: إنَّ زيدًا وأَنْتَ ذاهِبانِ.

وأمَّا الفراءُ فإنَّهُ يُجيزُ الرفعَ إذا لم يظهَرِ العملُ[٣]، كالبيتِ[٤]، فيقولُ: إنَّ الذي أبوهُ مُنطلقٌ وعمرٌو قائمانِ؛ لأنَّهُ لَمَّا لم يظهرِ العملُ، وكانَتْ ضَعيفةً، حسُنَ الرَّفعُ، ألا تَرَى إلى إجازتِهِم: إنَّهم أجمعُونَ ذاهبُونَ، فَيُؤكِّدُونَ بالمرفوعِ لَمَّا لم يظهرِ العملُ؟ ولو قُلتَ: إنَّ الزَّيدِينَ أجمعون ذاهبونَ،لم يُجيزوهُ، وسِيبويهِ يَنْسُبُ هذا مِنَ العَرَبِ إلى الغَلَطِ[٥]. وإنما قبُحَ هذا وقولُ الكسائيِّ؛ لأنَّكَ إذا قُلتَ: إنَّ زَيدًا وعمرٌو ذاهبانِ، كانَ (ذاهبانِ) عِندَ البصريِّ مُرتفِعًا بإنَّ، وهُوَ مُبْنِيٌّ، ولم يعملْ إلاَّ في منصوبٍ واحِدٍ، ولا يصِحُّ أن يكونَ (إنَّ) والابْتِداءُ عَمِلا في قولِكَ: (مُنطلقانِ) عند البصريِّ؛ كي لا يَعْمَلَ عامِلانِ في معمولٍ واحِدٍ، فأمَّا قولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ

(١) الأحزاب: ٥٦.

(٢) انظر: مجالس العلماء ٥٤، وأمالي الزجاجي ٢٢٦، وإنباه الرواة ٢/ ٤٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٣١٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠-٣١١، وانظر: الإنصاف ١/ ١٨٦، والتبيين ٣٤١.

(٤) يعني قوله: فمن يكُ أمسى في المدينة...

(٥) الكتاب ٢/ ١٥٥.

وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[1] فإنَّ سيبويهِ يعتقِدُ أنَّ خَبرَ الثاني محذوفٌ استغناءً عنهُ بما قَبْلَهُ، وأَنَّ الكلامَ على التَّقديمِ والتَّأخيرِ[2]، ومنهُمْ مَنْ يعتقِدُ أنَّ خبرَ الأوَّلِ محذوفٌ استِغناءً عنهُ بما بَعْدَهُ[3]، ومنهم مَنْ يعتقِدُ أنَّ (إنَّ) في تقديرِ (أَجَلْ)، ومنهم من يعتقدُ أنَّ (إنَّ) لما لم يظهَرْ عملُها جازَ العطفُ على موضِعها قَبْلَ تمامِ الخبرِ[4]، ومذْهَبُ الكِسائيِّ قَدْ سَبَقَ ذكرُهُ، ومنهُم مَنْ يعتقِدُ أَنَّهُ مَعطوفٌ على المُضْمَرِ في (هَادُوا)[5].

وحُكمُ (لَكِنَّ) حُكْمُ (إنَّ)؛ لأنها لا تُغَيِّرُ حكمَ الابْتِداء، وإنما هِيَ بمنزلةِ (بَلْ)، وإنما لم تدخُلِ اللامُ مَعَها؛ لأنها تَتَعَلَّقُ بكلامٍ مُتقَدِّمٍ، واللامُ تَقْطَعُ عَنْ كُلِّ سابِقٍ، حتى إنها تُعَلِّقُ الأفعالَ القَوِيَّةَ، وبَعْضُهُم يمنعُ مِنَ العَطْفِ على مَوْضِعِ (لكِنَّ) لِما فيها مِنْ مَعْنى الاستِدراكِ، ومنْ أجازَهُ قالَ: إذا قُلْتَ: ما زيدٌ قائمًا لَكِنَّ

---

(١) المائدة: ٦٩.

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٥.

(٣) الإنصاف ١/ ١٨٩، ونسب إلى هشام بن معاوية الضرير. انظر: الدر المصون ٤/ ٣٥٩.

(٤) وهو مذهب الفراء.

(٥) نسب هذا للكسائي أيضًا. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٩٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢.

وانظر الأقوال الأخرى في الآية في: البحر المحيط ٣/ ٥٣١، والدر المصون ٤/ ٣٥٣-٣٦٢.

عَمْرًا مُنطلقٌ، هو بمنزلةِ قولِكَ: عَمرٌو مُنطلقٌ، وهُوَ مذهَبُ سِيبويه[١].

فأمَّا وَصْفُ الاسْمِ فحملُهُ على لَفْظِ الاسْمِ؛ لأنَّ الوَصْفَ داخلٌ مَعَ الموصُوفِ في العامِلِ بخلافِ العَطْفِ، وبعضُهم يُجيزُ حمَلَ الوَصْفِ على الموضِعِ، كما قالوا: لا رَجُلَ ظَرِيفٌ لَكَ، فَوَصَفُوا عَلى المَوْضِعِ، وكما قال لبيدٌ[٢]:

حتَّى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَهُ   طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظْلُومُ[٣]

فَوَصَفَ عَلى الموضِعِ[٤]، والفرقُ بَينَ: لا رَجُلَ، و(إنَّ): أنَّ (لا) جُعِلَتْ مَعَ (رَجُلَ) بمنزلةِ شَيءٍ واحِدٍ، وَلَيْسَ كَذلِكَ (إنَّ)، وأمَّا البَيْتُ فإنَّ فِيهِ خِلافًا، على أنَّ اتِّصالَ المُضافِ بالمُضافِ إليهِ أشَدُّ مِن اتِّصالِ (إنَّ) باسمِها.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٤٦.

(٢) هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر العامريّ، (ت: ٤١هـ)، شاعر جاهلي، أحد أصحاب المعلقات، كان فارسًا جوادًا، وهو صحابيٌّ جليل، أسلم سنة تسع، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيءٍ ما خلا اللهَ باطل. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣، ١٣٥، وطبقات ابن سعد ٦/ ١٩٢، والشعر والشعراء ١/ ٢٦٦، والإصابة ٦/ ٤.

(٣) البيت من الكامل.

تهجَّر في الرواح: عجل في الرواح إلى الماء، أي راح في الهاجرة. هاجه: أي أثاره. المعقب: الذي يرجع مرة بعد أخرى. وهو الذي يطلب حقه. وهو يصف حمارًا وأتانًا، يشبههما بناقته، فيقول: هاج الحمار أنثاه لطلب الماء كطلب المعقب المظلوم لحقه. (انظر: شرح الديوان ١٨٦، وخزانة الأدب ٨/ ١٣٤).

انظر: ديوان لبيد ١٢٨، وكتاب الشعر ١/ ٢٦٨، والإيضاح ١٨٦، والمخصص ٤/ ٣٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٧، والإنصاف ١/ ٢٣٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٣، وشرح المفصل ٦/ ٦٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٨، وخزانة الأدب ٨/ ١٣٤.

(٤) (المظلوم) صفة للمعقّب، وهو فاعل المصدر، وموضعه الرفع، لكنَّه جرٌّ لإضافة المصدر إليه.

وقولُهُ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[١] فالرَّفْعُ على أنَّهُ خَبرُ مُبتدإٍ محذوفٍ، أو على البَدَلِ مِنَ المُضمرِ في (يَقْذِفُ)، والنَّصْبُ على لَفْظِ العَمَلِ[٢].

فإنْ قُلْتَ: إنَّ زَيدًا وعمرٌو قائمٌ، جازتِ المسألةُ، وكانَ (قائمٌ) خبرًا عن أحدِهما، وخبرُ الآخرِ محذوفٌ.

فإنْ قُلْتَ: إنَّ زَيدًا وعمرٌو في الدارِ، فَجَعَلْتَ (في الدارِ) خَبرًا عَنْهُما لم يَجُزْ عِنْدَ سيبويهِ[٣]، ولا عِنْدَ الفرَّاءِ، وأجازَهُ الكِسائيُّ، فإنْ جَعَلْتَ الجارَّ خبرًا عن أحدِهما جازتِ المسألةُ عندَ الجميعِ.

وإنْ عَطَفْتَ عَلى المُضْمَرِ في الخبرِ الذي تُشارِكُ فيهِ (إنَّ) أخواتِها لم يحسُنْ حَتى تُؤكِّدَ أو يطولَ الكلامُ، ومتى عطفتَ على المُضمَرِ لم تُقَدِّر / ٦٣ ب شيئًا محذُوفًا؛ لأنَّهُ فاعلٌ، والفاعلُ لا يكونُ خبرُهُ بعدَه، وإذا قدَّرتَهُ مُسْتأنَفًا أو مَعطُوفًا على الموضعِ قدَّرتَ لَهُ خَبرًا محذوفًا مِثْلَ خَبرِ الأوَّلِ؛ لأنَّ حُكمَهُ كَحُكمِهِ.

قال أبو الفتح: «**ولا يجُوزُ العطفُ على الابْتِداءِ[٤] مَعَ بَقيَّةِ أخواتِها، لِزوالِ مَعْنى الابتداءِ مِنْها**»[٥].

---

(١) سبأ: ٤٨.

(٢) أي عمل (إنَّ) وهو نصب الاسم.

(٣) انظر كلام سيبويه في المسألة في: الكتاب ٢/ ١٥٥. وقد سبق ذكر الخلاف فيها.

(٤) في اللمع: على معنى الابتداء.

(٥) (منها) سقط من اللمع. انظر: اللمع ٤٣.

قال سَعيدٌ: قد بَيَّنَّا قُوَّة كَأنَّ ولَعَلَّ وليْتَ، وإخراجَها المُبتَدَأ عَن حُكْمِهِ، حتى أنها -أعني ليت- قد نَصَبَتِ الاسمَ والخبرَ مَعًا عِنْدَ بَعضِهم[١]، [ونَصَبُوا الحالَ عَن][٢] كأنَّ في قولِهِ:

كأنَّهُ خارجًا من جَنْبِ صَفْحَتِهِ ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوْهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ[٣]

وَقَدْ عَمِلَتْ (إنَّ) في الظرفِ في البيتِ المُقدَّمِ[٤]، وإنْ كانَ سِيبويهِ يُجِيزُ العَطْفَ عَلى موضعِ (أنَّ) ويمنعُهُ غيرُهُ[٥]، واحتج سيبويه بقول الشاعر[٦]:

فلا تَحْسَبِي أنِّي تَخَشَّعْتُ بَعْدَكُم ... لِشَيْءٍ ولا أنِّي مِنَ الموتِ أَفْرَقُ

ولا أنا ممن يزدَهِيهِ وَعِيدُكُمْ ... ولا أنَّنِي بالمشيِ في القيدِ أخرَقُ[٧]

---

(١) هو الفراء، كما سبق وذكر ذلك. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٠.

(٢) في أ: ... عند بعضهم أعني كأنَّ في قوله... والمثبت من د.

(٣) سبق تخريجُهُ.

(٤) لم يتقدَّم بيتٌ هذه صفته، فلعل هناك سقطًا. والذي يظهر أنه يُريد قول الشاعر:

وإلاَّ فاعلمُوا أنَّا وأنتمْ ... بُغَاةٌ ما حَيِينا في شِقاقِ

(٥) ممن منعَهُ أبو سعيد السيرافي والفارسي. انظر المسألة في: الإيضاح العضدي ١٥١، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢١، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٦١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٠٤، والتذييل والتكميل ٥/ ١٩٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٠٤.

(٦) هو جعفر بن عُلبة الحارثي.

(٧) البيتان من الطويل.

أفرق: أخاف. (اللسان ١٠/ ٣٠٤ (فرق).

الشاهد: عطف جملة (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم) على أنَّ وصلتها.

=

ويُروى: (ولا أنَّ نفْسي يَزْدَهِيها)[(١)]، ولا حُجَّة فيه، وعليه حمل سيبويه[(٢)] قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[(٣)] يدُلُّكَ عليه قولُهُ تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ﴾[(٤)] وقال بشرٌ[(٥)]:

أبى لِبَني خُزيمةَ أنَّ فِيهِمْ ... قديمُ المَجْدِ والحَسَبُ النُّضارُ[(٦)]

فعطف على موضع (أنَّ) الحَسَب[(٧)]، وعليه قولُهُ تعالى: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٤-٥٥، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٦٢، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٠٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٠٣.

(١) هي رواية الحماسة، والحماسة البصرية.

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٨.

(٣) التوبة: ٣.

(٤) المؤمنون: ٥٢. وفي أ: (وأنا ربكم فاعبدون)، وهذه الآية في الأنبياء، ولكنها غير مصدرة بالواو. والظاهر أنَّ المقصود هذه الآية؛ لأنها قد قُرئت بفتح (أنَّ)، قرأ بالفتح ابن كثير ونافع وأبو عمرو. انظر: السبعة ٤٤٦. أما آية الأنبياء فلم تُقرأ إلا بالكسر.

(٥) هو بشر بن أبي خازم الأسدي. شاعر جاهليّ، انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٦٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤٤١.

(٦) البيت من الوافر.

النضارُ: الخالص من كل شيء. (اللسان ٥/ ٢١٤ (نضر).

انظر: ديوان بشر ١٠٩، والمفضليات ٣٤٢، والتذييل والتكميل ٥/ ١٩٩.

(٧) نقله أبو حيان عن المصنِّف في التذييل ٥/ ١٩٩.

وَالسِّنَّ ﴾[١] ثمَّ قالَ: ﴿وَالجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ بالرَّفعِ[٢].

وأمّا العامل مع (إنَّ) في الظرف فهو مُتأوَّلٌ على شيءٍ آخر، كما قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾[٣] وقولُه تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ [يَوْمَئِذٍ][٤] ﴾[٥] فنصبَ الظرفَ بشيءٍ يدُلُّ عليهِ هذا الظاهرُ.

وإذا تمَّ الخبرُ فيهِنّ، فالعطفُ على المُضمَرِ في الخبرِ المُشْتَقِّ، فإنْ لم يَكُنْ مُشتقًّا قبُحَ الرّفعُ.

واعلم أنّه قد تدخُلُ (ما) على هذه الأحرفِ فتكفُّها عنِ العملِ. وإذا كانتْ (ما) كافّةً لـ(قلَّ) -وهِي فِعلٌ- عنِ العمل، فما ظنُّكَ بهذه الضّعائفِ، وكفّتِ الاسمَ أيضًا عنِ الإضافة، قال[٦]:

أَعَلاقـةً أُمَّ الوُلَيِّـدِ بَعْـدَما ... أَفْنانُ رأسِكَ كالثُّغامِ المُخْلِسِ[٧]

(١) المائدة: ٤٥.

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر. انظر: السبعة: ٢٤٤، والتذكرة ٢/ ٣٨٦-٣٨٧.

(٣) فُصِّلَت: ١٩.

(٤) في د.

(٥) الفرقان: ٢٢.

(٦) هو المرّار الأسدي.

(٧) البيت من الكامل.

أفنان: جمع فنن، وهو الغصن، ويعني بأفنان الرأس خصله. والثغام: نبت إذا يبس صار أبيض. والمخلس:

=

فمن ذلك قولُ الشاعر(١):

أعِـد نظـرًا يـا عبـدَ قـيسٍ لعلَّـما ... أضاءتْ لكَ النّارُ الحمارَ المُقيّدا(٢)

وقال(٣):

تحلّلْ وعالِجْ ذاتَ نَفْسِكَ وانْظُرَنْ ... أبـا جُعَـلٍ لعلَّـما أنـتَ حـالمُ(٤)

ما اختلط فيه السواد بالبياض. (خزانة الأدب ١١/ ٢٣٤).

الشاهد قوله: بعدما أفنان، حيث كفت (ما) بعد عن الإضافة، فارتفع (أفنان) على الابتداء.

انظر: شعراء أميون (المرار بن سعيد الفقعسي) ٤٦١، والكتاب ١/ ١١٦، ٢/ ١٣٩، وإصلاح المنطق ٤٥، والمقتضب ٢/ ٥٤، والأصول ١/ ٢٣٤، ٢/ ٢٥٨، والبغداديات ٢٩٢، والأزهية ٨٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦١، وشرح المفصل ٨/ ١٣١، ومغني اللبيب ٤٠٩، والمقاصد الشافية ٤/ ١١، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٢.

(١) هو الفرزدق.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في الديوان: فربما، فلا شاهد فيه.

والشاهد على رواية المصنف: كف (ما) لعل، فدخلت على الفعل.

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٢١٣، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٣٩٩، والإيضاح العضدي ١٦١، والمقتصد ١/ ٤٦٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦١، وشرح المفصل ٨/ ٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٥، ومغني اللبيب ٣٨٠، ٣٨٧، وشرح شواهده ٢/ ٦٩٣.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- سويد بن كراع العكلي. كما في الكتاب.

ب- دجاجة بن عبد قيس التيمي. كما في شرح أبيات سيبويه.

(٤) البيت من الطويل.

الشاهد: كف (ما) لعل، حيث وقع بعدها ضمير رفع.

=

وقال[١]:

قالــتْ ألا لَيْـتَما هــذا الحــمامُ لنــا ... إلى حمامَتِنـــا ونِـــصْفُهُ فَقَـــدِ[٢]

وقال الله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[٣]، وقال الشاعر[٤]:

جَـرَتِ الرِّيـاحُ عـلى مَحَـلِّ دِيـارِهِمْ ... فكـأنَّما كـانُوا عـلى مِيْعـادِ[٥]

وقال[٦]:

انظر: الكتاب ٢/ ١٣٨، والأصول ١/ ٢٣٣، والبغداديات ٢٨٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧٠، والأزهية ٨٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٤٦، وشرح المفصل ٨/ ٥٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١.

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) البيت من البسيط.

الشاهد: رفع (الحمام) وهو بدل من اسم الإشارة؛ لأنَّ (ليت) قد كفَّت بما.

انظر: ديوان النابغة ٢٤، والكتاب ٢/ ١٣٧، ومجاز القرآن ١/ ٣٥، والأصول ١/ ٢٣٣، والخصائص ٢/ ٤٦٠، والأزهية ٨٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٩، ٥٦١، والإنصاف ٢/ ٤٧٩، وشرح المفصل ٨/ ٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥١، ٢٢٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١.

(٣) الأنفال: ٦.

(٤) هو الأسود بن يعفر النهشلي.

(٥) البيت من الكامل.

الشاهد: كف (ما) كأنَّ، فدخلت على الفعل.

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٦٩، والمفضليات ٢١٧، والشعر والشعراء ١/ ٢٤٩، وقواعد الشعر المنسوب لثعلب ٣٦، والبيان والتبيين ١/ ١١٩، والأغاني ١١/ ١٣٥، والعقد الفريد ٣/ ٢٩٠، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٤.

(٦) هو ساعدة بن جُؤيَّة.

ولكِنَّما أهْلِي بِوادٍ أنيسُهُ ذئابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[(١)]

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾[(٢)]، وقال الشاعر[(٣)]:

أبْلِغِ الحارِثَ بن ظالِمٍ المُوْ عِدَ والنَّاذِرَ النُّذورَ عَلَيَّا

إنَّما تَقْتُلُ النِّيامَ ولا تَقْـ ـتُل مَنْ كانَ ذا سِلاحٍ كمِيَّا[(٤)]

وبعضُهُم ينصِبُ بِـ(لَيتَ) ولَعَلَّ و(ما) موجودةٌ[(٥)]، ويقول: تعملُ و(ما) موجودةٌ كما عمِل حرف الجرِّ في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[(٦)] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[(٧)]. وَجَوَّزَ الأخفشُ ذلك في كأنَّ وإنَّ وأنَّ، ويَجْعل (ما) زائدة[(٨)].

---

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الهذليين ١/ ٢٣٧، والكتاب ٣/ ٢٢٦، والمقتضب ٣/ ٣٨١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٥، والمخصص ١٧/ ١٢١، والبيان في شرح اللمع ٥٢٣، وشرح المفصل ١/ ٦٢، ٨/ ٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٩، ومغني اللبيب ٨٥٨.

(٢) النازعات: ٤٥.

(٣) هو عمرو بن الإطنابة الأنصاري.

(٤) البيتان من الخفيف.

انظر: الكتاب ٣/ ١٢٩، والأصول ١/ ٢٢٧، والاشتقاق ٤٥٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩١، والمسائل المنثورة لأبي علي ١٧٩، وتحصيل عين الذهب ٤٣٣، وشرح المفصل ٨/ ٥٦.

(٥) ومثلها (كأنَّ) وهو مذهب الزجاج وابن السراج. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤٧. ونقل أبو حيان نص المصنف في التذييل ٥/ ١٤٩.

(٦) آل عمران: ١٥٩.

(٧) المؤمنون: ٤٠.

(٨) قال ابن برهان: «وروى أبو الحسن الأخفش عن العرب: إنما زيدًا قائمٌ، فأعمل مع زيادة ما». (شرح

=

وتُكتَبُ موصولةً معها زائدةً وكافةً، فإن كانت بتقدير (الذي) كُتبَتْ منفصلةً؛ لأنها تكونُ اسمًا[(١)].

وهنا نُكتةٌ؛ وهو أنَّ (ما) إذا دخلت على (لم) لم يبطُلْ عملُها، وَلم تكن مخيَّرًا في ذلك، وَهِيَ إذا دَخَلَت علَى (إنَّ) فالأكثرُ ألاَّ تُعملَ، وإذا دخلت على لَيْتَ وكأنَّ ولعلَّ فمنهم من يُعمل، ومنهم من يُلغي؟

فالجوابُ: أن (إنَّ) وأخواتها إنما عملنَ بمشابهةِ الفعلِ، ومعاقبةِ المضمرِ عليه، الذي به أشبه الفعل؛ لأنك تقول: إني، كما تقول: ضربني، وإنه، كما تقول: ضربَه، فإذا دخلت عليه (ما) زالَ ذلك الشبهُ، و(لم) ليست كذلك، وأيضًا فإنَّ (ما) مع (لم) زيدت لمعنىً، وهو بإزاء (قد) في الإيجابِ.

واعلم أنَّ (إنَّ) و(أنَّ) قد يُخَفَّفانِ، فيكون كلُّ واحد على أربعةِ أضرُبٍ.

فأما (إنْ) فأحد أقسامها أن تكونَ شرطيةً، وتُذكر في بابها، كقولك: إن تَقُم أقمْ.

والثاني: أن تكون نافيةً، فلا تعمل، فتقول: إنْ زيدٌ قائمٌ، والمبرّد يُجوِّزُ: إنْ زيدٌ قائمًا[(٢)]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[(٣)].

اللمع ١/ ٧٥) وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٣٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤٧.

(١) انظر: أدب الكاتب ٢٣٥.

(٢) المقتضب ٢/ ٣٦٢، وقد استشهد بالآية التالية.

(٣) المُلك: ٢٠.

والثالثُ: أن تكونَ زائدةً مع التميميَّةِ وكافَّةً للحجازيَّةِ في قولِهِ[(١)]:

فـما إنْ طِبُّنـا جُـبْنٌ ولكِـنْ ... مَنايانـا ودولـةُ آخرينـا[(٢)]

وقد زادها الحجازيُّ قال[(٣)]: / ٦٤ أ

بَنِـي غُدانَـةَ مـا إنْ أنْـتُمْ ذهبًـا ... ولا صريفًا ولكـنْ أنْتُمُ الخَزَفُ[(٤)]

فأعملها.

والرابعُ: أن تكونَ مُخَفَّفةً منَ الثَّقيلةِ، والقياس ألاّ تعملَ، وبعضُهم يُجيزُ عملها، فيقول: إنْ زيدًا ليقُومُ، وإنْ زيدٌ ليقومُ. فمن لم يُعْمِلها قال: زال الشبهُ

---

(١) اختلف في قائله، فقيل: هو لفروة بن مسيك، وقيل: للكميت.

(٢) البيت من الوافر.

الطب هنا بمعنى العلة والسبب، أي: لم يكن علة قتلنا الجبن، ولكن القدر، بحلول المنية وغلبة آخرين علينا.

الشاهد: رفع (جبن)، على أنه خبر المبتدأ، سواء كانت (ما) حجازية أم تميمية.

انظر: الكتاب ٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١، والمقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤، والسيرة النبوية لابن هشام ٢/ ٥٨٢، والمحتسب ١/ ٩٢، والخصائص ٣/ ١٠٨، والأزهية ٥١، وتحصيل عين الذهب ٤٤٠، وشرح المفصل ٥/ ١٢٠، ٨/ ١٢٩، والجنى الداني ٣٢٧، وخزانة الأدب ٤/ ١١٢.

(٣) لم أعرف قائله.

(٤) البيت من البسيط.

الصريف: الفضة. (عن الصحاح).

روي: ما إن أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ، وروي: حقًّا لستم ذهبًا ولا صريفًا.

انظر: الصحاح ٤/ ١٣٨٥ (صرف)، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢١٤، والجنى الداني ٣٢٨، وتلخيص الشواهد ٢٧٧، ومغني اللبيب ٣٨، وشرح شواهده ١/ ٨٤، وشرح أبياته ١/ ١٠٦، وخزانة الأدب ٤/ ١١٩.

اللفظيُّ بينها وبين الأفعال، ومن أعملها قال: الأفعالُ قد تُحذفُ وتعملُ[١]، نحو: لم يكُ زيدٌ منطلقًا، فمن لم يُعمِلِ افتقَرَ إلى اللام بَعْدَها، فاصلاً لها بينها مثبتةً وبينها نافيةً، فيقول: إن زيدٌ لقائمٌ، وإنْ زيدٌ ليقومُ، ومن أعملها لم يَحْتَجْ إلى اللامِ. حكى سيبويه عن الثقةِ أنَّه سمِعَ منَ العربِ من يقول: إنْ زيدًا لَمُنطلِقٌ[٢]، وقرأ أهلُ المدينة: ﴿وإنْ كُلاً لَّمَا جميعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُوْنَ﴾[٣]. فإن قُلتَ: إنْ زيدٌ ذهبَ، لم يَصِحّ؛ لأجل اللبسِ، ولا يصِحُّ دخُولُ اللامِ لأجلِ أنَّهُ ماضٍ فلزِمَ التثقيلُ، هذا قولُ الأخفشِ، والفراءُ يقول: إنَّ اللامَ بمنزلةِ (قَد)، والكسائيُّ يقولُ: إذا أَدخلتَها عَلَى الأَفعالِ فَهِيَ بمنزلةِ (ما)، واللامُ بمنزلةِ (إلاَّ)[٤]، كَقولِه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[٥]، وَقَولِ الشاعِرِ[٦]:

---

(١) هذه إحدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فيرى البصريون أن (إن) المخففة تعمل، ويرى الكوفيون أنها لا تعمل. انظر: الإنصاف ١/ ١٩٥، والتبيين ٣٤٧، وشرح المفصل ٨/ ٧١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٢، ومغني اللبيب ٣٦.

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٠.

(٣) يس: ٣٢. والظاهر أن الاستشهاد بها هنا وهم؛ لأنه لم يُقرأ بنصب (كلًا) في هذه الآية، لا أهل المدينة ولا غيرهم، حسب ما اطلعت عليه. والصحيح أن الاستشهاد بآية هود: ١١١. ﴿وإنْ كُلًا لَمَا ليوفيَنّهم ربك أعمالهم﴾، وهي التي استشهد سيبويه بها بعد النقل الذي نقله عن المصنف. وقد قرأ بها نافع المدني وابن كثير. انظر: السبعة ٣٣٩-٣٤٠.

(٤) رأي الفراء والكسائي في الأصول ١/ ٢٦٠، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤٢-١٤٣.

(٥) الأعراف: ١٠٢.

(٦) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، زوجة الزبير بن العوام رضي الله عنها، تدعو على قاتله ابن

=

شَـلَّتْ يَمِينُـكَ إنْ قَتَلْـتَ لَمُـسْلِمًا وَجَبَـتْ عَلَيْـكَ عُقُوبَـةُ المُتَعَمِّـدِ[١]

وَرَأَيتُ في كتابِ المسائلِ:

يـا عمـرُو ويحَـكَ إن قتلـتَ لَمُـسلِمًا

وَمِنـهُ قولُـهُ تعـالى: ﴿وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ﴾[٢]. وإذا أدْخلْتَها عـلى الأسـماءِ والصفات فهي مُخفّفةٌ منَ الثقيلة.

وهذه اللامُ عندَ الفارسيِّ ليست لامَ التوكيدِ[٣]، لـدخولها على المفعول بِهِ مؤخَّرًا في قولك: إن ضربْتَ لزيدًا.

وهذه اللام لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، ولا تدخُل على الفعل الماضي، وقد دخلت في خبر (كاد) في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾[٤].

جرموز.

(١) البيت من الكامل.

روي: ثكلتك أمك، وهبلتك أمُّك.

انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٦٤٠، واللامات للزجاجي ١٢١، وأمالي القالي ٣/ ١١٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٨، ٥٥٠، والمحتسب ٢/ ٢٥٥، والإنصاف ٢/ ٦٤١، وشرح المفصل ٨/ ٧١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦، ٣٧، ومغني اللبيب ٣٧، وشرح أبياته ١/ ٨٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٧٣.

(٢) الصافات: ١٦٧.

(٣) البغداديات ١٧٦.

(٤) الإسراء: ٧٣.

في الأصل: وإن كادوا ليضلونك، وليس في القرآن هذا التركيب، ولعل المقصود ما أثبت، وجاء لها نظائر، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾

=

وَجوَّزَ الفارسيُّ فتح (أنْ) معها، فقال: لو قلتَ: علمتُ أنْ وجَدَك زيدٌ لفاسقًا، جاز، إذ ليست لام ابتداءٍ، وإنما هي لامٌ أخرى للفرق، وهي عنده غير لام (إنَّ)(١).

وجماعةٌ يمنعونَ من دخول (إنْ) على الفعل المستقبَلِ، ويزعمون أنَّ قولَهُم: إنْ يزِينُك لَنَفْسُكَ وإن يَشِينُك لَهِيَهْ(٢)، شاذٌّ(٣).

وأما (أنْ) فإنها تكونُ على أربعةِ أضْرُبٍ:

أحدها: أن تكونَ معَ الفعل بمنزلة المصدر، كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(٤)، أي: صومُكم، وأعجبني أن تقوم، أي: قيامُك، ويجوزُ أن تُوصَل بالأمر، في قولك: كتبتُ إليه بأنْ قُم، ولم يجُزْ أن يوصَل (الذي) بالأمر؛ لأنَّ (الذي) اسمٌ يفتقِرُ إلى تخصيصٍ من صلةٍ، وليس كذلك (أنْ)؛ لأنها حرفٌ.

الثاني: أن تكونَ زائدةً، كقولك: لما أنْ جِئتَ جئتُ، ولو لم تكن زائدة، لجئتَ بعد (لمَّا) بمفردٍ وأضفْتَهَا إليهِ، وذا لا يصِحُّ. وأمَا واللهِ أنْ لو فعلتَ(٥).

[الفرقان: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١].

(١) انظر: البغداديات ١٨٢.

(٢) حكاه ابن السرج في: الأصول ١/ ٢٦٠.

(٣) قال ابن هشام: «ولا يُقاس عليه إجماعًا». انظر: مغني اللبيب ٣٧. وقول ابن هشام: (إجماعًا) غير صحيح، فالفارسي قد جوّز ذلك كما سبق.

(٤) البقرة: ١٨٤.

(٥) أي وتكون زائدة في مثل هذا القول أيضًا.

الثالثُ: أن تكونَ مُفسِّرة، كقولك: كتبْتُ إليه أن قُمْ، تقديرُه: أي قُمْ. ولا تأتي حتى يتمَّ الكلامُ ويكون ما قبلها بمنزلة القول، فإن ظهر القولُ لم تجامعها، تقول: قلتُ له قم، وقد أجازَهُ الفارِسِيُّ(١) في قولِهِ(٢):

قالـتِ الـدُّلَّحُ الـرِّواءُ أنِيـهِ(٣)

والفرق بينهما إذا كانت مصدريةً أنها يجوز أن تتقدَّم على الفعل؛ لأنها معمولته، وإذا كانت مفسرة لم يجُزْ أن تتقدمَ؛ لأن المفسِّرَ لا يتقدَّمُ المُفَسَّر. وقال سيبويه: يحتمل (أنْ) في قولك: كتبتُ إليه أن قُم، أن تكونَ مَصدريَّةً وَمُفَسِّرة(٤).

---

(١) لم أقف عليه في مصنفاته. قال في المغني ٤٨-٤٩ : «وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها [يعني (أنْ)] قد تكون مفسرة بعد صريح القول»، ونقل عن الزمخشري إجازته في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [المائدة: ١١٧] على أن يكون القول مفسَّرًا بالأمر، قال: «وهو حسنٌ، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط: ألاَّ سكون فيها حروف القول إلا والقول مؤوَّلٌ بغيره».

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

بينما نحنُ مُرتِعُون بفلجٍ

فلج: مكان. والدُّلَّح: جمع دالحة، وهي السحابة المثقلة بالماء. (تاج العروس ٦/ ٣٦٣ (دلح).

روي في مصادره سوى العين: إنيه، بكسر الهمزة، وهو: صوتُ رَزَمة السحابِ وحنينِ الرعد. ولا شاهد فيه. وأما رواية المصنف، فتفسيرها: أنْ إيه، كما فسر الخليل البيت بقوله: أي صُبِّي وافعلي.

انظر: العين ٣/ ١٨٣ (دلح)، والخصائص ١/ ٢٣، ٢/ ١٦٥، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٩٥ (دلح) ، والمحكم ٧/ ٣٤٧ (قول)، وأساس البلاغة ١/ ٢٧٩ (دلح)، واللسان ١١/ ٥٧٢ (قول)، وتاج العروس ٦/ ٣٦٣ (دلح)، ٣٠/ ٢٩٣ (قول).

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٢.

والربعُ: أن تكونَ مُخفَّفةً منَ الثقيلةِ، ولا بُدّ لها منَ العمل، إما في مُضْمرٍ وإمَّا في مُظْهَرٍ، لشدةِ تقاضيها لما بعدها، وهو تقاضي العامِلِ المَعمُولَ، وَالصلةِ الموصُولَ، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(1) فلا تكون هذه إلا مُخففةً منَ الثقيلة؛ لأنّ (أنْ) المصدرية مُختصّةٌ بالفعل لا تدخُل على الاسم، والمُفسِّرة لا تأتي حتى تكون قبلها جملةٌ، ولا زائدةٌ؛ لأن الكلامَ يحتمِلُها، فإذا ولِيَها فِعلٌ مُسْتَقبَلٌ فُصِلَ بَينَهُما بالسينِ وَسَوفَ وَقَد في الإيجابِ، ومع الماضي بِـ(قَدْ)، وأمّا مع المستقبل في النفي فبِـ(لا)، للمعنى والعِوَض، وذلك كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾(2)، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾(3) وقوله: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾(4)، ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾(5)، ولم يذكرْ مَعَ الماضي حرفًا / ٦٤ ب مِن حُرُوفِ النَّفي، إلاَّ أن يَكُونَ مُسْتَقبلَ اللفظِ ماضيَ المعنى، فتدخله (لم)، كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾(6).

---

(1) يونس: ١٠.

(2) المزَّمل: ٢٠.

(3) طه: ٨٩.

(4) التغابن: ٧.

(5) الجن: ٥.

(6) البلد: ٧.

وتُكتَبُ مُنفصلةً من (لا)، ولو نصبت (أنْ) لكُتِبَتْ مُتَّصلةً. وتقول: علمت أن سيقومُ، وأن قَدْ قام، وأنْ قد يقومُ، وأن سوف يقومُ، وقياس الماضي أن تنفيَهُ بـ(ما) كي لا يلتبِسَ بالدُّعاءِ، فتقول: علمتُ أنْ ما قامَ. وحكى المُبرِّدُ في ما أغفل سيبويه عن البغداديين: «أردتُ أن يقومُ زيدٌ»، بلا عِوضٍ[1]. وحُكِيَ عن مجاهدٍ[2] أنَّهُ قرأ: ﴿أنْ يُتِمُّ الرضاعةَ﴾[3] بالرفع[4].

وإنَّما عوَّضوا السينَ وَأخواتِها مِن ثلاثةِ أشياءَ: أحدُها: حذفُ إحدَى النُّونَينِ، وَالثاني: حَذفُ الاسمِ، والثالثُ: إيلاؤُها ما لم تكُنْ تَلِيهِ.

فإذا وَلِيها الاسمُ لم تَحْتَجْ إلى عِوَضٍ، كقوله[5]:

في فِتيَةٍ كسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِموا ... أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[6]

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي (ت: ١٠٣هـ)، أحد أعلام التفسير والإقراء المتقدمين، قرأ على ابن عباس بضعًا وعشرين ختمة، وأخذ عنه ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وابن محيصن وغيرهم. له تفسير حققه: د. عبد السلام أبو النيل. ط: ١٤١٠هـ. انظر: طبقات ابن سعد ٥/ ٤٦٦، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٩، وغاية النهاية ٢/ ٤١.

(٣) البقرة: ٢٣٣.

(٤) نسبها بعضهم لمجاهد ونسبها آخرون لابن محيصن. انظر: الإنصاف ٢/ ٥٦٣، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٨٢٤، وشرح المفصل ٧/ ١٥، والجنى الداني ٢٢٠، ومغني اللبيب ٤٦، ٧١٧، والبحر المحيط ٢/ ٢١٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٢، والدر المصون ٢/ ٤٦٣، وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٢.

(٥) هو الأعشى.

(٦) البيت من البسيط.

=

فأمَّا قَولُهُ تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[1] فإنها مَعَ الفعلِ مَصدريةٌ عندَ المازنيِّ، والفارِسيُّ يزعُمُ أنَّها مُخفَّفةٌ منَ الثقيلة[2]، واستَغنَوا بـ(لا) قبلَها عَنِ العِوَضِ، وأمَّا قَولهُ: أمَا أنْ غَفَرَ اللهُ لهُ، فهو دُعاءٌ[3].

وموضع هذه (أنِ) المُخفَّفَة بعدَ الفعل المُحقَّقِ، كـ: علمتُ ورأيتُ ووجدْتُ وتيقَّنتُ؛ لأنها للتحقيق، فهِي مُشاكلتُهُ، فإن كان قبلها أفعالُ طبعٍ كـ: رجوتُ وخِفتُ وطمعتُ، كانت المَصدريَّةَ معَ الفعلِ، إلا أنْ يقوى الرجاءُ فيصير مُتيقّنًا، وكذلك إذا قويَ الخوفُ، وصارَ مُتيقَّنًا كانتِ المُخففةَ منَ الثقيلةِ، كقوله[4]:

ولا تَدْفِنانِي بِالفلاةِ فَإنَّنِي أخافُ إذا ما مِتُّ ألاَّ أذوقُها[5]

روايته في الديوان هكذا:

إمَّا تَرَيْنا حُفاةً لا نِعالَ لنا إنَّا كذلِكَ ما نحفى وننتعلُ

ثم قال بعده بأبيات:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليسَ يدفعُ عن ذي الحيلةِ الحيلُ

انظر: الصبح المنير ٤٥، والكتاب ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥١٨، والمقتضب ٣/ ٩، والأصول ١/ ٢٣٩، والمسائل المنثورة ٢٢٨، والخصائص ٢/ ٤٤١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٧-١٧٨، ٣/ ١٥٦، وشرح المفصل ٨/ ٧٤، وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٠.

(١) القصص: ٨٢.

(٢) نقل ذلك ابن جني عنه في قول الشاعر: (أن تُقرآنِ..) الآتي ذكره بعد قليل. انظر: الخصائص ١/ ٣٩٠، والمنصف ١/ ٢٧٨.

(٣) انظر: المقتضب ٣/ ٩.

(٤) هو أبو محجن الثقفيّ.

(٥) البيت من الطويل.

يُنْشِدونَهُ بالرفعِ.

فأمَّا حسبتُ وظننتُ وخِلتُ فإنها إن قَوِيَت حَتى صارت كالعِلم، كانَت (أنْ) بعدَها المخففةَ مِنَ الثَّقيلةِ، كَقِراءَةِ مَن قَرَأَ[1]: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونُ فتنةٌ﴾[2]. وعلى النصب قولُهُ تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾[3]، وقال: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾[4]، وقوله: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾[5]. وإن كانت على بابها من التخيُّلِ والترجيمِ كَالطَّبْعِ فتقولُ: حَسِبْتُ أن يقومَ زيدٌ، وألاَّ يقومَ زيدٌ، وَمِنَ الأولِ قَولُ الشاعِرِ[6]:

يحسبُ حَادِيهِمْ إذا تَبَوَّعُوا ... ألا يَجُوْزُونَ وَهُمْ قَدْ أَسْرَعُوا[7]

روايته في مصادره: ولا تدفنَنِّي.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٤٦، ٢٦٥، والشعر والشعراء ١/ ٤١٤، وتفسير الطبري ٤/ ٥٥١، والأزهية ٦٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٨٧، ٣/ ١٥٨، ومغني اللبيب ٤٦، وشرح أبياته ١/ ١٣٨، وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٨.

(١) هي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. انظر: السبعة ٢٤٧، والتذكرة ٢/ ٣٨٩.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) العنكبوت: ٢.

(٤) الزُّخرُف: ٨٠.

(٥) الجن: ٥.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) من الرجز.

روايته في مصدره: إذ ابترعوا بدل: إذا تبوَّعوا.

=

ولا يلزمُ في الثاني عِوَضٌ.

وزعم بعضُ الكوفيين أنَّ (أنْ) يرتفِعُ بَعدَها الفِعلُ وَإن كانَت مَعَهُ مَصدَرِيَّةً[١]، وأنشدَ[٢]:

يا صاحِبَيَّ فدتْ نفسي نفوسَكُما وحَيثُما كُنتُما لاقيتُما رَشَدا
أنْ تحمِلا حاجةً لي خفَّ محمَلُها وتَكْسِبا مِنَّةً عِنْدِي لها وَيَدا
أنْ تُقْرآنِ على أسماءَ ويْحَكُما مِنِّي السلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحَدا[٣]

وهذا عندي مُتَأَوَّلٌ، ومنهُ قولُهُ[٤]:

ونحنُ مَنَعْنا بينَ مَرٍّ ورابِغٍ مِنَ النَّاسِ أن يُغْزَى وأَنْ يُتَنَكَّفُ[٥]

والتبوُّعُ: تفعُّلٌ من البوْعِ، وهو بسط الباع في المشي. (العين ٢/ ٢٦٤ (بوع)، واللسان ٨/ ٢٢ (باع).

الشاهد: أن (أنْ) في قوله (ألاَّ يحوزون) مخففة من الثقيلة؛ لأنَّ (حسب) تفيد العلم.

انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٦٥. ولم أجده في غيره.

(١) هو ثعلب، فقد أنشد الأبيات في مجالسه، وقال: هذه لغة تشبَّه بها. (مجالس ثعلب ١/ ٣٩٠).

(٢) لم أقف على قائلها.

(٣) الأبيات من البسيط.

الشاهد: رفع الفعل المضارع (تقرآن) بعد (أن) المصدرية.

انظر: مجالس ثعلب ١/ ٣٩٠ (الثلاثة)، والخصائص ١/ ٣٩٠ (الثاني والثالث)، والمنصف ١/ ٢٧٨ (الثلاثة)، والإنصاف ٢/ ٥٦٣ (الثلاثة)، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٢٥ (الثالث)، وشرح المفصل ٧/ ١٥ (الثالث)، ٨/ ١٤٣ (الثلاثة)، ورصف المباني ١٩٤ (الثالث)، والتذييل والتكميل ٥/ ١٦٦ (الثلاثة)، ومغني اللبيب ٤٦، ٩١٥ (الثالث)، وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠، ٤٢٣ (الثلاثة).

(٤) هو كثيِّر.

(٥) البيت من الطويل.

=

قال أبو الفتح: «وتُشبّه (لا) بـ(إنَّ)»[١].

قال سعيدٌ: (لا) تُشَبَّهُ تارةً بـ(إنَّ) فتنصِبُ وترفعُ عند الأخفش[٢]، وتنصِبُ حسبُ عندَ سيبويه[٣]، وتُشبَّهُ تارةً بـ(ليس) فترفع وتنصب، وفيها خلافٌ يطول، والكلام يردُ عليه في الباب الذي نذكره بعدُ إن شاءَ اللهُ.

مر: موضع قريب من مكة، ورابغ: بلدة قريبة من الجحفة. (معجم البلدان٥/ ١٠٤، ٣/ ١١)، ويحرم الناس الآن منها بدلًا من الجحفة.

الشاهد: رفع الفعل المضارع (يغزى) و(يتنكف) بعد (أن) المصدرية.

انظر: ديوان كثير ١٢٦، ومعجم البلدان ٣/ ١١، والتذييل والتكميل ٥/ ١٦٦.

(١) اللمع ٤٣.

(٢) انظر رأي الأخفش في: المسائل المنثورة ٨٦، والتبيين ٣٦٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٧٥.

قالَ أبو الفتحِ:

«بابُ (لا) في النَّفي

اعلمْ أن (لا) تنصبُ النكرةَ بغير تنوينٍ، ما دامت تَلِيها، وَتُبْنَى مَعَها عَلَى الفَتحِ، نَحو: خَمْسَةَ عشَرَ[(١)]، تقولُ: لا رَجُلَ في الدَّارِ، ولا غُلامَ لَكَ»[(٢)].

قال سعيدٌ:[(٣)] اعلم أنّ علومَ الامْتِزاج كالطبِّ والفقْهِ والنّحو متى ما رامَ الناظِرُ فيها تحليلَها إلى غير امْتِزاجٍ سامَ نفسه وكلَّفَ طبْعَه قلبَ الحقائق، وعكسَ الطبائع، وإنما يصِلُ إلى الوُقُوفِ على كُنْهِ الشيءِ من انقادَ له دُرْبَةً إلى سبيْلِهِ، حتى يصِلَ إليْهِ من وَجْهِهِ، ألا ترى أنّك لو رُمتَ العلمَ بالصوتِ من حاسَّةِ غيرِ السَّمعِ لم تَصِلْ إلى ذلك، ولو رُمتَهُ من حاسَّةِ السمعِ لوَصلْتَ إليه، وإذا كان الفرعُ كما يصِحُّ أن يكونَ فيه علةٌ واحدة فقد يصِحُّ أن يوجدَ فيه علّتانِ، فيقتضِي لذلك أن يختصَّ بِحُكمٍ ثالثٍ ينفرِدُ به منَ الأصلِ والفرع الذي انفرد كلُّ واحدٍ منهما بإحدى العلّتينِ، وذلك نحوُ اجتماعِ عِلّتَي السَّبُعِ والشاةِ عند أبي حنيفةَ في الحمار، فصار لِسُؤْرِهِ حُكْمٌ ثالِثٌ / ٦٥ أ يخالف حُكْمَ سُؤرَي السَّبُعِ والشاةِ[(٤)]،

---

(١) في اللمع: كخمسة.

(٢) اللمع ٤٤.

(٣) كتب في المخطوط أعلى السطر (حاشية).

(٤) حكمه عندهم أنه مشكوك في طهوريته. انظر: المبسوط للسرخسي ١/ ٤٩-٥٠، وتبيين الحقائق ١/ ٣٤، والبحر الرائق ١/ ١٤٠. لكنَّ العلة التي ذكرها أنه شابه الهرة من وجه وفارها من وجه، فوجه شبهها به مخالطة الناس، ووجه مفارقته لها أنه لا يدخل المضايق ويصعد الغرف، فلوجود أصل البلوى لا

=

وعلى هذا العملُ في وَضْعِ جنازة الخُنْثى المُشكِلِ، بين الرجال والنساءِ، ودفنِهِ بينَهُم في قبرٍ واحدٍ[١].

واعلمْ أنّ قولك: (لا رُجلَ) قد وجدتْ في (لا) علتانِ، إحداهُما تقتضِي أن تنصِبَ قياسًا على (إنَّ)، والثانيةُ تقتضِي أن تُبْنَى معَ ما بَعْدَها قياسًا على (مِن) في: هل منْ رَجُلٍ. فصار لها حُكمٌ ثالثٌ، وهو أنَّ البناءَ فيها لم يَسْتَحْكِمْ فيمنعَها العمل فيما بُنِيَ معها، كما كانَ ذلك في عمْرَوَيْهِ وسِيْبَوَيْهِ، واللهمَّ، وخمسَةَ عَشَرَ، ولم يستحكم لها العملُ فيمنعها البناءَ مع ما عملت فيه، كما مُنِعَ ذلك في: إنَّ في [الدار][٢] زيدًا.

وهذا البابُ يسمِّيهِ الكوفيُّ بابَ التبرئةِ، وهو كثيرُ الخلافِ، فأمّا مذهَبُ أهلِ البصرة فإنهم يجعلون لِـ(لا) عملاً[٣]؛ لأنها مُختصَّةٌ بالاسمِ، وحكمُ كلِّ مختصِّ العملُ، على ما سبق، وهو أيضًا نقيضُ (إنَّ)، والشيءُ يحملُ على نظيرِهِ وعلى نقيضِهِ، فإن حُملتْ على (إنّ) عملت للضِّدِّيَّةِ التي بينهما، وإن حملتها على (أنِ) المصدرية عمِلتْ للمُشابهةِ اللفظيّة.

ولَمَّا كانتِ الأخبارُ إذا وقعتْ فإنّما هي أجْوِبةٌ لأسئلةٍ منطوقٍ بها، أو مقدرةٍ،

يقولون بنجاسته، ولكن البلوى فيه ليست عامة لا يقولون بطهارته.

(١) انظر: المبسوط ٢/ ٦٥.

(٢) سقط من أ، والنص ساقط من د.

(٣) انظر: الكتاب ٢٢٧٤، والمقتضب ٤/ ٣٥٧.

والجوابُ ينبغي أن يكونَ وِفْقَ السؤال، وإذا كانتِ المسألةُ عامّةً كان الجوابُ مِثلها، فإذا كنت اسْتَفْهمتَ بلفظ يتضمّنُ استغراقَ الجنس كان الجوابُ مثله، وذلك أن (مِنْ) تدلُّ على استغراق الجنسِ؛ لأنَّ من جملةِ موضوعاتها ابتِداءَ غايةِ للشيءِ، ويستغنى بها عن حرف النهاية، وهو (إلى)؛ لأنَّ طرفَي المعنى غايتاهُ، فيجوزُ أن تستغني بدلالة إحدى الغايتين عنِ الأخرى، ألا ترى أنّك تقولُ: رأيتُ الهلالَ مِن خِللِ السَّحابةِ، فتذكرُها في موضِعِ الانْتهاءِ، والأصل فيه: رأيتُه من مكانِي إلى خللِ السحابِ، فاستغنيتَ بـ(مِنْ) عنها.

وأيضًا فإنَّ مِنْ مدلولاتها التّبعيضَ، فإذا قال: لا رُجلَ في الدار، فكأنّه قال: ليسَ بعضُ الرجالِ في الدارِ، فوقعَ النفيُ عامًّا؛ لأنه لو كانَ جميعُ الرجالِ في الدّار كان بعضُهم في الدارِ، وهذا قولُ الرمانيِّ[1]، وذلك أنّك إذا قلتَ: هل رجلٌ في الدار؟ جازَ أن يكونَ سؤالُكَ عن رجلٍ واحدٍ وعن جميعِ الرّجالِ، كما أنك إذا قُلتَ: ضربتُ زيدًا، جاز أن يكونَ قليلاً وكثيرًا، فإذا قلتَ: هل من رجلٍ في الدارِ؟ استغرقتَ الجنسَ بها في الاستفهامِ، فلم يحتمِلْ إلا العمومَ، كما أنك إذا قُلتَ: ضربتَ لم يحتمِل إلا التكثير، فلمّا أرادوا نفي هذا الاستفهام العام أرادوا إعادة الدّالِّ على معنى استغراقِ المَنْفِيِّ، وعلِموا أنهم إذا فعلوا ذلك أبطلوا حُكمَ

(١) هو علي بن عيسى بن علي الرماني، أبو الحسن، (ت: ٣٨٤هـ) إمام في النحو واللغة والتفسير، أخذ عن ابن دريد وابن السراج. من تصانيفه: تفسيره، وشرح كتاب سيبويه، ومعاني الحروف. انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٤٦٢، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٤، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩.

(لا) التي أرادوا إعمالها، وإذا حذفوا الدالَّ على المعنى، وأعملوا (لا) بطلَ حُكمُ استغراقِ الجنسِ في النفي، فتوَسَّطوا الأمر بشيءٍ يقومُ مَقامَ وُجودِها، وهو أنهم حذفوها وبنوُا الاسم مع (لا) فقالوا: لا رجُلَ في الدار.

واختلفَ عُلماءُ البصرةِ في هذه الحركةِ، أحركةُ إعرابٍ هيَ أم حركةُ بناءٍ؟

فسيبويهِ يقول: لا تعمل في ما بعدها فتنصِبُهُ بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها، وترك التنوين لما عملت فيه لازمٌ؛ لأنها جُعِلتْ وما عملت فيه كـ(خمسةَ عشَرَ)[1]. فمن ذهب إلى أنّها حركةُ إعراب نظرَ مشابهتها لإنَّ وحركته النصب، ومن ذهب إلى أنها حركةُ بناءٍ نظرَ إلى خمسةَ عشَرَ وحركته.

وأمّا الأخفشُ والمبرِّدُ والفارسي والمازني وجماعةٌ منَ المُحقِّقينَ فإنهم يعتقدونَ أنها حركةُ بناءٍ[2]، والزّجاجُ والسيرافيُّ والرمانيُّ وجماعةٌ منَ النحاةِ يعتقدونَ أنها حركةُ إعرابٍ[3]، وقومٌ يزعمونَ أنها حَركةُ[4] بناءٍ تُشبِهُ حركةَ

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٤.

(٢) انظر رأي الأخفش في معاني القرآن ١/ ١٧٤، ورأي المبرد في المقتضب ٤/ ٣٥٧، والنقل عنه في شرح السيرافي ٣/ ٨٣ أ، ورأي الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٥٤.

(٣) انظر رأي الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٩، وشرح السيرافي ٣/ ٨٢ أ، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨١٥، ورأي السيرافي في شرحه ٣/ ٨٢ ب، ورأي الرماني في التذييل والتكميل ٥/ ٢٤٩. وهو رأي الكوفيين. انظر: الإنصاف ١/ ٣٦٦، والتبيين ٣٦٢.

(٤) في د: «وقومٌ يزعمون أنها حركةُ إعراب تشبهُ حَركةَ بِناءٍ، وَقَومٌ يزعُمُونَ أنها حَركةُ بناءٍ تُشبِهُ حَركةَ إعرابٍ». ولم يذكر حجة كونها حركة إعراب تشبه حركة البناء.

إعرابٍ[(١)]، فحجّةُ من ذهب إلى البناءِ عدمُ التنوينِ، لغيرِ مُعاقبةٍ ولا مُشابهةِ فعلٍ، ولجعلِ الحرف معها بمنزلة شيءٍ واحدٍ، كـ(سيبويه) وبابِهِ، وحجة من زعم أنها حركةُ إعراب أنّ العامل ليسَ لهُ أن يُحْدِثَ بناءً في الكلمة، ولا لَهُ أن يصيرَ مُعرَبًا مَبنيًّا، وإنما ذهابُ التنوينِ لِلفَرقِ بَينَ مَعنيَيْنِ، أَهُوَ جوابُ: هَل رَجُلٌ؟ أو هَل مِن رَجُلٍ؟ واستَدَلُّوا عَلَى ذلكَ بِأَنَّهُ قَد يعملُ / ٦٥ ب العاملُ في الشيءِ ويمنعُ التصرف الذي لنظائرِهِ، ولا يكونُ ذلك مُبْطِلاً لعملِهِ، كـ(مُذْ) ومُنْذُ إذا كانا حرفي جر، و(لولا) مع (أنَّ) وحرف الجر مع (أنَّ)، واحتجَّ الزجاجُ بقولهم: لا رجُلَ وغلامًا لَكَ، ولا رجلَ ظريفًا عندكَ، وقال: إنما شبَّهَهُ سِيبويهِ بخمسة عشرَ؛ لأنها تلزم ما تعملُ فيه، كلزومِ خمسةَ عشرَ[(٢)]. وهذا جميعُهُ لا دَليلَ فِيهِ، بِدليلِ: يا زيدُ الظريفَ، ويا زيدُ وَالرجلَ، والأولُ مبنيٌّ والثاني معرَبٌ.

وزعم بعضُهم أنه إنما بُنِيَ لتضمُّنه اللام التي لاستغراقِ الجنسِ، وهذا يُفسِدُهُ أَنَّهُ يوصَفُ بالنكرةِ، ولو كان على ما ادَّعاه لوُصِفَ بالمعرفةِ كما قالوا:

---

(١) قال ابن جني في الرد على من قال إنها حركة إعراب (الخاطريات ٢/ ١٧٧ –رسالة علمية في جامعة أم القرى): «... وعليه أن يُقالَ له: إنها ليست حركة إعراب، ولكنها تشبه حركة الإعراب، وذلك باطِّرادها في كل منفيٍّ بلا هذه النافية للجنس».

ونسب ابن الشجري هذا القول إلى البصريين. انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٢٨.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٤٩.

لقيتُهُ أمسِ الدابر[1].

فإن قيل: أيجُوزُ أن تقول: إنما بُنِيَ لِتضمُّنِهِ الحرفَ، وهو (مِن)، ولم تعمل (لا)؛ لأنها باشرت مبنيًّا بالتضمُّن؟ فعليه اعتراضٌ يُبَيَّنُ في موضِعِهِ. ولو قيل على قول الزجاج: إذا نُصِبَ المعطوف عُطِفَ على موضعِ (رجل)؛ لأنَّ مَوضِعَهُ نَصبٌ بِدلالة المضافِ والطويل، وإذا رَفَعَهُ كان على موضِعِ (لا) مع رجُل؛ لأنَّ موضِعَهما رفعٌ كانَ قولاً.

واعلم أنَّ النفيَ على ضربينِ: نفيُ ما أوجبه مُوجبٌ، ونفي ما لم يوجبْهُ موجبٌ، فنفيُ ما أوجبه موجب حكمُه أن تؤدَّى الصيغة فيه، كقولك: زيدٌ في الدار، فتقول: ما زيدٌ في الدار، أو تعرض شبهةُ عملٍ، فتقول: ما زيدٌ قائمًا، وكقولك: هل رجلٌ في الدار، فتقول: لا رجل في الدار، وإن كان هذا قليلاً. ونفيُ ما لم يُوجبْهُ موجِبٌ هو الذي في الاستفهامِ عَنه (مِنْ)؛ لأنَّ (مِن) لا تَكُونُ مُستغرقةً للجنسِ في الموجبِ، فَحُكمُ هذا البناءُ[2].

فإذا جاء مانعٌ منَ البناءِ، وهو الإضافةُ والطولُ، فلا يخلو أن تريدَ به نفيَ أعمِّ العامِّ، الذي يدخُلُ معه (مِن) في الاستفهامِ، أو أن تريدَ نفيًا خاصًّا، وهو الذي لا تَسلُّطَ لِـ(مِنْ) عليه في الاستفهامِ، فَإن أَردتَ الأوَّلَ أعمَلتَ وَنَصَبْتَ، وَإن أردتَ الثانيَ رَفَعتَ.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٢٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٨٣ أ.

فإن قيلَ: فهلاَّ فَعلتَ بِالأوَّلِ المُفردِ مِثلَ هذا، فكُنتَ إذا قلتَ: لا رجلاً في الدار، دَلَلتَ عَلَى العُمومِ، فإذا قلتَ: لا رجلٌ في الدارِ، لم تَدُلَّ عَلَيهِ، وَاستَغنَيتَ عَنِ البناءِ؟

فالجوابُ: أنها أضعفُ من (إنَّ) لاختصاصِها بالنكرةِ، فقصُرت عَن العملِ فبَنَينا، فارتَكَبنا الاستِحسانَ المحضَ في: لا رجُل، فلمَّا جئنا إلى المُضافِ والطويلِ لم يُمكنْ ذلك.

فإن قيل: فلمَ بُنِيَ على الفتحِ، وحُكمُ كلِّ مبنيٍّ كانَ مُعربًا في حالٍ أن يُبنى عَلى حركةٍ تُخالفُ ما يَسْتحِقُّهُ في العملِ، كقولنا: يا زيدُ و(مِن قَبلُ)، و(لا) إذا عَمِلَتْ فإنما تعملُ نصبًا، وهذا تقويةٌ لِمُدَّعِي الإعرابِ فيهِ؟

فالجواب: أنَّ هنا تركيبًا جاذبًا إلى الفتح، وقيل: إنما بُنِيتْ على فتحةٍ تناسِبُ عملها، كما كَسَرنا حَرفَي الجرِّ المُناسِبِ حَرَكةَ عَملِه، وكما بَنينا (ابنَ أُمَّ)[1] لَمَّا رَكَّبناهُ عَلَى حَركةٍ تُناسبُ عملَ النداءِ، فَهذا غَيرُ الأولِ.

وأمّا الكسائيُّ، فإنه يقول: إنما تنصب هذا القسم؛ لأن من حكمِ النكرات إذا كانت مبدوءًا بها أن تتقدَّم أخبارُها عليها، كي لا تلتبِسَ بصفاتها، فلما كان هذا القسمُ مُقدَّمًا لأجل الحرف غُيِّرَ لفظُه من الرفعِ إلى النصبِ، تَنبيهًا عَلى هذا المعنى.

---

(١) جاء في الأعراف: ١٥٠ ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي﴾ وفي طه: ٩٤ ﴿قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ﴾.

وقال الفراءُ: إنما نُصِبَتْ هنا ليفرَّقَ بينَها إذا كانت بمعنى (غير) وبينها إذا كانت بمعنى (ليس)[(١)]. ولم يذكُر عثمانُ من أقسامِ الاسْمِ المنفيِّ إلا النَّكرةَ المُفردةَ المَبنيَّةَ المُفتقرةَ إلى شرائطَ ثلاثٍ، وَهِيَ: التَّنكِيرُ عامًّا، والإفرادُ غيرُ الإضافةِ وَالطُّولِ، وَاللُّصُوقُ، فأمَّا قولُ الشاعرِ[(٢)]:

لا هيثمَ الليلةَ لِلمَطِيِّ[(٣)]

وقولهم: قضِيَّةٌ ولا أبا حَسنٍ[(٤)]، ففيه وجهان:

أحدهما: أنه جعله من جماعةٍ كل واحدٍ منهم هيثم، فتَنَكَّرَ، كما تقول: زيدون.

والآخر: أنَّهُ فيه حذفٌ، تقديره: لا مثلَ هيثمٍ.

وقالوا على هذا: أمَّا البصرةُ فلا بصرةَ لكم[(٥)]، وأمَّا بغداذُ فلا بغداذَ

---

(١) انظر: رأي الكسائي والفراء في: الأصول ١/ ٣٨١.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) من الرجز.

هيثم: رجل كان معروفًا بحسن الصوت بالحداء للإبل. انظر: خزانة الأدب ٤/ ٥٨.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٦، والمقتضب ٤/ ٣٧٤، والأصول ١/ ٣٨٢، والمسائل المنثورة ٩٧، وتحصيل عين الذهب ٣٥٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٥، وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨٢٩، ورصف المباني ٣٣٢، وخزانة الأدب ٤/ ٥٧.

(٤) من كلام معاوية رضي الله عنه نحوها، قال: مُعضلةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٥٤.

وانظر هذا القول بنصه في: الكتاب ٢/ ٢٩٧، والمقتضب ٤/ ٣٦٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٦، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨٣٠.

(٥) تحدث عنها سيبويه في موضع آخر. انظر: الكتاب ١/ ٣٨٩.

لكم[1]، وعلى القول الثاني: لا يجوز وصفُه عند الأخفشِ[2]؛ لأنه في موضع نكرة، فلا يجوز وصفه بالمعرفة، ولا يجوز وصفه بالنكرة وهو معرفةٌ، فبطل الوصف.

واعلم أنّ الأسماء المنفية تنقسمُ إلى ثلاثة أقسام: مفرد، ومضاف، وطويل.

فالمفرد ما كُنَّا بِصدَدِهِ.

وأمَّا المُضاف فقولُكَ: لا غلامَ رجُلٍ عندَك، وإنّما لم يُبنَ؛ لأنّ المُضاف مُعاقِبُ التنوينَ، وما فيه التنوينُ لا يُبنى، فكذلك ما كان مُضافًا، ولأن المضاف إليه قد يُكسب المضاف المبنيَّ إعرابًا، نحو: (قبلُ) و(بعدُ)، و(أيّ)، إذا لم يُحذف العائدُ عند سيبويه[3]، فأمّا (لدُن) و(كم)، فشاذّان في بابهما، وأيضًا فلا يُجعل ثلاثة أشياءَ شيئًا واحدًا[4].

/ ٦٦ أ وأمَّا الطويلُ فله شبهٌ بالمضافِ من ثلاثةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أن الثاني متمِّمٌ للأوّلِ كالمُضافِ، وأنَّ الأولَ عاملٌ في الثاني كالمُضافِ، وأنَّ الثانيَ مُخصِّصٌ للأوّلِ كالمُضافِ. وطولُهُ يمنعه من البناء؛ لأنَّ الآخرَ كبعضِ الأوّلِ، فإذا قُلت: لا آمِرَ يومَ الجُمُعَةِ لك، فقد عمّمت جميع

(١) لم أقف على من ذكرها.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٨٣٠.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٨. وانظر الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف ٢/ ٧٠٩، واللباب ٢/ ١٢٣، وشرح المفصل ٤/ ٢١، وائتلاف النصرة ٦٧.

(٤) أي: (لا) واسمها المضاف، والمضاف إليه، فلا تكون هذه الثلاثة بمنزلة اسم واحد مركب.

الآمرينَ؛ لأن (يومَ الجمعة) عند البصريِّ لا يتعلق بـ(آمِرَ) مع بنائه لما سبق ذكرُهُ[(١)]، وإذا قلت: لا آمرًا يومَ الجمعة لك، فقد نفيت آمري يومِ الجُمُعةِ خاصَّةً، وكذلك: لا مرورَ بزيدٍ، ولا مُرورًا بزيدٍ، فكل ما علقته بالأول نوَّنْتَ، وكل ما لم تعلقْهُ بالأولِ، وأردتَ بالأوّلِ العمومَ بنيتَهُ مع (لا)[(٢)].

وأمَّا قولُهُ: إنَّ (لا) تنصِبُ النكرة بغير تنوينٍ، ما دامت تليها، وتُبنى مَعَها عَلى الفَتحِ كـ(خَمسةَ عَشرَ).

فقولُهُ: (تنصِب) يدلُّ على أنّهُ مُعربٌ. وقوله: (تُبنى معها) يدُلُّ على أنّه مبنيٌّ. وقوله: (النكرة بغير تنوين) ينبغي أن يُخصِّصَ، فيقول: المفردةَ السابقَ ذكرُها. وقوله: (تبنى معها على الفتح) ينبغي أن يقول: إذا قصدْتَ العمومَ. ثم قوله: (في الدار) يحتمل أن يكونَ خبرًا، وأن يكونَ صفةً، فبنو تميمٍ كثيرًا ما يحذِفُونَ الخبر، وأهل الحجاز يُظهِرونَهُ، كذا ذكر السيرافيُّ في تأويل ما قال سيبويه[(٣)]؛ وذلك أنّه استدَلَّ عَلَى أنَّ (لا رَجُلَ) في موضعِ اسمٍ مُبتدأٍ في لغةِ بني تميمٍ، يقولُ أَهلُ الحجازِ: لا رجُلَ أفضلُ منك، فكأنّ بني تميم يقولون: (لا رجُلَ) ويقتَصِرونَ عليهِ، وفي قول السيرافيّ نظرٌ؛ لأنه يُحتمل أن يكونَ أراد أن

---

(١) الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي. انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٩. وحكى الفارسي عن البغداديين إجازة كون الظرف والجار والمجرور في نحو: لا آمرَ بالمعروف متعلقًا بالمنفي المبني. انظر: الحجة ١/ ١٩٢.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٨١٩.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٨٣أ.

بني تميمٍ أبعدُ من أهلِ الحجازِ في رَفعِ الخبرِ؛ لأنهم ينصِبونَ خبرَ (ما)، فإذا كانَ الذينَ ينصِبونَ يَرفعُونَ، فمنا ظنُّكَ بالذينَ يرفَعُونَ؟

وفي رفعِ الخبرِ خِلافٌ بين سيبويه والأخفش رحمهما الله[(١)]، فأما سيبويه فإنّه لا يُعْمِلُها في الخبر، وإنما الخبرُ مرفوعٌ على ما كان عليه[(٢)]، وأما الأخفشُ والمبردُ وجماعةٌ من النحاة فإنهم يرفعون بها الخبر كما نصبوا بها الاسمَ[(٣)]، وحجتُهُم أنَّ كُلَّ شَيءٍ يعمَلُ في المُبتدأِ يعمَلُ في الخبرِ، إلاَّ حَرفَ الجرِّ، وَحُجةُ سيبويهِ قِلّةُ تَصرُّفِها، وأنّها دُونَ (إنَّ) في العَمَلِ، لِدُخُولِ (إنَّ) عَلَى المُبتدأِ المعرفةِ وَالنكرةِ، وَذَلكَ أنَّ مَراتِبَ النَّفيِ تَنقسِمُ إلى أقسامٍ قد سَبَقَ ذِكرُها، لكنّا نُعيدُهُ لأنَّ الموضِعَ يقتضِيهِ:

الأولى: (ليس)؛ لأنها فعلٌ في القولِ القويِّ[(٤)]، فهي تعمل في المعرفةِ والنكرة، ويتقدم خبرُها على اسمها إجماعًا، وعليها بالخلافِ[(٥)]، ويفصلُ بينهُما

---

(١) هي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. انظر: التبيين ٣٦٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٥.

(٣) رأي الأخفش في المسائل المنثورة ٨٦، والتبيين ٣٦٨. ورأي المبرد في المقتضب ٤/ ٣٥٧، ونقله عن السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ٨٣أ. وممن ذهب إلى ذلك الزمخشري في المفصل ٥٤-٥٥، وابن الخشاب في المرتجل ١٧٧.

(٤) رأى الفارسي في أحد قوليه أنها حرف بمنزلة (ما)، ونقل المرادي وأبو حيان أنه قولُ ابن السراج، وما في الأصول يخالفه، فقد ذهب إلى أنها فعلٌ. انظر: الأصول ١/ ٨٢، والحلبيات ٢١٠، والجنى الداني ٤٩٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦، ومغني اللبيب ٣٧٨.

(٥) منعُ تقدم خبر ليس عليها مذهب الكوفيين، ونسب إلى المبرد كما في الحلبيات ٢٨٠، وشرح اللمع لابن

=

بـ(إلا)، ويُضمر فيها.

ويتلوها (ما)، فهِيَ تعملُ في المعرفةِ والنكرة، ولا يتقدَّم خبرُها على اسمها، ولا يُفصَل بينهما بـ(إلا)، ولا يُضمَرُ فيها، ولا تَعْمَلُ في لُغة بني تميمٍ، ولها شبهٌ بـ(ليس) من ثلاثةِ أوجُهٍ.

ويتلوها (لا)، فتعملُ في النكرة حسبُ، بغير فصلٍ؛ لأنها لا تكونُ لنفي الحالِ، فبعُدت عن (ليس)، وَقَد أدخَلُوا الباءَ في خَبرِها إذا رَفَعتِ الأوَّلَ وَنَصبتِ الثاني حملاً عَلَى (لَيسَ)، وَأَنشدُوا[1]:

وَكَذاكَ لا خَيرٌ عَلَى ... أَحَدٍ ولا شَرٌّ بِدائمْ[2]

برهان ٥٨، والإنصاف ١/ ١٦٠، وذهب إليه ابن السراج. انظر: الأصول ١/ ٨٩-٩٠. وإجازته مذهب البصريين، كما في الإنصاف ١/ ١٦٠، والتبيين ٣١٥، والمبرد في المقتضب ٤/ ١٩٤.

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- المرقش السدوسي.

ب- خُزَزُ بن لَوذان.

(٢) البيت من مجزوء الكامل.

روايته في مصادره -إلا البديع-:

وكذاك لا خير ولا ... شرٌّ على أحد بدائم

الشاهد: دخول الباء الزائدة في خبر (لا) المشبهة بليس.

انظر: تأويل مختلف الحديث ١٠٧، والحيوان ٣/ ٤٣٦، وتهذيب اللغة ٤/ ٤٥٠ (حتم)، والأمالي ٣/ ١٠٧، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٢٨، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٣٧١، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢١٦، والبديع لابن الأثير ١/ ٢/ ٥٨٢، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٠٨، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٣٨، واللسان ١٢/ ١١٣ (حتم).

وزعم الفارسيُّ أنَّ الباءَ هي باءُ (ليس)، فدخلت في (لا) التي تُشابهُها، كما دخلت في (ما) الحجازية، وأجازه قومٌ إذا كانت بمنزلة (ليس) ترفع وتنصب، ومنعه قومٌ إذا كانت تنصِبُ وترفع[1]، وسوَّى قومٌ بينهما[2]، ورأيت الفارسي تارةً يُجيزُ ذلك، وتارةً يمنعُه في الناصبة للاسمِ، وكان الفارسيُّ تارةً ممن يُجيز ذلكَ في القَولَينِ[3].

وقد تقع (لا) غير مُتَصَدِّرةٍ للجُملِ، و(ما) لا تكونُ إلاَّ متصدرةً، كقولك: مررْتُ برجلٍ لا كاتبٍ ولا شاعرٍ.

ويليها (لات)؛ لأنها نقصت عن مرتبة (لا) للحرفِ اللاحقِ بها، فعملت في الحين خاصةً، ولا يظهرُ معمولاها معًا، والأخفشُ لا يُعمِلُها[4]، وسنُبيِّنُها في موضِعِ غيرِ هذا إن شاءَ اللهُ.

---

(١) أي (لا) النافية للجنس.

(٢) انظر دخول الباء الزائدة في خبر (لا) التي لنفي الجنس في: شرح التسهيل ١/ ٣٨٣.

(٣) وذلك في «تذكرته»، كما نص عليه أبو حيان. انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٠٩-٣١٠، والارتشاف ٣/ ١٣٠١، وانظر: الحجة ١/ ١٩٤-١٩٥.

(٤) نقل ذلك عنه ابن السراج، لكنَّه أثبت عملها في معاني القرآن، قال: «شبَّهوا (لات) بـ(ليس) وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع (حين)». وقال الزجاج: «وقال الأخفش: (ولات حين مناص) نصبها بـ(لا) كما تقول: لا رجُلَ في الدار، ودخلتِ التاءُ للتأنيث». انظر: الأصول ١/ ٩٧، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٧٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٢١.

ويتلوها (إنْ)، فلم يبقَ لها عملٌ عند المُحققين[١]، ونقصت (إنْ) عن (لا)؛ لأنها لا تَتَمَحَّضُ نافيةً، وأجاز المبردُ عملَها[٢].

فإن قيل: فـ(ما) كذلك؟

قيل: (ما) إذا كانت غيرَ نافيةٍ كانت اسمًا في أكثرِ أحوالها، بخلافِ (إنْ) فإنها تكونُ حرفًا ألبتَّةَ[٣].

قالَ أبو الفتح: «**فإن فَصَلْتَ بينَهُما بَطَلَ عملُها، تقول: لا لَكَ غُلامٌ، ولا عندَكَ جاريةٌ**»[٤].

قال سعيدٌ: استدلَّت العلماءُ بأنَّ (لا) وما عملت فيه بتقدير اسمٍ واحدٍ بشيئينِ طريفين، أحدُهما قولهم: غضِبتُ من لا شيءٍ[٥]، فدخولُ (من) عليها يدل على أنهُ لا حُكم لِـ(لا) على انفرادها، كما تدخُل على خمسةَ عشر، هذا ما حكاه المبردُ[٦] والرمانيُّ[٧] وغيرُهما[٨] / ٦٦ب وهذا عندي فيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا

---

(١) فممن لا يعملها سيبويه، والمبرد. انظر: الكتاب ٣/ ١٥٢، والمقتضب ٢/ ٣٦٢، والأزهية ٣٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٣.

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ٣٦٢.

(٣) سبق المصنف إلى هذه الأقسام الأربعة الواسطي. انظر: شرح اللمع ٥٦.

(٤) اللمع ٤٤.

(٥) انظر القول في: المقتضب ٤/ ٣٥٨، والأصول ١/ ٣٨٠، ومغني اللبيب ٣٢٢.

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ٣٥٨.

(٧) لم أقف على قوله.

(٨) كابن السراج. انظر: الأصول ١/ ٣٨٠.

يؤدِّي إلى تعليق حرفِ الجرِّ؛ لأنَّ (لا) وما يَتَّصلُ بِهِ مِنِ اسمٍ وَخَبرٍ إذا بَنيتَ المبتدأَ جملةٌ، وحرفُ الجرِّ لا يدخُلُ عَلَى جملةٍ.

فإن قيل: يكون بمنزلةِ الباء في: بحسبِكَ قولُ السُّوءِ[(١)]، وما من أحدٍ قائمٌ، يعملُ في المبتدأ حسبُ، فهو قولٌ، وفيه أيضًا نظرٌ.

والثاني من استدلالهم قولهم: جئتُ بلا مالٍ[(٢)]، هذا حسنٌ لجر الباءِ للمال، كما تقولُ: مررتُ بالرجلِ هذا، فهذا يدل على أن (لا) كأنها غير موجودة، أو حيث وجدتْ فهي كبعض الكلمة، وإذا كان كذلك لم يَجُزِ الفصلُ بينهما، وعندي أن هذه (لا) ليست التي نحنُ بصددِها؛ لأن هذه بمنزلة (غير)[(٣)]، وظاهرُ هذا القولِ ينصُرُ مَن قال: إن (لا) بُنيت مع (رجل) بناء (خمسة عشرَ)؛ لأنه لمّا فصل بينهما بطل البناءُ، ألا ترى أنَّ الظرف لا يُعتدُّ به فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه على ما سبق؟ فلو كانت عاملةً إعرابًا لوجبَ أن يَبقى الإعرابُ ولا يُعتدَّ بالظرف فاصلاً، كقولك: ما اليومَ زيدٌ ذاهبًا، ولا خيرَ في اليومَ عمرٍو[(٤)].

---

(١) انظر القول في: الكتاب ٢/ ٢٩٣، وتفسير الطبري ١١/ ١٠٩.

(٢) انظر القول في: المقتضب ٤/ ٣٥٨، والأصول ١/ ٣٨٠.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٤٠.

(٤) جزء بيت من الخفيف، وتمامه:

إنَّ عمرًا لا خيرَ في اليومَ عمرٍو ... إنَّ عمرًا مُكَثِّرُ الإخوانِ

وقد سبق تخريجه.

فإن قالَ مَنِ ادَّعَى البناءَ لتضمُّنِ (مِن): إنما بنيتهُ لهذِهِ العِلةِ في محلِّ مباشرتها، لا ليزولَ عَمَلُ (لا)، ويعتذر لها كيلا يزولَ حُكمُ (من) فيتعارضَ العاملانِ، فيزول عملُها، فإذا تَأَخَّرَت وَليسَ لـ(لا) قُوةُ (ما) بطلَ عَملُها فأَزَلنا التضمُّنَ مِنَ الاسمِ، وَأعربناهُ، فَهوَ قولٌ، والأَوَّلُ أقوَى.

فإن قِيلَ: فَلِمَ تَدَّعِي ضَعفَ (لا)، وَقد وَجدناها زائدةً عاملةً في قَولِهِ، وَهُوَ الفرزدقُ(١):

لو لم تكُنْ غطفانُ لا ذنُوبَ لها ... إليَّ لاقَت ذَوُو أَحسابِها مُضَرا(٢)

قيل: لما وُجدت زائدةً على الصورةِ التي تَكُونُ عَليها غَيرَ زائدةٍ عَمِلت ذَلكَ العَمَلَ، كما تَقُولُ في (مِن) في قولِكَ: ما جاءني مِن أَحدٍ، وَفي الباءِ في قَولِهِ(٣):

---

(١) هو همَّام بن غالب بن صعصعة المجاشعي الدارمي التميمي. (ت ١١٠هـ). شاعر أُموي فحل، أحد الثلاثة المقدمين، وهم جرير والفرزدق والأخطل. مدح خلفاء بني أمية، وتفوق في الفخر، وهاجى جمعًا من الشعراء، أبرزهم جرير، ومات قبله فرثاه جرير. أخباره في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٨، والشعر والشعراء ١/ ٤٦٢، والأغاني ٩/ ٣١٨.

(٢) البيت من البسيط. روي:

إذًا للامَ ذوو أحسابها عُمرا

الشاهد: عمل (لا) وهي وزائدة في (ذنوب) وتركيبها معها.

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٢٨٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧٨، وتفسير الطبري (شاكر) ٥/ ٣٠٢، والمسائل المنثورة ١٠٣، والحجة ١/ ١٦٨، والخصائص ٢/ ٣٦، وشرح التسهيل ٢/ ٥٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠١، وخزانة الأدب ٤/ ٣٠. وللشيخ محمود شاكر تعليق على رواية هذا البيت. انظر: تفسير الطبري ٥/ ٣٠٢ حاشية (٥)- ٣٠٣.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

=

... لا يَقْـــــرأنَ بالـــــسُّوَرِ[(١)]

قال أبو الفتح: «فإن عَطَفْتَ، وَكَرَّرْتَ[(٢)]، جازَ[(٣)] فيه عِدةُ أوجُهٍ، تقولُ: لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ، قالَ الله تَعالى[(٤)]: ﴿لا بَيْعَ فِيهِ ولا خِلالَ﴾[(٥)]»[(٦)].

قال سعيد: إن عطَفْتَ (لا) وكررتَ جاز فيه عدةُ أوجُه: أحدُها: أن تبنيَ الاسمَ الأوَّلَ مع (لا)، وتجعلَ الثانيةَ بمنزلةِ الأولى، فتقولُ: لا حَولَ ولا قُوَّةَ إلا

أ- الراعي.

ب- القتَّال الكلابي.

(١) البيت من البسيط. وتمامه:

هُـــنَّ الحرائـــرُ لا ربَّـــاتُ أحمِـــرةٍ   سُـــودَ المحـــاجِرِ لا يقـــرأنَ بالـــسُّوَرِ

الأحمرة: جمع حمار. والمحاجر: جمع مِحجر، وهو ما بدا من النقاب. وخص المحاجر والمقصود الجسد كله.
يقول: هن حرائر لا إماء سود لا يقرأن القرآن، صاحبات حمير. (عن شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ٣٧١).

الشاهد: عمل الباء الزائدة الجر، كعمل الأصلية.

انظر: ديوان الراعي ١٢٢، وديوان القتال الكلابي ٥٣، ومجالس ثعلب ١/ ٣٦٥، وأدب الكاتب ٥٢١، والمخصص ١٤/ ٧٠، والبيان في شرح اللمع ٢٤٣، والمرتجل ٢٣٠، والجنى الداني ٢١٧، ومغني اللبيب ٤٥، ١٤٧، ٨٨٥، وشرح أبياته ٢/ ٣٦٨، وخزانة الأدب ٩/ ١٠٧.

(٢) اللمع: وكررت (لا).

(٣) في اللمع: جازت لك.

(٤) في اللمع: سبحانه.

(٥) إبراهيم: ٣١. قرأ بالبناءِ على الفتح ابن كثير وأبو عمرو وقرأ الباقون بالرفع والتنوين. انظر: السبعة ١٨٧، والتذكرة ٢/ ٣٣٧.

(٦) اللمع ٤٤.

بِالله، وَالخبرُ مُضمرٌ، والتقديرُ: لَنا، أَو في الوُجودِ، وَالثاني أَولى؛ لأَنَّهُ أَعمُّ.

وَقَولُهُ: (بِالله) الجارُّ وَالمجرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِالخبرِ المحذوفِ، وهذا الخبرُ المحذوفُ في مَوضعِ رَفعٍ بخبرِ الابْتِداءِ عِندَ سِيبويهِ، وَعِندَ الأَخفَشِ في مَوضِعِ رَفعٍ وَالعامِلُ فِيهِ (لا)، فأمَّا الآيةُ فَيَجُوزُ أَن تكونَ (فِيهِ) فِيها في مَوضِعِ صِفةٍ؛ إمَّا عَلَى اللفظِ فَتكُونُ في مَوضِعِ نَصبٍ، وَإمَّا عَلَى الموضِعِ فَتكُونُ في مَوضعِ رَفعٍ، وَيَكُونُ الخبرُ محذُوفًا عَلَى كِلا الوَجهَينِ، وَيجُوزُ أَن يَكُونَ (فِيهِ) خَبرًا في مَوضِعِ رَفعٍ عَلَى الخلافِ في العامِلِ فِيهِ.

فأمَّا قولُهُ تَعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[(١)] فلا يخلُو أَن تُقدِّرَ (لا) كَليسَ فَتعمِلَها الرفعَ، وَهِيَ إذا كانت بِتقديرِ (لَيس) لم تَعمَلْ إلاَّ في نَكرةٍ، ولا يُفصَل بَينها وَبينَ معمُولها، وَخبرُها يكونُ مَنصوبًا كما قالَ[(٢)]:

مَن فَرَّ عَن نِيرانِها ... فَأَنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ[(٣)]

---

(١) البقرة: ١٩٧.

(٢) هو سعد بن مالك القيسيّ.

(٣) البيت من مجزوءِ الكامل.

روي: من صدَّ.

الشاهد في قوله: (لا براحُ) حيث رفعت (لا) الاسم، وهو نكرة، والخبر محذوف، تقديره: لا براحٌ لي.

انظر: الكتاب ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦، ٣٠٤، والمقتضب ٤/ ٣٦٠، واللامات للزجاجي ١٠٧، والمسائل المنثورة ٨٥، والإنصاف ١/ ٣٦٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٤، ٣٦٦...، وشرح المفصل ١/ ١٠٩ وغيرها.

أو تقدِّرَها غيرَ مُعمَلةٍ عَملَ (ليس)، وإنما يرتفِعُ الاسمُ بعدَها بالابتداءِ، فَمَن قَدَّرَ ارتفاعَ الاسمِ بعدَها بالابتِداءِ جازَ في قَولِ سِيبويهِ أن يَكُونَ (في الحجِّ) خَبرًا عَنِ الأسماءِ الثلاثةِ، لاتِّفاقِ الأَسماءِ في ارتفاعِ خَبرِها بِالابتِداءِ[1]، أَمَّا قَولُهُ: (فلا رَفَثَ [وَلا فُسوقَ][2] فظاهرُ الأمرِ، وَأمَّا (لا جدالَ) فهي في مَوضعِ رفعٍ بالابتداءِ -أعني العاملَ والمعمولَ- فقد اتَّفَقَتِ الأسماءُ في ارتفاعِها بِالابتداءِ، وَ(لا) العاملةُ ضعيفةٌ، فلا يمتنعُ أن يكونَ (في الحجِّ) خَبرًا عَنها، ولا يجوزُ ذلك في قولِ أبي الحسن[3]؛ لأنَّهُ يرى ارتفاعَ الخبرِ بعدَ (لا) بِلا النافيةِ، دُونَ خَبرِ الابتداءِ، فقد اختلفَ العاملانِ، ولو قُدِّرَ أنَّ ارتفاعَ (رَفث) وَ(فسوق) بِلا كما ترتفعُ بِليسَ النكرةُ لم يجُزْ أن يكونَ (في الحجِّ) خَبرًا عنِ الثلاثةِ في قَولٍ واحدٍ منهما؛ لأنَّ خبرَ هذهِ الآخرةِ مَرفوعٌ، وَخَبرَ الأَوَّلينِ منصوبٌ، ولو رَفعَ (جدالاً) لجازَ أن يكونَ (في الحجِّ) خبرًا عَنِ الثلاثةِ، هَذا قَولُ الفارسيِّ[4]، وهو الظاهرُ مِن كلامِ سيبويهِ في الحُجَّةِ، وغيرُهما يمنعُ مِن ذَلكَ؛ كيلا يعمَلَ عامِلانِ في معمولٍ واحدٍ، فإن جَعلتَ (لا) مكررةً للتأكيدِ، والعملُ للأولى؛ لأنها معطوفةٌ عَلى الموضعِ جازت في كُلِّ قولٍ، كما تقولُ: إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا / ٦٧ أ قائمانِ، كيلا

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٤. وانظر النقل عنه أيضًا في توجيه الآية في كشف المشكلات ١/ ١٤٨، والدر المصون ٢/ ٣٢٥.

(٢) في د.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٩٠، وكشف المشكلات ١/ ١٤٨، والدر المصون ٢/ ٣٢٥.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٩٠-٢٩١.

قائمانِ، كيلا يعملَ الحرفانِ في معمولٍ واحدٍ، فتكونُ الثانيةُ مكررةً للتأكيدِ.

قالَ أبو الفتح: «ويجُوزُ: لا حولَ ولا قوّةً إلا بالله، قالَ الشاعِرُ:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسعَ الخَرْقُ على الرّاقِعِ[1]

قال سعيدٌ: النصبُ بالتنوينِ في المفردِ المعطوفِ على المبنيِّ مَعَ (لا) لا يُجيزُهُ يونُسُ وجماعةٌ من النحاةِ إلا على الضرورة[2]، كما لا يُجيزون تنوينَ المنادى المفردَ المعرفة[3]، وغيرهم يُجيزه مع (لا)، ويجعل (لا) الثانيةَ زائدةً مؤكدةً[4]، كما تقول: ليس زيدٌ قائمًا ولا عمرٌو منطلقًا، فتكون (لا) مؤكدةً، يدُلُّكَ عَلى ذَلِكَ قَولهُم: لَيس زيدٌ ولا عمرٌو ذاهبين.

ولَمَّا اطَّرَدَ في الأُولى أَن يَكونَ المُفْردُ بعدَها مَبنيًّا على الفتحِ تَنَزَّلتْ منزلةَ المُحْدِثِ للفتحةِ، فحُمِلَ الثاني عَلَى لَفظِ الأَوَّلِ، كما تقولُ: ما رَأيتُ أحمدَ وَلا زيدًا، ولم يُبْنَ الاسمُ الآخرُ على الفتحِ؛ لأَنَّهُ اعتُقِدَ أَنَّ (لا) الثانيةَ زائدة، وليس يصحُّ أن يُبْنَى مَعَ الأُولى أيضًا، لأجلِ حرفِ العطفِ، وَلئلاً يكونَ ثلاثةُ أشياءَ شيئًا واحدًا، وهذا نظيرُ: يا زيدُ والحارثُ، في عطفِ مُعْربٍ مرفوعٍ على معطوفٍ

---

(١) اللمع ٤٤.

(٢) انظر رأي يونس في الكتاب ٢/ ٣٠٨-٣٠٩، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٤ (رسالة)، والمفصل ٩٣، قال ابن يعيش: «وهو مذهب ضعيف لأنه لا ضرورة هُنا» شرح المفصل ٢/ ١٠٢.

(٣) أجاز نصبه عيسى بن عمر؛ لطوله بالتنوين. انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٣-٢٧٤ (رسالة).

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٥-٩٦.

عَليهِ مَبنيٌّ مَضمُومٍ، بل هذا أولى؛ لأنَّكَ عَطَفتَ الاسمَ عَلى اسمٍ مفتوحٍ مَنصوبِ الموضعِ، بخلافِ المُنادَى؛ لأنه مضمومُ اللفظ منصوبُ الموضِع[1]، وليس لهذين البابينِ في هذا ثالثٌ في العطفِ على اللفظِ.

والبيتُ الذي أنشدهُ[2] يُنشدُ وحرفُ رويِّهِ القافُ، ويُنشدُ وحرفُ رويِّه العينُ، فإذا أُنشِدَ بِالقافِ فَالبيتُ لأَنَسِ بنِ العَبَّاسِ[3] مِن قَصيدةٍ فِيها[4]:

إنّ بَغِيضًا نسبٌ فاسِخٌ ... ليسَ بموثوقٍ ولا واثِقِ
لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلةً ... اتَّسعَ الخرقُ على الراتِقِ
لا صُلحَ بيني فَاعلَمُوهُ وَلا ... بينكمُ ما حَمَلَتْ عاتِقي
سَيْفِي وما كُنَّا بنَجدٍ وما ... قَهْقَهَ قُمْرُ الوادِي بالشاهِقِ[5]

---

(١) شرح هذه الفقرة نقله أبو حيان. انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٢) أي أنشده ابن جني، وهو لا نسبَ اليومَ... البيت.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥، ٣٠٩، وشرح أبياته للسيرافي ١/ ٥٨٣، وتحصيل عين الذهب ٣٤٦، وشرح المفصل ٢/ ١٠١، ٩/ ١٣٨، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٥٣، ومغني اللبيب ٢٩٨، ٧٨٣، وشرح أبياته ٤/ ٣٤١.

(٣) هو أنس بن العباس بن مرداس السلمي، أبوه الصحابي المشهور رضي الله عنه.

(٤) اختلف في نسبة الأبيات فقيل:

أ- لأنس بن العباس كما في الكتاب ٢/ ٢٨٥.

ب- لجده أبي عامر بن حارثة السلمي. كما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي١/ ٥٨٣، وذيل اللآلئ ٢/ ٣٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٤٣.

(٥) الأبيات من السريع.

=

وإذا أُنشِدَ بالعينِ فهو في قصيدة لشُقرانَ مَولى سلامانَ مِن قُضاعةَ[(١)]، منها[(٢)]:

إنَّ الـــذي رَبَّـــضْتُما أَمْـــرَهُ ... سِرًّا فقـــد بـــيَّن للنـــاجعِ

لكـــالتي يَحْـــسَبُها أهلُهـــا ... عـذراءَ بِكْـرًا وهـي في التَّاسِـعِ[(٣)]

وفيها:

كُنَّـــا نُـــداريها فقـــد مُزِّقَـــتْ ... واتَّـسعَ الخـرْقُ عـلى الراقِـعِ[(٤)]

قال أبو الفتح: «ويجوزُ لا حولٌ ولا قوّةٌ إلا بالله، قال الشاعر:

بغيض: أبو قبيلة، وهو بغيض بن ريث بن غطفان. والفاسخ: الضعيف. والقُمْر: جمع قُمريّ، وهو طائر معروف.

انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٤٣.

(١) شاعر من شعراء بني أميَّة. أخباره في تاريخ دمشق ٢٣/ ١٢٣.

(٢) اختلف في نسبتها، فقيل:

أ- لشُقران السُّلاماني، كما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٥٨٣، وذيل اللآلئ ٢/ ٣٦، وتاريخ دمشق ٢٣/ ١٢٣، ١٢٧.

ب- لابن حُمام الأزدي كما في المؤتلف والمختلف ١١٥.

ج- لبعض اليشكُريين البصريين في الأمالي ٣/ ٧٢.

(٣) روايته في مصادره: للناخع، وهو: العالم المبين للأمور.

انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨٣، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٠٦ (نخع) (الأول فقط)، وذيل اللآلئ ٢/ ٣٦، وتاريخ دمشق ٢٣/ ١٢٧، وتاج العروس ٢٢/ ٢٣٦ (نخع).

(٤) البيت في الأمالي ٣/ ٧٢، والمؤتلف والمختلف ١١٥، وتاريخ دمشق ٢٣/ ١٢٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٤٣.

وما هَجَرْتُكِ حتى قُلْتِ مُعْلِنةً لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ[(١)]

قال سعيدٌ: قد بيَّنَّا أنَّ النفيَ جوابُ سائلٍ، أو مقدّر السؤال، فكأنَّ هذا الشاعر قيل له: ألَكَ ناقةٌ في هذا الأمرِ أم جملٌ؟ أو قيل: ألك حولٌ أو قوَّةٌ في هذا الأمر فاستعِن بالله تعالى، فأجابَ نافيًا لكلامِهِ فقال: لا حولٌ ولا قوَّةٌ، والخبر مضمَرٌ، وهذه (لا) غيرُ عاملةٍ، ويجوزُ أن تجعلها بمنزلة (ليس) ويُضمرُ الخبرُ، وهذا القسمُ لا يلزمُ الخبر، وهذا القسمُ لا يلزمُ فيهِ تكرارُ (لا) كما قال:

مَن فَرَّ عن نِيرانِها فَأَنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ[(٢)]

وكذلِكَ قولُهُ[(٣)]:

فَرَطْنَ فلا ردٌّ لما فاتَ فانْقَضَى ولكنْ تعوَّضْ أن يُقالَ عَدِيمُ[(٤)]

---

(١) اللمع ٤٤.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو مُزاحم العُقيليّ.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (بُتَّ) بدل (فات)، و(بَغُوضٌ) و(بغِيضٌ) بدل (تَعَوَّض). نقل السيوطي عن ابن قتيبة أن (بغوضٌ) تصحيف. وقد أثبت السيرافي الروايات الثلاث. انظر: شرح السيرافي ٣/ ٩٤ أ.

يقول واصفًا ذهاب شبابه: فرطن: ذهبن وتقدَّمن، فلا رد لما فات منهنَّ، ولكن تعوَّض من شبابك حلمًا مخافة أن يقال: عديم شباب وحلم. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٥١. وعلى رأي ابن قتيبة: يصف رجلًا مات له ميت، فقال: فرطن: أي المدامع، فلا رد لما فات من الموت، ولكن تعوَّض الصبر عن مصيبتك. انظر: الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٥.

الشاهد: أن (لا) مشبهة بليس؛ لأنها غير مكررة، وما بعدها اسمها مرفوع.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٧-٢٩٨، وتحصيل عين الذهب ٣٥١، واللسان ٧/ ١٢١ (بغض)، والأشباه

=

ألا تَرَى أنها لَو كانت في البيتِ هي التي تكون جوابَ الهمزة و(أم) لَلَزِمَ تكريرُها، وأنكرَ الأخفشُ ذلِكَ، وَقال: إنَّما هُو مُبتدأٌ[(١)]، فأمَّا قَولُهُ[(٢)]:

وأنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لغيرِنا ... حياتُكَ لا نفعٌ وموتُكَ فاجِعُ[(٣)]

فشاذٌّ؛ لأنَّهُ يلزمُ تكريرُها؛ لأنها بمنزلة (غير)، أو بناؤها وإعادةُ الضميرِ منَ الجملةِ إلى المبتدأِ، ولم يجعلوها كَلَيْسَ، وكذلك شذَّ قولُه[(٤)]:

بَكَتْ جَزَعًا واسترجعَتْ ثمَّ ... ركائبُها أنْ لا إلينا رُجوعُها[(٥)]

والنظائر ٧/ ٢٦٥.

(١) لم أقف على رأيه.

(٢) اختلف في قائله، فقيل:

أ- الضحَّاكُ بن هنَّام الرُّقاشيّ.

ب- أبو زُبيد الطائي.

ج- رجل من سلول.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٥، والمقتضب ٤/ ٣٦٠، والاشتقاق ٣٥٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢١، والأزهية ١٦٢، والمفصل ٩٧، وشرح المفصل ٢/ ١١٢، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨٢٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٣١، وهمع الهوامع ١/ ٤٨، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل.

استرجعت: قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون. أو طلبتِ الرجوع من الرحيل. وآذنت: أعلمت. والركائب: جمع ركوبة، وهي الراحلة. (عن خزانة الأدب ٤/ ٣٥)

الشاهد: الفصل بين (لا) واسمها، مع عدم التكرار شذوذًا.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٨، والمقتضب ٤/ ٣٦١، والأصول ١/ ٣٩٣، والمسائل المنثورة ٨٩، وتحصيل عين =

وهِي متى فُصل بينها وبين شيءٍ تعملُ فيه كُررتْ، وبطلَ عملُها. ومتى دخلت على المعرفة كُررتْ وبطلَ عملها، ويجوزُ أن تُجعلَ الأولى غير عاملةٍ في الشعر، والثانية بمنزلة (ليس)، واسْتُغنِي بها عن التكرير للأولى، ويُضمَرُ لكل واحدة منهما خبرٌ، ويجُوزُ أن تعكِسَ القضيَّة[1].

والبيتُ الذي أنشده[2] لِلرَّاعِي[3] مِن قَصِيدةٍ لاميَّةٍ، وَقبلَ البَيتِ:

أمَّلتُ خيرَكِ أن تدنو مواعِدُهُ ... فاليومَ قصَّرَ عن تِلقائكِ الأمَلُ

وما هجَرْتُكِ حتى قلتِ مُعلنةً ... لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ[4]

قال أبو الفتح: «**ويجوز: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله، قال الشاعر:**

الذهب ٣٥١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣١، وشرح المفصل ٢/ ١١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٩، وخزانة الأدب ٤/ ٣٤.

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣٠.

(٢) البيت من البسيط.

روي: وما صرمتك.

انظر: ديوان الراعي ١٩٨، والكتاب ٢/ ٢٩٥، ومجالس ثعلب ١/ ٣٥، والأصول ١/ ٣٩٤، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٤، ومجمع الأمثال ٣/ ١٦٦، وشرح المفصل ٢/ ١١١، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٩٥، وتخليص الشواهد ٤٠٥.

(٣) في أ: الراعي، والتصويب من د.

والراعي هو عبيد بن حُصين بن معاوية النُّميريّ، أبو جندل، سمِّي الراعي؛ لكثرة وصفه الإبل في شعره. شاعر أمويٌّ مقدَّم، هجاه جرير لما اتهمه بالميل إلى الفرزدق. أخباره في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٠٢، والشعر والشعراء ١/ ٤٠٤، والأغاني ٢٠/ ١٦٨.

(٤) ديوان الراعي ١٩٨.

هــذا لعمــرُكُمُ الــصغارُ بعينِــهِ لا أمَّ لي إن كــــانَ ذاكَ ولا أبُ[(١)]

قال سعيدٌ: / ٦٧ ب إذا قلتَ: لا حولَ ولا قُوَّةٌ كانَ في رَفعِ (قوة) وجهانِ: أحدُهما: أن تكون (لا) زائدةً مؤكِّدةً، وَ(قوةٌ) مَعطوفٌ على مَوضِعِ (لا) مَعَ (حول)، وإذا كانُوا قد وَصَفُوا علَى الموضِعِ فَالأَحرَى أَنْ يعطِفُوا على الموضِعِ، وَلهذا المعنى استقبَحَ قومٌ: أَعجَبَني ضَربُ زَيدٍ الظريفُ عمرًا[(٢)]، ولم يَستَقبِحُوا: أَعجَبَني ضَربُ زيدٍ وعمرٌو بَكرًا؛ لأنَّ المعطوفَ في تقدِيرِ جملةٍ ثانيةٍ، وَعَلى هذا أُنشِدَ لجرير:

بــأيِّ بــلاءٍ يــا نُمــيرُ بــنُ عــامرٍ وأنــتمْ ذُنــابى لا يَــدينِ ولا صَــدْرُ[(٣)]

والثاني: أن يُجعلَ (لا) بمنزلةِ (ليس)، والتنوينُ في البيتِ إنما ذهبَ للقافيةِ، وخبر الأولى مرفوعٌ على الخلافِ، وخبرُ الثانيةِ منصوبٌ، ويجوزُ أن تَجعلَ في

---

(١) اللمع ٤٥.

(٢) الظريف، صفة لزيدٍ على المحل، فإن (زيدًا) فاعل المصدر، وقد أُضيف المصدرُ إلى فاعلِهِ.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في الديوان:

بــأيِّ قــديمٍ يــا ربيــعَ بــن مالــك وأنــتم ذُنــابى لا يــدانِ ولا صــدرُ

الذنابى: ذنب الطائر، وقيل: الذنابى منبِتُ الذنب، وذُنابى الطائر ذنبه، وهي أكثر من الذَّنَب.(عن اللسان ١/ ٣٨٩ (ذنب).

الشاهد: رفع (صدر) عطفًا على موضع (لا) مع اسمها، أو على أن (لا) عاملة عمل ليس.

انظر: ديوان جرير ١/ ١٧٩، وأخبار القُضاة لابن حيان ٢/ ١١٤، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٩٥، وأوضح المسالك ٢/ ١٧، والتصريح ٢/ ١٢٦.

الشعر (لا) الثانيةَ نافيةً غيرَ عاملةٍ، واستُغني عن تكرارها بالأولى. وخبرُ الأولى والثانية عند سيبويه واحد، وعند الأخفش مختلف[١].

والبيتُ الذي أنشده[٢] لرجل من مُذحجٍ، وهوَ ابنُ أحمرَ الكنانيُّ[٣]، في قصيدةٍ أو أبياتٍ مِنها:

---

(١) يرى سيبويه أن الخبر في نحو: لا رجل أفضلُ، رُفع على الابتداء؛ لأن (لا) واسمها بمنزلة اسم واحد. أما الأخفش فيرى أنه خبر (لا)، فكلما نصبت (لا) وجب أن ترفع؛ لأنها بمنزلة (إنَّ). انظر: المسائل المنثورة ٨٦.

فإذا تكررت كما في هذه المسألة كان خبر الأولى العاملة، والثانية غير العاملة واحدًا عند سيبويه، أمَّا الأخفش فخبر العاملة عنده مرفوع بها، وخبر غير العاملة مرفوع بالابتداء.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٢، والمقتضب ٤/ ٣٧١، والأصول ١/ ٣٨٦، وأمالي القالي ٣/ ٨٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٢٣١، والمفصل ٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٩، والتذييل والتكميل ١/ ٦٢، ٥/ ٢٩٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤، وشرح أبيات المغني ٧/ ٢٥٦.

(٣) اختلف في نسبة هذا الشاهد اختلافًا كثيرًا، ومن الاضطراب في نسبته ما أثبته المؤلف، إذ قال: لرجل من مذحج، وهو ابن أحمر الكناني، قال البكري : «... فعلى هذا يكون من كنانة لا من مذحج» (اللآلئ ٣/ ٤١). وأشهر من نسب إليهم:

أ- هُنَيّ بن أحمر الكناني.

ب- زرافة الباهلي.

ج- ضمرة بن ضمرة النهشلي.

د- بعض الطائيين: قيل: عمرو بن يغوث، وقيل: عامر بن جوين.

وذِكرُ ابن أحمر الكناني الذي ذَكَرَهُ في: المؤتلف والمختلف ٤٥.

أَمِــنَ الــسَّوِيَّةِ أَنْ إذا أَخْــصَبْتُمُ ... وأَمِنْــتُمُ فأنــا القَــصِيُّ الأَجْنَــبُ
وإذا تكــونُ كَرِيهــةٌ أُدْعَــى لهــا ... وإذا يُحاسُ الحَيسُ يُـدْعَى جُنْـدُبُ
هــذا لَعمــرُكمُ الــصَّغارُ بعينِــهِ ... لا أُمَّ لي إن كـــانَ ذاكَ ولا أَبُ[1]

قال أبو الفتح: «وتقول: **لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله، قال الشاعر:**

فــلا لغْــوٌ ولا تَــأثيمَ فيهــا ... ومــا فــاهوا بِــهِ أبــدًا مُقــيمُ[2]

قال سعيد: يجوزُ في رفعِ (حول) في هذه المسألة وجهان:

أحدُهما -وهو الأقوى المُستعملُ- أن تجعلَ (لا) كليس ويجوز أن تكون (لا) غير العاملة، استُغنِي عن تكريرِها بِلا الثانية العاملة. و(فيها) في القولِ الأول لا يَكونُ خبرًا عنهما إجماعًا لاختلافِ العَمَلَينِ[3].

وأمَّا في الوجهِ الثاني فيجوزُ [ذلك][4] عندَ سيبويهِ ولا يجوز عند الأخفش على ما بيَّنَّا.

---

(١) الحيس: أصل الحيس: الخلط. وهو لبن وأقط وسمن وتمر يصنع منه طعام. انظر: اللسان ٦/ ٦١ (حيس)، وشرح أبيات المغني ٧/ ٢٥٨.

والأبيات في الأمالي ٣/ ٨٤-٨٥، والمؤتلف والمختلف ٤٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٣١، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٠، وشرح المفصل ٢/ ١١٠، واللسان ٦/ ٦١ (حيس)، وخزانة الأدب ٢/ ٣٧-٣٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٥٧، وتاج العروس ١٥/ ٥٦٩ (حيس).

(٢) اللمع ٤٥.

(٣) فالعاملة عمل (ليس) توجب نصب الخبر، وغير العاملة يرتفع الخبر بعدها على أنه خبر المبتدأ.

(٤) في د.

والبيت الذي أنشده[١] أظُنُّهُ لأميَّةَ بنِ أبي الصلتِ[٢] في صفة الجنَّةِ، وفي القصيدةِ:

سلامَكَ ربَّنا في كلِ فَجْرٍ بريئًا ما تَغَنَّثُكَ الذُّمُومُ[٣]

قال أبو الفتح: «وتقول: لا غلامَ وجاريةً لك، بالتنوينِ لا غيرُ، قال الشاعر:

فلا أبَ وابْنًا مثلَ مروانَ وابْنِهِ إذا ما ارتدى بالمجدِ ثُمَّ تأزَّرا[٤]

---

(١) البيت من الوافر.

وهو ملفق من بيتين:

ولا لغوٌ ولا تأثيم فيها ولا حينٌ ولا فيها مُليم

وفيها لحم ساهرة وبحرٍ وما فاهوا به أبدًا مُقيمُ

انظر: ديوان أمية بن أبي الصلت ٥٤ (الثاني فقط)، والزاهر ١/ ١٠٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤١٥، وأوضح المسالك ٢/ ١٩، والمقاصد الشافية ٩/ ٢٧٨، ولسان العرب ١٢/ ٦ (أثم)، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤، وخزانة الأدب ٤/ ٤٩٤. والبيت الثاني في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٣٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٩.

(٢) هو أميَّةُ بن أبي الصلت الثقفي. شاعر جاهلي، من شعراء الطائف، كان ممن رغب عن عبادة الأوثان في الجاهلية، وقرأ الكتب المتقدمة، وكان يخبر أن نبيًّا سيبعث، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمن به، ولما أنشد رسولُ الله صلى الله عليه وسلم شعره قال: «آمن لسانه وكفر قلبُه». أخباره في طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٦٢، والشعر والشعراء ١/ ٤٥٠.

(٣) تغنثُك: تتعلق بك. (عن شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٥)

انظر: ديوان أمية بن أبي الصلت ٤٨٠، والكتاب ١/ ٣٢٥، وشرح أبياته ١/ ٣٠٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٨٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٨٦.

(٤) اللمع ٤٦.

قال سعيد: قد بيَّنْتُ فيما تقدَّمَ العطفَ على اللفظِ في: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، وزيادة (لا)، فكذلك هنا مع عدم (لا)، وهو أولى، وذلك الوجهُ الثاني الذي اخترناهُ مِنَ الفتحِ معَ (لا) المكررةِ ممتَنِعٌ هنا بِعدمِها، ولا يمكن بناءُ ثلاثةِ أشياءَ شيئًا واحدًا، والواو أيضًا مانع آخرُ.

وقوله: «بالتنوين ليس غير»، هو كما ذكر إذا كان الاسمُ منصرِفًا، فإن كان غيرَ مُنصرفٍ فلا تنوينَ فيه.

وإنما كان بالتنوين لأنَّ العاطِفَ يمنعُ من البناء في الثاني على ما سبق، وهذا يُبطِل اعتقادَ من اعتقد أنَّها بُنِيَتْ لأجل تضمُّنها (مِنْ) لا للتركيب[1]؛ لأن (من) يحسُن أن تتضمّن الثاني الآن، فلو كان بناؤها له لكان المعطوف مبنيًّا، وللمُنتصِر لهذا أن يقول: إنَّهم إنما يَضُمِّنونَ الاسمَ (مِن) في محلٍّ يصحُّ لِلا أَن تعمَلَ فِيهِ، وَهُوَ في محلٍّ تُباشِرُهُ فِيهِ خوفًا مِن عَمَلِ الحَرفِ، فَيختَلُّ المقصُودُ، ولَمَّا كانَ الأَولُ يَدُلُّ عَلى استغراقِ الجِنسِ بالبناءِ، والثاني مَعطوفٌ عليهِ عَلَى كُلِّ حالٍ كانَ لِلثاني حُكمُ الأولِ، وَلم يُتكلفِ البناءُ؛ لأنَّ العَطْفَ الغالبُ فيه المجانسةُ؛ لأنَّهُ نَظيرُ التثنيةِ، وَنظيرُ هذا لامُ المستغاثِ التي تَدخُلُ في النِّداءِ،

---

(١) منهم الرماني، يقول عن (لا) : «عملها في النكرات، وذلك إذا كانت جوابًا لهل من، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر بمنزلة (إنَّ)؛ لأنها نقيضتها... إلا أنها مبنية مع ما بعدها، وذلك أنها جوابٌ لمن قال: هل من أحد؟ وحق الجواب أن يكون وفق السؤال، فكان يجب أن يقال: لا من أحدٍ، إلا أنهم حذفوا من، وضمنوا الكلمة معنها، فوجب البناء لتضمن معنى الحرف». (معاني الحروف ٨١).

فُتِحتْ فَرقًا بَينَ المُستغاثِ والمُستغاثِ إليه، وعللُ هذا مُستقصاةٌ في بابِه، فلمَّا وقعَت في الأوَّلِ مَفتُوحةً، وعُطِف عليها بلامٍ أُخرى كُسِرتِ الثانيةُ؛ لأنَّ اللبسَ قد زالَ، إذ للمعطوفِ حُكمُ المعطوفِ عليه، ويجوزُ في هذا التمثيل وجهٌ آخرُ، وهو أن تقولَ: لا غُلامَ وجاريةٌ لك، فتعطِف على موضع (لا) مع غلام، كما عطفتَ على اللفظ، فيجوزُ في البيت: فلا أبَ وابنٌ مثلُ، وتكون (مثل مروان وابنه) إن شئتَ صفةً للأب وخبرُهُ محذوف، فترفع (مثلاً) في هذا وتنصِبُه على ما سبق، وإن شئت جعلته / ٦٨ أ خبرًا [للأبِ][1] فيكون مرفوعًا لا غيرُ.

والمحتمل في هذه المسألةِ خمسةُ أوجُهٍ لفظًا:

لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، بفتحهما من غير تنوين.

والثاني: لا حولَ ولا قوةٌ، بفتح الأول، ورفع الثاني على ثلاثةِ أوجُهٍ: الابتداء، والعطف على الموضع، وأن يكونَ بتقديرِ ليس هذا.

والثالث: لا حولَ ولا قوةً، حملاً على لفظِ الأول.

والرابع: لا حولٌ ولا قوةٌ، فترفعهما جميعًا على الابتداءِ أو[2] على (ليس).

الخامس: لا حولٌ ولا قوةً، برفع الأول ونصب الثاني على ما بيّنّا.

والخبر إذا نُصِبَ المعطوفُ عليه بالتنوين أو وصفته بمنصوبٍ منوَّنٍ رُفِعَ بلا

---

(١) في د.

(٢) في أ: وعلى. وما أثبت أولى.

لظهور العمل. ولو قلت: لا غلامَ ورجلاً[١] فاضلٌ، لم يَجُزْ[٢]، وكذلك لو قلت: لا غلامَ ورجلٌ فاضلاً، لم يجُز[٣]، فتدبّرْ ذلك.

وأما البيت[٤] فللفرزدق[٥]، وقد قيل: هو للنابغة الجعدي[٦] فيما حكاه يونُسُ[٧]، وَقبلَهُ:

عليها امرُؤٌ لم تحمِلِ النوقُ مِثْلَهُ ... أبَـرَّ بميثـاقٍ وَأوفى وَأصـبرا[٨]

---

(١) في أ: لا غلامَ رجلًا، والتصويب من د.

(٢) لأنه صفة لـ(رجل)، و(رجل) منصوبٌ لفظًا ومحلًا، فلا يجوز غير النصب.

(٣) (رجل) معطوف على محل (لا غلام)، فالرفع جائز فيه، فإذا رفعته وجب رفع وصفه.

(٤) البيت من الطويل.

روي: لا أبَ وابنًا... وعلى هذه الرواية قد دخله الخرم.

المقصود: مروان بن الحكم، وابنه عبد الملك. وارتدى: لبس الرداء. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٤٦.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢٠، والمقتضب ٤/ ٣٧٢، وشرح القصائد السبع للأنباري ٢٨٨، واللامات للزجاجي ١٠٥، والمسائل البصريات ١/ ٤٨٨، وتحصيل عين الذهب ٣٤٥، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٩، وشرح المفصل ٢/ ١٠١، ١١٠، وخزانة الأدب ٤/ ٦٧.

(٥) انظر: شرح شواهد الكشاف (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات) ٤/ ٣٩٨، والدرر اللوامع ٦/ ١٧٤. ولم أجده في ديوانه.

(٦) في الخزانة ٤/ ٦٩ أنه من أبيات سيبويه التي لم يعرف لها قائل. وفي شرح شواهد الإيضاح ٢٠٧: أنه لرجل من عبد مناة بن كنانة، وكذا في تخليص الشواهد ٤١٣.

(٧) لم أقف على موضع حكايته.

(٨) هذا البيت لامرئ القيس، من قصيدته التي مطلعها:

سـما لـكَ شـوقٌ بعـد مـا كـانَ أقـصرا ... وحلَّـت سُـليمى بطـن قَـوٍّ فعرعـرا

وروايته:

=

قال أبو الفتح: «فإن وصفتَ[(١)] اسم (لا) كان لك فيه ثلاثةُ أوجُه: النصب بالتنوين، تقول: لا رجلَ ظريفًا عندك، وبغير التنوين، تقول: لا رجلَ ظريفَ[(٢)]، والرفع بالتنوين لا غيرُ، تقول: لا رجلَ[(٣)] ظريفٌ عندك»[(٤)].

قال سعيدٌ: قوله: «إن وصفت اسم (لا) كان لك فيه ثلاثة أوجُهٍ» يفتقر إلى احترازٍ، وهو أنَّ النصبَ بلا تنوينٍ لا يجوز في المضاف والطويل، وإن كانا اسمي (لا)، وإنما الذي يكونُ فيه هذا اسمُ (لا) المبنيُّ مَعَها، يجوز ذلك فيه، وإذا كان كذلك فالأمر على ما ذكر، يجوز النصبُ على اللفظ كما جاز وَصْفُ المنادى على لفظه، نحو: يا زيدُ الظريفُ، وإن كان مبنيًّا؛ لأنَّ (لا) قد أشبهتِ العاملَ لما بَيَّنَّا، وأيضًا فإن (لا) قد ثبتَ أنَّها تعملُ النصبَ، ألا ترى أنه لو كان مضافًا أو طويلاً نَصَبَتْ، فيكون نصبُ الصفةِ على هذا القول على موضع (رجلَ) وحدَهُ، ويكونُ نصبُ الصفة من وجهين هنا، وفي الطويل والمضاف من وجهٍ واحدٍ، ويجوزُ أن تبنيَ الصفةَ مع الموصوفِ، وتفكّ (لا) منَ البناءِ، فتقول: لا رجلَ ظريفَ، وإنَّما فككتها منه لئلاَّ تجعلَ ثلاثةَ أشياءَ شيئًا واحدًا، ورأيتُ كلامَ الفارِسيِّ يدُلُّ على

عليها فتىً لم تحملِ الأرضُ مثلَهُ

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ١٤٦، وخزانة الأدب ٨/ ٥٤٧.

(١) في اللمع: وُصِف.

(٢) في اللمع: ظريف عندك.

(٣) في اللمع: غلام.

(٤) اللمع ٤٦.

أن ثلاثةَ أشياءَ قد جُعِلتْ شيئًا واحدًا، ذكره في كتابِ الإغفالِ[(١)].

فأمَّا (هل تضْرِبُنَّ) فالكلامُ عليه في موضعه. فلأنَّ حركةَ فاء (ظريف) فتحةُ تركيبٍ نائبةٌ عن فتحةِ البناء مع (لا) النائبة منابَ نصبِه، وإنما فعلوا هذا لشدّة اتّصالِ الصفة بالموصوفِ، كما قالوا: يا زيدُ بنُ عمرٍو، فأتبعوا كما أتبعوا امرًا وامرِئٍ وامرُؤٌ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[(٢)] (فإنّهُ) هو الخبرُ و(الموتُ) الاسمُ، وليس الموتُ مما يدخُل في خبرِه الفاءُ عند بصريٍّ إلا زائدة[(٣)]، إلا أنّهم جوّزوا ذلك لأجل صفته بالذي هو الموصول، والموصولُ يصح في خبرِهِ الفاءُ، إذا كانت صلتُهُ فعلاً أو ظرفًا، ولهذا لا تكونُ صفة المعرفة نكرةً، ولا صفةُ النكرةِ معرفةً؛ لأنهما كشيءٍ واحدٍ.

---

(١) قال الفارسي: «... فالمبنيُّ معَ هذه المُركَّبةِ كُلُّها شيئانِ، وليسَ فيه ثلاثةُ أشياء، فلا يجوزُ ذلك لخروجه عن حدِّ ما أشبهه من المبنية. فإن قال قائل: فقد قالوا: (لا ماءَ باردَ لك)، و(لا رجُلَ ظريفَ)، وهذه ثلاثةُ أشياءَ جُعلتْ شيئًا واحدًا، فكيف لا يجوزُ على هذا أن يكونَ الفعلُ وعلامةُ الضمير والنون مبنيَّةً على الفتح كما بنيتَ هذا في النفي؟ قيل: لا يجوز هذا كما جاز: (لا رجُلَ ظريفَ)؛ لأنَّ ذلك لم يُجعل فيه ثلاثةُ أشياء شيئًا واحدًا، إنما جُعل (رجل) مع (ظريف) اسمًا واحدًا، ثمَّ أُدخلت عليها (لا) على حدِّ ما تدخُلُ في المفرد...». (الإغفال ١/ ١٥١).

(٢) الجمعة: ٨.

(٣) انظر رأي البصريين في: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٣. وانظر تفصيل المسألة في الجنى الداني ٧٠، ومغني اللبيب ٢١٩.

ويجوزُ الرَّفعُ على الموضعِ، وعليه قولُه[١]:

وردَّ جــازرُهمْ حرفًــا مــصرَّمةً ... ولا كـريمَ مِـنَ الولـدانِ مـصبوحُ[٢]

إذا جعلت (مصبوحًا) صفةً، كما جازَ وصفُ النداءِ على الموضعِ، وكذلك كلُّ مبنيٍّ يجبُ وصفه على موضِعِه، إلا أنَّه هُنا على مَوضعِ الحرفِ والاسمِ، وفي النداءِ على موضعِ الاسمِ المنادَى وَحدَهُ.

واعلم أن هذا القسم يُجيزُ النحاةُ وصفَهُ على موضِعِهِ والعطفَ عليه قَبْلَ الخبرِ، بخلافِ (إنَّ) فإنَّهُ لا يجيزُ المحققونَ وصفَهُ على موضعِهِ، ومن أجازه فإنما يُجيزُه بعدَ استيفاءِ الخبرِ[٣]، وكذلِكَ العَطْفُ إنما يجوزُ أنْ يكونَ على المَوْضِعِ

---

(١) اختلف في قائله فقيل:

أ- حاتم الطائي.

ب- أبو ذؤيب الهذلي.

ج- رجل من بني النبيت بن قاصد، واسمه: عمرو بن مالك بن الأوس.

(٢) البيت من البسيط.

الجازر: هو الذي ينحر. والحرف: الناقة الضامر، وقيل: القوية الصلبة. والمُصَرَّمة: المقطوعة اللبن لعدم المرعى. والصبوح: شرب الصباح. يقول: هم في جدب، فيرد الجازر من المرعى ما ينحرون للضيف، واللبن متعذر عندهم، فلا يسقى الكريم النسب، فكيف غيره. (عن تحصيل عين الذهب ٣٥٢).

انظر: ديوان حاتم الطائي ٢٩٣، والكتاب ٢/ ٢٩٩، والمقتضب ٤/ ٣٧٠، والأصول ١/ ٣٨٥، وتحصيل عين الذهب ٣٥٢، والمفصل ٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٢، وشرح المفصل ١/ ١٠٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٨.

(٣) تقدم ذكر هذه المسألة، وانظر: الإنصاف ١/ ١٨٥، والتبيين ٣٤١.

بعدَ استيفاءِ الخبرِ عِنْدَ البصريِّ؛ لأن (لا) قد جُعلتْ مع الاسمِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، وليسَ كذلِك (إنَّ)[١]؛ لأنه يفصلُ بينَ (إنَّ) واسمِها بالخبرِ إذا كان ظرفًا أو حرفَ جرٍّ، وبمعمولِ الخبرِ إذا كان ظرفًا أو حرفَ جرٍّ، وليس كذلك (لا)، وكأنَّكَ في (لا) عَطَفْتَ على الاسْمِ وحدَهُ، وقولُ الشاعِرِ[٢]:

أَبي الإسلامُ لا أبَ لي سِواهُ[٣]

إن جعَلْتَ (لي) صفةً كانَ في قولِ من قال: (لا حولَ ولا قوةَ) في مَوْضِعِ نصبٍ، ومن قال: (ولا قُوَّةٌ) كان في موضِعِ رفعٍ، ومن قال: (لا غُلامَ رَجُلٍ)، وَوَصَفَهُ لم يجُز بناءُ صِفتِهِ مَعَه لما سَبَق[٤]. ويجوزُ العَطْفُ / ٦٨ ب على المَوْضِعِ فيهِ على قولِ من عَطَفَ على موضِعِ (إنَّ)، لكنْ يجبُ أنْ يكونَ بعد استيفاءِ الخبرِ،

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ١٩٥.

(٢) اختلف في قائله فقيل:

أ- نهار بن توسعة اليشكري. وأكثر المصادر على ذلك.

ب- عيسى بن فاتك الخطي.

ج- سلمان الفارسي.

د- قُراد بن أقرم الفزاري.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزُهُ:

إذا افتَخَروا بقيسٍ أو تميمِ

انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٢، والشعر والشعراء ١/ ٥٢٨، والكامل ٣/ ١٠٩٧، ومعجم الشعراء ٩٦، وتحصيل عين الذهب ٣٤٥، والمفصل ٩٤، وشرحه ٢/ ١٠٤، وربيع الأبرار للزمخشري ١/ ٣٤٧، والبديع ١/ ٢/ ٦٠٦، والحماسة البصرية ٢/ ٨٩٧.

(٤) حتى لا تكون ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا.

وأمَّا الوصفُ على الموضِعِ ففيه نَظرٌ، فتقول: لا غلامَ رجلٍ ظريفًا، وخبرُه رُفِعَ بلا على القولينِ، عن بعضهم، وكذلك الطويلُ في العطف، وقد أجاز سيبويه: لا مِثْلَهُ أحدٌ[1]، على الموضِعِ، و(مثلَه) منصوبٌ، فإن كان بدلاً فحسنٌ، وإن كان وصفًا ففيه نظرٌ، وقد أجازَهُ قومٌ في (إنَّ)، فيجبُ أن يجوزَ في هذا.

فأما الوصف فالطويلُ لا يوصف؛ لأنه عاملٌ، وتقول: لا مالَ لك درهمًا ولا دينارًا، ولا شيء لك ناقةً ولا جملاً، وفي نصبه وجهانِ: أحدُهما: أن يكون على التفسيرِ. والثاني: أن تجعلهُ وصفًا. والأولى عندي عطفُ بيان، ويجوز رفعُه من وجهين: على الابتداء، وعلى خبر الابتداء، وإن شئتَ جعلتَهُ خبرًا للنفي.

واعلم أنَّ (لا) قد تدخُل على أشياءَ لا يصحُّ لها العملُ فيها، وتلكَ الأشياءُ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام: اسمٌ معرفة، واسمٌ منفي بِلا يتلوه اسمٌ منفيٌّ بلا، وهما جوابُ (أَم) والهمزة، وقد ثبت عند السائلِ أحدُ الاسمينِ بغيرِ عينه، واسمٌ معمولٌ لغيرِها.

فأمّا الأولُ فأن تقول: لا غلامَ لك ولا الحارثُ، ولا غلامَ لك ولا أخوهُ، فأما: لا غلامَ لك وأخاهُ، فيجوز من وجهٍ ويمتنع من وجهٍ، وأجاز الأخفشُ: لا غلامَ لك وأخوهُ، معرفةً ونكرة[2]، ولا يحسُن أن يُدخلَها على معرفةٍ، إلا أن تكرِّرَها، فأمّا قولُهُ:

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٢.

(٢) لم أقف على رأيه.

...إن لا إلينـــــا رُجُوعُهـــــــا[١]

فشاذٌّ، فهذا البيتُ يجبُ تكريرُ (لا) فيهِ مِن وَجهَينِ: مِن جِهةِ التعريفِ للاسمِ، وَالفَصلِ بَينَها وَبَينَ الاسمِ.

وأمَّا قَولُ العَرَبِ: لا نَولكَ أن تَفعَلَ[٢]، فإنها لم تكرَّرْ؛ لأنه في مَعنى: لا يَنبَغِي لَكَ أن تَفعَلَ، وَهِيَ لا يَلزمُ تكرارُها مَعَ الفعلِ، فَكذلِكَ هُنا، وإذا أُلصِقَ بها وَجَبَ التَّكريرُ مِن جهةٍ واحدةٍ، وقد ارتَكَبُوا لَمَّا أَلصَقُوا (لا) بالاسمِ المعرفةِ البناءَ مَعَها لأجلِ عَدَمِ التكريرِ، كما قالَ[٣]:

أَرَى الحاجـاتِ عِنـدَ أبي خُبَيـبٍ نَكِـدْنَ ولا أميَّـةَ في الـبلادِ[٤]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) القول في: الكتاب ٢/ ٣٠٢، ٤/ ٢٣٢، والأصول ١/ ٣٩٥، ٣/ ١٧٧.

(٣) اختُلف في قائله، فقيل:

أ- عبدُ الله بن الزُّبير الأسدي.

ب- فضالة بن شريك.

(٤) البيت من الوافر.

أبو خبيب: هو عبد الله بن الزبير بن العوام. رضي الله عنهما. ونكدن: أي تعسّرن واشتددن. يهجو عبد الله بن الزبير، ويمدح بني أمية. (عن خزانة الأدب ٤/ ٦٢، ٦٤).

الشاهد: تركيب الاسم المعرفة (أميَّة) مع (لا) وبناؤه على الفتح.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٦-٢٩٧، والمقتضب ٤/ ٣٦٢، والأصول ١/ ٣٨٢، وشرح السيرافي ٣/ ٩٣ ب، والمسائل المنثورة ٩٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٥، والبديع ١/ ٢/ ٥٨٤، وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، وخزانة الأدب ٤/ ٦١.

وقد سبقَ تأوُّلُ مثلِهِ[١].

والثاني[٢]: لا غلام في الدارِ ولا جاريةٌ.

والثالث[٣]: لا مرحبًا ولا أهلاً ولا كرامةً ولا مسرةً، ولا تقول: لا ضربًا؛ لأنها إنَّما تدخُلُ على الذي يُعتادُ فيه الدعاءُ مَرفُوعًا كانَ أو مَنصُوبًا، كما قالَ[٤]:

ونُبِّئتُ جَوَّابًا وَسَكْنًا يسُبُّني وعَمْرُو بن عَفْرا لا سلامٌ على عَمْرِو[٥]

ويقبُحُ أن تقولَ: مررتُ برجلٍ لا شُجاعٌ، حتى تقول: ولا فارسٌ، وكذلك لا تقول: هذا زيدٌ لا شجاعًا، حتى تكرِّرَ.

(١) وهو قولهم: قضيَّة ولا أبا حسن. وتأويله: ولا مثل أبي حسن، ولا مثل أمية.

(٢) اسمٌ منفي بلا يتلوه اسمٌ منفيٌّ بلا، وهما جواب (أم) والهمزة، وقد ثبت عند السائلِ أحدُ الاسمينِ بغيرِ عينه.

(٣) اسم معمول لغير (لا).

(٤) هو جرير.

(٥) البيت من الطويل.

في قوله: يسبُّني، اكتفى بخبر الواحد عن خبر الاثنين. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٥٣. وفيه: أنه قصر (عَفراء) ضرورة. وفي المقصور والممدود لابن ولَّاد ٧٧ : عِفرَى اسم رجل، وأنشد بيت جرير. ورسمه في الديوان بكسر الفاء مقصورًا.

الشاهد: (لا سلامٌ) حيث رفع ما بعد (لا) وهو مبتدأ قبل دخولها.

انظر: ديوان جرير ١/ ٤٢٥، والكتاب ٢/ ٣٠١، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٣٢٨، والمقتضب ٤/ ٣٨١، والزاهر ١/ ١٠٥، والمقصور والممدود لابن ولَّاد ٧٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٧٤، واللسان ١٣/ ٢١٨ (سكن)، والتاج ٣٥/ ١٩٩ (سكن).

وقومٌ منَ الكوفيين يُجيزون: لا زيدَ لك، على ما سَبَق، وَلا يُجيزون: لا غلامَ الرجلِ لَكَ[١]، والكُنى بمنزلةِ زيدٍ، وَأجرَوا (عبد الله) مجرى النكرة، و(عبد العزيز) و(عبد الرحمن) يجريان مجرى (عبد الله)، إلا أنهم يسقطون فيهما الألف، فيقولون: لا عبدَ عزيزٍ، ولا عبدَ رحمانٍ[٢]، ولا يَعرفُ هذا بَصريٌّ، وَأجازُوا دُخولَها عَلى المُضمَرِ الغائبِ، وَحَكَوا: إنْ كان واحدٌ في هذا الفَجِّ فَلا هُوَ[٣]، ولا يَعرِفُ هَذا بَصريٌّ أيضًا، وأنشد الفارسيُّ[٤]:

عَلاةٌ كِنازُ اللحم ذاتُ مشاربٍ ... ولا هِيَ إلا أنْ تُقَرِّبَ وَصْلَها[٥]

وكسرةُ تاءِ جمعِ المؤنثِ بمنزلةِ الفتحةِ، وكذلِكَ ياءُ التثنيةِ والجمعِ السالمِ.

قال أبو الفتح: «وَيُثنّى بِالنونِ، فتقولُ: لا غُلامَينِ لَكَ، ولا جاريتينِ

---

(١) هذا القول غير منسوب في: الأصول ١/ ٤٠٦.

(٢) قال ابن السراج: «وقال الفراء: جعل الكسائي: عبد العزيز وعبد الرحمن بمنزلة عبد الله، وإسقاط الألف واللام يجوزُ، نحو قولك: عبدُ عزيزٍ لَكَ». (الأصول ١/ ٤٠٦).

(٣) انظر: الأصول ١/ ٤٠٦.

(٤) في المسائل الشيرازيات١/ ١٢٦، والإغفال ١/ ٣٠٦. وقائله زهير بن مسعود.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: ذات مشارَةٍ. ولم أجد من روى رواية المصنف.

والمشارة: السمن والحسن. (عن اللسان ٤/ ٤٥٣ (شور).

الشاهد: دخول (لا) على ضمير الرفع.

انظر: النوادر٢٢٢، والمسائل الشيرازيات ١/ ١٢٦، والإغفال ١/ ٣٠٦، والمخصص ٧/ ٧٠، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٩٢، واللسان ٤/ ٤٥٣ (شور).

عِندَكَ»[١].

قال سعيد: سيبويهِ يزعُمُ أنَّ المثنَّى بعد (لا) مبنيٌّ معها[٢] إذا كان جوابًا لـ(هل من)، والمبرّد يزعمُ أنَّهُ مُعربٌ، ويقول: المثنى لم يُجعل مع غيره كالشيءِ الواحد[٣]، ورأيتُ أصحابَنا يردُّونَ على المبرّدِ من غيرِ الوجهِ الذي قصدهُ، وذلك أنهم يقولون عنه إنّ المثنّى والمجموعَ لا يكونان مبنيّينِ؛ لأنَّ ما فيه النون بمنزلةِ ما فيه التنوينُ، وما فيه التنوينُ لا يكونُ مبنيًّا، واعترضوا عليه بقولهم: يا زيدانِ، وهو مبنيٌّ وفيه النون؛ لأن النون قد تكونُ بدلاً من الحركةِ حسبُ في قولك: الرجلانِ، فيجوز أن يكون هنا بدلاً منَ الحركةِ حسبُ[٤].

وليس هذا بلازمٍ للمبرد؛ لأنَّهُ قال: المثنى والمجموع لا يكونانِ مع ما قبلهما بمنزلة شيءٍ واحد، وليس زيدانِ وزيدونَ في النداءِ كذلك، ولكن الجواب عما قاله أنّ العلة الموجبةَ لبناءِ المفرد هي موجودةٌ مع التثنية عمومًا، كما في المفرد، ألا ترى أنَّك تقول: هما خيرُ اثنينِ في الناسِ، تريد إذا فُضِّلَ الناس اثنينِ اثنين، وكذلك تقول: لا بناتِ لَكَ. فَتُثَنِّيهِ / ٦٩ أ مَعَ (لا)، وقومٌ يُجيزونَ ثبوتَ التنوينِ

---

(١) اللمع ٤٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٣.

(٣) المقتضب ٤/ ٣٦٦.

(٤) انظر: شرح المفصل ٢/ ١٠٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٧٢، وشرح الرضي ١/ ٢/ ٨١٧، ومغني اللبيب ٣١٣-٣١٤.

مع المجموع [المؤنث][(١)]، ويقولون: حُكمُهُ حكمُ النونِ[(٢)]، وهذا يبْطُلُ عليهم بالألف واللام، والوقف.

وقال الفارسيُّ: شُبهة مَنِ امتَنَعَ مِنِ اعتِقادِ بناءِ المثنَّى مَعَ (لا) عَدمُ النظيرِ[(٣)]، وهذا لا شُبهة فيه، ولا فرقَ بينَ المُفردِ والمثنَّى، ألا ترى أنَّ حرفَ الإعرابِ هُوَ حرفُ اللينِ، كما أنَّ ياءَيِ النَّسَبِ وتاءَ التأنيثِ كذلِكَ، فكما لا يمتنعُ: لا كُرسيَّ لكَ، ولا ثمرةَ لك، فكذلك هذا، وثباتُ النونِ لا مُعتَبرٌ به؛ لأنها غيرُ لازمةٍ للكلمةِ، فكما أنَّهُ لو قال: لا رَجُلا، فأطلق في القافية، وأشْبَعَ في سَجعٍ لم يمتنعْ ذلِكَ، فكذلك كانَ نونُ التثنية والجمع، لاجتماعِ النونِ والألفِ في أنَّهما لا يلزمانِ، وأيضًا فإذا جاز أن تجعل الصِّفةَ والموصوفَ شيئًا واحدًا، وتدخلَ عليهما (لا) فأنْ يجوزَ ذلك في التثنيةِ والجمعِ أجدَرُ؛ ولأنَّ الصفةَ أشدُّ انفِصالاً مِنَ الموصوفِ منَ النونِ في التثنيةِ، أَوَلا ترى أنَّ الصِّفةَ قد يُخالفُ إعرابُها إعرابَ موصوفِها، نحوُ: يا زيدُ الطَّويلَ؟

فإن قيل: فما يُجعل مع (لا) شيئًا واحدًا مبنيٌّ، والتثنيةُ والجمعُ معربان. فغيرُ لازم؛ لأنهم قد قالوا في العدَدِ: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ، فبنوا، فإذا جازَ بناءُ

---

(١) في د.

(٢) انظر: البديع ١/ ٢/ ٥٧٦. وقد أخذ به ابن خروف. انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٣١، والهمع ١/ ١٤٦.

(٣) لم أعثر على قوله في كتبه. وقد استدلَّ بهذا ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١٠٦.

وقوعِ المرفوعِ في البناءِ، فالبناء في صوغ المنصوب أجدرُ بذلك؛ لأنّه أشبه بالبناءِ.

فإن قلتَ: لا غلامَي لك، فاللامُ مرادةٌ لأجلِ التنكيرِ، غيرُ مرادةٍ لأجل حذفِ النونِ، وكذلك: لا أبا لَكَ، ولم يفعلوا ذلك معَ غير اللامِ من حروفِ الجر، فأمّا قولُ الشاعرِ:

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سواهُ ... إذا افْتَخَرَتْ بقيسٍ أو تميمِ[1]

فإنه مثلُ: لا رجلَ في الدار، فأمّا قولُ الشاعِرِ[2]:

وَقَد عَلِمَتْ أن لا أخَا بِعَشَوزَرٍ ... وَلا جارَ إذْ أرهَقتُما بِالحَوافِرِ[3]

فجاءَ بِالباءِ وهِيَ شاذَّةٌ.

وعندي أنَّ هذِهِ اللامَ في: لا أبا لك، ولا غلامَي لِزَيدٍ، لم تَدْخُلْ لِتَصيرَ الكلمةُ نكرةً حسبُ، بل تنبيهًا على أنَّ الإضافةَ بِتقديرِ اللامِ[4]، والجرُّ لِلامِ في

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (بعشوزن) بدل (عشوزر).

والعشوزن: الصلب الشديد الغليظ. وهو اسم موضع أيضًا. (انظر: معجم البلدان ٤/ ١٢٧، واللسان ١٣/ ٢٨٦ (عشزن).

والبيت في: الارتشاف ٣/ ١٣٠٣، والمساعد ١/ ٣٤٤.

(٤) قال الفارسي: «إذا دخلت اللام في حيِّز (لا) لم تردِ الإضافةُ إلا توكيدًا، وذلك أنك تقول: لا أبا لك، كما

=

غلامَيْ زيدٍ، ألا ترى إلى قولِ الشاعِرِ[١]:

يــا بُــؤْسَ لِلحَــرْبِ التــي   وَضَــعَتْ أَراهِــطَ فاسْــتَراحُوا[٢]

فأتى باللامِ ولا حاجةَ إلى تنكيرِ (بؤس)؛ لأنَّهُ مُنادَى، والمُنادَى يكونُ معرفةً ونكرةً، فتدبَّرْ ذلك.

وروى سيبويهِ عَنِ العرَبِ: لا كَزيدٍ أحدٌ[٣]، على الموضعِ، وجوَّزَ النصبَ والتنوين، حملاً للكلامِ على (لا)[٤].

فإن قلتَ: لا مثلهُ رجلاً، جوَّزَ نَصبَهُ على التمييز[٥].

و(مثل) -وإن أُضِيفَ- نكرةٌ، كما قال[٦]:

هِـيَ الـدارُ إذْ مَـيٌّ لأهلِـك جيرةٌ   ليــاليَ لا أمثــالهُنَّ لياليــا[٧]

تقول: لا أباكَ، وإنما تركت الإضافةُ باللامِ على حالها لأنَّ معناها معنى الإضافة...» المسائل المنثورة ٩٠.

(١) هو سعد بن مالك.

(٢) البيت من مجزوءِ الكامل.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٧، واللامات ١١٠، والخصائص ٣/ ١٠٢، والمحتسب ٢/ ٩٣، وشرح المفصل ٢/ ١٠٥، ومغني اللبيب ٢٨٦، وشرح شواهده ٢/ ٥٢٨، ٦٥٧، وخزانة الأدب ١/ ٤٦٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) هو ذو الرمة.

(٧) البيت من الطويل.

=

فأمَّا قولُ جريرٍ:

يــا صــاحِبَيَّ دنــا الــرواحُ فــسِيرا ... لا كالعـــشيَّةِ زائــرًا ومَــزُورا[1]

فلا يجوزُ في (زائر) إلا النصبُ؛ لأنَّ العشيَّةَ ليستْ بِالزائر، وهو منصوبٌ على فعلٍ مُضمَرٍ، فيهِ مَعنى التعجُّبِ.

فإن قلْتَ: لا كَالعشية عشيةٌ، حسُنَ الرفعُ، وكذلك: لا كزيدٍ رجلٌ، كأنَّك قلت: لا أحدٌ كزيدٍ، ثم قلت: رجلٌ، كما تقولُ: لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ، وإن شئت نصبتَ رجلاً على التفسيرِ.

قال أبو الفتح: «وتقول: لا رجلَ أفضلُ منكَ، فترفع[2] (أفضلُ)؛ لأنه خبره[3]، كما رُفِعَ[4] خبر (إنَّ)»[5].

الشاهد: أمثالهن، حيث وقع اسمًا للا، مع إضافته، وذلك لتوغل (مثل) في الإبهام.

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٣٠٣، والكتاب ٢/ ٢٩٢، والمقتضب ٤/ ٣٦٤، والأصول ١/ ٣٨٨، ٤٠٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨١، وتحصيل عين الذهب ٣٤٧، والبديع ١/ ٢/ ٥٧٣، وشرح المفصل ٢/ ١٠٣.

(١) البيت من الكامل.

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٢٨، والكتاب ٢/ ٢٩٣، والمقتضب ٢/ ١٥٢، ومجالس ثعلب ١/ ٣٢١، والأصول ١/ ٤٠٤، وتحصيل عين الذهب ٣٤٨، وشرح المفصل ٢/ ١١٤، وخزانة الأدب ٤/ ٩٥.

(٢) في اللمع: ترفع.

(٣) في اللمع: خبر (لا).

(٤) في اللمع: يرتفع.

(٥) اللمع ٤٦.

قال سعيد: زَعَمَ جماعةٌ مِنَ النحاةِ أنَّكَ إذا قُلْتَ: لا رَجُلَ فاضلاً، بَطَلَ عَمَلُ الابْتِداءِ، فإنْ جئتَ بخبرٍ كانَ مَرفُوعًا بِلا، كما يَرتَفِعُ بِـ(إنَّ)[1].

فإنْ قُلتَ: لا رَجُلَ فاضِلٌ، وجَعَلْتَ (فاضلاً) وَصْفًا، وأتَيْتَ بِالخبرِ كانَ مرفوعًا بالابْتِداءِ، فهذا يدُلُّكَ على أنَّ قولَكَ: لا غلامَ رَجُلٍ عِنْدَكَ، إذا جعلْتَ (عندك) الخبرَ، كانَ بموضِعِ رفعٍ بـ(لا) لا غيرُ، لظهورِ العَمَلِ، وذلك أنهم قالوا: إنَّ العامِلَ في الصفةِ هُوَ العامِلُ في الموصُوفِ، فلمَّا ظَهَرَ عملُهُ في الوصْفِ مَنصوبًا في قولك: لا رجلَ ظريفًا، علِمْنا أنَّهُ عَمِلَ النَّصْبَ في الموصوف. وإنْ لم يظهرْ عَمَلُهُ في الوصفِ كُنْتَ مخيَّرًا، وقد سبق الكلام على هذا في المذهبين، وقياسُ الكوفيِّ أنْ يكونَ الخبرُ مرفُوعًا بخبرِ الابْتِداءِ، ظَهَرَ العَمَلُ في الاسْمِ أو لم يَظْهَرْ، كما يقولُ الكوفيُّ ذلك في (إنَّ)[2].

واعلم أنَّ الهمزةَ إذا دَخَلَتْ على (لا) ففيها مذهبانِ: أحدُهما: الاستفهامُ مجرّدًا، والآخرُ أن يدخُلَ مع الاستفهامِ التمنّي، فأمَّا:

ألاَ انْعِمْ صَباحًا ...[3]

---

(١) لم أقف على هذا.

(٢) سبق الحديث عنه. انظر: الإنصاف ١/ ١٧٦.

(٣) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

... أيها الطّلَلُ البالي   وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخالي

وهو مطلع قصيدة مشهورة لامرئ القيس.

انظر: ديوانه ٩٠، والحيوان ١/ ٣٢٨، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/ ١٨١، والزاهر ٢/ ١٦٧، ومقاييس

=

وقوله تعالى: ﴿ألاَ يا اسْجُدُوا﴾[١] فهِي حرف استفتاحٍ، وليست بمركبة من حرفين[٢].

فالاستفهامُ المحضُ حكمُ (لا) مَعَهُ حُكمُها قبلَ دُخولِ الهمزةِ في الوصفِ والخبرِ، فتقولُ: ألا رجلَ عاقلَ وعاقلاً، وعاقلٌ، قال الشاعر[٣]:

حارِ بن كعبٍ ألا أحلامَ تزْجُرُكم عنّي وأنتُمْ مِنَ الجُوفِ الجماخيرِ[٤]

/ ٦٩ ب فأمَّا إذا دَخلَها مَعْنى التَّمَنِّي فالبناءُ مَعَ الاسمِ كالبناءِ قبلَ دُخُولِ الهمزةِ، وبناءُ الاسمِ مَعَ الصفةِ كذلِكَ، وكذلِكَ وصفُهُ عَلَى لَفْظِهِ، فإذا وَصَفْتَهُ عَلى موضِعِهِ فإنَّ سِيبويه والخليلَ لا يريانِ ذلِكَ، ويقولان: حُكمُ الابتداء قد زال لمعنى التمني[٥]، والجرميُّ يقولُ بِهِ[١]، ولا خبرَ له ألبتةَ؛ لأنَّهُ عَلى نِيَّةِ مفعولٍ،

اللغة ٤/ ٣٤١ (عصر)، والحماسة البصرية ١/ ١٥٥، واللسان ٨/ ١٩٩ (صرع)، ومغني اللبيب ٢٢٥، وخزانة الأدب ١/ ٦٠.

(١) النمل: ٢٥. وهي قراءة الكسائي وحده. انظر: السبعة ٤٨٠، والتذكرة ٢/ ٥٨٥.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ١٩٥.

(٣) هو حسَّان بن ثابت.

(٤) البيت من البسيط.

الجُوف: جمع أجوف، وهو فارغ الجوف، أي لا فؤاد له، والجماخير: جمع جُمخُور، وهو عظيم الجسم. (عن الخزانة).

انظر: ديوان حسَّان ٢٦٦، والكتاب ٢/ ٧٣، والمقتضب ٤/ ٢٣٣، والأصول ١/ ٣٩٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٠، وخزانة الأدب ٤/ ٧٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧.

مفعولٍ، والمفعُولُ لا خَبرَ لَهُ، إلا في (ظننتُ) وأخواتِها، والمازنيُّ يُجيزُ الرفع كما جَوّزهُ في الاستفهامِ[٢]، ويجعلُ لهُ خبرًا مضمرًا كما كانَ قبلَ دُخُولِ الألفِ، ويقول: أَلا غُلامَ أفضلُ مِن زيدٍ؟ ويقولُ: قد يكونُ اللفظُ على ما كانَ عليهِ وإنْ دَخلهُ مَعنىً خلافَ معناهُ، كما تقولُ: غَفَرَ اللهُ، وحسبُكَ يَنَمِ الناسُ. فأمَّا قولُ الشاعِرِ[٣]:

ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خيرًا ... يدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تُبِيتُ[٤]

فإنَّ الخليلَ يقولُ: هو منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ؛ لأنه متَمَنٍّ، وأمَّا يونُسُ والأخفشُ فيقولانِ: نوَّنَ مُضطَرًّا[٥].

واعلم أنَّ (لات) لا تعملُ إلا في الحينِ خاصةً، ويكونُ اسمُها مرفوعًا

---

(١) جعل ابن السراج الجرمي متابعًا للخليل وسيبويه في المنع. انظر: الأصول ١/ ٣٩٧.

(٢) انظر: الأصول ١/ ٣٩٧.

(٣) هو عمرو بن قعّاس (أو قنعاس) المرادي.

(٤) البيت من الوافر.

اختُلف في معنى المحصِّلة، فقيل: هي المرأة التي تحصل المعدن، أي تستخرجه من حجره. وانظر الأقوال الأخرى في الخزانة ٣/ ٥٤.

انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨، والنوادر ٢٥٦، وإصلاح المنطق ٤٣١، والأصول ١/ ٣٩٨، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٤٢ (حصل)، والأزهية ١٦٤، والبديع ١/ ٢/ ٥٨٦، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٦٧، وخزانة الأدب ٣/ ٥١.

(٥) رأي الخليل ويونس في: الكتاب ٢/ ٣٠٨، والأصول ١/ ٣٩٨، ورأي الأخفش أيضًا في: الأصول ١/ ٣٩٨.

وخبرُها منصوبًا، ولا يظهرانِ معًا، وإنما يظهرُ أحدُهما كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(١) يقرأُ رفعًا ونصبًا(٢)، فالأخفشُ يقول: ليس لها عملٌ(٣).

وبعضهُم يجرُّ بـ(لات)(٤)، ويُنشدُ(٥):

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنا أن ليسَ حِينَ لِقاءِ(٦)

---

(١) ص: ٣.

(٢) قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ أبو السمَّال بالرفع. انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٨٣. وقد ذكرت قراءة الرفع دون نسبة في الكتاب ١/ ٥٨، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٧٠، والبيان ٢/ ٣١٢، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٩٠.

(٣) المفهوم من كلام الأخفش أنه يعملها، قال: «... شبَّهوا (لات) بليس، وأضمروا فيها اسم الفاعل... ورفع بعضهم (ولاتَ حينُ مناصٍ) فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنه قال: ليس أحدٌ. وأضمرَ الخبر». (المعاني ٢/ ٦٧٠).

وقد نقل عنه عدم العمل ابن السراج والسيرافي. انظر: الأصول ١/ ٩٧، وشرح الكتاب ٣/ ٢٢ (المطبوع).

(٤) هو الفراء. انظر: معاني القرآن ٢/ ٣٩٨، وذكره الزجاج دون عزو. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٢٠. ونقله أبو حيان عن الفراء مقيَّدًا بأسماء الزمان. انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٤.

(٥) لأبي زُبيد الطائي.

(٦) البيت من الخفيف.

وروايته في مصادره سوى الديوان: (بقاءِ) بدل (لقاء).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٥٨٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨، وللأخفش ٢/ ٦٧٠، وللزجاج ٤/ ٣٢٠، والخصائص ٢/ ٣٧٧، والمخصص ١٤/ ٨٢، ١٦/ ١٩٩، والإنصاف ١/ ١٠٩، وشرح المفصل ٩/ ٣٢، وتذكرة النحاة ٧٣٤، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣.

وجماعةٌ منَ البصريين يقولون: (أوان) هنا مبنيٌّ، والنون فيه كالنونِ في (يومئذٍ)[(١)]، والفارسيُّ يمنع من ذلك ويقولُ: هو مجرورٌ بحينٍ مضمر[(٢)]، وقد سبق ذلك.

والذي جمعَ أمرَ (لا) هذه القسمةُ، وهِيَ أن (لا) تنقسم إلى قسمين:

أحدُهما: غيرُ عاملٍ، والآخرُ عاملٌ.

فغير العامل ينقسِمُ إلى سبعةِ أقسامٍ:

الأول: أن يكونَ جوابَ السائل: أذا أو ذا؟ فتقول إذا نفيتَ: (لا)، ويلزمه تكرارُها.

الثاني: أن يكونَ في جوابِ القسمِ.

الثالث: أن تكونَ مع ما دخلت عليه كالشيءِ الواحدِ، يَعمَلُ فيه العامِلُ الذي يَعْملُ فيه لو لم يَكُنْ، كقولك: جئتُ بِلا شيءٍ.

الرابع: أن تكون عاطفةً.

الخامس: أن تُركَّبَ معَ حرفٍ آخرَ، فتحدِثَ معنىً، كقولك: لولا زيدٌ جاء عمروٌ.

السادسُ: أن تكونَ زائدةً، كقولِهِ تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[(٣)]،

---

(١) هو رأي المبرد. انظر: الخصائص ٢/ ٢٧٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٩، وشرح المفصل ٩/ ٣٢.

(٢) هو رأي الأخفش. انظر: معاني القرآن ٢/ ٦٧٠.

(٣) الحديد: ٢٩.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾[1].

السابعُ: أن يكونَ بتقديرِ (لم)، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[2].

وأمَّا العامِلُ فينقَسِمُ إلى قسمينِ: أحدُهما يعملُ في الفعلِ، والآخَرُ في الاسمِ، فالذي يعملُ في الفعلِ هو (لا) النهي، يعملُ الجزْمَ. والذي يعمَلُ في الاسم على ضربين: أحدهما يعملُ النَّصْبَ، والآخرُ يعملُ الرفعَ، فالذي يعملُ النصبَ على ضربين: أحدهما يعملُ النصبَ بغيرِ تنوينٍ، وتُبْنى معَ المعمول، ولك في صفته ثلاثةُ أوجُهٍ، وقد سبقَ ذكرُها، والآخر يعملُ النصبَ بغيرِ تنوينٍ، وهو المضافُ، ولا تُبنى معَ المعمول.

والثاني من قسمةِ النَّصْبِ، وهوَ أنَّهُ يعملُ النَّصبَ بِالتنوينِ، وهُو الطويلُ.

والذي يعملُ الرفعَ على ضربين: أحدُهما: تزادُ مَعَهُ التاءُ، نحو (لات)، والثاني بغير تاءٍ، نحو:

فأنـــا ابـــنُ قَـــيسٍ لا بَـــرَاحُ[3]

وحيثُ انتهيتُ مِنَ المرفُوعاتِ وذكرِ حُدودِها عندَ أهلِ البَصرةِ، فلنذكُرْها على المذهبينِ.

قالَ الفراءُ: الرفعُ في كلامِ العَرَبِ على ثمانيةَ عَشَرَ وجهًا:

---

(١) فُصِّلَت: ٣٤.

(٢) القيامة: ٣١.

(٣) سبق تخريجه.

الأولُ: رفعُ الاسمِ بالماضي والمستقبلِ، نحو: قام زيدٌ ويقومُ زيدٌ.

الثاني: رفعُ الأسماءِ بعائد الذكر، نحو قولك: زيدٌ قامَ، وقيلَ عن الفراءِ إنَّهُ يرفَعُ الاسمَ في هذهِ المسألةِ بموضِعِ الفعلِ، وقالَ الكسائيُّ في هذه المسألةِ: الاسمُ مرفوعٌ بِالْمُضمَرِ، والبصريُّ يرفَعُ الاسمَ هاهنا بالابتداءِ، والفعلُ خبرُهُ[1].

الثالثُ: رفعُ الاسْمِ بالدائمِ مُؤَخَّرًا، نحوُ قولِكَ: زيدٌ قائمٌ، وهما المترافعانِ.

الرابعُ: رفعُهُ بالمحلِّ مُقدَّمًا، نحوُ قولِكَ: خَلْفَكَ زيدٌ، فإذا قالوا: زيدٌ خَلفَكَ رفعوا (زيدًا) والْمُضمر بِالظَّرْفِ، وهُوَ وجهٌ خامِسٌ للرفعِ، ويُحكَى عنِ الفراءِ أَنَّهُ يَرفَعُ (زيدًا) بموضِعِ المحلِّ.

السادِسُ: رفعُ الاسمِ برجُوعِ الهاء عليه، كقولك: زيدٌ أبوه قائمٌ، وزيدٌ مررْتُ به.

السابعُ: رفعُ الاسْمِ باسمٍ مثلِهِ جامِدٍ، نحوُ قولِك: زيدٌ أبوكَ.

الثامنُ: رفعُ الاسمِ بما يَغْلِبُ عليه أَنَّهُ يُوْصَفُ، نحو قولِك: زيدٌ صالحٌ.

التاسعُ: رفعُ الاسم بمَحَلٍّ قد رُفِعَ غيرُهُ، نحو قولِكَ: زيدٌ حيثُ عمرٌو.

---

(١) نسب إلى الكوفيين جواز تقديم الفاعل على فعله. انظر: البيان في شرح اللمع ١٢٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٦١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٠. ونسب ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٠٨ جواز التقديم إلى بعض الكوفيين. وقال الزجاجي -كما نقله أبو حيان في الارتشاف ٣/ ١٣٢٠- : «أجمع النحويون على أنَّ الفاعل إذا قدِّم على فعله لم يرتفع به، فقال البصريون: يرتفع بالابتداء، والفعل خبر عنه يرفع ضميره، وقال بعضُ الكوفيين: يرتفع بالمضمرِ الذي في الفعل، وقال بعضهم: هو رفعٌ بموضِع الفعل؛ لأنه موضع خبر، وبه كان يقول ثعلب».

/ ٧٠ أ العاشرُ: رفعُ الاسمِ بما ينوبُ عن رافِعِهِ في التقديرِ، كقولِكَ: قائمةٌ جاريةُ زيدٍ، وتقديرُهُ: رجُلٌ قائمةٌ جاريَتُهُ زَيدٌ.

الحاديَ عشرَ: رفعُ الاسْم بِـ(نِعْمَ) وبئس.

الثانيَ عشرَ: رفعُ الاسمِ بحرفِ الاستفهامِ، كقولك: مَنْ أبوك؟ وأينَ أخوك؟

الثالثَ عشَرَ: رفعُ الاسْمِ بما لا يكونُ إلا سابقًا له، كقولِكَ: لولا زيدٌ لأكرمتُك.

الرابعَ عَشَرَ: رفعُ الاسْمِ بِالفعلِ المُزالِ عنِ التَّصَرُّفِ، كقولِكَ: حبَّذا أنْتَ، وحبَّذا عبدُ الله.

الخامسَ عشرَ: رفعُ الاسمِ بما لا يَظْهَرُ أنَّهُ وَصفٌ له، كقولهم: عبدُ الله إقبالٌ وإدبارٌ، وعبدُ الله إقبالاً وإدبارًا.

السادِسَ عشَرَ: رفعُ الاسمِ بواوِ مَنسُوقةٍ عليهِ، كقولهم: كلُّ ثوبٍ وثمنُهُ، تقديرُهُ: كلُّ ثوبٍ بثمنِه، فنابَتِ الواوُ عن (مَعَ) والباءِ، فَرَفَعَتْ، والكسائيُّ يقولُ: هذا كلُّ ثوبٍ وهذا ثمنُهُ، فحذفَ اختصارًا.

السابعَ عَشَرَ: رفعُ الاسمِ بواوٍ مُستأنَفَةٍ، كقولِكَ: قيامِي إليكَ والناسُ ينظرُونَ.

الثامِنَ عَشَرَ: قولُهم: الرُّطَبُ والحرُّ شديدٌ.

قال أبو الفتح:

«مَعْرِفَةُ الأسماءِ المَنْصُوبَةِ

وَهِيَ علَى ضَربينِ: مفعولٌ ومشبّهٌ بالمفعولِ، فالمفعولُ[١] على خمسةِ أَضرُبٍ: مفعولٌ مطلقٌ، وَمفعولٌ بِهِ، ومفعولٌ فيهِ، ومفعولٌ لهُ، ومفعولٌ مَعَهُ»[٢].

قال سعيد: المفعولاتُ على ضربينِ: ضربٌ أصلٌ في بابِهِ، وضربٌ محمولٌ على الأصْلِ، فالأصليُّ عندَ بعضِهِمْ هُو كلُّ ما كانَ المفعولُ فيه غيرَ الفاعِلِ، وهذا يَفسُدُ بقولهم: قامَ القومُ إلا حمارًا[٣]. وقال بعضُهُم: كلُّ ما صَحَّ أنْ يقومَ المفعولُ فيهِ مَقامَ الفاعلِ فهُو مفعولٌ بِهِ أصليٌّ، وما لم يصحَّ ذلِكَ فيهِ فهُو مُشبَّهٌ بالمفعولِ، وهذا فاسدٌ، بدليلِ أنَّ المفعولَ لَهُ، والمفعولَ مَعَهُ كلُّ واحدٍ منهُما مفعولٌ صحيحٌ، ولا يقومُ أحدُهما مَقامَ الفاعِلِ، والأوَّلُ هو أقربُ.

ومَنْ قالَ: هو الذي يصحُّ أنْ يكونَ معرفةً ونكرةً معَ كونِهِ غيرَ الأوَّلِ، فهُوَ قولٌ، وعليه اعتراضٌ، وله نُصرةٌ. والمُشَبَّهُ بِهِ ليسَ كذلِكَ؛ لأنَّ المُشبَّهَ بِهِ لا يكونُ إلا نكِرةً ما خلا اسمَ (إنَّ)، وخَبَرَ (كانَ) لنظرِهما إلى الابتداءِ، والحسنُ الوجهَ والاستثناء، وسيبيَّنُ في بابِهِ.

---

(١) في اللمع: والمفعول.

(٢) اللمع ٤٧.

(٣) فإن (حمارًا) ليس هو الفاعل، وليس مفعولًا، وإنما هو مستثنى.

وزاد أبو سعيدٍ[١] في المفعولاتِ الأصليَّةِ مفعولاً منه[٢]، في قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[٣] والتقديرُ فيهِ: مِن قومِهِ، وهذا فاسدٌ؛ لأنَّهُ لو كانَ الأَمْرُ كذلِكَ لَكانَ يُقالُ: المفعولُ إليه، في قولك: دخلتُ البيتَ، وتقديرُه: إلى البيتِ، على قياسِ سيبويه[٤]، والمفعولُ عَلَيهِ في قولِهِ[٥]:

كأنَّــه واضِــحُ الأَقْــرابِ في لَقَــحٍ   أَسـمى بِهِــنَّ وعزَّتْــهُ الأناصِــيلُ[٦]

أي: وَعَزَّتْ عَلَيهِ.

---

(١) يعني السيرافيَّ. وهو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد. (ت ٣٦٨هـ) إمام في النحو واللغة، ولي قضاء بغداد. وأخذ عن ابن السراج وابن دريد ومبرمان وغيرهم. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه. انظر: تاريخ بغداد ٨/ ٣١٦، وإنباه الرواة ١/ ٣٤٨، ووفيات الأعيان ٢/ ٧٨.

(٢) انظر: شرح قطر الندى ٣٣٤.

(٣) الأعراف: ١٥٥.

(٤) قال سيبويه: «... كما أجازوا قولَهم: دخلتُ البيتَ، وإنما معناه: دخلتُ في البيتِ...» الكتاب ١/ ١٥٩.

(٥) هُو الأخطل.

(٦) البيت من البسيط.

الأقراب: جمع قرب، وهو الخاصرة، والواضح الأقراب: الحمار الوحشي الأبيض الخواصر. واللَّقَح: جمع لقحة، وهي الأتان. وأسمى بهنَّ: لزم بهن السماوة، وهي موضع في العراق. وعزَّته: غلبته. والأناصيل: جمع أُنصولة، وهي نَوْرُ البُهْمَى (نبت). أي إنها آذته لكثرة شوكها فتعذرت عليه. انظر: شعر الأخطل ٥٠، واللسان ١١/ ٦٦٤ (نصل).

انظر: شعر الأخطل ٥٠، والإيضاح ١٨٧-١٨٨، والمسائل الشيرازيات ١/ ٩٢، ١١٠، والمسائل الحلبيات ١٨٦، والفسر ١/ ٤٨٢، ٢/ ٤٦٨، وشرح شاهد الإيضاح ١٣٨، والمصباح في شرح شواهد الإيضاح (رسالة علمية) ٣١١.

فإنْ قالَ: فإن هذا غيرُ مقيسٍ.

قلنا: والأولُ كذلِكَ، ألا تَرَى أنَّهُ لا يُقالُ: اصطفيتُ الرجالَ زيدًا، ولا أحبَبْتُ الرجالَ زيدًا، وإنما هو جائزٌ في هذِهِ الكلمةِ وحدَها، لا غيرُ، وفي قولِهِ[١]:

أستغفرُ الله ذنبًا لستُ مُحصِيَهُ   ربَّ العبادِ إليه الوجْهُ والعمَلُ[٢]

وفي هذا الفصل إشكالٌ، وهو أنَّ النحاةَ يذكرون الاستثناءَ الذي العاملُ فيه غيرُ مفرَّغٍ، نحو قولِكَ: قامَ القومُ إلا زيدًا، في باب المشبَّهِ بالمفعولِ، وعليهِ ابنُ السراجِ[٣]، والفارسيُّ[٤]، وسلك عثمانُ مسلكهما.

وقال بعضهم: يجب أن يكون في حيِّزِ المفعولاتِ الأصليَّةِ، وادَّعى أنّ (إلاَّ) مُعدِّيَتُه، كما كانت الهمزةُ المُعَدِّيَةَ للفعلِ، ولهذا المعنى جعلوهُ كالمفعُولِ مَعَهُ، والذي يدلُّ على فسادِ هذا، وأنَّهُ داخلٌ في حيِّزِ المُشَبَّهِ بالمفعولِ بِهِ قولُهم: القومُ في الدارِ إلا زيدًا، والقومُ إخوتُك إلا زيدًا، فيعمَلُ فيهِ الجارُّ والمجرورُ، ويعملُ فيه

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من البسيط.

الشاهد: أستغفر الله ذنبًا، فقد طرح حرف الجر، والتقدير: من ذنب.

انظر: الكتاب ١/ ٣٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٤، وأدب الكاتب ٥٢٤، والمقتضب ٢/ ٣٢١، والأصول ١/ ١٧٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٠، والخصائص ٣/ ٢٤٧، وشرح المفصل ٧/ ٦٣، ٨/ ٥١، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٢٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٨٦.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٢٨١.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢١٩، ٢٢٥.

المعنى، والمعنى لا يعملُ في المفعولِ إلا في الظرفِ والمفعولِ به، كما سنبَيِّنُهُ إن شاءَ اللهُ.

وهذِهِ جميعًا منصوبةٌ إذا ذُكِرَ الفاعلُ مَعَها.

وهذِهِ المفعولاتُ تتفاضَلُ في دلالةِ الفعلِ عليها، فأقوى دلالاتِهِ دلالتُهُ على المصدَرِ؛ لأَنَّهُ من لفظِهِ، وينوبُ عنهُ، في قولِكَ: ضربًا زيدًا، في الأمرِ، ويعمل عملَهُ. ثمَّ ظرفُ الزمان؛ لأَنَّهُ لأجلِهِ وُضِعَ، ولولا الزمانُ ما احتجْنا إلى هذِهِ الصيغةِ؛ لأنَّ هذه المصادرَ تُغني عنها، إلا أنَّ زمانها لمّا كانَ / ٧٠ ب مجهولاً احتجْنا إلى تخصيصِ الزمانِ بلفظٍ مُختصرٍ، فجئنا بها.

ويتلوهُ ظرفُ المكانِ؛ لأنَّ الفِعلَ لا بُدَّ لهُ من مكانٍ يحُلُّ فيه، [وقالَ الفارِسيُّ: الظرفُ منصوبٌ بلفظِ الفعلِ، والمصدرُ بمعناهُ][(١)].

وَيتلوهُ المفعولُ لَهُ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا يُوجِدُهُ مُوجِدٌ إلا لِغَرَضٍ، إلا أنْ يَكونَ ساهيًا أو مجنونًا، والكلامُ على غَيرِ هذينِ، وليس من ضروريَّتِهِ أن يفعلَ مَعَهُ فاعلٌ آخرُ، فلهذا أخَّرهُ.

وأمَّا المفعولُ بِهِ فإنَّهُ –وإنْ نَقَصَ عَن مرتبةِ المصدَرِ في هذه الدلالةِ– فإنَّهُ

---

(١) في د.

ومع أنّ هذه العبارة مقحمة في النص، فهي مخالفة لقول الفارسي في الإيضاح، قال: «... وإنما تعدى [أي الفعل] إلى جميع ضروب أسماء الزمان، كما تعدّى إلى جميع ضروب المصادر، لاجتماعهما في أنّ الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل...» (الإيضاح ٢٠٣).

بمنزلةِ الفاعِلِ في حاجةِ الفعلِ إليهِ؛ لأنَّ الفاعِلَ وإنْ أَخْرَجَ الفِعْلَ مِنَ العدمِ إلى الوُجودِ فالمفعولُ محلٌّ لَهُ، ولهذا يقومُ مَقامَ الفاعِلِ إذا وُجِدَ مَعَ غَيرِهِ ويُضافُ المصدرُ إليهِ، كقولِكَ: أعجَبَني دقُّ الثوبِ، كما يُضافُ إلى الفعلِ في قولِكَ: أعْجَبَني قيامُ زيدٍ، وأخَّرهُ صاحبُ الكتابِ عنِ[1] المصدرِ؛ لأنَّ في الأفعالِ ما لا يتعدَّى، نحوُ: ظَرُفَ،واحمرَّ، واصفارَّ، وانطلَقَ، وتدحْرَجَ، وما كان على وزنها، فليسَ المفعولُ بِهِ من ضروريَّةِ الأفعالِ، والمبرِّدُ يسوِّي بينهما، وما قدَّمناهُ هو الأولى.

(١) في أ: على، والتصويب من د.

قال أبو الفتح -رحمه الله-:

«بابُ المَفْعُولِ المُطْلَقِ، وهُوَ المَصْدَرُ»[(١)].

قال سعيد: قولُهُ: (مفعولٌ مطلقٌ) يعني أنَّهُ غيرُ مقيَّدٍ، وذلك أنَّكَ لو فعلتَ فِعلاً ما، كالقيامِ والقُعودِ والضربِ، فقيلَ لَكَ: ما الذي فعلْتَ؟ لقلتَ: القيامَ، والقعودَ، ولم تحتج إلى تقييدِهِ بحرفٍ، كما أنَّكَ لو قُلتَ: ضربتُ زيدًا، فقيلَ [لكَ][(٢)]: بمن أوقعتَ الضربَ؟ لقلت: بزيدٍ، فاحتجْتَ إلى حرفٍ يُوصِلُ الفعلَ إليه، وليس في المفعولاتِ ما هو فعلُ الفاعِلِ إلا الأحداث، فأمَّا (زيدٌ) و(اليومَ) و(وراءَ) فليستْ بمفعولٍ لَكَ، فَلِهذا المعنى سُمِّيَ المصدرُ المفعولَ المُطلقَ، وقومٌ يسمونَهُ الحدثَ، والحدثانَ، والعَرَضَ، والحالَ، والآثارَ، والأثَرَ، وقومٌ يسمُّونَهُ القائمَ بغيرِه، وليسَ من عِبارةِ النحاةِ.

وكذلك تقولُ: (فعلتُ) تريدُ المصدرَ، و(فعلتُ به) تريد المفعولَ بهِ، و(فعلتُ فيه) تريدُ الزمانَ والمكانَ، و(فعلتُ من أجلِهِ) تريدُ المفعولَ لَهُ، و(فعلتُ معَهُ) تريدُ المفعولَ مَعَه.

قال أبو الفتح: «واعلمْ[(٣)] أنَّ المَصدَرَ كُلُّ اسمٍ دلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ مجهولٍ،

---

(١) اللمع ٤٨.

(٢) في د.

(٣) في اللمع: اعلم.

وهُوَ وفعلُه من لفظٍ واحدٍ»[١].

قال سعيدٌ: اعلم أنَّ المصدرَ كاسمِ الفاعلِ في هاتينِ الحالتينِ بطريقِ التضمينِ، لكنَّهُ يزيدُ عليه بدلالتِهِ على الذاتِ التي وُضِعَ لها، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: جَلستُك صالحةٌ، فليس في (جلستِك) دلالةٌ على زمانٍ معيَّنٍ، كما أنَّهُ ليس في (صالحة) ذلِكَ، إلا أنَّ اسمَ الفاعِلِ اسمُ ذاتٍ يتَّصِفُ بالحدثِ[٢]، والذي يدُلُّكَ على هذا أنَّ (قائمًا) إنما وُضِع للشخصِ لا لِلقيامِ، ألا ترى أنَّكَ لو قُلت: القائمُ يعجبني، لم تُرِدْ أنَّ القيامَ يُعجِبُك. والمصدرُ موضوعٌ للحدثِ، ودلالتهُ على الزمانِ دلالةُ تضمينٍ، لا اعتدادَ بها، كدلالة (قائم) على القيامِ والزمانِ. والمقصودُ إنما هُو دلالةُ الوضعِ، لا دلالةُ التضمينِ.

وقوله: «وهو وفعلُه مِن لَفظٍ واحِدٍ» إنْ كانَ له فعلٌ، ألا ترى أنَّ في المصادِرِ ما لا أفعالَ لها، نحو: وَيْلٍ ووَيْحٍ، ووَيْسٍ، فأمَّا قولُهُ[٣]:

فــــــــلا والَ ولا وَاحَ ولا واسَ أبـــــو هِنْـــــد[٤]

---

(١) اللمع ٤٨.

(٢) في أ: الحدث، والتصويب من د.

(٣) غير معروف.

(٤) البيت من الهزَج.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٧٣، وإعراب ثلاثين سورة ١٧٩، والمنصف ٢/ ١٩٨، والممتع ٢/ ٥٦٧، والتذييل والتكميل ٧/ ١٦٤.

فَلَيسَ بمعروفٍ فيُقَاسَ عَلَيهِ[(١)].

قال أبو الفتح: «**والفعل مشتقٌّ مِنَ المَصدَرِ**»[(٢)].

قال سعيد: هذا موضعٌ تجاذبهُ الخلافُ بين الفريقينِ، وقد بيَّنَّا الحجةَ لكلِّ واحدٍ منهما في غيرِ هذا الكتابِ، ولا بُدَّ مِن ذكرِ شيءٍ مُختصرٍ هُنا.

زعمَ البصريُّ أنّ المصدرَ أصلٌ للفعلِ، وزعم الكُوفيُّ أنَّ الفعلَ أصلٌ للمصدَرِ، فحجةُ البصريِّ أنَّ المصدرَ يدُلُّ على شيءٍ واحدٍ، وهو الحدثُ، والفعلُ يدل على شيئينِ: الحدثِ والزمانِ المُختَصِّ، والواحدُ قبلَ الاثنينِ، وأيضًا فإنَّكَ تجدُ جميعَ تصاريفِ الأفعالِ لَفظُ المصدَرِ موجودٌ مَعَها، فصارَ المصدَرُ بمنزلةِ الفِضَّةِ، والأفعالُ بمنزلةِ الآلاتِ المصوغةِ مِنها.

وأيضًا فإنَّنا إذا جعلنا المصدرَ أصلاً استقامَ؛ لأنَّنا قدْ وجَدْنا مصادرَ لا أفعالَ لها، ولم نجد فعلاً على أصلِه إلا ولهُ مصدرٌ، ألا ترى إلى قولهم: أمَةٌ بيِّنةُ الأمُوَّةِ، ورجلٌ بيِّنُ الرُّجُولِيَّةِ، وأيضًا فلو كانَ المصدرُ فرعًا لجرى على منهاجٍ واحد / ٧١ أ كما يجري اسمُ الفاعلِ، ولمَّا اختلفا في الثلاثيِّ علمنا أنّهُ مرتجلٌ.

وحجةُ الكوفيِّ أنَّ المصدَرَ يعتلُّ باعتلالِ الفعلِ في قولك: قُمتُ قيامًا،

(١) قال ابن جني: «هذا من الشاذ وأظنُّه مولَّدًا» (المنصف ٢/ ١٩٨)، وقال ابن عصفور: «مصنوعٌ صنعه النحويون» (الممتع ٢/ ٥٦٧).

(٢) اللمع ٤٨.

ولُذْتُ لياذًا، ويصحُّ بصحتِهِ في قولك: لاوَذْتُ لِواذًا.

وأيضًا فإنَّ الفعلَ عاملٌ في المصدر، والعامِلُ قبل المعمول.

وأيضًا فإنَّ المصدرَ يؤكَّدُ بِهِ الفعلُ، والمؤكَّدُ قبل المؤكِّدِ، وذلكَ نحوُ قولِكَ: ضربْتُ ضربًا، فهو معمولُهُ ومؤكِّدُهُ.

وهذا جميعُهُ مُتَأَوَّلٌ، أمَّا اعتلالُهُ بعلَّتِهِ وتصحيحُهُ بصحّتِهِ فليسَ فيه حُجَّةٌ؛ لأنّ المُستقبلَ يعتلُّ باعتلالِ الماضِي وليسَ هُو بفرعٍ عليه، ألا ترى إلى قولِكَ: (يقُومُ) إنما اعتلالُه باعتلالِ (قام).

وأمّا عملُهُ في المصدرِ فليس فيه حجةٌ؛ لأنَّ الحرفَ يعملُ في الاسمِ، وليسَ الاسمُ بفرعٍ عليه، وكذلِكَ الفعلُ يعملُ في الاسمِ، وليسَ الاسمُ بفرعٍ عليه، وكذلك الفعلُ يعملُ في الاسمِ الصريحِ غيرِ المشتقِّ منه، وليسَ الاسْمُ الصريحُ بفرعٍ عليه.

وأمّا تأكيدُ الفعلِ بالمصدَرِ، فليس هُوَ على حدِّ تأكيدِ الاسم بـ(كلٍّ) وأجمعَ ونفسِهِ وعينِهِ بدليل أنّه يجوزُ تقدُّمُهُ على الفعلِ، فتقول: ضربًا ضربْتُ زيدًا، ولا يصحُّ ذلك في (كُلهم) ونحوِهِ، ومعنى قولك: ضربتُ ضربًا، أوقَعْتُ (ضربًا) كما تقول: ضربتُ زيدًا.

ويدلُّ على صحةِ قولِ البصريينَ تسميتُهُ مَصْدرًا، والمصدرُ ما صَدَرَ عنه الشيءُ كالموردِ، وأيضًا فبالعمومِ الذي في المصدرِ والخصوصِ الذي في الفعلِ يدلُّ على صِحةِ قولِ البصريِّ؛ لأنَّ العمومَ بمنزلة النكرةِ والخاص بمنزلة المعرفةِ، ألا ترى أنَّ العمومَ قبلَ الخصوصِ، والخصوصُ بمنزلة المفسِّرِ لَهُ في جميعِ

الكلامِ، نحو قولِكَ: قامَ الناسُ إلا زيدًا، وعشرونَ درهمًا، ومنهُ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾(١).

فإنْ قُلْتَ: فإذا كانَ مُشتقًّا مِنَ المَصْدَرِ فما تَصْنَعُ بقولهم: استحجرَ الطينُ، واستنوقَ الجمل، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، فهي مِنَ الحَجَرِ والناقةِ والتَّيسِ؟

فالجوابُ: أنَّ هذه مُغالطةٌ، وإنَّما هو مِنَ الاستحجارِ والاسْتِنواقِ، ثمّ يشتقُّ مِنهُ (استحجر)، وكذلك نحوُهُ مما جرى مجراه.

فإن قيلَ: فما تصنَعُ بقولهم: (استخراج) و(اكتِساب) أليسَ همزةُ الوصلِ بابُها الفعلُ؛ لأنه يلزمُهُ اعتِلالٌ، فهلاَّ زعمتَ أنّ الفعل أصلٌ بهذا؟

فالجوابُ: أنَّ المصدَرَ الذي لا زيادةَ فيه اشتُقَّ منهُ الفعلُ وبُنِيَ بالزيادةِ، ثم استخرجوا مِن ذلكَ المصدرَ فجرى مجراه.

وأيضًا، فلو كان المصدرُ مشتقًّا منَ الفعلِ لكانَ كاسمِ الفاعلِ يجري على مِنهاجٍ واحدٍ، ولَمَّا رأينا الثلاثيَّ اختلفتْ أبنيتُهُ علمْنا أنَّهُ ليسَ بفرعٍ له(٢).

قال أبو الفتح: «**فإذا ذكرْتَ المصدرَ مع فعلِهِ فضْلةً فهُوَ منصوبٌ، تقولُ: قُمْتُ قيامًا، وقعدْتُ قعودًا.**

---

(١) العلق: ١، ٢.

(٢) انظر هذه المسألة في: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٦، والإنصاف ١/ ٢٣٥، والتبيين ١٤٣، ومسائل خلافية في النحو للعكبري ٧٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٨، وائتلاف النصرة ١١١.

وإنَّما يُذكَرُ المصدرُ [مَعَ فِعلِهِ][١] فضلةً[٢] لثلاثةِ[٣] أشياءَ، وهِيَ: توكيدُ الفعلِ، وبيانُ النوعِ، وعددُ المراتِ، تقولُ في التوكيدِ: قُمْتُ قيامًا، وجلسْتُ جُلوسًا[٤]، وتقولُ في بيانِ النوعِ[٥]: قمتُ قيامًا حسنًا طويلاً[٦]، وجلستُ جلوسًا حسنًا[٧] طويلاً، وتقولُ في عددِ المراتِ: قُمتُ قَوْمَتَينِ، وجلسْتُ جَلْسَتينِ[٨]، وضربْتُ ثلاث ضَرَباتٍ»[٩].

قال سعيدٌ: قولُهُ: «إذا ذكرتَ المصدرَ معَ فعلِهِ فضلةً» احترازٌ مِنْ أن يقعَ مخبرًا عَنهُ، في قولِكَ: الضربُ يُؤلمُنِي، فالضربُ مصدرٌ، وهُوَ معَ ذلِكَ مرفوعٌ؛ لأنَّهُ مُخبرٌ عنهُ، وأيضًا فإنَّك تقولُ: سِيرَ بزيدٍ سَيرٌ شديدٌ، فرفْعُهُ لقيامِهِ مَقامَ الفاعلِ، فإذا خلا من ذلِكَ فهُو منصوبٌ، إذْ هُوَ مفعولٌ حقيقيٌّ، والمفعولُ حقُّه النصبُ، لما بيَّنَّا.

---

(١) تكملة من اللمع.

(٢) ساقط من اللمع.

(٣) في اللمع: لأحد ثلاثة أشياء.

(٤) في اللمع: وقعدت قعودا.

(٥) في اللمع: في التبيين.

(٦) ساقط من اللمع.

(٧) ساقط من اللمع.

(٨) في اللمع: وقعدت قعدتين.

(٩) اللمع ٤٨.

فإذا ذَكَرَهُ معَ فعلِهِ [فضلة][(١)] فلِثلاثةِ أشياءَ:

أحدُها: التوكيدُ، وهُوَ فيه عِوَضٌ من تَكرارِ الفعلِ مرتينِ؛ لأنَّكَ لما رُمْتَ توكيدَهُ احتجتَ إلى تكريرِه، فأدَّاكَ الأمرُ إلى: قُمْتُ قُمْتُ، كقوله[(٢)]:

فأينَ إلى أينَ النّجاةُ بِبَغلتي ... أتاكِ أتاكِ اللاحِقونَ احْبِسِ احْبِسِ[(٣)]

وكما قال في الاسم[(٤)]:

هلاَّ سألتِ جُموعَ كندةَ حينَ وَلَّوا أينَ أينا[(٥)]

وكقوله[(٦)]:

كم نعمةٍ أسدَيْتُها كَمْ كَمْ وكَمْ[(٧)]

---

(١) في د.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: الخصائص ٣/ ١٠٣، ١٠٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٤، وهمع الهوامع ٢/ ١١١، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٨.

(٤) هو عبيد بن الأبرص. ونسبه المؤلف في موضع آخر إلى جرير.

(٥) البيت من مجزوء الكامل.

انظر: ديوان عبيد بن الأبرص ٢٨، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٧٧، والشعر والشعراء ١/ ٢٥٩، وتأويل مشكل القرآن ١٨٦، ٢٣٦، والأغاني ١٩/ ٨٥، وإعجاز القرآن للباقلاني ١٠٦، والبديع ١/ ٢/ ٣٣١.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) البيت من مجزوء الكامل.

وروايته في مصادره: (كانت لكم) بدل (أسديتها).

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٧٧، وتأويل مشكل القرآن ٢٣٦، والصاحبي ٣٤٢، والصناعتين ١٩٣، =

رَفَضُوا ذلك[(١)]، واعتاضُوا عنِ الجُملةِ بالمُفردِ، وهو المصدرُ، وذلك نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[(٢)]، وقال: ﴿وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[(٣)]، وعليه قولُ الشاعر[(٤)]:

أمْسَى بِأسماءَ هذا القلبُ معمُودا … إذا أقولُ صَحا يَعْتادُهُ عِيدا[(٥)]

/ ٧١ ب والألفاظُ المؤكِّدةُ قد وَرَدتْ كثيرةً في كلامِ اللهِ، وفي أشعارِ العربِ، كقولِهِ تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾[(٦)]، والإسراءُ لا يكونُ إلا ليلاً، فهذا ظرفٌ مؤكِّدٌ، وكقولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[(٧)]، فهذه حالٌ

والبديع ١/ ٢/ ٣٣١، وخزانة الأدب ٢/ ٢١٤.

(١) أي رفضوا التكرير.

(٢) النساء: ١٦٤.

(٣) الأحزاب: ٥٦.

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- عمر بن أبي ربيعة.

ب- يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي.

(٥) البيت من البسيط.

المعمود: المريض، يقال: عميد ومعمود، من العمد، وهو المرض. (اللسان ٣/ ٣٠٣ (عمد).

الشاهد: قوله (عيدًا) فهو مصدر مؤكد للفعل (اعتاد).

انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٠٠، والأغاني ٦/ ٢٩٥، وتاريخ دمشق ٦٥/ ١٦٣، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ١/ ٢٨٦، ٢/ ٢٩، واللسان ٣/ ٣١٨ (عود).

(٦) الإسراء: ١.

(٧) البقرة: ٩١.

مؤكِّدةٌ، وكذلِكَ في اسْمِ الفعلِ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ﴾[(١)]، وقولِ الشاعرِ[(٢)]:

أعيَّـاشُ قـدْ ذاق القُيُـون مـرارتي وأوقـدتُ نـاري فـادْنُ دونَـكَ فاصْـطَلِ[(٣)]

وقالَ قومٌ: بَل إنما تُذكَرُ هذه المصادرُ فرقًا بين الحقيقةِ والمجازِ؛ لأَنَّكَ تَقولُ: ضربَ الأميرُ اللصَّ، فلا يكونُ قد لابَسَهُ بنفسِه، وإنما أَمَرَ به، فإذا قُلت: ضَربًا، عُلِمَ أَنّهُ قد لابَسَهُ، وهذا قولٌ لا يتَّجِهُ، وإنّما حُكمُ هذِهِ الدَّعوَى أن تُذكَرَ في بابِ تأكيدِ الأَسماءِ بِـ(نَفسِه) و(عينه)، ألا تَرَى إلى قولِهِ[(٤)]:

قَرَعْـتُ ظَنابِيـبَ الهـوى يـومَ عـالجٍ

وَيـوم اللـوى حتـى قَـسَرْتُ الهـوَى قَسْرا[(٥)]

---

(١) الحديد: ١٣.

(٢) هو جرير.

(٣) البيت من الطويل.

رسمت (فاصطلِ) في الأصل بالياء.

عياش: هو عياش بن الزبرقان بن بدر، ابن عمة الفرزدق. والقيون جمع: قين، وهو الحداد. (شرح شواهد الإيضاح ١٤١).

الشاهد: (دونك) فهو اسم فعل بمعنى اقترب، وهو مؤكد للفعل الذي قبله.

انظر: ديوان جرير ٢/ ٩٤٥، والنوادر ٣٦٠، والكامل ١/ ٤٧٦، والإيضاح ١٩١، وكتاب الشعر ١/ ٢، والمسائل الشيرازيات ١/ ٣٤١، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢١٨، والمقتصد ١/ ٥٦٩، والمصباح لابن يسعون ٣١٩.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل.

قرع ظنابيب الأمر: ذَلَّله. (عن اللسان).

فأكَّدَ وليسَ هذا بحقِيقةٍ[(١)].

والأخفشُ ينفرِدُ في هذا البابِ بمسألةٍ لا يُجيزُها غيرُهُ، وهي: ضربْتُ زيدًا أنْ ضَرَبْتُ[(٢)]، ويقولُ: هي في تقديرِ المصدَرِ، وإنما هو معرفة، ولا يمتنع أن يؤكِّدَ المصدرُ المعرفةَ، ورأيتُه في كتابِهِ الكبيرِ قد منعَ من المسألة.

وقال الزَّجَّاجُ: قولُ الناس: لعنهُ اللهُ أن يَلعَنَهُ، ليس من كلامِ العرب[(٣)]، وردَّ عَلَى الأَخفَشِ بِأَنَّ (أَنْ) يخصِّصُ الفِعلَ بِالزَّمانِ المُعيَّنِ، وَلا يُؤَكَّدُ الفعلُ إلا بِالعامِّ في الزَّمَنِ، نحوُ: ضَرَبْتُ ضَربًا[(٤)].

وأجاز سيبويه في: انطُلِقَ به انطلاقًا، أن ينتصِبَ على الحالِ[(٥)].

والقِسْمُ الثاني: المبيِّنُ للنوعِ له مَعنىً غيرُ المعنى الأولِ، وذلك أنَّ الفعلَ تحتَهُ أنواعٌ يحتمِلُها، ليس أحدُها أَوْلى بِهِ مِنَ الآخَرِ، كقولِكَ: ضربْتُ، يُحتملُ أن يكونَ قليلاً وكثيرًا، ورخوًا وشديدًا، فبَيَّنْتَهُ بأحدِها، فتقول: ضربْتُ ضربًا رخوًا.

انظر: الخصائص ٢/ ٤٤٥، والمحكم ١٠/ ٣٢ (ظنب) (هنداوي)، واللسان ١/ ٥٧٢ (ظنب)، وتاج العروس ٣/ ٢٩٩ (ظنب).

(١) نقله عن ابن الدهان الزركشي في البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٩٣.

(٢) لم أقف على رأيه هذا.

(٣) انظر: البديع ١/ ١/ ١٢٤، وقال أبو حيان: «وزعموا أنَّ قول الناس: لعنه الله أن يلعنه لحنٌ». التذييل والتكميل ٧/ ١٤٩.

(٤) في البديع ذكر الرد، ولم يذكر وجهه.

(٥) الكتاب ١/ ٢٣١.

ويدُلُّك على وُقُوعِهِ للقليلِ والكثيرِ قولُهُ تعالى: ﴿لَّا تَدْعُواْ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾(١).

ومِنْ ذَلِكَ -أعني مِنَ النَّوْعِ- قولُهُ تَعالى: ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾(٢).

ولو مَثَّلَ هذا الفَصلَ بما ليسَ له فِعلٌ مِن لفظِهِ كـ: قَعَدَ القُرْفُصاءَ، كانَ حسنًا.

والقسمُ الثالثُ: أنْ يُذكَرَ لِتعديدِ المرَّاتِ، وذلِكَ لاحتمالِهِ قليلَها وكَثيرَها، وليس في لفظِهِ ما يدُلُّ على شيءٍ منها، فإذا عدَّدْتَ فقلتَ: ضَربتينِ أو ثلاثَ ضَرَباتٍ، بيَّنْتَ المقصودَ.

وأجازَ سيبويهِ في: ضَرَبَ بِهِ ضَربتينِ، أن ينتصِبَ على الظَّرفِ، أي: قَدْرَ ضَربتينِ، كما تقولُ: انْتُظِرَ بِهِ نحرَ جَزُورَينِ(٣).

وقد قالَ قومٌ: هذا تمييزٌ؛ لأنَّهُ عَددٌ، والمصادرُ لا تُثنى ولا تجمعُ، والصحيحُ ما بَدَأنا؛ لأنَّ العددَ حكمُهُ حكمُ المضافِ إليهِ المبيِّنِ لَهُ في المعنى، فإذا قُلتَ: ضَرَبْتُ زيدًا ضربًا شديدًا ضَربتينِ، كانَ الثاني بدلاً مِنَ الأوَّلِ، أو يكونُ أحدُهما مفعولاً بِهِ على الاتِّساعِ كما يُفعلُ بالظرفِ، والثاني مَصدَرًا على بابِهِ، ولا يجعَلُهما مصدرينِ لهذا الفِعلِ؛ لأنَّ الفِعلَ الواحِدَ لا ينصبُ مصدرينِ، كما لا يَنْصِبُ

---

(١) الفرقان: ١٤.

(٢) الأحزاب: ٤٩. والمثبت في الأصل: فسرِّحوهنَّ، وهو وهم.

(٣) الكتاب ١/ ٢٣٠.

ظرفي زمانٍ ولا ظرفي مكانٍ، ويجوزُ أنْ يُنصبَ أحدُهما بفعلٍ آخرَ مُضمَرٍ. فأمَّا قولُ الشاعِرِ(١):

وَوطِئتَنا وَطْئًا عَلَى حَنَقٍ ... وَطْءَ المقيَّدِ نابتَ الهَرْمِ(٢)

فإنْ جعلتَ الثانيَ بَدَلاً مِنَ الأوَّلِ لم يحسُنْ؛ لأنهُ غيرُهُ، ولا يجوزُ أن تجعلَهُ وصفًا لَه؛ لأنَّهُ معرفةٌ، والأولُ نكرةٌ، فإن جعلْتَهُ على إرادة: (مِثل) ففيه قُبحٌ؛ لأنه يُؤدِّي إلى أن تقولَ: مَرَرْتُ برجلٍ زيدٍ، أي: مثلِ زيدٍ، وتجعلَه وصفًا، وإنما نصْبُهُ إمَّا عَلى أن يكونَ الأولُ مفعولاً بِهِ على الاتِّساعِ، وإمَّا على إضمارِ فعلٍ.

---

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ - الحارث بن وعلة الجرمي.

ب -زُهير بن أبي سلمى. وليس في ديوانه، وفي ديوانه قصيدتان متفقتان مع البيت بحرًا ورويًّا. انظر: ٢٥٣، ٣٨٢.

(٢) البيت من الكامل.

روي: (يابس) بدل (نابت).

الحنق: الغضب. والهرم: نبت من الحَمض. (اللسان ١٢/ ٦٠٧ (هرم).

الشاهد في البيت: أن نصب (وطءَ المقيد) على إضمار فعل، أو على أنه مفعول به لـ(وطئ) على الاتساع.

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٤٠٩، وتأويل مختلف الحديث ٢١٣، والأمالي ١/ ٢٦٢، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٩٦ (هرم)، والنهاية في غريب الحديث ٥/ ١٩٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠٦، وسمط اللآلئ ١/ ٥٨٥، والكشاف ٣/ ٥٤٨، واللسان ١/ ١٩٧ (وطء)، ١٢/ ٦٠٧ (هرم)، والبحر المحيط ٨/ ٩٨.

وذكرَ سيبويهِ في بابِ ما يكونُ مِنَ المصادرِ توكيدًا لما قَبْلَهُ: تقولُ: هذا زيدٌ حقًّا، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ[(١)]، ولم يَعبأْ بالتقديمِ والتأخيرِ.

ومنعَ جماعةٌ مِن تقديمِ (حقًّا) على الجملةِ، وَأَجازَ الزَّجاجُ: زيدٌ حقًّا أبوكَ[(٢)]، حملاً على قوله[(٣)]:

إنِّي لأمنحُكَ الصُّدودَ وَإنَّني قسمًا إليكَ مَعَ الصُّدُودِ لأميَلُ[(٤)]

ومنَ العجبِ أنه مَنَعَ من قولِكَ: زيدٌ قائمًا في الدارِ، وأجازَهُ في المَصْدَرِ، فجوابُهُ[(٥)] أنَّ العامِلَ في المصدرِ الفعلُ، وفي الحالِ الجارُّ[(٦)]، وليسَ لِسيبويهِ في تقديمِ (حقّ) نَصٌّ، إلا أنَّهُ قَدْ رَوَى: أَجَدَّكَ لا تفعلُ[(٧)]، قال: فإنِ اعتبرتَ الهمزةَ

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٦ أ.

(٣) هو الأحوص.

(٤) البيت من الكامل.

روي: أصبحت أمنحُك. الشاهد: نصب (قسمًا) بفعل مضمر.

انظر: شعر الأحوص ٢٠٩، والكتاب ١/ ٣٨٠، والمقتضب ٣/ ٢٣٣، ٢٧٦، والأصول ٢/ ٢٦٠، والزاهر ١/ ١٢٣، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ٢٢٨، والمفصل ٥٨، وشرحه ١/ ١١٦، وخزانة الأدب ٢/ ٤٨.

(٥) جواب الزجاج.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٦ أ.

(٧) الكتاب ١/ ٣٧٩.

وَطِلْبَتَها لِلفِعْلِ فهُوَ قَولٌ[١]، وَذَكَرَ سيبويهِ: لَهُ عِندِي مائةُ دينارٍ عُرفًا، وقال: هذا المَصْدَرُ / ٧٢ أ يُؤَكِّدُ نفسَهُ[٢]، وقالَ[٣]: الفرقُ بينَهُ وبينَ الأوّلِ أنّهُ إذا قالَ: هذا زيدٌ، جازَ أنْ يحقَّ وأن يشُكَّ، فإذا قالَ: (حقًّا) لم يكُنْ مَشكُوكًا، وإذا قالَ: لَهُ عليَّ ألفُ درهمٍ، فَقَد أَقرَّ، فلا يُبالي أحقًّا قالَ أم باطِلاً، فلا حاجةَ لهُ إلى قَولِهِ: عُرفًا.

واعلَمْ أنَّ المراتِ في الثلاثيَّةِ مُتحركةُ الأوسطِ، فرقًا بينَ الاسْمِ والصفةِ، كقولك: ثلاثُ ضَرَباتٍ، إلا أنْ يكونَ مُعتَلَّ العَينِ، نحو قولِكَ: ثلاثُ قَوْماتٍ، وثلاثُ بَيْعاتٍ، خوفًا من أن يأتيَ على صورةٍ يجبُ قلبُها، وبعضُ هُذيلٍ تحرِّكُها[٤]، وتحرَّكُ العينُ مَعَ اللامِ المُعتلَّةِ، وإنْ كانت على صُورةِ المُنقَلبةِ، نحوُ قولِكَ: ثلاثُ غَزَوَات، وثلاثُ رَمَيَات؛ لأمْنِهِمُ القَلْبَ للألِفِ التي بَعدَ الحرفِ المُعتلِّ.

قال أبو الفتح: «ولا يجوزُ تَثنِيَةُ المصدَرِ ولا جمعُهُ؛ لأنَّهُ اسمٌ لِلجِنْسِ[٥]، ويَقَعُ بلفظِهِ على القليلِ والكثيرِ، فَجَرَى لِذلِكَ مَجرَى الزَّيْتِ والماءِ والتُّرابِ، فإنِ[٦] اختلفتْ أنواعُهُ جازَتْ تَثنيتُهُ وجمعُه، تقولُ: قُمْتُ قِيامَينِ، وجَلَسْتُ

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٦ أ.

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٠.

(٣) هذا التفريق من السيرافي. انظر: الشرح ٢/ ١١٦ ب.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٦٠٠.

(٥) في اللمع: اسمُ الجنس.

(٦) في أ: إن اختلفت. والتصويب من اللمع.

جُلُوسَينِ[١]، وقَعَدْتُ قُعُودَينِ»[٢].

قال سعيدٌ: اعلمْ أنَّ المصدَرَ جنسٌ، والجنسُ لا نهايةَ لَهُ تحصُرُ، وما لا نهايةَ له تحصُرُ محالٌ الزيادةُ عليهِ.

والتثنيةُ ضَمُّ شيءٍ مُفرَدٍ إلى مِثْلِهِ، والجمعُ ضَمُّ أكثرَ مِن المفردِ إلى المُفردِ، وهذا معدومٌ في الجنسِ، فإنِ اختلفتْ أنواعُهُ جازَتْ تَثنيتُهُ وجمعُهُ، ألا تَرى أنَّ العِلْمَ قد يكونُ ضَروريًّا وقد يكونُ مُكْتَسَبًا، وكذلِكَ قَدْ يكونُ الحِلمُ طَبْعًا وتَطبُّعًا، ويكونُ عن ذَنْبٍ يَسيرٍ، وعن ذَنْبٍ كبيرٍ عظيمٍ، وقد يَقَعُ مَعَ بَشاشةٍ ومَعَ قُطوبٍ، فَقْد اختلفَتْ أنواعُهُ، فَلِهذا جازتْ تثنِيتُهُ وجمعُهُ، قالَ الشاعِرُ[٣]:

هـل مـن حُلُـومٍ لأقـوامٍ فتنـذرَهُم ... ماجرَّبَ الدهرُ من عضِّي وتضريسي[٤]

فجمَعَهُ كما يجمَعُ الماءُ بالمياهِ والأمواهِ.

---

(١) ساقط من اللمع.

(٢) اللمع ٤٩.

(٣) هو جرير.

(٤) البيت من البسيط.

روي: ما جرب القومُ.

انظر: ديوان جرير ١/ ١٢٨، والتكملة ٤٠٧، ٤٦٢، والمسائل الشيرازيات ١/ ٢٠٥، والمخصص ٣/ ١٧، ١٣/ ٨٠، وشرح شواهد الإيضاح ٥٠٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٥٧، واللسان ١٢/ ١٤٦ (حلم)، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٨.

وقالوا: حَلَمْتُ في النومِ حُلُمًا، وجُمِعَ، قال الله تعالى: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾[١]، وتقولُ: فلانٌ ينظُرُ في عُلُومٍ كثيرةٍ، لَمَّا كانَ يَقَعُ عَلَى النَّحْوِ والفِقْهِ واللغةِ والفرائضِ والطِبِّ، وغيرِ ذلِكَ.

والأَوْلى إذا أَردتَ تَثنيتَهُ وجمعَهُ أنْ تقولَ: ضَربتُهُ نَوعَينِ من أنواعِ الضَّرْبِ وأنواعًا مِنْهُ.

فإنْ قِيلَ: فَقد أجزتَ جمعَهَ فَقُلْتَ: ضَربةٌ وضَرَبات، ولم يَفْتَقِرْ إلى شريطةٍ، وقد حَكَمْتَ بأَنَّهُ لا بُدَّ في قولِكَ: ضَربْتُ ضَرْبَتينِ مِنِ اختِلافِ النَّوْعِ حتى يُثَنَّى ويجمَعَ.

فالجوابُ: أنَّ هذا لَيْسَ كَالأوّلِ، وأنَّ هذا لِعَدَدِ المرّاتِ، ولهذا المعنى جِئتَ بِتاءِ التأنيثِ، لِتُثْبِتَ عِدَّةَ فِعْلِكَ، كما تقولُ: تمرة وتمَرَتانِ وتمَرات، ولا تقولُ: تمور، إلا إذا اخْتَلَفَت أنواعُهُ.

قال أبو الفتحِ: «واعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ يَعْمَلُ في جميعِ ضُرُوبِ المَصادِرِ، مِنَ المُبْهَمِ والمُختَصِّ، تقولُ [في المُبهَمِ][٢]: قُمْتُ قِيامًا، وانْطَلَقْتُ انْطِلاقًا، وتقولُ في المُخْتَصِّ: قُمْتُ القِيامَ الذي تَعْلَمُ، وذهَبْتُ الذَّهابَ الذي تَعْرِفُ»[٣].

قال سعيدٌ: أمَّا المَصْدَرُ النكِرَةُ فلا إشكالَ في وُقوعِهِ تأكيدًا؛ لأنَّهُ بمنزلةِ

(١) يوسف: ٤٤.

(٢) تكملة من اللمع.

(٣) اللمع ٤٩.

تكرارِ الفِعْلِ، وأمَّا التعريفُ الذي فيهِ فبحُكمِ الاسميَّةِ، ولا يخرجُهُ تعريفُهُ عن أنْ يكونَ تأكيدًا، كما لا يُخرِجُ العددَ تعريفُهُ عَن أنْ يكونَ جوابَ (كم)، وكذلِكَ خَبرُ (مُذْ) إذا كانَ بمعنى الأَمَدِ، وَيَقْصِدُ -رَحمهُ اللهُ- بِالعُمُومِ والخصوصِ التَّنْكيرَ والتَّعريفَ، كما قال بِشْرٌ[1]:

فَدَعْ عَنكَ لَيْلى إنَّ لَيْلى وشأنَها وإن وعَدَتْكَ الوعْدَ لا يَتَيَسَّرُ[2]

وَغيرُهُ يقصِدُ بِالتخصيصِ التوقيتَ، وهو إزالةُ الشياعِ، كقولِكَ: ضَرَبْتُهُ ضَربَتينِ وَثَلاثَ ضَرَباتٍ، فأَزَلْتَ المحتَملاتِ مِنْ قَولِكَ: ضَربْتُ، ألا تَرَى أَنَّهُ وَصَفَهُ فَقَال تَعالى: ﴿لَّا تَدْعُواْ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾[3].

وَيَدخُلُ التعريفُ تحتَ التوقيتِ؛ لأَنَّهُ المحدَّد، فأمَّا التعريفُ المحضُ بِغيرِ وصفٍ فهُوَ ضعيفٌ، وقلَّما جازَ، فإنْ أَرَدْتَ إذا قُلْتَ: ضَرَبْتُهُ الضَّرْبَ، أي الذي يُسمَّى ضَرْبًا، كانَ جيِّدًا، كما قال[4]:

(١) هو بشر بن أبي خازم الأسدي، شاعر جاهلي قديم، شهد حرب أسدٍ وطيِّئ. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٦٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤٤١.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان بشر ١١٦، ومعجم البلدان ٢/ ٢٣٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٦، والتذييل والتكميل ٥/ ٥٤، ٧/ ١٤٩، والمساعد ١/ ٤٦٦.

(٣) الفرقان: ١٤.

(٤) اختلف في قائله. فقيل:

أ- عبدُ الله بن المُعتز. كما في ديوانه.

ب- وفي تاريخ دمشق هذا البيت من قصيدة لشاعر من الأشراف. غير قصيدة ابن المعتز.

لعمـري لقـد أحببْتُـكَ الحُـبَّ كُلَّـهُ وزدتُـكَ حبًّـا لم يكُـن قـطُّ يعـرفُ[(١)]

واعْلَمْ أنَّ هَذا المَصْدَرَ المنصُوبَ لا يمتَنِعُ أنْ يتَقدَّمَ عَلى الفِعْلِ؛ لأنَّهُ مفعولٌ، والمفعولُ لا يمتنِعُ تقدُّمُهُ على الفِعْلِ / ٧٢ ب إذا كانَ مُتصرِّفًا، فأمَّا كونُـهُ تأكِيـدًا فلا يمتَنِعُ مِن ذَلِكَ؛ لأنَّهُ تأكيدٌ لفظيٌّ، ولـيسَ بمنزلـةِ التأكيـدِ بالألفـاظِ المصوغةِ لَهُ، ألا تَرى أنَّكَ لو لَفَظْتَ بِالنائبِ عَنهُ هَذا اللفظَ لم يَلْزَمْ ترتِيبُهُ؟

قال أبـو الفـتحِ: «ويعمـلُ أيـضًا فـيها كـانَ ضَرْبًـا مِـن فِعلِـهِ الـذي أُخِـذَ مِنـهُ، نحـوُ[(٢)]: قعَـدَ القرفُـصاءَ[(٣)]، واشْـتَمَلَ الـصَّمَّاءَ[(٤)]، ورَجَـعَ القَهْقَـرَى، وعَـدَا البَشَكَى[(٥)]، وسار الجَمَزَى»[(٦)].

قال سعيدٌ: في نصبِ مثلِ هذا ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدُها: أنَّهُ منصوبٌ بهـذِهِ الأفعـالِ الظـاهرةِ، نَـصْبَ (ضَرْبٍ) بِـ(ضَرَبَ)؛

---

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان ابن المعتز ٣٢٠، والخصائص ٢/ ٤٤٨، والمقتصد ١/ ٥٨٥، وتاريخ دمشق ٦٨/ ٢٦٣، والمزهر ١/ ٣٥٨.

(٢) في اللمع: تقول.

(٣) قعدة القُرفصاء: أن يجلس على إليتيه، ويلصق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه. (اللسان ٧/ ٧١ (قرفص).

(٤) اشتمال الصمَّاء: أن يتجلَّل الرجل بثوبه، فيرد الكساء من قبل يمينه على يده اليُسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليُمنى وعاتقه الأيمن، فيغطيهما جميعًا. (اللسان ١٢/ ٣٤٦ (صمم).

(٥) البَشْك: السرعة، وخفة نقل القوائم. يقال: ناقةٌ بَشَكى، أي: سريعة. (اللسان ١٠/ ٤٠١ (بشك).

(٦) اللمع ٤٩.

والجَمَزَى: العدو السريع. (اللسان ٥/ ٣٢٢ (جمز).

لأنَّ هذا الفعلَ، الذي هُوَ الجنسُ، يدُلُّ على جميعِ الأنـواعِ التـي تحتَـهُ، فهـو يعمـلُ فيها جُمَعَ بحسبِ الدَّلالـةِ، وقريـبٌ مـن هـذا قـولُهم: نِعْـمَ الرجـلُ زيـدٌ، فـ(زيـدٌ) ارتفعَ في أحدِ الوجهينِ بالابْتداءِ و(نعمَ الرجـلُ) خـبرُهُ، والعائـدُ إليـهِ مـا تـضمَّنَهُ الجنسُ مِنَ العمومِ الذي (زيدٌ) من جملتِهِ، ولهذا المعنى لا يكـونُ إلا مِـن جنـسِهِ، وهو مذهبُ سيبويهِ(١).

وقالَ قومٌ: هُو منتصِبٌ بأفعالٍ مختزلةٍ مِـن ألفاظِهـا، لم تُـذكرِ استِغناءً عنهـا، وهو مذهبُ قومٍ من الكوفيينَ(٢).

وقالَ المبرّدُ: هو منصوبٌ على أنّه صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، تقديرُه: قعدَ القعدةَ القرفُـصاءَ، واشـتملَ الـشملةَ الـصَّمّاءَ، ورجـعَ الرجـوعَ القهقـرى، وعـدا العـدوَ البَشَكى، وسار السيرَ الجَمَزَى(٣).

قال أبو الفتحِ: «وما أُضيفَ إلى المصدَرِ -مما هُوَ وصفٌ لهُ في المعنى- بمنزلةِ المصْدَرِ، تقـولُ: سِرتُ أشـدَّ الـسيرِ، وصُـمتُ أحـسنَ الـصيامِ، فتنـصِبُ (أشـدَّ)

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٥.

(٢) ذكره العكبري دون عزو في اللباب ١/ ٢٦٥. وعزاه إلى الكوفيين الرضي في شرح الكافية ١/ ١/ ٣٥٠.

(٣) عزاه إلى المبرد ابن السرج جاء في الأصول ١/ ١٦٠: «قال أبو العباس: قولهم: القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقرى، هذه حُلى وتقليباتٌ لها، وتقديرُها: اشتمل [الشملة] التي تُعرف بهذا الاسم، وكذلك أخواتها. قال: وجملةُ القول أنَّ الفعل لا ينصِبُ شيئًا إلا وفي الفعل دليلٌ عليه». ونقل هذا النص أيضًا عن المبرد ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١١٢. وعزا العكبري هذا القول إلى بعض البصريين في اللباب ١/ ٢٦٥.

و(أحْسَنَ) نصبَ المصادِرِ»[(١)].

قال سعيد: (أفضلُ) إنما يُضافُ إلى شيءٍ هو بعضُهُ، فيجبُ أن يكونَ (أشدَّ الصيامِ) صومًا، و(أحسنَ القيامِ) قيامًا، ليصحَّ وصفُهُ، وأنت إذا ذَكَرْتَ الصيامَ والقيامَ فضلةً مَعَ الفعلِ الذي من لفظِهِ لم يكُنْ إلا نَصْبًا عَلى أنَّهُ مَفعولٌ مُطلقٌ، والمضافُ يكتسي مِنَ المُضافِ إليهِ أشياءَ تُذكَرُ في بابها إن شاءَ اللهُ تعالى.

ويجُوزُ أنْ تَنْصِبَهُ على أنَّهُ صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، والتقديرُ فيهِ: صُمتُ صيامًا أحسنَ الصيامِ، فتنصِبَهُ على أنَّهُ صِفَةُ هذا المصدَرِ المحذوفِ، ولا تعتبِرَنَّ بإضافتِهِ إلى المعرفةِ، فإنها إضافةٌ غيرُ حقيقيةٍ.

وقولُه: «مما هو وصفٌ له في المعنى» احترازٌ من قولِهِ: قُمْتُ يومَ قيامِ زيدٍ، فـ(اليوم) ظرفٌ، وإن كانَ مُضافًا إلى المَصْدَرِ؛ لأنَّ اليومَ ليسَ بصفةٍ للمصدَرِ في المعنى.

قال أبو الفتحِ: «وتقولُ: إنَّهُ لَيُعْجِبُني حُبًّا شَديدًا؛ لأنَّ (أعجَبَني) و(أحْبَبْتُهُ) في مَعنى واحدٍ، قالَ الشاعِرُ[(٢)]:

يعجبُهُ السُّخونُ والبرودُ ... والتَّمرُ حُبًّا ما لهُ مَزيدُ[(٣)]

(١) اللمع ٥٠.

(٢) هو رؤبة بن العجاج.

(٣) من الرجز.

السخون: ما يسخن من المرق، والبرود: ما يبرد منه.

انظر: ديوان رؤبة ١٧٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٦٩، وشرح المفصل ١/ ١١٢، وشرح الألفية لابن =

فَنصَبَ[١] (حُبًّا) على المصدَرِ مما دلَّ عَليهِ (يُعجبني)، وكذلِكَ: إنَّني لأبغِضُهُ كراهيةً، وإنني لأشنَؤُهُ بُغضًا»[٢].

قال سعيدٌ: إذا وَرَدَ المصدَرُ فضلةً جاريًا على الفعلِ، وكانَ بلفظِهِ ومعناهُ، فلا شُبهةَ في أنَّ العامِلَ فيهِ الفعلُ المذكورُ[٣]، فإذا وَرَدَ مِن لفظِهِ وليسَ بجارٍ عليه، فأكثرُ الناسِ على أنَّ العاملَ فيه الفعلُ المذكورُ، ومنهُمْ مَن يدَّعِي أنَّ العاملَ في المصدرِ فعلٌ يدُلُّ عليه الأولُ، وقليلٌ مَنْ قالَ بهذا القولِ الثاني[٤]، وذَلِكَ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ

الناظم ٢٤٦، وتذكرة النحاة ٥٢١.

(١) في اللمع: تنصب.

(٢) اللمع ٥٠.

(٣) يرى ابن الطراوة والسهيلي أنه منصوب بفعل محذوف. انظر: نتائج الفكر ٣٥٨.

(٤) نسب هذا إلى المُبرِّد.

قال في المقتضب ١/ ٧٣: «واعلم أنَّ الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر؛ لأنَّ الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصِبُهُ... قال الله عز وجل: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾؛ لأنَّ تبتَّل وبتَّل بمعنى واحد، وقال: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾» قال محقق الكتاب د. عضيمة ١/ ٧٣ هامش (٣): «ماذا يراه المبرد في ناصب (تبتيلًا) و(نباتًا) في الآيتين...؟ الذي أراه أنَّ المُبرد يرى أنَّ الناصب فعلٌ محذوف...». ونسبه له السيوطي في الهمع ١/ ١٨٧.

(٥) نوح: ١٧.

تَبۡتِيلٗا﴾(١).

وحُجَّةُ الثاني أَنَّهُ مصدَرٌ جارٍ على فعلٍ، فلا يعملُ فيه إلا ما جَرَى عليهِ، قياسًا على ما كانَ من غيرِ لفظِهِ [ولهُ فعلٌ](٢).

وحُجَّةُ الأَوَّلِ أنَّ الفعلينِ من لفظٍ واحد، كقولِهِ(٣):

فَقَتْلاً بِتَقْتِيلٍ وأَسْرًا بِأَسْرِكُمْ(٤)

ويُروى: وضربًا بضربِكم، ورأيتُهُ مرفوعًا في بعضِ النُّسَخِ، ويجبُ أن يقابَلَ أحدُهما بمثْلِهِ، والتَّقْتيلُ للتكثيرِ لا غير، و(قتْل) يصحُّ للقليلِ والكثيرِ، فَقَدْ أوقعَهُ مَوْقِعَهُ، وكذلِكَ قالَ(٥):

---

(١) المزَّمل: ٨.

(٢) في د.

(٣) هو المُهَلْهِل.

(٤) صدر بيتٍ من الطويل، وعجُزُه:

جزاءَ العُطاسِ لا يموتُ مَنِ اتَّأَرْ

وروايته في مصادره: وعقرًا بعقركم. وروِي:

فقتلى بقتلانا وجزٌّ بجزِّنا

واتَّأر: افتعل من الثأر.

انظر: ديوان مهلهل ٣٠، والبيان والتبيين ٣/ ٣٢٠، والحيوان ٣/ ٤٧٦، وتهذيب اللغة ١١/ ١٤٥ (جزى)، ومقاييس اللغة ٤/ ٧٩ (عقب).

(٥) لم أقف على قائله.

أنــتَ الفــداءُ لِقبْلــةٍ هَــدَّمْتها ... ونَقَرْتهــا بِيَــدَيْكَ كُــلَّ مُنَقَّــرِ[١]

فأوقعَهُ مَوْقِعَ (نَقَر) أو أوقع (نقَرْتَ) موقع (نَقَّرْتَ) وكذلك قولهُ:

مُنِـعَ الحَـمامُ مَقِيلَـهُ مِـن سِـيفِها ... وَمِـنَ الحَطِـيمِ فَطَـارَ كُـلَّ مُطَـيَّرِ

فإنْ لم يَكُنْ جاريًا عليهِ، وليسَ مِن لفظِهِ ولكنَّهُ بمعناهُ فبينَ النَّاسِ خلافٌ فيهِ إذا كانَ له فِعلٌ، فسيبويهِ / ٧٣ أ يُعمِلُ فيهِ فعلاً مُضمَرًا مِن لفظِهِ يدلُّ عليهِ الظاهِرُ[٢]، والمازنيُّ يُعمِلُ فيه هذا الظاهرَ[٣]، كقولك: تَبَسَّمْتُ وَميضَ البرقِ، ومِنْهُ قولُهُ[٤] في أحد القولين[٥]:

فرمَيْــتُ القــومَ رِشْــقًا صــائبًا ... لــيسَ بالعُــصْل ولا بالمُفْتعِــلْ[٦]

---

(١) هذا البيت والذي يليه، من الكامل، وقد وجدتها متواليين في تفسير الطبري ١٥/ ٩٢، ولم أجدهما في غيره. وفيه: (لكعبة) بدل (لقبلة)، و(سقفها) بدل (سِيفها).

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٨٠.

(٣) نقله عنه ابن جني في المحتسب ٢/ ١٣٩، وابن برهان في شرح اللمع ١/ ١٠٥، والرضي في شرح الكافية ١/ ١/ ٣٥٢، والسيوطي في الهمع ١/ ١٨٧.

(٤) هو لبيد بن ربيعة.

(٥) لعله يُريد روايتي البيت، فقد روي: رشقتُ ورميتُ.

(٦) البيت من الرمل.

روي: (بالمقتعل) بدل (المفتعل).

الرِّشق: دفعة من السهام تُرمى مرة واحدة. والعُصل: المعوجة. والمُفتعل: هو الذي لم يُبر بريًا جيدًا. (اللسان ١١/ ٤٤٩ (عصل)، ١١/ ٥٦٠ (قعل).

الشاهد: قوله (رشقًا) حيث انتصب بفعل مضمر أو بـ(رميت) على الخلاف.

انظر: ديوان لبيد ١٩٤، والعين ١/ ١٦٥ (قعل)، والمعاني الكبير ١٩٤، والبيان والتبيين ١/ ٢٦٦، وغريب

=

وقولُه(١):

دأبْـتُ إلى أنْ يَثْبُـتَ الظـلُّ بعـدما ... تقـاصَرَ حتـى كـادَ في الآلِ يمْـصَحُ
وَجِيـفَ المطايـا ثـمَّ قُلْـتَ لـصُحبَتي ... ولم ينزِلـوا أبْـرَدْتُمُ فتروَّحُـوا(٢)

وأنشدَ سيبويه(٣):

نظَّـارةً حـينَ تَعْلُـو الـشَّمْسُ راكِبَهـا ... طَرْحًـا بِعَيْنَـي لِيـاحٍ فِيـهِ تحِدِيـدُ(٤)

الحديث للخطابي ٢/ ٨٦، ومقاييس اللغة ٤/ ٣٣٠ (عصل)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٣٨، ٩٧٧، والمخصص ٦/ ٦٨، واللسان ١١/ ٤٤٩ (عصل)، ١١/ ٥٦٠ (قعل).

(١) هو الراعي النميري.

(٢) البيتان من الطويل.

روايته في مصادره: ينبت الظل بدل: يثبت الظل.

دأبت: واصلت السير. ونبوت الظل: أي زواله بعد ثبوته عند قائم الظهيرة. الآل: الشخص. يمصح: يذهب. الوجيف: نوع من السير سريعٌ. (تحصيل عين الذهب ٢٣٢).

الشاهد: قوله (وجيف) حيث انتصب بفعل مضمر أو بـ(دأبتُ) على الخلاف.

انظر: ديوان الراعي ٢٩، والكتاب ١/ ٣٨٣، وتحصيل عين الذهب ٢٣٢، والإنصاف ١/ ٢٣١، وأسرار العربية ١٥٨.

(٣) في الكتاب ١/ ٢٣٢.

واختلف في نسبته، فقيل:

أ- الراعي.

ب- ذو الرمة.

(٤) البيت من البسيط.

روي: (تجديد) بدل (تحديد).

نظارة: أي تنظر نظرًا حادًّا. وذلك حين ينتصف النهار، إذ تكون الشمس فوق راكب هذه الناقة.

=

فحُجةُ سيبويهِ أنَّ المصدَرَ أَصْلٌ لِلفعلِ، والفعلُ مُشتقٌّ منهُ، ومعنى الاشتقاقِ: اقتِطاعُ فرعٍ من أصلٍ، يُوجَدُ في تصاريفِ ذلِكَ الفرعِ ذلكَ الأصلُ، وليسَ مِن لفظِ هذا المصدَرِ شيءٌ هو من لفظِ العاملِ الظاهِرِ، واستدلَّ الفارسيُّ لسيبويهِ بِقولِ الشاعِرِ(١):

السالكُ الثغرةَ اليقظانَ كالِئُها مَشْيَ الهَلُوكِ عَليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ(٢)

فـ(مَشْيَ) مصدرٌ منصوبٌ، فلو نصبَهُ (السالِك) لكنتَ فاصلاً بينَ الصلةِ والموصولِ بصفتِهِ، فكُنْتَ قدِ ارتكبْتَ أمرًا شنيعًا، هذا إذا أُنشِدَ (كالئَها) بالنصبِ على الحالِ من المُضمرِ في (اليقظان)، ولا يكونُ منَ المضمرِ في

طرحًا: أي تطرح نظرها طرحًا. واللياح: الثور الأبيض. والتحديد: النظر بحدة. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد: (طرحا) فهو منصوب بفعل مضمر.

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٣٦٢، والكتاب ١/ ٢٣٢، والكامل ٢/ ٨٧٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٧، وتحصيل عين الذهب ١٧٥.

(١) هو المتنخل الهُذلي.

(٢) البيت من البسيط.

الثغرة: موضع المخافة من دخول العدو منه. والكالئ: الحافظ المراقب. والهلوك: التي تهالك من التغنج والتكسر. والخيعل: درع يُخاط أحد شقيه ويترك الآخر. والفُضُل: المرأة التي ليس في درعها إزار، وإنما تلبس قميصًا ورداءً. (انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٣٤).

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٣٤، وكتاب الشعر ٢/ ٤٣٤، والخصائص ٢/ ١٦٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦١١، وتذكرة النحاة ٣٤٦، ولسان العرب (فضل) ١١/ ٥٢٦، وهمع الهوامع ١/ ١٨٧، وخزانة الأدب ٥/ ١١، ١٠١.

(السالك)، للفصلِ بالصفة، فأمّا إذا رُفعَ (كالثُها) بـ(يقظان) وجُعِلَ (اليقظان) صفةَ (الثغرةِ) فلا فَصْلَ(١).

ويجوزُ أن يُجعلَ (اليقظان) وصفًا لـ(السالك) ويُرفعَ (كالثُها) على البدلِ مِنَ المضمرِ في (اليقظان)، والقولُ الثاني مذهبُ أهلِ اللغةِ.

وحُجَّةُ المازنيِّ أنَّ الفِعْلَ يَتَضمَّنُ أنواعَهُ، فلهُ العملُ في جميعِها، كما يدُلُّ عليها.

وأمّا البيتُ ففيه مانِعٌ، ألا تَرَى أنَّهُ لو قالَ مَوْضِعَ (مَشْي): سُلُوك، أو مَوضِعَ (السالك): الماشي لكانَ يَنتَصِبُ الثاني الذي هُوَ المصدرُ بشيءٍ آخَرَ مُضمرٍ عِندَهُ.

ولا شُبهةَ في أنَّ المصدرَ إذا كان جاريًا على الفعلِ الأوّلِ لفظًا ومعنىً عمِلَ فيه، وقال قومٌ: هو مصدرٌ مؤكِّدٌ، فلا يلزمُ أن يكونَ بلفظِ الأوّلِ، ولذلكَ جازَ له أن يعملَ فيهِ.

وهنا منصوباتٌ يَلتبِسُ المصدرُ منها بالحالِ وغيرِها، كقولِكَ: مررتُ بزيدٍ وحدَهُ، فـ(وحدَه) عندَ بعضِهم اسمٌ واقعٌ مَوقِعَ المصدَرِ، وهو مذهب جماعةٍ(٢)

---

(١) انظر: كتاب الشعر ٢/ ٤٣٤.

(٢) كالمبرد والزجاج، قال المبرد: «أما قولك: مررت بزيدٍ وحده، فتأويله: أوحدته بمروري إيحادًا، كقولك: أفردته بمروري إفرادًا. وقولك (وحده) في المصدر فلا سبيل إلى تغييره عن النصب» (المقتضب ٣/ ٢٣٩). وقال السيرافي: «وكان الزجاج يذهب إلى أنَّ (وحده) مصدر هو الفاعل دون المفعول، فإذا =

يجعلونَهُ مذهبًا لسيبويه، وقومٌ يجعلونه اسمًا واقعًا موقعَ مصدرٍ وقعَ موقعَ الحال، أي مُفرِدًا له بمروري، وهذا الظاهر من كلامِ سيبويه؛ لأنه حملهُ على جهدَك وطاقتَك، بتقديرِهِ[١]، ويونُسُ يقدِّرُ نصبَهُ على الظرف[٢].

وقولُهم: مررتُ بهم جميعًا وكُلاً وعامةً، هيَ منصوباتٌ على المصدرِ عِنْدَ الأخْفَشِ، والخليلُ ينصبُ (جميعًا) و(كُلاً) على الحالِ، وينصِبُ (قاطبةً) و(طُرًّا) على المصدَرِ، وهُوَ مذهبُ سيبويهِ[٣].

وإذا قُلْتَ: ضربتُهُ ضربَ زيدٍ عمرًا، فالتقدير فيه: ضربتُهُ ضربًا مثلَ ضربِ زيدٍ عمرًا؛ لأنَّ الإنسانَ ليسَ يَفعَلُ فِعلَ غيرِهِ، وإنما يَفْعَلُ مثلَ فعلِهِ، فحذفْتَ المضافَ وأقمْتَ المضافَ إليه مُقامَهُ، وكذلِكَ ضربتُه كَما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، أي: ضربًا، وقالوا ما هُوَ أشدُّ مِن هذا، وذلِكَ قَولُ الراجِزِ[٤]:

حَتى إذا اصْطَفُّوا لَنا جِدَارا[٥]

قلت: مررت به وحده. كأنك قلت: أفردته إفرادًا» (شرح السيرافي ٢/ ١١٥ أ).

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٧.

(٢) قال سيبويه: «وزعم يونس أن (وحده) بمنزلة عنده» (الكتاب ١/ ٣٧٧).

(٣) انظر رأي الخليل وسيبويه في الكتاب ١/ ٣٧٥-٣٧٧.

(٤) هو العجاج.

(٥) انظر: ديوان العجاج ٣٦٩، والخصائص ٣/ ٣٢٢، والمحتسب ٢/ ١٢١، والبديع ١/ ١/ ١٣٤، والتذييل والتكميل ٧/ ١٥٧.

وقال الراجز[(١)]:

ولم يُـضِعْ مـا بيننـا لحـمَ الوَضَـمْ[(٢)]

أي: اصْطِفافًا مثلَ اصطِفافِ الجدارِ، وإضاعةً مثلَ إضاعةِ لحمِ الوَضَمِ.

ومثلُهُ عندِي قولُهُ عليهِ السلامُ للضحاكِ بنِ قيس[(٣)]: «إذا أَتَيْتَهُمْ فاربِضْ في دارِهِمْ ظَبْيًا»[(٤)]، فسَّرُوهُ: بِأنَّكَ إذا أتيتَ دارَهُم أَقِمْ، ولا تُحدِثْ شَيئًا، كأنَّك ظَبيٌ قد اسْتَقَرَّ في الكناسِ، يُريدُ اربض رُبوضَ ظبيٍ، فحذفَ.

وقالوا في كنايةِ الطلاق: أنتِ واحدةً، أي أنت ذاتُ تطليقةٍ واحدة[(٥)].

---

(١) هو العجاج.

(٢) الوضم: ما يوضع عليه اللحم من خشب وغيره يوقى به من الأرض. (اللسان ١٢/ ٦٤٠ (وضم).
انظر: ديوان العجاج ١/ ٤٢٧، والخصائص ٣/ ٣٢٢، والبديع ١/ ١/ ١٣٤، والتذييل والتكميل ٧/ ١٥٧.

(٣) الراوي كما في المصادر: الضحاك بن سفيان، والظاهر أنه وهم من المصنف، فلم يروه عن الضحاك بن قيس أحد إلا الأزهري في تهذيب اللغة ١٤/ ٣٩٩ (ظبي)، وكان قد رواه عن الضحاك بن سفيان في مادة (ربض) ١٢/ ٢٦.
والضحاك: هو الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب الكلابي. أسلم وصحب النبي صلى الله عليه وسلم، وبعثه إلى قومه يُصدِّقهم، وتوفي عليه الصلاة والسلام وهو عامله على صدقات بني كلاب.
ترجمته في طبقات ابن سعد ٦/ ١٩١، وأسد الغابة ٣/ ٤٧.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٢٦ (ربض)، ١٤/ ٣٩٩ (ظبي)، والفائق ٢/ ٢٧، والنهاية ٢/ ٤٦٠ (ربض).
ولم أقف عليه في كتب الحديث.

(٥) بعد هذا في أ: تم الجزءُ الأول من كتاب الغرة من شرح اللمع، تصنيف: ناصح الدين تاج الأئمة أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي رحمه الله وغفر له.

/ ٧٣ ب [(١)] قال أبو الفتح -رحمهُ الله-:

«بابُ المفعُولِ بِهِ»[(٢)]

قالَ سعيدٌ: المفعولُ بِهِ هو: الذي يَتَّصِلُ بِهِ في جوابِ السائلِ الباءُ معَ الفعلِ، يقولُ القائلُ: ضربْتُ زيدًا، فتقولُ: بمن أوقعتَ الضرْبُ؟ فيَقولُ: بزيدٍ.

وهُوَ منصوبٌ إذا ذُكِرَ مَنْ فَعَلَ بِهِ الفعلَ، والقول في الناصبِ لـهُ على ثلاثةِ أنحاءٍ[(٣)]:

فالفراءُ يزعمُ أنَّ الناصبَ له الفعلُ والفاعلُ جميعًا[(٤)].

وهشامٌ[(٥)] يزعمُ أنَّ الناصبَ له الفاعلُ وحدَه[(٦)].

وسيبويهِ يزعمُ أنَّ الناصِبَ له هو الفعلُ وحده[(٧)].

فحجةُ الفراءِ أنَّ حاجتَهُما معًا إلى المفعولِ بِهِ داعيةٌ، فحيثُ دلاَّ عليهِ عَمِلا

---

(١) في أ: بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين الجزء الثاني. ومن هنا تبدأ نسخة التيمورية.

(٢) اللمع ٥١.

(٣) انظر المسألة في: الإنصاف ١/ ٧٨، وأسرار العربية ٩٣، والتبيين ٢٦٣، وشرح الكافية ١/ ١/ ٣٩٣-٣٩٤.

(٤) انظر رأي الفراء في شرح الكافية ١/ ١/ ٥٢، ٣٩٤، وهمع الهوامع ١/ ١٥٦. وهو المنسوب إلى الكوفيين.

(٥) هو هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله. (ت ٢٠٩هـ)، من نحويي الكوفة، أخذ عن الكسائي. انظر: نزهة الألباء ١٢٩، وإنباه الرواة ٣/ ٣٦٤، ووفيات الأعيان ٦/ ٨٥.

(٦) رأي هشام في الإنصاف ١/ ٧٩، وشرح الكافية ١/ ١/ ٣٩٤، وهشام بن معاوية الضرير ٢٠٥.

(٧) وهو رأي البصريين. انظر: مصادر المسألة.

فيه، وهذا كما يقولُ بعضُ البصريين في حرف الشرطِ والشرطِ، إنَّهما العاملانِ في الجزاءِ.

وهذا يَفسُدُ عليه بأنَّهُ يَصحُّ أن يتقدَّمَ المنصوبُ على الفعلِ، فتقولُ: زيدًا ضَربَ عمروٌ، ويُفصَلَ بينهما، فتقولُ: ضَرَبَ زيدًا عمروٌ، ولو كانا جميعًا العاملينِ في (زيدٍ) لم يصحَّ أن يتَقَدَّمَ عليهِما؛ لأنهما جملةٌ، والجملةُ لا يتقدَّمُ معمولها عليها، ولا يُفصَلُ بينَ الجُزأينِ العاملينِ بِالمعمولِ، كما قالَ[1]:

أنا ابنُ دارةَ مَعرُوفًا لها نَسَبِي ... فَهَل بِدارةَ يا لَلناسِ مِن عارِ[2]

وحُجةُ هشامٍ، أنَّ الفعلَ قد عمِلَ الرفعَ، فلا يجوزُ أن يعملَ النَّصْبَ، كيلا يعملَ عملينِ مختلفينِ، كما تقولُ في حروفِ الجرِّ وحروفُ النصبِ للفعلِ، والذي يُفسِدهُ أنَّ الفاعلَ والمفعولَ اسمانِ، وليسَ أحدُهُما أولى مِنَ الآخرِ بالعملِ، وأيضًا فلو كانَ كذلِكَ، لكانَ الفاعلُ أينَ وُجِدَ ناصبًا للمفعولِ بِهِ، وهُنا أفعالٌ لا تتعدَّى، وأيضًا فلو كان كذلِكَ لما جاز تقدُّم المفعولِ به على الفعلِ؛ لأنَّهُ معمولٌ

---

(١) هو سالم بن دارة، ودارة أمه، وأبوه مسافع بن يربوع من بني عبد الله بن غطفان. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٣٨٩.

(٢) البيت من البسيط.

روي: (بها) بدل (لها).

انظر: شعر غطفان (سالم بن دارة) ٥٠٨، والكتاب ٢/ ٧٩، والبغداديات ٥٤٦، والبصريات ١/ ٦٦٣، ٢/ ٩٠٤، والخصائص ٢/ ٢٦٨، ٣١٧، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢، وشرح المفصل ٢/ ٦٤، وخزانة الأدب ٣/ ٢٦٥.

للفاعِلِ، والفاعلُ لا يَتَقَدَّمُ الفِعلَ، وأيضًا فإنَّ الفاعلَ قد يقعُ مضمرًا، والمضمرُ لا يعملُ في الحالِ ولا في الظرفِ، فكيفَ يعملُ في المفعولِ به، فتدبَّرْ ذلك.

قال أبو الفتح: «**الفعلُ في التعدِّي إلى المفعولِ بِهِ عَلى ضَربَينِ: فعلٌ متعدٍّ بنفسِهِ، وفعلٌ متعدٍّ بحرفِ جرٍّ، فالمتعدي بحرفِ جرٍّ**[1] **نحوُ قولِكَ: مَررتُ بزيدٍ، ونَظَرْتُ إلى عمرٍو، وعجبْتُ من بكرٍ، فلو**[2] **قُلْتَ: مَرَرْتُ زيدًا، وعجبْتُ بَكرًا فحذفْتَ الحرفَ**[3] **لم يجُزْ**[4] **إلا في ضَرورةِ الشِّعرِ**»[5].

قال سعيد: الفعلُ المتعدِّي على ثلاثةِ أضرُبٍ: ضربٌ يتعدَّى بنفسِهِ، وضربٌ يتعدَّى بقرينةٍ، وضربٌ يتعدّى تارةً بنفسِهِ وتارةً بقرينةٍ.

والقرائنُ خمس، وذكر عُثمانُ منها قرينةً واحدةً، فأحدُها: حرفُ الجرِّ، وهوَ الذي ذكرَهُ، نحوُ قولِكَ: مَررتُ بزيدٍ، ونزلتُ على عمرٍو، ودخلتُ إلى زيدٍ، ورغبتُ في زيدٍ، وصَدَفْتُ عن بكرٍ.

والثانيةُ: الهمزةُ، كقولك: قام زيدٌ، وأقام زيدٌ عمرًا.

والثالثةُ: التضعيفُ، كقولِكَ: فَرِحَ زيدٌ، وفرَّح زيدٌ عمرًا.

والرابعةُ: الحركةُ، كقولِكَ: حزِنَ زيدٌ، وحَزَنَ زيدٌ عمرًا، فالفتحة عَدَّتْهُ إلى

---

(١) في اللمع: الجر.

(٢) في اللمع: ولو.

(٣) في اللمع: حرف الجر.

(٤) في اللمع: لم يجز ذلك إلا.

(٥) في اللمع: ضرورة شعرٍ. اللمع: ٥١.

(عمرو)، وحكى سيبويهِ عن الخليل أنَّ قولهم: فَتِنَ الرجلُ وَفَتَنْتُهُ، وحزِنَ وحزَنْتُهُ، لم يُرِدْ أنَّك جعلته فاتنًا وحزينًا، كما أنَّك لو قُلتَ: أخرجْتُهُ وأدخَلْتُهُ، وإنما يُريدُ: جعلتَ فيه حُزنًا وفتنةً، كما تقولُ: كَحَلتُهُ، ولو أرَدْتَ ذَلِكَ لقلْتَ: أحزنتُهُ، وأفتنتُهُ[١]، ومثلُهُ: قَبُحَ عملك، وقَبَحهُ الله.

الخامسةُ: السينُ والتاءُ في قولِكَ: نَطَقَ زيدٌ، واستنطقتُهُ.

وقد يجتمِعُ على الفعلِ الواحِدِ القرينةُ والاثنتانِ / ٧٤ أ والثلاثُ، وقد يختَصُّ ببعضِها دونَ بعضٍ، وذلك مسموعٌ منهم، فمثالُ الأول: أغْرَمْتُ زيدًا، وغَرَّمْتُهُ، وأذهَبْتُ زيدًا وذهبْتُ بِهِ، وأقمتُ زيدًا، وقمتُ بِهِ، وأنزلتُ زيدًا ونزَّلته، ونَزَلْتُ به، قالَ الله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾[٢] وقال: ﴿أَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾[٣] وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾[٤].

ومثالُ الثاني: عَرفتُ زيدًا وعرَّفتُ زيدًا عمرًا، وزعمَ المبردُ أنَّ أذهبتُهُ بمعنى: أزلتَهُ ويجوزُ أن يكونَ مَعَهُ وألاَّ يكونَ مَعَهُ، وذَهَبتَ بِهِ بمعنى: أزلتَهُ وأنْتَ مَعَهُ، وقد رُدَّ عليه بقوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم

---

(١) الكتاب ٤/ ٥٦.

(٢) الفرقان: ١.

(٣) آل عمران: ٤.

(٤) الشعراء: ١٩٣.

مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾[(١)]، ولا يتَّجهُ قولُهُ في هذا[(٢)].

والنَّقْلُ بالهمزةِ والتضعيفِ والحركةِ والسينِ والتاءِ يختصُّ بالثلاثيِّ الذي لا زيادةَ فيهِ، وحرفُ الجرِّ يختصُّ بما زادَ على الثلاثةِ، ويُشارِكُ الباقيةَ في التعديةِ، إلا أنَّ ظاهرَ الهمزةِ القُوَّةُ؛ لأنها ليسَ لها شيءٌ سِوى التَّعديةِ، وحروفُ الجرِّ لكلِّ حرفٍ منها معنىً مَعَ التَّعديةِ، وكذلِكَ السينُ والتاءُ، وهو الطلبُ في الغالبِ، والتضعيفُ فيهِ مَعنى المبالغةِ، كذا زعمُوا في قولِهِ [تعالى][(٣)]: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾[(٤)]، ألا ترى أنَّ التَّضعيفَ عدَّاهُ كما عَدَّتْهُ الهمزةُ في أغلقْتُ البابَ؟ ومعَ ذلِكَ قيلَ: إنَّ فيها مَعنى المبالغةِ، على أنَّهُ لم يُستعملَ: غَلَقَ البابُ، ثُمّ عُدِّيَ بالهمزةِ أو بالتضعيفِ، وإنما المستعملُ أغلقتُ البابَ، فتدَبَّرْ ذلِكَ ففيهِ نظرٌ.

---

(١) البقرة: ٢٠.

(٢) جاء التعبير في الآية بذهب بسمعهم، والمعنى أن الله عز وجل أذهبهُ، ولا يمكن أن يتصوَّر تقدير المبرد، تعالى الله عن ذلك.

انظر رأي المبرد والرد عليه في: درة الغواص ٥٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٩٣، والبسيط ١/ ٤١٧، والجنى الداني ٣٧، ومغني اللبيب ١٣٨.

(٣) سقط من أ.

(٤) يوسف: ٢٣.

قال سيبويه (٤/ ٦٣): «وقالوا: أغلقت البابَ، وغَلَّقْتُ الأبوابَ حين كثَّروا العمل».

وأمَّا المُتَعَدِّي تارةً بنفسِهِ وتارةً بحرفِ الجرِّ، فقولُهم: شَكَرْتُكَ وشَكَرْتُ[١] لَكَ، ونصحتُكَ ونَصَحْتُ لَكَ، وكِلتُكَ وكِلْتُ لَكَ، وقَدْ جاءَ فِعلٌ يَتعدَّى بنفسِهِ أَصلاً ثُمَّ عُدِّيَ بحرفِ الجرِّ عَلى تأويلٍ، وذلِكَ كَقولِهِ تَعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا نُورَ ٱللَّهِ﴾[٢] وقالَ الشاعِرُ[٣]:

أُرِيـدُ لأَنْـسَى ذِكْرَهـا فكَـأَنَّما   تَمَثَّـلُ لي لَـيْلَى بِكُـلِّ سَـبيلِ[٤]

قـالَ الخليـلُ: هُـوَ محمولٌ على المعنى، أي: إرادتي لهذا[٥]، فعُدِّيَ مصدَرُهُ بالقرينةِ؛ لأنَّ المصدرَ واسمَ الفاعِلِ يجُوزُ أنْ يَتَعَدَّيا بقرينةٍ، وإنْ كان فعلاهُما في الأصلِ مُتَعَدِّيَينِ بِأنفُسِهِا، كقولِكَ: هذا ضاربٌ لزيدٍ، وأعجبَني ضربُكَ لِزيدٍ، ولا تقولُ: ضربْتُ لزيدٍ[٦].

---

(١) في أ: شكرت إليك لك. وقد ضرب على (إليك) بخط مغاير.

(٢) الصف: ٨.

(٣) هو كُثيِّر.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: ديوان كُثير ١٧٦، والكامل ٢/ ١٠٠٠، واللامات للزجاجي ١٥١، وأمالي القالي ٢/ ٦٣، والمحتسب ٢/ ٣٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٢٣٧، ورصف المباني ٣١٩، والجنى الداني ١٢١، ومغني اللبيب ٢٨٥، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٩.

(٥) قال الزجاجي في توجيهه: «تقديره: أُريدُ، وإرادتي لهذا، أي لنسيان ذكرها» انظر: اللامات ١٥١. وقال به ابن جني في: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٥٦ (رسالة علمية).

(٦) قال المبرد: «والذي يستعمل في صلة الفعل اللامُ، لأنها لامُ الإضافة، تقول: لزيدٍ ضربتُ... وإنما تقديرُهُ: ضربي لزيدٍ، فأُجري الفعلُ مُجرى المصدر، وأحسنُ ما يكون ذلك إذا تقدَّم المفعول... وإنْ أُخِّرَ
=

وأمّا قولُ الشاعِرِ[1]:

مـا كنْـتُ أُخـدعُ للخليـل بِخُلَّـةٍ ... حتّـى يكـونَ لِيَ الخليـلُ خَـدُوعا[2]

فـإنَّ الـلامَ فيـه زائـدةٌ، كـما زيـدتْ في قولِـهِ تعـالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[3] عنـد النحاةِ[4]، وقال الشاعرُ، وهو ابنُ ميّادةَ[5]:

ومَلَكْـتَ مـا بـينَ العـراقِ ويثْـرِبٍ ... مُلكًـا أجـارَ لِمُـسلمٍ ومُعاهَـدِ[6]

المفعولُ فهو عربيٌّ حسنٌ». انظر: الكامل ٢/ ١٠٠٠، وفي المقتضب ٢/ ٣٧ نحوه. ونقل أبو حيان عن الجرمي أنه قال: «قال الأخفش وأبو عمرو: تدخل تأكيدًا إذا قُدِّم المفعول، ولا يجوز في غير ذاك إلا إذا اضطر شاعر» انظر: التذييل والتكميل ٧/ ٢٨.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: زيادة اللام في قوله: (للخليل).

انظر: البحر المحيط ٢/ ٤٩٤، وزاد المسير ١/ ٤٠٧، والدر المصون ٣/ ٢٥٠.

(٣) النمل: ٧٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠٠، والمقتضب ٢/ ٣٧، واللامات ١٦١، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٣٩.

(٥) هو الرَّمَّاح بن أبرد، من بني مُرة بن عوف بن سعد بن ذبيان. وميَّادة أمُّه. شاعر أموي، أدرك العباسيين. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٧٥٩، والأغاني ٢/ ٨٥.

(٦) البيت من الكامل.

انظر: شعر ابن ميّادة ١١٢، والأغاني ١١٥، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٥٦ (رسالة علمية)، والبديع ١/ ٢/ ٤٣٨، والجنى الداني ١٠٧، ومغني اللبيب ٢٨٥، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٠، وشرح أبياته ٤/ ٣٠٧.

أيْ: مُلكًا أجارَ مُسلِمًا ومُعاهدًا.

فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[(١)] فإنما عدَّاهُ باللامِ وإنْ كانَ مُتَعَدِّيًا بنفسِهِ؛ لأنَّ المعمولَ لَمَّا تقدَّمَ عَلى عامِلِهِ ضعُفَتْ عُلقةُ العامِلِ، فقوِيَ بحرفِ الجرِّ، والصوابُ عندي في الآيةِ التي تأوَّلها الخليلُ أن يكونَ مفعولُ (يُريدونَ) محذوفًا، تقديرُه: يريدون الفِتنةَ لِيُطفِئُوا، فاللامُ عِلَّةٌ لهم، وفي البيتِ: أُريدُ الصَّبرَ عنها لأنسى ذِكرَها.

فاللامُ في مَوضِع نصبٍ على العلَّةِ، والدليلُ على ذلِكَ قَولُ الهُذليِّ[(٢)]:

تُريدينَ كيما تَضْمِديني[(٣)] وخالدًا   وَهَلْ يُجمَعُ السَّيْفانِ ويحَكِ في غِمْدِ[(٤)]

فدخولُ: (كَي) يُبيِّنُ لكَ أنَّ اللامَ علةٌ.

وهُنا أفعالٌ بعكس[(٥)] ما أصَّلناهُ، وهِيَ / ٧٤ ب أفعالٌ تكونُ مُتعديةً إذا عريتْ منَ القرينةِ، فإذا وُجدتِ القرينةُ كانَتْ قاصرةً، وذلِكَ قولهم: أَقْشَعَ

---

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) هو أبو ذؤيب.

(٣) في هامش أ: تجمعيني.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (تجمعيني) بدل (تضمديني).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٥، وشرح أشعارهم ١/ ٢١٩، وإصلاح المنطق ٥٠، والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠، ومجمع الأمثال ٣/ ١٨٤، والمستقصى ٢/ ٣٩٠-٣٩١، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ٨٦٣، ولسان العرب (ضمد) ٣/ ٢٦٦، وخزانة الأدب ٨/ ٥١٤.

(٥) في ج: وهذا أفعال تَعكسُ.

السحابُ، وقَشَعَتِ الريحُ السحابَ، وأكبَّ الرجلُ على وجْهِهِ وكَبَبْتُ الرجُلَ على وجْهِهِ، وأنزَفَتِ البئرُ، ونزَفْتَ البئرَ، إذا أذْهَبْتَ ماءَها. وأشنَقَتِ الناقةُ؛ إذا رَفَعَتْ رأسَها وجَذبَتْ زمامَها، وشنَقْتُها: إذا فعلتَ بها ذلِكَ، وهذِهِ ألفاظٌ يسيرةٌ تُحفَظُ ولا يُقاسُ عليها، وعِلّةُ ذلكَ أنَّهم لَمّا وجدُوا (فَعِلَ) و(أَفْعَلَ) بمعنى واحد، نحو: بَلِمَتِ الناقةُ وأبْلَمتْ[1]، ورأينا الفتحةَ عدَّتْ (فَعِل) نحو: حزِنَ زيدٌ وحَزَنْتُهُ، وحكى عُثمانُ في الخصائص[2]: كَسِيَ زيدٌ ثوبًا، وكسَوتُهُ ثوبًا، عَدَّى (فَعلت) و(أفْعَلْتُ)، وأيضًا فإنَّنا وَجَدْنا (فعَلَ) و(أَفْعَلَ) شيئًا واحدًا، نحو: ضاءَ الصباحُ وأضاءَ، ورأيْنا (فَعَل) جاءَ مُطاوعًا لأفْعَلَ، نحو: أخرَجتُهُ فَخَرَجَ، وأدْخلتُهُ فَدَخَلَ، وجاء[3] (أفْعَل) مطاوعًا لـ(فَعَلَ) نحو: قَشَعتِ الريحُ السحابَ، وأقْشَعَ، وأيضًا فقد جاءَ (فَعَل) مُطاوِعَ (فَعَل) نحو:

قد جبَرَ الدينَ الإلهُ فَجَبَرْ[4]

---

(١) بلمت الناقة وأبلمت: إذا اشتهت الفحل. (تاج العروس (بلم) ٣١/ ٢٩٩).

(٢) ٢/ ٢١٤.

(٣) في ج و د: فجاء.

(٤) من الرجز.

وهو للعجاج.

يريد: جبره فانجبر، فـ(جبر) الثاني مطاوع للأول.

انظر: ديوان العجاج ٦٣، وإصلاح المنطق ٢٢٨، وأدب الكاتب ٤٥٤، والزاهر ١/ ١٧٨، وتهذيب اللغة ١١/ ٦٠ (جبر)، والخصائص ٢/ ٢٦٠، واللسان ٤/ ١١٣ (جبر).

فجَعَلُوا (أَفْعَلَ) مُطاوِعَ (فَعَلَ)، وقال الفارسيُّ: جُعِلَ ذلِكَ لـ(فعَلَ) عِوضًا مِن دُخُولِ الهمزةِ عليهِ[١].

وهُنا شيءٌ آخرُ يوهمُ العكسَ، وذلكَ أنَّ النحاةَ تقولُ: إذا قُلتَ: ضَربْتُ زيدًا مخفّفًا احتملَ ضربةً واحدةً وضرباتٍ، وإذا قلت: ضَرَّبْتُ زيدًا مُشدَّدًا لم يحتملْ إلا التكثيرَ، وقد قالتِ العربُ: مجَدتُ الإبلَ: إذا عَلَّفتَها مِلءَ بطنِها مخففًا، ومجَّدتُها مثقلاً إذا علفتَها نِصْفَ بطنِها[٢]، ومِن ذلِكَ: هذا بلدٌ قد شَبِعتْ غنمُهُ، إذا كانتْ كثيرةَ الشِّبَعِ، وشُبِّعتْ غَنَمُهُ إذا قاربَتِ الشِّبعَ ولم تَشْبَعْ[٣]، وهذا يحتملُ أن يكونَ لُغتينِ[٤].

والمتعديةُ تُذكرُ عندَ ذكرِ عُثمانَ لها، وله قسمةٌ ثانيةٌ، وهُوَ أنَّ الأفعالَ على ضربينِ: ضربٌ حقيقيٌّ، وضربٌ غيرُ حقيقيٍّ، فالحقيقيُّ على ضربينِ: قاصِرٌ وغيرُ قاصرٍ، فالقاصرُ قد ذكرنا حُكمَهُ، وغيرُ القاصرِ على ضربينِ: مؤثِّرٌ وغيرُ مؤثِّرٍ، فالمؤثرُ نحو: ضربْتُ، وغيرُ المؤثرِ نحوُ: مَدَحْتُ وهَجَوتُ، ألا تَرَى إلى تعدِّيهما على الغائبِ؟ وأفعالُ النفسِ من هذا القبيلِ في عدمِ التأثيرِ، لا في عدمِ التَّعديةِ.

---

(١) لم أقف على قوله.

(٢) تهذيب اللغة ١٠/ ٦٨٣ (مجد).

(٣) تهذيب اللغة ١/ ٤٤٧ (شبع).

(٤) نص الأزهري على أنها لغتان. انظر: تهذيب اللغة ١٠/ ٦٨٣ (مجد).

وغيرُ الحقيقيَّةِ على ثلاثةِ أضرُبٍ:

فعلٌ مستعارٌ، نحوُ قولِكَ: ماتَ زيدٌ، ووَقَعَ الحائطُ.

وفعلٌ يدلُّ على زمانٍ وليسَ يُرادُ أنَّ الأسماءَ المسندةَ إليها فاعلةٌ في الحقيقةِ لِذلِكَ الفعلِ، وذلِكَ نحوُ قولِكَ: كانَ زيدٌ قائمًا.

وفعلٌ منقولٌ عن جهَتِهِ، وهو قولُكَ: لأرَيَنَّكَ هُنا، وقد تقدَّمَ ذكرُهُ.

وقولُهُ: «ولا يجوزُ حذفُ حَرْفِ الجرِّ إلاّ في الشعرِ ضَرورةً» هُوَ كما ذَكَرَ؛ لأنَّهُ كانَ يُلْبِسُ المُتعدِّي بغيرِهِ في الأصْلِ بالمُتعدِّي بِنَفْسِهِ، إلا أنَّ ما كثُرَ استعمالُهُ فاسْتُعمِلَ في التنزيلِ فحكمُهُ حُكمُ المُطَّرِدِ فيما وَرَدَ لا غيرُ، كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[1] وقولِهِ تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[2] أي: بِهِ، ثمَّ حَذَفَ حَرفَ الجرِّ فَوَصَلَ الفِعلُ إلى الهاءِ، فَحَذَفَ الهاءَ، فصارَ بمنزلةِ قولِهِ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[3] أي: بَعَثَهُ اللهُ، ومِن ذلِكَ قولُ الشاعِرِ[4]:

مِنّا الذي اخْتِيرَ الرِّجالَ سَماحَةً ... وَجُودًا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ[5]

---

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) الحِجر: ٩٤.

(٣) الفرقان: ٤١.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٥١٦، والكتاب ١/ ٣٩، والمقتضب ٤/ ٣٣٠، والأصول ١/ ١٨٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٤-٤٢٥، وتحصيل عين الذهب ٧٤، وشرح المفصل ٨/ ٥١، وخزانة الأدب

=

وقولُهُ[1]: / ٧٥ أ

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ جَعَلْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[2]

يريدُ: (منَ الرجالِ)، و(بالخير)[3].

وأمَّا الذي لا يجوزُ في كلامٍ فصيحٍ، وإنما يجوزُ في ضرورةِ الشعرِ، فقوله:

كأنّهُ واضحُ الأقرابِ في لقحٍ   أسمى بهنَّ وعزَّتْهُ الأناصيلُ[4]

يُريدُ: وعزتْ عليهِ، وقولُهُ[5]:

٩/ ١٢٣.

(١) اختلف في قائله فقيل:

أ- عمرو بن معديكرب.

ب- خُفاف بن ندبة.

ج- العباس بن مرداس.

د- زُرعة بن السائب.

هـ- أعشى طرود.

(٢) البيت من البسيط.

النشب: المال الأصيل، والعقار. (اللسان ١/ ٧٥٧ (نشب).

انظر: الصبح المنير (ديوان الأعشين) ٢٤٨، والكتاب ١/ ٣٧، والمقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١، والأصول ١/ ١٧٨، واللامات للزجاجي ١٥٢، والمحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٠، وتحصيل عين الذهب ٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٣، والمقاصد الشافية ١/ ٥٤٦، ٣/ ٦٧١، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٩.

(٣) في ج: والخير.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) هو جرير.

تمــــرُّونَ الـــدِّيارَ ولم تَعُوجُـــوا   كلامُكُـــمُ عـــليَّ إذًا حَـــرامُ[(١)]

يريدُونَ :على الدِّيارِ.

فأمَّـــا قولُـــهُ تعـــالى: ﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾[(٢)]، و﴿بَطِرَتۡ مَعِيشَتَهَا﴾[(٣)] فـإنَّ قَومًـا يجعلونَـهُ بمنزلـةِ: سَـفِهَ في نفسِه، فحـذَفَ الحرفَ، وأَوْصَلَ الفِعلَ[(٤)]، وعَلَيهِ قولُهُ[(٥)]:

أنـــتَ الخليفَـــةُ حكمَـــهُ وفعالَـــهُ[(٦)]

---

(١) البيت من الوافر.

لم تعوجوا: أي لم تنعطفوا فتقيموا. (انظر: اللسان ٢/ ٣٣٣ (عوج).

وصدره في الديوان: أتمضون الرسومَ ولا تُحَيَّا

وروي: أتمضون الديارَ... وقد اعترض المبرد على روايتيه، وصحح رواية ثالثة وهي: مررتُم بالديار. (انظر: الكامل ١/ ٥٠).

انظر: ديوان جرير ١/٢٧٨، والكامل ١/ ٥٠، والبديع ١/ ٢/ ٤٣٥، وشرح المفصل ٨/ ٨، والمقرب ١٢٧، ومغني اللبيب ١٣٨، ٦١٦، والمقاصد الشافية ١/١٣٨، واللسان ٥/ ١٦٥ (مرر)، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١، وخزانة الأدب ٩/١١٨.

(٢) البقرة: ١٣٠.

(٣) القصص: ٥٨.

(٤) هو قول الكسائي، وجوَّزه الأخفش. انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٦٣.

(٥) هو الراعي.

(٦) صدر بيتٍ من الكامل، وعجُزُه:

وإذا أردت بظالمٍ تنكيلا

=

وروى الأخفشُ: هم هيئَتَهُم[1]، على تقدير: هُم عَلَى هَيئتِهِم، فحَذَفَ، وجوَّزَ أن يكونَ منصوبًا على المصدرِ وَعَلى الظَّرفِ[2]، ولم يأتِ في غيرِهِ، ومنهم مَن ينصبُهُ على التمييزِ[3]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّهُ معرِفةٌ، ومنهُم مَن يجعَلُ التقديرَ: سَفَّهَ[4]. وقولُهُ تعالى: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾[5] أي: في أرضٍ، عندَ بعضِهِم[6]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ﴾[7] أي: لأولادِكم[8]، فَحَذَفَ، وهذا يُستعملُ في الكلامِ وغيرِه، لمجيئه في كتابِ الله، ولا يُقاسُ حذفُ حروفِ الجرِّ جميعِها عليهِ، وإنما يُستعملُ في الكلام ما وردَ في كتابِ الله تعالى، لا ما وردَ

وروي: عدلُهُ وقضاؤُهُ، و: حلمُهُ وفعالُهُ، و: عذلُهُ ونوالُهُ. كلُّها بالرفع.

انظر: ديوان الراعي ٢٤٧، وجمهرة أشعار العرب ٧٣٣، وخزانة الأدب ٣/ ١٤٧.

(١) رواه أبو حيان عن العرب دون عزو، والمقدر عنده (في). انظر: الارتشاف ٣/ ١٤٣٤.

(٢) قال الأخفش- عند حديثه عن آية البقرة-: «... ولهذا معنى ليس لذاك، تقول: غُبنَ في رأيِه، وخسر في أهله... وقد جاء لهذا نظيرٌ، قال: ضُرِبَ عبد الله الظهرَ والبطنَ، ومعناه: على الظهر والبطن...» انظر: معاني القرآن ١/ ١٥٧ (قراعة).

(٣) هو الفراء. انظر: معاني القرآن ١/ ٧٩.

(٤) في د: ومنهم من يجعل سفِه في معنى سفَّه.

جوَّزه الأخفش. انظر: معاني القرآن ١/ ٣٣٧.

(٥) يوسف: ٩.

(٦) هو الأخفش. انظر: معاني القرآن له ٢/ ٥٩٠. وانظر: تفسير الطبري ١٢/ ١٥٥.

(٧) البقرة: ٢٣٣.

(٨) ذكره الأخفش في معاني القرآن ١/ ٣٣٧.

في الشِّعْرِ، ومن الشاذِّ قولُ الشاعرِ[(١)]:

نُغـــالي اللحـــمَ للأضـــيافِ مِنَّـــا[(٢)]

أي في اللحمِ، فحذفَ.

قال أبـو الفـتح: «**غـيرَ أنَّ الجـارَّ والمجـرورَ جميعًـا في مَوضِـعِ نَصْـبٍ بِالفِعْـلِ [الذي][(٣)] قَبْلَهُما**»[(٤)].

قال سعيـدٌ: إنْ أرادَ عُثمانُ أنَّ كُـلَّ جـارٍّ ومجـرورٍ في مَـوضِـعِ نَـصـبٍ فـهُو غيرُ مُستقيمٍ، لقولِهِ تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[(٥)]، وقولِهِ تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[(٦)]، وقولِهِ تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[(٧)] في أحد

---

(١) هو رجلٌ من قيس.

(٢) صدر بيتٍ من الوافر، وعجُزُه:

ونُرْخِصُهُ إذا نَضِجَ القُدُورُ

روايته في مصادره: (نيئًا) بدل (منّا). وروي: (القدير) بدل (القدور).

نغالي: نشتريه غاليًا، ثم نرخصه إذا نضجتْ قدورنا (اللسان ١٥/ ١٣١ (غلا).

انظر: المعاني الكبير ٣٥٦، وجمهرة اللغة ٣/ ٤٩٤، وتهذيب اللغة ٧/ ١٣٥ (رخص)، وأمالي المرتضى ١/ ٥٥١، واللآلئ ١/ ٤٩٣، واللسان ٧/ ٤٠ (رخص)، ١٥/ ١٣١ (غلا).

(٣) تكملة من اللمع.

(٤) اللمع ٥١.

(٥) الإسراء: ٩٦.

(٦) مريم: ٣٨.

(٧) القلم: ٦.

القولين[١]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٢]، وقولِهِ تعالى في قِراءةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾[٣] بالنصب[٤] في أحَدِ الوُجُوهِ[٥]، وكذلِكَ ما جاءني مِن أحَدٍ، فالجارُّ والمجرورُ في هذا جميعِهِ لَيْسَ في مَوضِعِ نَصبٍ، وإنما هُو في مَوضِعِ رَفعٍ. وإنْ أرادَ الأمْثِلَةَ التي ذَكَرَها فلا شُبهةَ أنَّها فيه في مَوضِعِ نَصبٍ.

واعْلَمْ أنَّ الجارَّ متصِلٌ بالاسمِ من وجهٍ، ومتَّصِلٌ بِالفعلِ مِن وجهٍ، فأمَّا اتِّصالُهُ بِالاسْمِ فلأنَّهُ عامِلٌ فيهِ، ولا يَصِحُّ الفَصْلُ بينَهُ وبينَهُ إلاَّ في ضَرورةٍ، ولهذا المعنى عُطِفَ عَلى مَوضِعِهِما في قولِهِ[٦]:

ويُصْبِحُ كالسَّيْفِ الصَّقيلِ إذا غدا ... على ظَهْرِ أنماطٍ لهم ووسائدا[٧]

---

(١) قيل: (المفتون) اسم مفعول على أصله، وبهذ تكون الباء زائدة، وهو الذي عناه المصنف.

وقيل: (المفتون) مصدر على زنة اسم المفعول. انظر المسألة في: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧، ومغني اللبيب ١٤٨.

(٢) آل عمران: ٦٢.

(٣) الحاقة: ١٣.

(٤) هي قراءة أبي السمال. انظر: مختصر ابن خالويه ١٦١، والكشاف ٤/ ١٥١.

(٥) وذلك إذا جُعل الجار والمجرور (في الصور) نائبًا عن الفاعل. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢١٦، والبحر المحيط ٨/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٦) هو الأعشى.

(٧) البيت من الطويل.

الشاهد: قوله (وسائد) حيث عطفت على موضع الجار والمجرور (كالسيف)، وموضعه النصب؛ خبر

=

وقولِهِ[١]:

جِئْنــي بِمِثْــلِ بَنــي بَــدْرٍ لِقَــومِهِمُ   أَوْ مِثْـلَ أُسْرةِ مَنْظُـورِ بْـنِ سَـيَّارِ[٢]

وقولِهِ[٣]:

يَــذهبْنَ في نجــدٍ وغَــوْرًا غــائرا[٤]

ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٥].

(أصبح).

انظر: الصبح المنير ٤٩. ولم أجده في غيره. وروايته: (له) بدل (لهم).

(١) هو جرير.

(٢) البيت من البسيط.

يخاطب الفرزدق، ويفتخر عليه بسادات قيس، وهم أخواله، ذاكرًا أشرافهم. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد: (مثل) فهو معطوف على موضع الجار والمجرور (بمثل).

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٣٧، والكتاب ١/ ٩٤، ١٧٠، والمقتضب ٤/ ١٥٣، والأصول ٢/ ٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٦، والمحتسب ٢/ ٧٨، وتحصيل عين الذهب ١٠٨، ١٤١، وشرح المفصل ٦/ ٦٩.

(٣) اختلف في قائله. فقيل:

أ- العجاج.

ب- ابنه رؤبة.

(٤) من الرجز.

نجد: المرتفع من بلد العرب، والغور المنخفض منها، وهو تهامة. (عن تحصيل عين الذهب ١٠٨).

الشاهد: عطف (غورًا) على موضع (في نجد).

انظر: زيادات ديوان رؤبة ١٩٢، والكتاب ١/ ٩٤، والزاهر ١/ ٢١٨، والخصائص ٢/ ٤٣٢، والمحتسب ٢/ ٤٣، وتحصيل عين الذهب ١٠٨، وأساس البلاغة (فسق) ٢/ ٢٠٠.

(٥) آل عمران: ٤٦.

ولهذا المَعنى خَلَطَهُ الشاعِرُ بِالاسْمِ فقالَ(١): أَنْشَدَهُ الكُوفيُّ:

لقــد بَـسْمَلَتْ لَـيلى غَـداةَ لَقِيتُهـا … فيـا حَبَّـذا ذَاكَ الحَبِيـبُ المُبَسْمِلُ(٢)

ولهذا قالُوا: بِكَمْ رَجُلاً مَرَرْتَ؟ فَقَدَّمُوا الحَرْفَ قَبْلَ (كَمْ) ولها الصَّدارةُ.

وأمَّا اتِّصالُهُ بِالفِعلِ فإنَّهُ بمنزلةِ الهمزةِ والتَّضْعِيفِ في تَقويـةِ الفِعْـلِ، إلاَّ أَنَّـهُ عامِلٌ؛ لأَنَّهُ مُباشِرٌ لِلاسْمِ، ولهُ تأثيرُ مَعنىً غَيرِ التَّعديةِ.

قال أبو الفتح: «**والمتعدِّي بنفسِهِ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ: متعـدٍّ إلى مفعـول /** ٧٥ ب **واحد، ومتعدٍّ إلى مفعولَينِ، ومتعـدّ إلى ثلاثـة مفعُـولِينَ، والمتعـدِّي إلى مفعـول واحد، نحو [قولك]**(٣)**: ضربتُ زيدًا وكلّمتُ عمرًا**»(٤).

قالَ سعيدٌ: قالتِ النحاةُ: كُلُّ فعلٍ يُلاقي شيئًا أو يتعلَّـقُ بشيءٍ فَهُـوَ مُتَعـدٍّ، والذي عندِي أنَّ كُلَّ فِعلٍ يَفتقِرُ وجودُهُ إلى شيءٍ غَيرِ فاعلِهِ والزمانِ والمكانِ فهُـوَ مُتعدٍّ مُؤَثِّرًا كـانَ أو غـيرَ مُؤَثِّرٍ، فمـن ذلِـكَ فِعلُ الحـواسِّ، كـالنَّظرِ للمُبصَـراتِ، واللمـسِ بِاليـدِ للمَلْمُوسـاتِ، والـسَّمْعِ للمـسمُوعاتِ، والـذوقِ للمطعُومـاتِ،

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان عمر ٣٢٠، وأمالي القالي ٢/ ٢٠٧، واللآلئ ٢/ ٩٠٩، وتذكرة النحاة ٢٤، والدر المصون ١/ ١٣، واللسان ١١/ ٥٦ (بسمل)، والهمع ٢/ ٨٩.

(٣) تكملة من اللمع.

(٤) اللمع ٥١.

والشمّ للمشمُوماتِ، وكُلٌّ [ما][1] لهُ آلةٌ.

فإنْ قِيلَ: فما تَصْنعُ بقولِ الشاعِرِ[2]:

رَأى بَـرْدَ مـاءٍ ذِيـدَ عَنـهُ ورَوْضـةً ... بَـرُودَ الـضُّحَى فَينانـةً بِالأصـائلِ[3]

والبردُ لا يُرى؟

فالجوابُ: أنّهُ أرادَ أثَرَ ماءٍ، وأيضًا فإنَّ هذا استعارةٌ؛ لأنَّهُ إذا رَأى صفاءَ الماءَ ورِقَّةَ الهواءِ، وأحَسَّ بَردَ[4] الزّمانِ، كانَ ذلِكَ مُخرِجًا لَهُ إلى حَيِّزِ الرُّؤيةِ.

وكذلِكَ قَولُهُم فيما حكاهُ الأخفَشُ: أَبْصَرْتُ كلامَهُ[5]، التقديرُ فيهِ: أَبْصَرْتُ مَحَلَّ كلامِهِ مُتكلِّمًا، وقولُ الشاعِرِ[6]:

فلا الظلَّ مـن بَرْدِ الـضُّحى تـستطيعُهُ ... ولا الفـيءَ مـن بـردِ العـشيِّ تـذوقُ[7]

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (يرى) بدل (رأى).

والفينانة كثيرة الأغصان. (شرح المرزوقي ٢/ ١٤١٦).

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٩٠ (رسالة علمية)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٤١٦، وديوان الحماسة بترتيب الأعلم ٢/ ٣٢٣، والبديع ١/ ٢/ ٤٤٠.

(٤) في ج: ببرد.

(٥) لم أقف على هذا.

(٦) هو حُميد بن ثور.

(٧) البيت من الطويل.

مُستعارٌ في مكانِ: تُلاقي.

إلاَّ أنَّ في (سَمِعْتُ) شيئًا يُخالفُ أخواتِها، وهوَ أنَّهُ يَتَعدَّى إلى واحدٍ إذا كانَ مِمَّا يُسمَعُ، ويتعدَّى إلى اثنينِ إذا كانَ الأوَّلُ مما لا يُسمَعُ والثاني مما يُسمَعُ، كقولِكَ: سمعتُ كلامَ زيدٍ، وسمعتُ زيدًا يقولُ ذلِكَ، وإشكالُ هذا الفصلِ أنَّ المفعولَ لا يكونُ جملةً إلا إذا كانَ ثانيًا في الأفعالِ الداخلةِ على المُبتدأِ والخبرِ، وثالثًا في المنقولِ منها، وقد وَقَعَ جملةً في هذا الفِعلِ، فإنْ قُلتَ: سمعتُ زيدًا قائلاً، لم يكُنْ بالمختارِ عندَ بَعضِهِمْ إلاَّ أن تُعلِّقَهُ بشيءٍ آخرَ؛ لأنَّ (قائلاً) موضوعٌ للذاتِ، والذاتُ ليستْ مَوضوعةً للسَّمْعِ، ولهذا المعنى تقولُ: رَأيتُ القائلَ، فلو كانَ مما يُسمعُ لم يكُنْ مما يُرَى.

فإنْ قِيلَ: فما تَصنَعُ بقولِهِ تعالى: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[(١)] فَقَد عَدَّى (يَسمَعُ) إلى الكافِ، وليسَ مما يُسمَعُ؟

فالجوابُ: أنَّ المُضافَ محذوفٌ، تقديرُهُ: هَلْ يَسمَعُونَ دُعاءَكم، لِقولِهِ تَعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾[(٢)].

فإنْ قِيلَ: فاجْعَلِ المُضافَ إلى الظَّرْفِ مُغنِيًا عَنِ المُضافِ، فهُو قولُ

انظر: ديوان حميد ٤٠، والأيام والليالي والشهور للفراء ٩٦، وتفسير الطبري ٣/ ٢٦٢، وإصلاح المنطق ٣٢٠، والزاهر ١/ ٢٧٦، وتهذيب اللغة ١٤/ ٣٥٨ (ظل)، والأغاني ٤/ ٣٥٩، والبديع ١/ ٢/ ٤٤٠، واللسان ١/ ١٢٤ (فيأ).

(١) الشعراء: ٧٢.

(٢) فاطر: ١٤.

الشاعِرِ[(١)]:

سـمِعْتُ حمامـةً طَرِبَـتْ بِنَجْـدٍ ... فَـما هِجْـتِ العَـشِيَّةَ يـا حمامـا

مُطَوَّقَـةً تَـرَنَّمُ فَـوقَ غُـصْنٍ ... إذا مـا قُلـتَ مـالَ بهـا اسْـتَقاما[(٢)]

فالتقديرُ: سمعتُ صوتَ حمامةٍ، أو يكونُ الترنُّمُ هُو المسموعَ، فهذه جميعُها تَتَعَدَّى بنفسِها مِن غيرِ مُعَدٍّ.

والتضعيفُ الذي في (كَلَّمْتُ) لَيسَ بِتضعيفِ تَعدِيةٍ، وإنَّما الكلمةُ مبنيّةٌ عليها.

وهذا الفعلُ الذي يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ عَلى ضُروبٍ: مِنْها ما يكونُ الفاعلُ هُوَ المفعولَ في المعنى، كقولِكَ: ضَارَبَ زيدٌ عمرًا، ولَقِيَ زيدٌ عمرًا.

ومنها ما يصحُّ للفاعلِ معَهُ أن يكونَ مفعولاً، والمفعول أنْ يكونَ فاعلاً، لِكنْ يَنْقَلِبُ المعنى، كقولِكَ: ضَرَبْتُ زيدًا.

ومنهُ ما لا يَصِحُّ للفاعلِ معَهُ أنْ يكونَ مَفْعُولاً نحو: أَكَلَ زيدٌ خبزًا، ودَقَّ القَصَّارُ الثوبَ.

وقدْ يُذكرُ وقَد لا يُذكَرُ؛ لأنَّهُ لَيسَ مِن الضرورةِ ذِكْرُهُ، كقولِهِ تعالى: ﴿ٱدْفَعْ

---

(١) هو جرير.

(٢) البيتان من الوافر.

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٢١. والأول في التمام ٢١٧، والبيتان في البديع ١/ ٢/ ٤٣٩.

بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[1]. وقَد يَتَقَدَّمُ عَلى الفِعْلِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿كُلّٗا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ﴾[2]، وهو كثيرٌ جدًّا.

/ ٧٦ أ وَالمَفعُولُ بِهِ قَد يَتقدَّمُ عَلى الفاعِلِ وعلى الفِعلِ، بخِلافِ الفاعِلِ، وقَدْ سَبَقَ ذِكرُ ذلِكَ، فإنْ قُلتَ: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، وقَدَّمْتَهُما مَعًا عَلَى الفِعلِ، وشَغَلْتَ الفِعْلَ بِضميرِ المفعُولِ بِالفِعْلِ، فالأَوْلى أنْ يُقدِّمَ المفعُولُ أَوَّلَ كلامِكَ، وتجعلَ الفاعلَ بعدَهُ، لِيكونَ الفِعْلُ بَعْدَهُ حَدِيثًا عَنهُ، وتَكُونَ الجملةُ حَدِيثًا عَنِ المفعولِ، تقولُ: عَمروٌ زيدٌ ضَرَبَهُ، فيكونُ: (ضَرَبَهُ)، خبرًا عَن (زيد)، و(زيدٌ) وما بعدَهُ خَبرٌ عَن (عمرو)، ولهذا كانَ قِراءةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾[3] بِالنَّصْبِ[4] أحسنُ[5]، حيثُ لم يتقدَّمِ المفعولُ في أوَّلِ الكلامِ.

قال أبو الفتحِ: «والمُتعدِّي إلى مَفعُولَينِ عَلَى ضَرْبَينِ [أيضًا][6]: مُتَعَدٍّ إلى

---

(١) فُصِّلَت: ٣٤.

(٢) الإسراء: ٢٠.

(٣) القمر: ٤٩.

(٤) هي قراءة الجُمهور. انظر: البيان ٢/ ٤٠٦، والبحر المحيط ٨/ ١٨٣. وقرأ بالرفع أبو السمال. المحتسب ٢/ ٣٠٠.

(٥) ذهب إلى تحسين قراءة النصب ابن الأنباري والعكبري. وحسَّن قراءة الرفع سيبويه، والمازني، وابن جني. انظر: الكتاب ١/ ١٤٨، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٧٠٠، والمحتسب ٢/ ٣٠٠، ومجالس العلماء ٢٩٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٠١، والبيان ٢/ ٤٠٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٠، والتبيان ٢/ ١١٩٦، والبحر المحيط ٨/ ١٨٣.

(٦) تكملة من اللمع.

مَفعُولَينِ وَلَكَ الاقْتِصارُ عَلَى أَحدِهما، ومُتَعدٍّ إلى مَفعُولَينِ وَلَيسَ لَكَ الاقْتِصارُ عَلَى أَحَدِهما، فالأَوَّلُ نحوُ: أَعْطَيتُ زَيدًا دِرْهَمًا، وَكَسَوْتُ عَمْرًا ثَوبًا، [وَلَكَ أَنْ][1] تَقُولَ: أَعْطَيْتُ زَيدًا، وَكَسَوْتُ عَمْرًا»[2].

قال سعيدٌ: قَدْ بَيَّنَّا الخِلافَ في المفعُولِ الأَوَّلِ بماذا انْتَصَبَ، فَبَقِيَ الكلامُ في المَفْعُولِ الثاني، فالبَصْرِيُّ يَنْصِبهُ بما انْتَصَبَ الأَوَّلُ بِهِ، والكُوفيُّ يَنْصِبُهُ بِإضمارِ فِعلٍ آخَرَ، ويقولُ: إذا قُلتَ: أَعْطَيْتُ زيدًا درهمًا، التقديرُ: أعطيتُ زيدًا فَأَخذَ دِرهمًا[3]، وكذلِكَ: كَسَوْتُ زَيدًا ثوبًا، وهذا فاسِدٌ، بِدليلِ أَنَّكَ تَقُولُ: أَعْطَيْتُ زيدًا دِرهمًا فَلَمْ يَأْخُذْ، فهذا كلامٌ صَحيحٌ عِندَ الفريقينِ، وهُوَ مُناقِضٌ عِندَ الكُوفيِّ في قياسِهِ. وأيضًا فإنَّ الثانيَ عَلى تقديرِ الكوفيِّ جملةٌ، والجملةُ لا تقُومُ مَقامَ الفاعِلِ[4]، وقد جَوَّزُوا: أُعطِيَ دِرهمٌ زيدًا، ويصحُّ أنْ تقولَ: أَعْطَيْتُ دِرهمًا

---

(١) تكملة من اللمع.

(٢) اللمع ٥٢.

(٣) عزاه للكوفيين ابن الخباز في توجيه اللمع ١٧٨. وقدر هذا التقدير ابن السراج في الحديث عن جواز الاقتصار على المفعول الأول في هذا الباب، فالحديث ليس عن العمل. قال (الأصول ١/ ١٧٧): «...ألا ترى أنّك إذا قلتَ: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فـ(زيد) المفعول الأول، والمعنى: أنّك أعطيتَه فأخذ الدرهم، و(الدرهم) مفعول في المعنى لزيد».

(٤) هذه مسألة فيها خلاف، فقد أعرب الزمخشري جملة (أهلكنا) في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه:١٢٨] فاعلًا، قال: «فاعل (لم يهد) الجملة بعده، يريد: ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي

=

زَيدًا، وهذا يُؤدِّي عَلى قِياسِ الكُوفيِّ إلى الفَصْلِ بينَ العامِلِ والمعمولِ بِأجنبيٍّ، وهذا لا يجوزُ، وإنما الناصِبُ للثاني هُو الناصِبُ للأوَّلِ.

والفِعلُ المُتعدِّي إلى مَفعُولينِ عَلى ضَربينِ: ضَرْبٌ يَصِحُّ الاقْتِصارُ فيهِ عَلى أَحَدِ المَفْعُولَينِ إذا لم تُرِدِ البيانَ عَنهُما، وهذا القِسمُ تَعتبرُهُ بأنْ يكونَ الثاني فيهِ غيرَ الأوَّلِ، وتعتبرُهُ بِأنَّكَ مَتى أَسْقَطْتَ الفِعلَ والفاعِلَ كانَ ما بَقِيَ غيرَ كلامٍ، وتَعتَبرُهُ بِأنَّهُ لا يقَعُ مَوْقِعَ المفعولِ الثاني فيهِ جملةٌ، وهذا القِسمُ على ضَربينِ: ضَربٌ يَتعدَّى بِنفسِهِ، نحوُ قولِكَ: كَسَوْتُ زَيدًا ثوبًا، وضَربٌ يَتَعَدَّى بِقَرينةٍ، نحوُ: أَعْطَيتُ زيدًا دِرهمًا؛ لأنَّهُ مِنْ (عَطا يعطو) إذا تَناوَلَ، وأَعْطَيْتُ ناوَلْتُ.

قال أبو الفتحِ: **«الثاني مِنهُما أفْعالُ الشَّكِّ واليَقِينِ، مِمَّا كانَ داخِلاً عَلَى المبتَدَأِ والخَبرِ، فَكَما لا بُدَّ للمُبتدأِ مِن خبرٍ[1]، فَكذلِكَ لا بُدَّ للمَفْعُولِ الأَوَّلِ مِنَ المفعُولِ[2] الثاني»**[3].

قال سعيدٌ: أفعالُ الشكِّ واليقينِ إذا ذَكَرْتَ مَفْعُولَيها ثُمَّ حَذَفْتَها وفاعِلَها

ٱلْآخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يس]، أي: تركنا عليه هذا الكلام». الكشاف ٢/ ٥٥٨. ولما ذكر أبو حيان أوجه الإعراب في هذه الآية، نقل إعراب الزمخشري هذا، وعقب عليه بقوله: «وكون الجملة فاعلاً هو مذهب كوفي». البحر ٦/ ٢٨٩.

(١) في اللمع: خبره.

(٢) سقط من اللمع.

(٣) اللمع ٥٢.

يَبْقَى[١] ما بَعدَ الحذفِ كلامًا تامًّا، بخلافِ بابِ (أعطيتُ)، وأيضًا فإنَّ فاعلَ هذهِ إذا كانَ مُضْمَرًا يَتَعَدَّى إلى المفعولِ إذا كانَ مُضْمرًا، وكانَ إيَّاهُ، وَلَيسَ غيرُها مِنَ الأفعالِ كذلِكَ، ألا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ: ضَرَبْتُني وقَتَلْتُني، وتقولُ: ظَنَنْتُني مُنْطَلِقًا، واخْتَلَفَ النَّاسُ في عِلةِ ذَلِكَ، فقالَ قومٌ: إنما لم يُستعملْ: ضَرَبْتُني استِغناءً عنْهُ بِـ: ضَرَبْتُ نَفْسِي، وهذا قولُ الزَّجاجِ[٢] وجماعةٍ منَ المتقدِّمينَ[٣].

وقالَ المبرِّدُ: إنما امْتَنَعَ ذَلِكَ؛ لأنَّ الفاعِلَ مِن كُلِّ وَجْهٍ لا يَكونُ المفعولَ مِنْ كُلِّ وجهٍ[٤].

وقالَ السِّيرافيُّ -رحمَهُ اللهُ-: لَمَّا جَرَتْ عادةُ العربِ أنْ يَكونَ الفاعِلُ في أكثرِ الأحوالِ عندَها غيرَ المفْعُولِ، واحتاجُوا إلى غيرِ ذلِكَ في محلٍّ جاؤوا بِالنَّفْسِ، وجَعَلُوها كَالأَجْنَبِيِّ[٥]، ولهذا المعنى خُوطِبَتْ فقالَ[٦]: / ٧٦ ب

(١) في ج: بقي.

(٢) قال بهذا ابن السراج. انظر: الأصول ٢/ ١٢١، ٢٤١.

(٣) كسيبويه، انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٦.

(٤) قال في المقتضب ٣/ ٢٧٧: «... إذا قلت: أرأيتك زيدًا فإنما هي أرأيت زيدًا؛ لأنَّ الكاف لو كانت اسمًا استحال أن تُعدِّيَ (رأيت) إلى مفعولين الأول والثاني هو الأول... ومع ذلك أنَّ فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه فيصل ضميره إلا في باب ظننتُ وعلمت».

(٥) انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٤٧ ب.

(٦) هو أعرابي قتل أخوهُ ابنَهُ. (عن شرح المرزوقي).

=

أقــولُ للــنفسِ تَأْسَــاءً وَتَعْزِيــةً إحـدى يَـدَيَّ أصـابَتْني ولم تُـرِدِ[(١)]

فأمَّا قول الشاعر[(٢)]:

لَقَـدْ كـانَ لي عَـنْ ضَرَّتـينِ عَـدِمْتُني[(٣)]

فشاذٌّ، وَلَيْسَ بحقيقةٍ.

فأمَّا هَذِهِ الأَفعالُ فإنَّهُ يَتَعَدَّى المُضمرُ المرفوعُ فيها إلى المُضمَرِ المنصوبِ إذا كان إيَّاهُ، تقولُ: ظَنَنْتُني قائمًا، وسنبيِّنُ ذلك في موضِعِهِ.

وَهذِهِ الأفعالُ إذا ذُكِرَتْ مِنْ غيرِ مفعُولَيها فالنـاسُ فيها على ضَربَينِ: مِنهُم مَن يُجيزُ ذلِكَ، وَهُوَ الظاهِرُ مِن كلامِ سِيبويهِ[(٤)]، والجرمِيُّ لا يُجيزُ

وفي الحماسة البصرية: أنه العريان بن سهلة النبهاني، من طيِّئ.

(١) البيت من البسيط.

تأساء: تفعال من الأسوة، أي ائتساءً بغيري. (عن شرح المرزوقي).

انظر: أمالي القالي ١/ ٢٦٣، والخصائص ٢/ ٤٧٦، ٣/ ٢٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠٧، وشرح المفصل ٣/ ١٠، والحماسة البصرية ١/ ١٢٨، وخزانة الأدب ٤/ ٣١٢.

(٢) هو جران العود النميري.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزُهُ:

وعمّا أُلاقِي منهُما مُتَزَحزَحُ

الشاهد: قوله: (عدمتُني) حيث تعدى الفعل إلى ضمير الفاعل.

انظر: ديوان جران العود ٤، وشرح السيرافي ٣/ ١٤٨ أ، والمفصل ٢٦٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٧-٥٨، والتخمير ٣/ ٢٨٢، وشرح المفصل ٧/ ٨٨، وتذكرة النحاة ٤٢١.

(٤) انظر كلام سيبويه في: الكتاب ١/ ٤٠، ٤١، ٢/ ٣٦٥. وانظر: شرح السيرافي ٢/ ٣١٦ (المطبوع) فقد أجاز الحذف.

=

ذلِكَ[1]، ويقولُ: هذِهِ الأفعالُ لا يخلُو الإنسانُ منها بخلافِ غيرِها، ألا ترَى أنَّ الإنسانَ لا يخلُو مِن ظنٍّ وعِلمٍ، فإذا قُلتَ: ظَنَنْتُ أو عَلِمْتُ كانَ بمنزلةِ مَن يقولُ: النَّارُ حارَّةٌ. وأيضًا فإنَّ هذِهِ الأفعالَ قَد يُتَلَقَّى بها ما يُتَلَقَّى بِالأقسامِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[2]، وقالَ تَعالى: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[3].

وقالَ الفرَّاءُ: تأتي بمعنى القَسَمِ[4]، وأنْشَدَ:

أظـنُّ لا تَنْقَضِي عَنَّا زِيارتُكُم ... حَتَّى تَكُونَ بِوادِينا البَساتِينُ[5]

وتأتي (ظَننتُ) بمعنى (عَلِمْت)، وكانَ أُسَيْدُ بنُ حُضَيرٍ، وعَبَّادُ بنُ بِشرٍ[6]

وقد اختُلِفَ في رأي سيبويه في هذه المسألة، فذهب ابن مالك إلى أنه يرى المنع من حذف المفعولين اقتصارًا، مستدلًا بتسويته بين مفعولي (حسبت) ومعمولي إنّ وأخواتها. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٧٤

وقال ابن عصفور: «والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في علمت وظننت وما في معناهما حذف اقتصارٍ... وليس في الكتاب جلاءٌ عن مذهب سيبويه» شرح الجمل ١/ ٣١٢.

وسيتحدث المصنف عن رأي سيبويه بعد قليل.

(١) انظر رأيه في الحلبيات ٧٢.

(٢) البقرة: ١٠٢.

(٣) فُصِّلَت: ٤٨.

(٤) النقل عن الفراء في غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٦، ولم أجده في غيره.

(٥) البيت من البسيط.

ولم أعرف قائله، ولم أعثر عليه إلا في غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٧.

(٦) في جميع النسخ: قُشير. وهو تصحيف.

أتيا رسولَ الله صَلَّى الله عليهِ وَسلَّمَ فسألاهُ، واسْتَأذناهُ في إتيانِ النِّساءِ في المحيضِ خِلافًا لِليَهُودِ، فَتَمَعَّرَ وجْهُهُ، قالَ أنسٌ: حَتى ظَنَنَّا أنْ قَدْ وَجَدَ عَليهما، فَخَرَجا فاسْتَقبَلَتْهُما هَدِيَّةٌ مِن لَبنٍ إلى النبيِّ صَلى الله عليهِ وسلَّمَ، فَبَعَثَ في آثارهما، فَظننَّا أنَّهُ لم يجدْ عَليهما[1]. فالأوَّلُ مِنَ الظَنِّ تَعليقُ العِلْمِ، والآخرُ تحقيقُهُ[2].

وقالَ ابنُ سِيرين[3]: سألتُ عبدةَ السُّلمي[4] عَنْ قَولِهِ: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[5] فَأشارَ بيَدِهِ، فَظَنَنْتُ ما قَالَ[6]، أيْ: عَلِمْتُ.

---

(١) الحديث في مسلم في الحيض رقم (١٦) ١/ ٢٤٦، وأبي داود في النكاح باب (٤٦) ٢/ ١١٦، والترمذي في التفسير باب (٢٤) ٥/ ١٩٩، والنسائي في الحيض باب (٨) ١/ ٢٠٥.

(٢) انظر: غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٧.

(٣) هو محمد بن سيرين، أبو بكر، البصري (ت ١١٠هـ). مولى أنس بن مالك، تابعي جليل، فقيه ومفسر، اشتهر بالورع والزهد. روى عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك وغيرهم، وروى عنه قتادة، وخلق كثير. انظر: تاريخ بغداد ٣/ ٢٨٣، وطبقات ابن سعد ٩/ ١٩٢، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٦.

(٤) هكذا في النسخ، وفي تفسير الطبري عَبِيدة، دون نسبة، والمثبت من شيوخ ابن سيرين: عَبِيدة السَّلْمانيّ، ونص على هذا الأثر الخطابي ناسبًا إياه إلى عبيدة السلماني. وهو عبيدة بن عمرو السلماني، (ت ٧٢هـ) من أهل اليمن، أسلم أيّام فتح مكة، ولم يَرَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم، كان فقيهًا راويًا للحديث.

انظر: طبقات ابن سعد ٨/ ٢١٣، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٤٠.

(٥) وردت في آيتين، الأولى في النساء: ٤٣، والثانية في المائدة: ٦.

(٦) انظر: تفسير الطبري ٥/ ١٠٤، وغريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٦.

وقالَ الشاعِرُ[١]:

ولقــدْ عَلِمْـــتُ لَتَــأْتِيَنَّ مَنِيَّتـــي   إنَّ المنايــا لا تطــيشُ ســـهامُها[٢]

ومِن حُجةِ الجرميِّ أنَّ هـذِهِ الأفـعالَ قَد تُلغى، وما يُلغى لا يكونُ في حُكمِ الجُملِ المُفيدةِ، فلا يُستَغنى بها، وحُجةُ سيبويهِ أنَّ أفعالَ القُلوبِ تَنْقسِمُ إلى ثلاثـةِ أقسام: عِلـم، وظَـنٌّ، وشـكٌّ، فالـعِلمُ عـلى ضَـربينِ، ضَروريّ، كقولِكَ: السماءُ فوقَنا، وكَسبيٌّ، وهُوَ الـذي يُعرَفُ بِالأدِلَّـةِ الظاهِرةِ بَعدَ النَّظَرِ، وهذا المقصودُ في هـذا البابِ، وشَكٌّ وهُوَ استواءُ حالـةِ الإيجابِ والنفيِ عِندَ المُستخبِرِ، وظنٌّ وهوَ مَيلُ النَّفْسِ إلى أَحَدِ الجانِبَينِ. فإذا قُلتُ: (ظننتُ) أعلمتَ أنّكَ غيرُ قاطِعٍ، ولا أنَّ الحالتينِ استوَيا عِنْدَكَ، وإذا قلتَ: (علمتُ) أعلمتَ أنّكَ قاطعٌ.

وذَكَرَ سِيبويهِ في هذا الفَصْلِ شَيئًا طَرِيفًا، وهُوَ أنّهُ قالَ: ظننتُ ذاكَ،

---

(١) هو لبيد بن ربيعة.

(٢) البيت من الكامل.

وهو من المعلقة المشهورة، وصدره فيها:

صادَفْنَ مِنها غِرَّةً فأَصَبْنَها

انظر: ديوان لبيد ٣٠٨، والكتاب ٣/ ١١٠، وشرح القصائد السبع الطوال ٥٥٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٠، والحلبيات ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٨، ومغني اللبيب ٥٢٤، وتخليص الشواهد ٤٥٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨، وهمع الهوامع ١/ ١٥٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩.

وَكَنَّى[1] بِهِ عنِ المصدَرِ، وأجَازَهُ، وقالَ: لأنَّهُ يجوزُ أنْ تقُولَ: ظَنَنْتُ وتَسْكُتُ، كما تقولُ: ضَرَبْتُ[2]، وقال في البابِ الذي بعدَهُ: ولا يُقتَصَرُ على مفعولٍ واحدٍ مِنَ الثلاثةِ؛ لأنَّ المفعُولَ الأوَّلَ فِيهما كالفاعِلِ في البابِ الذي قَبْلَهُ في المعنى[3]، وهذا تناقُضٌ في الظاهِرِ، والقولُ الأوَّلُ -وهوَ قولُ سيبويهِ- هُوَ الصَّحيحُ، يَدُلُّ عليهِ السَّماعُ والقِياسُ، فالسماعُ قولُهُ تَعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾[4]، وقَولُهُ تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[5] فعدَّاهُ إلى المصدَرِ حَسْبُ. فأمَّا قولُهُ[6]:

فَتَعَدَّيتُ خَشاةَ أن يَرَى ... جاهلٌ أنِّي كما كانَ زَعَمْ[7]

فلا حُجةَ فيه؛ لأنَّ التقدِيرَ فيه: زَعمُهُ إيَّاه، وكذلِكَ قولُهُ[8]:

---

(١) في ج: فكنَّى.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٠.

(٣) الكتاب ١/ ٤١.

(٤) البقرة: ٧٨.

(٥) الجاثية: ٣٢.

(٦) هو المثقب العبدي.

(٧) البيت من الرمل.

روي: (فتعزَّيتُ) بدل (فتعديت).

انظر: ديوان المثقب ٢٣٢، والمفضليات ٢٩٤، ولباب الآداب للثعالبي ١٢٤، والمحكم (خشي) ٥/ ١٤٨، ولسان العرب (زعم) ١٢/ ٢٦٥، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٣، ١١/ ٨٥.

(٨) هو الكميت بن زيد.

بِـــأيِّ كتــابٍ أم بأيَّــةِ ســنَّةٍ　　　تَـرى حُبَّهم عـارًا علَيْكَ وتحسِبُ[(١)]

والتقديرُ فيه: وتحسِبُهُ إيَّاهُ، ومنَ الأوَّلِ قَولُهُ[(٢)]:

فما جَنَّةَ الفِـرْدَوْسِ هـاجَرْتَ تَبْتَغِـي　　　ولكـن دَعَـاكَ الخُبْزُ أَحْسِبُ والتَّمْرُ[(٣)]

/ ٧٧ أ فَلَمْ يُعـدِّ (أحسبُ) إلى شيءٍ، وحَسْبُكَ هـذا وأمثالُـهُ حُجـةً عـلى الجرمِيِّ، فأمَّا قولُهُ[(٤)]:

وَنُبِّئْـــتُ زيـــدًا ولم أَبْلُـــهُ　　　كـما زَعَمُـوا خَـيرَ أهـلِ الـيَمَنْ[(٥)]

---

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الهاشميات ٣٨، والمحتسب ١/ ١٨٣، وشرح مشكلات الحماسة ٥٠٨ (رسالة علمية)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٦٩٢، والمقرب ١٢٩، وأوضح المسالك ٢/ ٦٩، والهمع ١/ ١٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٧.

(٢) هو حكيم بن قَبيصة الضبي.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الحماسة ٢/ ٣٨٩، وشرح مشكلاتها لابن جني ٥٠٨ (رسالة علمية)، وشرحها للمرزوقي ٢/ ١٨٢٥، والبديع ١/ ٢/ ٤٤٩، وشرح التسهيل ٢/ ٨٧، والارتشاف ٤/ ٢١١٠، وهمع الهوامع ١/ ١٥٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٧.

(٤) هو الأعشى.

(٥) البيت من المتقارب.

روايته في مصادره (قيسًا) بدل زيدًا، وهو الصحيح؛ لأنه الممدوح، وهو قيس بن معديكرب. وقيل: إنه عيب عليه التعبير بالزعم، فرده فقال:

وَنُبِّئْـــتُ قيـــسًا ولم آتِـــهِ　　　عـــلى نأيِـــهِ ســـاد أهـــل الـــيمنْ

انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٤١٤، وانظر: ديوانه (الصبح المنير) ٢٢، والشيرازيات ٢/ ٥٩٥، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٥١، وتخليص الشواهد ٤٦٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٩، والدرر ١/ ١٤٠.

فلا حُجَّةَ فِيهِ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[1]، ألا تَرَى أنَّ الضرورةَ تُؤَدِّي إلى تَقْدِيرِ عائدٍ، فإذا وُجِدَ لم يكُنْ مِنَ الثاني بُدٌّ، وقالوا في المثلِ: مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ[2]، فهذا حُجةٌ لسيبويهِ.

وأمّا قولُ الشاعِرِ[3]:

ولقد نزلتِ فلا تظُنِّي غيرَهُ ... مِنِّي بمنزلةِ المُحِبِّ المُكرَمِ[4]

فـ(غيرُهُ) كِنايةٌ عَنِ المصدَرِ، للاقتِصارِ عَلَيهِ، كما اقتَصَرُوا في (ذاك) في قولهم: ظننتُ ذاك[5]، وَقَولُ الفراءِ إنَّهُ مَفْعُولٌ مُغنٍ عَنِ المفعولينِ[6] لا يتَّجِهُ؛ لأَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِقولِهِ تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[7] فَقَدْ وَقَعَ مَوقِعَ الجُزأينِ؛ لأنَّ (بَينَ) لا تُضافُ إلى مُفْرَدٍ[8]، وهذا فاسِدٌ؛ لأنَّ مُفرَدَ (ذلك) عائدٌ إلى مَعْنى

---

(١) القصص: ٦٢.

(٢) انظر المثل في: شرح السيرافي ٢/ ٣١٦ (المطبوع)، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠.

(٣) هو عنترة بن شداد العبسي.

(٤) البيت من الكامل. من معلقته المشهورة.

انظر: ديوان عنترة ١٩١، وأدب الكاتب ٦١٣، والاشتقاق ٣٨، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٠١، والخصائص ٢/ ٢١٦، والمخصص ١٤/ ١٧٧، والمقرب ١٢٩، وخزانة الأدب ٣/ ٢٢٦.

(٥) انظر: الإغفال ١/ ٢٥٨.

(٦) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٥.

(٧) البقرة: ٦٨.

(٨) قال الفراء: «... ثم قال: ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾، و(بين) لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد، وإنما صلحت مع (ذلك) وحده؛ لأنه في مذهب اثنين، والفعلان قد يجمعان بذلك وذاك، ألا ترى أنك تقول: أظن زيدًا =

عائدٌ إلى مَعْنى الكلامِ، و(بينَ) إنَّما يَفتَقِرُ إلى اثنينِ في تَقديرِ مُفرَدٍ إعرابًا أو إلى واحدٍ مَعطوفٍ عليهِ، فأمَّا إلى الجُملةِ فلا. فأمَّا قَولُ الشاعِرِ(١):

بينا نحنُ نرقُبُهُ أتانا ... مُعَلِّقَ وفْضَةٍ وزِنادَ راعِ(٢)

فتقديرُه: بينا أزمانِ نرقبُهُ، والجملةُ مُضافةٌ إلى الزمانِ، وهُوَ محذوفٌ، وكذلِكَ قولُهُ(٣):

بينا كذاكَ رأيتَني مُتجلِّلاً ... بالبُرْدِ فوقَ جُلالةٍ سِرْداحِ(٤)

زيدًا أخاك، وكان زيدٌ أخاك، فلا بد لكان من شيئين، ولا بد لأظن من شيئين، ثم يجوز أن تقول: قد كان ذاك، وأظن ذاك». انظر: معاني القرآن ١/ ٤٥.

(١) نسب لرجل من قيس عيلان، وهو لنصيب بن رباح.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (نطلبه) بدل (نرقبه)، و(شِكوة) بدل (وفضة).

والوفضة: جعبة السهام. والزناد: الخشبة التي يقدح بها النار. (شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٨).

انظر: شعر نصيب ١٠٤، والكتاب ١/ ١٧١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٦، وتفسير الطبري (شاكر) ١١/ ٥٥٧، والمحتسب ٢/ ٧٨، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٥، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٠٧، واللسان ١٣/ ٦٥ (بين).

(٣) هو ابن ميادة.

(٤) البيت من الكامل.

جُلالة: الناقة الضخمة، والسرداح: الناقة الطويلة. يعني أنه طلع على النساء في زينته. (عن رغبة الآمل ١/ ١٦٣).

انظر: الكامل ١/ ٦٤، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٧، والأغاني ٢/ ٣١٦، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٢٦، والهمع ١/ ٢١٢، وخزانة الأدب ٧/ ٧٣.

أي بَينَ أزْمانِ نحنُ كذلِكَ، والألفُ إشباعُ الفتحةِ، وقال عُثمانُ قولاً طَريفًا، وذاكَ أنَّهُ قالَ: إنَّ (بَينا) لا يُضافُ مَعَ الجُثَثِ إلا إلى الجُمَلِ، فإن كانَ ما بَعدَها حَدَثًا صَرِيحًا أضيفَتْ إلى المُفرَدِ[1]، كَقَولِهِ[2]:

بَيْنا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ ... يومًا أُتِيحَ لَهُ كَمِيٌّ أَرْوَعُ[3]

وأجاز أن تُضيفَه معَ الحدث إلى الجُملةِ[4]، وهذا كُلُّهُ على الاتِّساعِ، وكأنَّ الألفَ عِوَضٌ منَ المحذوفِ، وأيضًا فلو كانَ ذاك جملةً لَوَقَعَ حالاً، ووُصِفَ بِهِ

---

(١) قال ابن قتيبة -بعد ذكر البيت الآتي- في غريب الحديث ١/ ٢٩٦ : «وسألت الرياشيَّ عن العلّةِ في الخفض، فقال: (بينا) ترفع الأسماء التي هِي أعلام، مثل زيد وعمرو، فتقول: بينا زيدٌ وعمرو يذهبانِ جاء أخوك، فإذا وليتِ اسمًا مأخوذًا من فعلٍ جرَّتْ، قال: تقولُ: بينا قيامِ عبد الله وقعودِهِ أتانا زيدٌ».

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٣) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (جريءٌ سلفع) بدل (كميٌّ أروع). وروي (تعانقه) بدل (تعنُّقه).

تعنُّقه: معانقته الكماة، والكماة جمع كمي، وهو الشجاع الذي يستر درعه بثوبه. والروغ: الروغان. قال البغدادي: «والمعنى أنَّ هذا المستشعر الدرع حزمًا، وقتَ مُعانقته للأبطال، ومُراوغته للشجعان قُدِّرَ له رجل هكذا، وقُيِّض له فارس شُجاعٌ مثلُه، فاقتتلا حتى قتل كلٌّ منهما صاحبَه، ومراده: أن الشجاع لا تعصمه جراءته من الهلاك». (خزانة الأدب ٧/ ٧٦).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٨، والمفضليات ٢٤٨، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٤٦٩، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٧، والخصائص ٣/ ١٢٢، ومغني اللبيب ٤٨٥، وتذكرة النحاة ١٢٣، ٥١١، وخزانة الأدب ٧/ ٧١.

(٤) انظر: كتاب الشعر ١/ ٢٥٩.

النَّكِرةُ، ولوُصِلَ به (الذي)، ولَوَقَعَتِ الفائدةُ بِهِ وحدَهُ، ولَمَّا بَطَلَ هذا، وبَطَلَ أن يكونَ مفعولاً أوَّلاً[1]، لعدمِ المفعولِ الثاني، بِقَيَ أن يكونَ مَصْدرًا.

فأمَّا: ظننتُ بِهِ، فإنَّ (بِهِ) ظَرفٌ للظنِّ، بمنزلةِ المصدَرِ، وقالَ تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[2] فلم يُعَدِّهِ إلا إلى المصدَرِ، فأمَّا قولُهُ[3]:

ومَن ظَنَّ مِمَّنْ يُلاقِي الحروبَ ... بأن لا يُصابَ فقد ظَنَّ عَجْزا[4]

فَفِيهِ وجهانِ:

أحدُهما: أنَّ (عَجْزًا) صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، أي: ظنًّا عَجزًا.

والثاني: أنَّهُ يجوزُ أن يكونَ مَصدرًا في موضِعِ الحالِ، أي: فقد ظنَّ عاجزًا، وقال قومٌ: المفعولُ الأولُ محذوفٌ، تقديرُه: فقد ظنَّ بقاءَهُ عجزًا.

وقال الكوفيُّ[5]: المنصوبُ الثاني فيهما حالٌ[6].

---

(١) هكذا. وتصويبه: أوَّل.

(٢) الفتح: ١٢.

(٣) في ج: قول الشاعر. وهي الخنساء.

(٤) البيت من المُتقارب.

انظر: ديوان الخنساء ١٩٨، والكامل ٣/ ١٤٢٥، والمحاسن والأضداد للجاحظ ١٢٤، وبقية الخاطريات ٥٢، ودرة الغواص ٢٣٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٩، وحماسته ١/ ٣٢٥، واتفاق المباني وافتراق المعاني ٢١٥، والحماسة البصرية ٢/ ٦٤٦.

(٥) هو الفراء، كما في تهذيب التذكرة لابن جني ١٢٤ ب.

(٦) انظر: الإنصاف ٢/ ٨٢١.

وهذا يُفسِدُهُ وقوعُهُ معرِفةً بالألفِ واللامِ، ومُضمرًا[1]، وأنَّهُ لا يُستَغنى عنه في الفائدةِ.

وإنما لم يجُزِ الاقتصارُ فيها على أحدِ المفعولين؛ لأنها داخلةٌ على مُبتدأٍ وخبرٍ، ولا بُدَّ لأحدِهما مِنَ الآخرِ، فكذلِكَ هَذِهِ؛ لأنها إنَّما تُؤثِّرُ المعنى فيهما جميعًا، كالنفيِ والاستفهامِ؛ لأنَّكَ إذا قُلتَ: ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا، فليس الظنُّ مما يقعُ على (زيد)؛ لأنَّهُ معلُومٌ، ولا هُوَ واقعٌ على قيامٍ مُطلقٍ؛ لأنَّهُ لا فائدةَ فيهِ، وإنَّما هو على قيامٍ مُتعلِّقٍ بـ(زيدٍ)، وإنَّما جازَ تعدِّي مُضمرِها المرفوعِ إلى مُضمَرِها المنصوبِ، فتقولُ: ظنَنْتُنِي قائمًا، ونحوُ قولِهِ تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾[2] لأمْرَينِ: أحدُهما: أنَّ تعلُّقَ الظنِّ بالمفعولِ الثاني لا بالأوَّلِ على الحقيقةِ، وكأنَّ الأولَ غيرُ موجودٍ؛ لأنَّ الثاني هُوَ الذي يَقَعُ فيه الشكُّ والظنُّ. الثاني: أنها أفعالٌ غيرُ / ٧٧ ب مؤثرةٍ، فارتُكِبَ فيها ما لا يجوزُ في جميعِ الأفعالِ المؤثِّرةِ، وأيضًا فإنها تُناسِبُ (كان) مِن حيثُ دخولُها على المبتدأِ والخبرِ، والإلغاءُ فيهما جائز، و(كان) ليسَ بفعلٍ حقيقيٍّ، فحُمِلتْ هذهِ عليها، فارتُكِبَ ذلك فيها.

ولو قُلْتَ: زيدًا ظنَّ مُنطلقًا، فعَدَّيْتَ مُضمَرَها المرفُوعَ إلى المظهرِ المنصوبِ، لم يجُزْ، وكذلِكَ غيرُها مِنَ الأفعالِ، لو قلت: زيدًا ضَرَبَ، تُريدُ: زيدًا ضَرَبَ نَفْسَهُ، وإنَّما لم يجُزْ؛ لأنَّ المفعولَ فضلةٌ، فيصيرُ في هذه المسائل مُعتَمَدًا.

---

(١) هذا رد الفارسي. انظر الموضع السابق من تهذيب التذكرة.

(٢) العلق: ٧.

وأمّا قولهم: غلامَ هِندٍ ضَرَبَتْ، فَقد أجازَهُ بعضُهم[١] على أنّكَ تُريد: غلامَ هندٍ ضربَتْ هندٌ، ثمَّ حَذَفْتَ وأضمرْتَ هندًا في الفِعلِ[٢]، والأَوْلى عِندي ألاَّ يجوزَ، ولو عَدَّيْتَ في بابِ الظنِّ الظاهرَ المرفوعَ إلى المُضمَرِ المنصوبِ لجاز، فتقولُ: ظنَّهما الزيدانِ مُنطَلقينِ، والمُنفَصِلُ يجري مَجرَى الظاهِرِ، فلذلِكَ أجازَ الأخفشُ: أزيدًا لم يضربْهُ إلا هُو، ولم يُجِزْ رَفْعَ (زَيد)، وأجاز: أزيدٌ لم يضرِبْ إلا إيَّاهُ، ولم يُجِزْ نصبَ (زيد)[٣].

قالَ أبو الفتحِ: «وتِلكَ الأفعالُ: ظننتُ وحسبتُ وخِلْتُ وزَعَمْتُ وَوَجَدْتُ[٤] وعَلِمْتُ ورَأَيتُ، بمعنى عَلِمْتُ. تقولُ: ظَننتُ زيدًا[٥] قائمًا، وحَسِبْتُ زيدًا جالسًا، وخِلتُ أباكَ كريمًا، وزعمتُ أباك[٦] عاقلاً، ووجدتَ اللهَ عالمًا[٧]، وعلمتُ أبا الحسنِ عفيفًا، ورأيتُ محمدًا ذا المال[٨]، وكذلِكَ ما تصرَّفَ

(١) أجازه الكسائي وهشام وجمهور البصريين. انظر: البحر المحيط ٢/ ٤٢٦.

(٢) قاله ابن السراج: «ولو قلت: (غلام هندٍ ضربت) تجعل ضمير (هند) الفاعل لكان غلطًا عند بعضهم» (الأصول ٢/ ٢٤٢).

(٣) لم أقف على رأيه هذا.

(٤) في اللمع: ووجدت بمعنى علمت.

(٥) في اللمع: محمدًا.

(٦) في اللمع: أخاك.

(٧) في اللمع: غالبًا.

(٨) في اللمع: ذا مالٍ.

مِنْ هذِهِ الأفعالِ، نحو: أظنُّ وتحسَبُ(١) ويخالُ»(٢).

قالَ سعيدٌ: هذِهِ الأفعالُ سَبعةٌ، ثلاثةٌ مِنها للشكِّ تقريبًا، وثلاثةٌ لليقينِ حقيقةً، وواحدٌ مُتَوَسِّطٌ، ويُلحقُ بهذِهِ الأفعالِ الأفعالُ التي تَتَعَدَّى إلى ثلاثةِ مفعولِينَ، إذا بُنِيتْ لما لم يُسمَّ فاعلُها، وسنذكُرُها في بابها. فالتي للشك: ظننتُ وحسبتُ وخلتُ، والتي لليقين: علمتُ ووجدتُ ورأيتُ، إذا أردتَ رؤيَةَ القَلبِ، والمُتردِّدُ بينهما: زَعَمْتُ.

وزاد بعضُهم: تَوَهَّمْتُ، وَهَبْ(٣)، وشَعَرْتُ، ودَرَيْتُ(٤)، فالأوَّلانِ لِلشكِّ، والآخرانِ لليقينِ، فصارَ الجميعُ أَحَدَ عَشَرَ فِعلاً.

والأفعالُ التي تُبْنى لما لم يُسمَّ فاعِلُها مِنَ المُتَعَدِّيةِ إلى الثلاثةِ سَبْعةٌ، فصارَ الجميعُ ثمانيةَ عَشَرَ فِعلاً.

ونحنُ نُفسِّرُ معانيَ هذِهِ الأفعالِ التي ذكرها، فأمَّا ظَنَنْتُ: فإنها تكونُ للترجيحِ، وقَدْ بَيَّنَّا هذا، وتكونُ بمعنى العِلْمِ، كقولِهِ تعالى حكايةً عَنِ المؤمنين: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾(٥) فَهذا قَطْعٌ؛ لأَنَّهُ تعالى مَدَحَهُمْ

---

(١) في اللمع: أظن تحسب ويخال يعلم.

(٢) اللمع ٥٢.

(٣) نسب أبو حيان إعمالها هذا الإعمال للكوفيين. انظر: التذييل والتكميل ٦/ ٢٦.

(٤) قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا (درى) فيما يتعدى إلى اثنين. التذييل والتكميل ٦/ ٣٠.

(٥) البقرة: ٤٦.

مَـــدَحَهُمْ بِـــهِ فَقـــالَ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾[(١)]. ولهذا قالَ الشاعِرُ[(٢)]:

الألمعـيُّ الـذي يَظُـنُّ بِـكَ الظَّـنَّ ... كَـأنْ قَـدْ رَأى وَقَـدْ سَـمِعا[(٣)]

فلا يكونُ مَعَ الرُّؤيةِ والسَّمْعِ ظَنٌّ، ومنْهُ قولُهُ[(٤)]:

فقُلْـتُ لهُـم ظُنُّـوا بِـأَلْفَي مُـدَجَّجٍ ... سَراتُهُـمُ في الفـارِسِيِّ المُـسرَّدِ[(٥)]

---

(١) البقرة: ١٥٧.

الذي يظهر أن المصنف وهم في الصلة بين الآيتين، فقبل الآية الأولى قوله عز وجل: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] وأما الآية الثانية فهي مدح للصابرين، الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون. وقبلها ببضع آيات قوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة ١٥٣]. واستدلاله لا يعارض المعنى.

(٢) هو أوس بن حجر.

(٣) البيت من المنسرح.

انظر: ديوان أوس بن حجر ٥٣، والكامل ٣/ ١٤٠٠، والبيان والتبيين ٤/ ٦٧-٦٨، والحيوان ٣/ ٥٩، والأمالي ٣/ ٣٤، والخصائص ٢/ ١١٢، والحماسة البصرية ١/ ٢٥٤، ولسان العرب ٨/ ٣٢٧ (لمع).

(٤) هو دريد بن الصمة.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (علانية) بدل (فقلت لهم).

المدجج: التام السلاح. وسراتهم: خيارهم. والفارسي: دروع تنسب فارس. والمسرَّد: من السرد وهو التتابع، يعني الدروع، وفي الدروع تتابع الحلق في النسيج. (شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٨١٢).

انظر: ديوان دُريد بن الصمة ٦٠، والأصمعيات ١٠٧، ومجاز القرآن ١/ ٣٩-٤٠، وتأويل مشكل القرآن ١٨٨، والزاهر ١/ ٥٤٤، وجمل الزجاجي ١٩٩، والمحتسب ٢/ ٣٤٢، وشرح الحماسة للمرزوقي
=

أي: ثِقُوا بِهِ، واعْلَمُوا بِهِ.

وقالَ بعضُهم: إنما يقعُ الظنُّ بمعنى العِلمِ في الذي لا يُدركُ بالحواسِّ، وإنما يُعلم من طَريقِ الاستِدْلالِ، فلو قُلتَ: ظَنَنْتُ الحائطَ مبنيًّا، وأنتَ قَدْ شاهَدْتَهُ لم يجُز.

والثالثُ[(١)]: أنْ يكونَ بمعنى التُّهَمَةِ، فيَتَعَدَّى إلى مَفعُولٍ واحِدٍ، نحوُ قولِكَ: ظَنَنْتُ زيدًا، أي: اتَّهَمْتُ زيدًا، وعليه قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[(٢)] بالظاء، أي: بِمُتَّهَمٍ، ومن قرأ بالضاد فتقديره: ببخيل[(٣)]. ومَصْدَرُهُ الظَّنُّ.

فأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[(٤)] فَهُوَ جمعُ (ظَنٍّ)، وجُمِعَ لاختلافِهِ.

فأمَّا (حَسِبْتُ) فَهِيَ مَنقولةٌ مِن حَسَبْتُ الشيءَ مِنَ / ٧٨ أ الحسابِ العَدَدِيِّ المُتَعَدِّي إلى واحِدٍ، فصارَ مَعنى: حَسِبْتُ زيدًا عالمًا، أي: أَدْخَلْتُهُ بِعَدَدِ العُلماءِ مِن غَيرِ عِلمٍ ولا تَبْيِينٍ، وَزَعَمَ بَعضُهُم أنَّ (حَسبتَ) لا يكونُ بمعنى

١/ ٨١٢، وشرح المفصل ٧/ ٨١، وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٩.

(١) من معاني ظنَّ.

(٢) التكوير: ٢٤.

(٣) قرأ بالظاء ابنُ كثير وأبو عمرو والكسائي، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة بالضاد. انظر: السبعة ٦٧٣، والتذكرة ٢/ ٧٥٦.

وانظر معنى الظن والضن في الآية في: مجاز القرآن ٢/ ٢٨٨، وتفسير الطبري ٣٠/ ٨١-٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٩٣.

(٤) الأحزاب: ١٠.

(علِمْـت)، وَقَـدْ وَرَدَ في كِتـابِ الله [تعـالى فقـال][1]: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾[2] برفع (تكونُ)[3] ويَدُلُّكَ عَلى أنَّ (حَسِبْتُ) مَنقُولةٌ مِن (حَسَبْتُ) قَولُ المعتذِرِ للمعتَذَرِ إليه: ما أَذْنَبْتُ ولكن احسُبني مُذنِبًا واغفر زلَّتي، وفي مُضارعِهِ لغتان: يحسِبُ ويحسَبُ[4]، نظرًا إلى هذا المعنى، و(يحسِبُ) أكثرُ في الاستعمالِ، وإن شذَّ عنِ القياس[5]، وقد جاءَ مثلُ هذا: نَعِمَ ينعِمُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ، وبَئِس يبئِسُ،ويبِسَ ييبِسُ[6]، وولِي يلِي، وورِمَ يرِمُ، ووثِقَ يثِقُ، و(يحسِب) لغةُ كنانة[7]، ومصدرُ المنقولِ منهُ: حِساب، وحِسابة، وقد جاءَ حِسْبة، قالَ النَّابغةُ[8]:

---

(١) في د.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) بالرفع قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، ويعقوب وخلف من العشرة. والنصب قراءة الباقين. انظر: السبعة ٢٤٧، والتذكرة ٢/ ٣٨٩.

(٤) انظر: إصلاح المنطق ٢١٦.

(٥) فالقياس أن ما كانت عين ماضيه مكسورة فإن عين مضارعه مفتوحة.

(٦) انظر: الكتاب ٤/ ٣٨.

(٧) المنقول عن كنانة كسر عين (نعم) الجوابية. انظر: الجنى الداني ٥٠٦، ومغني اللبيب ٦٨٤.

(٨) هو زياد بن معاوية الذبياني. أبو أمامة، من فحول شعراء الجاهلية، مدح النعمان بن المنذر، ثم وُشي به عنده فخاف منه فهرب، ثم عاد إليه معتذرًا، فكانت اعتذارياته من أشهر شعره، وقصيدته الدالية:

يا دارَ مَيَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ ... أَقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأَبَدِ

إحدى المعلقات التي زيدت على السبع. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٥٠، والشعر والشعراء ١/ ١٥٦.

وَأَسْرَعَـتْ حِـسْبَةً في ذَلِـكَ العَـدَدِ[1]

وقالُوا: الحُسبانُ، جمعُ: حِسابٍ، كَشِهابٍ وشُهبان، ومصدرُ الثاني: مَحسِبة، ومَحسَبة، وحسبان[2].

وقولُ العامَّةِ: ما كانَ ذلِكَ في حِسابي، أي: في ظنِّي غَلَطٌ؛ لأنهم أوقَعُوا مَصْدَرَ العَدَدِيِّ مَوقِعَ مَصدَرِ الظَّنيِّ.

فأمّا (خِلْتُ) التي ذَكَرَها، فاشتِقاقُها مِنَ الخَيالِ، وهُوَ الذي يُخيِّل لَكَ مِن غَيرِ تحقيقٍ، ومصدره: خَيْلاة، وخَيْلان، وخَيُولة[3]، وأَصْلُ هذا مِنَ الياءِ.

وأمّا: خِلْتُ أَخُولُ، فهو في مَعنى التَّعَهُّدِ لِلشَّيءِ، والقيامِ بِهِ[4]، وهُوَ مُتَعَدٍّ إلى واحِدٍ، ومنهُ الحديثُ المرفوعُ عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ كانَ يَتَخَوَّلُنا بِالموعِظَةِ[5]، أي يتعهّدُنا.

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدرُهُ:

فكمَّلَتْ مائةً فيها حمامتُها

انظر: ديوان النابغة ٢٥، والعين ٣/ ١٤٩ (حسب)، وتهذيب اللغة ٤/ ٣٣٣ (حسب)، واللسان ١/ ٣١٣ (حسب)، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٤٥.

(٢) انظر: جمهرة اللغة ١/ ٢٧٧ (حسب) (بعلبكي) والأفعال للسرقسطي ١/ ٣٦٤، وتاج العروس ٢/ ٢٦٧.

(٣) لم أقف على من ذكر خيلاة وخيولة.

(٤) انظر: اللسان ١/ ٢٢٥ (خول).

(٥) الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه، في صحيح البخاري كتاب العلم باب (١١) ١/ ٢٥، وصحيح مسلم كتاب صفات المنافقين رقم (٨٢) ٤/ ٢١٧٢.

ويأتي بمعنى الكِبرِ[١]، فلا يتعدى، تقول: [فلانٌ][٢] لا يَخُولُ هذا على فلان، أي لا يَكبرُ، ومنهُ قولُ طلحةَ[٣] لعُمرَ رضيَ الله عنه: «قد جربَتْك الأمور، وجرستْكَ[٤] الدهور، وعجلتك البلايا، فأنت وليُّ ما وُلِّيتَ، لا ننبو لديك، ولا نخُول عليك»[٥]، وهُوَ والذي قَبْلهُ مِن بناتِ الواوِ، ومَصْدَرُهما: الخَوْل، والخال.

فأمَّا (وَجَدْتُ) فلها مَعانٍ، تقولُ: وَجَدْتُ في المال وَجْدًا، ووُجْدًا وجِدَة؛ إذا استغنَيْتَ، والجِدةُ والوِجْدُ: الغِنى، والغنيُّ: الواجِدُ، قالَ الراجِزُ[٦]:

الحمـــدُ لله الغنِــيِّ الواجِـــدِ[٧]

ووجدْتُ الضالةَ وُجدانًا، والوِجدانُ: الإصابةُ، وأنشدَ الفراءُ[٨]:

---

(١) انظر: اللسان ١/ ٢٢٦ (خول).

(٢) سقط من ج.

(٣) هو طلحة بن عُبيد الله. الصحابي المشهور.

(٤) في أ: حرستْكَ، وفي الهامش عن نسخة: حنّكتك.

(٥) النص في غريب الحديث لابن قُتيبة ٢/ ١٦٠ (ط العاني). وفيه: وعجمتك البلايا... لا ننبُو في يديك.
جرستك الدهور: جربتك وأحكمتك. وعجمتك البلايا: خبرتك. ونخول عليك: نتكبَّرُ.
وجاءت جمله متفرقة في مواضعها من كتب اللغة وغريب الحديث.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) من الرجز.
انظر: إصلاح المنطق ٣٠٥، وأدب الكاتب ٤٧٥، وتهذيب اللغة ١١/ ١٦٠ (وجد)، وتهذيب إصلاح المنطق ٢/ ١٤٧، واللسان ٣/ ٤٤٥ (وجد).

(٨) في المذكر والمؤنث ١٠٩. ولم أقف على قائله.

أُنْشِدُ والباغي يُحِبُّ الوجدان   قلائصًا مختلفاتِ الألوانْ[(١)]

ووجدْتُ في الحُزْن وَجْدًا، قال الفراءُ: ووِجْدانًا أيضًا[(٢)]، وَأَنْشَدَ:

كِلانا رَدَّ صاحِبَهُ بغيْظٍ   ووِجْدانٍ وتأنيبٍ شديْدِ[(٣)]

ووجَدْتُ على الرجُل مَوجدةً؛ إذا عِبْتَ عليه فِعلَهُ، وحَكَى الفراءُ: مَوجَدَةً بفتحِ الجيمِ، وفي مُضارِعِهِ: يجِدُ وقدْ جاءَ يجُدُ، وأنْشَدَ:

لو شِئْتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبةٍ   تدعُ الحوائمَ لا يَجُدْنَ غليلا[(٤)]

---

(١) من الرجز.

انظر: شرح القصائد السبع ٢١٦، ٣٨٥، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١١٤، والمخصص ١٧/ ١٦٥، واتفاق المباني وافتراق المعاني ٢١١، والمغني في النحو ٣/ ٣٠٢، والبحر المحيط ١/ ٢٩٨، والدر المصون ١/ ٥١١.

(٢) نسب حكايتها الجوهري وابن فارس إلى بعضهم. انظر: مصادر الشاهد التالي.

(٣) قائله صخر الغي، وهو من الوافر؛ روي:

كلانا رد صاحبه بيأسٍ   وإثباتٍ ووجدانٍ شديدِ

وروي: (على حنق) بدل (وإثبات).

انظر: الصحاح ٢/ ٥٤٧ (وجد)، ومقاييس اللغة ٦/ ٨٧ (وجد)، والمحكم ٧/ ٣٧٠ (وجد)، وأسرار العربية ١٥١، واللسان ٣/ ٤٤٦ (وجد).

(٤) قائله جرير.

وهو من الكامل.

نقع الفؤاد: ارتوى، وشفى غليله. والحوائم: الطالب للحاجة، من حام يحوم. والغليل: حرارة العطش. (شرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٧).

انظر: ديوان جرير ٤٥٣ (الصاوي)، والعين ١/ ١٧٢(نقع)، والحيوان ٥/ ١٤٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٩٦، والمقرب ٥٤٢، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٣٢، ومغني اللبيب ٣٥٨، واللسان ٣/ ٤٤٥

=

فَمَعنى هَذا جميعِهِ: أصابَ.

فأمَّا (وجدْتُ) التي بمعنى: (علمتُ) فإنها تَتَعَدَّى إلى مَفعُولَينِ، نحوُ قَولِكَ: وَجَدْتُ اللهَ عَظيمًا، قالَ الشاعِرُ[(١)]:

وجـدْتُ اللهَ أعظَمَ كـلِّ شيءٍ ... محاولـةً وأعظَمَـهُ جُـدودا[(٢)]

أي: عَلِمْتُ، قال تعالى: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾[(٣)] فُسِّرَ بِوَجَدْناهم[(٤)]، يَقْصدُونَ الأجدادَ، وَهُمْ لم يَرَوْهُم جميعَهُم، وقالَ الشاعِرُ[(٥)]:

(وجد)، ٨/ ٣٦١ (نقع)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٦.

(١) هو خداش بن زُهير.

(٢) البيت من الوافر.

وروايته في المصادر:

محاولةً وأكثرَهُم جُنُودا

وروي: (محافظة) بدل (محاولة).

انظر: النوادر ٢٠٠، والمقتضب ٤/ ٩٧، والحلبيات ٧١، والمسلسل ٣٠٥، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٧، وتخليص الشواهد ٤٢٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٨١، والكوكب الدري ٣١٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧١ (مع الخزانة).

(٣) البقرة: ١٧٠.

(٤) في ج: بوجدنا.

(٥) اختلف في قائله، فقيل:

أ- يزيد بن الحكم الكلابي.

ب- الحصين بن الحمام.

فَلَــمَّا بَلَغْنَــا الأُمَّهــاتِ وَجَــدْتُمُ بَنـي عَمِّكُـمْ كـانُوا كِـرامَ المَـضاجِعِ[١]

أَي: عَلِمْتُم.

وأمَّا (عَلِمْتُ) فتكونُ بمعنى: مَعرِفَةِ القَلبِ، فَتَتَعَدَّى إلى المفعولَينِ، وتكونُ بمعنى المعرفةِ للعينِ والقَلْبِ، فَتَتَعَدَّى إلى مَفعُولٍ واحِدٍ، والفرقُ بَينَهُما أَنَّ عِلمَ المعرِفةِ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالمعلُومِ مِن جِهَتَينِ، مِنْ جِهةِ القَلبِ ومِن جِهة العَينِ إنْ كانَ مِمَّا يُنْظَرُ، وأمَّا التي لِلعَينِ فلها تَعَلُّقٌ بالمعلومِ مِن جهةٍ واحِدةٍ، / ٧٨ ب فإنْ أَرَدْتَ مَعرفةَ الاسْمِ ولم تَكُنْ عارِفًا بِهِ مِن قَبْلُ، كانَ بمنزلةِ: عَرَفْتُ، وإنْ كُنتَ عارِفًا بِهِ مِن قَبْلُ غيرَ أنَّكَ لم تكنْ عارِفًا[٢] بأحوالِهِ فذكرتَهُ تعدَّى إلى اثْنَينِ. وقَدْ يأتي العِلمُ بمعنى الظَّنِّ القَوِيِّ، وهُوَ الذي يأتي عَلى طَرِيقِ الإشارةِ، كما ذَكَرَ سِيبويهِ، قالَ: ما أَعْلَمُ إلاَّ أنْ يقُومَ زيدٌ[٣]، بِنَصْبِ (يقُوم)، وَلو أنها القَطْعِيَّةُ لَمَا جازَ ذَلِكَ فِيها، [ولهذا][٤] قالَ الشاعِرُ[٥]: . . .

---

(١) البيت من الطويل.

يفاخر بني عمه، فيقول: تساوينا في شرف الآباء، وفضلناكم في شرف الأمهات. (عن شرح الحماسة للمرزوقي).

انظر: شعر غطفان (الحصين بن الحمام) ٤٦٣، وديوان الحماسة ١/ ٧٨، والتنبيه على شرح مشكلاتها لابن جني ٩٩ (رسالة علمية)، وشرحها للمرزوقي ١/ ٢٣٣، والحماسة البصرية ١/ ١٣٣، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٩.

(٢) في ج: عالمًا.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٨.

(٤) في د.

(٥) اختلف في قائله، فقيل:

=

وَأَعْلَـمُ عِلْـمًا لَـيْسَ بِـالظَّنِّ أَنَّـهُ ... إذا مـاتَ مَـولى المَـرْءِ فَهْـوَ ذَلِيـلُ (١)

وَأَنْشَدَ الفارِسِيُّ (٢):

وأعلَـمُ عِلْـمَ حـقٍّ غـيرَ ظـنٍّ ... وتقـوى الله مـن خـيرِ العتـادِ (٣)

فَلولا أنَّ العِلمَ قَد يَكونُ ظَنًّا لما قالَ: لَيسَ بِالظَّنِّ، وَوَجَدْتُ في كتابِ سيبويهِ ما يدُلُّ على هذا، قالَ الشاعِرُ، وهُو جريرٌ:

نَـرضَى عـنِ الله أنَّ النَّـاسَ قَـدْ عَلِمُـوا ... أنْ لا يُـدانِيَنا مِـن خلقِـهِ بَـشَرُ (٤)

أ- طرفة بن العبد.

ب- كعب بن سعد الغنوي. كما في اللسان.

ج- الهيثم بن الأسود النخعي. كما في الحماسة البصرية.

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان طرفة بن العبد ٨١، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٤٢، وقواعد الشعر المنسوب لثعلب ٧٩، والصحاح ٦/ ٢٣١٥ (حصا)، وديوان الحماسة ٢/ ١٨١، وشرحها للمرزوقي ١/ ١٤٤١، والحماسة البصرية ١/ ١٣٤، واللسان ١/ ٣٢٣ (حضرب)، ١٤/ ١٨٣ (حصا).

(٢) لم أقف على موضع إنشاده.

(٣) البيت من الوافر.

وهو للمتلمّس.

انظر: ديوانه ١٧٢، والشعر والشعراء ١/ ١٨١، والحيوان ٣/ ٤٧، والعقد الفريد ٣/ ١٣٨، والحماسة البصرية ٢/ ٩٣٢، والبحر المحيط ٣/ ٢٠٣، ٢، وخزانة الأدب ٦/ ٣٤٣.

(٤) البيت من البسيط.

انظر: ديوان جرير ١/ ١٥٧، والبحر المحيط ٢/ ٢٠٤، ٢١٣، والدر المصون ٤/ ٣٦٨، والهمع ٢/ ٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨١.

بِنَصْبِ (يُدانِينا)، وقالَ الشاعِرُ:

فقلتُ لهم ظُنُّوا بِألفَي مُدَجَّجٍ سَراتُهُمُ في الفارِسيِّ المُسَرَّدِ[(١)]

وقالَ سِيبويهِ: «ما عَلِمْتُ إلا أنْ يقومَ، ولا أعْلَمُ إلاَّ أنْ يأتيَهُ، إذا لم تُردْ أنْ تُخبِرَ أنَّكَ قَد عَلِمْتَ شَيئًا كائنًا ألبتَّةَ، ولكن تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الإشارةِ، كَما تَقولُ: أَرَى مِنَ الرَّأْيِ أَنْ تَقُومَ»[(٢)].

وأمَّا (رَأَيْتُ) فإنها تكونُ بمعنى العِلمِ، وبمعنى الظَّنِّ، وبمعنى الإِبْصارِ، وبمعنى الرَّأْيِ، فإذا كانَتْ بمعنى الظنِّ تعدَّتْ إلى مَفعُولَينِ، وفي التنزيلِ: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[(٣)]، أي: يَظُنُّونَهُ بَعِيدًا ونَعْلَمُهُ قريبًا. وتَكُونُ بمعنى العِلمِ، كما سَبَقَ كَقولِهِ تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[(٤)]، فيَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَينِ. وتَكُونُ بمعنى الرَّأْيِ، فتَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ، كَما تَقُولُ: فُلانٌ يَرَى رَأْيَ أَبِي حَنِيفةَ، وعَلَيهِ تأوَّلَ أَبُو يُوسُفَ[(٥)]:

---

(١) سبق تخريجُهُ.

(٢) الكتاب ٣/ ١٦٨.

(٣) المعارج. الآيتان: ٦، ٧.

(٤) طه: ٨٩.

(٥) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، أبو يوسف (ت ١٨٢هـ)، صاحب أبي حنيفة، كان فقيهًا حافظًا عالمًا، ولي القضاء لثلاثة من الخلفاء المهدي والهادي وهارون الرشيد. روى عنه محمد بن الحسن الشيباني ويحيى بن معين والإمام أحمد. انظر: تاريخ بغداد ١٦/ ٣٥٩، ووفيات الأعيان ٦/ ٣٧٨، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٥٣٥.

﴿لِتَحْكُمَ[١] بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾[٢]، ومِنهُ قَولُ الشاعِرِ[٣]:

وَإِنَّـا لَقَـوْمٌ لا نَـرَى القَتْـلَ سُـبَّةً ... إذا مـا رَأَتْـهُ عـامِرٌ وسَـلُولُ[٤]

أي: نَعْتَقِدُهُ، وَمَصْدرُهُ: الرَّأي. ورَأيتُ مِن رُؤيةِ العَينِ يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقولُ: رَأيتُ زيدًا، أي: أَبْصَرْتُ زَيدًا، فإذا جاءَ بَعدَ المنصوبِ الأوَّلِ مَنصُوبٌ هُوَ الأوَّلُ وَلم يَكُنْ تابِعًا كانَ حالاً، ومَصْدرُهُ: الرُّؤيةُ، والرَّأيُ.

وتَقولُ: رَأيتُ الرَّجُلَ، بمعنى: أَصَبْتُ رِئتَهُ، وهِيَ تَتَعَدَّى إلى مَفعولٍ واحدٍ، ومصدَرُهُ: رَأْيٌ[٥].

وأمَّا (زَعَمْتُ) فإنها تكونُ قَولاً مَعَ اعتِقادٍ، تقولُ: زَعَمْتُ فُلانًا كريمًا، ولا تكونُ بمنزلةِ القولِ مجرَّدةً؛ لأنها لو كانَتْ كذلِكَ لحُكِيَتِ الجُمَلُ بعدَها، وأنْشدُوا[٦]:

---

(١) في النسخ الثلاث: فاحكم. وهو وهم.

(٢) النساء: ١٠٥.

(٣) هو السموأل بن عاديا.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٢٩، والبيان والتبيين ٤/ ٦٨، والحيوان ٦/ ٤٢٣، والأمالي ١/ ٢٦٩، والخصائص ٣/ ١٥٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١١٤، والمخصص ١٧/ ٤١، والبحر المحيط ١/ ٣٩٠، واللسان ١١/ ٣٤٣ (سلل).

(٥) انظر: إصلاح المنطق ٣٧٠، واللسان ١٤/ ٣٠٣ (رأي).

(٦) لامرئ القيس.

أَلا زَعَمَتْ بَسْباسَةُ الحَيِّ أَنَّني ... كَبِرتُ وألاَّ يَشْهَدَ اللهوَ أمثالي[(١)]

فَمَنْ نَصَبَ (أشهدَ)[(٢)] أضمَرَ فِعلاً آخرَ، كَيلا يَعْطِفَ مَشكُوكًا فيهِ عَلَى مُحَقَّقٍ، ومصدَرُهُ: الزَّعْمُ، والزَّعَمُ، وقيلَ: هُوَ مَقلوبٌ مِنَ العَزْمِ، والزَّعْمُ يُستعمَلُ في مَوضِعِ الكَذِبِ، وقيلَ: القولُ مِن غَيرِ صِحَّةٍ، وبِهِ فُسِّرَ قولُهُ تَعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾[(٣)] في قولِ المُفَسِّرينَ[(٤)]، وَيُسْتَعْمَلُ في مَوضِعِ الحَقِّ والصِّدْقِ، قالَ أُمَيَّةُ[(٥)]، وقيلَ: هُوَ للنابغةِ الجعديِّ:

الحمدُ للهِ لا شَريكَ لَهُ ... مَنْ لَمْ يَقُلْها فَنَفْسَهُ ظَلَما

نُودي قيلَ اركَبَنْ بِأَهْلِكَ إنَّ ... اللهَ مُوفٍ لِلنَّاسِ ما زَعَما[(٦)]

---

(١) البيت من الطويل.

روي: (اليوم) بدل (الحي). و(يحسن) بدل (يشهد). بسباسةُ: امرأة من بني أسد. (الخزانة ١/ ٦٤).

انظر: ديوان امرئ القيس (بشرح الحضرمي) ٩٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٥٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٣، والخصائص ٢/ ٤٢٣، والمحكم ٤/ ٣٠٥، واللسان ١٥/ ٢٥٩ (لهو)، وخزانةالأدب ١/ ٦٤.

(٢) في د: يشهد.

(٣) التغابن: ٧.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٢٨/ ١٢١.

(٥) هو أمّية بن أبي الصلت.

(٦) البيتان من المنسرح.

انظر: ديوان النابغة الجعدي ١٣٦، والأول في طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٧، والشعر والشعراء ١/ ٢٨٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٣. والثاني في جمهرة اللغة ٣/ ٧ (زعم)، وتهذيب اللغة ٢/ ١٥٩ (زعم)، والمغني في النحو ٣٠٧، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ٩٨٦، واللسان ١٢/ ٢٦٤ (زعم)، وخزانة

=

هَكذا وجدتُهُ في أمالي الزجاجيِّ رحمهُ الله[١].

وَجاءَتْ (جَعَلْتُ) في أَحَدِ أَقْسامِها بمعنى (ظَنَنْتُ)،كَقَولِكَ: اجْعَلِ الأَمِيرَ حارِسًا وَكَلِّمْهُ، واجْعَلِ الأَسَدَ ثَعْلَبًا واهجُمْ عَلَيهِ، وَتَأْتي (جَعَلْتُ) بمعنى: سمَّيْتُ، فَتتَعَدَّى إلى اثنينِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ وَجَعَلُوا / ٧٩ أ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[٢].

وَقَد أَدْخَلوا (اتَّخَذَ) في هذا البابِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾[٣]. فصارَ الجميعُ عِشرينَ فِعلاً.

وَ(هَبْ) إنما تكونُ مِن هذا البابِ إذا كانَ أَمْرًا، كَقَولِهِ[٤]:

هَبُوني امْرَأً مِنكُمْ أَضَلَّ بَعِيرَهُ[٥]

الأدب ٩/ ١٣١.

(١) لم أجده في المطبوع.

(٢) الزُّخرُف: ١٩.

(٣) الجاثية: ٢٣.

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- أبو دهبل الجمحي.

ب- قيس بن الملوح.

ج- عمر بن أبي ربيعة.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

له ذِمَّةٌ إنَّ الذِّمامَ كَبِيرُ

روي: (كثير) بدل (كبير).

=

وَقَد أَدخَلُوا: (سمَّيْتُ) و(كَنَّيْتُ) في هذا البابِ، وهما على تقديرِ حَرفِ الجرِّ.

واعْلَمْ أنَّ القولَ يُحكى بِهِ الكلامُ، وإنْ جاءَ شَيءٌ في مَعنى الكلامِ مُفرَدًا، نَصَبْتَهُ وأَعْمَلتَهُ فِيهِ، كَقولِهِ: قُلْتَ حقًّا، لمن قالَ: لا إلهَ إلاَّ اللهُ، وَقَد أَعْمَلَ قَومٌ[1] (تَقُولُ) بِالتاءِ مَعَ الاسْتِفهامِ عَمَلَ الظَّنِّ، فَيقولونَ: أتقولُ زَيدًا مُنطَلِقًا، وَرُوِي عَنِ النبيِّ عَلَيهِ السَّلامُ، أَو بَعضِ صَحَابَتِهِ، أنَّهُ مَرَّ بِرجُلٍ يَقرَأُ في الصلاةِ لَيلاً، فقالَ: أَتقُولُهُ مُرائيًا[2]، أي: أتظنُّهُ، قالَ الشاعِرُ[3]:

أَجُهّالاً تَقُولُ بَني لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتجاهِلِينا[4]

انظر: ديوان المجنون ٨٩، والزاهر ١/ ٤٦٠، وديوان الحماسة ٢/ ١١٣، والأغاني ٢/ ٦٢، ٢٠/ ٣٤٤، وأمالي المرتضى ١/ ١١٨، ودرة الغواص ١٤٨، والحماسة البصرية ٣/ ١١٥٦، والمغني في النحو ٣/ ٢٩٣.

(١) لم أجد خلافًا في إجراء القول مُجرى الظن بالشروط المذكورة، وإنما الخلاف في تخلف بعض الشروط. انظر: الكتاب ١/ ١٢٢، وانظر في إجرائه مع تخلف بعض الشروط: شرح السيرافي ٣/ ٢٤٠ (المطبوع)، واللباب للعكبري ١/ ٢٥٢.

(٢) الحديث عن بُريدةَ الأسلمِيِّ رضي الله عنه، قال: سمع رسُولُ الله صلى الله عليه وسلم صوتًا بالليلِ، يعني رجُلًا يقرأ القرآن، فقال: أتقولُهُ مُرائيًا؟ أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/ ٣٤٩.
انظر: غريب الحديث للخطابي ١/ ٣٣٥، والنهاية في غريب الحديث ٤/ ١٢٣.

(٣) هو الكُميت بن زيد.

(٤) البيت من الوافر.
الشاهد: مجيء القول بمعنى الظن، و(بني لؤي) مفعوله الأول، و(جهالًا) مفعوله الثاني مقدم.
انظر: ملحقات ديوان الكميت ٣/ ٣٩ (داود سلوم)، وفي ديوانه بيت شبيه به. والكتاب ١/ ١٢٣، =

وَأَنشَدُوا[(١)]:

أَمَّـا الرَّحِيـلُ فَـدُونَ بَعْـدَ غَـدٍ فَمَتـى تَقُـولُ الـدَّارَ تجمَعُنـا؟[(٢)]

وَأَنْشَدُوا[(٣)]:

مَتـى تَقُـولُ القُلُـصَ الرَّواسِـما يَنْـشِدْنَ أُمَّ قاسِـمٍ وقاسِـما[(٤)]

وَبَعضُ العَرَبِ يجعَلُ تَصارِيفَ القَولِ كَتَصارِيفِ الظَّنِّ، وهم بَنُو سُليمٍ، وأنشدَ الفارسيُّ عنِ الجاحظِ[(٥)]:

والمقتضب ٢/ ٣٤٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣١-١٣٢، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٣٣٥، وتحصيل عين الذهب ١٢١، والمفصل ٢٦١، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٠٢٢، وتخليص الشواهد ٤٥٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧، وخزانة الأدب ٩/ ١٨٣.

(١) لعمر بن أبي ربيعة.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤١٣، والكتاب ١/ ١٢٤، وشرح أبياته ١/ ١٧٩، وتحصيل عين الذهب ١٢٢، والمفصل ٢٦١، وشرحه ٧/ ٧٨، والتذييل والتكميل ٦/ ١٣٧، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩، ٩/ ١٨٥.

(٣) لهدبة بن خشرم.

(٤) من الرجز.

القلص: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة. والرواسم: المسرعات.

انظر: الشعر والشعراء ١/ ٦٨٠، والجمل ٣٢٨، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٣٣٥، والمقرب ٣٢٣، وشرح التسهيل ٢/ ٩٥، واللسان ١١/ ٥٧٥ (قول)، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧، وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٦.

(٥) لم أقف على موضع إنشاد الفارسي له، وهو في الحيوان ٣/ ٥٤، ٥/ ١٤٢.

=

ومـا مـاءُ مُـزنٍ أيَّ مـاءٍ تقولُـهُ تحـدَّرَ مـنْ غُـرٍّ طِـوالِ الـذوائِبِ[(١)]

فـ(أيَّ) أَحَدُ مَفعُولَي القَولِ، والهاءُ المفعولُ الأوَّلُ، ومنهُ قولُهُ[(٢)]:

غَـضْبى عَلَيْـكَ فَـما تَقُـولُ بَـدا لهـا[(٣)]

وَأَنْشَدَ الفارِسِيُّ في الشِّيرازيَّاتِ[(٤)] للأعشى[(٥)]:

أَضَـافُوا إِلَيْـهِ فَـأَلْوَى بِهِـم يَقُـولُ جُنُونًـا وَلَمَّـا يُجَـنّ[(٦)]

وقد اختلف في قائله، فقيل:

أ- أم فروة الغطفانية.

ب- عاتكة المُرِّيَّة.

(١) البيت من الطويل.

الغر: السحاب. وطوال الذوائب: أي الأطراف. (عن الحيوان).

انظر: الحيوان ٣/ ٥٤، ٥/ ١٤٢، وتاريخ دمشق ٤٥/ ٩٥، وزهر الآداب ١/ ١٨٥.

(٢) هو الأعشى.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدوةً أجمالها

انظر: الصبح المنير ٢٢، والعقد الفريد ٥/ ٣٠٧، والمسائل الشيرازيات ٢،٥٩٣، والصحاح ٤/ ١٧٠٧، واللسان ٣/ ٥١٤ (نفذ)، ١١/ ٢٧٦ (رحل)، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٩، ٨/ ٣٩٥.

(٤) ٢/ ٥٩٣.

(٥) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني سعد بن ضبيعة. كنيته أبو بصير. من فحول شعراء الجاهلية، وفد على ملوك فارس والحيرة، وأدرك الإسلام في آخر عمره، فرحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليسلم، فرده المشركون. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٤٠، ٥٢، والشعر والشعراء ١/ ٢٥٠.

(٦) البيت من المُتقارب.

روايته (تقولُ جنونًا).

=

يُرِيدُ: يَقُولُهُ جُنُونًا، فَجَعَلَ (يقولُ) بمنزلةِ (يَظُنُّ)، وَحَذَفَ مفعولَهُ الأَوَّلَ، وَعَليهِ أَنْشَدُوا[1]:

قَالَ جَوارِي البَيتِ لَمَّا جِينا ... هذا وربُّ البيتِ إسماعينا[2]

فَأَعْمَلَ (قالَ) في (هَذا) و(إسماعينَ)، وفيهِ ثلاثةُ أقوالٍ: أحدُها هذا، وهُوَ القَوِيُّ عِندِي، والثاني ما ذُكِرَ عَنِ الزَّجَّاجِ، وهو (إسماعينَنَا) وحَذَفَ النونَ[3]، والثالِثُ: أنَّهُ جَعَلَه مُركَّبًا مَبْنِيًّا.

قال أبو الفتحِ: «**والمفعُولُ الثاني مِن (ظَنَنْتُ) وأخواتِها كَأَخبارِ المُبْتَدَأِ مِنَ المُفرَدِ والجُملةِ والظَّرْفِ، تَقُولُ في المُفردِ: ظَنَنْتُ زَيدًا قائمًا، وفي الجملةِ: ظَنَنْتُ زَيدًا يقومُ أَبوهُ[4]، وفي الظَّرفِ: ظَنَنْتُ زَيدًا في الدَّارِ**»[5].

يصف فرسًا، أضافوا: مالوا. ألوى بهم: ذهب بهم. انظر: الصبح المنير ١٨.

(١) لبعض بني نمير.

(٢) من الرجز.

ورد بروايات مختلفة، فمنها: قالت جواري السوق، وجواري الحي، هذا ورب البيت إسرائينا، وروي الأول أيضًا: قالت وكنت رجلًا فطينا.

انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩١، والمعاني الكبير ٢/ ٦٤٦، وتفسير الطبري ٢٣/ ٩٥، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢/ ٤٠٢، والأمالي ٢/ ٤٤، وليس في كلام العرب ٣٥، والمخصص ١٣/ ٢٨٢، واللآلئ ٢/ ٦٨١، والبحر المحيط ١/ ٣٧٣، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

(٣) ذُكِرَ هذا القولُ غير منسوب إلى أحد في سمط اللآلئ ٢/ ٦٨١-٦٨٢.

(٤) في اللمع: أخوه.

(٥) اللمع ٥٣.

قَالَ سَعيدٌ: في هذا الفَصْلِ اتِّساعٌ ما، وذَلِكَ أنَّ خَبرَ المُبتَدَإِ قَدْ يَكونُ بِالفاءِ، نحوُ قولِكَ: الذي يأتِيني فَلَهُ دِرهَمٌ، ولا تَدْخُلُ الفاءُ في المفعولِ الثاني لـ(ظَننتُ)، وخبرُ المُبتدإِ قَدْ يكونُ أمرًا ونهيًا، نحوُ قولِكَ: زَيدٌ قُمْ إليهِ، ولا يجوزُ ذلِكَ في (ظننت).

فهذِهِ الأفعالُ إذا ذُكِرَتْ أَوَّلاً ولم يُقتَصَرْ عَلَيها في اللفْظِ، فلا يخلُو ما بعدَها مِن وُجوهٍ:

أحدُها: (أنَّ) ومعمولُها، نحوُ قولِكَ: عَلِمْتُ أنَّ زيدًا مُنطلقٌ، وفي هذِهِ المسألةِ خِلافٌ بينَ سِيبويهِ والأخفشِ[1]، فسيبويهِ يقولُ: استُغنيَ بمعمُولها عَنِ المفعولِ الثاني، وطولُ الكلامِ يحسنُ مَعَهُ ما لا يحسُنُ مَعَ قِصَرِهِ، والأخفشُ يدَّعيهِ محذوفًا، والتقديرُ فيه: مَوجودًا، أو كائنًا؛ لأنَّهُ لَو أَظهَرَ المَصدَرَ المُقدَّرَ بِهِ (أنَّ) لم يكُنْ بُدٌّ مِنَ المفعولِ الثاني. والصحيحُ ما ذَهَبَ إليهِ سِيبويهِ؛ لأنَّهُ لم يَظْهَرْ هذا المُقدَّرُ في مَوضِعٍ، وأيضًا فإنَّ الكلامَ مُستقلٌّ بِالفائدةِ، لا حاجةَ لهُ إلى شيءٍ آخَرَ.

وللأخفشِ أنْ يقولَ: لَو أَغْنَتْ عَنِ المفعولَينِ لم تَقَعْ بعدَ (لولا)، إذ لا يَقَعُ بعدَها مُبتدأٌ وخبرٌ.

ولسيبويهِ أنْ يقولَ: إنما يكونُ هذا الغَناءُ في مَوضِعٍ لا في كُلِّ مَوضِعٍ، كما

---

(١) رأي سيبويه في الكتاب ١/ ١٢٥-١٢٦. وانظر المسألة في: شرح السيرافي ٣/ ٢٤٩-٢٥٠ (المطبوع)، والبديع ١/ ٢/ ٤٥٣، واللباب ١/ ٢٥٣، وشرح المفصل ٨/ ٦٠، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٠١١-١٠١٢، والتذييل والتكميل ٦/ ١١٦.

يُغني بعدَ (لو) -عِندَ جماعةٍ- عَن ظُهُورِ الفِعلِ في قولِكَ: / ٧٩ ب لَوْ أَنَّكَ جِئتَني لأَكْرَمْتُكَ؛ لأنَّ التقدِيرَ فِيهِ عِندَ بَعضِهِم: لَو وَقَعَ مجيئُكَ، وَلَو قُلْتَ: لَوْ مَجِيئُكَ لأَكْرَمْتُكَ، لم يحسُنْ.

والثاني: أنْ تَدخُلَ عَلى ضَميرٍ، وذلِكَ الضَّمِيرُ لا يخلُو أنْ يكونَ ضَميرَ الشأنِ والقصةِ، وَتَقَعُ الجملةُ مِنَ المُبتدأِ والخبرِ والفِعْلِ في مَوضِعِ المفعُولِ الثاني، ولا يَلْزَمُ أن يكونَ لَهُ فِيها عائدٌ، نحوُ قولِكَ: ظَنَنْتُهُ زَيدٌ مُنطَلِقٌ، وعَلِمتُهُ يقومُ زيدٌ، أو يكونَ ضَميرَ مَصدرٍ ويكونَ ما بعدَهُ عَلَى حالِهِ قَبْلَ الهاءِ، فتقولُ: ظَنَنْتُهُ زيدًا مُنطلِقًا، كما تقولُ: ظَنَنْت ظَنًّا زَيدًا مُنطلِقًا، أو يكونَ ضميرًا راجِعًا إلى ما تَقَدَّمَ، وحُكمُهُ حُكمُ (زيد) في الحاجةِ إلى ما بعدَهُ.

فإنْ قدَّمْتَ (زيدًا) ونصبتَهُ، فقُلتَ: زيدًا ظَنَنْتُهُ مُنطلِقًا، كان (زيدٌ) منصوبًا بفعلٍ مُضمَرٍ يُفسِّرُهُ الظاهرُ، وهو مفعولُ (ظننتُ) الأوَّلُ، ومفعولُها الثاني محذوفٌ يُغني عنه مفعولُ (ظننت) الظاهرُ، ولا مَوضعَ للجملةِ الظاهرةِ، ولا يصحُّ أن تكونَ مَعمولةً للأوَّلِ، فيكونَ في موضِعِ مفعولِهِ الثاني؛ لأنها مُفسِّرةٌ لهُ، وهذا المفسِّرُ لا يكونُ مَعمُولاً للمفسَّرِ، فإنْ جَعَلْتَ الهاءَ كنايةً عَنِ المصدرِ كانَ (زيدًا) مفعولَها الأوَّلَ، و(مُنطلقًا) مفعولَها الثاني، وإنْ جَعَلتَ الهاءَ للقِصةِ لم يجُز؛ لأنَّهُ لا يَظهَرُ حِينَئِذٍ عملُ (ظَنَنتُ) وقَد ظَهَرَ، ولا إنْ رَفَعْتَ الاثنينِ صحتِ المسألةُ للفَصْلِ.

الثالِثُ: أن يَقَعَ بعدَها (ما) أو لامُ الابْتِداءِ، أوِ الهمزةُ و(أم)، أو (أي) الاستفهاميَّةُ، نحوُ قولِكَ: عَلِمْتُ ما زيدٌ قائمٌ، وعَلِمْتُ لَزيدٌ قائمٌ، وعَلِمْتُ أزيدٌ

منطلقٌ أم عمرٌو، وعَلِمْتُ أيُّهم يَقُومُ، فَهِي مُبطَلَةٌ في اللفظِ، عاملةٌ في الموضِعِ، فهذِهِ المُعَلَّقةُ، وإذا جازَ إلغاؤها فتَعَلُّقُها أولى؛ لأنَّ إلغاءَها يُبطِلُ عملَها لفظًا وموضِعًا، وتعلُّقُها يبطِلُهُ لفظًا لا موضِعًا، ويقدَّرُ عملُهُ في الموضِعِ.

فإنْ قُلتَ: عَلِمْتُ زيدًا أبُو مَنْ هُو، فالاختيارُ في (زيد) النصبُ، وبعضُهُم[1] يرفَعُ (زيدًا)؛ لأنَّ لَهُ في الاسْتِفهامِ سَبَبًا، والأوَّلُ أولى، وإنما لم يَعْمَلْ في الاستِفهامِ ما قَبْلَهُ؛ لأنَّهُ لا يُستَغنى بها قَبْلَهُ، نحوُ قولِكَ: زَيدٌ أقائمٌ، وإنما لم يعملْ فيما قَبْلَهُ لأنَّهُ إذا مَنَعَ غيرَهُ مِنَ العَمَلِ فأنْ يمنعَ نفسَهُ أولى؛ لأنَّهُ إذا مَنَعَ: ضَرَبْتَ أزيدًا؟ مَنَعَ: زيدًا أضَرَبْتَ؟ والذي عِندِي أنَّ الحرْفَ إذا كانَ لَهُ مَعنىً في الجملةِ لم يَتَقَدَّمْ ما يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلى ما قَبْلَهُ.

وقالَ قومٌ: إنما امْتَنَعَ ذلِكَ في الجزاءِ لأنَّهُ مجزومٌ، والمجزومُ لا يَتَقَدَّمُ على الجازِمِ، فكذلِكَ مَعمُولُهُ، فأمَّا قولهم: زَيدًا لم أضرِبْ، فَقَدْ تَقَدَّمَ (زيد) ولم يحسُنْ أن يتقدمَ (أضْرِبْ)؛ لأنَّهُ مجزومٌ، وهذا تقديمٌ جائزٌ إجماعًا. فالجوابُ عِندَ النحاةِ: أنَّ هذا محمولٌ عَلى الإيجابِ، وهذا عندِي ضعيفٌ، وإنما الجوابُ عِندي: أنَّ هذا العَمَلَ الذي هُوَ الجزمُ فيهِ ضَعِيفُ التقديرِ؛ لأنَّ التقديرَ في هذا لِلفِعلِ الماضي، وإذا كانَ ماضيًا فما لِلعَمَلِ فيهِ وجهٌ، وكأنَّ الجزمَ فيهِ كَلا جزمٍ، فَعَمِلَ فيما قَبلَهُ كما لو كانَ ماضِيًا غيرَ مَعمولٍ.

فإنْ قيلَ: فما تقولُ في (لن) الناصبةِ لِلفعلِ، ومَعمولُ فِعلِها يَتقدَّمُ عَليها،

---

(١) أجاز الرفع سيبويه مع ترجيح النصب. انظر: الكتاب ١/ ٢٣٧.

فتقولُ: زيدًا لنْ أضربَ، إجماعًا؟

قيلَ: هذِهِ محمولةٌ عَلى السينِ و(سوفَ)، إذْ هِيَ نفيٌ لها.

فأمَّا (ما) فإنها لا يُستغنى بها قبلَها، كَهمزةِ الاسْتفهامِ.

فأمَّا اللامُ فحكمُها حكمُ (إنَّ)، لاجتِماعِهما في التوكيدِ، ولا يَتَقدَّمُ التأكيدُ على المؤكَّدِ. فأمَّا: ضَربًا ضَرَبْتُ، وإنْ كانَ تأكيدًا، فَلَيسَ هُو بمنزلةِ هذا، فَهُو بمنزلةِ: ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ مرتينِ.

الرابعُ: أنْ تدخُلَ على المبتدأِ والخبرِ، نحوُ ما ذَكَرَهُ، / ٨٠ أ وَمفعولُ هذا القسمِ الثاني هُوَ أن يكونَ مُفردًا أو ما صلَحَ أن يُوصَلَ بِهِ (الذي) مِنْ مُبتَدأٍ، وخبرٍ، وفِعلٍ، وفاعلٍ، وشرطٍ، وجزاءٍ، وظرفٍ.

قال أبو الفتح: «**وَكَما لا تَقُولُ زَيدٌ قَامَ عَمْرٌو، كَذلِكَ[1] لا تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيدًا قَامَ عَمْرٌو، حَتى تقولَ: في دارِهِ، أَوعِندَهُ، أو نحوَ ذلِكَ**»[2].

قال سعيدٌ: الكلامُ في خَبرِ المبتدأِ وخبرِ (كان)، وخَبرِ (إنَّ)، ومفعولِ (ظَننتُ) الثاني، ومفعولِ (أَعْلمتُ) الثالثِ، واحدٌ في هذا؛ لأنَّ الجملةَ إذا قَامَتْ بِنفسِها كانَت أجنبيةً مما ترومُ أنْ تُعَلِّقَها بِهِ، وَكُلُّ صِفةٍ وصِلةٍ وحالٍ فهذا حُكمُهُ، فأمَّا هذِهِ المسألةُ التي ذَكَرَها، فإنْ كان زيدٌ عَمْرًا، وكانَ لهُ اسمانِ، صَحَّتِ المسألةُ عَلى قِياسِ الأخفشِ، ولم تصحَّ عَلى قِياسِ سيبويهِ، وَكَأنَّكَ قُلتَ: زَيدٌ قامَ أبو

(١) في اللمع: فكذلك.

(٢) اللمع ٥٣.

بَكرٍ، وإنْ كانَ عَمرو غيرَ زيدٍ، لم تصحَّ المسألةُ، لِعَدَمِ العائدِ، فإنْ قلتَ: إليهِ أو عِندَهُ [أو في دارِهِ][1] صَحَّتِ المسألةُ.

قال أبو الفتح: «فَإِنْ[2] تَقَدَّمَتْ هذِهِ الأفعالُ لم يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إعمالِها، تقولُ: ظَنَنْتُ زَيدًا قائمًا[3]، فإنْ تَوَسَّطَتْ بينَ المُبتدإِ والخبرِ كُنْتَ في إعمالِها وإلغائها مُخَيَّرًا، تقولُ في الإعمالِ: زيدًا أَظُنُّ مُنطلِقًا[4]، وفي الإلغاءِ: زَيدٌ أَظُنُّ مُنْطَلِقٌ، قالَ الشاعِرُ:

أَبِالأَراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأَراجيزِ خِلتُ اللؤمُ والخَوَرُ

فإنْ تَأَخَّرَتِ اخْتِيرَ إلغاؤُها، وجازَ إعمالُها، تقولُ: زَيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ، وإنْ[5] قُلْتَ: زيدًا قائمًا ظَنَنْتُ جازَ»[6].

قال سعيدٌ: هذِهِ الأفعالُ لها ثلاثةُ أحوالٍ: أحدُها: الإعمالُ، والثاني: التَّعليقُ، والثالثُ: الإلغاءُ، فَمَتى قُدِّمَتْ ولم يكُنْ ثَمَّ مانعٌ مِن إعمالِها، فالعَمَلُ لا غيرُ، وذلِكَ أنَّ تَقَدُّمَها لِلعنايةِ بها، وإلغاؤها سَبَبُ اطِّراحِها وإهمالِها، وهذا

---

(١) في د.

(٢) في اللمع: فإذا.

(٣) في اللمع: كريمًا.

(٤) في اللمع: قائمًا. في الموضعين.

(٥) في اللمع: ولو.

(٦) اللمع ٥٣-٥٤.

تَضادٌّ، وقَدْ أنشدُوا(١):

أَرْجُــو وآمُــلُ أنْ تَــدْنُو مَوَدَّتُهــا ... ومــا إخــالُ لَــدَينا مِنْــكِ تَنْويــلُ(٢)

فَقَدَّمَها وألغاها، والصوابُ: أنْ يكونَ المفعولُ الأوَّلُ محذوفًا، ويكونَ ضَميرَ الشأنِ، كما تَقَدَّمَ في (ليت)، ومِثْلُهُ فيما وَجَدْتُهُ مَسطورًا، وإنْ كانَتِ الرِّوايةُ بِالنَّصْبِ في الحماسةِ(٣):

كذاكَ أُدِّبْتُ حتى صارَ من خُلُقِي ... أَنِّي وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأَدَبُ

أَدعُــوهُ حِــينَ أُنادِيــهِ لأُســمِعَهُ ... ولا أُلَقِّبُــهُ والــسَّوءَةُ اللقَــبُ(٤)

وَقَد أُنشدا مَنصُوبَينِ(٥) عَلى أَنْ يكونَ (اللقَبَا) مَصدرَ: أُلَقِّبُهُ، و(السوءةَ)

---

(١) لكعب بن زهير، من قصيدته المشهورة بانت سعاد.

(٢) البيت من البسيط.

التنويل: العطاء. (عن الديوان).

انظر: ديوانه ٩، والبديع ١/ ٢/ ٤٥١، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٥٠٦، وشرح التسهيل ٢/ ٨٦، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ٩٩٢، والتذييل والتكميل ١/ ٢١٥، وشرح بانت سعاد لابن هشام ١٥٢، وحاشية البغدادي عليها ٢/ ٢٢٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٤٣.

(٣) ٢/ ١٨.

(٤) البيتان من البسيط. وهما لرجلٍ من فزارة.

انظر: شعر غطفان (بعض الفزاريين) ٥٥٨، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٢٥ (رسالة علمية)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١١٤٦، والحماسة البصرية ٢/ ٧٩٧، والأول في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٥٠٦، والمقرب ١٣٠، وأوضح المسالك ٢/ ٦٥، وتخليص الشواهد ٤٤٩، والثاني في المقاصد الشافية ٣/ ٣٢٦.

(٥) في شعر غطفان ٥٥٨.

مفعولٌ مَعَهُ، أو يكونَ (اللقبى) على (فَعَلَى) مَقصُورٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ (وَجَدْتُ) هُنا زائدةً؛ لأنَّهُ ليسَ في الجملةِ عائدٌ إلى اسمِ (إنَّ) غيرُ التاءِ في (وجدتُ)، إلا أن تقدِّرَ: لي، فيَجُوزُ أن تجعلَ (وجدتُ) زائدةً كما قالَ تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[1] أي: لَهُ.

وَذَكَرَ الأخفشُ ما يُشيدُ هذا الإلغاءَ لِتَقَدُّمِ الحرفِ النافي، فقالَ: مَا ظَنَنْتُ مِن أَحَدٍ خيرٍ مِنكَ، وخَيرًا مِنكَ، فأجازَ الجرَّ مَعَهُ[2]؛ لأنَّ (ظَننتُ) مُلغاةٌ عِندَهُ، ولم يحتَجْ إلى جرٍّ آخَرَ.

والرَّفعُ عَلى إلغاءِ (ظَنَنْتُ) والنَّصْبُ عَلى إعمالِها، وكذلِكَ قولُهُ[3]:

بهـا كُـلُّ مُـسترْخِي الإزارِ تخالُـهُ ... إذا ما مَشَى مِنْ أخمصِ الرِّجلِ ظالِعُ[4]

فَتَقْدِيرُهُ: بها كُلُّ مُسترخِي الإزارِ وظالِعٌ تخالُهُ مِن أخمصِ الرِّجْلِ. ومِثْلُهُ:

---

(١) النازعات: ٤٠-٤١.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) هو بلعاء بن قيس الكناني.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (مَعِي) بدل (بها).

انظر: شعر بني كنانة (بلعاء بن قيس) ٤٧٠، والبرصان والعرجان للجاحظ ٣٣، ١٥٥، والمخصص ٢/٥٧.

وَمَا جَنَّةَ الفِردَوسِ هاجرْتَ تَبْتَغِي ولكن دَعاكَ الخبزُ أَحْسِبُ والتَّمرُ(١)

فَـ(أَحسِبُ) مُلغاةٌ.

وإذا قُلتَ: أيّ القومِ ظَنَنْتَ زَارَكَ، جازَ إلغاؤها، فإنْ قُلْتَ: / ٨٠ ب أيَّ القَومِ ظَنَنْتَ أَنْ قَد زَارَكَ،لم تُلْغِها، ومِنهُ قولُهُ(٢):

تالله يَشْفِي ذاتَ نَفْسِيَ حاجِمٌ أَبَدًا ولا فِيها إِخال لَدُودُ(٣)

وَمِثلُهُ قَولُهُ(٤):

أَعاذِلَ قُولي ما هَوِيْتِ وَأَوِّبي كَثيرًا أَرَى أَمْسَى عَلَيكِ ذُنُوبي(٥)

فَـ(أَرَى) فيهِ مُلغاةٌ.

وَحَكَى الأَخْفَشُ: إنَّ زَيدًا لَظَنَنْتُ أَخاهُ مُنطلِقًا لا يجوزُ، وإنَّ زيدًا لَظَنَنْتُ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو قيس بن العيزارة الهذلي.

(٣) البيت من الكامل.

روي: (والله) بدل (تالله)، و(ولاءَمها) ، (ومِمَّا) بدل (ولا فيها).

الشاهد فيه: إلغاء (إخال)، فلم ينصب (لدود).

انظر: ديوان الهذليين ٣/ ٧٢، وشرح أشعارهم ٢/ ٥٩٧.

(٤) هو النمر بن تولب.

(٥) البيت من الطويل.

أوِّبي: أي رجعي لومك إياي. (عن تخليص الشواهد ٢٥٨).

انظر: تخليص الشواهد ٢٥٢، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠، وشرح الأشموني (مع الصبان) ١/ ٢٤٢، والدرر اللوامع ٢/ ٨١.

أَخُوهُ مُنطَلِقٌ، يجوزُ[(١)]، وهذا حَسَنٌ؛ لأنَّ اللامَ في (ظَنَنْتُ) هِيَ لامُ الابْتِداءِ، ويجبُ أن تكونَ (ظَنَنْتُ) مُلغاةً، إذْ هِي لامُ الابتداءِ، وهِيَ لا تدخُلُ عَلى ماضٍ، وحكى: ظَنَنْتُ زَيدًا وَأَخُوهُ مُنطَلِقانِ، عَلَى تَوَهُّمِ الابْتِداءِ في الأولِ، فأمَّا قَولُهُ[(٢)]:

وما خِلْتُ أَبْقَى بَينَنا مِن مَوَدَّةٍ ... عِراضُ المذاكي المُسْنَفاتِ القلائصا[(٣)]

فَزَعَمَ قومٌ أنها زائدةٌ[(٤)]، وَيجوزُ أن تكونُ مُتَعديةً إلى الشأنِ والقِصةِ، فأمَّا قولُهُ[(٥)]:

وَما أراها تَزالُ ظالمةً ... تُحدِثُ لي قُرحةً و تَنكَؤُها[(٦)]

---

(١) انظر: المغني في النحو لابن فلاح ٣/ ٣٢٣، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٢.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من الطويل.

المذاكي: المسان. والمسنِفات من الخيل: المتقدمات. (عن المعاني الكبير، واللسان).

انظر: الصبح المنير ١١٠، والمعاني الكبير ١/ ٩٩، ٢/ ٨٩٩، والحجة للقراء السبعة ٣/ ١٠٤، ٤/ ٣١٩-٣٢٠، وكتاب الشعر ١/ ٢٠، وتفسير ابن عطية ١/ ٥٥٣، والبحر المحيط ٣/ ١٣٧، والدر المصون ٣/ ٥٢٦، واللسان ٩/ ١٦٣ (سنف).

(٤) منهم الفارسي، فإنه قال: «... وأيضًا فإنه قد جرى في كلامهم لغوًا، وما جرى لغوًا لا يكون في حكم الجمل المفيدة، ومن ثَمَّ جاء نحو: وما خلت أبقى... إنما هو: وما أبقى بيننا» الحجة ٣/ ١٠٤.

(٥) هو ابن هرمة.

(٦) البيت من المنسرح.

النكْءُ: قشرُ الجرح. (شرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٦).

انظر: ديوان ابن هرمة ٤٨، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٥٧، والكامل ٢/ ٧٩٢، ٣/ ١٣٢٦، وتفسير الطبري (شاكر) ١٦/ ٣٢٤، والأضداد للأنباري ٢٦٨، ومغني اللبيب ٥١٣، وشرح شواهده ٢/ ٨٢٠، =

فَزِيادتُها فيهِ ظاهرةٌ لحاجةِ (ما) إلى (تَزالُ)، فإنْ قُلتَ: فما تَصنَعُ بها وبِقولِهِ[(١)]:

ما خِلتُني زِلْتُ بَعْدَكم ضَمِنًا أَشْكُو إليكُم حُمُوَّةَ الأَلَمِ[(٢)]

فكَيفَ تُلغِيها وَقد أَعْمَلتَها في المفعُولِ الأولِ؟ وكيفَ تُعمِلُها وحاجةُ (زِلتُ) إلى (ما) داعيةٌ؟

فالجوابُ: أنَّ التقديرَ في الأولِ يكونُ (ها) للمرةِ مِنَ المصادرِ، والتقديرُ في الثاني: ما خِلتُ خيلتي، فَحَذفَ، وتكُونُ (خِلتُ) ملغاةً.

فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[(٣)] فَمَنْ قَرَأَ بالياءِ[(٤)] فالمفعولُ الأَوَّلُ محذوفٌ، التقديرُ فِيهِ: البُخْلَ هُو خيرًا لَهُ، فـ(هُوَ) فَصْلٌ، فَمَن قَرَأَ بِالتاءِ[(٥)] فـ(الذينَ) المفعولُ الأَوَّلُ و(خيرًا) المفعولُ

٨٢٦، وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٧

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من المنسرح.

الضمن: المرض. (عن العين).

انظر: العين ٧/ ٥٢ (ضمن)، وغريب الحديث لابن سلام ٤/ ٢٧٩، وتهذيب اللغة ١٢/ ٤٩ (ضمن)، والصحاح ٦/ ٢١٥٥ (ضمن)، وأوضح المسالك ٢/ ٤٧، واللسان ١٣/ ٢٦٠ (ضمن).

(٣) آل عمران: ١٨٠.

(٤) هي قراءة الجمهور.

(٥) هو حمزة وحده. انظر: السبعة ٢١٩-٢٢٠، والتذكرة ٢/ ٣٦٥-٣٦٦.

المفعولُ الثاني، و(هُوَ) فصلٌ، والتقديرُ: بُخلَ الذين يبخلونَ، والقراءةُ بالياءِ أقيسُ؛ لِتَقَدُّمِ الدلالة.

فَإذا أُضمِرَ المَصدَرُ كانَ أَدْعى لِعَمله إذا تَوَسَّطَ أو تَأَخَّرَ، نحوُ قولِكَ: ظَنَنْتُهُ زَيدًا قائمًا؛ لأَنَّهُ نائبٌ عَنِ ظَنَنْتُ ظَنًّا. ومِنهُ قولُ الشاعِرِ[1]:

فجالَ على وحشيِّهِ وَتَخَالُهُ عَلَى ظَهْرِهِ سِبًّا جَديدًا يمانيا[2]

فالهاءُ في (تخالُهُ) كِنايةٌ عَنِ المصدرِ؛ لأنها لا تَصِحُّ أن تكونَ للثَّورِ؛ لأنَّ المفعولَ الثاني يجبُ أن يكونَ هُوَ الأوَّلَ، وليسَ السِّبُّ بالثورِ، ولا يجوزُ أن يكونَ ضَميرَ الشأنِ، لِنصبِ (السبِّ)، فَثَبَتَ أنها ضَميرُ المصدرِ، و(السبُّ) مفعولٌ أولُ، و(عَلى ظَهرِهِ) المفعولُ الثاني.

فإنْ أَظْهَرْتَ لفظَ المصدَرِ مَعَ الفِعلِ كانَ أَدْعَى إلى الإعمالِ، لشدَّةِ العِنايةِ بِهِ، كقولِكَ: ظَنَنْتُ ظَنًّا زيدًا مُنطَلِقًا، فإنْ تَوَسَّطْتَ كُنتَ بِالخِيارِ في إعمالِها وإلغائها، فَمَنْ أعْمَلَها فَلِقُربِها مِنَ الطَّرَفِ الأوَّلِ، ومَنْ لم يُعمِلْها فلِقُربها لِلطَّرَفِ الآخَرِ، وأيضًا فلا بُدَّ مِن أن تَنْقُصَ عَن مَرتبةِ المُتَقدِّمِ، وليسَ يظهَرُ نُقصانٌ إلا بإلغاءِ.

---

(١) هو سحيم عبد بن الحساس.

(٢) البيت من الطويل.

الوحشية غير الإنسية، والإنسي هو ما يُركب ويُحلب. والسِّبُّ: الثوب الأبيض. شبه جلد الثور به. (الانتخاب ٣٩).

انظر: ديوان سحيم ٣٥، والإفصاح للفارقي ٣٨٣، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٣٩، وشرح المفصل ١/ ١٢٤.

وقالَ قومٌ: إن بَنَيْتَ كلامَكَ عَلى شَكٍّ في (ظَنَنْتُ) فالإعمالُ لا غَيرُ، وإنْ بَنَيْتَهُ عَلى اليقينِ فالأَصْلُ الإلغاءُ لا غَيرُ[1]، وعَلَى هذا أَنشدُوا البَيتَ -وهُوَ في كِتابِ سِيبويهِ[2]- لجرير[3]:

أَبِالأَراجِيزِ يا ابْنَ اللؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأَراجِيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ

وفي شِعرِ اللَّعِينِ المِنقَرِيِّ[4] هذا البيتُ في قَصيدةٍ لاميَّةٍ منها:

إني أنا ابْنُ جَلا إن كُنْتَ تَعْرِفُني ... يا سَلْمُ والحيَّةُ الصَّماءُ والجَبَلُ

أَبِالأَراجِيزِ يابْنَ اللؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأَراجِيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَبَلُ[5]

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٥، والملخص ١/ ٢٥٥، والكافي في الإفصاح ٢/ ٩٥٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٢٠.

(٣) البيت من البسيط.

وهو للعين في عامة المصادر. يهجو رؤبة أو العجاج.

انظر: ملحقات ديوان جرير ٢/ ١٠٢٨، والحيوان ٤/ ٢٦٧، والأصول ١/ ١٨٣، والإيضاح العضدي ١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٧، والإفصاح للفارقي ٢٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٢٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٥٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ١١٧، والبديع ١/ ٢/ ٤٥١، وشرح المفصل ٧/ ٨٤، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٧.

(٤) هو منازل بن زمعة، أبو أُكيدر، المِنقري التميمي، شاعر أمويٌّ، هجا جريرًا والفرزدق فأهملاه، فسقط. روي في تسميته باللعين أنه أنشد شعرًا والناس يصلون، فسمعه عمر فقال: من هذا اللعين؟ فعلق به. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٤٩٠، والاشتقاق ٢٥١، وخزانة الأدب ٣/ ٢٠٧.

(٥) انظر: الحيوان ٤/ ٢٦٧، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١١١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٥٩، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٣، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٧.

فـ(اللؤمُ) مُبتدأٌ، و(في الأراجيزِ) خَبرُهُ، و(خِلْتُ) مُلغاةٌ، فأمَّا قولُهُ(١):

شَـهِدْتُ وفـاتُوني وَكُنْـتُ حَـسِبْتُني ... فَقِــيرًا إلى أنْ يَــشْهدُوا وتَغِيبــي(٢)

فَلا تَكُونُ (حَسِبْتُني) مُلغاةً، لِتَعَدِّيها إلى مَفعُولٍ، إلاَّ عَلَى ما سَبَقَ، ومِثْلُ /

٨١ أ البيتِ الذي أَنْشَدُهُ لِلهُذَلِيِّ(٣):

تَــرَكتهمُ وظَلْــتُ بخــير ثَغْــرٍ ... وأنْــتَ زَعَمْـتَ ذو حُـبٍّ مُفيـدِ(٤)

فـ(أَنْتَ) مُبتدأٌ، و(ذُو حُبٍّ) خَبرُهُ، و(زَعَمْتَ) مُلغاةٌ، ومِثْلُهُ قَولُ حَكيمِ بنِ قَبيصة(٥):

---

(١) هو النَّمِرُ بن تولب.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٤٠، والبخلاء ١٦٣، وكتاب الشعر ٢/ ٤٧٤، وشرح التسهيل ٢/ ٨١، والبحر المحيط ٣/ ١١٣، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٦، ١١٠، والدر المصون ٣/ ٤٨٢.

(٣) هو ساعدة بن العجلان الهذلي.

(٤) البيت من الوافر.

وروايته في مصادره:

تــــركتَهم وظلْــــتَ بجــــرِّ يَعْــــرٍ ... وأنـــتَ زعمـــتَ ذو خَبَــبٍ مُعِيــدُ

ولم أجد من أثبت رواية المصنف، ويُلحظ الفرق البيِّن بين الروايتين.

الجر: ما غلظ من الجبال. ويعر: جبل. ومُعيد: معاود قد جرَّب الأمور. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٣/ ١٠٨، والمحكم ٢/ ١٧٤، ومعجم ما استعجم ٤/ ١٣٩٦، ومعجم البلدان ٥/ ٤٣٨، واللسان ٥/ ٣٠١ (يعر)، وتاج العروس ١٤/ ٤٧٥ (يعر).

(٥) هو حكيم بن قبيصة بن ضرار الضبي. شاعر من أهل العراق، أدرك الإسلام، فأسلم ووفد على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. انظر: تاريخ دمشق ١٥/ ١٣٥، والإصابة ٢/ ٦٤.

فــما جنــةَ الفــردوسِ هــاجرتَ تَبْتَغِــي ولكــن دعــاك الخبـزُ أحسِبُ والتمـرُ[(١)]

فَأَلغَى (حَسِبْتُ).

والقِسمُ الثالِثُ: أَن يَتَأَخَّرَ عَنْهُما، فإذا كانَ كذلِكَ كانَ إلغاؤها أَحسَنَ، وقَد يجوزُ إعمالُها، فَمَنْ أعمَلَها قالَ: مَفعولاها بمنزلةِ مفعولِ (ضَرَبْتُ)، وأيضًا هِيَ المُتَقَدِّمةُ في الحُكمِ، وإنما قُدِّمَ مَعمولاها للعنايَةِ بهما، ومَنْ ألغاها قالَ: مَعمولُ (ضَرَبْت) إذا تَقَدَّمَ جازَ أَن يُعَدَّى إليه بحرفِ الجرِّ؛ لأنَّهُ ضَعُفَتْ عُلْقَتُهُ بتقدُّمِهِ، فما ظنُّكَ بـ(ظَنَنْتُ)؟

واسْتَضْعَفَ سيبويهِ: زَيدًا قائمًا ظَنَنْتُ، وزَيدًا قائمًا ضَرَبْتُ[(٢)].

وقالَ قَومٌ: الإعمالُ والإلغاءُ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بما يُبنى الكلامُ عَليهِ مِنَ اليَقينِ والشَّكِّ[(٣)]، وقال الشاعر[(٤)]:

وأُشفِقُ مِن وَشْكِ الفراقِ وإنَّني أَظُنُّ لمحمُولٌ عَلَيهِ فَراكِبُه[(٥)]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) قال: «وكلما طال الكلام ضعُف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعف: زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل». الكتاب ١/ ١٢٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٢٠، والتذييل والتكميل ٦/ ٥٤.

(٤) هو ابن ميَّادة.

(٥) البيت من الطويل.

قال ابن جني: «ألغى (أظنُّ) غير أنَّ الظن هنا ينبغي أن يكون بمعنى اليقين والثبات، لا للشك والخِلاج، ألا ترى أنَّ معه اللام و(إنَّ)، وكلاهما للتثبيت واليقين والتوكيد». التنبيه.

=

وإلغاؤها مُتأخرةً أحسَنُ مِن إلغائها مُتوسِّطةً؛ لأنَّهُ كما ضَعُفتِ المُتوسِّطةُ عَنِ المُتقدِّمةِ، كذلِكَ يجبُ أن تَضعُفَ المتأخرةُ عن المتوسطةِ.

والملغاةُ تُقدَّرُ بالظرفِ، فيقولونَ في قولِكَ: زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ، بتقديرِ: زيد قائمٌ في ظَني، وهذا الظرفُ المُلغَى يَتَعلَّقُ إمَّا بالخبرِ، وإمَّا بفعلٍ مُضمَرٍ، أي: جَعلْتُ ذلِكَ في ظَني، فهي إذا كانت ملغاةً فهِي مُعتمِدةٌ على ما قبْلَها، وإذا كانَتْ عامِلةً فهِي مُعتمَدةٌ، وعليهِ قولُهُ[1]:

والقومُ في أثَري ظَنَنْتُ فإن يكُنْ ... ما قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ نجوتُ وخابُوا[2]

فَألغاها مُتأخِّرةً، وبعضُهم يُنشِدُهُ (والقومَ) بِالنَّصبِ، فيُعْمِلَها. وَأَنْشَدَ أبو عُبَيدٍ[3]:

انظر: شعر ابن ميادة ٧١، وديوان الحماسة ٢/ ١٢٠، والتنبيه على شرح مشكلاتها ٣٦٤ (رسالة)، وأمالي القالي ١/ ١٦٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٣٣٣، وتاريخ دمشق ١٨/ ٢٠٥، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣١١، والحماسة البصرية ٣/ ١٢٢٠.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: المغني لابن فلاح ٣/ ٣٢١، وشرح قطر الندى ٢٩٤، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٣، وتذكرة النحاة ٦٨٣.

(٣) هو القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي، أبو عبيد، (ت ٢٢٤هـ)، إمام في الحديث والنحو واللغة والقراءات والأخبار، روى عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي والكسائي والفراء وغيرهم. من تصانيفه: غريب الحديث، والغريب المصنف. انظر: تاريخ بغداد ١٤/ ٣٩٢، ونزهة الألباء ١٠٩، وإنباه الرواة ٣/ ١٢.

وقد أنشد هذا البيت في الغريب المصنف ٢/ ٨٦٩. وهو لأبي أُسَيدة الدُّبيري.

هُمَا سَيِّدانا يَزْعُمانِ وإنَّما ... يَسُودانِنا إنْ يَسَّرا غَنَماهُما[١]

فَأَلْغَى مَعَ التَّأَخُّرِ، وأَجازَ الأَخْفَشُ: إنَّ ظَني زيدًا مُنطلقٌ، وكانَ ظَني زيدٌ منطلقًا[٢]، فجعلَها ظَرْفًا، وَقَد أَجازَ سِيبويهِ: مَتى تَظُنُّ زيدٌ مُنطلقٌ[٣]، لِتَقَدُّمِ مَعمولِ المفعُولِ الثاني[٤].

وحالةُ التَّعليقِ قَد تَقَدَّمَ ذِكرُها قَبْلَ هذا.

قالَ أبو الفتحِ: «وَالمُتعدِّي إلى ثلاثةِ مَفعُولِينَ نحوُ قولِكَ: أَعْلَمَ اللهُ زَيدًا عَمْرًا خَيرَ الناسِ[٥]، وأَنْبَأَ اللهُ بِشرًا بَكْرًا أَخاكَ»[٦].

قالَ سعيدٌ: الأفعالُ التي تَتَعَدَّى إلى ثلاثةِ مَفعولِينَ ولا خِلافَ فيها عِندَ سِيبويهِ، وهِيَ عِندَ الجماعةِ سَبعةٌ، وهِيَ: أَرَى، وَنَبَّأَ، وأَنْبَأَ، وأَعْلَمَ، وخَبَّرَ،

---

(١) البيت من الطويل.

يسرت الغنم: إذا كثرت ألبانها ونسلها. (عن اللسان).

انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧١، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٢٧٨، ٥٩٩، وتهذيب اللغة ١٣/ ٦٠ (يسر)، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٢٧٩، والمخصص ١/ ٢٢، ٧/ ١٨١، والصحاح ٢/ ٨٥٧ (يسر)، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ٥٩، واللسان ٥/ ٢٩٥ (يسر)، وهمع الهوامع ١/ ١٥٣.

(٢) لم أقف على هذا.

(٣) الكتاب ١/ ١٢٤.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٤٥.

(٥) في اللمع: عاقلًا.

(٦) في اللمع: كريمًا. وبعده: وأرى الله أباك أخاك ذا مالٍ.

اللمع ٥٤.

وأَخْبَرَ، وحَدَّثَ[(١)]، وبعضُهم يدَّعِيها أربعةً، وهِي: أَنْبَأَ، ونَبَّأَ، وأَرَى، وأَعْلَمَ[(٢)]، والقِسمُ الذي فيه خِلافٌ، هُوَ الفعلُ الذي يَتَعَدَّى إلى مفعولَيْنِ، نحوُ: (ظَنَنْتُ) وجميعِ بابِهِ إذا عُدِّيَ بِالهمزةِ، فالأَخفَشُ يجيزُهُ قِياسًا على البابِ[(٣)]، وسيبويهِ لا يجيزُه، وكذلِكَ المازِنيُّ[(٤)].

فحُجَّةُ الأخفشِ كَثرَتُهُ واطِّرادُهُ في كُلِّ فِعلٍ.

وحجةُ المازني قِلَّتُهُ في التَّعدِّي إلى الثلاثةِ، وإذا كانَ الفِعلُ اللازِمُ يُقتَصَرُ في تَعدِيَتِهِ إلى المَسمُوعِ، فما ظَنُّكَ بالمُتعدِّي إلى الثلاثةِ [وهُو قليلٌ][(٥)].

ولا خِلافَ في بابِ (ظَنَنْتُ) وغيرِهِ، إذا جُعِلَ الظَّرفُ فيهِ مَفعولاً عَلَى السَّعةِ أنْ يَتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ بِهِ[(٦)]، نحوُ قولِكَ: اليومَ ظَنَنْتُهُ زيدًا مُنطلقًا، وسَرَقْتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ، على قولِكَ: يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدارِ، ولا يجوزُ أن يُجعَلَ الظَّرفُ في بابِ الفِعلِ المُتعدي إلى ثلاثةٍ مَفعولاً عَلَى السَّعةِ؛ لأَنَّهُ يخرُجُ إلى ما لا

---

(١) ذكر سيبويه أعلمَ، وأرى، وأنبأ، وذكر ابن هشام الخضراوي أن سيبويه زاد نبّأ، وزاد الفراء: أخبر وخبَّر، وزاد الكوفيون: حدَّث. انظر: الكتاب ١/ ٤١، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٠، والتذييل والتكميل ٦/ ١٦٢.

(٢) كأبي علي الفارسي. انظر: الإيضاح العضدي ٢٠١.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ٢٧١، والمقتصد ١/ ٦٢٩. ورأى هذا الرأي أيضًا ابن السراج كما في الأصول ٢/ ٢٨٥.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢٠٢.

(٥) في د.

(٦) أي بالظرف.

نظيرَ لَهُ، إذْ لَيسَ لَكَ فِعلٌ يَتَعَدَّى إلى أَربعةِ مَفعولِينَ، وإنما كانَ كذلِكَ لأنَّ الفِعلَ المُتعـدِّي إلى واحِدٍ فيهِ أفعالٌ مصوغةٌ لَهُ بغيرِ قرينةٍ، فجازَ لنا أن نُعدِّيَهُ إلى مَفعولَينِ، نحوُ قولِكَ: ضَرَبْتُ زَيدًا، وأَضْرَبْتُ زَيدًا عَمْرًا، والأفعالُ التي تَتَعَدَّى / ٨١ ب إلى اثنينِ فِيها أفعالٌ مَصوغةٌ لها، نحوُ قولِكَ: (كَسَوْتُ) و(ظَنَنْتُ)، فجازَ لنا أن نُعديَهُ بِالقرينةِ إلى ثلاثةٍ، وليسَ لنا فِعلٌ يَتَعَدَّى بِنفسِهِ إلى ثلاثةٍ فتكونَ فيهِ مُعَدِّيَةً إلى أربعةٍ، فلمّا كانَ كذلِكَ امْتَنَعَ أن يكونَ فِعلٌ مُتعدٍّ إلى أربعةٍ بِقرينةٍ، ولا يجوزُ أن يَتَعَدَّى بِنفسِهِ؛ لأَنَّهُ لَيسَ لنا ما يَتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ بِنفسِهِ.

وهذِهِ الأَفعالُ على ضَربينِ:

ضَربٌ مَنقولٌ بِالهمزةِ مِن فِعلٍ يَتَعَدَّى إلى مَفعُولَينِ، ولا يجوزُ الاقتِصارُ عَلى أَحَدِهما بِالهمزةِ، نحوُ: (رَأَيْتُ) و(عَلِمْتُ).

وضَرْبٌ مَنقولٌ مِن فعلٍ مرفوضٍ، كما رُفِضَتْ مصادرُ (عَسَى) (ونِعْمَ) و(بِئْسَ) وفِعلِ التَّعجُّبِ، وأفعالِ الفاعِلِ ما بُنِيَ منها لما لم يُسمَّ فاعلُهُ في باب (فُعِلَ) بِضمِّ الفاءِ، نحوِ: جُنَّ زَيْدٌ، وإنْ كان ظاهرُ الأمرِ أنْ لا فِعْلَ إلا بمصدرٍ، ولا فعلَ مبنيٌّ لما لم يسمَّ فاعلُهُ إلا بما سمِّي فاعلُهُ، وذلِكَ نحوُ: أَنْبَأَ، ونَبَّأَ، وحَدَّثَ. وأَنْبَأَ ونَبَّأَ إنما حُمِلَتْ عِلى التَّعدِي؛ لأنَّ النبأَ الخبرُ، والإخبارُ إعلامٌ، فتعَدَّى، وأصلُ (أَنْبَأَ) التَّعدِّي إلى مَفعولينِ الثاني مِنهُما بحرفِ الجرِّ، كقولِكَ: أَنْبَأْتُ زَيدًا بِكذا، وعليه قولُ الشاعِرِ(١):

---

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي.

أَدَانَ وَأَنْبَــــاهُ الأَوَّلُــــونَ   بِــــأَنَّ المُــــدَانَ مَــــلِيءٌ وفِيٌّ[(١)]

وَقَولُهُ تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[(٢)]، إنْ شِئتَ حَمَلْتَهُ على هذا، وإنْ شِئتَ حَمَلْتَهُ على الإعلامِ، فتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ.

ومِن تَعدِّي (أَرَى) إلى ثلاثةِ مَفعُولِينَ قولُهُ تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾[(٣)] فيَجُوزُ أن يكونَ (حَسَراتٍ) هُنا المفعولَ الثالِثَ، وَ(أعمالَهُم) المفعولَ الثاني، والهاءَ والميمَ مفعولَهُ الأوَّلَ، و(كذلِكَ) في مَوضِعِ المَصدَرِ، أي: كَذلِكَ الرَّأيُ، ويجوزُ أن يكونَ (كذلِكَ) المفعولَ الثالِثَ، أي: يُرِيهِمُ اللهُ أعمالَهم كذلِكَ، ويكونَ (حسراتٍ) حالاً مِنَ المُضمَرِ في الجارِّ والمجرُورِ.

وهذِهِ الأفعالُ لا يجوزُ أن تُلغَى لِشيئَينِ:

أحدُهما: أنها مُؤثِّرةٌ؛ لأنَّ مَعنى (أَعْلَمْتُكَ) أَوْصَلْتُ عِلمًا مِني إليكَ، ولَيسَ قولُكَ: (عَلِمْتُ) كَذلِكَ، والمؤثِّرةُ لا تُلغى.

والثاني: أنَّها لَو أُلغِيَتْ لَبَقِي ما بعدَها كلامًا غيرَ مُستَقِلٍّ؛ لأنَّهُ يَبْقى زَيدٌ عَمرٌو خيرُ الناسِ، وهذا فاسدٌ؛ لأنَّ ما يُلغى يَبْقَى ما بعدَهُ كلامًا مُفِيدًا.

---

(١) البيت من المتقارب.

أدان: باع بيعًا إلى أجل. والملِيء: الموسر. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٦٥، وأدب الكاتب ٣٥٠-٣٥١، وجمهرة اللغة ٢/ ٣٠٥ (دين)، ومقاييس اللغة ٢/ ٣٢٠ (دين)، والمقتصد ١/ ٦٢٣، والاقتضاب ٣/ ٢١٤، واللسان ١١/ ٧٥١ (وأل).

(٢) الحجر: ٤٩.

(٣) البقرة: ١٦٧.

ولا يَصلُحُ أنْ تَدْخُلَ عَلى ضَميرِ الشأنِ والقِصةِ لأمرينِ:

أحدُهما: أنَّهُ يُؤدِّي إلى أن يَعْلَمَ غيرُ مُعلم.

والثاني: أنَّهُ يَبْقَى ما يجبُ أنْ يكونَ مُفَسِّرًا غيرَ مُفِيدٍ. وفي هذا نظرٌ.

وفي حَذفِ المفعولِ الأوّلِ مِن المفعولاتِ خِلافٌ بينَ النُّحاةِ؛ فمِنهُم مَنْ يُجِيزُ الحذفَ، ومِنهُم مَن لا يجيزُهُ، فإنْ لم تُذكرِ المفعولاتُ فالجميعُ يجيزونَ ذلِكَ، فَمنْ أجازَ الحذفَ قال: هُوَ فَضْلةٌ بمنزلةِ (زيد) مِن قولِكَ: أَعْطَيتَ زَيدًا دِرهمًا، فكما جازَ حذفُ (زَيد) هُنا جازَ ثَمَّةَ؛ لأنَّ الجملةَ الثانيةَ بمنزلةِ الدرهَمِ، ولهذا لا تحتاجُ إلى عائدٍ، وهُو مذهَبُ جماعةٍ مِنَ النحاةِ[1]، مِنهُم الجرميُّ وابنُ السراج[2]، وَمَنْ لم يجِزْ ثَمَّ قالَ: هُوَ بمنزلةِ الفاعِلِ في بابِ (ظَنَنْتُ)، وهُوَ مَذْهَبُ جماعةٍ مِنَ النُّحاةِ[3]، وظاهِرُ لَفْظِ سِيبويهِ عَلَيهِ[4]، وَحُجَّتُهُم أنَّ الهمزةَ دَخلَتْ عَلى الفِعْلِ لِتَنْقُلَهُ، وما دَخلَ علَيهِ حَرفٌ يدُلُّ عَلى مَعنى كانَ بِهِ -لا شكَّ- أَمْكَنَ مِن غَيرِهِ،

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٠، والتذييل والتكميل ٦/ ١٥٤.

(٢) رأي ابن السراج في الأصول ٢/ ٢٨٥.

(٣) منهم المبرد. انظر: المقتضب ٣/ ١٢٢. وتابعهم من المتأخرين ابن الباذش وابن خروف والشلوبين وابن عصفور، وغيرهم. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٣، والتذييل والتكميل ٦/ ١٥٥.

(٤) قال: «هذا بابُ الفاعل الذي يتعدّاه فعلهُ إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجُوزُ أن تقتصِرَ على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى اللهُ بشرًا زيدًا أباك». الكتاب ١/ ٤١.

فإذا كانَ كذلِكَ عُلِمَ أَنَّهُ لا يجوزُ نَقلُ هذِهِ الأفعالِ التي تكونُ مُتعديةً إلى ثلاثةٍ، ثمَّ يُقتَصَرُ فيها إلى المفعولَينِ؛ لأنَّ ذا يُؤدِّي إلى زَوالِ الغَرَضِ، وبُطلانِ ما يَقصِدُهُ مِنَ التَّمَكُّنِ لها، حتى تَصيرَ بمنزلةِ إدغامِ المُلحَقِ(١)، فتقولُ عَلَى قَولِ مَنْ أجازَهُ: أَعْلَمْتُ دارَك طَيبةً، وفيهِ قليلُ لَبسٍ.

وفي حَذفِ المفعولَينِ مَعًا خلافٌ(٢)، فَمِنهُم مَنْ يجيزُ ذلِكَ ومِنهُم مَنْ لم يجزْهُ، فَمَنْ أجازَ ذلِكَ شَبَّهَهُ بِالدرهَمِ؛ لأنهما / ٨٢ أ في محلِّهِ، ومَنْ لم يجزْهُ قالَ: هما مَفعولا (ظَنَنْتُ)، ولا يُجيزُ الجرميُّ حذفَهما(٣)، فتقولُ عَلَى القولِ الأوَّلِ: أَعْلَمْتُ زيدًا، وهُو الظاهِرُ، وكلامُ سِيبويهِ في هذا الفَصْلِ مُشكِلٌ(٤).

فأمَّا إذا ذُكِرَ المفعولُ الثاني مِنَ المَفعُولاتِ، فلا بُدَّ مِنَ الثالِثِ؛ لأنَّ المفعولَ الثاني في هذا البابِ هُوَ الأوَّلُ في بابِ الظَّنِّ، فأمَّا قولُه تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾(٥) إذا جعَلَهُ مِن رُؤيةِ القَلْبِ، فإنَّ المفعولَ الثالِثَ الكافُ مِن (كذلِكَ)، أو يكونُ المفعولُ الثالثُ

---

(١) لا يجوز إدغام الملحق كجلْبَبَ ونحوه، لأنه بإدغامه يزول الغرض من الإلحاق. انظر: الخصائص ٣/ ٢٣٢.

(٢) هو الخلاف في حذف مفعولي الأفعال الناصبة لمفعولين، وقد سبق للمصنف ذكر ذلك.

(٣) انظر رأي الجرمي في: الحلبيات ٧٢، والتذييل والتكميل ٦/ ١١.

(٤) سبق الكلام على ذلك. وانظر: الكتاب ١/ ٤٠، ٤١، ٢/ ٣٦٥. وشرح السيرافي ٢/ ٣١٦ (المطبوع)، وشرح التسهيل ٢/ ٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٢.

(٥) الأنعام: ٧٥.

محذوفًا تقديرُهُ: حَقًّا، وإن جَعَلْتَهُ مِن رُؤيةِ العَيْنِ لم يحتَجْ إلى ذلِكَ[(١)].

فإذا بَنَيْتَ هذا القِسمَ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أَقَمْتَ المفعولَ الأوَّلَ مُقامَ الفاعِلِ، كما قال[(٢)]:

أو مَنَعـتُم مـا تُـسْألُونَ فَمَـنْ حُـدِّثْتُمُوهُ لَـهُ عَلَينـا العَـلاءُ[(٣)]

وقالَ الشاعِرُ[(٤)]:

وإنَّ الـذي حُـدِّثْتُمُو في أُنُوفِنـا وَأَعْناقِنـا مِـنَ الإبـاءِ كـما هِيـا[(٥)]

قَالُوا: وَهِيَ المفعولُ الأوَّلُ، وقَدْ قَامَتْ مَقامَ مالم يُسَمَّ فاعلُهُ، والهاءُ المفعولُ الثاني، و(العلاءُ) مُبتدأٌ، و(لَهُ) الخبرُ، والجملةُ في موضِعِ المفعولِ الثالِثِ، وحُكْمُ البيتِ الثاني هذا الحكمُ.

والمفعُولُ الأوَّلُ لا يكونُ إلا اسمًا صَريحًا، وكذلِكَ المفعولُ الثاني، وإنما كانَ

---

(١) في التفسير ما يدل على أنها من رؤية البصر. انظر: تفسير الطبري ٧/ ٢٤٤، وتفسير ابن عطية ٢/ ٣١١.

(٢) هو الحارث بن حِلِّزة اليشكري.

(٣) البيت من الخفيف. وهو من معلقته المشهورة.

انظر: ديوان الحارث بن حلزة ٤، والمعاني الكبير ٢/ ١٠١١، وشرح القصائد السبع الطوال ٤٦٩، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢١٦، وشرح المفصل ٧/ ٦٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٠١، والتذييل والتكميل ٦/ ١٦٣، وتخليص الشواهد ٤٦٨.

(٤) هو جَزء بن كُليب الفقعسي.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (حُدِّثتها) بدل (حُدِّثتمو).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٧٢، وشرحها للمرزوقي ١/ ٢٤٣، والوافي بالوَفَيات ١١/ ٦٥.

كذلِكَ؛ لأنَّ المفعولَ الأوَّلَ هُوَ الفاعِلُ في البابِ الذي قَبْلَهُ، والفاعِلُ لا يكونُ جملةً، والمفعولُ الثاني هُو المُبتدأُ الذي كانَ مَفعُولاً أوّلاً في البابِ الذي قَبْلَهُ، ولا يكونُ جملةً، والمفعولُ الثالِثُ يكونُ مفرَدًا وجملةً كالمفعولِ الثاني في البابِ الذي قَبلَهُ؛ لأنَّهُ في الأصْلِ خَبرُ المبتدإ.

وَتَقَعَ (أنَّ) وما عَمِلتْ فيهِ فتسُدُّ مَسَدَّ المفعُولِ الثاني والثالِثِ، كما سَدَّتْ في بابِ (ظَنَنْتُ) مَسَدَّ الأولِ والثاني، فتقولُ: أَعلَمْتُ زيدًا أنَّ عَمْرًا مُنطلقٌ، فأمَّا المفعولُ الثالِثُ فـ(إنَّ) تَقَعُ فيهِ مَكسورةً إذا كانَ المفعولُ الثاني جُثَّةً، فإنْ كانَ مَصدَرًا وَقَعَتْ فِيهِ مَفتوحةً.

ويَصِحُّ تقدُّمُ المفعولاتِ إذا لم يَقعْ لَبسٌ في الكلامِ، فإذا استوفَت هذه الأفعالُ مفعولاتها تعدَّتْ إلى المصادِرِ، كما يَتَعَدى الأفعال التي لا تَتَعَدَّى، وحُكمُ الزَّمانِ والمكانِ المُبهَمِ والحالِ والعلةِ حُكمُ المصدرِ في تعديةِ الفعلِ إليهِ بغيرِ قرينةٍ، فتقولُ: أَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا مُنطلقًا إعلامًا اليومَ عِندَ بَكرٍ جالسًا محبةً لَهُ.

فأمَّا قَولُ سيبويهِ: نُبِّئتُ زيدًا يقولُ ذاكَ، يريدُ: عن زيدٍ[1]، فَقَدْ رَدَّه المبردُ[2]، وقال: هُوَ مِن هذا البابِ غَيرُ محتاجٍ إلى حذفِ حرفٍ، ويدلُّ عَلَى صِحةِ قَولِ سِيبويهِ أَنَّهُ لو كانَ مِن هذا البابِ لما جازَ أَنْ تَظْهَرَ (عَن) في المفعولِ الثاني إذا

---

(١) الكتاب ١/ ٣٨، ١٥٩.

(٢) انظر رأي المبرد في: الأصول ١/ ١٧٩-١٨٠، والانتصار لابن ولاد ٤٨.

ذُكِرَ في قولِكَ: نُبِّئتُ عن زيدٍ، وذِكْرُ (عن) يدلُّ عَلى فَسادِ قَولِ الخَصْمِ، وأفسدَهُ الرُّمَّانيُّ بِأَنَّهُ لو كانَ الأمْرُ كما ادَّعاهُ المُبَرِّدُ لاحتِيجَ إلى مَفعُولٍ ثالِثٍ(١)، فهذا يدلُّ عَلَى أنَّ الرُّمانيَّ إنما يَتكَلَّمَ عَن: (نُبئت زيدًا) ويَقْتَصِرُ، وفي الكتابِ: نُبئتُ زيدًا يقولُ ذاكَ(٢)، فَلِلمُبرِّدِ أن يجعلَ (يَقولُ) جملةً في مَوضِعِ المفعولِ الثالِثِ قَبْلَ النَّقْلِ، والرَّدُّ الأوَّلُ أَولى، وليسَ يجوزُ أنْ يُقالَ: إنَّ (عن) زائدةٌ؛ لأنها لا تُزادُ، وقولُهُ تعالى: ﴿مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾(٣) على قَولِ المُبردِ يحتاجُ إلى المفعولِ الثالِثِ، وعَلَى قَولِ سيبويهِ يحتاجُ إلى الحرفِ، تقديرُهُ: مَنْ أنبَأَكَ بِهذا، أو عَنْ هذا، والمبرِّدُ يقولُ: التقديرُ: مَنْ أنبَأَكَ هذا حَقًا، فَحَذَفَ المفعولَ الثالِثَ للدَّلالةِ عَلَيهِ.

وَاعلَمْ أنَّ (أَنْبَأَ) يَتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ وإلى واحدٍ، ويَتَعَدَّى إلى الثاني إمَّا بِالباءِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾(٤) أو بِـ(عَنْ) كَقَولِهِ: / ٨٢ ب ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾(٥)، والقِسْمُ الثالِثُ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ.

---

(١) قال الرماني: «وتقول: مبُنْتُ زيدًا، بمعنى: نُبِّئْتُ عن زيدٍ، عند سيبويه، وقال أبو العباس: هُو مُتعدٍّ، كقولك: أعلمتُ زيدًا، والصواب مذهب سيبويه؛ لأنَّ (نبَّأْتُ) مما يتعدى إلى ثلاثة مفعولينَ لا يجوزُ الاقتصارُ على المفعول الثاني». شرح الرماني ١/ ١٩٣-١٩٤ (رسالة علمية).

(٢) الكتاب ١/ ٣٨، ١٥٩.

(٣) التحريم: ٣.

(٤) البقرة: ٣٣.

(٥) الحجر: ٥١.

[مسألة (أرأيتَكَ)]

وفي هذا البابِ مَسألةٌ لا بُدَّ مِن ذِكرِها، وهُوَ قولُ العَرَبِ: أَرَأَيتَكَ زَيدًا ما فَعَلَ. اعْلَمْ أنَّ الكافَ لا مَوضِعَ لها مِنَ الإعرابِ عِندَ سِيبويهِ[1]، وعِندَ الكِسائيِّ مَوضِعُها نَصْبٌ[2]، وعِندَ الفراءِ مَوضِعُها رَفعٌ[3]، والأمرُ فيها مُشْكِلٌ، قالَ الكسائيُّ: لم يُرِدْ أنْ يُوقِعَ الرَّجُلُ فِعلَه عَلَى نفسِهِ.

وقالَ الفراءُ: لم يَقصِدْ بِالفعلِ قَصْدَ واحِدٍ معروفٍ، ولو قَصَدَ واحدًا بِعينِهِ لما قالَ: (أرأيتَكَ) وفتَحَ التاءَ لِـلا شيء، ولكنَّهُ فِعْلٌ تُركَ فيه اسْمُ الفاعِلِ، وجُعِلَتِ الكافُ فيهِ خَلَفًا[4].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٥.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ١/ ٢٦٠، والبحر المحيط ٤/ ١٢٥، والجنى الداني ٩٣.

(٣) قال في معاني القرآن ١/ ٣٣٣: «... وموضع الكاف نصبٌ وتأويلُهُ رفعٌ» ، وانظر النقل عنه في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٧، والبحر المحيط ٤/ ١٢٥-١٢٦، والجنى الداني ٩٣.

(٤) قال: «العرب لها في (أرأيت) لغتان ومعنيان: أحدهما أن يسأل الرجلُ الرجل: أرأيت زيدًا بعينك؟ فهذه مهموزة. فإذا أوقعتها على الرجُل منه قلت: أرايتَك على غيرِ هذه الحال؟ تريد: هل رأيتَ نفسك ... والمعنى الآخر: أن تقول: أرايتَكَ، وأنت تريد: أخبِرْني وتهمزها وتنصب التاءَ منها؛ وتترك الهمزَ إن شئت، وهو أكثر كلام العرب، وتترك التاء موحَّدةً مفتوحة للواحد والواحدة والجميع في مؤنّثه ومذكّره... وإنما تركت العرب التاء واحدة؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعًا على نفسها، فاكتفَوْا بذكرها في الكاف، ووجَّهوا التاء إلى المذكَّر والتوحيد، إذ لم يكن الفعل واقعًا» معاني القرآن ١/ ٣٣٣.

فَقد ضارَعَ بهذا مَذهَبَ سيبويهِ عِندَ ثَعلبٍ[(١)]، وإنما لم يجعلْ سِيبويهِ لِلكافِ مَوضِعًا مِنَ الإعرابِ؛ لأَنَّهُ لو كانَ مِن رؤيةِ القَلبِ لَوَجَبَ أن يكونَ المفعولُ الثاني هُوَ الأوَّلَ، وليستِ الكافُ بـ(زيد)، ولَصَلحَ أن يُقتَصَرَ عَلى (زَيد) [مَعَ الكافِ][(٢)]، ولا يصلحُ أن يكونَ مِن رؤيةِ العَينِ؛ لأَنَّهُ لو كانَ مِن رؤيةِ العينِ لم يَتَعَدَّ مُضمَرُهُ المرفوعُ المُتَّصِلُ إلى المضمَرِ المنصُوبِ المتَّصِلِ، وأيضًا فإنَّهُ يَبْقَى (زَيد) غَيرَ ناصِبٍ؛ لأَنَّهُ يكونُ قد استوفى الفِعلُ ما يَقْتَضِيهِ مِن مفعولٍ، ولا يصحُّ البَدَلُ مِنَ الكافِ؛ لأنَّ ضميرَ المُخاطَبِ لا يُبدَلُ مِنهُ عِندَ بَصرِيٍّ[(٣)]، وأيضًا فإنَّ السؤالَ لم يَقَعْ عَنِ الكافِ، وإنما وَقَعَ عَنْ (زيدٍ)، وأيضًا فَلَيسَ (زيدٌ) الكافَ، فكيفَ يُبْدَلُ مِنهُ، وأيضًا فمعنى: أَرَأَيتَكَ زيدًا ما صَنَعَ، وأَرَأَيتَ زيدًا ما صَنَعَ واحدٌ، فلا يجوزُ أن يكونَ أيضًا مِن رُؤيةِ القَلْبِ؛ لأَنَّهُ كانَ يجِبُ أنْ تُكسَرَ التاءُ مَعَ المُخاطَبِ المؤنَّثِ، وهِيَ أبَدًا تكونُ مفتوحةً، وكانَ أيضًا يَلزَمُها أنْ يَلحَقها عَلامةُ التثنيةِ والجمعِ، وهي لا يلحَقُها ذلِكَ.

وَقالَ الأَخْفَشُ[(٤)]: لا يجوزُ أن يكونَ هذا الفِعلُ يَتَعدَّى إلى ثلاثةِ مفعولِينَ؛ لأنَّ الثالِثَ غَيرُ الثاني، ولا يلزمُ لهُ فيهِ ذِكرٌ، ولو كانَ كذلِكَ لَكُسِرَتِ التاءُ في

---

(١) تحدث ثعلب عن هذه المسألة في مجالسه ١/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) في د.

(٣) انظر: الكامل ٢/ ٥١٠، وشرح المفصل ٣/ ٧٠. وانظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٣، وكشف المشكلات ١/ ٣٨٧، وحواشيها.

(٤) لم أقف على ما ذكر عن الأخفش. ونحوٌ مما قرره في المسائل العسكرية ١٣٩.

المؤنَّثِ، ولَمَّا تَعَدى مُضمَرُهُ المرفوعُ إلى مضمَرِهِ المنصوبِ، ويدُلُّكَ أنَّه لا مَوضِعَ لِلكافِ، أنَّك تقولُ: أرأيتَكَ زَيدًا ما فَعَلَ، وأَرأيْتَ زيدًا ما فَعَلَ، فتجِدُ المعنى واحدًا، وقالَ الأخفَشُ في هذا الفَصلِ: ليس هذا مِن رُؤيةِ القَلبِ؛ لأنَّهُ لوكانَ مِنهُ لَوَقَعَ مَوقِعَ المفعولِ الثاني مِنهُ مُفردٌ وجملةٌ، وهذا لا يَقَعُ إلا جملةً استفهاميةً، ولو كانَ مِن رؤيةِ العينِ لم يحتجْ إلى (زيد)، فكَيفَ إلى ما بعدَ (زيد)؟

وإنما (أرأيتَكَ) لها موضِعانِ:

أحدُهما: بمعنى: أخبرني، فلا يَقَعُ إلا على اسمٍ مُفرَدٍ، أو جملةٍ شرطيةٍ، كَقَولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ [1] إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[2]، وَلا يَقَعُ الشرطُ إلا ماضِيًا؛ لأنَّ ما بعدَهُ لَيسَ بجوابٍ لَهُ، وإنما ما بعدَهُ مُتعَلِّقٌ بـ(أرأيتَكَ)، وجوابُ الشرطِ إمَّا محذوفٌ للعِلمِ بِهِ، وإمَّا الاستفهامُ مَعَ عامِلِهِ مُغنٍ عنهُ، ولا يحسُنُ عِندَهُ[3]: أَرَأَيْتَكَ ما صَنَعَ زَيدٌ، في هذا البابِ فتُولِيها الاستفهامَ، وإنْ كانَ مُتَعَلِّقًا بها، كما لا يحسُنُ أنْ تُولِيَ الفاءَ (إمَّا) وإنْ كانَ مُتعلِّقًا بها، وهِيَ مَعَ (إنْ) مُلغاةٌ عَنِ العَمَلِ، ولا يحسُنُ إلغاؤها مَعَ

---

(١) في النسخ: أرأيتكم. وهو وهم، وعلى هذا فلا تصلح هذه الآية شاهدًا هُنا، ولعله أراد آية قبلها، وهي قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠]. أو الآية التي بعدها وهي قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].

(٢) الأنعام: ٤٦.

(٣) عند الأخفش.

الاستفهامِ؛ لأنَّهُ لو وَقعَ لَعَمِلَ في الموضِعِ، وليسَ ذلِكَ في هذا، وإنما هو في أفعالِ القَلبِ.

والثاني: تكونُ فيهِ بمعنى: انْتَبِهْ، كقولِكَ: أَرَأَيتَكَ زيدًا فإنِّي أُحِبُّهُ، أي: انْتَبِه له فإني أحبُّه، ولا يلزَمُهُ استِفهامٌ، وقد يحذفُ الكلامُ الذي هُو جوابٌ لِلعلْمِ بِهِ، فلا يُذكَرُ، كقَولِهِ تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾[1] فَلَمْ يَأْتِ بجوابٍ، وأتى في مَوضِعٍ آخرَ[2] بِالجوابِ، ولم يَأتِ [لَه][3] بالشَّرْطِ [المحضِ][4]، فقالَ تَعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ / ٨٣ أ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ﴾[5] فـ(مَنْ) الأُولى بمنزلةِ (الذي)، وقالَ: فإذا قُلْتَ: أَرَأَيتَكَ أَنْتَ ما صَنَعَ زيدٌ، فموضِعُ (أنت) نَصبٌ بأنَّهُ المفعولُ بِهِ، ولا يكونُ تأكيدًا؛ لأنَّ الحرْفَ لا يُؤكَّدُ بِالاسْمِ، ولأنَّهُ حُكي: أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ نَفْسَكَ ما صَنَعَ زَيدٌ، ولا يحسُنُ أن تَقَعَ (إِيَّاكَ) هُنا، وإن كانَ الأصْلَ؛ لأنَّهُ إنما يَقَعُ في الموضِعِ الذي لا تقَعُ فيهِ الكافُ

---

(١) هود: ٨٨.

(٢) في د: وأتى في موضع آخر فيما لَيسَ هُو بالمُجازاةِ، بلْ شُبِّهَ بالجواب.

(٣) في د.

(٤) في د.

(٥) الجاثية: ٢٣.

عَلَى وجهٍ مِنَ الوُجُوهِ، وهُنا يَصِحُّ لِلكافِ أنْ يَقَعَ فِيهِ؛ لأَنَّهُ لا مانِعَ يمنَعُهُ مِنهُ.

فإنْ قِيلَ: إنَّ الكافَ زائدةٌ، والزائدُ لا اعتِدادَ بِهِ ألبَتَّةَ.

قِيلَ: لما كانَ الموضِعُ للكافِ، ولم يُوقِعُوا الكافَ عَدَلُوا عَن (إياكَ) إلى ضَميرِ المرفُوعِ، فأَوقَعُوهُ مَوقِعَ ضَميرِ المنصُوبِ، كما يُوقِعُونَ بعضَ الضَّمائرِ مَوقِعَ بَعضٍ في: لولاي ولولاك ولولاه، عِندَ جماعةٍ[1]، فكذلِكَ هُنا، وتقولُ: أرَأيتَكَ أنتَ وزيدًا ما صَنَعَ عَمْرٌو، ولا يَصِحُّ لَكَ أن تَعطِفَ (زيدًا) على التاءِ في (أرَأيتَ) الفاعِلةِ؛ لأنَّ البابَ وُضِعَ للمُخاطَبِ، ولم يُوضَعْ للغائبِ، فَتَدَبَّرْ ذلِكَ، وهذِهِ التاءُ مجردةٌ للاسميَّةِ، والكافُ مجردةٌ للخِطابِ، بمنزلةِ الكافِ في ذلِكَ، والنجاءكَ، وبمنزلة التاء في (أنتَ) و(أنْتِ).

وحَيثُ فَرَغْنا مِن ذِكرِ المفعُولِ بِهِ الذي يَعملُ فيهِ الفِعلُ الظاهِرُ، فلا بُدَّ مِن ذِكرِ المفعولِ بهِ المنصوبِ بفعلٍ مُضمَرٍ، وذلِكَ العامِلُ المضمَرُ على ضَربينِ: ضربٌ عامٌّ وضَربٌ خاصٌّ، فالخاصُّ عندَ قومٍ (أعني)، وينتصبُ بِهِ سَبعةُ أشياءَ، وأصلُهُ ثلاثةُ أشياءَ:

الأَوَّلُ: المدحُ، كَقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾[2]، وكَقولِ الشاعِرِ[3]:

---

(١) هم الكوفيون والأخفش. انظر: الإنصاف ٢/ ٦٨٧.

(٢) البقرة: ١٧٧.

(٣) وهي الخرنق بنت هِفَّان بن بدر. من بني قيس بن ثعلبة.

لا يَبعَــدَنْ قَــومِي الــذينَ هُــمُ سَــمُّ العُــداةِ وآفــةُ الجُــزْرِ
النــازلينَ بكُــلِّ مُعــتركٍ والطَّيِّبُــونَ معاقــدَ الأُزْرِ[1]

الثـاني: الـذَّمُّ، كَقَولِـهِ تعـالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤ فِي جِيدِهَا حَبۡلٞ مِّن مَّسَدِۭ﴾[2].

الثالثُ: الفَخرُ: كَقَولِ الشَّاعِرِ[3]:

نحــنُ بَنِــي ضَــبَّةَ لا نَفِــرُّ[4]

ولا يَقَعُ هُنا إلاَّ معرِفةٌ، وَجَعَلَ نَصْبَهُ على الاخْتِصاصِ.

---

(١) البيتان من الكامل.

انظر: الكتاب ١/ ٢٠٢، ٢/ ٥٧-٥٨، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥، ٤٥٣، ومجاز القرآن ١/ ١٤٢-١٤٣، والكامل ٢/ ٩٣٣، والأصول ٢/ ٤٠، والجمل ١٥، والأمالي ٢/ ١٦٠، والبغداديات ١٤٧، وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٥، والآلئ ١/ ٥٤٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٢، والحماسة البصرية ٢/ ٦٦٨.

(٢) المسد: ٤-٥.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) من الرجز.

روي: (إنَّا) بدل (نحن) وروي برفع (بني).

وبعده:

حتى نرى جماجمًا تخِرُّ يخرُجُ منها العلقُ المُحمرُّ

انظر: تاريخ الطبري ٣/ ٤٦، وشرح الكافية ١/ ١/ ٥١٤، وخزانة الأدب ٢/ ٤١٤.

الرَّابعُ: التَّرحُّمُ، كقولِكَ: مَرَرْتُ بِهِ المسكينَ، وكَقَولِ الشاعِرِ[١]:

لَنــــا يَــــومٌ وللكَــــرَوانِ يــــومٌ ... تَطِــيرُ البائِــساتِ ولا نَطِــيرُ[٢]

الخامِسُ: الشَّتْمُ، وبَينَ الذمِّ والشتمِ فَرقٌ، كَقَولِهِ[٣]:

سَــقَوني الخَمْــرَ ثُــمَّ تَكَنَّفُــونِي ... عُــداةَ الله مِــنْ كَــذِبٍ وزُورِ[٤]

السادِسُ: العَلَمُ المعروفُ الخَصلةِ باسمِهِ، كَقَولِهِ[٥]:

بنــا تمــيمًا يُكــشفُ الــضَّبابُ[٦]

---

(١) هو طرفة بن العبد.

(٢) البيت من الوافر.

الشاهد: نصب (البائسات) على تقدير (أعني).

انظر: ديوان طرفة ٤٩، وأشعار الشعراء الستة ٤٤٠، والشعر والشعراء ١/ ١٨٤، والبيان والتبيين ٢/ ٢٤٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٣٥، والإفصاح للفارقي ٢٤٩، وشرح الكافية ١/ ١/ ٥١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣٥٧.

(٣) هو عُروة بن الورد العبسي.

(٤) البيت من الوافر.

روي: (النَّسء) بدل (الخمر).

تكنَّفوني: أحاطوا بي.

الشاهد: نصب (عداة) على تقدير (أعني).

انظر: ديوان عروة ٩٠، والكتاب ٢/ ٧٠، والكامل ٢/ ٩٣٢، ومجالس ثعلب ٢/ ٤١٧، وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٦، والإفصاح ٢٨٤، واللسان ١٥/ ٣٢٥ (نسا).

(٥) هو رؤبة بن العجاج.

(٦) من الرجز.

انظر: ملحقات ديوانه ١٦٩، والكتاب ٢/ ٧٥، ٢٣٤، وتحصيل عين الذهب ٢٧١، وشرح المفصل

=

السابعُ:[1] [ما لَيسَ فيهِ مَعنىً مِن تلكَ المعاني الستَّةِ، نحوُ قولِهِ[2]][3]:

ومـا غَـرَّني حَـوْزُ الرِّزامِـيِّ مِحْـصَنًا   عَواشِـيَها بِـالجَوِّ وَهْـوَ خَـصِيبُ[4]

وَ(ما غَرَّني) لَيسَ مِن هَذِهِ الأشياءِ، فالنَّصْبُ بِـ(أعني)، ويجوزُ إظهارُهُ، والأَخفَشُ يَنصِبُ في المدحِ بِـ(أَمْدَحُ)، وفي الذمِّ بِـ(أَذُمُّ)[5]، وفي الترحُّمِ بِـ(أَرحَمُ)[6].

٢/ ١٨، وشرح الكافية ١/ ١/ ٥١٤، وخزانة الأدب ٢/ ٤١٣.

(١) في د: «السابع: ما عري من هذه الأشياء، وانتصب بأعني، ويجوز إظهارُهُ، كقوله: وما غرّني... والخليل يحمل هذا على اختزال (يا)، والأخفشُ ينصبُ في المدح بـ(أمدح) وفي الذمِّ بـ(أذم)، وفي الترحُّم بـ(أرحم). السابع: **الصفةُ العارية من هذه الأشياء، نحو: يا زيدُ الطويلَ في أحد القولينِ عند الخليل، وأما المنتصب بالعام**».

ويلحظ التقديم والتأخير وتكرار الرقم، وفي النسختين الأخريين كفاية، إلا أنني أثبت نص د لأجل الزيادة، التي جعلتها بالخط العريض.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) سقط من ج.

(٤) البيت من الطويل.

محصن: اسم الرجل الرزامي، ورزام: حي من بني عمرو بن تميم. والعواشي: المعتلفة من الإبل. وحوزها: جمعها للعلف. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ٢/ ٧٤، والانتصار ١٥٣، والنكت ١/ ٤٧٩، وتحصيل عين الذهب ٢٧٠.

(٥) نقل الزركشي هذه العبارة نَصًّا في: البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٩٨.

(٦) اختلف تقديرات الأخفش في المعاني فيما دلَّ على المدح والذم، فحينًا قدَّر (أعني) [٢/ ٥٥٨]، وحينًا قدَّر

=

وأمَّا المُنتصِبُ بالعامِّ فكُلُّ مَنصُوبٍ دَلَّ عَلَيهِ الفِعلُ لَفظًا أو معنىً أو تَقديرًا، والمنصوبُ بِهِ عَلى ضَربينِ: أحدُهما: ما وُجِدَ مَعَهُ حرفٌ، والآخَرُ: ما لم يُوجَدْ مَعَهُ حَرفٌ، فالأوَّلُ عَلى خمسةِ أضرُب:

أحدُها: ما نابَ عَنهُ مُضمَرُ مفعولٍ مثلِهِ، كقولِكَ: إيَّاكَ وَزيدًا، وإيَّاكَ أن تَفعَلَ، ولا يحسُنُ حَذفُ الواوِ مَعَ الأوَّلِ، ويحسُنُ مَعَ الثاني، لِطُولِ الكلامِ، فأمَّا: إيَّاكَ الفِعلَ، فلا يحسُنُ إلاَّ في الشِّعرِ، كَقَولِهِ[(١)]:

فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّهُ ... إلى الشرِّ دَعَّاءٌ ولِلشَّرِّ جالِبُ[(٢)]

وَهُوَ عَلى وَجهينِ: أحدُهما: نَصبُهُ بفعلٍ مُضمرٍ آخَرَ، والآخَرُ: على الحَمْلِ عَلى (أنْ).

والثَّاني: ما انْتَصَبَ بِفعلٍ مُضمَرٍ طَالَبَتْ بِهِ الجملةُ، لِكثرةِ وُقُوعِهِ فِيها، كَقولِكَ: ما أنْتَ وَزَيدًا، وَكَيفَ أنْتَ وَقَصعةً مِن ثَريدٍ، وسَنذكُرُه في موضِعِهِ.

(ذكر)، قال في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾: «ونصب بعضهم (حمالة الحطب) على الذم، كأنه قال: ذَكرتُها حمالةَ الحطب». انظر: ٢/ ٥٨٨ (قراءة). ومنهج الأخفش ٣١٤-٣١٦.

(١) هو الفضل بن عبد الرحمن القُرشيّ.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (وللخير زاجِرُ).

انظر: الكتاب ١/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والأصول ٢/ ٢٥١، واللامات ٧٠، وطبقات النحويين للزبيدي ٥٣، والخصائص ٣/ ١٠٢، واللباب ١/ ٤٦٣، وشرح المفصل ٢/ ٢٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٦، وخزانة الأدب ٢/ ٦٣.

والثالِثُ: ما انْتَصَبَ بِفعلٍ دَعَتْ إليه ضَرُورةُ / ٨٣ ب الإعرابِ، وذلِكَ قولُكَ: ما لَكَ وزيدًا.

الرابعُ: ما انْتَصبَ بِفعلٍ دَعَتْ إليهِ ضَرُورةُ المعنى، كقولِكَ: ما شَأْنُكَ وَزَيدًا.

الخامِسُ: ما نابَ المفعولُ الظاهِرُ فيهِ عَنِ الفِعلِ، كقولِكَ: أَهلَكَ والليلَ.

والثاني مِنَ القِسمَةِ الثَّانِيةِ، وهُوَ الذي لا حَرْفَ عَطفٍ مَعَهُ، يَنْتَصِبُ الاسمُ المفعولُ بِهِ فِيهِ عَلى عَشَرةِ أَضرُبٍ:

الأولُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ العامِلُ المذكورُ، وكانَ مِن لفظِهِ والمعمولُ قبلَ الملفوظِ بِهِ[(١)]، كقولِكَ: أَزَيدًا ضَربْتَهُ.

والثاني: ما كانَ الفِعلُ الدالُّ عَلى عامِلِهِ قَبلَهُ وكانَ مِن لَفظِهِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَلا تَشْمَتْ بِيَ الأَعْدَاءَ﴾[(٢)] في قِراءةِ مَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ[(٣)]، أَي فلا تَشْمَتْ بي فتُشْمِتَ الأعداءَ[(٤)]، في قراءةِ مَن قَرَأَ بِفَتحةِ التَّاءِ، وعلى هذا القولِ: لا تُؤذِيني زَيدًا، أي: فَتُؤذِيَ زيدًا.

الثالِثُ: ما دَلَّ عَلى عامِلِهِ فِعلٌ ظاهِرٌ مِن غَيرِ لَفظِهِ، كقولِكَ: زَيدًا مَرَرْتُ به.

الرابعُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ مَعنى الفِعلِ الظَّاهِرِ عِندَ البَصْرِيِّ، كَقولِهِ تعالى:

---

(١) هو المسمى باب الاشتغال.

(٢) الأعراف: ١٥٠.

(٣) هي قراءة مجاهد. انظر: تفسير الطبري ٩/ ٦٨، والمحتسب ١/ ٢٥٩، والبحر المحيط ٤/ ٣٩٦.

(٤) انظر هذا التخريج في: المحتسب ١/ ٢٥٩، والتبيان ١/ ٥٩٦، والبحر المحيط ٤/ ٣٩٦.

﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[(١)]، أي: وَأْتُوا أَمْرًا خَيرًا لكُمْ[(٢)]، وَعندَ الكسائيِّ: يكُنْ خيرًا[(٣)] [لكم][(٤)]، وعند الفراء: انتهاءً خيرًا لكم[(٥)].

الخامِسُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ مَعنى اسْمِ فعلٍ ظَاهِرٍ، كقولِكَ: وراءَكَ أوسعَ لَكَ.

السادِسُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ منصوبُ عاملٍ محذوفٍ، كقولِكَ: الأَسَدَ الأَسَدَ.

السابعُ: ما انْتَصَبَ بِالتَّشبيهِ، كقولِكَ: زَيدٌ مِنَ الأَسَدِ ذِراعًا ومِنَ البَدْرِ وجهًا.

الثامِنُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ الحالةُ إغراءً كانَ أو غَيرَ إغراءٍ، فالإغراءُ كقولِكَ: زَيدًا وعَمْرًا، وغيرُ الإغراءِ كَقولِكَ: القِرطاسَ واللهِ لَمِنْ أصابَهُ، والهلالَ واللهِ لمنْ رآه.

التاسِعُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ الحرْفُ، وهو شَبيهٌ بِالمفعولِ بِهِ، كقولِكَ: المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ بِهِ، إنْ خِنجَرًا فخِنجَرٌ، وإنْ سَيفًا فَسَيفٌ[(٦)].

---

(١) النساء: ١٧١.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٢-٢٨٣، والمقتضب ٣/ ٢٨٣، والأصول ٢/ ٢٥٣.

(٣) رأي الكسائي في مجالس ثعلب ١/ ٣٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٣٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٩، وكشف المشكلات ١/ ٣٣٢، وهو رأي أبي عبيدة في مجاز القرآن ١/ ١٤٣.

(٤) سقط من أ.

(٥) قال في معاني القرآن ١/ ٢٩٥-٢٩٦: «(خيرًا) منصوب لاتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر، وقد يستدل على ذلك، ألم تر الكناية على الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرجل: اتقِ الله هو خيرٌ لك، أي: الاتقاءُ خيرٌ لك، فإذا أسقطت (هو) اتصل بما قبله، وهو معرفة فنصب». وهذا غير موافق للمنقول عنه صراحةً. وانظر النقل عنه في مجالس ثعلب ١/ ٣٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٠٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٩، وكشف المشكلات ١/ ٣٣٢.

(٦) هذا القول في: الكتاب ١/ ٢٥٨، والمفصل ٩١، واللسان ٤/ ٢٦٠ (خنجر).

العاشِرُ: ما دَلَّ عَلى عامِلِهِ كَونُهُ جوابًا، كَقولِهِ تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾[1]، أَي: بَلْ نَتَّبِعُ، وقَريبٌ مِن هذا البابِ: ما أَغْفَلَهُ عَنكَ شَيئًا، ذَكَرَهُ سِيبويهِ[2].

فهذِهِ جملةُ انْتِصابِ المفعولِ بِهِ بِالعامِلِ المُضمَرِ.

فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[3] فَمِن بابِ المَفعُولِ المُطلَقِ، ويدخُلُ في بابِهِ: سَقْيًا لِزيدٍ، وتُرْبًا لَهُ، وضَرْبًا عَمْرًا، وتَبًّا لَهُ، وسُبحانَ اللهِ، وقاطِبةً، وطُرًّا، وأَقائمًا والناسُ قُعُودٌ، عِندَ الفارِسِيِّ[4]، وأَقيامًا وقَد قَعَدَ الناسُ، ولَهُ صَوتٌ صَوتَ الحمارِ، وَمَرَرْتُ بِهِم ثَلاثتَهُم، فهذه جملةٌ كافِيةٌ في هذا الفَصْلِ.

---

(١) البقرة: ١٣٥.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٩.

(٣) محمد: ٤.

(٤) لم أقف على من نسب القول للفارسي، ورأيت كلام ابن جني يحتمله، جاء في الخصائص ٣/ ٢٥٩: «... كما أُوقِعتِ الصفةُ موقِعَ المصدرِ، في نحوِ قولك: أقائمًا والناسُ قُعُود، أي: تقومُ قيامًا والناسُ قعود، ونحو ذلك». وقد نسب الرضي إعراب (قائمًا) مصدرًا في نحو هذا المثال إلى سيبويه والمبرد. انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٨٥. والمتأمِّلُ في كلام سيبويه (الكتاب ١/ ٣٤٠) وكلام المبرد (المقتضب ٣/ ٢٢٩) يرى خلاف هذا، قال د. عضيمة في الهامش (١) من الموضع السابق بعد أن نقل كلام سيبويه: «ومن هُنا يتبيَّن لنا أن سيبويه والمبرِّد على وفاقٍ في أنَّ نحو: أقائمًا وقد قعد الناس حالٌ حُذِف عاملها...».

قال أبو الفتح رحمهُ الله:

«هَذا بابُ المَفْعُولِ فِيهِ، وَهُوَ الظَّرْفُ»[١].

قالَ سَعيدٌ -رَحمهُ اللهُ-: المفعولُ فيهِ هُو الذي يحسُنُ مَعَهُ (في) مِن طَريقِ المعنى والكِنايَةِ، فإذا قِيلَ [لك][٢]: مَتى قُمتَ؟ قُلتَ: اليومَ، أي: في اليومِ، وتقولُ: اليومَ قُمْتُ فِيهِ، إذا كَنَّيْتَ عَنهُ، وإنما سُمِّيَ ظَرْفًا؛ لأنَّهُ وِعاءٌ للمَوجُوداتِ، إلاَّ البارِي سُبحانَهُ وتعالى.

قال أبو الفتح: «اعْلَمْ أنَّ الظَّرفَ كُلُّ اسمٍ مِن أسماءِ الزَّمانِ والمكانِ[٣] يُرادُ فِيهِ مَعنى (في) وليسَتْ في لَفظِهِ، كقولِكَ: قُمْتُ اليومَ، وجَلَسْتُ مكانَكَ؛ لأنَّ معناهُ: قُمْتُ في اليومِ، وجَلَسْتُ في مكانِكَ، فإنْ ظَهَرَتْ في اللفظِ[٤] كانَ ما بعدَها اسمًا صريحًا، وصارَ التضَمُّنُ لِـ(في)، تقولُ: سِرْتُ في يومِ الجمُعةِ، وجَلَسْتُ في الكُوفةِ.

والظَّرْفُ عَلى ضَربَينِ: ظَرْفُ زمانٍ، وظَرْفُ مكانٍ»[٥].

قالَ سَعيدٌ: الأَزمِنةُ والأَمكِنةُ مِن ضَرُوريَّةِ المخلوقاتِ، تَتَضَمَّنُها تَضَمُّنَ

---

(١) اللمع: ٥٥.

(٢) سقط من ج.

(٣) في اللمع: أو المكان.

(٤) في اللمع: (في) إلى اللفظ.

(٥) اللمع ٥٥.

الوعاءِ لما حَلَّ فيه، وحَرفُ الظَّرفينِ (في)، فإنْ لم يُتصوَّرْ مَعنى (في) فيهِما فهُما بمنزلةِ زيدٍ وعمرو؛ لأنَّهُما إنَّما كانا ظَرفينِ بالنيابةِ عنِ الحرفِ، فإذا[١] ظَهَرَ الحرفُ صارَ الحُكْمُ لَهُ.

وَبينَ الزمانِ والمكانِ تفاوتٌ / ٨٤ أ في مَدْلُولِ الفعلِ عليهِما مِن طريقِ المعنى.

فإنِ اعتُرِضَ على هذا بأنَّ الاسمَ إذا تضمَّنَ الحرفَ بُنيَ كما قُلتُم في (أَمْسِ) و(هؤلاءِ)، والظَّرفُ قَد تَضَمَّنَ مَعنى (في) وهُوَ مُعْربٌ، فقد أجابَ بعضُهم عن هذا بأنْ قالَ: الاسْمُ إذا تَضَمَّنَ [معنى][٢] الحرفِ، وجازَ ظُهُورُ الحرفِ مَعَهُ فالاسْمُ غَيرُ مُتَضَمِّنٍ لَهُ وهوَ مُعرَبٌ، كهذِهِ الظروفِ، فإنْ لم يَصِحَّ وُجُودُهُ مَعَهُ فهُوَ مُتَضَمِّنٌ مَعناهُ[٣]، كما تقولُ في: (أينَ) و(كيْفَ) فهُما واقعانِ مَوقِعَ الحَرفِ، وهذا غَيرُ قويٍّ؛ لأنَّ (عِندَ) قَد تَضَمَّنَتِ الحرفَ ومَعَ ذلِكَ فإنَّ (في) لا تظْهَرُ مَعَها، وهِيَ مُعربةٌ، وكذلِكَ (حَيْثُ) هذا في المكانِ، إلاَّ اليسيرَ مِن كلامِهم، ويُفسِدُ ذلِكَ (أَمْسِ) فإنها قَد تَضَمَّنَتِ الألفَ واللامَ وَظَهَرتْ مَعَها في بعضِ كلامِهم، وأنشدوا[٤]:

هَيهاتَ عَهدُ الماءِ بالأمْسِ[٥]

(١) في ج: فإن.

(٢) سقط من ج.

(٣) انظر: أسرار العربية ١٦٦-١٦٧.

(٤) لرجل من بني بكر.

(٥) عجز بيت من الكامل، وصدره:

فأمَّا (أينَ) و(كَيفَ) فهُما واقِعانِ مَوقِعَ الحرفِ، فإنْ لم يُفصَلْ بينَ الوُقوعِ والتَّضَمُّنِ فغيرُهُ أولى.

وقالَ بعضُهُم: لَمَّا ظَهَرَ في بعضِها ذلِكَ صارَ ذلِكَ بمنزلةِ ظُهُورِها في جميعِها، فأعربُوها(١)، وهذا يُؤدِّي إلى أن يُبنَى جميعُ الأسماءِ لبناءِ بعضِها، أو يُعربَ جميعُ الأفعالِ لإعرابِ بعضِها، والصحيحُ أنَّ حَذْفَ الحرفِ منَ الأسماءِ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: حذفُها وتضمُّنُ الاسْمِ مَعناها، وإنابةُ الاسمِ مَنابَها، كما تَقولُ في (أَمْسِ) و(هؤلاءِ)، فحُكمُ التعريفِ والإشارةِ قَدِ انْتَقَلَ إلى الاسْمِ، وَبَطَلَ حكمُ الحرفينِ للغَناءِ عنهُما بما انتقلَ إلى الاسمينِ مِنهُما، فبُني الاسمانِ لذلِكَ.

والقِسمُ الثاني: المَعْدُولُ مِثلُ: (عُمَر) و(سَحَر)، فـ(عُمَر) معدولٌ عن عامِرٍ، و(سَحَر) معدولٌ عن السَّحَرِ، وهذا لا يُبنى لَهُ الاسْمُ؛ لأنَّ الحرفَ يُرادُ في الاسْمِ الأوَّلِ المعدولِ عَنهُ، وإذا كانَ هُناكَ مُرادًا لم يَتَضَمَّنْهُ هذا الاسْمُ، وسنُبيِّنُ العَدلَ

مُسْتَعْجِلينَ إلى رَكِيٍّ آجِنِ

وفي مصادره: (الأنس) بدل (الأمس)، فلا شاهد فيه.

ركي آجن: أي بئر متغيرة، وهو يصف ركبًا في مفازة، بادروا إلى هذه البئر، وهي آجنة بعيدة العهد بالناس. (عن شرح المرزوقي).

انظر: الحماسة بترتيب الأعلم ٣/ ٢٥٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٨١٩-١٨٢٠.

(١) انظر المسألة في: شرح المفصل ٢/ ٤١، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٢/ ١٢٧، والأشباه والنظائر ١/ ٢٤٣.

في مَوضِعِهِ.

والضَّربُ الثالِثُ: أن يُحذفَ الحرفُ مِنَ اللفْظِ وهُوَ مُرادٌ فِيهِ، وإنما يحذَفُ اخْتِصارًا، فهُوَ يَجرِي مَجرَى الثَّباتِ، وذلِكَ عَلَى ضَربينِ: ضَربٌ يَصِلُ إلى الاسْمِ الفِعلُ، وكانَ الاسْمُ مَعمولاً لحرفِ الجرِّ، فيَعْمَلُ فيهِ، كما تَقولُ في الظُّروفِ جميعِها، وفي بعضِ الأسماءِ، نحو:

... وَعَزَّتــــــهُ الأناصِـــــيلُ (١)

واخْتَرْتُ الرِّجالَ زَيدًا. والثاني: يحذَفُ مِنهُ حرفُ الجرِّ، وهُوَ عَلى ضَربَينِ: ضَربٌ يكونُ عَنهُ عِوضٌ كقولِهِ(٢):

وَبَلَــــدٍ عامِيَــــةٍ أَعْــــماؤُهُ(٣)

وَضَربٌ لا عِـوَضَ عَنـهُ، وهُـو يكـونُ في القَـسَمِ، كَقَـولهم: اللهِ لأفعلَـنَّ، وقـولهم: خَـيرٍ إنْ شـاءَ اللهُ، وشَـبَّهُوا بَعـضَ الأسـماءِ بهـذا القِـسمِ، وذلِـكَ كَقَـولِ

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو رؤبة.

(٣) من الرجز.

الشاهد: قوله (وبلد) حيث جرَّ بحرف جر محذوف، والواو عوض عنه.

انظر: ديوان رؤبة ٣، وكتاب الشعر ١/ ٢٣٨، وعلل النحو للوراق ١٩٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٦، والمقتصد ٢/ ٨٦٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢١٧، والإنصاف ١/ ٣٧٧، واللسان ٣/ ٥١٤ (نفذ)، وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨.

الشَّاعِرِ(١):

أَكُـلَّ امـرِئٍ تحسَبِينَ امْـرأً ونـارٍ تَوَقَّـدُ بالليـلِ نـارا(٢)

وَيدُلُّكَ على ما ذكرناهُ في الظرفِ، وأنَّ الحرفَ كَأَنَّهُ مَلفُوظٌ بِهِ مَعَها، أَنَّكَ إذا أَضْمَرتها رَدَدْتَ الحرفَ، فتقولُ: اليومُ قُمْتُ فِيهِ، وإنما حذفت؛ لأنَّ في ذِكرِ الأسماءِ التي هي ظُرُوفٌ دلالةً عَلَى إرادتها، ويدُلُّكَ على شِدَّةِ إرادتها أَنَّكَ لا تُضِيفُ إليها ولا تُقِيمُها مُقامَ الفاعِلِ حتى تُخرِجَها مِن حيِّزِ الظرفيَّةِ، إذِ الإضافةُ إليها و(في) مَعَها بمنزلةِ مَنْ أضافَ وجعلَ بَينَ المضافِ والمضافِ إليه فاصلاً، وهذا لا يحسُنُ إلاَّ في الشعرِ.

وها هُنا نُكتةٌ، وهو أنَّ مَنعَهم مِن الإضافةِ إليها لأجلِ تقديرِ (في) مَعَها، فَهلاَّ امتَنَعُوا مِن نَصْبِ الفِعلِ لها لأجْلِ تَقدِيرِ (في) فيها؟

فالجوابُ: أنَّ عَمَلَ الفعلِ فيها هُو علَى صُورتِهِ إذا ظَهَرَتْ (في) ولم يعمَلِ النصبَ في لَفظِها، وليس كذلِكَ الاسْمُ إذا أُضِيفَتْ إليهِ؛ لأَنَّهُ يحذَفُ مَعَهُ التنوينُ

---

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- أبو دؤاد الإياديّ.

ب- عدي بن زيد.

(٢) البيت من المتقارب.

الشاهد: أن (نارٍ) جرت بمضاف محذوف، والتقدير: وكل نار.

انظر: ديوان أبي دؤاد ٣٥٣، وملحقات ديوان عدي بن زيد ١٩٩، والأصمعيات ١٩١، والكتاب ١/ ٦٦، والكامل ١/ ٣٧٦، ٢/ ١٠٠٢، والأصول ٢/ ٧٠، ٧٤، والتكملة ٢٥٤، وكتاب الشعر ١/ ٤٤، والمحتسب ١/ ٢٨١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢١، وشرح المفصل ٣/ ٧٩، ٨/ ٥٢.

في الإضـافةِ إذا لم يَعمَـلْ، وإذا أُعمِـلَ ولم يُـضَفْ لم يحـذفِ التنـوينُ، فتبـينَ الفـرقُ بَينهما.

قال أبو الفتح:

«بَابُ ظَرْفِ الزَّمانِ

اعْلَمْ أنَّ [ظَرفَ](١) الزمانِ [هُو](١) مُرورُ الليالي والأيامِ(٢)، نحوُ: اليومِ [والليلة](٣) والساعةِ والشهرِ والسنةِ، قالَ الشاعِرُ:

هــلِ الــدهرُ إلا ليلــةٌ ونهارُهــا وإلاَّ طُلُـوعُ الـشمسِ ثـمَّ غيارُهـا(٤)

/ ٨٤ ب قالَ سَعيدٌ: ظُرُوفُ الزمانِ مُرورُ الليالي والأيامِ، فَهُوَ مِنَ الفَلَكِ بمنزلةِ الحركةِ مِنَ الآدَمِيِّ، وفي البيتِ الذي أَنْشَدَ تَقدِيرُ مُضافٍ حتى يَتَحقَّقَ قَوْلُهُ في البابِ، فيكونُ التقديرُ: هَلِ الدَّهرُ إلا مُرُورُ ليلةٍ ونهارِها، فَحَذفَ، فَمَتى وُجِدَتِ الحركةُ مِنَ الفَلَكِ مَعَ وُجُودِ الشمسِ فَوقَ الكُرةِ بِالنِّسبةِ، سُمِّيَ ذلِكَ [الوقتُ](٥) نهارًا، فإنْ وُجِدَتْ حَرَكةُ الفَلَكِ مَعَ عَدَمِ الشمسِ فَوقَ الكُرةِ سمِّيَ ذلِكَ الوقتُ لَيلاً، تَبارَكَ اللهُ وتعالى أَحسَنُ الخالِقينَ.

ولم يَصِحَّ للشاعِرِ في البيتِ صَنعةُ الشِّعْرِ؛ لأنَّ الليلةَ مُقَدَّمةٌ، فيجِبُ أنْ يكونَ غِيارُ الشمْسِ مُقَدَّمًا والنهارُ مُؤَخَّرًا، فيجِبُ أن يكونَ الطُّلُوعُ مُؤَخَّرًا.

---

(١) سقط من اللمع.

(٢) في اللمع: الليل والنهار.

(٣) تكملة من اللمع.

(٤) اللمع ٥٥.

(٥) سقط من أ.

والبيتُ(١) لأبي ذُؤيبٍ الهُذَليِّ(٢) وبعدَهُ:

أبى القلبُ إلا أمَّ عمرٍو وأصبَحَتْ ... تَحَرَّقُ ناري بالشَّكاةِ ونارُها(٣)

و(غيارُ الشمس): غُيُوبها، ومثلُهُ قولُ الشاعرِ، أنشدَهُ ابنُ السِّكِّيْتِ(٤):

ألم تَرَ أنَّ الدهرَ يومٌ وليلةٌ ... وأنَّ الفتى يَسعى لِغارَيْهِ دائبا(٥)

---

(١) من الطويل.

انظر: ديوان الهذليين ١/ ٢١، والعين ٨/ ٤٤١ (غرو)، ومجالس ثعلب ٢/ ٦٥١، والصحاح ٢/ ٧٧٤ (غور)، والمسائل العضديات ٢٤، ومقاييس اللغة ٤/ ٤٠١ (غور)، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب ٦١٨ (غور)، وشرح المفصل ٢/ ٤١، والمطلع على أبواب الفقه ٣٩١، واللسان ٥/ ٣٤ (غور).

(٢) هو خُويلد بن خالد الهذلي. (ت ٢٧هـ)، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، قال ابن سلاَّم: كان أبو ذؤيب شاعرًا فحلًا لا غميزة فيه ولا وهن. مات أولاده الخمسة في عام واحد، فرثاهم بقصيدته العينية الخالدة. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣، ١٣١، والشعر والشعراء ٢/ ٦٣٩.

(٣) انظر: ديوان الهذليين ١/ ٢١. وفيه: تحرق ناري: شاع خبري وخبرها بالقول القبيح، والشكاة: النميمة.

(٤) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت، أبو يوسف، (ت ٢٤٣هـ)، إمام في النحو واللغة، كان فاضلًا ديِّنًا، موثوق الرواية، أخذ عن أبي عمرو الشيباني، وأخذ عنه أبو سعيد السكري وغيره، من تصانيفه: إصلاح المنطق، انظر: تاريخ بغداد ١٦/ ٣٩٧، وإنباه الرواة ٤/ ٥٦، وإشارة التعيين ٣٨٦.

وانظر هذا الإنشاد في: إصلاح المنطق ٣٩٦.

(٥) البيت من الطويل.

وهو لزهير بن جناب الكلبي.

والغاران: البطن والفرج. (عن إصلاح المنطق).

انظر: شرح أبيات إصلاح المنطق ٥٩٨، والصحاح ٢/ ٧٧٤ (غور)، والمخصص ١٣/ ٢٢٤، واللسان ٥/ ٣٤ (غور).

قال أبو الفتح: «وجميعُ أسماءِ الزَّمانِ مِنَ المُبهَمِ والمُختَصِّ يجوزُ أن يكونَ ظَرفًا، تقولُ: صُمْتُ يومًا، وسِرتُ شهرًا، وأَقَمْتُ عِندَهُ[1] حولاً»[2].

قالَ سَعيدٌ: الفعلُ يَتعدَّى إلى جميعِ ظروفِ الزمانِ، لشدةِ دلالَتِهِ عليها؛ لأنَّ دلالتَهُ عليها دلالةُ صِيغةٍ، فهِي قويةٌ كقوةِ دلالتِهِ على المصدرِ، إلاَّ أنَّ الفعلَ يدُلُّ على المصدرِ دلالةً لفظيةً، إلاَّ أنَّ في الأفعالِ ما يَتَعَدّى إلى الظرفِ فيعملُ فيهِ، وكذلِكَ يعمَلُ في حرفِ الجرِّ ولا يعملُ في المصدَرِ، وذلِكَ الفِعلُ غيرُ المُتصرِّفِ، كَ: عَسَى ونِعْمَ وبِئْسَ وحَبَّذا ولَيْسَ، ومن ذلِكَ (كانَ) الناقصةُ، قالَ الله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾[3]، فالجارُّ بمنزلةِ الظرفِ، وهُو مُتعلِّقٌ بِـ(كانَ)؛ لأنَّ اسمَها وخبرَها مَصدرانِ، ولا يعمَلُ المصدرُ في ما قبلَهُ.

ويدُلُّكَ على قُربِ ما بينَ المصدرِ والزمانِ، أنهم قَد نَصَبُوا مَصادِرَ عَلى الظُّروفِ، نحوُ: جئتُكَ خُفوقَ النَّجمِ، ومَقدَمَ الحاجِّ، وَقَد ثَبَتَ أنَّ الفِعلَ يدُلُّ على الزمانِ مِن طَريقِ الصيغةِ، وعلى المصدرِ مِن طَريقِ اللفظِ، وإنما الحاجةُ الداعيةُ إلى الأفعالِ هِيَ تخصيصُ الحدَثِ بِزمانٍ، ألا تَرَى أنَّ المصدَرَ يدُلُّ على الحدَثِ، لكنَّ الزمانَ يُجهَلُ مَعَهُ، فلَمَّا كانَ كذلِكَ وأَرَدْنا تَعيينَ الزَّمانِ صَنَعْنا أَلفاظًا تدُلُّ عَليها، وقد سَبَقَ ذِكرُ ذلِكَ.

---

(١) في اللمع: عندك.

(٢) اللمع ٥٦.

(٣) يونس: ٢.

فأمَّا دلالتُهُ على المكانِ، فدَلالةٌ معنويةٌ، كدلالةِ المُوعَى عَلى الوِعاءِ، وكما أنَّهُ لا فِعْلَ إلاَّ في زمانٍ، كذلِكَ لا فِعلَ إلاَّ في مَكانٍ، إلاَّ أنَّ المكانَ غَيرُ معيَّنٍ مِن لفظِ الفِعلِ، والزمانَ معينٌ.

والمُختَصُّ هُوَ المعروفُ القدرِ، وهُوَ المُؤقَّتُ، والمعرفةُ هُوَ الذي تعْلَمُهُ كأنَّكَ تَضَعُ اليدَ عليهِ، فكلُّ مَعرفةٍ مختصٌّ، وليسَ كُلُّ مختصٍّ معرفةً، فقولُكَ: أَجيئُكَ يومًا يَنْطلقُ فيه زيدٌ[1]، مختصٌّ وليس بمعرفةٍ.

وظُرُوفُ الزمانِ عَلى أَربعةِ أَضْرُبٍ: مُتصرِّفٌ مُنصَرِفٌ، ومُتصرِّفٌ غيرُ مُنصرِفٍ، ومُنصرِفٌ غيرُ مُتصرِّفٍ، وغيرُ مُتصرِّفٍ ولا مُنصَرِفٍ.

فالمتصَرِّفُ المنصرِفُ، نحوُ: اليومِ والليلةِ والشهرِ والسنةِ، وكلِّ ظَرفٍ عَلى الأَصلِ لم تجتَمِعْ فيهِ عِلَّتانِ مِنَ العِلَلِ التِّسعِ، فالتصرُّفُ عِبارةٌ عن دُخُولِ الجرِّ والرَّفعِ، والصرفُ عِبارةٌ عَنِ التنوينِ مَعَ الجرِّ.

والذي يَتَصَرَّفُ ولا ينصَرِفُ (غُدْوةَ) إجماعًا، و(بُكرةَ) عِندَ بَعضِ العَرَبِ، فأمَّا تَصَرُّفُهُما؛ فلأنهما مُستعملانِ عَلى أَصْلِهِما، وأمَّا عَدَمُ الصرْفِ؛ فلأنهما مَعرِفتانِ معرفةً وَضْعِيَّةً، كـ: (غَلْوة)[2]، ومُؤنَّثتانِ، فاجْتَمَعَ فِيهما التعريفُ والتأنيثُ، فإذا أرادُوا النَّكرةَ قالُوا: (غَداة)، فأمَّا مَنْ قَرَأَ[3] ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ

---

(١) في ج: بكرٌ.

(٢) الغلوة: مقدار رمية سهم. (اللسان ١٥/ ١٣٢ (غلا).

(٣) جميع السبعة إلا ابن عامر. انظر: السبعة ٢٥٨، والتيسير ٨٥، والإقناع ٢/ ٦٣٩.

﴿وَٱلْعَشِيِّ﴾[(١)] فإنَّهُ اختارَها لِتُجانِسَ اللفظَ، وَمَنْ قَرأَ: ﴿بِالغُدْوَةِ﴾ وهُوَ ابنُ عامِرٍ[(٢)] فإنَّ الألِفَ واللامَ عِندهُ زائدتانِ[(٣)] كما زيدتا في قولِهِ[(٤)]:

باعَدَ أُمَّ العَمْرِو عَنْ أَسِيرِها[(٥)]

وَقَدْ جوَّزَ الخليلُ صَرفَها فَتكونُ عَلى هذا القَولِ غَيرَ زائدةٍ[(٦)].

فأمّا (بُكرةٌ) فقدْ تكونُ نكِرةً، وَعَلى هذا قولُهُ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ / ٨٥ أ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[(٧)].

قالَ سِيبويهِ: (غُدوةٌ) و(بُكرةٌ) جُعِلَ كُلُّ واحِدٍ منهُما اسمًا للحِينِ، كما جُعلَ

---

(١) الأنعام: ٥٢، والكهف ٢٨.

(٢) هو عبد الله بن عامر اليحصُبي، (ت ١١٨ هـ)، أحد القراء السبعة، إمام أهل الشام في القراءة، أخذ القراءة عن المغيرة بن شهاب المخزومي عن عثمان رضي الله عنه. انظر: السبعة ٨٥، ومعرفة القراء الكبار ١١٨٦، وغاية النهاية ١/ ٤٢٣-٤٢٥.

(٣) انظر: حجة القراءات ٢١٥.

(٤) هو أبو النجم العجلي.

(٥) من الرجز، وبعده:

حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِها

انظر: المقتضب ٤/ ٤٩، والحلبيات ٢٨٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦، والمنصف ٣/ ١٣٤، والمقتصد ١/ ٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٩، والإنصاف ١/ ٣١٧، وشرح المفصل ١/ ٤٤، ٢/ ١٣٢، ومغني اللبيب ٧٥، وشرح أبياته ١/ ٣٠٢.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٤، وسينقل المصنف كلامه.

(٧) مريم: ٦٢.

(أُمُّ حُبيْنٍ)[(١)] اسمًا للدابَّةِ، وزَعَمَ يونُسُ عَن أبي عمرٍو[(٢)] أنَّكَ إذا قُلتَ: لَقِيتُهُ يومًا مِنَ الأيَّامِ غُدوةَ وبُكرةَ، وأنتَ تُريدُ المعرفةَ لم تُنَوِّنْ، وقالَ الخليلُ: يجوزُ أن تقولَ: أتيتُكَ اليومَ غُدوةً وبُكرةً، فيكونُ بمنزلةِ ضَحوةٍ[(٣)].

وَلِـ(لدن) مَعَ (غُدوة) حالٌ لا يكونُ مَعَ غيرِها، وهُو أنَّ العَرَبَ تنصِبُ (غُدوةً) مَعَ (لدن) بتنوينٍ، وحكمُ (لَدُنْ) جرُّ ما بعدَها، كما قالَ تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[(٤)]. وإنما كانَ كذلِكَ؛ لأنَّ العربَ قد حَذَفَتْ نُونَ (لَدُن) فتقولُ: (لَدُ) كما بيَّنَّا، وإنَّما حُذِفتِ النونُ لأنَّ العَرَبَ تحذفُ ضَمَّةَ الدالِ كما تحذِفُها مِن (عَضُد)، فيلتقِي ساكنانِ فَتُحرَّكُ الدالُ بالفتحِ، فتقولُ: (لَدَن)، فشابهتِ الدالُ بالتغييرِ حَرفَ الإعرابِ، وشابهتِ النونُ مِن (لَدُنْ) نونَ (ضاربِينَ)، و(عشرينَ)، فانتصَبَ ما بعدَها كما ينتَصِبُ ما بعدَ (عشرين)، ونُوِّنَ (غُدوةٌ) لأنَّهُ وَقَعَ مَوقِعَ النكرةِ.

فأمَّا (بُكرة) فليس لها نكرةٌ من لَفظِها، وقيلَ: شابهت ما بعد (ضاربِينَ)

---

(١) هي دويبة مثل الحرباء، انظر وصفها في: الحيوان ٦/ ٣٨٤-٣٨٥، ٣٨٨.

(٢) هو زبّان بن العلاء عمار بن العريان التميمي المازني، أبو عمرو. (ت ١٥٤ هـ)، إمام في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة. روى عن الحسن وعطاء ومجاهد، ونافع مولى ابن عمر، وأخذ عنه الأصمعي وأبو زيد وغيرهما. انظر: مراتب النحويين ٣٣، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٠، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣١.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٣.

(٤) النمل: ٦.

فانتصبَ ونُوِّنَتْ كي لا يُشبهَ المجرورَ الذي لا يَنصَرِفُ.

وقَد رُوِي رَفْعُ (غدوة) وتنوينُها، وجرُّها وتنوينُها مَعَ (لدنْ)[(١)].

والذي يَنصرِفُ ولا يَتصَرَّفُ؛ كَـ(عشيَّةٍ)، و(عَتَمةٍ)، و(ضَحوةٍ)، وإنما انصرفَتْ لأنها نكرةٌ، وإنما لم تَتَصرَّفْ لأنها قُصِرتْ عَلى أوقاتٍ مخصوصةٍ، بغيرِ آلةِ تَعريفٍ، وليسَ كذاك (يومٌ) و(ليلةٌ).

وأمَّا الذي لا يَنْصَرِفُ ولا يَتَصَرَّفُ فَـ(سَحَر)، إذا أردتَ بِهِ سَحَرَ يومِكَ، وإنما لم يَنصَرِفْ لأنَّهُ مَعرفةٌ مَعدُولٌ عَنِ السَّحَرِ، وإنما لم يَتَصَرَّفْ لأنَّهُ قُصِرَ على وَقتٍ بِعينِهِ، فنَقَصَ تمكُّنُهُ.

وظُرُوفُ الأزمنةِ على ضَربينِ: مِنهُ ما يكونُ اسمًا وظرفًا، نحوُ: اليوم والليلة، ومِنهُ ما لا يكونُ إلا ظرفًا، نحو: سَحَر، إذا أَردتَ بِهِ سَحَرَ يومِكَ، وعشية، وعتمة، وهذه جميعُها منصوبةٌ، وكذلِكَ: صَباحَ مَساءَ، وصباحًا ومساءً، أو ذات مرةٍ، وبُعيدات بين، وخَثعَمُ تجعلُ (ذاتَ مرة)، و(ذا صباح) اسمًا[(٢)]، فأمَّا قولُ الراعِي:

كَأنَّ قُتُودِي عَلى قارِحٍ ... أَطاعَ الرَّبِيعَ لَهُ الغِرْغِرُ[(٣)]

---

(١) انظر في هذه المسألة: الكتاب ١/ ٢١٠، والأصول ٢/ ١٤٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) البيت من المتقارب.

روايته في مصادره: (القُتُود) بدل (قُتودي)

القتود: أدوات الرحل. والقارح: ما انتهت أسنانه، وذلك إذا بلغ خمس سنين. والغرغر: من نبات الربيع.

=

فـ(الربيعَ) فيهِ ظَرْفٌ، وكذلِكَ قولُهُ[(١)]:

هـــا إنَّ ذا ظــالمُ الــديَّانُ مُتَّكِــئٌ عَــلى أَسِرَّتِــهِ يَــسْقِي الكوانينــا[(٢)]

فـ(الكوانِينَ) فيهِ ظَرفٌ.

فإنْ كانَ الظَّرفُ غيرَ مُؤقَّتٍ والفعلُ يدلُّ عليهِ، فلا فائدةَ في ذكرِهِ، نحو: قُمتُ وقتًا، فإن وَصَفتَهُ أو أَضَفْتَهُ صَحَّ.

قال أبو الفتح: «فإنْ قُلتَ: يومُ الجُمُعةِ مُباركٌ، رَفَعْتَهُ؛ لأَنَّهُ لَيسَ فِيهِ[(٣)] معنى (في)»[(٤)].

قال سعيدٌ: إذا كانَ إنما سُمِّي ظَرفًا إذا كانَ حَسُنَ مَعَهُ مَعنى (في) وتقديرُها، وإذا لم يحسُنْ مَعَهُ تقديرُ (في) بَطَلَتِ الظرفيةُ فيهِ، فقولُنا: يومُ الجمعةِ مباركٌ،

(عن الديوان).

انظر: ديوان الراعي ١٣٠، والمحكم ٥/ ٢١٩-٢٢٠ (غرر)، واللسان ٥/ ٢٠(غرر)، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٨٦، وتاج العروس ١٣/ ٢٢٩ (غرر).

(١) هو مسهر بن عمرو الضبِّي.

(٢) البيت من البسيط.

الديَّان: هو الديان بن قطن الحارثي، شبه الشاعر (ظالما) بالديّان. (عن اللسان).

انظر: معجم الشعراء ١٠٣، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١٤٣، والمحكم ٩/ ٤٠٠ (دين) (هنداوي)، واللسان ١٣/ ١٧١ (دين).

(٣) في اللمع: في.

(٤) اللمع ٥٦. وبعده: فقس عليه.

فالثاني هُو الأوَّلُ، وإذا كانَ إيَّاهُ كانَ بمنزلةِ قولِكَ: زَيدٌ مُنطَلِقٌ وعَمرٌو مُبارَكٌ، فارتفعَ (اليومُ) بِالابتداءِ، وبَطَلَ مَعنى (في) فيهِ؛ لأنَّهُ يُخبَرُ عنهُ بِالبركةِ كما أُخبِرَ بها عَن (عمرٍو)، ولا يَصحُّ بقاءُ مَعنى (في) فيهِ، لشيئينِ: أحدُهما: أنَّ الابتداءَ لا يتجاوزُ (في) ويعملُ في الاسْمِ. والثاني: أنَّ المعنى يختلُّ مَعَ تقديرِ (في)، ألا تَرَى أنَّكَ إذا قُلتَ: في يومِ الجمعةِ مباركٌ، اختلَّ ذلِكَ المعنى المطلوبُ في قولِكَ: يومُ الجمعةِ مُبارَكٌ، وهكذا إذا أَضَفْتَ إليهِ في قولِه تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[1]؛ لأنَّ الإضافةَ تمنعُ تقديرَ (في) فيهِ، ولا يكونُ ظَرفًا إلاَّ بِتقديرِ (في) مَعَها، وإذا أُضيفتْ فيجبُ أن يُعتقَدَ أنَّكَ قَد أَخْرَجْتَهُ عَنِ الظرفيةِ اتِّساعًا إلى حَيِّزِ المفعولِ بِهِ، ثُمَّ أَضَفْتَهُ كقولِهِ[2]:

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيمَى مُشْمَعِلّ ... طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ[3]

---

(١) سبأ: ٣٣.

(٢) اختلف في قائله، فقيل:

أ- الشماخ.

ب- جبار بن جزء ابن أخي الشماخ، صحح هذا البغدادي في الخزانة.

(٣) من الرجز.

المشمعلُّ: الخفيف الماضي في الأمر. الكرى: النوم.

الشاهد: أنَّ (ساعات الكرى) نصب على المفعول به اتساعًا، وهو في الأصل ظرف.

انظر: ديوان الشماخ ٣٨٩، وشعر غطفان (جبار بن جزء بن ضرار) ٥٠٠، والكتاب ١/ ١٧٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠، والكامل ١/٢٥٨، ومجالس ثعلب ١/١٥٢، وتفسير الطبري (شاكر) ١٧/ ٤٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣، والمبهج ١٠٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٦٥٥، ٩٨٢
=

فأمَّا قولُهُ:

لله درُّ اليـــومَ مَـــنْ لامَهـــا[1]

فـلا يجوزُ أن يُضافَ (درُّ) إلى (اليومِ) عَلى / ٨٥ ب الاتّساعِ؛ لأنَّهُ يَبْقى (مَنْ) بِغيرِ عاملٍ.

وتقولُ: اليومَ الأحدُ واليومَ الاثنانِ، واليومَ الثلاثاءُ، واليومَ الأربعاءُ، واليومَ الخميسُ، وإذا قلْتَ: اليومَ الجمعةُ واليومَ السبتُ أجازُوا فيهما الرَّفْعَ، لأنَّ الثاني هُوَ الأولُ، والنصبُ في (اليوم)؛ لأنَّ في الجمُعةِ مَعنى الاجتماعِ، وفي السَّبْتِ مَعنى الراحةِ، فكأنَّهُما مَصدرانِ.

وقَد جَعَلَ سِيبويهِ (المحرم) في جوابِ (كَمْ)، وشَهرُ المحرمِ في جوابِ (مَتى)، وشهرُ رَبيعٍ في جوابِ (متى)، وشهرا ربيعٍ في جوابِ (كَم)؛ لأنَّ تعريفَ التَّثنيةِ كانَتْ بإضافةٍ كإضافةِ (غُلاما زَيدٍ)، وتعريفَ إضافةِ المُفرَدِ كتعريفِ إضافةِ عبدِ الله، والمخصوصُ هُو جوابُ (متى)، و(اليوم)، (وغدًا). ويومُ الجمعةِ في جوابِ (متى)، والليلُ والنهارُ في جوابِ (كم)، وكذلِكَ الأَبد، وكذلِكَ يومينِ وثلاثة أيام؛ لأنَّ المقصودَ في (مَتى) الوقتُ، و(كم) لاستغراقِ العِدَّةِ، وأسماءُ الشهورِ في جوابِ (كَم)، فإنْ قُلتَ: شَهْرُ كذا، كانَ جوابَ

(الثاني)، والمخصص ٣/ ٣٧ (الأول)، وخزانة الأدب ٤/ ٢٣٣.

(١) سبق تخريجه.

(مَتى)، والصيف والشتاء يكونانِ في جوابِ (متى) للوقتِ، وفي جوابِ (كم) للعِدةِ، و(أَينَ) في الأماكِنِ كـ(متى) في الزمانِ[١].

وأجاز هشامٌ النصبَ مَعَ الجمِيعِ[٢].

ومَتى كانَ الظرفُ جوابَ (كَم) كانَ العمَلُ فيه كلِّهِ، ومَتى كانَ جوابَ (مَتى) جازَ أن يكونَ العَمَلُ في كلِّه وفي بعضِهِ، وتقولُ: اليومُ رَأسُ الشهرِ، واليومَ رأسُ الشهرِ، فإذا رَفَعْتَ فالتقديرُ: اليومُ أولُ الوقتِ، وإذا نَصَبْتَ فالتقديرُ: اليومَ ابتداءُ الشهرِ.

واعلَمْ أنَّ هذه الظروفَ يُضافُ مِنها ما كانَ بمعنى (إذا) إلى الفِعلِ والفاعِلِ، وما كانَ بمعنى (إذ) يُضافُ إلى المبتدأِ والخبرِ، وإلى الفعلِ والفاعلِ، ولا يكونُ الفِعلُ أمرًا ولا نهيًا؛ لأَنَّهُ مَوضِعُ تخصيصٍ، وهُو شائعٌ غيرُ مخصَّصٍ، تقولُ: أَجيؤُكَ إذا قامَ زَيدٌ، وكذلِكَ أَجيؤُكَ يومَ يقومُ زيدٌ، ولا يحسُنُ أن تقولَ: أجيؤك يومَ زيدٌ قائمٌ، ولا يومَ قائم[٣] زيدٌ، وأمَّا امتناعُهُ مِنَ الجملةِ الاسميَّةِ فلأنَّهُ بمعنى (إذا)، و(إذا) فيهِ مَعنى الشرطِ، ويدُلُّكَ علَى أَنَّهُ بمعنى (إذا) كونُ العاملِ فيه مُستَقبلاً. فأمَّا امتناعُهُ مِنَ الإضافةِ إلى (قامَ) فلأنَّهُ فِعلٌ ماضٍ، والظرفُ مُستقبَلٌ.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢١٧، والنقل عنه في الأصول ١/ ١٩١.

(٢) انظر رأيه في: التسهيل ٥٠، وشرحه ١/ ٣٢٣، وهشام الضرير ١٤٣.

(٣) في ج: قامَ.

فإن قِيلَ: فَكَيفَ تُضيفُ (إذا) إلى الماضِي وهُوَ ظَرْفٌ مُستَقبَلٌ؟

فالجوابُ: أنَّ (إذا) تعكِسُ قَضيَّتَهُ كما تَعكِسُ قضيَّتَهُ (إنِ) الشرطيةِ، في قولِكَ: إنْ قُمْتَ قُمْت، وليسَ (يوم) كذلِكَ.

هذا مَذهبُ الأخفشِ والمُبرِّدِ[١]، ورأيتُ ابنَ السراجِ قد ذَكَرَ: أخرُجُ يومَ عبدِ الله أميرٌ[٢]. والزَّجّاجُ قَدِ اطَّرحَ هذا النظر[٣]، وقالَ: يُعجبُني يومُ أَنْتَ قائمٌ[٤]، ولم يقصِدْ ما أشرنا إليه، وإنما قَصَدَ بِناءَ الظَّرفِ لإضافَتِهِ إلى غَير مُتمكِّنٍ، قالَ أبو عليٍّ: إذا أُضِيفَتْ إلى المُبتدأِ والخبرِ فالإضافةُ إلى الجُزأينِ، فإذا أُضيفَتْ إلى الفِعلِ والفاعِلِ فالإضافةُ إلى جُزءٍ واحِدٍ، وهُوَ الفعلُ؛ لأنَّهُ المخصّصُ، لا الفاعِلُ[٥]، وفيه نَظَرٌ.

---

(١) لم أقف على رأي الأخفش. وأما المبرد فرأيه في المقتضب ٤/ ٣٤٧، والكامل ٣/ ١٣٥٣.

(٢) انظر: الأصول ١/ ١٩٥.

(٣) قال–عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[المائدة ١١٩]– «وزعم بعضهم أنَّ (يوم) منصوب لأنه مُضافٌ إلى الفعل، وهو في موضِعِ رفعٍ، بمنزلة (يومَئِذٍ) مبنيٌّ على الفتح في كل حال، وهذا عند البصريين خطأٌ، لا يُجيزون: هذا يومَ آتيك، يُريدون: هذا يومُ إتيانِك؛ لأنَّ (آتيكَ) فِعلٌ مُضارِعٌ، فالإضافةُ إليه لا تُزيلُ الإعرابَ عن جهتِهِ، ولكنهم يُجيزون : ذلك يومَ نَفعَ زيدٌ صدقُهُ؛ لأنَّ الفعل الماضي غير مُضارع...» انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٢٤–٢٢٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٥٢.

(٥) انظر ما قال في حديثه عن آية المائدة السالفة الذكر، ومما جاء فيه: «... والإضافة إلى الفعل نفسه في الحقيقة لا إلى مصدره...» الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٨٣–٢٨٤.

وَوَجَدتُ للزَّجاجِ[(١)] دَليلاً وهُو قولُهُ تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٢ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[(٢)] فـ(يومَ) هُنا بِتقدِيرِ المُستَقْبَلِ؛ لأنهُم قالُوا: يحتمِلُ وجهينِ: أَحَدُهما: أن تكونَ حركةَ إعرابٍ، ويكونَ التقديرُ: يَقَعُ الجزاءُ يومَ هم عَلى النَّارِ يُفتنُونَ، والثاني: أن تكونَ فتحةَ بناءٍ، ويكونَ إمَّا في مَوضعِ نَصبٍ كما سَبَقَ، وإمَّا في مَوضِعِ رَفعٍ، وبُنِيَ لأنَّهُ أُضِيفَ إلى غَيرِ مُتَمَكِّنٍ في الإضافةِ، كما قالَ[(٣)]:

لم يمنَعِ الشَّرْبَ مِنها غَيرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوقالِ[(٤)]

ويكونُ تقديرُهُ: يومَ الدِّينِ يومَ فِتْنَتِهِم عَلى النَّارِ، وهذا جميعُهُ لا يخرُجُ معناهُ عن الظرفيَّةِ، وهُوَ مُضافٌ إلى جملةٍ اسميَّةٍ. وقال تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٥ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[(٥)] فهذا بمعنى المُسْتَقْبَلِ، وهُوَ مُضافٌ إلى جملةٍ اسميَّةٍ[(٦)].

---

(١) بحث الزجاجُ المسألة عند تناوله لهذه الآية، في الموضع الذي عزوت إليه.

(٢) الذاريات. الآيتان: ١٢، ١٣.

(٣) هو أبو قيس بن الأسلت.

(٤) البيت من البسيط.

الشاهد: بناء (غير) لما أضيفت إلى غير متمكن.

انظر: الكتاب ٢/ ٣٢٩، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٥٢، والأصول ١/ ٢٧٦، ٢٩٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٢٨٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦٨، ٢/ ٦٠١، والإنصاف ١/ ٢٨٧، ٢٩٠، والمرتجل ١٠٩، والتبيين ٤١٨، وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦.

(٥) غافر. من الآيتين ١٥، ١٦.

(٦) استدل الرضي بهاتين الآيتين على تكذيب رأي المبرد. انظر: شرح الكافية ٢/ ١/ ٤٠٦.

وللمُنتَصِرِ للأوَّلِ أن يقولَ: إنَّ قولَهُ تعالى: / ٨٦ أ ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[١] فـ(هُمْ) فيهِ مَرفوعٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ، كما تُرفَعُ (السَّماءُ) في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[٢] فأمَّا [قولُهُ][٣] [تَعالى][٤]: ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾ فـ(يوم) فيهِ ليسَ بِظَرفٍ، وإنما هُو بدلٌ مِن قولِهِ [تعالى][٥]: ﴿يَومَ التَّلاقِي﴾ وَ(يومَ) مَفعُولٌ بِهِ؛ لأَنَّهُ لا يصِحُّ الإنذارُ في ذلِكَ اليومِ، وإنما يُنذرُ بِهِ، فإذا كانَ اسمًا تُوُسِّعَ فيهِ فَأُضِيفَ إلى كِلا الجُملَتينِ، فالإضافةُ إلى الجملةِ بحُكمِ المعنى الذي للظَّرْفِ، والاتِّساعُ بحكمِ مَعنى الاسْمِ، فتدبَّرْهُ.

وقالَ الفارِسِيُّ: إذا كانَتْ (إذا) حِينًا عَمِلَ فيها ما قَبلَها وما بعدَها، كقولِكَ: القِتالُ إذا جاءَ زيدٌ، وإذا كانَتْ بمعنى الشَّرطِ لم يَعمَلْ فِيها إلاَّ ما بعدَها، وبعضُهم يجعلُ الحُكمَ في الموضِعينِ واحدًا، ولا يُعملُ فيها إلا ما بعدَها، وهُو مَذهَبُ عُثمانَ في التَّنْبِيهِ[٦].

وَالأَوقاتُ التي تُضافُ إلى الجُمَلِ هِيَ ما كانَتْ حِينًا وزَمانًا يكونُ في الدَّهرِ

---

(١) الذاريات: ١٣.

(٢) الانشقاق: ١.

(٣) سقط من ج.

(٤) في د.

(٥) في د.

(٦) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٣٧ (رسالة علمية).

كلِّهِ، لا يختَصُّ بِهِ شَيءٌ دُونَ شَيءٍ، كقولِكَ: أَتيتُكَ حِينَ قامَ زَيدٌ، وزَمَنَ قامَ، وأَزمانَ قام، ولَيالِيَ قام، وأيامَ قامَ، ويقبُح في الموقَّتاتِ، كقولِكَ: شَهرٌ وسَنَةٌ، وقالُوا: لا يُضافُ في هذا البابِ شَيءٌ له عَدَدٌ، كقولِكَ: يَومانِ، وجمعةٌ، فأمَّا (جمعة) فإنه يُريدُ بِهِ العَدَد، ولولا ذلِكَ لكانَ قد عاد عَنِ التمثيلِ المُتَقدِّمِ، ولا صَباحَ مساء، كذا ذَكَر ابنُ السَّراجِ(١).

وهذِهِ الظروفُ إذا أُضيفتْ إلى الجُمَلِ نكِرةٌ، كما لو وَصَفْتَ بها، ولهذا قالَ الفارسيُّ في قولِهِ تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾(٢): يجُوزُ أن يكونَ (لا تَكَلَّمُ) صِفةً لِـ(يومَ يَأْتِي)(٣)، فهذا يَدُلُّ على أنَّهُ نكِرةٌ؛ لأنَّهُ وَصَفَهُ بِالجملةِ، ولا يجوزُ أن تُقَدِّرَ (أنْ) مُضمرةً، مَعَ الفِعلِ حتى تُخرِجَهُ إلى الإفرادِ؛ لأنَّهُ قَدْ وَقَعَ فيهِ المُبتدأُ والخبرُ، ويَقَعُ مَوقِعَ الظَّرْفِ (إذْ) و(إذا) ولا يُضافانِ إلى المفردِ، وأجاز الكوفيُّ: أعجَبَني يومُ أنَّك مُحسِنٌ، ويومَ أنْ تُحسِنَ(٤)، وقياسُ الكوفيِّ أن يَنصِبَ (يُعجبُني يومَ يقومُ)، ويدُلُّكَ على أنَّ الكوفيَّ امْتَنَعَ مِن أن يُضِيفَ (جمعة) و(يومين) إلى الجملةِ أنها أرادَ بِهِ العددَ، كثلاثةٍ وأربعةٍ تعيينَ الاسْمِ إنشادُهم(٥):

---

(١) لم أقف على ذلك.

(٢) هود: ١٠٥.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٧٥.

(٤) انظر: الأصول ٢/ ١٢.

(٥) أنشده برفع (الصفاء) ثعلب في المجالس ٢/ ٥٩٨.

أَلا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّفاءُ جَدِيدُ وَدَهْرًا تَوَلَّى يا بُثَيْنَ يَعُودُ[(١)]

فَحَذَفَ خبرَ (لَيتَ) وَأَضافَ الظَّرْفَ إلى المُبتَدأِ والخبَرِ، وجَمَعَهُ، وَمَنْ أَنشَدَ بجرِّ (الصفاءِ) جَعَلَ (جَديدًا) خَبرًا لِـ(لَيتَ) وَوَحَّدَ[(٢)]، كما قالَ[(٣)]:

أَلا إِنَّ جِيراني العَشيَّةَ رائِحُ[(٤)]

وَأَمَّا قَولُ الهُذَلِيِّ[(٥)]:

عَلى أَنِّي قَلَيْتُ بَني هُذَيلٍ زَمانَ زَمانُهُمْ فِيمَن قَلاهُ[(٦)]

---

(١) البيت من الطويل.

وهو لجميل بن معمر العذري.

انظر: ديوانه ٣٨، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٩٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢٦٨، وأمالي القالي ٢/ ٢٩٩، والمسائل البصريات ٢/ ٢٩٩، والمخصص ١٧/ ٢٦، والحماسة البصرية ٣/ ١٠١٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٠.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٥٩٧-٥٩٨.

(٣) هو حيَّان بن جُلْبَةَ المُحاربي.

(٤) صدر بيتٍ من الطويل، وعجزه:

دعتهم دواعٍ من هوى ومنادِحُ

الشاهد: إفراد خبر (إنَّ)، مع أن الاسم جمع.

انظر: النوادر لأبي زيد ٤٤٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٠، وتفسير الطبري (شاكر) ٢/ ٤٨٧، والزاهر ٢/ ٢٩٣، وشرح القصائد السبع ٣٠٦، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٨٢.

(٥) هو البُرَيق بن عياض الخُناعي الهذلي.

(٦) البيت من الوافر.

وروايته في مصدريه: (بني جُريب) بدل (بني هُذيل).

=

أي: زَمانَ زمانُهم مُساعِدٌ، فَحَذَفَ خبرَ المُبتدأِ.

واعلَمْ أنَّ (إذا) يُضافُ إلى الفِعلِ والفاعِلِ، كما بَيَّنَّا، وقَومٌ يُجيزونَ إضافَتَها إلى المُبتدأِ والخبرِ كما سَبَقَ ذِكرُهُ، و(إذْ) يُضافُ إلى الفِعلِ والفاعِلِ، وإلى المُبتدأِ والخبرِ، إذا لم يَكُنِ الخبرُ جملةً مِن فِعلٍ ماضٍ، فتقولُ: جِئتُكَ إذْ زيدٌ قائمٌ، وإذْ قامَ زيدٌ، وإذ يَقُومُ زيدٌ، وإذْ زيدٌ يقومُ، ولا يجيزونَ: إذْ زَيدٌ قامَ، واعتلُّوا لِذلِكَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أنْ يُضافَ إلى الجملةِ الصريحةِ؛ لأنها تطلُبُ الفِعلَ إذا وَجَدَتْهُ في خَبرِها، كما تَطْلُبُهُ الهمزةُ، ولم تقوّل[1] الجملةُ هُنا حتى يكونَ الخبر، أي شَيءٌ شِئناهُ، وذلِكَ لما بَينَ الظرفِ والفِعلِ مِنَ المُطالبةِ، وإنما أجازُوا: يقومُ بعدَ زيدٍ؛ لأنَّهُ بمنزلةِ الاسْمِ، فاحتملَ لذلِكَ، ولأنَّ (إذْ) لِـ(قام) أَولى مِنها لِـ(يَقُومُ)، إذْ (قام) كـ(إذْ) ماضٍ، فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩ وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا ۝١٠ فَوَيْلٌ﴾[2] فلأنَّهُ ظَرفٌ مُستَقبَلٌ، مُشابهٌ (إذا)، و(إذا) يُجابُ بالفاءِ، تقولُ: إذا جِئتَني فَلَكَ دِرهمٌ.

فإذا أُضيفَتْ هَذِهِ الظروفُ إلى الجُمَلِ لم يَكُنْ في الجملةِ عائدٌ مِنها إليهِ، كما يكونُ ذلِكَ في الصِّفةِ والصِّلةِ والخَبرِ والحالِ، كَقولِهِ تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ

انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٧٥٧، والتمام في تفسير أشعار هذيل ١٠٠.

(١) في هامش أ: تتأول.

(٢) الطور: ٩-١١.

صِدۡقُهُمۡ﴾(١) فَلَمْ يُعِدْ ذِكرًا إلى الظَّرفِ، وقالَ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾(٢) وقال: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾(٣) فَوَصَفَ وَأَعادَ الذِّكْرَ إلى الاسمِ المفعولِ بِهِ كما يَعُودُ إلى الظرفِ، وقالَ المازنيُّ: لَو قُلْتَ: / ٨٦ ب أزيدًا يَوم يُوافِقُكَ تُوافِقُهُ؟ وَجَعَلْتَ فاعِلَ (يُوافِقُكَ) ضَميرَ اليومِ، لم يَجُزْ، ولا تقولُ: جِئتُكَ يومَ يَسُرُّكَ، وذلِكَ أنَّ المعنى يصيرُ: جِئتُكَ يومَ سُرُورِهِ إيَّاكَ، وينبَغِي أن يكونَ اليومُ مُعَرَّفًا بِفعلٍ مُسندٍ إلى فاعِلٍ معروفٍ، فإذا صارَ الفِعلُ معرُوفًا بالفاعِلِ، فكأنَّكَ إنما عَرفْتَ اليومَ بِنَفسِهِ؛ لأنَّ المخصِّصَ للفعلِ إنما هُوَ الفاعِلُ، و(اليوم) مضافٌ إلى الفِعلِ المُخَصِّصِ للفاعِلِ الذي هُو ضَميرُ اليومِ، فصارَ هذا بمنزلةِ قولِكَ: هذا يومُ حرِّهِ ويومُ بردِهِ، وليسَ هذا مِثلَ: سَيِّدِ قَومِهِ، وهذا موالي أَخِيهِ، فَتُضِيفُهُ إلى ما هُو مُضافٌ إليهِ؛ لأنَّ (قومَهُ)، و(أخاهُ) شَيءٌ مَعرُوفٌ، و(اليوم) مُضافٌ إلى الفِعلِ، والفعلُ يخصِّصُهُ الفاعِلُ، وبِهِ يقومُ، وكأنَّ الفاعِلَ هو المضافُ إليهِ. وكذلِكَ في الابتداءِ والخبرِ، لا تقولُ: أتيتُكَ يومَ ضَحوتُهُ باردةٌ، حملاً على الفِعلِ والفاعِلِ، فإنْ نَوَّنْتَ جازَ، فإنْ أَضَفْتَ هَذِهِ الظروفَ إلى جملةٍ مَبنيَّةِ الصدرِ فالأَحْسَنُ في الظرفِ البناءُ، ويجوزُ الإعرابُ، كَقَولِهِ(٤):

(١) المائدة: ١١٩.

(٢) البقرة: ٤٨.

(٣) البقرة: ٢٨١.

(٤) هو النابغة الذبياني.

على حينَ عاتَبْتُ المَشيبَ على الصِّبا(١)

وإذا كانَ المُضافُ قَد بُنِيَ لإضافَتِهِ إلى المُفرَدِ غَيرَ مُتَمَكِّنٍ، فالأَولَى أَن يُبنى الاسمُ لإضافَتِهِ إلى جملةٍ صَدرُها مَبنيٌّ، إذ قد بُنِيَ الاسمُ لإضافَتِهِ إلى الجملةِ المُعربةِ الصدرِ، في قولِ بعضِهم(٢)، وَعليهِ تَأَوَّلُوا قولَهُ تَعالى فيمَنْ قَرَأَ(٣) : ﴿هَذا يَومَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾(٤) فإن أُضيفَ إلى جملةٍ معربةِ الصدر فالأحسنُ فيه الإعرابُ، ويجوزُ البناءُ عندَ بعضِهِم، فأما قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزيِ يَومَئِذٍ﴾(٥)

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقُلْتُ ألمَّا أصحُ والشيبُ وازِعُ

الوازع: الناهي. (عن الديوان).

الشاهد: بناء الظرف (حين) حينما أضيف إلى الفعل الماضي.

انظر: ديوان النابغة ٣٢، والكتاب ٢/ ٣٣٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٧، والكامل ١/ ٢٤٠، وتفسير الطبري ١١/ ٢٤٣ (شاكر)، والأصول ١/ ٢٧٦، والزاهر ٢/ ٤١١، ومعاني القرآن للنحاس ٥/ ١٣١، والمنصف ١/ ٥٨، والإنصاف ١/ ٢٩٢.

(٢) أجازه الكوفيون والأخفش، ومنعه جمهور البصريين. انظر منعه في: الكامل ١/ ٢٤٠، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٨٢، وانظر رأي الكوفيين في: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦، وانظر الخلاف في: أمالي ابن الشجري ١/ ٦٦، والتخمير ٢/ ١٣٩، والتسهيل ١٥٨-١٥٩، وشرحه ٣/ ٢٥٥، والتصريح ٣/ ١٦٣.

(٣) هو نافع وحدَه، والباقون بالرفع. انظر: السبعة ٢٥٠، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٨٢، والتسير ٨٤.

(٤) المائدة: ١١٩.

(٥) هود: ٦٦. وقراءة النصب قراءة الكسائي ونافع. انظر: السبعة ٣٣٦، والتذكرة ٢/ ٤٥٩، والإقناع ٢/ ٦٦٥.

فبُنِيَ (يوم) لإضافتِها فيهِ إلى غَيرِ مُتمكِّنٍ، فأمَّا قَولُ الشاعِرِ[١]:

أَزْمـانَ قَـومِي والجماعـةَ كالـذي   مَنَعـوا الرحالـةَ أَنْ تَميـلَ مَمـيلا[٢]

فيجوزُ أن يكونَ (أَزمانَ) مُعربًا، ويجوزُ أن يكونَ مَبنِيًّا؛ لأنَّهُ مُضافٌ إلى جملةٍ صدرُها مبنيٌّ، تقديرُهُ: أَزمانَ كانَ قَومِي مَعَ الجماعةِ، فحُجةُ مَن بَنى أنَّهُ قالَ: المُضافُ قَد يَكتسِي مِنَ المُضافِ إليه الخصوصَ والعُمومَ، والاستفهامَ، والشرطَ، والتأنيثَ، كَقَولِهِ[٣]:

إذا بَعْـضُ الـسِّنينَ تَعَرَّقَتْنـا[٤]

---

(١) هو الراعي النميري.

(٢) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (منع الرحالة) و (لزم الرحالة)، ولم أقف على رواية المصنف.

والرِّحالة: هي الرحل، والسَّرج. (عن الديوان).

انظر: ديوان الراعي ٢٤٩، والكتاب ١/ ٣٠٥، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٠٨، والأزهية ٧١، ورسالة الغفران ١٢٣، وتحصيل عين الذهب ٢٠٣، والإفصاح ٣٣٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٥، ٢/ ٢٥٩، ٣/ ٢٥٣، وخزانة الأدب ٣/ ١٤٥.

(٣) هو جرير.

(٤) صدر بيتٍ من الوافر، وعجزه:

كفى الأيتامَ فقد أبي اليتيمِ

الشاهد: اكتساب (بعض) التأنيث من المضاف إليه، وهي السنين، ولذا لحق الفعل المفسر للفعل المسند إليها التاء.

انظر: ديوان جرير ١/ ٢١٩، والكتاب ١/ ٥٢، ٦٤، والمقتضب ٤/ ١٩٨، والكامل ٢/ ٦٦٦، والأصول ٢/ ٧١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٨٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢، والمخصص

=

وعَلَيهِ قَولُهُ تَعالى: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السيَّارةِ)[1] فَيَجِبُ أنْ يَكتَسِيَ منهُ البِناءَ، وحُجَّةُ مَن أعربَ أنَّهُ قالَ: لَوِ اكتَسَى المضافُ مِنَ المُضافِ إليهِ شَيئًا لاكتَسَى مِنهُ الإعرابَ في قولِكَ: كَمْ غُلامٍ لَكَ، وقولِهِ تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[2]، فَحيثُ لم يُعربْ إجماعًا فكذلِكَ[3] لم يُبْنَ.

واعلم أنَّ الظُّروفَ عَلى ثلاثةِ أضْرُبٍ: مِنها ما كانَ ظَرفًا خالِصًا، نحوُ: الليلة، واليوم[4]، ومِنها ما كانَ مُضافًا إلى مَصدَرٍ ثُم حُذفَ وأُقيمَ المصدرُ مُقامَهُ، نحوُ: خُفُوقَ النَّجمِ، ومنها ما كانَ ظرفًا مَوصُوفًا، فحُذفَ وأُقيمتِ الصفةُ مُقامَهُ، نحوُ: قُمتُ طَويلاً، وقليلاً، وإذا ثبَتَ أنَّ الظرفَ مُعتَبرٌ بـ(في) لم يكُنْ (يوم) مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[5] ظَرفًا، ولا مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾[6] ولا من قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ

١٧/ ٧٧، والفائق ٤/ ٣٤.

(١) يوسف: ١٠. وهي قراءة الحسن البصري. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦، والمحتسب ١/ ٢٣٧، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٤.

(٢) هود: ١.

(٣) في ج: كذلك.

(٤) في ج: اليوم والليلة.

(٥) البقرة: ٤٨.

(٦) مريم: ٣٩.

ٱلْأَزِفَةِ ﴾[١]، ولا ما كانَ مِثلَهُ ظَرفًا؛ لأنَّ الإنذارَ لا يَكونُ فِيهِ، وإنما يكونُ بِهِ، والتَّقوى لا تَكونُ فيهِ، وإنما يَكونُ فيهِ الجزاءُ، و(أَنْذَرَ) فِعلٌ يَتَعَدَّى إلى مَفعولَينِ، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّآ أَنذَرۡنَٰكُمۡ عَذَابٗا قَرِيبٗا ﴾[٢]، ولا بُدَّ لِكلِّ ظَرفٍ مِن عامِلٍ، فإذا كانَ الظرفُ مُستقبَلاً فالعامِلُ فيهِ مثلُهُ، وإن كانَ ماضِيًا فعامِلُه مثلُهُ، وإن كانَ حالاً فعاملهُ مِثلُهُ، فإذا ثَبَتَ ذلِكَ فقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوۡنَ لَمَقۡتُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُ مِن مَّقۡتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ إِذۡ تُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلۡإِيمَٰنِ [فَتَكۡفُرُونَ]﴾[٣][٤] وَ(إذْ) لا يَصِحُّ أن يَكونَ العامِلُ فيهِ (مَقْتُ الله) وإن كانَ المعنى صَحيحًا؛ لأنَّ الإعرابَ يمنعُ مِنهُ لأجلِ الفَصْلِ[٥]، ولا (مَقْتُكُم)؛ لأنَّ المعنى يُفسِدُهُ؛ لأنَّ مَقتَهُم أَنفسَهُمْ كانَ في الآخرةِ، ودعاءَهم / ٨٧ أ إلى الإيمانِ كانَ في الدنيا، فالفارِسيُّ يُقدِّرُ محذوفًا تقديرُهُ: يمقتُكم الله إذ تُدعَونَ[٦]، وعِندي أنا أنَّ العامِلَ فيهِ (أَكْبرُ).

(١) غافر: ١٨.

(٢) النبأ: ٤٠.

(٣) في د.

(٤) غافر: ١٠.

(٥) الفصل بين المصدر (مقت الله)، ومعموله، وهو (إذ) بالخبر وهو (أكبر).

(٦) انظر: الإغفال ٢/ ٤٢-٤٣، والمسائل الشيرازيات ٢/ ٦١٦-٦١٧.

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ[(١)] عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[(٢)] فالتَّقديرُ فيهِ: تُبعثونَ إذا مُزِّقتُم.

وقولُهُ تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[(٣)] علَى تَقديرِ محذوفٍ مُستَغنىً عَنهُ بخبرِ (أَنَّ) الثانيةِ، ويُسْبَكُ مِنهُ المصدَرُ، أي: أَيَعِدُكُم إخراجَكُم إذا مِتُّم، ويجوزُ أن يكونَ التَّقدِيرُ: أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إخراجُكم إذا مِتُّم، فيكونُ (إخراجُكم) مبتدأً، و(إذا) خبرَهُ، ولا يجوزُ أن يكونَ (أَنَّ) تُرفَعُ بِالظرفِ؛ لأنَّ الزمانَ لا يكونُ خبرًا عَنِ الجُثَّةِ[(٤)]، وقد يجوزُ عِندَ قومٍ، ويجوزُ أن تكونَ (أَنَّكم) الثانيةُ زِيدتْ توكيدًا، و(مُخرَجُونَ) خبرُ (أَنَّ) الأولى، وهُوَ العامِلُ في (إذا).

---

(١) في أ: أدلكم. وهو وهم.

(٢) سبأ: ٧.

(٣) المؤمنون: ٣٥.

(٤) لم يتبيَّن لي وجه صحيح في العبارة، فالممتنع أن يكون (إذا متم) خبرًا لـ(أنكم)، إذ يكون الزمان خبرًا عن الجثة، وأما ارتفاع (أنَّ) بالظرف فهو على تقدير: أيعدكم أنَّكم وقت موتكم وكونكم ترابًا إخراجُكم، كما يقال: القتال يوم الجمعة. وهذا رأي نسبه أبو علي للأخفش، قال: «فأما قول أبي الحسن: إنَّ المعنى أيعدكم أنكم إذا متم إخراجكم، وأنه مرتفع بالظرف، كأنك قلت: أيعدكم يوم الجمعة إخراجكم، ففيه من التجوُّز أنه لم يأتِ لـ(إذا) بجوابٍ، وليس (إذا) كيوم الجمعة؛ لأنها تقتضي جوابًا» المسائل البصريات ١/ ٦٧١-٦٧٢. وانظر الحديث عن أوجه إعراب الآية في: كشف المشكلات ٢/ ٩٢٣، والدر المصون ٨/ ٣٣٣.

وقولُـــــهُ تعـــــالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾(١) فَفاعِلُ (ينفَعَكم): إشراكُكُم، أو شِركُكُـم، أَو تَـبرُّؤكم، ولا يَعمـلُ (تبرؤُكم) في (إذْ) لِفسادِ الإعرابِ، ولا يَعمَلُ (يـنفَعَكم) لِفسادِ المعنـى، ولـيسَ ببدلٍ، لفساد المعنى، عَلى أَنَّهُ قَد جَوَّزهُ بعضُهم، وهو الفارِسي؛ لأنَّ آخِرَ هَـذا أَوَّلُ هذا، فَيَصِحُّ(٢)، وَقد قَدَّرَهُ بعضُهم تَقدِيرَ المفعُولِ مِن أجلِهِ، أي: لمُوافَقَتِكُم، زَمَنَ ظُلْمِكُم، ولا يَعْمَلُ (ظَلَمْتُم) عِندَ بَصرِيٍّ لِفسادِ الإعرابِ، وإنما العامِلُ فيهِ شَيءٌ مُـضمَرٌ يوجِبُـهُ المعنـى، تقـديرُهُ: اشـتراكُكُم في الظُّلـمِ إذ ظَلَمْـتُم، فأمَّـا قـولُ الشاعِرِ(٣):

إنْ أَشْرَبِ الخمْـرَ أَو أَرْزَأْ بهـا ثمنًـا ... فَـلا محالـةَ يومًـا أَنَّنِـي صَـاحِ(٤)

فالعاملُ في (يوم) حرفُ الجرِّ المُقدَّرُ مَعَ (أَنَّ) كما قُـدِّرَ الحرفُ مَعَ (أَنْ) في قولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ﴾(٥) فَـ(أَنْ) مَعَ الحرْفِ المُقَدَّرِ في مَوضِعِ الحـالِ،

---

(١) الزُّخرُف: ٣٩.

(٢) نقله ابن جني عنه. انظر: الخصائص ٢/ ١٧٢.

(٣) هو أوس بن حجر.

(٤) البيت من البسيط.

انظر: ديوان أوس بن حجر ١٤، والأغاني ١١/ ٧١، ورسالة الغفران ١٢٩.

(٥) البقرة: ٢٤٦.

ومِنْ ذلِكَ قولُ الهُذَلي[١]:

وإنَّ غـدًا إن لا تجـدْ بَعْـضَ زادِنـا نُفِـئْ لـكِ زادًا أو نُعَـدِّكِ بـالأزْمِ[٢]

فالعامِلُ في (غَدًا) مَعنى الجُملةِ.

(١) هو أبو خراش.

(٢) البيت من الطويل.

نعدّك: نصرفك، وبالأزم: بإمساك الفم. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ١٢٥، وشرح أشعارهم ٣/ ١١٩٨، ولم أجده في غيرهما.

قال أبو الفتح:

«بَابُ ظَرْفِ المَكانِ

المكانُ ما اسْتُقِرَّ فِيهِ وتُصُرِّفَ[1] عَليهِ، وإنما الظَّرْفُ مِنهُ ما كانَ مُبْهَمًا غَيرَ مُختَصٍّ، ممَّا في الفِعلِ دَلالةٌ عَلَيهِ، والمُبْهَمُ ما لم تَكُنْ لَه أَقطارٌ تحْصُرُهُ، ولا نهايةٌ[2] تُحيطُ بِهِ»[3].

قالَ سَعيدٌ: المُختَصُّ مِنَ الأَمكنةِ يَتَنزَّلُ مَنزلةِ الناسِ كَزيدٍ، وعمرٍو؛ لأنها تَتَميَّزُ بِصُورٍ وخَلْقٍ، كما تَتَمَيَّزُ الأناسِيُّ، والمختصُّ مِنها ما له نهاياتٌ تُحيطُ بِهِ، وحُدُودٌ تحصُرهُ، كالمَسْجِدِ والدَّارِ، ومَكةَ، وبَغدَادَ، فلا يَتَعَدَّى إلى هذِهِ الأشياءِ إلاَّ ما يتَعدى إلى زَيدٍ وعَمْرٍو، إذا صَحَّ مَعناهُ فِيهِ، تقولُ: أَبْصَرْتُ زَيدًا، كما تقولُ: أَبصرْتُ البَيتَ، فعلى هذا تقولُ: عَمَرتُ البَيتَ، كما تقولُ: ضَربْتُ زيدًا.

فأمَّا: دَخَلْتُ البَيتَ، فَهُو عِندَ سِيبويهِ عَلى حَذفِ حَرفِ الجرِّ، تقديرُهُ: دخلتُ إلى البيتِ، وكذلِكَ: ذَهبتُ الشامَ، أي: ذهبتُ إلى الشامِ[4]، والمبرِّدُ يَدَّعِي أَنَّهُ مُتَعدٍّ بِنفسِهِ، لاطِّرادِ ذلِكَ فِيهِ[5].

---

(١) في اللمع: أو تُصُرِّف.

(٢) في اللمع: نهاياتٌ.

(٣) اللمع ٥٦.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٥، وانظر أيضًا: الأصول ٢/ ١٧١، وشرح السيرافي ٢/ ٢٩٣ (المطبوع).

(٥) انظر: المقتضب ٤/ ٣٣٧. وهو رأي الجرميِّ أيضًا، انظر: شرح السيرافي في الموضع السابق، والنكت ١/ ١٦٩.

والدليلُ عَلى صِحَّةِ قولِ سِيبويهِ: أَنَّ مَصدَرَهُ عَلى (فُعُول) تَقُولُ: دَخَلْتُ دُخُولاً، كما تقولُ: خَرَجْتُ خُرُوجًا، وقعدتُ قُعُودًا، وجَلَسْتُ جُلُوسًا، وأيضًا فإنَّ نظيرَهُ ونقيضَهُ غيرُ مُتعدِّيَيْنِ، فنظِيرُه: غُرْتُ، ونقيضُهُ: خَرَجْتُ، وأيضًا فَحرْفُ الجرِّ قَد يَظهَرُ مَعَهُ، فتقولُ: دَخَلْتُ إلى البَيتِ[1].

وتأوَّل المبردُ جميعَ هذا، فقالَ: قَد جاءَ (فُعُول) في المتعدِّي/ ٨٧ ب نحوُ: جَحَدْتُه جُحُودًا، ونهَكَهُ المَرَضُ نُهُوكًا[2]، وأمَّا النَقِيضُ مَعَ النَّقِيضِ فقد جاءَ: فَتَحْتُ وأغْلَقْتُ، وأمَّا النظيرُ معَ النظيرِ فَقَد جاءَ: جُزْتُ ومَرَرْتُ، وأمَّا ظُهُورُ الحرفِ مَعَهُ فيكونُ مِثلَ: شَكَرتُكَ، وشَكَرْتُ لَكَ.

والصوابُ قولُ سِيبويهِ، لأنهم مَتى استعمَلُوا (دَخَلْتُ) عَلَى المجازِ جاؤوا بِالحرفِ لا غيرُ، تقولُ: دَخَلْنا في عِلمِ النَّحوِ، ودَخَلْنا إلى المسألةِ الفِقهيَّةِ، وقلَّ مَنْ يُعَدِّيْهِ إليهما بِغيرِ الحرفِ.

واستدلَّ الفارسيُّ على كونِهِ غيرَ مُتعدٍّ بأنَّا قَدْ نَنقُلُه بِالهمزةِ، ونُعدِّيهِ هُنا بحرفِ الجرِّ، فَنَقُولُ: أَدْخَلتُهُ وَدَخلْتُ بِهِ[3]، ولا حُجَّةَ فيهِ في الظاهِرِ؛ لأنَّ الذي فيهِ خِلافٌ يجوزُ أن يُذكَرَ مَعَ هذا القَولِ، أَدخلتُهُ البيتَ ودَخَلتُ بِهِ البيتَ،

---

(١) انظر: المسائل البغداديات ٥٤٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٨.

(٢) انظر: الانتصار ٤٦-٤٧.

(٣) تحدث الفارسي عن هذه المسألة في البغداديات ٥٤٩، والتعليقة ١/ ٦٠، وذكرها عرضًا في: الشيرازيات ١/ ٩٢، والإغفال ١/ ٢٠٤. ولم أجد هذا الاستدلال فيما قال.

فالفارسيُّ لم يجعلِ الهمزةَ وحدَها دليلاً، ولا الباءَ وحدَها دليلاً، وإنما جمعَ بَينهُما، ولا يُعدَّى الفِعلُ بهما معًا إلاَّ إذا كانَ لازِمًا.

و(خارجُ الدار) وإن كانَ مِنَ المُبهماتِ؛ لأنَّهُ لا نهايةَ له تحصُرُه، فقد نُزِّل منزلة (داخِل الدار) المحصورِ.

وأمَّا المُبهمُ: فهُو المقصودُ في هذا البابِ، وهُو نظيرُ ظرفِ الزمانِ في تَعدِّي الفِعلِ إليهِ، والمُبهمُ هو الذي لا نهايةَ لَهُ تحصُرُهُ، ولا حُدودَ تُحيطُ بِهِ في ظاهرِ الأمرِ، وإنْ كانَ لا شيءَ إلاَّ ولَهُ حدٌّ ونهايةٌ، إلا البارِي سُبحانَهُ وتَعالى.

وإنما تَعدَّى الفِعلُ إليها؛ لأنَّ الفِعلَ لا بُدَّ لَهُ مِن مَكانٍ يَقَعُ فيهِ، إلاَّ أنَّ ذلِكَ المكانَ غيرُ معروفٍ مِن لَفظِ الفِعلِ، فَقد ناسَبَ دَلالةُ الإبهامِ في الفِعلِ الإبهامَ الذي في هذا الظرفِ، [إلاَّ أنَّ الإبهامَ الذي في هذِهِ الظروفِ][1] مَتى[2] أوغَلَ الظرفُ فيهِ كُلَّ الإيغالِ لم يكُنْ فيهِ فائدةٌ، كالزمانِ المُوغلِ في الإبهامِ؛ لأنهما معلومانِ وإن لم تذكُرْهُما، فلا فائدة في ذكرِهما، ألا تَرَى أنَّك لو قُلْتَ: جَلَسْتُ مَكانًا لم يحسُنْ؛ لأنَّهُ معلومٌ، فإنْ وَصَفْتَهُما وَأَضَفْتَهُما جازَ؛ لأنَّ المقصُودَ مِن ذكرِ الزَّمانِ والمكانِ تخصيصُ مُحتمِلاتِ الفعلِ الذي كانَ الفعلُ يدلُّ عليها، فإنْ وَرَدَ ظَرفُ مكانٍ مختصٌّ منصوبٌ بفعلٍ لا يَتَعَدَّى فإنما ذلِكَ بحذفِ حرفِ الجرِّ،

(١) في د.

(٢) في أ، ج: ومتى.

كَقَولِ الشاعِرِ[(١)]:

لَـدْنٌ بِهَـزِّ الكَـفِّ يَعْـسُلُ مَتْنُـهُ ... فِيـهِ كَـما عَـسَلَ الطَّرِيـقَ الثَّعْلَـبُ[(٢)]

وَقَولِهِ[(٣)]:

فَلأَبْغِيَـنَّكُمُ قَنًـا وَعُوارِضًـا ... وَلأُقْـبِلَنَّ الخَيْـلَ لابـةَ ضَرْغَـدِ[(٤)]

يُرِيدُ: في الطريقِ، وفي قَنا وعُوارِضَ، وهما مَوضِعانِ[(٥)]، وكذلِكَ: إلى لابةِ

---

(١) هو ساعدة بن جؤية الهذلي.

(٢) البيت من الكامل.

لدن: ليِّنٌ. يعسل: يضطرب. فيه: في كفه. كما عسل الطريق: كما اضطرب في الطريق. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٠، والكتاب ١/ ٣٦، ٢١٤، ونوادر أبي زيد ١٦٧، والكامل ١/ ٤٧٤، وتفسير الطبري ١٢/ ٣٣٧ (شاكر)، وكتاب الشعر ٢/ ٣٣٨، والخصائص ٣/ ٣١٩، والمقتصد ١/ ٦٤٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦٣، واللسان ١٣/ ٤٧٣ (عسل)، ومغني اللبيب ١٥، وشرح أبياته ١/ ٩.

(٣) هو عامر بن الطفيل.

(٤) البيت من الكامل.

روي: (فلأنعينَّكم الملا) و(لأهبطنَّ).

لابة ضرغد: حرة لبني تميم. (عن شرح اختيارات المفضل ٣/ ١٤٩٧).

انظر: المفضليات ٣٦٣، والأصمعيات ٢١٦، والكتاب ١/ ١٦٣، ٢١٤، والإيضاح العضدي ٢٠٧، والمقتصد ١/ ٦٤٤، والنكت ١/ ٢٨٣، والمخصص ١٥/ ١٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٢-٥٧٣، وأسرار العربية ١٦٨، وسفر السعادة ١/ ٣٨٤-٣٨٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٣٧.

(٥) هما جبلان في بلاد طيِّئ. انظر: معجم ما استعجم ٣/ ٩٧٨، ومعجم البلدان ٤/ ١٦٤.

ضَرغَدٍ[١].

فإنْ قِيلَ: فَما الفرقُ بينَ هذهِ الظروفِ وبينَ المُبهمةِ، وَمَعَ هذهِ (في) ومعَ تِلكَ (في)؟

فالجوابُ: أنَّ في المختصةِ لا بُدَّ مِن وُجودِها فيهِ، كما تقولُ: رَغِبتُ في زَيدٍ، و(في) مقدَّرةٌ في تِلكَ مِن طَريقِ المعنى، فإنْ حُذفَتْ مِنَ المختصةِ فكما حُذفَتْ (عَلى) مِن قولِهِ:

وعزَّته الأناصِيلُ[٢]

وَ(أَقْبَلَ) فِعلٌ لا يَتعَدَّى، فَقدْ حُذِفَ حَرفُ الجرِّ مِنَ (الخيلِ)، وحُذفَ حَرفُ الجرِّ من (لابة)، وهذا غَيرُ معروفٍ إلا في ظَرفٍ جُعِلَ مَفعولاً عَلَى السَّعةِ، وقد تأوَّلُوا البيتَ على غَيرِ هذا التأويلِ، وجَعلوا (أَقْبَلَ) هذه لَيس هِيَ التي تَقعُ ضِدَّ (أَدْبَرَ) وإنما هِي بمنزلةِ فعلٍ يَتعدَّى إلى مَفعولَينِ، نحوُ قولِهِ[٣]:

فَأَقْبَلَهـا الـشَّمْسَ رَاعٍ لهـا[٤]

---

(١) حرة في بلاد طيِّئ أيضًا، وقيل: أرض لهذيل، وقيل: أرض لغطفان. انظر: معجم ما استعجم ٣/ ٨٥٨، ومعجم البلدان ٢/ ٢٤٧.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو المرار الفقعسي.

(٤) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

رهينٌ لها بجفاءِ العشاءِ

الشاهد: مجيء (أقبل) متعديًا إلى مفعولين، الأول الضمير، والثاني (الشمس).

وَحَكَى سِيبويهِ: كَيفَ أَنْتَ إذا أُقْبِلَتِ النَّقْبَ الرِّكابُ[١]، فَبَنَاهُ لما لم يُسَمَّ فاعِلُه، وَأَقامَ أَحدَ المفعولَينِ مُقامَ الفاعِلِ وَنَصَبَ الآخَرَ.

وَقَدِ استَعْمَلوا أَسماءً مخصوصةً استعمالَ الظرفِ أيضًا، ولَيسَ ذلِكَ بمَقِيسٍ، وذلِكَ قولهم: هُو مِنِّي مَقْعَدَ القابِلةِ، ومَناطَ الثُّرَيَّا[٢]، كما قالَ[٣]:

فإنَّ بَني حَرْبٍ كما قَدْ عَلِمْتُمُ ... مَناطَ الثُّرَيَّا قَد تَعَلَّتْ نُجُومُها[٤]

وكذلِكَ: هُما خطَّانِ جنابتي أنفها[٥].

فأمَّا قولُ الشاعِرِ[٦]:

انظر: شعراء أميون (المرار الفقعسي) ٢/ ٤٣٧، والوحشيات ٥٦، ولم أجده في غيرهما.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٩. قال السيرافي: «... وكذلك قولُهُ: كيف أنتَ إذا أُقْبِلَ النَّقْبَ الرِّكابُ؛ لأنَّ (الركاب) اسمٌ للإبل، وقد أقامَهُ مُقامَ الفاعلِ في (أُقْبِل) ونصب (النقب) وهو طريقٌ في الجبل...» شرح السيرافي ٢/ ١٣٤ ب.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤١٣، والمقتضب ٤/ ٣٤٣، والأصول ١/ ٢٠١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٥.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- الأحوص.

ب- عبد الرحمن بن حسَّان بن ثابت.

(٤) البيت من الطويل.

الشاهد: مجيء (مناط الثريا) ظرفًا.

انظر: شعر الأحوص ٢٤٠، والكتاب ١/ ٤١٣، والمقتضب ٤/ ٣٤٣، والأصول ١/ ٢٠١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٦، والمخصص ١٣/ ٥٤، وتحصيل عين الذهب ٢٣٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٥.

(٥) يعني الخطَّين اللذين اكتنفا جنبي أنف الظبية. انظر: الكتاب ١/ ٤٠٥.

(٦) هو ذو الرمة.

فَظَلَّتْ بملقَى واجفٍ جَرَعَ المِعَى ... قيامًا تَفَالى مُصلخِمًّا أَمِيرُها[١]

/ ٨٨ أ وَقَوْلُهُ[٢]:

كَأَنَّ مجرَّ الرامِساتِ ذُيُولَها ... عَلَيهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصوانِعُ[٣]

---

(١) البيت من الطويل.

رواية الديوان: (واجِفٍ) بدل (واجف) قال المحقق: هو تصحيف. ورسم في النسخ: (المعا) وتصويبه من المصادر.

الجرع: من الرمل رابية سهلة لينة، والمعى موضع، يقول: ظلت الحُمُر بملقى واجِفٍ جرع المعى: أي حيث يلقى واجِفٌ جرع ذلك الموضع. وتَفالى: يفلي بعضُها بعضًا، وذلك إذ أمنت الصيَّاد، فهي كأنها تعبث. والمصلخم: المتكبر. ويعني بالأمير: الفحل. أي إن فحلها واقف ساكت مستكبر. (عن شرح الديوان ١/ ٢٤٤).

انظر: ديوان ذي الرمة ١/ ٢٤٣، وتخريجه ٣/ ١٩٥٢، والإيضاح العضدي ٢١٣، وتهذيب اللغة ٧/ ٦٦٠ (صملخ)، والمخصص ١٥/ ١٧٦، والمقتصد ١/ ٦٥٧، وأساس البلاغة ٢/ ٢١٥ (فلي)، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٣٩، واللسان ١٢/ ٣٤١ (صلخم)، وتاج العروس ٣٢/ ٥١٠ (صلخم).

(٢) هو النابغة الذبياني.

(٣) البيت من الطويل.

الرامسات: الرياح الشديدة التي ترمس الأثر، أي تُعَفِّيه. والذيول: أواخر الرياح، وإنما خصها لأن الأوائل شديدة، ثم تسكن الأواخر فتسهِّل الموضع وتذهب آثاره. (عن الديوان). والقضيم الصحف بيض. (عن العين).

انظر: ديوان النابغة ٣١، والعين ٥/ ٥٤، ١٨١ (قضم)، وغريب الحديث لابن قتيبة ٣/ ٦٦٩، والإيضاح العضدي ٢١٢، وتهذيب اللغة ٨/ ٣٥١ (قضم)، ومقاييس اللغة ٥/ ٩٩، ٤٨٢، والمقتصد ١/ ٦٥٦، والمفصل ٢٣٣، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٣٧، وشرح المفصل ٦/ ١١٠.

فـ(مَلْقَى) و(مجَرَّ) مَصدرانِ [لِنَصبِهما الاسمينِ][١]، وفي الكلامِ حَذفٌ لِيصِحَّ المعنى [كأنَّهُ قالَ: كأنَّ مَكَانَ مَلْقى ومكانَ مجر][٢].

قال أبو الفتح: «وذلِكَ[٣] نحو: أمامَك، وَوراءَك، وإزاءَكَ، [وتِلْقاءَك][٤]، تقولُ: جَلَسْتُ عِندَكَ وَسِرْتُ أَمامَك ووَراءَك، وأنا قَريبًا مِنكَ، وَزيدٌ دُونَك، ومحمَّدٌ حِيالَك[٥]، فتَنْصِبُ هذا كُلَّه عَلى أنَّهُ ظَرْفٌ، والعامِلُ فِيهِ ما قَبْلَهُ مِنَ[٦] الأَفعالِ المُظهَرةِ والمقدَّرةِ[٧]، وكذلِكَ ما أَشْبَهَهُ»[٨].

قالَ سَعيدٌ: وَجَدْتُ في غَيرِ هَذِهِ النُّسخةِ أكثرَ مِن هذِهِ الظروفِ، وَأَنا أَذْكُرُ ما وَجَدْتُ إنْ شاءَ اللهُ.

واعلَمْ أنَّ الظُّروفَ المُبهمةَ هِيَ المَوضُوعةُ للجِهاتِ السِّتِّ، أو [ما][٩] كانَ صَالحًا لهنَّ جُمَعَ، وهِيَ تَنقَسِمُ إلى ثلاثةِ أَقسامٍ: قِسمٌ يختصُّ بواحِدٍ مِنَ الجهاتِ، وقِسمٌ يَعمُّ الجهاتِ إلاَّ أنَّ لَه نَوعَ تخصُّصٍ بِالإضافةِ، وقِسمٌ عامٌّ لها بِلا تخصصٍ،

---

(١) في د.

(٢) في د.

(٣) سقط من اللمع.

(٤) في د.

(٥) ذكر في اللمع أكثر من هذا، وسيذكر المؤلف بعضها في الشرح.

(٦) في أ: ومن.

(٧) في اللمع: أو المقدرة.

(٨) اللمع ٥٦.

(٩) في د.

فالأولُ: خَلْف، وَوراء، وقُدَّام، وتُجاه، وإزاء، وتِلقاء، وأمام، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت. والثاني و[هو][(١)] ما كانَ للجَميعِ، نحوُ: عِندَك، ولديك، ولدُنك[(٢)]، ومِن ذلِكَ: قُربَك، وقَريبًا مِنك، وصِفَتَك، بمنزلةِ عِندَك، وهَذِهِ الأشياءُ أَوغَلُ في الإبهامِ مِن تِلكَ الظروفِ المختصِّ كلُّ واحدٍ مِنها بجهةٍ، وَكلُّ واحدٍ مِن تِلكَ أوغَلُ مِن هَذهِ مِنْ وَجهٍ؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ مِن تِلكَ صالحٌ لِقَريبِ الجهةِ وبعيدِها، و(قَريب) لا يصلُحُ إلاَّ لِلقَريبِ لا غيرُ، و(عِندَ) أوغلُ مِن الجميعِ في الإبهامِ؛ لأنَّهُ يَقَعُ عَليها جُمَع، قَريبِها وبعيدِها، وَ(صَدَدَك) بمنزلة (نحوَكَ)، و(نحوَكَ) بمنزلةِ (عِندكَ)، و(لَديكَ) بمنزلةِ (عِندكَ)، إلاَّ أنَّكَ قَد تَقولُ: المالُ عِندَكَ، وإنْ لم يكُن بِالبلدةِ التي أنتَ فِيها.

والثالث: المكانُ والموضِعُ، وأجازَ الأخفشُ: مَرَرْتُ برجلٍ بعيدًا مِنك، ولم يُجِزْ: زَيدٌ بعيدًا منك؛ لأنَّهُ هُنا مُعتَمَدُ الفائدةِ، وهو ثَمَّ فضلةٌ، ويُجيزُهما في (قَريب)، فَيقولُ: مَرَرْتُ برجُلٍ قريبًا منك، وزيدٌ قريبًا منك؛ لأنَّهُ يُقالُ: هُو قُربَكَ، ولا يقالُ: هُو بُعْدَك، فالقريبُ أقوَى في التَّمكُّنِ، ولم يُجِزْ: زَيدٌ أعلى الحائطِ، ويُجيزُ: زَيدٌ أسفلَ الحائطِ، حملاً على (قريب)[(٣)]، وَأجازَ الفراءُ: زَيدٌ

(١) سقط من ج.

(٢) في الهامش.

(٣) لم أقف على قوله.

لَصْقَ الحائطِ، ولِصْقَ الحائطَ، فأما لَصِيقُ الحائطِ فَلَم يَجُزْ فِيه إلاَّ الرفعُ[(١)].

فأمَّا (مَعَ) فالدليلُ عَلَى أنها اسمٌ تحرُّكُ آخِرِها لِغيرِ ساكِنٍ، وَليستْ عَلى حَرفٍ واحِدٍ فتكونَ حركةً ضَرورِيةً.

فإن قُلتَ: الحركةُ هِيَ للحَرفِ الحَلقِيِّ، كما قالُوا: هُو مَحَمُومٌ، وكما قالَ أَبو النَّجْمِ[(٢)]:

وَجَـبَلاً طَـالَ معـدى فاشـمَخَرّ أَشَـمُّ لا يَـسْطِيعُهُ النَّـاسُ الـدَّهَرْ[(٣)]

فالجوابُ: أنَّهُ لَو كانَ حَرفًا لاحتاجَ في الإضافةِ إلى نونِ الوقايةِ كما يحتاجُ الحرفُ المُتَحركُ المفتوحُ إذا اتَّصلَ بالياءِ في قولِكَ: لَيتَني، وكما يحتاجُ إليها الفِعلُ في: ضَرَبَني، ويضربُني، ويدُلُّك عَلَى كَونِهِ ظَرفًا قولُ الشاعِرِ[(٤)]:

أَقيمـوا بَنـي عَمِّـي وَأَهْوَاؤُنـا مَعًـا وَأَرْحامُنـا مَوصُـولةٌ لم تَقَـضَّبِ[(٥)]

---

(١) لم أقف على قوله.

(٢) هو الفضل بن قدامة العجلي. راجز أموي. راجَزَ العجاج، وله مع هشام بن عبد الملك أخبار. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٣٧، ٧٤٥، والشعر والشعراء ٢/ ٥٨٨.

(٣) من الرجز.

الشاهد: تحريك العين في (الدهر)؛ لأنها حرف حلقيٌّ.

انظر: الخصائص ٢/ ٩، والمحكم ٤/ ١٨٢ (دهر)، واللسان ٤/ ٢٩٢ (دهر)، وتاج العروس ١١/ ٣٤٧ (دهر).

(٤) هو جندل بن عمرو.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (أفيقوا بَني حَزنٍ)، و(بني حرب).

=

فَقَد وَقَعَتْ [هُنا][1] خَبرًا عَنِ الابتِداءِ مَنصُوبةً، فالألِفُ عِندَ يونُس كالألِف في (قَفًا) فَهِي مَقصُورةٌ[2]، والألفُ عِندَ الخليلِ كَالألِفِ في: صَببْتُ دَمًا، فالألفُ بَدَلٌ مِنَ التنوينِ[3]، فَهِي عندَ يونُسَ عكسُ الأسماءِ الستةِ؛ لأنَّ الأسماءَ الستةَ تُحذَفُ لاماتها في الإفرادِ وتُردُّ في الإضافةِ، وهذِهِ تُردُّ لامُها في الإفرادِ وتُحذفُ في الإضافةِ، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾[4] وَأَخبرَ بِهِ عَنِ الجثةِ في مِثلِ قَولِهِ: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾[5]، ويدُلُّكَ عَلَى أنها ظَرفُ مكانٍ وقُوعُها خَبرًا عَنِ الجثةِ في قَولِكَ: زيدٌ مَعَ عَمرٍو.

ولا يدخُلُ عَلى (عِندَ) مِن حُرُوفِ الجرِّ / ٨٨ ب إلاَّ (مِن) وحدَها؛ لأنها

تقضَّب: تقطع. (عن المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ١١٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٠، والجنى الداني ٣٠٧، ومغني اللبيب ٤٣٩، وشرح شواهده ٢/ ٧٤٦، وشرح أبياته ٦/ ٨.

(١) في د.

(٢) انظر قول يونس في: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩، والجنى الداني ٣٠٧.

(٣) قال سيبويه: «وسألتُ الخليل عن (معَكم) و(معَ)، لأيِّ شيءٍ نصبتها؟ فقال: لأنها استُعملت غير مضافةٍ اسمًا كجميع، ووقعت نكرةً، وذلك قولك: جاءا معًا، وذهبا معًا، وقد ذهب معَهُ، ومن معَه، صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة أمام وقُدَّام» (الكتاب ٣/ ٢٨٦). والنقل عن الخليل أنه كرأي سيبويه، ويشعر به ما نقله عنه، ولم أجد من نحا نحو المصنف. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩، والجنى الداني ٣٠٧، ومغني اللبيب ٤٣٩.

(٤) البقرة: ١٤.

(٥) النساء: ٧٣.

ظَرفٌ غيرُ مُتمَكِّنٍ، وإن كانَ سيبويهِ يَنظُرُ إلى تمكُّنِ الظرفِ بالجرِّ[١]، لكنَّه لَمَّا امْتَنَعَتْ جميعُها مِنَ الدُّخولِ عَلَيهِ لم يَعتدَّ بـ(مِن)؛ لأنَّ الشيءَ إذا قَلَّ عِندَهُ لم يَعتدَّ بِهِ، وجَعَلَهُ في حُكمِ الساقِطِ، كما قالَ: إنَّ الزوائدَ لا تُزادُ في أوائِلِ الأسماءِ، إلا ما جَرَى عَلَى الفِعلِ، نحوُ: مُستخرج، وقد وَرَدَ: رجلٌ أُنقُحل، والهمزةُ والنونُ زائدتانِ بحُكمِ الاشتقاقِ، ولم يَعتَدَّ بها[٢]، وقالَ: إنَّ (عَلى) لا تُزادُ[٣]، وَقَد جاءَ قَولُ الشاعِرِ[٤]:

إنَّ الفَقِيرَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ ... إنْ لم يجِدْ يَومًا عَلَى مَنْ يتَّكِلْ[٥]

---

(١) عدَّ سيبويه (عند) ظرفًا لا يتصرف. انظر: الكتاب ١/ ٦٨.

وأمَّا كونه ينظر إلى التمكن بالجر، فليس دقيقًا، وإنما ينظر إليه بالجر وكونه غير متصرف ولا يكون نكرة. قال (٣/ ٢٨٥): «هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنها لا تُضاف ولا تصَرَّف تصرُّفَ غيرها، ولا تكون نكرة» الكتاب. وقال: (٣/ ٢٨٩): «وسألته عن قوله: من دون، ومن فوق، ومن تحت... فقال: أجروا هذا مجرى الأسماءِ المتمكنة؛ لأنها تُضاف وتستعملُ غيرَ ظرفٍ».

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٨.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) من الرجز.

انظر: الكتاب ١/ ٨١، ومجالس العلماء ٨٢، والبصريات ١/ ٥٩٢، والخصائص ٢/ ٣٠٥، والمحتسب ١/ ٢٨١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٦، والجنى الداني ٤٧٨، ومغني اللبيب ١٩٢، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٣.

فـ(عَلَى) زائدةٌ[(١)].

وإنما اختصَّتْ (مِن) بها[(٢)]؛ لأنها لابتداءِ الغايةِ، والفعلُ إذا أَصْدَرتَهُ فلا بُدَّ مِن ابتداءٍ، وقد يمنَعُ مانعٌ مِنَ الانتهاءِ فَينقَطِعُ الفعلُ عَن غيرِ انتهائِهِ، فلما كانَتْ أَقوَى مِن (إلى) تَسَلَّطَتْ على الدخُولِ عَلَى (عند)، ومَنعَ الأخفشُ مِن وَصفِ الظَّرْفِ غَيرِ المُتَمَكِّنِ، قالَ: لَو قُلْتَ: إنَّ عِندَكَ الحسنَ زيدًا، لم يَجُزْ[(٣)]، وكذلِكَ (تحتَ) و(فوقَ).

وَهذِهِ الظروفُ التي ذَكَرَها مِنها ما يكونُ ظَرفًا واسمًا، نحوُ: خَلْف وأمام ويمين وشمال، قالَ الشاعِرُ[(٤)]:

فَغَـدَتْ كِـلا الفـرجَينِ تحسِبُ أنَّـهُ ... مَـولى المَخافـةِ خَلْفُهـا وَأَمَامُهـا[(٥)]

---

(١) انظر: التمام ٢٤٦، والخصائص ٢/ ٣٠٥. وهناك توجيهات أخرى تجدها في مصادر البيت.

(٢) أي بـ(عند).

(٣) لم أقف على هذا.

(٤) هو لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٥) البيت من الكامل.

وهو من معلقته المشهورة.

الفرج: الثغر، وهو موضع المخافة، ومولى المخافة: وليُّ المخافة، أي الموضع الذي فيه المخافة. والمعنى أن هذه البقرة التي فقدت ولدها خائفة من كلا طريقيها من الصائد. (عن الديوان وشرح القصائد السبع).

والشاهد فيه: رفع (خلف) و(أمام) على أنهما اسمان.

انظر: ديوان لبيد ٣١١، والعين ٨/ ٤٢٩، والكتاب ١/ ٤٠٧، وإصلاح المنطق ٧٧، والمعاني الكبير

=

والمازنيُّ يعتقِدُ أنَّ رَفْعَهُ ضَرورةٌ[(١)]، وقالَ تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ﴾[(٢)] فدُخولُ (عَن) عَليها يدُلُّ على أنها اسمٌ. فَأمَّا قولُ الشاعِرِ[(٣)]:

صَدَدْتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو ... وَكَانَ الكَأْسُ مَجراها اليَمِينا[(٤)]

فإنْ شِئتَ جَعَلْتَ (اليمينَ) ظَرفًا، وإنْ شئتَ نَصَبْتَهُ عَلَى الخبرِ، وَيَصِحُّ في (مجراها) الابتداءُ إذا جعلْتَ (اليمينَ) ظَرفًا، والبدلُ، ويكونُ (اليمين) عَلى ما بها في الأوَّلِ.

وَأمَّا ما لا يخرُجُ عَنِ الظرفيَّةِ فَنحوُ: سِوى وسَواء، فأمَّا قَولُ الشاعِرِ[(٥)]:

٢/ ٧١٠، والمقتضب ٣/ ١٠٢، ٤/ ٣٤١، وشرح القصائد السبع ٥٦٥، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٣٣٦، والإيضاح العضدي ٢١٠-٢١١، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٦٦، وشرح المفصل ٢/ ٤٤، ١٢٩.

(١) لم أقف على هذا.

(٢) ق: ١٧، والمعارج: ٣٧.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- عمرو بن كلثوم التغلبي.

ب- عمرو بن عدي ابن أخت جذيمة الأبرش. وأن عمرو بن كلثوم أدخله في معلقته.

(٤) البيت من الوافر.

انظر: ديوان عمرو بن كلثوم ٦٥، والعين ٧/ ١٣٧ (صبن)، والكتاب ١/ ٢٢٢، ٤٠٥، والإيضاح العضدي ٢١١، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٠٩ (صبن)، وجمهرة الأمثال ١/ ١٠٧، وتحصيل عين الذهب ١٧٤، والإفصاح ٢٨٦-٢٨٧، وشروح سقط الزند ٣/ ١٣٧٨، ١٣٧٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٣٤، وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٢.

(٥) هو المرَّار بن سلامة العجلي.

ولا يَنْطِقُ الفَحشاءَ مَنْ كانَ مِنهُمُ　　إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِن سَوَائنا[(١)]

فَإِنَّهُ ضَرورةٌ، وإنْ شِئتَ قُلْتَ: (مِنْ) لا يُخرِجُهُ إلى التَّمَكُّنِ، كما لا يُخرِجُ (عِندَ) مِنهُ، ومِنهُ قولُهُ[(٢)]:

تجانَفُ عَنْ أَهْلِ اليمامَةِ ناقَتي　　وما قَصَدَتْ مِن أَهْلِها لِسِوائكا[(٣)]

وَهذا ضَرورةٌ، وهذا كَقولِهِ[(٤)]:

فلم يبْقَ مِنها سِوَى هامِدٍ[(٥)]

---

(١) البيت من الطويل.

انظر: الكتاب ١/ ٣١، ٤٠٨، والمقتضب ٤/ ٣٥٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٩، والمخصص ١٤/ ٥٨، ٦٤، وتحصيل عين الذهب ٦٨، والإنصاف ١/ ٢٩٤، واللسان ١٤/ ٤٠٨ (سوا)، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٨.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (عن جو اليمامة).

تجانف: تميل. (عن الخزانة).

انظر: الصبح المنير ٦٦، والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، والمقتضب ٤/ ٣٤٩، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ٤٧٠، وكتاب الشعر ٢/ ٤٥٨، والشيرازيات ٢/ ٥٧٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٥٩، ٢/ ٢٥٠، والإنصاف ١/ ٢٩٥، وشرح المفصل ٢/ ٤٤، ٨٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٥.

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٥) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

وسُفْعُ الخدودِ معًا والنؤيُّ

وروي: وغير الثُّمام وغير النؤيّ

الهامد: الرماد. وسُفع الخدود: الأثافي. والنؤي: الحفرة حول البيت تمنع المطر. (عن ديوان الهذليين).

وَقَولُهُ: «وَيَعمَلُ فِيهِ الفِعلُ أَوْ مَعناهُ» صَحِيحٌ؛ لأنَّ الظَّرفَ يَعمَلُ فِيهِ الفِعلُ ظاهرًا وَمُقَدَّرًا، فالظاهِرُ نحوُ: جَلَسْتُ اليومَ، ومُضمَرًا نحوُ: مَرَرْتُ بِالذي خَلْفَكَ، ويعمَلُ فِيهِ الصفةُ، واسمُ الفاعِلِ، والمصدَرُ، واسمُ الفِعلِ، وأمَّا عملُهُ فيهِ مُقدرًا لا يَظهَرُ، فنحوُ: مَرَرْتُ بِالذي خَلفَكَ، وَيَقَعُ خَبرًا للمُبتدأِ، وصفةً، وحالاً، وصلةً، وقد سَبَقَ ذِكرُ هذا، ويَعمَلُ فيهِ أَيضًا رائحةُ الفِعلِ، كقولِ الشاعِرِ[1]:

وَلَقَد حَمَيْتُ الحَيَّ تَحمِلُ شِكَّتِي ... فُرْطٌ وِشاحِي إذْ غَدَوْتُ لجامُها[2]

فالعامِلُ في (إذْ) (وِشاحِي)، وكذا قولُهُ[3]:

تَرَكْتِ بنا لوحًا ولو شئتِ جادنا ... بُعيدَ الكَرَى ثَلْجٌ[4] بكِرمانَ ناصِحُ[5]

الشاهد: وقوع سوى غير ظرف، فهي هنا فاعل.

انظر: ديوان الهذليين ١/ ٦٦، وشرح أشعار هم ١/ ١٠٠، وكتاب الشعر ٢/ ٤٥٢، والحلبيات ٢٤١-٢٤٢، والخصائص ٢/ ٣٦٩، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب (سوى) ٤٤١، والبديع ١/ ١/ ٢١٩، والحماسة البصرية ٢/ ٦٩٦، وبصائر ذوي التمييز ٣/ ٢٨٧.

(١) هو لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٢) البيت من الكامل.

حميت الحي: منعت منه وصيَّرته حمى. والشِّكة: اسم يجمع السلاح. الفُرْط: المُتقدِّم. وقوله: وشاحي إذا غدوت لجامها: أي اللجام في يدي بمنزلة الوشاح، أي على كتفي. (عن شرح الديوان).

انظر: ديوان لبيد ٣١٥، والعين ٧/ ٤٢٠ (فرط)، وإصلاح المنطق ٦٨، والمعاني الكبير ١/ ٩٧، وشرح القصائد السبع ٥٧٩، وتهذيب اللغة ٥/ ١٤٦ (وشح)، واللسان ٢/ ٦٣٣ (وشح).

(٣) هو جرير.

(٤) في أ: ثَبج.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (ناصح) بدل (ناضح).

=

فالعامل في الظرف، الذي هو (بُعَيْد الكرى) ثَلْجٌ[١] والظرفُ مُقدَّمٌ[٢] عَلَى عامِلِهِ، إلاَّ أن يمنَعَ مانِعٌ، أو يكونَ العامِلُ مَصدَرًا مُقدَّرًا بـ(أنْ) والفعلِ، وقالَ الشاعِرُ[٣]:

أنـا أبـو المنهـالِ بعـضَ الأحيـانْ[٤]

فاستَخرجَ مِنَ العَلَمِ مَعنىً نَصَبَ بِهِ الظَّرْفَ، وهُوَ القُوَّةُ والنَّجْدَةُ، أو أنَّهُ شَبَّهَ نَفْسَهُ بِأَبي المنهالِ، فَعَمِلَتِ المُماثلةُ في الظرفِ، كما تقولُ: زَيدٌ الشمسُ ضِياءً، وعمرٌو الأَسَدُ شِدَّةً، فَنَصَبَ (شِدَّةً) على التمييزِ، أو الحالِ، فالعامِلُ المماثلةُ.

قال أبو الفتحِ: «وَكذلِكَ سِرْتُ فَرْسَخًا، وَشيَّعْتُكَ مِيلاً، وَلَوْ قُلْتَ: / ٨٩ أ

اللَّوح: العطش. وكرمان: مدينة. وناصِح: خالص. (عن الديوان والخزانة).

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٦٦، وتخريجه ٢/ ١٠٧٢، والشيرازيات ٢/ ٦١٨، والتمام ١٦٣، وتاريخ دمشق ٧٠/ ٢٤٧، ومغني اللبيب ٦٨٨، وشرح شواهده ٢/ ٨٩٠، وشرح أبياته ٧/ ١٥٣، وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٧، ٧/ ١٢٣.

(١) في أ: ثبج.

(٢) في هامش أ: يجوز أن، وغير (مقدم) إلى: (يقدم)؟!

(٣) بعض بني أسد. (عن تهذيب اللغة ١٢/ ٦٥ (ضول).

(٤) هذا بيت من السريع. وبعده:

ليسَ عليَّ نَسَبِي بِضُؤلانْ

انظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٦٥ (ضول)، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٠، والشيرازيات ١/ ٢٢٦، والتمام ١٦٣، والخصائص ٣/ ٢٧٠، واللسان ١١/ ٣٨٩ (ضأل)، ومغني اللبيب ٥٦٨، ٦٨٨، والمقاصد الشافية ١/ ٦٤٣، ٦٥٣، ٢/ ١٠٦، ٣/ ٤٧٥، وشرح أبيات المغني ٦/ ٢١٨.

سِرْتُ البَصْرَةَ، وَجَلَسْتُ الكُوفَةَ لم يَجُزْ؛ لأنهما مخصُوصَتانِ، وَلَيسَ في الفِعلِ دَليلٌ عليهما، فإنْ قُلْتَ: سِرتُ إلى البصرةِ، وجلستُ في الكُوفةِ صَحَّتِ المسألةُ لأجلِ دُخُولِ (في) فيها»(١).

قالَ سَعيدٌ: الفَرْسَخُ والمِيلُ مَعروفا القَدْرِ، مجهولا المحَلِّ؛ لأنهما يصلُحانِ في الأَمكِنةِ جميعِها، فَدَخَلا في حيِّزِ(٢) المُبهماتِ، فَيَتَعَدَّى الفِعلُ القاصِرُ إليهما، ألا تَرَى أنَّ المكانَ والموضِعَ حَيْثُ جُعلا محلاً ومِقدارًا بَطَلَ تَعدِّي الفعلِ إليهما، إلاَّ أَن تَصِفَهُما أو تُضيفَهُما، فأمَّا (البصرةُ) و(الكوفةُ) فمواضِعُ مخصوصةٌ محدودةٌ، تَتَمَيَّزُ عَن غَيرِها بِصُوَرٍ وأَسماءٍ مَوضوعةٍ، فَتَنَزَّلتْ منزلةَ زيدٍ وعمرٍو، وكما أنَّ الفِعلَ القاصِرَ لا يَتَعَدَّى إلى زَيدٍ، فكذلِكَ لا يَتَعدَّى إليهما، وَقَد ذَكَرُوا أنَّ (سارَ) يَتَعَدَّى، وأَنْشَدُوا(٣):

واذكُري مَوْقِفِي إذ التَقَتِ الخَيْـ ... ـلُ وَسارَتْ إلى الرِّجالِ الرِّجالا(٤)

فَبَعْضُهُم يجعَلُ (سِرْتُ) مُتعدِّيًا، وَبَعضُهُم يجعَلُهُ مِثلَ:

... وَعَزَّتْـــهُ الأَناصِـــيلُ(٥)

---

(١) اللمع ٥٦ -٥٧.

(٢) في د: خبر.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الخفيف.

انظر: مجالس ثعلب ١/ ٢٦٩، والخصائص ٢/ ٢١١، واللسان ٤/ ٣٨٩ (سير).

(٥) سبق تخريجه.

يُرِيدُ: سارتْ بِالرجالِ [إلى الرِّجالِ][١]، وبعضُهُم يقدِّرُهُ: إذ التقتِ الخيلُ الرِّجالا[٢] وسارتْ إلى الرِّجالِ، وَأنشَدُوا[٣]:

فلا تَغْضَبَنْ مِن سُنَّةٍ[٤] أنت سِرْتها وَأَوَّلُ رَاضٍ سُـنةً مَـنْ يَـسِيرُها[٥]

وقالَ سيبويهِ: تَقولُ: دَارِي خَلْفَ دارِكَ فَرْسَخًا، فـ(فَرْسَخٌ) هُنا تمييزٌ، وَقَد جَوَّزَ قَومٌ فيهِ الحالَ، ثُمَّ قالَ: وإنْ شِئتَ قُلْتَ: دَارِي خَلْفَ دارِكَ فَرْسخانِ، فَيُلغِي (خَلْفًا)، فهذا يدُلُّكَ مِن قَولِهِ: إنَّ فرسخًا يجوزُ أن يكونَ حالاً[٦]، وَقالَ أَبو عَمْرٍو: تقولُ: دَارِي مِن خَلْفِ دارِكَ فرسخانِ، فجَعَلَ (خلفًا) هَهُنا اسمًا، وشبَّهَهُ بِقولِهِم: دارُك مِنِّي فَرسخانِ، قالَ: وهذا قويٌّ، ثمّ قالَ: والعَرَبُ تَرفعُ هذا وتنصِبُهُ، وتقولُ: أَنتَ مِنِّي فَرسَخَينِ، فتنصِبُهُ علَى الظَّرْفِ، كأنَّكَ قُلتَ: أَنتَ

---

(١) في د.

(٢) كذا! بألف الإطلاق.

(٣) لخالد بن زُهير الهذليّ.

(٤) في أ: سيرة. وفي هامشها ما أثبته عن نسخة.

(٥) البيت من الطويل.

الشاهد: تعدي (سار) إلى المفعل به في قوله: (سرتها).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٥٧، والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢١٣، والحجة للقراء السبعة ٤/ ٢٦٥، والخصائص ٢/ ٢١٢، وإعجاز القرآن للباقلاني ٨٩، والبحر المحيط ٥/ ١٣٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٣٤، وحزانة الأدب ٥/ ٨٤، ٨/ ٥١٥، ٩/ ٥٩.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٤١٧.

مِنّي ما دُمنا نَسِيرُ فرسخَين[١].

وقولُ عثمانَ: «لَيسَ في الفِعلِ دَليلٌ عليها» كذلِكَ لَيسَ في الفِعلِ دَليلٌ عَلَى (خَلْف)، و(قُدَّام)، إلاَّ أنَّ (خلفًا) و(قُدَّامًا) يَصِحُّ لكلِ مَوضِعٍ أوقَعْتَ فيهِ فِعلاً، وليسَ كذلِكَ (البصرةُ)، لو قُلْتَ: مَشَيْتُ البَصرةَ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ: مَرَرْتُ زيدًا، فإنْ جِئتَ بِالحرفِ الجارِّ تَعَدَّى القاصِرُ إلى الظرفِ، كما لو جِئْتَ بِالباءِ في المُرُورِ صحَّتِ المسألةُ.

واعلَمْ أنَّ (وَسْطَ) مَتى سَكَنتْ سِينُهُ كانَ ظَرفًا، تقولُ: جَلَسْتُ وَسْطَ القومِ، وإن[٢] فُتِحَتْ سينُهُ كانَ اسمًا[٣]، كقولِكَ: ضَربْتُ وَسَطَ رأسِهِ، وهذا إنما يُعْلَمُ أن (وسطًا) متى كانَ بعضَ ما أُضيفَ إليه فهُو مُتحرِّكُ السينِ، ويكونُ اسمًا، ومَتَى كانَ غريبًا [عمَّا][٤] أُضيفَ إليهِ كانَ ساكنَ السينِ، ويكونُ ظرفًا، تقولُ: احتَجَمَ وَسَطَ رأسِهِ، مُحرَّكَ السينَ، وَجَلَسَ وسْطَ القومِ، ساكِنَ السينِ. فإنْ قُلتَ: حَفَرْتُ وَسْطَ الدارِ بئرًا، كانَ (بِئرٌ) مَفعُولاً بها، فإنْ حرَّكْتَ السينِ كانَتْ (بئرٌ) حالاً، وقد يُجعَلُ (وَسْط) ساكنَ السينِ

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤١٧.

(٢) في ج: فإن.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤١١، والمقتضب ٤/ ٣٤١-٣٤٢، والأصول ١/ ٢٤٢، وحروف المعاني للزجاجي ٢٠-٢١.

(٤) سقط من ج.

اسمًا، قالَ[(١)]:

مِـنْ وَسْـطِ جمـعِ بني قُرَيْظَـةَ بعـدَما هتَفَـتْ ربيعـةُ يـا بنـي جَـوَّابِ[(٢)]

فَهذِهِ الظُّروفُ إذا اقْتَطَعْتَها عَنِ الإضافةِ، وَأَرَدْتَ الإضافةَ إلى المعرفةِ مَعَ القَطْعِ بَنَيْتَ، قالَ الشاعِرُ[(٣)]:

إذا أَنَـا لم أُوْمَـنْ عَلَيـكَ وَلم يَكُـنْ لِقَـاؤُكَ إلاَّ مِـن وَرَاءُ وَرَاءُ[(٤)]

وقالَ[(٥)]:

يجتابُـهُ مِـنْ فَـوْقُ فَـوْقُ وَمَـاؤُهُ مِـن تحـتُ تحـتُ سَريُّـهُ يَتَغَلْغَـلُ[(٦)]

---

(١) هو القتَّال الكلابي.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: الحجة للقراء السبعة ١/ ٢٥١، والخصائص ٢/ ٣٦٩، واللسان ٧/ ٤٢٩ (وسط) (وفيه: بني خوار)، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٤٦.

(٣) هو عُتَيُّ بن مالك العُقَيليّ.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٠، والكامل ١/ ٨٥، والفسر ١/ ٢٣٥، والبديع ١/ ١/ ١٦٦، وشرح المفصل ٤/ ٨٩، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٤٦، واللسان ١٥/ ٣٩٠ (ورى)، والتصريح ٣/ ٢٠٠، وهمع الهوامع ١/ ٢١٠، وخزانة الأدب ٦/ ٥٠٤.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الكامل.

روي: (ينجى به) بدل (يجتابه).

انظر: الزاهر ٢/ ٣٦٢، والفسر ١/ ٢٣٥. ولم أجده في غيرهما.

وقال[١]:

ولقد سَدَدْتُ عليك كلَّ ثنيَّةٍ   وأتيتَ فوقَ بني كُلَيْبٍ من علُ[٢]

وَظُرُوفُ الزمانِ بهذهِ المنزلةِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[٣].

(١) هو الفرزدق.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٧٢٣، وشرح المفصل ٤/ ٨٩، وتذكرة النحاة ٨٥، والمقاصد الشافية ٤/ ١٣٦، والتصريح ٣/ ٢٠٧، وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

(٣) الروم: ٤.

قال أبو الفتح:

«بابُ المَفْعُولِ لَهُ

اعْلَمْ أَنَّ المفعُولَ لَهُ لا يَكُونُ إلاَّ مَصدَرًا»(١).

قالَ سَعِيدٌ: المفعولُ لهُ هُو الذي يَقَعُ جَوابًا لمنْ قِيلَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ؟ فَيَقُولُ: /

٨٩ ب لِكذا، فتقديرُهُ بِاللامِ.

والأَمْرُ كما ذَكَرَ؛ لأَنَّهُ يدُلُّ عَلَى الغَرَضِ الذي مِن أَجلِهِ وَقَعَ الفِعلُ، وما دَلَّ عَلَى الغَرضِ مُتَضَمِّنٌ بِاجتلابِ النفعِ واستِدفاعِ الضَّرَرِ، فلِهذا لم يكُنْ إلاَّ مَصدَرًا؛ لأنَّ هَذينِ الشيئينِ لا يكونانِ إلا بالأَحداثِ، وليسَ كُلُّ مَصدَرٍ يُبَيِّنُ عَن هَذينِ النوعينِ، أَلا تَرَى أنَّ المفعولَ المُطْلَقَ مَصدَرٌ، وليسَ فِيهِ بَيانٌ عَن هذينِ النوعينِ، وما عُدِمَ فيهِ هذانِ خَرَجَ مِن هذا البابِ، فلِهذا لم تدخُلِ الأسماءُ الصريحةُ في هذا البابِ، فلا تقولُ: جِئتُك مالاً وإبلاً.

وهذا البابُ لازمٌ كُلَّ مُكلَّفٍ، فإنْ وُجِدَ لَفظًا كانَتْ هذِهِ حالَهُ، وإنْ عُدِمَ في اللفظِ فهُوَ مُقدَّرٌ في المعنى، إلا أنَّ يكونَ الفاعلُ ساهِيًا.

ولِشدَّةِ الدلالةِ عَلَيهِ جازَ حَذْفُ حَرفِ الجرِّ مَعَهُ عَلَى شَرائطِهِ، كما جازَ ذلِكَ في الظرفِ.

و(لَهُ) في البابِ إنْ شِئتَ جَعَلْتَها تَبْيِينًا فاصِلاً بينَ (بِهِ) و(لَهُ) و(فِيهِ)، أَو جميع ما يَقَعُ عليهِ اسمُ المفعولِ، وإنْ شِئتَ جَعَلْتَها راجِعةً إلى اللامِ، كَأَنَّكَ قُلتَ:

(١) اللمع ٥٨.

بابُ الذي فُعِلَ الفِعلُ لَهُ، أَي: لأجلِهِ.

قال أبو الفتح: «وَيَكُونُ العامِلُ فِيهِ فِعْلاً مِنْ غَيرِ لَفْظِهِ»[١].

قالَ سَعيدٌ: الأَمْرُ كما ذَكَرَ، وإنما كانَ العامِلُ فِيهِ مِن غَيرِ لَفظِهِ؛ لأَنَّهُ لَو كانَ مِن لَفظِهِ لالْتَبَسَ بِالمَصْدَرِ المؤكِّدِ، فَكُنْتَ إذا قُلْتَ: قُمْتُ قِيامًا، لم يُعلمِ القَصْدُ في ذلِكَ ما هُوَ، أَغَرَضٌ هُو أَم مُؤكِّد؟

والثاني[٢]: أنَّ الشيءَ لا يَكُونُ سَببًا لِنَفسِهِ، لو كانَ سَبَبُ وُجُودِ الفِعلِ نَفسَهُ كانَ الفِعلُ عارِيًا مِن غَرَضٍ.

قال أبو الفتح: «وَإِنَّما [لم][٣] يَذكُرِ المفعُولَ لَهُ؛ لأَنَّهُ عُذرٌ وَعِلَّةٌ لِوُقُوعِ الفِعلِ، تقولُ: زُرْتُكَ طَمَعًا في بِرِّكَ، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغاءَ لمعرُوفِكَ[٤]، أَي: لِلطَّمعِ والابتِغاءِ[٥]، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[٦]، وَقالَ حَاتِمٌ:

وَأَغْفِرُ عَوراءَ الكَريمِ ادِّخارَهُ ... وَأُعرِضُ عَن شَتْمِ اللئِيمِ تَكَرُّما

---

(١) اللمع ٥٨.

(٢) لم يتقدَّم نص على الأول، والسبب الأول الذي ذكره هو التباس المفعول له بالمصدر المؤكد.

(٣) سقط من ج.

(٤) في اللمع: لمرضاتك.

(٥) في اللمع: أي زرتك للطمع، وقصدتُك للابتغاء.

(٦) البقرة: ١٩. وفي اللمع بعدها: أي لحذر الموت.

أَرَادَ: لادِّخارِهِ[١]، فلمّا حَذَفَ اللامَ نَصَبَهُ بِالفِعْلِ الذي قَبْلَهُ»[٢].

قالَ سَعيدٌ: في هَذا البابِ شَرائطُ حَتى يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ مَفعُولاً لَهُ، منها: أَن يَكونَ الفِعلُ الأَوَّلُ سَبَبًا يَشْتَمِلُ عَلَى مَعناهُ، فَيَصِيرُ هُوَ إِيَّاهُ، أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: ضَرَبْتُهُ تَقْوِيمًا لَهُ، كانَ صَحِيحًا أَنْ تَقولَ: ضَربُهُ تَقْوِيمُهُ، وأَنَّكَ إذا ضَرَبْتَه فَقَد قَوَّمتَهُ، إلاَّ أَنْ يَصدِفَ صَادِفٌ عَن ذلِكَ، وكَذلِكَ: جِئتُكَ إكرامًا لَكَ، فالمعنى: أَنَّ قَصْدَكَ إِيَّاهُ بِالمجيءِ واختِصاصَكَ بِهِ إكرامٌ لَهُ، ولهذا المعنى: لا يَحسُنُ أَكْرَمْتُهُ إكرامًا لَهُ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ التقدِيرُ: في الحَلِّ، وإخراجُهُ إلى المُبْتَدَأِ والخبرِ إكرامِي لَهُ إكرامِي لَهُ، ويصيرُ بمنزلةِ قولِكَ: زَيدٌ زَيدٌ، وهذا غَيرُ مُفيدٍ على هذا الوَجْهِ.

فأمَّا قولهُم: إنَّ المفعُولَ لَهُ غَرَضٌ لِوُجُودِ الفِعلِ[٣]، فَهُوَ خَطَأٌ؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: قَعَدْتُ عَنِ الحرْبِ جُبنًا، فَلَيسَ الغَرَضُ الجُبنَ، لِكنَّ الجبنَ سَبَبٌ يُوجَدُ بِهِ القُعُودُ. ويَصِحُّ أَن يَكُونَ الثاني مُشتَمِلاً عَلَى الأَوَّلِ، وأَن يكونَ هُوَ إِيَّاهُ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تقولُ في هذا: قُعُودُه جُبنُهُ، فيكونُ صَحِيحًا، فالجبنُ عِلَّةٌ وَسَبَبٌ في إيجادِ القُعُودِ، وكذلِكَ: أَكْرَمتُهُ فَزَعًا مِنهُ، لَيسَ الفَزَعُ هُنا غَرَضًا، إنما هُوَ سَبَبٌ في إيجادِ الكَرَمِ، ومِنْ ذلِكَ قَولُهُ تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا

---

(١) في اللمع: أي لادخاره وللتكرم.

(٢) اللمع ٥٨-٥٩.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ٢١٨.

وَحَزَنًا﴾[(١)] وَلَيسَ الْتِقاطُهُ عِندَهُم لِيكونَ عَدُوَّهُم، هذا لا يَعْتَقِدُهُ آدَمِيٌّ أنهم فَعَلُوا هذا لهذا، فالتقديرُ: زُيِّنَ لَهُ الْتِقاطُهُ لهذا، أَو أُرِيَ التِقاطَهُ لهذا.

وَقَومٌ يُسَمُّونَ هَذِهِ اللامَ لامَ العاقِبَةِ[(٢)]، وَفيهِ عِندِي وَجهٌ طَرِيفٌ، وَهُوَ أَنْ يكونَ التَّقْدِيرُ: فالْتَقَطَهُ آلُ فِرعونَ عَدُوًّا وَحَزَنًا، حالٌ منَ الهاءِ، لِيكُونَ لهم: لِيَمْلِكُوهُ[(٣)]، ويجوزُ أن يَكونَ التَّقدِيرُ: فالْتَقَطَهُ آلُ فِرعَونَ لِكَرَاهِيةِ أَن يكونَ لَهُم عَدُوًّا، وَحَزنًا أَنْ يَرَوهُ غَيرَ مُستَعْبَدٍ لهُم، وعِندَ الكُوفِيِّ تَقديرُهُ: لِئلاَّ يكونَ[(٤)].

وَمِن شَرائطِهِ / ٩٠ أ أن يكُونَ مَصدَرًا، وأن يكونَ فِعلاً لفاعِلِ الفِعلِ المُعَلَّلِ، وأَن يكونَ مُقارِنًا لِلفِعلِ المُعَلَّلِ في الوُجُودِ، فإنْ بَطَلَتْ هذِهِ الشرائطُ أو أحدُها بطَلَ فيهِ النَّصبُ، وَخَرَجَ عَن هذا البابِ.

وإذا كانَ اسمًا غَيرَ مَصْدَر ولم يكُنْ مِن جِنسِ الفِعلِ فيقالُ فيهِ ذا ذا، كما قُلنا:

---

(١) القصص: ٨.

(٢) سمَّاها الزجاجيُّ (لام العاقبة) في اللامات ١٢٥. وقال النحاس في إعراب القرآن (٣/ ٢٢٨-٢٢٩): «نصب (ليكون) بلامِ كي، ورُبما أشكل هذا على من يجهَلُ اللغة ويكون ضعيفًا في العربية، فقال: ليستْ بلامِ كي، ولَقَّبَها بما لا يعرِفُ الحذَّاقُ من النحويينَ أصلَهُ». وقال الفارسي في البغداديات (١٨٨): «... يحملُ عندي على معنى ما يؤول إليه عاقبة الأمر كقوله: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾... ألا ترى أنَّ المعنى في هذا الإخبار عن العاقبة، لا أنهم التقطوه ليكون لهم عدوًّا وحزنًا». وانظر: رصف المباني ٣٠١، والجنى الداني ١٢١، ومغني اللبيب ٢٨٢.

(٣) فتكون (كان) تامةً.

(٤) لم أقف على من ذكر ذلك.

الضَّرْبُ التقويمُ، فإذا قُلْتَ: جِئتُكَ زَيدًا، لم يكُنِ المجيءُ زَيدًا، فافهمْهُ.

فإذا كانَ فِعلاً لغيرِ مَن لَهُ الفِعلُ الأَوَّلُ فهُو كذلِكَ؛ لأنَّ فِعْلِي أَنا لا يَكُونُ فِعلَ غَيرِي، وكذلِكَ: جِئْتُ لإكرامِ عَمْرٍو لَكَ، وكذلِكَ إذا لم يَقْتَرنا في الوُجُودِ، كقولِكَ: خَرَجْتُ اليومَ لُمخاصَمَتِكَ زَيدًا أَمْسِ؛ لأنَّ الفِعلَ الكائنَ أَمسِ لا يُتصوَّرُ كونُهُ تحتَ الفِعلِ الكائنِ اليومَ.

فإذا خَرَجَتْ عن ذلِكَ الأَصلِ الذي أُصِّلَ وَدَخَلَتْ تحتَ هذه الأشياءِ احتَجْتَ إلى اللامِ، فلا تقولُ: جِئتُك زيدًا، ولا جئتُك إكرامَ عَمرٍو لَكَ، ولا أَجيئُكَ اليومَ مخاصمتَك زيدًا أمسِ، والعلةُ في امتناعِ ذلِكَ هُوَ أَنَّكَ إذا قُلتَ: جِئتُك إكرامًا لَكَ، فَقَد دَخَلَ الإكرامُ في ضِمنِ المجيءِ، فَتَنْصِبُهُ لدُخُولِهِ تحتَهُ، فكأَنَّكَ قُلْتَ مَثلاً: قَوَّمتُهُ تقويمًا، وأمَّا إذا لم يَدخُلْ تحتَهُ بِأنْ يكونَ غيرَ مَصدرٍ في قولِكَ: جئتُك لزيدٍ، أو فِعلاً لغيرِ الفاعلِ، أو مُسابِقًا للفعلِ في الوُجودِ، نحوُ ما تقدَّم، فلا معنى لِنَصبِهِ؛ لأنَّ الفِعلَ لا يَقتَضِيهِ، فكانَ يكونُ ذلِكَ بمنزلةِ تعدِّي قُمتُ إلى مفعولٍ بِهِ، وذا لا يجوزُ؛ لأنَّهُ لا يقتضِيهِ، وعَلَيهِ قولُهُ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾[1]، وَقَد نَصبُوا الظَّرفَ عَلَى المفعولِ لَهُ، أَنْشَدَ عُثمانُ[2] عَلَى ذلِكَ:

(١) المؤمنون: ٦١.

(٢) في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٩ (رسالة علمية).

وَبَيضاءَ مِن نَسْجِ ابْنِ دَاودَ نَثرةٍ ... تَخَيَّرْتُها يَومَ اللقاءِ المَلابِسا[١]

وكذلِكَ نَصَبُوا المَصْدَرَ عَلَى الظَّرْفِ في قَولهم: أَتيتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ، وخلافة فُلانٍ[٢]، وعليه قولُهُ[٣]:

فَمَتى أُلاقِكُمُ البِرازَ تُلاقِيا ... عَرِكًا نهيكَ الجسمِ شاكًا مُعْلَما[٤]

فـ(البرازَ) ظَرْفٌ عِندَ عُثمانَ، وكذلِكَ قولُهُ[٥]:

ولا يَخِيمُ اللقاءَ فارِسُهُم ... حتى يشُقَّ الصُّفُوفَ مِن كَرَمِهْ[٦]

---

(١) البيت من الطويل.

وهو لحُسَيل بن سَجيح الضَّبِّي.

الشاهد: نصب الظرف (يوم) على أنه مفعول له، فالمعنى: تخيرتها ليوم اللقاء.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٢٢٢، وشرح المرزوقي ١/ ٥٦٩، والتنبيه ١٨٩-١٩٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٢، والمقتضب ٤/ ٣٤٣، والأصول ١/ ١٩٣.

(٣) هو قِرواش بن حَوْط.

(٤) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (أُلاقِكُما) بدل (أُلاقِكُمُ). و(الحد) بدل (الجسم). وفي بعضها (يفل) بدل (نهيك).

البراز: أي متبارزين. العرك: الشديد العراك والبطش. والشاك: ذو الشوكة في سلاحه.

انظر: الحيوان ٦/ ٣٨٣، والتنبيه على شرح الحماسة (رسالة علمية) ٤١٦، وشرح المرزوقي ٢/ ١٤٦٠ هامش رقم (٣).

(٥) رجل من شعراء حمير.

(٦) البيت من المنسرح.

يخيم: يجبُنُ. (عن التنبيه).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ١٢٣، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٣٣.

فـ(اللقاءَ) جَوَّزَ عُثمانُ فيهِ أن يكونَ ظَرْفًا[١]. وهذا القِسمُ يكونُ معرفةً ونكِرةً. والبيتُ[٢] الذي أنشدَهُ قد جمَعَهُما، وهو لحاتمٍ، وبَعدَهُ:

ولا أَشْتُمُ المَولى وإنْ كانَ جَانِيًا ولا أُبعِدُ ابنَ العمِّ إنْ كان مُصْرِما[٣]

وَقالَ الشاعِرُ[٤]:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ

مَخافَةً وَزَعَلَ المحبورِ

والموتَ مِن تهوُّلِ الهُبُورِ[٥]

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣٢.

(٢) من الطويل.

روي: (اصطناعه) بدل (ادخاره)، و(وأصفح) بدل (وأعرض).

انظر: ديوان حاتم الطائي ٢٢٤، والكتاب ٣٦٧-٣٦٨، ونوادر أبي زيد ٣٥٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦١، والمقتضب ٢/ ٣٤٨، والكامل ١/ ٣٨١، والأصول ١/ ٢٠٧، والجمل ٣١٩، والتبصرة ١/ ٢٥٥، وخزانة الأدب ٣/ ١٢٢.

(٣) الديوان ٢٢٤ برواية:

ولا أخذُلُ المولى وإن كانَ خاذِلًا ولا أشتُمُ ابنَ العمِّ إن كانَ مُفْحِما

(٤) هو العجاج.

(٥) الأبيات من الرجز.

العاقر من الرمل: ما لا ينبت. والجمهور: الرمل الكثير المتراكم. والمحبور: المسرور. والزعل: النشاط. (عن إيضاح شواهد الإيضاح).

الشاهد: نصب (مخافة، وزعل) على المفعول له، والتقدير: للمخافة وللزعل.

انظر: ديوان العجاج ١/ ٣٥٤-٣٥٥، والكتاب ١/ ٣٦٩، والمعاني الكبير ٢/ ٧٤٩، والأصول ١/ ٢٠٨، =

وَمنهُ قولُهُ[١]:

مَـــدَّتْ عَلَيْـــكَ المُلْـــكَ أطنابَهـــا   كَـــأسٌ رَنونَـــاةٌ وَطَـــرْفٌ طِمِـــرْ[٢]

فَـ(المُلْكَ) مفعولٌ لَهُ في القَولِ القَويِّ[٣]، وإنما كانَ كذلِكَ لأنَّهُ للبيانِ عن مَوضِعِ الفائدةِ، كما أنَّ المفعولَ لَهُ كذلِكَ، ولِذلِكَ دَخَلَ في حَيِّزِ المفعولِ بِهِ الأَصليِّ، وهِيَ الخمسةُ المفعولاتُ الأصليَّةِ، وإنما كان كذلِكَ لأنَّ حَدَّ المفعولِ أن يكونَ معرفةً ونكرةً، إلاَّ أن يمنَعَ من ذلِكَ مانعٌ، كالحالِ والتمييزِ، فيخرُجُ عَن حدِّ المفعولِ الصحيحِ، وإن كانا مُشْتَبِهَينِ بِالمفعولِ، فإذا لم يكنْ مانعٌ بَقِيَ على أَصلِهِ، وقالَ الرُّمانيُّ: إنما كانَ كذلِكَ لأنَّهُ لَيسَ لِلزِّيادةِ في الفائدةِ[٤]، فمِمَّا جاءَ

وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٤، والإيضاح العضدي ٢١٨، والتمام ٢٤١، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٤٦، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٨١-١٠٨٢، وخزانة الأدب ٣/ ١١٤.

(١) هو ابن أحمر الباهلي، ونُسب في المقرب للأعشى.

(٢) البيت من السريع.

روي: (بنَّت) بدل (مدَّت).

رنوناة: دائمة. والطرف: الكريم من الخيل. والطِّمِر: الطويل القوائم المستعد للوثب. (عن مصادر البيت).

انظر: ديوان ابن أحمر ٦٢، والحيوان ٥/ ٣٤٤، وشرح المفضليات لابن الأنباري ١/ ٢٢٩، وشرح السيرافي ٢/ ١١٢ أ، والخصائص ٢/ ٢٢، والمنصف ١/ ١٧٧، والمخصص ١١/ ٧٣، ١٤/ ٢٢٧، ١٧/ ١٦، والمقرب ١٧٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧٣.

(٣) السيرافي يرى أنه حالٌ، وابن جني يرى أنه مفعول به و(أطنابَها) بدل. انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٢ ب، والفسر ١/ ١٠٠٩.

(٤) لم أقف على قوله.

مِن ذلِكَ قولُهُ(١):

فـصَدَفْتُ عـنهم والأحِبَّـةُ فـيهِمُ　　طَمَعًـا لهُـم بِعقـابِ يـومِ مُـسْنِدِ(٢)

وَأَنْشَدَ سِيبويهِ(٣):

وَحَلَّـتْ بُيُـوتي في يَفَـاعٍ ممَنَّـعٍ　　يُخَـالُ بِـهِ رَاعِـي الحَمُولَـةِ طَـائرا

حِـذارًا عَـلَى ألاَّ تُـصابَ مَقَـادَتي　　ولا نِـسْوتي حَتَـى يمُـتْنَ حَرائـرا(٤)

---

(١) هو الحارث بن هشام، أخو أبي جهل.

(٢) البيت من الكامل.

روي: (فصفحت) و(فصددت) بدل (فصدفت)، و(مفسد) و(سرمد) بدل (مسنِد).

الشاهد: نصب (طمعًا) على أنه مفعول لأجله.

انظر: الكتاب ١/ ٣٦٩، والسيرة النبوية لابن هشام ٣/١٨، والأصول ١/ ٢٠٧، والاشتقاق ١٤٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦، وتحصيل عين الذهب ٢٢٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/١٨٨، وشرح المفصل ٢/ ٥٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧٥.

(٣) الكتاب ١/ ٣٦٨.

(٤) البيتان من الطويل.

وهما للنابغة الذبياني.

اليفاع: ما ارتفع من الأرض. والحمولة: الإبل التي يحمل عليها. والمقادة: الطاعة والانقياد. يقول مخاطبًا النعمان ابن المنذر: وإن حلت بيوتي في أمنع المواضع، وأبعدها عنك بحيث أنا آمن فأنا لا أهجوك. (عن الديوان).

الشاهد: نصب (حذارًا) على أنه مفعول لأجله.

انظر: ديوان النابغة ٦٩-٧٠، والكتاب ١/٣٦٨، والأصول ١/ ٢٠٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٤، وتحصيل عين الذهب ٢٢٨، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٤٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧٥.

قال أبو الفتح:

«بابُ المفعُولِ مَعَهُ»[(١)]

قالَ سَعيدٌ: إنما قَدَّمَ بابَ المفعُولِ لَهُ عَلَى هذا البابَ لأَنَّهُ لا بُدَّ لِكُلِّ فاعِلٍ مِن عِلَّةٍ لِفِعلِهِ، إلاَّ أَن يكونَ مجنونًا أوساهِيًا، فدلالةُ الفعلِ عليهِ قويَّةٌ، كدلالتِهِ عَلَى المَصدَرِ، وقد بَيَّنَّا ذلِكَ، ولَيسَ مِن ضَرُورةِ الفاعِلِ أن يكونَ مَعَهُ فاعِلٌ آخَرُ، فلِذلِكَ أَخَّرهُ.

قال أبو الفتحِ: / ٩٠ ب «وَهُوَ كُلُّ مَنْ[(٢)] فَعَلْتَ مَعَهُ فِعلاً، وذلِكَ نحوُ قَولِكَ: قُمْتُ وَزَيدًا، أَي: مَعَ زَيدٍ، وجاءَ البردُ والطَّيالِسةَ، أَي: مَعَ الطيالِسةِ، وما زِلْتُ أَسِيرُ وَالنِّيلَ، أَي: مَعَ النِّيلِ، وَلَو تُركتِ الناقةُ وَفَصِيلَها لَرَضَعَها، أَي: مَعَ فَصِيلِها، وَلَو خُلِّيْتَ والأَسَدَ لأكلَكَ، أَي: مَعَ الأَسدِ، وَكَيفَ تكونُ وَقصعةً مِنْ ثَرِيدٍ؟ أَي: مَعَ قصعةٍ. قال الشاعِرُ:

فكُونُوا أَنْتُمْ وبَنِي أَبِيكُمْ … مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

أَي: مَعَ بَني أَبِيكُم، فَلَمَّا حَذَفَ (مَعَ) أَقامَ الواوَ مُقامَها، وَأَوْصَلَ الفِعلَ الذي قَبْلَها إلى الاسْمِ الذي بَعدَها؛ لأنها قَوَّتْهُ فَأوصَلَتْهُ إِلَيهِ»[(٣)].

قال سعيدٌ: العَرَبُ تَنقُلُ الواوَ مِن بابِ العَطْفِ إلى بابِ المفعولِ مَعَهُ، تُقَوِّي

---

(١) اللمع ٦٠.

(٢) في اللمع: ما.

(٣) في اللمع: فأوصلته إليه فانتصب. ص: ٦٠-٦١.

بها الفِعلَ القاصِرَ، حتى تعدِّيَهُ كما تُقَوِّي بـ(إلاَّ) الفعلَ أو معناهُ في الاستثناءِ، وَأفَادَنا مَعَ التَّعديةِ مَعنى آخرَ، كما أَفادَتْنا (إلاَّ) في بابِ الاستِثناءِ.

ومِنَ الحروفِ المُعدِّيةِ ما هُو عامِلٌ، ومنها ما هُوَ غيرُ عامِلٍ؛ فالعامِلُ الباءُ وأخواتُها، وغيرُ العامِلِ الهمزةُ والتَّضعيفُ، والحركةُ والسينُ والتاءُ، و(إلاَّ) المُسَلطةُ، والواوُ بمعنى (مَعَ).

والفَرْقُ بينَ العاطفةِ والمعدِّيةِ أنَّ العاطفةَ تَقْتَضِي الشركةَ في الفِعلِ [بِغيرِ تَرتيبٍ، وأنَّهُ يجوزُ أن يَفترِقا في الزمنِ][(١)]، والمعدِّيةَ تَقتَضِي المُصاحبةَ في زَمنٍ واحدٍ، كقولِكَ: جَلَسْتُ والسارِيةَ، فَلَيس لِلسارِيةِ جُلُوسٌ مَعَكَ، وتقولُ في العاطِفةِ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، وكُلُّ واحدٍ منهُما أوجَدَ فِعلاً، ويجوزُ أن يكونَ أحَدُهما قَبْلَ الآخَرِ بزمانٍ، وإنما مثَّلَ عُثمانُ بِقولِكَ: قُمْتَ وزيدًا، ولم يُردْ أنَّ زيدًا فَعَلَ القِيامَ كما فَعَلْتَ أنْتَ، لكنْ صَاحَبَكَ عِندَ قِيامِكَ.

وَقَد أَخَذَ فيهِ عُثمانُ مَأْخَذَ مَنْ يَقِيسُ هذا البابَ، وقَومٌ لا يُجيزونَهُ إلاَّ فيما سُمِعَ[(٢)]، والأخفَشُ مَذهَبُهُ ألاَّ يَقِيسَ[(٣)]، وحُكِيَ عن بعضِهم عن عثمان أنّه يُجيز

---

(١) في د.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٣.

(٣) قال الفارسي: «قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقومٌ يقصرونه على ما سُمِع منه. وقَوَّى هذا القولَ الثاني». انظر: الإيضاح العضدي ٢١٧. ونقل ابن مالك عنه عدم القياس. انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٦٩٩، ونقل ابن يعيش عن الأخفش وأبي علي الفارسي =

أن يقيسَه.

فحُجَّةُ مَن قَاسَهُ أنَّ الواوَ حَرفٌ غَيرُ عامِلٍ، كما أنَّ (إلاَّ) حَرفٌ غَيرُ عامِلٍ، وكما لا يُقتَصَرُ في الاستِثناءِ عَلَى المَسمُوعِ فكذلِكَ لا يُقتصَرُ في بابِ الواوِ عَلَى ما سُمِعَ.

وحُجَّةُ مَن لم يَقِسْهُ أنَّ الواوَ حَرفٌ قَد أُبْدِلَ مِنَ الباءِ في نحوِ: وَاللهِ، وبِاللهِ، والشاءُ شاةٌ وَدِرهمٌ[1]، فلما أَشبَهتِ الباءَ وقارَبَتْها جَعَلَها بمنزلةِ حَرفِ الجرِّ، فوصلَ الفعلَ بها كما فُعِلَ بحرفِ الجرِّ، فكما أنَّ حروفَ الجرِّ مقصورةٌ على السماعِ فكذلِكَ هذا.

وَمِن حُجَّةِ الأَوَّلِ أَنَّهُ مَفعُولٌ كَسائرِ المفعُولاتِ، فلا يجوزُ أن يُقتصَرَ فِيها عَلَى ما سُمِعَ، كما لا يُقتصَرُ في غيرِهِ مِنَ المفعُولاتِ.

ومِن حُجَّةِ الثاني أنَّ هذا البابَ لم يَطَّرِدْ، ولم يُوجدْ في كتابِ الله تعالى إلاَّ ما يُمكنُ تأويلُهُ على غَيرِهِ، فَلَم يُقَسْ كما لم يُقَسِ: اصْطَفَيتُ الرِّجالَ زَيدًا، عَلَى: اخترتُ الرِّجالَ زيدًا، وإن كانَ مِثلَهُ؛ لِقلَّتِهِ.

فإنْ عَطَفْتَ عَلَى ضَميرٍ مَرفوعٍ مِن غَيرِ تَأكِيدٍ، فالأَحسَنُ أنْ تكونَ الواوُ بمعنى (مَعَ)، كي لا يُعْطَفَ في الظاهِرِ عَلى الفِعلِ؛ لأنَّ الفِعلَ والفاعِلَ بمنزِلةِ

كونه مقيسًا. انظر: شرح المفصل ٢/ ٥٢، ونقل ذلك الرضي عنهما. انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٣١.
وانظر هامش (١) و(٢) منه.

(١) القول في: الكتاب ١/ ٣٩٣، والمقتضب ٣/ ٢٥٧.

شيءٍ واحدٍ، لما دَلَّلْنا عَلَيهِ، وإذا كانَ ضَميرًا اشتدَّ اتِّصالُهُ، ألا تَرَى تَسْكِينَ لامِ الفِعلِ للتَّاءِ والنونِ، وإعرابَ الفِعلِ في التَّثنِيةِ والجَمْعِ بَعدَ الفاعِلِ في: يَضربانِ وَيَضرِبُونَ. فإذا أكَّدتَ الضَّميرَ فانْظُرْ إنْ قَصَدْتَ الشَّرِكةَ فالرَّفْعُ، وإنْ قَصَدْتَ المُصاحَبةَ فالنَّصْبُ، عَلَى المفعُولِ مَعَهُ.

وإنما أنابُوا الواوَ مَنابَ (مَعَ)؛ لأنَّ (مَعَ) للمُصاحبةِ، وَوَضْعُ هذِهِ الواوِ للجَمْعِ، والجَمْعُ قَرِيبٌ مِنَ المُصاحبةِ. ولا يَصِحُّ أنْ تَتَقَدَّمَ على الفِعلِ؛ لأنها مَنقُولةٌ عَن بابٍ لا يَصِحُّ لها فِيهِ التقديمُ، فجُعلَ ذلِكَ فِيها تَنْبِيهًا عَلَى الأَصْلِ، ولم يَجُزْ لها العَمَلُ؛ لأنها مَنقُولةٌ عَن بابٍ لا تعملُ فِيهِ، فَرَاعَيْنا ذلِكَ الأَصْلَ، ولا يجوزُ حَذفُها كما يجوزُ حذفُ اللامِ في المفعولِ لَهُ؛ لأنَّ الفِعلَ يَفْتَقِرُ إلى الغَرَضِ والسَّبَبِ الذي مِن أَجلِهِ وُجِدَ بخلافِ / ٩١ أ افْتِقارِهِ إلى المُصاحِبِ لفاعِلِهِ، ولما سَبَقَ مِنَ الدَّعاوَى لم يُجِزِ الأخْفَشُ: ضحِكْتُ وطُلُوعَ الشَّمْسِ، عَلَى تَقْدِيرِ: مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، حِينَ لم يَصِحَّ فِيهِ العَطْفُ، إذِ الطُّلُوعُ لا يَكُونُ مِنهُ ضَحِكٌ مِثلُ ضَحِكِ زَيدٍ[1]، وأجازَ: جاءَ البردُ والطَّيالِسةَ[2]؛ لأنَّ المجيءَ يَصِحُّ لهُما. فَعَلِمْتَ أنَّ هذا البابَ يُراعَى فِيهِ أَصْلُ وَضعِ الواوِ، وإذا كانَ كذلِكَ فَسَدَ عَلَى عُثمانَ التَّمْثِيلُ[3]، وَهُو: جَلَسْتُ والسَّارِيةَ؛ لأنَّهُ لا يُقالُ جَلَسَتِ السَّارِيةُ، عَلَى حَدِّ

(١) انظر رأي الأخفش في: الخصائص ١/ ٣١٣، ٢/ ٣٨٣، والبديع ١/ ١/ ١٧٥، والارتشاف ٣/ ١٤٨٥.

(٢) انظر: البديع ١/ ١/ ١٧٦، والارتشاف ٣/ ١٤٨٥.

(٣) في د: في الخصائص. ولم أقف عليه فيه.

جَلَسَ زَيدٌ، وَأجازَ عُثمانُ في الخصائصِ[١]: جاءَ والطَّيالِسةَ البرْدُ، حملاً عَلَى قَولِ الشَّاعِرِ[٢]:

جمعْتَ وبُخلاً غيبةً ونميمةً ... ثلاثَ خِلالٍ لَسْتَ عنها بمُرعَوِي[٣]

ولم يُجز: والطيالسةَ جاءَ البرَدُ، كما لم يُجِزْ: وَزَيدٌ قامَ عَمرٌو[٤]، فَهذا جميعُهُ نظَرٌ[٥] إلى الواوَ العاطِفةِ.

والبَيتُ الذي أَنْشَدُهُ عثمانُ[٦] -وإنْ كانَ الضَّميرُ فِيهِ مُؤكَّدًا- فالنَّصْبُ فِيهِ

---

(١) ٢/ ٣٨٣.

(٢) هو يزيد بن الحكم الثقفي.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (وفحشًا) بدل (وبُخلًا)، و(ثلاث خصال)، و(ثلاثًا خصالًا) بدل (ثلاث خلال).

الشاهد: تقديم المعطوف على المعطوف عليه في قوله: (جمعت وفحشًا غيبةً).

انظر: شعر يزيد في (شعراء أمويون) ٣/ ٢٧٧، والأصول ١/ ٣٢٦، وأمالي القالي ١/ ٦٨، والبصريات ١/ ٢٩٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧١، ٢٧٥، ولباب الآداب لأسامة بن منقذ ٣٩٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٢٦، وخزانة الأدب ٣/ ١٣٠.

(٤) انظر: الخصائص ٢/ ٣٨٣.

(٥) في أ: نظير.

(٦) من الوافر.

لم أعرف قائله.

وجاء صدره في رواية:

وإنّا سوف نجعَلُ مَولَيَينا

في أبيات لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ٤١٤، وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلئ ٢/ ٩١٤.

انظر: الكتاب ١/ ٢٩٨، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٥، والأصول ١/ ٢١٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٢،

=

أولى، عَلَى ما تَقَدَّمَ؛ لأنَّ المعنى لَيسَ عَلَى العَطفِ؛ لأنَّهُ لَيسَ يُريدُ: كُونُوا أَنْتُمْ عَلَى هذِهِ الصِّفةِ، وَلْيَكُنْ بَنُو أَبِيكُم عَلَى هَذِهِ الصِّفةِ، وإنما يُريدُ: كُونوا مُتعاضِدينَ، أَو كُونوا مَعَهُم بهذِهِ المنزلةِ.

وَأَجازَ الجرمِيُّ: كُنْتُ وَزَيدًا حَديثًا لِلنَّاسِ[1]؛ لأنَّ الحديثَ يَصلُحُ للواحدِ والاثنينِ والجمعِ، وَأَجازَ: كُنتُ وَزَيدًا كَالأَخَوينِ، ولم يُجِز: كُنْتُ وَزَيدًا قائمينِ، عَلَى الخبرِ؛ لأنَّ لِـ(كانَ) اسمًا واحدًا، فلا يكونُ لها خَبرانِ، وَمَنَعَ مِن قولِكَ: كُنتُ وَزيدًا قائمًا، لحُرمةِ لَفْظِ زَيدٍ، وهُو جائزٌ عِندي.

وَذَكَرَ بَعضُهُم أَنَّهُ لا يكُونُ هذا البابُ إلا فيما لا يَتَعَدَّى[2]، كَيلا يَلْتَبِسَ[3]، فَإنِ اعتُرِضَ عَلَيهِ بِـ: ضَرَبْتُ وَزيدًا عَمْرًا[4]: أَيجوزُ أَنْ يَلْتَبِسَ؟ قِيلَ: نَعَمْ،

وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢٦، ٢/ ٦٤٠، والتبصرة ١/ ٢٥٨، والمرتجل ١٨٥، وشرح المفصل ٢/ ٤٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٣٧.

(١) انظر رأي الجرمي في تهذيب تذكرة الفارسي لابن جني ١٥٦ ب.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٥.

(٣) بعده في د: كقولِهِ:

تلُومُ على أنْ أُعطِيَ الوردَ لِقْحةً ... وما تَستَوِي والوَردَ ساعةَ تَفزَعُ

وهو للأعرج المعنيُّ، عدي بن عمرو الطائي.

الورد: يعني فرسه، يقول تلوم امرأته في إيثار فرسه بلبن لقحته، وما تساوى وإياه وقت الفزع. (عن شرح المرزوقي).

انظر: أسماء خيل العرب وأنسابها ٢٥٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٥٠، ومحاضرات الأدباء ٢/ ٦٧٠.

(٤) بعده في د: فيُقالُ له.

بِالبَيتِ المُتَقَدِّمِ[(١)]، وَمِن ذلِكَ قولُ الشاعِرِ [أنشده سيبويه[(٢)]][(٣)]، وهو كعبُ[(٤)] بن جُعيل[(٥)]:

وَكانَ وَإِيَّاها كَحَرَّانَ لم يُفِقْ ... عَنِ الماءِ إذْ لاقاهُ حتى تَقَدَّدا[(٦)]

يُرِيدُ: وكانَ مَعَها، وقالَ الشاعِرُ[(٧)]:

والشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكاسِفةٍ ... تَبْكِي عَلَيكَ نجُومُ الليلِ والقَمَرا[(٨)]

---

(١) في د: بالأبيات المتقدمة، وبعده: صحَّ، وهذا فِيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ الفارِسيَّ وَغَيرَهُ قَد مَثَّلا بِـ: ما صَنَعْتَ وَأباكَ(١)، وَ(صَنَعْتَ) تَتَعَدَّى، فإنْ قَصَدَ أنَّ المُتَعدِّي إذا اسْتَوفى ما تَعَدَّى إليهِ صارَ بمنزلةِ غيرِ المُتعدِّي جازَ. ونص الفارسي في: الإيضاح العضدي ٢١٥.

(٢) الكتاب ١/ ٢٩٨.

(٣) في د.

(٤) في د: لكعب.

(٥) هو كعب بن جُعيل التغلبي. شاعر إسلامي، كان في مطلع الخلافة الأموية. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٣٥، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٨٣.

(٦) البيت من الطويل.

الحران: هو الشديد العطش. وتقدد: تقطع. يقول: كان هائمًا بها، فلما لقيها قتله الحب فرحًا وسرورًا. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ١/ ٢٩٨، والأصول ١/ ٢١١، والجمل ٣١٧، والأزهية ٢٣٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٢، وتحصيل عين الذهب ١٩٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٣١٩.

(٧) هو جرير.

(٨) البيت من البسيط.

انظر: ديوان جرير ٢/ ٧٣٦، والكامل ٢/ ٨٣٣، والعقد الفريد ١/ ٩٦، وأمالي المرتضى ١/ ٥٢، واللسان ٩/ ٢٩٩ (كسف)، والأشباه والنظائر ٥/ ٣٠٧.

أي: مَعَ القَمَرِ، في أَحَدِ الوُجُوهِ[١]، وقالَ الشاعِرُ[٢]:

أَلا طَرَقَتْ لَيلَى بِلُبنانَ بَعدَما ... طَلَى الليلُ بِيْدًا فاسْتَوَتْ وإكاما[٣]

فيجوزُ أن تكونَ الواوُ بمعنى (مَعَ) مُعدِّيةً لِـ(استوَتْ)، ويجوزُ أن تكونَ عاطفةً عَلى (البيدِ)، ومِن ذلِكَ قولُهُ[٤]:

ذهبَ السِّباعُ بأنفِهِ فتركْنَهُ ... أَعْثَى عَلَيْهِ بالحبالِ وَجَيْأَلا[٥]

فـ(أعثَى) مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ الذَّكَرُ مِنَ الضِّباعِ، و(عَلَيهِ) الخبرُ، والجملةُ في موضِعِ الحالِ، وَ(جَيْأَلا) مَنصُوبٌ عَلَى المفعولِ مَعَهُ، ويجوزُ أن يكونَ مَنصُوبًا عَلَى إضمارِ فعلٍ آخَرَ، أَي: وَتَرَكْنَ عَلَيهِ جَيْأَلا، كما قالَ[٦]:

رَأَيتُ الصالِحِينَ لهُم جَزاءٌ ... وَجَنَّاتٍ وَعَينًا سَلْسَبِيلا[٧]

---

(١) انظر الوجوه الأخرى في: الكامل ٢/ ٨٣٤، والأشباه والنظائر ٥/ ٣٠٨.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (نيَّان) بدل (لبنان)، وهو جبل في بلاد قيس، ولأجله سيق البيت.

انظر: معجم البلدان ٥/ ٣٢٩، وتاج العروس ٣٦/ ٢٣٦ (نين)، ٤٠/ ١٤٥ (نوي).

(٤) هو المرقش الأكبر.

(٥) البيت من الكامل.

الجيأل: أنثى الضبع. (عن شرحي المفضليات).

انظر: المفضَّليات ٢٢٢، وشرحها للأنباري ١/ ٥٦٠، وشرحها للتبريزي ٢/ ٩٩٠.

(٦) هو عبد العزيز بن زرارة.

(٧) البيت من الوافر.

=

وَمِنهُ قَولُهُ[1]:

إذا تميمٌ حَشَدتْ لي حَشْدا
عَلَى عَناجِيجِ الخُيُولِ مُرْدا
مُلْبَسَةً سَبابِيًا وبُرْدا
تحتَ ظِلالِ رايةٍ وَبَنْدا[2]

أي: مَعَ بَنْدٍ.

فأمَّا قَولُهُ تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[3] فَقَد حملَهُ قَومٌ عَلَى أنَّ الواوَ بمعنى (مَعَ)؛ لأَنَّهُ لا يَقولُ: أَجمعتُ شُركائي، وإنما يقولُ: أَجمَعْتُ أمرِي وَجمَعْتُ شُركائي[4].

وقال قَومٌ: الواوُ عاطِفةٌ، و(الشركاءُ) مَنصوبٌ بفعلٍ آخرَ مُضْمَرٍ، يَصِحُّ

الشاهد: (جنات) حيث نصب بفعل محذوف، تقديره: وجدنا لهم.

انظر: الكتاب ١/ ٢٨٨، والمقتضب ٣/ ٢٨٤، والأصول ٤/ ٤٧٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٧، والإفصاح للفارقي ٣١٤، وتفسير القرطبي ٧/ ٣٧٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٥٦، وفتح القدير ٢/ ٢٠.

(١) هو عطاء بن أسيد، المسمى: الزَّفيان.

(٢) الأبيات من الرجز.

انظر: معجم الشعراء للمرزباني ٥١ (الأولان فقط). ولم أجدها في غيره.

(٣) يونس: ٧١.

(٤) هذا رأي الزجاج، وقد غلَّط القول الثاني. انظر: معاني القرآن له ٣/ ٢٧-٢٨.

حملُهُ عَلَيهِ، فكأنَّهُ قالَ: واجمعُوا شُركاءَكم[١]، كقولِ الشاعِرِ[٢]:

فَعَلَفْتُهـــا تِبْنًـــا وَمَـــاءً بـــارِدًا[٣]

والماءُ لا يُعلَفُ، ومنهُ قولُهُ[٤]:

يُعـالِجُ عِرنِينًـا مِـنَ الليـلِ بـارِدًا تَلُـفُّ رِيـاحٌ ثوبَـهُ وبُـرُوقُ[٥]

وَقال[٦]:

---

(١) ذهب إلى ذلك الكسائي والفراء والطبري. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٣، وتفسير الطبري ١٥/ ١٤٨ (شاكر)، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٦٢.

(٢) هو رجل من بني أسد.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حتَّى شَتَتْ همَّالةً عيناها

روايته في أكثر مصادره: (عَلَّفتها) بدل (فَعَلَفتها).

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٤، ٣/ ١٢٤، والخصائص ٢/ ٤٣١، والتمام ١٨٠، وكتاب الشعر ٢/ ٥٣٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٨٢، والإنصاف ٢/ ٣١٣، وشرح المفصل ٢/ ٨، ومغني اللبيب ٨٢٨، وخزانة الأدب ٣/ ١٣٩.

(٤) هو عمرو بن الأهتم المِنقري.

(٥) البيت من الطويل.

العرنين: الأنف، وهو هنا مثلٌ، وعرنين الليل أوله. (عن شرح ابن الأنباري).

والشاهد فيه: عطف البروق على الرياح، والبروق لا تلف الثوب.

انظر: المفضليات ١٢٦، وشرحها للأنباري ١/ ٣٢٤، وكتاب الشعر ٢/ ٥٣١، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٦٠٠، والحماسة البصرية ٣/ ١٢٩٦.

(٦) هو عبد الله بن الزِّبعرى.

يـا لَيـتَ زَوْجَـكِ قَـدْ غَـدَا مُتَقَلِّـدًا سَـيفًا وَرُمحـا[(١)]

والرُّمْحُ لا يُتقَلَّدُ وإنما يُعْتَقَلُ، ومِثْلُهُ قولُهُ[(٢)]:

تَـرَاهُ كَـأنَّ اللهَ يجـدَعُ أنفَـهُ وَعَينَيـهِ أن مَـولاهُ أمسَى لَـهُ وَفْـرُ[(٣)]

وَمِثْلُهُ قولُهُ[(٤)]:

إذا مـا الغانيـاتُ بَـرَزْنَ يومًـا وزجَّجْـنَ الحواجِـبَ والعُيُونـا[(٥)]

---

(١) البيت من مجزوء الكامل.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢١، ٤٧٣، والمقتضب ٢/ ٥١، والكامل ١/ ٤٣٢، ٤٧٧، والشيرازيات ١/ ٥٨، وكتاب الشعر ٢/ ٥٣٢، والخصائص ٢/ ٤٣١، وأمالي المرتضى ١/ ٥٤، والمخصص ١٤/ ٢٣٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٢، وشرح المفصل ٢/ ٥٠، وخزانة الأدب ٢/ ٢٣١، ٣/ ١٤٢.

(٢) اختلف في قائله، فقيل:

أ- خالد بن الطيفان.

ب- الزبرقان بن بدر.

(٣) البيت من الطوبل.

روي: (وأذنيه) بدل (وعينيه). و(ثاب) بدل (أمسى). وعلى رواية (أذنيه) لا شاهد فيه؛ لأنه يقال: جدع أذنه. جاء في اللسان ٨/ ٤١ (جدع): «الجدع: القطع، وقيل: هو القطع البائن في الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها».

انظر: الحيوان ٦/ ٤٠، ٣٩٠، وتأويل مشكل القرآن ٢١٣، والزاهر ١/ ١١٩، وشرح القصائد السبع ١٤٨، والتمام ١٧٩، والخصائص ٢/ ٤٣١.

(٤) هو الراعي النميري.

(٥) البيت من الوافر.

انظر: ديوان الراعي ٢٧٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٢٣، ١٩١، وتأويل مشكل القرآن ٢١٣، وشرح =

وَالعَينُ لا تُجْدَعُ، والعَينُ لا تُزجَّجُ، ويجوزُ أن يكونَ: أجمعتُ بمعنى: جَمَعْتُ، والدَّليلُ عَلَى ذلكَ[١] قولُهُ[٢]: / ٩١ ب

وكأنّها بالجِزْعِ جِزعِ يُنابعٍ ... وَأُولاتِ ذِي العَرْجاءِ نَهْبٌ مُجْمَعُ[٣]

وَالمَعنى: نهبٌ مجمُوعٌ.

ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: فأجمِعُوا أمْرَكُم وَأمْرَ شُركائكم، فحذفَ المُضافَ وَأقامَ المُضافَ إليه مُقامَهُ، وَقرأ يَعقُوبُ[٤]: (وَشُركاؤُكم)[٥]، عَطْفًا عَلَى الواوِ

القصائد السبع ١٤٨، والزاهر ١/ ١٤٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٢٨، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٣٣٠، والخصائص ٢/ ٤٣٢، والإنصاف ٢/ ٦١٠، والنهاية في غريب الحديث ٢/ ٢٣٧، وتذكرة النحاة ٦١٧.

(١) في ج: عليه.

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٣) البيت من الكامل.

الجزع: منعطف الوادي. وينابع: موضع. وذو العرجاء: أكمة أو هضبة، وألاتها: قطع من الأرض حولها. ومُجمَع: أي صُيِّر جميعًا. يتحدث عن حمر، فيقول: كأنها وهي تساق في هذه الأماكن إبل انتُهِبَت فأُجمعت. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ٦، وشرح أشعارهم ١/ ١٧، وجمهرة أشعار العرب ٢٠٧، ومعجم ما استعجم ٤/ ١٢٩٣، ومعجم البلدان ٥/ ٤٤٩.

(٤) هو يعقوب بن زيد بن عبد الله بن إسحاق الحضرمي البصريّ، (ت ٢٠٥ هـ). أحد القراء العشرة، كان عالمًا بالعربية ووجوهها، وبالقراءات، أقرأ في جامع البصرة سنين طوالًا. انظر: طبقات النحويين واللغويين ٥٤، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ١٦٩، وغاية النهاية ٢/ ٣٨٦.

(٥) انظر: التذكرة ٢/ ٤٥٢، والبدور الزاهرة ١/ ٤٠٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١١٧-١١٨.

حِينَ طالَ الكلامُ بِالمفعُولِ، وَمِنهُ قولُهُ تَعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ﴾(١).

وَفي هذا البابِ أَرْبعُ مَسائلَ، مَسألةٌ لا يجوزُ فيها إلاَّ الرفعُ، لِعَدَمِ الفِعلِ وما شَابهَهُ، ومسألةٌ لا يجوزُ فيها إلا النَّصبُ، لِوُجُودِ الفِعلِ وَصِحَّةِ المَعنى، ومسألةٌ يجوزُ فيها الرفعُ والنصبُ، والنَّصبُ أَحْسَنُ، ومسألةٌ يجوزُ فيها الرفعُ والنصبُ، والرفعُ أحسنُ.

فالتي لا يجوزُ فيها إلا الرفعُ قولهُم: كُلُّ رَجلٍ وَضَيعَتُهُ(٢)، وَلَو أَظْهَرْتَ الخبرَ لجازَ النَّصبُ؛ لأنَّ الكلامَ قَد تمَّ، والعامِلُ قَد وُجِدَ، وَمَتى تمَّ الكلامُ مِنَ المُبتَدَأِ والخبَرِ وجاءتِ الواوُ نَصبَتْ علَى هذا المعنى، كما فَعَلَتْ (إلاَّ) فيما يجيءُ ذِكرُهُ إنْ شاءَ اللهُ، وذلِكَ كما أَوْجَبَ (إلاَّ) النصبَ لِلفِعلِ الذي لا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إلى المُتعَدِّي إليهِ بِهِ، وكما أنَّ الفِعلَ الأَوَّلَ انْتَهى فيما يستَحِقُّهُ فَلَمْ يَبْقَ لَهُ تَعَدٍّ تَعَدَّى بِالواوِ، فكذلِكَ الكلامُ إذا تمَّ وأُريدَ الزيادةُ عَلَيهِ عُدِّيَ بِالواوِ، والدليلُ على ذلِكَ ما يأتي في الاستِثناءِ، وسمعتُ أنَّ بَعضَهُم جوَّزَ النصبَ في [قَولِهم](٣): كُلُّ رَجُلٍ وَضَيعَتَهُ، عَلَى إعمالِ الخبرِ المُضمَرِ(٤).

---

(١) الرعد: ٢٣.

(٢) القول في: الكتاب ١/ ٢٩٩، ٣٩٣، والمفصل ٥١.

(٣) في د.

(٤) هو الصيمري. انظر رأيه في: التبصرة ١/ ٢٥٧.

والمسألةُ الثانيةُ [التي][١] لا يجوزُ فيها إلا النَّصبُ، لِوُجُودِ العامِلِ وصحةِ المَعنى، كقولِنا: اسْتَوَى الماءُ والخشبةَ، ولا يحسُنُ الرفعُ؛ لأنَّكَ لم تُرِد: استوى الماءُ واستوتِ الخشبةُ.

فإنْ قِيلَ: (افْتَعَلَ)[٢] مما يجرِي هذا المجرَى، يَقْتَضِي اثنينِ، وهُو هنا لِواحدٍ؛ لأنَّ المنصوبَ فضلةٌ.

فالجوابُ: أنَّ المفعولاتِ قَد تَنُوبُ مَنابِ الفاعِلِ في بابِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، فكذلِكَ قامَ هذا المنصُوبُ مَقامَ الفاعِلِ المرفُوعِ، وأَفادَنا شَيئينِ: العطف بِالواوِ مِن طَرِيقِ اللفظِ والمَعنى، والنصب مُراعاةً لمعنى المفعولِ.

فأمَّا قولُهُ تَعالى: ﴿فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾[٣] فالماءُ يُرادُ بِهِ الجِنسُ، وعَلَى هَذِهِ المسألةِ: ما لَكَ وَزيدًا؛ لأنَّ المُضْمَرَ المجرورَ لا يُعطَفُ عَلَيهِ إلا بِتكريرِ العامِلِ، فلمَّا كانَ كذلِكَ أَضْمَرَ لَه فِعلاً ونَصَبَهُ بِهِ، تَقديرُه: ما لَكَ ومُلابَسَة زَيدٍ، كذا قدَّرهُ النَّحويُّونَ، وإنْ كانَ قَدْ مَنَعَ أنَّ المَصدَرَ يُحذَفُ[٤] ويعمَلُ ومعمُولُهُ باقٍ، وإنما هَذا تقديرُ المعنى، وكأنَّهُ منصوبٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ، والواوُ للعطْفِ، قالَ

---

(١) سقط من ج.

(٢) في ج: أفتعِلُ.

(٣) القمر: ١٢.

(٤) في د: لا يحذف.

مِسكينٌ الدَّارِميُّ[(١)]:

فَـما لَـكَ والتَّلَـدُّدَ حَـوْلَ نجـدٍ وَقَـد غَـصَّتْ تهامَـةُ بِالرِّجـالِ[(٢)]

وَكذلِكَ: ما شَأْنُكَ وَزَيدًا؛ لأَنَّكَ إنْ حملتَ عَلَى الكافِ لم يَجُز؛ لأَنَّهُ ضَميرٌ مجرورٌ، وإنَّ حمَلْتَهُ عَلَى الشأنِ كانَ مُحالاً؛ لأنَّ زَيدًا لَيسَ يَلْتَبِسُ بِهِ، وإنما زيدٌ يلتبسُ بِالكافِ، فَأَضْمَرْتَ لَهُ ما يَنصِبُهُ ممَّا كانَ شَأْنًا، فَقَدَّرَهُ سِيبويهِ: ما شَأْنُكَ وَتَناوُلُكَ زَيدًا[(٣)]، أي: ومُلابَسَتُكَ زيدًا، فَظَاهِرُ هذا أَنَّهُ مَنصوبٌ بِشيءٍ مُضمَرٍ، وأنَّ الواوَ عاطِفةٌ. فأمَّا: ما لِزيدٍ وعَمْرٍو، وما شَأنُ زَيدٍ وعَمْرٍو، فَحَسَنٌ.

والمسألةُ الثالِثةُ يجوزُ فِيها النَّصبُ والرفعُ، والنَّصبُ أَحْسَنُ؛ لأَنَّكَ تحتاجُ في الرفعِ إلى تَأكيدِ الضميرِ ولا تحتاجُ في النَّصبِ إلى تَأكيدٍ، وذلِكَ قولُكَ: قُمْتُ وَزَيدًا.

والمسألةُ الرابعةُ يجوزُ فيها الرَّفعُ والنصبُ، والرفعُ أَولى، وذلِكَ نحوُ: ما أَنْتَ وَزَيدٌ، وكيفَ أَنْتَ وَقَصْعةٌ مِن ثَرِيدٍ، وذلِكَ أَنَّكَ إذا نَصَبْتَ احتَجْتَ إلى

---

(١) هو ربيعة بن عامر بن أُنيف الدارمي. ومسكين لقبه لبيت قاله، شاعرٌ أمويٌّ. من أهل العراق. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٥٣٦، والأغاني ١٨/ ٦٨، وخزانة الأدب ٣/ ٦٩.

(٢) البيت من الوافر.

والشاهد فيه: نصب (التلدد) على أنه مفعول معه، وقد أُضمر فعلٌ هو العامل فيه.

انظر: ديوان مسكين ٦٦، والكتاب ١/ ٣٠٧-٣٠٨، والكامل ١/ ٤٣٢، والجمل ٣١٩، والمفصل ٧٦، والحلل ١٨٤، وشرح المفصل ٢/ ٥٠، ورصف المباني ٤٨٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٣٠، وخزانة الأدب ٣/ ١٣٤.

(٣) الكتاب ١/ ٣٠٧.

إضمارِ ناصِبٍ، وعِلاجٍ، ولَيسَ كذلِكَ الرفعُ هُنا، وسِيبويهِ يقدِّرُ مَعَ (ما) فِعلاً ماضيًا[١]، ومَعَ (كيفَ) فِعلاً مُضارعًا[٢]، والمبردُ يرُدُّ عَلَيهِ وَيجعَلُهُما في الحالَين واحِدًا[٣]، وقد ذكرنا ما عليهما ولهما في الشرح.

فإنْ قُلْتَ: مَا أَنْتَ وَما زَيدٌ، فالرَّفْعُ لا غيرُ، قالَ الشاعِرُ[٤]:

تُكَلِّفُني سَويقَ الكَرْمِ جَرْمٌ ... وَما جَرْمٌ وَما ذَاكَ السَّوِيقُ[٥]

/ ٩٢ أ وَأَنْشَدُوا عَلَى: (ما أَنْتَ وَزَيدًا)، قَولَ الشاعِرِ[٦]:

وَما أَنَا وَالسَّيرَ في مُتْلَفٍ ... يُبرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ[٧]

---

(١) الكتاب ١/ ٣١٠.

(٢) الكتاب ١/ ٣٠٣.

(٣) انظر: الانتصار ١٠٠.

(٤) هو زياد الأعجم.

(٥) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: رفع (ذا) لما تكررت (ما)، والدليل على كونها في محل رفع رفعُ متبوعها (السويق).

انظر: الكتاب ١/ ٣٠١، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٩٨، والشعر والشعراء ١/ ٤٢٤، والكامل ١/ ٤٣١، والجمل ٣١٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٧، وتحصيل عين الذهب ٢٠٠، والمخصص ٥/ ٨، وخزانة الأدب ٣/ ١٤١.

(٦) هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي.

(٧) البيت من المتقارب.

الذكر: أراد به الجمل. والضابط: القوي. والتبريح: المشقة. يقول: ما لي أتجشم السير في الفلوات المتلفة. (عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد فيه: نصب (السير) على إضمار فعل.

=

وكذا قَولُهُ[١]:

أتوعِدُني بقومِك يا بنَ حجلٍ ... أُشاباتٍ يُخالونَ العِبادا

بما جمَّعْتَ من حَضَنٍ وَعَمرٍو ... وَما حَضَنٌ وَعمرٌو وَالجِيادا[٢]

فأمَّا ما أَنْشَدَهُ الرَّاعي نَصبًا وهو:

أَزْمانَ قَومِي وَالجماعةَ كَالذي ... مَنَعُوا الرِّحالةَ أَن تميلَ مميلا[٣]

فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَزْمانَ كانَ قَومِي.

وَاعْلَم أنَّ هذا المنصُوبَ بَعدَ الواوِ لا يخلُو أَن يكونَ مَنصُوبًا بالواوِ، أو بِفعلٍ مُقَدَّرٍ بَعدَ الواوِ، بِواسِطةِ الواوِ، أو بِالفِعلِ الأَوَّلِ بِغيرِ واسِطةِ الواوِ، أو بِالمذكُورِ بِواسطةِ الواوِ، فلا يجوزُ أَن يكونَ مَنصُوبًا بالواوِ؛ لأنها مَنقولةٌ مِن بابٍ لا تَعْمَلُ فِيهِ، وهُو بابُ العَطْفِ، وأَيضًا فلو كانَتْ ناصِبةً لَنَصَبَتْ في كُلِّ مَوضِعٍ،

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ١٩٥، والكتاب ١/ ٣٠٣، والجمل ٣١٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٥-٢١٦، والتبصرة ١/ ٢٦٠، وتحصيل عين الذهب ٢٠١، والمرتجل ١٨٣، وشرح المفصل ٢/ ٥٢.

(١) هو شقيق بن جزء الباهلي.

(٢) البيتان من الوافر.

الأشابات: الأخلاط. وحَضَن وعمرو: قبيلتان. (عن تحصيل عين الذهب). وحضن بطن من بني القين. (عن تاج العروس ٣٤/ ٤٤٦ (حضن).

انظر: الكتاب ١/ ٣٠٤، والمحتسب ١/ ٢١٥، ٢/ ١٤، والتبصرة ١/ ٢٦٠، وتحصيل عين الذهب ٢٠٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٠، والحماسة البصرية ١/ ٣٢٢، واللسان ٤/ ٥٣٢ (عبر).

(٣) سبق تخريجهُ.

وَلا يجوزُ أَن يَكونَ مَنصُوبًا بِفِعلٍ مُقَدَّرٍ بِعدَ الواوِ، وإنْ كانَ مَذهبًا للزَّجاجِ[(١)]؛ لأَنَّهُ لَيسَ في قولِكَ: ما صَنَعْتَ وَأَباكَ ما يحسُن أن يُضمَرَ، ولوكانَ كذلِكَ لكانَ الكلامُ على جهةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ هذا الفِعلَ لم نَرَهُ يَظْهَرُ في بَعْضِ المواضِعِ، فلا يجوزُ أَن يَكونَ مَنْصُوبًا بالفِعلِ الذي قَبْلَ الواوِ بِغيرِ تَوَسُّطِ الواوِ؛ لأنَّ العامِلَ ليسَ لَهُ أَن يَعمَلَ فِيما لم يدُلَّ عَلَيهِ، وَأَيضًا فلو كانَ كذلِكَ لَكانَ يُنصَبُ بِغيرِ واوٍ، وما يَنْصِبُهُ مَعَ وُجُودِ الواوِ، فَلَمْ يَبْقَ إلاّ أَن يكونَ الناصبَ لَهُ الفِعلُ المُتَقَدِّمُ، بِوساطةِ الواوِ[(٢)]، فَتَدَبَّرْ ذلِكَ.

وَتَقُولُ في هذا البابِ: ما زلتُ وَزيدًا حَتى فعَلَ، أي: ما زِلتُ بِزيدٍ، فَهُوَ مفعولٌ، فَقَد عَمِلَ ما قَبْلَ الواوِ فيما بعدَها، والمعنى مَعنى (مَعَ)، وَمَعنى (مَعَ) يَصْلُحُ في هذِهِ المسألةِ لِقُربِ ما بَينَهُما، والكوفيُّ يَنصِبُ زيدًا نَصْبَ (مَعَ)[(٣)]، وَهُوَ قَريبٌ مِن مَذْهَبِ الأَخْفَشِ[(٤)]؛ لأنَّ الواوَ عِندَهُ مُصلِحةٌ لِزَيدٍ أَن يَنْتَصِبَ بِتَوَسُّطِها انتصابَ الظَّرْفِ، وَلَيسَتْ بمُعَدِّيةٍ، وهذا عِندَ البصريِّ لا يَصِحُّ؛ لأنَّ (مَعَ) ظَرفٌ، ثم إنَّنا إذا حَذَفْنا المُضافَ وَأَقْمنا المُضاف إليهِ مُقامَهُ لم نحتَجْ إلى

---

(١) انظر رأي الزجاج في الإنصاف ١/ ٢٤٨، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤.

(٢) انظر الأقوال في ناصب المفعول معه في: الإنصاف ١/ ٢٨٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٢١، والهمع ١/ ٢٢٠.

(٣) المنقول من مذهب الكوفيين أنهم ينصبون المفعول معه بالخلاف. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠، والجنى الداني ١٥٥.

(٤) انظر رأي الأخفش في: الإنصاف ١/ ٢٤٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، والجنى الداني ١٥٦.

الواوِ، والسيرافيُّ يقارِبُ هذا القولَ[١]، ويقولُ: جَعَلُوا الإعرابَ الذي كان في (مَعَ) مِنَ النَّصْبِ في (زَيد) الذي بعدَ الواو، لَمَّا لم تكُنِ الواوُ مُعْرَبةً، ولا هِيَ في مَوضِعِ إعرابٍ كما قالوا: جاءَ القومُ إلاَّ زيدًا، وجاءَ القومُ غيرَ زيدٍ.

(١) أي قول الأخفش. ولم أجد رأي السيرافي في مظانه من شرح الكتاب.

قال أبو الفتح: «المُشَبَّهُ بِالمفعُولِ عَلَى خمسةِ أَضْرُبٍ: حالٌ، وَتمييزٌ، واسْتِثناءٌ، وَاسْمُ (إنَّ) وَأَخواتِها، وَأَخبارُ (كانَ) وَأَخواتِها، وَقَد مَضَى ذِكْرُه»[1].

قالَ سعيدٌ: هذِهِ الأَشياءُ التي ذَكَرَها مُشبَّهةٌ بالمفعولاتِ الصحيحةِ، وَلَيسَتْ بمفعولاتٍ على الحقيقةِ، أَلا تَرَى أنَّ الحالَ هِيَ في الحقيقةِ صاحبُها، فَهِي تُناسِبُ خَبرَ (كانَ)، والمفعولَ الثانيَ مِن (ظَنَنْتُ)، ولهذا المعنى جَعَلَ الكوفيُّ خَبرَ (كانَ) والمفعولَ الثانيَ مِن (ظَنَنْتُ) أحوالاً[2]، ولهذا المعنى كانَ لِلحالِ وَجهٌ واحدٌ وَهُوَ التَّنكِيرُ، وَسَنُبَيِّنُ ذلِكَ في مَوضِعِهِ إن شاءَ اللهُ.

والتَّمْييزُ كالحالِ؛ في أنَّهُ مُشبَّهٌ بِالمفعولِ بِهِ؛ لأنَّ العامِلَ فِيهِ الغالبُ أن يكونَ مَعنى فِعلٍ، نحوُ: [تمامِ الكلمةِ بِنُونِ][3] عشرينَ، أَو تَنْوينٍ أَو إضافةٍ، أَو تَقديرِ تَنوينٍ، ولهذا لَزِمَ طَرِيقةً واحدةً في الوُجُودِ، وهُوَ التنكيرُ.

وأمَّا الاستِثناءُ فَقَد تَقَدَّمَ فِيهِ فَصْلٌ، وأمرُ الاستثناءِ مُشكلٌ، فإنَّهُ يكونُ مَعرِفةً ونَكِرةً، ويعمَلُ فيهِ الفِعلُ القَوِيُّ بِوساطةِ الحُرُوفِ، وهذِهِ جميعُها حالةُ المفعولِ بِهِ الصحيحِ.

فإنْ قِيلَ: فإنَّهُ يَعمَلُ فِيهِ مَعنى الجملةِ، نحوُ: القومُ إخوتُك إلاَّ زَيدًا، ويعمَلُ

---

(١) في اللمع: ذكرهما. ص ٦٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٨٢١، والتبيين ٢٩٥، وائتلاف النصرة ١٢١.

(٣) في د.

فِيهِ مَعنى الفِعلِ بِوساطةِ الحرفِ / ٩٢ ب كَقَولِكَ: القومُ في الدَّارِ إلاَّ زيدًا، وهذا يُخْرِجُهُ عَن حَيِّزِ المفعولِ بِهِ الصَّريحِ.

قِيلَ: فإنَّ الظرفَ يَعملُ فيهِ المعنى وهُوَ مَفعولٌ صَحيحٌ.

فالجوابُ: أنَّ هذا مَفعولٌ فِيهِ، والكلامُ عَلَى المفعولِ بِهِ، والصوابُ عِندِي أَنَّهُ شَبيهٌ بالمفعولِ بِهِ؛ لأنَّ قَولَكَ: قامَ القومُ إلاَّ زَيدًا، لم يَصِلْ إلى (زيد) شَيءٌ مِنَ القيامِ يكونُ بِهِ مفعولاً، كما تقولُ: أكرَمْتُ زَيدًا، وأَقَمْتُ زيدًا، فإنَّهُ قَد وَصَلَ إليهِ فِعلُكَ، هذا أَجْوَدُ ما يُقال فيهِ.

وأمَّا خَبرُ (كانَ) واسْمُ (إنَّ) والمفعولُ الثاني مِن (ظَنَنْتُ) فَقَد سَبَقَ الكلامُ فيها.

قال أبو الفتح:

«بابُ الحال

الحالُ: وَصْفُ هَيئةِ الفاعِلِ أَوِ المَفْعُولِ بِهِ»[(١)].

قالَ سَعيدٌ: الحالُ وَصْفُ هَيئةِ الفاعِلِ أَوِ المفعُولِ بِهِ عِندَ إيجادِهما ذلِكَ المَعنى المُسنَدَ إليهِما، وَهِيَ في الحقيقةِ هَيئةُ الفاعِلِ عِندَ وُجودِ الفِعلِ، وَهيئةُ المفعُولِ عِندَ حُلولِ الفِعلِ بِهِ.

فإنْ قِيلَ: فما تَصْنَعُ بِقولهم: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقرٌ صائدًا بِهِ غدًا؟

قِيلَ: التَّقديرُ: مُقَدَّرًا بِهِ الصَّيدُ غدًا، فتقديرُهُ ماضٍ.

فإنْ قِيلَ: فَأَجِزْ وُقُوعَ الفِعلِ المُستَقْبَلِ مَوقِعَ الحالِ، كما أَجَزْتَ في الاسْمِ.

فالجوابُ: أنَّ (مُقدَّرًا) و(صائدًا) اسمانِ فَجازَ أَنْ يَنُوبَ أحدُهما عَنِ الآخرِ، كما تَقُولُ: مَرَرْتُ بِظَرِيفٍ، إذا احْتَجْتَ، ولا تقولُ: مَرَرْتُ بِيقُومُ، تُريدُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ، فتُقيمُ الفِعلَ مُقامَ الاسْمِ، فأمَّا قَولُهُ[(٢)]:

إنْ كانَ فِيها غَيرُ رَسْمٍ وَحَجَرْ
وَغَيرُ كَبْداءَ شَدِيدَةِ الوَتَرْ
جاءتْ بِكَفَّي كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ[(٣)]

---

(١) اللمع ٦٢.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) الأبيات من الرجز.

فشاذٌّ، وكذلِكَ قَولُ الكُمَيْتِ[(١)]:

لَكُـم مَـسْجِدَا اللهِ المَـزُورانِ وَالحَـصَا　　لكُـمْ قِبْـصُهُ مِـنْ بَـيـنِ أَثْـرَى وَأَقْـتَرا[(٢)]

أي: رَجُلٍ أَثْرى، وَرَجُل: أَقْتَرَ[(٣)].

فأمَّـا قولُـهُ: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ﴾[(٤)]، وَقَولُـهُ تعـالى: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا

الرواية في المصادر:

ما لك عندي غير رسم وحجر

و(جادت) بدل (جاءت).

الكبداء: صفة للقوس، وهي التي يملأ الكف مقبضها.

والشاهد فيه: بكفي كان، إذ التقدير: بكفي رجل كان، فحذف الموصوف بالفعل، وأقامه مقامه.

انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٥١٣ (الثالث فقط)، والمقتضب ٢/ ١٣٩، والأصول ٢/ ١٧٨، والبغداديات ٢٤٦ (الثالث فقط)، والخصائص ٢/ ٣٦٧، والتمام ٢٠٨، والمحتسب ٢/ ٢٢٧ (الثالث فقط)، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٦، والإنصاف ١/ ١١٤-١١٥.

(١) هو الكُمَيتُ بن زيد الأسدي. شاعر أمويٌّ، اشتُهر بحبه لآل البيت، وتعصبه لعدنان. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٥٦٦، والأغاني ١٦/ ٣٢٨.

(٢) البيت من الطويل.

القبص: العدد الكثير من الناس. (اللسان ٧/ ٦٩ (قبص).

انظر: إصلاح المنطق ٣٩٧، والمعاني الكبير ١/ ٥٢٧، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٢، وتهذيب اللغة ٨/ ٣٨٥ (قبص)، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٩ (قبص)، والمخصص ١٣/ ٢٢٤، وتهذيب إصلاح المنطق ٢/ ٣٠٤، والإنصاف ٢/ ٧٢١، واللسان ٣/ ٢٠٥ (سجد)، ٧/ ٦٩ (قبص).

(٣) في أ: أقترى.

(٤) الصافات: ١٦٤.

وَارِدُهَا﴾[١]، فإنما حَسُنَ حذفُ الموصوفِ لوُجودِ (مِنَ) الدالةِ عَلَيهِ. وَقد حُذِفَ الموصُوفُ وهوَ (أَحَد)، وَأُقِيمَتِ (مِن) مُقامَهُ، وَأَيضًا [فإنما][٢] لم يجُز إقامةُ الفِعلِ المُستَقْبَلِ مُقامَ الاسمِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا كانَ مُستَقْبلاً [لا يفتقِرُ إلى قَرينةٍ، والفِعلُ إذا كانَ مُستَقْبَلاً][٣] افتَقَرَ إلى قَرينةٍ، وَأيضًا فإنَّ هذا تَوَسُّعٌ، فارتُكِبَ في الأصلِ لِقوَّتِهِ، ولم يُرتكبْ في الفرعِ لِضَعفِهِ.

وإنما وَقَعَ الماضِي وَمَعَهُ (قَد) مُظهَرةً أو مُقدَّرةً مَوقِعَ الحالِ نَظَرًا إلى الحالةِ التي انْتَقَلَ عَنها، فإذا أوقَعُوهُ حالاً وَجَعَلُوا مَعَهُ (قَدْ) قَرِينةً إلى الحالِ فكانَتْ لَهُ بمنزلةِ حَرفِ المُضارَعةِ، ويُقرِّبُ ما بينَ الحالِ والماضي امتناعُ نونِ التوكيدِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيهما.

فإنْ قِيلَ: إذا ادَّعَيْتَ أنَّها هيئةُ الفاعِلِ أَوِ المفعُولِ، فما تَصْنعُ بِقولهم: جاءَ زيدٌ وَعمرٌو مُنطلِقٌ، وليس قولُكَ: (عمرٌو منطلقٌ) بهيئةٍ لِزَيدٍ؟

فالجوابُ أنَّ هذا يُؤَوَّلُ إلى ما شَرَطْناهُ؛ لأنَّ التقديرَ: جاءَ زيدٌ مُوافِقًا انطِلاقَ عَمرٍو، والكلامُ أيضًا في المُفردِ الذي هو الأصلُ، لا في ما نابَ مَنابَهُ، ألا تَرَى إلى افتِقارِكَ إلى الواوِ في الجُملةِ العاريةِ مِنَ الضَّميرِ، وَقَد تَأتي مِنَ الفاعِلِ والمفعُولِ إذا اجتَمَعا فِيها، وتَأتي بِلفظِ التَّثنيةِ، فتقولُ: لَقِي زَيدٌ عَمرًا راكِبَينِ، قالَ

---

(١) مريم: ٧١.

(٢) في د.

(٣) سقط من أ.

الشاعرُ(١):

مَتى ما تَلْقَني فَردَينِ تَرجُفْ ... رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا(٢)

وقال(٣):

وَعُلِّقْتُ لَيلَى وَهْيَ ذاتُ مُوَصَّدٍ ... ولم يَبْدُ للأَتْرابِ مِن ثَدْيِها حَجْمُ

وَلِيدَينِ نَرْعَى البُهْمَ يا لَيتَ أَنَّنا ... إلى اليَوْمِ لم نكبَرْ ولم تَكْبَرِ البُهْمُ(٤)

وقال(٥):

وَلَئِنْ لَقِيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ ... أَيِّي وَأَيُّكَ فارِسُ الأَحْزابِ(٦)

---

(١) هو عنترة بن شداد.

(٢) البيت من الوافر.

الشاهد قوله: فردين. فهو حال من الفاعل والمفعول. ومثله البيتان بعده.

انظر: ديوان عنترة ٢٣٤، والتخريج ٣٤٧، والبصريات ٢،٧٨١، والتبصرة ١/ ٢٣٦، واللآلئ ١/ ٤٨٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٦، وأساس البلاغة ١/ ٣٧٦ (رنف)، وأسرار العربية ١٧٧، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥١، واللسان ٩/ ١٢٧ (رنف)، وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٧.

(٣) هو قيس بن الملوح.

(٤) البيتان من الطويل.

روي: (غِرٌّ صغيرة). و(ذات ذؤابة) و(ذات ذوائب) بدل (ذات موصد)، و(صغيرين) بدل (وليدين).

المُوصَّد: كساء تلبسه الصبايا. (عن المقاييس ١/ ١١٠ (أصد).

انظر: ديوان المجنون ١٦٤، ومجالس ثعلب ١/ ٦٠٠، والشعر والشعراء ٢/ ٥٥٠، والبصريات ٢/ ٧٨٣، وأمالي القالي ١/ ٢١٦، والمخصص ١٦/ ١١٥، والحماسة البصرية ٣/ ١٢٣٣، والتذكرة الفخرية ٣٧٨، واللسان ٣/ ٤٦٠ (وصد)، والبحر المحيط ٢/ ١٢١.

(٥) نسبه الشاطبي وحده إلى عنترة.

(٦) البيت من الكامل.

انظر: المحتسب ١/ ٢٥٤، والبحر المحيط ٢/ ٤٥٣، والدر المصون ٣/ ١٦٧، والمقاصد الشافية ٤/ ١٠٩.

فإن كانا مُختَلِفي الحالِ أَتَيْتَ بحالِ كُلِّ واحِدٍ منهُما بعدَهُ، فتقولُ: لَقيَ زَيدٌ مُصعِدًا عَمْرًا مُنحَدِرًا، فإنْ أَخَّرتَ الحالينِ عنهُما قَدَّمْتَ التي لِصاحِبِ الحالِ الآخِرِ وَجَعَلْتَها في جَنْبِهِ، فَقُلْتَ: لَقِيَ زَيدٌ عَمْرًا مُصعِدًا مُنحَدِرًا، / ٩٣ أ إذا كانَ الإصعادُ لِعَمرٍو؛ لأنَّكَ لَو لَزِمْتَ الرُّتبةَ التي لِلفِعْلِ مَعَها لم تُوَفِّ أَحَدًا مِنهُما حَقَّهُ، [وَقَدْ حَكَى ضِدَّ ذلِكَ ابنُ كَيسان[1]][2].

ولا يَصِحُّ حالانِ يَعْمَلُ فِيهِما فِعلٌ واحدٌ، لاسمٍ واحِدٍ، كما لا يَعمَلُ في ظَرْفي زَمانٍ ولا ظرفي مكانٍ، ولا في مصدرَينِ[3]، ولهذا قالُوا في قولهم: جاءَ زيدٌ راكبًا مُسرِعًا: إنَّ (مُسرعًا) حالٌ مِنَ المُضْمَرِ في (راكب).

وَذَهَبَ المازِنيُّ إلى أَنَّهُ وَصْفُ (راكبٍ)[4]، وَوَصْفُهُ قَبِيحٌ؛ لأَنَّهُ قَد عَمِلَ في المُضمَرِ، فإنْ فُرِّقَ بَينَ المُضمَرِ والظاهِرِ جازَ، وعُثمانُ يجعَلُهُ في كِتابِ التَّمامِ[5] في

---

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، (ت ٣٢٠هـ) إمام في النحو، أخذ عن المبرد وثعلب، فمزج بين المذهبين. انظر: نزهة الألباء ١٧٨، وإنباه الرواة ٣/ ٥٧، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٦.

(٢) في د.

(٣) هذا رأي الفارسي وكثير من المحققين، وتابع على ذلك ابن عصفور. وأجاز المسألة ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم. انظر: المسائل البصريات ٢/ ٧٨١-٧٨٣، والمقرَّب ١٧٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٥، والتصريح ٢/ ٦٦٠.

(٤) نقل أبو حيان هذا الوجه دون عزو. انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٥.

(٥) لم أجده في المطبوع.

قَولِ الشاعِرِ[١]:

إذا نَظَـرَ المُختـالُ بـالبُغْضِ نحوَنـا يُـردُّ حَـسِيرًا طَرْفُـهُ وَهْـوَ أَقْبَـلُ[٢]

فَجَعَلَ (حَسِيرًا) وَالجُملةَ التي هِيَ ([هو][٣] أَقْبَلُ) حَالَينِ، لِلطَّرْفِ، وَقَدْ ذَكَرَ مَنْعَ ذَلِكَ في عِدَّةِ كُتُبٍ[٤]، وَيجوزُ لَكَ وَصْفُ الشَّيءِ بِأَشياءَ كَثِيرةٍ، والخبرُ عَنهُ بِأشياءَ كَثيرةٍ، فأمَّا أَن يُجْعَلَ لَهُ حالانِ فَلا.

وَقَدْ تَأتي الحالُ مِنَ المُضافِ إِليهِ، فإنْ كانَ المُضافُ إليه فاعِلاً في المعنى أو مفعولاً في المعنى فإنَّ ذلِكَ يكونُ كَكَثرةِ ما تَقَدَّمَ، نحوُ قولِكَ: أَعجَبَني ضَربُكَ قائمًا، وأَعْجَبَني قُعُودُكَ ضاحِكًا، والحالُ للكافِ المجرورةِ بالإضافةِ، والأسماءُ المُضافةُ المجرورةُ مرفوعةٌ في المعنى، وكذلِكَ: أَعجبني دَقُّ الثوبِ جَديدًا، فالحالُ مِنَ المفعولِ بِهِ وهُوَ الثوبُ، فإنْ كانَ المُضافُ لَيسَ بِفاعلٍ ولا مفعولٍ قَلَّتِ الحالُ مِنهُ جِدًّا، وذلِكَ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾[٥] فـ(حَنِيفٌ) حالٌ مِن (إبراهيم)، وقِيلَ: هُوَ حالٌ مِنَ المِلَّةِ، وذَكَّرَ (حَنِيفًا)؛ لأنَّهُ عَنى بِالمِلَّةِ الدينَ[٦]،

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل. ولم أقف عليه.

(٣) سقط من ج.

(٤) نقل أبو حيَّان عن ابن جني إجازة هذه المسألة. انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٥.

(٥) البقرة: ١٣٥.

(٦) قال به ابن الشجري. انظر: أماليه ١/ ٢٥. ونقله عنه أبو حيان. انظر: البحر المحيط ١/ ٤٠٦.

وقولُهُ تعالى: ﴿النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[(١)] حالٌ مِنَ المُضافِ إليهِ إذا كانَ (مَثْوَى) ظَرْفًا، وَكَقولِهِ تَعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[(٢)] وقالَ [الشاعر[(٣)]][(٤)] أنشدهُ الفارسي[(٥)]:

عَوْذٌ وَبهثَةُ حاشِدُونَ عَلَيهِمُ حِلَقُ الحَدِيدُ مُضاعَفًا يَتَلَهَّبُ[(٦)]

فـ(مُضاعَفًا) حالٌ مِنَ الحديدِ، فَتَقُولُ عَلَى هذا: جاءَني غُلامُ هِندٍ مَسْرُورَةً، وَمِثْلُهُ قَولُ الفِنْدِ الزِّمَّانِيِّ[(٧)]:

وطعنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غذا والزِّقُّ مَلآنُ[(٨)]

---

(١) الأنعام: ١٢٨.

(٢) الحِجر: ٦٦.

(٣) هو زيد الفوارس بن حصين الضبي.

(٤) في د.

(٥) في الشيرازيات ١/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٦) البيت من الكامل.

عوذ وبُهثة: قبيلتان. وحلق الحديد: المقصود بها الدروع. ويتلهب: يشتعل. (عن خزانة الأدب).

انظر: نوادر أبي زيد ٣٥٩، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٦، ٣/ ٩٦، والبديع ١/ ١/ ١٨٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٠، وخزانة الأدب ٣/ ١٧٣.

(٧) هو شهل بن شيبان بن مازن من بني بكر بن وائل. شاعر جاهليٌّ، كان من الفرسان المعدودين، شهد حرب بكر وتغلب وقد قارب المائة. انظر: الأغاني ٢٣/ ٢٥٣، والإكمال لابن ماكولا ٤/ ٤٠١، ولباب الآداب لأسامة بن منقذ ٢٠٥-٢٠٦.

(٨) البيت من الهزج.

غذا: سال. (عن المقاييس).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٧، والحيوان ٦/ ٤١٦، وأمالي القالي ٢/ ٢٦٠، ومقاييس اللغة ٤/ ٤١٦ (غذي)، =

فـ(غَذا) مَعَ (قَد) المُقَدَّرةِ حالٌ مِنَ (الزِّقِّ) عِندَ عُثمانَ[(١)]، أو مِنَ (الفَمِ)، وَمِن ذلِكَ قَولُهُ[(٢)]:

كَأَنَّ حَوامِيَهُ مُدْبِرًا ... خُضِبْنَ وإن كُنَّ لم تُخْضَبِ
حِجارَةُ غَيلٍ بِرضراضةٍ ... كُسِيْنَ مُلاءً مِنَ الطُّحْلُبِ[(٣)]

فـ(حِجارَةٌ) خَبرٌ، و(مَدبِرًا) حالٌ مِنَ الهاءِ، و(خُضِبْنَ) مَعَ (قَد) المُقَدَّرةِ حالٌ مِنَ الحوامي. والعاملُ في حالِ المُضافِ إليهِ مَعنى الإضافةِ، والعامِلُ في (خُضِبْنَ) (كَأَنَّ)، وَمِن ذلِكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾[(٤)] في أَحَدِ القَولَينِ[(٥)].

واللسان ١٤/ ٤٣٢ (شصا)، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٢.

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣.

(٢) هو النابغة الجعدي.

(٣) البيتان من المتقارب.

الحوامي: جمع حامية، وهي ما فوق الحافر. والغَيْل: الماء الجاري على سطح الأرض. والرَّضراضة: الأرض الصلبة. والطُّحلب: خضرة تكون في الماء المزمن. (عن خزانة الأدب).

انظر: الشعر والشعراء ١/ ١٣٠، والمعاني الكبير ١/١٦٦، والتنبيه ١٣ ، والتمام ٦٢ (الشطر الأول من الأول)، وخزانة الأدب ٣/ ١٦١.

(٤) البقرة: ٨٤.

(٥) نظير هذه الآية آية سبقتها بقليل، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، وفيها أربعة أوجه، أحدها: الحال. والثاني: أن تكون جوابًا لقسم. والثالث: أن يضمر قولٌ، وتكون (لا) نافية. والرابع: أن يكون الأصل: بأن لا تعبدوا، فحذفت (أن) فارتفع

=

وأمَّا قَولُهُ تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾[(١)] فَمَنْ لم يجعَل (نَذِيرًا) حالاً مِنَ المُضْمَرِ في (قُمْ)[(٢)] وَجَعَلَهُ حالاً مِن (إحدى) فالعامِلُ فيهِ التَّفَرُّدُ، وإنْ جَعَلَهُ حالاً مِنَ (الكُبَر) فالعامِلُ فِيهِ مَعنى (الكُبر)، لا الإضافةُ، ويكونُ (نَذِيرًا) عَلَى هذا القَولِ مَصْدَرًا؛ لأنَّهُ حالُ المؤنَّثِ[(٣)].

والنحاةُ يختَلِفونَ في هذه التَّسمِيةِ، فالبَصريُّ يُسمِّيها الحالَ، والكسائيُّ يسمِّيها القطعَ والحالَ، وهشامٌ يُسمِّي الحالَ ما جَرَتْ بَعدَ المعرِفةِ العَلَمِ والمضمرة، والقَطْعَ بَعدَ الظاهِرِ غَيرِ العَلَمِ[(٤)]، وبعضُهُم يُسمِّيها الحالَ في كُلِّ شَيءٍ إلاَّ بعدَ الألِفِ واللامِ، فإنَّهُ يُسمِّيها القَطعَ، والفراءُ يقولُ في قولِكَ: زَيدٌ خَلْفَكَ قائمًا، هِيَ حالٌ؛ لأنها تحتمِلُ أشياءَ كَثيرةً، ويقولُ في قولِكَ: زَيدٌ عَلَى الحائطِ راكِبًا، هُوَ قَطْعٌ؛ لأنها بمعنى الملْفُوظِ بها[(٥)].

الفعل. انظر: كشف المشكلات ١/ ٦١، ٦٣، والبيان ١/ ١٠٠.

(١) المدثر: ٣٦.

(٢) في قوله تعالى أوَّل السورة: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر: ٢].

(٣) في نصب (نذيرًا) أقوال. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٤٩، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٧٤، وكشف المشكلات ٢/ ١٤٠٠، والبيان ٢/ ٤٧٤.

(٤) لم أقف على هذا التفريق. انظر: هشام بن معاوية الضرير ٢٢٨.

(٥) انظر هذا التفريق عند الفراء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] في المعاني ١/ ١٢، ٢٠٠. وانظر تسميته حالًا عنده في المعاني ١/ ٣٠٩.
وانظر أيضًا: النحو وكتب التفسير ١/ ١٩٥، ودراسة في النحو الكوفي ٢٤٣.

وَقَدْ أُقِيمَتِ الحالُ مُقامَ الفِعلِ في قَولِهِ[(١)]:

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيرَ داءٍ مُخامِرٍ ... لِعَزَّةَ مِن أَعْراضِنا ما اسْتَحَلَّتِ[(٢)]

فـ(هَنِيئًا) حالٌ نَائبٌ مَنابَ الفِعلِ، لمشابهتِها الظَّرْفِ، والظَّرفُ قَد يَنُوبُ عَنِ الفِعلِ، واختُزِلَ الفعلُ مَعَها فَلَم يَبْقَ لَهُ حُكمٌ، إلاَّ العملُ في (هَنِيئًا) وَ(مَرِيئًا)، و(ما اسْتَحَلَّتْ) مَرفوعٌ بأحدِهما / ٩٣ ب عَلَى الخِلافِ[(٣)]، فإنِ ارتَفَعَ (ما) بـ(هنيئًا) لم يكُنْ (مَرِيئًا) وَصْفًا لَهُ عِندَ البَصْرِيِّ، وإن رَفَعَ المُضْمَرَ كانَ عَلَى قَولِ المازِنِيِّ، واللامُ مُتَعَلِّقةٌ بِـ(مُخامِرٍ)، وَ(غَيرَ) حالٌ مِن أَحَدِ القِسْمَينِ، كَذا ذَكَرَ الفارسيُّ[(٤)].

وعِندِي أَنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ حالاً مِنَ المُضْمَرِ، و(ما اسْتَحَلَّتْ) مُرتَفِعٌ بِـ(مَرِيئًا)؛ لأجلِ الفَصْلِ، و(مِن أعراضِنا) مُتَعَلِّقٌ بِشَيءٍ مُضمَرٍ يُفَسِّرُهُ (ما اسْتَحَلَّت).

---

(١) هو كثير عزّة.

(٢) البيت من الطويل.
انظر: ديوان كُثيِّر ٥٦، والعين ٤/ ٢٦٣ (خمر)، والشعر والشعراء ١/ ٤٢٨، والكامل ٢/ ٥١٥، وأمالي القالي ٢/ ١٠٨، والشيرازيات ١/ ٢٨٧، ومقاييس اللغة ٢/ ٢١٦ (خمر)، وزهر الآداب ١/ ٣٥٤، والكشاف ٤/ ٢٤، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٥٦.

(٣) الخلاف في الأولويّة، فالمسألة من باب التنازع. فالبصريون يعملون الثاني لقربه، والكوفيون يعملون الأول لتقدمه.

(٤) انظر: المسائل الشيرازيات ١/ ٢٨٧-٢٨٨.

قال أبو الفتح: «فأمّا لَفْظُها فإنها نكِرةٌ، تَأتي بَعْدَ معرِفةٍ قَدْ تمَّ بها[1] الكلامُ، وتِلكَ النكرةُ هِيَ المعرفةُ في المعنى»[2].

قالَ سَعيدٌ: لا تَكمُلُ الحالُ في الغالِبِ إلاَّ بِسَبْعِ شرائطٍ، منها: أن تكونَ نكِرةً. ومِنها أن تكونَ مُشتَقَّةً. ومِنها أن تكونَ مِن مَعرِفةٍ أو ما في حُكمِها. وَمِنها أَن يَكونَ الكلامُ قَد تمَّ دونها، أو في تقديرِ ذلِكَ. وَمِنها أن تكونَ مُقَدَّرةً بـ(في). وَمِنها أن تكونَ مُنتَقِلةً في الغالِبِ. ومِنها أن تَكونَ جوابَ (كَيفَ). وهَذِهِ دَعَاوٍ لا بُدَّ مِن إيجادِ بَراهِينِها، فأمّا كونها نكِرةً؛ فلأنَّ الغَرَضَ في الحالِ أن يُقْصَدَ هَيئَةُ الفاعِلِ أَوِ المفعُولِ، وهُوَ صِفةُ الفِعلِ في المعنى، ألا تَرَى أنّكَ إذا قلتَ: جاءَ زَيدٌ، لم يُعلَمْ حالُ المجيءِ عَلَى أيِّ شَيءٍ هُو، فتبيِّنُهُ، وَقَد[3] ثَبَتَ أنَّ الفِعلَ نكِرةٌ، فَيَجِبُ أَن تَكونَ صِفتُهُ نكرةً.

والفَرقُ بينَ الصِّفةِ والحالِ أنَّ الصفةَ قَد يُذكَرُ الموصُوفُ وهِيَ مَعَهُ، ولا يُرادُ أنها ذلِكَ الوقتِ مَوجُودةٌ، كقولِكَ: رَأيتُ زَيدًا الشاعِرَ، فلا تُرِيدُ أنَّ الشِّعرَ كانَ يُنشِدُهُ ذلِكَ الوقتَ، وإذا قُلتَ: رَأيتُ زيدًا شاعرًا، فإنما تُريدُ أنَّكَ رَأَيتَهُ وهو يقولُ الشعرَ، أو يُنشِدُهُ.

والثاني: أنَّ الصفةَ لا تَتَقدَّمُ علَى الموصُوفِ، والحالُ تَتَقَدَّمُ عَلَى صاحِبِها،

(١) في اللمع: عليها.

(٢) اللمع ٦٢.

(٣) في ج: فقد.

وأيضًا فإنَّهُ يُشبِهُ التمييزَ، مِن حَيثُ إنَّهُ مُبيِّنٌ، كما أنَّ التمييزَ مُبيِّنٌ، والشَّبَهُ الذي بينَهُما يُوقِعُ الاختِلافَ في بَعضِ الألفاظِ، أحالٌ هِيَ أم تمييزٌ، فَمِن ذلِكَ قولُهُ[1]:

إذا أَكَلْتَ سَمَكًا وفَرْضا ... ذَهَبْتَ طُولاً وَذَهَبْتَ عَرْضا[2]

فـ(طولٌ) و(عرضٌ) عِندَ سِيبوَيهِ مُنتصِبانِ عَلَى الحالِ[3]، والتقديرُ فِيهِ: مُتطاوِلاً مُتعرِّضًا، وعِندَ المُبرِّدِ مَنصوبٌ عَلَى التمييزِ[4]، وعِندَ غيرِهما عَلَى الظَّرْفِ[5]، وكذلك قولُهُ[6] أنشدَهُ سيبويه[7]:

---

(١) هو رجلٌ من عمان.

(٢) من الرجز.

الفرض: جنسٌ من التمر (عن المقاييس).

انظر: الكتاب ١/ ١٦٣، ومجالس ثعلب ١/ ٢١٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٤، ومقاييس اللغة ٤/ ٤٩٨ (فرض)، وفرحة الأديب ١٨، والمخصص ١١/ ١٣٤، وتحصيل عين الذهب ١٣٤، ورسالة الغفران ٦٩، واللسان ٧/ ٢٠٦ (فرض).

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٦٣. وذهب الأعلم في شرح الشواهد إلى أن سيبويه يرى أن نصب هذا وأمثاله على التمييز، وإنما عبر بذكره للحال لما بين الحال والتمييز من المناسبة لوقوعها نكرتين بعد تمام الكلام، وتبيينهما للشيء المقصود. انظر: تحصيل عين الذهب ١٣٢. أما في النكت (١/ ٢٨١) فقال: «فنصبُ كلاكلًا وصدورا عند سيبويه على الحال، وجعلها في معنى ناحلاتٍ، وكان المبرد يقول: نصبها على التمييز».

(٤) رأي المبرد في النكت كما في الإحالة السابقة، ونسبه ابن السيرافي إلى بعض النحويين. انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢١.

(٥) قال ابن سيده بعد ذكر بيت جرير الآتي: «وضع الأسماء موضع الظروف، كقوله: ذهبْتَ قُدُمًا وأُخُرا» انظر: المحكم (كلل) ٦/ ٤١١.

(٦) هو جرير.

(٧) الكتاب ١/ ١٦٣.

مَشَقَ الهَواجِرُ لحمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وَصُدُورا[١]

وَقَوْلُهُ[٢]:

طَوِيلُ مِتَلٍّ[٣] العُنُقِ أَشْرَفَ كاهِلاً أَشَقُّ رَحِيبُ الجَوْفِ مُعتَدِلُ الجِرْمِ[٤]

قالَ: كأنَّهُ قد قالَ: ذَهَبَ صُعُدًا[٥]، وَأَيضًا فَهِي زيادةٌ في الخبرِ، وحُكمُ الخبرِ أن يكونَ نكِرةً، فما زادَ عَلَى الخبرِ يجبُ أن يكونَ نكِرةً.

فأمَّا قولُهم: دَخَلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ، وطَلَبْتَهُ جَهْدَكَ، وجاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ،

---

(١) البيت من الكامل.

مشق: أذهب. أي أذهب سير الهاجرة مع سير الليل لحمهن. والكلاكل والصدور شيءٌ واحد. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد: انتصاب (كلاكل) على الحال، أو التمييز، أو الظرف. على الخلاف الذي ذكره.

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٢٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢٠، والمحكم ٦/ ٤١١ (كلل)، وتحصيل عين الذهب ١٣٢، والكشاف ٣/ ٣٠١، والروض الأنف ١/ ١٢٨، واللسان ١١/ ٥٩٧ (كلل)، وخزانة الأدب ٤/ ٩٨.

(٢) هو عمر بن عمار النهدي.

(٣) في أ: مميل.

(٤) البيت من الطويل.

المِتل: العنق الطويل، وأضافه إلى العنق ليبين نوعه. والكاهل: فروع الكتفين. والأشق: الطويل الشق وهو الجانب. والجرم: الجسم. (عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد: انتصاب (كاهلا) على الحال، أو التمييز، أو الظرف. على الخلاف الذي ذكره.

انظر: الخيل لأبي عبيدة ٢٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٩، وتحصيل عين الذهب ١٣٣، والنكت ١/ ٢٨٢، والمحكم ٤/ ١٠٣ (كهل)، واللسان ١١/ ٧٩ (كلل).

(٥) الكتاب ١/ ١٦٣.

وَ:

أَرْسَلَها العِراكَ...[١]

وَرَجَعَ عَودَهُ عَلَى بدئِهِ، وَجاءَ زَيدٌ وَحْدَهُ، فجميعُهُ مُتأوَّلٌ، فَسِيبويهِ يُقدِّرُ (الأَولَ فالأولَ) تَقدِيرَ: وَاحِدًا واحِدًا، وَهِيَ عِندَهُ شاذةٌ[٢]، وأمَّا (الجَمَّاءَ الغَفيرَ) فَهِيَ واقِعةٌ مَوقِعَ المصادِرِ المعرفةِ[٣]، (والعِراك) مَصْدَرُ فِعلِ ذلِكَ الفِعلُ واقعٌ مَوقِعَ الحالِ، تَقديرُهُ: أَرْسَلَها تَعْتَرِكُ العِراكَ، ثُمَّ حَذَفَ الفِعلَ وأَقامَ المصدَرَ مُقامَهُ[٤]، كما تقولُ: ما أَنتَ إلاَّ سَيرًا، أَي: ما أَنْتَ إلاَّ تَسِيرُ سَيرًا، وكذلِكَ: رَجَعَ

---

(١) بعض بيت من الوافر، وتمامه:

وَأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

وهو للبيد بن ربيعة.

روي: فأورَدها بدل (فأرسلها).

لم يذدها: لم يحبسها. ولم يشفق على نغص الدخال. أي: لم يخف أمرًا ينغص عليها دخالها، والدخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء. (عن الديوان).

الشاهد فيه: العراكَ. فهو منصوب على الحال، بتقدير: معتركةً.

انظر: ديوان لبيد ٨٦، والكتاب ١/ ٣٧٢، والمقتضب ٣/ ٢٣٧، والمسائل المنثورة ١٥، وتحصيل عيد الذهب ٢٣٠، والمخصص ٧/ ٩٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢١، وشرح المفصل ٢/ ٦٢، ٤/ ٥٥، والإنصاف ٢/ ٨٢٢، وخزانة الأدب ٣/ ١٩٢.

(٢) لم أجد في كلام سيبويه ما يدل على الشذوذ. انظر: الكتاب ١/ ٣٩٨.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٥٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٣١، والأصول ١/ ١٦٤.

عَـودَه عـلَى بَدئـهِ، عِنـدَ سِـيبويهِ[١]، والمـبرِّدُ يَنـصِبُ (عَـودَهُ) عَـلَى أَنَّـهُ مَفعُـولٌ بِـهِ لِـ(رَجَعَ)[٢]؛ لأنَّـكَ تَقُـولُ: رَجَـعَ الـشيءُ وَرَجَعْتُـهُ، ويـونُسُ يُقـدرُ زيـادةَ الألِـفِ واللامِ[٣]، و(جهدَك) بِتقدِيرِ: تجتَهِدُ جُهدًا، ثمَّ حَذفَ الفِعلَ وأَضافَ المصدرَ إلى الفاعِلِ، لِيُبينَ الجُهْدَ ممَّنْ هُو، فأمَّا: جاءَ زَيدٌ وَحدَهُ، فَهُو عِنـدَ سِـيبويهِ اسـمٌ واقِـعٌ مَوقِعَ المَصدَرِ في مَوضِعِ الحالِ، وهُوَ عِندَ يُـونُسَ مَنصُوبٌ عَـلَى الظَّـرْفِ[٤]، فـإذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرجُلٍ وَحدَهُ فَهُـوَ عِنـدَ المُـبرِّدِ / ٩٤ أ يُحتمَـلُ أن يكـونَ حـالاً مِـنَ الفاعِـلِ، ويُحتَمَـلُ أن يكـونَ حـالاً مِـنَ المفعُـولِ، فَتَقـديرُهُ مِـنَ الفاعِـلِ: أَفْرَدْتـهُ بمروري، ومِنَ المفعُولِ: مُفرِدًا في مكانِهِ[٥]، والزَّجاجُ يقولُ: هُوَ مصدَرٌ لا يكونُ إلا لِلفاعِلِ، كأنَّكَ قُلتَ: أَفْرَدْتُهُ[٦].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩١-٣٩٢.

(٢) لم أقف على نسبته للمبرد. وقد نسب سيبويه هذا للخليل. قال: «وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت (عودَك على بدئك) مفعولًا بمنزلة قولك: رجعت المالَ عليَّ، أي: رددت المال عليَّ...». انظر: الكتاب ١/ ٣٩٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٧، وقال السيرافي: «مذهب يونس أنَّ الجماءَ الغفير اسمٌ؛ لأنه موضع المصدر، وأنَّ الألف واللامَ في نيَّةِ الطرح» انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٤ ب.

(٤) قال سيبويه: وزعم يونس أن (وحدَه) بمنزلة (عندَه») انظر: الكتاب ١/ ٣٧٧، وشرح السيرافي ٢/ ١١٥ أ.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٥ أ.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٥ أ.

ولا يُجرُّ إلا في ثلاثةِ مَواضِعَ: يقولونَ في المَدْحِ: هُوَ نَسِيجُ وَحدِهِ، وفي الذَّمِّ: هُوَ عُيَيْرُ وحدِهِ، وجُحَيْشُ وحدِهِ.

وأمَّا كونُها مُشتقةً فلأنها في الحقيقةِ صِفةٌ، والصفةُ لا تكونُ إلا مُشتقَّةً، فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾(١)، وقولُهُ تعالى: ﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾(٢)، وقولُ الشاعرِ(٣):

تَرَى خَلْفَهَا نِصْفًا قَنَاةً قَوِيمَةً ... وَنِصْفًا نَقًا يَرْتَجُّ أو يَتَمَرْمَرُ(٤)

ورُوِيَ: نِصفٌ قناةٌ قويمةٌ(٥)، وَقَولُ سِيبويهِ: هَذِهِ جُبَّتُكَ خَزًّا(٦)، فَهذا جميعُهُ مُتأوَّلٌ، فقولُهُ تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ فَهُو بِتَقديرِ: مُختَلِفينَ، وقولُهُ تعالى: ﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ فإنَّ (آيَةً) بِتقديرِ: عَلامة، وَ(نِصْفًا)

---

(١) النساء: ٨٨.

(٢) جاءت في آيتين، الأولى في الأعراف من الآية ٧٣، والثانية في هود من الآية ٦٤.

(٣) هو ذو الرمة.

(٤) البيت من الطويل.

النقا: الرمل. يقول: نصف تلك المرأة كالرمح المستقيمة، والنصف الآخر كالرمل المرتج. (عن شرح الديوان).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ٦٢٣، والجمل المنسوب للخليل ١٢٨، والكتاب ٢/ ١١، والإبدال لأبي الطيب ١/ ٢٤٦، والخصائص ١/ ٣٠١، وأساس البلاغة ٢/ ٣٧٧-٣٧٨ (مرر)، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٢.

(٥) هي ما أثبته سيبويه.

(٦) الكتاب ٢/ ١١٨.

بِتَقدِيرِ: مَقْسُومٌ، إذا قدَّرْتَهُ مُضافًا إلى نَكِرةٍ، كما قالُوا في (كُلٍّ) إذا نُصِبَتْ عَلَى الحالِ، ومَنْ نَصَبَ (قَناةً) عَلَى الحالِ أَبْدَلَ (نِصفًا) مِن (خَلْفها)، وسوَّغَ نَصبَ (قَناة) عَلَى الحالِ وصفُها، كما تقولُ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ رجُلاً صالحًا، وجوَّز الفارِسيُّ أنْ يكونَ (قَناة) مَفعُولاً[(١)]، و(تَرَى) بمنزلةِ (تَعلَم)[(٢)]، وَ(خَزًّا) بِتَقدِيرِ: ناعِم.

وَذَكَرَ سِيبويهِ ما يَنْتَصِبُ عَلَى الحالِ: كَلَّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ، تَقدِيرُهُ: مُشافهةً[(٣)]، والكُوفيُّ يَنصِبُه عَلَى إضمارِ فاعِلٍ، فيكونُ مفعولاً بِهِ[(٤)]، والأَخْفَشُ يَنصِبُهُ عَلَى حَذْفِ حَرفِ الجرِّ، كأَنَّكَ قُلْتَ: كَلَّمتُهُ مِن فِيهِ إلى فِيَّ[(٥)]، وقد رُدَّ عَلَيهِ[(٦)].

وَبِعتُهُ يَدًا بِيَدٍ، تقديرُهُ: نَقْدًا[(٧)]، وَلَيسَتِ اليَدُ بِالجارِحةِ هُنا؛ لأَنَّهُ قَد يَقُولُهُ الأَقْطَعُ، وتقديرُهُ عِندَ الفارِسِيِّ: ذا يَدٍ ويَدٍ بِيَدي[(٨)]، وهُوَ حالٌ مِنَ المفعولِ بِهِ

---

(١) لم أقف على قوله.

(٢) في ج: و(أرى) بمنزلة (أعلم).

(٣) الكتاب ١/ ٣٩١.

(٤) يعني اسم فاعل، فإنهم يقدِّرون (جاعلًا): كلمتهُ جاعلًا فاهُ إلى فيَّ. انظر: شرح السيرافي ٢/ ١٢٥ أ، والتبصرة ١/ ٣٠٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٩.

(٦) رد عليه المبرد، وقال: إن تقدير الأخفش لا يعقل؛ لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنما يتكلم كل إنسان من في نفسه. انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٠.

(٧) الكتاب ١/ ٣٩١، والمقتضب ٣/ ٢٣٦.

(٨) لم أجد هذا التقدير، وإنما قال: «ولو قلتَ: بعتُهُ يدًا بيدٍ، لم يَجُز الرفعُ؛ لأنّك لم تُرِد: ويدُكَ في يدِهِ، وإنما أردتَ (نقدًا)» انظر: المسائل المنثورة ٣٥.

المحذوفِ، تقديرُهُ: نقدًا، وَبِعْتُ الشاةَ شاةً ودِرهمًا، أي: مُسعَّرًا، إلاَّ أنَّ العامِلَ فِيهِ الآنَ: بِعْتُ، وَبِعْتُهُ داري ذِراعًا وَدِرهمًا، وبعتُهُ البرَّ قَفِيزَينِ بِدرهمٍ، وبَيَّنْتُ لَكَ الحسابَ بابًا بابًا، وَتَصَدَّقْتُ بمالي دِرهمًا درهمًا، وأجازَ الخَليلُ الرَّفْعَ في مِثلِ هذا[١]، والعائدُ فِيمَنْ رَفَعَ محذوفٌ، أي مِنهُ، ولا يجوزُ إفرادُ دِرهَمٍ[٢]، لأجلِ اللبْسِ، قالَ سِيبويهِ: وَلا يجوزُ إفرادُ شَيءٍ مِن هذا البابِ[٣]، فَهذِهِ أَسماءٌ نوائبُ عَنِ الحالِ، والعامِلُ الآنَ ما في اللفظِ مَوجُودٌ، لا المحذوفُ، وَلَيسَ الثاني في هَذِهِ الأشياءِ بِبَدلٍ مِنَ الأَوَّلِ؛ لأَنَّهُ غَيرُهُ، وَجَوَّزَ الفارِسِيُّ أَن يَعْمَلَ الأَوَّلُ في الثاني[٤]؛ لأَنَّهُ نابَ عَنِ الحالِ، كَما عَمِلَ: (فاهُ) في (إلى)، وَأَشارَ الفارِسيُّ إلى أَنَّ الثانيَ تكريرٌ لِلأَوَّلِ بمنزِلَتِهِ[٥]، وَجَوَّزَ أَيضًا أنْ يكونَ التقدِيرُ: بابًا ذا بابٍ، لِيكُونَ الثاني الأول، فيكونَ وَصْفًا، وَقالَ في قَولِهِ: وَأَمَرْتُهُ دِرهمًا في دِرهمٍ: يكونُ الجارُّ مُعلَّقًا بما تَعَلَّقَتْ بِهِ الحالُ.

وَأمَّا كونُها لا تَأتي إلاَّ بَعدَ مَعرِفةٍ فلأنها فَضْلةٌ في الخَبرِ، وَالنَّكرةُ أَحْوَجُ إلى الصِّفةِ مِنها إلى الحالِ، وإذا وَرَدَتْ بعدَ النَّكرةِ كانَتْ إلى الصفةِ أقربَ، فَعَمِلَ

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٣-٣٩٤.

(٢) في قولهم: تصدقت بمالي درهمًا درهمًا.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٢.

(٤) في مثل: بابًا بابًا، ودرهمًا درهمًا.

(٥) نسب أبو حيان هذا الرأي للزجاج، ونسب للفارسي أن الثاني منصوبٌ بالأوَّل. انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٨.

عامِلُ الموصُوفِ فِيها، فبَطَلَتِ الحالُ، كما تقولُ في قولِكَ: زَيدٌ قائمٌ، فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[1] فلأنَّهُ لما كانَ الأَمرُ مَوصُوفًا قرُبَ مِنَ المعرفةِ فجازَ النَّصبُ مِنهُ عَلَى الحالِ، كما قُلْنا في الفَصلِ: إنَّهُ يَقَعُ بَينَ مَعرِفتَينِ، وَأَجزْنا وُقُوعَهُ وَبَعدَهُ (أَفْعَلُ مِن) لِتَخْصِيصِهِ بـ(مِنْ)، وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[2] فالفتحةُ عِندَ بَعضِهِم فَتحةُ بِناءٍ[3]، وأيضًا / ٩٤ ب فإنَّ (الحَقَّ) في الأَصْلِ مَصدَرٌ، وتَعريفُ المصدَرِ وتَنكِيرُهُ مُتقارِبانِ [كما سَبَقَ][4]، ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِنَ المُضْمَرِ في (حَقٌّ) عِندَ بَعضِهِم[5]، وقول الشاعر:

يا عَينُ جُودِي بِدَمْعٍ مِنْكِ مجهُودا[6]

---

(١) الدخان: ٤-٥.

(٢) الذاريات: ٢٣.

(٣) لإضافتها إلى غير متمكن، عزا النحاس هذا الرأي لسيبويه، ويرى المازني أن (مثل) ركبت مع (ما) فبنيت على الفتح، وصارا جميعًا صفة لـ(حق). انظر: الأصول ١/ ٢٧٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٤١، والخصائص ٢/ ١٨٢.

(٤) في د.

(٥) نسبه النحاس إلى بعض البصريين. انظر: إعراب القرآن ٤/ ٢٤١.

(٦) شطر بيت من البسيط. ولم أعثر عليه بلفظ (مجهودا)، إلا في البديع ١/ ١/ ١٩٠، وإنما هناك أبيات كثيرة لا تخالفه إلا في عروضه، فمنها:

يا عينُ جودي بدمع منكِ تسكابا ... وابكي أخاك إذا جاورتِ أجنابا

وهو للخنساء في ديوانها٨٧، والعين ٦/ ١٤٨ (جنب). ولا شاهد فيه، إذ (تسكابا) مصدر، وليس وصفًا،

=

فإنما جازَ ذلِكَ لأنَّ (مِنْك) وَصْفٌ لِـ(دَمع)، وَفِيهِ ضَميرٌ مُرتَفِعٌ، والحالُ مِنهُ، فأمَّا قَولُهُ[١]:

وَما حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيبًا بِبَلْدَةٍ ... فَيَنْطِقَ إلاَّ الزِّبْرِقانُ لَهُ أَبُ[٢]

فإنَّ نكرةَ النَّفْيِ تَستَوعِبُ جميعَ جِنسِها، فكانَ ذلِكَ بمنزلةِ التَّعريفِ، وَمَنْ نَصَبَ (غَرِيبًا) علَى الحالِ مِنَ الضَّميرِ الذي في (يَنْطِق) فَهُوَ خَطَأٌ؛ لأنَّهُ مَنصُوبٌ بِـ(أنْ)، وَ(أَنْ) وما بعدَها مَصدَرٌ، والمصدَرُ لا يَعمَلُ فيما قَبْلَهُ، وأَيضًا فالفاءُ تَمنَعُ أن يَعمَلَ ما بعدَها فيما قَبلَها، إلاَّ في الأَمرِ وَجَوابِ (إمَّا)، فَأَمَّا قَولُهُ[٣]:

لا تَنْكِحَنَّ بَعدَها عَجُوزا ... إنَّ العَجُوزَ خَبَّةٌ جَرُوزا[٤]

فيصح كونه حالًا.

(١) هو اللعين المنقري.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (فينسبَ) بدل (فينطق).

الشاهد فيه: نصب (غريبًا) على الحال، مع كون صاحبه نكرةً في الظاهر.

انظر: الكتاب ٣/ ٣٢، وتحصيل عين الذهب ٣٩٣، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٦٥٠، ٢/ ٢/ ٨٨٤، وخزانة الأدب ٨/ ٥٤١.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) من الرجز.

روي الأول: (لا تُكرِيَنَّ)، (لا تصحبَنَّ) بدل (لا تنكحن). ورواية الثاني في الفاضل: كانت عجوزًا خبةً جروزا.

الجروز: التي لا تبقي في الإناء شيئًا.

انظر: البيت الأول في العين ٦/ ٦٤ (جرز)، والفاضل للمبرد ٢٢، وتهذيب الألفاظ ٦٤٩، وتهذيب اللغة =

[1]فـ(جَروزٌ) صِفة (عَجُوز)، لا حالٌ مِن (حَيَّة) عِندَنا، وَأَجازَ سِيبويهِ: فِيها رَجُلٌ قائمًا[2]، وَنَصَبَهُ عَلَى الحالِ مِن (رَجُل)، وهذا مُشكِلٌ عِندَنا؛ لأَنَّهُ يجِبُ أَن يكونَ حالاً مِنَ المُضمَرِ، وَفِيهِ إشكالٌ إلاَّ في مَذهَبِ الكُوفيِّ، وأمَّا قولُ الشاعِرِ[3]، أنشده الفارسي[4]:

جُنُونًا بها في ما اعْتَشَرْنا عُلالَةً ... عُلالَةَ حُبٍّ مُسْتَسِرًّا وبادِيا[5]

فَجَعَلَهُ حالاً مِنَ النَّكرة، وَهُوَ (الحُبُّ)، ويجوزُ عِندي أَن يكونَ وَصْفًا لِـ(حُبٍّ) عَلَى المَعنى، وَلِـ(جنونٍ) عَلَى اللفظِ.

فإنْ قُدِّمَتْ صِفةُ النكرةِ عَلَيها انْتَصَبَتْ عَلَى الحالِ، لِضَرورةِ أَنَّ الصِّفةَ لا تَتَقَدَّمُ عَلَى الموصُوفِ، فَمِن ذلِكَ قولُ الشاعِرِ[6] أَنْشَدَهُ الكُوفيُّ:

٦/ ٥٣٨ (دهدموز)، واللسان ٥/ ٣٤٩ (دهمز)، والبيت الثاني في: الفاضل ٢٢، ونوادر أبي زيد ٤٧٤.

(١) المثبت في أ، ج: ضموزا، وفي الهامش: جروزا، ولم أجد (ضموز) في المصادر.

(٢) الكتاب ٢/ ١١٢.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- النابغة الجعدي.

ب- سحيم عبد بن الحسحاس.

(٤) لم أعثر عليه في كتبه المطبوعة.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان سحيم ١٧، وأمالي المرزوقي ٣٨٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٥، والبديع ١/ ١/ ١٩١.

(٦) هو جميل بن معمر.

الـشرُّ منتَـشرٌ يأْتِيـكَ عَـن عَـرَضٍ ... والـصَّالحاتُ عَلَيهـا مُغْلقًـا بَـابُ[(١)]

وَأَنْشَدُوا[(٢)]:

ومــا لامَ نَفْــسِي مِثلَهــا لي لائــمٌ ... وَلا سَدَّ فَقْـرِي مِثلُ ما مَلَكَـتْ يَـدِي[(٣)]

وَأَنْشَدَ البَصِرِيُّ[(٤)]:

---

(١) البيت من البسيط.

روي:

الشر منكشف تلقاه منتشِرًا

الشاهدفيه: نصب (مغلقًا) على الحال؛ لأنها صفة، والأصل: والصالحات عليها باب مغلق.

انظر: الجليس الصالح ٣٢٩، وأساس البلاغة ٢/ ٤٤٣ (نشر)، وأسرار العربية ١٤٢، وتفسير القرطبي ٩/ ٥١.

(٢) اختلف في قائله، فقيل:

أ- عويف القوافي.

ب- كعب بن سعد الغنوي كما في معجم الشعراء.

وقد أُلحق بمعلقة طرفة في أشعار الشعراء الستة الجاهليين، وفي الهامش: «البيت لا يوجد في أكثر النسخ».

(٣) البيت من الطويل.

الشاهدفيه: نصب (مثلَها) على الحال؛ لأنها صفة تقدمت، والأصل: وما لام نفسي لائم مثلُها.

انظر: شعراء أمويُّون (شعر عويف القوافي) ٣/ ١٤٥، وديوان كعب بن سعد الغنوي ١١٢، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٤٠٩، وحماسة البحتري ٢٢٧، ومعجم الشعراء ٢٢٩، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٨، والمساعد ١/ ١٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٧٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٤٦.

(٤) لم أقف على قائله.

وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَو عَلِمتَهُ ... شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِ العَينَ تشهدِ(١)

وَأَنشَدُوا لِذي الرُّمةِ:

وَتحتَ العوالي بِالقَنا مُستظِلَّةً ... ظِباءٌ أعارَتها العُيُونَ الجآذِرُ(٢)

وَأَنشَدُوا(٣):

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ(٤)

وَمِثلُهُ في الجُملةِ:

---

(١) البيت من الطويل.

روي: (لو علمتِهِ... تستشهدي)، و(إن نظرتَهُ).

الشاهد فيه: نصب (بيِّنًا) على الحال، والأصل: وبالجسم شحوبٌ بيِّنٌ.

انظر: الكتاب ٢/ ١٢٣، والتبصرة ١/ ٢٩٩، وتحصيل عين الذهب ٢٨٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٣١٩، والمساعد ٢/ ١٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٤٥.

(٢) البيت من الطويل.

العوالي: يُريد عوالي الهودج. والقنا عيدان الهودج. وشبه عيونهنَّ بالجآذر، وهي أولاد البقر الوحشية. (عن الديوان وشرح أبيات سيبويه).

الشاهد فيه: نصب (مستظلة) على الحال لما تقدمت.

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٩٢٤، والتخريج ٣/ ٢٠١١، والكتاب ٢/ ١٢٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٢، وتحصيل عين الذهب ٢٨٣، والروض الأنف ١/ ٣٨٦، وشرح المفصل ٢/ ٦٤.

(٣) لكثيِّر.

(٤) البيت من الهزج.

انظر: العين ٣/ ٢٦٢ (وحش)، والكتاب ٢/ ١٢٣، ومجالس العلماء ١٧٤، وكتاب الشعر ١/ ٢٢٠، والخصائص ٢/ ٤٩٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٩، وشرح المفصل ٢/ ٥٩، ومغني اللبيب ٩٠، ٤٨٨، وشرح شواهده ١/ ٢٤٩، وشرح أبياته ٢/ ١٨١.

الخَـيرُ تَـزدادُ مِنـهُ مـا لَقِيـتَ بِـهِ ... وَالـشرُّ يَكْفِيـكَ مِنـهُ قَلَّـما زَادُ[١]

فـ(زادُ) فاعِلُ (يَكفِيكَ) عَندَ الفارِسِيِّ[٢]، و(قَلَّ) كانَ صِفَةَ (زاد)، فلمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الحالِ، و(ما) زائدةٌ عَلَى ما سَبَقَ.

فأمَّا كونها بَعدَ تمامِ الكلامِ فلأنها زيادةٌ في الفائدةِ، والزِّيادةُ إنما تأتي بَعدَ تمامِ الكلامِ، وتحصيلِ الفائدةِ. فأمَّا: أَخْطَبُ ما يَكونُ الأَمِيرُ قائمًا، فنحنُ نذكُرُهُ في مَوضِعِهِ.

فأمَّا قَولُ جَرِيرٍ:

أذا العَرْشِ إني لَسْتُ ما عِشْتُ تارِكًا ... طِلابَ سُليمَى فاقْضِ ما أَنتَ قاضِيا[٣]

فَقَد وَرَدَتِ الحالُ مِن غَيرِ تمامِ الكَلامِ، فَيَجُوزُ أَن تَكُونَ (ما) زَائِدَةً، و(أَنْتَ) تَأكِيدٌ، و(قاضِيًا) حالٌ مُؤَكِّدةٌ، كَقَولِهِ[٤]:

---

(١) البيت من البسيط.

وهو للأفوه الأودي.

الشاهد فيه: جملة (يكفيك) في محل نصب حال، والأصل: والشر قاما زاد يكفيك منه.

انظر: أمالي القالي ٢/ ٢٢٥، وديوان المعاني للعسكري ١/ ١١٨، ونهاية الأرب ٧/ ١٢.

(٢) لم أجده في كتبه المطبوعة.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: نصب (قاضيًا) على الحال، مع أن الجملة لم تتمّ.

انظر: ديوان جرير ٤٥٩ (ط بيروت) وليس في طبعة دار المعارف بشرح محمد بن حبيب، ومنتهى الطلب ١٨٠.

(٤) هو بشر بن أبي خازم.

كَفَـى بِـالمَرءِ مِـن أسـماءَ كَـافِ(١)

وَأمَّا تقديرُها بِـ(في)، فلأنَّ فِيها شَبَهًا مِنَ الظَّرفِ، ألا تَرَى أنَّ المعانيَ تَعْمَلُ فِيها كما تَعمَلُ في الظَّرفِ، وتمتازُ الظروفُ بأنَّ المعانيَ تعمَلُ فيها والظروفُ مُقدَّمةٌ، كقولِكَ: كُلَّ يومٍ لَكَ ثَوبٌ.

وأمَّا كونها جَوابًا لِكَيفَ فإنَّ مَوضِعَ (كَيفَ) السؤالُ عَنِ الحالِ، فَلا يَكونُ جوابُها إلاَّ حالاً.

وأمَّا كونُها مُنتَقِلةً فلأنها لَيسَتْ صِفةً للذَّاتِ، وإنما هِيَ صِفةٌ فِعلِيَّة، ولهذا المعنى لا تقولُ: جاءَ زَيدٌ أسودَ، تُريدُ سَوادَ الخِلقةِ، ولا مَرَرْتُ بِزَيدٍ أحمرَ، تُريدُ أحمرَ عَلَى هذَا الوجْهِ، إلاَّ أن تُريدَ محمرًّا ومُسْوَدًّا.

فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾(٢) فيكونُ حالاً مُؤَكِّدةً، وَعِندِي أنَّهُ يجوزُ أن يَكونَ اسْمَ الفاعِلِ في مَوضِعِ المَصدَرِ كما تَقولُ: / ٩٥ أ قُمْ قائمًا؛ لأنَّ

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزهُ:

وليسَ لِحُبِّها ما عِشْتُ شافِ

روايته في مصادره: (بالنأي) بدل (بالمرء).

الشاهد فيه: (كاف) حيث جعله حالًا مؤكدة. وأكثر المصادر على أنه مصدر جاء على لفظ اسم الفاعل، وسكّن للقافية.

انظر: ديوان بشر ١٦٢، والقوافي للأخفش ١، والمقتضب ٤/ ٢٢، والكامل ٢/ ٩١٠، والخصائص ٢/ ٢٦٨، وتفسير أبيات المعاني من شعر المتنبي لأبي مرشد المعري ١٣٤، ومختارات ابن الشجري ٢٧٩، والمفصل ٢١٧، وشرحه ٦/ ٥١، واللسان ٣/ ٢٥٤ (صعد)، وخزانة الأدب ٤/ ٤٣٩.

(٢) النمل: ١٩.

المَصدَرَ المؤكَّدَ أكثرُ مِن الحالِ المؤكَّدةِ، وَمِنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾[1]، ومِنهُ قولُ الشاعِرِ[2]:

طَعَنَّا زِيادًا في اسْتِهِ وَهْوَ مُدْبِرٌ[3]

وَيجوزُ أن يكونَ (وَهُمْ صاغِرُونَ) عَلَى الحالِ مِن (أَذِلَّةً)، وَقَولُهُ تعالى: ﴿وَيَوْمَ[4] أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[5]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[6]، وَقولُهُ تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[7]، وَقولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾[8]، فَهذِهِ الأَحوالُ مُؤَكِّدةٌ، وكذلِكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[9]، وكذلِكَ قَولُ الشاعِرِ:

---

(١) النمل: ٣٧.

(٢) هو عمرو بن مخلاة الكلبي.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزُهُ:

وثورٌ أصابتْهُ السُّيُوفُ القواطِعُ

الشاهد فيه: جملة (وهو مدبر) فهي حال مؤكدة؛ لان الطعن فب الاست لا يكون إلا مع الإدبار.

انظر: التنبيه على شرح الحماسة ٣٠٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٦٤٨، وتاريخ دمشق ٤٦/ ٣٣١.

(٤) في ج: ولسوف. وهو وهم.

(٥) مريم: ٣٣.

(٦) البقرة: ٦٠.

(٧) النساء: ٧٩.

(٨) البقرة: ٨٣.

(٩) البقرة: ٩١.

الشاعِرِ:

أنــا ابْــنُ دارَةَ مَعْرُوفًــا لهــا نَــسَبي ... فَهَـل بِـدارةَ يـا للنَّـاسِ مِـن عَـارِ(١)

وَكذلِكَ قَولُ حاتمٍ(٢):

إذا كُنْــتَ رَبًّــا لِلقَلُــوصِ فــلا تَــدَعْ ... رَفِيقَـكَ يمـشِي خَلْفَهـا غَـيرَ راكِـبِ(٣)

وَقَولُ الشاعِرِ(٤):

وَقَــدْ فَــرَّ عَمْــرٌو هارِبًــا مِــن مَنِيَّــةٍ(٥)

فَهذِهِ جميعُها أحوالٌ مُؤكِّدةٌ. وقَولُهُ: «وَتِلكَ النَّكِرَةُ هِيَ المَعرِفَةُ» وهذا يُبطِلُ ظاهِرُهُ أَن يكونَ صِفةً لِلفِعلِ، وَقَد تَقَدَّمَ فيما سَبَقَ أنها صِفةٌ لِلفعلِ، وَلَسْنا نُريدُ أنها صِفةٌ لِلفِعلِ مِن كُلِّ وَجْهٍ، وَكَيفَ يكونُ ذلِكَ وَالوَصْفُ مِن خَصائصِ الأَسماءِ، وإنما هُو شَيءٌ يَتَعَلَّقُ بِالمعنى لا باللفظِ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحَشْرَج الطائي، شاعر جاهلي، كان مضرب المثل في الجود. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٣٥، والأغاني ١٧/ ٢٧٨.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: (غير راكب) فهي حال مؤكدة؛ فالمشي لا يكون ركوبًا.

انظر: ديوان حاتم الطائي ١٩٥، وديوان الحماسة ٢/ ٢٩، والأغاني ٦/ ٣١٦، والحماسة البصرية ٢/ ٨٧٠.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) شطر بيت من الطويل. لم أعرف تمامه.

الشاهد فيه: (هاربًا) فهي حال مؤكدة من فاعل الفرار.

انظر: البديع ١/ ١/ ١٩٤، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٥٦٧.

واعْلَمْ أنَّ الحالَ عَلَى أربعةِ أَضْرُبٍ، أَوَّلها: المُنْتَقِلةُ، والثاني: المقدرةُ، كقولِكَ: مَرَرْتُ بِرجُلٍ مَعَهُ صَقرٌ صَائدًا بِهِ غدًا، أَي: مُقَدَّرًا، والثالِثُ: المؤكِّدةُ، وَقَد ذُكِرَتْ، والرابعُ: المُوَطِّئةُ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[1]، وكذلِكَ: مَرَرْتُ بِهِ رَجُلاً صالحًا.

قالَ أبو الفَتحِ: «**والعامِلُ في الحالِ عَلَى ضَربَينِ: مُتَصَرِّفٌ وَغَيرُ مُتَصَرِّفٍ، فإذا كانَ مُتَصَرِّفًا جازَ تَقديمُ الحالِ عَلَيهِ، تقولُ: جاءَ زيدٌ راكبًا، وجاءَ راكبًا زيدٌ، وراكبًا جاءَ زيدٌ، كُلُّ ذلِكَ جائزٌ؛ لأنَّ (جاءَ) مُتَصَرِّفٌ، والتَّصَرُّفُ هُوَ التَنَقُّلُ في الأَزْمِنةِ، تقولُ: جاءَ يجيءُ جَيْئًا[2]، فَهُوَ جاءٍ، وكذلِكَ: أَقْبَلَ محمَّدٌ مُسْرِعًا، وَأَقْبَلَ مُسْرِعًا محمَّدٌ، ومُسْرِعًا أَقْبَلَ محمَّدٌ؛ لأنَّ (أَقْبَلَ) مُتصَرِّفٌ**»[3].

قالَ سَعيدٌ: العامِلُ عَلَى ضَربينَ، قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ، فالقَوِيُّ ما كانَ أَصْلاً في بَابِهِ، لم يَتَطَرَّقْ عَلَيهِ نَقِيصَةٌ، كالفِعلِ[4] العارِي مِنَ الجُمُودِ، وَهُوَ المُتَصَرِّفُ، والتَّصَرُّفُ هُوَ أَن يُوجَدَ لهُ مُضارعٌ، أَو ما يُغني عَنْهُ، وَمَصْدَرٌ، واسمُ فاعِلٍ، وتَأْمُرُ بِهِ، وتَنْهَى بِهِ، كقولِكَ: جاءَ يجيءُ جَيْأً فهُوَ جاءٍ وجِئْ، ولا تجِئْ، وكذلِكَ: أَقْبَلَ، وَظَرُفَ، وإنما قُلنا ذَلِكَ لأنَّ الحالَ مَفعُولٌ فيها، والمفعولُ مَعمُولٌ،

---

(١) الأحقاف: ١٢.

(٢) في اللمع: مجيئًا.

(٣) اللمع ٦٢.

(٤) في أ: الفاعل.

والمعمولُ لا بُدَّ لَهُ مِن عامِلٍ، وأَصْلُ العَمَلِ لِلفِعْلِ، إذْ لا يَنْفَكُّ عَنهُ، فإذا كانَ صاحبُ الحالِ مُظْهَرًا والعامِلُ فِيهِ هذا الفِعلُ المُتَصَرِّفُ، فالبَصْرِيُّ يُجيزُ تَقدِيمَ الحالِ عَلَيهِ[١]، كَقولِكَ: راكِبًا جاءَ زيدٌ، وَأَجمَعُوا عَلَى جوازِ: جاءَ زيدٌ راكبًا، وجاءَ راكبًا زيدٌ، وَرَأَيتُ في لَفْظِ عُثمانَ ما يَدُلُّ عَلَى أَنَّ في: جاءَ راكِبًا زيدٌ،[٢] خلافًا[٣]، واسْتَدَلَّ عَلَى جَوازِهِ بِقولِ الشاعِرِ[٤]:

تَـرُدُّ حَـسْرَى[٥] حَـدَقَ العُيُـونِ[٦]

---

(١) قال سيبويه: «واعلم أنه لا يُقال: قائمًا فيها رجلٌ، فإن قال قائلٌ: أجعلُهُ بمنزلة: راكبًا مرَّ زيدٌ، وراكبًا مرَّ الرجلُ. قيل له: فإنه مثله في القياس؛ لأن (فيها) بمنزلة (مرَّ)، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل». الكتاب ٢/ ١٢٤، وانظر: المقتضب ٣/ ٣٦، والإنصاف ١/ ٢٥٠.

(٢) بعده في د: وضَربْتُ راكبًا زيدٌ.

(٣) قال في (الخاطريات) في حديث عن بيت النابغة:

أَبلِغِ النعمان عني مألُكًا ... إنه قد طال حبسي وانتظاري

«... ويجوز أن يكون (مألُكًا) على هذا القولِ حالًا من قولِهِ: (إنَّه)، أي: أبلغه هذه الصورةَ رسالةً، ثم قدَّم حال المفعولِ به عليه، كقولك: ضربت قائمًا هندًا، وكقول العجاج...» البيتين. (بقيَّة الخاطريات ٣٦).

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) في أ: حسرا.

(٦) من الرجز، وقبله:

يُغضي كإغضاء الدَّوَى الزَّمِينِ

وروايته: (يرُدُّ). والدَّوى: المرض.

انظر: المخصص ١٥/ ١٢٨. ولم أجده في غيره.

وَأَنْشَدُوا للعَجَّاجِ[١]:

إذا سَمِعْتَ وَقْعَها الخَرَّارا أَصَمَّ يَهْوِي وَقْعُها الصَّرَّارا[٢]

أي: أَصَمَّ وَقْعُها الصَّرارَ يَهْوِي، فـ(يَهْوِي) حالٌ مُقَدَّمةٌ،[٣] والفَرَّاءُ يأبى: رَاكِبًا جاءَ زَيدٌ[٤]، لأجلِ الضَّمِيرِ العائدِ فِيهِ إلى صاحِبِها، ويُفسِدُ هذا القولَ: جاءَ راكبًا زيدٌ، إذْ أجازَهُ، وَمَذهَبُ البَصِريِّ هُو الصحيحُ؛ لأَنَّهُ إذا تَقَدَّمَ لفظًا فهوَ في نِيَّةِ التَّأخِيرِ، لم يمتنِعْ ذَلِكَ، كما تقُولُ: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيدٌ، وَرَأَيتُ الأخْفَشَ قَد مَنَعَ مِن قولهم: رَاكبًا زَيدٌ جاءَ، لِتباعُدِها عَنِ العامِلِ[٥]، قالَ: وَلَو قُلْتَ: قاعدًا ضَرَبْتُ زَيدًا مُتكَلِّمًا، إنْ كانَ (قاعِدًا) حالاً لِلمُتَكَلِّمِ لم يجُزْ، وإن كانَ حالاً مِنَ المُضْمَرِ جازَ، ولو قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيدًا قاعِدًا مُتكَلِّمًا، فَجَعَلْتَ: (قاعِدًا) حالاً

---

(١) هو عبد الله بن رؤبة، من بني مالك بن سعد بن زيد مناة. راجز إسلامي، ولقب بالعجاج لبيتٍ قاله. سمع من أبي هريرة رضي الله عنه. ووفد على خلفاء بني أمية. انظر: التاريخ الكبير ٤/ ١/ ٩٧، والشعر والشعراء ٢/ ٥٧٥.

(٢) من الرجز.

الصرار: طائر. يقول: إذا سمعت صوت الحجر يهوي بين السماء والأرض أصمَّ وقعُها ذلك الطائر المسمى (الصرار) . (عن المعاني الكبير).

انظر: ديوان العجاج ٣٧٢، والمعاني الكبير ٢/ ١١٠٣، وبقية الخاطريات ٣٦.

(٣) بعده في د: فأمّا: جاءَ راكبًا زيدٌ، فلم أعرِفْ فيه خلافًا، وأمّا الثانيةُ فالكُوفيُّ يمنَعُ منها، وأجازَ: يسيرُ راكبًا؛ لأنهُ لا يلتبِسُ بالمفعول.

(٤) انظر: أسرار العربية ١٧٨، والإنصاف ١/ ٢٥٠.

(٥) انظر رأي الأخفش في: الهمع ١/ ٢٤٢.

لِلمُتكَلِّمِ جازَ، وَلَو قُلْتَ: ضَرَبْتُ مُتكَلِّمًا / ٩٥ ب زيدًا قاعِدًا، فَجَعَلْتَ (مُتكلمًا) حالاً مِنَ المُضمَرِ في (قاعِدًا) لم يجزْ، لِلفَصْلِ.

فإن كان صاحبُ الحال مضمرًا أجازوا تقديمها على العامل، فتقول: راكبًا جئتُ[1]؛ لأنهم يَتَوَهَّمُونَ أَنَّ المُضمَرَ يَعودُ إلى شَيءٍ سابِقٍ، وَقَد عادَ مُضمَرُ الفِعلِ إِلَيهِ، وهذا فاسِدٌ، واسْتَدَلَّ المُبرِّدُ عَلَى جوازِ تَقَدُّمِهِ مُطلقًا بِقَولِهِ تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾[2]، وَلَيسَ هذا حُجةً عَلَى الفَرَّاءِ؛ لأَنَّهُ لم يَتَقَدَّمْ مُضمَرٌ عَلَى مُظهَرٍ، وكذلِكَ قولُ الشاعِرِ[3]:

مُزْبِدًا يخطِرُ ما لم يَرنِي ... فإذا يَخْلُو لَهُ لحمِي رَتَعْ[4]

(١) الإنصاف ١/ ٢٥٠.

(٢) القمر: ٧.

وانظر رأي المبرد في المقتضب ٤/ ١٦٩.

(٣) هو سويد بن أبي كاهل.

(٤) البيت من الرمل.

وهو مركب من بيتين هنا وفي المقتضب والأصول، وهما:

مُزْبِدًا يَخْطِرُ ما لم يَرَنِي ... فإذا أسمعْتُهُ صوتي انْقمَعْ

وَيُحَيِّينِي إذا لاقيْتُهُ ... وإذا يخلُو لهُ لحمِي رتَعْ

روي برفع (مزبد)، فلا شاهد حينئذٍ، وروي: (وحبيبٍ إذا لاقيته).

مزبد: شبهه بالجمل الهائج، الذي يظهر الزبد على مشافره. يخطر: الخَطْر: تحريك اليدين في المشي والاختيال بهما. ورتع: أكل. (عن شرح المفضليات للأنباري).

والشاهد فيه: نصب(مزبدًا) على الحال، وقد تقدم على العامل، وهو (يخطر).

=

وَكذلِكَ قَولُهُ[١]:

شَـامِذًا تَتَّقِـي المُـبِسَّ عَـنِ المُـرْ يـةِ كَرْهَـا بِالـصِّرفِ ذي الطُّـلاَّءِ[٢]

وَأَنْشَدُوا أيضًا:

إنَّ العَجُـوزَ حَيـةً ضَـمُوزا تأكُـلُ في مَقْعَـدِها قَفيـزا[٣]

وَرُوِيَ (حيَّةٌ) بِالرفعِ، فهذا حالٌ مِنَ المُضمَرِ في (تأكُلُ)، ويجوزُ غَيرُ ذلِكَ اللفْظِ، وهُو (خَبَّة). وكذلِكَ قَولُهُ[٤]:

انظر: المفضليات ١٩٨، والمقتضب ٤/ ١٧٠، والشعر والشعراء ١/ ٤١١، وشرح المفضليات للأنباري ١/ ٤٩٨، ٤٩٩، والأصول ١/ ٢١٧، وشرح التبريزي ٢/ ٩٠٢، ٩٠٤، وخزانة الأدب ٦/ ١٢٥.

وقد جاء البيت الثاني في مصادر أخرى منها: الزاهر ٢/ ٣١، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٨١، ولم أستقصها لأن موضع الشاهد في الأول.

(١) هو أبو زبيد الطائي.

(٢) البيت من الخفيف.

الشامذ: التي ترفع ذنبها نشاطًا ومرحًا. والمبس: الداعي للحلب. أبس بالناقة دعاها للحلب. والمرية: مسح الضرع لتدر. والصِّرف: صبغ أحمر. والطُّلاَّء: الدم. يصف حرباء، فيقول: الناقة تتقي المبس باللبن، وهذه تتقيه بالدم. (عن اللسان والتاج).

والشاهد فيه: نصب(شامذًا) على الحال، وقد تقدم على العامل، وهو (تتَّقِي).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٥٨٢، وكتاب الإبل لابن السكيت (الكنز اللغوي) ٨٧، والمعاني الكبير ٢/ ٩٤٩، وجمهرة اللغة ٢/ ٣٥٦ (رصف)، وتهذيب اللغة ١٤/ ٢٢ (طلى)، واللسان ٦/ ٢٧ (بسس)، ١٥/ ٢٧٧ (مرا)، وتاج العروس ٩/ ٤٣٠ (شمذ).

(٣) سبق تخريج الأول، وزد عليه للبيت الثاني أيضًا: الفاضل ٢٢، وتهذيب اللغة ١٣/ ٢١٥ (لبز)، واللسان ٥/ ٤٠٣ (لبز).

(٤) لم أقف على قائله.

ضـاحِكًا مـا قَبَّلْتُهـا حِـينَ قـالوا نَقَـضَتْ صَـكَّها وَرُدَّتْ عَلَيَّـا[١]

وَلَيسَ في هـذا جميعِـهِ حُجـةٌ عَـلَى الفَـرَّاءِ. وَقِيـلَ: إنَّ ثَعلبًا قَطَعَ في مجلِسٍ بِقولهم: شَتى تؤوبُ الحلَبَةُ[٢]، وَقَد يحتَمِلُ أن يَكـونَ التَّقـدِيرُ: إيابًا شَـتى تَـؤُوبُ الحَلَبَةُ، فيكونَ صِفةَ مَصدَرٍ محذوفٍ، فأمَّا قولُ الشاعِرِ[٣]:

تَبَـيَّنُ أعجـازُ الأُمُـورِ إذا انْقَـضَتْ وتُقبِـلُ أَشْـباهًا عَلَيـكَ صُـدُورُها[٤]

فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الفَراءِ، إلاَّ أن يقـولَ: أُجِيزُ تقدِيمَـهُ عَـلَى صَـاحِبِها وَلا أُجِيـزُ تَقَدُّمَها عَلَى عامِلِها، وكذلِكَ قولُهُ:

إذا سَـــمِعْتَ صَـــوتَهُ الخَـــرَّارا أَصَـمَّ يَهْـوِي وَقْعُهـا الـصرَّارا[٥]

---

(١) البيت من الخفيف.

الصَّك: الكتاب. (عن المقتضب).

والشاهد فيه: نصب(ضاحكًا) على الحال، وقد تقدم على العامل، وهو (قبلتها)، و(ما) زائدة.

انظر: المقتضب ٤/ ١٧٠، ولم أجده في غيره.

(٢) لم أقف عليه في المجالس المطبوع.

والقول في: الصحاح ١/ ١١٤ (حلب)، وجمهرة الأمثال ١/ ٥٤١، والإنصاف ١/ ٢٥١

(٣) هو شبيب بن البرصاء. وفي الحماسة البصرية ذكر خلافا في القائل، فنسبها إلى مضرس بن ربعي بن لقيط الأسدي، ثم قال: «ومنهم من ينسبها إلى شبيب بن البرصاء، وقيل: إنها لعوف بن الأحوص الكلابي»

انظر: الحماسة البصرية ٣/ ١٣٠٧.

(٤) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: أن الحال (أشباهًا) تقدمت على صاحبها، وهي الصدور.

انظر: ديوان الحماسة ٢/ ٦، والأغاني ١٢/ ٢٧٧، وتاريخ دمشق ٣٢/ ٤٤٦، والحماسة البصرية ٣/ ١٣٠٩.

(٥) سبق تخريجه.

وَاسْتَحْسَنُوا: ضَرَبْتُ يَقُومُ زَيدًا، وَلم يَستَحْسِنُوا: ضَرَبْتُ قائمًا زيدًا.

قال أبو الفتح: «**فإنْ لم يَكُنِ العامِلُ فِيهِ**[1] **مُتصَرِّفًا لم يجُزْ تَقدِيمُ الحالِ عَلَيهِ، تقولُ: هَذا زَيدٌ قائمًا، فتَنْصِبُ (قائمًا) عَلَى الحالِ بما في (هذا) مِن مَعنى الفِعلِ؛ لأنَّ (ها) لِلتَنْبيهِ، وَ(ذا) للإشارَةِ، فكأنَّكَ قُلْتَ: أُنبِّهُ عَلَيهِ قائمًا، وَأُشيرُ إليهِ قائمًا، ولو قُلْتَ: قائمًا هذا زَيدٌ لم يجُزْ؛ لأنَّ (هذا) لا يَتَصَرَّفُ**»[2].

قالَ سَعيدٌ: اعلَمْ أنَّهُ لَيسَ كُلُّ ما كانَ فِيهِ مَعنى الفِعلِ يَصِحُّ لَهُ العَمَلُ، ألا تَرَى أنَّ الحرُوفَ جميعَها فِيها مَعانِي الفِعلِ، ولا يَصْلُحُ أَن يَعْمَلَ في الحالِ إلاَّ ما قَوِيَ مِن ذلِكَ قُوَّةً تُخرِجُهُ إلى شَبَهِ الفِعلِ، كـ(كَأنَّ)، وَحُروفِ النِّداءِ، فأمَّا (ما) و(لا) و(هلْ) فلا يَعمَلُ شَيءٌ منها في الحالِ، وعِلَّةُ ذلِكَ هُو أنَّ العَرَبَ عَدَلَتْ عَنِ الفِعلِ إلى الحرفِ للاختِصارِ والإيجازِ، فإذا أَرادَتِ العَمَلَ عادَتْ إلى الأَصْلِ، ونَزَلَتْ عَنِ الفَرْعِ، فلو أنها أَعْمَلَتْها كانَ عَودًا إلى الأَصْلِ بَعدَ ما اختُزِلَ، فكانَ يكونُ كإدْغامِ المُلحَقِ، وَأَيضًا فهذِهِ الحُروفُ قَد أُمِنَ ذِكْرُ الأفعالِ مَعَها، فَلَمْ تُذكَرْ، فأمَّا إعمالُ (ها) وَهِيَ حَرفٌ في الحالِ، فإنها بمنزلةِ (يا) في النِّداءِ؛ لأنها المُعَبَّرُ بها عَن نَبَّهْتُ، كما أنَّ (يا) المُعَبِّرِ بها عَن نَادَيْتُ، ولذلِكَ استُعْمِلَتْ في النِّداءِ في: يا أيُّها الرَّجُلُ، وجُعِلَ كالتَّكرارِ لها، وكما أنَّ (يا) مَعَ (أيٍّ) جعَلُوها مَعَ الرَّجُلِ؛ لأنَّ الرَّجُلَ في الحقيقةِ هُوَ المَدْعُوُّ، فأُقيمَتْ (ها) مَعَ الرَّجُلِ مُقامَ (يا)

---

(١) سقط من اللمع.

(٢) اللمع ٦٢-٦٣.

حِينَ امْتَنَعَتْ (يا) مِنَ الدُّخُولِ عَلَى الأَلِفِ واللامِ، وسَنَذْكُرُ هذا.

وأمَّا عَمَلُ (ذا) فَلِما فِيهِ مِن مَعنى الإشارةِ، وفارَقَ حُكمُ (ذا) حُكمَ (ها)؛ لأنَّ حُكمَ الفِعلِ مَوجُودٌ مَعَ (ذا)، وَلَيسَ بِموجُودٍ ظَاهِرٍ مَعَ (ها)، ألا تَرى أنَّ بناءَ (ذا) لِعِلَّةِ تَضَمُّنِهِ مَعنى الإشارةِ، والحرفُ مَبنيٌّ علَى الأَصلِ، فإنْ شِئتَ أَعْمَلتَها وَإنْ شِئتَ أَعْمَلْتَ (ذا)، فإذا تَساوَى الأَمرُ فِيهما أَعْمَلَ الكُوفيُّ الأَوَّلَ، وَأَعْمَلَ البَصْرِيُّ الثاني[1]، فَقِياسُ الكوفيِّ لا يمنع[2] مِن: ها قائمًا ذا زيدٌ؛ لأنَّ عامِلَهُ قَبْلَهُ، وها زيدٌ قائمًا ذا، وقِياسُ البصريِّ يمنَعُهُ إنْ كانَ العامِلُ (ذا)؛ لأنَّ عامِلَهُ بَعْدَهُ إذا كانَ العامِلُ (ذا)، ويجوِّزُ البَصرِيُّ أن يَعْمَلَ الأَوَّلُ أيضًا، فأمَّا: قائمًا هذا زيدٌ، فَلَيس يُجيزُهُ أَحَدٌ؛ لأنهما إنما / ٩٦ أ يَعْمَلانِ لِشَبَهِ الفِعلِ، فإذا لم يَتَصَرَّفْ في نَفْسِهِ فَألاَّ يَتَصَرَّفَ في مَعْمُولِهِ بِتَقَدُّمٍ أولى.

واعْلَم أنَّ أسماءَ الإشارةِ تَعمَلُ في الحالِ ولا تَعملُ في ظَرْفِ الزَّمانِ، لا تقولُ: هذا زيدٌ يومَ الجمعةِ، ولا هذا يومَ الجمعةِ زَيدٌ[3]، ولا شُبهَةَ في أنَّ الحالَ أَقْوى شَبَهًا بالمفعُولِ بِهِ مِن ظَرفِ الزَّمانِ، ألا تَرى أنَّ الظرفَ يَعمَلُ فِيهِ المعنى مُقدَّمًا عَلَيهِ، نحوُ قولِكَ: كُلَّ يومٍ لَكَ ثَوبٌ، ولا يَعْمَلُ في الحالِ، لَو قُلْتَ:

---

(١) كما هو الأمر في باب التنازع.

(٢) في ج: يمتنِعُ.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ١٧٢.

مُنطَلِقًا زَيدٌ في الدَّارِ، [لم يجُز][1]، وإنما كانَ كذلِكَ لأنَّ الفارِسِيَّ قالَ: إنَّ الإشارةَ إنما تَعْمَلُ فيما يَتَعَلَّقُ بزَيدٍ[2]، وظَرفُ الزَّمانِ لا يَتَعَلَّقُ بِزَيدٍ، وَعَلى هذا يجوزُ أن تَقولَ: هذا يومُ الجمُعَةِ القِتالُ، ولم أَرَ مَنْ يُجِيزُهُ، وقالَ ابنُ السَّرَّاجِ: إذا قُلْتَ: هذا رَجُلٌ راكِبًا، فالحالُ مِن رَجُلٍ؛ لأَنَّهُ قالَ: هُوَ أَحْسَنُ مِن قَولِكَ: جاءَ رَجُلٌ راكبًا [زيدٌ][3]؛ لأنَّهُ لَيسَ مَعَهُ ما يُقارِبُ المعرِفةَ[4].

قال أبو الفتحِ: «وَتَقُولُ: زَيدٌ في الدَّارِ قائمًا، فَتَنْصِبُ (قائمًا) عَلَى الحالِ بِالظَّرْفِ، وَلَو قُلْتَ: زَيدٌ قائمًا في الدَّارِ لم يجُزْ؛ لأنَّ الظَّرفَ لا يَتَصَرَّفُ»[5].

قال سعيدٌ: الظَّرفُ وحرفُ الجرِّ الكلامُ عليهما مِن طَرِيقٍ واحدةٍ، ولهذا المعنى عَبَّرَ عَنِ الجارِّ والمجرورِ بالظَّرفِ، وَمَتى وَقَعَ الظرفُ خبرًا أو صِفةً أو صِلةً أو حالاً نابَ مَنابَ الفِعلِ عَلى الخِلافِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ، فيما عَدَا الصِّلَةَ، إلاَّ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ حالٍ فَرْعٌ عَلَى الفِعلِ، فَيَجِبُ أَن يَنْقُصَ عَن مَرتَبَتِهِ، ولهذا المَعنى فَسَدَ قَولُ مَنِ ادَّعَى أَنَّ العامِلَ في الحالِ هُوَ العامِلُ في الظَّرْفِ؛ لأَنَّهُ يمتَنِعُ أن يَتَقَدَّمَ الحالُ عَلَى الجُملةِ إجماعًا في قولِكَ: زَيدٌ في الدَّارِ قائمًا، فَلَو كانَ الفِعلُ العامِلَ لم

---

(١) سقط من ج.

(٢) لم أقف على قوله.

(٣) سقط من أ.

(٤) لم أقف على قوله.

(٥) اللمع ٦٣.

يمتَنِعْ: قائمًا زيدٌ في الدارِ، كما [لم يمتنِع][(١)] لَو ظَهَرَ العامِلُ وَعَمِلَ فِيهِ، وفي هذا الكلامِ نَظَرٌ، ولا يكونُ حالاً مِن (زَيد)؛ لأنَّ (زيدًا) مُبتَدَأٌ، والعامِلُ فِيهِ الابْتِداءُ، والابتِداءُ لا يَعمَلُ النَّصْبَ في شَيءٍ، وإذا لم يعمَلِ النَّصبَ في الظَّرفِ فالأَولى ألاَّ يَعمَلَ في الحالِ، وإنما جازَ أن يكونَ حالاً مِن (هذا) وَهُوَ مبتَدَأٌ، في قولِكَ: هَذا زَيدٌ قائمًا؛ لأنَّ العامِلَ فيهِ نَفْسُ المُبتَدَأِ الذي هُوَ صاحبُها، لما تَضَمَّنَهُ مِن مَعنى الإشارةِ، وَرَأَيتُ بَعضَ المُتَقَدِّمينَ يَذكُرُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[(٢)] أنَّ (مُصَدِّقًا) حالٌ مِنَ (الحقِّ)[(٣)]، وَجَوَّزَ أن يَعمَلَ فِيها ما لا يَعْمَلُ في صاحِبِها؛ لأنَّ الحالَ خَبرٌ، والعامِلُ في الخَبرِ غَيرُ العامِلِ في المُخبَرِ عَنهُ، ولا يعجبُني هذا القولُ، وَذَكَرَ سِيبويهِ في قولِكَ: فِيها رَجُلٌ قائمًا: أنَّ (قائمًا) يَنتَصِبُ عَلَى الحالِ مِن رَجُلٍ[(٤)]، وهذا يُصَحِّحُ مَذهَبَ الكُوفيِّ.

وَفي هَذِهِ المَسألةِ ثلاثُ مَراتِبَ: مَرتبةٌ لا شَكَّ في جَوازِها، وَهِيَ قولُكَ: زَيدٌ

---

(١) في د.

(٢) البقرة: ٩١.

(٣) قال الأخفش: «نصب (مصدقًا) لأنه خبر معرفة». انظر: معاني القرآن ١/ ٣٢٣. وقال مكي بن أبي طالب: «قوله: (مصدقًا) حال من الحق مؤكدة، ولولا أنها مؤكدة لما جاز الكلام، كما لا يجوز: هو زيدٌ قائمًا؛ لأن زيدًا قد يخلو من القيام وهو زيد بحاله، والحق لا يخلو أن يكون مصدقًا لكتُبِ الله» انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١١٢، ١٢٢.

فِي الدَّارِ قائمًا، فـ(قائمٌ) حالٌ مِنَ الضميرِ المُستكِنِّ في الظَّرفِ، والعامِلُ الظرفُ. وَمَرتبةٌ فيها خلافٌ بَينَ سِيبويهِ والأَخفشِ، وَهِيَ: زَيدٌ قائمًا في الدَّارِ، فَسِيبويهِ يمنَعُ مِنها، والأَخفَشُ والكسائيُّ والفراءُ يُجيزونها[1]، واسْتَدَلَّ سِيبويهِ بما سَبَقَ أَنَّهُ مَعنىً فلا يَقوَى قُوَّةَ العامِلِ القَوِيِّ في تَقَدُّمِ مَعمُولِهِ عَلَيهِ[2]، وَإِذا أَفسَدُوا أَن يَتَقَدَّمَ مَعمُولُ الفِعلِ غَيرِ المُتَصَرِّفِ فَما ظَنُّكَ بِالمَعنى، واستَدَلَّ الأَخفَشُ بما يُسوِّغُهُ القِياسُ، وجاءَ مِن أَشعارِ العَرَبِ، وَأَجازَهُ الفَراءُ في الشِّعْرِ، وذَلِكَ أَنَّ (زَيدًا) في الحقيقةِ صاحبٌ للحالِ؛ لأَنَّهُ هُوَ المُضمَرُ، وَقَد تَقَدَّمَ عَلَى الحالِ، وهذا فاسِدٌ؛ لأَنَّ الكلامَ في العامِلِ لا في صاحِبِ الحالِ، وَأَنْشَدَ[3]:

بِـاللهِ رَبِّـكَ إِنْ دَخَلْـتَ فَقُـلْ لَـهُ إِنَّ ابْـنَ هَرمَـةَ واقِفًـا بِالبـابِ[4]

فَـ(واقِفًا) حـالٌ مِـنَ المُضمَرِ في الظَّرفِ، وَغَيرُهُ يُنشِدُهُ: هَذا ابـنُ هَرْمَـةَ

---

(١) انظر رأي سيبويه في الكتاب ٢/ ١٢٤، ورأي الأخفش في البحر المحيط ٧/ ٤٤٠، والرأيين في البديع ١/ ١/ ٣٠٠، والهمع ١/ ٢٤٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٤.

(٣) لم أجده في معاني القرآن. ولم أقف على روايته هذه.

(٤) البيت من الكامل.

وهو لإبراهيم بن هرمة.

انظر: ديوان ابن هرمة ٧٠، والصناعتين ٦٨، والشيرازيات ١/ ٧٣، والمفصل ٣٦١، والبديع ١/ ١/ ٢٧٠، وشرح المفصل ٩/ ١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢١، ورصف المباني ٢٢٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٨.

واقِفًا[١]، ولا حُجَّةَ لَهُ في هذِهِ الروايةِ، وَأَنْشَدَ الفارِسِيُّ للفَرَزْدَقِ:

أَبَنُو كُلَيْبٍ في الفَخارِ كَدارِمٍ أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُدَعْدَعًا كَعِقالِ[٢]

/ ٩٦ ب فَـ(مُدَعْدَعٌ) حالٌ مِنَ المُضمَرِ في الظَّرفِ، والظَّرفُ هُوَ العامِلُ فِيهِ، ولا حُجَّةَ في هذا؛ لأَنَّهُ يجوزُ أَن يُنصَبَ عَلَى الذَّمِّ، إن كانَ مِن زَجْرِ الغَنَمِ، ويكونَ للأب، وَعَلَى المَدْحِ، إنْ كانَ مِنْ دَعْدَعْتُ الجفنةَ، ويكونَ مِن (عِقالٍ)، وَفيهِ نَظَرٌ. وَمِن ذلِكَ قولُهُ تعالى في قِراءةِ مَنْ قَرَأَ[٣]: ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[٤] فَـ(مَطْوِيَّاتٍ) حالٌ مِنَ المُضْمَرِ في الجارِّ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ، وَقَد تَقَدَّمَتْ، وقالَ في قَولِ ذي الرُّمَّةِ:

لَعَلَّكَ يا عَبْدَ امْرِئ القَيْسِ مُقْعِيًا بمرأَةَ دارِ الخامِلِ المُتَذَلِّلِ[٥]

---

(١) وعليه جميع ما اطعلت عليه من المصادر.

(٢) البيت من الكامل.

روي:

ابنو كُليبٍ مِثلُ آلِ مُجاشِعٍ

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٧٢٦، ومنتهى الطلب ١/ ٣٠٢. ولم أجده في غيرهما.

(٣) هي قراءة عيسى بن عمر، والجحدري. انظر: تفسير ابن عطية ٤/ ٥٤١، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/ ٤١٤، والبحر المحيط ٧/ ٤٤٠.

(٤) الزمر: ٦٧.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (فعل الخامل) بدل (دار الخامل).

مرأة: قرية. المقعي: الذي يجلس على أطراف قدميه. (عن الديوان).

=

فَنَصَبَ الحالَ عَنِ المُضمَرِ في الجارِّ، وَقَدَّمَهُ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَولِ سِيبويهِ أَنَّ مَعْمُولاتِ العوامِلِ بِغَيرِ واسِطةٍ ثلاثةٌ، قَوِيٌّ في الغايةِ، وَهُوَ المفعُولُ بِهِ والمَصْدَرُ، وهذا لا يعملُ فِيهِ إلاَّ فِعلٌ، أَوِ اسْمُ فاعِلٍ، أَو مَصدَرٌ، أَوِ اسْم فِعلٍ، وَلا يَتَقَدَّمُ المفعُولُ بِهِ عَلَى شَيءٍ مِنها إلاَّ عَلَى الفِعلِ واسْمِ الفاعِلِ. وَمَعْمُولٌ ضَعِيفٌ في الغايةِ وَهوَ الظَّرْفُ، وهذا القِسمُ تَعمَلُ فِيهِ رائحةُ الفِعلِ، مُقدَّمًا ومؤخَّرًا، وَقَد بَيَّنَّاهُ في مَوضِعِهِ، ويُلحَقُ بِهِ حَرفُ الجَرِّ. وَمَعمُولٌ يكونُ لَهُ مَرتبةٌ بَينَ مَرتَبَتَيْهِما، يَعمَلُ فِيهِ الفِعلُ والمَعنى، لكنْ يَعمَلُ فِيهِ المَعنى مُقَدَّمًا عَلَيهِ، فَلو تَقَدَّمَ عَلَى العامِلِ المعنَوِيِّ لَصارَ المَعمُولُ المُتَوَسِّطُ ضَعِيفًا.

وَهُنا نُكتةٌ، وَهُوَ أَنَّ الحالَ تُشبِهُ الظَّرْفَ؛ لأَنَّ الظَّرْفَ والمَصْدَرَ يَتَحَدَّدانِ وَيَتَصَرَّفانِ مَعًا، أَعني ظَرفَ الزَّمانِ، وكذلِكَ الحالُ والمصدَرُ، ولهذا يقومُ أَحدُهما مَقامَ الآخَرِ، وتُشبهُ الحالَ الصفةُ، فلذلِكَ انْتَصَبَتْ إذا تَقَدَّمَتْ عَلَى الحالِ، نحو قولِهِ:

لعــــزةَ مُوحــــشًا طلــــلُ[(١)]

وَلا يُشْبِهُ المفعولَ بِهِ؛ لأَنَّ المنصُوبَ في: جاءَ زيدٌ ضاحِكًا، هُوَ المرفُوعُ، وَلَيسَ كذلِكَ المفعولُ بِهِ، وَيُشْبِهُ خَبرَ (كانَ) في: كانَ زيدٌ قائمًا، والمنصُوبُ في

الشاهد فيه: (مقعيًا) حيث هو منصوب على الحال من الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور (بمرأة) المتقدم.

انظر: ديوان ذي الرمة ٣/ ١٤٩٤. ولم أجده في غيره.

(١) سبق تخريجه.

هذينِ يُشبهُ (عَمْرًا) في اللفظِ في قولِكَ: ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا.

ولِلمَعنى حالتانِ، حالةُ ضَعفٍ، وَهِيَ تأخُّرُهُ عَنْ مَعمُولِهِ، وحالةُ قُوَّةٍ وَهِيَ تقديمُهُ عَلَى مَعمُولِهِ، فَلو عَمِلَ المَعنى في الحالِ مُؤَخَّرًا عَنها لاسْتَوَتِ الحالُ والظَّرفُ، ولو لم يَعْملِ المعنى في الحالِ لاستَوَتِ الحالُ والمفعولُ بِهِ، وَهِيَ أَضْعَفُ مِنهُ، فلذلِكَ جازَ العَمَلُ لِلمَعنى في الحالِ في حالِ قُوَّتِهِ، وضَعُفَ عَنِ العمَلِ فِيها في حالِ ضَعْفِهِ، وَهُوَ تَأَخُّرُهُ عَنها فَتَدبَّرْ ذلِكَ.

وَيشِيدُ قولَ سِيبويهِ أَنَّ العامِلَ القَوِيَّ إذا تَقَدَّمَ مَعمُولُهُ عَلَيهِ ضَعُفتْ عُلقَتُهُ فَتَعَدَّى لِذلِكَ بحرفِ الجرِّ، نحوُ قولِكَ: لِزيدٍ ضَربْتُ، ولا يُجيزونَ ضَرَبْتُ لِزَيدٍ، فإذا كانَ هذا في العامِلِ القَوِيِّ فما ظَنُّكَ بِالعامِلِ الضَّعيفِ؟ وَمِن حُجَّةِ الأَخفَشِ أَنَّ (زَيدًا) هُوَ المُضمَرُ المُستكِنُّ في الظرفِ، والمُبتَدأُ هُو الخبرُ الأَصلِيُّ، فَتقدِيمُهُ كَتَقْدِيمِهِ(١).

والمرتَبَةُ الثَّالثةُ لا خلافَ في امتناعِهِ فيها، وَهُوَ: قائمًا زيدٌ في الدَّارِ، والمُعتَبَرُ في حَرفِ الجرِّ اللفْظُ دُونَ ما عَمِلَ فِيهِ، أَلا ترَى إلى جَوازِ الفَصلِ بهما بَينَ العامِلِ والمعمولِ الشَّدِيدِ الاتِّصالِ، نحوُ: إنَّ في الدَّارِ زَيدًا، ونحوُ:

لله دَرُّ اليَومَ مَنْ لامَها(٢)

---

(١) انظر: المسائل العسكرية ١٠٨-١٠٩.

(٢) سبق تخريجه.

فَأَمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[١] فَمِنهُم مَن يجعَلُ (قَبْضتُهُ) بِتَقدِيرِ: مَقْبُوضَتُهُ، ويُخرِجُها عَن حُكمِ المَصْدَرِ، ويُعمِلُها في الحالِ مُقَدَّمًا عَلَيهِ، وَمِنهُم مَن يجعلُ التَّقدِيرَ: وَالأَرضُ إذا كانَتْ جمِيعًا[٢]، وَعَلى هذا يُجِيزونَ: نحنُ جميعًا في عافِيةٍ، أي: إذا كُنَّا جمِيعًا[٣].

واعلَم أَنَّ الظَّرْفَ إذا وَقَعَ مُكَرَّرًا بِلَفْظٍ واحِدٍ بَعدَ المُبتَدَإِ، أَوِ أَحَدُهما مُتَّصِلٌ بِضَميرٍ مجرُورٍ للأَوَّلِ / ٩٧ أ ووَقَعَ مَعَهُما اسمٌ يَصلُحُ أن يَكونَ خَبرًا، فَحُكْمُهُ حُكمُهُ قَبْلَ التكرارِ، ولا يُجيزُ الكوفيُّ فِيهِ إلاَّ النَّصْبَ، وذلِكَ نحوُ قولِكَ: زَيدٌ في الدَّارِ قائمًا فِيها، فإنْ كانَ بِغَيرِ اللفْظِ أَجازَ الكُوفيُّ ما كانَ يمنَعُ مِنهُ، نحوُ: زَيدٌ في الدارِ قائمٌ في البيتِ، وكلاهما واحدٌ عِندَ البَصْرِيِّ[٤].

قال أبو الفتح: «وَتقولُ: مَرَرْتُ بِزيدٍ جالسًا، وَلو قُلتَ: مَررتُ جالسًا بزَيدٍ، والحالُ لِزَيدٍ لم يجُز؛ لأَنَّ حالَ المجرورِ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ، وتقولُ: مَرَرْتُ بهندٍ جالسةً، ولا يجوزُ: مررتُ جالسةً بهندٍ؛ لأَنَّ حالَ المجرورُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ»[٥].

قالَ سعيدٌ: إذا قُلتَ: مَررتُ بزيدٍ ضاحكًا، وكانتِ الحالُ لكَ لم يحسُنْ لأجْلِ اللبسِ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ أَنَّ الضحِكَ كانَ لِزيدٍ، والأَولى في هذِهِ المسألةِ أن

---

(١) الزُّمَر: ٦٧.

(٢) ذهب إلى هذا الزجاج، والفارسي. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٦١، والحلبيات ١٩٦.

(٣) انظر: البديع ١/ ١/ ٢٠٢، والبحر المحيط ٧/ ٤٤٠.

(٤) انظر رأي البصريين والكوفيين في: شرح السيرافي ٢/ ٢٢٢ أ، والإنصاف ١/ ٢٥٨.

(٥) اللمع ٦٣.

تقولَ: مَررتُ ضاحكًا بزيدٍ، إلا أنْ يُعلمَ المقصودُ، وَرَأَيتُ الأخفشَ مَنَعَ مِن ذلِكَ لِلفَصْلِ، ولا يَصِحُّ هذا المنعُ، مِن هَذا الوَجهِ؛ لأنهما جميعًا معمولانِ للفِعلِ، وإنْ كانَ مَوضعُ التاءِ مُظهرًا[١] حسُنَ الفَصلُ بِالحالِ بَينَ الفاعِلِ والفِعلِ، فتقولُ: مَرَّ ضاحِكًا زيدٌ بعمرٍو.

وَأمَّا تَقدُّمُها عَلى الفعلِ فَقد تَقَدَّمَ الكلامُ عَلَيهِ، وإنْ كانتِ الحالُ لِزَيدٍ في قولِكَ: مَررْتُ بزيدٍ جالسًا لم يحسُنْ أن يَتَقَدَّمَ الحالُ عَلى الباءِ عِندَ سِيبويهِ[٢]، وذلِكَ أنَّ الظرفَ النائبَ أقوى مِن هذا الجارِّ؛ لأنَّهُ يَرفَعُ وَينصِبُ، ولا يجوزُ تَقَدُّمُ ما عَمِلَ فِيهِ عَلَيهِ، إلاَّ أن يكونَ ظَرفًا، والحرفُ هُنا لا يعملُ غيرَ الجرِّ، فإذا امْتَنَعَ تَقديمُ مَعمولِ القَوِيِّ فالأَولى أن يمتَنِعَ تَقديمُ مَعمُولِ الضَّعيفِ، وغيرُهُ يُجيزُ هذا الذي مَنَعَهُ في هَذِهِ المَسألَةِ[٣]، ويقولُ: إنما امْتنَعَ في الظرفِ النائبِ تَقَدُّمُ الحالِ؛ لأنَّ العامِلَ في الحالِ هُوَ الظرفُ، ويجوزُ أن يَتَقدمَ هُنا لأنَّ العامِلَ في الحالِ إنما هُو الفِعلُ لا الحرفُ، ألا تَرَى أنَّكَ إذا قُلتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ ضاحكًا فالعامل في (ضاحك) مَرَرتُ، لا الباءُ، فإذا قلتَ: زَيدٌ في الدَّارِ قائمًا، فالعامِلُ في (قائم) الظرفُ.

---

(١) في أ: مظهرٌ.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٤.

(٣) نسب هذا القول للفارسي، وابن كيسان. انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧-١٣٨، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٥. وقد تابعهما ابن برهان وابن مالك وأبو حيان، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٧/ ٢٨١، واختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ١/ ١٢١.

وإذا كانَ الفِعلُ العامِلَ لم يمتَنِعْ تقدمُ الحالِ عِندَ البَصرِيِّ، في كُلِّ مَوضِعٍ، واستَدَلَّ مُجيزُ هَذِهِ المسألةِ بِقَولِهِ تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[1] فَ(كافَّةً) حالٌ مِنَ (الناس)، وَقَد تقَدَّمَ، والعامِلُ في (الناس) اللامُ، وَمِنهُم مَن يجعَلُ (كافةً) حالاً مِن الكافِ، والتاءُ في (كافة) للمبالغةِ[2]، كما تقولُ: علاَّمة، وبعضُهم يجعَلُ الكافةَ هنا مَصدرًا، كالعاقبةِ والعافيةِ، ويكونُ مصدرًا في موضِعِ الحالِ[3]، ولا تكونُ التاءُ للمبالغةِ، ويكونُ (للناسِ) مُتَعَلِّقًا بِهِ، وَكَأَنَّهُ قالَ تَعالى: وَما أَرسَلْناكَ إلاَّ كافةً للناسِ عَنِ الضَّلالِ، وَأَنشَدُوا:

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ حَرَّانَ صَادِيًا إليَّ حَبِيبًا إنَّهُ لَحَبِيبُ[4]

---

(١) سبأ: ٢٨.

(٢) هو رأي الزجاج. انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٦، وانظر الحاشية رقم (٣) في الصفحة نفسها.

(٣) انظر: كشف المشكلات ٢/ ١٠٩٩-١١٠٠.

(٤) البيت من الطويل.

اختلف في قائله فقيل:

أ- كثير عزة.

ب- عروة بن حزام.

ج- المجنون.

د- قيس بن ذريح.

وروايته في مصادره: (إنها لحبيب). وروي: هيمان صاديًا، وأبيض صافيًا.

انظر: ديوان كثير ٥٢٢، وديوان عروة بن حزام ١٥، وديوان المجنون ٢٧، والشعر والشعراء ٢/ ٦٠٨، والكامل ٢/ ٧٨٩، والتنبيه على شرح الحماسة ٣٢٦، واللآلئ ١/ ٤٠٠، والبديع ١/ ١/ ١٩٩، والحماسة البصرية ٢/ ٢٠٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٥، وخزانة الأدب ٣/ ٢١٢.

فـ(حَرَّانَ) حالٌ مِنَ الياءِ، وَقَد تَقَدَّمَ عَلَيها، والعامِلُ في الياءِ الحرفُ، والعامِلُ في الحرفِ (حَبِيبًا) الذي هُوَ الخبَرُ، وَقَد أجازَ عُثمانُ أن يَكونَ حالاً مِنَ الماءِ[1]، وهذا طريف. وَعَلَيهِ أنشدُوا[2]:

إذا المرءُ أَعْيَتْهُ السِّيادةُ ناشِئًا فَمَطْلَبُها كَهْلاً عَلَيهِ شَدِيدُ[3]

[فقدَّمَ الحالَ على المجرورِ][4]، وَاسْتَدَلَّ أيضًا مَن أجازَهُ بِأَنْ قالَ: إذا كانَ مَعمُولُ المجرورِ بِالحرفِ قَد تَقَدَّمَ، فالأَولى تَقَدُّمُ هذا، وذلِكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[5] فَ(لَهُ) مُتَعلقةٌ بِـ(رَازقينَ)، وَهُوَ مجرورٌ بالباءِ، وَلَيسَ الأمرُ كذلِكَ؛ لأنَّ الباءَ زائدةٌ، وَأَيضًا فَيَجُوزُ أن يكونَ (لَهُ) لِلتَّبيينِ، والعامِلُ فِيهِ شَيءٌ مُضمَرٌ، كما قُلنا في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[6]، وَأَيضًا فإنَّ (لَهُ) حَرفُ جَرٍّ، وَحرفُ الجرِّ يُتَّسَعُ فيهِ أكثرَ مِنَ الحالِ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحةِ مَذهَبِ

---

(١) التنبيه على شرح الحماسة ٣٢٦.

(٢) للمَعْلوط بن بدل القريعي.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الحماسة ٢/ ١٨، والبيان والتبيين ١/ ٢٧٤، والتنبيه على شرح الحماسة ٣٢٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١١٤٨، والبديع ١/ ١/ ١٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٦، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٦٣، والبحر المحيط ٧/ ٢٨١.

(٤) في د.

(٥) الحجر: ٢٠.

(٦) يوسف: ٢٠.

الذي يُقَدِّمُ الحالَ أَنَّكَ في الاستِثناءِ تُجيزُ تقديمَ (إلاَّ) عَلَى الحرفِ، في قولِكَ: ما مَرَرْتُ إلاَّ زَيدًا بِأَحدٍ، وَأَنتَ لا تُقَدِّمُ إلاَّ عَلَى العامِلِ، ولَو لم يَكُنِ النظرُ فِيهما إنَّما هُوَ إلى (مَرَرْتُ) لم يجُزْ، وكذلِكَ يجِبُ هُنا. فأَمَّا قَولُ الشاعِرِ[1]: / ٩٧ ب

عَلَيَّ إذا ما جِئْتُ لَيلَى بِخِفيَةٍ ... زِيارةُ بَيتِ اللهِ رَجْلانَ حافِيا[2]

فَـ(رَجْلانَ) حَالٌ مِنَ الياءِ في (عَلَيَّ)، والعامِلُ في الحالِ العامِلُ في الحرفِ الجارِّ (على) أو الظَّرفِ، عَلَى الخلافِ، وَمَذهَبُ الكُوفيِّ يُحَسِّنُ رَفعَ (زِيارة) لأجْلِ الفَصلِ في مَذهَبِ البَصرِيِّ، إلاَّ أَن يَعتقِدَ البَصرِيُّ العامِلَ المُقدرَ بَعدَ المبتدأِ.

وَمَثَّلَ عُثمانُ بِـ(جالسٍ) لِيَتَحَقَّقَ أَنَّ الحالَ مِن (زَيدٍ)، وَليسَ مِنَ التاءِ؛ لأَنَّكَ لا تمرُّ وأنت جالِسٌ، فإنْ أَرَدْتَ بـ(جالسٍ) أي مُنجِدًا[3] صَحَّ أن يَكونَ الحالُ مِنهُما.

وَ(مَرَرْتُ) عِندَ الكُوفيِّ عَلَى ضَربَينِ: تامَّةٌ، وناقصةٌ، فالتامةُ: مَرَرْتُ بِزيدٍ،

---

(١) هو المجنون.

(٢) البيت من الطويل.

روي:

عَلَيَّ إذا أبصرتُ ليلى بخلوةٍ ... أن ازدارَ بيتَ اللهِ رجلانَ حافيا

انظر: ديوان المجنون ٣٠٦، وتفسير الطبري ٥/ ٣٣٨ (شاكر)، والاختيارين للأخفش الأصغر ٣٦، ومقاييس اللغة ٢/ ٤٩٢ (رجل)، واللسان ١١/ ٢٦٨ (رجل)، ومغني اللبيب ٦٠١، وشرح شواهده ٢/ ٨٥٩، وشرح أبياته ٧/ ١٨.

(٣) الجَلْسُ: اسم لنجدٍ. انظر: اللسان ٦/ ٤١ (جلس).

فما وَرَدَ مِنَ النكراتِ بَعدَ زَيدٍ نُصِبَ عَلَى الحالِ، والناقصةُ: مَرَرْتُ بزيدٍ الظَّريفَ، فَينصِبُونَ بها كَما يَنصِبُونَ بِـ(كانَ)، وهذِهِ لا يَعرِفُها البَصريُّ على هذا الوَجهِ[١].

واعلم أنَّكَ إذا قُلتَ: زَيدٌ أخوكَ قائمًا لم يَجُزْ، إن كانَ مِنَ النَّسَبِ، فإنْ كانَ مِنَ الصداقةِ جازتِ المسألةُ.

واعلم أنَّكَ إذا قُلتَ: مَرَرْتُ بهم جميعًا وكُلاً، فَسِيبويهِ يَنصِبُها عَلَى الحالِ، وكذلِكَ عَمًّا، والخليلُ ينصِبُ مررتُ بهم طُرًّا، وقاطبةً، على المصدَرِ، وهوَ مَذهبُ سِيبويهِ[٢]، والأَخفشُ ينصبُ: جميعًا وكُلاً [وعمًّا][٣] وقاطبةً على المصدرِ[٤]، ويونُسُ ينصبُ طُرًّا وحدَهُ عَلَى الظرفِ[٥]، وَقَد سَبَقَ ذكرُ ذلِكَ[٦].

فَأَمَّا قولهم: ضَرْبي زَيدًا قائمًا، فتقديرُهُ: ضَربي زَيدًا إذا كانَ قائمًا، أو إذْ كانَ قائمًا، فَـ(ضربي) مُبتدأٌ، و(إذا) أو (إذ)[٧] الخبرُ، وهما ظرفانِ، والعاملُ فيهما مستقرٌّ أوِ استقرَّ، و(قائم) حالٌ مِنَ المضمرِ في (كانَ)، وَلَيسَ بخبرٍ لِـ(كان)،

---

(١) انظر رأي الكوفيين في الأصول ١/ ٢٢٠، وفيه: «وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلامِ العرب، ولا موجودٌ فيما يوجبه القياس».

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٦، والمقتضب ٣/ ٢٣٨.

(٣) في د.

(٤) انظر: الأصول ١/ ١٦٣.

(٥) انظر: المقتضب ٣/ ٢٣٨.

(٦) ص: ٣٢٤.

(٧) في ج: و(إذا) و(إذ) الخبر.

لاستحالةِ وُقوعِ المعرفةِ هُنا، فـ(قائم) الآنَ حالٌ مِنَ مُضمرٍ مَرفوعٍ لفعلٍ في مَوضِعِ جَرٍّ بإضافَتِهِ إلى ظَرفِ العامِلُ فِيهِ اسمُ فاعلٍ محذوفٌ، أو فِعلٌ، وذلكَ الظرفُ المحذوفُ كانَ الخبرَ لِلمُبتدأِ، وَلم يستجيزوا: ضَربي زَيدًا مَشْيًا؛ لأنَّ الحالَ هُنا في موضِعٍ ضَعيفٍ، فلم يَتَصرَّفْ فِيها.

و(أَخطَبُ ما يكون الأميرُ قائمًا)، تقديرُهُ: أَخطَبُ أَوقاتِ كَونِ الأَمِيرِ إذا كانَ قائمًا، فلا يحتاجُ إلى عاملٍ في (إذا)؛ لأنَّ (أَخطب) وَقتٌ؛ لإضافَتِهِ إلى الوَقتِ، و(إذا) وَقتٌ، فهو هُوَ، فإنْ لم تُقَدرِ[1] الوقتَ محذوفًا وَجَعَلْتَ (أَخطب) مُضافًا إلى (ما)، وَجَعلت (ما) عامّةً[2]؛ لأنَّ (أفعل) لا يُضافُ إلى واحدٍ لَفظًا وَمَعنىً، وكأنَّ تقديرَ (ما يكون) أكوانًا، فكأَنَّكَ جَعَلْتَ الأكوانَ خَطِيبةً عَلَى الاتِّساعِ، كان (إذا) مُتَعَلِّقًا بمستقرٍّ أَوِ استقرَّ؛ لأنَّهُ غَيرُ المصدَرِ، وَقَد وَرَدَتْ (ما) واقعةً عَلَى العُمُومِ، كَقولِهِ تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ [شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ][3]﴾[4]، والوجْهُ الأَولُ أكثرُ؛ لأنَّ العَرَبَ كَثيرًا ما تَتَّسِعُ في الزمانِ فتجعَلُ الفِعلَ لها، وَعلى هذا قالوا: نهارُكَ صائمٌ، قال الشاعِرُ[5]:

---

(١) في أ: يقدر.

(٢) في أ: عاملة.

(٣) في د.

(٤) يونس: ١٨.

(٥) هو الجَرَنْفَسُ بن يزيد الطائي. اللص.

أَمَّـــا النَّهـــارُ فَفِـــي قَيْـــدٍ وَسِلـــسلةٍ
والليـلُ في جَـوفِ مَنحُـوتٍ مِـنَ السَّاجِ[١]

فَأَمَّا قولهم: هَذا بُسرًا أطيبُ مِنهُ رُطبًا، فتقديرُهُ: هذا الشيءُ إذا كانَ بُسرًا أطيبُ منهُ رطبًا، فتقديرُهُ: إذا كان رُطبًا، فالعاملُ في الظرفينِ عِندَ الفارسيِّ (أفعلُ) الذي هو الخبرُ[٢]، وَإن كانَ الفِعلُ لا يَعملُ في ظَرفَيْ زَمانٍ على غَيرِ جِهةِ البَدَلِ، ولكنَّ الزيادةَ التي تَضَمَّنَها (أَفْعَلُ) سوَّغتْ لَهُ ذلِكَ، فعَمِلَ في أحدِهما بحُكمِ الاشْتِقاقِ، وَعَمِلَ في الآخرِ بحكمِ الزيادةِ، وَبَعضُهُم يجعَلُ العامِلَ في الأَوَّلِ ما في (هذا) مِن مَعنى الإشارةِ، ويجعَلُ العامِلَ في الثاني (أَفْعلُ).

قالَ الفارسيُّ في موضِعٍ آخَرَ: إنَّ العامِلَ في (بُسر) الذي هُوَ الحالُ لا يخلُو أن يكونَ: أَطْيَب، أو هَذا، أو (كانَ) المُضمرةَ[٣]، فلا يجوزُ لِـ(أَفْعَل) أن يَعْمَلَ فِيهِ وَهُو مُقدَّمٌ عَلَيهِ، وإذا استَقْبَحُوا تقديمَ الجارِّ والمجرورِ عَلَيهِ فَالأَولى أن يَستَقْبِحُوا تَقديمَ الحالِ، أَلا تَرَى إلى امتِناعِهم مِن قَولِكَ: زَيدٌ مِن عَمرٍو أفضلُ.

---

(١) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: أنه أخبر عن النهار بأنه في سلسلة، وعن الليل باستقراره في جوف منحوت من الساج، اتِّساعًا.

انظر: الكتاب ١/ ١٦٠، والحيوان ٧/ ١٥٨-١٥٩، والمقتضب ٤/ ٣٣١، والكامل ٣/ ١٣٥٦، والمحتسب ٢/ ١٨٤، والإفصاح للفارقي ١٣٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٠٦، ٢/ ٢٤٤، والبحر المحيط ٤/ ٣١٥.

(٢) انظر: الحلبيات ١٧٩.

(٣) تكلم الفارسي عن هذه العبارة في الحلبيات ١٧٩، وذكرها في الإيضاح العضدي ٢٢٢، والمسائل المنثورة ٣٣، والشيرازيات ١/ ٢٨٤، ولم أجد ما نقله المصنف.

وقالَ المازنيُّ: / ٩٨ أ وَهُوَ قَبِيحٌ جِدًّا[(١)]، وَقَد وَجَدْتُ أنا في الشعرِ مِنهُ أَبياتًا، أَنشدَ الفَرَزدَقُ:

لأُختُ بَني ذُهلٍ غَداةَ لقيتُها ... فُكَيهةَ فِينا مِنْكِ في الخيرِ أَرْغَبُ[(٢)]

وَقالَ الشَّاعِرُ[(٣)]:

وَقالَتْ لَهُ أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ

جَنى النَّحْلِ أَو ما زَوَّدَتْ مِنهُ أَطْيَبُ[(٤)]

وَهذا لِقِلَّتِهِ يجعلونَهُ شَاذًّا، وَلَو أَجازَهُ مُجيزٌ في حَرفِ الجرِّ وَمَنَعَهُ مِنَ الظرفِ

---

(١) قال أبو حيان: «وذهب المازني والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وابن خروف إلى أنَّ أفعل التفضيل هو العافل في الحالين». انظر: الارتشاف ٣/ ١٥٨٨.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في الديوان:

لأختُ بني ذُهلٍ غداةَ أتيتُها ... عُزَيِّزُ فِينا منكِ يا ميَّ أرغبُ

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٣٢، والدرر اللوامع ٥/ ٢٩٧. ولم أجده في غيرهما.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) البيت من الطويل.

وهو قبل البيت السابق في خمسة أبيات للفرزدق.

وروايته في الديوان: (هو أطيب) بدل (منه أطيب).

انظر: شرح المفصل ٢/ ٦٠، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٦٦، وتذكرة النحاة ٤٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٤، وخزانة الأدب ٨/ ٢٦٩، والدرر اللوامع ٥/ ٢٩٦.

كانَ مُناسبًا لِقولِ الكُوفيِّ [هِشامٍ][١] في قولهم: فِيكَ لأَرْغبَنَّ، وامتِناعِهِم مِن قولِهِم: خَلفَكَ لأَقُومَنَّ، فَبَطَلَ عَلَى هَذا القولِ عَمَلُ (أَفْعَلَ) فِيهِ. فإذا عَمِلَ فِيهِ (كانَ) افتَقَرتْ إلى الظَّرفِ الذي تُضاف[٢] [هِيَ][٣] إليهِ، وإذا كانَ كذلِكَ افتقَرَ الظرفُ إلى عامِلٍ، والعامِلُ هو (هذا) عِندَ الفارِسِيِّ لا غيرُهُ مما يَصلُحُ أن يَعملَ عَلى ما سَبَقَ، وإذا كانَ كذلِكَ عَمِلَ (هذا) أولَ حالةٍ ولا يعملُ (إذا)؛ لأنَّ الظرفَ إذا ظَهَرَ عامِلُهُ لم يَصِحَّ أَن يكونَ عامِلاً عَلَى أَنَّهُ -رَحمهُ اللهُ- أَفْسَدَ عَمَلَ (هذا) في الظرفِ مِنَ الزَّمانِ. والعامِلُ في (رُطب) (أَطيب) نيابةً عَن (كانَ) ويجعَلُ (كانَ) مُقَدَّرةً مِن طَرِيقِ المَعنى، والمذهَبُ الأَوَّلُ عِندِي أولى.

وَقَد تَقَعُ الجُمَلُ مِنَ المُبتَدَأِ والخَبرِ والفِعلِ والفاعِلِ أَحوالاً، قالَ الشاعِرُ[٤]:

تنادوا وما حلُّوا الحُبى وتعاونوا ... على جارِهم والجارُ يُحبى ويُرْفَدُ
ولم يُورِدوا ماءً ولم يروَ جارُهم ... ولم يحلبوا للضيفِ والماءُ يُورَدُ[٥]

---

(١) في د.

(٢) في ج: يُضاف إليه.

(٣) في د.

(٤) لم أقف على قائلهما.

(٥) البيتان من الطويل.

ولم أقف عليهما.

والحبوة: هو أن يضمَّ الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليهما. انظر: اللسان ١٤/ ١٦٠-١٦١ (حبا).

الشاهد فيه: جملة (وما حلوا الحبى)، وجملة (ولم يروَ جارُهم) وقعتا حالًا.

وَإذا كانَ الفِعلُ ماضِيًا احتجْتَ إلى (قَد) مُقدرةً أو مُظهرةً، لِتُقَرِّبَهُ إلى الحالِ، ولا بُدَّ في الجملِ مِن عائدٍ عَلَى صاحِبِ الحالِ، كَقَولِهِ[1]:

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِرُهُ ... وشريكُهُ بِالغَيبِ ما يَدْرِي[2]

وبعضُهم يُنشِدُ: نِصْفَ النهارِ، ويجعَلُهُ ظَرفًا[3].

أَو واوٍ مَعَ الجُملةِ الاسميَّةِ، أَو جملةٍ صدرُها فِعلٌ ماضٍ، أَو في تَقديرِهِ؛ لأنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَّ العائدِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[4].

فَأَمَّا قَولهم: بِعْتُ الشاةَ شاةٌ وَدِرهَمٌ، بالواوِ، وَهُوَ جملةٌ في موضِعِ الحالِ، قِيلَ: هذا كلامٌ خارجٌ عن حدِّ نظيرِهِ، محذوفُ العائدِ، فَتَقدِيرُهُ: شاةٌ مِنها وَدرهمٌ مَعروفان، فلَم يُدخِلُوا فيه الواوَ والهاءَ، وَعَليهِ قولُ الشاعِرِ[5] إذا جَعَلْتَ الواوَ

(١) هو المُسيَّب بن علس.

(٢) البيت من الكامل.

يصف الشاعر غائصًا غاص في الماء من أول النهار حتى انتصف، وشريكه ينتظره.

الشاهد فيه: (الماء غامره) فالجملة حال، والرابط الضمير.

انظر: إصلاح المنطق ٢٤١، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٠٣ (نصف)، وأدب الكاتب ٣٥٩، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٨٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٢، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٣٢ (نصف)، والمخصص ٩/ ٥٣، ودلائل الإعجاز ٢٠٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٧٣، ومغني اللبيب ٦٥٦.

(٣) انظر الرواية في: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٨٥.

(٤) آل عمران: ١٥٤.

(٥) اختلف في قائله، فقيل:

=

للحالِ:

بأيـدي رجـالٍ لم يَـشِيموا سُـيوفَهُم ولم تكثُـرِ القـتلى بهـا حـينَ سُـلَّتِ[(١)]

وَيجُوزُ الجمعُ بَينَهُما فتقولُ: جاءَ زَيدٌ يدُهُ عَلَى رَأسِهِ، وَيَدُهُ عَلَى رَأسِهِ، وَيُقَـدَّرُ بِـ(إذ) لِيَتَعَلَّقَ بِالأَوَّلِ تَعَلُّقَ الحـالِ بِالعامِـلِ، ولا يجـوزُ أن تَتَقَـدَّمَ الـواوُ إذا كانَـتْ حالاً عَلَى العامِلِ، وإن كانَ مُتصرِّفًا، احترامًا لِبابها الأَوَّلِ[(٢)]، كـما فَعَلْـتَ في بـابِ المفعولِ مَعَهُ، وَمَنَعَ الأَخفشُ مِن قولهم: مَرَرْتُ بِزيدٍ وَحَسَنٌ وجهُـهُ[(٣)]؛ لأَنَّـهُ لَـو زَالتِ الواوُ لانتصبَ (حسنًا)، وَكذلِكَ مَنَعَ مِن قولهم: مَـرَرْتُ بِزيـدٍ وَيَـضْحَكُ، وَقَد بَيَّنَّا ذلِكَ، ومِن ذلِكَ قَولُ الشَّاعِرِ[(٤)]:

أ- الفرزدق. كما في الكامل.

ب- سليمان بن قتَّة. كما في العمدة لابن رشيق.

(١) البيت من الطويل.

يَشِيموا سيوفهم: يغمدوها. (اللسان ١٢/ ٣٣٠ (شيم).

قال المبرد: وهذا البيت طريف عند أصحاب المعاني، وتأويله: لم يشيموا: لم يغمدوا، و(لم تكثر القتلى) أي لم يغمدوا سيوفهم إلا وقد كثرت القتلى حين سلت. (عن الكامل)

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ١٣٩، والكامل ١/ ٤٠١، وشرح المفضليات للأنباري ١/ ٢٤٠، والأضداد له ٢٥٩، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٥، والعمدة لابن رشيق ٢/ ١٨٦، وتفسير ابن عطية ٣/ ١٤، والإنصاف ٢/ ٦٦٧، واللسان ٤/ ٢٣٥ (خرر)، ومغني اللبيب ٥٣٧، والبحر المحيط ٢/ ٢٩٢.

(٢) يريد العطف -والله أعلم- إذ هو الأصل في الواو، ولا يجوز أن تتقدم على المعطوف عليه.

(٣) انظر قول الأخفش في: الارتشاف ٣/ ١٦٠٦.

(٤) هو عروة بن الورد.

وإنَّ حَمِيتَنـــا أبـــدًا حَـــرَامٌ   وَلَـيس لِبَيْـتِ جارَتِنـا حَمِيـتُ[١]

فَأَدْخَلَ بَعضُهم (لَيسَ) في حُكمِ الجملةِ الاسميَّةِ؛ لأنها مِن عَوامِلِ الابْتِداءِ، وَهِيَ عِندَ بَعضِهِم حَرفٌ[٢]، ويجوزُ أن تُجعَلَ جملةً فعليَّةً، فإن كانَ الفِعلُ مُضارِعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القَولِ القَوِيِّ، فأمَّا قَولُهم: قُمتُ وأصكُّ عَينَهُ[٣]، فعَلى إضمارِ المُبتدأِ، بِدليلِ ظُهُورِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[٤]، واحتجْتَ إلى الضَّميرِ كقولِكَ: جاءَ زيدٌ يَضحَكُ، وإنما كان كذلِكَ لقُربِ ما بينَ المضارِعِ واسْمِ الفاعِلِ، ألا تَرى أنَّهُ لا يجوزُ أن تجيءَ مَعَ اسمِ الفاعِلِ بواوٍ، فكذلِكَ لا تجيءُ بها مَعَ المُضارِعِ، وأيضًا فأكثرُ ما يَعمَلُ في الحالِ الفِعلُ، فخافُوا اللبسَ بِالعَطفِ.

فأمَّا الماضي فلا يقعُ حالاً إلاَّ وَمَعَهُ (قَد) مُظهرةً أو مُقدَّرةً، لِتبايُنِ ما بينَهُما.

---

(١) البيت من الوافر.

روايته في الديوان ومنتهى الطلب:

وليس لجار منزلنا حميتُ

الحميت: السقاء يرب بالرُّبِّ، فإذا فُعِل به ذلك فهو حميتٌ يطيَّب بالرب، ثم يصير السمن فيه. (عن ديوان عروة)

انظر: ديوان عروة بن الورد ٧٧، وشرح الدروس ٢٦٠، ومنتهى الطلب ١٠٦.

(٢) ذهب إلى ذلك ابن السراج والفارسي في أحد قوليه. انظر: الحلبيات ٢١٠ وما بعدها، والجنى الداني ٤٩٤، ومغني اللبيب ٣٨٧.

(٣) انظر القول في: إصلاح المنطق ٢٣١.

(٤) الأنفال: ٣٣.

وقد جاءَتِ الجملةُ حالاً ولا رابِطَ فيها من / ٩٨ ب واوٍ ولا ضَمِيرٍ، كَقَولِ غَاسِلِ بْنِ غُزَيَّةَ الهُذلي[(١)]:

ثُمَّ انْتَصَبْنا جِبالُ الصُّغْدِ مُعرِضَةٌ عَنِ اليَسارِ وَعَنْ أيمانِنا جُدَدُ[(٢)]

فـ(جِبالُ الصغدِ مُعرضةٌ) حالٌ مِن (نا)، ولا عائدَ ولا واوَ، تَقديرُهُ[(٣)]: عَلَى اليَسارِ مِنَّا، فَحَذَفَ كما [حذف][(٤)] في: البرُّ الكرُّ بستِّينَ[(٥)].

وَرَأَيتُ الأخفشَ قَد مَنَعَ مِن قولهم: جِئتُكَ وَقَامَ زَيدٌ[(٦)]، وهذا يُفسدُهُ قولُهُ

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) البيت من البسيط.

وروايته في مصادره:

ثم انْصَبَبْنا جبالُ الصُّفْر معرضةٌ

إلا في البديع فعلى رواية المؤلف، والبديع مختصرٌ من الغرة.

في معجم ما استجم (١/ ٣٧٠): جبال الصفر من تهامة. وفيه (٣/ ٨٣٦): أراد جبال الصفراء فلم يستقم له الوزن فجمعها.

انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٨٠٧، والتمام ١٢١، ومعجم ما استعجم ١/ ٣٧٠، والأماكن للهمذاني ٨٢، والبديع ١/ ١/ ١٩٦، ومعحم البلدان ٣/ ٤١٣.

(٣) في ج: وتقديره.

(٤) سقط من أ.

(٥) انظر القول في: الأصول ١/ ٦٩.

(٦) المنسوب للأخفش جواز إيقاع الماضي حالًا دون الواو و(قد). انظر: المقتضب ٤/ ١٢٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢، والإنصاف ١/ ٢٥٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٦١٠.

[تعالى][(١)]: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾[(٢)]، وَقد تَقَعُ حالاً بِواوٍ وَبِغيرِ واوٍ، وَذلِكَ لبُعدِ ما بَيْنَ اسمِ الفاعِلِ وَبينَهُ، كَقَولِهِ تعالى في الواوِ: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾، وَتَقَعُ بِغيرِ واوٍ كَقَولِهِ تَعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ﴾[(٣)]، فالمُبرِّدُ يجعلُه دُعاءً[(٤)]، وقد رُدَّ عليه؛ لأَنَّهُ لا يُدْعَى عَلَيهِم لأَجلِ المُسلمينَ بِعَدَمِ قِتالِ بَعضِهم بَعضًا[(٥)].

وَالصَّوابُ عِندَ الفارِسِيِّ أَن يكونَ التقديرُ: أَو جاؤوكُم قومًا حَصِرةً صدُورُهُم[(٦)]، وَهذا يمتَنِعُ عِندَ الجماعةِ؛ لأَنَّهُ لا يَقومُ الوصفُ مَقامَ المَوصُوفِ إلاَّ إذا كانَ مُفردًا عَلَى ما سَبَقَ، والأَولى أَن تَكُونَ مَعَهُ (قَد) مُقدَّرةً، وَهوَ في مَوضِعِ الحالِ، يدُلُّ عَلَى ذلِكَ قِراءةُ مَنْ قَرَأَ[(٧)]: ﴿أَوْ جَاؤوكُمْ حَصِرةً صُدُورُهُم﴾، [وإنَّما جازَ دخُولُ الواوِ مَعَ الماضي لِبُعْدِ ما بَينَهُ وبَينَ اسمِ

(١) سقط من أ.

(٢) الشعراء: ١١١.

(٣) النساء: ٩٠.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ١٢٤.

(٥) رد عليه الفارسي. انظر: الشيرازيات ١/ ١٥٤، وقد نقل رده ابن الشجري في أماليه ٣/ ١٣.

(٦) انظر: الشيرازيات ١/ ١٥٣.

(٧) قرأ بها المفضل عن عاصم، ويعقوبُ الحضرمي. انظر: التذكرة ٢/ ٣٧٨. وانظر القراءة وتخريجها في: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٦٣ (قراءة)، وتفسير الطبري ٥/ ١٢٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٨٩، والبيان ١/ ٢٦٣، وشرح المفصل ٢/ ٦٧، ومغني اللبيب ٥٦٢، والبحر المحيط ٣/ ٣١٧.

الفاعِلِ][(١)]، وَمِن ذلِكَ قَولُ الشاعِرِ[(٢)]:

فَلَـولا جَنـانُ الليـلِ مـا آبَ عَـامِرٌ   إلى جَعْفَـرٍ سِربالُـهُ لم يمـزَّقِ[(٣)]

وَقَولُهُ:

نَـصَفَ النهـارُ المـاءُ غـامِرُهُ   وشريكُـهُ بالغيـبِ مـا يـدري[(٤)]

وَقَد سَبَقَ ذِكرُهُ.

وَيَقَعُ الظرفُ وَحرفُ الجرِّ حالاً، فإن كانَ زمانًا لم يقعْ حالاً من جُثَّةٍ، كما لا يكونُ خبرًا عنها، فإذا وَقَعَ أحدُهما حالاً جازَ عِندَ الفارِسيِّ تقديمُهُ عَلَى المَعنى، نَظَرًا إلى الأصلِ الذي انْتَقَلَ عَنهُ[(٥)]، ولا يُجيزُهُ [غيرُه][(٦)] نَظرًا إلى ما هُوَ عَليهِ الآنَ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ﴾[(٧)] فَعَطَفَ

---

(١) في د.

(٢) هو سلامة بن جندل.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (لم يُخَرَّقِ).

الشاهد فيه: جملة (سرباله لم يمزق) فقد وقعت حالًا.

انظر: ديوان سلامة بن جندل ١٧٦، والأصمعيات ١٣٥، ومجاز القرآن ١/ ١٩٨-١٩٩، والإغفال ٢/ ٥٣، ودلائل الإعجاز ٢٠٤، واللسان ١٣/ ٩٣ (جنن).

(٤) سبق تخريجُهُ.

(٥) لم أقف على قوله.

(٦) سقط من أ.

(٧) آل عمران: ١٩١.

بِالحرفِ عَلَى الحال وَهو[١] حِينئذٍ حالٌ، وقال تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٢]، فَعَلمْنا أَنَّ الأَولَ والثالِثَ حالانِ؛ لأنَّ الذي بَينهما حالٌ، وهذا أحد[٣] قولي[٤] الزجاجِ[٥]، وقالَ الفارِسيُّ: (كهلاً) مَعطوفٌ على (يُكلِّم)[٦]، وَكَذلِكَ[٧] قَولُهُ تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمٗا﴾[٨] فتدبَّرْ ذلك.

فأمَّا قولُهُ: «وَلَو قُلْتَ: مَرَرْتُ جالِسًا بِزيدٍ والحالُ لِزيدٍ لم يَجُز» وظاهرُ الكلامِ أَنَّ الحالَ إذا كانَتْ في هذا الفصلِ للتاءِ جازَ[٩]، وَكَيفَ يَصِحُّ في المعنى والجالِسُ لا يمُرُّ، وإنما قالَ ذلِكَ؛ لأَنَّهُ قَد يُقالُ: جَلَسَ الرجلُ إذا أَتى نجْدًا، واسم نجدٍ: الجَلْسُ[١٠]، فأمَّا الجُلُوسُ الذي هُوَ ضِدُّ النُّهُوضِ فلا يَصِحُّ لأَجْلِ المَعنى.

---

(١) في ج: فهو.

(٢) آل عمران: ٤٦.

(٣) سقط من د.

(٤) في أ: قول.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤١٢. وانظر الخلاف في الآية في: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٧٧، والدر المصون ٣/ ١٧٧-١٧٩.

(٦) انظر: كشف المشكلات ١/ ٢٢٩-٢٣٠، والبيان ١/ ٢٠٣-٢٠٤. ولم أجد نسبة القول للفارسي.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٤٧، والبغداديات ٥٧٣.

(٨) يونس: ١٢.

(٩) في أ: لم يجز.

(١٠) انظر: تهذيب اللغة ١٠/ ٥٨٣ (جلس).

قال أبو الفتح:

«بابُ التَّمْييزِ

وَمَعنى التَّمْييزِ: تخليصُ الأَجْناسِ بَعْضِها مِن بَعْضٍ»(١).

قالَ سَعيدٌ: إنما سُمِّي التمييزُ تمييزًا لأَنَّهُ يُزيلُ مِنَ الكلامِ إبهامًا ما، كانَ لولا هُو مُحْتَمِلَهُ، ويُسمَّى التَّبْيينَ، والتَّفْسيرَ، وَقومٌ يَفْصِلُونَ بَينَ هذِهِ التَّسمِيَةِ(٢)، وَهذا لا يَعرِفُهُ بَصرِيٌّ، والتمييزُ إنما يَقَعُ لِتَخْلُصَ(٣) بِهِ الأَجناسُ، وَهُوَ مناسِبٌ للحالِ مِن وُجوهٍ، وَمُفارِقٌ لها من وُجوهٍ. فأمَّا وَجهُ المناسَبةِ: فإنهما نكرتانِ، ويأتيانِ بعدَ تمامِ الكلامِ، وَتُبيِّنُ بهما الأنواعُ، وهما مَنصوبانِ، ألا تَرى أنَّكَ إذا قُلتَ: جاءَ زيدٌ، احتَمَلَ المجيءُ أن يَقَعَ وَهُوَ ضاحكٌ أو باكٍ، أو غيرَ ذلِكَ مما يكونُ عَليهِ الشخصُ، فإذا قلتَ: ضاحكًا، بَيَّنْتَ مجيئَهُ عَلَى أَي حالٍ هُوَ، كما أنَّكَ إذا قُلتَ: مَنَوانِ، احتَمَلَ أن يكونَ بَزَزًا(٤)، أو سمنًا أو غيرَ ذلِكَ، فإذ قُلتَ: بَزَزًا، أو سمنًا بَيَّنتَ الجِنسَ المحتَمَلَ.

فأمَّا وَجهُ المُفارقةِ: فإنَّ الحالَ بابُها الاشتقاقُ، والتمييزُ بابُهُ الجُمودُ، والحالُ

---

(١) اللمع ٦٤.

(٢) انظر: مدرسة الكوفة للمخزمي ٣١٠، والخلاف بين النحويين ٢٣٩، ودراسة في النحو الكوفي ٢٢٣، ٢٢٦.

(٣) في ج: وقع التخلص.

(٤) جاء في اللسان: «البزُّ: الثياب... وقيل: متاع البيت من الثياب خاصةً... والبَزُّ والبِزَّة: السلاح... والبَزَزُ: السلاح التام». انظر: ٥/ ٣١١-٣١٢ (بزز).

يحسنُ مَعَها تَقديرُ (في)، والتمييزُ يحسُنُ مَعَهُ تقديرُ (مِن)، والحالُ لَيسَ في تقديمِها عَلَى العامِلِ القويِّ خِلافٌ بينَ البَصريينَ، وفي التمييزِ خلافٌ، والحالُ تكونُ مُنتقلةً في أَحَدِ أقسامِها، والتمييزُ لا يكونُ مُنتَقِلاً، والحالُ يَقَعُ جملةً، والتمييزُ لا يَقَعُ جملةً.

/ ٩٩ أ قال أبو الفتح: «**وَلَفظُ التَّمْييزِ[1] اسمٌ نكِرةٌ يَأتي بَعدَ تمامِ الكلامِ التَّامِّ، يُرادُ بِهِ تَبيينُ الجِنسِ**»[2].

قالَ سَعيدٌ: التَّمييزُ لا يَكُونُ عِندَ البَصرِيِّ إلا نَكِرةً، ولا يُجيزونَ تَعريفَهُ؛ لأنهم أَرادُوا أَن يكونَ المنصُوبُ غيرَ المنقولِ دَلِيلاً عَلَى الجِنسِ، فَحَيثُ بَلَغُوا مَقصُودَهُم بِالنَّكِرةِ لم يَتَعَدَّوهُ إلى المعرفةِ؛ لأنها ثانيةٌ، وَيَفتِقرُ إلى قرائنَ، وَأَيضًا فإنَّهُ واحدٌ يدُلُّ عَلَى أَكثرَ مِنهُ، وَالمعرِفةُ مُعَيَّنةٌ لا تَزِيدُ عَلَى مَدلولِها، وَأَمَّا الكُوفيُّ فيُجيزُ إدخالَ الألِفِ واللامِ عَلَى التَّمْييزِ، ويجعَلُهُ مَعرفةً[3]، ويُنشِدُونَ قولَ الشاعِرِ[4]:

رَأَيتُكَ لَمَّا أَن عَرَفْتَ جِلادَنَا
رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا عَمْرُو عَنْ بَكرِ[5]

---

(١) في اللمع: المميز.

(٢) اللمع ٦٤.

(٣) ذهب إلى ذلك الفراء. انظر: معاني القرآن ١/ ٧٩، ٢/ ٣٣، ونسب إلى الكوفيين في الإنصاف ١/ ٣١٥، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٧٨، والبسيط في شرح الجمل ٢/ ١٠٨٣، والهمع ١/ ٢٥٢.

(٤) هو راشد بن شهاب اليشكري.

(٥) البيت من الطويل.

وروايته في مصادره:

رأيتُكَ لَمَّا أن عرفتَ وُجُوهنا صَدَدْتَ ...

=

وَهذا عِندَ البَصرِيِّ مِثلُ قولِهِ:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو عَنْ أَسِيرِها[1]

في أنَّ اللامَ زائدةٌ[2].

وأمَّا بابُ المنقُولِ فإنَّ تَعريفَهُ كانَ بالإضافةِ، وَقد زالتِ الإضافةُ في الأكثرِ، فَجُعلَ المضافُ إليه فاعلاً، أو نحوَ ذلِكَ مِن مَعمولاتِ الفِعلِ، فَبَقِيَ عَلَى بابِهِ تَنْبيهًا عَلَى الأَصلِ، فَتَدبَّرْ ذلك.

ويقولُونَ في: الحسن الوجهَ، إنَّهُ منصُوبٌ عَلَى التمييزِ، وكذلِكَ يقولُون في قولِهِ:

النازِلينَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ والطَّيبُونَ مَعاقِدَ الأُزرِ[3]

والبَصريُّ يَنصِبُهُ عَلَى التشبيهِ بالمفعُولِ بِهِ[4]، ويُجيزُ الكوفيُّ إدخالَ الألِفِ واللامِ عَلَى تمييزِ العَدَدِ، فيقُولُونَ: عِشرونَ الدرهمَ، وخمسةَ عَشَرَ الدينارَ، ولا

انظر: المفضليات ٣١٠، وشرحها للأنباري ٢/ ١٦٠، وشرحها للتبريزي ٣/ ١٣٢٥، والجنى الداني ١٩٨، وتخليص الشواهد ١٦٨، وأوضح المسالك ١/ ١٨١.

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: البديع ١/ ١/ ٢٠٧-٢٠٨، والمساعد ٢/ ٦٦. وانظر: الأصول ٢/ ٢٢٩-٢٣٠. فقد ذكر القولين من غير نسبة.

يُجيزُهُ بَصريٌّ[1].

وَقولُهُ: «يَأتي بَعدَ تمامِ الكلامِ التامِّ»، (التامُّ) هُنا تَأكيدٌ؛ لأنَّ الكلامَ لا يكونُ إلاَّ تامًّا.

وَقِسمةُ التمييزِ إلى ضَربَينِ:

أَحدُهما: تأتي بعدَ تمامِ الاسمِ، وَهُوَ ما مَعَهُ[2] التَّنوينُ والنونُ، وتقديرُ التنوينِ والإضافةُ فانتَصَبَ.

وَالثاني: ما يَرِدُ بعدَ تمامِ الكلامِ وَهُوَ المنقولُ، وَسَنُبيِّنُها عندَ كلامِهِ إن شاءَ اللهُ.

وَقولُهُ: «يُرادُ بِهِ تَبيينَ الجنسِ» يُريدُ [بِهِ][3] الجنسَ المحتملةَ المحلِّ، المبينةَ هُو فيهِ، كما تقولُ: عشرونَ، فإنَّهُ يحتَمِلُ أشياءَ، فإذا قُلتَ: دِرهمًا بَيَّنتَهُ، وَأَزَلْتَ الاحتمالاتِ عَنهُ.

قال أبو الفتح: «**وَأَكثرُ ما يأتي بَعدَ الأَعدادِ والمقاديرِ، فالأعدادُ مِن أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسعةٍ وَتِسعينَ، نحوُ قولِكَ: عِندِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَاثنا عَشَرَ رَجُلاً[4]، وَثلاثُونَ جارِيةً، وَخمسُونَ دِرهمًا**»[5].

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٣١٢.

(٢) في ج: منعه.

(٣) سقط من أ.

(٤) في اللمع: غلامًا.

(٥) اللمع ٦٣.

قالَ سعيدٌ: قولُهُ: «أكثرُ ما يأتي بَعدَ الأَعدادِ» احترازٌ مِن قولهم: طِبْتُ بِهِ نَفسًا، وَلِي مثلُهُ رَجُلاً؛ لأنَّ المِثلَ لَيسَ لَهُ آلةٌ يُعرَفُ بِهِ مِقدارُ المماثلِ، كما لِغَيرِهِ، وإنما كانتِ المُماثلةُ مُبهمةً؛ لأنها تقتضي أن تكونَ في أشياءَ ثِقَلاً وخِفَّةً وطُولاً وقِصَرًا، وما يجري مجراه فيُفسَّرُ بِالواحِدِ المنكُورِ، وَلَيسَ بِوَزنٍ ولا كَيلٍ ولا مَسْحٍ ولا عَدَدٍ، وإنما هِيَ مماثلةٌ تجري مجرَى مُساواةِ المقدارِ، وإنما تَضَمَّنَ مَعنى التبيينِ لأنَّهُ يَقتضي أحدَ الأجناسِ المُختَلِفةِ، كما تَضَمَّنَهُ المفسِّرُ للعَدَدِ إذا قُلتَ: عِشرونَ دِرهمًا، فانْتَصَبَ كما انْتَصَبَ.

والتمييزُ إذا كانَ عَدَدًا على ضَربَينِ: ضَربٌ يضافُ إلى العَدَدِ، وضَربٌ يُنصَبُ بَعدَ العددِ، فالذي يُضافُ إلى العددِ هُوَ ما كانَ مُنوَّنًا، وهُوَ مِنَ الثلاثةِ إلى العشرةِ، وَمِنَ المائةِ إلى ما فوقَها، وأَمَّا ما ينصبُ بَعدَ العددِ فما زادَ عَلَى العَشَرةِ إلى المائةِ، وإنما كانَ كذلِكَ لأنَّ التنوينَ ساكِنٌ ضَعيفٌ، يُزيلُهُ الأَلِفُ واللامُ، والوقفُ، والنونُ حَرفٌ قوِيٌّ مُتحركٌ يثبُتُ مَعَ الألفِ واللامِ والوقفِ، فلِقُوَّتِهِ مَنَعَ الإضافَةَ، فانتصَبَ العددُ، وأَمَّا المركبُ فلِطُولِهِ كُرهتِ الإضافةُ فيهِ، وأيضًا فالثاني قامَ مَقامَ التنوينِ، وإنما كانَ كذلِكَ لأنَّ العددَ يقتضِي مَعدُودًا، كما أنَّ ضارِبًا يَقتَضِي مضرُوبًا، وكما أَنَّكَ إذا كَفَفْتَ التنوينَ مِن (ضارب) جَرَرْتَ ما كانَ / ٩٩ ب بعدَهُ منصُوبًا، نحوُ قولِكَ: ضاربُ زيدٍ، وكذلِكَ إذا كففتَ التنوينَ مِنَ العددِ جَرَرْتَ المعدودَ، ألا تَرَى أَنَّ المعدودَ مِن تمامِ العَدَدِ، كما أنَّ المضرُوبَ مِن تمامِ الضاربِ، إلاَّ أنَّ منزلةَ العددِ مِن (ضارب) منزلةُ (إنَّ) مِن (كانَ)؛ لأنَّ معمولَ (ضارب) يتقدَّمُ عليهِ، ولا يَتقدمُ معمولُ العدَدِ عَليهِ، كما أنَّ

معمولَ (كانَ) يتقدَّمُ عليهِ، ولا يَتَقَدمُ معمولُ (إنَّ) عَلَيها، فـ(ضاربونَ) يُشبهُ (عشرونَ) مِن وجهٍ، ويفارقُهُ مِن وجهٍ، فمشابهتُهُ لَهُ أَنَّهُ يَنصِبُ كما يَنصِبُ، ومفارقتُهُ له أنَّهُ يَنصِبُ معرفةً ونكرةً في كلِّ قولٍ، وإنَّ منصوبها يَتَقدَّمُ عليها، ومنصوبُ العددِ لا يَتَقدَّمُ علَيهِ، ولا يكونُ إلا نكرةً، ويُفارِقُ (ثلاثةٌ) (ضاربًا) الذي بمعنى المضارعِ؛ لأنَّ (ثلاثة) لا يحسُنُ مَعَها إثباتُ التنوينِ، كما يحسُنُ في (ضارب) فهو في هذا يُناسِبُ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ لما مَضَى، وأمَّا (أحدَ عشرَ) فإنما انتصَبَ الاسمُ بعدَهُ، وإن كانَ في تقديرِ التنوينِ لما سَبَقَ، ولأنهم أرادُوا أن يُخالفُوا حُكمَ العِقدِ الأوَّلِ، ولأنَّ فيهِ مثلَ (اثنا عشر) و(عشر) بمنزلةِ النونِ، والنونُ لا تحذَفُ في العدَدِ، لإضافةِ العددِ إلى المعدُودِ، فأجروا البابَ على مِنهاجٍ واحدٍ، وهذا كثيرٌ جدًّا. فأمَّا: عِشرُوكَ، وَسِتُّوكَ، فإنَّ الكافَ مالُكَ، وليسَ بمعدودٍ، فليسَ بلازمٍ، فلذلِكَ أُضيفَ[1] إليهِ.

قال أبو الفتح: «وَأمَّا المقاديرُ فَعَلى ثلاثةِ أَضرُبٍ، ممسُوحٌ وَمَكِيلٌ وَمَوزُونٌ»[2].

قالَ سعيدٌ: المقدارُ آلةٌ يُقارَنُ بها غيرُها، ليُعرفَ بها زيادتُهُ ونقصانُهُ ومساواتُهُ، والعدَدُ وإنْ كانَ مِقدارًا يُعرفُ بِهِ المعدُودُ، فإنهم لم يُدخِلُوهُ في هذا البابِ؛ لأنَّهُ لَيسَ لَهُ آلةٌ يعرفُ بها كالذراعِ للمَمْسُوحِ، والمكيالِ للمَكِيلِ، والميزانِ

(١) في ج: أضيفتْ.

(٢) اللمع ٦٤.

للموزونِ، فجُملةُ المقاديرِ أربعةٌ، ثلاثةٌ مِنها لها آلةٌ، وَهِيَ: الممسوحُ والمكيلُ والموزنُ، وواحدٌ لا آلةَ لهُ، وهو العدَدُ.

قال أبو الفتح: «**فالممسوحُ نحوُ قولِكَ: ما في السماءِ قدرُ راحةٍ سحابًا، وما في الثوبِ مَصَرُّ دِرهمٍ نسِيجًا**»[1].

قالَ سَعيدٌ: اعلم أنَّهُ إذا حَجَزَ الاسمَ التنوينُ في قولِكَ: هذا خيرٌ منكَ أبًا، والنونُ في قولِكَ: عِشرونَ دِرهمًا، والإضافةُ في قولِكَ: لي مِثلُهُ رَجُلاً، وتقديرُ التنوينِ في قولِكَ: خمسةَ عشرَ درهمًا، خَرَجَ الاسمُ المبيِّنُ مَنصوبًا، تَشبيهًا بِالمفعُولِ بِهِ، وذلِكَ أنَّ التنوينَ حَجَزَ الاسمَ أن يكونَ مجرورًا بالإضافةِ لِفَصْلِهِ بينَ الاسمينِ، فإذا حَجَزَ التنوينُ فَأَحْرى[2] بالنونِ أن تحجِزَ، ثُمَّ إنَّ النونَ إذا حَجَزَتْ فأحرَى[3] بالاسمِ المُضافِ أن يحجُزَ، وذلِكَ في قولِكَ: لي مثلُهُ رجُلاً، وَعَلى التمرةِ مثلُها زبدًا، فنُزِّلَ الحاجِزُ بينَهما بمنزلةِ الفاعِلِ الذي حالَ بينَ الفِعلِ ومفعولِهِ أن يكونَ فيهِ بمنزلَتِهِ، فانتصبَ المفعولُ، فلذلِكَ حجزَتْ هذا الأسماءُ.

واعلم أنَّ قدرَ الراحةِ لَمَّا كانَ مِقدارًا احتمَلَ أن يكونَ مِنَ الصَّحوِ والغَيمِ والقتامِ وغيرِ ذلِكَ، فلما كان كذلِكَ كان مُبهمًا يفتقِرُ إلى مُفسِّرٍ، فجاءَ السحابُ مفسِّرًا لما كانَ مُبهمًا، وأجازَ بعضُ النحاةِ أن يكونَ (سحابًا) حالاً، وتأوَّلَ فيه

(١) اللمع ٦٤.

(٢) في ج: فأحرِ.

(٣) في ج: فأحرِ.

الاشتِقاقَ، كما تأوَّلَهُ في قولِهِ(١):

اشرَبْ هنيئًا عليكَ التاجُ مُرتَفِقًا ... في رأسِ غُمدانَ دارًا مِنكَ محلالا(٢)

فَـ(دارٌ) مَنصوبةٌ عَلَى الحالِ، وَحسَّنَ ذلِكَ صِفتُها، كما تقولُ: مَررْتُ برجلٍ رجُلاً صالحًا، ويتأوّلُ في (سحابٍ) شيئًا مُغطِّيًا للشمسِ، وكذلِكَ إذا قالَ: ما في الثوبِ مَصَرُّ درهمٍ، احتملَ أن يكونَ شَعَثًا، وأن يكونَ صَحِيحًا، وغيرَ ذلِكَ، فإذا قالَ: (نَسِيجًا)، زالَ ذلِكَ الإبهامُ الذي كانَ يحتمِلُهُ، وكذلِكَ / ١٠٠ أ يُتأوَّلُ في الحالِ فتَقديرُهُ: شَعَثًا أو صَحيحًا، أو غيرَ ذلِكَ.

قالَ أبو الفتح: «وَالمَكِيلُ نحوُ قولِكَ: عِندِي قَفِيزانِ بُرًّا، وَجَرِيبانِ(٣) شَعِيرًا، وَمَكُوكَانِ دَقِيقًا»(٤).

قالَ سَعيد: القَفِيزانِ والجَرِيبانِ والمَكُوكانِ آلةُ المقادِيرِ، تحتَمِلُ أَشياءَ مُتعدِّدةً، منَ الحنطةِ والشعيرِ وَالأرزِّ وَغيرِ ذلِكَ، فإذا بَيَّنتَها بِأَحدِ هَذِهِ الأشياءِ أَزَلْتَ الاحتِمالاتِ التي كانَتْ تحتَمِلُها قَبْلُ، وَحَجَزتِ النونُ بينَ الاسمينِ أَنْ يُضافَ

(١) هو أبو الصلت الثقفي. أو ابنه أمية.

(٢) البيت من البسيط.

مرتفقًا: متكئًا على وسادة. وغُمدان: قصر باليمن. (عن مراجع البيت).

انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٦٦، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٢٦١، والعقد الفريد ٢/ ٢٤، والأغاني ١٧/ ٣١٢، ودلائل الإعجاز ٢٠٣، ومعجم ما استعجم ٣/ ١٠٠٢، وتاريخ دمشق ٣/ ٤٤٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٨-٢٦٠.

(٣) في اللمع: عشيران.

(٤) اللمع ٦٤.

الأَوَّلُ إلى الثاني، فانْتَصَبَ عَلَى التمييزِ، وَرَأَيتُ الأَخفشَ قد ذَكَرَ في كِتابِهِ: هذا قَفِيزٌ بُرًّا، مَنصُوبٌ عَلَى الحالِ لا غيرُ(١).

قال أبو الفتح: «وَالمَوْزُونُ [نحوُ](٢) قولِكَ: عِندِي مَنَوانِ سمنًا، وَاشتريتُ رِطْلاً زَيتًا»(٣).

قالَ سعيدٌ: إذا قُلتَ: مَنَوانِ، وَرِطلانِ، كانا مِقدارَينِ يحتملانِ أشياءَ مُتعدِّدةً، مما يَصلُحُ لها، فإذا قُلتَ: سمنًا أو غيرَهُ، بيَّنتَهُ بِأَحَدِ المُحتمِلاتِ، فَأَزَلتَ اللبسَ مِنهُ، وَسمَّيْتَ المُبيِّنَ التمييزَ والتبيينَ والتفسيرَ.

والعامِلُ في مَنصُوبِ هذِهِ المقاديرِ فيهِ قَولانِ:

أحدُهما: الخبرُ الذي هو الجارُّ والمجرورُ في(٤) قولِكَ: لي مَنَوانِ سمنًا، أَوِ الظرفُ في قولِكَ: عِندي رِطلانِ زَيتًا، فَيَعمَلُ الظرفُ فيهِ كما عمِلَ في المُضمَرِ، والجارُّ والظرفُ والحالُ في قولِكَ: لَهُ اليومَ عَلَيَّ خالِصًا دِرهَمٌ.

والثاني: ما بَدَأنا بِهِ، وَهُوَ الحاجزُ، أَعني التَّنوينَ والنونَ أو تقديرَها، أَوِ الإضافةَ، فَهذا يكونُ العامِلُ فِيهِ مَعنَوِيًّا بِدلالةِ قَولهم: أَنتُمْ عِشرونَ رَجُلاً، والأَوَّلُ لَفظيًّا، وَكِلا القَولَينِ حَسَنٌ، ويدُلُّ على صِحةِ الأَوَّلِ قولهُم: عِشرون

---

(١) لعله يعني كتابه (المسائل الكبير)، فقد نقل عنه مرات متعددة في هذا الكتاب. أما معاني القرآن فلم أجد فيه ما ذكر.

(٢) تكملة من اللمع.

(٣) في اللمع: رطلينِ عسلًا. ص: ٦٥.

(٤) في ج: وقولك.

رَجُلاً، ولا عامِلَ لَفْظِيَّ هُنا.

قال أبو الفتح: «وَمِنَ المَنصُوبِ عَلَى التَّمييزِ: طِبْتُ بِهِ نَفسًا، وَضِقتُ بِهِ ذَرعًا»(١).

قالَ سعيدٌ: أكثرُ النحاةِ يُفرِدونَ لهذا القِسمِ بابًا؛ لأنَّـهُ غَيرُ ذلِكَ في قاعِدَتِهِ؛ لأنَّ هـذا الفَصلَ مَنقولٌ عَن مَوضِعِهِ، ولهذا المَعنى لم يَتَمَكَّنْ دُخُولُ (مِن) في أَكثَرِهِ؛ لأنَّهُ قد يكونُ فيهِ الثاني الأولَ مِن كُلِّ وَجهٍ، مِثلُ: طَبْتُ بِهِ نَفسًا، فَلَيسَ النفسُ غَيرَ التاءِ في الحقيقةِ، فأمَّا امْتَلأَ الإناءُ ماءً، وتَصبَّبَ زَيدٌ عَرَقًا، فهذا تدخُلُ (مِن) فِيهِ؛ لأنَّهُ غَيرُ الأولِ، ولهذا المعنى لا تدخُلُ (في) في الحالِ إلاَّ إذا أَخْرَجْتَها عَن صُورتها، نحوُ قولِكَ: جاءَ زيدٌ ضاحكًا، أي: في حالِ ضَحِكِهِ، ولم تَقُلْ: في ضَاحِكٍ، وذلِكَ أنَّ العَرَبَ تُقدِّمُ وتُؤخِّرُ وتَنقُلُ لِضَربٍ مِنَ التصرُّفِ في أوضاعِها، فتقولُ: طِبتُ بِهِ نَفسًا، وضِقتُ بِهِ ذَرعًا، والأصلُ: طابَتْ نَفْسِي، فالنفسُ هِيَ الفاعلةُ، والياءُ مجرورةُ الموضِعِ بِالإضافةِ، وكذلِكَ: ضِقتُ بِهِ ذَرعًا، وَزيدٌ حَسَنٌ وجهًا، والأصلُ: ضَاقَ بِهِ ذَرعي، وزيدٌ حسَنٌ وجْهُهُ، ثمَّ إنَّ العَرَبَ جَعَلَتِ المجرورَ الموضعِ مُسندًا إليهِ الفِعلُ مَنقُولاً عَن مَوْضِعِهِ، فحيثُ أُسندَ إليه الفعلُ مَنقولاً عَن مَوضِعهِ ارتفَعَ بِهِ كما كانتِ (النفسُ) و(الذرعُ) مُرتفِعَينِ بِهِ، فَبقِيَ الذي كانَ مَرفُوعًا لا يستحِقُّ الرفعَ؛ لأنَّ فاعِلَينِ مَرفُوعَينِ للفعلِ الواحِدِ بغيرِ حرفِ عطفٍ مُحالٌ، وَلَيسَ بتابعٍ للأوَّلِ؛ لأنَّ الأولَ معرفةٌ وهو نكرةٌ،

---

(١) اللمع ٦٥.

وأيضًا فليسَ بِمُشتقٍّ، فيكونُ وَصفًا لهُ لَو ساواهُ في الوضعِ، وليسَ الذرعُ هو الأوّلَ، فيكونَ بَدلاً مِن كُلٍّ، ولا فيهِ عائدٌ فيكونَ بَدَلَ اشتِمالٍ، أو بَدَلَ بَعضٍ، ولا يجوزُ جرُّه؛ لأنَّ الجرَّ لا يكونُ إلا بِشَيئينِ، وَهما حرفُ الجرِّ والإضافةُ، وكلاهما معدومٌ هُنا، فلم يَبْقَ إلا النَّصبُ، وجسَّرَهمْ على ذلِكَ خُرُوجُهُ مَخرَجَ الفضَلاتِ، وشبَّهوهُ بِالحالِ، والذي حسَّنَ عِندَهم هذا النقلَ أنّهُم أرادوا العنايةَ بالمُضافِ إليهِ في قولِكَ: طَابَتْ نفسُ زَيدٍ؛ لأنَّهُ ليسَ حاجةُ المضافِ إلى المُضافِ إليهِ داعيةً، ولا حاجةُ الفعلِ إليْهِ داعيةٌ، فلمَّا صَيَّرُوا المُضافَ إليهِ فاعلاً دَعَتْ ضرورةُ الفعلِ إلى فاعلِهِ الحقيقيِّ في المعنى، فصارَ زيدٌ فاعلاً لفظيًا، والنَّفسُ فاعلةٌ معنويّةٌ، ولهذا / ١٠٠ ب يَقُولُونَ: فالمَنْصُوبُ في هذا البابِ هُوَ المرفُوعُ في المَعنى، أي الذي يَستَحِقُّ أن يكونَ مَرفُوعًا فتدبَّرْهُ.

وَأيضا فإنّهُم لمَّا عُنُوا بِالمفعولِ أقامُوهُ مُقامَ الفاعِلِ في قولِكَ: ضُرِبَ زَيدٌ، وكذلِكَ لمَّا عُنُوا بِالمُضافِ[1] أقامُوهُ مُقامَ المُضافِ في قولِهِ تَعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[2]، ثمَّ اشتدَّتْ عِنايتُهم بِالمفعُولِ حتَّى أعطَوهُ رُتبَتَهُ مَعَ وُجودِهِ، وَأَعطوُا الفاعِلَ رُتبتَهُ، وَأَنشدُوا:

مِثلُ القنافِذِ هَدَّاجُونَ قَد بَلَغَتْ ... نجرانَ أو بَلَغَتْ سَوآتِهِم هَجَرُ[3]

(١) كذا في النسختين، والموضع ساقط من الثالثة. والواضح أنه: المضاف إليه.

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) البيت من البسيط.

فـ(هَجَرُ) بَلدةٌ، وَهِيَ مَفعُولةٌ؛ لأنها مَبلُوغَةٌ، فَجَعلوها فاعلةً، و(السوآتُ) فاعلةٌ؛ لأنها تبلُغُ، فجعلُوها مفعولةً. وَكذلِكَ أعطَوُا المُضافَ إليهِ إعرابَ المُضافِ مَعَ وُجودِهِ، وَلم يُمْكِنْهُمْ أن يجُرُّوا المُضافَ والتنوينُ مَوجودٌ في الأوَّلِ، أو تَقديرُهُ، فأَخْرَجُوهُ مُخرجَ الفضلاتِ، فَنَصَبُوا، وشَبَّهُوهُ بالحالِ، فَمِن ذلِكَ قولُهُ تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[1]، و﴿هَلْ نُنَبِّئُكُم[2] بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[3]، وَقَرَرْتُ بِهِ عَينًا، وَمِثلُهُ عِندَ الكُوفيِّ قولُهُ[4]:

تَيسُ تُيُوسٍ إذا يُناطِحُها ... يَألَمُ قرنًا أَرُومُهُ نَقِدُ[5]

وهو للأخطل.

وروايته في شعره:

علی العِياراتِ هَدَّاجُونَ قد بَلَغَتْ ... نجرانَ أو حُدِّثَتْ سَوآتِهِمْ هَجَرُ

الهَدَاج: المشيُ المتقارب. (عن الديوان).

انظر: شعر الأخطل ١٥٤، ومجاز القرآن ٢/ ٣٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣١٨، والكامل ١/ ٤٧٥، والأصول ٣/ ٤٦٤، والجمل ٢٠٣، وكتاب الشعر ١/ ١٠٧، والمحتسب ٢/ ١١٨، وأمالي المرتضى ١/ ٤٦٦، والمخصص ٨/ ٩٤، واللسان ٥/ ١٩٥ (نجر)، ومغني اللبيب ٩١٧، وشرح أبياته ٨/ ١٢٥.

(١) النساء: ٤.

(٢) في النسخ: أنبئكم. وهو وهم.

(٣) الكهف: ١٠٣.

(٤) هو صخر الغيِّ.

(٥) البيت من المنسرح.

أرومُهُ: أصله. والنَّقَد: تقشر الحافر. ويعني هنا: أنّ أصله مؤتكل. (عن شرح أشعار الهذليين).

الشاهد فيه: نصب قرنًا على التمييز.

=

ومثلُهُ: هو ييْجَعُ ظهرًا، وغيرُهم يمنعُ مِن هـذا، لِقَـولهم: هُـوَ يَيْجَـعُ ظَهْـرَهُ، وَيألمُ بَطنَهُ، فهو مَعرِفةٌ، ومثلُهُ قولُهُ[1]:

تَلَفَّـتُّ نحـوَ الحـيِّ حتَّـى وَجَـدْتُنِي ⁂ وُجِعْـتُ مِـنَ الإصـغاءِ لِيتًـا وَأَخْـدَعا[2]

وَبَعضُهم يمنَعُ مِن هذا، وَقالَ الشاعِرُ[3] أنشَدَهُ الفارِسيُّ[4]:

جانيـكَ مـن يجنـي عليـك وقـد ⁂ تُعْـدِي الـصِّحاحَ مبـاركَ الجُـرْبُ[5]

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٦٢، وإصلاح المنطق ٤٩، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٦٠، وتهذيب اللغة ٩/ ٣٧ (نقد)، والمخصص ١/ ١٥٣، وتهذيب إصلاح المنطق ١/ ١٦٤، واللسان ٣/ ٤٢٦ (نقد)، ١٢/ ١٥ (أرم).

(١) هو الصمة بن عبد الله القُشيري.

(٢) البيت من الطويل.

الليت: صفحة العنق. والأخدع: عرق في العنق. (عن شرح المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ٢/ ٦١، وأمالي القالي ١/ ١٩١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٢١٨، ودلائل الإعجاز ٤٧، والكشاف ٢/ ٣٩٥، وتفسير ابن عطية ١/ ١٨٢، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٨٩، واللسان ٨/ ٣٨٠ (وجع).

(٣) هو ذؤيب بن كعب بن عمرو بن تميم.

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٥) البيت من الكامل.

روي عجزه:

تُعدِي الصحاحَ فتجربُ الجربُ

وذلك في قصيدة بائية مضمومة، وقبله كما في الاشتقاق:

يـــا كَعْـــبُ إنَّ أبـــاكَ مُنحَمِـــقٌ ⁂ إن لم تكُـــنْ لـــك مِـــرَّةٌ كَعْـــبُ

وجاء في الحاشية رقم (٢) ص ٢٠١ عن نسخة: «في معجم الشعراء للمرزباني: وذؤيب هـو القائل لابنه

=

وَهذا القِسمُ مُختَلَفٌ فيهِ، فزَعَمَ سِيبويهِ أنَّهُ لا يجوزُ التقديمُ لَهُ عَلَى عامِلِهِ[١]، وَزَعمَ المازنيُّ والمبرِّدُ أنَّهُ يجوزُ تقديمُهُ على العامِلِ[٢]، وَحُجَّةُ أبي عُثمانَ والمبرِّدِ أنَّ العامِلَ مُتصرِّفٌ قويٌّ، وليسَ هذا دُونَ المفعولِ بهِ، والمفعولُ بِهِ والحالُ يجوزُ تقدُّمُهما على العامِلِ القَوِيِّ، فكذلِكَ التمييزُ[٣]، وَحُجَّةُ سيبويهِ أنَّ المنصوبَ هُنا هُو في الأصلِ الفاعلُ، والفاعلُ لا يجُوزُ تقديمُهُ مُراعاةً للأصلِ الذي كانَ عليهِ[٤]، كما فَعَلْتَ في المفعولِ معهُ، ومَنَعْتَ مِن تقديمِهِ، نظرًا إلى أصلِ وَضعِ الواوِ، وَأَيضًا هذا البابُ محمولٌ على ما قبلَهُ مِنَ المقاديرِ، وبابُ المقاديرِ لا يَتقدَّمُ شيءٌ منها فيهِ عَلَى عامِلِهِ مُميِّزًا، بخلافِ بابِ الحالِ، فإنَّ بابَ الحالِ العامِلُ

كعب: يا كعبُ ... قال: ويُروى: وقد تعدي الصحاحَ مباركُ الجربِ. وهو إفرادٌ، وإنما عنى الشاعرُ: وقد يُعدي الأجربُ الصحيحَ مَبْرَكًا...».

ولم أقف على هذا النص في معجم الشعراء.

ووجدت نحوه في أمثال المفضل. وهذا التقدير الذي ذكره، هو الشاهد عند المصنف.

أما في المصادر الأخرى، فقد روي بجر (الجرب)، وذكر معه بيت آخر في بعضها مكسور الباء، وهو قوله:

وَلَرُبَّ مأخوذٍ بذنبِ قَرِيبِهِ ونجا المُقارِفُ صاحبُ الذَّنْبِ

انظر: الأمثال للمفضل ٨١، والاشتقاق ٢٠٢، والعقد الفريد ١/ ٣٠، وتهذيب اللغة ١١/ ١٩٦ (جنى)، والمستقصى ٢/ ٤٩، وتاريخ دمشق ١٢/ ١٤٤، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٦١، وشرح أبيات المغني ٨/ ٨١.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٥.

(٢) انظر رأي المازني والمبرد في: المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٣، والخصائص ٢/ ٣٨٤.

(٣) انظر: المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٣.

(٤) انظر: علل النحو ٣٩٣، والمقتصد ٢/ ٦٩٥.

الضعيفُ فيهِ محمولٌ على العامِلِ القويِّ، واستَدَلَّ المازنيُّ والمبرِّدُ بِقَولِ الشاعِرِ[(١)]:

أتهجُرُ سَلمى بِالفراقِ حَبيبَها   وَما كانَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطِيبُ[(٢)]

وَهذا محتَمِلٌ أن يكونَ مَرويًّا بِضَمِّ الياءِ مِن (يُطيبُ) فيكونَ مفعولاً بهِ، مِن بَابِ طابَ الشيءُ وَأَطَبتُهُ، والزجاجُ وأكثرُ البصريِّينَ يُنشِدونَه[(٣)]:

وما كانَ نفسًا بِالفِراقِ يُطِيبُ[(٤)]

وكذلِكَ قالَ الزجَّاجيُّ[(٥)]: يُروى:

وما كانَ نَفْسِي بِالفِراقِ تَطيبُ[(٦)]

---

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- المخبَّل السعدي. وعليه أكثر المصادر.

ب- أعشى همدان.

(٢) البيت من الطويل.

في أ أُعْجِمَتْ (تطيب) بالمثناة التحتية والفوقية.

انظر: الصبح المنير ٣١٢، والمقتضب ٣/ ٣٧، والأصول ١/ ٢٢٤، والجمل ٢٤٢-٢٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٥، والإيضاح العضدي ٢٢٤، وعلل النحو ٣٩٣، والخصائص ٢/ ٣٨٤، والمفصل ٨٥، وأسرار العربية ١٨٢، والإنصاف ٢/ ٨٢٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٤٩.

(٣) لم أقف على هذا الإنشاد.

(٤) سقط الشطر من ج.

(٥) في ج: الزجاج.

(٦) سقط الشطر من أ. نسب هذا القول للزجاج كما في الإيضاح العضدي ٢٢٤، وانظر الرواية عن الزجاجي في الخصائص ٢/ ٣٨٤، والحلل ١٦٧.

وَيَكونُ قد عَدَلَ عَنِ الإخبارِ عَنِ المُضافِ إلى الغائبِ إلى الإخبارِ عَنِ المضافِ إلى المُتكلِّمِ، واللقَبُ عَنِ الغائبِ إلى المتكلمِ، وضِدُّهُ قد جاءَ، وهُو كثيرٌ في القرآنِ والكلامِ والشعرِ، كَقولِهِ تَعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ثمَّ قالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(١)، وكذلِكَ عَكسُهُ، قال اللهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾(٢)، وقالَ الشاعِرُ(٣):

أَسِيئي بِنا أو أَحْسِنِي لا مَلُومةٌ ... لَدَينا وَلا مَقلِيَّةٌ إن تَقَلَّتِ(٤)

وضِدُّهُ قولهُ(٥):

شَطَّتْ مَزارَ العاشِقينَ فأَصْبحَتْ ... عَسِرًا علَيَّ طِلابُكِ ابْنَةَ مَخْرَمِ(٦)

---

(١) الفاتحة: ٢، ٥.

(٢) يونس: ٢٢.

(٣) هو كُثَيِّر.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: ديوان كثير ٥٧، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٤١، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣١٢، والشعر والشعراء ١/ ٥٠٦، وتفسير الطبري ٢/ ٢٩٤ (شاكر)، وأمالي القالي ٢/ ١٠٩، وتهذيب اللغة ٤/ ٣١٨ (حسن)، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٥٧، واللسان ١٣/ ١١٥ (حسن).

(٥) هو عنترة بن شداد.

(٦) البيت من الكامل. وهو من معلقته المشهورة.

وروي صدره:

حلَّتْ بأرضِ الزَّائرينَ فأصبحتْ

شطت مزارَ العاشقين: أي بعدت بموضعِ زيارتهم، أي صارت بحيث لا تزار لبعدها. والطِّلاب:

=

وَمِنَ الناسِ مَن جَعَلَ المُضمَرَ في (تطيبُ) لِـ(سَلْمى)، وجاءَ بِالتاءِ، والمعنى حَسَنٌ، والأكثرُ بِالياءِ، ويكونُ المضمرُ لِلحَبيبِ، قالُوا: وَلَو رُوِيَ: يَكادُ وَجَعلَ (نَفسًا) تمييزًا مِنَ المضمَرِ في (كادَ) الذي هُوَ الحَبيبُ، و(يَطِيبُ) حالاً، أي: وَما كانَ نَفْسًا يَطِيبُ بِالفراقِ، كانَ حَسَنًا، فأمَّا[1] (كانَ) فَفِيها ضَمِيرُ / ١٠١ أ الشَّأنِ، إنْ كانَت[2] لِـ(سَلْمى)، وَإِن كانَت لِلحَبيبِ احتَمَلَتِ الشأنَ وَغَيرَهُ، وَاستَدَلَّ بَعضُهم بجوازِ تَقديمِ المُمَيِّزِ عَلَى العامِلِ بِقَولِ الشاعِرِ[3]:

وَزَعتُ بمثلِ السِّيدِ نهدٍ مُقلِّصٍ ... كَمِيشٍ إذا عِطْفاهُ ماءً تَصَبَّبا[4]

المطالبة. (عن الديوان).

انظر: ديوان عنترة ١٩٠، والتخريج ٣٢٤، ومجاز القرآن ١/ ٢٣، ٢٥٢، والأضداد للأنباري ١٣٥، ومعاني القرآن للنحاس ٦/ ٩٦، وتهذيب اللغة ١٣/ ٢٤٤-٢٤٥ (زير)، والمحتسب ٢/ ٢٣١، والتمام ١٣٩، ومقاييس اللغة ٣/ ٤٢ (زأر)، واللآلئ ١/ ٢٥، واللسان ٤/ ٣١٤ (زأر)، ٧/ ٣٣٤ (شطط).

(١) في ج: وأمَّا.

(٢) في أ: كان.

(٣) هو ربيعةُ بنُ مقرُوم.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (تحلَّبا) بدل (تصبَّبا).

وزَعْتُ: كففتُ. السِّيْد: الذئب. نهد: ضخم. مُقلِّص: طويل القوائم. والكميش: الجاد في عدوِهِ. والعطفان: الجانبانِ. وتحلَّبا: سالا. (عن شرح الأنباري).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر ربيعة بن مقروم) ٢٥٠، والمفضليات ٣٧٦، والأصمعيات ٢٢٤، والشعر والشعراء ١/ ٣٠٨، وشرح المفضليات للأنباري ٢/ ٢٨٨، وللتبريزي ٣/ ١٥٣٢، ومغني اللبيب ٦٠٢، وشرح شواهده ٢/ ٨٦٠، وشرح أبياته ٧/ ٢١.

فَقالَ قَومٌ: قَدَّمَ المُمَيِّزَ عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ (تَصَبَّبَ)، وَلَيسَ الأَمرُ كذلِكَ؛ لأَنَّ (عِطْفَيهِ) مُرتَفِعةٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ يُفَسِّرُهُ هذا المُظهَرُ، فالرافِعُ لِلحِقوَينِ[1] هُوَ النَّاصِبُ للماءِ، وَعَلى هذا لا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ، أَلا تَرَى أَنَّ (السماءَ) مِن قَولِهِ تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[2] مُرتَفِعةٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ؟

قال أبو الفتح: «وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبدًا»[3].

قالَ سَعيدٌ: هَذِهِ المسألةُ يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجُهٍ، مِنها: أَن تَنْصِبَ (زُبْدًا) وَتَرفَعَ (مِثْلاً) عَلَى ما حُكِيَ. وَمِنها: أَن تَنْصِبَ (مِثْلاً) وَتَرفَعَ (زُبدًا) فيكونَ رَفعُهُ عَلَى الابتداءِ، وَ(عَلَى التمرةِ) خَبرُهُ، وَ(مِثلُها) كانَ صِفةً، فلَمّا تَقَدَّمَ انتَصَبَ على الحالِ، كما قُلنا في قَولِهِ:

لِعَـزَّةَ مُوحِـشًا طَلَـلُ[4]

يُريدُ: طَلَلٌ مُوحِشٌ، فلمّا تقدَّمَ الوصفُ انتَصَبَ عَلى الحالِ.

والوجهُ الثاني[5]: يكونُ (مِثلُها) مَرفُوعًا بِالابتِداءِ، وَ(عَلَى التمرةِ) الخبرُ، (وَزبدٌ) بَدَلٌ مِنهُ، فيكونُ مرفوعًا. وَزَعَمَ بَعضُهم أَنَّهُ يجرُّ (المِثلَ) عَلَى البَدَلِ مِنَ التمرةِ، وَفيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ لَيسَ هُوَ إِيَّاها، أَلا تَرَى إلى إضافتِهِ إلى ضَمِيرِهِ، وَلا هُو

(١) في د، وهامش أ: للعطفين. دون شطب على الأصل.

(٢) الانشقاق: ١.

(٣) اللمع ٦٥.

(٤) سبق تخريجُهُ.

(٥) في هامش أ: الثالث. دون شطب على الأصل. وهو الصحيح.

بعضُها، وَلا مُشتَمِلٌ عَلَيها، وإنَّما هُوَ غَيرُهُ، وهذا مِنَ العَجَبِ؛ لأنَّهُ يجوزُ أن يَكونَ صِفةً، ولا يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً.

وَأمَّا ما ذَكَرَهُ وَهُو أن يكونَ (المِثْلُ) مَرفُوعًا إمَّا بِالجارِّ والمجرورِ، كما يدَّعِي الكوفيُّ، ويُجوِّزُهُ الأخفشُ[(١)]، وإمَّا ما ذَكَرَهُ وَهُوَ أن يَكونَ مبتدأً، و(عَلَى التمرةِ) الخبرُ، والهاءُ في (مِثلِ) حاجزٌ للمِثْلِ عَنِ الإضافةِ إلى (زُبْدٍ)، بمنزلةِ الفاعِلِ مِنَ الفِعلِ مَعَ المفعُولِ بِهِ حاجزًا، وتكونُ المساواةُ لَمَّا كانَتْ محتَمِلةً[(٢)] أشياءَ مُتَعَدِّدةً، مُفتقِرةً إلى مُبيِّنٍ، فَجِئتَ بِـ(الزُّبدِ) مُبيِّنًا فَنَصَبتَهُ عَلَى التمييزِ، وَمنهُم مَن يَدَّعِي أنَّ العامِلَ في المنصُوبِ وفي هذِهِ الأشياءِ هُوَ الخبرُ، وَقَد سَبَقَ ذِكرُ ذلِكَ.

قال أبو الفتح: «**وهذا راقودٌ خلاًّ**»[(٣)].

قالَ سَعيدٌ: اعلم أنَّ هذِهِ الأشياءَ فِيها نَظَرٌ، وذلِكَ أنَّ (خلاً) مُفسِّرٌ، والمفسِّرُ يجِبُ أَن يكونَ مِن جنسِ المُفسَّرِ، كما تقولُ: عِشرونَ رجُلاً، وكُرَّانِ بُرًّا، و(الراقودُ) ظَرفٌ[(٤)] يكونُ للخَلِّ وغيرِهِ، فَهُوَ غيرُ الخلِّ، والشيءُ لا يُفسَّرُ بغيرِهِ في الجنسيةِ، فلا بُدَّ مِن تَقديرِ شيءٍ يَصِحُّ الكلامُ بِهِ، فتَقديرُهُ: بمِلاءٍ، أو بَقدرٍ؛ لأنَّ قَدرَ الراقودِ شَيءٌ يحتملُ أن يكونَ مِن جميعِ الأشياءِ، فَلَمَّا جِئتَ بالخلِّ أَزَلتَ

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٥١.

(٢) في ج: مجملةً.

(٣) اللمع ٦٥.

(٤) أي: وِعاءٌ.

ما كان محتمِلاً لَهُ، وَزالَ الإبهامُ في المفسِّرِ، وقد نُزِّلَ الراقُودُ مَنزلةَ الأَرطالِ والأذرُعِ؛ لأنَّهُ جَعَلَهُ قَدْرًا مَعلُومًا.

فإنْ قِيلَ: فإذا قُلتَ: عِشرونَ دِينارًا، (العشرون) عَدَدٌ، و(الدِّينار) مَعدودٌ.

قِيلَ: (العشرون) الآنَ هُوَ مَعدودٌ؛ لأنَّهُ وَاقعٌ عَلَى المعدُودِ، ولهذا يُوصَفُ بِهِ.

واعلم أنَّكَ إذا قُلتَ: راقودٌ خلاً، وذِراعٌ كَتَّانًا، لم يجُزْ أن تقولَ: خَلٌّ راقُودًا، وكتَّانٌ ذراعًا، فتَنصِبَهُما عَلَى التمييزِ؛ لأنَّكَ إنما تُبيِّنُ المقادِيرَ بِالأَجناسِ، ولا تبيِّنُ الأجناسَ بالمقاديرِ، وَأيضًا فإنَّكَ إذا قلتَ: ذِراعٌ كتَّانًا، فالأصلُ فيهِ: ذِراعٌ من كتَّانٍ، فَيَحسُنُ، ولو قُلْتَ: كتانٌ ذراعًا لم يجُزْ أن تقولَ: كتَّانٌ مِن ذِراعٍ، فإذا قُلتَ: كتَّانٌ ذِراعًا، كانَ مَنصوبًا عَلَى الحالِ، والأَولى أن يُرفعَ فيُقالَ: كتَّانٌ ذِراعٌ، فيكونَ صِفةً كما كانتِ الأعدادُ، قال(١):

فلَوْ كُنْتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامةً(٢)

وَأيضًا فإذا قُلتَ: ذِراعٌ كَتَّانًا، لم يَسْبِقْ شَيءٌ فَيُضمَرَ لَهُ المِقدارُ، وَكانتِ المعاملةُ مَعَ الذِّراعِ، وإذا قُلتَ: كتانٌ، كانتِ المعاملةُ معَ المِقدارِ، فكانَ الوصفُ

---

(١) هو الأعشى.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزُهُ:

وَرُقِّيتَ أَسبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

انظر: الصبح المنير ٩٤، والكتاب ٢/ ٢٨، ومجاز القرآن ١/ ٣٠٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٧٣، والمخصص ٩/ ٩، والكشاف ٢/ ١٣٣، وتفسير ابن عطية ٣/ ٣١٢، والروض الأنف ١/ ٣٩٣، وشرح المفصل ٢/ ٧٤، واللسان ١/ ٤٥٨ (سبب).

والحالُ كأنَّكَ قُلتَ: كَتَّانٌ مِقدارُ ذِراعٍ، فتبيَّنْ ذلِكَ.

قال أبو الفتح: «وَحَسْبُكَ بِهِ فارِسًا، وَللهِ دَرُّهُ شُجاعًا»(١).

/ ١٠١ ب قالَ سَعيدٌ: اعلم أنَّ في (حَسبُك) هُنا مَعنى الأَمرِ، ولهذا المعنى انجزمَ الجوابُ في قولِكَ: حَسبُك يَنَمِ الناسُ، كما تقولُ: اكتَفِ يَنَمِ الناسُ، وتمَّ الكلامُ بِهِ وَحدَهُ؛ لأَنَّهُ نُزِّلَ مَنزلةَ الأَمرِ، والأمرُ يتِمُّ بِهِ الكلامُ، وإذا قُلتَ: افعلْ هذا حَسْبُ، فَـ(حسْبُ) مبنيَّةٌ لاقتِطاعِها عَنِ الإضافةِ، عِندَ جماعةٍ منَ النحاةِ(٢)، وإذا قُلت: حسبُكَ، فهيَ معرفةٌ؛ للإضافة(٣)، والجرميُّ يدَّعِي بناءَها، ويقولُ: الإضافةُ لا تُكسِبُها إعرابًا، كما لا تُكسِبُ (لَدُنْ) و(كَمْ)(٤)، وليسَ يتَّجِهُ هذا القولُ؛ لأنَّها مُشبَّهةٌ بـ(قبلُ) و(بعدُ)، فيجبُ أن يكونَ لها حُكمُها، وقد ذكرنا فصلاً مُقَدَّمًا في (حسبُ) يُغنِي عن الإعادةِ لذكرِهِ، فإذا قُلتَ: حَسبُك بِهِ، فـ(بِهِ) يجوزُ أن يتعلَّق بـ(حسبُكَ)، والخبرُ محذوفٌ، أو مُستغنىً عَنهُ بِالمعنى الذي تَضَمَّنَتْهُ، وفيه معنى التعجُّبِ، فإِن قدَّرْتَ الباءَ عَلى بابِها، فَالتقديرُ: اكتفِ بِهِ،

---

(١) اللمع ٦٥.

(٢) منهم الأخفش، قال ابن السراج: «قال الأخفش: إذا تكلمت بـ(حسبُ) وحدها -يعني لم تضفها- جعلتها أمرًا، وحركت آخرها؛ لسكون السين...» انظر: الأصول ٢/ ٣٦.

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٣٦.

(٤) انظر قول الجرمي في: الارتشاف ٣/ ١٠٩٢، ٥/ ٢٢٩٩.

فالكافُ[١] فاعلةٌ في المعنى، وإن قَدَّرْتَ الباءَ زائدةً فالكافُ مفعولةٌ، والهاءُ فاعلةٌ في المعنى كما تقولُ: أكْرِمْ بِهِ، ويجوزُ أن تكونَ الباءُ زائدةً، وتكونَ في موضِعِ الخبرِ، أو في مَوضِعِ المُبتَدأِ، وَعَلى هذا أنشدُوا:

إذا كانتِ الهَيجاءُ وانْشَقَّتِ العصا[٢] فَحَسبُكَ والضَّحاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ[٣]

فَقدَّرَهُ: فَلْيَكْفِكِ والضحاكَ سَيفٌ، فـ(سيفٌ) فاعلٌ هُنا، كأنَّك قُلتَ: كافِيكَ هُوَ، في مَنْ جَعَلَ (هو) فاعلاً، وتكونُ جملةً اسميَّةً فيها مَعنى الأَمرُ، كما تقولُ: رَحِمَ اللهُ زَيدًا، فهو خَبرٌ في اللفظِ، دعاءٌ في المعنى.

فإذا قُلتَ: حَسْبُك بزيدٍ شُجاعًا، كُنتَ مُتعجِّبًا مِن جنسٍ مِنَ الأَجناسِ المحتَمِلِها هُوَ، فإذا قُلتَ: شُجاعًا، أو فارِسًا، أو نحو ذلِكَ، بيَّنْتَ المقصُودَ، وهذا وإن لم يكُن داخلاً تحتَ المقادِيرِ، فإنّهُ يُناسِبُها، مِن حيثُ يُزيلُ الاحتِمالاتِ المُبْهمةِ، وهكذا: للهِ درُّهُ فارسًا؛ لأنَّكَ قَد تَعجَّبْتَ مِنهُ في صُوَرٍ شَتّى، فلا يُعلمُ أيُّها هُو، فإذا قُلتَ: فارسًا، بيَّنتَ أنَّ ذلِكَ التعجُّبَ وَقَعَ من فُرُوسيَّتِهِ، وهذِهِ

---

(١) في ج: والكاف.

(٢) في أ: القنا.

(٣) البيت من الطويل.

نسب لجرير.

انظر: ديوان جرير ٢/ ١١٠٤ (استدراك)، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤١٧، والأصول ٢/ ٣٧، والزاهر ١/ ٩٦، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢/ ٦٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٩٥، وأمالي القالي ٢/ ٢٦٢، ٣/ ١٤٠ (ذيل الأمالي)، تهذيب اللغة ٤/ ٣٣١ (حسب)، والتكملة ٣٣٦، واللآلئ ٢/ ٨٩٩، والمفصل ٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٤.

الأَشياءُ تحتمِلُ أن تكونَ أحوالاً، كما تحتملُ أن تكونَ تمييزًا، وإنَّما تكونُ تمييزًا إذا لم تَقصِدْ بالثاني الأوَّلَ.

وَهُنا نُكتةٌ لطيفةٌ، وهو أنَّ التمييزَ عَلَى ضَربَينِ:

أَحدُهما: أن يكونَ منقولاً[(١)]، فيكونَ الذي هُوَ تمييزٌ مَنصوبٌ، قد كانَ لَهُ حُكمُ الذي كان مميِّزًا لَهُ، نحوُ: طِبتُ بِهِ نَفسًا، وضِقْتُ به ذَرعًا، الأصلُ: طابتْ نفسِي، وضاقَ ذرعِي، ثُمَّ جُعِلتِ الياءُ الفاعلةَ، فانتَصَبَ (النفسُ) و(الذرعُ) عَلى التمييزِ، فإذا ثَبَتَ ذلِكَ عُلمَ أنَّ حَسبُك بزيدٍ فارسًا، ولله درُّه شُجاعًا، ليسَ هُوَ مِنَ المنقولِ؛ لأنَّهُ لم يكُنِ الأصلُ: لله درُّ شُجاعٍ زيد، فإذا خَرَجَ عن هذا البابِ نَظَرْنا المُميِّزَ عَن تمامِ الاسمِ في المقاديرِ وَلَيس مِنها؛ لأنَّهُ لَيسَ ثَمَّ مِقدارٌ منصوبٌ يقابَلُ بِهِ غَيرُهُ، كالمَكُوكِ والمَنَا والذِّراعِ، فإذا كانَ كذلِكَ بَطَلَ التمييزُ، وإنَّما لَمَّا رَأَى (مِنْ) داخلةً عَلَيهِ في بعضِ المواضِعِ اعتقَدَ أنَّهُ تمييزٌ، كما قالَ في قولِ الأعشى:

يَا جارَتَا مَا أَنْتِ جارَهْ[(٢)]

---

(١) في ج: مفعولًا.

(٢) صدر بيت من مجزوء الكامل، وعجزه:

بانَتْ لتَحزُننا عَفَارَهْ

وهو مطلع القصيدة، والرواية في الديوان:

يا جارتي ما كُنْتِ جاره

ورأيت أكثر المصادر على عكس الشطرين.

=

قالَ الفارِسيُّ: إنَّهُ تمييزٌ لِدُخولِ (مِنْ) عليهِ[(١)] في قَولِهِ[(٢)]:

يــا سـيِّدًا مــا أنْــتَ مِــنْ سَــيِّدٍ   مُوطَّـأَ الأكنـافِ رَحْـبَ الـذِّراعْ[(٣)]

وَالذي عِندِي في هذا أنَّ التقدِيرَ: للهِ دَرُّ شجاعةِ زيدٍ، ثمَّ نَقَلَ (زيدًا) فجعلَهُ مُضافًا إلى (دَرٍّ)، فَخَرجَتِ (الشَّجاعةُ) تمييزًا، فقام (الشُّجاعُ) مَقامَ (الشَّجاعةِ)، لِضَربٍ مِنَ التَّوَسُّعِ، كما قالُوا: أَقائمًا وَقَد قَعَدَ النّاسُ، أَي: أَقِيامًا، فَنَصَبُوا (قائمًا) عَلَى المَصدَرِ[(٤)]، وَكذلِكَ:

يَــا جارَتَــا مَــا أَنْــتِ جــارَهْ

انظر: الصبح المنير ١١١، وجمهرة اللغة ٢/ ٣٨٠ (رعف)، والإيضاح العضدي ٢٣٣-٢٣٤، ومقاييس اللغة ٢/ ٦٥ (عفر)، والفائق ١/ ٣٠، وشرح لامية العرب للعكبري (مجلة المجمع العراقي م٣٣ ج١/ ٢٢١)، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٧١٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥٤، واللسان ٤/ ١٥٤ (جور)، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٤، ٥٤٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٨.

(١) الإيضاح العضدي ٢٣٤.

(٢) هو السفاح بن بكير اليربوعي.

(٣) البيت من السريع.

وروي:

يـــا فارسًـــا مـــا أنـــتَ مـــن فـــارسٍ   مُوطَّـــأَ البيـــتِ رحيـــبَ الـــذِّراعْ

موطّأ: مذلل. (عن شرح الأنباري).

انظر: المفضليات ٣٢٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٥، والاختيارين ٣٩٦، وشرح المفضليات للأنباري ٢/ ١٧٨، والإيضاح العضدي ٢٣٤، والمقتصد ٢/ ٧٢٥، وشرح المفضليات للتبريزي ٣/ ١٣٦٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٤٦، وهمع الهوامع ١/ ١٧٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٤٠-٣٤١.

في أَحَدِ قَوْلَيِ الفارسيِّ[١]، تَقدِيرُهُ: ما جِوارُكِ، ثُمَّ أقامَ الكافَ مُقامَ (الجوارِ)، فَخَرجَ (الجوارُ) مَنصوبًا على التمييزِ، وجُعلَ مَوضِعَهُ (جارة) كما تقدَّمَ، وإنْ جعَلَها نافيةً، وجَعَلَ (جارة) خبرَ (أنتِ) استراحَ، أي: ما أنتِ جارةٌ بلْ أكثرُ مِن ذلِكَ.

/ ١٠٢ أ ومنَ المُميِّزِ[٢] كُلُّ ما يأتي بَعدَ (أفْعَل) إذا كانَ غيرَهُ، وَكانَ نَكِرةً، نحو: هُو أحْسَنُ عَبدًا، وَأجْرأُ فارِسًا، وأمَّا[٣] ما أنشَدَهُ سِيبويهِ[٤]:

... أَشْرَفُ كـــــاهِلا[٥]

فَلَيسَ مِن هَذا عِندَهُ.

قال أبو الفتح: «وَلا بُدَّ في جميعِ التَّمْيِيْزِ مِن مَعنى (مِن)، أي: مِن شُجاعٍ، وَمِن فارِسٍ[٦]، ونحوِ ذلِكَ»[٧].

---

(١) والقول الآخر أنَّ النصب على الحال. انظر: الإيضاح العضدي ٢٣٤، وكتاب الشعر ١/ ٢٢٢، ٢/ ٤٣٠.

(٢) هذا هو الضرب الثاني.

(٣) في ج: فأمّا.

(٤) الكتاب ١/ ١٦٣.

(٥) تمامه:

طويـلُ مِتَـلِّ العُنْـقِ أشرَفُ كـاهِلًا ... أشـقُّ رحيـبُ الجَـوفِ مُعتـدِلُ الجِـرمِ

وقد سبق تخريجه.

(٦) اللمع ٦٥.

(٧) سقط من اللمع.

قال سعيدٌ: هذا الذي قالَهُ فيهِ نظرٌ، ألا تَرَى أنَّهُ لا يحسُنُ: طِبْتُ بهِ مِن نفسٍ، ولا ضقتُ بِهِ مِن ذَرعٍ، وإنَّما يستقيمُ ذلكَ في المقادِيرِ، وما أشْبَهَها، وهذا مما يدُلُّكَ على أنَّ بابَ التمييزِ أصلُهُ أن يكونَ العاملُ فيه مَعنى فِعلٍ؛ لأنَّ حَرفَهُ (مِن)، و(مِن) لا يستقيمُ في كلِّ ما يكونُ العاملُ فيه فِعلاً.

وفي هذا الفَصلِ شيءٌ، وهُو أنَّ (مِن) قَد تدخُلُ على الاسمِ المُمَيِّز فتُقِرُّهُ عَلَى إفرادِهِ، وينجرُّ بها، وقد تدخُلُ عَلى التَّمْييزِ فتُعيدُهُ إلى حالَتِهِ الأُولى التي كانَتْ لهُ، وهُوَ الجمعُ والتعريفُ، فأمَّا ما يدخُلُ عليه (مِنْ) فيرُدُّه إلى أصلِهِ فَبابُ العَدَدِ، تقولُ: لي عِشرونَ دينارًا، فتُوَحِّدُ دينارًا، فإن أَدخلْتَ (مِن) قُلتَ: لي عشرونَ مِنَ الدَّنانيرِ، وذَلِكَ أنَّهُم يختَصِرونَ كُلَّ الاختِصارِ، أو يرتكِبُونَ الأَصلَ، والأصلُ: عِشرونَ مِنَ الدنانيرِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الأَلفُ واللامُ و(مِن) والجمعُ، وأقَمْنا اسمًا مُفردًا نكِرةً مُقامَ هذهِ الأشياءِ، فإذا رَدَدْنا بَعضَ هذهِ المحذوفاتِ رَدَدْنا الجميعَ.

وأمَّا ما تدْخُلُ عَلَيهِ (مِن) فتُقِرُّه عَلى إفْرادِهِ فهُوَ ما يلْتَبِسُ بِالحالِ، فتدخُلُ عليهِ (مِن) فتُزِيلُ اللبسَ، وذلِكَ أنَّ قولَكَ: لله دَرُّك شُجاعًا، احْتَمَلَ أن يكونَ حالاً، وأن يكونَ مُمَيِّزًا، فإذا أَدْخلتَ عليه (مِنْ) بطَلَ ذلِكَ الاحْتمالُ، قال الحُطيئةُ[1]:

ضَاقَتْ أُمامةُ بالرُّكْبانِ آوِنةً ... يا حُسْنَهُ من قوامٍ ما ومُنْتَقَبا[2]

---

(١) هو جرول بن أوس، من بني قُطَيعة بن عبس. أبو مُليكة. والحطيئة لقبه، لقب به لِقِصره وقُربه من الأرض. شاعر جاهلي إسلامي، يقول ابن قتيبه: ولا أُراه أسلم إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم. كان رقيق الدين سيىء الخُلق. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٣١٠، والأغاني ٢/ ١٣٠.

(٢) البيت من البسيط.

وَقد يأتي التَّمْيِيزُ بعدَ الفعلِ مُوَحَّدًا في موْضِعِ الجميعِ، وَقَدْ يَأتي مجْمُوعًا على الأصلِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[(١)] وقولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ[(٢)] طِفْلًا﴾[(٣)] في مَنْ نَصَبَهُ على التَّمييزِ؛ لأنَّ قَوْمًا نَصبُوهُ عَلَى الحالِ، ووَحَّدُوهُ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ التَّمْيِيزِ[(٤)]، وقالَ قومٌ وُحِّدَ لِوُقُوعِهِ موقِعَ المصدرِ[(٥)]، وَجاءَ مجموعًا في قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[(٦)]، وَلم يقُلْ (عَمَلًا)، والصَّوابُ في هذا أن يُقالَ: كُلُّ محلٍّ يلْتَبِسُ فالصوابُ ارتِكابُ الأَصلِ فِيهِ، أَلا تَرَى أنَّ (النَّفسَ) غَيرُ مُلتَبِسةِ الأمرِ فوُحِّدَتْ، و(الأَعمالُ) لو أُفردتْ لالتَبَسَ

والشاهد فيه: جر التمييز بـ(من)، وقد جوَّز الفارسي فيما نقله عنه أبو حيان أن تكون زائدة، بدليل أنه عطف على مجرورها بالنصب. انظر: الارتشاف ٤/ ١٦٣٣.

انظر البيت في: ديوان الحطيئة ٥، وتفسير الطبري ١٩/ ٣٠١، والخصائص ٢/ ٤٣٢، واللآلئ ٢/ ٧٣٨، وهمع الهوامع ١/ ٢٥١، وخزانة الأدب ٣/ ٢٨٩.

(١) النساء: ٤.

(٢) في النسخ: ويخرجكم. وهو وهم.

(٣) غافر: ٦٧. وفي سورة الحج الآية: ٥: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾.

(٤) منهم المبرد، فقد قال: «وأما قوله عز وجلَّ: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾، وقوله: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾، فإنه أفرد هذا؛ لأن مخرجهما مخرج التمييز» انظر: المقتضب ٢/ ١٧٣.

(٥) انظر هذا التوجيه في: تفسير الطبري ١٧/ ١١٨، وتفسير البغوي ٣/ ٢٠٢، وتفسير البيضاوي ٣/ ١٩٥، والبحر المحيط ٦/ ٣٥٢.

(٦) الكهف: ١٠٣.

أمرُها، ولا اعتُقِدَ أنَّ الخسارةَ التي يتفاوَتُونَ فِيها إنَّما هِيَ في عَمَلٍ واحدٍ[١]، وللكوفيِّ في هذا كَلامٌ صَدَفْنا عنهُ لأنَّهُ كِتابُ اختِصارٍ.

وَتقولُ: زَيدٌ أَحْسَنُ وَجْهًا، وَزَيدٌ أَحْسَنُ رَجُلٍ، وَزَيدٌ أَحْسَنُ عَبدًا، إذا لم يكُنْ عَبْدًا، وَزيدٌ أحسنُ عَبدٍ، إذا كان عَبدًا[٢]، واستَقبَحُوا: زَيدٌ أكثرُ مالاً وأطيبُهُ؛ لأنَّ الهاءَ لا يخلُو أن تكونَ جرًّا أو نصبًا، وكلاهُما لا يجوزُ، أمَّا الجرُّ فلأنَّهُ لَيسَ بِبعَضٍ للأوَّلِ، وَأمَّا النَّصبُ فيجبُ أن يكونَ نكرةً؛ لأنَّهُ تمييزٌ، وهُوَ مَعرِفةٌ.

---

(١) انظر: البيان ٢/ ١١٨.

(٢) قال العكبري: «وإذا قلت: زَيدٌ أفرَهُ عَبدٍ، فَجررتَ كان (زيدٌ) عبدًا؛ لأنَّ (أفعَلَ) لا تُضافُ إلاَّ إلى ما هِيَ بَعضُهُ، وَالأصلُ: زَيدٌ أفرَهُ العَبيدِ، فاختُصِرَ، وَإن نَصَبْتَ فَقُلتَ: أفرَهُ عَبدًا؛ لم يَكُنْ (زَيدٌ) عبدًا، بَل كانَ العَبيدُ لَهُ، وَالوصفُ في المَعنى لِعَبيدِهِ، أي: عَبيدُهُ أفرَهُ العَبيدِ، كما تَقولُ: هُوَأكثرُ مالًا وَأقلُّ شرًّا».
انظر: اللباب ١/ ٢٩٩.

قال أبو الفتح:

«بابُ الاسْتِثْناءِ

وَمَعنى الاسْتِثناءِ: أَنْ تُخْرِجَ شيئًا مِمَّا أَدْخَلتَ فِيهِ غَيرَهُ، أَو تُدْخِلَهُ فِيما أَخْرَجْتَ مِنهُ غيرَهُ»[(١)].

قالَ سَعِيدٌ: عِبارةُ النحاةِ تختَلِفُ في هذا البابِ، فَبَعضُهم يقولُ كما قال عُثمانُ، وبعضُهم يقولُ: الاستثناءُ أَنْ تُخرِجَ بَعضًا مما تُدخِلُ فِيه كُلاًّ لَهُ، أو تُدخِلَ بَعضًا فِيما أَخرَجْتَ مِنهُ كُلاًّ لَهُ[(٢)].

فمَن قالَ بِالقَولِ الثاني، فالاستِثناءُ عِندَهُ مِن غَيرِ الجِنسِ مجازٌ، وَهوَ قَوْلُ أكثرِ[(٣)] أصحابِ الشافعيِّ رحمهُ اللهُ؛ لأَنَّهُ لَيسَ بِبَعْضٍ للأوَّلِ[(٤)].

وَمَن قالَ بالأوَّلِ فالاستِثناءُ مِن غيرِ الجنسِ عندَهُ حقيقةٌ، ويحتملُ أن يكونَ مجازًا. وَالصوابُ أَنَّهُ حَقِيقةٌ؛ لأنَّ (إلاَّ) عِندَ المُحقِّقِينَ بمنزلةِ الهمزةِ في التعديةِ،

---

(١) اللمع ٦٦.

(٢) انظر تعريف الاستثناء في: المعتمد في أصول الفقه ١/ ٢٦٠، والاستغناء للقرافي ٩٦، والتسهيل ١٠١، وشرحه ٢/ ٢٦٤، والتذييل والتكميل ٨/ ١٥١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٩، والبحر المحيط للزركشي ٣/ ٢٧٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٤٣، وشرح الحدود النحوية ٣٦٧.

(٣) في أ: أكثر قَوْلِ.

(٤) انظر: قواطع الأدلة للسمعاني ١/ ٢١٤، ومختصر منتهى السؤل والأمل لابن الحاجب ٢/ ٧٩٢، والاستغناء ٩٩، ٥٠٨، ونهاية الوصول ٢/ ٥١١، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٣، والكوكب الدري ٣٦٧، والبحر المحيط للزركشي ٣/ ٢٨١.

والهمزةُ لا تَحْجُرُ على العامِلِ أنْ يعملَ في جنسٍ أو غيرِهِ، فكذلِكَ (إلاَّ).

وَقيلَ: / ١٠٢ ب الاستثناءُ إخراجُ بعضٍ ما يُوجِبُهُ اللفظُ من عُموم لفظٍ ظاهرٍ، أو عموم حُكمٍ، أو عُمُومِ معنى، فعُمومُ اللفظِ: قامَ القومُ إلاَّ زيدًا، وعمومُ الحُكمِ: لا أُكَلِّمُكَ إلاَّ يومَ الجُمُعةِ، وعُمومُ المعنى: ما قامَ إلاَّ زيدٌ.

وللفُقهاءِ في هذا البابِ مذاهبُ يوافقونَ النحاةَ في بعضِها ويُخالفونَهُم في بعضِها، فمن ذلِكَ: أنَّ الاستثناءَ [من][1] غيرِ الجنسِ عندَ بعضِهم مجازٌ، وعندَ بعضِهم حقيقةٌ، وقدْ سَبَقَ ذلكَ، والقولُ الثاني يوافقُ أكثرَ النحاةِ، وقدْ بيَّنَّاهُ، وحُجَّةُ مَنِ ادَّعى أنَّهُ مجازٌ، وهو قولُ بعضِ النحاةِ[2] أنَّهُ يقولُ في العوامِلِ ما يحجُرُ عَليهِ المُعدى أن يَصِلَ إلى شيءٍ فيعمَلَ في مَوْضِعِها، وذلِكَ (حتَّى)، و(مُذْ) و(مُنْذُ)، إذا كانا حَرفينِ[3]، فأمَّا (حتَّى) فإنَّهُ لا يكونُ ما بعدَها إلاَّ مِن جِنْسِ ما قبْلَها، وهِيَ مُعَدِّيَةٌ كحُرُوْفِ الجَرِّ، و(مُذْ) و(مُنْذُ) لا يُعَدِّيانِ الفعلَ إلاَّ إلى الزَّمانِ، والجوابُ عَنهُ أنَّ موضُوعَ (حتَّى) لانتهاءِ الغايةِ، إمَّا لما بعدَها وإمَّا عندَهُ، فلا يكونُ لها إلاَّ مِن جِنسٍ ما قَبلَها، وأمَّا (مُذْ) و(مُنذُ) فللزمانِ وُضِعا، وليسَ

(١) سقط من ج.

(٢) منهم الرماني، قال في شرح الكتاب: «الذي يجوز في الاستثناء المنقطع المحتمل للمتَّصل، إذا كان الثاني من غير جنسِ الأول، إلا أنه يصلح أن يحمل عليه وجهان: النصب على الانقطاع، والبدل على أن الثاني يصلح أن يحمل على الأول على طريق الاتساع للمبالغة في التشبيه...» الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٣٨٨. وانظر: البحر المحيط ٣/ ٢٨١.

(٣) يعني (مذ) و(منذ).

(إلاَّ) كذلِكَ؛ لأنها للاستثناءِ مُطلقًا، وقد وَرَدَ بعدَها ما هوَ منْ غيرِ الجنْسِ، والأصلُ الحقيقةُ.

وما ذَكرهُ عُثمانُ فيهِ خِلافٌ أيضًا بينَ النُّحاةِ والفُقهاءِ، وذلِكَ أنَّ النحاةَ لا يُجيزونَ: لي عندَهُ عَشَرةٌ إلا سِتَّةً، مِنهُم الأخفشُ، فيستثنِي بأكثرَ من النِّصْفِ[(١)]، وبعضُ النُّحاةِ منهُمُ السِّيرافيُّ[(٢)]، وجماعةٌ مِنَ الفُقهاءِ يُجيزونَ ذلِكَ[(٣)]، ويعتَلُّونَ بأنَّ معنى الكلامِ: العَشرةُ عندي أربعةٌ منها، وهذا يُؤدِّي إلى إجازةِ: لي عِندَهُ عَشَرةٌ إلا تِسعةً وَنِصفًا، وهو مَذهبُ بعضِ أصحابِ الشافعِيِّ رحمةُ الله عليهِ[(٤)]، واستدَلُّوا عليهِ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[(٥)] ثُمَّ قالَ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾[(٦)]، فاسْتَثنى الغاوينَ مِنَ العبادِ، والعبادَ مِنَ الغاوينَ، وَمذهَبُ

---

(١) نسب هذا القول لحُذَّاق أهل العربية في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٨٥، ونسب للبصريين في ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٠، والجنى الداني ٥١٢.

(٢) انظر رأي السيرافي في ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٨.

(٣) انظر: التمهيد للإسنوي ١١٩.

(٤) انظر رأي الشافعية في المهذب ٢/ ٣٤٩، وانظر هذا عند الأصوليين في المستصفى ٢٥٩، والمحصول ٣/ ٥٤.

(٥) الحِجر: ٤٢.

(٦) سورة ص. وهاتان الآيتان ليستا بعد الآية التي ذكرها في السورة، وإنما بعدها في القصة، والآية التي ذكرها أولًا مسبوقة بقوله سبحانه: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ

=

أَبي حنيفةَ رَحمةُ الله عليهِ يقتضِي جوازَ لي عندَهُ عَشَرةٌ إلاَّ سِتةً؛ لأنّهُ قال: إذا قالَ لامرأتِهِ: أنتِ طالقٌ ثلاثًا إلا اثنتينِ، طلقَتْ بواحدةٍ(١).

والنحويُّون يختَلِفُونَ في النِّصفِ في الاستِثناءِ، فمنهُم من يُجِيزُهُ وبعضُهم لا يُجيزُهُ(٢)، وذلك قولُك: لي عندَهُ عشرةٌ إلاّ خمسةً، وأجمعوا على جواز: لي عندهُ عشرةٌ إلاّ أربعةً، والأخفشُ قدْ أباهُ في المسائلِ، والحجّةُ تُبيَّنُ في موضِعِها، وأجمعوا على أنّهُ لا يجُوزُ: لي عندَه عشرةٌ إلاّ أَحَدَ عشرَ، كما لا يجوز: عندي عشرةٌ أحدَ عشرَ منها، وكأنَّ الآيةَ المُتقدِّمةَ تومِئُ إلى إجازتِهِ، واعتلَّ أيضًا مَنْ أجازَ الاستثناءَ بأكثرَ مِنَ النصفِ بقولِ الشاعرِ(٣):

أدُّوا التي نَقَصَتْ سبعينَ من مائةٍ ... ثُمَّ ابعثوا حَكَمًا بالعدْلِ حَكَّاما(٤)

﴿٣٩ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾.

(١) في ج: واحدة.

وانظر رأي الحنفية في بدائع الصنائع ٣/ ١٥٦، وشرح فتح القدير ٤/ ١٤٣، وتبيين الحقائق ٥/ ١٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٠، والجنى الداني ٥١٢.

(٣) هو أبو مُكْعِت من بني سعد بن مالك.

(٤) البيت من البسيط.

وهو من القصيدة التي منها الشاهد المشهور:

إنَّ الذين قَتَلْتُم أمسِ سيِّدَهم ... لا تحسَبُوا ليلَكم عن ليلِهم ناما

روايته عند ابن عصفور وبعض الأصوليين: (بالحق قوالا).

انظر: الزاهر ٢/ ١٣، والأضداد للأنباري ١٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٩، وخزانة الأدب

=

وإنَّما مَعنى: لي عندَهُ عَشَرةٌ إلا أربعةً، لي عندَهُ سِتةٌ، فالستةُ ليستْ بموجودةٍ في اللفظِ، وإنَّما هِيَ موجودةٌ من طريقِ المعنى، فعلى هذا يجوزُ: لي عِندهُ عَشَرةٌ إلاَّ تِسعةً، لأنَّ التقديرَ: لي عندَهُ دِرهمٌ، وَلَيسَ الدِّرهمُ بموجُودٍ في اللفظِ، وأجازَ الأخفشُ: لي عندَهُ عشرةٌ إلا دِرهمًا، وكذلِكَ إلاَّ دِرهمينِ، واستقبَحَ: لي عندَه عشرةٌ إلاَّ ثلاثةً، وكذلِكَ: إلاَّ أربعةً، وأجازَهُ، وكذلِكَ: لي عندَهُ دِرهمٌ إلاَّ قيراطًا، وإلاَّ قيراطَينِ، واستقبحَ إلاَّ دانقًا، وَأَجازَهُ، وَمنَعَ مِن: لي عندهُ دِرهمٌ إلا ثلاثةَ أرباعِهِ[(١)]، وهذا طريفٌ جدًّا. وَقالَ الفرَّاءُ: إذا زِدْتَ على العقدِ المعلومِ فالاستثناءُ منَ الزِّيادةِ، نحو أَن تقولَ: لي عندَهُ أحدَ عشرَ إلاَّ دانِقًا، ولا تقولُ: إلاَّ دِرهمًا؛ لأنَّ الاستثناءَ منَ الدرهَمِ، وكذلِكَ في الكسورِ جميعِها، الاستثناءُ منها[(٢)]، وَحُجَّةُ النحاةِ في أنَّ المُستَثنى / ١٠٣ أ يجبُ أن يكونَ أقلَّ مِنَ المُسْتَثْنى مِنهُ قولُهُم: ما جاءَني أَحَدٌ إلاَّ زَيدًا، فلا شُبْهَةَ في أنَّ مَن أثبَتَّ لَهُ المجيءَ أقلُّ ممَّن نَفَيْتَ عَنهُ المجيءَ، فعَدٌّ حُكمَهُ إلى الإيجابِ، وَلَيسَ في هذا حُجةٌ، ولا هُوَ يدُلُّ على مَنْعِ ما ادَّعَى؛ لأنَّ للنَّفْيَ حُكمًا يُخالفُ حُكمَ الإيجابِ، وإنَّما الدّليلُ أنَّهُ لَوْ جازَ أن يكونَ كما ادَّعى الخَصْمُ لجازَ أنْ يقُولَ: جاءَني زيدٌ إلاَّ عَمْرًا، فهذا لا يُجيزُهُ أَحَدٌ،

١٠/ ٢٥٠.

(١) لم أقف على أقواله هذه.

(٢) قال الزركشي: «...وأمّا إذا كان زائدًا على المستثنى منه، فالمنع أولى، وعن الفراء جوازه في المنقطع، نحو: له عليَّ ألفٌ إلا ألفينِ؛ لأنه مستثنى من المفهوم» انظر: البحر المحيط له ٣/ ٢٨٨.

فإذا مَنَعُوهُ هُنا تَعَدَّى حُكمُهُ إلى المسائلِ الباقيةِ قَبْلُ، وليسَ في هذا حجةٌ لعدمِ العدَّةِ، ولا يجوزُ أن يُستثنى بنكرةٍ محضَةٍ من نكرةٍ غيرِ مُؤقتةٍ، وذلك لقلَّةِ الفائدةِ.

قال أبو الفتح: «وَحرْفُهُ المُسْتَولي عَلَيهِ (إلاَّ)، ويُشَبَّهُ بِهِ أَسماءٌ وَأَفْعالٌ وحُرُوفٌ، فالأسماءُ: غَيرُ وَسِوى، والأفعالُ: لَيْسَ، ولا يَكُونُ، وعَدَا، وحاشا، وخَلا، والحُرُوفُ: حاشا، وَخَلا»[1].

قال سعيدٌ: أصلُ آلاتِ الاستثناءِ (إلاَّ)، وإنَّما كانَ كذلِكَ لأنَّهُ حَرفٌ مخلَصٌ لَهُ، ليسَ لَهُ معنىً سِوى معناهُ، إلاَّ أنْ يُحْمَلَ على غيرِهِ، والحرْفُ هُو الموضوعُ للمعنى الطَّارِئِ عَلى الجُمَلِ مِنِ اسْتِفْهامٍ أو نفيٍ أو تمنٍّ أو غَيرِ ذلِكَ، وما عداها في بابِ الاسْتثناءِ فهُو محمولٌ عليها، مِنِ اسمٍ أو فِعلٍ أو حرفٍ يتجاذبُهُ خلافٌ بينَ الفعلِ والحرْفِ.

وقَوْلُهُ: «ويُشَبَّهُ بِهِ أسماءٌ وأفْعالٌ وحُرُوفٌ» هُوَ كما ذَكَرَ، وهذا كما تَقولُ: إنَّ (مَنْ) في الاسْتِفهامِ والشرطِ شابَهَتِ الحرْفَ، وَ(عَسى) شابَهَتْ (لَعلَّ)، فالأسماءُ: غَيرُ، وَسِوىً، وسُوىً مقصورَيْنِ، مَكسورةَ الأوَّلِ ومَضْمُومَتَهُ، وسَواء؛ ممدودةً مفتوحةَ الأوَّلِ، و(بَلْهَ) عندَ بَعضِهِم[2]، و(بَيْدَ)، وَأَكثرُ ما اسْتُعمِلَ (بَيْدَ) مَعَ (أنَّ)، وَ(لا سِيَّما) عِندَ جماعةٍ[3]، بِرفعِ ما بعدَها وجرِّهِ،

---

(١) اللمع ٦٦.

(٢) نسب هذا القول للكوفيين والبغداديين. انظر: الجنى الداني ٤٢٥، والارتشاف ٣/ ١٥٥٤.

(٣) منهم الأخفش وأبو حاتم والنحاس. انظر: الارتشاف ٣/ ١٥٤٩.

وَأجازوا النَّصْبَ أيضًا، أمَّا الرَّفعُ فَعَلى أن تكونَ (ما) موصولةً، و(زَيد) خبرُ مُبْتدأٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: هُو، وهُو الراجعُ، وحُذِفَ كما حُذِفَ في قولِهِ تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[1]، وأمَّا الجرُّ فَعَلى زيادةِ (ما)، وإضافة (سِيَّ)، وهوَ مِثلُ: إلى زيدٍ، وذلكَ كقولِهِ تعالى في أحدِ القولَينِ[2]: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾[3]، وأمَّا النَّصبُ فلا أعرِفُ لهُ وَجْهًا، وإنَّما قاسُوهُ عَلَى بَيتِ امرِئ القَيسِ[4]:

ألا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنهُنَّ صالحٍ ... وَلا سِيَّما يوْمًا بِدارَةِ جُلْجُلِ[5]

(١) الأنعام: ١٥٤. والقراءة برفع (أحسنُ) شاذة، قرأ بها: يحيى بن يعمر، والحسن والأعمش والسلمي. انظر: المحتسب ١/ ٢٣٤، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٨.

(٢) يريد أن تجعل (ما) زائدة. أما القول الآخر، فهو أن تجعل (ما) اسمًا نكرة، في محل جر، و(رحمة) نعتًا. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٢٥. وانظر القول بزيادتها في الآية في: الكتاب ٣/ ٧٦، وتفسير الطبري ٧/ ٣٤٠ (شاكر)، والأصول ١/ ٤٣، ٤٠١.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

(٤) هو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث الكندي. لقّب بالمَلِكِ الضِّلِّيل، وبذي القُرُوح. قائد لواء شعراء الجاهليَّة. قتل بنو أسد أباه حجرًا ملك كندة، فاشتغل بأخذ ثأر أبيه حتى مات. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٥١، والشعر والشعراء ١/ ١٠٧، والأغاني ٩/ ٨٠.

(٥) البيت من الطويل. من معلقته المشهورة.

وجاء بروايات كثيرة، انظرها في شرح ديوانه، وما يتعلق بالشاهد فيه رواية (يوم) فقد روي بالنصب والجر والرفع. ودارة جلجل: موضع في ديار كندة. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٣٦، وشرح القصائد السبع ٣٢، وتهذيب اللغة ١٣/ ١٢٣، =

وَ(يومٌ) هُنا ظَرْفٌ، العامِلُ فيه مُقَدَّرٌ، والدليلُ على ذلِكَ وُجودُ الواوِ، وليسَ هذا باسْتِثْناءٍ؛ لأنَّكَ لا تقولُ: جاءَني القومُ وإلاَّ زيدًا، وقالَ الفارِسيُّ: النصبُ بعدَ (لا سيَّما) في الاسْتِثناءِ ليسَ بالسَّهْلِ[(١)]، ووجْهُهُ أنْ تجعَلَهُ جاءَ عن تمامِ الاسْمِ المُضافِ، وكان مبنيًّا، وهذا فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّهُ قدْ يَقَعُ معرفةً في الغالبِ، والتمييزُ لا يكونُ كذلكَ.

و(لا) في قولِكَ: لا سيَّما، لا يخلُو أن تكونَ النافيةَ في مثلِ: لا رَجُلَ، أو العاطفةَ في قولِكَ: جاءَني زيدٌ لا عمرٌو، أو الزائدةَ[(٢)] في قولِهِ[(٣)]:

وَلا أَلُــومُ البِــيْضَ ألاَّ تَــسْخرا[(٤)]

والصاحبي ٢٣١، وإعجاز القرآن للباقلاني ١٦٣، ورسالة الغفران ١٥٤، ومعجم ما استعجم ١/ ٣٨٩، والمفصل ٨٧، وشرحه ٢/ ٨٦، والجنى الداني ٣٣٤، ومغني اللبيب ١٨٦، ٤١٢.

(١) في تهذيب التذكرة (٧٧ ب): «قال: رَوَوا في (ولا سيَّما) الوجوهَ الثلاثة، فا [أي قال الفارسي]: والنصب عندي ليس بالسهل، ووجهه أن تجعل (ما) بمنزلة (شيء) وتنصب (يومًا) عن تمام الاسم بالإضافة».

ونقله عن التذكرة الشلوبين في شرح الجزولية ٣/ ٩٩٨، والقرافي في الاستغناء ١١٢.

(٢) في أ: الزيادة.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- أبو النجم العجلي، وعليه أكثر المصادر.

ب- العجاج.

ج- روبة بن العجاج.

(٤) من الرجز، وبعده:

إذا رأَيْنَ الشَّمَطَ المنوَّرا

=

فلا يخْلُو أن تكونَ نافيةً؛ لأنَّ تِلكَ تَقتضِي العُمومَ، وهذه ليسَتْ كذلكَ؛ لأنَّ ما بعدَ (إلاَّ) هُو الأقلُّ، وليسَتْ عاطفةً لمجيئِها بعدَ النفيِ في قولِكَ: ما جاءني أحدٌ لا سِيَّما زيدٌ، وتلكَ مُختصَّةٌ للإيجابِ، و(لا) زائدةٌ؛ لِلُزومِها في هذا الموضِعِ، ولم توجدْ محذوفةً، وليسَتْ مذكورةً في أكثرِ كُتُبِ العلماءِ للاستثناءِ، وإن كانَ معناها الاستثناءَ، والفارسيُّ رحمةُ الله عليهِ يجعلُ (لا) هذه بمنزلةِ قولك: جاءني القومُ لا مِثْلَ زيدٍ، أي: لا يُشْبِهونَ زيدًا، ولم يُكرِّرْها، وإنَّما أوقعها موقِعَها لمشابهةِ الاستثناءِ المعطوفَ، ألا تَرَى أنَّ قولَكَ: جاءني القومُ لا مِثلَ زيدٍ لا يشبهونَ زيدًا، بمعنى: جاءني القومُ لا زيدٌ، فلمَّا أُريدَ بـ(سيَّما) الاستثناءُ كما أُريدَ بـ(غيرٍ) من حيثُ كانَ خلافَهُ، وكانَ مَعنى الاسْتِثناءِ معنى العطف لم يلزمْ أن تُكرَّرَ (لا) معَ الاسْتِثناءِ كما لم تُكرَّرْ مَعَهُ / ١٠٣ ب (غيرُ)، وتخفَّفُ وتثقَّلُ، فإذا خُفِّفَتْ صعُبَ أمرُها؛ لأنها تكونُ اسمًا على حرفينِ، الثاني منهُما لينٌ، فلا عِوضَ لَهُ بِتاءٍ أو إضافةٍ، فإن جعلتَ تاءً عِوضًا جاز.

ولا يقعُ بعدَ (إلاَّ) إذا كان قَبْلَها اسمٌ، إلاَّ اسمٌ أو فِعلٌ مُضارعٌ، فتقولُ: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ، وما زيدٌ إلاَّ يقومُ، ولو قُلتَ: ما زيدٌ إلاَّ قامَ، لم يجُز، وإنَّما كان ذلِكَ

انظر: ديوان أبي النجم ١٢١، ومجاز القرآن ١/ ٢٦، وتفسير الطبري ١/ ١٩٠ (شاكر)، والمقتضب ١/ ٤٧، ومعاني القرآن للنحاس ٣/ ١٥، والمحتسب ١/ ١٨١، والخصائص ٢/ ٢٨٣، والمخصص ٢/ ١٥٧، ودرة الغواص ١٢٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٤٢، والجنى الداني ٣٠٣.

لأنَّ المُبرِّدَ قال: التقديرُ: ما زيدٌ شيئًا مِنَ الأشياءِ إلاَّ ذا[١]، فإنْ أدْخلتَ (قد) أجازَ المسألةَ قومٌ ومَنعَ مِنها قومٌ، واعتَلَّ ابنُ السَّراجِ لمنعِهِ بأنَّهُ خَبرٌ[٢]، ولا يُعتَرَضُ عَلَى هذا القولِ بقولِنا: زيدٌ قامَ؛ لأنَّهُ قَدِ انضافَ إلى كونِهِ خبرًا أنَّهُ مَعَهُ ما يَطلُبُ الاسْمَ، وَهوَ وُجُودُ (إلاَّ)، وَهِيَ تَقتَضِي الاسمَ، فاجتمعَ أمرانِ يقتضِيانِ الاسم، فلم يُوقِعوا[٣] بَعدَها الفِعلَ الماضي، فأمَّا المُضارعُ فلِمُشابهتِهِ الاسمَ صحَّ وُقُوعُهُ موقِعَهُ.

فإن قِيلَ: فأنتَ تقولُ: ما أتاني زيدٌ إلا تكلَّمَ بِجَمِيلٍ.

فالجوابُ: أنَّهُ ليسَ في الكلامِ اسمٌ استثنَيْتَ منهُ، وإذا قُلتَ: ما تأتيني[٤] إلا قُلْتُ حقًّا، فالأوّلُ مُضارعٌ في تأويلِ ماضٍ، كأنَّك قُلتَ: ما أتيتَنِي إلا قُلتَ حقًّا.

ولا يَعمَلُ ما بعدَ (إلاَّ) فيما قبْلَها عندَ بصريٍّ[٥].

والأفعالُ والحروفُ قد ذكرها فيه، وستذكُرُ أقسامُها في مَوْضِعِها إن شاء اللهُ.

قال أبو الفتحِ: «فإذا استَثْنَيْتَ بِـ(إلاَّ) مِن مُوجَبٍ كانَ ما بَعدَها مَنصُوبًا عَلَى

(١) لم أقف عليه في كتب المبرد. ونقله عنه ابن السراج في الأصول ١/ ٢٩٩.

(٢) انظر منعَ ابن السراج في: الأصول ١/ ٢٩٩.

(٣) في أ: يواقعوا.

(٤) في أ: تأتي.

(٥) انظر: الأصول ١/ ٢٨٤، والإنصاف ١/ ٢٧٦، واللباب ١/ ٣١١، ومغني اللبيب ٧٦٩.

كُلِّ حالٍ، تقولُ: قامَ القومُ إلاَّ زَيدًا، وَرَأَيتُهُم إلاَّ زَيدًا، وَمَرَرْتُ بِهِمْ إلاَّ زَيدًا»[(١)].

قالَ سَعيدٌ: (إلاَّ) إذا كانَت عَلى بابِها في الاستِثناءِ فلا يخلُو أَن يكونَ ما قَبْلَها مُوجَبًا أو غيرَ مُوجَبٍ، فإن كانَ مُوجبًا كانَ ما بَعدَها مَنصُوبًا.

واختَلَفَ الناسُ في نَصْبِهِ، فالمُبرِّدُ ينصِبُهُ بمعنى (إلاَّ)[(٢)]، وَهـذا يُفسِدُهُ أنَّها لَو عَمِلَتْ بِمعناها لما اخْتَصَّ عَملُها بموضِعٍ دُونَ موضِعٍ، وذلِكَ المعنى مَوجودٌ فيها، وهِيَ لا تنصِبُ عندهُ، في قولِكَ: ما قامَ إلاَّ زيدٌ، فَرَفْعُ (زيدٍ) يدُلُّ على فسادِ هذا المذهَبِ، هذا هُوَ المحكيُّ عَنهُ، وَقالَ في المُقْتَضَبِ: كأنَّكَ قُلتَ: إلاَّ أعني زيدًا[(٣)].

الثاني: أنَّ (إلاَّ) لَو عَمِلتْ لمعناها لَعَمِلتْ (ما)، و(لا)، و(هلْ)، والهمزةُ لمعناهُنَّ، وأيضًا فإنَّ الحروفَ إذا لم تَختَصَّ لم تعمَلْ، و(إلاَّ) هَذهِ يَقعُ بعدَها الاسمُ

---

(١) اللمع ٦٦. وبعده: نصبتَ المستثنى.

(٢) قال المبرد: «... لأنَّك لَّما قُلتَ: جاءَني القومُ وقع عند السامع أنَّ زيدًا فيهم، فلمَّا قُلتَ: إلاَّ زيدًا، كانت (إلاَّ) بدلًا من قولِكَ: أعني زيدًا، وأستثني فيمن جاءَني زيدًا، فكانت بدلًا من الفعل» انظر: المقتضب ٤/ ٣٩٠.

وقد اختلف النقل عن المبرد في هذه المسألة. انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٩، والخصائص ٢/ ٢٧٦، وشرح المفصل ٢/ ٧٦، ٨/ ٩، والجنى الداني ٥١٦. وانظر تعليق د. عضيمة على المسألة (٤/ ٣٩٠ حاشية رقم (١)، فقد أفاض في تحرير قوله.

(٣) ٤/ ٣٩٠.

والفعلُ، وقدْ سَبَقَ ذكرُهُ، وأيضًا وَكانَ[1] يجبُ أن يُجيزَ إلاّ زَيدًا قامَ القومُ، وهُوَ لا يُجيزُهُ، وقالَ الزَّجَّاجُ: (زيدٌ) مَنصُوبٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ بَعدَ (إلاّ)[2]، وهذا فاسدٌ، بدليلِ قولك: ما قامَ إلا زيدٌ، برفعِ[3] (زيد)، وأيضًا فلو كانَ ثَمَّ فِعلٌ بَعدَ (إلاّ) لَبقِيَ (قامَ) بغيرِ فاعلٍ.

الثالثُ: أنَّهُ كانَ الكلامُ الأوَّلُ جملةً فعليَّةً، والثاني جملةٌ فعليةٌ، فتصيرُ جُملتينِ، وحملُهُ على جُملةٍ واحدةٍ أولى.

وقالَ الفرَّاءُ: (إلاّ) مُركَّبةٌ مِن (إنْ) و(لا) للعطفِ، فإن نصَبْتَ ما بعدَها فَبِـ(إنْ)، وإن رفَعْتَ فَبِـ(لا)[4].

وهذا فاسدٌ؛ لأنَّهُ لو كانَ كذلِكَ لَكُنْتَ مُخيَّرًا في كُلِّ مَوضِعٍ في الرفعِ والنَّصْبِ، وليسَ الأمرُ كذلكَ، وأيضًا فـ(زيد) لا تعملُ فيه (لا)؛ لأنها ليسَتْ عاملةً في المعارِفِ، ولا يقعُ في النفْيِ إذا كانَتْ عاطفةً، ولا يصحُّ عَمَلُ الحرفينِ إذا رُكِّبا وهما مُنفصِلانِ، إلاّ أن يحدُثَ بتركيبِهما مَعنىً ثالثٌ، فإنَّهما إذا كانا مُنفصلينِ غيرَ مُركَّبينِ لم نكن مُخيَّرينَ في عَملِ كلِّ واحدٍ منهُما، بل يكونُ العملُ للمُلابِسِ، وأيضًا فإنَّنا إذا قُلنا إنَّها مفردةٌ فلا يحتاجُ إلى دَليلٍ، وإذا زُعِمَ أنَّها مُركَّبةٌ

---

(١) في ج: فكان.

(٢) انظر رأي الزجاج في شرح السيرافي ٣/ ١٠٧ أ، وشرح المفصل ٢/ ٧٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧٨.

(٣) في ج: ورفع.

(٤) انظر رأي الفراء في شرح السيرافي ٣/ ١٠٧ أ، وشرح المفصل ٢/ ٧٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧٩، والجنى الداني ٥١٧.

افتقَرَ إلى دليلٍ.

وقالَ الكسائيُّ: (زيد) منصوبٌ في الاستثناءِ بـ(أنَّ) مُضمرةً، وتقديرُهُ: قامَ القومُ إلاَّ أنّ زيدًا لم يَقُمْ[1]، وَهذا يُفسِدُهُ أنَّ الحروفَ لا تُضْمَرُ، ولا تعملُ إلاَّ فِيما لا اعتِدادَ بِهِ، كَحَرفِ القَسَمِ، وَأيضًا فكُنَّا نجَوِّزُ في كُلِّ موضعٍ يجوزُ أن تُوجدَ فيه أَن يكونَ ما بعدَها منصوبًا، فأمَّا: ما تَأتِيَني فأكرمَكَ، فنَصَبَت (أنْ) مُضمرةً، فإنَّ لها في اللفظِ عِوضًا، وهو الفاءُ، وكذلِكَ قولُهُ:

وبلـــــدٍ عاميَـــــةٍ أعـــــماؤُهُ[2]

/ ١٠٤ أ وأمَّا المُحقِّقونَ مِنَ النحاةِ فَينصِبونَ ما بعدَ (إلاَّ) بِالفِعلِ المُتَقدِّمِ بوساطةِ (إلاَّ)، أو بمعنى الفِعلِ بوساطةِ (إلاَّ)[3].

وفي هذا الفَصلِ أمرانِ، أحدُهُما يجذبُهُ إلى حَيِّزِ المفعولِ بِهِ الصَّريحِ، والآخرُ يجذبُهُ إلى شبهِ المفعولِ بهِ، فأمَّا الأوَّلُ فلأنَّ هذا الحرفَ يُوصِلُ القاصِرَ حتى يعملَ، فصارَ بمنزلةِ الهمزةِ في الفعلِ القاصِرِ، ولهذا لم يُجيزوا: مَرَرتُ بِالقومِ إلا بِزيدٍ؛ لأنَّ (إلاَّ) مُعدِّيةٌ فلا حاجةَ إلى مُعدٍّ آخرَ، وقالَ الأخفشُ: قَد يقولُ بعضُ

---

(١) انظر رأي الكسائي في شرح السيرافي ٣/ ١٠٧ أ، وشرح المفصل ٢/ ٧٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧٩، والجنى الداني ٥١٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو رأي سيبويه، والمبرد والجرجاني، واختاره ابن مالك. انظر: الكتاب ٢/ ٣١٠، ٣٣١. وشرح السيرافي ٣/ ١٠٦ ب، وانظر: شرح المفصل ٢/ ٧٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧٣، والجنى الداني ٥١٦.

العربِ: مررتُ بالقومِ إلاَّ بزيدٍ[١]، وهذا كلامٌ غيرُ حَسَنٍ، والأولى أن تكونَ الباءُ زائدةً، وإذا كانَ كذلِكَ كانَ ما بعدَها مَفعُولاً بِهِ صَرِيحًا، وَأَيضًا فإنهم يُشَبِّهونَ (إلاَّ) في بابِها بالواوِ التي بمعنى (مَعَ) في بابِها، وما بعدَ الواو مَفعولٌ صريحٌ، فكذلِكَ ما بعدَ (إلاَّ).

وأمَّا دُخُولُهُ في حيِّزِ المُشَبَّهِ بالمفعولِ بهِ فإنَّهُ يَنتَصِبُ عَن غَيرِ وُجُودِ فِعلٍ، وإنَّما هُو مَعنى، كَقولِكَ: القومُ إخوتُكَ إلاَّ زيدًا، والقومُ في الدارِ إلاَّ بكرًا، وليسَ في هاتينِ فِعلٌ ظاهرٌ تُعدِّيهِ (إلاَّ)، والمفعولُ بِهِ الصريحُ لا يعملُ فيه إلاَّ فِعلٌ أَوِ اسمُ فاعلٍ، أَو مَصدرٌ، أَوِ اسمُ فِعلٍ، وفي هذا الفصلِ نظرٌ، وهُو أنَّ حُكمَ الحرفِ المُعدِّي أن يُدخِلَ المعدَّى إليهِ في حيِّزِ الفعلِ، نحوُ قولِكَ: أقمتُ زيدًا، أي: جعلتُه قائمًا، وكذلك: أَضْرَبْتُ زيدًا عمرًا، أي: جعلتُهُ يَضرِبُ عَمرًا، وكذلِكَ: فرَّحتُ زيدًا، ومَرَرتُ بعمرٍو، وأنت تقولُ: ضربتُ القومَ، ثُمَّ تقولُ: ضربْتُ القومَ إلاَّ زَيدًا، فتجدُ (زيدًا) ليسَ بمضروبٍ فيما يحتَمِلُهُ اللفظُ، ولهذا نَظيرٌ في كلامِ العربِ، ألا تَرى أنَّكَ تَقُولُ: أَشكَيتُ الرجُلَ، أي: أزلتُ شكايتَهُ، وأَعْتَبتُهُ، أَي: أَزَلْتُ عَتَبَهُ، وكذلِكَ تَقُولُ: رَغِبْتُ في زَيدٍ، فتجدُ الرَّغبةَ واقعةً بهِ، فإذا قُلتَ: رَغِبْتُ عَن زَيدٍ، فتجدُ الرغبةَ مصروفةً عنهُ.

فإن قِيلَ: فأينَ المُعدِّي في قولِكَ: القومُ إخوتُكَ إلاَّ زيدًا، وَقولِ الشاعِرِ[٢]:

---

(١) رأيه في ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٧.

(٢) لم أقف على قائله.

مِثْلُ النَّعامةِ رِجلاها ومَرْكَبُها ... إلاَّ اليدينِ وإلاَّ الرَّأْسَ والعُنُقا[(١)]

قِيلَ: مَعنىً في الجملةِ عاملٌ، كما قُلنا في قَولِهِ:

أنا ابنُ دَارةَ مَعرُوفًا لها نَسَبِي ... وَهَلْ بِدارةَ يا لَلناسِ مِن عارِ[(٢)]

وَتكُونُ مُعدِّيةً لمعنى الجُملةِ، ويجوزُ أن يكونَ العاملُ الذي في (مِثلٍ)، فَتكونَ مُعدِّيةً لمعنى المثلِ، والنحاةُ مجمِعونَ عَلَى أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ (إلاَّ) عَلَى العامِلِ والمُستَثْنى مِنهُ مَعًا، في حالٍ، كَقَولِكَ: إلاَّ زيدًا قامَ القومُ[(٣)]، وَذلِكَ أنَّهُم شَبَّهوها بِالواوِ في بابِ المفعولِ معهُ، وبينَهُما فرقٌ؛ لأنَّ الواوَ في ذلِكَ البابِ مَنقُولةٌ عن بابٍ لا تَتَقدَّمُ فيهِ[(٤)]، وَلَيسَتْ (إلاَّ) هُنا كذلِكَ، وَذَكَرَ السيرافيُّ عَنِ الكسائيِّ إجازتَهُ، قالَ: تقولُ: إلاَّ طعامَكَ ما أَكَلَ زَيدٌ شيئًا[(٥)]، وَأجمعَ البصريُّونَ عَلَى جَوازِ تقدُّمِ (إلاَّ) عَلَى المُستَثنى مِنهُ، إذا كانَ العامِلُ مُقَدَّمًا عَلَيها[(٦)]، كقولِكَ: قامَ إلاَّ زَيدًا القومُ، وَعَلَيهِ: كَيفَ إلاَّ زَيدًا قَومُكَ، وَأينَ إلاَّ زيدًا قومُكَ[(٧)]، فإن

---

(١) البيت من البسيط. ولم أقف عليه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) المسألة فيها خلاف، وسيذكره لاحقًا، والجمهور على المنع. انظر: الارتشاف ٣/ ١٥١٧.

(٤) يعني باب العطف.

(٥) انظر نقل السيرافي عن الكسائي في: شرح الكتاب ٣/ ١٣٠ أ، وجواز التقديم رأي للزجاج أيضًا والكوفيين. انظر: الإنصاف ١/ ٢٧٣، والارتشاف ٣/ ١٥١٧.

(٦) انظر: الإنصاف ١/ ٢٧٣.

(٧) نقل ابن السراج إجازة هذا عن الأخفش، وكذا ابن مالك. انظر: الأصول ١/ ٣٠١، وشرح التسهيل =

قُلتَ: القومُ إلاَّ زَيدًا في الدارِ لم يجزه، فإن قُلتَ: القومُ إلاَّ زيدًا جاؤوا، لم يُجزهُ أحدٌ إلاَّ الأخفشُ، فإنَّهُ أجازَهُ في كتابِ المسائلِ الصغيرِ[1]، فقالَ: القومُ إلاَّ زَيدًا قامُوا، فقدَّمَ (إلاَّ) على العاملِ، فإنْ رَاعى قُوَّةَ العامِلِ وضعفَهُ جاز. وإنَّما المقصودُ أنَّهُ يجوزُ تقديمُ (إلاَّ) عَلَى العامِلِ عندَ تقدُّمِ المستثنى منهُ، ويقولُ الأخفشُ: لو كانتْ (إلاَّ) بمنزِلةِ (مَعَ) لم يجُزْ: قامَ إلاَّ زَيدًا قومُكَ، ولا خلافَ في جوازِهِ، وهذا الذي ذَكَرَهُ فيه نظرٌ؛ لأنَّ الفعلَ لَيسَ لَهُ في (القوم) -أعني الذينَ يُستثنى مِنهم- عَمَلٌ، فلا يكونُ إلاَّ مُتَعلقةُ بِالفعلِ، ولو كانَ الاستثناءُ مِنَ الواوِ لكانَ قَد تَقَدَّمَتْ (إلاَّ) عَلَى العامِلِ، ولَكان (زيدٌ) / ١٠٤ ب انْتَصَبَ بِوساطةَ (إلاَّ) وهُو قد جعلَهُ مُستثنىً مِنَ القومِ، والقومُ مُبتدأٌ، والابْتِداءُ العامِلُ فِيهِ، والمسألةُ على هذا فاسدةٌ، ولو أرادَ مِثلَ ذلِكَ لقالَ: الرِّجالُ إلاَّ زَيدًا ضَرَبْتُ، وبينهما فرقٌ، وقد جاءَ بيتٌ تقدَّمَ فِيهِ المستَثنى عَلَى العامِلِ، والمستثنى مِنهُ، وذلِكَ قَولُ ذي الرَّمَّةِ:

مُعَرِّسًا في بَياضِ الصُّبحِ وَقعتُهُ ... وَسائرُ السَّيرِ إلاَّ ذاك مُنجَذِبُ[2]

٢/ ٢٩١.

(١) من كتبه المفقودة.

(٢) البيت من البسيط.

التعريس: نزول القوم في سَفَرٍ من آخر الليل، يقعون وقعةً ثم يرتحلون. ومنجذب: ماضٍ سريع. وتقدير الكلام: وسائر السير منجذبٌ إلا ذاك التعريس. (عن الديوان والمقاييس).

انظر: ديوان ذي الرمة ١/ ٤٠، وجمهرة أشعار العرب ٢٨١، وكتاب الشعر ١/ ٩٦، ومقاييس اللغة

=

فـ: إلاَّ ذاكَ، مُستثنىً مِنَ الضَّمِيرِ في (مُنجَذِب)، وهُوَ العاملُ بوساطةِ (إلاَّ)، فإن جعلتَ العاملَ فيما بعدَ (إلاَّ) مَعنى الابتداءِ، وَهوَ قَولٌ، فيكونُ الاستثناءُ حِينئذٍ مِن (سائر) لا مِنَ الضميرِ في (مُنجذب)، والأجوَدُ أن يَعمَلَ مَعنى (سائر) في المستثنى وهُو باقٍ فيُصبِحُ البيتُ في قياسِ العربيَّةِ.

وَعِندي أَنَّهُ إنَّما لم يجُز تقديمُ (إلاَّ) عَلَى العامِلِ أنَّ قولَكَ: قامَ القومُ إلاَّ زَيدًا، فيه النفيُ، فكأنَّكَ قُلتَ: ما قامَ زيدٌ، وما في حيِّزِ النفيِ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ، وقولُكَ: ما قامَ أحدٌ إلاَّ زَيدٌ، فيما بعدَها يُحتَرَمُ فيهِ اللفظُ، وَفيهِ وجهٌ آخرُ عندِي، وهُو أنَّ (إلاَّ) تُشبهُ (لا) العاطفةَ، فلا تَتَقدَّمُ عَلَى العاملِ، كما لا تَتَقدَّمُ (لا) على المعطوفَةِ هِيَ عليهِ.

فإن قِيلَ: فـ(إلاَّ) يَتَقدَّمُ على المُستثنى ولا يتقدَّمُ عَلَى المعطوفِ.

قيلَ: لَيستْ مِثلَها مِن كُلِّ وجهٍ.

فإن قِيلَ: لا يَتَقدَّمُ على العاملِ مَعَ تقدُّمِ المعطوفِ نحوُ: زَيدًا لا عَمرًا ضربتُ، وقد أجازوا: قامَ وزيدٌ عمروٌ، ولم يُجيزوا: زيدٌ عمروٌ قامَ.

قيلَ: هِيَ على كُلِّ حالٍ عاطفةٌ، فهِيَ تتبعُ ما تعطِفُ عليه، كالواوِ، وليستْ (إلاَّ) كذلِكَ، عَلَى أنَّهُم قد رَاعَوُا العامِلَ في الاتِّساعِ. وَيجوزُ أن يُقالَ: قَد وَقَعَتْ (إلاَّ) في بعضِ أحوالِها وَصفًا فرُوعِيَ ذلِكَ فِيها، فإنْ تَقدَّمَت عَلَى المُستثنى

٤/ ٢٦٤ (عرس)، وتهذيب الأسماء واللغات ٣/ ١٣٣، وخزانة الأدب ٣/ ٣٦٤.

فلِقُصُورِها عَنِ الوصْفِ الحقيقيِّ، وقالَ عُثمانُ: إنَّما لم يجُز تقديمُ (إلاَّ) عَلَى العامِلِ لأنَّ لها مُشابهةً بِالبَدَلِ، ولـذلِكَ جـازَ أن يَقَـعَ في غَـيرِ الإيجابِ بَـدَلاً، والبـدلُ لا يَتَقدَّمُ على المُبدلِ مِنهُ، فكذلِكَ هُنا[1].

فإنْ قِيلَ: فكيفَ أَجزتَ تقديمَهُ على المُستثنى، والبدلُ لا يتقـدَّمُ عـلى المبـدلِ منهُ؟

قيـل: لَّـا تجـاذبَ المُستثنى شَـبَهانِ: المفعُوليَّـةُ والبَدَليَّـةُ، كـانَ لـهُ مَنزلـةٌ بـينَ مَنزِلَتيهِما[2].

فإن قِيلَ: فالوَصْفُ يَتْبَعُ الموصُوفَ، وإن تقدَّمَ العاملُ.

فالجوابُ: أنَّ (إلاَّ) تَقْصُرُ عَن مَرتبةِ الوصفِ، فلا تكونُ وصفًا إلاَّ بِشرائطَ، فيجعلُ منها إذا كانَ المعمولُ بعدَ العامِلِ.

و(إلاَّ) تَتَقدَّمُ المستثنى.

قيلَ: (إلاَّ) لا تَقَعُ وَصفًا إلا بشرائطَ، وَمِنها إذا كانَ العاملُ قبلَ المعمولِ.

وَعِندِي أيضًا أنَّهُ لا[3] يَتَقدَّمُ (إلاَّ) وما بعدَها على العاملِ؛ لأنَّهُ حَـرفٌ مُعَـدٍّ مُنفَصِلٌ منَ الفعلِ، بخلافِ الهمـزةِ والتـضعيفِ، فـضعُفَتْ عُلقـةُ المفعـولِ بـهِ إذا

---

(١) قال: «ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له، لو قلت: إلا زيدًا قام القومُ لم يجز؛ لمضارعة الاستثناء البدل». الخصائص ٢/ ٣٨٢.

(٢) رأيه هذا في الخصائص ٢/ ٣٨٢.

(٣) في ج: لم.

تعدَّى الفعلُ إليهِ بنفسِهِ، وقُدِّمَ على الفعلِ ضعُفتَ عُلقتُهُ فعُدِّيَ بحرفِ الجرِّ، نحو: لِزيدٍ، فما ظنُّك بمفعولٍ به إذا عُدِّيَ بحرفٍ مُنفصِلٍ؟

فإنْ قِيلَ: فَحرفُ الجرِّ مُعدٌّ منفصِلٌ، وَمَعَ ذلِكَ فإنَّهُ يَتقدَّمُ على العاملِ.

قيلَ: فحرفُ الجرِّ قويٌّ في بابهِ، فيحذفُ عاملُهُ ويُقامُ مُقامَهُ، ويتضمَّنُ الضميرَ في بعضِ المواضِعِ، ويُقامُ مُقامَ الجملةِ في الصلةِ، وتختصُّ بمعمولِهِ، ويؤثِّرُ فيه الجرَّ، وليسَ كذلكَ حرفُ الاستثناءِ.

فإنْ قُلتَ: أينَ إلاَّ زَيدًا قومُكَ قيامًا، صحت المسألةُ؛ لأنَّ العامِلَ (أينَ)، فإن قُلتَ: أينَ إلاَّ زَيدًا قومُك قيامٌ، لم يجِزهُ أحدٌ.

فإن قُلتَ: أينَ قومُكَ إلاَّ زيدٌ قيامٌ، أجازه الأخفشُ وحدَهُ[1].

فأمَّا قَولُهُ: «وكانَ[2] ما بعدَهُ مَنصُوبًا عَلَى كُلِّ حالٍ» فَيجبُ أن يقولَ: إذا لم تَكُن (إلاَّ) صِفةً، فأمَّا إذا كانت (إلاَّ) للاستثناءِ عَلَى بابها فهُوَ كما ذَكَرَ.

والذي يَنتَصِبُ بعد (إلاَّ) ينتصِبُ في ستةِ مواضعَ:

الأوَّلُ: الاستثناءُ في الموجَبِ لَفظًا ومعنىً، كقولِكَ: قامَ القومُ إلاَّ زَيدًا /
١٠٥ أ وَعَلَيهِ قولهُ تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[3]، وَمِن ذلِكَ قَولُ بشرِ بنِ أبي خازمٍ:

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) في أ: وما كان. وفي اللمع: كان ما بعدها. وكذلك نَقَلَ هو عنه في الفصل.

(٣) البقرة: ٢٤٩.

لعِبَتْ بها ريحُ الصَّبا فتكدَّرَتْ إلاَّ بَقِيَّةَ نُؤْيِها المُتَهَدِّمِ[١]

الثاني: أن يكونَ مُوجبًا في المعنى دُونَ اللفظِ، كقولِكَ: ما أَكَلَ أحدٌ إلاَّ الخُبزَ إلاَّ زيدًا؛ لأنَّ التقديرَ يُؤدِّي إلى الإيجابِ، فكأنَّهُ قالَ: كُلُّ الناسِ أكلوا الخُبزَ إلاَّ زَيدًا.

الثالثُ: أن يكونَ للمستثنى مِنهُ حالٌ موجبةٌ، كقولِكَ: ما جاءني أحدٌ إلاَّ راكبًا إلاَّ زيدًا؛ لأنَّهُ يُؤدِّي أيضًا إلى الإيجابِ، فيكونُ تقديرُه: كلُّ الناسِ جاؤُوني راكبِينَ إلاَّ زيدًا، وقريبٌ من هذهِ المسائلِ[٢]: ما فِيها ضارِبٌ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا؛ لأنَّ تقديرَهُ: كلُّ مَن فيها ضاربٌ زيدًا إلاَّ عمرًا. فإن زدتَ في المسألةِ مَرفُوعًا فقلتَ: ما فيها ضاربٌ إلاَّ زَيدًا إلاَّ عمرًا إلاَّ خالدٌ كان حسنًا، فيكون (زيدٌ) مفعولاً لِـ(ضارب)، و إلاَّ عَمرًا، استثناءٌ مِن (ضارب)، وهُو في تقديرِ: ضارِبِينَ، وَ(خالد) بَدَلٌ مِن (ضارِبِينَ) في المعنى، عَلَى اللفظِ. فإن قُلتَ: ما فيها الضَّارِبُ إلاَّ زَيدًا إلاَّ عمرًا، لم تصحَّ المسألةُ إذا عَنَيْتَ بِالضَّارِبِ واحِدًا، فإن عَنَيْتَ

---

(١) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (فتنكرت) بدل (فتكدرت).

النؤي: الحاجز يمنع الماء من دخول البيت. (عن شرح الأنباري).

انظر: ديوان بشر ١٩٠، وجمهرة أشعار العرب ١٥٥، والمفضليات ٣٤٥، وشرحها للأنباري ٢/ ٢٢٨، وللتبريزي ٣/ ١٤٤٤.

(٢) في ج: المسألة.

بالضاربِ جمعًا صحَّتِ المسألةُ، كقولِهِ(١):

أو تُـصْبِحِي في الظَّـاعِنِ المُـوَلِّي(٢)

وَذلِكَ أنَّ المُفردَ لا يُستثنى مِنهُ، فلهذا لم تصحَّ.

الرابعُ: أن تُكرِّرَ (إلاَّ) مَعَ اسمينِ مُستَثنَيَينِ، فلا بُدَّ مِن نَصبِ أحدِهما، كقولِكَ: ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمرًا، تَرفعُ الأوَّلَ وتَنصِبُ الثاني، وإن شِئتَ عكَسْتَ القَضِيَّةَ(٣).

الخامسُ: أن تُقدِّمَ المُستثنى على المُستثنى منهُ، كقولِكَ: ما جاءني إلاَّ زيدًا أحدٌ.

السادسُ: الاستثناءُ مِن غَيرِ الجنسِ، كقولِكَ: ما بالدَّارِ أحدٌ إلاَّ حمارًا.

وللمُستثنى والمُستثنى مِنهُ شَبَهٌ بالمُضافِ والمُضافِ إليه، وذلِكَ أنَّكَ إذا

---

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- منظور بن مرثد الأسدي. وهو منظور بن حبة. ينسب إلى أبيه مرة وإلى أمه أخرى.

ب- الدبيرية. نسب إليها ثعلب في المجالس عن الفراء.

(٢) من الرجز.

انظر: نوادر أبي زيد ٢٤٨، والأصول ٣/ ٤٥٢، والمسائل العسكرية ٢٢٢، والبصريات ١/ ٣٥٩، ٧٣٩، والفائق ١/ ٤١٣، وسفر السعادة ٢/ ٧٢٤، واللسان ٦/ ١٣٩ (عسس)، وشرح شواهد الشافية ٢٤٩، وخزانة الأدب ٦/ ١٣٢. وقد وردت أبيات من الأرجوزة في الكتاب ٤/ ١٧٠، ومجالس ثعلب ٢/ ٦٠١، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٦٠. وغيرها.

(٣) فنصبت الأول على الاستثناء، ورفعت الثاني على البدل.

قُلتَ: جاءني قومُكَ إلاَّ ناسًا منهُم، فتقديرُه: جاءني أكثرُ قومِكَ، أو أقلُّ قومِكَ، أو بعضُ قومِكَ، ولهذا المعنى جازَ: ما قامَ إلاَّ زيدٌ، فحذفتَ المُستثنى مِنهُ في اللفظِ، كما جازَ حَذفُ المُضافِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]، ولم يجُز حَذفُ المستثنى وإرادتُهُ كما لم يجُز حذفُ المُضافِ إليه وإرادتُهُ بغيرِ دليلٍ، وما جاءَ مِن ذلِكَ فيَسيرٌ، فأمّا: ليس غيرُ، وليسَ إلاَّ، فشاذٌّ[2].

ولِـ(إلاَّ) شَبَهٌ بِـ(لا) العاطفةِ مِن وجهٍ، ومُبايَنةٌ مِن وَجهٍ، فوجهُ شَبَهِها بها أنَّك إذا قُلتَ: جاءَ القومُ إلاَّ زَيدًا، فهُوَ بمنزلةِ قولِكَ: جاءَ القومُ لا زيدٌ.

وأمَّا وجْهُ مُبايَنتِها فأنَّ (لا) قَد يكونُ ما قَبلَها مُفردًا فيُعطَفُ عليه بها مفردٌ، وليست (إلاَّ) كذلِكَ، وأنَّك قَد تحذِفُ المستثنى مِنهُ في اللفظِ ولا تحذفُ المعطوفَ عليهِ في اللفظِ، وأنَّ ما بَعدَ (إلاَّ) قد يُحذفُ في بعضِ المواضعِ، نحوُ: لَيس إلاَّ، وَلَيس كذلِكَ (لا)، وأنَّ (إلاَّ) تكونُ في النفيِ والإيجابِ، و(لا) لا تكونُ إلاَّ في الإيجابِ.

ولا يجوزُ أن تَستثنيَ بِـ(إلا) اسمينِ كما لا يُعدَّى الفعلُ بواوينِ في بابِ المفعولِ معهُ، فلا تقولُ: أعطَيتُ المالَ الناسَ إلاَّ زَيدًا دِينارًا، وكذلِكَ في النَّفيِ،

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) شاذ في القياس، أما في الاستعمال فمطرد. قال الرضي: «واعلم أنَّ المستثنى قد يحذف من (إلاَّ) و(غير) الكائنين بعد (ليس) فقط... تقول: جاءني زيدٌ ليس إلاَّ، وليسَ غيرُ...». انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٧٨٩.

لو قُلتَ: ما أَعطيتُ أحدًا شيئًا إلاَّ عَمرًا دانِقًا على الاستثناءِ لم يصحَّ إلاَّ عَلَى البَدَلِ، ولا يجوزُ أن يكونَ المُستثنى إلا اسمًا، فإذا قُلتَ: ما الرجالُ إلاَّ قيامٌ، جازَ، وإلاَّ يقُومونَ يجوزُ على الشبهِ[١] بينهما، وإلاَّ قاموا لم يجُز، وإن كانَ خبرًا؛ لأنَّ (إلاَّ) بَطَلَ حُكمُهُ.

قال أبو الفتح: «فَإن كانَ ما قَبْلَها غَيرَ مُوجَبٍ أَبْدَلْتَ ما بَعْدَها مِنهُ، تَقُولُ: ما قامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيدٌ، وَما رَأَيْتَ أَحَدًا إلاَّ زَيدًا، وَما مَرَرْتُ بِأَحدٍ إلاَّ زَيدٍ، وَيجُوزُ: النَّصْبُ عَلَى أَصْلِ الاستِثناءِ[٢]، تَقُولُ[٣]: ما قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيدًا»[٤].

قال سعيدٌ: المُشاكَلةُ مُعتَبَرةٌ في كلامِ العَرَبِ، وهِيَ قَرِينةٌ مِنَ الإتباعِ، وَقدِ ارتَكَبُوا / ١٠٥ ب في الإتباعِ ما لَولاهُ لما ارتَكَبُوهُ، وذلِكَ كَقَولِهِ[٥]:

كَأنَّ نَسْجَ العنكَبُوتِ المُرْمَلِ[٦]

---

(١) في أ: التشبيه.

(٢) في اللمع: الباب.

(٣) في اللمع: فتقول.

(٤) اللمع ٦٦.

(٥) اختلف في قائله، فقيل:

أ- العجاج.

ب- رؤبة.

(٦) من الرجز.

المرمل: المنسوج. (عن تحصيل عين الذهب).

وَقولِه(١):

كَـأَنَّ ثَبِـيرًا في عَـرانِينِ وَبْلِـهِ   كَبِـيرُ أُنَـاسٍ في بِجَـادٍ مُزَمَّـلِ(٢)

في أَحَدِ القَولَينِ(٣)، وَمِنهُ: جُحْرُ ضَبٌّ خَرِبٍ(٤)، وَقد تَأَوَّلُوا فِيهِ وَجْهًا آخَرَ(٥)، ولهذا المعنى اختَارُوا: قامَ زَيدٌ وَعَمْرًا ضَرَبْتُهُ، عَلَى قَولِكَ: قامَ زيدٌ

انظر: الكتاب ١/ ٤٧٧، والمعاني الكبير ١/ ٥٤٤، وشرح القصائد السبع ١٠٧، والزاهر ١/ ٤٢٤، والخصائص ٣/ ٢٢١، والمخصص ١٧/ ١٧، وتحصيل عين الذهب ٢٤٤، والإفصاح ٣١٩-٣٢٠، والإنصاف ٢/ ٦٠٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٩.

(١) هو امرؤ القيس.

(٢) البيت من الطويل. وهو من معلقته المشهورة.

ثبير: جبل بمكة. عرانين: أوائل. والوبل: المطر. والبِجاد: نوع من الأكسية مخطط. والمزمل: الملتف. (عن شراح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٨٧، والمعاني الكبير ١/ ٥٤٤، والكامل ٢/ ٩٩٣، وشرح القصائد السبع ١٠٦، والخصائص ١/ ١٩٢، ٣/ ٢٢١، والمحتسب ٢/ ١٣٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٣٤، وتذكرة النحاة ٣٠٨، ٣٤٦، ومغني اللبيب ٦٦٩، ٨٩٥، وشرح أبياته ٧/ ١١١.

(٣) خرج جرُّ (مُزَمَّل) تخريجين، الأول ما أشار إليه، وهو جره لكون ما قبله مجرورًا، ويسمى الجر على الجوار، والثاني: وهو رأي الفارسي نقله ابن جني في الخصائص عنه (١/ ١٩٣): أن التقدير: في بجادٍ مُزمَّلٍ فيهِ. فحذف حرف الجر، فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول.

(٤) انظر القول في: الكتاب ١/ ٦٧، ٤٣٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٧٤، والمقتضب ٤/ ٧٣، والزاهر ١/ ٤٢٤.

(٥) تأوَّله السيرافي بتقدير: هذا حجر ضبٌّ خربٍ الجحرُ مِنهُ. انظر: الارتشاف ٤/ ١٩١٤، ومغني اللبيب ٨٩٦. وتأوله ابن جني بتقدير: هذا جحر ضبٌّ خَرِبٍ جُحرُهُ. انظر: الخصائص ١/ ١٩٢. والتخريجان على أن (خربًا) نعتٌ سببي للجحر.

وعَمرٌو ضربتُهُ، فتكلَّفُوا إضمارَ الفعلِ ليكونَ عاطِفًا جملةً فِعليَّةً عَلَى جُملةٍ فِعليَّةٍ، فهذا جميعُهُ يؤنِسُكَ بالمُشاكلةِ، فإذا صادَفُوا المشاكلةَ والمعنى المَطلُوبُ غَيرُ مختلٍّ كانَ أولى منَ الصُّدُوفِ عنهُ إلى مَعنىً غَيرِهِ صَحِيحٍ مَعَ عَدَمِ المُشاكلةِ.

والحملُ على المعنى كثيرٌ كما ذُكرَ: ما أَكَلَ أَحَدٌ إلاَّ الخُبزَ إلاَّ زَيدًا، وَأَيضًا فالدَّليلُ عَلَى أنَّ الرفعَ أولى أنَّكَ تقولُ: ما جاءَني إلاَّ هِندٌ، فلا يَحسُنُ: ما جاءَتْني، بِالتاءِ في الشعرِ، إلاَّ ما ورَدَ شاذًّا لِحُرمةِ اللفظِ، وهذا يدُلُّكَ على أنَّ (أَحَدًا) مُرادٌ، وَمَعَ ذلِكَ فإنَّهُ[1] لا يجُوزُ فيه إلاَّ الرفعُ، فَكذلِكَ إذا كَانَ مَوجُودًا، وَأَيضًا فَـ: ما قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيدٌ، وما قامَ إلاَّ زيدٌ أحدٌ، وعُثمانُ يَعني بغيرِ الموجَبِ النَّفيَ والاستِفهامَ والنَّهيَ[2]، وما جرَى مَجراها، فإذا استثنيتَ من نفيٍ أوِ استِفهامٍ، وكانَ الكلامُ تامًّا قبلَ (إلاَّ)، ولم يحتَرِزْ مِن هذا الفَصلِ، وكان الواجبُ احترازَهُ، فإنْ كانَ الكلامُ تامًّا، وكانَ ما بعدَ (إلاَّ) مِن جِنسِ ما قبلَها، فالأحسنُ البدلُ، إنْ مَرفُوعًا فَمَرفُوعٌ، وإنْ مَنصُوبًا فمنصوبٌ، وإن مجرورًا فمَجرُورٌ، فيكونُ في الرفعِ على لفظِ مُعتمَدِ[3] البيانِ، وقد أَشكَلَ إعرابُهُ بإعرابِ الأوَّلِ، وهُو يُخالفُ حُكمَهُ، فقسْ ذلك.

فإن قالَ: إذا قُلتَ: ما أتاني أَحدٌ، فـ(أحدٌ) مرفوعٌ بـ(أتاني)، وإذا قُلتَ: ما

(١) في ج: فلا يجوز.

(٢) في أ: والتَّمنِّي.

(٣) في ج: معتمل.

أتاني إلاَّ زيدٌ، فـ(زيدٌ) مرفوعٌ بـ(أتاني)، وإذا جمعتَ بينَهُما وَقَد صحَّ رفعُهما مُفترقَينِ بـ(أتاني) لم يمتنِعْ أن يكونَ الثاني بَدَلاً مِنَ الأوَّلِ، ومعنى الاستثناءِ المُطلقِ موجودٌ، وفي كلِّ واحدٍ المعنى المطلوبُ منَ الاستثناءِ مَوجودٌ، والمُشاكلةُ مَوجُودةٌ، وليسَ في المُبدَلاتِ ما يُخالفُ البدلُ حُكْمَ المُبدَلِ منهُ إلاَّ في الاستِثناءِ وحْدَهُ، وذلِكَ أنَّك إذا قُلتَ: ما قامَ أحدٌ إلاَّ زَيدٌ، فقد نفيْتَ القيامَ عن (أَحَد) وَأثبَتَّ القيامَ لِـ(زَيدٍ)، وهُوَ بدلٌ منهُ، وقد جاءَ مثْلُ ذلكَ في الوصْفِ، قالوا: مررتُ برجلٍ صالحٍ لا طالحٍ، بجرِّهِ على الوصْفِ، وهُو يُخالفُهُ في الحُكمِ، وهُوَ[1] عِندَ الكوفيينَ عَلَى العَطفِ، ولا يَعرِفُونَ البدلَ فيه[2]، فإذا قُلتَ: ما قامَ القومُ إلاَّ أباكَ كانَ النَّصْبُ حسنًا؛ لأنَّهُ على تقديرِ نفيٍ مُوجبٍ، فأبقيتَهُ لأنَّهُ نفيٌ: قامَ القومُ إلاَّ أباكَ، وليسَ كذلكَ: قامَ أحدٌ إلاَّ أبوكَ؛ لأنَّ (أَحَدًا) لا يقعُ في الإيجابِ، وقالُوا: إذا قُلتَ: أتاني القومُ إلاَّ غيرُك، لم يجُزْ، فإن قُلتَ: ما أتاني أَحَدٌ إلاَّ غَيرُك جاز، وذلِكَ أنَّك في النفيِ تُنَزِّلُ ما بعدَ (إلاَّ) إيجابًا، فيكونُ (غيرُ) لِواحِدٍ، وفي الإيجابِ تُنَزِّلُ ما بعد (إلاَّ) نَفيًا فيكونُ عامًّا، فيكونُ ما بعد (إلاَّ) أكثرَ مِمَّا قبلها، وقد اختلفُوا في هذهِ المسألةِ.

ولا يجُوزُ البدلُ عندَ البصريِّ في الإيجابِ[3]؛ لأنَّهُ إنَّما جازَ في النفيِ لأنَّهُ

---

(١) يعني: (زيد) في: ما قام أحد إلاَّ زيدٌ.

(٢) انظر: الجنى الداني ٥٢٠.

(٣) مفهوم كلامه أن غير البصري يجيزه، ولم أجد خلافًا في عدم جواز البدل من الموجب. انظر: اللباب =

يمكنُكَ أن تحذِفَ المُستثنى منهُ في النفيِ، وتقيمَ المستثنى الثاني مُقامَهُ، فتقولُ في قولك: ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدٌ: ما قامَ إلاّ زيدٌ، وفي الإيجابِ لا يصحُّ أن تقولَ: قامَ إلاّ زيدٌ، في قولِكَ: قامَ القومُ إلاّ زيدًا، وإنَّما كانَ كذلك لأنَّهُ قد يمكِنُكَ نفيُ القيامِ عن كُلِّ رجُلٍ تعلمُهُ في حالٍ، فيصحُّ حذفُ الفاعلِ فيه، ولا يصحُّ لكَ إثباتُهُ لكُلِّ من تعلمُهُ، وذلكَ أنّ النفيَ الذي قبلُ قد وقعَ فيه ما لا يجوزُ إثباتُهُ كالأشياءِ المُتضادَّةِ، ولا يجوزُ إثباتُ المُتضادِّ، فإذا قُلتَ: ما أتاني إلا زيدٌ، فكأنَّكَ قُلتَ: ما أتاني رجلٌ وحدَهُ، ولا رجُلانِ، ولا رجالٌ مجتمِعونَ، ولا مُفترِقونَ، فإذا استثنيتَ على هذهِ القضيَّةِ فقد أوجبْتَ إتيانَهُم على هذهِ الحالِ، وذا لا يجوزُ في الإثباتِ، وتقولُ: ما زيدٌ إلاّ قائمٌ، فتنفِي عنهُ كُلَّ شيءٍ إلاّ القيامَ، ولا يجوزُ ذلك في الإيجابِ، وإنّ للنفيِ العامِّ فاعلاً يخُصُّهُ، وليس للمُوجَبِ العامِّ ذلكَ، فأُضمِرَ في النفيِ للعلمِ بهِ، ولم يُضمَرْ [شيءٌ][1] في الإيجابِ / ١٠٦ أ فأمَّا (كُلُّ) وَ(شَيءٌ) فإنَّهُما وإن عمَّا فإنَّهُما يكونانِ في النفيِ والإيجابِ، وكذلكَ المنصوبُ والمجرورُ فيه، ويجوزُ النصبُ عَلَى أَصلِ الاستثناءِ؛ لأنَّ الكلامَ قَد تمَّ قَبْلُ، فيُوصِلَ الفعلَ بـ(إلاّ)، ويخرِجُهُ مُخرجَ الفضلةِ فِيهِ، فيصيرُ النفيُ في هذا بمنزلةِ الإيجابِ، فتقولُ: ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدًا، فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ

للعكبري ١/ ٣٠٥، والبحر المحيط ١/ ٢٨٧.

(١) في د.

﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾[١] فإنها قُرِئتْ رَفعًا ونصبًا[٢]، فالرَّفعُ عَلَى البَدَلِ مِن (أَحد)، فاعلِ الفعلِ المنفيِ، ويجوزُ الوصفُ كما قالَ سيبويهِ في قولِكَ: ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيد[٣]، عَلَى الوَصفِ، والبَدَلِ، وَمِنهُ قولُ لَيلى[٤]:

حَجَّاجُ أنتَ الذي ما فوقَهُ أحدٌ   إلاَّ الخليفةُ والمُستغْفَرُ الصَّمَدُ[٥]

وَاعلمْ أنَّكَ إذا رَفَعْتَ فالاعتِمادُ عَلى المُستثنى، وإذا نَصَبْتَ فالاعتِمادُ على المُستثنى منهُ، والنصبُ علَى الاستثناءِ مِنْ أيِّ الجُملتينِ شِئتَ، فتُخرجُهُ مُخرجَ الفضلاتِ، وهذا في غيرِ الجنسِ أقوى مِنهُ في الجنسِ، وفي هذا البابِ نَظرٌ آخرُ، وَهوَ أنَّ قولَكَ: ما قامَ أحدٌ إلا زَيدٌ، (أحدٌ) عامٌّ يستغرِقُ الجنسَ، وَ(زيدٌ) الذي هُوَ بَدَلٌ مِنهُ دَالٌّ عَلَى عَينٍ واحدةٍ، وليسَ ببدلِ بعضٍ من كُلٍّ؛ لأنَّهُ ليسَ فيه عائدٌ كما تقولُ: أكلتُ الرغيفَ نصفَهُ، وهذا شيءٌ يُخصَّصُ بهِ بابُ الاستثناءِ، كما

---

(١) هود: ٨١.

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ باقي السبعة بالنصب. انظر: السبعة ٣٣٨، والتذكرة ٢/ ٤٦٠، والكشف ١/ ٥٣٦.

(٣) لم أجد هذا.

(٤) هي ليلى بنت عبد الله بن الرحالة بن كعب بن معاوية، وهو الأخيل، من بني عقيل بن كعب. صاحبة توبة بن الحمير. كان بينها وبين النابغة الجعدي مهاجاة فغلبته. ودخلت على معاوية رضي الله عنه وعبد الملك بن مروان. أخبارها في الشعر والشعراء ١/ ٤٣٩، والأغاني ١١/ ١٩٤.

(٥) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: رفع (الخليفة) على البدل من (أحد).

انظر: أمالي القالي ١/ ٨٨، والأغاني ١١/ ٢٤٢، وزهر الآداب ٢/ ٩٣٨، وتاريخ دمشق ٧٠/ ٦٥.

يُخصَّصُ به في إخراجِ الثاني من حُكمِ الأوَّلِ وهُوَ بدلٌ منهُ؛ لأنَّهُ شيءٌ يتعلَّقُ باللفظِ، وقِيلَ: بَدَلُ بَعضٍ فيستغني عنِ العائدِ بـ(إلاَّ) كما استُغْنِيَ عنِ العائدِ في الحالِ بالواوِ، وقالَ الأخفشُ: (أحَدٌ) هُنا بتقديرِ واحدٍ[1]، فإذا قُلتَ: ما جاءني أحَدٌ إلاَّ إخوتُكَ، فهُو بتقديرِ الجماعةِ تجعلُهُ بعدَّتِهم، ولا يجوزُ: ما جاءني من غُلامَيكَ إلاَّ أحدُهُما؛ لأنَّهُ لا فائدةَ فيهِ، ولا يجوزُ: ما جاءني مِن إخوتِكَ إلاَّ كُلُّهُم؛ لأنَّ كُلَّهُم ليسَ ببعضِهِم[2]، ولا يجوزُ: ما جاءني أَخَواكَ إلاَّ كِلاهُما، لقلَّةِ الفائدةِ.

وإنْ كانَ في الاستِثناءِ فِيهِ شَيءٌ يمنعُ مِنَ الحملِ على اللفظِ حُمِلَ على الموضِعِ، كقولِكَ: ما جاءَني مِنْ أحدٍ إلاَّ زَيدٌ، فتحمِلُهُ عَلَى مَوضعِ الجارِّ والمجرورِ؛ لأنَّهُ رَفعٌ، ولا تحمِلُهُ على (أحدٍ)؛ لأنَّهُ مجرورٌ بـ(منْ) و(مِن) هذِهِ لا تدخُلُ عَلَى المعارِفِ[3]، وهذا تعليلُ النُّحاةِ[4]، والصوابُ غيرُهُ؛ لأنَّهُ لو كانَ موضِعُ المعرفةِ

---

(١) لم أقف على قوله.

وأمَّا إتيان (أحد) بمعنى واحد فهو قياسٌ في باب الأعداد، يقال: أحَدَ عشر، وأحدٌ وعشرون. انظر: العين ٣/ ٢٨٠ (وحد)، والكتاب ٣/ ٥٥٧، والمقتضب ٢/ ١٦٦، وشرح المفصل ٦/ ١٦.

(٢) فهو مخالف لأصل الاستثناء، وهو «أن تخرجَ بعضًا مما تدخلُ فيه كُلًا لَهُ، أو تدخلُ بعضًا فيما أخرجتَ منه كُلًا لَهُ».

(٣) علة امتناع كون (زيد) بدلًا (أحد): أنَّ البدل على نية تكرار العامل، و(من) الزائدة لا تدخل في الموجب، و(زيد) هنا مثبت له الدخول؛ لأنه مخرج من النفي.

وامتناع دخول (من) الزائدة في الموجب قول البصريين. وقد أجازه الأخفش، وهو مذهب الكسائي وهشام الضرير. انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٦٤. وتفسير الطبري ٥/ ٥٨٦ (شاكر)، وشرح المفصل ٨/ ١٣، والجنى الداني ٣١٨، ومغني اللبيب ٤٢٨.

(٤) انظر هذا التعليل في: المقتضب ٤/ ٤٢٠، والأصول ١/ ٢٩٨.

نكرةً لم تجزِ المسألةُ أيضًا؛ لأنَّ (مِنْ) لا تدخُلُ في الإيجابِ على هذا الوجهِ؛ لأنَّهُ يصيرُ التقديرُ: ما أتاني إلاَّ مِن امرأةٍ، وهذا لا يَصِحُّ، والنحاةُ قد خَلَطُوا فيهِ[1].

ونظيرُ هذه المسألةِ: ما أنتَ بشيءٍ إلاَّ شَيءٌ لا يُعبأُ بهِ، وَلَو كانت (مِن) التي تدخُلُ في الموجَبِ لجازَ وُقوعُ المعرفةِ والنكرةِ بَدَلاً ممن جرَّ بِها، تقولُ: ما أخذتُ من أحدٍ شيئًا إلاَّ زيدٌ، فتدَبَّرْ ذلك.

وكذلك: لا أَحَدَ فيها إلاَّ زيدٌ، تحمِلُ (زيدًا) على موضِعِ (لا) مَعَ ما عمِلتْ فيه، ولا تحملُهُ على معمولِ (لا)؛ لأنَّ (لا) لا تعمَلُ في المعارِفِ، فمن ذلك قولُهُ[2]:

لا شيءَ في رَيْدِها إلاَّ نعامتُها ... منها هَزيمٌ ومنها قائمٌ باقِ[3]

قال السيرافي: «ما كان من الحروف يختص بالجحد فلا يجوز دخوله على الموجب، ولا تعليق الموجب به، فإذا قلت: ما أتاني من أحد إلا زيد لم يجز خفض زيد، لأن خفضه متعلق بمن، ولا يجوز دخول (من) هذه على الموجب...» انظر: شرح الكتاب ٣/ ١٠٤ ب.

(١) وذلك أنهم عللوا المنع بوجود ما لو انتفى لم يصحَّ.

(٢) هو تأبَّطَ شرًا.

(٣) البيت من البسيط.

وروي: لا ظلَّ في ريدها.

الرَّيد: أعلى الجبل. النعامة: خشبات تكون في أعلى الجبل يأوي إليها الربيئة، وهو الرجل. هزيم: متكسر. (عن شرح ابن الأنباري).

والشاهد فيه: رفع (نعامتها) على البدل من محل (لا شيءَ).

انظر: ديوان تأبّط شرا ١٣٩، والمفضليات ٣٠، وشرحها للأنباري ١/ ٤٥، وكتاب الشعر ١/ ٣٠٠،

ومنهُ قولُهُ(١):

وَلا قَومَ إلاَّ نحنُ خَيرُ سِياسةٍ ... وَخَيرُ بَقِيَّاتٍ بَقِينَ وَأَوَّلا(٢)

فَـ(نحنُ) إن شئتَ بدلٌ على الموضِعِ، و(خَيرٌ) وَصْفُ (قوم) على الموضِعِ، أو خَبرهُ، وإن شئتَ كانَ (نحنُ) مبتدأً، و(خيرٌ) خبرَهُ، أي: إلاَّ وَنحنُ خيرٌ، والجملةُ حالٌ، ويجوزُ أن يُنْصَبَ على أصْلِ الاستثناءِ، كما تقدَّمَ، قالَ الشاعرُ(٣):

مَهامِهًا وَخُرُوقًا لا أَنِيسَ بها ... إلاَّ الضَّوابِحَ وَالأَصْداءَ وَالبُوما(٤)

ومقاييس اللغة ٥/ ٤٤٦ (نعم)، وشرح المفضليات للتبريزي ١/ ١٢٧، واللسان ١٢/ ٥٨٣ (نعم).

(١) هو خُراشةُ بن عمرٍو العبسيُّ.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: المفضليات ٤٠٥، وشرحها للأنباري ٢/ ٣٨٦، وللتبريزي ٣/ ١٦٣٣.

(٣) هو الأسود بن يعفر.

(٤) البيت من البسيط.

المهامه: جمع مهمه، وهي القفر. والخُرُوق: جمع خَرْق: وهي الفلاة التي تنخرق فيها الرياح. والضوابح: الثعالب. والأصداء: جمع صدى، وهو ذكر البوم. (عن شرح الأنباري).

والشاهد فيه: نصب (الضوابح) على الاستثناء، ولم يبدله من موضع لا واسمها.

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٣٠٧، والمفضليات ٤١٩، وشرحها للأنباري ٢/ ٤١٤، وأمالي المرتضى ٢/ ٥٢، وشرح المفضليات للتبريزي ٣/ ١٦٨٠، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٧٦٢، وخزانة الأدب ٣/ ٣٨٢.

إذا تأوَّلتَ فيه الجنسيَّةِ، فأمَّا إذا تَركتَهُ على ظاهِرِهِ فلا حُجَّةَ فيهِ هُنا[١]، فإن فَصَلَتْ (إلاَّ) وما بعدَها بينَ الصفةِ والموصوفِ في النفيِ فالبدلُ على رأيِ سيبويهِ[٢]، والنَّصْبُ على رأيِ المازنيِّ[٣]، وَذلِكَ قَولُكَ: ما مَرَرْتُ بِأحدٍ إلاَّ زَيدًا خيرٍ مِن عَمرٍو، فحُجَّةُ سيبويهِ أنَّ الموصوفَ لَمَّا تَقدَّمَ فكأنَّ الصفةَ قد تقدَّمتْ، وحُجَّةُ المازنيِّ أنَّ الموصوفَ في نيَّةِ الطَّرحِ، قالَ الشاعِرُ[٤]:

وإنِّي لعَبدُ الضَّيفِ ما دامَ نازلاً ... وما شِيمةٌ لي غيرَها تُشْبهُ العبْدا[٥]

/ ١٠٦ ب والمُعتبَرُ بِالوصفِ لأنَّ الثاني ناسخُ الأوَّلِ، وحُجّتُهُ أنَّ المُبدلَ منهُ في تقديرِ المُلغى، فإذا وصفتَهُ لم يكنْ مُلغىً، وإذا لم يكُن مُلغىً لم يُبدَلْ منهُ، فوَجَبَ النَّصْبُ، وقالوا: لا إلهَ إلاَّ اللهُ، على الأصلِ، والخبرُ محذوفٌ، ورفعُوا على البدلِ، والوصفِ.

---

(١) ظاهره أنه استثناءٌ منقطع؛ لأن الضوابح ليست أنيسًا.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٣٦.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/ ١١٨ ب.

(٤) هو المُقنَّع الكِندي.

(٥) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: انتصاب (غير) على أنه مستثنى مقدَّم، وذلك أنه لَمَّا وقع بين الموصوف والصفة، وهما شيمة وتشبه، وتقدَّم على الصفة، صار كأنه قد تقدَّمَ على الموصوف.

انظر: أمالي القالي ١/ ٢٨١، وديوان الحماسة ٢/ ٣٩، وشرحها للمرزوقي ٢/ ١١٨٠، والحماسة البصرية ٢/ ٨١٦.

ومما حُمِلَ المُستثنى منهُ على المعنى قولهُم: أقلُّ رجُلٍ يقولُ ذاكَ إلاَّ زيدٌ، فـ(زيدٌ) بدلٌ منَ المعنى مِن (رجلٍ) المذكورِ بعدَ (ما)، في قولِكَ: ما رجلٌ يقولُ ذاك إلاَّ زَيد؛ لأنَّ (أقل) لا يُبدلُ مِنهُ المستثنى كي لا يَقَعَ أَوَّلَ الكلامِ، وإنما هُو بَدَلٌ على المعنى، وقلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ، لَيس (زيد) بِبدلٍ مِن (رجل)؛ لأنَّ (قل) لا يعمَلُ في المعارِفِ، وإنما مَعنى: قل رجل: أقلُّ رجل. قال سيبويه: «وأقلُّ رجل مبتدأٌ مبنيٌّ عليه»[1]، فهذا يدُلُّ عَلَى أنَّ لَهُ خَبرًا عِندَهُ، والفارِسِيُّ لا يجعلُ له خَبرًا كما سَبَقَ[2]، أو يُرِيدُ أنَّهُ مما يجِبُ أن يُبْنى عَلَيهِ لَولا ما عَرَضَ لَهُ، إذْ هُو في مَعنى: ما أحدٌ يقول ذاك إلاَّ زيدٌ، ولا يُبدَلُ مِن (رَجل) المجرورِ؛ لأنَّه لا يعمَلُ (أقل) جرًّا في مَعرِفةٍ عَلَمِيَّةٍ.

وَقَد فَصَلَ السِّيرافيُّ بينَ: أَقَلُّ رَجُلٍ، وأقلُّ مِن؛ لأنَّ (مِن) يَفتَقِرُ إلى وَصفٍ، والخبرُ محذوفٌ، ورَجُلٌ لا يحتاجُ إلى وَصفٍ، فالمذكُورُ خَبرٌ[3].

وإذا قُلتَ: ما ظَنَنْتُ أَحَدًا يقولُ ذاك إلاَّ زَيدٌ، جازَ النصبُ مِن وَجهينِ: عَلَى البَدَلِ مِن (أَحد)، وَعَلى أصلِ الاستثناءِ، وجازَ الرفْعُ عَلَى البَدَلِ مِنَ الضَّميرِ في (يقولُ)؛ لأنَّ المعنى: ما يقولُ ذاكَ إلاَّ زَيدٌ. فإنْ قُلتَ: ما ضَرَبْتُ أحدًا يقولُ ذاك إلاَّ زَيدًا، لم يجُزِ الرفعُ؛ لأنَّه ليسَ المعنى: ما يقولُ ذاك إلاَّ زَيد، فَيُلغَى وَيُبْدَلُ مِنَ

(١) الكتاب ٢/ ٣١٤.

(٢) انظر: الشيرازيات ٢/ ٤٠٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٠٣ ب.

الضَّمِيرِ في (يقولُ). فأمَّا قَولُ الشاعِرِ[(١)]:

في لَيلَــةٍ لا تَــرَى بهــا أَحَــدًا   يحكِــي عَلَينــا إلاَّ كَواكِبُهــا[(٢)]

فَهُوَ[(٣)] بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ في (يَحْكِي)، فهذا يَنبَغِي أن يكونَ مِن رُؤيةِ القَلْبِ، وَمَعنى البيتِ يَدُلُّ عَلَى أنَّهُ مِن رُؤيةِ العَينِ، وَقَد مَنَعُوا هذا البَدَلَ في رُؤيةِ العَينِ، كما مَنَعُوهُ مِن ضَرَبْتُ وبابِهِ، فإن حَمَلُوا رُؤيةَ العَينِ عَلَى رُؤيةِ القَلْبِ كما حَمَلَ سِيبويهِ والمازِنيُّ ذلِكَ في قولِهِ[(٤)]: أما تَرَى أيُّ بَرْقٍ ها هُنا[(٥)]، وَعلَّقَ الرؤيَةَ، وإن

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- عدي بن زيد.

ب- أحيحة بن الجلاح.

(٢) البيت من المنسرح.

انظر: ملحقات ديوان عدي ١٩٤، وديوان أحيحة ٦٢، والكتاب ٢/ ٣١٢، ٣١٨، والمقتضب ٤/ ٤٠٢، والأصول ١/ ٢٩٥، والحجة للقراء السبعة ١/ ١٧٤، ٤/ ٣٧٣، والشيرازيات ١/ ٢٦٥، والأغاني ١٥/ ٣٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٩، والحماسة البصرية ٣/ ١١٨٦، ومغني اللبيب ١٩١، ٧٣٢، ٨٨٨، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨.

(٣) أي: الكواكب.

(٤) من كلام العرب.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٦. وقد نسب المصنف القول بأن الرؤية هنا رؤية العين لسيبويه، وإلى هذا ذهب ابن سيده في شرح مشكل شعر المتنبي ٤٣.

وليس كلام سيبويه صريحًا بذلك. وقال السيرافي: «واعلم أنَّ هذه الأفعال التي يقع الاستفهام بعدها إنما هي أفعالُ القُلوب من علمٍ وظنٍّ وفكرٍ وخاطرٍ، ولا يجوزُ أن يقعَ في موقِعِ ذلك فعلٌ مؤثِّرٌ... قال أبو عُثمان المازنيُّ: قولُهم: أما ترى أيُّ برقٍ ها هُنا، يُريدُ به: رؤية العين، ولم يُرِدْ به رؤيةَ القلب... وجاز هذا

كانَت مِن رؤيةِ العَينِ عِندَهما، فَهُوَ قَولٌ، وكما علَّقوا (عرفتُ) في قولِكَ: عَرَفْتُ أَبو مَنْ زيدٌ، كما عَلَّقوا (عَلِمْتُ)، فإن قلتَ: قَلَّ ما تَسْكُنُ الدارَ إلا الظباءُ، فالرفعُ والنصبُ، وإذا قلتَ: قَلَّ من يَسْكُنُ الدارَ إلا الظباءَ، فالنصبُ الوجهُ.

واعلَمْ أنَّهُ لا يجوزُ أن يُستَثنى باسمين بـ(إلاَّ) بِغيرِ حَرفِ عَطفٍ، كما لا يجوزُ أن تَعطِفَ اسمين بحرفٍ واحِدٍ. فلو قُلتَ: أَعطَيتُ الناسَ الدنانيرَ إلاَّ عمرًا الدراهمَ، لم يصحَّ، وكذلِكَ في النفيِ لو قُلتَ: ما أعطيتُ أحدًا دِرهمًا إلاَّ زَيدًا دانِقًا، ما جاز عَلَى الاستثناءِ، فأمَّا عَلَى البدَلِ فيجوزُ، فإن قُلتَ: ما أَعطَيتُ القَومَ الدراهمَ إلاَّ عَمرًا إلاَّ دانِقًا، جاز. فأمَّا قولُ الشاعِرِ[1]:

وَلَيس مُجِيرًا إنْ أَتى الحيَّ خائِفٌ ... ولا قائلاً إلاَّ هُوَ المُتَعَيَّبا[2]

في هذا خاصة؛ لأنها محكيةٌ، ولا يُقاسُ... والقولُ الصحيحُ أنَّهُ يُريد الرُّؤية التي في معنى العلمِ، وإليها يرجِعُ الكلامُ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا قالَ لمن يُخاطبُهُ: أما ترى أيَّ شيءٍ في الدنيا، فليسَ يُريدُ به رؤية العين، وإنما يُريد به رؤية العلم». انظر: شرح الكتاب ٢/ ٤٦ ب.

ونقل ابن سيده عن الفارسي تفسير الرؤية برؤية القلب. انظر: شرح مشكل المتنبي ٣. مع أنَّ كلامه في البغداديات يخالف هذا.

وانظر رأي المازني أيضًا في البغداديات ٣٧٤، والمخصص ١/ ١١٢.

(١) هو الأعشى.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: الصبح المنير ٨٨، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٠، وتفسير الطبري ١٤/ ١١٠، والمحكم ٢/ ١٨٨ (عيب)، وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٩٤، وكشف المشكلات ٢/ ١٠٨٧ والحماسة البصرية

=

فشاذٌّ(١)، وهو محمول على فعل آخر(٢)، فأما قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾(٣) فَعَلى الظَّرْفِ، وقالَ الأَخفشُ: لَو قُلتَ: [ما](٤) ضَرَبَ(٥) القومَ إلاَّ بعضَهُم بعضًا، لم يجُزْ، وإنما جوازُها أن يَقولَ: ما ضربَ القومُ بعضُهُم إلاَّ بعضًا. وأجاز بعضُهم المسألةَ على أن يكون بعضُهم الآخرُ منتصبًا بـ(ضَرَبَ) انتصابَ المفعولِ بِهِ لا على البدلِ ولا على الاستثناء(٦)، وإنما هو بمنزلة: ما ضربَ بعضًا إلا بعضٌ، وتصحيحُها عِندَ غَيرِهِ(٧): ما ضَرَبَ القَومُ أحدًا إلاَّ بَعضُهُم بَعضًا، فإن قُلتَ: ضَرَبَ إلاَّ زَيدًا قَومُكَ أصحابُنا، فاستَثنَيتَ (زَيدًا) مِنَ المفعُولِ لم تَصِحَّ المسألةُ عِندَ الأَخفَشِ؛ لأنَّ الفِعلَ لَيسَ لِلمفعول وُضِعَ، فإن استثنَيتَ بِهِ مِنَ الفاعِلِ صَحَّتِ المسألةُ؛ لأنَّ الفِعلَ لَهُ وُضِعَ، فكأنَّهُ قَد ذُكِرَ، وغيرُهُ يجيزُ الاستثناءَ مِنَ الفاعِلِ والمفعولِ بِهِ / ١٠٧ أ في المسألةِ.

٢/ ٩١٨، وتفسير القرطبي ١٢/ ٣٢٩، واللسان ١/ ٦٣٣ (عيب).

(١) وذلك إذا جعل (المتعيب) مفعول (قائل)، مع الفصل.

(٢) تقديره: ولا قائلًا إلا هو يقول المتعيًا. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٠-١٠١.

(٣) هود: ٢٧.

(٤) سقط من أ.

(٥) في أ: ضربتُ.

(٦) انظر رأي الأخفش في: الاستغناء ١٥٤، والارتشاف ٣/ ١٥٢٠.

(٧) هو رأي الفارسي، كما في الاستغناء ١٥٤، والارتشاف ٣/ ١٥٢٠.

وَاعلَم أَنَّ ما بَعدَ (إلاَّ) لا يكونُ وَصفًا لما قَبلَها لا تقولُ: [ما][1] مَرَرْتُ بِأحدٍ إلاَّ قائمٍ، عَلَى الوصفِ، ويجوزُ نصبُهُ عَلَى الحالِ؛ لأنَّ الوصفَ لا يُبايِنُ الموصوفَ ولا يخالِفُهُ في الحُكمِ، وَلو جازَ ذلِكَ لجازَ: ما مَرَرْتُ بزيدٍ إلاَّ الظريفِ، وإنما يجوزُ مخالفةُ الصفةِ الثانيةِ للصفةِ الأُولى، فإن جعلتَ (إلاَّ) وَصفًا حَسُنَ؛ لأنَّ الذي بعدَها في الوصفِ لا اعتبارَ بهِ في نفيٍ وَإثباتٍ، فإنْ قلتَ: ما مَرَرْتُ بِأَحدٍ إلاَّ ضارِبٍ زيدًا، على الوصفِ لم يجزْ، فإن قلت: ما مَرَرتُ بِأحدٍ إلاَّ زَيدًا ضاربٍ، جازَ، وَأَجازَ الأَخفَشُ: ما ضربَ إلاَّ زَيدًا عمروٌ، ولم يجِزْ: ما ضَرَبَ إلاَّ زَيدٌ عَمْرًا[2]، وَحُجتُهُ أنَّ المفعُولَ إذا ذُكِرَ اضطُرِرتَ إلى الفاعِلِ، وَلَيسَ كذلِكَ الفاعِلُ إذا ذُكِرَ للغَناءِ عَنِ المفعولِ، قالَ: وَلَو قُلتَ: ضَرَبْتُ إلاَّ زيدًا قومَك، لم يُستَحسَنْ، وما أَراهُ إلا جائزًا، فإن قلتَ: جَلَستُ عِندَ القومِ إلاَّ عِندَ زَيدٍ، كانَتْ (عِندَ) التاليةُ بمنزلةِ (زَيد) في نَصبِها؛ لأَنَّهُ لا يَصِحُّ بَدَلُها مِنَ الأُولى[3]، ولا يكونُ لِفعلٍ واحِدٍ ظَرفانِ مِنَ المَكَانِ، وهذا شاذٌّ تَدعُو إليه الضَّرورةُ.

قال أبو الفتحِ: «فإنْ كانَ ما بعدَها لَيسَ مِن جِنسٍ ما قَبْلَها فالنَّصبُ هُوَ البَابُ عَلَى كُلِّ حالٍ، تقولُ: ما بِالدَّارِ أَحَدٌ إلاَّ وتِدًا، وما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ حمارًا، قالَ النَّابِغةُ:

---

(١) سقط من أ.

(٢) انظر رأي الأخفش: البحر المحيط ٣/ ٤.

(٣) في ج: الأول.

وقفتُ فيها أصيلانًا[1] أسائلُها ... أعيَتْ جوابًا وما بالرَّبعِ مِنْ أحدِ
إلاّ الأَوَارِيَّ[2] لأيًا ما أُبيِّنُها ... والنؤيُ كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ

فنَصَبَ: (أَوارِيَّ)[3] لما ذكَرْنا»[4].

قال سعيدٌ: المخالفُ في الجنسيةِ يُسمَّى مُنقَطِعًا، والبصرِيُّونَ يُقدِّرونَ (إلاَّ) تَقديرَ (لَكِنْ)، والكوفيُّونَ يقدِّرُونَ فيهِ تَقدِيرَ (سِوى)[5]، والذي قَدَّرَهُ البَصرِيُّ أولى؛ لأنَّهُ قَدَّرَ حَرفًا مَكانَ حَرفٍ، والكوفيُّ قدَّرَ اسمًا مَكانَ حرفٍ، والاسمُ جارٌّ، والجامِعُ بَينَ (إلاَّ) وَ(لَكنْ) أنَّ (لَكِنْ) يُستدرَكُ بها عَلَى طَرِيقِ مخالَفةِ ما بَعدَها لما قَبلَها، وكذلِكَ (إلاَّ)، إلاَّ أنَّ (إلاَّ) تُخرِجُ بَعضًا مِن كُلٍّ إذا كانَت مُتصلةً، وإذا كانَتْ مُنقَطِعةً حَصلَتْ عَلَى مَعنى: (لِكنْ)؛ لأنَّهُ يَبطُلُ عَنها إخراجُ البعضِ مِنَ الكُلِّ، وَيَبقَى عَلَى أنَّ ما بعدَها مخالِفٌ لما قَبْلَها.

ولم يجوِّزُوا: ما جاءَني أَحَدٌ لَكنْ عَمْرٌو؛ وذلِكَ أنَّ قَولَ النَّحوِيينَ: إنَّ المستثنى مِن جنسِ الأوَّلِ، يجِبُ أن يُضِيفُوا إلَيهِ: وَيكونَ بَعضَه؛ لأنَّكَ لا تقولُ: جاءَني زَيدٌ إلاَّ عَمْرًا، وإن كانَ مِن جِنسِهِ، فإن كانَ الثاني مِن جِنسِ الأوَّلِ وَلَيسَ

---

(١) في ج: أصيلًا. وفي اللمع: أصيلالًا.

(٢) في اللمع: أواريَّ.

(٣) في اللمع: الأواري.

(٤) اللمع ٦٧.

(٥) انظر رأي البصريين في الكتاب ٢/ ٣٢٥، والمقتضب ٤/ ٤١٢، والأصول ١/ ٢٩٠، ورأي الكوفيين في الأصول ١/ ٢٩٠.

بِبَعضِهِ فلا يجوزُ الاستِثناءُ كما مَثَّلْنا.

والاستِثناءُ المُنقَطِعُ لا بُدَّ فِيهِ مِن مَعنى يَتَّصِلُ بِهِ الثاني بالأوَّلِ حَتى يَصِيرَ إلى أنَّهُ لَو لم يُسْتَثْنَ لَظُنَّ أنَّهُ فِيهِ كَقَولِكَ: ما سارَ القَومُ إلاَّ حمارٌ، لأنَّ تَقدِيرَهُ: ما سارَ القومُ بِدوابِّهم، ولهذا لم يُجِيزُوا: ما جاءَني أَحَدٌ لكن عَمْرٌو؛ لأنَّ مَعنى (لِكن) الانقِطاعُ، ولهذا أَوضَحُوا مَعنى حَرْفِ الاستِثناءِ في هذا البابِ بِـ(لَكِنْ)، وَإذا كانَ كَذلِكَ وَ(زَيدٌ) مِن جِنسِ الأَحَدِينَ لم يَبْقَ الموضِعُ لِـ(لكن) لِتَضادِّ الأَمْرِ فِيهما؛ لأنَّها تُوجِبُ انقِطاعَهُ ممَّا قَبلَهُ، وَ(زَيدٌ) مُتَّصِلٌ بِهِ في المعنى. وَقَد أَجازُوا هَذا عَلَى وَجهٍ آخَرَ، وَهُوَ ألاَّ تجعَلَ زَيدًا داخِلاً في الأَحَدِينَ فيكونَ مُنقَطِعًا مِنهُم.

فإنْ قِيلَ: فكَيفَ يُعتَقَدُ ذلِكَ؟

قيلَ: قَدَ سَبَقَ أنَّهُ لا يُفتَقَرُ في الاتِّصالِ إلى الجِنسيَّةِ وَحدَها حتى يكونَ بَعضَها، فتدبَّرْ ذلِكَ.

وهذا الضَّربُ إنما يَتَبَيَّنُ في المنفِيِّ لا في الموجَبِ، فإنَّ الموجَبَ يَستَوِي فِيهِ الجِنسُ وَغَيرُ الجِنسِ، وإنما يختَلِفُ أمرُهما في النَّفيِ(١)، فَأَهلُ الحِجازِ يَنصِبُونَهُ وَهُوَ الصوابُ، وَبنُو تميم يَرفَعُونَهُ، وَرَفْعُهُ يَفتَقِرُ إلى تأويلٍ، وذلِكَ التَّأويلُ مجازٌ لا حَقِيقةٌ، وذَلِكَ أنَّكَ تجعَلُهُ بَدَلاً، والبدلُ هُوَ المُبدَلُ مِنهُ في الحقِيقَةِ إذا كانَ كُلّيًا، أو بَعضُ المُبدَلِ مِنهُ إذا كانَ بَعضِيًّا، وهذانِ الأولُ والثاني مختَلِفانِ، فَكَيفَ يَصِحُّ

---

(١) في ج: المنفي.

ذلِكَ؟ فلمَّا تخالَفا في المعنى تخالَفَا في اللفظ، / ١٠٧ ب وَهذا لَهُ نَظِيرٌ في العَرَبِيَّةِ.

وَاعلَم أنَّكَ إذا قُلتَ: ما جاءَني أَحَدٌ إلاَّ حمارٌ، فكأنَّكَ عَمَّمْتَ كُلَّ شَيءٍ بِالنفيِ، وَجَعَلتَ أَحَدًا مُؤَكِّدًا لا اعتِبارَ بِهِ، وَكُلَّما ذَكَرْتَ قَبلَ (إلاَّ) مِن شَيءٍ يكونُ مُخالِفًا لما بعدَها في الجنسيةِ قَدَّرتَهُ في نِيَّةِ الطَّرحِ، وَجَعَلتَ الحكمَ للثاني، وكذلِكَ: ما أَتاني زَيدٌ إلاَّ عَمْرٌو، كأنَّكَ قُلْتَ: ما أَتاني كُلُّ شَيءٍ، وَذَكَرْتَ زَيدًا تَوكِيدًا في نِيَّةِ الطَّرْحِ، وقالُوا: لا تَكُونَنَّ مِن فُلانٍ إلاَّ سَلامٌ بِسَلامٍ، تَقدِيرُ (مِنْ) أن تَكونَ مُتَعَلِّقَةً بمحذُوفٍ، كما قالَ[1]:

فـإِنِّي لَـسْتُ مِنْـكَ وَلَـسْتَ مِنِّـي[2]

وَتَكُونُ الجُملةُ التي دَخَلَتْ عَلَيها (إلا) في مَوضِعِ الحالِ، وَ(سَلامٌ) خبرُ مُبتَدَإٍ محذوفٍ، والباءُ صِفةٌ لِـ(سلام)، ويجوزُ أَن يَكونَ (سَلام) مبتدأ؛ لأَنَّهُ في مَوضِعِ الأَمرِ، أَي: تارِكهُ، وَ(بِسلام) خَبرُهُ، والحالُ مُؤَكِّدةٌ؛ لأنَّ مَعنى الأَوَّلِ تارِكهُ، وكذلِكَ مَعنى الثاني، وَدَخلَتْ (إلاَّ) عَلَيهِ وَإن كانَتْ لا تَدخُلُ عَلَى الأَمرِ

---

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

إذا حاولْتَ في أَسَدٍ فُجُورًا

انظر: ديوان النابغة ١٢٧، والكتاب ٤/ ١٨٦، واللآلئ ٢/ ٦٧٨، والبحر المحيط ٢/ ٢٦٤، ٤٢٣.

وورد صدرًا في قصيدة لرجل يخاطب امرأة، فيكون بكسر ضَمِيرَيِ الخِطابِ الكافِ والتاء، وعجزه:

إذا ما طارَ من مالِي الثَّمِينُ

انظر: مقاييس اللغة ١/ ٣٨٧ (ثمن)، واللآلئ ١/ ٢٢٥، وأساس البلاغة ١/ ١٠١ (ثمن).

لأجلِ اللفظِ، وَقَد نَصبُوا (سَلامًا) عَلَى مَعنى لا تخالِطُهُ إلاَّ مُتارَكَةً، فالمُتارَكةُ لَيسَتْ مِن جِنسِ المُخالطةِ، وَ(سَلامٌ) مِن قولِهِ تَعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾(١) أي: مُتارَكةً وَتَبرُّؤًا مِنكُم(٢)؛ لأنَّها نَزَلَتْ قَبلَ أن يُؤمَرُوا بِالسلامِ الذي هُوَ التَّحِيَّةُ(٣). وَمِن ذلِكَ: ما جاءَني المُسلِمُونَ إلاَّ الكافِرِينَ، وَما جاءَني الضارِبُونَ إلاَّ المضرُوبِينَ، للتَّضادِّ، وَلَيسَ كذلِكَ: ما بِالدَّارِ أَحَدٌ إلاَّ حمارٌ.

فأمَّا البيتُ(٤) فإنَّهُ لَو أورَدَهُ (إلاَّ الأَوارِيَّ) بِالأَلِفِ واللامِ كانَ أَولى(٥)،

---

(١) الفرقان: ٦٣.

(٢) انظر هذا التخريج في: شرح الكافية ١/ ٢/ ٧٣٢.

(٣) ذكر الزجاج هذا حينما تكلم عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٤٩.

(٤) البيتان اللذان ذكرهما من البسيط.

الأُصيلان: تصغير (أصيل) وهو العشي. أعيَّت: أي لم تجب. الربع: المنزل. والأواري: محابس الخيل ومرابطها. واللأيُ: البُطء. أي ما أتبيَّنها إلا بعد بُطءٍ. والنؤي: الحاجز يمنع السيل عن بيت الشعر. والمظلومة: الأرض التي أبطأ عنها المطر أعوامًا فلم يُصبها، والجلد: الأرض الصلبة. (عن الديوان وشرح أبيات سيبويه).

انظر: ديوان النابغة ١٤-١٥، والكتاب ٢/ ٣٢١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٨، والبيت الثاني في إصلاح المنطق ٤٧، والحيوان ١/ ٣٣١، والبيتان في المقتضب ٤/ ٤١٤، وتفسير الطبري ١/ ١٨٣، ٥٢٣، ٩/ ٢٠٣ (شاكر)، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٤ (دمشق)، والبيت الثاني في التمام ١٦٠، والأزهية ٨٠، والبيتان في الإنصاف ١/ ٢٦٩، وشرح المفصل ٨/ ١٢٩.

(٥) جاء منكَّرًا عند سيبويه والمبرد وابن السكيت وغيرهم.

وَليسَ في قَولِكَ: (أَوارِيَّ) حُجَّةٌ؛ لأنَّهُ يحتمِلُ أن يَكونَ بَدَلاً مِن (أَحَدٍ) في اللفظِ، ويحتمِلُ أن يكونَ عَلَى أَصلِ الاستِثناءِ، فإذا قالَ: إلاَّ الأَوارِيَّ، بِالنَّصبِ، لم يَكُن إلاَّ عَلَى أَصلِ الاستِثناءِ، ولا يُبْدَلُ مِن (أَحَدٍ) لأنَّهُ مَعرِفةٌ، والمعرِفةُ لا يَدخُلُ عَلَيها (مِن) المُستَغْرِقةُ لِلجِنسِ في النَّفيِ، وَأَيضًا فـ(مِن) لا تَدخُلُ بعدَ (إلاَّ) في الحُكمِ، وَهذا القولُ فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ النَّكِرةَ والمعرِفةَ يَتَساوَيانِ في امتِناعِ وُقُوعِهما بَعدَ (مِن) هُنا؛ لأنَّ (إلاَّ) قَد أزالَتْ حُكمَها بِالإيجابِ لِلذي فِيها، فلو قُلتَ: ما بِالدَّارِ مِن أَحَدٍ إلاَّ امرأةٍ بِالجرِّ، لم يجُزْ، وَإن كانَ نَكِرةً؛ لأنَّهُ يَصِيرُ التقدِيرُ: ما بِالدَّارِ إلاَّ مِن امرَأَةٍ، وَلَيسَ الأَمرُ كذلِكَ، فإنَّ البَدَلَ هُنا لا يَكُونُ إلاَّ مَرفُوعًا، فَتَستَوِي المعرِفةُ والنكرةُ في الحَمْلِ عَلَى الموضِعِ.

الثاني: أَنَّهُ مَنصُوبٌ وَ(أَحَد) مجرورٌ، وَإنما رَفْعُهُ يَصِحُّ بِالأَلِفِ وَاللامِ عَلَى الموضِعِ، كما كانَ وَصفًا[1] عَلَى المَوضِعِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[2] بِالرَّفعِ[3]. وَيجُوزُ في النَّكِرةِ البَدَلُ عَلَى الموضِعِ أَيضًا، عِندَ مَنْ أَبْدَلَ في الاستِثناءِ المُنقَطِعِ رَفعًا وَنَصبًا[4].

وَفي الاستِثناءِ المُنقَطِعِ ما لا يَصِحُّ أَنْ يُتأَوَّلَ فِيهِ حَتى يُبدَلَ كما في المُتَّصِلِ،

---

(١) في ج: كما وُصِفَ.

(٢) جاءت في آيات كثيرة، أولها في الأعراف: ٥٩.

(٣) بالرفع قراءة الجمهور، وقرأ الكسائي وحده بالجر في كل القرآن. انظر: السبعة ٢٨٤.

(٤) في ج: نصبًا ورفعًا.

كَقَولِكَ: ما جاءَني زَيدٌ إلاَّ عَمْرًا، رَفعًا وَنَصبًا، أي: ما جاءني زيدٌ، وَمَنْ يجيءُ مَجيءَ[(١)] زَيدٍ إلاَّ عَمرًا، وكذلِكَ يَقَعُ في الإيجابِ، وَكَذلِكَ عِندَ سِيبويهِ: «ما أعانَهُ عَلَيهِ إخوانُكُمْ إلاَّ إخْوَانَهُ؛ لأنها مَعارِفُ، وَلَيسَتِ الأَسماءُ الآخِرَةُ بِها وَلا مِنها»[(٢)].

وَمِن هذا قَولُ الله تَعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾[(٣)] في بَعضِ وُجُوهِها المحتَمَلةِ[(٤)]، فَـ: (مَنْ رَحِمَ) يحتمِلُ أن يكونَ مُستثنًى مُتَّصِلاً وَمُستَثنًى مُنقَطِعًا، عَلَى حَسَبِ التقدِيرِ، فإنْ جَعَلْتَ (عاصِمًا) فاعِلاً، وَ(مَنْ رَحِمَ) فاعِلاً كانَ مُستَثنًى مُتَّصِلاً.

وَإنْ جَعَلْتَ (عاصِمًا) فاعِلاً وَ(مَنْ رَحِمَ) مَفعُولاً كانَ مُنقَطِعًا.

وَإنْ جعَلْتَ (عاصِمًا) بمعنى ذا عِصمةٍ، وَ(مَن رَحِمَ) مَفعُولاً كانَ مُستَثنًى مُتَّصِلاً.

وَقالُوا: ما زَادَ إلاَّ ما نَقَصَ، فلو كانَ عَلَى الاتِّصالِ لَكانَ التقدِيرُ: ما زادَ

---

(١) في ج: بمجيء.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٢٥.

(٣) هود: ٤٣.

(٤) انظر في توجيهها: الكتاب ٢/ ٣٢٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٥، وتفسير الطبري ١٢/ ٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٥٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨٥، والكشاف ٢/ ٢٧٩، وتفسير ابن عطية ٣/ ١٧٥، والتبيان للعكبري ٢/ ٧٠٠، والبحر المحيط ٥/ ٢٢٧.

الماءُ إلاَّ ذِراعًا، والذِّراعُ زائدٌ، فيَجِبُ أن يكونَ النُّقصانُ زائدًا، وَهذا باطِلٌ، فكأَنَّهُ ما زادَ إلاَّ أنَّهُ قَد نَقَصَ، و(ما) مَعَ الفِعلِ بمنزلةِ المَصدَرِ، كأَنَّهُ قالَ: ما زادَ الشيءُ وَلكنَّ النَّقْصَ أَمرُهُ، وَأَجازَ مَبرمانُ الرفعَ، وَجَعَلَ (ما) مبتدأً، وَخَبرَهُ محذُوفًا[1]، وَمِن ذلِكَ قَولُ الشاعِرِ[2]: / ١٠٨ أ

نجَا سالمٌ وَالسَّيْفُ مِنْهُ لِشِدْقِهِ وَلَم يَنْجُ إلاَّ جَفْنَ سَيفٍ وَمِئْزَرا[3]

وَقالَ الشاعِرُ[4]، وَهُوَ [أَنَّ][5] فالجَ بنَ ذَكوانَ، خرج من قومِهِ وانْتَمَى إلى

---

(١) انظر رأي مبرمان في شرح السيرافي ٣/ ١١٤ أ.

(٢) هو حذيفة بن أنس الهذلي.

(٣) البيت من الطويل.

قال السكري: النفس بشدقه: أي كادت تخرج فتعلقت بشدقه، أي إنما نجا بجفن سيف. (شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٣/ ٢٢، ومجاز القرآن ٢/ ٩، وشرح ديوان الهذليين ٢/ ٥٥٨، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٦٢، ٥٥٤، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٢٤، والأصول ١/ ٢٩١، والمخصص ١٤/ ٧٧، واللسان ٦/ ٢٣٤ (نفس)، ١٣/ ٨٩ (جفن)، والبحر المحيط ١/ ١٢٦.

(٤) اختلف في قائل البيتين، فقيل:

أ- عَنْز بن دجاجة المازني، كما في سيبويه، وأكثر المصادر على هذا.

ب- كابية بن حرقوص بن مازن. كما في الأغاني والخزانة.

ج- معاوية بن كاسر المازني، كما في شرح أبيات سيبويه.

د- شهاب المازني، كما في الأزهية.

هـ- الأعشى، كما في المخصص وهو خطأ.

(٥) زيادة يستقيم بها النص.

بني سُليمٍ:

مَــنْ كــانَ أَسْرَعَ مِــن تَفَــرُّقِ فــالجٍ فَلَبُونــهُ جربَــتْ مَعًــا وَأَغَــدَّتِ
إلاَّ كَنـــاشِرةَ الـــذي ضَـــيَّعْتُمُ كالغُــصْنِ في غُلوائــهِ المُتَنَبِّــتِ[1]

فالكافُ زائدةٌ عِندَ المبرِّدِ[2] وغيرُه لا يزيدُها[3]، و(ناشِرةَ) استثناءٌ مُنقطعٌ،

---

(١) البيتان من الكامل.

روي:

من كانَ أسرَعَ في تفرُّقِ مازِنٍ

وروي: (مَنْ كانَ أشْرَكَ)، وروي: (أو مثل ناشرة)، فلا شاهد فيه في الرواية الأخيرة.

فالج: هو فالج بن ذكوان، من بني سُليم، يقال: إن أصل نسبه: فالج بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وإنهم فارقوا نسبهم في بني مازن وانتسبوا إلى بني سُليم، وكذا حالُ (ناشرة)، هو ناشرة بن سعد من بني أسد، ويقال إنه: ناشرة بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، فهما قبيلتان من بني مازن، فانتقلت إحداهما إلى بني سُليم، والأخرى إلى بني أسد. فدعا الشاعر على من كان سببًا في انتقالها أن تصاب لبونه بالجرب، والمقصود ما فيه لبن من إبله، ولا يقصد لبونًا واحدة، وأن تُصاب بالغُدَّة، وهو مرض يشبه الطاعون. وغُلواؤه: طوله وسُرعةُ نباته. (عن شرح أبيات سيبويه).

انظر: الكتاب ٢/ ٣٢٨، ومجاز القرآن ١/ ٢٨٣، والحيوان ٦/ ٥٠٠ (الثاني)، والمقتضب ٤/ ٤١٦، وشرح المفضليات للأنباري ١/ ٢٧٨، والأصول ١/ ٢٩٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٢، والأزهية ١٧٦-١٧٧، والمخصص ١٦/ ٦٨ (الثاني)، وشرح المفضليات للتبريزي ١/ ٥٣٦-٥٣٧، وخزانة الأدب ٦/ ٣٦٢.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٤١٦-٤١٧. وتابعه كثير، كابن السراج وابن جني. انظر: الأصول ١/ ٢٩٣-٢٩٤، وسر الصناعة ١/ ٣٠٢.

(٣) ممن لم يحكم بزيادتها السيرافي، انظر: شرحه للكتاب ٣/ ١١٥ أ، وقال الأعلم: «وكان المبرد يجعل الكاف في قوله (كناشِرةَ) زائدة، ولا يُحتاجُ إلى زيادتها؛ لأنَّهُ أراد ناشرةَ ومن كان مثله ممن لم يَظلم غيرَهُ...»

=

مُنقطعٌ، وَقَد حملَهُ قَومٌ عَلَى المُتَّصِلِ.

قال أبو الفتحِ: «وَيجوزُ البَدَلُ وإن لم يَكُنِ الثاني مِن جِنسِ الأَوَّلِ، فَتَقُولُ: ما بِالدَّارِ أَحَدٌ إلاَّ وَتِدٌ، وَذَلِكَ في لُغَةِ بَني تَميمٍ، وَيُنشِدُونَ: (إلاَّ الأَوارِيُّ)[(١)] بِالرَّفعِ»[(٢)].

قالَ سَعيدٌ: هَذا الفَصْلُ لم يحتَرِزْ فِيهِ عُثمانُ، وَذلِكَ لأَنَّ المُستَثنى مِن غَيرِ الجِنسِ عَلَى ضَربَينِ: ضَربٌ يَحسُنُ فِيهِ البَدَلُ عَلَى لُغَةِ بَني تَميمٍ، وَضَرْبٌ لا يَحسُنُ، فالذي يَحسُنُ فِيهِ البَدَلُ هُوَ الذي يَدخُلُ في حَيِّزِ الأَوَّلِ بِتَأويلِ (ما)، وَذلِكَ قَولُكَ: ما بِالدَّارِ أَحَدٌ إلاَّ وَتِدٌ، فالوَتِدُ يمكِنُ أن يَدخُلَ في حَيِّزِ أَحَد؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: ما بِالدَّارِ أَحَدٌ إلاَّ وَتِدٌ، فَكَأَنَّكَ قُلتَ: ما بِالدَّارِ أَحَدٌ وَلا مَا يَتْبَعُ أَحَدًا كَالوَتِدِ وَالفَأسِ والدَّابَّةِ والقِدْرِ وجميعِ المُحِلاَّتِ[(٣)]، وَيجُوزُ أَن يَكُونَ[(٤)] عَلَى قَولِ الهُذَلِيِّ[(٥)]:

غيرَهُ...» انظر: تحصيل عين الذهب: ٣٦٤-٣٦٥.

(١) في اللمع: وينشدون قول النابغة: إلا أواريُّ.

(٢) اللمع ٦٧.

(٣) المُحِلاَّت: هي الأشياء التي إذا كانت مع المسافر حل حيث شاء، ولم يحتج إلى أحد، وهي: القدر، والشفرة، والقدَّاحةُ، والقربة، والفأس، والمسحاة، والرحى. انظر: إصلاح المنطق ٣٩٨، والحيوان ٥/ ٩٧، وأدب الكاتب ١٧٨.

(٤) أي الرفع على البدل، يكون على الاتساع، بأن ينزل ما لا يعقل منزلة من يعقل، فيبدله منه. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٥٧. والاستشهاد بالأبيات التالية على هذا.

(٥) هو أبو ذؤيب.

فَـإن تُمْـسِ في قَـبرٍ برَهْـوَةَ ثاوِيًـا ... أنِيـسُكَ أَصْـداءُ القُبُـورِ تَـصِيحُ(١)

وَكَذلِكَ قَولُهُ(٢):

وخيـلٍ قـد دَلَفْـتَ لهـا بخيـلٍ ... تحِيَّـــةُ بَيْـــنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيـــعُ(٣)

وَ[كَذلِكَ](٤) قَولُهُ(٥):

لَـيسَ بَينـي وَبَـينَ قَـيسٍ عِتـابٌ ... غَـيرُ طَعْـنِ الكُـلَى وَضَرْبِ الرِّقـابِ(٦)

---

(١) البيت من الطويل.

روي (في رمس) و(في غار) بدل (في قبر).

رهوة: مكان بعينه. والثاوي: المقيم. والصدى: طائر، يقال لها الهامة، يزعمون أنها تخرج من رأس المقتول تصيح حتى يؤخذ بالثأر. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١١٦، والكتاب ٢/ ٣٢٠، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٥٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٦، وتحصيل عين الذهب ٣٥٧، ومعجم البلدان ٣/ ١٠٨، واللسان ١٤/ ٣٤٤ (رها)، وخزانة الأدب ٣/ ٣١٥.

(٢) هو عمرو بن معديكرب.

(٣) البيت من الوافر.

انظر: ديوان عمرو ١٤٩، والكتاب ٢/ ٣٢٣، ٣/ ٥٠، ونوادر أبي زيد ٤٢٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٠٩، والمقتضب ٢/ ٢٠، ٤/ ٤١٣، وتفسير الطبري ٢/ ٢٩٤ (شاكر)، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٩٣، ٥/ ٢٤٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٠، والخصائص ١/ ٣٦٨، وتحصيل عين الذهب ٣٦٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٨١، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥.

(٤) سقط من ج.

(٥) هو عمرو بن أيهم التغلبي، ويُقالُ: عُمَير. وهو أعشى تغلب.

(٦) البيت من الخفيف.

انظر: الصبح المنير (باب أعشى تغلب) ٢٧٠، والكتاب ٢/ ٣٢٣، والمقتضب ٤/ ٤١٣، وتفسير الطبري

=

وَيجوزُ أن يكونَ التقديرُ: ما بِالدارِ شَيءٌ إلاَّ وتِدٌ، وَنحو ذلِكَ؛ لأنَّ الوتدَ شيءٌ، فيكونُ وَتِد بَدَلاً مِنهُ، وَتَكُونُ قَد ذَكَرْتَ (أَحَدًا) تَوكِيدًا، وَدَخَلَ في العُمُومِ الذي لِشَيءٍ، أو كَأَنَّكَ قُلْتَ: ما بِالدَّارِ إلاَّ كَذا، وَعَلَى هَذا تأَوَّلُوا: ما أتاني زَيدٌ إلاَّ عَمْرٌو، وَقَد فَسَّرْناهُ، وَعَلَى هذا قَولُهُ(١):

وَبَلـــدَةٍ لَـــيسَ بِهـــا أَنِـــيسُ ... إلاَّ اليَعـــافِيرُ وَإلاَّ العِـــيسُ(٢)

فَيَجُوزُ أن يجعلَ اليعافِيرَ الأَنِيسَ، عَلَى الاتِّساعِ، وَقَدَّرَ لَيسَ فِيها(٣) شَيءٌ؛

٢/ ٢٦٣ (شاكر)، ومعجم الشعراء ٢٤٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧، وتحصيل عين الذهب ٣٦٠، واللآلئ ١/ ١٨٤، وشرح المفصل ٢/ ٨٠.

(١) هو جران العود النميري.
وقيل: نزال بن غلاب.

(٢) من الرجز.
روي: بَسابِسًا لَيْسَ بِها أَنِيسُ
وروي: ليس بها من أهلِها أَنِيسُ
اليعافير: أولاد الظباء، واحدها: يعفور، والعيس: بقر الوحش، والعَيَسُ البياض، سميت عيسًا لبياضها، وأصله للإبل، فاستعاره للبقر. (عن تحصيل عين الذهب).
انظر: ديوان جران العود ٥٢، والكتاب ٢/ ٣٢٢، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٨، ومجاز القرآن ١/ ١٣٧، والمقتضب ٤/ ٤١٤، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٥٢، وتفسير الطبري ٩/ ٢٠٣ (شاكر)، والزاهر ٢/ ٤٠٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٠٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٩-١٤٠، وتحصيل عين الذهب ٣٥٩، والإنصاف ١/ ٢٧١.

(٣) في ج: بها.

لأنَّ شيئًا أعمُّ مِنهُ، لأنَّهُ يَقعُ عَلَى مَنْ يَعقِلُ وَمَن[1] لا يَعقِلُ، فَيَكُونُ قَد غَلَّبَ مَنْ يَعقِلُ عَلَى مَن لا يَعقِلُ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ [وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ][2]﴾[3].

وَالضَّربُ الثاني أن يَكُونَ المُستَثنى غَيرَ داخِلٍ في حَيِّزِ المُستَثنى مِنهُ كَقَولِكَ: ما جاءني المُسلِمُونَ إلاَّ الكافِرينَ، وَما فِيها الضَّارِبُونَ إلاَّ المَضرُوبِينَ، وَكَقولِهِ تَعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ ﴿٢٢﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ ﴿٢٣﴾ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾[4].

فأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[5] فَأَهلُ الحِجازِ يَنصِبُونَهُ وَبَنُو تَميمٍ يَرفَعُونَهُ عَلَى ما بَيَّنَّا[6].

وَقالَ تَعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي

---

(١) في أ: ما.

(٢) سقط من ج.

(٣) النور: ٤٥.

(٤) الانشقاق: ٢٢-٢٥.

(٥) النساء: ١٥٧.

(٦) يعني الاستثناء المنقطع، انظر اللغتين في: الكتاب ٢/ ٣١٩، وشرح اللمع للواسطي ٨١، وشرح المفصل ٢/ ٨٠.

﴿ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾(١) فهذا عِندَ سِيبويهِ استِثناءٌ مُنقَطِعٌ(٢) لا يكون إلاّ مَنصوبًا في الغالبِ عندَ أكثرِ الجماعةِ، وَكذلِكَ قولُهُ تَعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾(٣)، وَيجوزُ رَفعُ (قَوم) عِندَ يُونُسَ عَلَى الوَصفِ(٤)، كقولِهِ(٥):

إلاّ الفَرْقَدانِ(٦)

أي: فَهلاّ كَانَتْ قَريةٌ غَيرُ قَومِ يُونُسَ(٧)، وقال الزجاج: إلاّ قومُ يُونُسَ،

---

(١) هود: ١١٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٢٥.

(٣) يونس: ٩٨.

(٤) انظر رأي يونس في البديع ١/ ١/ ٢٢٨، ولم أجد نسبة هذا القول إليه في غيره.

(٥) اختلف في قائله، فقيل:

أ- عمرو بن معديكرب.

ب- حضرمي بن عامر الأسدي.

ج- سِوار بن المُضَرَّب.

(٦) جزء بيتٍ من الوافر، وتمامهُ:

وكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ ... لَعَمْرُو أبِيكَ إلاّ الفرقدانِ

انظر: شعر عمرو ١٦٧، والكتاب ٢/ ٣٣٤، ومجاز القرآن ١/ ١٣١، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٩٦، والبيان والتبيين ١/ ٢٢٨، والكامل ٣/ ١٤٤٤، والمقتضب ٤/ ٤٠٩، وتفسير الطبري ٨/ ٥٢٧ (شاكر)، والزاهر ٢/ ٤٠٥، وتحصيل عين الذهب ٣٦٨، والمؤتلف والمختلف ١٠٦.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٤-٣٥، وشرح السيرافي ٣/ ١١٣ ب.

عَلَى البَدَلِ، عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الحِجازِ، أَي: فَهلاَّ كَانَ قَومٌ لِنَبيٍّ[١] آمَنُوا إلاَّ قَومُ يُونُسَ[٢]، وَلَعَلَّهُ رَأَى (لَولا) كانَتْ بِتَقديرِ (هَلاَّ)، وَ(هلاَّ) بِتَقْدِيرِ: ما كَانَت قَرْيَةٌ، وَمِنهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾[٣]، فأَمَّا قَولُهُ[٤]:

ولا عيبَ فيهِم غيرَ أنَّ سُيُوفَهُم ... بهِنَّ فُلُولٌ مِن قِراعِ الكتائبِ[٥]

وَقَولُهُ[٦]:

ولا عَيبَ فينا غَيرَ عِرْقٍ لمعشَرٍ ... كرامٍ وإنّا لا نخُطُّ على النَّمْلِ[٧]

---

(١) في أ: لبني إسرائيل.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٥.

(٣) الحج: ٤٠.

(٤) هو النابغة الذبياني.

(٥) البيت من الطويل.

الفُلُول: التكسر والتثلم. القراع: الجلاد والمضاربة. (عن الديوان).

انظر: ديوان النابغة ٤٤، والعين ٨/ ٣١٦ (فلل)، والكتاب ٢/ ٣٢٦، وإصلاح المنطق ٢٤، والحيوان ٤/ ٢٧٤، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٤٧٩، والزاهر ١/ ٣٨٣، وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٣٥ (فل)، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٥٣٨، وإعجاز القرآن للباقلاني ١٠٦-١٠٧، والأزهية ١٨٠.

(٦) اختلف في قائله، فقيل:

أ- عمرو بن حممة الدوسي.

ب- مزاحم العُقَيلي.

ج- عروة بن أحمد الخزاعي.

(٧) البيت من الطويل.

النملة: قروح تخرج في الجنب. والمجوس تزعم أن ولد الرجل إذا كان من أخته ثم خَطَّ على النملة شُفِي =

/ ١٠٨ ب فَهذا تَقدِيرُ: لَكنْ سُيُوفُهُم، وَلكِنْ عِرْقٌ، وَيحتمَلُ رَفعُها عَلَى لُغةِ بَني تميمٍ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَيسَ بِهِ عَيْبٌ إلاَّ الجودُ، وَلَيسَ الجودُ بِعَيبٍ.

قال أبو الفتح: «فَإنْ تَقَدَّمَ المُستَثنى لم يَكُنْ فِيهِ إلاَّ النَّصْبُ، تَقُولُ: ما قامَ إلاَّ زَيدًا أَحَدٌ، وَما مَرَرْتُ إلاَّ زَيدًا بِأَحَدٍ، قالَ الكُمَيْتُ:

فَما لِيَ إلاَّ آلَ أَحمَدَ شِيعةٌ ... وَما لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[(١)]

قالَ سَعِيدٌ: قَد تَطرَأُ عِلَّةٌ في حالةٍ جائزةٍ غيرُها أَحسَنُ مِنها، فَيَصِيرُ جائزُها واجِبًا، والذي كانَ حَسَنًا خَطًا، وَذَلِكَ نحوُ قَولِكَ: جاءَ رَجُلٌ راكِبٌ، وراكِبًا، عَلَى الحالِ مِنَ النَّكِرةِ، وَ(راكبًا) أَحْسَنُ، وَ(راكِبٌ) جائزٌ، فاذا قَدَّمْتَ (راكبًا) فَقُلْتَ: جاءَني راكِبًا رَجُلٌ، لم يجُزْ (راكبٌ) وَهُوَ صِفةٌ، وكذلِكَ بابُ الاستِثناءِ في الجنسيَّةِ، وَفي النَّفيِ، تقولُ: ما جاءَني أَحَدٌ إلاَّ زيدٌ، وإلاَّ زيدًا، فالرفعُ عَلَى البَدَلِ أَحسَنُ مِنَ النَّصبِ عَلَى أَصْلِ الاستِثناءِ، فإنْ قَدَّمْتَ قُلْتَ: ما جاءَني إلاَّ زَيدًا أَحَدٌ، [لم يجُزْ إلاَّ النَّصبُ][(٢)]، وَذلِكَ أَنَّ البَدَلَ لا يُقَدَّمُ عَلَى المُبدَلِ مِنهُ، كما أَنَّ الصفةَ لا تُقَدَّمُ عَلَى المَوصُوفِ، فَبَقِيَ النَّصْبُ عَلَى أصلِ الاستِثناءِ، كما قالَ

صاحبها. فالشاعر يقول: إنا لسنا مجوسًا ننكح الأخوات. (عن أدب الكاتب).

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٦٢٠، وأدب الكاتب ٢٢، والزاهر ٢/ ٧٩، وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٦٦ (نمل)، وغريب الحديث للخطابي ٢/٥٣٨، والمحكم ١٠/ ٣٩٠ (نمل) (هنداوي)، واللسان ١١/ ٦٨٠ (نمل)، والبحر المحيط ٥/ ٧٣.

(١) اللمع ٦٨.

(٢) سقط من ج.

الكُميتُ:

فـــما لي إلاّ آلَ أحمـــدَ شِـــيعةٌ ... وما لي إلاّ مَـذهَبَ الحـقِّ مَـذْهَبُ(١)

وَمِن ذَلِكَ ما أَنْشَدَهُ سِيبوَيهِ(٢):

فَـــما لِيَ إلاّ اللهَ لا شَيءَ غَـــيرُهُ ... وَمـــا لِيَ إلاّ اللهَ غَـــيرَكَ نـــاصِرُ(٣)

فَهذا مِثْلُ: ما في الدّارِ إلاّ زَيدًا إلاّ عَمْرًا أَحَدٌ، وَقالَ كَعْبُ بنُ مالِكٍ(٤):

وَالنّاسُ أَلْبٌ عَلَينا فِيكَ لَيسَ لَنا ... إلاّ السُّيُوفَ وَأَطرافَ القَنا وَزَرُ(٥)

---

(١) البيت من الطويل. روي عجزه:

وما لي إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

الشاهد: نصب (آلَ) على الاستثناء، ولا يجوز فيه البدل.

انظر: ديوان الكميت ١/ ١٠٢، والعين ١/ ٢٦٣ (شعب)، والمقتضب ٤/ ٣٩٨، والكامل ٢/ ٦١٤، ومجالس ثعلب ١/ ٦٢، والجمل ٢٣٤، ومقاييس اللغة ٣/ ١٩١ (شعب)، والحلل ٣١٢، والمفصل ٨٦، والإنصاف ١/ ٢٧٥، واللسان ١/ ٥٠٢ (شعب).

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣٩.

(٣) البيت من الطويل.

وهو للكميت.

انظر: شعر الكميت ١/ ١٦٧، والمقتضب ٤/ ٤٢٤، والجمل ٢٣٤، وتحصيل عين الذهب ٣٦٩-٣٧٠، والحلل ٣١٦، وشرح المفصل ٢/ ٩٣.

(٤) هو كعب بن مالك بن أبي كعب الخزرجي الأنصاري، من بني سلمة. صحابي جليل. أحد شعراء رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحد الثلاثة الذين خلفوا فتاب الله عليهم. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٢٠، وسير أعلام النبلاء ٢/ ٥٢٣، والإصابة ٥/ ٣٠٨.

(٥) البيت من البسيط.

وَأنشَدَ ابنُ السِّكِّيتِ(١) قولَ الأشجعي(٢):

وَلَكِنَّـهُ يَـأتي إلى الحَـولِ كـامِلاً ... وَمـا لِيَ إلاَّ الأَبيَـضَينِ شَرابُ(٣)

وحُكمُ (إلاَّ) إذا كُرِّرَتْ بِغيرِ واوٍ النَّصْبُ في أَحدِهما لا غيرُ إذا لم يَكُنْ مَعَكَ مَرفُوعٌ، وأمَّا الآخَرُ فَعَلى ما يَقْتَضِيهِ حُكْمُ بابِهِ، فتقولُ: ما فيها إلاَّ زَيدًا إلاَّ عَمْرًا أَحدٌ، كأنَّكَ قُلْتَ: ما فيها إلاَّ زَيدًا أَحدًا إلاَّ عَمروٌ، ثمَّ قَدَّمْتَ عَمْرًا -الذي هو بَدَلٌ- عَلَى (أَحد)، فانتَصَبَ، وَعَلَيهِ:

وَمـا لِيَ إلاَّ اللهَ غَـيرَكَ نـاصِرُ

فإن قُلْتَ: ما أَتاني إلاَّ زَيدٌ إلاَّ عَمْرًا، لم يَجُزْ رَفعُ (عمرو)، فإن قُلْتَ: ما أتاني إلاَّ زَيدٌ إلاَّ أبو عبدِ الله، وأبُو عبدِ الله زَيدٌ، كانَ حَسَنًا؛ لأنَّهُ تَوكِيدٌ، كَقَولِكَ:

وقد اختلف في قائله، فقيل لكعب رضي الله عنه كما قال المؤلف، وقيل: لحسان بن ثابت رضي الله عنه.

ألب: أي مجتمعون على العداوة. والوزر: الملجأ. (عن شرح أبيات سيبويه).

انظر: ديوان حسان بن ثابت ٢٥٣، والكتاب ٢/ ٣٣٦، والمقتضب ٤/ ٣٩٧، والزاهر ١/ ٣٠٨-٣٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٥، ومقاييس اللغة ١/ ١٢٩ (ألب)، والإنصاف ١/ ٢٧٦، وشرح المفصل ٢/ ٧٩، وتذكرة النحاة ٧٣٥.

(١) إصلاح المنطق ٣٩٥.

(٢) هو هُذيل بن عبد الله الأشجعي.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (يمضي) بدل (يأتي)، و(لِيَ الحَولُ) بدل (إلى الحَولِ)، و(كلّه) بدل (كاملًا).

الأبيضان: اللبن والماء. (عن إصلاح المنطق).

انظر: رسالة الغفران ٥٩، والمخصص ٩/ ١٣٠، ١٣/ ٢٢٤، وتهذيب إصلاح المنطق ٢/ ٣٠١، وأساس البلاغة ١/ ٧٣ (بيض)، واللسان ٧/ ١٢٣ (بيض).

رَأَيْتَ زَيدًا زَيدًا، كما قالَ[١]:

مــا لَــكَ مِــن شَــيْخِكَ إلاَّ عَمَلُــهْ إلاَّ رَسِــيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُــهْ[٢]

فَإن كانَ لَهُ اسمانِ صَحَّتِ المسألةُ المُمْتَنِعةُ.

فإن قُلتَ: ما أتاني إلاَّ عَمرًا، لم يجز رَفعُ (عَمْرو)، إلاَّ عَلَى حَذفِ حَرفِ العَطفِ، وَحَذفُهُ كما قالُوا: أَكَلتُ لحمًا خُبزًا تمرًا.

وإنَّما كانَ النَّصبُ في أَحَدِهما؛ لأَجْلِ أنَّكَ إذا قُلْتَ: ما أتاني أَحَدٌ إلاَّ زَيدٌ إلاَّ عَمرًا، جَعَلْتَ (زيدًا) بدلاً، و(عمرًا) عَلَى أَصْلِ الاستِثناءِ، فكذلِكَ إذا حَذَفْتَ وَأَنْتَ تُرِيدُهُ، فَيَكُونُ (زيدٌ) بَدَلاً عَلَى المَعنى، و(عمرٌو) استِثناءٌ، وَلا يَصِحُّ نَصبُهما مَعًا، لِئلاَّ [يبقى][٣] الفِعلُ بِلا فاعِلٍ، وَعَلى هذا تقُولُ: ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ إخوَتُكَ إلاَّ زَيدٌ وَعَمْرو وعبدُ الله، كَرَّرْتَ (إلاَّ) وإخوتُك هُمُ الأسماءُ التي بَعدَ (إلاَّ).

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز.

الشيخ هنا الجمل. والرسيم والرمل: نوعان من أنواع السير.

الشاهد فيه: تكرار (إلا) وهي ملغاة لا تفيد إلا التوكيد.

انظر: الكتاب ٢/ ٣٤١، والجمل المنسوب إلى الخليل ٣١٧، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٢٣٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩٥-٢٩٦، والمقرب ١٨٧-١٨٨، ورصف المباني ١٧٤، وأوضح المسالك ٢/ ٢٧٢، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٧.

(٣) سقط من ج.

فإن قُلتَ: ما لِيَ إلاَّ زَيدًا صَدِيقٌ وَعمرًا، جازَ في (عَمرو) الرفعُ والنصبُ، أمَّا النصبُ فبِالعَطفِ عَلَى زَيدٍ، وأمَّا الرفعُ فعَلَى مَعنى الكلامِ، لأنَّ مَعناهُ: زَيدٌ لي صَدِيقٌ وَعَمرو، فَلو قَدَّمْتَ (عَمْرًا) قَبلَ (صَدِيق) لم يَكُنْ فِيهِ إلاَّ النصبُ حملاً عَلَى (زيدٍ).

وَاعلم أنَّ الاستِثناءَ عَلَى ثلاثةِ أَضْرُبٍ: استِثناءٌ بعدَ استِثناءٍ، واستِثناءٌ مِنِ استِثناءٍ، واستِثناءٌ مُطلَقٌ مِن استِثناءٍ.

الاستِثناءُ بَعدَ الاستِثناءِ تَكونُ (إلاَّ) فِيهِ بمعنى الواوِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾[1]، فكأنَّهُ قالَ: إلاَّ يَعلَمُها وَهِيَ في كتابٍ مُبينٍ[2].

والاستثناءُ منَ الاستِثناءِ كَقَولِهِ: / ١٠٩ أ ﴿إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾[3]، فَتقدِيرُهُ: إنَّا أُرسِلْنا إلى قَومٍ مجرِمِينَ لِئلاَّ نُبْقِي مِنهُم أَحَدًا

---

(١) الأنعام: ٥٩.

(٢) قال الزمخشري: «وقوله (إلا في كتاب مبين) كالتكرير لقوله: (إلا يعلمها)؛ لأن معنى (إلا يعلمها) ومعنى (إلا في كتاب مبين) واحدٌ» الكشاف ٢/ ٢٤-٢٥.

(٣) الحجر: ٥٨-٦٠..

بالإهلاكِ، إلاَّ آلَ لُوطٍ إنَّا لَمُنَجُّوهُم أجمَعِينَ، ثمَّ استَثنى مِنَ الموجَبِ فقَالَ: ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾، فَالأَصلُ في هذا أنَّ الذي يَقَعُ بَعدَ مَعنى المَنفِيِّ يكونُ بِـ(إلاَّ) مُوجَبًا، وَمِن مَعنى المُوجَبِ يكونُ مَنفِيًّا.

وَأمَّا الاستِثناءُ المُطلَقُ مِنَ الاستِثناءِ فَعَلَيهِ أكثرُ الكلامِ كَقَولِكَ: قامَ القَومُ إلاَّ زَيدًا.

وَالبَيتُ[1] الذي أَنشَدَهُ للكُميتِ، وَقَبْلَهُ:

إذا وَارتِ الخيلَ العَجاجُ وتحتَها غُبارٌ أثارَتهُ السَّنابكُ أَصهَبُ[2]

فما لي إلا [آلَ][3]..

وَاعلَمْ أَنَّ الاستِثناءَ إخراجُ بَعضِ ما يُوجِبُهُ اللفظُ مِن عُمُومِ ظاهِرٍ، أو عُمومِ حُكمٍ أو مَعنى يَدُلُّ عَلَيهِ اللفظُ، فَعُمومُ اللفظِ: قامَ القَومُ إلاَّ زَيدًا، وَعُمُومُ الحُكمِ قَولُكَ: وَاللهِ لا أُكَلِّمُكَ إلاَّ يومَ الجُمُعةِ؛ لأنَّ لا أُكلِّمُكَ حُكمُهُ ألاَّ يُكَلِّمَهُ أَبَدًا، فَيومُ الجُمُعةِ داخِلٌ فِيهِ، فَأَخرَجَهُ بِالاستِثناءِ، وَأمَّا المَعنى الذي يَدُلُّ عَلَيهِ

(١) تقدم الكلام عليه.

(٢) هذا البيت ليس في ديوان الكميت ولا هاشمياته، كما ذكر ذلك البغدادي، وفي شعر الطفيل الغنوي:

إذا اسـتَعْجَلتْ بالرَّكضِ سَدَّ فُرُوجَها غُبارٌ تهاداهُ السنابِكُ أصهَبُ

وقد نسب البيتان للكميت في الحور العين.

انظر: ديوان الطفيل ٦٠، وخزانة الأدب ٩/١٣٨، والحور العين

(٣) سقط من ج.

اللفظُ فَقولُكَ: ما قامَ إلاَّ زَيدٌ، فَقولُكَ: ما قامَ إلاَّ زَيدٌ قَد عُلِمَ بما دلَّ عَليهِ الكلامُ أنَّ النَّفيَ مَفهُومٌ في المَعنى، وَأنَّ (زَيدًا) مُستثنىً مِن جملةِ ما عُمَّ بِالنَّفْيِ في المَعنى.

قال أبو الفتح: «فإن فرَّغتَ العامِلَ قَبْلَ (إلاَّ) عَمِلَ فِيما بَعدَ (إلاَّ)[1]، تَقُولُ: ما قامَ إلاَّ زَيدٌ، وما رَأَيتُ إلاَّ زَيدًا، وَما مَرَرْتُ إلاَّ بِزَيدٍ، فَتَرْفَعُهُ[بِهِ][2]وَتَنصِبُهُ بِوُقُوعِ الفِعلِ عَلَيهِ»[3].

قالَ سَعيد: إذا تَفرَّغَ العامِلُ ممَّا يَستَحِقُّهُ بِالوَضْعِ لم يَفْتَقِرْ إلى مُعَدٍّ إلَيهِ إذا ذُكِرَ، فإن وَقَعَتْ (إلاَّ) مَعَهُ كانَتْ مُلغاةً في العَمَلِ لا في المَعنى، و(إلاَّ) الأُولى مُسَلِّطةٌ؛ لأنها سَلَّطَتِ العامِلَ عَلَى مَعمُولٍ لولا هِيَ لم يعمَلْ فِيهِ، وَلَيسَت هُنا كَذلِكَ؛ لأنَّ العامِلَ يَقتَضِي مَعمُولَهُ، فلا حاجةَ إلى مُسَلِّطٍ خُصُوصًا في الفاعِلِ، وذلِكَ: ما قامَ إلاَّ زَيدٌ، فلا يَصِحُّ أن يكونَ (زيدٌ) بَدَلاً عَلَى الحَقِيقةِ؛ لأنَّ المُبدلَ لم يجرِ لَهُ ذِكرٌ فَيُضمَرَ، ولا يجوزُ بقاءُ الفعلِ بِغَيرِ فاعلٍ، فَهُوَ حِينَئِذٍ فاعِلٌ، إلاَّ أنَّ فِيهِ مَعنى البَدَلِ مِن فاعِلٍ مُقَدَّرٍ تَقدِيرُهُ: أَحَدٌ، وَلَيسَ هُوَ بِبَدلٍ مِن كُلِّ وَجهٍ، وإنما قُلنا هذا لِشَيئَينِ: أَحَدُهما: أنَّ المُستَثنى لا يَكونُ إلاَّ مِن مُستَثنىً مِنهُ، وَلهذا المعنى قُلنا في قَولِكَ: ما زَيدٌ إلاَّ قائمٌ، أَيْ: ما زَيدٌ شَيئًا مِنَ الأَشياءِ إلاَّ هذا تَقدِيرًا،

---

(١) في اللمع: عمل فيما بعدها لا غير.

(٢) في د. وفي اللمع: بفعله.

(٣) اللمع ٦٨.

وأيضًا[١] فإنَّكَ تَقُولُ: ما قامَ إلاَّ هِندٌ، و(هِندٌ) مُؤنَّثٌ حَقِيقِيٌّ، وَالمؤنَّثُ الحقيقيُّ إذا كانَ فاعِلاً فلا بُدَّ لَهُ مِن علامةٍ تُؤذِنُ بِذلِكَ مَعَ الِفعلَ إلاَّ في ضَرورةِ الشِّعرِ، فإسقاطُها في حالةِ الاختِيارِ يَدُلُّ عَلَى إرادةِ (أَحَد)، وَكونُهُ غَيرَ مَوجُودٍ يَدُلُّ عَلى أَنَّ زَيدًا هُوَ الفاعِلُ، ولا يجيزُونَ وُجُودَ التاءِ إلاَّ في الشِّعرِ، قالَ الشاعِرُ[٢]:

بَرَى النَّحْزُ والأجرالُ ما في بُطُونِها ... فما بَقِيَتْ إلاّ الضُّلوعُ الجَراشِعُ[٣]

وَالأَولى: فما بَقِيَ، فَهذا يَدُلُّ عَلَى ما بَقِيَ شَيءٌ إلاَّ هذا، فَهذا البابُ شَبِيهٌ بِـ: تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقًا، فالمعنى أنَّ (عَرَقًا) فاعِلٌ، واللفظُ عَلَى غَيرِهِ[٤]، وَذَكَرَ الفرَّاءُ عَنِ الكسائيِّ إجازةَ: ما قامَ إلاَّ زَيدًا[٥]، وَأَجازَهُ الأَخفَشُ قِياسًا عَلَى قَولِهِ تعالى:

---

(١) هذا الشيء الثاني.

(٢) هو ذو الرمة.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (الأجراز) بدل (الأجرال)، ولعله تصحيف. وروي: (غُرُوضِها) بدل (بطونها).

النحز: ضرب الأعقاب واستحثاث السير. والأجراز: الأمحال. جُرشَع: المتفخ الجنبين. (عن الديوان).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٢٩٦، والتخريج ٣/ ٢٠٣٤، والسيرة النبوية لابن هشام ١/ ٣٠٣، والمحتسب ٢/ ٢٠٧، والمخصص ١٠/ ١٦٥، والكشاف ٣/ ٣٢٠، وتفسير ابن عطية ٥/ ١٠٣، وشرح المفصل ٢/ ٨٧، والبحر المحيط ٧/ ٣٣٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٣٣.

(٤) تمييز محول عن الفاعل، فالأصل: تصبَّبَ عرقُ زيدٍ.

(٥) النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ منسوب إلى الكسائي في: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٣، وإلى الفراء في: شرح الكافية ١/ ٢/ ٧٥٥، والبحر المحيط ١/ ٣٢٣.

تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾[١]، وَعَلَيهِ قَولُ الشاعِرِ[٢]:

لـو قلـت مـا في قومِهـا لم تِيـثَمِ يفضُـلُها في حَسَـبٍ ومِيسَـمِ[٣]

ثُمَّ قالَ: وَهَذا لا يُقاسُ عَلَيهِ[٤]، وَأَنشَدَ:

لم يبْـقَ إلا العُـبْطَ والجلاجِـلا[٥]

---

(١) النساء: ١٥٩.

(٢) اختلف في القائل، فقيل:

أ - حكيم بن مُعَيَّة.

ب -أبو الأسود الحِمَّاني.

ج- حُميد الأرقط.

(٣) من الرجز.

لم تيثم: أصلها: لم تأثم. كسر حرف المضارعة، وخفف الهمز، فقلبت الألف ياء لسبقها بالكسرة. والميسم: الجمال. (انظر: تحصيل عين الذهب).

الشاهد فيه: حذف المستثنى منه، والتقدير: ما في قومها أحدٌ.

انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٧١، وتفسير الطبري ٢١/ ٣٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٤٩، وأمالي القالي ٢/ ٢١٠، والخصائص ٢/ ٣٧٠، والمخصص ١٤/ ٣٠، واللآلئ ١/ ٢٠٥، ٢/ ٨٣٠، وتحصيل عين الذهب ٣٧٢، والمفصل ١٢١، واللسان ٨/ ٢٨٦ (قعع)، وخزانة الأدب ٥/ ٦٢.

(٤) لم أقف على قول الأخفش.

وقال البكري في حديثه عن البيت السابق: «وفيه حذفٌ، يُريدُ: ما في قومها أحدٌ، ونظيره في الحذف قولُ الله سبحانه: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾» اللآلئ ٢/ ٨٣٠.

(٥) من الرجز. ولم أقف عليه.

فَأَمَّا قَوْلُ الشاعِرِ(١):

يُطالِبُنِي عَمِّي ثمانِينَ ناقةً ... وَما لِيَ يا عَفْراءُ إلاَّ ثمانِيا(٢)

فَهذا يُقَوِّي البَدَلَ عِندَهُ في قولِكَ: ما قامَ إلاَّ زَيدٌ، فإن جَعَلْتَ الكلامَ استِفهامًا فلا شُذُوذَ فِيهِ، كما قالُوا: ما زَيدًا إلاَّ عِمامَتُهُ، وَإن جَعَلْتَ (ما) نَفيًا كما أَنشَدَ الكُوفِيُّ:

هَلْ هُوَ إلاَّ الذِّئبُ لاقَى الذِّيبا ... كِلاهُما يَطْمَعُ أنْ يُصِيبا(٣)

/ ١٠٩ ب فَهذا عَلَى ما قَدَّمْنا مِن حَذفِ (شَيءٍ)، وَأَنشَدَ الفَرَّاءُ عَنِ الكِسائيِّ:

لم يبقَ إلا المجدَ والقصائدا ... غيرَكَ يابْنَ الأكرَمَينِ والِدا(٤)

---

(١) هو عروة بن حزام.

(٢) البيت من الطويل.

روي: وما لي يا عفراءُ غيرُ ثمانٍ

وروي: وما ليَ والرحمنِ غيرُ ثمانِ

الشاهد فيه: مصب (ثمانيا) على أن ثَمَّ مستثنى منه محذوفٌ. وعلى الروايتين الأخريين لا شاهد فيه.

انظر: ديوان عروة بن حزام ١٩، وأمالي القالي ٣/ ١٦٠، والبديع ١/ ١/ ٢٢٦-٢٢٧، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٧٥٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٥.

(٣) من الرجز.

انظر: التذييل والتكميل ٨/ ١٧٩، والأول في: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٥، ومنهج السالك ١٦٥.

(٤) من الرجز.

لم أقف على القائل.

إلاَّ أنه يُتَأَوَّلُ (غَيرُ) في مَوضِعِ الرَّفعِ وَقَد تَقدَّمَ المُستَثنى عَلَيها[1]، وَكذلِكَ تَقُولُ: ما ضَرَبْتُ إلاَّ زَيدًا، ومِمَّا يُقَوِّي اطِّراحَ حُكمِ (أَحَد) قَولُهُ: ما مَرَرْت إلاَّ بِزَيدٍ، فَوُجُودُ الباءِ يَدُلُّكَ عَلَى أنَّهُ لا مُضمَرَ قَبلَ (إلاَّ) وأنَّ (مَرَرتُ) هُوَ المُتعدِّي بِالباءِ لا بِـ(إلاَّ).

وَقَد وَقَعَتْ (إلاَّ) غَيرَ مَوضِعِها كَقَولِهِ تَعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[2] تقديرُهُ: إنْ نحنُ إلاَّ نَظُنُّ ظَنًّا، وَتَقولُ: ما ضَرَبْنا إلاَّ ضَربًا، وما تَضْرِبُ إلاَّ ضَربًا، ولا يجوزُ: لَسْنا نَضرِبُ إلاَّ ضَربًا؛ لأَنَّهُ يمكِنُكَ أَن تقولَ: لَسْنا إلاَّ نَضْرِبُ ضَربًا، ولا تقدّرُ في (ما) على ذلِكَ، وإنما لم يجُز في: ما ضَرَبْنا إلاَّ ضَربًا، عَلَى تَقدِيرِ التَّقدِيمِ؛ لأَنَّهُ يجِبُ أَن يَكُونَ ما بَعدَ (إلاَّ) مجهُولاً، ولا يجوزُ: ما إلاَّ ضَرْبنا ضَرْبًا؛ لأنَّ (إلاَّ) لا تَلِي (ما) النافيةَ؛ لأنَّ الحاجةَ تَدعُو إلى تَقدِيمِ اسمٍ قَبلَ (إلاَّ).

قال أبو الفتح: «فَأَمَّا (غَيرُ) فإعرابُها في نَفْسِها إِعرابُ الاسمِ الواقِعِ بَعدَ (إلاَّ)، وَما بعدَها مجرورٌ بِإضافَتِها إِلَيهِ، تقولُ: قامَ القَومُ غَيرَ زَيدٍ، كما تقُولُ: إلاَّ زَيدًا، وَما قامَ أَحَدٌ غَيرُ زيدٍ، كما تقُولُ: إلاَّ زَيدٌ، وما بِالدَّارِ أَحَدٌ غَيرَ وتِدٍ[3]، كما تَقُولُ: إلاَّ وتِدًا»[4].

انظر: الزاهر ١/ ١٤٩، والتذييل والتكميل ٨/ ١٨٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٣.

(١) فتكون مستثنى منه.

(٢) الجاثية: ٣٢.

(٣) في اللمع: زيد.

(٤) في اللمع: زيد. ص: ٦٨-٦٩.

قالَ سَعيدٌ: أَصلُ (غَيرُ) أن تَكُونَ صِفةً، وَأَصلُ (إلاَّ) أن تَكُونَ استِثناءً، والدليلُ عَلَى أنَّ أَصلَها الاستِثناءُ، وَغَيرُها محمولٌ عَلَيها أنَّكَ تَستَغني بها عَن ذِكرِ المُستَثنى، تَقولُ: ما قامَ إلاَّ زَيدٌ، وَيُقتَصَرُ عَلَيها دُونَ المُستَثنى فَتَقُولُ: لَيسَ إلاَّ، وَأَمَّا: لَيسَ غَيرُ، فَفِيهِ خِلافٌ[1]، ثمَّ تدخُلُ (غَيرُ) عَلَى (إلاَّ) في الاستِثناءِ، وَتَدخُلُ (إلاَّ) عَلَى (غَيرٍ) في الصِّفةِ، وَالحُكمُ الجامِعُ بَينَهُما هُوَ أنَّ (غَيرًا) تُوجِبُ أنَّ الثاني لَيسَ لَهُ حُكمُ الأَوَّلِ، كما أنَّ (إلاَّ) تُوجِبُ أنَّ الثانيَ لَيسَ لَهُ حُكمُ الأَوَّلِ، وإنما دَخَلَتْ عَلَى (إلاَّ) مِن أجلِ أنها صارَتْ بمنزِلتها في إخراجِ بَعضٍ مِن غَيرِهِ، مَعَ أَنَّ الثانيَ فِيها لَيسَ هُوَ الأَوَّلَ، وقالَ سِيبويهِ: إنما وَقَعَتْ (غَيرُ) في الكلامِ لِيُفصَلَ بها بَينَ ما أُضِيفَ إليهِ وَبَينَ ما وَقَعتْ صِفةً لَهُ[2].

وَالفَرقُ بَينَ (غَيرٍ) في الصفةِ وَبَينَها في الاستِثناءِ أنَّكَ مُهمِلٌ في الصفةِ مَنْ أَضَفْتَ (غَيرًا) إليه، غيرُ مُتَعَرِّضٍ لَهُ بِنَفيٍ وَإثباتٍ، وَأَنتَ في الاستِثناءِ مُخبِرٌ عَنهُ بِالخُروجِ ممَّا لَيسَ بِهِ مُسَمَّى (غَيرٍ)، فَأَنتَ إذا قُلتَ: ما جاءَني غيرُ زيدٍ، فَحَقِيقةُ الكلامِ أنَّكَ نَفَيْتَ المجيءَ عَن جميعِ الأَشياءِ، ولم تَتَعَرَّضْ لِزَيدٍ بِنَفيٍ أو إثباتٍ، كما

---

(١) لم أجد خلافًا في صحة (ليسَ غير)، وإنما خالف بعض المتأخرين في (لا غيرُ). انظر: مغني اللبيب ٢٠٩، وحاشية الدسوقي عليه ١/ ١٦٩.

أما إعراب (غير) في مثل هذا ففيه خلاف سيذكر طرفًا منه قريبًا. وانظر فيه للاستزادة: شرح السيرافي ٣/ ١٢٥ أ، ب.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٣.

لَو قُلتَ: ما جاءني غُلامُ زيدٍ؛ لأنَّ المُضافَ إنما يُذكَرُ لِيُخَصِّصَ الأَوَّلَ لا غيرُ، وكذلِكَ إذا قُلتَ: جاءني غَيرُ زَيدٍ، أَثبَتَّ المجيءَ لِمَن هُوَ غيرُ زَيدٍ، وَلَم تَتَعَرَّض لِزَيدٍ بِشَيءٍ.

وَيجُوزُ الحَملُ عَلَى مَوضِعِ (غَيرٍ) في العَطفِ، نحوُ: ما جاءَني غَيرُ زَيدٍ وَعمروٌ، والجرُّ لا إشكالَ فِيهِ.

ولا يُوصَفُ بِـ(إلاَّ) إلاَّ عَلَى ثلاثِ شرائطَ: مِنها: أَن يَكونَ مَوصُوفُ (إلاَّ) مَذكُورًا؛ لأنها لم تَقْوَ في الصفةِ، فَلو قُلتَ: ما جاءَ إلاَّ زَيدٌ، لم تَكُنْ إلاَّ صِفةً لِشَيءٍ، كما أنَّ الظَّرفَ قَد يَقَعُ صِفةً عَلَى شَرِيطةِ أَن يُذكرَ مَوْصوفُهُ، نحوُ: لي دِينٌ في ذِمَّتِكَ، إذا جَعَلْتَ (في) وَصفًا، ولا يجوزُ: لي في ذِمَّتِكَ، فَتَجعَلُهُ وَصفًا كما يجوزُ: في الدَّارِ قائمٌ، وَأيضًا فإنَّكَ تحمِلُ (إلاَّ) عَلَى (غَيرٍ) في أَقوَى حالِها، وَذَلِكَ أَن يُذكَرَ موصُوفُها.

وَمِنها: أَن يكونَ الموصُوفُ جميعًا احترامًا لِوضعِها الأَوَّلِ، وَتَنبِيهًا عَلَى حُكمِها المنقُولةِ هِيَ عَنهُ، كما فُعِلَ ذَلِكَ في بابِ المفعُولِ مَعَهُ.

والثالِثُ: أَن يَكونَ ما بعدَها مُفرَدًا لا جملةً، حملاً عَلَى (غَيرٍ)، لَو قُلتَ: ما جاءني أَحَدٌ إلاَّ زَيدٌ خيرٌ مِنهُ لم يَكُنْ إلاَّ صِفةً، قَرَأَ بَعضُ القُرَّاءِ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيْلٌ مِنْهُمْ﴾[1] بِرَفعِ (قَليلٍ)[2] عَلَى أَن يَكونَ صِفةً، ذَكَرَهُ ابنُ

(١) البقرة: ٢٤٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٢٧، البحر المحيط ٢/ ٢٦٦.

خَالَوَيهِ(١) عَن أُبَيٍّ(٢) والأَعمَشِ(٣)، وقال الشاعرُ:

وَكُـــلُّ أخٍ مُفارِقُـــهُ أخُـــوهُ   لَعَمْـــرُ أبيـــكَ إلاَّ الفرقَـــدانِ(٤)

/ ١١٠ أ فَـ(إلاَّ) صِفةٌ لِـ(كُلٌّ)، وَيَتَمَيَّزُ عَن (غَيرِ)؛ لأنها تَقَعُ صِفةً لِلمَعرِفةِ وَالنَّكرةِ لَفتًا إلى بابِها في الاستِثناءِ، وَمِنهُ قَولُهُ تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٥) فَـ(إلاَّ) صِفةٌ لِلآلهةِ، وَلا يجوزُ أَن يَكُونَ بَدَلاً كما زَعَمَ بَعضُهم، وَهُوَ المُبَرِّدُ(٦)، لأمرَينِ:

---

(١) انظر: مختصر ابن خالويه ١٥.

وابن خالويه: هو الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني، أبو عبد الله. (ت ٣٧٠هـ)، نحوي ولغوي ومفسر، من تصانيفه: إعراب القراءات السبع، وإعراب ثلاثين سورة، وشرح مقصورة ابن دريد، وغيرها. انظر: إنباه الرواة ١/ ٣٥٩، وغاية النهاية ١/ ٢٣٧، وبغية الوعاة ١/ ٥٢٩.

(٢) هو أبي بن كعب بن قيس الأنصاري، من بني النجار، أبو المنذر، الصحابي الجليل، سيد القراء، من فُضلاء الصحابة، شهد بدرًا، وبيعة العقبة الثانية، رضي الله عنه وأرضاه، اختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة ١٩، وقيل ٣٢، وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب التهذيب ١/ ١٦٤، وسير أعلام النبلاء ١/ ٣٨٩.

(٣) هو سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد، الكوفي، الملقب بالأعمش، (ت ١٤٨هـ)، تابعي مشهور، كان محدثًا وقارئًا عارفًا بالفرائض، لقي أنس بن مالك رضي الله عنه، وروى عنه مرسلًا، وروى عنه سفيان الثوري، وغيره. انظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٥، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٩٤، وسير أعلام النبلاء ٦/ ٢٢٦.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) الأنبياء: ٢٢.

(٦) هذا ما نسبه إليه ابن ولاد. وفي المقتضب ما يخالفه، قال: «هذا باب ما تقع فيه (إلاَّ) وما بعدها نعتًا

أحدُهما: أنَّ البَدَلَ في الإيجابِ لا يَصِحُّ، وَ(لَو) في الماضِي بمنزلةِ (إنْ) في المُستَقبَلِ.

والثاني: أنَّ البَدَلَ يجِبُ أن يقُومَ مَقامَ المُبدَلِ مِنهُ، وَلَو فُعِلَ ذلِكَ في قولِهِ تَعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ لَكانَ خَطَأً في الإعرابِ، وَلَو أَسْنَدْنا الفِعلَ المَوجُودَ بَعدَ (لَو) إلى الله، وَأَزَلْنا (إلاَّ) لكانَ خَطَأً كَبِيرًا، تَعالى اللهُ عَن ذَلِكَ، وَأَنشَدُوا[1]:

لِـــدَمٍ ضـــائعٍ تَغَيَّـــبَ عَنْـــهُ ... أَقْرَبُـــوهُ إلاَّ الـــصَّبا وَالجَنُـــوبُ[2]

وَأَنشَدُوا[3]:

بمنزلة (غير) وما أُضيفت إليه... قال الله عز وجل: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، المعنى والله أعلم: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله». (المقتضب ٤/ ٤٠٨).

وقد ردَّ على قول المبرد الأول ابن ولاد، وأبو حيان وابن هشام. انظر: الانتصار ١٦٦، والبحر المحيط ٦/ ٣٠٤-٣٠٥، ومغني اللبيب ٩٩، ٦٩٦. (١) لأبي زُبيد الطائي.

(٢) البيت من الخفيف. روي:

لِـــدَمٍ ضـــائعٍ نـــأتْ أقربـــوهُ ... عنـــه إلا الـــصبا والجنـــوبُ

وروي: (الدبور) بدل (الجنوب). وروي: إلا الصدى والجبوب. وروي (من دم) بدل (لدم).

انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٦١٣، والمعاني الكبير ٣/ ١٠٢٣، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨١، والتذييل والتكميل ٨/ ٢٠٦، والبحر المحيط ١/ ٢٨٨، والمقاصد النحوية (مع الخزانة) ٣/ ١٠٥، واللباب في علوم الكتاب ٢/ ٢٤٢، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٩، والدرر اللوامع ٣/ ١٦٩.

(٣) للأخطل.

وَبِالصَّرِيمةِ مِنهم مَنزِلٌ خَلَقٌ   عافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤيُ والوَتِدُ[(١)]

فَجَعَلَها[(٢)] نَعتًا لِلمُضمَرِ، وَالمُبينُ بِالإعرابِ هُوَ ما بَعدَ (إلاَّ)؛ لأنها حَرفٌ لَيسَتْ بِقابِلةِ الإعرابِ، وَمِن ذَلِكَ قولُهُ[(٣)]:

أُنِيخَتْ فَأَلقَتْ بَلدةً دُونَ بَلدةٍ   قَلِيلٌ بها الأَصواتُ إلاَّ بُغامُها[(٤)]

فَأَوقَعَها صِفةً لِلمَعرِفةِ، وَعَليهِ: جاءَني القومُ إلاَّ زَيدٌ، كأَنَّكَ قُلتَ: جاءَني القَومُ الذينَ هُم غَيرُ زَيدٍ، فَلَيسَ في الكَلامِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ جاءَ أَو لم يجئْ، وَإنما ذَكَرتَهُ لِتُبَيِّنَ صِفَتَهُم بِهِ.

---

(١) البيت من البسيط.

الصريمة: الرملة المنقطعة. والخلق: البالي. (عن الديوان).

انظر: شعر الأخطل ٢٩٧، والتبيان ١/ ٨٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٢٧، ومغني اللبيب ٣٦٣، وشفاء العليل ١/ ٥٠٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٠، وشرح أبياته ٥/ ١٢٦.

(٢) في ج: فجعلناهُ.

(٣) هو ذو الرمة.

(٤) البيت من الطويل.

البغام: صوت الظبي، واستعاره للناقة، يقول: إنه أناخ هذه الناقة في أرض فلاة، لا يسمع فيها صوتٌ غير صوت هذه الناقة. وأراد بالبلدة الأولى ما يقع على الأرض من صدرها إذا بركت، وبالبلدة الثانية الفلاة التي أناخها فيها. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٠٠٤، والتخريج ٣/ ٢٠٠٩، والعين ٨/ ٤٢ (بلد)، والكتاب ٢/ ٣٣٢، والمقتضب ٤/ ٤٠٩، والأصول ١/ ٢٨٦، وتهذيب اللغة ١٤/ ١٢٨ (بلد)، ومقاييس اللغة ١/ ٢٩٨ (بلد)، وتحصيل عين الذهب ٣٦٧، ومعجم البلدان ١/ ٤٨١، واللسان ٣/ ٩٥ (بلد)، ومغني اللبيب ١٠٠، ٤١٧، وخزانة الأدب ٣/ ٤١٨.

وَأجازُوا: لا إلهَ إلاَّ اللهُ، عَلَى وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أنَّ الخبرَ محذُوفٌ، وَالاستِثناءُ قَد أَتى بَعدَ فَراغِ الجُملةِ، وَإنْ كانَتْ مُفتَقِرةً كُلَّ الافتِقارِ إلى الاستِثناءِ فَنَصَبَتْ، كما تقُولُ: ما جاءَني أَحَدٌ إلاَّ زَيدًا.

وَالثاني: أن تجعَلَ (إلاَّ) وما بعدَها وَصفًا لَهُ وَالخَبرُ أيضًا محذُوفٌ، والرَّفعُ عَلَى البَدَلِ، وَأنشَدَ سِيبويهِ[1]:

مَـــا بِالمَدِينَـــةِ دارٌ غَـــيرُ وَاحِـــدةٍ   دَارُ الخَلِيفَـــةِ إلاَّ دارُ مَروانَـــا[2]

جَعَلُوا (غَيرًا) صِفةً كَـ(مِثلٍ)، والكُوفيُّ لا يَعرِفُ الوَصفَ بِـ(إلاَّ)[3]، وَمَن جَعَلَهُ بمنزلةِ الاستِثناءِ لم يَكُن لَه بُدٌّ مِن نَصْبِ أَحَدِهما.

وَأمَّا (غَيرُ) فَشَرائطُها في الاستِثناءِ الشرائطُ المُتَقَدِّمةُ لِـ(إلاَّ)، إلاَّ أنَّ (غَير) بحكمِ الاسميَّةِ تَتَحَمَّلُ الإعرابَ، وَيَنجرُّ ما بعدَها بحكمِ الإضافةِ، وَالنُّكتةُ في هذا هُوَ أنَّ المُستَثنى وَصَلَ إليهِ العامِلُ بِوَساطةِ (إلاَّ)، وَلَيسَ مَعَ (غَيرٍ) مُوْصِلٌ يُوصِلُ الفِعلَ إليها، وَالقَولُ في ذَلِكَ أنَّ (غَير) يُشبِهُ الظَّرفَ في الإبهامِ والشَّياعِ،

---

(١) للفرزدق. انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٠.

(٢) البيت من البسيط.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٩٠، والمقتضب ٤/ ٤٢٥، والأصول ١/ ٣٠٣، وتحصيل عين الذهب ٣٧٠-٣٧١، والإفصاح ٣٦٨، والبديع ١/ ١/ ٢٣٥، وتذكرة النحاة ٥٩٦، والجنى الداني ٥١٩.

(٣) يوحي كلام الفراء بغير هذا، فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾: «(إلا) في هذا الموضع بمنزلة (سوى)، كأنَّك قُلت: لو كان فيهما آلهةٌ سِوى الله أو غيرُ الله لفسد أهلها» (معاني القرآن ٢/ ٢٠٠).

وَتَتَخَصَّصُ بها تُضِيفُها إِلَيهِ كما يَتَخَصَّصُ أَمَامُ وخَلْفُ، وتُبْنَى إذا اقْتُطِعَتْ عِندَ الأَكثَرِ[(١)]، في قَولِكَ: لَيسَ غَيرُ، كما يُبنى قَبلُ وَبَعدُ، والظرفُ يَعمَلُ فِيهِ رائحةُ الفِعلِ، فَحُمِلَتْ عَلَيهِ، وَأَيضًا فإِنَّكَ إذا قُلتَ: قامَ القومُ غَيرُ زَيدٍ، فَـ(غَيرُ) اسمٌ مُسَمَّاهُ المُرتَفِعُ بِـ(قامَ)، فَأَشبَهَتِ الحالَ في قَولِكَ: قامَ زَيدٌ ضاحِكًا، والجامِعُ بَينَهُما أَنهما فَضلتانِ مُسَمَّاهما مُسمَّى الفاعِلِ، والخارِجُ من حُكمِ الأَوَّلِ إذا كانَتِ استِثناءً هُوَ المجرورُ بإضافةِ (غَيرِ) إليهِ، فالمجرورُ في المعنى بمنزلةِ المنصُوبِ في قَولِكَ: قامَ القَومُ إلاَّ زَيدًا، فَمَتى وَقَعَتِ استِثناءً فانظُرْ إعرابَ الأَسماءِ الواقِعةِ بَعدَ (إلاَّ) فَأَعربْ (غَيرًا) إعرابَها، إنْ رَفعًا فَرَفْعٌ، وإنْ نَصبًا فَنَصْبٌ، وإنْ جرًّا فَجرٌّ، فَمِن ذَلِكَ قولُهُ تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾[(٢)] تُنْصَبُ عَلَى الاستِثناءِ مِنَ (القاعِدِينَ)، وَإن شِئتَ مِنَ (المؤمِنِينَ)، أَو مِنَ الضميرِ فيهما، فَإِن كانَ مِنهُما فالعامِلُ فِيهِ (يَستَوِي)، وَإن كانَ مِنَ الضَّميرِ فِيهما فالعامِلُ فِيهِ العامِلُ في المُضمَرِ، وإذا كانَ مِنَ (القاعِدِينَ) أو مِنَ (المؤمنينَ) جازَ أَن تَتَقَدَّمَ عَلَيهما بَعدَ

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤/ ١٢٩.

(٢) النساء: ٩٥.

قرأ بنصب (غير) نافع وابن عامر والكسائي، ورويت عن ابن كثير، وقرأ باقي السبعة برفعها. انظر: السبعة ٢٣٧، والحجة للقراء السبعة ٣/ ١٧٩، والتيسير ٩٧. وقرأ الأعمش وأبو حيوة بالجر. انظر القراءة منسوبة إليهما في: البحر المحيط ٣/ ٣٣٠، ولأبي حيوة وحده في مشكل إعراب القرآن ٢٠٦، وانظرها غير منسوبة في: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٦٤ (قراءة)، وإعراب القرءات الشواذ ١/ ٤٠٤.

(يَستَوِي)، وإن كانَ مِنَ المُضمَرِ لم يَتَقدَّمْ عَلَى الألِفِ واللامِ التي عَمِلَتْ في صاحِبِهِ؛ لأنَّهُ داخِلٌ في الصلةِ، وَلَو تَقَدَّمَ (غَيرُ) عَلَى (المؤمنينَ) خَلَصَ الاستِثناءُ للقاعِدِينَ والمؤمِنِينَ، وَمِنَ الضميرِ في (القاعدينَ) لا غيرُ، / ١١٠ ب وَكَأنَّهُ قالَ: إلاَّ أُولي الضَّرَرِ، ويجوزُ أن يُنصَبَ عَلَى الحالِ منَ (القاعدين)، أو مِنَ المضمَرِ فِيهِ، أو مِنَ (المؤمنينَ)، أو مِنَ المضمَرِ فِيهِ، وَمَن رَفعهُ كانَ عِندَهُ صِفةً للقاعِدِينَ، لأنهم غَيرُ مَقصودٍ قَصدُهُم، كما كانَ قَولُهُ تَعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾[1]. وَمَن جَرَّهُ جَعَلَهُ صِفةً لِلمُؤمِنِينَ عَلَى ما تَقدَّمَ قَبلُ، وَيجوزُ في الرفعِ البَدَلُ مِنَ (القاعِدينَ)، وَقَد مَنَعَ مِنهُ السِّيرَافِيُّ، وَقالَ: يَصِيرُ التَّقدِيرُ: وَلا يَستَوِي القاعِدُونَ الذينَ لَيسُوا أُولي ضَرَرٍ[2]، وما أراهُ إلاَّ حَسَنًا، وفي الجَرِّ البَدَلُ مِنَ (المؤمِنِينَ).

فأمَّا قولهم: ما أَقُومُ إلاَّ أَنْ تَقُومَ، فَـ(إلاَّ) استِثناءٌ، والتقديرُ فِيهِ: إلاَّ بَعدَ أَن تَقُومَ، وَقالَ المُبَرِّدُ: إذا قُلْتَ: ما قَامَ أَحَدٌ غَيرُ زيدٍ، جازَ عَلَى الوَصْفِ والبَدَلِ، قال المُبَرِّدُ: وتقولُ: لَقِيتُ القَومَ غَيرَ زيدٍ، عَلَى الوَصفِ والبَدَلِ، إذا كانَ القومُ عَلَى غَيرِ مَعهُودٍ[3]، فإنْ قُلتَ: ما جاءَني إلاَّ زَيدًا غَيرَ عَمْرٍو أَحَدٌ، جازَ عَلَى ما سَبَقَ في الاستِثناءَينِ، وَعَلَيهِ:

---

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) لم أقف على قوله.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٤٢٣.

ومـــا لِيَ إلاَّ اللهَ غَــيرَكَ نـــاصِرُ(١)

قالَ أبو الفَتحِ: «فَأمَّا (سِوَى) فَمَنصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَما بَعدَها مجرورٌ بِإضافَتِها إِلَيهِ، تَقولُ: قامَ القَوْمُ سِوَى أَبِيكَ، وَما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ سِوَى أَخِيكَ»(٢).

قالَ سَعِيدٌ: سِوَى وسُوَى وَسَوَاء، إذا ضَمَمْتَ أو كَسَرْتَ قَصَرْتَ، وإذا فَتَحْتَ مَدَدْتَ، وَهِيَ ظَرفٌ غَيرُ مُتَمَكِّنٍ، كما سَبَقَ، يُستَثنى بِهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ: وَصْلُكَ (الذي) بِهِ، وَهُوَ مَنصُوبٌ إلاَّ أَنَّهُ مَقصُورٌ لا يَظهَرُ فِيهِ إعرابٌ، وَممدودٌ لا يُرفَعُ وَلا يُجَرُّ إلاَّ في ضَرُورةِ الشِّعرِكما سَبَقَ في قَولِهِ:

وَمـا قَـصَدَتْ مِـن أَهلِهـا لِـسوائكا(٣)

فأمَّا قَولُهُ:

فلَـم يَبْـقَ منهـا سِــوى هامــدٍ(٤)

فَـ:سِوَى هُنا، مُخرَجٌ عَنِ الظَّرفِيَّةِ، وَهُوَ فاعِلٌ لِلضَّرُورةِ(٥)، وَلا يكونُ

---

(١) سبق تخريجهُ.

(٢) اللمع ٦٩.

(٣) سبق تخريجهُ.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) قال ابن عصفور: «فاستعمل (سواء) اسمًا ... وكذلك (سوى) لا يخرج عن الظرفية إلا في الضرورة، نحو قوله:

فلم يبق سوى ... البيت

استِثناءً؛ إذْ لَيسَ قَبْلَهُ ما يُستَثنى مِنهُ. وَممَّا يَكُونُ عَلَى غَيرِ الاستِثناءِ في أَحَدِ القَولَينِ قَولُ العَنبرِيِّ(١):

كَـأَنَّ رَبَّـكَ لم يَخْلُـقْ لخَـشْيَتِهِ ... سِـواهُمُ مِـنْ جميـعِ النَّـاسِ إنسانا(٢)

فَلا يَكُونُ (سِواهُم) مَفعُولاً بِهِ لِـ(يخلُق) في غَيرِ الضَّرورَةِ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ مُتَمَكِّنًا، وَلأَنَّهُ يَبْقَى (إنسانٌ) بِغَيرِ ناصِبٍ، إلاَّ أَن يَكُونَ تمييزًا أَو حالاً، وإنما (إنسانٌ) كانَ مَوصُوفًا بِـ[قوله](٣) (سِوَى)، فلَمَّا تَقَدَّمَ انتَصَبَ عَلَى الحالِ، وَيجوزُ أَن يَكُونَ استِثناءً.

قالَ أَبُو الفتحِ: «فَأَمَّا(٤) (لَيْسَ)، وَ(لا يَكُونُ)، وَ(عَدا)، فَما بَعدَهُنَّ مَنصُوبٌ أَبَدًا، تَقُولُ: أَتاني القَومُ لَيسَ زَيدًا، وَانطَلَقُوا لا يَكُونُ عَمْرًا(٥)، وَذَهَبُوا عَدا

لأنه لما اضطر إلى إخراجها عن الظرفية جُعلا بمنزلة (غير)، وحكم لهما بحكم الأسماء بدلًا من ذلك الحكم الذي كان في حال السعة» انظر: ضرائر الشعر ٢٩٢.

(١) هو قُريط بن أُنَيف.

(٢) البيت من البسيط.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٥، والحيوان ٦/ ٤٣٢، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٠٦، والعقد الفريد ٣/ ١٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١، والبديع ١/ ١/ ٢١٩، وخزانة الأدب ٧/ ٤٤١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ٣٠٤.

(٣) في د.

(٤) في اللمع: وأمَّا.

(٥) في اللمع: بكرًا.

جَعفَرًا»[١].

قالَ سَعيدٌ: العَرَبُ تحمِلُ الشيءَ عَلَى الشَّيءِ لمعنىً اجتَمَعَ[٢] فِيهما، وَلَيسَ لَنا أن نَقِيسَ ذَلِكَ، وإنما يُقبَلُ ما وَرَدَ مِنهُ، مِثالُ ذَلِكَ ما نحنُ بِصَدَدِهِ، وَهوَ أَنَّنا حمَلْنا (لَيسَ) عَلَى (إلاَّ) لاجتِماعِهِما في أنَّ ما يَرِدُ بَعدَ (لَيسَ) إذا وَرَدَتْ بِعدَ مُوجَبٍ خارِجٌ ممَّا دَخَلَ فِيهِ الأَوَّلُ، كما تَقُولُ في الذي بعدَ (إلاَّ) في الإيجابِ، وَفي النَّفيِ داخِلٌ فيما خَرَجَ مِنهُ الأَوَّلُ، وَلَيسَ لَنا أن نَقِيسَ علَى ذَلكَ: لم، ولا، وما، وما كانَ نَفيًا محضًا، فأمَّا ما حَكاهُ الفرَّاءُ مِن قَولِهِم: كُلُّ شَيءٍ مَهَهٌ وَمَهاهٌ ما النِّساءَ وَذِكرَهُنَّ[٣]، يُرِيدُ إلاَّ النِّساءَ، فشاذٌّ. وَكَذلِكَ (عَدَا) بمعنى جَاوَزَ، وَلا يُستَعمَلُ جَاوَزَ في الاستِثناءِ، فالحُكمُ الجامِعُ بَينَهُما مَوجُودٌ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِن مَعنى الاشتِقاقِ؛ لأنهم قالُوا: إنما سَمَّوُا القَارُورَةَ قَارُورةً، لاستِقرارِ الماءِ فِيها، فَلَو قِيسَ عَلَى ذَلِكَ لَسَمَّوا الجُبَّ[٤] قارُورةً، وَكَذلِكَ الكُوزُ، وَالجرَّةُ.

---

(١) اللمع ٦٩.

(٢) في ج: اجتمعا.

(٣) رواه عن الفراء الأزهري في تهذيب اللغة ٥/ ٣٨٥ (مه). وفيه معناه: كل شيء حسن يسيرٌ إلا النساءَ.

قال الميداني: مَهَه، ويروى مهاةٌ، ومعناهما اليسير الحقير، أي إنَّ الرجلَ يحتمِلُ كلَّ شيءٍ حتى يأتيَ ذِكرُ حُرَمِه، فيمتعِضُ حينَئذٍ، فلا يحتملهُ. انظر: مجمع الأمثال ٣/ ٥.

وروي: ما خلا النساءَ، فلا شاهد حينئذ.

انظر: مقاييس اللغة ٥/ ٢٦٨ (مه)، والمخصص ١٣/ ٦٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٧.

(٤) في أ: الحب. والجُبُّ: البئر، وقيل: البئر التي لم تُطوَ، وقيل: البئر الكثيرة الماء، البعيدة القعر. انظر: اللسان

=

وَقِيلَ: (خلا) أقعَدُ في النَّفي الذي يُقَرِّبُهُ مِن (إلاَّ) مِن جاوَزَ، كَقَولِكَ: الخَلا والمَلا، وَكَقولِهِم: لِعشرٍ خلَوْنَ، وَأمَّا (عَدَا) فَهِيَ مُبهمةٌ، وَالمُبهَمُ أحمَلُ الوُجُوهِ مِنَ المُختَصِّ، بِدَلِيلِ (الذي) و(زيد)، وَقَد تختَصُّ إحدى الكلِمَتَينِ المُشتَرِكَتَينِ في المَعنى بِشَيءٍ دُونَ الأُخرَى، كما تَقُولُ: العَمْر والعُمُر، وَلا تَقُولُ في القَسَمِ إلاَّ بِالفَتحِ[1].

وَقِيلَ: عَدَا/ ١١١ أ لما قَرُبَ مِنكَ، وَكادَ يَقَعُ، وَجاوَزَ لما بَعُدَ وَقَرُبَ، وَلا يَقَعُ مِن هَذِهِ الآلاتِ جمِيعِها في الاستِثناءِ المُنقَطِعِ إلاَّ (غَيرُ) وَحدَها، لِتَمَكُّنِها بِالشَّبَهِ بَينَهُما، وَلا يَصِحُّ في باقِيها، وَذَلِكَ أنَّ (إلاَّ) لم تَقْوَ فِيهِ؛ لأنَّ المَوضِعَ لِـ(لَكِنْ)، وَهَذِهِ الآلاتُ محمُولةٌ عَلَيها، فَيَجِبُ أن تَقصُرَ المحمُولةُ عَلَى (إلاَّ) عَنها.

وَلا يَظهَرُ اسمُ (لَيسَ) و(لا يَكُونُ) المرفُوعُ، وَتَقدِيرُ الكَلامِ: أتاني القَومُ لَيسَ بَعضُهُم زَيدًا، وَلا يَكُونُ بَعضُهم زَيدًا، فَأَضمَرْتَ الفاعِلَ، وَلا يجوزُ إظهارُهُ؛ لأنَّ هَذِهِ الأَشياءَ محمُولةٌ عَلَى (إلاَّ)، وَلم يَظهَرْ بَعدَ (إلاَّ) مَرفُوعٌ وَمنصُوبٌ عَلَى جِهةِ الاستِثناءِ، وَإنما لم يَظهَرْ هُنا؛ لئلاَّ يَكونَ الفَرْعُ أوسَعَ مِنَ الأَصلِ، وَعَلَى هذا أنشَدَ الفَرَّاءُ[2]:

فَيُصْبِحُ ما في الأرضِ مِنِّي بَقِيَّةً   لِناظِرِهِ لَيْسَ العِظامَ العوارِيا[3]

١/ ٢٥٠ (جبب).

(١) أي مفتوحة الفاء، دون المضمومة. انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٢٨ ب.

(٢) لم أقف على موضع إنشاده.

(٣) البيت من الطويل.

لم أعرف قائله.

وَمِنهُ قَولُهُ عَلَيهِ السَّلامُ: «ما مِن نَبيٍّ إلاَّ وَقَدْ أَخْطأَ خَطِيئةً، أو هَمَّ بخَطِيئةٍ لَيسَ يحيى بنَ زَكَرِيا»[1].

وَأَمَّا قَولهُم: لَيسَ غَيرُ، فَـ(غيرُ) مَبْنِيَّةٌ عِندَ المُبَرِّدِ لِتَضَمُّنِها المضافَ كَـ: قَبلُ وَبعدُ[2]، وَهِيَ مُناسِبةٌ لِتِلكَ في العُمُومِ، وَقَد بَيَّنَّاهُ في الاستِثناءِ، وَالزَّجَّاجُ يَعتَقِدُ أنها مُعرَبةٌ؛ لأنَّ مُضافَها لا يُخَصِّصُها، والخَبرُ عِندَهُ محذُوفٌ، والتَّنوِينُ سَقَطَ لإرادَةِ المُضافِ[3].

وَالكُوفيُّ يُقَدِّرُ المُضمَرَ المجهُولَ، كَأنهم قَالُوا: لَيسَ فِعلُهُم فِعلَ زَيدٍ[4]، وَكانَ ابنُ كَيسانَ يَقُولُ: الكُوفيُّونَ يخرِجُونها مِنَ الأفعالِ إلى حُرُوفٍ، ولا إضمارَ فِيهِنَّ[5]، وَقَد وَقَعَتْ هَذِهِ الأَشياءُ صِفةً، وَقَالَ[6]:

روايته في مصدريه: (وأصبح) بدل (فيصبح)، و(تقيَّة) بدل (بقيَّة)، و(العواليا) بدل (العواريا).

الشاهد فيه: نصب (العظام) على أنها خبرٌ لليسَ.

انظر: تهذيب اللغة ١٣/ ٧٤ (ليس)، واللسان ٦/ ٢١١ (ليس). ولم أجده في غيرهما.

(١) رواه الإمام أحمد في المسند ١/ ٢٥٤، عن عبد الله بن عباس، وابن أبي شيبه في المصنَّف ٦/ ٣٤٥، عن عبد الله بن عمر، مع اختلاف باللفظ لم يطل موضع الشاهد.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٤٢٩.

(٣) لم أقف على نسبته للزجاج، ونسب للأخفش في: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٤٩.

(٤) انظر رأي الكوفيين في شرح السيرافي ٣/ ١٢٧ ب.

(٥) لم أقف على هذا.

(٦) هو رؤبة.

عَـدَدْتُ قَـومِي كَعَدِيْـدِ الطَّـيْسِ إذْ ذَهَـبَ القَـومُ الكـرامُ لَيْـسِي[(١)]

وَهُوَ قَلِيلٌ.

وَقالَ الأَخفَشُ: لا يحسُنُ في الاستِثناءِ: أتاني القَومُ لَيسِي وَلَيسَكَ؛ لِقِلَّةِ تَصَرُّفِها هُنا[(٢)].

قالَ المُبَرِّدُ: كانَ الجَرْمِيُّ يختارُهُ، وَذلِكَ قَولُكَ: أتاني القَومُ لَيسُوا زَيدًا، وَأتاني القَومُ لَيسُوا إخوتَكَ، وَأَتَتني المَرأةُ لا تَكُونُ فُلانةَ[(٣)]، وَهَذا قَبِيحٌ؛ لأنَّ (القَومَ) مَعرفةٌ، فَكَيفَ يَصِفُهُ بِالنَّكِرةِ؟ وَذلِكَ أنَّ الجُملةَ نَكِرةٌ.

فأمَّا سِيبويهِ فالذي حَكَاهُ عَنِ الخَلِيلِ: ما أَتاني أَحَدٌ لَيسَ زَيدًا، وَما أتاني رَجُلٌ لا يَكُونُ زَيدًا، إذا جَعَلْتَهُ بمنزِلةِ قَولِكَ: ما أتاني أَحَدٌ لا يقولُ ذاكَ، بمنزلةِ: غَيرُ قائلٍ ذاكَ[(٤)].

وَالغالِبُ في هَذا عَلَى (لَيسَ) في هذا البابِ شَبَهُ الحُرُوفِ، ألا تَرَى أنَّكَ

---

(١) من الرجز.

والطيس: اختلف في معناه، ومما قيل: إنه الرمل الكثير.

انظر: ديوان رؤبة ١٧٥، العين ٧/ ٢٨٠ (طيس)، وتهذيب اللغة ١٣/ ٢٨ (طيس)، والحلبيات ٢٢١ (الثاني)، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٣، والمفصل ١٣١ (الثاني)، وشرح المفصل ٣/ ١٠٨، ومغني اللبيب ٢٢٧ (الثاني)، وشرح شواهده ١/ ٤٨٨، وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٤.

(٢) لم أقف على قول الأخفش هذا.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٤٢٨.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨. وانظر الموازنة بين قول سيبويه والمبرد في هامش المقتضب ٤/ ٤٢٨.

تَقُولُ: قامَ القَومُ لَيسَ زَيدًا، كما تَقُولُ: إلاَّ زَيدًا، فإن قُلتَ: إلاَّ أن يَكُونَ زَيدٌ، جازَ في (زَيد) الرفعُ والنَّصبُ، وَلا تكونُ التي لِلاستِثناءِ لِوُجُودِ إلاَّ، وَأن يَكُونَ هُوَ المُستَثنى، والثاني عَدَمُ (لا) مِن (يكونُ)، وَيَدُلُّكَ عَلَى أنَّ (لا يكونُ) يَقَعُ صِفةً قَولُ بَعضِ العَرَبِ: ما أَتَتِ امرأةٌ لا تكونُ فُلانةَ، وَما أَتَتني امرأةٌ لَيسَتْ فُلانةَ، وَلا تكُونُ فُلانةَ[1]، فَلَو لم يجعَلُوهُ صِفةً لم يُؤَنِّثُوا.

وَلم يُجَوِّزا الوَصفَ بِـ: عَدا وَخَلا، كَما جَوَّزُوهُ في: لَيسَ ولا يَكونُ، وَهما عَلَى مَعناهما؛ لأنَّ (خَلا) لا يَتَعَدَّى[2] إلاَّ في الاستِثناءِ، وَلَيسَ بِفعلِ جَحْدٍ، وَ(عدَا) وَإن تَعَدَّى فَلَيسَ بِفِعلِ جَحدٍ، فَلَم يَقْوَيَا عَلَى أن يَكُونا بمنزلةِ (لَيسَ) و(لا يَكُونُ) عَلَى الوَصفِ والتَّصَرُّفِ[3].

والنُّحَاةُ في هذا البابِ عَلَى ضَربَينِ: مِنهُم مَن يجعَلُ لهذِهِ الأَفعالِ مَوضِعًا مِنَ الإعرابِ، وَمِنهُم مَن لا يجعَلُ لها ذَلِكَ[4]. فَمَن جَعَلَ لها مَوضِعًا مِنَ الإعرابِ، فإنها إذا وَرَدَتْ بَعدَ النَّكِراتِ كانَتْ صِفاتٍ، وَإن وَرَدَتْ بَعدَ المعارِفَ كانَت

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨، والأصول ١/ ٢٧٨.

(٢) في ج: يتعدَّ.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٢٨ أ.

(٤) انظر القولين في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦١، والتذييل والتكميل ٨/ ٣٢١، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٢/ ١٦٣.

أحوالاً(١)، حملاً عَلَى سائرِ الجُمَلِ، فتَقدِيرُهُ: جائزٌ مِن زَيدٍ.

وَمِنهُم مَن لم يجعَلْ لها مَوضِعًا مِنَ الإعرابِ، وَيقُولُ: هَذِهِ جُمَلٌ تَدُلُّ عَلَى الاستِثناءِ وَلَيسَ لها مَوضِعٌ؛ لأنها لم تَتَعَلَّقْ بما قَبلَها تَعلُّقَ العامِلِ بِالمَعمُولِ، وإنما هُوَ بمنزلةِ قَولِهِ تَعالى: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾(٢)، ثمَّ قالَ مِن بَعدِهِ بِكلام: ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾(٣) فَكَأَنَّهُ في المَعنى: الأَعرَابُ أَشَدُّ كُفرًا وَنِفاقًا إلاَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ [وَاليومِ الآخِرِ](٤)، فالمَعنى مَعنى الاستِثناءِ وَلَيسَ لَهُ مَوضِعٌ(٥)، وَمِنهُ قَولُهُ: / ١١١ ب تَعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾(٦) فَالمَعنى: إلاَّ أَنْ يَكونَ لَهُ إخوَةٌ فَلأُمِّهِ، فالمَعنى مَعنى الاستِثناءِ وَلَيسَ بِاستِثناءٍ في اللفظِ.

وَاعلَم أنهم قالُوا: إنَّ المضمرَ المنصوبَ إذا اتَّصَلَ بِـ: لَيسَ وَلا يَكُونُ في الاستِثناءِ لم يَكُنْ إلاَّ مُنفَصِلاً؛ لأنَّ الإضمارَ لم يَسْتَحْكِمْ فِيها، فَتَقُولُ: أَتاني القَومُ لَيسَ إِيَّاكَ، وَلا يَكُونُ إِيَّاكَ، وَلا يَحْسُنُ لَيسَنِي، وإن كانَ قَد حُكِيَ(٧)، وَفِيها أيضًا

---

(١) لم أجد من أعربها صفة بعد النكرة، إنما من جعل لها موضعًا من الإعراب أعربها حالًا.

(٢) التوبة: ٩٧.

(٣) التوبة: ٩٩.

(٤) في د.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦١.

(٦) النساء: ١١.

(٧) قال سيبويه: «وحدَّثني من سمعه أنَّ بعضهم قال: عليه رَجُلًا ليسَني» (الكتاب ١/ ٢٥٠).

أَيضًا مُنَاسَبةٌ لِـ(إلاَّ)، وَ(إلاَّ) لا يَقَعُ بعدَها إلاَّ الضَّمِيرُ المُنفَصِلُ، فأمَّا قَولُ الشَّاعِرِ(١):

فـما أُبـالي إذا مـا كُنْـتِ جارَتَنـا ... ألاَّ يُجاوِرَنـــا إلاّكِ دَيَّـــارُ(٢)

فَشَاذٌّ، وَهذا القَولُ يُفسِدُهُ عِندِي ما رَواهُ القُتَبِيُّ(٣) عَنِ النَّبيِّ عَلَيهِ السَّلامُ حِينَ قالَ لِزَيدِ الخَيلِ(٤): «ما وُصِفَ لي شَيءٌ في الجاهِلِيَّةِ فَرَأَيتُهُ في الإسلامِ، إلاَّ وَرَأَيتُهُ دُونَ الوَصْفِ، لَيسَكَ»(٥) يُريدُ: إلاَّ أَنتَ، وَلا آدَمِيَّ أَفصَحُ مِن رَسُولِ الله

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من البسيط.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٤٠٤، وغريب الحديث للخطابي ١/ ١٥٤-١٥٥، والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥، ودرة الغواص ١٤٨، والمفصل ١٣٠، وشرحه ٣/ ١٠١، ومغني اللبيب ٥٧٧، وشفاء العليل ١/ ١٩٦، وخزانة الأدب ٥/ ٢٧٨.

(٣) هو ابن قتيبة. وهو عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري. (ت ٢٧٦هـ)، نحوي ولغوي، عارفٌ بالأخبار وأيام الناس، كان على مذهب أهل السنة، من مصنفاته: تأويل مشكل القرآن، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار. انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٤٣، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٢، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٩٦.

(٤) هو زيد بن مهلهل بن زيد الطائي. أسلم عام الوفود سنة تسع، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير، كان شاعرًا محسنًا خطيبًا لسنًا شجاعًا. اختلف في سنة وفاته، فقيل قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل في آخر خلافة عمر. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٧٨، والأغاني ١٧/ ١٧٢، والاستيعاب ٢/ ٥٥٩.

(٥) الشعر والشعراء ١/ ٢٧٨.

وانظر الحديث في: الاستيعاب ٢/ ٥٥٩، والفائق ٣/ ٣٣٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٢٨٥.

الله صلى الله عليهِ وسلم.

وَأمَّا (عَدا) فَقَوِيَّةٌ في بابِ الفِعلِ، فلا يحسُنُ مَعَها المنفَصِلُ، ولا يَرِدُ صِفةً كَـ: لَيسَ وَلا يكونُ، لمحضِ النفيِ فِيهما، وَعَدَمِهِ فِيها.

قالَ أبو الفَتحِ: «وَأمَّا (خَلا) وَ(حَاشا)[١] فَيَكُونانِ فِعلَينِ فَيَنصِبانِ، وَيَكُونانِ حَرفَينِ فَيَجُرَّانِ[٢]، تَقُولُ: قامَ القَومُ خلا زَيدًا، وَخَلا زَيدٍ، وَحاشا زَيدًا[٣]، وَحاشا زَيدٍ، قالَ الشَّاعِرُ:

حاشا أَبي ثَوْبانَ إنَّ بِهِ ... ضَنًّا عَلَى المَلحاةِ وَالشَّتْمِ[٤]

قالَ سَعيدٌ: الأَخفشُ يُجيزُ في (عدا) و(خلا) و(حاشا) أن يَكُنَّ حُرُوفَ جَرٍّ[٥]، وَسِيبويهِ يحكِي الحرفيَّةَ في (حاشا) و(خلا)[٦]، والمُستَخرَجُ مِن كلامِهِ أنَّهُ لا يُوصَلُ (حاشا) بِـ(ما) كما يُوصَلُ (خَلا) و(عَدا)، ولا يُوصَلُ (ما)

---

(١) في اللمع: حاشا وخلا.

(٢) في اللمع: فيكونان حرفين فيجران، ويكونان فعلين فينصبان.

(٣) في اللمع: عمرًا. وفي الموضع الذي يليه أيضًا.

(٤) اللمع ٦٩-٧٠.

(٥) قال السيرافي: (٣/ ١٣٠ أ): «وقد تكون (خلا) حرف جرٍّ، ولم أعلم خلافًا في جواز الجرِّ بها، ولم أرَ أحدًا ذكر في (عدا) الجرَّ إلاَّ الأخفش، فإنه قرنها في بعض ما ذكر مع (خلا) في الجر». وانظر أيضًا نسبة القول للأخفش في شرح الكافية ١/ ٢/ ٧٣٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٤.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٩.

إلاَّ بِفعلٍ، وَقد رُوِيَ الجرُّ فِيها، وَلَيسَتْ بِاسمٍ فَثَبَتَتِ الحرفيَّةُ فِيها[١]، وَقَد رَوى الأَخفَشُ[٢] بَيتًا وُصِلَ فِيهِ (حاشا) بِـ(ما) وَهُوَ:

رَأَيتُ النَّاسَ ما حاشا قُرَيشًا   فإنَّا نحنُ أَفْضَلُهُمْ فَعالا[٣]

فَوَصَلَ بِـ(حاشا) (ما)، كما وَصَلَ (عَدَا) بِـ(ما)، فَثَبَتَ أنها فِعْلٌ، وَلم يمنَعْ مِن أَن تكونَ حَرفَ جَرٍّ، وَجماعةٌ مِنَ النُّحاةِ[٤] مِنهُمُ المُبَرِّدُ يُقَوِّي الفِعليَّةَ في (حاشا)[٥]، ولم يحكِهِ سِيبويهِ، وَاستدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِالحذْفِ مِنها وَلَيسَتْ بمضاعفةٍ، في قَولِهِ تَعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[٦]، واتِّصالِها بحرفِ الجَرِّ، وَمِنها تَصَرُّفُهَا

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٩-٣٥٠، وشرح السيرافي ٣/ ١٢٩ أ.

(٢) لم أجده في معاني القرآن.

(٣) البيت من الوافر.

وهو منسوب للأخطل.

انظر: ذيل شعر الأخطل ٥٦٨، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٧٧٤، واللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ ١/ ٢٣٩، والجنى الداني ٥٦٥، ومغني اللبيب ١٦٤، وشرح شواهده ١/ ٣٦٨، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٢/ ١٦٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٨٧.

(٤) ممن ذهب إلى فعلية (حاشا) الجرمي والمازني والفراء والأخفش والزجاج، انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٢٩ أ، والأصول ١/ ٢٨٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٣، ومغني اللبيب ١٦٥.

(٥) قال: «وما كان فعلًا فـ(حاشا)، وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف». انظر: المقتضب ٤/ ٣٩١، وهامش رقم (٣)، والانتصار ١٦٩.

(٦) يوسف: ٣١، ٥١.

تَصَرُّفُهَا في الأَزمِنَةِ، تَقُولُ: حاشا يُحاشِي، قالَ الشاعِرُ[١]:

ولا أَرَى فـاعِلاً في النَّـاسِ يُـشْبِهُهُ ... ولا أُحـاشِي مِـنَ الأَقْـوامِ مِـنْ أَحَـدِ[٢]

وَحَكَى أَبُو زَيدٍ النَّصْبَ بِـ(عَدَا)[٣] و(خَلا) وَ(حاشا) عَن فُصَحاءِ العَرَبِ، وَحَكَى أَنَّهُ وَقَفَ عَلَينا أَعرَابِيٌّ، وَفِينا رَجُلٌ يُقالُ لَهُ: أَبُو الإصبغِ، فَقالَ: فَعَلَ اللهُ بِكُم وَصَنَعَ، حاشا الشيطانَ [الرجيمَ][٤] وَأَبا الإصبَغِ[٥].

وَالجوابُ عَنِ الحَذفِ: أنها كَلِمةٌ كَثُرَتْ عِدَّتُها وَآخِرُها حَرفُ مِدٍّ، فَناسَبَ المُضاعَفاتِ كَـ(رُبَّ) فجازَ حَذفُها، كما جازَ حَذفُ المُضَعَّفِ.

وَالجوابُ عَن دُخُولِها عَلَى حَرفِ الجَرِّ: فَقَد وَرَدَ مِثلُ ذَلِكَ، قالَ الشاعِرُ[٦]:

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) البيت من البسيط.

انظر: ديوان النابغة ٢٠، والعين ٣/ ٢٦٢ (حوش)، والفاخر للمفضل بن سلمة ٢٧٠، والأصول ١/ ٢٨٩، والزاهر ١/ ٦٢٦، ٢/ ٣٠٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٦-٣٢٧، والجمل ٢٣٢-٢٣٣، وعلل النحو ٣٩٧، والمقتصد ٢/ ٧١٦، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣١١، والإنصاف ١/ ٢٧٨، ومغني اللبيب ١٦٤، وشرح شواهده ١/ ٣٦٨، وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٣.

(٣) في أ: بعد خلا . وفيه أثر لانمحاء الألف والواو.

(٤) سقط من أ.

(٥) نقله ابن السراج عن أبي زيد في الأصول ١/ ٢٨٨.

(٦) هو مسلم بن معبد الوالبي.

فــــلا والله لا يُلْفَـــــى لمـــــا بي ولا لِلِـــما بِهِـــم أبـــدًا شِـــفاءُ[١]

إلاَّ أنَّ هذا إنما قَبُحَ لأنَّ الحرفَينِ لمعنىً واحدٍ، وَلَيس كَذلِكَ (حاشا) واللامُ، وَأيضًا فإنَّهُ حَرفُ جَرٍّ فِيهِ مَعنى الاستثناءِ، كما أنَّ (لَكِنْ) حَرفُ عَطفٍ فِيهِ مَعنى الاستِدراكِ، فإذا دَخلَتْ عَلَيهِ الواوُ بَطَلَتِ العطفِيَّةُ فِيهِ، وَخَلَصَ الاستِدراكُ، فَكَذلِكَ (حاشا) إذا دَخَلَ عَلَى حَرفِ الجرِّ صارَ حَرفُ الجرِّ المُعَدِّيَ، وَخَلَصَ هُوَ للاستِثناءِ.

فَأَمَّا الجوابُ عَنِ الاشتِقاقِ والتَّصرُّفِ: فَقَد وَرَدَ مِثلُ ذَلِكَ في الحَرفِ، وَذَلِكَ قَولُ الشاعِرِ[٢]:

لَـــوْ سَـــاوَفَتْنا بِـــسَوْفٍ مـــنْ تَحِيَّتِهـــا
سَـوْفَ العَلُـوقِ لـراحَ الرَّكْـبُ قـد قَنِعُـوا[٣]

---

(١) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: للِما، إذ دخل حرف الجر على حرف جرٍّ مثله.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٦٨، ٩٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢، والخصائص ٢/ ٢٨٢، والمحتسب ٢/ ٢٥٦، والصاحبي ٣٩، والإنصاف ٢/ ٥٧١، والبحر المحيط ٣/ ٢٨٤، ومغني اللبيب ٢٤٠، وشرح شواهده ١/ ٥٠٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٨.

(٢) تميم بنُ مقبل.

(٣) البيت من البسيط.

وروايته في مصادره: (العَيُوف) بدل (العَلُوق). وروي: (الرَّكْبُ قد قَنِعْ) بحذف واو الجماعة، وهي لغة لبعض العرب في القافية لقطع الترنم.

وساوفتنا: وعدتنا وعدًا مستأنفًا. (عن تحصيل عين الذهب). وقال ابن السيرافي: من السوف، وهو الشم.

=

فـ(سَاوَفَتْنا) فِعلٌ مُشتَقٌّ مِن (سَوفَ)، وَلَم يَخرُجْ (سَوفَ) عَنِ الحَرفِيَّةِ، وَالفرَّاءُ يَزعُمُ أَنَّ (حاشا) فِعلٌ لا فاعِلَ لَهُ، والجَرُّ لِلامٍ مَحذُوفةٍ، تَقدِيرُهُ: حاشا لِزَيدٍ[1]، وَهَذا طَرِيفٌ، وَإنما فَعَلَهُ لِكثرةِ مُصاحَبَتِها لَهُ، وَأَنشَدَ الكُوفيُّ[2]:

فَباسْتِ بني عَبْسٍ وأَسْتاهِ طَيِّئٍ ... وَباسْتِ بني ذُبيانَ حاشا بَني نَصْرِ[3]

/ ١١٢ أ بِالجرِّ، وَأَنشَدَ ابنُ الأنبارِيِّ[4] في الزَّاهِرِ[5]:

مَنْ رَامَهَا حاشا النَّبِيِّ وَآلِهِ ... في البَحْرِ غَطْمَطَهُ هُناكَ المُزْبِدُ[6]

يريد: لو دنت منا فشممنا ريحها لقنعنا. (شرح أبيات سيبويه).

انظر: ديوان ابن مقبل ١٧٢، والكتاب ٤/ ٢١٢، وشرح أبياته ٢/ ٣٨٤، والخصائص ٢/ ٣٤، وسر الصناعة ٢/ ٥٢٠، وتحصيل عين الذهب ٥٧١، واللسان ٩/ ١٦٤ (سوف).

(١) انظر رأي الفراء في شرح السيرافي ٣/ ١٢٩ أ.

(٢) للحطيئة.

(٣) البيت من الطويل.

وروايته في مصادره: (بني دُودَان) بدل (بني ذُبيان).

الشاهد فيه: جر (بني) بحاشا.

انظر: تهذيب اللغة ٦/ ١١٨ (سته)، والصحاح ٦/ ٢٢٣٤ (سته)، وأساس البلاغة ١/ ٤٢٢ (سته)، والمستقصى ٢/ ٥، واللسان ١٣/ ٤٩٧ (سته).

(٤) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنباري، أبو بكر، (ت ٣٢٨هـ) إمام في التفسير والنحو واللغة، أخذ عن ثعلب وغيره، من تصانيفه: المذكر والمؤنث، والزاهر، وشرح القصائد السبع الطوال.

انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٢٩٩، وإنباه الرواة ٣/ ٢٠١، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٤١.

(٥) ٢/ ٣٠٠. والبيت لعمر بن أبي ربيعة.

(٦) البيت من الكامل.

روي: (من ذاقها) بدل (من رامها)، و(الخليج المزبد) بدل (هناك المزبد).

=

فأمَّا:

ما حاشا قُرَيشًا

فإنَّهُ هُنا فِعلٌ، وَلَو جَرَّ لَكانَتْ (ما) هُنا زَائدةً، وَهذا لم يَروِهِ سِيبويهِ.

فَإذا كانَا فِعلَينِ فَحُكمُهُما حُكمُ (لَيسَ) وَ(لا يَكُونُ)، لا يَظهَرُ مَرفُوعُهُما؛ لأنَّ (خَلا) لا يَتَعَدَّى في الاستِثناءِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ سِيبويهِ بِـ(لاتَ)[1].

وَمَوضِعُها إذا كانَتْ حَرْفًا نَصبٌ كَالباءِ في قَولِكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ؛ لأنها مُوصِلةٌ لِلفِعلِ.

والبَيتُ[2] الذي أَنشَدَهُ مُغَيَّرٌ عَمَّا في دِيوانِ شاعِرِه، وَهُوَ الجُمَيحُ الأَسَدِيّ[3]:

الشاهد: جر (النبي) بحاشا.

انظر: ديوانه ١١٥، وتهذيب اللغة ٥/ ١٤٠ (حشا)، والأغاني ١٦/ ١٣١، واللسان ١٤/ ١٨٢ (حشا)، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٢، والدرر اللوامع ٣/ ١٧٦.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٧.

(٢) البيت من الكامل.

انظره كما أورده ابن جني في تفسير الطبري ١٢/ ٢٠٨، والزاهر ٢/ ٣٠٠، وشرح السيرافي ٣/ ١٢٩ أ، والمفصل ٢٩٤، وتفسير ابن عطية ٣/ ٢٤٠، والإنصاف ١/ ٢٨٠، والبحر المحيط ٥/ ٣٠٠، ومغني اللبيب ١٦٦، وخزانة الأدب ٤/ ١٨١-١٨٢.

(٣) هو منقذ بن الطماح بن قيس الأسدي. والجميح لقبه. أحد فرسان الجاهلية. وأبوه هو صاحب امرئ القيس الذي وشى به عند ملك الروم. وقتل الجميح يوم جبلة. انظر: شرح المفضليات للأنباري ١/ ٥٥، واللآلئ ١/ ٣٠، ٢/ ٨٩٥، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٤٩.

ياجـارَ نَـضْلةَ قَـدْ أَنَـى لَـكَ أَنْ ... تَـشْقَى بجـارِكَ في بنـي هِـدْمِ
حاشـا أَبي ثَوْبـانَ إنَّ أَبـا ... ثَوبـانَ لَـيسَ بِبَكْمـةٍ فَـدْمِ
عَمْـرُو بْـنُ(١) عبـدِ اللهِ إنَّ بِـهِ ... ضَـنًّا عـلى المَلحـاةِ والـشَّتْمِ(٢)

قال أبو الفتح: «فإن قُلتَ: ما خَلا زَيدًا، نَصَبْتَ مَعَ (ما) لا غيرُ، قالَ الشَّاعِرُ:

أَلاَ كـلُّ شيءٍ مـا خَـلا اللهَ باطِـلُ ... وَكُـلُّ نَعِـيمٍ لا محالـةَ زائـلُ(٣)

قَالَ سَعيدٌ: إنهالم يجُزْ إلاَّ النَّصبُ؛ لأنَّ (ما) مَصدَرِيَّةٌ، وَلَيسَتْ بِتَقديرِ: الذي، وَالمصدَرِيَّةُ لا تُوصَلُ بحرفٍ، وإنما تُوصَلُ بِالفِعلِ؛ لأَنَّهُ يُسبَكُ مِنها مَصدَرٌ، وَلَيسَ مِن طَبِيعةِ الفِعلِ الجرُّ، فَبَطَلَتِ الحرفِيَّةُ، وَمَوضِعُ المَصدَرِ عِندَ قَومٍ حالٌ، وَالتَّقدِيرُ فِيهِ: خُلُوَّهُم زَيدًا، وَمُجاوَزَتَهم عَمْرًا(٤)، وَكَونُهُ مَعرِفَةً بمنزلةِ

---

(١) في أ بالرفع، وفي ج بالرفع والنصب. وفي مصادر البيت ورد بالوجهين.

(٢) نَضْلَة: هو نضلة بن الأشتر الفقعسي، كان جارًا لبني عبس، فقتلوه غدرًا. وهِدم: هو هِدمُ بن عوذ من بني عبس. وأَنَى: حان. والبَكمة: الأبكم. والفَدْمُ: العَيِيُّ في الكلام. و(ضَنًّا على الملحاة): أي يضِن بنفسه عن اللائمة. (عن شرح الأنباري والتبريزي).

انظر: ديوان بني أسد ٢/ ٣٣-٣٥، والتخريج ٢/ ٦١٠، والمفضليات ٣٦٦-٣٦٧، والأصمعيات ٢١٨، وشرح المفضليات للأنباري ٢/ ٢٧٠-٢٧١، ، وللتبريزي ٣/١٥٠٦-١٥٠٨، والبحر المحيط ٥/ ٣٠٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٩، وشرح أبياته ٣/ ٨٩، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٢.

(٣) اللمع ٧٠.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٢٨ ب.

قَولِكَ: طَلَبْتَهُ جهدَكَ وَطَاقَتَكَ، وَهذا في المَصدَرِ بمنزِلةِ قَولِهِ[1]:

يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ الليالي   وَكانَ ذَهابُهُنَّ لَهُ ذَهابا[2]

فكما أنَّ: (ما ذَهَبَ الليالي) مَوضِعُهُ رَفعٌ بِـ(يَسُرُّ)، فَكذلِكَ: (ما خَلا زَيدًا) مَوضِعُهُ نَصبٌ بِالفِعلِ عَلَى المَصدَرِ المُقَدَّرِ حالاً، وَيجُوزُ أن يَكُونَ (ما) مَعَ الفِعلِ بمنزلةِ المَصدَرِ النَّائبِ مَنابَ الظَّرفِ، كَقَولِكَ: لا أُكلِّمُكَ ما طارَ طائرٌ، أي: زَمَنَ طَيرانِ طائرٍ، وَحَكَى الفارِسِيُّ عَنِ الجَرمِيِّ الجرَّ في قَولِكَ: ما خَلا زَيدٍ، عَلَى زِيادةِ (ما)[3].

وَقَولُكَ في النَّصبِ: أتاني القَومُ ما خَلا زَيدًا، أي: زَمَنَ خُلُوِّهِم زيدًا، وَحُذِفَ الزَّمَنُ وَأُقِيمَ المُضافُ إِليهِ مُقَامَهُ، كما فَعَلَ سِيبويهِ في: مَقْدَمِ الحاجِّ[4]، وَهَذا أولى لِيَكُونَ أسهَلَ مِن وُقُوعِهِ حالاً وَهُوَ مَعرِفةٌ.

---

(١) هو قيس بن الخطيم.

وروي شطره الأول في شعرٍ للربيع بن أبي الحقيق. انظر: كلام محقق التخمير ٤/ ١٢٥ هامش رقم (٣).

(٢) البيت من الوافر.

انظر: المفصل ٣٢١، والتخمير ٤/ ١٢٥-١٢٦، وشرح المفصل ٨/ ١٤٢-١٤٣، والبحر المحيط ٥/ ١١٨، والجنى الداني ٣٣١، والمنخّل في إعراب أبيات المفصل ٢/ ١٢٧٢ (رسالة علمية)، وهمع الهوامع ١/ ٨١.

(٣) قال الفارسي: «لا أدري أجازه أم رواه». انظر: المسائل البصريات ٢/ ٨٧٤.

(٤) حيث قدر زمنًا مضافا، ثم حذفه وأقام المضاف إليه مقامه. انظر: الكتاب ١/ ٢٢٢.

وَقالَ الأَخفَشُ: في بابِ الاستِثناءِ بَلْهَ[1] حَرفُ جرٍّ[2]، وَوَجَّهَهُ أَنَّهُ إِن جَعَلَهَا اسْمَ فِعلٍ لم يَسَعْهُ ذَلِكَ، لإنَّ الجُملةَ التي تَقَعُ في الاستِثناءِ لَيسَ فِيها اسمُ فِعلٍ، وَإنما لم يَجْعَلْهُ مَصدَرًا كما فَعَلَ في: ما عَدا زَيدًا؛ لأنَّ (ما) قَد يُمكِنُ أن يَكونَ في: (ما عدا) زائدةً، فلا حُجةَ فِيهِ، وَالحُرُوفُ قَد وَقَعَتْ في الاستِثناءِ نحوُ خَلا وَحاشا. وَقالَ سِيبويهِ: بَلْهَ زَيدًا بمعنى دَعْ زَيدًا، وبَلْهَ زيدٍ بمعنى المصدر كما تقول: ضَرْبُ زيدٍ[3]، وَمَن قالَ: بَلْهَ زيدٍ فَجَعَلَهُ مَصدَرًا، وَلا يَكونُ اسمًا لِلفِعلِ، لأجلِ الإضافةِ فَعَلى مَذهَبِ سِيبويهِ يَكُونُ عَلَى هَذَينِ الوَجهَينِ، وَرَوَى أَبُو زيدٍ: إنَّ فُلانًا لا يُطِيقُ أن يحمِلَ الفِهر، فَمِن بَلْهَ أن يَأتيَ بِالصَّخرةِ[4]، أي فكَيفَ، وَبَعضُهم يَروِي: مِن بَهْلِ أنْ[5]، وَأَنشَدُوا[6]:

تَــذَرُ الجماجِــمَ ضــاحيًا هاماتُهــا   بَلْــهَ الأكــفِّ كأنهــا لم تُخلَــقِ[7]

---

(١) في ج: بل.

(٢) انظر رأي الأخفش في: كتاب الشعر ١/ ٢٥، والجنى الداني ٤٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٢.

(٤) حكاها الفارسيُّ عن أبي زيد في كتاب الشعر ١/ ٢٦. ولم أجدها في النوادر.

(٥) على القلب. انظر: كتاب الشعر ١/ ٢٦، والجنى الداني ٤٢٤.

(٦) لكعب بن مالك رضي الله عنه.

(٧) البيت من الكامل.

ضاحيًا: أي بارزة ظاهرة.

الشاهد فيه: جر (الأكف) بإضافة (بله) إليها.

انظر: ديوان كعب ٢٤٥، والسيرة النبوية لابن هشام ٣/ ٢٦٢، وغريب الحديث لابن سلام ١/ ١٨٦،

وَيَدُلُّ عَلَى قَولِ سِيبويهِ ما أَنشَدُوا[(١)]:

تَمشي القَطُوفُ إذا غَنَّى الحُداةُ لها ... مَشْيَ الجوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا[(٢)]

وَأَمَّا قَولُهُ[(٣)]:

حَمَّالُ أثقالِ أهلِ الودِّ آوِنَةً ... أُعطِيهم الجَهْدَ مِني بَلْهَ ما أَسَعُ[(٤)]

فَيحتَمِلُ أن يَكُونَ (ما) نَصبًا وَجرًّا، وَكَذلِكَ قَولُهُ[(٥)]:

والزاهر ١/ ١٩١، وكتاب الشعر ١/ ٢٦، والمفصل ١٤٨-١٤٩، والروض الأنف ٣/ ٤٦٩، وشرح الكافية ٢/ ١/ ٣٠٣، واللسان ١٣/ ٤٧٨ (بله)، والجنى الداني ٤٢٥، ومغني اللبيب ١٥٦، وخزانة الأدب ٦/ ٢١١.

(١) لابن هرمه.

(٢) البيت من البسيط.

والقطوف من الدواب: البطيء. والجِلَّة: جمع جليل، وهو المسن من الإبل. والنُّجب: جمع نجيب، وهو الأصيل. (عن الخزانة).

الشاهد فيه: نصب (الجلة) على أن (بله) اسم فعل، و(الجلة) مفعوله.

انظر: غريب الحديث لابن سلام ١/ ١٨٦-١٨٧، والزاهر ١/ ١٩١، ٣٦١، وكتاب الشعر ١/ ٢٧، وشرح المفصل ٤/ ٤٩، واللسان ١٣/ ٤٧٨ (بله)، وخزانة الأدب ٦/ ٢١٤.

(٣) هو أبو زُبيد الطائي.

(٤) البيت من البسيط.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٦٤٢، وغريب الحديث لابن سلام ١/ ١٨٦، والزاهر ١/ ١٩١، وجمهرة اللغة ١/ ٣٣٠، وكتاب الشعر ١/ ٢٥، وتهذيب اللغة ٣/ ٩٦ (وسع)، ٦/ ٣١٤ (بله)، واللسان ٨/ ٣٩٢ (وسع)، ١٣/ ٤٠ (أون)، ١٣/ ٤٧٨ (بله)، وخزانة الأدب ٦/ ٢٢٨.

(٥) هو أبو دُؤاد.

فَـدًى نَفْـسِي وراحلتـي ورحـلي ... نِجَـادَكَ بَلْـهَ مـا تَحْـتَ النِّجَـادِ[١]

وأمَّا ما يَتَعَلَّقُ بِهِ (من) في حكايةِ أبي زَيدٍ، فَما كانَ يَنْتَصِبُ عَلَيهِ مَصدَرًا (بَلْهَ)، وَلَيسَتِ الفَتحةُ فِيمَنْ نَصَبَ بها، كالفَتحةِ فِيمَنْ جَرَّ بها، ويُنشدُ[٢]:

بَسطْتُ لِبـاغِي العُـرْفِ كفًّـا خَـضِيبةً ... ينـالُ العِـدا بَلْـهَ الـصَّدِيقَ فُـضُولَها[٣]

وَرَوَى أَبُو عُبَيدٍ في كِتابِ الغَرِيبِ عَنِ الأَحمَرِ[٤] وَالفرَّاءِ عَنِ العَرَبِ: كُلُّ شَيْءٍ مَهَهٌ وَمَهاهٌ ما النِّساءَ وَذِكرَهُنَّ، أي: يسير وحسنٌ[٥]، فَـ(ما) مَعناها (إلاَّ).

وَهُنا مَسائِلُ تَتَعَلَّقُ بهذا البابِ نحنُ نَذكُرُها.

---

(١) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: احتمال (ما) للنصب على أن (بله) اسم فعل، والجر على أنها مصدر.

انظر: ديوان أبي دؤاد ٣١٠، وكتاب الشعر ٢٨.

(٢) لكثيِّر عزة.

(٣) البيت من الطويل.

روي (بسيطة) بدل (خضيبة).

انظر: ديوانه ١٧٦، والموازنة ١٦٠، ١٦٤، والبصائر والذخائر للتوحيدي ١/ ١١٠، والحماسة البصرية ١/ ٤٠٢.

(٤) هو علي بن المبارك الأحمر الكوفي، (ت ١٩٤هـ)، صاحب الكسائي، جرى بينه وبين سيبويه مناظرة لما قدم بغداد، وأدب من أولاد الرشيد الأمين، خلفًا للكسائي. انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٥٨٩، وإنباه الرواة ٢/ ٣١٣، ومعجم الأدباء ٤/ ١٦٧٠.

(٥) سبق الكلام عليه. ورواية أبي عُبيد في الغريب المصنف ٢/ ٨١٨.

وَأَمَّا البَيتُ(١) الذي أنشدَهُ فَهُوَ لِلَبِيدٍ، قَبْلَهُ: / ١١٢ ب

أرى النـاسَ لا يـدرونَ مـا قـدْرُ أمرِهم بَـلَى كـلُّ ذي لُـبٍّ إلى الله واسِـلُ(٢)

وَفِي البَيتِ نَظَرٌ، وَهُو أنَّ النائبَ مَنابَ (إلاَّ) إمَّا أن يَكُونَ قَدِ استُثني عَن تمامِ الجُملةِ، أو يَكُونَ عَنِ المُضمَرِ في (باطل)، وَالعامِلُ اسمُ الفاعِلِ، وَكلاهما لم يُوَفِّهِ حَقَّهُ، وَتقولُ: لَسْتَ بِشيءٍ(٣) إلاَّ شَيئًا لا يُعبأُ بِهِ، نَصبًا، وَما أَنتَ بِشَيءٍ إلاَّ شَيءٌ لا يُعبأُ بِهِ، رَفعًا، وَلا يجوزُ النَّصبُ، وَقَد جَوَّزَهُ عَلَى تَقدِيرِ تمامِ الكلامِ لا عَلَى البَدَلِ الرُّمَّانِيُّ(٤)، وَلا يجوزُ الجرُّ فِيهما لاستحالةِ أَن تَدخُلَ الباءُ بَعدَ (إلاَّ)، فَحَمَلَ التَّمِيميُّ عَلَى الموضِعِ، وَتقولُ: ما فِيها إلاَّ زَيدٌ، وما عَلِمْنا أن فِيها إلاَّ زَيدًا، ولا

(١) البيت من الطويل.
انظر: ديوان لبيد ٢٥٦، وصحيح البخاري كتاب الأدب باب (٩٠) ٥/ ٢٢٧٦، وصحيح مسلم كتاب الشعر رقم (٢) ٤/ ١٧٦٨، والشعر والشعراء ١/ ٢٧١، واللآلئ ١/ ٢٥٣، والمفصل ٨٦، وأسرار العربية ١٩٣، والنهاية في غريب الحديث ٢/ ١٩٩، واللباب ١/ ٣١١، وشرح المفصل ٢/ ٧٨، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥.

(٢) ديوان لبيد بن ربيعة ٢٥٦.

(٣) في ج: لشيء.

(٤) قال في شرحه لكتاب سيبويه: «وتقول: ما أنتَ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأُ به، فهذا على الموضع في مذهب بني تميم، فأما في مذهب أهل الحجاز فلا يصح على اللفظ، ولا على الموضع؛ لأنه لا تدخُلُ الباء الزائدةُ في الواجبِ، وما بعد (إلا) واجبٌ، ولا يصلح على الموضع؛ لأن (شيءٌ) في موضع نصبٍ، ولا يحمل مرفوع على منصوب، ولكنه محمولٌ على تأويل الموضع، كأنه قيل: لا أنت شيءٌ إلا شيءٌ لا يُعبأُ به...»
انظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٣٧٩-٣٨٠.

يحسُنُ: ما إلاَّ زَيدٌ فِيها؛ لأنَّهُ لم يَتَقَدَّمْ مُستَثنىً مِنهُ، وَلا ما يَدُلُّ عَلَيهِ، وَما عَلِمْتُ أنَّ إلاَّ زَيدًا فِيها، كَي لا يُولِيَ (أنَّ) (إلاَّ)، وَقالَ سِيبويهِ: إنَّ أَحَدًا لا يَقُولُ ذاكَ إلاَّ زَيدٌ، وَزَيدًا، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لأنَّ (أَحَدًا) لا يَكونُ في الإيجابِ[1]، وَإذا قُلتَ: ما زَيدٌ إلاَّ أَنا ضارِبٌ، أَضمَرْتَ الهاءَ ولم تَعْمَلْ في (زيدٍ) (ضاربٌ)؛ لأجلِ (إلاَّ)، وَيَستَحِيلُ: ما مُنطَلِقًا إلاَّ كانَ زَيدٌ، لأجلِ (إلاَّ)، وَتقولُ: ما زَيدٌ قائمٌ أحدٌ إلاَّ أَبُوهُ، فَتُعِيدُ إلى (زَيدٍ) مِمَّا بَعدَ (إلاَّ) وَإن كانَ ما قَبلَها قَدِ استَغنى بِغَيرِ ضَمِيرٍ؛ لأنَّ الجَمِيعَ جملةٌ واحِدةٌ، وَتقولُ: ما مرَّ بي البَعِيرُ إلاَّ إبِلَكَ؛ لأنَّهُ جِنسٌ، وَتقُولُ: ما زيدٌ أحدٌ قائمٌ إلاَّ أَبُوهُ، تُعِيدُ الهاءَ إلى (زَيدٍ).

وَلا يجوزُ الجمعُ بَينَ آلتَينِ مِن آلاتِ الاستِثناءِ، لَو قُلتَ: جاءَني القَومُ إلاَّ خلا زَيدًا، لم يَجُزْ، فإن قلتَ: إلاَّ ما خَلا زيدًا، أجازُوهُ، والأخفَشُ يجيزُ: جاءني القومُ إلاَّ حاشا زَيدٍ[2]، بِالجرِّ، والكُوفيُّ يُجيزُ: ما أتاني إلاَّ أَبُوكَ أَحَدٌ، بِالرَّفعِ فِيهِما[3]، وَهذا مُشْكِلٌ، فإنِ اجتَمَعَتْ (إلاَّ) وَ(غَير)[4] فاجعَلْ أحدَهما استِثناءً والآخَرَ وَصْفًا، وَلا أَعلمُ لِصَدْفِهِما عَنِ الاستِثناءَينِ مَعنىً ولا عَنِ الوَصفينِ إذا كانا مُتَفَرِّقَينِ، وَإن كانُوا قَد لوَّحُوا بإجازَتِهِ، قالَ: تَقولُ: ما جاءني أحدٌ إلاَّ زَيدٌ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٨.

(٢) حكى ابن السراج هذا عن الكسائي. انظر: الأصول ١/ ٣٠٣.

(٣) انظر رأي الكوفيين في الأصول ١/ ٣٠٣.

(٤) في د: وغيرُها.

غيرَ عَمرٍو، وَقالُوا: إنما انتَصَبَ الثاني؛ لأَنَّهُ لا يَكُونُ لِلفِعلِ فاعِلانِ بَغيرِ حَرفِ عَطفٍ، وَقَد مَنَعُوا مِن قولهم: ما جاءني إلاَّ زَيدٌ إلاَّ عَمرٌو، بِالرَّفعِ؛ لأَنَّهُ لا يَكونُ لِفعلٍ واحِدٍ فاعلانِ مُفردانِ بِغَيرِ حَرفِ عَطفٍ، وَقد جَوَّزَهُ الرُّمَّانِيُّ(١) ومَنَعَ مِنهُ ابنُ السَّرَّاجِ(٢)، وَتجوِيزُهُ عَلَى وَجهَينِ: أَحَدُهما: أَن تَكُونَ اعتَمَدْتَ عَلَى إثباتِ الإتيانِ لِعَمْرٍو خاصَّةً، وَجَعَلْتَ: (إلاَّ زَيدًا) بمنزلةِ أَخْرِجْ زَيدًا مِنَ البابِ، وَقالَ ابنُ السَّرَّاجِ: إذا أردتَ بِذِكْرِكَ (زَيدًا) بَعضَ مَنْ نَفَيتَ عنه الفعلَ توكيدًا للنفي فهو بمنزلةِ ما لم تَذْكُرهُ(٣)، كَأَنَّكَ جَعَلْتَ (إلاَّ) صفةً، أي: غَيرُ زَيدٍ، فَلَيسَ في هذا دَلِيلٌ عَلَى أنَّ زَيدًا قَد جاءَ، كما في (ليسَ) مِثلُ ذلِكَ إذا لم تذكُرهُ، فإذا قُلتَ: (إلاَّ عَمرٌو) بَعدَ ذَلِكَ كانَ بَدَلاً، وَأثبتَّ لَهُ الإتيانَ كما قال. وَيجُوزُ أن تُقدِّرَ مَعَ (إلاَّ) مَعنى الواوِ مِن غَيرِ أن تجعَلَهُ بمعناها كَما سَبَقَ في الآيةِ(٤)، أَي: وَإلاَّ عَمرٌو، لَكنَّهُ(٥) تُثْبِتُ في هذا الوَجْهِ الإتيانَ لِزَيدٍ أَيضًا.

---

(١) انظر: شرح الكتاب ٤٢١، ٤٢٣. ضمن (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه).

(٢) انظر رأي ابن السراج في: الأصول ١/ ٢٩٩، ٣٠٣.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٢٩٩.

(٤) لم تتقدم آية في موضع قريب، ولعله يعني قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]. انظر ص: ٥٤٨.

(٥) كذا في النسختين، ولعل الصواب: لكنَّك.

وَلا يجوزُ: ما أَكَلَ إلاَّ طَعَامَكَ عبدُ الله، ولا: ما أَكَلَ إلاَّ عَبدُ الله طَعامَك، وَقَد أجازَهُ قَومٌ إذا جَعَلْتَ (إلاَّ) بمعنى (غَيرٍ)[1]، وَهذا كَما تَراهُ وَما أراها إلاَّ جائزةً، إذا جَعَلْتَ (عَبد الله) في المسألةِ الأُولَى فاعِلاً، وَتَقدِيرُهُ: ما أَكَلَ عَبدُ الله إلاَّ طَعامَك، وَتجعَلُ (طعامَكَ) في المسألة الثانية مَفعُولاً.

وَإذا قالَ القائلُ: لَهُ عِندِي مِائةٌ إلاَّ دِرهَمَينِ، فَقد أَقَرَّ بِثمانيةٍ وَتِسعينَ، فإن قالَ: لَهُ عِندِي مِائةٌ إلاَّ دِرهمانِ، فَقَد أَقَرَّ بِمائةٍ؛ لأنَّهُ وَصفٌ، كما لَو قالَ: لَهُ عِندِي مِائةٌ غَيرُ ألفٍ، كأنَّهُ قالَ: لَيسَ لَهُ عِندِي دِرهمانِ، إنما لَهُ عِندِي مِائةٌ، وَإذا قُلتَ: مَا لَهُ عِندي مِائةٌ إلاَّ دِرهَمَينِ لم تُقِرَّ بِشَيءٍ، فإن أَردتَ أن تُقِرَّ بما بَعدَ (إلاَّ) رَفَعتَهُ وَجَعَلْتَهُ بَدَلاً، لأنَّكَ إذا قُلتَ: ما لَهُ عِندِي مِائةٌ إلاَّ دِرهمانِ، فإنما رَفعتَ (دِرهمانِ) بِأن جَعَلْتَهُ بَدَلاً مِن (مِائةٍ)، فَكَأَنَّكَ قُلتَ: ما لَهُ عِندِي إلاَّ دِرهمانِ، فإن جَعَلْتَهُ وَصفًا لم يَستَحِقَّ شَيئًا، وإذا نَصَبْتَ (الدِّرهمينِ) فَما أقرَرْتَ في المسألةِ بِشَيءٍ؛ لأنَّ (عِندِي) لم تَرفَعْ شَيئًا يَثبُتُ لَهُ عِندَكَ، فَكأنَّكَ قُلْتَ: ما لَهُ / ١١٣ أ عِندِي ثمانِيةٌ وَتِسعُونَ، وَإذا قُلتَ: ما لَكَ عَلَيَّ عِشرُونَ إلاَّ خمسةٌ بِالرَّفعِ، أقرَرْتَ بخمسةٍ، وَتقولُ: لَكَ عَلَيَّ عَشَرةٌ إلاَّ خمسةً ما خَلا دِرهمًا، فَلَهُ عِندَكَ سِتَّةٌ، فَكُلُّ استِثناءٍ فَهُوَ ممَّا يَلِيهِ الأوَّلُ حَطٌّ وَالثاني زِيادةٌ، فإذا قُلتَ: لَهُ عِندِي عَشَرةٌ إلاَّ خمسةً إلاَّ أربعةً إلاَّ ثلاثةً إلاَّ دِرهَمَينِ إلاَّ دِرهمًا، فالإقرارُ بِسَبعةِ دَراهمَ، كذا يَدَّعِي

---

(١) انظر هذا الرأي في الأصول ١/ ٣٠٤ غير منسوب إلى أحد.

النُّحاةُ[1]، وَشَبَّهُوا هذا بِقولِ قائلٍ: ما زَيدٌ في الدَّارِ، فقالَ لَهُ الآخَرُ: لَيسَ الأَمْرُ كما تَدَّعِي، فقالَ ثالِثٌ: لَيسَ الأَمرُ كما تَدَّعِي، فقالَ رابعٌ: لَيسَ الأَمْرُ كما تَدَّعِي، فالأَوَّلُ نافٍ، والثاني مُثْبِتٌ، والثالِثُ نافٍ، والرابعُ مُثْبِتٌ، وَهذا إنما يُفعَلُ في الاستِثناءِ إذا كانَ الثاني أَقَلَّ مِنَ الأَوَّلِ عِندَ مَن أَجازَهُ، فإن كانَ أَكثرَ مِنهُ فَفِيهِ قَولانِ: الأولُ: هُوَ أَن تقولَ: لَهُ عِنِدِي عَشَرةٌ إلاَّ ثلاثةً إلاَّ أَربعةً، فإنَّ الأَربعةَ لا تُستَثنى مِنَ الثلاثةِ، فإذا كانَ كَذلِكَ فالقولُ الأَوَّلُ: أن تُزادَ الأَربعةُ عَلَى السبعةِ، فَتَصِيرَ أَحَدَ عَشَرَ دِرهمًا، كأَنَّهُ استَثنى مِن أَربعةَ عَشَرَ، وَهذا قولُ الفَرَّاءِ[2]، والثاني: أن يُنْقَصَ الثلاثةُ والأَربعةُ مِن العشرةِ، فَيَبقَى ثلاثةٌ، وَبعضُ الفُقهاءِ يجعَلُ الثاني والأَوَّلَ مِنَ الاستِثناءَينِ كُلَّهُ نَقصًا[3]، فَيقُولُ في قولِهِ: لي عِندَهُ عَشَرةٌ إلاَّ تِسعةً إلاَّ ثمانيةً، فَقِياسُهُ عَلَى هذا أن يَفْضُلَ للمُدَّعِي عَلَيهِ سَبعةُ دراهم، فتأمل ذَلِكَ، وَفِيهِ طَرِيقةٌ ثانِيةٌ، وَهوَ أن تَنقُصَ الدِّرهَمَ مِنَ الدرهمَينِ، فَيَبقَى دِرهمٌ، فَتنقصَهُ مِنَ الثلاثةِ فَيبقى دِرهمانِ، فَتنقصَهُما مِنَ الأَربعةِ فَيَبقى دِرهمانِ، فَتنقصَهُ مِنَ الخمسةِ، فَيَبقَى ثلاثةٌ، فتنقصَها مِن ستةٍ، فَيبقى ثلاثةٌ، فَتنقصَها [مِن][4] سَبعةٍ، فيبقَى أَربعةٌ، فتنقصَها مِن ثمانيةٍ، فَيبقَى أَربعةٌ، فَتنقصَها مِن تِسعةٍ فَيبقى خمسةٌ، وَفيهِ عِندِي نَظَرٌ؛ لأنهم قَد ذَكَرُوا إذا كانَ الاستِثناءُ

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٢١ أ.

(٢) انظر رأي الفراء في شرح السيرافي ١٢٢ أ. وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، والكوكب الدري ٣٧٧.

(٣) نقل السيرافي هذا عنهم. في شرح الكتاب ١٢٢ أ. وانظر تفصيل ذلك في الإبهاج للسبكي ٢/ ١٥٢- ١٥٣.

(٤) سقط من ج.

دُونَ النصفِ جازَ، وَأكثرُهُم لا يُجِيزُونَهُ فوقَ النِّصْفِ(١).

وَلا يُنسَقُ عَلَى الاستِثناء بِـ(لا)، لا تقُولُ: قامَ القَومُ ليسَ زَيدًا ولا عَمرًا، لما بَيَّنَّا مِن المُخالفةِ بَينَهُما، وَحَكى ابنُ السَّرَّاجِ أَنَّ بعضَهُم يَستَثني بِـ(سِيَّما)(٢)، وقد بينا الكلام فيها، وحَكَى(٣) عَنِ الأحمَرِ أنه أَجازَ: ما قامَ إلاَّ صَغيرٌ ولا ما خَلا أخاكَ كبيرٌ، قاسَهُ عَلَى قَولِهِ(٤):

وَبَلـــدةٍ لَـــيسَ بهـــا طُـــورِيُّ ... وَلا خَـــلا الجِـــنَّ بهـــا إنـــسِيُّ(٥)

فَـ: خَلا الجِنَّ، مُستَثنىً مِن (إنسِيٌّ) و(لا) لِعَطفِ جملةٍ عَلَى جملةٍ، وَ(لا) لِعطفِ استِثناءٍ عَلَى استِثناءٍ.

---

(١) انظر في إجازة الاستثناء بأكثر من النصف: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٨٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٠، والجنى الداني ٥١٢.

(٢) انظر: الأصول ١/ ٣٠٥.

(٣) يعني ابن السراج، والنص حتى نهاية البيت في الأصول ١/ ٣٠٥، إلا أن الذي في المطبوع: قامَ صغير، وما خلا أخاك كبير. والظاهر أنه تحريف.

(٤) هو العجاج.

(٥) من الرجز.

ما فيها طُورِيٌّ: أي ما فيها أحد. (عن النوادر).

وروي: طُوئِيٌّ.

انظر: ديوان العجاج ٣١٩، ونوادر أبي زيد ٥٥٨ (الأول)، والأصول ١/ ٣٠٥، والزاهر ١/ ٣٦٧، وأمالي القالي ١/ ٢٥١، والمنصف ٣/ ٦٢، واللآلئ ١/ ٥٦٦، والإنصاف ١/ ٢٧٤، واللسان ٦/ ١٤ (أنس)، وخزانة الأدب ٣/ ٣١١.

قال أبو الفتح:

«مَعرفةُ الأَسماءِ المجرُورةِ[(١)]

وَهِيَ عَلَى ضَربَينِ: مجرورٌ بحرفِ جَرٍّ، وَمجرورٌ بِإضافَةِ اسمٍ مِثلِهِ إِلَيهِ»[(٢)].

قالَ سَعيدٌ: إنما استَحَقَّتْ هَذِهِ الحُرُوفُ التي لِلجَرِّ العَمَلَ؛ لأنها مختصَّةٌ، وَكُلُّ مختَصٍّ مُؤثرٌ[(٣)]، فأمّا الأَلِفُ واللامُ فلأنها قَد صارت كَبَعضِ الاسمِ، وَبعضُ الاسمِ لا يُؤثِّرُ في تمامِهِ، إلاَّ أن يخرِجَهُ إلى حَيِّزٍ آخَرَ، نحوُ (أَنِ) المَصدَرِيَّةِ، ألا تَرى أنَّ (لم) وَأخواتِها لمَّا اختَصَّتْ أَثَّرَتْ، وَكذلِكَ (إنَّ) وَأخواتُها، وَأَمّا الهَمزةُ وَحُرُوفُ العَطفِ فإنها لمَّا لم تَختَصَّ لم تَعمَلْ.

وَإنما عَمِلَ المُختَصُّ لِقُوَّةِ مَعناهُ فِيما يَتَّصِلُ بِهِ، وَلَم يَعمَلْ غَيرُ المُختَصِّ؛ لأَنَّهُ لَو عَمِلَ لَعَمِلَ فِيهِما، وَالعَمَلُ في الاسمِ مِن جِهةِ الأَصلِ، وَفي الفِعلِ مِن جِهةِ الفَرعِ، فَكَيفَ يَكُونُ عامِلٌ واحِدٌ يَعمَلُ عَمَلَ أَصلٍ وَفرعٍ؟ وَإنما اختَصَّ بِالجَرِّ؛ لأنَّ الفِعلَ قَد استَبَدَّ بِالرَّفعِ وَالنَّصبِ، وَ(إنَّ) وَأَخَواتها محمُولةٌ عَلَيها، وَلَيسَت هَذِهِ الحُرُوفُ عامِلةً[(٤)] لِشَبَهِها بِالفِعلِ، فَأُعطِيَتْ حركةَ الجَرِّ، وَأَيضًا فإنما أُعْطِيَت هَذِهِ الحُرُوفُ الجَرَّ؛ لأنها حَرَكَةٌ غَيرُ قَوِيَّةٍ في حُكمِ الإعرابِ، تُشبِهُ حَرَكَةَ البِناءِ،

---

(١) سقط من اللمع.

(٢) اللمع ٧١.

(٣) انظر: أسرار العربية ٣٦.

(٤) في ج: بعاملة.

أَلا تَرَى أَنَّ الساكِنَينِ إذا التَقَيا حُرِّكَ أَحَدُهما إذا حُرِّكَ بها، إلاَّ أَن يَكُون ثَمَّ صادِفٌ، وإذا لم تَكُنْ حَرَكَةٌ فارقةٌ بَينَ الفاعِلِ وَالمفعُولِ، كانَت قَلِيلةَ الغَنَاءِ، وَهَذِهِ الحُرُوفُ / ١١٣ ب أَدِلَّةٌ عَلَى أنَّ ما بَعدَها خَرَجَ عَن حُكمِ الفاعِلِ في الغالِبِ وَالمفعولِ المُتَعدِّي إليهِ بِغَيرِ واسِطةٍ، وَإذا كانَ الحَرْفُ قَد دَلَّ عَلَى حُكمِ ما بَعدَهُ غَنِينَا عَنِ الحركةِ التي تُحدِثُها، فَلَم تَكُن قَوِيَّةً في بابِ الإعرابِ، وَلهذا المَعنى قُلنا: إعرابُ الفاعِلِ أَقوَى مِن إعرابِ المُبتَدَإِ، وَقد بَيَّنَّا ذَلِكَ، وَإنما عَمِلَ المُضافُ في المُضافِ إليهِ الجَرَّ لِما سَبَقَ ذِكرُهُ، وَلأنَّ الإضافةَ لا يخلُو أن تَكُونَ في تَقدِيرِ اللامِ أو في تَقديرِ (مِن)، وَكلاهما جارٌّ، فَعَمِلَ المُضافُ عَمَلَهَا دَليلاً عَلَيهما.

قال أبو الفتح -رحمه الله-:

«بابُ حُرُوفِ الجَرِّ

وَهِيَ: مِن وَإلى وَفي[1] وعَن وَعَلَى وَرُبَّ، والباءُ واللامُ والكافُ الزَّوائدُ، والواوُ والتاءُ، وَتُذكَرُ في مَوضِعِها[2]، وَحاشا وَخلا وَقَد مَضَى ذِكرُهُما، وَمُذ ومُنذُ وَلهما بابٌ، وَحتى وَلها بَابٌ»[3].

قال سَعيدٌ: ذَكَرَ عُثمانُ حُرُوفَ الجَرِّ سِتَّةَ عَشَرَ حَرفًا، وَهِيَ تِسعَةَ عَشَرَ حَرفًا، خمسةُ أَحرفٍ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ، وَخمسةٌ عَلَى حَرفَينِ، وَسبعةٌ عَلَى ثلاثةِ أَحرُفٍ، واثنانِ عَلَى أَربعةِ أَحرُفٍ، فالخَمسَةُ التي عَلَى حَرْفٍ واحدٍ: الباءُ واللامُ والكافُ الزوائدُ، والواوُ والتَّاءُ اللتانِ للقَسَمِ، وَالخمسةُ التي عَلَى حَرفَينِ: مِن وَعَن وَفي وَمُذ في مَوضِعٍ، وَكَي في مَوضِعٍ، وَالسبعةُ التي عَلَى ثلاثةِ أَحرُفٍ: إلى وَعَلى ومُنذُ في مَوضِعٍ، ورُبَّ وَعَدا وَخَلا في الاستِثناءِ، وَجَيرِ، والاثنانِ اللذانِ عَلَى أَربعةِ أَحرُفٍ: حاشا في الاستِثناءِ، وَحتى.

وَمِن هَذِهِ الحُرُوفِ المذكُورةِ خَمسَةُ أَحرُفٍ يَكُونُ كُلُّ واحِدٍ مِنها اسمًا وَحَرفًا، وَاحدٌ مِنها عَلَى حَرفٍ واحِدٍ وَهُوَ: كافُ التَّشبيهِ، وَاثنانِ مِنها عَلَى حَرفَينِ

(١) سقطت من اللمع.

(٢) في اللمع: في باب القسم.

(٣) اللمع ٧٢.

وَهما مُذْ وعَنْ، واثنانِ عَلَى ثلاثةِ أَحرُفٍ وَهما: مُنْذُ وَعَلَى، وسَنَذْكُرُهُنَّ جُمَعَ، وَمِنَ الثلاثةِ حرفانِ يُستَعمَلانِ فِعْلَينِ وَحَرفَينِ وَهما: عَدا وَخَلا، وَقَد سَبَقَ ذِكرُهما، وَمِنَ الأَربعةِ قِسمٌ يُستَعمَلُ حَرفًا وَفِعلاً وَهُوَ حاشا، وَقَد سَبَقَ الكلامُ عَلَيها، فأمَّا جَيْرِ فَقَد سَبَقَ الكلامُ عَلَيها[١]، [وَقَدْ أَفْرَدْنا لهذهِ الحُرُوفِ كتابًا[٢] وأَشْبَعْنا الكلامَ فيها][٣]، وَنَذكُرُ هُنا عَلَيها شَيئًا لأجلِ ذِكْرِهَا.

فَمِن ما أَخَلَّ بِهِ (كَيْ)، ويَدُلُّكَ عَلَى أنها حَرفُ جَرٍّ قَولهُم في الجوابِ: كَيْمَه، كما تقول: لِمَهْ، فَـ(ما) هُنا اسمٌ، وَهِيَ للاستِفهامِ، وَحَذْفُ أَلِفِهَا يَدُلُّ عَلَى كونِها حَرفَ جَرٍّ[٤]، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٥]، و﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[٦]، وَمِنها عَدا [وَخَلا][٧] في الاستِثناءِ فِيما رَوى الأَخفَشُ[٨]، وَقَد سَبَقَ الكلامُ فِيهما.

قال أبو الفتح: «فَهَذِهِ الحُرُوفُ[٩] تَجُرُّ ما يَتَّصِلُ بها[١٠] وتُضافُ إِلَيهِ»[١١].

---

(١) في ج: فيها.
(٢) سماه: بلوغُ الأماني في حروف المعاني. ذكره في أول هذا الكتاب. انظر: الغرة ٢ ب.
(٣) سقط من أ.
(٤) حروف الجر إذا اتَّصلت بها الاستفهامية حذفت ألفها. انظر: أدب الكاتب ٢٣٤.
(٥) النبأ: ١.
(٦) النازعات: ٤٣.
(٧) في د.
(٨) انظر رأي الأخفش في: شرح الكافية ١/ ٢/ ٧٣٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٤، والمساعد ١/ ٥٨٥.
(٩) في اللمع: الحروف كلها.
(١٠) في اللمع: ما تتصل به.
(١١) اللمع ٧٢.

قالَ سَعيدٌ: قَد بَيَّنَّا سَبَبَ عَمَلِها ولِمَ كانَ جَرًّا، وَعَلى هَذِهِ اعتِراضٌ، وَهُو أن يُقالَ: لا شُبهةَ في أنَّ الفِعلَ أَقوى عَمَلاً مِنها، بِدَليلِ أَنَّهُ يَعمَلُ عَمَلَينِ رَفعًا وَنَصبًا، وَيَتَقَدَّمُ مَنصُوبُهُ عَلَيهِ في أَكثَرِ الأَحوالِ إذا كانَ مُتَصرِّفًا، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَد يجوزُ إلغاءُ بَعضِهِ وَتَعليقُهُ، وَلا يَصِحُّ ذَلِكَ في هَذِهِ الحُروفِ.

وَالجوابُ عَن ذَلِكَ مِن وُجُوهٍ: أَحَدُها: أنَّ الذي ادَّعَيْتَهُ سَببُ وهْنِهِ هُوَ سَببُ قُوَّتِهِ؛ وَذلِكَ أنَّ الإلغاءَ والتَّعْليقَ ضَربٌ مِنَ التصرُّفِ، ولهذا ادُّعِيَ في (كانَ) أنها أُمُّ الأفعالِ[1] لَمَّا كانَت تُضْمَرُ وتُزَادُ.

الثاني: أَنَّهُ إنما يَصِحُّ الإلغاءُ في بَعضِ الأفعالِ، وَذلِكَ لِمَا تَعَلَّقَ بها مِن كَونِها لها ثلاثُ مَراتِبَ تَقْوَى وتَضْعُفُ بِحَسَبِهَا، فَمَتى توسَّطَتْ أو تأخَرَتْ أُلْغِيتْ، ولَيسَ لِحُرُوفِ الجَرِّ ذلكَ، ألا تَرَى أنَّ (كانَ) تَتَقدَّمُ وتتأخَّرُ عَلَى مَنصُوبِها، وَ(أنَّ) لَيسَ لها هذا التصرُّفُ، فَصَحَّ إلغاءُ (كانَ) وَلم يَصِحَّ إِلْغَاءُ (إنَّ) عِندَ بَصْرِيٍّ، وأمَّا تَعلِيقُها فَهِيَ لا تَتَعَلَّقُ حَتى تَعمَلَ الرَّفعَ في الفاعِلِ، وَهَكذا لا يجيءُ الفِعلُ المُعَلَّقُ حتى يَعمَلَ رَفعًا؛ لأنها لا تُعَلَّقُ عَنِ العَمَلِ في الفاعِلِ، أَعْنِي (ظَنَنْتُ) وأخواتِها، وَلأنَّ المُعَلَّقَ يَنبَغِي أن يَكُونَ مُفِيدًا، وَمعمُولا (ظَنَنْتُ) مُبتَدَأٌ وَخبرٌ في الأَصلِ، فَعُلِّقَتْ عَنهُما، وَحَرْفُ الجَرِّ دَخَلَ لِيُوصِلَ القَاصِرَ إلى المفعولِ بِهِ، وَالمفعُولُ بِهِ لا يكونُ جُملَةً ما خَلا ما ذَكَرْنَا.

---

(١) أي الأفعال الناقصة الناسخة.

وَيجوزُ أَن يُقالَ: إنَّ الأَفعالَ لَمَّا شَابَهَتِ الأسماءَ وَأُعْرِبَتْ لذلِكَ جَعَلُوا في الأفعالِ ما يُلْغَى عَنِ العَمَلِ في بَعضِ المَوَاضِعِ حملاً عَلَى الاسمِ في عَدَمِ العَمَلِ، كما أَعمَلُوا بَعضَ الأسماءِ لمشابهةِ الأَفعالِ.

/ ١١٤ أ فأمَّا قَولُ أَبي الفَتحِ: «الباءُ والكافُ واللامُ الزَّوَائِدُ»؛ لأَنَّهُنَّ لَمَّا كُنَّ على حَرْفٍ واحدٍ وَقَلَلْنَ غايةَ القِلَّة اتَّصَلْنَ بما قَبْلَهُنَّ وبما بعدَهُنَّ، فَخِيْفَ أن يُعْتَقَدَ أَنَّهُنَّ مِن ذاتِ الكلمةِ، أَو مِنَ الزَّوَائِدِ الموضُوعاتِ مَعَ الكلمةِ، وَإن لم تَكُنِ الباءُ والكافُ مِنها، نحوُ: جَوْهَرٍ وَصَيْرَفٍ وَمُستَخرَجٍ، وَهَذهِ الحرُوفُ وَإن كُنَّ زَوَائِدَ فلَيسَ عَلَى حَدِّ حُرُوفِ الزيادةِ التي يجمعُهَا: سأَلْتُمونِيهَا؛ لأنَّ الباءَ والكافَ لَيسَتا مِنهُنَّ، واللامُ وإن زِيدَتْ في (عَبْدَل) وَ(ذَلكَ) فَلَم يذكرُوا في التَّصرِيفِ لِزيدٍ مالٌ، ولم يذكُرُوا الواوَ والتاءَ اللتينِ لِلقَسَمِ في التَّصْرِيفِ؛ لأنَّ الواوَ بَدَلٌ مِنَ الباءِ، والتاءَ بَدَلٌ مِنَ الواوِ، وَلم يُعْقَلْ في لام الجَزْمِ[1] أنها مُلْبَسَةٌ بِالكَلِمةِ، فيُقالُ: لام الجَزمِ الزَّائدةُ؛ لأنَّ الأفعالَ محصُورةٌ لم تَكثُرْ كَثرَةَ الأسماءِ، وكذلِكَ السِّيْنُ للفِعلِ، فتَدَبَّرْهُ!

والمُحَقِّقُونَ مِنَ النُّحَاةِ يقولُونَ في الباءِ مِن قَولِكَ: مَرَرتُ بِزيدٍ، واللامِ مِن قَولِكَ: المالُ لِعمرٍو، حرفا الإضافةِ، ويقولُونَ في قَولِكَ: لَيسَ زَيدٌ بِقائمٍ، الباءُ الزَّائِدةُ، وكذلِكَ في الكافِ في قَوْلِكَ: زيدٌ كَعَمرٍو[2].

---

(١) في ج: الجز.

(٢) قال ابن جني: «... فهذا كله يشهد بعلة تسميتهم هذه الحروف زوائد، ويحتج به عمَّن عبر عنهن بهذه =

قال أبو الفتح: «وَمَعانِيها مُختَلِفةٌ[(١)]، تَقُولُ: عَجِبْتُ مِن زَيدٍ، وَنَظَرْتُ إلى عَمْرٍو، وَرَغِبْتُ فِي مُحَمَّدٍ[(٢)]، وَانصَرَفْتُ عَن جعفَرٍ، وَزَيدٌ عَلَى الفَرَسِ، وَرُبَّ رَجُلٍ رَأَيتُ، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدٍ، والمالُ لِقاسِمٍ، وَأنتَ كَعَمْرٍو»[(٣)].

قالَ سَعِيدٌ: مَواضعُ هَذِهِ الحُرُوفِ مختَلِفةٌ، ولو كانَ مَعناها واحِدًا لَكانَ عِيًّا، وَأينَ وُجِدَتْ لم يَكُنْ لها بُدٌّ مِن أن تُوصِلَ الفِعلَ أو مَعناهُ إلى الذي بعدَها، وَيَكُونُ المُوصَلُ بها مُظْهَرًا أو مُضْمَرًا، وَكُلُّ حَرفٍ لَهُ مَعنىً يَقْتَضِيهِ فِعلٌ مخصُوصٌ، ألا تَرَى أنَّكَ لَو قُلتَ: رَغِبْتُ عَلَى زَيدٍ، وَمَرَرْتُ في عَمرٍو لم يحسُنْ، إلاَّ أنَّ العَرَبَ قَد توقِعُ بَعضَها مَقامَ بَعضٍ إذا تقارَبَ المَعنى بَينَها، وَبعضُهُم لا يُخرِجُ الحَرفَ عَن بابِهِ بَل يَتأَوَّلُهُ تأويلاً لا يُخرِجُهُ عَمَّا وُضِعَ لهُ، وسنذكُرُ ذَلِكَ في مَوضِعِهِ إن شاء الله.

وَبعضُ عَوامِلِ هَذِهِ الحُرُوفِ يحسنُ تَقدِيرُهُ إذا حُذفَ وإيجادُهُ، وَبعضُهَا لا يجوزُ فِيهِ ذلِكَ، تَقولُ: الذي فِي الدَّارِ زَيدٌ، تُرِيدُ الذي ثَبَتَ، وَلو أَظْهَرْتَهُ جَازَ، وَلو قُلْتَ: الذي كَزَيدٍ عَمرٌو، لم يَجُزْ أن تُظْهِرَ؛ لأنَّ الكافَ تُستعمَلُ اسمًا.

العبارة، فأمَّا حُذَّاق أصحابنا فلا يسمونها بذلك، بل يقولون في الباء واللام: إنها حرفا الإضافة، وفي الكاف: حرف جر وحرف تشبيه» انظر: سر الصناعة ١/ ١٢١.

(١) في اللمع وقعت هذه الجملة آخر الفصل.

(٢) في اللمع: أبي محمد.

(٣) اللمع ٧٢.

فإن قِيلَ: فـ(عَلَى) وَ(عَن) كَذلِكَ.

قِيلَ: إذا استُعمِلا اسمينِ غَلَبَ عَلَيهِما الظَّرفيَّة فَيَكُونُ لها نَظَرٌ إلى الحَرفِ.

قال أبو الفتح: «فَمَعنى مِن: ابتِداءُ الغايةِ[1]، تَقُولُ: سِرْتُ مِنَ البَصرةِ، أَي: ابتَدَأتُ السَّيرَ مِنَ البصرةِ، وَتَكُونُ تَبعِيضًا كَقَولِكَ: أَخَذْتُ مِنَ المالِ، أَي: بَعضَهُ، وَشَرِبْتُ مِنَ الماءِ، أَي: بَعضَهُ، وَتَكُونُ زائدةً دُخُولُها كَخُرُوجِهَا، تقولُ: ما جاءَني[2] مِن أَحَدٍ، أَي: أَحَدٌ، وَما رَأَيتُ مِن أَحَدٍ، أَي: أَحَدًا»[3].

قالَ سَعِيدٌ: نحنُ نَسُوقُ الحُرُوفَ عَلَى مُقتَضَى ما ذَكَرَهُ[4] المُصنِّفُ لا عَلَى ما قَدَّمْنا، وَهُو ابتَدَأَ بِذِكرِ (مِن) لِقوَّتِهَا في بابِها، ولهذا المَعنى لا يدخُلُ عَلى (عِندَ) مِن حُرُوفِ الجرِّ غَيرُها، فَقَدِ اختُلِفَ في تَقسِيمِها، فَمِنهُم مَن يجعلُ لها أَربعةَ مواضِعَ، وَمِنهُم مَن يجعَلُ لها ثلاثةَ مَواضعَ، وَمِنهُم مَن يجعَلُ لها مَوضِعَينِ، وَمنهُم مَن يجعَلُ لها خمسةَ مَواضعَ.

فَمِن مواضِعِهَا التي تُستَعملُ لهُ: أن تكونَ لابتِداءِ الغايةِ، كقولِكَ: سِرْتُ مِن بغداذَ إلى الكُوفةِ، فـ(مِن) لابتِداءِ الشُّرُوعِ في التَّطَرُّقِ إلى الفِعلِ لِتحصِيلِ غايتِهِ، ويُكْتَبُ: مِن فُلانٍ إلى فُلانٍ، فيَتَّصِلُ بالذي صَدَرَ عَنهُ الكِتابُ، وَلا تنظُرَنَّ

(١) في اللمع: الابتداء.

(٢) في اللمع: جاءنا.

(٣) اللمع ٧٢-٧٣.

(٤) في ج: ذكر.

مَرتَبَتَهُ في ذَلِكَ، وَلهذا كانَ كتابُ العلاءِ بنِ الحَضرَمِيِّ[(١)] صاحِبِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَعامِلِهِ عَلَى البَحرَينِ إِلَيهِ: «مِنَ العلاءِ بنِ الحَضرَمِيِّ إلى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ»[(٢)]، وَكانَ النَّبي عَلَيهِ السلامُ كَتَبَ إلى كِسْرى كتابًا فِيهِ: «مِن محَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ، إلى كِسرَى عَظِيمِ الفُرْسِ»[(٣)]، فَأخَذَ الكِتابَ، وَقالَ: بَدَأَ باسْمِهِ قَبلَ اسْمِي[(٤)]، ثُمَّ أمَرَ بالكِتابِ فَنُصِبَ ورُشِقَ حتى تَمَزَّق، فقالَ عَلَيهِ السَّلامُ: «مُزِّقَ وَمُزِّقَتْ أُمَّتُهُ»[(٥)]، فَأَصبَحُوا / ١١٤ ب لا تُرَى إلاَّ مَساكِنُهُمْ، وَكانَ كِسرَى جاهِلاً بِالعَرَبِيَّةِ.

فَمَتى عَزَمْتَ عَلَى إيجادِ فِعْلٍ فَأَوَّلُ حَرَكةٍ تُوجَدُ مِنكَ مُتَّصِلَةٌ بِالمحَلِّ، فالواقِعُ عَلَى ذَلكَ المحلِّ مِن حُرُوفِ الجَرِّ (مِن)، وَآخِرُها يَتَّصِلُ بِـ(إلى). وَإذا قُلْتَ: زَيدٌ أفضلُ مِن عَمرٍو، إنما ابتَدَأتَ في إعطائِهِ الفَضلَ مِن حَيثُ عَرَفْتَ فَضلَ عَمرٍو، ثُمَّ

---

(١) هو العلاء بن عبد الله بن عمار الحضرمي، (ت ٢١هـ)، صحابي جليل، من سادة المهاجرين، ولاه صلى الله عليه وسلم على البحرين، ثم وليها بعد ذلك لأبي بكر وعمر. حتى توفي. انظر: تهذيب التهذيب ٨/ ١٥٩، وسير أعلام النبلاء ١/ ٢٦٢.

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١٠/ ١٣٠، والبغوي في شرح السنة ١٢/ ٢٧٨.

(٣) انظر: زاد المعاد ٣/ ٦٨٨. وأصل الحديث في الصحيحين. صحيح البخاري كتاب المغازي باب (٤) ٦/ ٨، ومسلم كتاب الجهاد رقم (٧٤)، (٧٥) ٣/ ١٣٩٣، ١٣٩٧.

(٤) في البداية والنهاية (٦/ ٣٠٦): «فلما فتح الكتاب فوجده قد بدأ باسمه قبل اسم كسرى غضب كسرى فأخذ الكتاب فمزقه قبل أن يقرأه».

(٥) انظر: صحيح البخاري كتاب المغازي باب (٤) ٦/ ٨، والبداية والنهاية ٦/ ٣٠٦.

تَناوَلَ ذَلِكَ مَنْ هُوَ مِثْلُ عَمرٍو أو دُونَهُ، وَتَعَلُّقُ (مِن) بـ(أفضَلَ) عَلى المَعنى كَأَنَّهُ أَكثَرُ فَضلاً مِن عَمْرٍو، فَهُوَ في المَعنى وَصفٌ للمَصدَرِ.

وَالقِسمُ الثاني: أن تكُونَ لِلتَّبعِيضِ، كَقَولِكَ: أَنفَقْتُ مِنَ الدِّينارِ، أي: بَعضَهُ، وَمِنهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[1] عِندَ سِيبويهِ[2]، أي: بَعضَها. وَقَد قِيلَ: إنَّ (مِن) لأقَلَّ مِنَ النِّصفِ[3]، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾[4].

والقِسمُ الثالِثُ: لِلتَّبيِينِ، كَقولِكَ: ثَوبٌ مِن خَزٍّ، وَكَقَولِهِ تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾[5]، وَإن كانَ جميعُ الرِّجسِ مجتَنَبًا؛ لأنَّ الرِّجسَ أَشياءُ بَعضُها الأَوثانُ، وَإذا كانَ كَذلِكَ لم يَجُزْ أن تكُونَ للتَّبعِيضِ؛ لأنَّ الرِّجسَ لَيسَ بِبَعضِ الأَوثانِ، فَلو عَكَسْتَ القَضِيَّةَ في الأَوثانِ، فَجَعَلْتَ بعضَها الرِّجسَ جازَ؛ لأنَّ الأَوثانَ مِنها رِجسٌ، وَهُوَ عِبادتُها، وَمِنها غَيرُ رِجسٍ وَهُوَ

(١) البقرة: ٢٧١. وفي جميع النسخ: (يكفر).

(٢) سيبويه لا يُجيز زيادة (من) في المثبت، ولذا فلا يجوز أن تكون (من) في الآية زائدة، ولا يسوغ -بعد استبعاد الزيادة- إلا التبعيض، وهو يُشير إلى القول الآخر في الآية، وهو جواز زيادتها، وهو رأي الأخفش. وسيذكره بعد قليل.

(٣) انظر: البديع ١/ ١/ ٢٤٤، والمساعد ٢/ ٢٤٦.

(٤) آل عمران: ١١٠.

(٥) الحج: ٣٠.

أشكالُها، وَمِنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ﴾(١)، وَيُعْتَبَرُ هذا الفَصلُ بأنه يحسُنُ أن يَقَعَ صفةً تقدِيرُهُ: وَنَزَعنا [الشيءَ](٢) الذي هُوَ غِلٌّ، وَاجتَنِبُوا الرِّجسَ الذي هُوَ الأَوثانَ.

وَالقِسمُ الرَّابِعُ: تَقَعُ زائدةً، وَذَلِكَ إنما يَكونُ في النَّفيِ أَو مُضارِعِهِ عِندَ سِيبوَيهِ(٣)، وأما الأخفَشُ فيجيزُ زيادَتَها في الوَاجِبِ، وَاحتَجَّ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾(٤)، وَقالَ: التَّقديرُ: يُكَفِّرُ عَنكُم سِيئاتِكم(٥)؛ لأنَّ كَرَمَ الله تعالى يَقتَضِي ذَلِكَ، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَغۡفِرۡ(٦) لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾(٧)، وَسِيبوَيهِ يجعَلُها لِلتَّبعيضِ، وَيُقَدِّرُ الكلامَ: يُكفِّر عَنكُم سيِّئاتٍ مِن سَيِّئاتِكُم؛ لأنَّ في السيِّئةِ ما لا يُكَفَّرُ كالشِّركِ، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن

---

(١) الأعراف: ٤٣.

(٢) سقط من ج.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٥، ٤/ ٢٢٥. وتفصيل شروط زيادة (من) ونسبتها إلى سيبويه في شرح المفصل ٨/ ١٢-١٣.

(٤) البقرة: ٢٧١. وفي جميع النسخ: (يكفر).

(٥) انظر: معاني القرآن له ٢/ ٤٦٤. وتفسير الطبري ٥/ ٥٨٦ (شاكر)، وهو مذهب أيضًا للكسائي وهشام الضرير. انظر: الجنى الداني ٣١٨، ومغني اللبيب ٤٢٨.

(٦) في أ: نغفر.

(٧) آل عمران: ٣١.

يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[١]، وَاحتَجَّ الأَخفَشُ بِقولِهِ تَعالى: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾[٢] فَقالَ: التَّقديرُ: نَقُصُّ عَلَيكَ أَنباءَ الرُّسُلِ[٣]، وَلِسِيبوَيهِ أن يقولَ: هِيَ لِلتبعيضِ، لِقَولِهِ تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾[٤]، وَيَدُلُّ عَلى صِحَّةِ قَولِ الأَخفَشِ قَولُ الأَسوَدِ بنِ يَعفُر[٥]:

هَوى بِهِمُ مِنْ حُبِّهِمْ وَسَفاهِهِمْ ... مِنَ الرِّيحِ لا تَمْرِي سَحابًا وَلا قَطْرا[٦]

فإن لم يُعتَقَدْ زِيادةُ (مِن) بَقِيَ الفِعلُ بِغَيرِ فاعِلٍ[٧].

وَلها وَجهٌ خامِسٌ: وَهُوَ أن تَكُونَ مُزيلَةً لِلبسِ، وَمُؤكِدةً لِلعُمُومِ في نَفيِ الجِنسِ، كَقَولِكَ: ما جاءَني مِن رَجُلٍ؛ لأَنَّكَ لَو قُلتَ: ما جاءَني رَجُلٌ، احتَمَلَ أن

---

(١) النساء: ٤٨.

(٢) هود: ١٢٠.

(٣) لم أجده في معاني القرآن.

(٤) النساء: ١٦٤.

(٥) هو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود بن جندل بن نهشل بن دارم، أبو الجراح، شاعر جاهلي فحل، لكنه كان غير مُكثر. وضعه ابن سلام في الطبقة الخامسة من شعراء الجاهلية. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤٣، ١٤٧، والأغاني ١٣/ ١٤.

(٦) البيت من الطويل.

روي: (حيْنِهم) بدل (حبِّهم).

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٩٨. ولم أجده في غيره.

(٧) وهو (هوى)، والفاعل الحب، على زيادة (من).

يَكُونَ قَد جاءَكَ رَجُلانِ أو أَكثَرُ، فإذا قُلتَ: ما جاءَني مِن رَجُلٍ، زَالَ اللبسُ بِاستِغراقِها الجِنسَ، بخلافِ: ما جاءَني مِن أَحَدٍ، فإنَّ (أَحَدًا) يُغْنِي عنها؛ لأَنَّهُ وُضِعَ للعُمومِ، وَلا يَكُونُ في الإيجابِ. وَقِيلَ: هِيَ هُنا مُؤكِّدةٌ لِلعُمُومِ الذي في (أَحَدٍ) ؛ لأَنَّ (أَحَدًا) لِلجِنسِ، وَ(مِن) تَأتي لِعُمومِ الجِنسِ فِيما تَقَدَّمَ، فَكانَتْ هُنا مُؤَكِّدةً[1]، فأمَّا قَولُ الشاعِرِ[2]:

حتَّى ظَهرْتَ فما تَخْفَى على أَحَدٍ ... إلاَّ على أحدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرا[3]

فَ(أَحَد) الثاني بِتَقديرِ: وَاحد، أو يكونُ عَلَى الحِكايةِ.

وَقالَ قَومٌ: قَد جاءَت (مِن) بمعنى (إلى) للغايةِ[4]، فَتَقُولُ: رَأَيتُهُ مِن ذَلِكَ

---

(١) قاله ابن سيده. انظر: المخصص ١٤/ ٥٣. وقال ذلك أيضًا العكبري وابن مالك وابن هشام. انظر: اللباب ١/ ٣٥٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٧، ومغني اللبيب ٤٢٥. انظر اعتراضًا على هذا في الإبهاج ٢/ ١٠٤، والبحر المحيط للزركشي ٣/ ١١٣.

(٢) اختلف في قائله، فقيل:

أ- ذو الرمة. وعليه أكثر المصادر.

ب- الأخطل، عند السيرافي، وليس في ديوانه.

(٣) البيت من البسيط.

روي: (حتى بَهَرْت). و(وقد بهرت).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١١٦٣، وتأويل مختلف الحديث ٢٠٦، والأصول ٨٤-٨٥، وشرح السيرافي ١/ ٣٢٥ أ، وتهذيب اللغة ٥/ ١٩٤ (وحد)، ٦/ ٢٨٩ (بهر)، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٢٣٣، واللسان ٤/ ٨١ (بهر).

(٤) انظر القول والرد عليه في الأصول ١/ ٤١١، وقد نقله المؤلف هنا بتصرف يسير.

المَوضِعِ، تجعَلُهُ غايةً لِرُؤيتِكَ، وَحقِيقةُ المسألةِ أنَّكَ إذا قُلتَ: رَأيتُ الهِلالَ مِنْ مَوضِعِي، فـ(مِن) لَكَ، وَإن قُلتَ: رَأيتُ الهِلالَ مِن خِلالِ السَّحابِ، فـ(مِن) لِلهِلالِ؛ لأنَّ غَايتَهُ رُؤيتُكَ، وَلِذلكَ جَعَلَ سِيبويهِ (مِن) غايةً في قَولِكَ: رَأيتُهُ مِن ذَلِكَ المَوضِعِ، وَهِيَ عِندَهُ ابتداءُ غايةٍ[1] إذا كانَت (إلى) مَذكُورةً مَعَها أو مَنويَّةً، فإذا استُغنِيَ عَن (إلى) وَلم يَكُنِ الكلامُ يَقتَضِيها جَعَلتَ (مِن) للغايةِ، وَإذا قُلتَ: أَخَذتُهُ مِن ذَلِكَ المَوضِعِ، فَجَعَلتَهُ غايةً وَلم تجعَلْ لَهُ مُنتهىً، أي: لم تُرِدِ ابتِداءً لَهُ مُنتهىً لاستِغنائهِ عَنِ المُنتَهى، وَهذا يَكُونُ في الأفعالِ المُتَعَدِّيةِ، وَقَد يُستَغنى عَن (إلى) بِدَلِيلِ الحالِ، كَقَولِكَ لِرَجُلٍ في بَغداذَ: مِن أينَ جِئتَ، فيقولُ: مِنَ الكُوفةِ، فَتَعلَمُ أنَّ مُنتَهى أمرِهِ بَغداذُ الآنَ، فَلَم يَذكُرْ (إلى) للاستِغناءِ عَنها.

وَقَد تحذِفُ العَرَبُ الأَسماءَ / ١١٥ أ مَعَ (مِن) كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ﴾[2] أي: ما مِنَّا أَحَدٌ، وَالكُوفيُّ يُقدِّرُ: أنَّ (مَنْ) مُضمَرَةٌ مَعَ (مِن) أي: مَنْ له مَقامٌ[3].

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٢) الصافات: ١٦٤.

(٣) قدّر ذلك الفراء في هذه الآية. انظر: معاني القرآن ١/ ٢٧١، ٢/ ٢٦٤. والكوفيون يرون جواز حذف اسم الموصول مطلقًا، وهو عند البصريين مقصور على ضرورة الشعر. انظر: الإنصاف ٢/ ٧١٧-٧١٨.

وَقالُوا: في مِنْ: مِنَا[1]، وَقالَ الشاعِرُ[2]:

مِنَــا أنْ ذَرَّ قَــرْنُ الــشَّمْسِ حَتَــى أَغــارَ شَرِيــدُهُمْ جُــنْحَ الظَّــلامِ[3]

وَتجعَلُ (مَتى) بمعنى (مِن)، قالَ صَخرُ الغَيِّ[4]:

متــى مـــا تُنكِرُوهـــا تَعرِفوهـــا متــى أَقْطارِهـــا عَلَــقٌ نَفِيــثُ[5]

---

(١) قالوا: إن أصل (من) (منا)، دليل ذلك فتح النون عند التقاء الساكنين. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٠١، وتهذيب اللغة ٣/ ٢١٧ (عنى).

(٢) هو لبعض قُضاعة.

(٣) البيت من الوافر.

روايته في مصادره: (أغاث)، أو(أغاب) بدل (أغار)، و(ملثُ الظلام) أو(غلس الظلام)، أو(فننُ الظلام) بدل (جنح الظلام).

انظر: تهذيب اللغة ٣/ ٢١٧ (عنى)، واللسان ١٣/ ٣٩٦ (عن)، ١٣/ ٣٢٧ (فنن)، والبحر المحيط ١/ ٣٨، وهمع الهوامع ٢/ ٣٤، والدرر اللوامع ٤/ ١٨١.

(٤) هو صخر بن عبد الله الخثمي. من بني عمرو بن الحارث الهذلي. لقب بصخر الغي لخلاعته وشدة بأسه. شاعر مخضرم. ذِكرُهُ في: شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٤٥، والأغاني ٢٢/ ٣٨٠، والإصابة ٣/ ٢٥٩.

والبيت منسوب في ديوان الهذليين إلى أبي المُثلَّم، هُذليٌّ آخرُ كان بينه وبين صخر الغي مهاجاة، والبيت من قصيدة أجاب بها أبو الملثم صخرًا.

(٥) البيت من الوافر.

يهدد الشاعر بكتيبه يبعثها إليهم، فيقول: متى ما تشكوا فيها ترد عليكم وتعرفوها. وأقطارها: نواحيها. والعَلَق: الدمُ. والنفيث: الذي تسمع له صوتًا عند خروجه. (عن شرح أشعار الهذليين). وللبطليوسي تفسير آخر للبيت. انظر: الاقتضاب ٣/ ٣٨١.

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٢٢٤، وشرح أشعارهم ١/ ٢٦٤، وأدب الكاتب ٥١٨، والاقتضاب ٢/ ٢٩١، =

أي: مِن، وَأَنشَدُوا[١]:

شَرِبْنَ بِماءِ البَحرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ ... مَتى لُجَجٍ خُضرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[٢]

أي: مِن، وَقَد أَتَى بها الشاعِرُ في مَوضِعِ (إلى) عِندَ الكُوفِيِّ، قالَ الشاعِرُ[٣]:

أَأَزْمَعتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكارا ... وَشَطَّتْ عَلى ذِي نَوىً أَنْ تُزارا[٤]

أي: إلى آلِ لَيلَى.

وَعِندِي أنها عَلَى بابِها، أي: أَزمَعتَ مِن أجلِ آلِ لَيلَى[٥].

٣/ ٣٨١، واللسان ١٥/ ٣٦٤ (متى)، وخزانة الأدب ٧/ ٩٨، وتاج العروس ٤٠/ ٥١٦.

(١) لأبي ذؤيب الهذلي.

(٢) البيت من الطويل.

شربن: يعني السحاب. تنصبت: ارتفعت. والنَّئيج: المرور السريع. (عن شرح أشعار الهذليين).

روي:

تروَّت بماء البحر ثمَّ تنصَّبَت ... على حَبَشِيَّات لهنَّ نئيجُ

وروي: (ترفعت) بدل (تنصبت).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ٥١، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢١٥، وشرح أشعارالهذليين ١/ ١٢٩، وأدب الكاتب ٥١٥، وتفسير الطبري ٢٩/ ٢٠٧، والخصائص ٢/ ٨٥، والمحتسب ٢/ ١٤، والاقتضاب ٢/ ٢٨٥، ٣/ ٣٧٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٣، وخزانة الأدب ٧/ ٩٧.

(٣) هو الأعشى.

(٤) البيت من المتقارب.

انظر: الصبح المنير ٣٤، والعين ١/ ٣٦٨ (زمع)، والشعر والشعراء ١/ ٢٥٢، والأضداد للأنباري ٣٢٩، والصاحبي ٣٩٢، واللسان ٨/ ١٤٤ (زمع)، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٤١، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٣، ٣٧٥.

(٥) انظر: الصاحبي ٣٩٢. وانظر تقديرات أخرى في: الأضداد للأنباري ٣٢٩.

وَتَقَعُ (مِنْ) قَسَمًا ولا تَدخُلُ إلاَّ عَلَى (رَبي)، وَسَتُبَيَّنُ في بابها.

وَتكُونُ فِعلاً مِنَ المَيْنِ[(١)].

وَتأتي (مِن) مَكانَ (عَن)، تَقولُ: حَدَّثَنِي فُلانٌ مِن فُلان، وَلَهيتُ مِنكَ، أي: عَنكَ، وَمِنهُ: أَطعَمَهُ مِن جُوعٍ، وَكَساهُ مِن عُرْيٍ، وَسَقاهُ مِنَ العَيْمةِ[(٢)].

وَتَأتي (مِن) مَكانَ (في)، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[(٣)]، أي: في الأَرضِ، وَهِيَ عِندِي عَلَى بابِها؛ لأنَّ كُلَّ مَصنوعٍ للآدَمِيِّ فَهُوَ مِنَ الأَرضِ، أي: مِن نباتِها وَحَجَرِها.

وَتَأتي (مِن) مَكانَ (عَلَى)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[(٤)] أي: عَلَى القَومِ، وَهِيَ عِندِي على بابِها، أي: مِن أَجلِ الذينَ كَذَّبُوا.

وَتَأتي (مِن) مَكانَ الباءِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[(٥)] أي: بِأمرِ اللهِ، وَهِيَ عِندِي عَلَى بابِها، أي مِن قَضاءِ أَمرِ اللهِ، وَجَميعُهُ يُتَأَوَّلُ تَأويلاً لا يُخرِجُها مِن مَعنى (مِن).

---

(١) انظر: مقاييس اللغة ٥/ ٢٩٠ (مين).

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٧، والأصول ١/ ٤٣٦-٤٣٧.

والعيمة: شهوة اللبن حتى لا يصبر عنه. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ١١٨.

(٣) فاطر: ٤٠.

(٤) الأنبياء: ٧٧.

(٥) الرعد: ١١.

قال أبو الفتح: «وَمَعنى (إلى) الانتِهاءُ، تَقُولُ: خَرَجْتُ مِنَ الكُوفةِ إلى بَغدَاذَ، أي: انتَهَيتُ[1] إلى بَغداذَ»[2].

قالَ سَعيدٌ: مَعنى (إلى) انتهاءُ الغايةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الغَرَضَ عِندَهُ يَنقَطِعُ التَّطَرُّقُ، وَقَطعُ التَّطَرُّقِ هُو انتهاءُ [الغايةِ][3]، وَليسَ يَقتَضِي الظاهِرُ دُخُولَ ما انجرَّ بِها في حُكمِ ما تَقَدَّمَ، إذا ذُكِرَ قَبلَها ما يَحتَمِلُ ذَلكَ، ألا تَرى إلى قَولِهِ تَعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا[4] ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾[5]، وَليسَ لِلَّيلِ حُكمٌ في الصَّومِ، وَقد يجوزُ أن يَدخُلَ في الحُكمِ لِغَيرِ الوَضعِ، لَكِن لاحتِمالِهِ الأمرَينِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[6] فَأَكثَرُ الفُقَهاءِ يَرَونَ غَسلَ المَرافِقِ، وَبَعضُهُم لا يَراهُ[7]، وَهذا يُعرَفُ بِالقرائنِ.

---

(١) في اللمع: أي ابتدأتُ السير منَ الكوفة، وانتهيتُ إلى بغداد.

(٢) اللمع ٧٣.

(٣) في د.

(٤) في جميع النسخ: وأتموا. وهو وهم.

(٥) البقرة: ١٨٧.

(٦) المائدة: ٦.

(٧) قال ابن قدامة: «وأكثر العلماء على أنه يجب إدخال المرفقين في الغسل... وقال بعض أصحاب مالك ... لا يجب... ». انظر: المغني ١/ ١٧٢. وانظر كلام الأصوليين في التخصيص بالغاية: أصول السرخسي ١/ ٢٢٠، والإحكام للآمدي ٢/ ٥١٦، والإبهاج ٤/ ١٤٣٧ (دبي)، ومختصر منتهى السؤل والأمل ٢/ ٨٢٣، والبحر المحيط للزركشي ٣/ ٣٤٤.

وَقَد يَأتي (إلى) مَكانَ (في)، قالَ الشاعِرُ[١]:

فـلا تَتْرُكِيْنِـي بِالوَعِيـدِ كَـأَنَّني ... إلى الناسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القارُ أَجْرَبُ[٢]

وَمِنْهُ قَوْلُهُ[٣]:

فَـإِنْ يَلْتَـقِ الحـيُّ الجميـعُ تُلاقِنـي ... إلى ذِرْوَةِ البيـتِ الكَـريمِ المُـصَمَّدِ[٤]

وَقَولُهُ تعالى: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾[٥].

وَتَأتي (إلى) مَكانَ (مِن)، قالَ الشاعِرُ[٦]:

---

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (تترُكَنِّي)، وهو الصحيح، فهو يخاطب النعمان معتذِرًا إليه.

انظر: ديوان النابغة ٧٣، وأدب الكاتب ٥٠٦، والزاهر ٢/ ٣٦، والأزهية ٢٧٣، والمخصص ١٤/ ٦٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٨، والجنى الداني ٣٨٧، ومغني اللبيب ١٠٥، وشرح شواهده ١/ ٢٢٣، وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٥.

(٣) هو طرفة بن العبد. من معلقته المشهورة.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (البيت الشريف) و(البيت الرفيع) بدل (البيت الكريم).

المصمد: الذي يصمد إليه أي يُقصد. (عن الأمالي).

انظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين ٤٠١، وأدب الكاتب ٥٠٧، والأصول ١/ ٤١٥، وشرح القصائد السبع ١٨٧، والأمالي ٢/ ٢٨٨، ومقاييس اللغة ٣/ ٣١٠ (صمد)، والأزهية ٢٧٤، واللآلئ ٢/ ٩٣٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٩.

(٥) النازعات: ١٨.

(٦) هو ابن أحمر.

أَيُسْقَى ولا يَرْوَى إِلَيَّ ابنُ أحمرا[١]

وَيُدخِلُ الكُوفيُّ في هذا المَوضِعِ (إلى) مَكانَ (عِندَ)[٢]، قالَ أبو كَبيرٍ[٣]:

أَمْ لا سَبِيلَ إلى الشَّبابِ وَذِكْرُهُ ... أَشهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ[٤]

وَتأتي (إلى) عِندَهُ بمعنى (مَعَ)، كَقولِكَ: الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبِلٌ[٥]، أي: مَعَ، وَقولِهِ تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٦]، وَقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[٧] أي: مَعَ[٨]، وَجميعُهُ مُتَأَوَّلٌ لا يخرِجُهُ عَن حَدِّ (إلى) لِلغايةِ.

---

(١) عجزُ بيتٍ من الطويل، وصدرُهُ:

تقولُ وقد عاليْتُ بالكُورِ فَوقَها

روي: (يُسقَّى) بدل (أيسقى).

انظر: ديوان ابن أحمر ٨٤، وأدب الكاتب ٥١١، والمخصص ١٤/ ٦٦، والاقتضاب ٣/ ٣٥٧، والبحر المحيط ١/ ٤١، والجنى الداني ٣٨٨، ومغني اللبيب ١٠٥، وشرح شواهده ١/ ٢٢٥.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٥١٢، ومغني اللبيب ١٠٥. غير منسوب للكوفيين.

(٣) هو عامر بن الحليس، الهذلي. شاعر جاهلي. ذِكره في الشعر والشعراء ١/ ٦٥٩، واللآلئ ١/ ٣٨٧.

(٤) البيت من الكامل.

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٨٩، وشرح أشعارهم ٣/ ١٠٦٩، وأدب الكاتب ٥١٢، والزاهر ١/ ٦١٥، ٢/ ٢٠٧، والمخصص ١٤/ ٦٦، واللسان ١١/ ٣٤٣ (سلسل)، والجنى الداني ٣٨٩، ومغني اللبيب ١٠٥، وشرح شواهده ٢/ ٢٢٦.

(٥) القول في: الأمثال لأبي عبيد ١٩٠، وأدب الكاتب ٥١٦، والمخصص ٧/ ١٢٩، ١٤/ ٦٧، ١٧/ ٩.

(٦) آل عمران: ٥٢، والصف: ١٤.

(٧) النساء: ٢.

(٨) انظر توجيه الآية الأولى هذا التوجيه في: أدب الكاتب ٥١٦، وتفسير الطبري ٣/ ٢٨٤، ومعاني القرآن

=

وَيَأتي فِعلاً لِلاثنَينِ مِن وَالَى، وَلِلوَاحِدِ مُؤَكَّدًا بِالنُّونِ الخَفِيفةِ مَوقُوفًا عَلَيها، فأمَّا مَا أنشَدَهُ الفارِسِيُّ[١]:

وَتَــذْكُرُ نَعْــماهُ لَــدُنْ أنــتَ يــافِعٌ إلى أنــت ذا قِــدَّيْنِ أشْــهَبَ كالنَّسْرِ[٢]

فَتَقدِيرُهُ: إلى أن صِرْتَ، فَحَذَفَ، وَفِيهِ إشكالٌ سَبَقَ ذِكْرُهُ.

قال أبو الفتح: «وَمَعنى (في) الوِعاءُ والظَّرفِيةُ، تَقُولُ: زَيدٌ في الدَّارِ، وَالمالُ في الكِيسِ»[٣].

قالَ سَعيد: المَفهُومُ مِن مَعنى (في) هُو اشتِمالُ مَقعَدِ الشيءِ أو مُسَطَّحِهِ بما يُلاقِيهِ، كَقِشرِ البَيضِ والمُخِّ، تَقُولُ: زَيدٌ في الدَّارِ، والمالُ في الكِيسِ، وَقَد يُتَّسَعُ فِيها، فيقالُ: فُلانٌ يَنظُرُ في العِلمِ، وَلَيسَ العِلمُ بِوِعاءٍ لِلشَّخصِ، لِكنَّهُ إذا نَظَرَ فِيهِ اشتَمَلَ عَلَيهِ / ١١٥ ب اشتِمالَ الظرفِ عَلَى ما هُو لَهُ ظَرْفٌ.

للنحاس ١/ ٤٠٥، والخصائص ٢/ ٣٠٧. والثانية في: أدب الكاتب ٥١٦، وتفسير الطبري ٤/ ٢٣٠، وحروف المعاني للزجاجي ٦٥.

(١) لم أقف على موضعه.

(٢) البيت من الطويل.

ولم أعرف قائله.

روي: (إلى أنت ذو قَوْدَين) و(ذو فَوْدَين) و(أبيض) بدل (أشهب)، ولم أقف على من نصب (ذو) غير المصنف.

انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٥٣، والبحر المحيط ٢/ ٣٧٢، والمساعد ١/ ٥٣٣، وشفاء العليل ١/ ٤٨٥، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥، وخزانة الأدب ٧/ ١١١.

(٣) اللمع ٧٣.

فأمّا قولُهم: في فُلانٍ عَيبٌ، فَلَيس بمَجازٍ؛ لأنَّ الإنسانَ مَحَلٌّ لَهُ، وَقولهُم: فُلانٌ في عنفوانِ شَبابِهِ، مجازٌ؛ لأنَّ الإنسانَ محلٌّ لِلشَّبابِ لا الشبابُ محلٌّ للإنسانِ، وَقَد يَكونُ عَلَى الحقيقةِ إذا قَدَّرتَ الزَّمَنَ، أي: في زَمَنِ عُنفوانٍ.

وَقَد تَدخُلُ (في) مَكانَ (عَلَى) عِندَ الكُوفيِّ، تَقُولُ: الخاتمُ في إصبَعِي، أي: عَلَى إصبَعِي، وَقَالَ تَعالى: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[1]، أي: عَلَى[2]، وَقالَ المُبرِّدُ: لَمَّا كانَتِ الخَشَبَةُ لازِمةً لَهُمْ وَهُم لازِمُونَ لها، كانَت كَالبَيتِ وَالمكانِ لَهُم[3]، وَقالَ الشاعِرُ[4]:

وَهُـمْ صَـلَبُوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نخْلَةٍ ... فَـلا عَطَـسَتْ شَـيْبانُ إلاَّ بِأجْـدَعا[5]

---

(١) طه: ٧١.

(٢) انظر: مجاز القرآن ١/ ١٤، وتفسير الطبري ١/ ٤٨٨، ٤/ ١٣٤، ١٦/ ١٨٨.

(٣) قال: «وحروف الخفض يبدل بعضها من بعضٍ، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع، قال الله جل ذكره: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾، أي: على، ولكنَّ الجذوع إذا أحاطت دخلت (في)؛ لأنها للوعاء، يقال: فلانٌ في النخل، أي قد أحاط به» (الكامل ٢/ ١٠٠٠، وانظر: المقتضب ٢/ ٣١٩).

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- سويد بن كاهل اليشكري.

ب- قراد بن حنش الصاردي.

ج- امرأة من العرب.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (هُمُ صلبوا).

بأجدع: أي بأنف مقطوع. (عن أمالي ابن الشجري).

وَتدخُلُ (في) مَكانَ الباءِ، قالَ الشاعِرُ[1]:

وتَرْكَبُ يومَ الرَّوْعِ فيها فوارسٌ ... بَصيرونَ في طَعْنِ الأباهِرِ والكُلَى[2]

وَيستعمَلُ (في) مَكانَ (إلى)، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[3] أي: إلى أفوَاهِهِم[4].

وَقالُوا: تُستَعمَلُ (في) مَكانَ (مَعَ)، [قالوا][5]: فُلانٌ عَاقِلٌ في حِلمٍ[6]، أي: مَعَ حِلمٍ، وَكُلُّ هذا مُتَأَوَّلٌ عِندَ أصحابِنا تَأويلاً لا يخرِجُهُ عَن حَدِّهِ الذي وُضِعَ لَهُ.

انظر: مجاز القرآن ٢/ ٢٤، وأدب الكاتب ٥٠٦، وتأويل مشكل القرآن ٥٦٧، والمقتضب ٢/ ٣١٩، والكامل ٢/ ١٠٠١، وتفسير الطبري ١٦/ ١٨٨، والخصائص ٢/ ٣١٣، والمخصص ١٤/ ٦٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٦، والحماسة البصرية ١/ ٢٥٨، واللسان ٦/ ١١٥ (عبد).

(١) هو زيد الخيل.

(٢) البيت من الطويل.
الأباهر: جمع أبهر، وهو عرق متصل بالقلب. (عن الاقتضاب).
انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ١٤٩، ونوادر أبي زيد ٣٠٣، وأدب الكاتب ٥١٠، وذيل الأمالي ٢٣، والأزهية ٢٧١، والاقتضاب ٣/ ٣٥٢، واللسان ١٥/ ١٦٧ (فيا)، والبحر المحيط ٢/ ٤٤، والجنى الداني ٢٥١، ومغني اللبيب ٢٢٤، وشرح شواهده ١/ ٤٨٤، وخزانة الأدب ٩/ ٤٩٣.

(٣) إبراهيم: ٩.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٥٠٩، ٥١٠، والأزهية ٢٧١، وتفسير البغوي ٢/ ٥٤٨، وزاد المسير ٤/ ٣٤٩، والبحر المحيط ٥/ ٤٠٨.

(٥) في د.

(٦) القول في أدب الكاتب ٥١٨، والمخصص ١٤/ ٦٨.

قال أبو الفتح: «وَمَعنى (عَنِ) المجاوَزةُ[(١)]، فَتَقُولُ[(٢)]: انصَرَفْتُ عَن زَيدٍ، أَي: جاوَزْتُهُ إِلى غَيرِهِ»[(٣)].

قالَ سَعيدٌ: اعلَمْ أَنَّ (عَن) تُستعمَلُ اسمًا وَحَرفًا، فأمَّا استِعمالُها اسمًا كَقَولِ الشاعِرِ[(٤)]:

فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمّا أَنْ عَلا بِهِمُ ... مِنْ عَنْ يمينِ الحُبَيَّا نَظْرةٌ قَبَلُ[(٥)]

وَقالَ[(٦)]:

مِن عن يمينِ الخَطِّ أو سَماهِيجِ[(٧)]

(١) في اللمع: المجاوزة والانتقال.

(٢) في أ: وتقول. وفي اللمع: تقول.

(٣) اللمع ٧٣.

(٤) هو القطامي.

(٥) البيت من البسيط.

في أ: (الحُمَيَّا) بدل (الحبيَّا).

الحُبَيَّا: موضع بالشام. والنظرة القبل: التي لم تتقدمها نظرة. (عن الاقتضاب).

انظر: ديوان القطامي ١٩٨، وأدب الكاتب ٥٠٤، والجمل ٦٠، وتهذيب اللغة ٣/ ٢١٦ (عنى)، ١٥/ ٤٧٣ (من)، والحلل ٧٥، والاقتضاب ٣/ ٣٣٠، وأسرار العربية ٢٣٠-٢٣١، ومعجم البلدان ٢/ ٢١٦، واللسان ١٣/ ٢٩٥ (عنى)، ورصف المباني ٤٢٩، والبحر المحيط ١/ ١٨٧، والجنى الداني ٢٤٣.

(٦) هو لرجل من بني سعد.

(٧) من الرجز.

وَجَلَسْتُ مِن عَن يَمِينِهِ، فَدُخولُ حَرفِ الجَرِّ عَلَيهِ يَدُلُّ عَلَى اسمِيَّتِهِ، وَهُو هُنا مَبنيٌّ لِلُزُومِ الإضافةِ لَهُ، كما قُلنا في (لَدُن). فأمّا كَونُهُ حَرفًا، فَقولُكَ: رَمَيْتُ عَنِ القَوسِ؛ لأنَّهُ قَد أوصَلَ (رَمَيتُ) إلى (القَوسِ) وَصَيَّرَهُ مُلتَبِسًا بِهِ، كما تَفعَلُ الباءُ في قَولِكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ، وَمعناها المجاوزةُ، ألا تَرى أنَّكَ إذا قُلتَ: رَمَيتُ عَنِ القَوسِ، أنَّ السَّهمَ قَد جَاوَزَ القَوسَ إلى غَيرِهِ. فَأمّا قَولُهُم: أخَذْتُ عَنهُ العِلمَ، فإنَّ العِلمَ قَد صارَ بِأخذِكَ لَهُ مَعَكَ، فَلو كانَ مِمّا يَنتَقِلُ لانتَقَلَ، لَكِنَّهُ مِنَ المَعاني اللازِمةِ. وَإذا قُلْتَ: أدَّيتُ عَنهُ المالَ، فالمَعنى أنَّ الدَّينَ قَد زَالَ عَنهُ وَذَهَبَ، وَهُوَ مُخالِفٌ لِقَولِكَ: رَمَيتُ عَنِ القَوسِ مِن وَجهٍ؛ لأنَّ السَّهمَ يُجاوِزُ القَوسَ إلى غيرِها، والدَّينُ لا يَتَجاوَزُ إلى غَيرِهِ، وَإنما يزُولُ فَقَط، وَيمكِنُ أن يُقالَ: إنَّهُ مِثلُهُ؛ لأنَّهُ حِينَ قَد قُضِيَ عَنهُ الدَّينُ كأنَّ الدَّينَ كانَ عَلَيهِ، وَقَد تَعَلَّقَ بذِمَّتِهِ قَبلَ تَأدِيتِهِ، وَلولا ذَلِكَ لم يَنقَضِ عَنِ الأوَّلِ. قالَ سِيبوَيهِ: مَعناها لِما[1] عَدَا الشَّيءَ، وَذَلِكَ قَولُهُم: أطعَمْتُهُ عَن جُوعٍ، جَعَلَ الجَوعَ مُنصَرِفًا عَنهُ، وَتارِكًا لَهُ، قَد جاوَزَهُ،

الخط وسباهيج موضعان. (عن معجم البلدان).

انظر: الإيضاح العضدي ٢٧٣، وكتاب الشعر ١/ ١٨١، والمخصص ٩/ ٨٦، والمقتصد ٢/ ٨٤٦، والتنبيه للبكري ١٠٩، وشرح شواهد الإيضاح ٢٣٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٤، وأسرار العربية ٢٣٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٢٦، ومعجم البلدان ٣/ ٢٤٦.

(١) في ج: ما عدا.

وَقالَ: سَقاهُ عَنِ العَيمةِ، وَكَساهُ عَنِ العُرْيِ[1]، جَعَلَهُما قَد تَراخَيا عَنهُ.

وَقَدِ استُعمِلَت مَكانَ الباءِ في قَولِ الكُوفيِّ، قالَ الشاعِرُ[2]:

تَـصُدُّ وتُبْـدِي عَـنْ أَسِـيْلٍ وَتَتَّقِـي   بِنـاظِرةٍ مِـنْ وَحْـشِ وَجْـرةَ مُطْفِـلِ[3]

وَكَذلِكَ قَولُهُ تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[4].

وَقَدِ استُعمِلَتْ (عَن) مَكانَ (عَلَى)، قالَ [الشاعر[5]][6]:

لاهِ ابـنُ عمِّـكَ لا أَفْـضَلتَ في حَسَـبٍ   عنِّـي ولا أنـت دَيَّـاني فتَخـزُوني[7]

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٦.

(٢) هو امرؤ القيس، من معلقته المشهورة.

(٣) البيت من الطويل.

الأسيل: اللين المستوي. والناظرة: يريد العين. وجرة: موضع. مطفل: أي ذات طفل، وهو الغزال. والمطفل أحسن نظرًا من غيرها لحسن نظرها إلى طفلها من الرقة والشفقة. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٦٣، وأدب الكاتب ٥٠٩، وشرح القصائد السبع ٥٩، وإعجاز القرآن ١٧٨، والأزهية ٢٧٩، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٧، والاقتضاب ٣/ ٣٤٨، وخزانة الأدب ١٠/ ١٢٥.

(٤) النجم: ٣.

(٥) هو ذو الإصبع العدواني.

(٦) في د.

(٧) البيت من البسيط.

لاه: لله. تخزوني: تسوسني.

انظر: المفضليات ١٦٠، وإصلاح المنطق ٣٧٣، وأدب الكاتب ٥١٣، وشرح المفضليات للأنباري ١/ ٤٠٧، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٥٣، وأمالي القالي ١/ ٩٣، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٢٤١، والخصائص ٢/ ٢٨٨، ومقاييس اللغة ٢/ ١٧٩ (خزي)، واللآلئ ١/ ٢٨٩، وأمالي المرتضى ١/ ٢٥٢،

=

أي عَلَيَّ.

وَقَدِ استُعمِلَتْ (عَن) مَكانَ (بَعدَ) عِندَهُم، قالَ الشاعِرُ(١):

نَـؤومُ الـضُّحى لم تَنتَطِـقْ عـن تَفَـضُّلِ(٢)

وقال(٣):

وَمَنْهَـــلٍ وَرَدْتُـــهُ عَـــنْ مَنْهَـــلِ(٤)

وَقَدِ استُعمِلَتْ (عَن) مَكانَ: مِن أجلِ، قالَ(٥):

والحماسة الشجرية ١/ ٢٦٩.

(١) هو امرؤ القيس، من معلقته المشهورة.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وتضحي فتيت المسك فوق فراشها

تنتطق: تلبس النطاق، وهو ما تشد به المرأة وسطها عند معاناة الأشغال. (عن اللسان ١٠/ ٣٥٥(نطق).

انظر: ديوان امرئ القيس ١٥٠ (السندوبي)، وأدب الكاتب ٥١٣، والزاهر ١/ ٣٥٦، وشرح القصائد السبع ٦٥، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ٥٦٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٧٥، وإعجاز القرآن ٧١، ١٨٠، والمخصص ١٤/ ٦٧.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- العجاج.

ب- عبد الله بن رواحة.

(٤) من الرجز.

انظر: ديوان العجاج ٢٤١، وأدب الكاتب ٥١٣، والأزهية ٢٨٠، والمخصص ١٤/ ٦٧، والاقتضاب ٣/ ٣٦٦، ومغني اللبيب ١٩٧، وشرح شواهده ١/ ٤٣٣.

(٥) هو لبيد بن ربيعة.

لِـوِرْدٍ(١) تَقلِـصُ الغِيطـانُ عَنْـهُ(٢)

أي: من أجله، وقال النَّمِرُ(٣):

وَلَقَـد شَـهِدْتُ إذا القِـداحُ تُوُحِّـدَتْ   وَشَـهِدْتُ عِنْـدَ الليـلِ مَوْقِـدَ نارِهـا
عَـن ذَاتِ أَولِيَــةٍ أُســاوِدُ رَبَّهـا   وَكَـأَنَّ لَـونَ المِلْـحِ فَـوْقَ شِـفارِها(٤)

---

(١) في أ: بوردٍ.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

يَبُذُّ مفازَةَ الخِمْسِ الكمالِ

روي: (الكلال) بدل (الكمال).

تقلُصُ: تقصر. والغيطان: الأماكن المنخفضة. ويبذ: يقطع. والخمس: أن يرد الماء اليوم ويرده اليوم الخامس. (عن الديوان).

انظر: ديوان لبيد ٨٣، وأدب الكاتب ٥١٤، وتهذيب اللغة ٣/ ٢١٧ (عنى)، والمخصص ١٤/ ٦٧، والاقتضاب ٣/ ٣٦٨، واللسان ٧/ ٨٢ (قلص)، ١٣/ ٢٩٦ (عنى).

(٣) هو النمر بن تولب بن أُقيش العُكْلِيُّ. شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم. كان جوادًا فصيحًا جريئًا، لقب بالكيِّس لحسن شعره. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥٩، ١٦٠، والشعر والشعراء ١/ ٢٩٩.

(٤) البيتان من الكامل.

يقول: لقد شهدت الميسر، وكانوا يعدونه كرمًا. وتُوُحِّدَتْ: أخذ كل واحد قدحًا واحدًا لغلاء اللحم. والأولية: أي التي رعت المطر ولي بعد ولي، فسمنت. وأُساوِدُ: أسارُّ، والمساودة: المسارَّة، أراد أنه يساره ليخدعه. وعنى بقوله: وكأن لون الملح... أي أن شفارها أعدت لها قد شحذت حتى تركت بيضاء تتلألأ كلون الملح. (عن الاقتضاب).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٥١، والحيوان ٤/ ٢٤، وأدب الكاتب ٥١٤، وشرح القصائد السبع ٢٣٠، وأمالي القالي ٢/ ١٦٢ (الأول فقط)، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٥٣ (ولي) (الثاني فقط)، والمخصص ١٤/ ٦٧، واللآلئ ٢/ ٧٨٣، والاقتضاب ٣٧٠، واللسان ١٥/ ٤١٠ (ولي) (الثاني فقط).

أي: مِن أجلِ.

وَتُستَعمَلُ (عَن) بمعنى (مِن)، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ[1] هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[2] أي: مِن، وَجميعُهُ يُتَأَوَّلُ تَأويلاً لا يخرِجُهُ عَن بابِهِ.

قال أبو الفتح: «**ومعنى (على) الاستِعلاءُ، تقولُ: زيدٌ على الفَرسِ، أي: رَكِبَهُ[3] وَعَلاهُ**»[4].

قالَ سعيدٌ: (عَلَى) تَكُون اسمًا وَفِعلاً وَحَرفًا، وَقَد بَيَّنَّاهُ في أَوَّلِ الكِتابِ.

/ ١١٦ أ فأمَّا كونُها حَرفًا فَمَعناهُ الاستِعلاءُ، وَالأَصلُ أَن يَكُونَ الأَوَّلُ فَوقَ مُسَمَّى المجرورِ إن كانَ ممَّا يُعلى، فأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾[5] فالتَّقدِيرُ فِيهِ: كانَ قَضاؤُهُ أَو حُكمُهُ في خَلقِهِ حَتمًا مَقضِيًّا عَلَى كَرَمِهِ، وَقولُهُ تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾[6] فَتَقدِيرُهُ: اجعَلِ اتِّكالَكَ

---

(١) في النسخ: وهو الذي يقبل. وهو وهم.

(٢) التوبة: ١٠٤.

(٣) في اللمع: قد ركبه.

(٤) اللمع ٧٤.

(٥) مريم: ٧١.

(٦) الفرقان: ٥٨.

اتِّكالَكَ مُعتَمِدًا عَلَى تَفضُّلِهِ وَرِزقِهِ، وَأمَّا كَونُها اسمًا فَكَقَولِهِ[(١)]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمّ ظِمؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ[(٢)]

فَدُخُولُ حَرفِ الجرِّ عَلَيها يَدُلُّ عَلَى أنَّها اسمٌ، وَكانَ قِياسُهُ أن يقولَ: عَلاهُ ،كَما يَقولُ: قَناةٌ؛ لأنَّ أَلِفَ المَقصُورِ مِنَ الأَسماءِ لا تَتَغَيرُ في الاسمِ مَعَ المُظهَرِ والمُضمَرِ، وإنما رُوعِيَ أَصلُها.

وَقَدِ استُعمِلت (عَلَى) مَكانَ (عَن) عِندَ الكُوفيِّ، قالَ الشاعِرُ[(٣)]:

إذا رضيت عليَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعمْرُ اللهِ أعجَبَني رِضاها[(٤)]

---

(١) هو مُزاحم العُقَيْلي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (خمسها) بدل (ظمؤها)، و(بزِيزاء) بدل (ببيداءَ).

من عليه: أي من فوقه، يصف قطاة غدت عن فرخها، بعد أن تمت المدة التي تصبر فيها عن الماء. وهي خمسة أيام، وتصل: يصوِّت جوفها يُبسًا من العطش. والمَجهَل: الذي لا يُهتدى فيه. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ٤/ ٢٣١، ونوادر أبي زيد ٤٥٤، والحيوان ٤/٤١٨، وأدب الكاتب ٥٠٤، والمقتضب ٣/ ٥٣، والكامل ٢/ ١٠٠١، والجمل ٦١، وتهذيب اللغة ٣/ ١٨٤ (على)، ١٢/ ١١٢ (صل)، ومقاييس اللغة ٤/ ١١٦ (علو)، والمخصص ١٤/ ٥٧، وتحصيل عين الذهب ٥٧٨، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧.

(٣) هو القحيف العقيلي.

(٤) البيت من الوافر.

انظر: نوادر أبي زيد ٤٨١، وأدب الكاتب ٥٠٧، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، وتفسير الطبري ١٤/ ١٩٩ (شاكر)، والزاهر ٢/ ٣٦، والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩، والمحتسب ١/ ٥٢، والمخصص ١٤/ ٦٤،

=

وَقَدِ استُعمِلَت (عَلَى) مَكانَ اللامِ، قالَ الشاعِرُ(١):

رَعَتْهُ أَشْهُرًا وخَلا عَلَيْها فَطارَ النَّيُّ فيها واسْتَنارا(٢)

أي: وَخلا(٣) لها.

وَقَدِ استُعمِلت (عَلَى) مَكانَ الباءِ، يُقالُ: اركَبْ عَلَى اسمِ اللهِ، وَقالَ أَبو ذُؤَيب:

وَكَأنهنَّ رِبابَةٌ وَكَأَنَّهُ يَسَرٌ يَفيضُ على القِداحِ ويَصْدَعُ(٤)

وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٠، والإنصاف ٢/ ٦٣٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٣.

(١) هو الراعي النميري.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (فسار النَي) بدل (فطار النَي)، (واستطارا) و(استغارا) و(استعارا)، بدل (واستنارا).

النَي: الشحم. أي ظهر فيها. (عن الديوان).

انظر: ديوان الراعي ١٧١، والعين ٨/ ٤٤١ (غور)، وأدب الكاتب ٥١٠-٥١١، وتأويل مشكل القرآن ٣٩٧، وتهذيب اللغة ٧/ ٥٧٢ (خلو)، ٨/ ١٨٤ (غور)، والمخصص ١٤/ ٦٦، والاقتضاب ٣/ ٣٥٤، واللسان ١٤/ ٢٣٨ (خلا)، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٠.

(٣) في أ: وحلا.

(٤) البيت من الكامل.

الربابة: الجماعة من القداح. يقول: كأن هذه الأتن القداح التي تجتمع في الربابة. وكأنه: أي الفحل. يَسَرٌ: صاحب ميسر، الذي يضرب بالقداح. فهو يُفيضُها، ويصكها، أي يرسلها ويدفعها، كما يفعل صاحب الميسر بالقداح. ويصدع: يفرق ويبين. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ٦، والعين ١/ ٢٩١ (صدع)، والمفضليات ٤٢٤، ومجاز القرآن ١/ ٣٥٥، وغريب الحديث لابن سلام ٢/ ٢٧، وشرح أشعارالهذليين ١/ ٨١، وأدب الكاتب ٥١٧، وشرح

=

وَيُستَعمَلُ (عَلَى) عِندَهُم مَكانَ (مَعَ)، قالَ الشَّمَّاخُ[(١)]:

وَبُـردانِ مِـن خَـالٍ وَسَـبعُونَ دِرهَمًا ... عَـلَى ذَاكَ مَقـرُوظٌ مِـنَ القَـدِّ مـاعِزُ[(٢)]

أَي: مَعَ ذَلِكَ.

وَقَدِ استُعمِلَ (عَلَى) مَكانَ (مِن)، قالَ أَبُو عُبيدَةَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ﴾[(٣)] أَي: إذا اكتالُوا مِنَ النَّاسِ يَستَوفُونَ، وقال صَخرٌ في رواية:

مَتَـى مَـا تُنكِرُوهـا تَعرِفُوهـا ... عَـلَى أَقطارِهـا عَلَـقٌ نَفِيـثُ[(٤)]

أَي: مِن أَقطارِها، وَجَمِيعُهُ مُتَأَوَّلٌ تَأوِيلاً لا يُخرِجُهُ عَن بابِهِ.

المفضليات للأنباري ٢/ ٤٣٠، وتفسير الطبري ١٤/ ٦٧، والزاهر ٢/ ٣٤٤، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ٤٥.

(١) هو معقل وقيل الهيثم بن ضرار بن حرملة. شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، وشهد القادسية، وتوفي زمن عثمان رضي الله عنه. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٣٠٤، والأغاني ٩/ ١٥٤، والإصابة ٣/ ٢١٠.

(٢) البيت من الطويل.

يصف قوّاسًا أراد بيع قوس. فذكر في أبيات سابقة أشياءَ وعطف عليها ما في هذا البيت: البردين، والسبعين درهمًا، وفوق هذا كلها عيبة من جلد فيها هذه الثياب، وهو معنى قوله: على ذاك مقروظٌ من القد ماعز. والمقروظ: المدبوغ بالقَرَظِ. والماعز: الشديد المحكم. (عن الاقتضاب).

انظر: ديوان الشماخ ١٨٨، وأدب الكاتب ٥١٧، والمخصص ٤/ ٦٤، ١٤/ ٦٧، ومجمع الأمثال ١/ ٩٠، والاقتضاب ٣/ ٣٨٠، واللسان ٥/ ٤١١ (معز)، ١١/ ٢٢٦ (خول).

(٣) المطفّفين: ٢-٣.

(٤) سبق تخريجه.

قال أبو الفتح: «وَمَعنى: (رُبَّ) التَقلِيلُ، وَهِيَ مُختَصَّةٌ بِالنَّكِرَاتِ دُونَ المَعارِفِ، تَقُولُ: رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُ[(١)]، أَي ذَلِكَ قَلِيلٌ، وَضِدُّها (كَم)، تَقُولُ: كَم عَبدٍ مَلَكْتَ، أَي: ذَلِكَ كَثِيرٌ»[(٢)].

قال سعيد: (رُبَّ) حَرفُ جَرٍّ بِدلالةِ أَنَّهُ لا يخلُو أن يَكُونَ اسمًا أو حَرفًا؛ لأنَّ الفِعليَّةَ ممتَنِعةٌ مِنهُ بِدَلالةِ عَمَلِهِ الجرَّ وَغَيرِ ذَلِكَ، فلا يجوزُ أن يَكُونَ اسمًا؛ لأَنَّهُ لَو كانَ اسمًا لافتَقَرَ إلى جُزْءٍ آخَرَ يَكُونُ خَبَرَهُ أو مُبْتَدَأَهُ.

فإن قِيلَ: فاجعَلْ (لَقِيتُهُ) مِن قَولِكَ: رُبَّ رجلٍ لَقِيتُهُ، خَبرًا لَهُ. فإنَّ ذلك يَفْسُدُ مِن وُجُوهٍ:

أَحَدُها: أَنَّ (لَقِيتُهُ) لَو وُضِعَ مَوضِعَهُ مُفرَدٌ لَكَانَ مجرُورًا، فَنَقُولُ: مَلْقِيٌّ، كَذا قالَتْهُ العَرَبُ.

وَالثاني: أنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إلى رَجُلٍ لا إلى رُبَّ، بِدَلِيلِ قَولِكَ: رُبَّ امْرَأَةٍ لَقِيتُها.

والثَّالِثُ: امتِناعُ النَّصبِ بَعدَها كما جازَ في (كَم)، وامتِناعُ حَذفِ المُضافِ بِغَيرِ كافٌ كما جازَ في (كم)، [في قَولِ بعضِهِم، وَإن كانَ الصَّحِيحُ غَيرَهُ][(٣)]، وامتِناعُ الفَصلِ بَينَها وَبينَ مجرُورِها كما جازَ في (كم).

---

(١) في اللمع: لقيته.

(٢) اللمع ٧٤.

(٣) في د.

فإن قِيلَ: فاجعَلْ خَبرَهُ محذُوفًا كما فَعَلْتَ في (كم) في بَعضِ الكَلامِ.

قِيلَ: لَو كانَ كَذلِكَ لَظَهَرَ في بَعضِ الأَحوالِ.

فإن قِيلَ: فاجعَلْها كـ(أَقَلّ) لا يَفْتَقِرُ إلى خبَرٍ لشبَهِها بِالنَّفيِ.

فالجوابُ: أَنَّهُ لَولا الاشتِقاقُ الذي تجتَمِعُ هِيَ وَقَلَّ وَتُفارِقُ أَقَلَّ (ما) النَّافِيَةَ لقَطَعْنا بِحَرفِيَّتِهَا حيثُ لا خَبَرَ لها، وَأَمَّا (رُبَّ) فلا اشتِقاقَ لها، فَبَقِيَتْ عَلَى حَرفِيَّتِهَا.

وَإذا ثَبَتَ أَنَّهُ حَرفُ جَرٍّ افتَقَرَ إلى فِعلٍ تُعَلِّقُهُ بِهِ حَتى يُعَدِّيَهُ، والفعلُ الذي يُعَدِّيهِ قَد يَظهَرُ تارةً وَيحذفُ أُخرى، فَتَقولُ: رُبَّ رَجُلٍ جاهلٍ لَقِيْتُ، فـ(لَقِيتُ) إن لم تجعَلْهُ صفةً لِرَجُلٍ فهُوَ العامِلُ في (رُبَّ)، وإن جَعَلتَهُ صِفةً فالعامِلُ في (رُبَّ) محذوفٌ، وَإنما جازَ حَذفُ العامِلِ؛ لأَنَّهُ جوابٌ، وَالجوابُ أبدًا يُحْذَفُ للاختِصارِ وَالعِلمِ بِهِ، كما تقولُ إذا قِيلَ لَكَ: أَزيدٌ في الدَّارِ، فَتَقولُ: نَعَم، أو لا، وَتحذِفُ الجملةَ بِأَسرِها، وَكذلِكَ يُقالُ: كَيفَ زَيدٌ؟ فتقول: صالحٌ، أو مَنْ عِندَكَ؟ فتقولُ: زَيدٌ، فكذلِكَ هَذا تقولُ: ما لَقِيتُ رَجُلاً صالحًا، فَتَقولُ: رُبَّ رجلٍ صالحٍ / ١١٦ ب أي: لَقِيتُ.

فإن قُلتَ: فإنَّ (لَقِيتُ) مُتَعَدٍّ بنفسِهِ فلا حاجةَ لَهُ إلى حَرفِ جَرٍّ يُعَدِّيهِ، كما لا حاجةَ لِـ(ضَربْتُ) في تَعديهِ إلى زيدٍ إلى حَرفِ جَرٍّ.

فالجوابُ: أنَّ المفعُولَ إذا تَقَدَّمَ عَلَى الفِعلِ المُتَعَدِّي بنفسِهِ إليهِ جازَ أَن يَتَعَدَّى

بحرفِ الجرِّ، كَقَولِكَ لِزَيدٍ ضَرَبْتُ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾[(١)]، فَإذا كانَ المَفعُولُ بِهِ الذي يجوزُ تَقدِيمُهُ وَتأخِيرُهُ إذا تَقَدَّمَ جازَ أن يَتَعَدّى الفِعلُ إليهِ بحرفِ الجَرِّ، فالمفعُولُ بِهِ الذي لا يجوزُ أن يَتَأَخَّرَ عَن عامِلِهِ يجِبُ أن يَتَعَدّى إليه بحرفِ الجَرِّ، إذًا ليسَ بَعدَ الجوازِ إلاَّ الوُجُوبُ.

فإن قُلتَ: رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لقِيتُهُ، لم يكن (لَقِيتُهُ) إلاَّ صِفةً لِرَجُلٍ؛ لأنَّهُ قَد تَعَدَّى بِنَفسِهِ فَلَم يَتَعَدَّ بحرفِ جَرٍّ، فإن جَعَلْتَ الهاءَ لِلمَصدَرِ جازَ أن يُعَدِّيَهُ الحرفُ كما قالَ[(٢)]:

هـذا سُرَاقَـةُ للقُـرْآنِ يدرُسُـهُ ... والمرءُ عِندَ الرُّشا إن يَلْقَها ذِيبُ[(٣)]

أي: يدرُسُ الدَّرسَ؛ لأنَّهُ قَد تَعَدَّى بِاللَّامِ.

وَإنما تَصَدَّرَت (رُبَّ)؛ لأنَّ مَعناها التقليلُ، وَلَه وُضِعَت، وَالتقلِيلُ يُقارِبُ النَّفيَ، والنفيُ لَهُ صَدرُ الكلامِ، يَدُلُّكَ عَلَى مُقارَبةِ التَّقلِيلِ النَّفيَ قَولُهُم: قَلَّما سِرْتُ حَتى أَدخُلَها، وَإنما يمتَنِعُ الرَّفعُ في (أَدخُلَها) لَمّا نُفِيَ السيرُ، والرَّفعُ مَع

---

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من البسيط.

انظر: الكتاب ٣/ ٦٧، والأصول ٢/ ١٩٣، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٤١، ٣٧٥، والتمام ٦٩، والإفصاح ٣٨٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩١، والبديع ١/ ٢/ ٦٣٩-٦٤٠، واللسان ١٠/ ١٥٧ (سرق)، ومغني اللبيب ٢٨٨، وشرح شواهده ٢/ ٥٨٧، وشرح أبياته ٤/ ٣١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣.

النَّفيِ لا يَصِحُّ لما سَنذكُرُهُ في بابِهِ، فَلِهذا المَعنى نَصَبُوا هُنا؛ لأنَّ التقليلَ يقاربُ النفيَ، كما يَنصِبُونَ إذا قالُوا: ما سِرْتُ حَتى أدخُلَها، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّقلِيلَ قَد يُجعَلُ نَفيًا قولُ ذِي الرُّمَةِ[١]:

قَليلةُ جَرْسِ الصَّوتِ ما لم يَمَسَّها ... فإنْ مَسَّها صاحَتْ بِغيرِ خُفاتِ[٢]

يَصِفُ البَكرةَ، وَالبكرةُ ما لم تُمَسَّ فلا صَوتَ لها البتَّةَ.

وَكَذلِكَ تُؤَوَّلَ قَولُهُ تعالى: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ﴾[٣] في أَحَدِ القَولَينِ[٤].

وَقِيلَ: إنما تَصَدَّرَت لأنها ضِدُّ (كم) الخبرِيَّةِ، لأنَّ تِلكَ لِلتَّكثيرِ وَ(رُبَّ) لِلتَّقليلِ، وَالذي أوجَبَ تَقَدُّمَ (كَم) الخبريةِ مُشارَكتُها (كَمِ) الاستفهاميَّةَ في اللفظِ، وَتَقَدَّمَتْ (كمِ) الاستفهاميةُ لما فِيها مِن مَعنى الاستِفهامِ، وَلَهُ صَدرُ

---

(١) لم أجده في ديوانه.

(٢) البيت من الطويل.

ثاني بيتين أولهما:

مُنيتُ بها لا تَشتَهي من وَلِيِّها ... إذا مَسَّها ما تَشتَهي الخَفِراتِ

وهما بيتان ألغز فيهما عن البكرة التي تكون على البئر.

انظر: التعليقات والنوادر ١١٨. وهو ولم أجده في غيره.

(٣) البقرة: ٨٨.

(٤) والقول الثاني نفي الإيمان عنهم بالكُلِّيَّة. انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨١٩، والكشاف ١/ ٢٩٥، والتحرير والتنوير ١/ ٦٠٠، وانظر الأقوال الأخرى في الآية في المصدرين الأخيرين وتفسير الطبري ٢/ ٣٣٠ (شاكر).

الكَلامِ، وَقالَ سِيبويهِ في (رُبَّ) كلامًا مُلبِسًا[١]، وقالَ المُبرِّدُ: (رُبَّ) يُنبئُ عَن ما وَقَعَتْ عَلَيهِ أنَّهُ قَد كانَ وَلَيسَ بِالكثيرِ[٢]، فَلذلِكَ لا يَقَعُ إلاَّ عَلَى نَكِرةٍ؛ لأنَّ ما بَعدَها يَخرُجُ مَخرَجَ التَّمييزِ[٣]، «فَ(رُبَّ) مَعناها الشَّيءُ يَقَعُ قَلِيلاً، وَلا يَقَعُ ذَلِكَ الشَّيءُ إلاَّ مَنكُورًا؛ لأنَّهُ مُفرَدٌ يَدُلُّ عَلَى أكثَرَ مِنهُ»[٤]، وَالمعرِفةُ ذاتٌ واحِدةٌ، وَلا تَقَعُ عَلَى أكثرَ مِنها، وَلا أقَلَّ. وَلا بُدَّ لِما دَخَلَت عَلَيهِ (رُبَّ) مِن صِفةٍ؛ لِيَكُونَ أبلَغَ في التَّقلِيلِ، تَقولُ: رُبَّ رَجُلٍ قائمٍ ضَرَبْتُ؛ لأنَّ رَجُلاً أعَمُّ مِن رَجُلٍ قائمٍ، فأمَّا قَولُ الشاعِرِ[٥]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلكَ اليومَ ... وَأَسْرَى مِن مَعْشَرٍ أَقْتالِ[٦]

---

(١) انظر كلام سيبويه عن (رب) وشبهها بكم في: الكتاب ٢/ ١٦١.

(٢) في أ: بالتكثير.

(٣) نقله عنه ابن برهان في شرح اللمع ١/ ١٧١.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ١٣٩.

(٥) هو الأعشى.

(٦) البيت من الخفيف.

روي: (أقيال) بدل (أقتال).

الرِّفد: القدح العظيم. ويروى: الرَّفد: العطية. والأسرى: جمع أسير. وأقتال: جمع: قِتل، وهو العدو. (عن شرح شواهد الإيضاح).

انظر: الصبح المنير ١٣، وغريب الحديث لابن سلام ٣/ ٩٣، والزاهر ٢/ ٢٢٠، وشرح القصائد السبع ٣٧١، والأضداد ٣٣٩، وأمالي القالي ١/ ٩٠، ٢/ ٧، والإيضاح العضدي ٢٦٥-٢٦٦، والمخصص ١١/ ٨٣، واللآلئ ١/ ٢٨٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٥، والمفصل ٢٩١-٢٩٢، ومغني اللبيب =

فإنَّ (مِن مَعشَرٍ أقتالِ) مُتَعَلِّقٌ بمحذُوفٍ؛ لِيَكُونَ صِفةَ (أسرَى)، فيَكُونَ ما عُطِفَ عَلَى مَعمُولِ (رُبَّ) بمنزلةِ مَعمُولِها، وَلو عَلَّقتَهُ بِـ(أسرَى) لَبَقِيَ مَعمُولُ (رُبَّ) بِغَيرِ وَصفٍ، وَقَد جوَّزَ ذَلِكَ بَعضُهُم[1]، وَجَعَلَ مَعمُولَهُ يَنُوبُ عَن صِفَتِهِ كما يَنُوبُ مَعمُولُ (أقائمٌ) في قَولِكَ: أقائمٌ أخَواكَ، عَن خَبرِها، فأمَّا قَولُ الشاعِرِ[2]:

أَلا رُبَّ فِيهِم دارِعٍ وهو أشْوَسُ ... وَيَقْذِفُ شَمَّاخُ بْنُ عَمرٍو وَرَهْطُهُ[3]

فَ(فِيهِم) لا يَكُونُ وَصفًا لِـ(دَارِعٍ) وَقَد تَقَدَّمَ، فانتَصَبَ عَلَى الحالِ، وَلا ظَرفًا لِـ(دَارِعٍ)؛ لأنَّهُ يَبْقَى مَعمُولُ (رُبَّ) بِغَيرِ وَصفٍ، وإنما هُو وَصفُ إنسانٍ محذُوفٍ هُو مَعمُولُ (رُبَّ)، وَقَولُهُ[4]:

٧٦٤، وخزانة الأدب ٩/ ٥٥٩.

(١) رأيت من جوَّز ذلك على غير ما قرره المؤلف هنا، قال القيسي: «... فإن تخيَّلْتَ وحملت على المعنى، فقلتَ: إن إراقة الرفد إتلاف، وأسر الأسرى إهانةٌ وإتلاف، فتكون على هذا الصفتانِ من جنسٍ واحد، مثلُ: زيدٌ ضربتُهُ وعمرٌو، فتكون قد استغنيت بالصفة الأولى عن الثانية، فيكون الجارُّ على هذا مُتعلِّقًا بأسرى، فتدبَّرهُ». (إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٨٥).

(٢) هو زيد الخيل.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (شماس) بدل (شماخ)، و(منهم) بدل (فيهم)، و(وادع) بدل (دارع). و(أشرس) بدل (أشوس).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ١٨٦، ومجالس ثعلب ٢/ ٥١٣، ونوادر أبي زيد ٣٠١، والشيرازيات ٢/ ٦٠٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٠، وخزانة الأدب ٥/ ٦٥.

(٤) هو امرؤ القيس.

أَلا رُبَّ يَـومٍ قَـد لَهَـوْتُ وَلَيلَـةٍ   بِآنِـسةٍ كَأَنهـا خَـطُّ تِمثَـالِ[(١)]

فَهذا يحمِلُهُ عَلَى: كُلُّ شاةٍ وَسَخلتُها بِدِرهَمٍ، وَقَد يجوزُ أَن يَكونَ قَد حَذَفَ صِفةَ الليلةِ، استِغناءً بِصفةِ اليومِ؛ لأنَّ التَّقدِيرَ: أَلا رُبَّ يَومٍ قَد لهَوتُ وَلَيلةٍ قَد لَهَوتُ، فَجازَ ذَلِكَ كما تَقولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبْتُهُ وَامرأَةٌ، إذا أَردتَ: ضَرَبْتُها، وَلا يَصِحُّ ذَلِكَ في (أَسْرَى)؛ لأنَّ صِفَتَهُ / ١١٧ أ لَيسَ مِثلَ صِفةِ الرِّفدِ، وَقالَ بَعضُهُم: إذا قُلتَ: رُبَّ رَجُلٍ ضَرَبْتُهُ، جازَ أَن تجعَلَ (ضَرَبْتُهُ) صِفةَ (رَجُلٍ) نائبًا عَن عامِلِ (رُبَّ)، وَيجُوزُ أَن تجعَلَهُ عامِلَ (رُبَّ) نائبًا عَن صِفةِ (رَجُل) وَفيهِ نَظَرٌ، لأجلِ تَعدِيَتِهِ.

وزعم الأخفش أن (رُبَّ) تكون اسمًا[(٢)] بدليلِ قَولِ الشاعِرِ[(٣)]:

إنْ يَقْتُلُـوكَ فَـإنَّ قَتْلَـكَ لم يَكُـنْ   عَـارًا عَلَيـكَ وَرُبَّ قَتْـلٍ عَـارُ[(٤)]

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان امرئ القيس (بشرح الحضرمي) ٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٨٥، والمقرب ٢١٩، ومغني اللبيب ١٨٠، ٧٦٤، وشرح شواهده ١/ ٣٤١، وخزانة الأدب ١/ ٦٤.

(٢) هو مذهب الكوفيين، كما في الإنصاف ٢/ ٨٣٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٧٣٧. وهو رأي الأخفش كما في الشيرازيات ٢/ ٦٠٧، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١١٨٠، والجنى الداني ٤٣٩.

(٣) هو ثابت قطنة بن كعب العتكي.

(٤) البيت من الكامل.

انظر: البيان والتبيين ١/ ٢٩٣، والشعر والشعراء ٢/ ٦١٦، والمقتضب ٣/ ٦٦، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٤٦، والحماسة الشجرية ١/ ٣٣٠، واللباب ١/ ٣٦٤، والحماسة البصرية ٢/ ٧٧١، ومغني اللبيب =

فالإخبارُ بـ(عارُ) عَن (رُبَّ) يَدُلُّ عَلَى أنها اسمٌ، كما استَدَلَّ سِيبويهِ عَلَى أَنَّ (كَم) اسمٌ بِقَولِهِم: كَم رَجُلٍ أفضَلُ مِنكَ[1]، وَلَيسَ في هَذا حُجَّةٌ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يحتملُ أَن يَكُونَ التَّقدِيرُ: وَرُبَّ قَتلٍ هُوَ عارُ، فَحَذَفَ المُبتَدَأَ وَأَبقَى الخَبَرَ، فالمُضمَرُ هُنا هُوَ المُظهَرُ في قَولِ الشاعِرِ[2]:

يـا رُبَّ هَيجـا هِـيَ خَـيرٌ مِـنْ دَعَـهْ[3]

وَمِن ذَلِكَ قَولُ الفَرَزدَقِ:

وهـنَّ على حَدَّيْ شَبِيْبِ بنِ عامرٍ ... أَثَرْنَ عَجاجـاتٍ سنابِكُها كُـدْرُ[4]

٤١، ١٧٩، ٦٥٣، وشرح شواهده ١/ ٨٩، وخزانة الأدب ٩/ ٥٧٦.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٦١.

(٢) هو لبيد بن ربيعة.

(٣) من الرجز.

والهيجاء: الحرب. والدعة: الخفض والراحة. (عن الخزانة).

انظر: ديوان لبيد ٣٤٠، والعين ٢/ ٢٢٣ (ودع)، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٤٩، والزاهر ٢/ ١٩١، وأمالي القالي ٣/ ١٤٠، وأمالي المرتضى ١/ ١٩١، واللسان ١٣/ ٥٤٣ (موه)، وخزانة الأدب ٩/ ٥٤٧.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في مصادره:

وهُـنَّ عـلى خـدَّي شُـتَير بـنِ خالـدٍ ... أُثـيرَ عجـاجٌ مـن سـنابِكِها كُـدْرُ

ورواية المصنف لا شاهد فيها.

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٣١٦، والعقد الفريد ٥/ ١٨٢، والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٨٠، والقرط على الكامل ١/ ١١٧.

أي: هُنَّ كُدرٌ، وَمِن ذَلِكَ قَولُ رُؤبةَ(١):

وَبَلَــــدٍ بِآلِــــهِ مُــــؤَزَّرُ(٢)

أي: هُو، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى عُثمانَ بِإضافةِ (آل) إلى المُضمَرِ(٣).

وَقَدِ استُعمِلَت لِلتَّكثِيرِ حملاً عَلَى (كَم)، كما عَدَّى الشاعِرُ رَضِي بِـ(عَلَى) حملاً عَلَى سَخِطَ فِي قَولِهِ:

إذا رَضِـيَتْ عـلَيَّ بنُـو قُـشَيرٍ(٤)

وَذَلِكَ نحوُ قَولِهِ(٥):

فـإنْ أَهْلِـكْ عُمَـيرُ فـرُبَّ زحـفٍ   يُـشَبَّهُ نَقْعُـهُ رَهْـوًا ضَـبابا(٦)

---

(١) لم أجده في ديوانه.

(٢) من الرجز.

انظر: مجاز القرآن ٢/ ٥٤، وجمهرة اللغة ٣/ ٣٧١. ولم أجده في غيرهما.

(٣) ينسبُ المصنِّفُ لابن جني هنا أنه لا يُجيز إضافة (آل) إلى المضمر، وأنَّ في هذا البيت ردًّا عليه، ولم أجد من نسب إلى ابن جني هذا، بل إنه صرح بما يدل على إجازته لإضافته إلى المضمر، قال: «... وأنت ممتنِعٌ من استعمال (آل) في غير الأشهر الأخص، وسواءٌ في ذلك أضفته إلى مظهر أم أضفته إلى مضمر» انظر: سر الصناعة ١/ ١٠٤.

وأما الذين نُسب إليهم منع هذا فقد ذكر أبو حيان أن من منع اقتياس إضافته إلى المضمر الكسائيُّ، وأبو جعفر النحاس، وأبو بكر الزبيدي. انظر: البحر المحيط ١/ ١٨٨.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) هو بشر بن أبي حازم.

(٦) البيت من الوافر.

وَقَالَ[(١)]:

وذي رَحِمٍ ذي حاجةٍ قد وصلتُها إذا رحِمُ القَطَّاعِ نَشَّتْ بِلالُها[(٢)]

ومنه قوله[(٣)]:

فَنِلْنا ونالَ القومُ منّا ورُبَّما يكونُ على القَوْمِ الكِرامِ لنا الظَّفَرْ[(٤)]

فَهَذِهِ (رُبَّ) لِلتَّكثِيرِ؛ لأَنَّهُ مادِحٌ، وَأَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾[(٥)] لا مَعنى لِلتَّقلِيلِ فِيها هُنا؛ لأَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَيهِم[(٦)].

الرهو: الساكن. (عن اللسان).

انظر: ديوان بشر ٧٥، ومجاز القرآن ٢/ ٢٠٨، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٩، والمحكم ٤/ ٣٠١ (رهو)، ومختارات ابن الشجري ٣٠٧، ومنتهى الطلب ٢/ ١٨٨، واللسان ١٤/ ٣٤١ (رهو).

(١) هو عمرو بن البراء من بني عبد الله بن كلاب.

(٢) البيت من الطويل.

نشَّت: جفت. (عن النوادر)

انظر: نوادر أبي زيد ٤٤٣، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٨-١٦٩. ولم أجده في غيرهما.

(٣) هو أوس بن حجر.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٩، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١١٨٤-١١٨٥، وخزانة الأدب ١٠/ ٣.

(٥) الحِجر: ٢.

(٦) لم أعثر على كلام أبي علي، مع كثرة استشهاده بهذه الآية في كتبه. إلاَّ أنه قرّر مجيءَ (رُبَّما) للتكثير في قول الشاعر:

رُبَّما أوفيت في علمٍ

=

وَاعلَمْ أَنَّ لِـ(رُبَّ) ثلاثَ مَراتِبَ:

الأُولى: دُخُولُها عَلَى النَّكِرةِ المَوصُوفةِ التي سبَقَ ذِكْرُها.

الثانيةُ: دُخُولُها عَلَى (ما) الكافَّةِ، وَما بعدَها يحتَمِلُ ثلاثةَ أَشياءَ، لَكِن يختَلِفُ حُكمُهُنَّ، الكَفَّ، والزِّيادةَ، وَأَن يَكُونَ بِتَقديرِ شَيءٍ، فأمَّا الكَفُّ: فأن تَدخُلَ (رُبَّما)[1] عَلَى المُبتدأِ وَالخَبرِ، وَالفِعلِ والفاعِلِ، كَقَولِنا: رُبَّما زَيدٌ قائمٌ، وَأَمَّا الفِعلُ فيَجِبُ أَن يَكُونَ ماضِيًا كَقَولِ الشاعِرِ[2]:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ ... يَرْفَعَنْ ثَوبي شَمالاتُ[3]

وأما قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾، فَإِنَّهُ حِكايةُ حالٍ، كما قالَ تَعالى: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[4]، وَ(هذا) إشارةٌ إلى الحاضِرِ.

انظر: كتاب الشعر ٢/ ٣٩٢-٣٩٣.

(١) في د: أن تدخُل بها.

(٢) هو جُذيمةُ الأبرشُ.

(٣) البيت من المديد.

أوفيت: أشرفت. العلم: الجبل. وشمالات: جمع شمال. (عن شرح أبيات سيبويه).

انظر: الكتاب ٣/ ٥١٧-٥١٨، ونوادر أبي زيد ٥٣٦، والمقتضب ٣/ ١٥، والأصول ٣/ ٤٥٣، واللامات للزجاجي ١١٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨١، والإيضاح العضدي ٢٦٦، وكتاب الشعر ٢/ ٣٩٢، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٤- ٥٦٥، وشرح المفصل ٩/ ٤٠.

(٤) القصص: ١٥.

وَبعضُهم يجوِّزُ أن يَقَعَ الحاضِرُ[١] والمُستقبَلُ بعدَ (رُبَّما)[٢]، وابنُ السَّرَّاجِ يمنَعُ مِن ذلكَ[٣]، وَعِلَّتُهُ أنَّ (رُبَّ) تُستَعْمَلُ لما مضَى فَكَذلِكَ (رُبَّما)، وَيَدُلُّكَ عَلَى استِعمالِ (رُبَّ) لما مَضَى أنَّكَ إنما تَذكُرُها إمَّا مُصَدِّقًا في الجوابِ وَإمَّا مُكذِّبًا، وَكِلاهما يَفتَقِرُ إلى تحقِيقٍ، وَأيضًا فَإنَّ (رُبَّ) نَقِيضَةُ (كَم) الخبريَّةِ، تَقولُ: كَم غِلمانٍ مَلَكتُ، وَأنتَ مادِحٌ، وَالمَدحُ إنما يَكُونُ بما يَثبُتُ[٤]، وَأيضًا فَأكثرُ ما وَرَدَ وَصفُ الاسمِ بَعدَها بِالماضِي، وَقَد قِيلَ: إنَّهُ نائبٌ عَن عامِلِها، والنَّائبُ مِن جِنسِ المَنُوبِ، والفارِسِيُّ جَوَّزَ في غَيرِ الإيضاحِ[٥] وُقُوعَ الحالِ، وَالاستِقبالِ بَعدَها، وَيَلزَمُ الفارِسِيَّ: رُبَّ رَجُلٍ سَيَقُومُ، وَهُوَ لا يجِيزُهُ، وَأمَّا كَونُها زائدةً فَكَقولِ الشاعِرِ[٦]:

رُبَّما ضَربَةٍ بِسَيفٍ صَقِيلٍ ... بَينَ بُصْرَى وَطَعنةٍ نجلاءِ[٧]

---

(١) في هامش أ: الحال.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٩.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٤١٩.

(٤) في ج: ثبتَ.

(٥) في الإيضاح جوَّزه على تأويل الحكاية. انظر: ٢٦٧. ولم أجد رأيه الذي أشار إليه.

(٦) هو عدي بن الرَّعلاءِ الغساني.

(٧) البيت من الخفيف.

طعنة نجلاء: أي واسعة. ومنه قولهم: عين نجلاء. (اللسان ١١/ ٦٤٧ (نجل).

انظر: الأصمعيَّات ١٥٢، والاشتقاق ٤٨٦، والأزهية ٨٢، ٩٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٦، والحماسة الشجرية ١/ ١٩٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٠، =

فَـ(ما) زائدةٌ هُنا، كَما زِيدَت في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[(١)]، وَأَمَّا قَولُ الشاعِرِ[(٢)]:

لَقَدْ رُزِئَتْ كَعْبُ بنُ عَوْفٍ ورُبَّما فَتىً لم يَكُنْ يَرضَى بِشَيءٍ يَضِيمُهَا[(٣)]

فَـ(فَتىً) يجوزُ أن يَكُونَ مجرُورًا وَمنصُوبًا وَمَرفُوعًا، فَرفعُهُ مِن وَجهَينِ: أَحَدُهما: الابتِداءُ، والخبرُ يكونُ عَلَى وَجهَينِ: / ١١٧ ب أَحَدُهما: الجُملةُ، وَصَحَّ الابتِداءُ بِالنَّكرةِ لِما في الكَلامِ مِن مَعنى التَّقليلِ، وَلِلَفظِ (ما)، والآخَرُ أن تجعَلَ الجُملةَ صِفةً والخبرَ محذُوفًا. والثاني: أن يَكُونَ مَرفُوعًا بِفعلٍ مُضمَرٍ، تَقدِيرُهُ: رُبما يَكُونُ فَتىً، أَو يَقَعُ فَتىً، وَالنَّصبُ بِفعلٍ مُضمَرٍ تَقدِيرُهُ: رُبما رُزِئت فَتىً، وَالجرُّ عَلَى زِيادةِ (ما).

وَأَمَّا كَونُها بِتَقدِيرِ شَيءٍ مَوصُوفٍ، فَقَولُ الشاعِرِ[(٤)]:

ومغني اللبيب ١٨٣، وشرح شواهده ٢/ ٧٢٥، وشرح أبياته ٣/ ١٩٧.

(١) النساء: ١٥٥.

(٢) هو سمعان بن مُسيكة.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: أمالي اليزيدي ١٣، والشيرازيات ٢/ ٦٠٨، والأشباه والنظائر ٣/ ١٨٧. ولم أجده في غيرها.

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- أميَّة بن أبي الصلت.

ب- حُنيف بن عُمير اليشكري.

ج- نهار ابن أخت مسيلمة.

رُبَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ[(١)]

تَقدِيرُهُ: رُبَّ شَيْءٍ تَكرَهُهُ النُّفُوسُ، فإن جَعَلتَ (ما) كافَّةً، وَمفعُولُ (تَكرهُ) محذُوفٌ، وَ(مِن) صفةٌ أو زائدةٌ عِندَ الأَخفَشِ جازَ[(٢)].

وَقدِ اقتَصَرُوا بِـ(ما) حينَ كَفُّوا بها عَن شَيْءٍ بَعدَها كما فُعِلَ في (لمَّا) في قَولِكَ: جِئتُ وَلمَّا، قالَ الشاعِرُ[(٣)]:

فَذَلِكَ إنْ يَلْقَ الكَرِيهَةَ يَلْقَها حميدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فَرُبَّما[(٤)]

د- عبيد بن الأبرص.

(١) البيت من الخفيف.

روي: (تجزع) بدل (تكره).

انظر: ملحق ديوان أمية بن أبي الصلت ١٨٩، وديوان عبيد بن الأبرص ٨٦، والكتاب ٢/ ٣١٥، والحيوان ٣/ ٤٩، والمقتضب ١/ ٤٢، والأصول ٢/ ١٦٩، ٣٢٥، والزاهر ٢/ ٢٥٢، وكتاب الشعر ١/ ٢٦٣، ٢/ ٤٠٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٩١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٤، ٥٦٦، والحماسة البصرية ٢/ ٩٥٢. وغيرها كثير.

(٢) لأنه يجيز زيادة (من) في الإيجاب. انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٦٤.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- عروة بن الورد.

ب- حاتم الطائي.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (المنيَّة) بدل (الكريهة)، و(كريمًا) بدل (حميدًا).

انظر: زيادات ديوان عروة ١٤٧، وديوان حاتم ٢٦٦؟ (هامش ٣٨)، والأغاني ٦/ ٣٠٣، وهمع الهوامع ٢/ ٣٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٩.

وروي: وإن يستغنِ يومًا فأجدِرِ، فلا شاهد فيه هنا، وهو من قصيدة رائية لعروة في ديوانه ٤٨، وتخريجه

=

فَحَذَفَ الفِعلَ بَعدَهُ كما حَذَفَهُ في قَولِهِ[١]:

فَإنَّ المَنِيَّةَ مَنْ يَلْقَها ... فَسَوفَ تُصادِفُهُ أَينَما[٢]

وَالقِسمُ الثالِثُ مِن أَقسامِ (رُبَّ) أن تَدخُلَ عَلَى المُضمَرِ المفسَّرِ، تَقُولُ: رُبَّهُ رَجُلاً، وَقالَ الأَخفَشُ: (رُبَّهُ رَجُلاً) أَصْلُهُ التَّوكِيدُ، كَأَنَّهُ قَالَ: رُبَّ رَجُلٍ رَجُلٍ، فَأَضمَرَ أَحَدَهما وَنَصَبَ الثانِيَ عَلَى الحالِ[٣]، وَعادَ فَقالَ: إنما يُنصَبُ الثاني عَلَى التَّفسيرِ[٤].

وَهذا المُضمَرُ مجهولٌ لا يَرجِعُ إلى شَيءٍ، فلا بُدَّ لَهُ مِن مُفسِّرٍ، وَالمُضمَراتُ المُفسَّراتُ ثلاثةُ أَشياءَ: ضَميرُ الشَّأنِ وَالقِصَّةِ، وَهذا الضَّميرُ، وَفاعِلُ (نِعْمَ) إذا كانَ مُضمَرًا، لَكِنَّ الأَوَّلَ[٥] مُفسِّرُ الجُملةِ، وَهذانِ يُفسَّرانِ بمفرَدَينِ، وَيُلحَقُ

٩٥، والأصمعيات ٤٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٢٤.

(١) هو النمر بن تولب.

(٢) البيت من المتقارب.

روي: (من يخشَها) بدل (يلقها).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٧٨، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٥٣٨، وأدب الكاتب ٢١٤، وتفسير الطبري ١/ ٤٤٠، والجمل ٢٧٤، والحلل ٣٤٤، ومختارات ابن الشجري ٦٧، ورصف المباني ١٥٩، ٢٠٤، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٨٥.

(٣) لم أقف على قوله هذا.

(٤) انظر نصب (رجلًا) على التفسير في: الكتاب ٢/ ١٧٦، والمقتضب ٣/ ٦٧، والأصول ١/ ٤١٩.

(٥) في ج: لا يفسر.

بهذَينِ القِسمَينِ: ضَرَبَني وَضَرَبْتُ زَيدًا، وَإنما كانَ كَذلِكَ؛ لأنَّ كُلَّ شَيءٍ يُفَسَّرُ بما هُو مِثلُهُ.

وَفِيهِ لُغاتٌ: رُبَّ، ورُبُّ، ورُبِّ، وَقَد يخفَّفُ وَيُحرَّكُ بِهذِهِ الحركاتِ، وَبعضُهم يُسَكِّنُهُ، فَمَن حَرَّكَ حَذَفَ الساكِنَ، وَمَن أَسكَنَ حَذَفَ المُتَحَرِّكَ، وَقَد تَلحَقُهُ التَّاءُ، وَتُحرَّكُ التَّاءُ بِالفَتحِ وَتُسَكَّنُ، وَأَكثَرُ ما وَرَدَتْ مَفتُوحةً فَرقًا بَينَها وَبينَ التاءِ التي تَدخُلُ الفِعلَ، فإذا لَحِقَتْ (ما) مَعَها فَفِيها سَبعُ لُغاتٍ: رُبَّما وَرُبُّما ورِبَّما وَرُبَما، وَرُبَّتَما وَرُبَّتْما، وَرُبَتَما، كذا حَكَى بعضُ الكُوفِيِّينَ[(١)]، وَأَنشدَ ابنُ دُرَيدٍ[(٢)]:

رُبَ هيضَلٍ لجِبٍ لَفَفْتُ بِهيضَلِ[(٣)]

---

(١) انظر لغات (ربَّ) في ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٩، وقد أثبت المرادي سبع عشرة لغة. انظر: الجنى الداني ٤٤٧.

(٢) لأبي كبير الهذلي. انظر: جمهرة اللغة ١/ ٢٨.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

أَزُهيرَ إن يَشِبِ القذالُ فإنَّني

وهو لأبي كبير الهذلي.

روي: (مَصِع) و(مَرِس) بدل (لجب).

القذال: ما بين الأذنين والقفا. والهيضل: الجماعة يُغزى بهم. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٨٩، وشرح أشعارهم ٣/ ١٠٧٠، ومجالس ثعلب ١/ ٣٢٥، وكتاب الشعر ١/ ٧٣، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٣٦٤، والتمام ٢١٩، والمحتسب ٢/ ٣٤٣، والتبصرة ١/ ٢٩١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٩، ٣/ ٤٨، والإنصاف ١/ ٢٨٥، وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٥.

وأنشدوا[(١)]:

مَـــاوِيَّ يـــا رُبَّـــتَما غـــارةٍ[(٢)]

وَقَد تُضمَرُ (رُبَّ) بَعدَ الواوِ، وَيَكُونُ الجرُّ لِـ(رُبَّ) بخلافِ واوِ القَسَمِ؛ لأنَّ الجرَّ لها، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ دُخُولُ واوِ العَطفِ عَلَى واوِ القَسَمِ، وَامتِناعُ دُخُولِها عَلَى واوِ (رُبَّ)، وَحُكمُ ما يَدخُلُ عَلَيهِ الواوُ مَعَ (رُبَّ) حُكمُ الداخِلِ عَلَيهِ (رُبَّ) مِن أَن يَكُونَ نَكِرةً مَوصُوفًا، إلاَّ أَن يَكُونَ مُضمَرًا أَو (ما) فإِنَّهُ لا يَصِحُّ دُخُولُ الواوِ عَلَيهِما، أَمَّا المُضمَرُ فإِنَّهُ لا يَقَعُ هُنا إلاَّ مُتَّصِلاً، وَواوُ العَطفِ لا يَتَّصِلُ بها مُضمَرٌ؛ لأنها لَيسَت عامِلةً، وَذَكَرَ عُثمانُ أَنَّ مَذهَبَ المُبَرِّدِ أَنَّ الواوَ هِيَ الجارَّةُ[(٣)]، وَهذا فاسِدٌ لِما أَورَدَهُ مِن جَرِّها مُضمرةً بَعدَ الفاءِ، وَبعدَ (بَل)

---

(١) لضمرة بن أبي ضمرة.

(٢) صدر بيت من السريع، وعجزه:

شعواءَ كاللَّذعةِ بالمِيسَمِ

شعواء: فاشية متفرقة. (عن اللسان). الميسم: الحديدة التي يوسم بها، فإذا وقعت على وبر الإبل دخّنت.

انظر: نوادر أبي زيد ٢٥٣، والمعاني الكبير ٢/ ١٠٠٥، وتهذيب اللغة ٣/ ٦٤ (شعا)، ٦/ ٤٨٥ (هيه)، ١٥/ ١٨٤ (رب)، والمبهج ١١٢، والمخصص ٧/ ١٥٦، ١٦/ ١١٦، والإنصاف ١/ ١٠٥، وشرح المفصل ٨/ ٣١، واللسان ١/ ٤٠٩ (ربب)، ١٤/ ٤٣٥ (شعا)، وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٩.

(٣) ذكر ابن جني ذلك في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٠. ورأي المبرد في المقتضب ٢/ ٣٤٧-٣٤٨.

وبعدِمها[(١)] وَعَدَمِ غيرِها ألبتَّةَ، وَأمَّا (ما) فَلِهذا المَعنى إذْ لَيسَتْ عامِلةً فتُكفَّ، وَإذا ثَبَتَ أنَّ العَمَلَ لِـ(رُبَّ) المحذوفةِ بَطَلَ دُخُولُ هَذَينِ، قالَ الشاعِرُ:

وَبَلَــــدٍ عامِيَـــــةٍ أعْـــــماؤُهُ ... كـــأنَّ لـــونَ أرْضِـــهِ ســـماؤُهُ[(٢)]

وَقَد جَاؤوا بِالفاءِ أيضًا، قالَ امرُؤُ القَيسِ:

فَمِثلِكِ حُبْلى قَد طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلهَيتُهـا عَـن ذِي تمـائمَ مُحْـوِلِ[(٣)]

وَكَذلِكَ قَولُ الشاعِرِ[(٤)]:

فإمـــا تُعْرِضِــــنَّ أُمَـــيْمُ عَنِّـــي ... ويَنْزِعُـكِ الوُشَـاةُ[(٥)] أُولُـو النِّبـاطِ

---

(١) بعدم الفاء.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) البيت من الطويل، وهو من معلقته المشهورة.

روي:

فمثلك بكرًا قد طرقتُ وثيِّبًا

وروي برفع (مثل) فلا شاهد فيه حينئذ. و(مُغيل) بدل (محوِل).

المحول: الذي أتى عليه حول. والمغيل: التي ترضع على حمل. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٤٢، والكتاب ٢/ ١٦٣، وغريب الحديث لابن سلام ٢/ ١٠٠، وتفسير الطبري ١٧/ ١١٤، والزاهر ١/ ٢٣٢، وشرح القصائد السبع ٣٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٧٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٠، ومقاييس اللغة ٤/ ٤٠٦ (غيل)، وإعجاز القرآن ١٦٦، واللسان ٨/ ١٢٦ (رضع)، ومغني اللبيب ١٨١، ٢١٣، وشرح أبياته ٤/ ٢٠.

(٤) هو المتنخل الهذلي.

(٥) في ج: الغواة، وأشار إلى نسخة فيها الوشاة.

فَحُـورٍ قـد لهـوتُ بهـنَّ عِـينٍ   نـواعمَ في المـروطِ وفي الرِّيَـاطِ[(١)]

وَقالَ[(٢)]:

فَـإن أَهْلِـكْ فَـذِي حَنَـقٍ لَظـاهُ   عَـلَيَّ يَكَـادُ يَلْتَهِـبُ التِهابـا[(٣)]

وَقَد أَضمَرُوا (رُبَّ) بَعدَ (بَل)، قالَ[(٤)]:

---

(١) البيتان من الوافر.

روي: (وحدي) بدل (عين).

ينزعك: يودُّونك ويقَرِّضونك. النباط: الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونها. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ١٩، وشرح أشعارهم ٣/ ١٢٩٧، والتخريج ٣/ ١٥١٤، وكتاب الشعر ١/ ٤٩-٥٠، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٠-١٨١ (الثاني)، وشرح شواهد الإيضاح ٣٨٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢١٧-٢١٨، والمرتجل ٢٢٥، والإنصاف ١/ ٣٨٠ (الثاني)، والحماسة البصرية ٣/ ١١٢٣، وشرح المفصل ٢/ ١١٨ (الثاني).

(٢) هو ربيعة بن مقروم الضبي.

(٣) في أ، ج: عن نسخة:

يكادُ عليَّ يَسْتَعِرُ اسْتِعارا

والبيت من الوافر.

الشاهد: ذي حنق، حيث إن الجر برب محذوفة بعد الفاء.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر ربيعة بن مقروم) ٢٥٤، وديوان الحماسة ٢/ ٢١٠، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٤٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢١٧، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١١٨٧، ومغني اللبيب ٢١٨، وشرح شواهده ١/ ٤٦٦، وشرح أبياته ٤/ ٣٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٦.

(٤) هو رؤبة بن العجاج.

بَـل بَلَـدٍ مِـلءُ الفِجـاجِ قَتَمُـهُ لا يُـشْتَرَى كتانُـهُ وَجَهْرَمُـهُ[١]

وَقَد جَرُّوا بِـ(رُبَّ) مُضمرةً وَلَيسَ مَعَها حَرفُ عَطفٍ، قالَ[٢]:

رَسْـمِ دارٍ وَقَفْـتُ في طَلَلِـهْ كِـدْتُ أَقـضِي الحيـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ[٣]

/ ١١٨ أ فَهذا[٤] جميعُهُ يُرِيكَ أَنَّ العَمَلَ لِـ(رُبَّ).

قالَ أبو الفَتحِ: «وَمَعنى الباءِ الإلصاقُ، تقولُ: أَمْسَكْتُ الحَبْلَ بِيَدِي، أَي: أَلصَقتُهَا بِهِ، وَتَكُونُ الباءُ زَائدةً، تَقُولُ[٥]: لَيسَ زَيدٌ بِقائمٍ، أَي: لَيسَ زَيدٌ قائمًا»[٦].

---

(١) من الرجز.

جهرمه: ثياب تسمى: الجهرميَّة، فأسقط ياء النسب ضرورة. (عن اللسان).

انظر: ديوان رؤبة ١٥٠، وكتاب الشعر ١/ ٥٠، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢١٨، والإنصاف ٢/ ٥٢٩، واللباب ١/ ٣٦٦، وشرح المفصل ٨/ ١٠٥، واللسان ١٢/ ١١١ (جهرم)، ومغني اللبيب ١٥٢، وشرح أبياته ٣/ ٣.

(٢) هو جميل بن معمر.

(٣) من الرجز.

روي (الغداة) بدل (الحياة).

انظر: العين ٧/ ٤٠٥ (طلل)، والزاهر ١/ ٥٤٦-٥٤٧، وأمالي القالي ١/ ٢٤٦، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٤٦٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٣، والخصائص ١/ ٢٨٥، ٣/ ١٥٠، واللآلئ ١/ ٥٥٧، والإنصاف ١/ ٣٧٨، واللسان ١١/ ١٢٠ (جلل)، ومغني اللبيب ١٦٤، ١٨٢.

(٤) في ج: وهذا.

(٥) في اللمع: كقولك.

(٦) اللمع ٧٤.

قالَ سَعيدٌ: الباءُ مَكسورةٌ لما بَيَّنَّا، وَرَوَى اللَّحيانيُّ[١] فَتحَها مَعَ المُضمَرِ[٢]، حملاً عَلَى لامِ الجَرِّ مَعَ المُضمَرِ، فَقالَ: مَرَرْتُ بَهُ، وَكُلُّ الحُرُوفِ الأُحادِيَّةِ يجمَعُها: لَسَوفَ أَكتُبُ، وَهِيَ مَفتُوحةٌ إلاَّ هذا الحَرفَ، وَلامَ الجَرِّ مَعَ المُظهَرِ وَلامَ الأَمرِ، وَسَنُبَيِّنُ ذَلِكَ في مَوضِعِهِ، وَعُثمانُ يَذكُرُ أَنها كُسِرَتْ لمُضارَعتِها لامَ الجَرِّ[٣].

وَلِلباءِ عِندَ النُّحاةِ أَقسامٌ كُلُّها صَحِيحةٌ، فَبَعضُهُم يجعَلُها لِلإلصاقِ، وَبَعضُهُم يجعَلُها للاستِعانةِ، وَبَعضُهُم يجعَلُها لِلإضافةِ[٤]، وَالأَصلُ فِيها جميعِها التَّعديةُ؛ لأنها لا تخرُجُ عَنهُ، كَـ(إنِ) الشرطِ وَواوِ العَطفِ، وَذَكَرَ عُثمانُ فَصْلاً طَرِيفًا، وَهُوَ أَنَّهُ قالَ: إذا قُلتَ: أَمسَكْتُ الحَبْلَ، أَمكَنَ أَن تَكُونَ باشَرتَهُ بِيَدِكَ نَفسِها، وَأَمكَنَ أَن تَكُونَ مَنَعتَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ مِن غَيرِ مُباشَرةٍ لَهُ، فإذا قُلتَ: أَمسَكتُ بِزَيدٍ، فَقَد أَعلَنتَ أَنَّكَ باشَرتَهُ، وَأَلصَقتَ محلَّ قُدرَتِكَ بِهِ[٥]، وَهذِهِ دَعوى إن وَافَقَها تَفسِيرُ العَرَبِ قامَ بُرهانُها، وَشَبِيهٌ بِها دَعوى المُبرِّدِ في الباءِ

---

(١) هو علي بن المبارك، وقيل: علي بن حازم اللحياني. أبو الحسن. (ت:) أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام. وله كتاب النوادر. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٩٥، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٤٣، وإنباه الرواة ٢/ ٢٥٥.

(٢) حكاية اللحياني في: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٠.

(٣) انظر: سر الصناعة ١/ ١٤٤.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٢.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٣.

وَالهمزَةِ، في قَولِكَ: أذهَبْتُهُ وَذَهَبْتُ بِهِ[١]، وَقد سَبَقَ ذِكرُهُ[٢].

فأمَّا الاستِعانةُ، فأنْ تَكُونَ مُتَّصِلةً بِآلَةٍ، كَقَولِكَ: نَجَرْتُ بِالفَأسِ الخَشَبةَ، وَكَتَبْتُ بِالقَلَمِ الكِتابَ، وَبَعضُ الفُقهاءِ يَدَّعي أنَّ الباءَ لِلتَّبعِيضِ[٣]، وَاستَدَلَّ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَامْسَحُوا[٤] بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[٥] وَهذا لا يَعرِفُهُ أهلُ اللغةِ[٦]، وَقَد رُدَّ[٧] عَلَيهِ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[٨]، وَبِقَولِهِ تَعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾[٩]، وَهَذا لا يَرُدُّ عَلَيهِ؛ لأنَّ المُدَّعِيَ لهذا لا يَدَّعِي أنها تَكُونُ لِلتَّبعيضِ في كُلِّ مَوضِعٍ، وَمَن رَدَّ هذا القَولَ يَقولُ: إنَّنا استَفَدْنا التَّبعِيضَ في الآيةِ مِن وَجهٍ آخَرَ، وَالباءُ في الآيةِ ظَرفٌ، وَالظَّرفُ قَد يَكُونُ العَمَلُ في بَعضِهِ.

---

(١) فهو يرى أن أذهبته بمعنى: أزلته ويجوزُ أن تكونَ معه وألاَّ تكون معه، وذهب به بمعنى: أزلته وأنت معه.

(٢) ص: ٣٢٨.

(٣) هم بعض الشافعية. انظر: أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٣٤٥، والمجموع ١/ ٤٠٠.

(٤) في أ، ج : فامسحوا. وهو وهم.

(٥) المائدة: ٦.

(٦) انظر رد الفقهاء على من ادَّعى أنها للتبعيض في أصول السرخسي ١/ ٢٢٨، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٥٤، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢١/ ١٢٣، والإبهاج ١/ ٣٥٥.

(٧) أورد هذا الرد ابن برهان. انظر: شرح اللمع ١/ ١٧٤.

(٨) الأنعام: ١٠٩.

(٩) الواقعة: ٧٤.

وَلَمَّا جرَّتِ الرِّجْلِينِ بِالعَطفِ عَلَى الرَّأسِ، قالَ الحَسَنُ البَصرِيُّ وَمجاهِدٌ والشَّعبيُّ[١]: نَزَلَ القُرآنُ بِالمَسحِ، وَجاءَتِ السُّنَّةُ بِالغَسلِ[٢]، وَرَوَى الفارِسيُّ عَنِ الحَسَنِ وَمجاهِدٍ[٣] النَّصبَ في (أَرجُلَكُمْ)[٤]، فإنْ حَمَلَهُ عَلَى مَوضِعِ الجارِّ وَالمجرُورِ كانَ حُكمُهُ حُكمَ الرَّأسِ، إن لم يُنْسَخْ بشيءٍ، وَإن حَمَلَهُ عَلَى اليَدَينِ كانَ حُكمُهُ الغَسْلَ، وَالمَروِيُّ عَن عَليٍّ عَلَيهِ السَّلامُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى ظَهرِ القَدَمَينِ، وَقالَ: لَولا أَنَّني رَأَيتُ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَد فَعَلَهُ لَكانَ باطِنُ القَدَمَينِ أَحَقَّ مِن ظاهِرِهما[٥]، وَرُوِيَ عَن رِفاعةَ بنِ رافِعٍ أَنَّهُ كانَ جالِسًا عِندَ

(١) هو عامر بن شراحيل الشعبي (ت ١٠٤هـ). تابعي جليل، روى عن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وغيرهم، انظر: طبقات ابن سعد ٨/ ٣٦٥، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٢٩٤، وتهذيب التهذيب ٥/ ٥٧.

(٢) روِي هذا عن أنس بن مالك رضي الله عنه. انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٦٠، وتفسير القرطبي ٧/ ٣٤٣.

(٣) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج. (ت: ١٠٣هـ) المقرئ المفسر، من أفاضل التابعين وعلمائهم، روى عن علي ابن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، والعبادلة الأربعة، وأبي هريرة وعائشة وغيرهم. وروى عنه عطاء وعكرمة وقتادة وغيرهم. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٩، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٣٨.

(٤) قرأ بالنصب من السبعة نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٢٤٢، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢١٤. ونُقل عن الحسن والأعمش القراءة بالرفع. انظر: المحتسب ١/ ٢٠٨، وتفسير القرطبي ٧/ ٣٤٢.

(٥) رواه الدارقطني عن علي رضي الله عنه في سننه (١/ ١٩٩) والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٦٩) كلاهما بلفظ: «لو كان دينُ الله بالرَّأيِ لكان باطنُ الخفَّين أحق بالمسح من أعلاه، ولكن رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يمسحُ عليهما». ولم أجد من ذكر المسح على القدمين.

النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فقالَ لَهُ: «لا تَتِمُّ صلاةُ أَحَدِكُم حَتى يُسْبِغَ الوُضوءَ، كما أَمَرَ اللهُ تَعالى، فَيَغسِلُ وَجهَهُ وَيَدَيهِ إلى المِرفَقَينِ، وَيمسَحُ بِرَأسِهِ وَرِجلَيهِ إلى الكَعبَينِ»[1]. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَسحِهما أَنَّهُ لَمَّا كانَ حُكمُ الوَجهِ وَاليدينِ في الوُضوءِ لِلصلاةِ الغسلَ، وَحُكمُ الرأسِ المَسحَ بِالإجماعِ، وَكانَ التَّيَمُّمُ عَلَى الوَجهِ وَاليَدَينِ المَغسُولَينِ، وَكانَ مُرتَفِعًا عَنِ الرأسِ المَمْسُوحِ، كانَ حُكمُ الرِّجْلَيْنِ بحكمِ الرأسِ أَشبَهَ، إذ كانَ ما يفعلُ بهما في الوُضُوءِ قَد سَقَطَ في التيمُّمِ، كما سَقَطَ عَنِ الرأسِ، وَقَرَأَ ابنُ عَبَّاسٍ بِالنَّصْبِ عَائدًا إلى الغَسلِ، يَدُلُّ عَلَيهِ قَولُهُ عَلَيهِ السَّلامُ: «وَيلٌ لِلأعقابِ مِنَ النَّارِ»[2]، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَسْلٌ أَنَّهُ قَدْ حَدَّدَهُ بـ(إلى) كما حَدَّدَ الأَيدِيَ، وَالأَيدِي مَغسُولةٌ، وَلم يُحَدَّ الرَّأسَ وَهُوَ مَسحٌ، فلا تُحْمَلُ الرِّجلُ عَلَيهِ، وَأيضًا فإنَّ حملَ الرِّجْلِ عَلَى اليَدِ أولى مِن حملِها عَلَى الرأسِ.

وَمَن زَعَمَ أنَّ الباءِ للإضافةِ أدخَلَ الإلصاقَ والاستِعانةَ في الإضافةِ، وَكَذلِكَ مَن زَعَمَ أنها للإلصاقِ، وَالصحِيحُ أنها وُضِعَتْ للتَّعدِيَةِ كالهمزةِ والتَّضعِيفِ.

فأَمَّا زِيادتُها فَقَالَ في خَبَرِ ليسَ: في قَولِكَ: لَيسَ زَيدٌ بِقائمٍ، وَهَذهِ الباءُ فِيها أَقوالٌ، وَقَد سَبَقَ ذِكرُها، إلاَّ أَنَّ مِنهُم مَنِ يَعتَقِدُ أنها زِيدَتْ فَرقًا بَينَ المنفِيِّ

(١) سنن الدارمي ١/ ٣٥٠، وأبي داود ١/ ٢٧٧، وابن ماجه ١/ ١٥٦، والنسائي ٢/ ٢٢٥.

(٢) الحديث في الصحيحين وغيرهما. عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة رضي الله عنهم.وغيرهم. البخاري ١/ ٧٢، ومسلم ١/ ٢١٣، وأبو داود ١/ ٢٤، وابن ماجه ١/ ١٥٤.

وَالمَنفِيِّ عَنهُ، وَمِنهُم مَن يَعتَقِدُ أنها / ١١٨ب زِيدَت لَمَّا تَرَاخَى المَنفِيُّ تَقوِيةً لَهُ، وَمِنهُم مَن يَعتَقِدُ أنها زِيدَتْ بِإزاءِ اللامِ في الإيجابِ.

فأمَّا زِيادَتُها في الفاعِلِ فَفِي مَوضِعَينِ: أَحَدُهما: لا يَزُولُ عَنهُ؛ لأنَّ فِيها مَعنىً آخَرَ يُوجِبُ ذَلِكَ، وَهُوَ قَولُكَ: أَكرِمْ بِزَيدٍ، وأَحسِن بِعَمرٍو، وَسَنُبَيِّنُ الكلامَ فِيها في مَوضِعها.

وَالموضِعُ الثاني: يجوزُ حَذفُهَا فيهِ كَقَولِهِم: كَفَى بِزَيدٍ رَجُلاً، وَمِنهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1]، فالباءُ زائدةٌ يجوزُ حَذفُها بِدَليلِ قَولِ الشاعِرِ[2]:

عمـيرةَ وَدِّعْ إن تجَهَّـزْتَ غادِيـا كَفَى الشيبُ والإسلامُ لِلمَرءِ ناهيا[3]

وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ[4]:

أَلَم يَأتِيـكَ وَالأَنبـاءُ تَنمِـي بِـما لاقَـتْ لَبُـونُ بَنـي زِيـادِ[5]

---

(١) الرعد: ٤٣.

(٢) هو سُحيمٌ عَبْدُ بَني الحسحاس.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: ديوان سحيم ١٦، والكتاب ٢/ ٢٦، ٤/ ٢٢٥، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٨٧، والبيان والتبيين ١/ ٧١، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤١، والخصائص ٢/ ٤٨٨، وإعجاز القرآن ١١٤، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٠، والإنصاف ١/ ١٦٨، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٦٤، واللسان ١٥/ ٢٢٦ (كفى).

(٤) هو قيس بن زهير العبسي.

(٥) البيت من الوافر.

أي: ما لاقَتْ.

وأمَّا زِيادتُها في المفعولِ: فَقَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[1]، أي: أَيدِيَكُم، وَمِنهُ قَولُ الرَّاجِزِ[2]:

كـالبيضِ لم يَطْمِـثْ بهـنَّ طامِـثُ[3]

بِدَلِيلِ قَولِهِ تَعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾[4]، وَمِنهُ قَولُهُ[5]:

وشَرَّابـانِ بـالنُّطَفِ الحـوَامِي[6]

انظر: الكتاب ٣/ ٣١٦، ونوادر أبي زيد ٥٢٣، وتفسير الطبري ١٧/ ١٤٠، والأصول ٣/ ٤٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٥١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠، وكتاب الشعر ١/ ٢٠٤، والمحتسب ١/ ٦٧، ٢١٥، والخصائص ١/ ٣٣٦، واللآلئ ٣/ ٤٣، ٦٣، والحلل ٤١١، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٦، وضرائر الشعر ٤٥/ ٦٣. وغيرها كثير.

(١) البقرة: ١٩٥.

(٢) هو رؤبة.

(٣) من الرجز.

انظر: ديوان رؤبة ٢٩. ولم أجده في غيره.

(٤) الرحمن: ٧٤.

(٥) هو معقل بن خويلد الهذلي.

(٦) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وإنَّهما لجَوَّابا خُرُوقٍ

وروايته في مصادره (الطوامي) و(الدوامي) بدل (الحوامي)، ولم أجد رواية المؤلف.

وهو يذكر شجاعة الرجلين اللذين قتلهما. وأصل النطفة: الماء القليل، ثم اتسع استعمالها، حتى سموا البحر نطفة، والطوامي: جمع طامية، وهي التي لا تورد فتفيض. يقول هما يجوبان الفيافي، ويردان المياه

وَقَالَ الشاعِرُ[1]:

نَضْرِبُ بالسَّيفِ وَنرجُو بِالفَرَجْ[2]

وَأَمَّا زِيادتُها في المُبتَدَأِ فَقولُهُ تَعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[3] التَّقدِيرُ: أَيُّكُم المَفتُونُ، في أَحَدِ القَولَينِ[4]، وَمِنهُم مَن يُقَدِّرُ (المَفتُون) بِالفِتنةِ[5]، وَالأَخفَشُ يُجَوِّزُ أَن يَكُونَ (مَفْتُون)[6] مَصدَرًا كَالمَعقُولِ

التي لا تورد. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٣/ ٦٧، وشرح أشعارهم ١/ ٣٨٠، والمعاني الكبير ١/ ٥٤٤، والفائق ٣/ ٤٤٢، واللسان ١٠/ ٧٤ (خرق).

(١) ينسب للنابغة الجعدي.

(٢) من الرجز.

انظر: مجاز القرآن ٢/ ٥، ٢٦٤، وأدب الكاتب ٥٢٢، وتفسير الطبري ١٨/ ١٤، ٢٩/ ٢٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٠٤، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٣٤٩، والمخصص ١٤/ ٧٠، والاقتضاب ٢/ ٣٠١، ٣/ ٣٩٧، ودرة الغواص ٥٨-٥٩، والإنصاف ١/ ٢٨٣-٢٨٤، ومغني اللبيب ١٤٧، وشرح أبياته ٢/ ٣٦٦.

(٣) القلم: ٥، ٦.

(٤) هو قول أبي عبيدة. انظر: مجاز القرآن ٢/ ٢٦٤، وشرح السيرافي ٥/ ١٠٦ ب، والمسائل البصريات ١/ ٥٤٤.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٠٥، والبحر المحيط ٨/ ٣٠٩، ومغني اللبيب ١٤٨.

(٦) في ج: مفعول.

وَالمَيسُورِ[١]، وَسِيبوَيهِ لا يُجَوِّزُ ذَلِكَ[٢]. وَمِن ذَلِكَ: بِحَسْبِكَ قَولُ السُّوءِ، أي: حَسْبُكَ[٣]، وَأَنشَدَ أَبُو عَلِيٍّ[٤]:

ضَرَبْتُ بِالسَّيفِ عَلَى قَصَّابِهِ ... أَتَى بِهِ الدَّهْرُ بِمَا أَتَى بِهِ[٥]

فَجَعَلَ (الدَّهرَ) مبتدأً، وَ(بِما) مبتدأً ثانِيًا، وَهُوَ اسمُ شَرطٍ، وَ(أَتَى بِهِ) شَرطُهُ، وَ(أَتَى بِهِ) الأَوَّلُ مُغْنٍ عَنِ الجزاءِ، وَمِثلُهُ: لأَضرِبَنَّهُ جاءَ بِهِ الدَّهرُ ما جاءَ بِهِ، وَهذا لا يُجِيزُهُ الفارِسِيُّ[٦]؛ لأَنَّهُ ماضٍ، وَالماضِي لا يُغني عَنِ الجزاءِ إذا تَقَدَّمَ.

---

(١) قال الفارسي: «قال أبو الحسن: المفتون: الفتنة، كأنه قال: بأيكم الفتنة» (البصريات ١/ ٥٤٤).

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٩٧. وقال السيرافي: «اعلم أن المفعول عند بعض النحويين يجوز أن يكون مصدرًا، وجعلوا هذه المفعولات التي ذكرها سيبويه مصادر، فالميسور عندهم بمنزلة اليسر، والمعسور كالعسر... وقالوا في قوله عز وجل: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾، أي: بأيكم الفتنة. وكلام سيبويه يدل على أنها غير مصادر، وأنها مفعولات، فجعل الميسور والمعسور زمانًا يعسر فيه ويوسر فيه، كما تقول: هذا وقتٌ مضروبٌ فيه زيد...». (شرح السيرافي ٥/ ١٠٦ ب).

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٣.

(٤) لم أقف على إنشاده. والرجز لزنباع المرادي.

(٥) من الرجز.

وروي:

نحن ضَرَبْناه على نَطابِهِ ... قلنا بِهِ قلنا بِهِ قلنا بِهِ

نحن أرحنا الناس من عذابِهِ ... فليأتنا الدهرُ بِما أتى بِهِ

انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٨، وشرح نهج البلاغة ٣/ ١٨٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٥، وتاج العروس ٣٠/ ٢٩٨ (قول).

(٦) لم أقف على ذلك.

تَقَدَّمَ.

وَأَمّا زِيادتُها في الخَبرِ فَقَولُهُ تَعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[(١)] أي: مِثلُها، في أَحَدِ القَولَينِ[(٢)]. وَزَادُوها في خَبرِ (لَكنَّ)، قالَ الشاعِرُ[(٣)]:

ولكنَّ أَجْرًا لَو فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ … وهل يُنْكَرُ المعروفُ في النّاسِ

وَقَد زَادُوا الباءَ في المجرورِ، قالَ الشاعِرُ[(٥)] -أَنشَدَهُ الفارِسِيُّ[(٦)] وَعُثمانُ[(٧)] وَرَواهُ الفرّاءُ في الحُدُودِ عَنِ الكِسائيِّ-[(٨)]:

فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَن بِما بِهِ … أَصَعَّدَ في عُلْوِ الهوى أم تَصَوَّبا[(٩)]

---

(١) يونس: ٢٧.

(٢) ذكروا في الآية ثلاثة أقوال: الأول: أن (جزاء) مبتدأ وخبره محذوف، وتقدير: لهم جزاء سيئة بمثلها. والثاني: أن الجار والمجرور (بمثلها) خبر جزاء. والثالث: ما ذكره. وهو رأي للأخفش. انظر: تفسير الطبري ١١/ ١١٠، وكتاب الشعر ١/ ٣٣١، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٨.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٢، والمحكم ٧/ ٨٥ (كفى)، وشرح المفصل ٨/ ١٣٩، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١١٦٧، واللسان ١٥/ ٢٢٦ (كفى)، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٣.

(٥) هو الأسود بن يعفر.

(٦) لم أقف على إنشاده.

(٧) في سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٦.

(٨) رواه الفراء عن بعضهم في معاني القرآن ٣/ ٢٢١.

(٩) البيت من الطويل.

فَزَادَ الباءَ، وَلا يَحْسُنُ أن يَكُونَ اسمًا؛ لأنَّهُ لَيسَ لَهُ مَعنى، وَزَعَمَ الأخفشُ أنَّهُم كَفُّوا الباءَ بِـ(ما) عَنِ العَمَلِ[1]، قالَ الشاعِرُ[2]:

عَلَى أنَّها إذْ رَأتني أُقادُ ... قالَتْ بِما قَد أراهُ بَصيرا[3]

وَقَد يُستعمَلُ الباءُ مكانَ (عَن) عِندَ الكُوفيِّ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[4]، قالَ الشاعِرُ[5]:

فَإن تَسألُوني بِالنِّساءِ فَإنَّني ... بَصِيرٌ بِأدواءِ النِّساءِ طَبِيبُ[6]

روي: (يسألنني) بدل (يسألنه). و(غاوي الهوى) بدل (علو الهوى).

أراد: أصعَّد أم صوَّب. (عن المحكم).

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٩٣، وتفسير الطبري ٢٩/ ٢٢٧، والمحكم ١/ ٢٦٠ (صعد)، وضرائر الشعر ٧٠، ٣٠٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٣، واللسان ٣/ ٢٥١، (صعد)، ومغني اللبيب ٤٦٢، وشرح شواهده ٢/ ٧٧٤، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٧.

(١) نقله أبو حيان عن ابن مالك. انظر: الارتشاف ٤/ ١٦٩٩.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من المتقارب.

انظر: الصبح المنير ٦٩، والخصائص ٢/ ١٧٣، والصاحبي ١٣٥، والمحكم ١/ ٣٢، والنهاية في غريب الحديث ٣/ ٣٠٣، واللسان ٥/ ٣٧٥ (عزز)، ١٢/ ٤٢٦-٤٢٧ (عمم).

(٤) الفرقان: ٥٩.

(٥) هو علقمة الفحل.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: المفضليات ٣٩٢، وغريب الحديث لابن سلام ٢/ ٤٤، والحيوان ٣/ ٥٤، وأدب الكاتب ٥٠٨، والأضداد لابن الأنباري ٢٣٢، والزاهر ١/ ٤٣٥، وتهذيب اللغة ١٢/ ٣٠٣ (طب)، ومقاييس اللغة =

وَقَدِ استَعمَلُوا الباءَ مَكانَ (مِن) قالَ الشاعِرُ:

شَرِبْـنَ بِـماءِ البَحـرِ ثـمَّ تَرَفَّعَـتْ[(١)]

وَاستَعمَلُوا الباءَ مَكانَ (في)، قالَ الشاعِرُ[(٢)]:

مـا بُكـاءُ الكبِـيرِ بـالأطلالِ[(٣)]

وَاستَعمَلُوا الباءَ مَكانَ (عَلَى)، قالَ الشاعِرُ[(٤)]:

بِـوُدِّكِ مـا قَـومِي عَـلَى أَن تَـرَكتِهِم ... سُـلَيمَى إذا هَبَّـتْ شـمالٌ وَرِيحُهـا[(٥)]

أي: عَلَى وُدِّكِ قَومِي، وَ(ما) زائدةٌ[(٦)].

٣/ ٤٠٧ (طبب)، والأزهية ٢٨٤، والمخصص ١٤/ ٦٥، والارتشاف ٤/ ١٦٩٨.

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو الأعشى.

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

وسؤالي وهل تَرُدُّ سؤالي

انظر: الصبح المنير ٣، وأدب الكاتب ٥١٥، والمخصص ١٤/ ٦٧، واللآلئ ١/ ٢٨٤، والاقتضاب ٣/ ٣٧٤، وخزانة الأدب ٩/ ٥١١.

(٤) هو عمرو بن قُميئة.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان عمرو ٢٣، والاختيارين ٤٤٢، وأدب الكاتب ٥٢٠، والزاهر ١/ ١٨٤، وتهذيب اللغة ١٤/ ٢٣٦ (ود)، والمخصص ١٤/ ٦٩، والاقتضاب ٣/ ٣٩٠، واللسان ٣/ ٤٥٥ (ودد)، وتاج العروس ٩/ ٢٨٢ (ودد).

(٦) اعترض على هذا البطليوسي، وذهب إلى أن الباء للقسم، و(ما) استفهامية في موضع رفع بالابتداء، و(قومي) خبره. انظر: الاقتضاب ٣/ ٣٩٠، وديوان عمرو ٢٣ هامش رقم (٢).

وَتَأتِي الباءُ بِمعنى: مِن أجلِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾[1]، قالَ الشاعِرُ[2]:

غُلْب تَشَذَّرُ بِالذُّحُولِ...[3]

أي: مِن أجلِ الذُّحُولِ.

قالَ أبو الفَتحِ: «وَمَعنى اللامِ المِلْكُ وَالاستِحقاقُ، تقُولُ: المالُ لِزَيدٍ، أي: هُوَ مالِكُهُ وَمُستَحِقُّهُ»[4].

قالَ سعيدٌ: اللاماتُ غَيرُ الزوائدِ خمسٌ، وَقَومٌ يُقسِّمُونها ثلاثينَ لامًا، وَقَومٌ يُقَسِّمُونها عِشرينَ لامًا، وَأكثَرَ، وَالصحِيحُ ما بَدَأنا بِهِ، فَثَلاثٌ مِنها مُختَصَّةٌ

---

(١) النساء: ١٦٠.

(٢) هو لبيد بن ربيعة.

(٣) بعض بيت من الكامل، من معلقة لبيد المشهورة، وتمامه:

غُلْبٌ تَشَذَّرُ بِالذُّحُولِ كأنَّها ... جِنُّ البَدِيِّ رواسيًا أقدامُها

غُلْب: هم غلاظ الأعناق، والواحد: أغلب. تشذَّر: يوعِد بعضهم بعضًا. وقيل: الشذر: رفع اليد ووضعها، يفعلون ذلك إذا تفاخروا وتثالبوا. والذحول: الأحقاد. والبدي: البادية. يصف جماعة اجتمعوا على باب من يتفاخرون عنده ويتثالبون، فيقول: هم غلاظ يتواعدون، كأنهم جن البادية. (عن الديوان وشرح القصائد السبع بتصرف).

انظر: ديوان لبيد ٣١٧، والعين ٦/ ٢٤٩ (شذر)، وغريب الحديث لابن سلام ٣/ ٤٧٤، والحيوان ٦/ ١٨٨-١٨٩، وأدب الكاتب ٥٢٠، وشرح القصائد السبع ٥٨٦، وتهذيب اللغة ١١/ ٣٣٤ (شذر)، والمخصص ١٤/ ٦٩، والفائق ٢/ ٨، واللسان ٤/ ٣٩٩ (شذر)، وخزانة الأدب ٩/ ٥١٥.

(٤) اللمع ٧٤.

بِالاسمِ، واثنتانِ مختصَّتانِ بِالفعلِ، فالأُولى مِنَ المُختصاتِ بِالاسمِ لامُ التعريفِ، وَتَنَوُّعُها يُذكَرُ في مَوضِعِهِ.

الثانيةُ: لامُ الابتِداءِ، وَلا يَدخُلُ عَلَى الخبرِ[1] إلاَّ إذا كانَ خَبرًا لِـ(إنَّ)، إلاَّ في ضَرُورةِ الشعرِ، وَيَدخُلُ عَلَى الفِعلِ المُضارِعِ خَبرًا لِـ(إنَّ) وَقَد ذَكَرناهُ[2].

والثالثةُ مِنَ المُختصَّاتِ بِالاسمِ: ما نحنُ بِصَدَدِهِ، وَهِيَ لامُ الجرِّ / ١١٩ أ وَبابُها الفتحُ، حملاً عَلَى سائرِ الحُرُوفِ الأُحادِيَّةِ، إلاَّ أنها كُسِرَت حِينَ دَخلَت عَلَى المُظهَرِ فَرقًا بَينَها وَبينَ لامِ الابتِداءِ.

فإن قِيلَ: فَالإعرابُ يُفرِّقُ بَينَهما.

فالجوابُ: أنَّ الوَقفَ وَالقصرَ وَالبِناءَ يُزيلُ الإعرابَ الظاهِرَ، وَلَمَّا دَخلَت هَذهِ اللامُ الجارةُ عَلَى المُضمَرِ ما عدا الياءَ فُتِحَت؛ لأجلِ أنَّ الضَّمِيرَ المَرفُوعَ غَيرُ الضمِيرِ المجرُورِ، تَقولُ: لأَنتَ عَبدٌ، وَتَقُولُ: لَكَ عَبدٌ، وَقَد يَقَعُ لَبسٌ في بَعضِ المَواضِعِ، لكنْ لا اعتِدادَ بِهِ، كَقَولِكَ: لَهُنَّ الجوارِي، وَهِيَ لامُ الابتِداءِ، وَلَهُنَّ الجوارِي، وَهِيَ لامُ الجرِّ، وَحُمِلتِ الباءُ عَلَيها، وَعِندِي أنَّما كُسِرَتِ الباءُ لأجلِ أنَّها تَتَّصِلُ بِالياءِ في بَعضِ الأحوالِ، كَقَولِكَ: بِي، وَالياءُ يُكسَرُ ما قَبلَها ما لم يَكُن أَلِفًا أَو ياءً، إلاَّ أَن يَكونَ حَرَكَتُهُ حَرَكَةَ بِناءٍ أَو حَرَكَةَ إعرابٍ لِفعلٍ فَيَفتَقِرُ إلى وِقايةٍ،

---

(١) في أ: الجر.

(٢) في ج: ذكرناها.

وَلم تكُـنِ الوِقايـةُ في قَولِـكَ: بِي، وَلهـذا المعنى لم تَـدخُلِ الكـافُ عَـلَى مُـضمَرٍ في الغالِبِ، واستَغنَوا بِـ(مثل) كَـيلا يَكسِرُوا، وَلا يجيئُونَ بِنونِ الوِقايةِ مَعَ حَرفٍ وَاحِدٍ، وتُرِكَت في جميعِ أحوالِها كحالِها مَعَ الياءِ، وَإنما فَتَحُوا اللامَ مَعَ المُضمَرِ غَيرِ الياءِ، وَكَسَرُوا مَعَ الياءِ؛ لأنها قَد تُكسَرُ مَعَ المُظهَرِ، فَلم يحتاجُوا إلى نُونِ وِقايةٍ، وَإنما كُسِرَت في المُظهَرِ لِلفَرقِ بَينَها وَبينَ لامِ الابتِداءِ، وَلم تَكُنِ الباءُ لِمَعنَيَينِ مُختَلِفَينِ فَيُحتاجَ إلى فَرقٍ، وَكانَت أَولى بِالتَّغييرِ؛ لأنَّ الابتِداءَ أَوَّلُ أَحوالِ الاسمِ، وَإنما يَدخُلُ الناصِبُ والرافِعُ والجارُّ عَلَى المُبتَدأ، فَلَمَّا كانَ الابتِداءُ مُقَدَّمًا في الرُّتبةِ، وَأَوَّلُ أحوالِ الحَرفِ الفَتحُ قُرِنَ بِهِ، فَلَمَّا اتَّصَلَت بِالمُضمَرِ رُدَّت إلى أَصلِها؛ لأنَّ الفَصلَ وَاقِعٌ بِنَفسِ المُضمَرِ، وَرَوى المُبرِّدُ[(١)] عَنِ ابنِ جُبَيرٍ أَنَّهُ كانَ يَقرَأُ: ﴿وَإن كانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ﴾[(٢)] بِفَتحِ اللامِ التي لِلجَرِّ[(٣)]، وَلَهُ عِندِي وَجهٌ حَسَنٌ، وَذلِكَ أنَّ (أَنْ) وَالفعلَ يُشبِهُ بِالمُضمَرِ عَلَى ما سَبَقَ، كما فُتِحَت لامُ المُستغاثِ بِهِ لِشَبَهِهِ بِالمُضمَرِ، وَرُوِيَ عَن أَبي عُبيدةَ وَالأحمرِ وَيُونُسَ أنهم سَمِعُوا العَرَبَ تَفتَحُ اللامَ الجارةَ مَعَ المُظهَرِ[(٤)]، فَكَأَنَّهُ حمَلَها[(٥)] عَلَى المُضمَرِ، قالَ

---

(١) نقله ابن جني عنه في سر الصناعة ١/ ٣٢٨.

(٢) إبراهيم: ٤٦.

(٣) نسبت إلى سعيد في سر الصناعة ١/ ٣٢٨، ٣٩٠، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٦٩١. والقراءة غير منسوبة في المحتسب ٢/ ٣١٤، والتبيان ٢/ ٧٧٣، والبحر المحيط ٥/ ٤٣٨.

(٤) الرواية عن هؤلاء جميعًا في: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٩.

(٥) في أ: حمله.

الأخفَشُ: وَسمِعتُهُ أَنا مِنهُم(١)، قالَ: وَسمِعتُ مَن يقرأُ: ﴿وَما كانَ الله لِيُعَذِّبهُم﴾(٢)، وَحَكَى اللحيانيُّ كَسرَ اللامِ الجارَّةِ مَعَ المُضمَرِ فقالَ: المالُ لِهُ(٣)، فكأنَّهُ حمَلَها(٤) عَلَى الباءِ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ الأوَّلِ.

وَهَذهِ لامُ المِلكِ في قَولِكَ: المالُ لِزَيدٍ، وَلامُ التَّخصِيصِ في قَولِكَ: المسجِدُ لِعبدِ الله، وَالسرجُ لِلفَرَسِ، وَالتَّخصِيصُ أَعَمُّ مِنَ المِلْكِ.

وَاللامانِ اللتانِ يختصَّانِ بِالفِعلِ: لامُ الأمرِ، وَهِيَ مَكسورةٌ، وَسَنذكُرُها في بابِها، وَلامُ القَسَمِ، وَهِيَ مَفتُوحةٌ وَسَنذكُرُها أيضًا في بابِها.

وَقَد قُسِّمَتِ اللامُ التي لِلجَرِّ إلى خمسةِ أقسامٍ: المِلكُ، نحوُ: المالُ لِزَيدٍ، والاستِحقاقُ، نحوُ: السَّرجُ للدَّابةِ، وَالاختِصاصُ، نحوُ: أخٌ لِزَيدٍ، وَالعِلَّةُ، نحوُ: جِئتُ لِتُكرِمَني، والعاقِبةُ، نحوُ قولِهِ تَعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾(٥). فأمَّا: لَو جِئتُ لجِئتَ، وَلولا زَيدٌ لَجِئتُ، فَهِيَ عَلَى تَقدِيرِ قَسَمٍ، وَحُكِيَ عَنِ الفارِسِيِّ زِيادتُها(٦). وَقَد تُزادُ لامُ الجَرِّ في قَولِهِ

---

(١) انظر: معاني القرآن له ١/ ٣٠٥.

(٢) الأنفال: ٣٣. ونُسبت هذه القراءة إلى أبي السمال في البحر المحيط ٤/ ٤٩٨.

(٣) انظر: سر الصناعة ١/ ٣٣٠.

(٤) في أ: حمله.

(٥) القصص: ٨.

(٦) حكاه ابن جني عنه في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٥.

تَعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[١]، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾[٢]، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[٣]، وَيجُوزُ أن تكونَ اللامُ غيرَ زائدةٍ، وَتكُونَ بمعنى (مِن أجلِ)، وَيكُونَ التقدِيرُ: وَإِذْ بَوَّأنا النَّاسَ مَكانَ البيتِ لأجلِ إبراهِيمَ. فَأمَّا قَولُهُم: لَو جِئتُ لجِئتَ، وَلولا زَيدٌ لجاءَ عَمرٌو، فَهِيَ عَلَى تَقدِيرِ قَسَمٍ، وَقالَ الفارِسِيُّ: هِيَ زائدةٌ[٤]. فَأَمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٥] فاللامُ زَائدةٌ، وَحسَّنها تَقَدُّمُ المَعمُولِ، فَضَعُفَ العامِلُ فَقُوِّيَ[٦]، وَأمَّا قَولُ الشاعِرِ[٧]:

تَسْمعُ للجِنِّ عازِفِينَ بها ... تَضْبَحُ مِن رَهْبَةٍ ثعالِبُها[٨]

يُرِيدُ: الجِنَّ، فإنها أيضًا زائدةٌ، وَأَنشَدَ الفرَّاءُ[٩]:

---

(١) النمل: ٧٢.

(٢) الحج: ٢٦.

(٣) يونس: ٩٣.

(٤) كرر المسألة، فقد ذكرها قبل أسطر.

(٥) يوسف: ٤٣.

(٦) ضُبِطَت في ج: قَوِيَ، وأهملت في أ. ولعل الصواب ما أثبت.

(٧) هو زهير بن أبي سُلمى.

(٨) البيت من المنسرح.

تضبَح: تصيحُ. أي تسمع الجن لهم مثل صوت العزف من بعيد. (عن الديوان).

انظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ٢٦٥، والحيوان ٦/ ٣٠٨، والمعاني الكبير ١/ ٣٠٢.

(٩) لم أقف على إنشاده.

يَـذُمُّونَ لِلـدنيا وهـم يَرْضَـعُونها   أفـاوِيقَ حتـى مـا يَـدُرُّ لهـا ثُعْـلُ[(١)]

/ ١١٩ ب فَاللَّامُ زائدةٌ، وَرُوِيَ: وَذَمُّوا لَنا الدُّنيا.

وَأَنشَدُوا:

تَبَغَّى ابنُ كُوزٍ وَالسَّفاهَةُ كَاسِمِها   لِيَـستادَ مِنَّـا أَن شَـتَوْنا لياليـا[(٢)]

أي: يستاد، فاللام زائدة.

وَقَد تُستعمَلُ اللامُ مَكانَ (عَلَى) عِندَ الكُوفيِّ، قالُوا: سَقَطَ لِفِيهِ[(٣)]، أَي: عَلَى فِيهِ، وَقالَ:

---

(١) البيت من الطويل.

وهو لعبد الله بن همام السلولي.

روايته في أكثر مصادره: وذمُّوا لنا الدنيا، كما ذكر المصنف.

أفاويق: جمع أفواق، وأفواق جمع فَيقة، وهو اللبن الذي يجمع بين الحلبتين. والثعل: الزيادة في الضرع.

انظر: إصلاح المنطق ٢١٣، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٢٩٦، ومجالس ثعلب ٢/ ٥١٥، وتعليقًا من أمالي ابن دريد ١٧١، وتهذيب اللغة ١/ ٣٧٤ (رضع)، ٢/ ٣٢٩ (ثعل)، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٨٢، ومقاييس اللغة ٢/ ٤٠١ (رضع)، والمخصص ١/ ٢٥، ١٥/ ٥٩، واللآلي ٢/ ٩٢٣، واللسان ٨/ ١٢٥ (رضع)، ١١/ ٨٤ (ثعل)، والدر المصون ٣/ ٢٥٠.

(٢) البيت من الطويل.

هو لجزء بن كُليب الفقعسي.

تبغَّى: أدخل نفسه بالبغي حين تعدى طوره. ليستاد: أي طلب النكاح من ساداتنا. شتونا: قحطنا. فيقول: طلب الاستياد بسبب حاجتنا وفقرنا. (عن شرح المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٨٢، وشرح المرزوقي ١/ ٢٤١. والمثل السائر ١/ ٦١.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٥١١.

فَخَــرَّ صَرِيعًــا لِلْيَــدَينِ وَلِلْفَــمِ[١]

وَيُستَعمَلُ اللامُ بِمعنى[٢] (إلى) وَ(إلى) بمعنى اللام، تَقُولُ: هَدَيتُهُ وَلَهُ وَإِلَيهِ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾[٣]، وَقالَ تَعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٤].

وَتُستعمَلُ اللامُ بمعنى (بَعدَ)، قالَ[٥]:

حَتَّـى وَرَدْنَ لِـتِمِّ خِمْـسٍ بـائِصٍ[٦]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وقد جاء في قصيدتين، إحداهما لجابر بن جني التغلبي، وصدره فيها:

تناوَلَتْهُ بالرُّمحِ ثمَّ اتَّنى لَهُ

والأُخرى لقاتل محمد بن طلحة بن عُبيد الله يوم الجمل، وصدره فيها:

تناولتُ بالرُّمح الطويل ثيابَهُ

وروي:

شَكَكْتُ له بالرُّمحِ جَيْبَ قَميصِهِ

وقد اختلف في القاتل، على أقوال كثيرة. انظرها في تاريخ دمشق ٢٣/ ٤، والاقتضاب ٣/ ٣٥٥.

انظر: المفضليات ٢١٢، وأدب الكاتب ٥١١، والأزهية ٢٨٨، والمخصص ١٤/ ٦٦، وشرح المفضليات للتبريزي ٢/ ٩٥٥، والحماسة البصرية ١/ ٢٢٥، والجنى الداني ١٠٠-١٠١، ومغني اللبيب ٢٨٠، وشرح شواهده ٢/ ٥٦٢، وشرح أبياته ٤/ ٢٩٠.

(٢) في أ: مكان.

(٣) الأعراف: ٤٣.

(٤) الشورى: ٥٢.

(٥) هو الراعي النميري.

(٦) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

أي: بَعدَ.

وَتُستَعمَلُ اللامُ بمعنى: مِن أجلِ، قالَ[١]:

تَسمَعُ لِلجَرْعِ إذا استُحِيرا ... لِلماءِ في أجوافِها خَرِيرا[٢]

أي: مِن أجلِ الجَرْعِ.

وَقالَ المُبرِّدُ: لامُ الإضافةِ تجعَلُ الأوَّلَ لاصِقًا بِالثَّاني، وَيكونُ المَعنى ما يُوجَدُ في الأولِ، تقولُ: هذا غُلامٌ لِزَيدٍ، وَهَذِهِ دارٌ لِزَيدٍ.

جُدًّا تعاوره الرياحُ وَبِيلا

روي: (تقارضه السقاة) بدل (تعاوره الرياح).

الخمس: ورود الماء في اليوم الرابع من يوم الصدور عنه. والبائص: البعيد الشاق. (عن الديوان). والجُد: البئر الحسنة الموضع من الكلأ (عن الجمهرة). والوبيل: الثقيل على شاربه، الذي لا يستمرئه إذا شربه (عن الاقتضاب).

انظر: ديوان الراعي ٢٤٣، وأدب الكاتب ٥١٩، وجمهرة اللغة ٣/ ٤٩٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٥٣٧، وحروف المعاني للزجاجي ٨٥، والبارع ٥٧٣، والمخصص ١٤/ ٦٩، واللآلئ ٢/ ٧٥٨، والاقتضاب ٣/ ٣٨٨، واللسان ٧/ ١٠ (بوص)، ١٢/ ٦٩ (تمم).

(١) هو العجاج.

(٢) من الرجز.

الاستحارة: الشرب وترديد الجرع. يصف إبلًا وردت الماء، وهي عطاش، فإذا شربت سُمع لها صوت. (عن الاقتضاب).

انظر: ديوان العجاج ٣١٢، وأدب الكاتب ٥١٩-٥٢٠، وجمهرة اللغة ٣/ ٤٩٤، وتهذيب اللغة ١٠/ ٥٧١ (سجد)، والمخصص ١٤/ ٦٩، والاقتضاب ٣/ ٣٨٩، واللسان ٣/ ٢٠٤ (سجد)، ٤/ ٢٢٦ (حير)، ورصف المباني ٢٩٨-٢٩٩.

فَأمَّا تَسمِيَتُهُم إيَّاها لامَ المِلكِ فَلَيسَ بِشَيءٍ، فإذا قُلتَ: هـذا غُـلامٌ لِعبدِ الله، فإنما دَلَّكَ[١] عَلَى المِلكِ اتِّصالُ الثاني بالأَوَّلِ، وَإن الأولَ لَهُ لا لِغَيرِهِ، فإن قُلتَ: سَيِّدٌ لِعبدِ الله، دَلَلْتَ بِقَولِكَ عَلَى أَنَّ الثاني لِلأَوَّلِ، فإن قُلتَ: أَخٌ لِعَبدِ الله، فإنما هِيَ مُقارَبةٌ، وَلَيسَ أَحَدُهما بِمِلكِ الآخَرِ[٢].

قال أبو الفتح: «وَمَعنى الكافِ التَّشبِيهُ، تَقولُ: زَيدٌ كَعَمرٍو، أَي: هُوَ يُشبِهُهُ، وَقَد تَكُونُ الكافُ زائدةً، قَالَ اللهُ تعالى[٣]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٤] أَي: لَيسَ مِثلَهُ[٥]، قَال رُؤبَةُ:

لَوَاحِقُ الأَقْرابِ فِيها كَالمَقَقْ

المَقَقُ: الطُّولُ، أَي: فِيها طُولٌ»[٦].

قَالَ سَعِيدٌ: الكافُ تَكُونُ حَرفًا وَاسمًا، فَكَونُها حَرفًا عَلَى ضَربَينِ: غَيرُ زائدةٍ وَزائدةٌ، فكونُها غَيرَ زائدةٍ فَقَولُكَ: جاءَني الذي كَزَيدٍ، أَلا تَرى إلى حُسْنِ[٧] صِلةِ الذي بِهِ؟ فَلَو كَانَت اسمًا لَكانَ فِيها قُبحٌ، لِحَذفِ الجُزءِ الآخَرِ، وَلهذا لم تَقْوَ قِراءَةُ

---

(١) في أ: ذلك.

(٢) انظر العبارة مرويةً عنه في الأصول ١/ ٤١٣، بتغيير يسير جدًا.

(٣) في اللمع: عز وجل.

(٤) الشورى: ١١.

(٥) في اللمع: مثله شيء.

(٦) اللمع ٧٥.

(٧) في ج: تحسن.

قِراءَةُ مَن قَرَأ: ﴿تَمامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ بِالرَّفعِ[(١)].

وَأَمَّا كَونُها زَائدةً فَقَولُهُ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[(٢)]، وَقالَ رُؤبةُ:

لَوَاحِقُ الأَقْرابِ فِيها كَالمَقَقْ[(٣)]

أَي: لَواحِقُ الأَقرابِ فِيها طُولٌ، وَقَبلَهُ:

تَحِيدُ عَنْ أظلالِها مِنَ الفَرَقْ

مِن غائلاتِ اللَّيلِ والهَوْلِ الزَّعَقْ

قُبٌّ مِنَ التَّعداءِ حُقْبٌ في سَوَقْ[(٤)]

---

(١) هي قراءة يحيى بن يعمر والحسن والأعمش وأبي إسحاق. انظر: تفسير الطبري ٨/ ٩١، والمحتسب ١/ ٢٣٤، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٥-٢٥٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٨. وانظر في الحديث عنها: الكتاب ٢/ ١٠٨، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٧٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ١١٢، ٢/ ٢٥٠، والبيان ١/ ٣٥٠.

(٢) الشورى: ١١.

(٣) من الرجز.

الأقراب: هي الخواصر. (عن اللآلئ).

انظر: ديوان رؤبة ١٠٦، والمقتضب ٤/ ٤١٨، والأصول ١/ ٢٩٥، وأمالي القالي ١/ ١٠٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٥، ٢/ ٨١٥، واللآلئ ١/ ٣٢٢، والإنصاف ١/ ٢٩٩، ٣٠٢، واللسان ٩/ ٣١٢ (كوف)، ١٠/ ٣٤٦ (مقق)، وخزانة الأدب ١٠/ ١٧٧.

(٤) ديوان رؤبة ١٠٥-١٠٦.

تحيد: تبعد. والفرق: الخوف. وغائلات الليل: الصياد والأسد والذئب وما أشبه ذلك. والهول: الفزع. والزعق: الخوف بالليل. قُبٌّ: جمع أقبّ وقبّاء، وهو دقة الخصر وضمور البطن. والتعداء: العدو. والحُقب: جمع أحقب وحقباء، وهو حمار الوحش، سمي بذلك لبياض حقويه. والسَّوَق: طول

=

فَأَمَّا كَونُها اسمًا، فَقالَ سِيبويهِ: لا كَزَيدٍ أَحَدًا بِالنَّصبِ[(١)]، وَلَيسَ لأَحدٍ ناصِبٌ إلاَّ أَن تحمِلَهُ عَلَى الكافِ؛ لأنَّ (لا) لا تَعمَلُ في (أَحَدٍ) مَعَ الفَصلِ شَيئًا، فلا يحسُنُ أن يَكُونَ بَدَلاً مِن شَيءٍ محذوفٍ؛ لأنَّهُ إن كانَ مُفرَدًا كانَ مَبنِيًّا مَعَ (لا)، وَلا يحذَفُ وَيبقَى حُكمُهُ، وإن كانَ مَرفُوعًا لم يُنصَبِ المُبدَلُ مِنهُ، وَإن كانَ مُضافًا لم يَقُمْ عَليهِ دَليلٌ، فإذا كانَ كذَلِكَ عُلِمَ أنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الكافِ، وَثَبَتَ أَنَّ المحذُوفَ لا يُبدَلُ مِنهُ لِما في ذَلِكَ مِنَ التَّضادِّ، تَحَقَّقَتِ المَسأَلَةُ، وَالفارِسِيُّ يجعَلُ الكافَ حَرفًا وَيُبدِلُ مِنَ المحذُوفِ، فَأَمَّا قَولُهُ[(٢)]:

يـا صـاحِبَيَّ دَنَـا الـصَّباحُ فَـسِيرا ... لا كَالعَـشِيَّةِ زَائِـرًا وَمَـزُورا[(٣)]

فَإنَّهُ مَنصُوبٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ، أي: لا أَرَى. وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ[(٤)]:

وَزعـتُ بكـالهراوةِ أعـوَجِيٌّ ... إذا وَنَـتِ الرِّكـابُ وَنـى وَثابـا[(٥)]

السافين. يصف في هذه الأبيات الأتن الوحشية. (انظر: خزانة الأدب ١٠/ ١٨٣-١٨٤).

(١) انظر: الأصول ١/ ٤٠٤. وفي الكتاب (٢/ ١٧٣): لا كزيد فارسًا.

(٢) هو جرير.

(٣) البيت من الكامل.

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٢٨، والكتاب ٢/ ٢٩٣، والمقتضب ٢/ ١٥٢، ومجالس ثعلب ١/ ٣٢١، والأصول ١/ ٤٠٤، والمسائل المنثورة ٩٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٦، وشرح المفصل ٢/ ١١٤، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨٤٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٧، وخزانة الأدب ٤/ ٩٥.

(٤) هو ابن عادية السلمي.

(٥) البيت من الوافر.

في أ: (جرى) بدل (ونى)، وهي رواية بعض المصادر.

=

وَمِنهُ قَولُهُ(١):

عـلى كـالخنيف الـسَّحقِ يـدعو بـه الـصَّدَى(٢)

الشاهد: دخزل الباء على الكاف.

وزعت: كففت. وأعوجي: منسوب إلى أعوج، وهو فرس قديم تنسب إليه عتاق الخيل. يقول: كففت الخيل عن انتشارها بالغارة بفرس مثل الهراوة في الشدة والصلابة، إذا فترت الإبل التي تتمطى جرى. (عن الاقتضاب).

انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٨٥، وأدب الكاتب ٥٠٥، والزاهر ٢/ ٣٣٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٤٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٨، والمخصص ١٤/ ٦٤، والاقتضاب ٣/ ٣٣٤، وضرائر الشعر ٣٠٣، واللسان ١/ ٢٤٣ (ثوب).

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- امرؤ القيس.

ب- بشامة البجلي.

ج- سلامة العجلي.

(٢) صدر بيت من الطويل، واختلفت روايات عجزه، فروي:

لهُ قُلُبٌ عُفًى الحِياضِ أُجُونُ

وروي: له قُلُبٌ عـادِيَّةٌ وصُحُونُ

وروي: لهُ صَدَدٌ وَرْدُ التُّرابِ وَهِينُ

وفي ديوان امرئ القيس ملفق من بيتين:

ومُغـبرَّة الآفـاقِ خاشِـعةِ الـصُّوى ... لهـا قُلُـبٌ عُفًّـى الحِيـاضِ أُجُـونُ

عـلى كـالخَنِيفِ الـسَّحْقِ يـدعو بـه الـصدى ... لــه صَـدَدٌ وَرْدُ الــتُّرابِ دفـينُ

الخنيف: ثوبٌ يتخذ من الكتان. والسَّحْق: البالي. والصدى: ذكر البوم. والقُلُب: جمع قليب، وهو البئر. وعُفًّى: جمع عافٍ، وهو الدارس. وأُجُون: جمع آجن، وهو الماء المتغير من طول الركود. يصف طريقًا

=

وَقَوْلُهُ[(١)]:

فيا عَجَبًا حَتَّى الفِراقُ يَرُوعُني ... بِهِ كَمناقِيشِ الحُلِيِّ قِصارِ[(٢)]

وَمِثْلُهُ[(٣)]:

عَلا رَأسَها بَعدَ الهِبابِ وَسامَحَتْ ... كَمَخْلُوجِ قُطْنٍ تَرتَمِيهِ النَّوادِفُ[(٤)]

بأنها خالية موحشة، آبارها لا تورد. (عن الاقتضاب).

الشاهد فيه: دخول (على) على الكاف.

انظر: ديوان امرئ القيس ٢٨٣ (محمد أبو الفضل)، وغريب الحديث لابن سلام ١/ ٤٨، وأدب الكاتب ٥٠٥، وجمهرة اللغة ٣/ ٤٩٥، وحروف المعاني للزجاجي ٧٨، وتهذيب اللغة ٧/ ٤٣٩ (خنف)، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٧، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٢٤ (خنف)، والاقتضاب ٣/ ٣٣٧، وضرائر الشعر ٣٠٢، واللسان ٩/ ٩٨ (خنف).

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

روي:

فوا حزنًا إنَّ الفراق يرُوعُني ... بِمِثْلِ مناقيشِ الحُلِيِّ قصارِ

وعليها لا شاهد فيه. وفي كتاب الشعر حرف الروي مضموم.

المناقيش: الآلة التي ينقش بها، وهو يريد الغربان كما فسره ثعلب (عن المحكم واللسان).

والشاهد فيه: كمناقيش، فالكاف اسم في محل رفع مبتدأ مؤخر.

انظر: الشيرازيات ١/ ١٠٦، والحلبيات ٢٤٣، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٦، والمحكم ٦/ ١٠٥ (نقش)، واللسان ٦/ ٣٥٨ (نقش).

(٣) وهو لأوس بن حجر.

(٤) البيت من الطويل.

الهِباب: النشاط. وسامحت: انقادت فأسرعت. والندف: طرق القطن بالمندف.

انظر: ديوان أوس ٦٦، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٦. ولم أجده في غيرهما.

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ(١):

أَتَنْتَهُـونَ وَلَـن يَنْهَـى ذَوِي شَـطَطٍ   كالطَّعنِ يَهْلِكُ فيهِ الزَّيْتُ والفُتُـلُ(٢)

فَهِيَ ها هُنا فاعِلةٌ(٣)، وَلا يحسُنُ أن تكُونَ صِفةَ مَوصُوفٍ هُـو الفاعِـلُ؛ لأنَّ الجُملةَ لا يَصِحُّ أن تكُونَ صِفةً / ١٢٠ أ وَيُحذَفَ مَوصُـوفُها كـما يحسُنُ في المُفـرَدِ، وَحُرُوفُ الجرِّ بمنزِلةِ الجُملةِ، فَعَلَى هـذا لا يجُـوزُ: كَزَيـدٍ جاءَنِي، وَتَكُـونُ الكـافُ مبتـدأً، فَـإن أَدخلْـتَ (إنَّ) صَـحَّ، قُلْـتَ: إنَّ كَزَيـدٍ عَمـرٌو، وَمِثلُـهُ في كَونِـهِ اسـمًا قَولُهُ(٤):

في حَـرُورٍ يَنْـضَجُ اللَّحـمُ بهـا   يَأخُـذُ الـسَّائرُ مِنهـا كَالـسَّقَعْ(٥)

---

(١) هو الأعشى.

(٢) البيت من البسيط. من معلقته.

انظر: الصبح المنير ٤٨، والمقتضب ٤/ ١٤١، والأصول ١/ ٤٣٩، والبصريات ١/ ٥٣٧، والبغداديات ٤٩٦، والحلبيات ٢٤٢، والخصائص ٢/ ٣٦٨، وسر الصناعة ١/ ٢٨٣، واللآلئ ٢/ ٨٧٥، وأسرار العربية ٢٣٣، وضرائر الشعر ٣٠١.

(٣) في البيتين الأخيرين.

(٤) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري.

(٥) البيت من الرمل.

رواية عجزه:

يأخذ السائر فيها كالصَّقَعْ

يصف المهامه التي قطعها دون سلمى، فقطعها في ريح حارة بالنهار، وهي التي تسمى الحرور، من حرارتها تنضج اللحم. والصقع: حرارة تصيب الرأس، وأصله الضرب على الشيء اليابس، ومنه:

=

وَمِثْلُهُ(١):

قَلِيلُ غِرارِ النَّومِ حَتى تَقَيَّلُوا   عَلَى كالقَطا الجَونيِّ أَفْزَعَهُ الرَّعْدُ(٢)

وَمِثْلُهُ(٣):

أَبِيتُ عَلَى مَيٍّ كَئِيبًا وَبَعلُها   عَلَى كَالنَّقا مِن عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ(٤)

الصاقعة والصاعقة. (عن شرح الأنباري).

انظر: المفضليات ١٩٣، وشرحها للأنباري ١/ ٤٨٣، ومقاييس اللغة ٣/ ٢٩٨ (صقع)، وشرح اختيارات المفضل ٢/ ٨٧٧، واللسان ٨/ ٢٠٤ (صقع).

(١) وهو للأخطل.

(٢) البيت من الطويل.

وهو من قصيدة رائية، رُوِيَ ضَربُهُ: (القطر)، و(الزجر). وروي: (العين) بدل (النوم)، و(تقلّصوا) و(يقلّصوا) بدل (تقيّلوا). وروي بنصب (قليل).

غرار الناقة: انقطاع لبنها وقلته، أي: نومه قليل. (عن الديوان). والجوني الأسود، وهو أسرع أنواع القطا.

انظر: شعر الأخطل ١٥٧، والمقتضب ٤/ ١٤٢، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٧٧، والبصريات ١/ ٥٣٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٧، ٣٠٢، والخصائص ٢/ ٣٦٨، والمخصص ١٤/ ٤٩، ورصف المباني ٢٧٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٧٦.

(٣) وهو لذي الرمة.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (حزينًا) بدل (كئيبًا)، وروي عجزه:

يبيتُ على مثْلِ النَّقا يتبطَّحُ

النقا: الكثيب من الرمل. وعالج: مكان ممتد في جزيرة العرب، يضرب المثل بكثرة رمله. (معجم ما استعجم ٣/ ٩١٣).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٢١١، والتخريج ٣/ ٢٠٢٧، وسر الصناعة ١/ ٢٨٧، والخصائص ٢/ ٣٦٩،

=

وَأَنشَدَ ثَعلَبٌ[1] لِلرَّمَّاحِ[2]:

بَيْنَـــا كَـــذاكَ رَأَيْتَنـــي مُتَلَفِّعًـــا ... بـــالبُرْدِ فـــوقَ جُلالـــةٍ سِرداحِ[3]

فَأَضافَ إلى الكافِ، وَيجُوزُ أَن تَكُونَ زَائدةً، مِثلَ قَوْلِهِ[4]:

فَـصُيِّرُوا مِثْـلَ كَعَـصْفٍ مَـأْكُوْلْ[5]

وَالجَرُّ لِلكافِ، وَ(مِثْلُ) لا عَمَلَ لها؛ لأَنَّ إضافةَ الأَسماءِ ثانِيةٌ، وَعَمَلَ الجَرِّ أَوَّلُ، فأمّا قَولُهُ[6]:

والإفصاح ٢٢٥، وضرائر الشعر ٣٠٢، ورصف المباني ٢٧٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٧.

(١) نقله الفارسي في كتاب الشعر ١/ ٢٥٧.

(٢) هو ابن ميَّادة، وقد سبقت ترجمته.

(٣) البيت من الكامل.

الجلالة: الناقة الضخمة. والسرداح: الناقة الطويلة. (عن رغبة الآمل).

انظر: الكامل ١/ ٦٤، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٧، والأغاني ٢/ ٣٢٢، وخزانة الأدب ٧/ ٧٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١٨١، ورغبة الآمل ١/ ١٦٣.

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- حميد الأرقط.

ب- رؤبة.

(٥) من الرجز.

انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، والكتاب ١/ ٤٠٨، والمقتضب ٤/ ١٤٠- ١٤١، ٣٥٠، والأصول ١/ ٤٣٨، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٧، والبغداديات ٣٩٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣١٣، ورصف المباني ٢٧٧، ومغني اللبيب ٢٣٨، وشرح أبياته ٤/ ١٢٩.

(٦) هو خطام المجاشعي.

وَصَـــالِياتٍ كَكَــما يُـــؤَثْفَيْنْ[(١)]

فَالكافُ الثانِيةُ اسمٌ لِدُخُولِ الكافِ الأُولى عَلَيها، وَلَيسَ مِثلَ قَولِ الشاعِرِ:

فَـــلا واللهِ لا يُلفَـــى لمـــا بِي ... وَلا لِلِـــما بِهِـــم أبَـــدًا شِـــفاءُ[(٢)]

لأنَّ اللامَ لَم تَثبُتِ اسمًا في مَوضِعٍ، وَجَوَّزَ الفارِسِيُّ أن يكونَ (مِثلَ) مُضافًا إلى الكافِ[(٣)]، وقالَ عُثمانُ: إنَّ الكافَ في: (كَذا وَكَذا) زائدةٌ، وَلِذا لا يُؤنَّثُ وَلا يُثنَّى وَلا يجمَعُ وَلا يُؤَكَّدُ وَلا يُوصَفُ مَوضِعُ (ذا)[(٤)]، كَقَولِهِم: كَأيٍّ مِن رَجُلٍ جاءَكَ، وَهِيَ الكافُ عَينُها، وَلِذلِكَ قَالُوا: إنَّ كذا دِرهمًا مالُكَ، فَجَعَلُوا (كَذا) بِكمالِهِ اسمَ (إنَّ)، وَ(مالُك) الخبَرَ.

وَلا تَدخُلُ هَذهِ الكافُ عِندَ سِيبويهِ عَلَى مُضمَرٍ[(٥)]، وَقَد جاءَتْ في شِعرِ رُؤبةَ مُضافًا إلى مُضمَرٍ، قالَ:

---

(١) من الرجز.

الصاليات: الأثافي. ككما يؤثفين: أي كما يُدعَين أثافِيَّ. (عن العين).

انظر: العين ٨/ ٢٤٥ (ثفو)، والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، ٤/ ٢٧٩، وأدب الكاتب ٥٠٥، والمقتضب ٢/ ٩٧، ٤/ ١٤٠، ٣٥٠، ومجالس ثعلب ١/ ٤٨، وتفسير الطبري ٢٥/ ١٣، والأصول ١/ ٤٣٨، ٣/ ١١٥، وسر الصناعة ١/ ٢٨٢، والخصائص ٢/ ٣٦٨، واللآلئ ٢/ ٧٥٩، واللسان ٩/ ٣ (ثفو).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: كتاب الشعر ١/ ٢٥٧.

(٤) انظر: سر الصناعة ١/ ٣٠٣.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٨٤.

فَــلا أرَى بَعْــلاً وَلا حَلائــلا كَهــا وَلا كَهُــنَّ إلا حــائلا(١)

وَقالَ(٢):

فَأحْــسِنْ وَأجمِــلْ في أَسِـيرِكَ إنَّـهُ ضَــعِيفٌ وَلم يَـأسِرْ كَإِيَّـاكَ آسِرُ(٣)

وقالَ(٤):

فيهــا كهُــنَّ تُبــاع بَوْعَــا بَيِّنــا(٥)

وَاعلَم أنَّ الكافَ عَلَى أربَعِ مَراتِبَ:

---

(١) من الرجز.

وروايته في أكثر مصادره:

كَهُ ولا كهُنَّ إلا حاظِلا

الحلائل: الزوجات. والحاظل: العاضل والمانع. يصف حمارًا وأُتُنَه، يقول: لا ترى بعلًا كهذا الحمار ولا حلائل كهذه الأتن، إلا مانعًا لها أن يقربها غيره من الفحول. (عن الخزانة).

انظر: ديوان رؤبة ١٢٨، والكتاب ٢/ ٣٨٤، والأصول ٢/ ١٢٣، والمسائل العسكرية ١٣٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٣، وتحصيل عين الذهب ٣٨٣، والبديع ٢/ ١/ ٢٨، وضرائر الشعر ٣٠٨، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٢٥، ورصف المباني ٢٨٠، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠، وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٥.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: مجالس ثعلب ١/ ١٦١، والعقد الفريد ٤/ ١٨٦، والتمام ٣٣، وضرائر الشعر ٢٦٢، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٢٥، وهمع الهوامع ٢/ ٣١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٤.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) شطر بيت من الكامل. لم أقف عليه.

الأُولى: أَن تَكُونَ حَرفًا غَيرَ زَائِدٍ، تَقُولُ: جاءَني الذي كَزَيدٍ.

والثاني: أَن تَكونَ اسمًا، وَهُوَ ما أَنشَدناهُ[١].

الثالِثُ: يحتَمِلُ أَن يَكُونَ اسمًا وَأَن يَكُونَ حَرفًا، كَقَولِكَ: أَنتَ كَزَيدٍ، وَكُونُهُ حَرفًا أَولى؛ لأَنَّهُ حَرفٌ واحِدٌ وَمَبنيٌّ.

الرابعُ: أَن تكونَ زَائدةً، وَقَد تَقَدَّمَ ذِكرُ ذَلِكَ.

فأَمَّا قَولُهُم: كُن كما أَنتَ، فَيَحتَمِلُ وُجُوهًا:

أَحَدُها: أَن تَكُونَ (ما) بمنزلةِ الذي، وَأَحَدُ الجُزأَينِ محذُوفٌ، تَقدِيرُهُ: كُنْ كَالذِي هُوَ أَنتَ، وَهُوَ العائِدُ، وَمَعنى الكلامِ: كُن كَأَبِيكَ مَثَلاً، وَكَالذي هُوَ أَنتَ أَبُوكَ، وَأَخُوكَ.

وَقَد يَكُونَ (ما) بمعنى (مَنْ) هُنا، وَتكُونَ (ما) مَصدَرِيَّةً، وَتُوصَلُ بِالمُبتَدَأِ وَالخَبرِ، وَلا يحتَاجُ إِلى عائِدٍ، كَما تَقُولُ: عَجِبْتُ ممَّا أَنتَ صَانِعٌ، أَي: مِن صُنعِكَ، أَي: كُن كَما أَنتَ مَوجُودٌ، أَي: كُن كَوُجُودِكَ، أَي: لا تَكُن كَأَنَّكَ مَعدُومٌ.

وَيجُوزُ أَن تَكُونَ (كما) نائِبَةً عَنِ الوَقتِ، كَما يَقُولُ القائلُ: أَجِيءُ كما تَجِيءُ، أَي: زَمَنَ مجيئِكَ، وَخَبرُ (أَنتَ) محذُوفٌ لِلعِلمِ بِهِ، وَأَضافَ (كما) إِلى الجُملةِ؛ لأَنَّهُ جَعَلَها بمنزِلةِ الأَسماءِ المُركَّبةِ المُضافةِ، كَقَولِكَ: هذا حَضرَمَوتُ زَيدٍ، وَفي هَذا نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ ظَرفُ زَمانٍ، فَلا يَكُونُ خَبرًا عَنِ الجُثَّةِ.

فإِن قِيلَ: فَقَد دَخَلَ عَلَيهِ حَرفُ الجَرِّ، فَهُوَ قَولٌ، وَتَقدِيرُ الكلامِ: كُن غَدًا

---

(١) في ج: أنشده.

كَكَونِكَ اليَومَ، وَأَجازَ سِيبويهِ في (كما) أن تَكُونَ بمنزِلةِ (لَعَلَّ)[١]، وأنشدَ:

لا تَشْتُمِ النـاسَ كـما لا تُشْتَمُ[٢]

وَقالَ: أَرادَ لَعَلَّكَ لا تُشتَمُ، وَأَنشَدَ:

قُلْتُ لِشَيبانَ ادنُ مِن لِقائِهِ ... كَما نُغَدِّي اليومَ مِن شِوائِهِ[٣]

أَي: لَعَلَّكَ، وَقالَ الفَارِسيُّ: تَكُونُ (ما) كافَّةً فَيَقَعُ بَعدَ الكافِ المُبْتَدَأُ وَالخَبرُ، كما يَقَعانِ بَعدَ (رُبما)، وَيَكُونُ مَعناهُ: كما أَنتَ مَوجُودٌ[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١١٦.

(٢) من الرجز.

وهو لرؤبة.

انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣، والكتاب ٣/ ١١٦، والبغداديات ٢٨٩، وتحصيل عين الذهب ٤٢٩، والإنصاف ٢/ ٥٩١، والجنى الداني ٤٨٤، والبحر المحيط ١/ ٤٤٤، والارتشاف ٤/ ١٧١٥، وخزانة الأدب ٨/ ٥٠١، ١٠/ ٢٢٥.

(٣) من الرجز.

وهو لأبي النجم.

انظر: الكتاب ٣/ ١١٦، ومجالس ثعلب ١/ ١٥٤، والمعاني الكبير ١/ ٣٦٣، وتفسير الطبري ١٢/ ٤٣ (شاكر)، واللامات للزجاجي ١٣٧، والبغداديات ٢٩٠، وتحصيل عين الذهب ٤٢٩، والإنصاف ٢/ ٥٩١، والدر المصون ٥/ ١٠٣، وخزانة الأدب ٨/ ٥٠١، ١٠/ ٢٢٥.

(٤) انظر: البغداديات ٢٩١.

قال أبو الفتح:

«بابُ (مُذْ) وَ(مُنْذُ)

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ واحِدٍ[(١)] مِنهُما يَصلُحُ أَن يَكُونَ اسمًا رافِعًا، وَيَصلُحُ أَن يَكُونَ حَرفًا جارًّا، وَالأَغلَبُ عَلَى (مُذْ) أَن تَكُونَ اسمًا رافِعًا، وَالأَغلَبُ عَلَى (مُنْذُ) أَن يَكُونَ حَرفًا جارًّا»[(٢)].

قالَ سَعيدٌ: هاتانِ / ١٢٠ ب لَفظَتانِ يَشتَرِكُ فِيهِما الاسمُ وَالحَرفُ، فإذا ارتَفَعَ بَعدَهما الاسمُ كانَ مَعناهما يُخالِفُ مَعناهما إذا انجرَّ بعدَهما الاسمُ، فَهُما مَعَ الرفعِ اسمانِ، وَمَعَ الجرِّ حَرفانِ.

وَالدَّليلُ عَلَى كَونِهما اسمَينِ: الإخبارُ عَنهُما في قَولِكَ: مُذْ يَومُ الجُمُعةِ، وَمُذْ يَومانِ، وَحُكِيَ عَنِ العَرَبِ: ما رَأَيتُهُ إلاَّ كَمُذِ انصرفْتَ مِنَ الصَّلاةِ[(٣)]، فَأَدخَلُوا عَلَيهِما حَرفَ الجَرِّ.

وَقَولُهُ: «اسمٌ رافِعٌ» فِيهِ تَسامُحٌ عَلَى مَذهَبِهِ؛ لأنَّ المُبتَدأَ وَحدَهُ لا يَرفَعُ الخَبرَ.

---

(١) في اللمع: واحدة.

(٢) اللمع ٧٥.

(٣) قال الفراء: «وقال بعض العرب في كلامه، وقيل له: منذ كم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذتَ في حديثك». انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦، وفي الصاحبي ٢٤١ نحوه.

فإذا كانا حَرفَي جَرٍّ فَمَوضِعُهُما نَصبٌ، وَهما مُتَعَلِّقانِ بِالمذكُورِ مِنَ الأَفعالِ أَو ما شَابَهَها كما كانَتِ الباءُ في قَولِكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ، وَإذا كانا اسمَينِ فَلا مَوضِعَ لِلجُملةِ التي هما صَدرُها إلاَّ عِندَ السِّيرافيِّ، فإنَّهُ يجعَلُ مَوضِعَها نَصبًا عَلَى الحالِ[١]، وَهذا فاسِدٌ؛ لأنَّ المُفردَ لا يُفيدُ معانيَ هَذِهِ الجُملةِ.

وَ(مُنذُ) عِندَ البَصرِيِّ كَلمةٌ مُفردةٌ[٢]، وَعندَ الفرَّاءِ [كلمةٌ][٣] مُركَّبةٌ مِن (مِن) وَ(ذُو)[٤]، وَزَعَمَ بَعضُهم أَنَّ الجرَّ لِـ(مِن) وَالرفعَ لِـ(ذُو)، وَبَعضُهُم يَزعُمُ أَنَّ الرَّفعَ لِـ(كانَ) مُضمرةً[٥]، وَعِندَ غَيرِهِ مُركَّبةٌ مِن (مِن) وَ(إذا)[٦]، وَفي كِلا القَولَينِ ضَربٌ مِن عِلمِ الغَيبِ.

---

(١) انظر رأي الجمهور ورأي السيرافي في شرح الكافية ٢/ ١/ ٤٦٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤١٩.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٣٩٢، والجنى الداني ٥٠١.

(٣) في د.

(٤) انظر رأي الفراء في: شرح المفصل ٤/ ٩٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤١٥.

(٥) نسب إلى الكوفيين، واختاره السهيلي وابن مالك. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٧، والارتشاف ٤/ ١٤١٨، والجنى الداني ٥٠٢.

(٦) كذا في أ، ج، وفي د: إذ. ولعله هو الصحيح، إذ لم أجد من قال إنها مركبة من (من) و(إذا)، وإنما نقل ابن يعيش عن بعضهم أنها مُركبة من (مِن) و(إذ)، فحذفت الهمزة تخفيفًا وغيرت بضم أولها، وحركت الذال لسكونها ... . انظر: شرح المفصل ٤/ ٩٥. ونقل أبو حيان والمرادي عن محمد بن مسعود الغزني أنها مركبة من (من) و(ذا). انظر: الارتشاف ٤/ ١٤١٧ والجنى الداني ٥٠١.

وَقالَ عُثمانُ: الأَغلَبُ عَلَى (مُذ) الاسمِيَّةُ، وَذَلِكَ للحَذفِ الذي فِيها[(١)]؛ لأنَّ الحرُوفَ لا يَكادُ يحذَفُ مِنها شَيءٌ إلاَّ في المُضعَّفِ، نحوِ (رُبَّ)، فأمَّا قَولهُم: سَوْ أفعَلُ[(٢)]، فشاذٌّ، وَلَيسَتْ (مُذْ) بِمُضَعَّفةٍ، وَكانَتِ الاسميَّةُ أغلَبَ عَلَيها إذْ لَيسَتْ فِعلاً، وَقالَتِ النُّحاةُ: إذا صَغَّرتها قُلتَ: مُنَيذٌ، فَأَعدتَ إليها ما حُذِفَ مِنها؛ لأنَّ التَّصغيرَ يُعِيدُ الثلاثيَّ الذي لا زِيادةَ فِيهِ إلى أَصلِهِ سِوى التاءِ، وَلَيسَ في الأسماءِ عِندَهُم شَيءٌ حُذِفَتْ عَينُهُ غَيرُ كَلِمَتَينِ، أَحَدُهما: سَهٌ، وَالأُخرَى: مُذْ.

وَإذا كانا حَرفَينِ فَقَد بَيَّنَّا الأَسئلةَ فِيهِما، وَإذا كانا اسمَينِ فَفِيهِما ثلاثةُ أَسئلةٍ، أَحدُها: لمَ بُنيَ؟ وَذَلِكَ أنهما بمعنى ما هو مُقتَطَعٌ مِنَ الإضافةِ، وَذَلِكَ أنَّ مَعنى: مُذْ يومانِ: أَمَدُ ذَلكَ يومانِ، فَـ(مُذ) بمعنى: أَمَدُ ذَلِكَ، كما بُنِيَتْ (عَلُ) حملاً عَلَى أَعلَى الشَّيءِ. وَالآخَرُ بمعنى أولِ الوَقتِ، فَهُو في كِلا الوَجهَينِ بمعنى ما هُوَ مُضافٌ، وَالوَجهانِ الآخرَانِ قَد بيَّنَّا في الحَرفِ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصلَ (مُذْ) (مُنْذُ) أَنَّهُ إذا التَقَى بِـ(مُذْ) ساكِنٌ آخَرُ حُرِّكَتْ ذالُهُ بِالضَّمِّ حملاً عَلَى الأَصلِ الذي كانَ لها، كما أنَّكَ إذا اضطُرِرْتَ إلى تحرِيكِ مِيمِ (عَلَيكُمْ) حَرَّكتَهُ بِالضَّمِّ.

---

(١) لم أجد هذه العلة في كتب ابن جني. وإنها ذكرها شيخه الفارسي في الإيضاح العضدي (٢٧٤)، ثم أبو البركات الأنباري في أسرار العربية (٢٤٤).

(٢) انظر هذا القول في: الإنصاف ١/ ٢٨٦، وأسرار العربية ١٩٢، وشرح المفصل ٤/ ١١٠، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٧٧٧، ومغني اللبيب ٢٤١.

وفيهِ لُغاتٌ: مُنْذُ، ومِنْذَ، ومُذْ ومِذْ.

وَأمَّا الكلامُ في عَمَلِهما فزَعَمَ الأخفَشُ أنَّ أهلَ الحِجازِ يجُرُّونَ بهِما كُلَّ شَيءٍ مِنَ المَعرفةِ وَالنَّكِرةِ، فأمَّا بنُو تميمٍ وَغَيرُهُم فـ(مُذْ) يرتَفِعُ ما بَعدَها في لُغَتِهِم[1]، فيَقُولُ أهلُ الحِجازِ: لم أرَهُ مُذْ يومَينِ، فَيجعَلُونهُما[2] حَرفَينِ بمنزِلةِ (مِن)، وَأمَّا بنُو تميمٍ فيَقُولُونَ: لم أرَهُ مِذْ يومانِ، أي: بَيني وَبَينَ رُؤيَتِهِ يومانِ، يجعَلُونهُما اسمَينِ بمنزِلةِ الأمَدِ، وَعامَّةُ العَرَبِ تَقولُ لِشَيءٍ أنتَ فِيهِ: لم أرَهُ مُذُ اليومِ، وَمُذُ الساعةِ، وَمُذُ الليلةِ، وَمُذُ العامِ، واختِلافُهُم إنما هُو فيما مَضى، فَتَقُولُ بَنُو تميمٍ: لم أرَهُ مُذُ العامُ الماضِي. وَمِن عِلمِ أهلِ الكُوفةِ رَفعُ الماضِي بها عَن أسَدٍ وَتميمٍ، وَخفضُ الماضِي عَن مُزينةَ وَغَطفانَ وَعامِرِ بنِ صَعصعةَ وَمَن جاوَرَهُم مِن قَيسٍ، وَرَوَوا الخفَضَ عَن جميعِ هَؤُلاءِ في غَيرِ الماضِي، فإن أدخَلْتَ النُّونَ خَفَضَتْ بها عَامرٌ في الماضِي وَرَفَعَتْ بها هَوازِنُ وَسُلَيمٌ[3].

---

(١) انظر النقل عن الأخفش في: شرح الكافية ٢/ ١/ ٤٥٦.

(٢) في ج: فيجعلونها.

(٣) قال الرضي: «... وحكي أيضًا أنَّ الحجازيين يجرون بهما مطلقًا، والتميميين يرفعون بهما مطلقًا، وجمهور العرب إذا استعملوا (منذ) الذي هو لغة أهل الحجاز ... يجرون بهما معًا في الحاضر اتفاقًا، وإنما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي». انظر: شرح الكافية ٢/ ١/ ٤٥٦.

قالَ أبو الفتح: «فإذا كانَ مَعنى الكَلامِ: بَيني وَبَينَهُ كَذا فالرَّفعُ[١]، تَقولُ: ما رَأَيتُهُ مُذْ يومانِ، وَما زَارَنا مُذْ لَيلتانِ، فَرَفْعٌ[٢]؛ لأنَّ مَعنى الكلامِ: بَيني وَبينَ الرُّؤيةِ يومانِ، وَبيني وَبينَ الزِّيارةِ لَيلتانِ»[٣].

قالَ سَعيدٌ: في المُرتَفِعِ بَعدَ (مُذْ) أربعةُ أقوالٍ، قَولانِ مِنها للبَصريِّ، وَقَولانِ لِلكُوفيِّ، فَالقَولُ الأَوَّلُ لِلبَصريِّ: وَهُوَ[٤] أَنَّ (مُذ) مُرتَفِعةٌ بِالابْتِداءِ، ثُمَّ بعدَها خَبرُها؛ لأنَّ تَقديرَهُ: أَمَدُ ذَلِكَ[٥]، وَإِن كانَ بَعدَها مَعرِفةٌ؛ لأنها مَعرِفةٌ وَلذلِكَ بُنِيَتْ؛ لأنها في مَعنى ما هُوَ مُقتَطَعٌ عَنِ الإضافةِ.

القَولُ الثاني: أَنَّ ما بَعدَها مُرتَفِعٌ بِالابتِداءِ / ١٢١ أ وَهِيَ خَبرٌ مُقدَّمٌ[٦] إذا كانَ بعدَها مَعرِفةٌ، وَلَزِمَتْ مَوضِعًا واحِدًا لإيغالِها في شَبَهِ الحُروفِ، فشابَهَتِ الحُروفَ التي تَصَدَّرَتِ الجُمَلَ، وَلِمُناسَبَتِها حَرفَ الجَرِّ، وَحَرفُ الجرِّ يَتَقَدَّمُ عَلى الاسمِ الذي يَعمَلُ فِيهِ، وَهذا القَولُ يَتَوَجَّهُ عَلى قَولِ عُثمانَ؛ لأَنَّهُ قَدَّرَ أَحَدَ

---

(١) في اللمع: كذا وكذا، فارفع بهما.

(٢) في اللمع: فترفع.

(٣) اللمع ٧٥-٧٦.

(٤) في أ: هو.

(٥) نسب هذا القول للمبرد وابن السراج والفارسي. انظر: المقتضب ٣/ ٣٠، والإيضاح العضدي ٢٧٥، والتسهيل ٩٤، وشرح الكافية ٢/ ١/ ٤٥٧، والجنى الداني ٥٠١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤١٨، ومغني اللبيب ٤٤٢.

(٦) نسب هذا القول للأخفش والزجاج والزجاجي وبعض البصريين .انظر: شرح الكافية ٢/ ١/ ٤٥٨، والارتشاف ٣/ ١٤١٩، ومغني اللبيب ٤٤٢.

قِسمَيها بِـ: بَيني وَبَينَ الرُّؤيةِ يومانِ، وَالقَولُ الأوَّلُ هُوَ القَوِيُّ، وَقَد أُفسِدَ هذا بِقَولِهم: ما رَأيتُهُ مُذْ أنَّ اللهَ خَلَقَني، إذا جَعَلْتَ (مُذ) اسمًا، فَلَو جَعَلناها خَبرًا لَكانت (أنَّ) مُبتَدَأَةً وَذا لا يَصِحُّ، وَالذي يَدفَعُ هذا أنَّ (مُذ) لا يخلُو أن يَكُونَ حَرفًا أوِ اسمًا، وَهِيَ في كِلا المَوضِعَينِ لا تَدخُلُ إلاَّ علَى الزَّمانِ؛ لأنها في الزَّمانِ بمنزلةِ (مِن) في المَكانِ، إلاَّ أنَّ (مِن) لِقُوَّتِها تَدخُلُ عَلَى الزَّمانِ أيضًا، قالَ الشاعِرُ[1]:

لِمَنِ الدِّيارِ بِقُنَّةِ الحِجرِ ... أقوَينَ مِن حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[2]

وَقَولُهُ تَعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[3]، التَّقديرُ فِيهِ عِندَ الحُذَّاقِ: مِن مَرِّ حِجَجٍ، وَمِن مُرُورِ أوَّلِ يَومٍ[4].

---

(١) هو زُهير بن أبي سُلمى.

(٢) البيت من الكامل.
روي: (مُذ حججٍ).
القنة: الجبل الصغير. والحجر: موضع. (عن الديوان).
انظر: شرح ديوان زهير لثعلب ٨٦، والجمل ١٣٩، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٧٣ (من)، ودرة الغواص ١١٨، والحلل ١٨١، والإنصاف ١/ ٣٧١، وأسرار العربية ٢٤٦، وشرح المفصل ٤/ ٩٣، واللسان ١٣/ ٤٢١ (من)، ومغني اللبيب ٤٤١، وشرح شواهده ٢/ ٧٥٠.

(٣) التوبة: ١٠٨.

(٤) قال الحريري: «وأما قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، فَهُوَ على إضمارِ مَصدَرٍ حُذِفَ لِدلالةِ الكلامِ عَلَيهِ، وَتقديرُهُ: مِن تأسيسِ أوَّلِ يَومٍ». انظر: درة الغواص ١١٨.

وَإذا كانَتِ اسمًا فَهِيَ اسمُ زَمانٍ، فَيَجِبُ أَن يَكُونَ خَبرُها اسمَ زمانٍ مِثلَها؛ لأَنَّهُ مُفرَدٌ، وَ(أَنَّ) وَما بَعدَها مَصدَرٌ، وَالمصدَرُ غَيرُ الزَّمانِ، فَيَجِبُ أَن يَكونَ الزَّمنُ محذُوفًا تَقدِيرُهُ: مُذ زَمَنٍ أَنَّ اللهَ خَلقَني، ثمَّ حَذَفَ المُضافَ وَأَقامَ المُضافَ إِلَيهِ مُقامَهُ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[1].

وَأَمَّا القَولانِ اللذانِ لِلكُوفيِّ: فَأَحدُهما: أَن يُضمِرَ (كانَ) مَعَ الماضِي[2]، وَالثاني: أَن يَجعَلَه صِلَةً لِـ(ذُو) التي بمعنى الذي[3].

وَمَتى كَانت (مُذ) بمعنى الأَمَدِ، كانَ ما بَعدَها نَكِرةً مَعدُودًا فَيَنتَظِمُ العَدَدُ بها، تَقولُ: ما رَأَيتُ زَيدًا، فَيُقَالُ: ما أَمَدُ انقِطاعِ الرُّؤيةِ، فَتَقُولُ: مُذ يَومانِ، فَهَذا يَقتَضِي العِدَّةَ حَسْبُ، فَإن عَرَّفتَهُ لم يُخرِجْهُ التَّعريفُ عَن أَن يَكُونَ عَدَدًا، تَقولُ: مُذ اليومانِ، كما لم يُخرِجِ العَدَدَ التعريفُ عَن جوابِ (كَم). وَقالَ الأَخفَشُ: إذا قُلتَ: ما رَأَيتَهُ مُذ يَومانِ، وَأَنتَ في يَومِ السَّبتِ، جازَ أَن تَكُونَ رَأَيتَهُ في بَعضِ يَومِ الخَمِيسِ، وَلكن لم يُعتَدَّ بِهِ؛ لأنهم لا يَكَادُونَ يحتَسِبُونَ بِاليومِ الذي هُم فِيهِ، قالَ الأَخفَشُ: سَأَلتُ بَعضَ العَرَبِ وَقد قالَ: ما رَأَيتُهُ مُذ يومانِ، مَتَى رَأَيتَهُ؟ فَقالَ: أَوَّلَ مِن أَمسِ[4]، قالَ: وَيجُوزُ أَن تَقُولَ يَومَ الاثنَينِ، وَقَد رَأَيتَهُ يَومَ الجُمُعةِ: ما

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) انظر: الجنى الداني ٥٠٢.

(٣) انظر: شرح المفصل ٤/ ٩٥، والجنى الداني ٥٠٢.

(٤) ذكر ذلك في المسائل الكبير. انظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣٥٠.

رَأَيتُهُ مُذ[1] يومانِ، وَلا تحتَسِبُ يومَ الجُمُعةِ وَلا يومَ الاثنَينِ، وَزَعَمَ أنهم يقُولُونَ: ما رَأيتُهُ مُذ يومانِ، وَقَد رَأَيتَهُ أَمسِ، كما تَقُولُ: ما رَأيتَهُ مُذ اليومَ، لِمَن لم يَرَهُ غُدوةً وَرَآهُ عَشِيَّةً، وَزَعَمَ الأَخفشُ أنهم يَقُولونَ: ما رَأيتُهُ مُذ اليوم، وَلا يقُولُونَ: مُذ الشَّهر، وَلا مُذ السنة، وَيَقُولُونَ: مُذ العام، وَقالَ الأَخفَشُ: وَهُوَ عَلَى غَيرِ قِياسٍ، وَأَجازَ: مَا[2] رَأَيتُهُ مُذ يَومٌ أَو يَومانِ، وَلم يَقُولُوا: ما رَأَيتُهُ مُذ يومٍ، قالَ: استَغنَوا عَنهُ بما رَأَيتُهُ مِن أَمسِ، قالَ: وَلم يَقُولُوا: ما رَأَيتُهُ مُذ الساعة، لِقِصَرِها، وَهذا إنما يجِبُ أن يَكُونَ في الرَّفعِ ممتَنِعًا، وَأَمَّا في الجَرِّ فلا يمتَنِعُ، وَقَد مَثَّلَ بِهِ عُثمانُ[3].

والأَخفَشُ يَزعُمُ أَنَّ الرَّفعَ ممتَنِعٌ، وَجَوَّزَ: ما رَأَيتُهُ مُذ أَقلَّ مِن ساعةٍ، لَمَّا كانَ وَقتُ الساعةِ غَيرَ مجزٍ عَنهُ، وَلا يجُوزُ: ما رَأَيتُهُ مُذ اليومُ والليلةُ؛ لأَنَّهُ إنما يقُولُ: مُذ اليوم، وَهُو فِيهِ، فَكَيفَ يَقُولُ: وَالليلة، فإن نَصَبتَ الليلةَ صَحَّتِ المَسألةُ. وَلا يجُوزُ أن تَقُولَ: ما رَأيتُهُ مُذ يَومُ الجُمُعةِ وَيَومُ الخَمِيسِ، إلاَّ أَنَّ العَرَبَ تَقُولُ: ما رَأَيتُهُ مُذ يومُ الجمُعةِ وَيومًا قَبلَ ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ إذا قالَ: ما رَأيتُهُ مُذ يوم الجُمُعةِ، فَقَد رَآهُ فِيهِ، فَكَيفَ يَقُولُ: وَيوم الخَمِيسِ؟ وَكَذا كُلُّ ظَرفٍ يَكُونُ قَبلَ المَذكُورِ بَعدَ (مُذ) وَ(مُنذُ)، فإن كانَ بَعدَهُ جازَ. فإنْ نَصَبتَ الظَّرفَ الذي قَبلَهُ جازَ، وَقَد جَوَّزَ أَن تَقُولَ: ما رَأَيتُهُ مُذ يومانِ، وَأَنتَ لم تَرَهُ مُذ عَشرٍ؛ لأَنَّهُ قَد يجُوزُ أَن يَكُونَ قَد

---

(١) في ج: منذ.

(٢) في أ: أما.

(٣) لم أقف على ذلك.

أَخبَرَ عَن بَعضٍ ما مَضَى[1]، فَتَجُوزُ تِلكَ المَسأَلةُ عَلَى هَذِهِ، وَأَجازَ الأَخفَشُ: مُذ قامَ، وَلَم يُجِز: ما رَأَيتُهُ مُذ يَقُومُ؛ لأنَّ في الكلامِ محذُوفًا، و(يَقُومُ) في مَوضِعِ (قام)[2]، فَلم يجمعُوا عَلَيهِ الحذفَ وَإقامةَ شَيءٍ مُقامَ غَيرِهِ، وَقَد جَوَّزَ أَن يَكُونَ: مُذ قامَ اختَصَّ بها الجرُّ وَلَم يُتَكَلَّمْ / ١٢١ ب فِيها بِالرَّفعِ، فَمَن زَعَمَ أَنَّهُ أَضافَ هذا إلى الزَّمَنِ ثم حَذَفَ الزَّمنَ وَأَقامَ المُضافَ إِلَيهِ مُقامَهُ فَهُوَ غَلَطٌ؛ لأَنَّهُ لا يَقُومُ مَقامَهُ إلاَّ ما عَمِلَ فِيهِ عامِلُهُ، وَهُوَ في الرَّفعِ أَولى.

وَيَكُونُ مَعَها الزَّمَنُ الماضي والحاضِرُ، وَلا يَكُونُ مَعَها المُستَقبَلُ؛ لأَنَّ ذَلِكَ خِلافَ ما وُضِعَتْ لَهُ، تَقولُ: إنَّا نَراكَ مُذ أَمسِ تَتَكَلَّمُ مَعَ فُلانٍ، وَأَراكَ مُذ اليوم تَتَكَلَّمُ مَعَهُ، وَلا تَقُولُ: أَنا أَراكَ مُذ غَدٍ تَتَكَلَّمُ، وَلِذَلِكَ لم يُجَوِّزُوا أَن يَعمَلَ فِيها فِعلٌ مُستَقبَلٌ، وَأَمَّا قَولُهم: أَنا أَراكَ مُذ سَنةٍ تَتَكَلَّمُ، فإنَّ الفِعلَ المُستَقبَلَ وَاقِعٌ مَوقِعَ الماضِي، كأَنَّهُ قالَ: أَنا رَأَيتُهُ مُذ سَنة يمدَحُكَ، وَلا يَجُوزُ أَن تَقولَ: ما رَأَيتُهُ مُذ شَهرِ رَمَضانَ وَشَعبانَ؛ لأَنَّكَ إذا قُلتَ: ما رَأَيتُهُ مُذ شَهرِ رَمضانَ، فَقَد رَأَيتَهُ في شَهرِ رَمضانَ، فَكَيفَ تَقُولُ: في شَعبانَ إلاَّ وَقَد رَأَيتَهُ في شَعبانَ ثُمَّ لم تَرَهُ إلى أَن قُلتَ: ما رَأَيتُهُ مُذ شَهرِ رَمضانَ، فإن قُلتَ: ما رَأَيتُهُ مُذ شَهر رَمضانَ وَشَوَّالٍ، وَأَنتَ في ذِي القَعدَةِ، فَلَيسَ بِكلامٍ؛ لأَنَّكَ قَد رَأَيتَهُ في رَمَضانَ، وَقَد جُزتَ شَوَّالاً، فَقَد عَلِمَ أَنَّكَ لم تَرَهُ في شَوالٍ، قالَ: وَلا تَقُولُ: ما رَأَيتُهُ مُذ يَومِنا حتى

---

(١) انظر هذه النقول عن الأخفش في: شرح الكافية ٢/ ١/ ٤٦٤-٤٦٥.

(٢) انظر رأيه في: شرح الكافية ٢/ ١/ ٤٦٠.

تقولَ: هذا، فإذا قُلتَ: مُذ هذا اليوم، وَهـذا العـام، قَبُحَ؛ لاستِغنائكَ عَـن هَـذا، وَلَو قُلتَ: مُذ هَذِهِ السنة، وهذا الشهر، كانَ حَسَنًا، قالَ: وَلا يجوزُ أن تَقُـولَ: مـا رَأَيتُهُ مُذ كذَا وَكَذا، إلاَّ فِيها تَقولُ فِيهِ: رَأيتُهُ كَذا وَكذا، وَتقُـولُ: مـا رَأيتُـهُ مُـذ يـومِ الجُمعةِ؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: رَأيتُهُ يومَ الجُمُعةِ، وَلا تَقولُ: ما رَأيتُـهُ مُـذ الـسنة؛ لأَنَّـكَ لا تَقولُ: رَأَيتُهُ السَّنةَ.

وَهِيَ إذا كانَت اسمًا عَلَى ضَربَينِ:

أَحَدُهما: أن يَكُونَ لابتِداءِ الغايـةِ، وَيُعـرَفُ الانتِهـاءُ بِـالقرائنِ، وَلا يَقتَـضِي غَيرَ العَدَدِ، فإن عَرَّفتَهُ جازَ، كـما تقـولُ في جـوابِ (كَـم)، وَيَكُـونُ بِتَقـديرِ الأَمَـدِ، تَقولُ: ما رَأيتُ زَيدًا، فيَقولُ لَكَ القائلُ: ما أَمَدُ ذَلِكَ، فَتَقُـولُ: مُـذ يَومـانِ، أَي: أَمَدُ ذَلِكَ يَومانِ، فإن قُلتَ: اليومانِ، جـازَ، كَـما تَقـولُ في جَـوابِ: (كَـم مالُـكَ؟) الثلاثونَ، فَلَم يُفسِدِ التَّعريفُ المَقصُودَ.

وَالقـسمُ الثـاني: لأَوَّلِ الوَقـتِ، وَإذا كـانَ بمعنـى أَوَّلِ الوَقـتِ لم يَكُـن إلاَّ مَعرِفَةً؛ لأنَّ السؤالَ عَن وَقتٍ مُعيَّنٍ، وَلا يَنتَظِمُ أَوَّلُ الوَقتِ وَالآخِرُ، وَإنما يُعرفُ الآخِرُ بِقَرينةِ الحالِ، فَإذا قُلتَ: ما رَأيتُ زَيدًا، فَقِيلَ لَكَ: ما أَولُ ذَلِكَ؟ قلتَ: مُذ يوم الجُمُعةِ، أَي: أَولُ ذَلـكَ يَـومُ الجُمُعـةِ، فـالتعريفُ لازِمٌ هَـذِهِ، [وَالتخـصِيصُ كَقولِكَ: ما رأيتُهُ مُذْ يومِ جَلسَ فيه فُلانٌ][1]، وَلا يجوزُ أن يَرفَعَ إلاَّ ما كـانَ زَمانًـا

(١) في د.

أو مُقتَضِيًا لِلزَّمانِ، فإن لم يَظهَرْ لِ(مُذ) عَمَلٌ وَعَطَفْتَ عَلَى ما عَمِلَتْ فِيهِ اسمًا حَملتَهُ عَلَى النَّصبِ دُونَ حُكمِ الإعرابِ المُقَدَّمِ بَعدَ (مُذ)، نحوُ: ما رَأيتُهُ مُذ قامَ وَيومَ الجُمُعةِ؛ لأنَّ مَوضِعَ (قام) يحتَمِلُ عِندَ الأَخفَشِ رَفعًا وَخفضًا، وَلَيس أَحَدُهما أولى بِهِ مِنَ الآخَرِ، فَعُدِلَ إلى النَّصبِ، وَقَد جَوَّزَهُ بَعضُ المُتأخِّرينَ: ما رَأيتُهُ مُذ يَومِ الجُمُعةِ وَيومِ السَّبتِ[١]، وَقَد بَيَّنَّا فَسادَهُ، وَتَقولُ: ما رَأيتُهُ مُذ خمسةِ أَيّامٍ يَومِ الجُمعةِ وَيومِ السَّبتِ وَيومِ الأَحَدِ، عَلَى البَدَلِ، فإن خالَفْتَ فالنَّصبُ. وَسِيبويهِ يقولُ: مُذ وَمُنذُ وَحتى وَكافُ التَّشبيهِ وَذُو لا يُضافُ شَيءٌ مِنها إلى مُضمَرٍ[٢]، وَكانَ أَبو العَبَّاسِ يجيزُ ذَلِكَ[٣].

قال أبو الفتح: «وتقول أنت عندنا منذ اليومِ، وما فارقتنا منذ الليلةِ؛ لأن معناه[٤]: في اليوم وفي الليلة»[٥].

قالَ سَعيدٌ: مُذ وَمُنذُ إذا جُعِلا حَرفَيْ جَرٍّ فالفرقُ بَينَهُما إذا كانا اسمَينِ أَنَّكَ إذا جرَرْتَ فالكلامُ جملةٌ واحِدةٌ؛ لأنَّها حَرفُ جَرٍّ مُعَلَّقٌ بما قَبلَهُ، كالباءِ في مَرَرْتُ بِزَيدٍ، وَأَنتَ لم تَستَوعِبِ العِدَّةَ بها، وَإنما يُعرَفُ أَوَّلُ انقِطاعِ الرُّؤيةِ، وَلَيسَ فِيهِ

(١) انظر: شرح الكافية ٢/ ١/ ٤٦٧.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٨٥.

(٣) قال أبو حيان: «وأجاز المبرد أن يجرًا ضميرَ الزمان، فتقول: يوم الخميس ما رأيتك مذْهُ، أو منذُهُ». انظر: الارتشاف ٣/ ١٤٢١.

(٤) في اللمع: المعنى.

(٥) اللمع ٧٦.

نُطقٌ بالآخِرِ، كما أنَّكَ لَو قُلتَ: سِرتُ مِنَ الكُوفةِ، وأَنتَ بِبَغدَاذَ عُلِمَ أَوَّلُ السَّيرِ بـ(مِن)، وَعُلِمَ انتهاؤُهُ بِقَرينةِ الحالِ، وَنَظِيرُ هذا: جَالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابنَ سِيرينَ، فَلَهُ أَن يُجالِسَهُما مَعًا، عَلَى ما تَقتَضِي الإباحةُ، وَلَهُ أن يُجالِسَ أَحَدَهما بِحُكمِ (أو)، فَكُلُّ مَوضِعٍ جَرَرْتَ لم يَقَعِ الفِعلُ في شَيءٍ مِن ذَلكَ الزَّمانِ المذكُورِ إذا نَفيتَهُ؛ لأنَّكَ إذا أَظهَرْتَ (في) كَشَفتَ لَكَ المعنى وَأوضَحتَهُ، فَقُلتَ: ما رَأيتُهُ في اليومِ، وَكُلُّ[1] مَوضِعٍ رَفَعت فِيهِ المعرِفة التي هِيَ جوابُ (مَتى) فإنَّهُ / ١٢٢ أ يجوزُ أن تَكُونَ الرُّؤيةُ قَد وَقَعَتْ في جُزءٍ مِن أَوَّلِ ذَلِكَ الزَّمانِ، ثُمَّ انقَطَعَت؛ لأنَّ الزَّمانَ لَو ظَهَرَ انكَشَفَ المَعنى، فَتَقُولُ: ما رَأَيتُهُ مُذْ يَومِ الجُمُعةِ، أي: أَوَّلُ ذَلِكَ يومُ الجُمُعةِ، فإن كانَ جَوابَ (كَم) فإنَّ الرؤيةَ لم تَقعْ في شَيءٍ مِنَ الزَّمانِ الذي بَعدَها إن كان قَبْلَها نَفيًا، وَقَد جَوَّزَ الأَخفَشُ وُقُوعَهُ عَلَى الأَوَّلِ والثاني حِكايةً عَنِ العَرَبِ[2]، وَإن وَقَعَتْ جوابًا وَقَعتْ في أَوَّلِ جُزءٍ؛ لأنَّ (كَم) تَنتَظِمُ العَدَدَ، فَجوابُها يَكُونُ مِن جِنسِها، فإذا قُلتَ: ما رَأَيتُهُ مُذ يومانِ، فالزَّمانُ الذي أَنتَ فِيهِ هُوَ الذي انقَطَعَتْ فِيهِ الرُّؤيةُ، وَمَنِ ادَّعَى أَنَّ هَذِهِ الجُملةَ حالٌ[3] فَقَولُهُ غَيرُ مُتَّجِهٍ لِعَدَمِ الضَّميرِ العائِدِ، وَامتِناعِ وُجُودِ الواوِ فِيهِ، وَهُوَ جُملةٌ اسمِيَّةٌ.

(١) في أ: فكلُّ.

(٢) لم أقف على هذا.

(٣) هو السيرافي، كما سبق أن عزاه إليه.

قالَ أبو الفتحِ: «وَمُنذُ مَبنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، وَمُذْ مَبنِيَّةٌ عَلَى الوَقفِ، فإن لَقِيَها ساكنٌ بعدَها ضَمَمْتَ[1] الذَّالَ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ، تَقُولُ: مُذُ اليومِ، وَمُذُ الليلةِ، وَأَصلُ مُذ: مُنذُ، فَحُذِفَتِ النُّونُ تخفيفًا»[2].

قالَ سَعيدٌ: قَد بَيَّنَّا الكلامَ في بِنائهما، وَلَم تُبنَ (مُذ) عَلَى حَرَكةٍ؛ لأَنَّهُ لم يَسكُنْ ما قَبلَ آخرِها فتناسِبَ (أَينَ)، وَلَم يَكُنْ لها حالةُ إعرابٍ فتُناسِبَ مِن عَلُ، وَلَيسَتْ عَلَى حَرفٍ مَبدُوءٍ بِهِ فَتُناسِبَ كافَ التَّشبيهِ التي تَقَعُ اسمًا، فَإن لَقِيَها ساكِنٌ بَعدَها حُرِّكَتِ الذالُ بِالضَّمِّ حملاً عَلَى (مُنذُ)، وَذلِكَ أَنَّ الساكِنَينِ إذا التَقيا وَكانَ الساكِنُ الأَوَّلُ حرفَ مَدٍّ وَلِينٍ حَرَكةُ ما قَبلَهُ مِن جِنسِهِ حُذِفَ [في][3] اللفظِ كما يُحذَفُ في: ارمِ القَومَ، واغزُ اليومَ، وَاخشَ اللهَ، وَإن كانا صَحِيحَينِ فَلا بُدَّ مِن حَرَكةِ أَحَدِهما، فإن كانَ في كَلمةٍ وَاحدةٍ حُرِّكَ الثاني كَـ(أَمسِ)، وَإن[4] كانَ في كَلِمَتَينِ حُرِّكَ الأَوَّلُ كَقَولِهِ تَعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾[5].

وَإذا حَرَّكُوا الساكِنَ فَيَجِبُ أَنَّهُ إذا كانَ لَهُ حَرَكَةٌ عَدِمَها بسبَبٍ أَنْ يُعِيدُوها إليهِ، كما قُلنا في: عَلَيكُمُ المالُ، وَإذا كانَ أَصلُ الكلمةِ عِندَهُم (مُنذُ)، وَجَبَ أَن تَقولَ: مُذُ اليوم، وَهُنا شَيءٌ لَطِيفٌ، وَهُوَ أَنَّ الحاجةَ تَدعُو إلى تَقدِيرِ محذُوفٍ إذا

---

(١) في اللمع: ضُمَّت.

(٢) اللمع ٧٦.

(٣) في د.

(٤) في ج: فإن.

(٥) المزّمل: ٢.

كانَتِ الكلمةُ مُعرَبةً، أو مُقارِبةً للمُعرَبِ بِتَمَكُّنٍ كَـ(يَدٍ) وَ(دَمٍ)، وَذا لأنَّهُ لا بُدَّ مِن ثلاثةِ أحرُفٍ: حَرفٌ يُبتَدَأُ بِهِ، وَحَرفٌ يَقَعُ حَشوًا، وَحَرفٌ يُوقَفُ عَلَيهِ، وَلأنَّهُ قَد يَكُونُ الثاني حَرفَ عِلَّةٍ، فَلولا الثالِثُ لأزالَهُ التَّنوينُ فَتَبقَى الكلمةُ عَلَى حَرفٍ واحِدٍ، فالابتِداءُ بِهِ يَقضِي بحرَكَتِهِ، وَالوَقفُ عَلَيهِ يَقضِي بِسُكُونِهِ، وَهذا تَضادٌّ، وَإذا كانَت (مُذْ) مَبنِيَّةً فَهِيَ بمنزِلةِ (كَم)، فكَما لا تَقُولُ في (كَم) إنها قَد حُذِفَ مِنها شَيءٌ فَكَذلِكَ هَذِهِ، فإنما قالُوا: في (ذا) إنَّهُ قَد حُذِفَ مِنهُ شَيءٌ؛ لأنهم صَغَّرُوهُ فَقالُوا: ذَيًّا، وَوَصَفُو بها، وَلَحِقَتْها آلَةُ التَّثنِيَةِ، وَلم يُفعَلْ بـ(مُذ) ذَلِكَ، فأمَّا مَن قَدَّرَ الحذفَ بِدلالةِ التَّصغِيرِ لِقَولِهِ: (مُنَيْذ) فَلَيسَ بِشَيءٍ؛ لأنَّهُ لا يَخلُو أن يُصَغِّرَهُ وَهُوَ عَلَى بابِهِ، أو يُصَغِّرَهُ وَقَد نُقِلَ، فلا يجوزُ أن يُصَغِّرَهُ وَهُوَ على بابِهِ؛ لأنَّهُ غيرُ مُتَمَكِّنٍ، فناسَبَ بِذلِكَ (كَم) وَ(مَن)، أو يَكونَ قَد نُقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ وَصَغَّرَهُ، وَلم يُعلَم ذَلِكَ عَنِ العَرَبِ، وَالصَّوابُ أن تكونَ أصلاً بِنَفسِها[1] كَالسِّينِ وَ(سوفَ)، وَإذا كانَتِ المُعرَباتُ قَد تُوجَدُ الكَلِمتانِ مِنها بمعنى واحِدٍ، وَفي أَحَدِهما حَرفٌ زائدٌ عَلَى الآخَرِ، وَلا يُقالُ إنَّ هذا الحَرفَ الزَّائدَ قَد حُذِفَ مِنَ النَّاقِصِ، فالأَولى ما نحنُ بِصَدَدِهِ، وَذَلِكَ نحوُ: دَمِث وَدَمْثَر، وَسَبِط وَسَبْطَر، وَإن افتَرَقا مِن وَجهٍ وَاحِدٍ، وَالصَّوابُ أنَّهُ إذا صُغِّرَ بَعدَ التَّسمِيةِ، قُلتَ فيهِ: مُذَيٌّ[2]، وَيَجُوزُ عِندَ قَومٍ:

---

(١) خالف بهذا سيبويه والمبرد وغيرهما. انظر: الكتاب ٣/ ٤٥٠، والمقتضب ٣/ ٣١، وشرح السيرافي ٤/ ٢٠٦أ.

(٢) بناءً على مذهبه من أن (مذ) أصل بنفسه، وهو إمَّ أن يكونَ من الثنائي وضعًا، وحكم الثنائي وضعًا

مُنَيـذٌ؛ لأنَّ مَعناهـا كمعناهـا، وَإنـما أُعِيـدَتْ في آخِـرِهِ وَلم تُعَـدْ في وَسَـطِهِ؛ لأنَّ مـا حُذِفَتْ لامُهُ أكثرُ ممَّا حُذفَت عَينُهُ.

فإن قِيلَ: فاجعَلْ قَولَ العَرَبِ: مُذُ اليوم، دَلِيلاً عَلَى أنَّ أصلَ مُذْ: مُنْذُ.

فالجَوابُ: أنَّهُ يجُوزُ أن تَكُونَ حُرَّكَتِ الذَّالُ بِالضَّمِّ إتباعًا لِلمِيمِ، وَإذا كـانُوا قَد حَرَّكُوا ذالَ (مُنذُ) بِالـضَّمِّ إتباعًـا لِلمِيمِ وَبَينَهُما حَـرفٌ / ١٢٢ ب فَـالأَولى أن يُتبِعُوا الذَّالَ الميمَ وَلا حاجِزَ بَينَهُما.

فأمَّا مَن قالَ: مِذْ فَقِياسُهُ مِذِ اليوم، وَنَظِيرُ هـذا التَّحريـكُ لالتِقـاءِ الـسَّاكِنَينِ قَولهُم: مُدّ فِيمَن كَسَرَ وَضَمَّ وَفَتَحَ، فإذا التَقَتِ الدَّالُ بِساكِنٍ بَعـدَها كُـسِرَت، كـما لو أنها لَو ظَهَرَتِ الدَّالُ ساكِنةً في قَولِـكَ: امـدُدِ الآنَ كُـسِرَت في قَـولِ الحِجازِيِّ، فَلَمَّا أدغَمَ بَنُو تَمِيمٍ حَرَّكُوا مَعَ الساكِنَينِ بِالكَسرِ، كما كانَ يَفعَلُ أهلُ الحِجـازِ، وَقَـد يجُوزُ أن تَكُونَ (مُذ) محذُوفةً مِـن: (مُنـذُ) لما رَوَى الـسِّيرافيُّ: مُـذُ بِتَحرِيـكِ الـذَّالِ

حكم الثلاثي المحذوف اللام، واللام المحذوفة هي واو أو ياء، فإن كانت ياء أدغمت مع ياء التصغير، وإن كانت واوًا قلبت ياء لاجتماعها مع ياء التصغير ساكنًا السابق منهما، ثم أدغمت مع ياء التصغير. انظر: المقرب ٤٤١، والارتشاف ١/ ٣٦٣، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٤/ ١٦٨.

وإمَّا أن يكونَ ثلاثيًّا حذفت لامه، وهذا الذي يدل عليه كلامه هنا: وَإنما أُعِيدَتْ في آخِرِهِ...، وقد نسب إليه هذا القول ابن الخباز، قال: «وقد خُولف سيبويه، والذي خالفه يُعتدُّ بقوله عند أهل هذه الصناعة وإن كان متأخرًا... قال ابن الدهان: إنه لا يمتنع أن يكونَ المحذوف من (مذ) حرفَ علةٍ يكون اللام...» توجيه اللمع ٢٤٢ (بتصرف يسير).

بِالضَّمِّ(١)، وَلَيسَ في الكلامِ ما يُوجِبُ تحرِيكَها، فَيَجِبُ أَن يَكُونَ أصلُها: (مُنذُ)، كما يقولونَ: لَدُ جِئتَ(٢)، أَصلُها: لَدُن، وَلَو لم تَكُن مَحذُوفةً مِن (لَدُن) لَكانَت ساكِنةً.

(١) هي لغة غنوية. انظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٦.

(٢) في ج: حيثُ.

قالَ أبُو الفَتحِ:

«بَابُ حَتَّى»(١)

قالَ سَعيدٌ: اعلَم أنها أفرَدَ لِ(حَتى) بابًا، وَإن كانَت مِن حُرُوفِ الجَرِّ، وَلَم يُفرِد لِغَيرِها مِن حُرُوفِهِ؛ لأنها لم تخلُص لِلجَرِّ، وَشارَكَت في الجرِّ مَعنىً آخرَ، بخلافِ ما سَلَفَ مِن الحُرُوفِ.

قال أبو الفتح: «اعْلَم أنَّ (حَتى) في الكلامِ عَلَى أَربعةِ أَضرُبٍ: تَكُونُ غايةً فَتَجُرَّ الأسماءَ عَلَى مَعنى (إلى)، وَتَكُونُ عاطِفةً كَالواوِ، وَيُبتَدَأُ بَعدَها الكلامُ، وَتُضمَرُ بَعدَها (أَنْ) فَتَنصِبُ الفِعلَ المُستَقبَلَ عَلَى(٢) مَعنى (كَي)، وَعَلى مَعنى: (إلى أنْ)»(٣).

قالَ سَعيدٌ: في (حَتى) لُغتانِ، فَهُذيلٌ تَقُولُ: عَتَّى(٤)، وَقَرَأ بها ابنُ مَسعُودٍ(٥) قَولَهُ تَعالى: ﴿عَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾(٦)، وتُبْدِلُ حاءَها عَينًا، وَالمشهُورُ

---

(١) اللمع ٧٦.

(٢) في اللمع: على أحد معنيين: معنى كي، ومعنى إلى أن.

(٣) اللمع ٧٦-٧٧.

(٤) انظر: الصحاح ٦/ ٢٤١٨ (عتا).

(٥) هو عبد الله بن مسعود الهذلي، أبو عبد الرحمن، (ت ٣٢هـ)، الصحابي الجليل، أحد السابقين إلى الإسلام. شهد بدرًا وهاجر الهجرتين. حدث عنه أبو هريرة وأبو موسى وابن عباس وابن عمر وغيرهم. وروى عنه القراءة أبو عبد الرحمن السلمي وغيره. وكان ربما نسب إلى أمه، قال عليه الصلاة والسلام: «من سره أن يقرأ القرآن رطبًا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابنِ أمِّ عبد». انظر: طبقات ابن سعد ٢/ ٢٩٥، وسير أعلام النبلاء ١/ ٤٦١.

(٦) القدر: ٥. ولم أجد هذه القراءة. وإنما المروي عن ابن مسعود أنه قرأ: (عتى حين) من الآية ٣٥ من سورة

(حَتى) وَهِيَ لِسائِرِ العَرَبِ، وَذَكَرَ عُثمانُ انقِسامَها إلى أَربَعةِ أَضرُبٍ، وَلَيسَتْ هَذِهِ قِسمةً؛ لأنَّ فِيها تداخُلاً، وَذَلِكَ أنَّ: التي يَنتَصِبُ الفِعلُ بَعدَها [عِندَه][1] هِيَ التي يَنْجرُّ الاسمُ بَعدَها.

والفارِسِيُّ يُقَسِّمُها إلى ثلاثةِ أقسامٍ، وَيجعَلُ التي يَنتَصِبُ الفِعلُ بعدَها مِن حَيِّزِ الجارَّةِ[2]، وَمِنَ النحاةِ مَن يُقَسِّمُها إلى قِسمَينِ، ولا يَعتَدُّ بِالعاطِفةِ[3]، وَيجعَلُ التي يَنتَصِبُ بعدَها الفِعلُ هِيَ الجارةَ للاسمِ، فَتبقَى الجارَّةُ وَالتي يُبتَدأُ بعدَها الأسماءُ وَيَرتَفِعُ بعدَها الفِعلُ.

يوسف. انظر: تأويل مشكل القرآن ٣٩، والمحتسب ١/ ٣٤٣، والبحر المحيط ٥/ ٣٠٧. وانظر: معجم القراءات ٤/ ٢٥٦، ٨/ ٦٨.

(١) في د.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ٢٧٠. وهو أيضًا رأي للجرمي، انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٨٠.

(٣) قال الشريف الكوفي: «اعلم أن الضرب الثاني من معاني (حتى) أن تكون عاطفة... بمنزلة الواو، إلاَّ أنها لما كانت أضعف من الواو أظهروا بعدها الفعل، فقالوا: ضربتُ القوم حتى زيدًا ضربته، فيكون الواقع بعدها جملة من الكلام، ليفرقوا بذلك بين كونها عطفة وبين كونها جارةً إذا كانت غايةً، وقد يجوز أن يحذف الفعل بعدها...». انظر: البيان في شرح اللمع ٢٦٢-٢٦٣.

فإذا كان ما بعدها جملة، فهي والابتدائية سواء.

قال ابن هشام: «العطف بحتى قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتةَ، ويحملون نحو: جاء القوم حتى أبوك ... على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل». انظر: مغني اللبيب ١٧٣.

فإن قِيلَ عُذرًا لِعُثمانَ: إنَّ التي يَنتَصِبُ بعدَها الفِعلُ قَد يَكُونُ أَحَدُ قِسمَيها بمعنى (كَي)، وَ(كَي) يَنتَصِبُ الفِعلُ بعدَها في أَحَدِ قِسمَيها بِها نَفسِها، فكَذلِكَ تُجعَلُ هِيَ.

فالجوابُ: أنَّ مَذهَبَ البَصرِيِّ يَقضِي بِأَنَّ انتِصابَ الفِعلِ بَعدَ (حَتى) بِـ(أنْ) مُضمَرةً، وَلَيسَ يَرتكِبُ عُثمانُ غَيرَ مَذهَبِهِ؛ لأنَّنا لم نَرَ لَهُ نَصًّا سِوَى المَذهَبِ البَصرِيِّ.

قال أبو الفتح: «تَقُولُ إذا كانَت غايةً: قامَ القَومُ حَتى زَيدٍ، وَرَأَيتُ القَومَ حَتى بَكرٍ، وَمَرَرْتُ بِالقَومِ حَتى جَعفرٍ»[1].

قالَ سَعيدٌ: أَوَّلُ ما في هذا التعريفِ وَجهُ الشُّذُوذِ في هذا الحَرفِ، وَهُوَ أَنَّهُ حَرفٌ غَيرُ مختَصٍّ، يَدخُلُ عَلَى الاسمِ وَالفعلِ، وَإذا لم يختَصَّ فالقِياسُ ألاَّ يَعمَلَ، كَهَمزةِ الاستِفهامِ وَحُروفِ العطفِ وَالحَرفِ المَكفُوفِ، ألا تَرَى إلى دُخُولِها عَلَى الاسمِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[2]، وَتَدخُلُ عَلَى الفِعلِ كَقَولِهِ تَعالى: ﴿حَتَّى يَقُوْلُ الرَّسُولُ﴾[3] فِيمَن رَفَعَ[4]، فالجوابُ: أَنَّ التي تَدخُلُ عَلَى الاسمِ غَيرُ التي تَدخُلُ عَلَى الفِعلِ، كَما يَقولُ المُعتَلُّ للحِجازِي: إنَّ (ما) الداخلةَ عَلَى

---

(١) اللمع ٧٧.

(٢) القَدْر: ٥.

(٣) البقرة: ٢١٤.

(٤) هي قراءة نافع وحده من السبعة، وكان الكسائي يقرؤها دهرًا بالرفع، ثم رجع إلى النصب. انظر: السبعة ١٨١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢٣، والتذكرة ٢/ ٣٣٢، والإقناع ٢/ ٦٠٨.

الجُملةِ الاسمِيَّةِ غَيرُ (ما) الداخلةِ عَلى الجُملةِ الفِعلِيَّةِ، وَإنْ كانَ المَعنى فِيهما واحِدًا، وَهُوَ النَّفيُ، وَزَعمَ بَعضُ النَّحوِيِّينَ -وَهُوَ الكِسائيُّ- أنَّ العاملَ الجرَّ إنما هُوَ (إلى) مُقَدَّرةً[1]، وَأنَّ مَعنى قَولِكَ: مَرَرْتُ بِالقَومِ حَتى زَيدٍ، تَقدِيرُهُ: مَرَرْتُ بِالقَومِ حَتى انتَهَى مُرُورِي إلى زَيدٍ، كما تَقُولُ في قَولِهِ:

وَبلــــدةٍ لَــــيسَ بهــــا أَنِــــيسُ[2]

إنَّ الجَرَّ لِـ(رُبَّ) لا لِلواوِ، وَهَذا الذي ذَكَرَهُ فاسِدٌ مِن وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أَنَّ الواوَ بابُها العَطفُ، فإذا رَأينا بعدَها مَعمُولاً عَلِمْنا أَنَّهُ لَيسَ لها، وَ(حَتى) بابُها الغايةُ، وَلَيسَ حُكمُ الحَرفِ الدَّالِّ عَلَى الغايةِ ألاَّ يَعمَلَ، ألا تَرى أنَّ (إلى) وَهِيَ حَرفٌ للغايةِ عَمِلَت، وَلم تَمنعِ الغايةُ مِنَ العَمَلِ؟ فَكذلِكَ (حَتى)، / ١٢٣ أ وَيَدُلُّكَ عَلَى أنَّ (حتى) حَرفُ جَرٍّ نَفسُها لا (إلى) قَولُهم: حَتَّامَ، وَحَتَّامَهْ، كما تَقولُ: إلامَ، وَإلامَهْ.

وَالدَّلِيلُ الثاني: أَنَّكَ في بابِ (رُبَّ) الواوُ لم تحجُزْ بَينَهَا[3] وَبَينَ (رُبَّ) بِشَيءٍ، وَهُنا قَد حَجَزْتَ بِالفِعلِ وَالفاعِلِ، وَهذا ضَعِيفٌ جِدًّا، إلاَّ أَنَّ (إلى) لما

---

(١) انظر رأي الكسائي في البيان في شرح اللمع ٢٦٠، والإنصاف ٢/ ٥٩٧-٥٩٨، وتوجيه اللمع ٢٦٣ (الحاج)، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١١٥٣.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في أ: بينهما.

كانَت أَقـوَى مِـن (حَتـى) وَأَشـدَّ تمكُّنـا في الغايـةِ اتَّـصَلَ بهـا المُـضمَرُ والمُظهَـرُ [تَنبيهًا][(١)] عَلَى قُوَّتِها، خِلافًا لِـ(حتى)، فأمَّا قَولُ الشاعِرِ[(٢)]:

وَأَكْفيـهِ مـا يَخْشـي وَأُعْطِيـهِ سُـؤلَهُ وَأُلحِقُـهُ بِـالقَومِ حتـاهُ لاحِـقُ[(٣)]

فَشاذٌّ، وَلَـيسَ عِنـدِي هَـذا الـضَّمِيرُ مُتَّـصِلاً، وَإنـما هُـوَ ضَـمِيرٌ مُنفَـصِلٌ[(٤)]، كَقَولِهِ[(٥)]:

فَبَينـاهُ يَـشرِي رَحْلَـهُ قـالَ قائـلٌ لمـنْ جمَـلٌ رَخْـوُ المِـلاطِ نجيـبُ[(٦)]

---

(١) في د.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: ضرائر الشعر ١٢٦، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١١٥٧، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢.

(٤) أي حتى هو. وسكن الواو ضرورةً.

(٥) اختلف في قائله، فقيل:

أ- العجير السلولي.

ب- المخلَّب الهلالي.

(٦) البيت من الطويل.

روي: (ذلول) و(طويل) بدل (نجيب) من قصيدة لامية.

الشاهد فيه: فبيناه، والأصل: فبينا هو.

الملاط: مقدم السنام. ورخو: إشارة إلى عظمه واتساعه. يصف بعيرًا ضل عن صاحبه، فيئس منه، وجعل يبيع رحله، فبينما هو كذلك سمع مناديًا يبشُّرُ به. (عن الخزانة).

انظر: الكتاب ١/ ٣٢ الحاشية رقم (٣)، والقوافي للأخفش ٧، والأصول ٣/ ٤٣٩، ٤٦٠، والمسائل العسكرية ١٩٩، والتكملة ٢٢٤، والخصائص ١/ ٦٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٠٨، والإنصاف ٢/ ٦٧٨، واللباب ١/ ٤٨٨، وضرائر الشعر ١٢٦، وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٧.

وَلهذا المَعنى أَخبَرَ عَنهُ بِـ(لاحِق)، وَالمجرُورُ لا يُخبرُ عَنهُ إلاَّ أن يَكُونَ الجارُّ لَهُ زَائدًا، وَلو كانَ مجرُورًا بَقِيَ (لاحِق) بِغَيرِ رَافِعٍ، فإذا ثَبَتَ ذَلِكَ لم يَكُن في البَيتِ حُجَّةٌ؛ لأنَّ المُضمَرَ المُنفَصِلَ بمنزِلةِ المُظهَرِ، فأمَّا قَولُهُ[1]:

فَـلا وَاللهِ لا يُلفَـى لمـا بِي   فَتَـى حتَّـاكَ يَـا بْـنَ أبي زِيـادِ[2]

فَشاذٌّ عِندَ سِيبويهِ[3]، غَيرُ شاذٍّ عِندَ بَعضِهِم[4] بَل محمُولٌ عَلَى (إلى)، وَإنما كانَتْ (إلى) أقوَى؛ لأنها لا تَنتَقِلُ عَن بابِها إلى بابٍ آخَرَ، وَ(حَتى) تَتَصَرَّفُ عَلَى ما سَبَقَ مِن انقِساماتِها، فَلَمَّا خَرَجَتْ إلى بابٍ آخَرَ ضَعُفَتْ وَقُصِرَتْ[5] عَن شَيءٍ وَاحِدٍ.

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الوافر.

روايته في مصادره:

فــلا والله لا يَلقَــى أنــاسٌ   فَتَــى حتــاك يــابن أبي يزيــدِ

وروي: لا يلقاه ناسٌ.

انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٤، والمقرب ٢١٣، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١١٥٧-١١٥٨، والارتشاف ٤/ ١٧٥٦، والجنى الداني ٥٤٣-٥٤٤، وشفاء العليل ٢/ ٦٦٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٤.

(٣) قال: «ولا تقول: حتاه». انظر: الكتاب ٤/ ٢٣١، وأيده ابن السراج وغيره. انظر: الأصول ١/ ٤٢٦، والمسائل البصريات ١/ ٦٨٧، وتوجيه اللمع ٢٥٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٦٨.

(٤) نسب هذا للمبرد. انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٦١، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١١٥٧، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٤.

(٥) في ج: وقصرتها.

فَإن قِيلَ: فَقَد زَعَمْتَ أَنَّ الواوَ في القَسَمِ فَرعٌ عَلَى الباءِ فِيهِ، لِهذِهِ العِلَّةِ، وَهُوَ دُخُولُها عَلَى المُظهَرِ وَالمُضمَرِ، وَالواوُ تَدخُلُ علَى المُظهَرِ حَسْبُ، فَهلاَّ فَعَلْتَ ذلِكَ في (حَتى) وَجَعَلْتَها فَرعًا عَلَى (إلى)؟

فالجوابُ: أنَّ كُلَّ قِسمٍ دَخَلَتْ عَلَيهِ الباءُ مِنَ المُظهَراتِ دَخَلَتْ عَلَيهِ الواوُ، وَ(حَتى) تَفتَقِرُ إلى شرائطَ حَتى تَكُونَ جارَّةً كَـ(إلى):

أَحَدُها: أَن يَكُونَ ما بعدَها مِن جِنسِ ما قَبلَها، فَتَقُولُ: ما مَرَرْتُ بِالقَومِ حَتى زَيدٍ، وَلَو قُلتَ: حَتى حمارٍ لم يجُز، وَلا يَلزَمُ ذَلِكَ في (إلى). فَإن قُلتَ: قامَ القَومُ حَتى الليلِ، كانَ قِياسًا جَيِّدًا، وَكان تقديرُهُ: قامَ القومُ اليومَ أَوِ الزَّمانَ حَتى الليلِ؛ لأنَّ (حَتى) قَد يَنتَهِي الفِعلُ عِندَ ما بعدَها، وَقَد يَنتَهِي بها[1]، فَإنِ انتَهى عِندَهُ فالجَرُّ لا غَيرُ، وَإنِ انتَهى بِها كانَ الإتباعُ والجرُّ.

وَالثاني: أَنَّ ما قَبلَ (حَتى) في العامِّ[2] يجِبُ أَن يَكُونَ أَكثَرَ مِمَّا بعدَها، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ القَومَ حَتى زَيدٍ، فَلَو قُلتَ: ضَرَبْتُ زَيدًا حتى عَمرٍو، لم يجُزْ، وَلا يَلزَمُ ذَلِكَ في (إلى).

وَالثالِثُ: أَن يَكُونَ ما بعدَ (حَتى) مَذكُورًا لِتَعظِيمِ أَمرٍ أَو تحقِيرِه، كَقَولِكَ: قَدِمَ الحاجُّ حَتى المشاةِ، وَماتَ النَّاسُ حَتى الأَنبياءِ، وَلا يَلزَمُ ذَلِكَ في (إلى)، لَو

---

(١) في ج: به.

(٢) في ج: العدم، وفي د: العدة.

قُلتَ: قَدِمَ القَومُ حَتى الرِّجالُ لم يحسُنْ، قالَ الأَخفَشُ: وَأَحسَنُ مِنهُ قَولُهم: قَدِمَ النَّاسُ حَتى النِّساءِ، وَلَو قُلتَ: قَدِمَ القَومُ حَتى النساءِ صَحَّ وَحَسُنَ(١).

وهَذا عِندَ قَومٍ لازِمٌ في كَونِها عاطِفةً وَجارَّةً، وَهُوَ مَذهَبُ الزَّجَّاجِ(٢)، وَعِندَ قَومٍ لازِمٌ في العاطِفةِ حَسْبُ(٣)، وَعِندَ قَومٍ لازِمٌ في جميعِ أَقسامِها(٤).

وَلَيسَتْ (حَتى) وَ(إلى) في بابِها بمنزِلةِ (إلاَّ) وَ(غَير) في الاستِثناءِ، لِما ثَبَتَ مِن وُجُودِ المعاني المُتَقَدِّمةِ التي في (حَتى) وَلَيست في (إلى)، وَأَنَّ (غَيرًا) اسمٌ، و(إلا) حرفٌ، وَأَنَّ (غَيرًا) مَنقُولةٌ مِنَ الوَصفِ إلى الاستِثناءِ، وَلَيسَت (حَتى) كَذلِكَ، وَمَنَعَ الأَخفَشُ مِن جوازِ: إنَّ حتى اليومِ زَيدًا قائمٌ، وَقالَ: لا أُجيزُها حَتى يَتَقَدَّمَها كَلامٌ(٥)، والذي عِندِي في هذا أنها امتَنَعَ مِن أَجلِ أَنَّكَ إذا قُلتَ: إنَّ زَيدًا قائمٌ حَتى اليومِ، فَفِي الكلامِ تَقدِيرُ محذُوفٍ، حَتى يَكونَ ما بعدَها مِن

---

(١) لم أقف على قول الأخفش.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) قال المرادي: «فإن قلت: ما الفرق بين (حتى) الجارة، و(حتى) العاطفة؟، قلتُ الفرق من أوجه: ... الثاني أنَّ العاطفة يلزم أن يكون ما بعدها غايةً لما قبلها، في زيادة أو نقص، وأما الجارة ففيها تفصيل: وهو أن مجرورها إن كان بعضَ ما قبله من مصرح به، وكان منتهى به فهو كالمعطوف في اعتبار الزيادة والنقص، وإن كان بعضًا لشيء لم يصرح به، أو كان منتهًى عنده لم يعتبر فيه ذلك». الجنى الداني ٥٤٩.

(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٨٤-١٨٥.

(٥) لم أقف على قوله.

جِنسِ ما قبلَها[١]، فلَمّا لم يَذكُر أيامًا في اللفظِ كانَ مُقَدَّرًا في المَعنى فَلَـم تُقَـدَّمْ عَـلَى الجُملةِ؛ لأنَّ الجُملةَ تَدُلُّ عَلَى محذوفِهِ، فكَأَنَّهُ مَعمُولُ الجُملةِ فَلَم يَتَقَدَّمْ عَلَيها، وَلا شُبهةَ في أنها إذا كانَت عاطِفةً فَمُمْتَنِعٌ ذَلِكَ فِيها، وإذا كان ذَلِـكَ ضَـعِيفًا في الـواوِ فَهُوَ في (حَتى) أَضعَفُ، والذي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مـا ذَكَرنـا أَنَّ البَـصرِيَّ امتَنَـعَ مِـن جَرِّ (كُلَيبٍ) في قَولِهِ[٢]:

فَيـا عَجَبًـا حَتـى كُلَيـبٌ تَـسُبُّني [٣]

لأَنَّهُ لَيسَ قَبلَها ما هُوَ مِن / ١٢٣ ب جِنسِ ما بَعدَها[٤].

وفي (حَتى) مِنَ الخِلافِ ما في (إلى) مِن دُخُولِ ما بَعدَها في حُكمِ مـا قَبلَهـا، وَالذي أَوجَبَ لها ذَلِكَ أنها لِلغايةِ، وَالغايـةُ أَحَـدُ طَـرَفَي الـشيءِ، وَلا يُتَـصَوَّرُ أَن يَكُونَ طَرفُ الشيءِ مِن غَيرِهِ، فإن قُلتُ: قامَ القَومُ حَتى حمـارٍ، كُنـتَ قَـد جَعَلْـتَ الحِمارَ طَرَفًا لِلقَومِ وَمُنقَطَعًا لهم، وَهذا محالٌ، وَلِذلِكَ كانَ فِيها التَّعظِيمُ والتَّحقيرُ،

---

(١) في ج: ما قبلها من جنس ما بعدها.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كأنَّ أباها نهشلٌ أو مُجاشِعُ

الشاهد فيه: رفع (كليب)، فحتى ابتدائية وليست جارّةً.

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٥١٨، والكتاب ٣/ ١٨، والمقتضب ٢/ ٤٠-٤١، والأصول ١/ ٤٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٥، والحلل ٨٣، واللباب ١/ ٣٨٢، وشرح المفصل ٨/ ١٨، ٦٢، ومغني اللبيب ١٧٣، وشرح شواهده ١/ ١٢، ٣٧٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٥.

(٤) انظر: علل النحو للوراق: ٣١٩.

وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيءَ إذا أُخِذَ مِن أدناهُ فَأعلاهُ غايةٌ، كالأنبياءِ مَعَ[١] الناسِ، وَإذا أُخِذَ مِن أعلاهُ فَأَدْناهُ غايةٌ، كالأَقوِياءِ مَعَ الضُّعفاءِ، فَتَأَمَّل ذَلِكَ.

وَيَلزَمُها إذا كانَت جارَّةً مِنَ التَّعليقاتِ ما يَلزَمُ في (إلى)، وَفي هَذا الفَصلِ إشكالٌ، وَهُوَ أَنَّهُ يجُوزُ أَن يُقالَ: قِيمَ إلى زَيدٍ، فَتُقِيمُ الجارَّ وَالمجرورَ مُقامَ الفاعِلِ، وَلا يجوزُ: جُلِسَ حَتى عَمرٍو، وَعِلَّةُ ذَلكَ امتِناعُ الشرائطِ التي مِنها الجِنسِيَّةُ وَالعَدَدُ، وَقَد زَالا، وَلها نَظِيرٌ[٢] إلى الاستِثناءِ.

وَتَقُولُ: لا آتِيكَ حَتى عَشرٍ مِنَ الشهرِ، وَإلى عَشرٍ، وَلم يُجِيزوا: آتيكَ حَتى عَشرٍ، حَتى تَقُولَ: وَأُواظِبُ عَلى إتيانِكَ[٣].

قال أبو الفتح: «وَإذا كانَت عاطِفةً قُلتَ: قامَ القَومُ حَتى زَيدٌ، وَمَرَرْتُ بِالقَومِ حَتى زَيدٍ، وَضَرَبْتُ القَومَ حَتى زَيدًا»[٤].

قالَ سَعيدٌ: اعلَم أَنَّ العَطفَ رَواهُ سِيبويهِ عَن أبي زَيدٍ[٥]، وَيَلزَمُ فِيها ما لَزِمَ فِيها وَهِيَ جارَّةٌ مِنَ الجِنسِيَّةِ وَالعِدَّةِ وَالتَّعظِيمِ وَالتَّحقِيرِ، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ القَومَ

---

(١) في ج: من.

(٢) في ج: نظرٌ.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٤٢٨.

(٤) اللمع ٧٧.

(٥) لم أجد روايته عن أبي زيد. وإنما قال: «... وتقولُ: رأيتُ القومَ حتى عبدَ الله، وتسكتُ، فإنما معناه: أنك قد رأيت عبد الله مع القوم، كما كان: رأيتُ القومَ وعبدَ الله على ذلك» (الكتاب ١/ ٩٦) فكلامه يدل

حَتى زَيدًا، إذا كُنتَ مُعَظِّمًا لِزَيدٍ أو محقِّرًا لَهُ، وَبينَها هُنا وَبينَها إذا كانَت جارَّةً فَرقٌ، وَهوَ أنها إذا كانَت جارَّةً لم يَلزَمْ أن يَكُونَ ما بعدَها داخِلاً فيما قَبلَها في حُكمِها، بَل يَكُونُ داخِلاً فيما قَبلَها في الجِنسيَّةِ، وَقالَ المُبرِّدُ: بَل يَلزَمُ أن يَكُونَ داخِلاً فيما قَبلَها كما دَخَلَ في النَّسَقِ، بخلافِ (إلى)[1]، وَفي هَذا نَظَرٌ.

وَمَن أجازَ دُخُولَ الجارِّ عَلَى المُضمَرِ المُتَّصِلِ لم يُجِر دُخُولَ حَرفِ العَطفِ عَلَى المُضمَرِ المُتَّصِلِ، أعني (حَتى). وَإذا كانَت عاطِفةً كانَ ما بعدَها داخِلاً في حُكمِ ما قَبلَها، كما يَلزَمُ ذَلِكَ في حَرفِ العَطفِ الذي هُوَ الواوُ، نحوُ: قامَ زَيدٌ وَعمرٌو.

وَبَينها إذا كانَت عاطفةً وَبينَ الواوِ مُبايَنةٌ بِالشرائطِ التي تَقَدَّمَ ذِكرُها، فإن قُلتَ: مَرَرْتُ بِهم حَتى زَيدٍ، فإن أَرَدْتَ الجارَّةَ[2] لم تجِئْ بِالباءِ بعدَ (حَتى)، وإن أَرَدْتَ العاطفةَ جِئتَ بِالباءِ لِلعَطْفِ عَلَى المُضمَرِ.

قالَ أبو الفتحِ: «وإذا ابتُدِئَ بَعدَها الكلامُ قُلتَ: قامَ القَومُ حَتى زَيدٌ قائمٌ، وَمَرَرْتُ بهم[3] حَتى جَعفرٌ ممرُورٌ [بِهِ][4]، وَيُروَى هذا البَيتُ عَلَى ثلاثةِ أوجُهٍ:

أَلقَى الصَّحيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حتى نَعْلَهُ أَلقاهَا

على أنه جعلها عاطفة.

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٣٨.

(٢) في ج: الجار.

(٣) في اللمع: بالقوم.

(٤) في د، واللمع.

بِرَفعِ (النَّعلِ)، وَجَرِّها وَنَصبِها[1]، فَمَن رَفَعَها فَبالابْتِداءِ، وَجَعَلَ (أَلقاها) خَبرَها[2]، وَمَن نَصَبَها عَطَفَها عَلَى (الزَّاد)، وَجَعَلَ (أَلقاها) تَوكِيدًا[3]، وَإن شاءَ نَصَبَ[4] بِفعلٍ مُضمَرٍ يَكُونُ (أَلقاها) مُفَسِّرًا[5] لَهُ، وَمَن جَرَّها فَبِـ(حَتى) وَجَعَلَ (أَلقاها) تَوكِيدًا[6]، قالَ جَرِيرٌ:

فَـما زالَـتِ القَـتْلَى تَمُـجُّ دِماءَهـا ... بِدِجلَـةَ حَتَـى مـاءُ دِجلَـةَ أَشْـكَلُ[7]

قالَ سَعيدٌ: أَمَّا كَونُها حَرفًا مِن حُرُوفِ الابْتِداءِ فَنَحوُ قَولِ الشاعِرِ[8]:

سَرَيـتُ بِهِـم حَتـى تَكِـلَّ مَطِـيُّهُم ... وَحَتـى الجِيـادُ مـا يُقَـدْنَ بِأَرسـانِ[9]

(١) في اللمع: يروى برفع النعل ونصبها وجرها.

(٢) في اللمع: خبرًا عنها.

(٣) في اللمع: توكيدًا له.

(٤) في اللمع: نصبها.

(٥) في اللمع: تفسيرًا.

(٦) في اللمع: توكيدًا أيضًا.

(٧) اللمع ٧٧-٧٨.

(٨) هو امرؤ القيس.

(٩) البيت من الطويل.

روي: مطوتُ بهم. وروي بنصب (تكل) ورفعها.

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ١٧١، والكتاب ٣/ ٢٧، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٣، والمقتضب ٢/ ٧٢، وتفسير الطبري ٤/ ٢٩٠ (شاكر)، والزاهر ١/ ٥٢٩، والإيضاح العضدي ٢٧٠-٢٧١، ٣٢٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٠، والمخصص ١٤/ ٦١، ١٢١، ٢٤٠، وشرح شواهد

=

فَلا تخلُو (حَتى) في البَيتِ مِن أن تَكُونَ جارَّةً أو عاطِفةً أو حَرفًا مِن حُرُوفِ الابْتِداءِ، فَلا يجوزُ أن تكونَ جَارةً لِما ظَهَرَ مِنَ الرَّفعِ في الذي بعدَها، وَحَكَى الأخفَشُ: اجلِس حَتى أيُّنا يخرُجْ نخرُجْ مَعَهُ[1]، وَحَكَى: مَرَرْتُ بِالقَومِ حَتى زَيدٌ ممُرورٌ بِهِ، فَلَو جَرَّ (زَيدًا) بَقِيَ (مَمرُورٌ) مَرفُوعًا بِلا رافِعٍ، والأخفَشُ يَقولُ في المسألةِ التي ذَكَرَها: إنَّ (حَتى) مُعَلِّقةٌ[2]، وَهذا طَرِيفٌ جِدًّا؛ لأنَّهُ إنما يُعَلِّقُ بابُ (عَلِمْتُ)، وَحَرفُ الجَرِّ لا يُعَلِّقُ[3]، وَقَد مَنَعَ سِيبويهِ مِن ذَلِكَ فقالَ: لا يجوزُ: أشهَدُ بِكذاكَ[4].

وَلا يجُوزُ أن تَكُونَ عاطِفةً، لِدُخُولِ حَرفِ العَطفِ عَلَيها وَهُوَ الواوُ.

فإن قِيلَ: فَقَد دَخَلَ حَرفُ العَطفِ عَلَى / ١٢٤ أ حَرفِ عَطفٍ في قَولِهِ[5]:

الإيضاح ٢٨٨، ومغني اللبيب ١٧٢، ١٧٤، وشرح شواهده ١/ ٣٧٤.

(١) انظر هذا القول غير منسوب إلى الأخفش في: الأصول ١/ ٤٢٨.

(٢) لم أقف على قوله. ولكني وجدت هذا القول منسوبًا للزجاج في توجيه اللمع ٢٤٤، وله ولابن درستويه في مغني اللبيب ١٧٦.

(٣) انظر: الإغفال ٢/ ٧٦.

(٤) في الكتاب: أشهد بِلَذاك. وفي نسخة: فكذلك. انظر: الكتاب ٣/ ١٤٧، وانظر: هامش رقم (٢).

(٥) اختلف في قائله، فقيل:

أ- زهير بن أبي سلمى.

ب- صرمة بن أنس الأنصاري.

أراني إذا ما بِتُّ[(١)] عَلَى هَوًى ... فَثُمَّ إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غادِيا[(٢)]

وَدَخَلَ حَرفُ استِفهامٍ عَلَى حَرفِ استِفهامٍ في قَولِهِ[(٣)]:

أم كَيفَ يَنفَعُ ما تُعطِي العَلُوقُ بِهِ ... رِئمانُ أَنفٍ إذا ما ضُنَّ بِاللبنِ[(٤)]

فَالجوابُ: أَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنَ الفاءِ وَ(ثمَّ) مُتَمَكِّنٌ في بابِ العَطفِ، فَجازَ الجَمعُ بَينَهُما وَزِيادةُ أَحَدِهِما، وَلَيسَ كَذلِكَ (حَتى)، إذ هِيَ داخِلَةٌ في بابِ العَطفِ عَلَى الواوِ، وَلِهذا قَلَّ مَن رَواها، وَقَلَّ تَصَرُّفُها فِيها، وَأَيضًا فإنَّ هَذا لا يُحمَلُ عَلَيهِ ما وُجِدَ عَنهُ مَندُوحةٌ.

---

(١) في أ: أبيت.

(٢) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: دخول الفاء على (ثُم) وهما حرفا عطف.

انظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ٢٨٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤، ٣٨٦، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٩٠، وشرح المفصل ٨/ ٩٦، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ٨٥٤-٨٥٥، ومغني اللبيب ١٥٩، وشرح شواهده ١/ ٢٨٤، وشرح أبياته ٣/ ٣٦، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩١.

(٣) هو أفنونُ بنُ صريم التغلبي.

(٤) البيت من البسيط.

العلوق: الناقة التي ترأم بأنفها ولا تدر على الولد. (عن الأمالي واللسان..).

انظر: المفضليات ٢٦٣، والعين ١/ ١٦٢ (علق)، والبيان والتبيين ١/ ١٠، ومجالس العلماء ٤٢، وأمالي القالي ٢/ ٥١، وتهذيب اللغة ١/ ٢٤٤ (علق)، والبغداديات ٤١٩، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٥٣٨، والخصائص ٢/ ١٨٤، ومقاييس اللغة ٤/ ١٣٠ (علق)، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٤، واللسان ١٠/ ٢٦٨ (علق)، ١٢/ ٢٢٣ (رأم)، وخزانة الأدب ١١/ ١٣٩.

وَأمَّا (أم) وَ(كَيفَ) فَلأَم معنيانِ، العَطفُ وَالاستِفهامُ، فأُزِيلَ في هذا المَوضِعِ مَعنى الاستِفهامِ مِنها وَبَقِيَ فِيها مَعنى العَطفِيَّةِ، وَلم يُنزَعْ مِن (كَيفَ) الاستِفهامُ لأجلِ أنها مَبنِيَّةٌ، وَبِناؤُها لأجلِ الاستِفهامِ، فَلَمَّا لم تكُن جارَّةً وَلا عاطِفةً بَقِيَ أَن تَكُونَ حَرفًا مِن حُرُوفِ الابتِداءِ.

فأمَّا البَيتُ [الأَوَّلُ][1] الذي أنشَدَهُ وَهُوَ:

أَلقَى الصَّحيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحلَهُ والزَّادَ حَتى نَعْلَهُ أَلقاها

فالثَّلاثةُ الأَوجُهِ جائزةٌ فِيهِ: الرَّفعُ وَالنَّصبُ وَالجرُّ، أمَّا الرَّفعُ فَمِن وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أَن يَرفَعَهُ بِالابتِداءِ، وَ(أَلقاها) خَبرُهُ، كما ذَكَرَ، وَيَكُونَ حَرفًا مِن حُرُوفِ الابتِداءِ.

والآخَرُ: أَن يَكُونَ حَرفًا عاطِفًا، وَيَكُونَ قَد عَطَفَ جملةً اسمِيةً عَلَى جملةٍ فِعليَّةٍ ، فَيَكُونَ بمنزلةِ قَولِكَ: ضَرَبْتُ زَيدًا وَعَمْروٌ أَكرَمْتُهُ، وَلا تُبالي بِالمُناسبةِ.

وَأمَّا النَّصبُ فَمِن وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أَن تكونَ (النَّعلُ) مَعطُوفةً عَلَى (الزادِ)، وَيَكُونَ (أَلقاها) تَوكِيدًا لا يَلزَمُ وُجُودُهُ، فإن شِئتَ جَعَلْتَ مَوضِعَهُ نَصبًا عَلَى الحالِ، عَلَى أَن تَكُونَ (قَد) مُقَدَّرةً مَعَهُ[2] وَتَكُونُ[3] فِيهِ (حَتى) حَرفَ عَطفٍ.

(١) سقط من أ.

(٢) في ج: معه مقدرة.

(٣) في ج: تكون.

وَالوجهُ الثاني: أَن يُنصَبَ (النَّعلُ) بِفعلٍ مُضمَرٍ بَعدَ (حَتى)، وَيَكُونَ (أَلقاها) تَفسِيرًا لَهُ، وَلا مَوضِعَ لَهُ مِنَ الإعرابِ كما لا مَوضِعَ لِلمُفَسِّرِ، وَلا يجُوزُ حَذفُ (أَلقاها) ها هنا في هذا الوجهِ؛ لأَنَّهُ نائبٌ عَن شَيءٍ لا يجُوزُ حَذفُهُ، وَيَكُونُ حَرفًا مِن حُرُوفِ الابْتِداءِ، وَتَكُونُ عاطِفَةً أَيضًا جملةً عَلَى جُملةٍ.

وأَمَّا الجَرُّ فَبِـ(حَتى) وَيَكُونُ (أَلقاها) تَوكِيدًا لا يَلزَمُ وُجُودُهُ، وَإِن شِئتَ أَضمَرْتَ مَعَهُ (قَد)، وَكانَ حَالاً، وَفي مِثلِ هذا نَظَرٌ، وَهُوَ أَنَّ ما بَعدَ (حَتى) يَفتَقِرُ إلى الشرائطِ المُتَقَدِّمةِ: الجِنسِيَّةِ وَالعَدَدِ وَالتَّعظِيمِ وَالتَّحقِيرِ، وَهذِهِ الشرائطُ مَوجُودةٌ هُنا، أَمَّا العَدَدُ فإِنَّ قَبلَها (الصَّحِيفَةَ) وَ(الزَّادَ)، وَهذانِ شَيئانِ، وَالاثنانِ عِندَ بَعضِهِم جمعٌ[1]، وَابنُ السَّراجِ يمنَعُ مِن ذَلِكَ[2]، وَلَكِنَّ (الزادَ) وَإِن كانَ واحِدًا في اللفظِ فَهُوَ في المَعنى جمعٌ، وَ(النَّعل) شَيءٌ واحدٌ، وَأَمَّا الجِنسِيَّةُ فلأَنَّ الأَوَّلَ (رَحلَه) كالثَّاني، وَأَمَّا التَّعظِيمُ فإِنَّهُ وَصَفَ شِدَّةَ ما لَقِيَ حَتى لم يَكُنْ لَهُ طاقةٌ بِالنَّعلِ فَرَماها.

---

(١) نسب هذا القول للخليل. انظر: الكتاب ٢/ ٤٨. وانظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٣٧، وروضة الناظر ٢/ ١٣٧، ونهاية الوصول للساعاتي ١/ ٤٤٩، ٢/ ٤١٥، وإرشاد الفحول ١٢٣.

(٢) لم أجد له نصًا، وحكى أبو البقاء الكفوي إجماع أهل اللغة على أنَّ أقل الجمع ثلاثةٌ. (انظر: الكليات ٣٣٢).

وَمِن[1] هذا البابِ قولُهُم: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتى رَأسِهَا ورَأسَهَا ورَأسُهَا، فالجرُّ عَلَى أنها حَرفٌ جارٌّ، وَالنَّصبُ عَلَى أنها حَرفٌ عاطِفٌ، وَالرَّفعُ عَلَى أنها حَرفٌ مِن حُرُوفِ الابْتِداءِ، وَالخَبرُ محذُوفٌ أي: مَأكُولٌ.

وَالبَيتُ الذي أنشَدَهُ[2] لِرَجُلٍ مِن بَني أَسَدٍ[3] يَصِفُ شِدَّةً نالتْهُ[4].

وَأَمَّا البَيتُ الثاني فَلِجَريرٍ، وَهُوَ:

ومــا زالــتِ القَــتْلَى تَمُــجُّ دِماءَهــا ... بِدِجلَـةَ حتـى مـاءُ دِجلَـةَ أَشْـكَلُ[5]

وَقَبْلَهُ:

---

(١) في ج: من.

(٢) من الطويل.

انظر: ديوان المتلمس ٣٢٧، والكتاب ١/ ٩٧، والأصول ١/ ٤٢٥، والبصريات ١/ ٦٨٢، والإغفال ٢/ ٧٢، والتبصرة ١/ ٤٢٣، والجمل ٦٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١١، وتحصيل عين الذهب ١٠٩، والحلل ٨٩، ومغني اللبيب ١٧٣، ٥٠٦، وخزانة الأدب ٣/ ٢١، ٩/ ٤٧٢.

(٣) اختلف في قائله، فسيبويه نسبه إلى ابن مروان النحوي، وقيل: هو مروان (لابن مروان) بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبي. أحد أصحاب الخليل بن أحمد. ونُسب إلى المتلمس الضبعي، وأثبت محقق ديوانه البيتين، ونفى نسبتها إليه. انظر: مصادر البيت.

(٤) بعده في ج: وبعده.

(٥) روي: (تمور دماؤها) بدل (تمج دماءَها). و(مع المدّ) بدل (بدجلة).

الأشكلُ: الذي تخالطه حمرة. (عن الديوان).

انظر: ديوان جرير ١/ ١٤٣، والعين ٥/ ٢٩٥ (شكل)، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٤٨١، والزاهر ١/ ٥٦٤، ٢/ ١٦١، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٢١٢، وتوجيه اللمع ٢٤٥، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١١٥٩، ومغني اللبيب ١٧٣، وشرح أبياته ٣/ ١١٤، ٦/ ١٨٢، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٩.

رِقــابُ المنايــا تَــسْتَديرُ عَلَــيْهِمُ وَشُـعْثُ النـواصي لجُمُهُـنَّ تَصَلْـصَلُ

بدِجْلَـةَ إذْ كَـرُّوا وقَـيسٌ وراءَهـم صـفوفًا وإن رَامـوا المَخاضـةَ أوصَـلُوا(١)

/ (٢) وَرَأيتُ في نُسخةٍ هَذهِ الأبياتَ يَهجُو بِها الأَخطَلَ، وَيَذكُرُ الجحّافَ(٣) وَإيقاعَهُ بِقَومِهِ:

سَرَى نحـوَكم لَـيلاً كَـأنَّ نُجُومَـهُ قَنادِيــلُ فِــيهِنَّ الــذُّبالُ المُفَتَّــلُ

فَما زَالتِ القَتلَى ... البيت

وَفيها:

بَكَــى دَوبــلٌ لا يَرْقَــأُ اللهُ دَمْعَــهُ ألا إنَّــما يَبْكــي مِــنَ الــذُّلِّ دَوْبَــلُ(٤)

وَنَظِيرُهُ(٥) لِلفَرَزدَقِ:

---

(١) الديوان ١/ ١٤٣. وفيه: (عُقاب المنايا) بدل (رقاب المنايا). و(أوحلوا) بدل (أوصلوا). قال: عقاب المنايا: الراية، شبهها بالعقاب.

(٢) بعد هذا تقديم وتأخير في ج.

(٣) هو الجحاف بن حكيم السلمي. وكان من خبره أن عمير بن الحباب السلمي خرج على عبد الملك بن مروان، وكان نازلًا في القرب من بني تغلب، فأساء مجاورتهم، فوقع بينهم قتال، حتى قَتَلَ بَنُو تغلب عُميرًا، وأرسلوا رأسه إلى عبد الملك، ثم إن الأخطل وفد على عبد الملك فدخل عليه الجحاف هذا، فقال الأخطل قصيدة استثاره فيها، فغضب الجحاف، فأوقع ببني تغلب موقعةً عظيمة، قتل فيها غوث والد الأخطل. فقال جريرٌ هذه القصيدة في هجاء الأخطل، وذكر وقيعة الجحاف ببني تغلب. انظر: خزانة الأدب ٩/ ٤٨١.

(٤) دوبل: لقب الأخطل في صغره. انظر: الديوان ١/ ١٤١. وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٠.

(٥) نظير البيت الشاهد (حتى ماءُ دجلة أشكل).

فَيـا عجبًـا حَتـى كليـبٌ تـسبُّني   كـأنَّ أباهـا نهـشلٌ أو مجاشِـعُ(١)

وَالبيتُ الذي ذَكَرَهُ أقوى / ١٢٤ ب في حُجةِ الرَّفعِ لِبقاءِ (أشكلُ) بِغيرِ رافِعٍ، وَقَد يمكِنُ أن يُخفَضَ عِندَ قَومٍ مِثلُ بَيتِ الفَرزدَقِ، وَيُجعَلَ (تَسُبني) حالاً، وَلَيسَت في البَيتِ حَرفَ جَرٍّ؛ لأنَّ حَرفَ الجَرِّ لا يُلغى وَلا يُعَلَّقُ، وَلأنَّ مَعنى الغايةِ مَوجُودٌ فِيها. وَفي هذا البَيتِ شَيءٌ، وَهُوَ أنَّ الكُوفِيِّينَ يُجيزونَ جَرَّ (كُلَيبٍ) وَيجعَلُونَ (تَسُبُّني) في مَوضِعِ الحالِ(٢)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّهُ لَيسَ قبلَ (حَتى) الشرائطُ المُتَقَدِّمةُ، عَلَى أنَّ بَعضَهُم(٣) يَزعُمُ أنَّهُ إذا كانَ بَعدَها زمانٌ فلا تَلزمُ الشرائطُ لها، وَلم يعتلَّ لِذلِكَ، وَهُم يَتأوَّلُونَ المَعنى عَلَى أنَّهُ: فَيا عَجَبًا لِلنَّاسِ يَسُبُّونَني حَتى كُلَيبٍ، احتِقارًا لأمرِهِم، أو: فَيا عجبًا لِسَبِّ الناسِ حَتى كُلَيبٍ، وَلَولا ذَلِكَ لَكانَ العَجَبُ مِن غَيرِ مَعجُوبٍ مِنهُ، وَفِيما ذَكَرَ نَظَرٌ؛ لأنَّ اللفظَ يُراعَى كما يُراعَى المَعنى، وَقَد ذَكَرنا ذَلِكَ فِيما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

وَقالَ الأخفَشُ: إذا قُلتَ: انتَظَر حَتى يَومِ شَخصِنا مَضَى مَعَنا، فَ(يومِ) مجرُورٌ بِـ(حَتى)، وَ(مَضَى) جوابُ الذي بِتَقديرِ الشَّرطِ، وَكَذلِكَ: انتَظَر حَتى إذا تهيَّأ أمرُنا ذَهَبَ، فَـ(إذا) مجرورُ الموضِعِ عِندَهُ بِـ(حتى)، و(ذَهَبَ) جَوابُ: إذا تهيَّأ(٤).

---

(١) سبق تخريجُهُ.

(٢) قال البطليوسي: «وأجاز الكوفيون خفض (كليب) على الغاية، ويكون (تسبني) تأكيدًا». (الحلل ٨٤). وجُوِّز الجر، وجعل (تسبني) حالًا، ورُدَّ عليه. انظر: الخزانة ٩/ ٤٧٦.

(٣) لم أقف على قائله. ولم أقف على هذا القول.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١٧٤.

قال أبو الفتح: «وَتَقُولُ: إذا كانَت بمعنى (كَي)، أَطِعِ اللهَ حَتى يُدخِلَكَ الجَنَّةَ[١]، وَإذا كَانَت بمعنى: (إلى أنْ) قُلتَ: انتَظَرتُهُ حَتى يَقدَمَ، مَعناه: إلى أَن يَقدَمَ، وَتَقدِيرُهُ[٢] في الإعرابِ: حَتى أَن يُدخِلَكَ الجَنَّةَ، وَحتى أَن يقدَمَ، إلاَّ أَنَّهُ لا يجُوزُ إظهارُ (أَنْ)[٣]؛ لأَنَّهُ أَصلٌ مَرفُوضٌ»[٤].

قالَ سعيد: (حتى) إذا دَخَلَت عَلَى الأَفعالِ فإنَّ الذي يَأتي بعدَها عَلى ثَلاثةِ أَضرُبٍ: مُستَقبَل، وَحاضِر، وَماضٍ[٥]، فالمُستَقبَلُ لا يَكُونُ إلاَّ مَنصُوبًا؛ لأَنَّهُ عَلَى مَعنَيَينِ: أَحَدُهما يَكُونُ فِيهِ بِمعنى (كَي)، والآخَرُ بِمعنى: (إلى أنْ)، فالذي بِمعنى (كَي) هُوَ أَن يَكُونَ الأَوَّلُ عِلةً لِلثَّاني، نحوُ قَولِكَ: أَطِعِ اللهَ حَتى يُدخِلَكَ الجَنَّةَ، أَي: كَي يُدخِلَكَ الجنةَ، فالدُّخُولُ[٦] مَعلُولٌ، عِلَّتُهُ الطَّاعةُ[٧]، بِلُطفِ الله تَعالى، وَما قَبلَ (حَتى) يَكُونُ في هَذا الوَجهِ محتَملاً لِلأفعالِ الثلاثةِ.

والثاني: أَن يَكُونَ ما بعدَها غايةً لما قَبلَها، تَنتَهي إِليهِ، كَقَولِكَ: انتَظَرتُكَ حَتى تَطلُعَ الشمسُ، أَي: إلى أَن، وَيحتَمِلُ الفِعلُ قَبلَها وَبعدَها الأَزمنةَ الثلاثةَ،

(١) بعده في اللمع: معناه: كي يدخلَكَ الجنة.
(٢) في اللمع: وتقديرُهما.
(٣) بعده في اللمع: ها هنا.
(٤) اللمع ٧٩.
(٥) في ج: وماضٍ وحاضر.
(٦) في ج: مسببًا سببه الطاعة. عن نسخة.
(٧) في ج: والطاعة بلطف الله.

فالماضي: كَقَولِكَ: سِرْتُ حَتى طَلَعَتِ الشمسُ، وَلا يحتَمِلُ أن يَكُونَ ما قبلَهُ إلاَّ ماضِيًا، وَأمَّا فِعلُ الحالِ فإنَّهُ يَكُونُ مَرفُوعًا أبَدًا، وَذَلِكَ أنَّ (حتى) إنما تَعمَلُ النَّصبَ بـ(أن) مُقَدَّرةً إذا كانَت بِتَقديرِ: إلى أن، وَبِتَقدِيرِ: كَي أن، وَ(أن) لا تَدخُلُ عَلَى الحالِ، فَبَطَلَ النَّصبُ. وَالرَّفعُ في الفِعلِ بَعدَ (حَتى) عَلَى شَرِيطَةِ أن يَكُونَ حالاً، وَأن يَكُونَ الفِعلُ الذي قَبلَها عِلَّةً لِلفِعلِ الذي بَعدَها، وَهُوَ يَكُونُ عَلَى ضَربَينِ:

أحدُهما: أن يَكُونَ الفِعلُ الأوَّلُ قَد مَضَى، وَالثاني: أنتَ فِيهِ[1]، وَذَلِكَ تَعرِفُهُ بِأن يَحسُنَ أن يَقَعَ مَوقِعَهُ الماضِي، تَقولُ: تَعَلَّمْتُ العِلمَ حَتى أُجِيبُ عَن كُلِّ شَيءٍ أُسأَلُ عَنهُ، فَيحسُنُ [فِيه][2] أن تَقولَ: حَتى أُجِيبَ، مِثالُ ذَلِكَ: شَرِبَتِ الإبِلُ حَتى يَجيءُ البعيرُ يجرُّ بَطنَهُ، وَمَرِضَ أمسِ حَتى لا يَرجُونَهُ اليومَ، فالسَّبَبُ في المسألَتَينِ الشُّربُ وَالمَرَضُ، وَعَلى هَذِهِ اللغةِ قَرَأَ عَبدُ اللهِ بنُ عَبَّاسٍ وَمُجاهِدٌ وَنافِعٌ وَيَعقُوبُ[3]: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[4] بِالرَّفعِ، أي: وَزُلزِلُوا

---

(١) في د: أنت فيه مخيَّرٌ.

(٢) في د.

(٣) سبق تخريجها، ولم أجد من نسبها إلى ابن عباس، ولا إلى يعقوب، بل إن يعقوب موافق للجمهور في النصب. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٢، والتذكرة ٢/ ٣٣٢، والبحر المحيط ٢/ ١٤٠، والبدور الزاهرة ١/ ١/ ١٩١، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٣٦.

(٤) البقرة: ٢١٤.

حَتى قَالَ الرَّسولُ الآنَ، وَلا يحسُنُ أن تَكُونَ هنا (حَتى) عاطِفةً، لِبُعدِ المُشاكلةِ بَينَ الكَلامَينِ، وَالعَطفُ نَظيرُ التثنيةِ.

وَالضَّربُ الثاني: أن يَكُونَ الفِعلُ قَبلَ (حَتى) قَد مَضَى، وَالذي بعدَهُ أيضًا قَد مَضَى، وَالأَوَّلُ سَبَبٌ لِلثَّاني، وَيَكُونُ حِكايةَ حالٍ يحسُنُ أن يَقَعَ الماضِي بعدَها، كَقَولِكَ: سِرتُ حَتى أدخُلَها، فالدُّخُولُ هُنا يَكُونُ مُتَّصِلاً بِالسَّيرِ، وَيُعتَبرُ بِأَنَّهُ لا فَصْلَ بَينَهُما وَلا مُهلةَ، بِمنزِلةِ الفاءِ، وَإذا لم يَكُنِ الفِعلُ الأَوَّلُ سَبَبًا لم يَصِحَّ الرَّفعُ، كَقَولِكَ: ما سِرْتُ حَتى أدخُلَها؛ لأَنَّكَ لم تُثْبِتْ سَيرًا، فَيَكُونَ عِلةً لِلدُّخولِ، وَيمتَنِعُ الرَّفعُ في قَولِكَ: سِرْتُ حَتى تَطلُعَ الشَّمسُ، لأنَّ[1] السَّيرَ لَيسَ بِسَبَبٍ لِلطُّلُوعِ، وَكُلُّ مَوضِعٍ / ١٢٥ أ جازَ فِيهِ الرَّفعُ فالنَّصبُ فِيهِ جائزٌ، وَلا تَعكِسِ القَضِيَّةَ، كَذا ذَكَرَ[2] النُّحاةُ[3]؛ لأنَّ السَّيرَ مُنقَطِعٌ عِندَ الدُّخُولِ، رَفَعتَ أو نَصَبْتَ؛ لأنهم ذَهَبُوا بِهِ مَذهَبَ الغايةِ، وَهذا قَولُ السِّيرافِيِّ[4] وَفِيهِ نَظَرٌ، وَإذا قُلتَ: صَلَّيتُ حَتى أدخُلَ الجَنَّةَ، لم يَصِحَّ الرَّفعُ؛ لأنَّ الفِعلَ مُستَقبَلٌ، وَقَد رَوَى ثَعلَبٌ[5]:

---

(١) في ج: أنَّ.

(٢) في ج: ذكرت.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠.

(٤) انظر: شرحه للكتاب ٣/ ٢٠٤أ.

(٥) مجالس ثعلب ١/ ٥٠. والبيت لعمرو بمن شأس.

وَلا وَصْـلَ حتـى تَـصْنَعُونَ وَنَـصْنَعا[١]

فَرَفَعَ الأَوَّلَ، وَرَفعُهُ مُشكِلٌ، لأنَّهُ قَدْ نَفَى الوَصلَ، ثمَّ إنَّهُ لَمَّا رَفَعَ الأَوَّلَ عادَ إلى القِياسِ فَنَصَبَ الثاني، وَهذا مُشكِلٌ؛ لأنَّهُ مَتى رَفَعَتْ فَهِيَ حَرفٌ مِن حُرُوفِ الابتِداءِ، وَمَتى انتَصَبَ الفِعلُ بعدَها فَهِيَ حَرفُ جَرٍّ، وَالعَطفُ نَظِيرُ التَّثنِيةِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ: ما أَنشَدَهُ الفارِسَيُّ[٢] مِن قَولِهِ[٣]:

دَاوَيْـتُ مَـيْنَ أَبِي الـدُّقَيْشِ بمطْلِـهِ حَتـى المَـصِيفِ وَتَعْلَـقَ القِعْـدانُ[٤]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

نذودُ الملوكَ عنكمُ وتَذودُنا

وروايته في مصادره:

ولا صُلْحَ حتى تَضبَعُون ونضبَعا

ولم أجد رواية المؤلف. وروي:

إلى المَوتِ حتى تضبَعُوا ثمَّ نضبَعا

والضَّبع: مد الأيدي بالسيوف. وضبَعَ القومُ للصُّلحِ: مالوا إليه. (عن اللسان)

انظر: مجالس ثعلب ١/ ٥٠، وإصلاح المنطق ١٩٦، والصحاح ٣/ ١٢٤٧، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ٨٦٨، واللسان ٨/ ٢١٦ (ضبع)، وخزانة الأدب ٨/ ٥١٩، وتاج العروس ٢١/ ٣٨٦.

(٢) قال الجرجاني: «ويقطع بأنَّ الأمر على ما ذكرنا ... ما أنشده شيخنا رحمه الله عن أبي الفضل الرياشي من قول الشاعر: داويتُ ... » البيت. (المقتصد ٢/ ١٠٨٠).

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (أبي الدهيق) بدل (أبي الدقيش)، و(تغلُوَ) بدل (تعلَقَ). وروي: (غبن) بدل (مَين)، وروي تصحيفًا (عَين).

فَعَطْفُهُ عَلَى (المَصِيفِ) (تَعلَقَ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الفِعلَ المَنصُوبَ بِـ(أن) هُو وَما عَمِلَ فِيهِ في مَوضِعِ جَرٍّ، فكأنَّهُما اجتَمَعا عَلَى حَرفٍ واحِدٍ، وَقَد مَنَعَ سِيبويهِ مِثلَ هَذا، فقَالَ: لَو قُلتَ: سِرْتُ حَتى أدخُلَها وَتَطلُعَ الشَّمسُ، لم يَجُزْ في (تَطلُعُ) النَّصبُ وَالرَّفعُ[1].

وَلَو قُلتَ: أيُّهم سارَ حَتى يَدخُلُها، جازَ الرَّفعُ؛ لأنَّهُ يَحسُنُ في (يَدخُلُها) الماضِي، فَتَقُولُ: أيُّهم سارَ حَتى دَخَلَها[2]، وَالاستِفهامُ لم يَقَعْ عَلَى السَّيرِ، وَإنما وَقَعَ عَنِ الأناسِيِّ، وَلهذا امتَنَعُوا مِن: أيّ مكانٍ يجلِسُ أحَدٌ، وَإلى أيِّ الناسِ يجلِسُ أحَدٌ، وَلم يمتَنِعُوا مِن قَولِهِم: أعِندَكَ أحَدٌ؛ لأنَّكَ في (أي) مُثبِتٌ لِلجُلُوسِ مُستَفهِمٌ عَنِ المَكانِ، وَ(أحَدٌ) إنما يَكُونُ لِنَفيِ الأشخاصِ بِهِ، وَلَو قُلتَ: أسِرْتُ حَتى أدخُلَها، لم يجُز إلاَّ النَّصبُ؛ لأنَّ السَّيرَ لم يَثبُتْ بَعدُ؛ لأنَّ الاستِفهامَ عَنهُ، وَالمقصُودُ في قَولِهِم: أيُّهم سارَ حَتى يَدخُلُها، حِكايَةُ الحالِ، كَما قالَ تَعالى: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[3]، وَإنما قَدَّرَهُ عُثمانُ بِـ(أن)؛ لأنَّ (حَتى) حَرفٌ جارٌّ،

انظر: المقتصد ٢/ ١٠٨٠، والإنصاف ٢/ ٥٩٩، وتوجيه اللمع ٢٤٩.

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٤-٢٥.

(٣) القصص: ١٥.

جارٌّ، وَلا يَعمَلُ حَرفُ الجَرِّ في الفِعلِ، فَقَدَّرَ مَعَهُ لِذلِكَ (أن) لِتَكُونَ هِيَ وَالفِعلُ اسمًا، فَلا تَخرُجَ عَن بابِها، يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ مَعَها (أَنْ) مُقَدَّرةً قَولُ الشاعِرِ[(١)]:

حَتى يَكُونَ عَزِيزًا مِن نُفُوسِهِم ... أَو أَنْ يَبِينَ جميعًا وَهُوَ مختارُ[(٢)]

وَوُجُودُها بَعدَ حَرفِ العَطفِ بَعدَها يَدُلُّ عَلَى إرادَتِها بَعدَ (حَتى)، وَإنما لم تَظهَرْ (أن) مَعَ الفِعلِ لِشَيءٍ لَطِيفٍ، وَلَم أَسمَعْ لأَحدٍ فِيهِ قَولاً مَرضِيًا، وَالذي سَمِعتُ فِيهِ عَن بَعضِ عُلَماءِ أَهلِ البَصرةِ، وَذَلِكَ أَنَّ (حَتى) غايةٌ، فَقَد[(٣)] ثَبَتَ أَنَّ الذي بَعدَ (حَتى) يجِبُ أَن يَكُونَ مِن جِنسِ ما قَبلَها إذا كانَت غايةً، فَلَو صَرَّحْنا بِـ(أن) لَكَانَ بعدَها اسمٌ وَقَبلَها فِعلٌ، وَلا يَلزَمُ عَلَى هَذا أَنَّ الطُّلُوعَ لَيسَ مِن جِنسِ السَّيرِ؛ لأنهما اتَّفَقا في الفِعلِيَّةِ، وَلَو صَرَّحْنا بِـ(أن) لم يَكُنِ المَصدَرُ مِن جِنسِ الفِعلِ الذي قَبلَها، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ في أَحَدِ قِسمَيِ النَّصبِ أَنَّ ما بَعدَ (حَتى) مُسَبَّبٌ وَما قَبلَهُ سَبَبُهُ، لَزِمَ أَن يَكُونَ الثاني مِن غَيرِ جِنسِ الأَوَّلِ، لِما بَيَّنَّاهُ في بابِ المَفعُولِ لَهُ، ولَمَّا ثَبَتَ في أَحَدِ القِسمَينِ حَمَلناهُ في الآخَرِ عَلَيهِ، وَهذا كلامٌ ظاهِرُهُ

---

(١) هو يزيد بن حمار السكوني. وفي شرح المرزوقي (جمّان).

(٢) البيت من البسيط.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ١٠٨، وأمالي القالي ١/ ٤١، والتنبيه على شرح الحماسة (رسالة علمية) ١٢٠، واللآلئ ١/ ١٦٧، وشرح الحماسة المرزوقي ١/ ٣٠١، ولباب الآداب لأسامة بن منقذ ٢٦٧، ومغني اللبيب ٩٠٧، وشرح شواهده ٢/ ٩٦٥.

(٣) في ج: وقد.

الاختِلالُ، أمَّا قَولُهُ: «جازَ ذَلِكَ لاتِّفاقِهما في الفِعلِيَّةِ»[١]، فَيَجِبُ عَلَيهِ أن يُجِيزَ: قَامَ القَومُ حَتى حمارٍ؛ لأنَّهما اجتَمَعا في الحَيَوانِيَّةِ، وَذا لا يجوزُ، ثمَّ عادَ وَعَكَسَ القَضِيَّةَ، وَقالَ: يَجِبُ أن يَكُونَ مِن غَيرِ جِنسِ ما قَبلَها، وَكلامُهُ مُختَلٌّ، وَإنما لم تَظهَرْ (أن) بَعدَها لأجلِ أنَّنا لَو صَرَّحنا بِـ(أن) تَعَيَّنَ الاسمُ الذي هُوَ المَصدَرُ الدَّالُّ عَلَى عُمُومِ الفِعلِ، وَيَكُونُ الذي قَبلَهُ خاصًّا، فَيَكُونُ ما بعدَها أَعَمَّ مِمَّا قَبلَها، وَهذا مُناقِضٌ لمعناها في الأَسماءِ.

الثالِثُ[٢]: أَنَّ (حَتى) تَكُونُ عاطِفَةً غَيرَ عامِلَةٍ، وَمَعناها في العَطفِ وَفي غَيرِهِ سَواءٌ، وَهُو مُتقارِبٌ في الغايَةِ وَالجِنسِيَّةِ، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ القَومَ حَتى زَيدًا[٣]، حَكاها أَبُو زَيدٍ، وَالفَرقُ بَينَ (حَتى) وَ(إلى) قَد سَبَقَ ذِكرُهُ، مِن دُخُولِ (حَتى) عَلَى المُظهَرِ حَسبُ، وَأن يَكُونَ ما بَعدَها مِن جِنسِ ما قَبلَها، / ١٢٥ ب وَأن يَكونَ أَقَلَّ مِمَّا قَبلَها، وَأَلاَّ يَقَعَ خَبرًا عَن مُبتَدَإٍ، وَأَلاَّ يُقامَ مُقامَ الفاعِلِ، وَأَن فِيها مَعنى الاستِثناءِ، وَ(إلى) لا يَلزَمُ ذَلِكَ فِيها، بَل حُكمُها حُكمُ (في) وَ(مِن) في العَمَلِ، وَأَجازَ سِيبويهِ: إنما سِرْتُ حَتى أَدخُلَها، بِالنَّصبِ، وَمَنَعَ مِنَ الرَّفعِ إذا كُنتَ محقِّرًا لِسَيرِكَ[٤]، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّفعَ يَدُلُّ عَلَى اتِّصالِ السَّيرِ وَطُولِهِ؛ لأَنَّهُ لا

(١) في ج: المصدرية، وفوقها: الفعلية دون تصحيح، ولا إشارة لنسخة.

(٢) من أضرب (حتى).

(٣) انظر: أسرار العربية ٢٤٠.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٢١-٢٢، وشرح السيرافي ٣/ ٢٠١ ب.

تَقولُ: سِرتُ فإذا أَنا أَدخُلُها، وَالسَّيرُ مُنقَطِعٌ؛ لأَنَّهُ لو انقَطَعَ لم تَقُل: فإذا أنا أَدخُلُها؛ لأَنَّهُ مُحالٌ أن يَكُونَ في حالةِ دُخولٍ وَالسَّيرُ مُنقَطِعٌ؛ لأنَّ الرَّفعَ لا يَكُونُ مَعَ السَّيرِ المُنقَطِعِ، وَالنَّصبُ لا يُوجِبُ عَلَيكَ ذَلِكَ؛ لأَنَّكَ قَد تَقولُ: سِرتُ حَتى أَدخُلَها فإذا أَنا لم أَدخُلْها، وَقَد أَجازَ سِيبويهِ: إنما سِرْتُ قَلِيلاً حَتى أَدخُلُها[1]، بالرَّفعِ، لمَّا أَثبَتَ سَيرًا قَلِيلاً، فَكَأَنَّهُ تَضادٌّ، إلاَّ أَنَّهُ يَقُولُ: المَسافةُ قَرِيبةٌ، قَالَ[2] سِيبويهِ: لَو قُلتَ: سِرْتُ حَتى يَدخُلَها زَيدٌ، لم يَصِحَّ الرَّفعُ، وَلَو قُلتَ: سِرْتُ حَتى يَدخُلُها ثَقَلِي، جازَ الرَّفعُ والنَّصبُ[3]، وَفِيهِ نَظَرٌ.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٢.

(٢) في ج: وقال.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٦.

قال أبو الفتحِ:

«بَابُ الإِضافةِ

وَهِيَ فِي الكَلامِ عَلَى ضَربَينِ، أَحَدُهما: ضَمُّ اسمٍ إلى اسمٍ، وَهُوَ[1] غَيرُهُ بِمعنى اللامِ، وَالآخَرُ ضَمُّ[2] اسمٍ إلى اسمٍ هُوَ بَعضُهُ بِمَعنى (مِن»)[3].

قالَ سَعيدٌ: أَصلُ الإضافةِ الإسنادُ، مِن قَولِكَ: أَضَفتُ ظَهري إلى الحائطِ، أي: أَسنَدْتُهُ إِلَيهِ، وَعَلَيهِ قَولُ الشاعِرِ[4]:

فلَمّا دَخَلْناهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنا ... إلى جَنْبِ حارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[5]

وَكُلُّ اسمٍ يَلِي اسمًا لَيسَ بخبرٍ عَنهُ وَلا تابعٍ علَى تَقدِيرِ الانفِصالِ، فالثّاني مجرورٌ إذا كانَ يَلِيهِ عَلَى شَرِيطةِ ألاَّ يَكُونَ المُرَتَّبُ لَهُ الفِعلُ أَو مَعناهُ، فَـ: ضارِبٌ زَيدًا، في حُكمِ الفِعلِ، وَالمَتبُوعُ يُشبِهُ عامِلَ الإعرابِ، وَكَذلِكَ المُبتَدَأُ لاقتِضائهِ

---

(١) في اللمع: هو.

(٢) في اللمع: هو ضم.

(٣) اللمع ٨٠.

(٤) هو امرؤ القيس.

(٥) البيت من الطويل.

مشطب: الشطبة: طريقة في متن السيف (العين ٦/ ٢٣٩ (شطب).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ١٣٦، وغريب الحديث لابن سلام ١/ ١٨، وجمهرة اللغة ٣/ ٩٨ (ضفي)، وتهذيب اللغة ١٢/ ٧٣ (ضاف)، ومقاييس اللغة ٣/ ٣٨١ (ضيف)، وأساس البلاغة ٢/ ٥٧ (ضيف)، وتوجيه اللمع ٢٥٠، واللسان ٩/ ٢١٠ (ضيف).

الخبرَ، وكذلكَ الموصولُ لاقتِضائهِ الصِّلةَ، فهذهِ الأشياءُ كالعامِلِ للإعرابِ، فحُكمُهُ أن يكونَ قبلَ المعمولِ، فالمُضافُ قد اجتمَعَ لهُ أمرانِ، أحدُهما: أنَّهُ مُتمِّمٌ للأوَّلِ ومعمولٌ لهُ[1]، فيَجِبُ مِن هذَينِ الوَجهَينِ أن يكونَ ثانيًا، فكُلُّ مُضافٍ صَلَحَ أن يكونَ خبرًا عَن مُضافِهِ فهُو بمعنى (مِن)، وإن لم يَصلُحْ فهُو بمعنى اللامِ، والمُضافُ إنما عَمِلَ في الثاني بحُكمِ النِّيابةِ عَن حرفَي الإضافةِ، اللَّذينِ هما اللامُ و(مِن)، فحُذفَتِ اللامُ لِتحقيقِ التَّعريفِ أو للتَّخفيفِ مجرَّدًا، وحُذفَت (مِن) للتَّخفيفِ مجرَّدًا، وأمَّا استِحقاقُهُ الجَرَّ فقَد بيَّناهُ مُتقدِّمًا، فأمَّا قولُ الشاعِرِ[2]:

ثُمَّتَ نجَّيتَهُم مِمَّا أصابَهُمُ ... وأنتَ مِن بَعْدِهِ نَجَّيتَ ذا النُّونا[3]

---

(١) الثاني كونه معمولًا له.

(٢) هو عمران بن حطان.

(٣) البيت من البسيط.

وروايته: (ثمَّت نجَّيتَهُ).

انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٤٩٠. ولم أجده في غيره.

وقبله الشاهد الآخر:

نجَّيتَ يا ربِّ نُوحًا واستجَبْتَ لَهُ ... في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليمِّ مشحونا

وعاش يدعو بآياتٍ وبيِّنةٍ ... في قومِهِ ألفَ عامٍ غيرَ خمسينا

ثمَّتَ نجَّيتَهُ... البيت.

فالفارِسِيُّ يَعتَقِدُ أنَّ الشاعِرَ وَقَفَ عَلَى النُّونِ ثُمَّ حَرَّكَها لالتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ[1]، وَهَذا رَدِيءٌ، لما يَلزَمُ مِن: رَأيتُ غُلامَ زَيدا، وَالذي عِندِي أنَّهُ رَكَّبَ الاسمَينِ وَأعرَبَ الآخَرَ، كَـ(حَضرَمَوت).

وَقِيلَ: إنما استَحَقَّ المُضافُ إليهِ الجَرَّ؛ لأنَّكَ لَو قُلتَ: جاءَني غُلامٌ، وَأنتَ تُرِيدُ غُلامَ زَيدٍ لم يَجُزْ، كما أنَّكَ لَو قُلتَ: رَغِبْتُ في لم يَجُزْ، فَشابَهَ الأوَّلُ حَرفَ الجَرِّ، فعَمِلَ الجَرَّ.

وَفي الإضافةِ ما لَيسَ بِتَقدِيرِ اللامِ وَلا بِتَقدِيرِ (مِن)، وَسَنذكُرُهُ في مَوضِعِهِ إن شاءَ اللهُ تعالى.

وَقَد تَقَعُ في كَلامِهِمُ الإضافةُ لا تُزِيلُ التِباسًا بِوُجُودِها، كَقَولِكَ: شمسُ النَّهارِ، وَبَدرُ الدُّجَى، وَكَعْبُ السَّاقِ، وَنحوِهِ.

قالَ أبو الفتحِ: «**فالأَوَّلُ[2] مِنهُما نحوُ قَولِكَ: هَذا غُلامُ زَيدٍ، أَي: غُلامٌ لَهُ، وَهَذِهِ دارُ عَبدِ اللهِ، أَي: دارٌ لَهُ**»[3].

قالَ سَعيدٌ: الإضافةُ التي بمعنى اللامِ عَلَى ضَربَينِ: إضافةٌ محضَةٌ وَإضافةٌ غَيرُ محضَةٍ، وَلم يَذكُرْ مِنها إلاَّ قِسمًا واحِدًا، وَالإضافةُ المحضةُ عَلَى ضَربَينِ: إضافةُ ملكٍ، وَإضافةُ تخصِيصٍ، فإضافةُ المِلكِ: دارُ زَيدٍ، وَثَوبُ عَمرٍو، وَإضافةُ

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٤٩٠. ينقلهُ عن ابن جني عن شيخه.

(٢) في اللمع: الأول.

(٣) اللمع ٨٠.

التَّخصيصِ: سَرْجُ الدَّابَّةِ، وَمَسجدُ عَبدِ الله، وَكُلُّ الدَّراهِمِ مِن بابِ اللامِ، وَذَلِكَ أنَّ (كُلاً) اسمٌ لأجزاءِ الشَّيءِ، وَكُلُّ جُزءٍ مِنها غَيرُ الآخَرِ، وَكُلُّ اسمٍ / ١٢٦ أ لِعُمومِ هَذِهِ الأَجزاءِ، وَالأَجزاءُ غَيرُ المُتَجزِّئِ، وَلا تَكُونُ الإضافَةُ فِيهِ بمعنى (مِن)، لما في ذَلِكَ مِنَ الفَسادِ، وَذَلِكَ أنَّ (كُلاً) اسمٌ للأجزاءِ جُمَعَ، فإذا جِئتَ بِـ(مِن) كانَ عَكسَ مَوضُوعِها، فَيَصِيرُ التَّقدِيرُ: كُلٌّ[1] مِنَ الدَّراهِمِ، فَتَكُونُ الدَّراهِمُ أكثَرَ مِن نَفسِها، وَهذا مُحالٌ، فإذا ثَبَتَ في (كُلٍّ) ذَلِكَ ثَبَتَ في (بَعضٍ) مِثلُهُ.

والإضافَةُ غَيرُ المحضَةِ أَربَعةُ أَشياءَ: اسمُ الفاعِلِ، إذا كانَ في مَعنى الحالِ وَالاستِقبالِ، والدَّلِيلُ عَلَيهِ: السَّماعُ وَالقِياسُ، أمَّا السَّماعُ فَقَولُهُ تَعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[2]، فَوَصَفَ النَّكِرةَ بِهما، وَصُورةُ التَّعريفِ مَوجُودةٌ فِيهِما، وَكذلِكَ قَولُهُ[3]:

سَلِّ الهمومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأسِهِ ... ناجٍ مُخالِطِ صُهبةٍ مُتَعَيِّسِ[4]

---

(١) في أ: بكل.

(٢) الأحقاف: ٢٤.

(٣) هو المرّار الأسديّ.

(٤) البيت من الكامل.

معطي رأسه: أي إنه منقاد. ناج: سريع. والصُّهبة: الحمرة. والعَيَسُ: بياضٌ يخالطه شُقرة يسيرة.

الشاهد فيه: معطي رأسه، حيث إنَّ إضافة (معط) إلى ما أضيف إلى معرفة لم يكسبه تعريفًا، وذلك لأنه مضاف إليه (كل)، و(كل) لا تضاف إلا إلى نكرة.

وَالنَّكِرةُ لا تُوصَفُ بِالمَعرِفةِ، وَلا تُوصَفُ المعرِفةُ بِالنَّكِرةِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الإضافةَ غَيرُ محضَةٍ إدخالُ (رُبَّ) عَلَيها في قَولِهِ[1]:

يـا رُبَّ غابِطِنـا لَـوْ كَـانَ يَطْلُـبُكُمْ لاقَـى مُباعَـدَةً مِـنكُمْ وَحِرمانـا[2]

وَ(رُبَّ) لا تَدخُلُ عَلَى مَعرِفةٍ ظاهِرةٍ البتَّةَ، فأمَّا قَولُهُ[3]:

أَمَـاوِيَّ إني رُبَّ واحِـدِ أُمِّـهِ أَجَرْتُ فَلا قَتْلٌ لَـدَيَّ ولا أَسْرُ[4]

فإنَّ (وَاحِد أُمِّهِ) وَ(عَبدَ بَطنِهِ) عِندَ العَرَبِ نَكِرتانِ، وَاعلَمْ أَنَّ الهاءَ في (وَاحِدِ أُمِّهِ) وَ(عَبدِ بَطنِهِ) لا تَعودُ إلى (عَبدٍ) وَلا إلى (واحِدٍ) لِفَسادِ المَعنى

انظر: الكتاب ١/ ١٦٨، ٤٢٦، والإيضاح العضدي ١٧٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٢، والمحتسب ١/ ١٨٤، والمخصص ٧/ ٦٣، وشرح شواهد الإيضاح ١٢٣، وأسرار العربية ١٧٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٦٢، وشرح المفصل ٢/ ١٢٠، واللسان ٦/ ١٣٨ (عردس).

(١) هو جرير.

(٢) البيت من البسيط.

انظر: ديوان جرير ١/ ١٦٣، والكتاب ١/ ٤٢٧، ومعاني القرآن ٢/ ١٥، والمقتضب ٣/ ٢٢٧، ٤/ ١٥٠، ٢٩٨، والجمل ٩١، ١٨٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧، والحلل ١٢٤، ٢٥٨، والحماسة البصرية ٣/ ٩٧٤، ومغني اللبيب ٦٦٤، وشرح شواهده ٢/ ٧١٢، ٨٨٠.

(٣) هو حاتم الطائي.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (فإني وجدي) بدل (أماوي)، و(أخذت) بدل (أجرت)، و(عليه) بدل (لديَّ).

انظر: ديوان حاتم ٢٠١، والزاهر ١/ ٣٣٣، والعقد الفريد ١/ ٢٩١، وتهذيب اللغة ٥/ ١٩٩ (وحد)، والمستقصى ١/ ٥٣، والفائق ١/ ١٠٥، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨٨٧، واللسان ٣/ ٤٤٩ (وحد)، وهمع الهوامع ٢/ ٤٧، وخزانة الأدب ٤/ ٢١٠.

وَتَضادِّهِ، وَذَلِكَ أَنَّ العَبدَ مُتَعَرِّفٌ بِالبَطنِ، وَالضَّميرُ إذا جُعِلَ لِلعَبدِ تَعَرَّفَتِ البَطنُ بِهِ، فَكَيفَ يَصِحُّ أَن يُعرَّفَ العَبدُ البَطنَ، وَقَد تَعَرَّفَ بِهِ؟ وَهكَذا (وَاحِدُ أُمِّهِ) لا تَعُودُ الهاءُ إلى (وَاحِدٍ) لِفسادِ المَعنى، إذ الواحِدُ مُتَعَرِّفٌ بِالأُمِّ، فَكَيفَ تَتَعَرَّفُ الأُمُّ بِالوَاحِدِ؟ وَإنما يَعُودُ إلى شَيءٍ آخَرَ مَذكُورٍ، إمَّا مُبتَدَأٌ وَإمَّا مَوصُوفٌ، وَكَذلِكَ هَذا غُلامُ غُلامِهِ، لا تَعودُ الهاءُ إلى (غُلامٍ) الأَوَّلِ، ولا الثاني، لِفَسادِ ذَلِكَ، وَإنما تَعُودُ عَلَى غَيرِهما.

وَهُنا نُكتةٌ طَرِيفةٌ، وَهوَ أَنَّ التنوينَ إنما حُذِفَ للاستِخفافِ في قَولِكَ: هَذا ضَارِبُ زَيدٍ غَدًا، فَلِمَ حُذفَ في (مُعْطٍ) وَقَد حصَلَ بحذفِهِ ما هُوَ أَثقَلُ مِنهُ وَهُوَ الياءُ؟ فَكانَ يجِبُ أَن يمتَنِعَ هَذا، كما أنهم أجازُوا صَرفَ ما لا يَنصَرِفُ في الشِّعرِ إلاَّ ما في آخِرِهِ أَلِفٌ؛ لأَنَّهُ لا يُفيدُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ إنما ارتكَبُوهُ لِزيادةِ حَرفٍ يَستَقِيمُ الوَزنُ بِهِ، فإذا كانَ كَذلِكَ لم يجُز ذَلِكَ في (حُبلَى)؛ لأنَّهُم يَكُونُونَ قَد حَذَفُوا حَرفًا وَجاؤوا بِعِوَضِهِ، فَلا حاجَةَ إلى ارتِكابِ هَذِهِ الضَّرورةِ.

وَالجَوابُ عَنِ الفَصلِ: أَنَّ الياءَ في هَذا المَوضِعِ أَخَفُّ مِنَ التَّنوينِ، بِدلالةِ أَنَّ الياءَ تُحذَفُ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ في اللفظِ، وَالتَّنوينُ يُحَرَّكُ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ في القَولِ القَوِيِّ، وَلا يَلزَمُنا تحريكُ الياءِ في النَّصبِ، فإنَّ حَرَكَتَها تُثبِتها ثَبَتَ التَّنوينُ أَو حُذِفَ، وَأَيضًا فإنَّ الياءَ حُذِفَت لالتِقاءِ الساكِنَينِ، هِيَ والتَّنوِينُ، فإذا حُذِفَ التَّنوينُ عادَتِ الياءُ.

وَمَن جَعَلَ (مُمطِرُنا)[١] بَدَلاً مِن (عارِض) فَقَد تَعَسَّفَ[٢]، إذ هُوَ صِفَةٌ، وَالصِّفَةُ لا بُدَّ لها مِن مَوصُوفٍ، فَيَكُونُ مَوصُوفُهُ محذُوفًا، وَهَذا يَقبُحُ، ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى كَونِهِ نَكِرةً إتيانُهُ مَنصُوبًا عَلَى الحالِ، كَقَولِكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ ضارِبَ عَمرٍو السَّاعَةَ أو غَدًا، عَلَى تَقدِيرِ: مُقَدَّرًا.

وَأَمَّا القِياسُ فإنهم نَزَّلوهُ مَنزلةَ الفِعلِ في العَمَلِ، كما نَزَّلُوا الفِعلَ الذي بمعناهُ مَنزِلَتَهُ في الإعرابِ، لِما سَنُبَيِّنُ في بابِهِ. فَأَمَّا إضافَتُهُ فَبِحُكمِ الاسمِيَّةِ التي هِيَ لَهُ؛ لأنَّ أَكثَرَ أَحكامِ الاسمِ باقٍ فِيهِ، وَلهذا ابْتُدِئَ بِهِ، وَدَخَلَ عَلَيهِ حَرفُ الجَرِّ.

والثاني[٣]: الصِّفةُ الجارِي إعرابُها عَلَى ما قَبلَها، وَهِيَ في الحَقِيقةِ لِما أُضِيفَتْ إِلَيهِ، نحوُ قَولِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجهِ؛ لأنَّ أَصلَهُ: مَرَرْتُ بِرجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ، فَـ(الوَجهُ) يرتَفِعُ بِـ(حَسَنٍ)، وَنُقِلَ الضَّمِيرُ مِنَ (الوَجهِ) فَجُعِلَ فاعِلاً لِـ(حَسَنٍ) فاستَتَرَ فِيهِ، فَسَلَبَ الوجهَ تعرِيفَهُ، وَعُوِّضَ عَنِ الإضافةِ الألفُ واللامُ، وَلَم يَصِحَّ رَفعُهُ؛ لأنَّ (حَسَن) لا يَرفَعُ شَيئَينِ وَلا يَنصِبُهُ؛ لأنَّهُ / ١٢٦ ب لا يَتَعَدَّى الفِعلُ مِنهُ، فَالأَولى بِالصِّفةِ ألاَّ تَتَعَدَّى، وَ(الوَجهُ) مَعرِفةٌ فَلا يَصلُحُ أَن يَكُونَ تمييزًا، فَلَم يَبْقَ إلاَّ حَذفُ التَّنوينِ مِنَ الأَوَّلِ وَجَرُّ الثاني، وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ

(١) في آية الأحقاف السالفة.

(٢) لم أقف على من أعربه بدلًا، وإنما أعرب صفةً. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٤٥، والتبيان ٢/ ١١٥٧، والفريد ٥/ ٦١٠، والدر المصون ٩/ ٦٧٤.

(٣) من الإضافة غير المحضة.

ذَلِكَ وَصفُكَ بِهِ النَّكِرةَ، فإن أَرَدْتَ أن تَصِلَ بِهِ مَعرِفةً أَدْخَلتَ الأَلِفَ واللامَ عَلَى الأَوَّلِ، وَإن شِئتَ جَرَرْتَ، لما بيَّنَّا، وَإن شِئتَ نَصَبْتَ حملاً عَلَى: الضَّارِبُ الرجُلَ، فتقُولُ: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجهَ، وَإن [شِئتَ][1] جَرَرْتَ الثَّاني مَعَ تَعريفِ الأَوَّلِ [وَتُعَرِّفُهُ][2] بِالأَلِفِ وَاللامِ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجهِ، فَلَمَّا كانَ لا فَرْقَ بَينَ قَولِكَ: حَسَنٌ وَجهُهُ، وَحَسَنُ الوَجهِ في المعنى، وَكانَ الأَوَّلُ نَكِرةً كانَ الثَّاني نَكِرةً، وَيَكفِي في أَنَّ إضافتَهُ غَيرُ حَقِيقِيَّةٍ اجتِماعُ الأَلِفِ وَاللامِ وَالإضافَةِ في نحوِ قَولِكَ: مَرَرْتُ بِزيدٍ الحَسَنِ الوَجْهِ، وَأَنتَ لا تَقُولُ: الغُلامُ الرَّجُلِ[3]، وَيجُوزُ في هَذِهِ المَسألةِ عِدَّةُ أوجُهٍ، وَهِيَ في القِسمةِ ثمانيةَ عَشَرَ وَجْهًا، لِلتَّنكِيرِ تِسعَةٌ، وَلِلتَّعرِيفِ في الأَوَّلِ تِسعةٌ، وَالبَصرِيُّونَ يمنَعُونَ مِن بَعضِها[4]، وَسَنذكُرُهُ في مَوضِعِهِ إن شاء اللهُ.

---

(١) في د.

(٢) في د.

(٣) قال ابن السراج: «واعلم أنك إذا قلت: حسنُ الوجهِ، فأضفت (حسنًا) إلى الألف واللام فهو غير معرفة، وإن كان مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، من أجل أن المعنى: حسُنَ وجهُهُ، فهو نكرة... ولا يجوز: الغلام الرجل». الأصول ١/ ١٣٢-١٣٣.

(٤) انظر: الأصول ٢/ ١٤.

وَجَعَلَ بَعضُهُم الألِفَ وَاللامَ في (الوَجهِ) وَ(العَبدِ) [مِن قَولِكَ: زَيدٌ حَسَنُ الوَجهِ، وَفارِهُ العَبدِ، لِلجِنسِ، وَمَنعَ وَصفَ الوجهِ والعَبد][(1)] لاستِغراقِهما الجِنسَ جَميعَهُ.

الثالِثُ: إضافةُ (أَفْعَلَ) إلى ما هُوَ بَعضٌ لَهُ، [نحوُ][(2)] قَولِكَ: أَفْضَلُ القَوْمِ، وَهذا القِسمُ يعتَقِدُ فِيهِ أكثرُ الكُوفِيِّينَ أَنَّهُ مَعرِفةٌ بِالإضافةِ، وَالبَصرِيُّونَ يَقُولُونَ هُوَ نَكِرةٌ[(3)]، وَيَعتَلُّونَ بِالسَّماعِ وَالقِياسِ، أَمَّا السَّماعُ فإنهم يَصِفُونَ بِهِ النَّكِرةَ، في قَولِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أفضلِ القَومِ، إِنَّهُ وَصفٌ لا بَدَلٌ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَولُ الشاعِرِ[(4)]:

فَلَمْ أَرَ قَومًا مِثلَنا خَيرَ قَومِهِم ... أَقَلَّ بِهِ مِنَّا عَلَى قَومِنا فَخْرا[(5)]

---

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من ج.

(٣) انظر رأي الفريقين البصريين والكوفيين في: الأصول ٢/ ٨.

واختار التنكير ابن السراج وأبو علي الفارسي، وفصَّل عبد القاهر في المسألة، ونقله المؤلف هنا. وأما سيبويه فهو يرى أن إضافة (أفعل) محضة مطلقًا.

انظر: الكتاب ١/ ٢٠٤، والأصول ٢/ ٧-٨، والمقتصد ٢/ ٨٨٤-٨٨٧، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٩٢٥-٩٢٦، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦١.

(٤) هو زيادة بن زيد الحارثي.

(٥) البيت من الطويل.

روي: لم أر بإسقاط الواو مخرومًا.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٨٣، والتنبيه على شرح مشكلاتها (رسالة علمية) ١٠٢، وشرح الحماسة =

فالهاءُ في (بِهِ) عائدةٌ إلى المَصدَرِ، وَالذي يَدُلُّ عَلَى المَصدَرِ (خَيرٌ)، فَلَو لم يَكُن صِفةً لَما دَلَّ عَلَى المَصدَرِ؛ لأنَّ البَدَلَ لا يَدُلُّ عَلَيهِ، ألا تَرَى كَيفَ دَلَّتِ الصِّفةُ عَلَيهِ في قَولِهِ[1]:

إذا نُهِيَ السفيهُ جَرَى إلَيْهِ ... وخَالَفَ والسَّفيهُ إلى خِلافِ[2]

أَي: جَرَى إلى السَّفَهِ، كَما دَلَّ عَلَيهِ الفِعلُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[3].

وَأَمَّا القِياسُ فإنَّ ابنَ السَّرَّاجِ ذَكَرَ أنَّ ما يُضافُ مِن هَذا القَبيلِ فَهُوَ بَعضُ ما يُضافُ إليهِ، فَلَو لم يَكُنْ في تَقديرِ الانفِصالِ لَكَانَ إضافةَ الشَّيءِ إلى نَفسِهِ، فَإنَّ أكثَرَ استِعمالِهِ بِـ(مِن)[4]، وَإذا اتَّصَلَ (أفعَلُ) بِـ(مِن) فلا بُدَّ أن يَكُونَ نَكِرَةً،

للمرزوقي ١/ ٢٤٤، والحلل ١٣٣، والقرط على الكامل ٢٠٣، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٩٢٦، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦٤.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الوافر.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٤، ومجالس ثعلب ١/ ٧٥، وتأويل مشكل القرآن ٢٢٧، وتفسير الطبري ٤/ ١٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٤٨، والخصائص ٣/ ٤٩، والمحتسب ١/ ١٧٠، وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٣، ١٦٩، ٢/ ٣٦، ٣٨٥، والإنصاف ١/ ١٤٠، وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٦.

(٣) آل عمران: ١٨٠.

(٤) في ج: استعماله عن.

وَكذلِكَ هُوَ في الإضافةِ، إذْ ذَلِكَ هُوَ القَصدُ[١]، وَتحقِيقُ الكَلامِ أنَّ (أفضَلَ القومِ) على ضَربَينِ[٢]:

أحَدُهما: أن تُريدَ (مِن) وتحذفَها وَتُضِيفَ، وَهذِهِ إضافةٌ لَيسَت بمحضَةٍ، لإرادةِ (مِن).

وَالثاني: أن يَكُونَ التَّقدِيرُ: المَعرُوفُ بِالفَضلِ، ثمَّ تُضِيفُ كما تَقُولُ: فاضِلُ القَومِ، فَلا يَكُونُ مُشارِكًا لَهُم في الفَضلِ، وَلا مُفَضَّلاً عَلَيهِم، وَإذا قُلتَ: زَيدٌ أفضَلُ القَومِ، وَأنتَ تجعَلُهُ واحِدًا مِنهُم، فَهُوَ يُشبِهُ قَولَكَ: زَيدٌ أفضَلُ مِنَ القَومِ، مِن وجهٍ، وَيُفارِقُهُ مِن وَجهٍ، أمَّا المفارقةُ فَلِما في (مِن)؛ لأنَّهُ لَيسَ مِن جملَتِهِم، وَإذا أضَفتَ كانَ مِن جملتِهم، وَأمَّا المُشابهةُ فإنَّكَ بها تَعرِفُ أنَّهُ يَزِيدُ فَضلُهُ عَلَى فَضلِهِم، وَإذا قَصَدتَ فِيها مَعنى (مِن) كُنتَ كأنَّكَ قَد قُلتَ: زَيدٌ إنسانٌ يفضُلُ القومَ، وَهُوَ مِن جملَتِهِم، وَإذا لم تَقصِدْ مَعنى (مِن) فَكَأنَّكَ قُلتَ: زَيدٌ المعرُوفُ بِالفضلِ مِن بَينِهم.

وقَالَ بَعضُهُم[٣]: إذا قُلتَ: أفضَلُ القَومِ، فَهُوَ مُنفَصِلٌ مِن وَجهٍ وَغيرُ مُنفَصِلٍ مِن وَجهٍ، أمَّا وَجهُ انفِصالِهِ فَتَصَوُّرُ مَعنى (مِن) فِيهِ، وَأمَّا وَجهُ اتِّصالِهِ فإنَّكَ إذا قُلتَ: زَيدٌ أفضَلُ مِنَ القومِ، لم يَكُن مِنهُم، فلا يجِبُ أن يُحمَلَ عَلى

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ٧-٨.

(٢) انظر هذا التفصيل في: المقتصد ٢/ ٨٨٤.

(٣) هو عبد القاهر. انظر أقواله هذه في المقتصد ٢/ ٨٨٥-٨٨٨.

الإضافةِ غيرِ المحضةِ عَلَى الإطلاقِ، ألا تَرَى أَنَّ الأقوالَ التي مَضَت لأجلِ الإضافةِ لم تُفِدِ الإضافةُ فِيها شَيئًا غَيرَ الذي يُفِيدُ عَدَمُها، والقَولُ فيهِ أَنَّ التَّغيُّرَ في (أفعلَ) مِن وَجهَينِ:

أَحَدُهما: حَذفُ (مِن) مِنهُ، كما حُذِفَ التَّنوينُ مِن (ضاربٍ).

الثاني: أنَّ المحذُوفَ مِنهُ كَلِمةٌ عَلَى حَرفَينِ، وَالتَّنوِينُ عَلَى حَرفٍ، / ١٢٧ أ فَلِهذا كانَتِ الإضافةُ فِيهِ أَغلَظَ، وَجَعَلَ لها حَظًّا مِنَ المَعنى الذي لا يُوجَدُ مَعَ عَدَمِها، وَهُوَ كَونُهُ مِن جُملَتِهم مَعَ الإضافةِ، وَإخراجُهُ مِنهُم مَعَ عَدَمِها، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ (أفضَل النَّاسِ) يُرادُ[(١)] بِهِ أَفضَلُ مِنَ النَّاسِ، قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾[(٢)] فَعَطَفَ عَلَى (أفعَلَ) التي للإضافةِ (مِن) في أَحَدِ القَولَينِ[(٣)]، وَقَد يجُوزُ أَن يَكُونَ: وَمِنَ الذِينَ أَشرَكُوا رَجُلٌ لَهُ رَهطٌ يَوَدُّ أَحَدُهُم، فَحَذَفَ[(٤)]. وَقِيلَ: لا تُضافُ إلاَّ إلى ما هِيَ بَعضُها، فَقَد دَخَلَ في حَيِّزِ اتِّساعِ إضافةِ الشَّيءِ إلى نَفسِهِ.

---

(١) في ج: يُريدُ.

(٢) البقرة: ٩٦.

(٣) وهو الذي عليه الأكثرون. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٦٢، وتفسير الطبري ١/ ٤٢٨، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ١٧٨.

(٤) أجازه النحاس لغةً، قال: «ويجوز في العربية: ومن الذين أشركوا يود أحدهم، بمعنى: من الذين أشركوا قومٌ يود أحدهم. إلا أنَّ المعنى في الآية لا يحتمل هذا، وإن كان جائزًا في العربية». إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤٩، وجوَّزه غيره في الآية، إذ جعلوا الوقف على (حياة) تامًّا. انظر: المكتفى للداني =

وَهذا القِسمُ الذي هُوَ (أَفعَلُ) يُستَعمَلُ عَلَى ثَلاثةِ أَضرُبٍ:

أَحَدُها: أَن يَتَّصِلَ بِـ(مِن) وَهذا القِسمُ يَكُونُ للذَّكَرِ وَالأُنثى، وَالاثنَينِ وَالجَمعِ، عَلَى صُورةٍ واحدةٍ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ مَعنى قَولِكَ: زَيدٌ أَفضَلُ مِن عَمرٍو: زَيدٌ يَزِيدُ فَضلُهُ عَلَى فَضلِ عَمرٍو، فَمَعناهُ الفِعلُ وَالمَصدَرُ، وَكِلاهما لا يُثَنَّى وَلا يُجمَعُ وَلا يُؤَنَّثُ[1]، وَقِيلَ: مَعناهُ مَعنى (بَعضٍ)؛ لأَنَّهُ بَعضُ ما يُضافُ إِلَيهِ وَ(بَعضٌ) لا يُثَنى وَلا يجمعُ وَلا يُؤنثُ، وَقِيلَ: مَعناهُ مَعنى الجُملةِ، وَالجُملةُ لا تُثَنَّى وَلا تُجمَعُ وَلا تُؤنثُ، وَإذا استَعمَلتَهُ بِـ(مِن) لم يَدخُلهُ الأَلِفُ واللامُ، وَلا الإضافةُ، وَذَلِكَ لأَنَّ (مِن) تُخَصِّصُهُ، وَاللامُ تجعَلُهُ بِحَيثُ تُطرَحُ اليَدُ عَلَيهِ، وَالإضافةُ كَالأَلِفِ وَاللاَّمِ، فَإذا كانَ (أَفعَلُ) صِفةً لم يَحسُنْ حَذفُ (مِن) مِنهُ، وَإنْ كانَ خَبَرًا جازَ حَذفُها، وَالعِلَّةُ في ذَلِكَ أَنَّ الخَبَرَ يجوزُ حَذفُ جميعِهِ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ حَذفُ بَعضِهِ والاجتِزاءُ بِبَعضِهِ، كما وَرَدَ: ضَربي زَيدًا قائمًا، وَالصِّفةُ لا يجُوزُ حَذفُها، فلا يجُوزُ حَذفُ بَعضِها، فأمَّا قَولُهُ عَلَيهِ السَّلامُ: «لا صلاةَ لِجارِ المَسجِدِ إلاَّ في المَسجِدِ»[2] فإنَّ جماعةً يُقَدِّرُونَهُ

١٩٦. وانظر القولين في: كشف المشكلات ١/ ٧٧، وتفسير ابن عطية ١/ ١٨٢.

(١) انظر: الأصول ٢/ ٧.

(٢) رواه الشافعي في الأم، وعبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن علي رضي الله عنه. ورواه مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم الدارقطني في سننه، والحاكم. انظر: الأم ٧/ ١٦٥، ومصنف عبد الرزاق ١/ ٤٩٧، ومصنف ابن أبي شيبة ١/ ٣٠٣، وسنن الدارقطني ١/ ٤١٩، وشرح معاني الآثار ١/ ٣٩٤، و المستدرك ١/ ٣٧٣.

بِكاملةٍ[١]، وَهذا نَقضٌ لِما أَصَّلناهُ[٢]، وَالتَّقدِيرُ عِندِي: لا كَمالَ صَلاةٍ، فَحَذَفَ المُضافَ وَأَقامَ المُضافَ إِلَيهِ مُقامَهُ[٣].

فَإذا أَدخَلتَ الأَلِفَ وَاللامَ لَزِمَتْ تَثنِيَتُهُ وَجمعُهُ[٤]، وَجَعَلُوا مُؤَنَّثَهُ عَلَى غَيرِ صِيغةِ مُذَكَّرِهِ، لِيُعْلِموا بِذلِكَ أَنَّهُ غَيرُ جارٍ عَلَى الفِعلِ، فَقالُوا فِيهِ: الفُعْلَى، وَإنما كانَ كَذلِكَ؛ لأنَّ التَّثنِيةَ وَالجمعَ هُوَ الأَصلُ، وَإنما امتَنَعَتْ تَثنِيةُ الأَوَّلِ وَجمعُهُ لِعلَّةٍ، وَتِلكَ العِلَّةُ قَد زالَت فَعادَتِ الكَلِمةُ إلى الأَصلِ، فَتَقولُ: الزَّيدانِ الأَفضَلانِ، وَالزَّيدُونَ الأَفضَلُونَ وَالأفاضِلُ، وَهِندُ الفُضْلَى، والهِندانِ الفُضلَيَانِ، وَالهِنداتُ الفُضلَياتُ وَالفُضْلُ.

وَالثالِثُ: الإضافةُ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ التثنِيةُ وَالجَمعُ وَعَدَمُهُما، عَلَى طَرِيقَينِ مختَلِفَينِ، فَإذا قَصَدْتَ بِقَولِكَ: زَيدٌ أَفضَلُ النَّاسِ، إلى أَنَّ فَضلَهُ يَزِيدُ عَلَى فَضلِهِم لَن تُثَنِّيَ وَلَن تجمَعَ بِتَثنِيةِ (زَيدٍ) وَجمعِهِ؛ لأَنَّكَ قَصَدْتَ بها ما قَصَدْتَ بِـ(مِن)، وَهَذا هُوَ الأَكثَرُ، وَإن قَصَدْتَ بِهِ المَعرُوفَ بِالفَضلِ مِنَ النَّاسِ كما تَقُولُ: الفَرَزدَقُ أَشعَرُ قَومِهِ، لا تُرِيدُ أنهم شُعراءُ وَهُوَ يَزِيدُ شِعرُهُ عَلَى شِعرِهم، بَل هُوَ المعرُوفُ بِالشِّعرِ مِن بَينِهِم، وَلا تَتَعَرَّضُ لَهُ بِمَدحٍ وَلا ذَمٍّ جازَتْ تَثنِيَتُهُ وَجمعُهُ وَتَأنِيثُهُ،

---

(١) منهم ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٧٢.

(٢) من عدم جواز حذف الصفة.

(٣) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه ٣/ ٤٧٠.

(٤) هذا الضرب الثاني من استعمالات (أفعل).

كَتَأْنِيثِهِ وَمَعَهُ الأَلِفُ واللامُ، فَتَقُولُ: زَيدٌ أعظَمُ النَّاسِ، وَهِندٌ عُظمَى النَّاسِ، فأمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ(١):

تَــرَاهُ الــضَّبعُ أعظَمَهُــنَّ رَأسًــا(٢)

فَالقِياسُ: عُظماهُنَّ رَأسًا؛ لأنَّ الضَّبُعَ مُؤنَّثٌ كَقَولِهِ(٣):

منحتــــك عُظْماهــــا ســــنامًا...(٤)

---

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- حبيب بن عبد الله الأعلم الهذلي.

ب- ساعدة بن جؤية الهذلي.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

جُراهمةً لها حِرَةٌ وثِيلُ

والجراهمة: العظيمة الرأس. وجعلها خُنثى: لها حرة وثيل. (عن ديوان الهذليين).

وفي شرح أشعار الهذليين والمعاني الكبير ضبط الضُّبع بضم الضاد، على أنه جمع .

انظر: ديوان الهذليين (شعر حبيب الأعلم) ٢/ ٨٧، وشرح أشعارهم ٢/ ٣٢٢، والمعاني الكبير ١/ ٢١٨، وتهذيب اللغة ١/ ٣٦٢ (جعر)، والخصائص ١/ ٢٦، والمخصص ٨/ ٧١، ١٦/ ١٧٧، واللسان ٤/ ١٤٠ (جعر)، ١٢/ ٩٧ (جرهم).

(٣) هو المخبَّل السعدي.

(٤) بعض بيت من الطويل، وتمامُهُ:

... أو انــــبرى　　　برِزْقِــكَ بَــرَّاقُ المَنُــونِ أريــبُ

وفي مصدريه: (غبقتُك) بدل (منحتُك).

انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٨، والأغاني ١٣/ ١٩١.

وَهُوَ يَقصِدُ النُّوقَ، هَكذا ذَكَرَ الفارِسِيُّ[١]، وَعِندِي أَنَّهُ قَصَدَ أَنَّ الضَّبُعَ يَقَعُ عَلَى الذكَرِ وَالأُنثى، كَما حُكِيَ[٢]، فَقَد جَرَى عَلَى القِياسِ في تَغلِيبِ المُذَكَّرِ عَلَى المُؤَنَّثِ، وَبعضُهُم يُجِيزُ في المُؤَنَّثِ أَفْعَلُهُنَّ[٣]، وَغَيرُهُ أولى، وَأَبو عَلِيٍّ يجعَلُ هَذا بمنزلَةِ تَذكِيرِ المُؤَنَّثِ، وَعَلى هَذا قَولُهُ[٤]:

وَقَـــد مـــاتَ خَـــيراهُمْ ...[٥]

وَقَالَ الشاعِرُ[٦]:

وأُمُّهُـــمْ خَـــيرَةُ النِّـــساءِ عَـــلَى ... ما خـانَ مِنها الـدِّحاقُ وَالأَتَـمُ[٧]

---

(١) لم أقف على قوله.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٥٨.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٦-٢٣٢٧.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) بعض بيتٍ من الطويل، وتمامهُ:

... فلـــــم يُهلِكـــــاهمُ ... عـــشيَّةَ بانـــا رهـــطِ كعـــبٍ وحـــاتمِ

وروي: (فلم يُخزِ رهطه) بدل (فلم يهلكاهم).

الشاهد فيه: (خيراهم) حيث ثنى (خيرًا) وهو اسم تفضيل.

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٧٦٤، والتعازي والمراثي للمبرد ٥٣، والكامل ١/ ٢٩١، واللسان ٤/ ٢٦٧ (خير).

(٦) هو الجُميح الأسدي.

(٧) البيت من المنسرح.

روي: (وأمها) و(وأمكم) بدل (وأمهم).

خان: نقص. والدحاق: خروج الرحم عند الولادة. والأتم: إفضاء أحد المسلين على الآخر. يتهكم بهم.

=

/ ١٢٧ ب وَقالَ حَسَّانُ(١):

لَعَنَ اللهُ شَرَّةَ الدُّورِ كُوثَى ... ورَماها بالذُّلِّ والإمْعارِ
لستُ أعني كُوثى العراقِ ولكنْ ... شَرَّةُ الدورِ دُوْرِ عبدِ الدَّارِ(٢)

(عن شرح اختيارات المفضل).

الشاهد فيه: تأنيث (خير) بالتاء، وهو اسم تفضيل.

انظر: المفضليات ٤٣، وشرحها للأنباري ١/ ٨٥، ومقاييس اللغة ٢/ ٣٣٢ (دحق)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٧٠٨، وشرح اختيارات المفضل ١/ ٢٠٧.

(١) هو حسان بن ثابت بن المنذر. من بني النجار. (ت ٥٤ هـ) شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه. قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هجاه المشركون: أجب عني ومعك روح القدس.
انظر: الأغاني ٤/ ١٣٩، وتهذيب التهذيب ٢/ ٢١٦، وسير أعلام النبلاء ٢/ ٥١٢.

(٢) البيتان من الخفيف.

روي:

لعنَ اللهُ منزِلًا بطنَ كُوثى ... ورماهُ بالفقرِ والإمعارِ
ليسَ كوثى العِراقِ أعني ولكن ... كُوثةُ الدَّارِ دارِ عبدِ الدَّارِ

كوثى اسم لموضعين، بسواد العراق، وموضع بمكة. (عن معجم البلدان)، والإمعار: قلة النبات. (عن العين ٢/ ١٣٩ (معر).

الشاهد فيه: (شرة) حيث أتى باسم التفضيل مؤنثًا بالتاء.

انظر: ديوان حسان ٢٨١، وتهذيب اللغة ١٠/ ٣٤٠ (كوث)، وغريب الحديث للخطابي ٣/ ٧٢، ومعجم ما استعجم ٤/ ١١٣٨، والفائق ١/ ١٢٦، ومعجم البلدان ٤/ ٤٨٧، واللسان ٢/ ١٨٢ (كوث)، وتاج العروس ٥/ ٣٣٧ (كوث).

وَجازَ تَأنِيثُهُ بِالتَّاءِ لِما عَدِمَ لفظَهُ الصيغة، وَقِيلَ فِيهِ غَيرُ ذَلِكَ، وَلا يجوزُ اجتِماعُ شَيئينِ مِنها فِيهِ، فَأَمَّا قَولُ الشاعِرِ[١]:

وَلَسْتَ بِالأكثرِ منهم حَصًى ... وإنما العِزَّةُ للكاثِرِ[٢]

فَلَيسَ هَذِهِ (مِن) هِيَ التي في قَولِكَ: زَيدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، وَإنما هِيَ ظَرفِيَّةٌ بِتَقدِيرِ (في)، فَيعمَلُ فِيها (أفعَلُ) عَمَلَهُ في الظَّرفِ في قَولِهِ[٣]:

وإني رأيت العِرْضَ أحوجَ ساعةً ... إلى الصَّونِ مِن رَيطٍ يمانٍ مُسَهَّمِ[٤]

---

(١) هو الأعشى.

(٢) البيت من السريع.

الحصى: العدد الكثير. عن (العين)

انظر: الصبح المنير ١٠٦، والعين ٣/ ٢٦٧ (حصي)، ونوادر أبي زيد ١٩٦، والاشتقاق ٦٥، والشيرازيات ١/ ٢١-٢٢، والتكملة ٣٢١، والخصائص ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٣٤، ومقاييس اللغة ٥/ ١٦١ (كثر)، والمفصل ٢٣١، وشرحه ٦/ ١٠٠، ١٠٣، واللسان ٥/ ١٣٢ (كثر)، ٩/ ١٤٧ (سدف)، ومغني اللبيب ٧٤٤، وشرح شواهده ٢/ ٩٠٢، وخزانة الأدب ٨/ ٢٥٠.

(٣) هو أوس بن حجر.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (فإنا رأينا) بدل (وإني رأيت)، و(من برد) بدل (من ريط).

والرَّيط: كل مُلاءة لم تكن لِفقين، وكل ثوب رقيق. والمسهَّم: المخطط. (عن إيضاح شواهد الإيضاح)

الشاهد فيه: أحوج ساعةً، حيث إن (ساعة) ظرف معمول لأحوج.

انظر: ديوان أوس ١٢١، والتكملة ٣٢١، والحلبيات ١٧٩، والتنبيه على مشكلات الحماسة ٢١٨-٢١٩، (رسالة علمية) والمخصص ١٦/ ٨٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥٢٩، وشرح المفصل ٢/ ٦١، ٦/ ١٠٤، وشرح الكافية ٢/ ١/ ٧٧٥-٧٧٦، واللسان ٥/ ١٣٢ (كثر)، وخزانة الأدب ٨/ ٢٦٣.

كَأَنَّهُ قالَ: وَلَستُ بِالأَكثرِ فِيهِم حَصىً، أي: المعرُوف بِكَثرةِ ذَلِكَ فِيهِم، وَقالَ عُثمانُ: (مِن) في مَوضِعِ الحالِ مِنَ التَّاءِ في (لَسْتُ)[1]، وَهَذا مُشكِلٌ؛ لأنَّ (حَصىً) مَنصُوبٌ بِـ(أفعَلَ) [عَلَى التَّمييزِ][2]، فَكَيفَ يُفصَلُ بَينَهُ وَبَينَ مَعمُولِهِ بمعمُولِ (لَيسَ)؟ وَإنما هِيَ حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ في (الأَكثرِ).

وَإذا أَضَفتَهُ بِتَقدِيرِ (مِن) وَجَبَ أَن يَكُونَ المُضافُ إليهِ قَد شَارَكَ الأَوَّلَ في الصفةِ، إلاَّ أَنَّ الأَوَّلَ يَنفَرِدُ بِزيادةِ المَعنى الذي قَصَدتَهُ، فلا تَقُولُ: زَيدٌ أَفضَلُ الخَيلِ؛ لأَنَّهُ لَيسَ مِنهُم، وَيَجُوزُ أَن تَقُولَ: المَلَكُ أَفضَلُ مِنَ الإنسانِ، لِظُهُورِ (مِن) وَقُوَّتِها، وَلأَنَّهُ قَد يُوجَدُ لإنسانٍ فَضِيلةٌ، إلاَّ أَنَّ الجِنسِيَّةَ لا تَلزَمُ في (مِن)، وَإنما تَلزَمُ مُشارَكتُهُ في الوَصفِيَّةِ، فأمَّا قَولُ الشاعِرِ[3]- أَنشَدَهُ أَبو عَلِيٍّ[4] وَكانَ يَتَعَجَّبُ مِنهُ وَيَراهُ مِن أَخلاطِ الأَعرابِ[5]-:

نحنُ بِغَرسِ الوَدِيِّ أَعلمُنا ... مِنَّا بِطَعنِ الكُماةِ في السُّدَفِ[6]

---

(١) انظر: الخصائص ٣/ ٢٣٤.

(٢) في د.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- سعد القرقرة.

ب- قيس بن الخطيم.

(٤) في الشيرازيات ٢/ ٤٥٤.

(٥) نقل هذا عنه ابن هشام في المغني ٥٧٧.

(٦) البيت من المنسرح.

فَجَمَعَ بَينَ (نا) وَبينَ (مِن)، وَالجوابُ عَنهُ: أَنَّ (نا) تَأكِيدٌ لِلمُضمَرِ في (أَعلَم)، إلاَّ أَنَّهُ كانَ قِياسُهُ أن يَأتِيَ بِضَمِيرٍ مُنفَصِلٍ، فَجاءَ بِالمُتَّصِلِ فَأَوقَعَهُ مَوقِعَهُ، كما قالَ:

فَما أُبالي إذا ما كُنتِ جارَتَنا ... ألاَّ يُجاوِرَنا إلاَّكِ دَيَّارُ[1]

يُرِيدُ: إلاَّ إيَّاكِ، وَيُجَوِّزُ الفارِسِيُّ أن تَكُونَ الواوُ في قَولِهِ[2]:

وَجِيرانٍ لَنا كانُوا كِرامِ[3]

تَأكِيدًا لِما في (لَنا) مِنَ الضَّمِيرِ، وَهِيَ مُشتَغِلَةٌ بِغَيرِهِ[4]، وَذَكَرَ بَعضُهُم أَنَّ (نا) مِن (مِنَّا) تَأكِيدٌ لِـ(نا) في (أَعلَمُنا)[5]، فَجاءَ بِحرفِ الجَرِّ إعلامًا أَنَّ الإضافةَ

روي: (بركض الجياد) بدل (بطعن الكماة)، و(السُّلف) بدل (السدف).

الودي: صغار النخل. والسدف: الظلمة. (عن شرح أبيات مغني اللبيب).

انظر: غريب الحديث لابن سلام ٤/ ٢٠٢، والفاخر ٧١، وتهذيب اللغة ١٢/ ٤٣٣ (سلف)، والصحاح ٤/ ١٣٧٢ (سدف)، ومقاييس اللغة ٣/ ١٤٨ (سدف)، ومجمع الأمثال ١/ ١٦٣، وضرائر الشعر ٢٨٣، واللسان ٩/ ١٤٧ (سدف)، ١٥/ ٣٨٦ (ودي)، ومغني اللبيب ٥٧٧، وشرح شواهده ٢/ ٨٤٥، وشرح أبياته ٦/ ٣٣٥.

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) عجز بيتٍ من الوافر، وصدره: فكيف إذا رأيتَ دِيارَ قومٍ

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٨٣٥، والكتاب ٢/ ١٥٣، والمقتضب ٤/ ١١٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٠٠، ٣/ ١٥، والأزهية ١٨٨، واللآلئ ٢/ ٧٥٨، والحلل ٥٩، وأسرار العربية ١٣٤، واللسان ١٣/ ٣٦٧ (كون)، ومغني اللبيب ٣٧٧، وخزانة الأدب ٩/ ٢١٧

(٤) انظر: البصريات ٢/ ٨٧٥.

(٥) انظر: ضرائر الشعر ٢٨٣.

في تَقدِيرِ (مِن)، فَلِذلِكَ جاءَ بِـ(من)، وأيضًا فإنَّ (مِن) قَد يَدخُلُ عَلَى مُفرَدٍ مُعَيَّنٍ، وَإذا لم يَكُن (مِن) لم يجُز ذَلِكَ، تَقُولُ: زَيدٌ أفضَلُ مِن عَمرٍو، وَلا تَقُولُ: زَيدٌ أفضَلُ الرَّجُلِ، وَهُوَ واحِدٌ، فإن قُلتَ: أفضَلُ رَجُلٍ جازَ.

وَأجازَ الكُوفيُّ: أفضَلُ قائمٍ إخوتُكَ، بِتَقدِيرِ: مَنْ قامَ، وَلم يُجِيزُوا: أفضلُ رَجُلٍ إخوتُكَ[١]، وَكَذلِكَ جميعُ الأَسماءِ، وَقِيلَ: إنها قَد تَأتي وَلَيسَ المَعنى بِمُشتَرَكٍ بَينَهُما، أو تَقدِيرُها كَقَولِهِ تَعالى: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ يَوۡمَئِذٍ خَيۡرٞ مُّسۡتَقَرّٗا وَأَحۡسَنُ مَقِيلٗا﴾[٢]، وَلَيسَ في مُستَقَرِّ أهلِ النَّارِ خيرٌ، فأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾[٣] وَإن كانَ لا خالِقَ إلاَّ اللهُ، فَإنَّهُ قِيلَ هَذا عَلَى زَعمِ مَن زَعَمَ غيرَ هَذا، فَجاءَ عَلَى طَرِيقِ الحِكايةِ كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾[٤]، وَقَد قِيلَ: إنَّهُ يُقالُ: (خَلَقْتُ) في الآدَمِيِّ، فأمَّا قَولُ الشاعِرِ[٥]:

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٥٣١.

(٢) الفرقان: ٢٤.

(٣) المؤمنون: ١٤.

(٤) الدخان: ٤٩.

(٥) لرجل أو امرأة من العرب مر بها عُبيد الله بن جعفر بن أبي طالب، أو عبيد الله بن العباس، وللبيت قصة. انظر: مصادر التخريج التالية.

وَإِلاَّ فَمِـــن آلِ الْمُـــرارِ فَـــإنهم ... مُلُوكٌ عِظامٌ مِن مُلُوكٍ أعاظِمِ[(١)]

فشاذٌّ، وَيَنبَغِي أَن يَكُونَ استعمَلَ (أعظَم) بِمعنى: عَظِيم، كَما قالَ تَعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[(٢)]، وَكَما قَالُوا: اللهُ أَكبرُ، بمعنى: كَبِير، وَعَليهِ قَولُ الشاعِرِ[(٣)]:

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنى لَكُم ... بَيْتًا دَعائمُـهُ أَعَـزُّ وَأَطْـوَلُ[(٤)]

أي: عَزِيزةٌ طَوِيلةٌ، وَقالَ سِيبويهِ: لا تَقُلْ قَومٌ أصاغِرُ، وَلا نِسوةٌ صُغْرٌ[(٥)]، فأمّا قَولُ الشاعِرِ[(٦)]:

قُبِّحـتُمْ يـا آلَ زَيـدٍ نَفَـرا ... أَلأَمُ قَـوْمٍ أصـغَرًا وأكـبرا[(٧)]

---

(١) البيت من الطويل.

انظر: الفاضل ٣٢، وتاريخ دمشق ٢٧/ ٢٨١، وشرح الكافية ٢/ ١/ ٧٨١، وخزانة الأدب ٨/ ٢٨٢.

(٢) الروم: ٢٧.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) البيت من الكامل.

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٧١٤، والعين ١/ ٧٦، ومجاز القرآن ٢/ ١٢١، وتفسير الطبري ٢١/ ٣٧، والزاهر ١/ ١٢٣، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ٢٢٨ (عز)، والصاحبي ٤٣٤، والمفصل ٢٢٩، وسفر السعادة ٢/ ٦٠٤، وشرح المفصل ٦/ ٩٧، وشرح التسهيل ٣/ ٦٠، وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٣.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) من الرجز.

انظر: المقتضب ٣/ ٢٤٧، والكامل ٢/ ٨٧٧، وشرح الكافية ٢/ ١/ ٧٨٠، والمصباح المنير ٢٧١، وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٦.

فشاذٌّ، وَيجُوزُ أَن يَكُونَ بمعنى: صِغار وَكِبار، وَهذا الذي غلَّطَ أَبا نُوَاسٍ(١) حتى قالَ:

كَأنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِن فَوَاقِعِها(٢)

فَأَتى بهما بِغَيرِ أَلِفٍ وَلامٍ، وَلا يجوزُ: زَيدٌ أَفضَلُ إخوَتِهِ(٣)؛ لأَنَّكَ لَمَّا أَضَفْتَ الإخوَةَ إِلَيهِ خَرَجَ مِنهُم، فَلَمَّا خَرَجَ مِنهُم لم يجُزْ إضافَةُ (أَفعلَ) إِلَيهِم، / ١٢٨ أ وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ لَو قِيلَ لَكَ: مَنْ إخوةُ زَيدٍ؟ لم تَعُدَّهُ مِن جملَتِهِم، وَلَو قُلتَ: زَيدٌ أَفضَلُ الإخوةِ، كانَ حَسَنًا؛ لأَنَّكَ لَو قِيلَ لَكَ: مَنِ الإخوةُ؟ لَعَدَدْتَهُ مِن الجماعةِ، وَجوَّزَ بَعضُهُم: زَيدٌ أَفضَلُ إِخوَتِهِ(٤)، وَاستَدَلَّ بِقَولِ الشاعِرِ(٥):

---

(١) هو الحسن بن هانئ بن صباح. أبو علي. (ت ١٩٥هـ)، شاعر عباسي ذائع الصيت، طلب الحديث، والنحو، ثم انصرف إلى الشعر، وله شعر في الزهد والتوبة. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٧٨٤، وتاريخ بغداد ٨/ ٤٧٥، وسير أعلام النبلاء ٩/ ٢٧٩.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حصباءُ دُرٍّ عَلَى أرضٍ مِنَ الذهبِ

انظر: ديوان أبي نواس ٧٢، وتاريخ بغداد ٨/ ٢٨٥، ومجمع الأمثال ١/ ١٣٩، والمفصل ٢٣٠، وشرحه ٦/ ١٠٢، ومغني اللبيب ٤٩٨، وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٧.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٢٢٦، والخصائص ٣/ ٣٣٣، وهي مسألة مشهورة، جاءت في مناظرة السيرافي لمتى المنطقي. انظر: الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٠٧، والحدود للرماني ٧٦.

(٤) نسب للكوفيين إجازته، انظر: القرط على الكامل ٢٠٣، وأشار أبو حيان إلى إجازته عند بعضهم. انظر: البحر المحيط ١/ ١٤٤، والبرهان ٤/ ١٦٨.

(٥) هو دريد بن الصمة.

قَتَلْتُ بِعَبدِ الله خَيرَ لِداتِهِ ذُؤابًا فلم أفْخَرْ بِذاكَ وَأَجزَعا[(١)]

وَلَيسَ الأَمرُ كَذلِكَ؛ لأنَّ (خَيرًا) يَكُونُ حالاً مِن (ذُؤابٍ)، وَالهاءُ لِعَبدِ الله، كَأَنَّهُ قَالَ: قَتَلْتُ بِعَبدِ الله ذُؤابًا خَيرَ لِداتِ عَبدِ الله، وَأَنشَدُوا[(٢)]:

يا خيرَ إخْوانِهِ وأفْضَلَهُمْ[(٣)]

وَهَذا غَيرُ مَعرُوفٍ عِندَ بَصرِيٍّ البَتَّةَ، فَإن جَعَلْتَ الهاءَ عائدةً[(٤)] إلى غَيرِ (خَيرٍ) صَحَّتِ المسألةُ، فإن جَعَلتَ (خَيرًا) في البيتِ الأَوَّلِ حالاً فَهُوَ عَلَى ما

---

(١) البيت من الطويل.

روي عجزه: ذؤابَ بن أسماء بن زيد بن قاربِ

وروي: وخير شبابِ الناس لو ضمَّ أجمعا

انظر: ديوان دريد ٣٦، ١٣١، والأصمعيات ١١١، والكتاب ٣/ ٤٣، والاشتقاق ٢٩٢، والتبصرة ١/ ٤٠٠-٤٠١، وتحصيل عين الذهب ٣٩٨، واللآلئ ٢/ ٦٩٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٨، وحماسته ١/ ٤٥، وخزانة الأدب ٧/ ٣٠.

(٢) أنشده المبرد في الكامل ٣/ ١٤٦٢. وهو لأبي عبد الرحمن العتبيِّ.

(٣) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

عليهمُ راضيًا وغضبانا

وروايته في الكامل: (وأعطفهم) بدل (وأفضلهم).

قال المبرد: «قوله: «يا خير إخوانه» محالٌ وباطل، وذلك لأنه لا يُضافُ (أفعل) إلى شيءٍ إلا وهو جزءٌ منه».

انظر: القرط على الكامل ٢٠٣.

(٤) في ج: راجعة، وفي هامش أ عن نسخة.

ذَكَرُوا، وَإن جَعلْتَهُ مَفعُولاً بِهِ فَلا حُجَّةَ فِيهِ، وَأَجازَ بَعضُهُم: أحوجُ ما أنتَ إلَيهِ النَّحوُ[١]، فَأمَّا قَولُ الشاعِرِ[٢]:

إلى مَلِكٍ خَيرِ أربابِهِ ... وَإنَّا لِما كُلّ شَيءٍ قَرارا[٣]

فَالهاءُ في (أربابِهِ) تَعُودُ إلى المُلْكِ لا إلى (المَلِكِ)، كما كانَ الضَّمِيرُ في قَولِهِم: مَن كَذَبَ كانَ شَرًّا لَهُ[٤]، يَعُودُ إلى الكَذِبِ لا إلى (كَذَبَ).

وَالقِسمُ الرَّابعُ: إضافةُ الصِّفةِ إلى المَوصُوفِ، نحوُ: صلاةُ الأُولى، وَذَلِكَ أنَّنا إن قَدَّرناهُ عَلَى بابِهِ لم يَصِحَّ؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تُضافُ إلى المَوصُوفِ، وَالعِلَّةُ في ذَلِكَ أنَّ المَقصُودَ مِن الإضافةِ إنما هُوَ التَّعرِيفُ وَالتَّخصِيصُ، فَلو كانَ الشَّيءُ يُعرِّفُ نفسَهُ لم تكُن في إضافَتِهِ فائدةٌ؛ لأنَّ الأوَّلَ هُوَ الثاني، فَنحنُ نكتَفِي بِالأوَّلِ، فإذا ثَبَتَ ذَلِكَ وَقَد وَرَدَ مِثلُ هَذا، احتَجْنا إلى تَقدِيرِ شَيءٍ غَيرِ الظَّاهِرِ، فَيكونُ التَّقديرُ: صَلاةُ الساعةِ الأُولى، وَكذلِكَ: دارُ الآخِرةِ، دارُ الساعةِ الآخِرةِ، وَقالَ

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من المتقارب.

انظر: الصبح المنير ٣٩. ولم أجده في غيره.

(٤) القول في الكتاب ٢/ ٣٩١، والمقتضب ٢/ ١٣٦، والأصول ١/ ٧٩.

تَعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾[1]، وَقالَ تَعالى في مَوضِعٍ آخَرَ: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾[2] فَوَصَفَ بِها، فأمَّا قَولُ الشاعِرِ[3]:

وتَـرى الـذَّنِينَ عـلى مَراسِـنِهم ... يَـومَ الهيـاجِ كَـمازِنِ النَّمْـلِ[4]

وَالمازِنُ: النَّملُ، فإنهم جَعَلُوا المازِنَ هُنا بَيضَ النَّملِ، وَكَذلِكَ أَنشَدُوا:

قَـد أَقـسَمُوا لا يمنَحُونَـكَ نَفعـةً ... حَتـى تَمُـدَّ إِلَـيهِمُ كَـفَّ اليَـدا[5]

فَالكَفُّ بَعضُ اليَدِ، وَأَتى بِاليَدِ تامَّةً، وَتَرَكَ[6] حَرَكَةَ الدَّالِ عَلَى ما بِها، كَما رَوَاهُ الفارِسِيُّ[7] في قَولِهِ[8]:

---

(١) يوسف: ١٠٩.

(٢) الأنعام: ٣٢.

(٣) هو الحادرة.

(٤) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (الذميم) بدل (الذنين). وروي (مناخرهم) بدل (مراسنهم). وروي (الجثل) بدل (النمل).

وفي هامش ج فسر الذنين بالمخاط. والذميم مثله، وقيل: هو بثر يخرج في الأنف من الحر. (عن اللسان والتاج).

انظر: العين ٨/ ١٧٩ (ذم)، وجمهرة اللغة ١/ ٨٠ (ذمم)، والاشتقاق ١٨١، وتهذيب اللغة ١٣/ ٢٣٢ (مزن)، ١٤/ ٤١٦ (ذم)، والمبهج ٤٩، والمخصص ٥/ ٨٤، واللسان ١١/ ١٠٠ (جثل)، ١٢/ ٢٢٠، ٢٢٣ (ذمم)، ١٣/ ٤٠٦ (ذنن)، وتاج العروس ٣٢/ ٢٠٦ (ذمم).

(٥) البيت من الكامل. روي (بيعة) بدل (نفعة). ولم أقف على قائله.

انظر: جمهرة اللغة ٣/ ٤٨٥، والمخصص ٣/ ١٣٩، واللسان ١٥/ ٤٢١ (يدي)، والتاج ٤٠/ ٣٤١ (يدي).

(٦) في أ: فترك.

(٧) لم أقف على ذلك.

(٨) هو الفرزدق.

فلـو رضيتْ يَـدَايَ بهـا وَضَـنَّت   لَكَـانَ عَـلَيَّ لِلقَـدَرِ الخِيَـارُ[١]

فقالَ: يجوزُ أَن يَكُونَ (يَدايَ) قَد رَدَّ لامَها وَهِيَ مُفرَدةٌ، وَأَبقَى الحرَكةَ في العَينِ، وَالفرَّاءُ يجعَلُ الكلمةَ مُثَنَّاةً، لَكن لَمَّا كانَتا غَيرَ مُتبايِنَتَينِ أجراهما مُجرَى الواحِدةِ، وَلا يجيزُ عَلَى هَذا: الرَّجُلان قامَ.

قال أبو الفتح: «الثَّاني[٢]: نحوُ قَولِكَ: هَذا ثَوبُ خَزٍّ، فَالثَّوبُ[٣] بَعضُ الخَزِّ[٤]، وَهَذِهِ جُبَّةُ صُوفٍ، أَي [جُبَّةٌ][٥] مِن صُوفٍ»[٦].

قالَ سَعيدٌ: إذا صَحَّ أَن يَكُونَ الثاني خَبرًا عَنِ الأَوَّلِ، وَالأَولُ هُوَ بَعضُ الثاني، فالإِضافةُ بمعنى (مِن) إذا كانَ مُضافًا، نحوُ: ثَوبُ خَزٍّ؛ لأَنَّهُ يحسُنُ أَن

---

(١) البيت من الوافر. روي:

وَلَـو أَنِي مَلَكْـتُ يَـدِي وَنَفْـسِي   لَكَـانَ عَـلَيَّ لِلقَـدَرِ الخيَـارُ

وَرُوِيَ:

وَلَـو رَضِـيَت يَـدايَ بهـا وقَـرَّت   لكَـانَ لهـا عـلى القـدرِ الخيَـارُ

وروي: (فلو بخلت)، و(يداي بها وقلبي)، و(يداي بها ونفسي).

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٢٦٤، والكامل ١/ ١٩٨، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٣١٨، والزاهر ٢/ ١٩٨، والخصائص ١/ ٢٥٨، والصاحبي ٤٢٤، ومجمع الأمثال ٣/ ٦٣، وخزانة الأدب ٧/ ٥٥٣، ٥٥٦.

(٢) في اللمع: والثاني.

(٣) في اللمع: والثوب.

(٤) بعده في اللمع: أي ثوبٌ من خز.

(٥) سقط من أ.

(٦) اللمع ٨٠.

تَقولَ: الثوبُ خزٌّ، فَإن لم يجُزْ ذلِكَ كانَتِ الإضافةُ بمعنى اللامِ، نحوُ: غُلامُ زَيدٍ، فإنَّهُ لا يَصِحُّ أَن تَقُولَ: الغُلامُ زَيدٌ، وَهُوَ علَى ما كانَ؛ لأنَّ الغُلامَ لَيسَ بِزَيدٍ في الإضافةِ وَلا بَعضَهُ، وَخَبرُ المُبتَدَإِ إذا كانَ مُفرَدًا كانَ هُوَ المُبتَدَأَ، وَالثَّوبُ وَإن لم يَكُنْ كُلَّ الخَزِّ، فَقَد يُقامُ كُلُّ الشَّيءِ مُقامَ بَعضِهِ، عَلَى ما بَيَّنَّا. والإضافةُ بمعنى (مِن) إضافةُ بَعضِ الشَّيءِ إلى جِنسِهِ[1]. فإن قلتَ: يَدُ زيدٍ، ورَأسُ الفَرَسِ، فالإضافةُ بمعنى اللامِ؛ لأنَّهُ لَيسَ رَأسُ الفَرَسِ يَقَعُ عَلَيهِ اسمُ الفَرَسِ، وَلا يَدُ زَيدٍ يَقَعُ عَلَيها اسمُ زَيدٍ مُنفَرِدةً، كما يَقَعُ عَلَى الثَّوبِ اسمُ الخَزِّ مُنفَرِدًا، وَذَكَرَ الأَخفَشُ أَنَّكَ إذا قُلتَ: ثَوبُ قَزٍّ، جازَ، وإذا قلتَ ثَوبُ خَزٍّ، عَلَى تَقديرِ: ثَوبٌ مِن خزٍّ، لم يجُزْ؛ لأنَّ الخَزَّ دابَّةٌ، وَلَيسَ الدَّابةُ بِالثَّوبِ، والقَزُّ هُوَ الثَّوبُ[2]، وَيَجُوزُ في الثاني الرَّفعُ عَلَى عَطفِ البَيَانِ إذا لم تُقَدِّرْ فِيهِ الاشتِقاقَ، والوصفَ / ١٢٨ ب إذا قُدِّرَ فِيهِ الاشتِقاقُ، فَتُقَدِّرُ الخَزَّ بالنَّاعِمِ، وَالحَدِيدَ بِالصُّلبِ، هَذا مَعَ التَّنوِينِ، وَيجُوزُ نَصبُهُ عَلَى التَّمييزِ مَعَ تَنوِينِ الأولِ، فِيمَنْ قَدَّرَهُ عَطفَ بَيانٍ في الرَّفعِ، وَعَلى الحالِ فِيمن قَدَّرَهُ وَصفًا عِندَ بَعضِهِم، فإذا قُلتَ: ثَلاثمائةِ دِرهَمٍ، فإضافةُ الثلاثِ إلى مِائةٍ بِتَقدِيرِ (مِن)، وَإضافةُ المائةِ إلى دِرهمٍ بِتَقدِيرِ اللامِ؛ لأنَّ المِائةَ عَدَدٌ، وَالدِّرهَمُ مَعدُودٌ، وَجماعةٌ يَعتَقِدُونَ أَنَّ إضافةَ المِائةِ إلى الدِّرهَمِ بِتَقدِيرِ (مِن)،

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٥٣.

(٢) لم أقف عليه.

مِنهُمْ ابنُ السَّرَّاجِ؛ لأَنَّهُ قالَ[(١)]: إذا قُلتَ: ثَلاثةُ أثوابٍ وَمِائةُ دِرهَمٍ، فالثَّلاثةُ هِيَ الأَثوابُ؛ لأَنَّهُ اسمُها، وَكَذلِكَ: مِائةُ دِرهمٍ، ها هُنا في مَوضِعِ دَراهِمَ، كأَنَّهُ مِائةٌ مِن دَراهِم، وَالمِائةُ اسمُها، لا مِن حَيثُ هِيَ عَدَدٌ، إنما ذَلِكَ مِن جِهةِ المَعدُودِ، وَالعَرَبُ تُقيمُ العَدَدَ مُقامَ المَعدُودِ.

قالَ أبو الفتحِ: «وَاعلَمْ أَنَّ المُضافَ يَكتَسِي مِنَ المُضافِ إِلَيهِ كَثِيرًا مِن أَحكامِهِ، نحوَ التَّعريفِ، وَالاستِفهامِ، وَمَعنى الجَزاءِ، وَالعُمُومِ[(٢)]، وَيَأتي هَذا في أَماكِنِهِ إن شاءَ اللهُ»[(٣)].

قالَ سَعيدٌ: إنما يَكتَسِي المُضافُ مِنَ المضافِ إِلَيهِ شَيئًا؛ لأَنَّهُ جِيءَ بِهِ لَهُ، وَالمُعتَمَدُ عَلَى الأَوَّلِ وَالإخبارُ عَنهُ بِهِ، وَالثاني لم يجئْ لِمَعنىً في نَفسِهِ حَسْبُ، وَإنما جاءَ لِمَعنىً مُكَمِّلٍ لـلأَوَّلِ، وَلهذا أُعطِيَ الجَرَّ، وَلَيسَ لِلثَّاني حُكمٌ في نَفسِهِ، بَل يحدُثُ في الأَولِ الحكمُ الذي لَهُ، عَلَى أَنَّهُ لا يَزُولُ عَنهُ، كَالتَّعرِيفِ في غُلامِي، وَإن كانَ قَد يجيءُ في الأَلفاظِ ما هُوَ مُعَرَّفٌ، وَحُكمُهُ حُكمُ النَّكِرةِ، وَإن كانَ قَد حَصَلَ بِالإضافةِ نَوعُ اختِصاصٍ فَيَبْقَى الحُكمُ الذي لـلأَوَّلِ عَلَيهِ، إلاَّ ما ذَكَرناهُ مِنَ الاختِصاصِ، نحوُ: غَيرُك، وَمِثلُك؛ لأنهما لا يتعَرَّفانِ، وَإن كانا مُضافَينِ إلى مَعرِفةٍ؛ لأَنَّ كُلَّ ما عَداكَ غَيرُك، وَكُلَّ ما شَابَهَكَ مِثلُكَ، وَكَذلِكَ (وَاحِدُ أُمِّهِ)

(١) لم أقف عليه في الأصول.

(٢) في اللمع: والجزاء ومعنى العموم.

(٣) اللمع ٨٠.

وَ(عَبدُ بَطنِهِ)، وَجوَّزَ الخَليلُ أن يَقَعَ مَعرِفةً[١]، وَلَم يُجِز ذَلِكَ في: حَسَنِ الوَجهِ، لِقَولِهِم: الحَسَنُ الوَجهِ، وَالدَّليلُ عَلَى أَنَّ الحُكمَ المَوضُوعَ لَهُ الأَوَّلُ يَزُولُ وَيَحدِثُ فِيهِ الثاني حُكمَهُ قَولُ الشاعِرِ[٢]:

عَلا زَيدُنا يَومَ النَّقا رأسَ زيدِكُمْ   بِأَبْيَضَ مِن مَاءِ الحَدِيْدِ يَمانِ[٣]

فَزَالَ عَنهُ تَعرِيفُ العَلَمِيَّةِ، وَصَارَ تَعرِيفُهُ بِالإضافةِ، وَلهذا المَعنى لم يَجُز أن يُحكَى (زَيدُنا) في قَولِ مَن قالَ: رَأَيتُ زَيدَنا، في لُغَةِ الحِجازِيِّ؛ لأنَّ العَلَمِيَّةَ قَد زَالَت، كما لا تَقولُ: مَنَ الرَّجُل، في جوابِ مَن قالَ: رَأَيتُ الرَّجُلَ[٤].

وَيَكتَسِي الاستِفهامَ في قَولِكَ: غُلامَ مَنْ تَضرِبُ؟ حَتى لا يجوزَ دُخُولُ همزةِ الاستِفهامِ عَلَى (غُلامٍ) هُنا، وَالشَّرطَ في قَولِكَ: غُلامَ مَنْ تَضرِبْ أَضرِبْ، حَتَّى لا يَجُوزَ دُخولُ حرفِ الشرطِ، كما لا يجوزُ دُخُولُ همزةِ

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٤.

(٢) هو رجلٌ من طيِّئ.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (مشحوذ الغرار)، و(ماضي الشفرتين) بدل (من ماء الحديد).

انظر: الكامل ٣/ ١٠٧١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٢، ٤٥٦، وزهر الآداب ٢/ ١٠٣٢، والمفصل ٣٨، وشرحه ١/ ٤٤، واللسان ٣/ ٢٠٠ (زيد)، ومغني اللبيب ٧٥، وشرح شواهده ١/ ١٦٥، وشرح أبياته ١/ ٣٠٨، وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٤.

(٤) في أ: من الرجل.

الاستِفهـام، وَالبِـناءَ في قَولِـهِ تَعـالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[(١)] في أَحَـدِ القَـولَينِ[(٢)]، وَقِـراءَةِ مَـن قَـرَأَ[(٣)]: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[(٤)] في أَحَـدِ القَـولَينِ[(٥)]، وَيَـدُلُّكَ عَـلَى أَنَّ القِـراءَةَ بِـالرَّفعِ حَسَـنَةٌ قَولُـهُ تَعـالى: ﴿مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾[(٦)] بِـالجَرِّ، كَقَولِ الشاعِرِ:

لم يمنـعِ الشُّربَ مِنها غَـيرَ أَن نَطَقَـتْ
حمامـةٌ في غُصُـونٍ ذاتِ أَوقـالِ[(٧)]

---

(١) الأنعام: ٩٤.

(٢) البينُ هنا فسر بالوصل، أي تقطَّع وصلُكم. فاكتسى المضاف من المضاف إليه البناء ففتح (بين)، والموضع رفع. والقول الثاني: أنَّ المعنى على إضمار (ما)، والتقدير: لقد تقطع ما بينكم. أو: تقطع الأمر بينكم. وهذا القول الآخر. انظر: مجالس ثعلب ١/ ٣١٧، وتفسير الطبري ٧/ ٢٧٩، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٢٥.

(٣) قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي كر بالرفع، والباقون بالنصب. انظر: السبعة ٦٠٩، والتذكرة ٢/ ٦٩٣، والتيسير ١٦٤.

(٤) الذاريات: ٢٣.

(٥) هذا قول سيبويه، والقول الآخر هو أن النصب على المصدر، كأنه قال: إنه لحقٌّ حقًّا. انظر: الكتاب ٣/ ١٤٠، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٨٥، وتفسير الطبري ٢٢/ ٤٢٤، والأصول ١/ ٢٧٥، والخصائص ٢/ ١٨٢،والإنصاف ١/ ٢٩٠.

(٦) الكهف: ٦١.

(٧) سبق تخريجه.

بِفَتحِ (غَيرٍ)، وَإن كانَ فاعِلاً، وَكَذلِكَ قِراءةُ نافِعٍ[(١)] ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾[(٢)] بِفَتحِ المِيمِ، مَعَ عَدَمِ التَّنوينِ في (عَذابِ)[(٣)]، وَذَلِكَ لإضافَةِ هَذِهِ الأَشياءِ إلى غَيرِ المُتَمَكِّناتِ، فاكتَسَى البِناءَ مِنها، وَالتَّأنيثُ في قَولِهِ[(٤)]:

لَمَّا أَتَى خَبرُ الزُّبَيرِ تَواضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ وَالجِبالُ الخُشَّعُ[(٥)]

فأَنَّثَ السُّورَ لإضافَتِهِ إلى مُؤَنَّثٍ، وَكَذَلِكَ قِراءَةُ مَن قَرَأَ[(٦)] ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[(٧)] بِالتَّاءِ لإضافَةِ (بَعضٍ) إلى المُؤَنَّثِ، وَمِنهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ

---

(١) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو الحسن، (ت ١٦٩ هـ). أحد القراء السبعة. قرأ على عبد الرحمن بن هرمز، وعلى جمع من التابعين. وقرأ عليه خلق كثير، منهم ورش، وقالون، وإسماعيل بن جعفر. انظر: وفيات الأعيان ٥/ ٣٦٧، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٧، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٠.

(٢) المعارج: ١١.

(٣) وهي قراءة الكسائيّ، وقد اختلف عن نافع، فروي عنه بالإضافة مع الفتح، وروي بالإضافة مع الكسر. انظر: السبعة ٣٣٦، والتذكرة ٢/ ٤٥٩، والإقناع ٢/ ٧٩٢.

(٤) هو جرير.

(٥) البيت من الكامل.

انظر: ديوان جرير ٢/ ٩١٣، والكتاب ١/ ٥٢، ومجاز القرآن ١/ ١٩٧، والمقتضب ٤/ ١٩٧، والأصول ٣/ ٤٧٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧، والخصائص ٢/ ٤١٨، واللآلئ ١/ ٣٧٩، ٢/ ٩٢٢، والحماسة البصرية ٢/ ٦٠٦، وخزانة الأدب ٤/ ٢١٨.

(٦) هي قراءة الحسن. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦، وتفسير الطبري ١٢/ ٩٤، والمحتسب ١/ ٢٣٧، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٤.

(٧) يوسف: ١٠.

أَمْثَالِهَا﴾(١)، وَ(المِثْلُ) مُذكَّرٌ، وَقِيلَ: إنَّ مِثْلَ الحَسَنَةِ حَسَنَةٌ، وَالحَسَنَةُ مُؤنَّثَةٌ(٢)، وَالتَّذكِيرَ فِي قَوْلِهِ(٣):

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ ... عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ(٤)

فَتَدَبَّرْ هَذِهِ النُّكَتِ.

---

(١) الأنعام: ١٦٠.

(٢) انظر: التبيان ١/ ٥٥٢، والبرهان للزركشي ٣/ ٣٥٦.

(٣) هو جرير.

(٤) البيت من الوافر.

وقد روي عجزه: ... مُقلَّدةً من الأُمَّاتِ عارا

وروي: ... لدى حوضِ الحِمار على مثال

وروي (قمع) بدل (باب).

الشاهد فيه: عدم لحاق الفعل تاء التأنيث، مع أن الفاعل مؤنث حقيقي، والذي سوغ ذلك أن الفاعل اكتسب التذكير من المضاف إليه.

والمسوغ عند عامة من اطلعت عليه الفصل بين الفعل والفاعل.

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٨٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠٨، والمقتضب ٢/ ١٤٨، ٣/ ٣٤٩، والتكملة ٣٠٨، ٣٥٤، والخصائص ٢/ ٤١٤، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٨، والمفصل ١٨٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٦٣، ٤١٣، والإنصاف ١/ ١٧٥، وشرح المفصل ٥/ ٩٢، واللسان ١/ ٥٢٩ (صلب).

/ ١٢٩ أ قالَ أبو الفَتحِ -رَحمهُ اللهُ- :

«مَعرِفةُ ما يَتبَعُ الاسمَ في إعرابِهِ

وَهِيَ خمسةُ أَضْرُبٍ: وَصفٌ وَتَوكِيدٌ وَبَدَلٌ وَعَطفُ بَيانٍ وَعَطفٌ بحرفٍ[(١)]، فَأَربَعةٌ مِن هَذِهِ تَتبَعُ الأَوّلَ بِلا واسِطةٍ[(٢)]، وَواحِدٌ يَتبَعُ الأَوّلَ بِواسِطةِ[(٣)] حَرفٍ، وَهُوَ العَطفُ الذي يُسَمَّى[(٤)] نَسَقًا»[(٥)].

قالَ سَعيدٌ: التَّوابِعُ -كَما زَعَمَ- خَمسَةٌ - ما لم يمنَعْ مانِعٌ، إمّا في الأَوّلِ، وَإمّا في الثاني، مِن بِناءٍ، أو مُشابهةِ فِعلٍ، أو غَيرِ ذَلِكَ- عِندَ سِيبوَيهِ وَجماعةٍ مِنَ النُّحاةِ[(٦)]، وَقالَ قَومٌ: هِيَ سِتّةٌ[(٧)]، وَأَغفَلَ سِيبوَيهِ القِسمَ السّادِسَ في بابِ التَّوكِيدِ، وَسَنُبَيِّنُها إن شاءَ اللهُ.

واختَلَفَ النّاسُ في العامِلِ في الصِّفةِ وَالتَّوكِيدِ وَعَطفِ البَيانِ؛ فَزَعمَ قَومٌ أنَّ العامِلَ في التّابعِ مِنها هُوَ العامِلُ في المتبُوعِ، وَهَذا مَذهَبُ سِيبوَيهِ[(٨)].

---

(١) (بحرف) سقط من اللمع.

(٢) في اللمع: بلا توسط حرف.

(٣) في اللمع: بتوسط.

(٤) في اللمع: المسمّى.

(٥) اللمع ٨١.

(٦) منهم ابن السراج. انظر: الأصول ٢/ ١٩.

(٧) انظر: شرح شذور الذهب ٤٥٦.

(٨) انظر: الكتاب ١/ ٤٢١، وانظر: أسرار العربية ٢٦١.

وَقالَ الأَخفَشُ: العامِلُ في هَـذِهِ الأَشياءِ كَونهُا تابِعةً لما قَبلَها[(١)]، فَذلِكَ المَعنى هُوَ العامِلُ، بمنزلةِ الابتِداءِ، وَوُقوعِ الفِعلِ مَوقِعَ الاسمِ، فَحُجَّةُ الأَخفَشِ [هُـوَ][(٢)] أَنَّ في هَـذِهِ الأَشـياءِ مـا لا يَـصِحُّ أَن يَـلِيَ العامِـلَ، وَهُـوَ أَجمَـعُ وَأَكتَـعُ وَنحوُهما، فَلَمَّا كانا كَذلِكَ عُلِمَ أَنَّ العامِلَ فِيهِ غَيرُ العامِلِ في الأَوَّلِ.

وَاحتَجَّ أَيضًا بِأَنَّ الوَصفَ قَد يَكُونُ مُعرَبًا، وَالموصُوفُ مَبنِيًّا، نحو: يا زَيدُ الظَّرِيفُ، وَلا رَجُلَ فاضِلاً، فَ(زَيدٌ) مَبنيٌّ وَصِفَتُهُ مُرتَفِعةٌ ارتِفاعًا صَحِيحًا، فَلَو كَانَ العامِلُ في الصِّفةِ العامِلَ في الموصُوفِ لم تخَتَلِفْ حَركتاهما، فَتكونَ إحداهما إعرابًا وَالأُخرَى بِناءً، فَمَجِيءُ هَذا في النِّداءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ العامِلَ فِيهِما مختَلِفٌ، وَلأَنَّ (يا) لا يمكِنُ أَن تُلابِسَ (الظَّرِيفَ)[(٣)]، فَعَلِمنا أَنها لَيسَتْ عامِلةً فِيهِ، وَلَو عَمِلَتْ فِيهِ لم يَكُن عَمَلُها رَفعًا، وَكذلِكَ تَكُونُ الصِّفةُ مَبنِيَّةً وَالمُوصُوفُ مُعرَبًا، نحو: مَرَرْتُ بِزيدِ الذي في الدَّارِ، وَوَجَدْتُ لَهُ دَليلاً قَوِيًّا، وَهُوَ قَولُ الشاعِرِ[(٤)]:

---

(١) انظر: أسرار العربية ٢٦١، واللباب ١/ ٤٠٦، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٩٦٣.

(٢) سقط من أ.

(٣) لأنه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام.

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- زهير بن مسعود الضبي.

ب- سويد.

ج- الفرزدق. وليس في ديوانه.

فَخَيرٌ نحنُ عِندَ النَّاسِ مِنكُم ... إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالا[(١)]

وَقَد صَحَّ أَنَّ (نحنُ) تَأكِيدٌ لِلمُضمَرِ في (خَير)، وَهُوَ يجرِي مَجرَى المُظهَرِ، وَ(أفعَلُ) لا يَعمَلُ في المُظهَرِ في القَولِ القَوِيِّ، وَلَو عَمِلَ لضَعُفَ هُنا؛ لأنَّهُ غَيرُ مُعتَمِدٍ، إذا لم يَكُن (خَير) مُبتَدأ، وَهُوَ أنقَصُ مَرتَبَةً مِنَ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِاسمِ الفاعِلِ، فَلَمَّا كانَ كَذلِكَ عُلِمَ أَنَّ العامِلَ في التَّابِعِ غَيرُ العامِلِ في المَتبُوعِ، وَوَجَدتُ لَهُ في المسائِلِ الكَبِيرِ شَيئًا [لَطِيفًا][(٢)] طَرِيفًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ قالَ: تَقُولُ: يا مُنطَلِقًا نَفسُهُ وَإخوَتُهُ، إذا جَعَلتَ (نَفسُهُ) تَأكِيدًا لِلمُضمَرِ في (مُنطَلِق) عَلَى قُبحٍ[(٣)]، فَلَو لم يَطُلْ لما انتَصَبَ، وَما طُولُهُ إلاَّ لِعمَلِهِ في (نَفسه)، أو يَكُون قَد نَظَرَ إلى المَعطُوفِ عَلَى المُضمَرِ فِيهِ، فأمَّا الضَّمِيرُ الذي فِيهِ فلا يَطُولُ بِهِ، وَهَذا يُقَوِّي قَولَ سِيبويهِ.

وَحُجَّةُ سِيبَوَيهِ أَنَّ الصِّفةَ [قَد][(٤)] تَقُومُ مَقامَ المَوصُوفِ في مَواضِعَ شَتَّى، فَيَكُونُ العامِلُ فِيها إجماعًا العاملَ في المَوصُوفِ، نحو: مَرَرْتُ بِقائمٍ، وَمِن ذَلِكَ

---

(١) البيت من الوافر.

المثوِّب: المنادي، وأصله أن المستصرخ يلوِّح بثوبه ليرى ويشتهر. (عن اللسان ١/ ٢٤٧ (ثوب). و(يالا): أي: يا لبني فلان.

انظر: نوادر أبي زيد ١٨٥، والزاهر ١/ ٢٣٦، وكتاب الشعر ١/ ٢٧١، ٢٨٦، والبغداديات ٤١٥، والخصائص ١/ ٢٧٦، ٢/ ٣٧٥، ٣/ ٢٢٨، والمخصص ١٢/ ١٦٨، والحماسة البصرية ٣/ ١٤١٥، ومغني اللبيب ٢٨٩، وشرح شواهده ٢/ ٥٩٥، وشرح أبياته ٤/ ٣٢٦.

(٢) في د.

(٣) لأنه لا يحسن أن يؤكد الضمير المستتر إلا بعد تأكيده بضمير منفصل.

(٤) سقط من أ.

قَولُهُ تَعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[1]، والفاءُ إنما تَدخُلُ في جَوابِ الشَّرطِ، أو في خَبرِ المَوصُولِ بِالجُملةِ الفِعليَّةِ عَدا الشَّرطِيَّةِ أوِ الظَّرفِيَّةِ، أو في خَبرِ النَّكرةِ المَوصُوفةِ بِالجُملةِ الفِعليةِ عَدا الشرطِيَّةِ أو الظَّرفِيَّةِ، وَ(المَوتُ) لَيسَ مِن هَذِهِ الأَشياءِ في شَيءٍ، وَقَد دَخَلَتِ الفاءُ في خَبرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَوصُوفٌ بِـ(الذي)، فكانَ العامِلُ في (الموتِ) هُوَ العامِلَ في (الذي)، فَلِذَلِكَ دَخَلَتِ الفاءُ في خَبرِ (المَوتِ)، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ[2]:

وَكَرِّي إذا نادَى المُضافُ مُجَنَّبًا ... كَسِيْدِ الغَضا نَبَّهْتَهُ المُتَوَرِّدِ[3]

فَقَد فَصَلَ بِالحالِ التي العامِلِ فِيها الفِعلُ لا مَحالَةَ، فَلَو كانَ العامِلُ في الصِّفةِ التَّبَعِيَّةَ لَكانَ هُنا فَصَلَ بِالمَعمُولِ الأَجنَبِيِّ، وَهَذا يَرُدُّ عَلَى سِيبَوِيهِ، كَما يَرُدُّ عَلَى الأَخفَشِ، / ١٢٩ ب فإن جُعِلَ حالاً مِنَ المُضافِ إِلَيهِ فَهُوَ قَلِيلٌ.

---

(١) الجمعة: ٨.

(٢) هو طرفة بن العبد. من معلقته المشهورة.

(٣) البيت من الطويل.

روي (محنَّبًا) بدل (مجنَّبًا).

كري: رجوعي وعطفي. والمضاف: الذي أضافته الهموم. والمحنب: صفة للفرس، وهو الناتئ العظام. والسيد: الذئب. نبهته: هيجته. والمتورد: المتقدم الذي يطلبُ الورد. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان طرفة ٣٢، والحيوان ٣/ ٤٩٥، والمعاني الكبير ١/ ١٦٠، والشعر والشعراء ١/ ١٨٨، وشرح القصائد السبع ١٩٤، والعقد الفريد ٣/ ٤٨٣، وتهذيب اللغة ١٤/ ١٦٦ (ورد)، والفسر ١/ ٧٧٩، والمستقصى ١/ ٩٣، واللسان ٣/ ٤٥٧ (ورد)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠١.

وَلا يَرِدُ ما اعتَرَضَ بِهِ الأخفَشُ مِنَ التَّأكِيدِ، وَذَلِكَ أنها ألفاظٌ مَوضُوعةٌ لأنْ تكونَ تابعةً لِشَيءٍ قَبلَها، وَإذا كانَ فِيها شَيءٌ يَصلُحُ أن يَلِيَ العامِلَ لم يمتَنِعْ أن تَلِيَهُ.

فأمَّا اعتِراضُهُ بِالإعرابِ وَالبِناءِ فإنَّ الصفةَ إذا لِحقَها أمرٌ أخرَجَها عَن بابِها لم يَتَعَدَّ إلى المَوصُوفِ إذْ هِيَ كَلِمةٌ أُخرَى، وَلها حَرفُ إعرابٍ غيرُ الأوَّلِ، وَكَذلِكَ إذا لِحقَ المَوصُوفَ حُكمٌ أخرَجَهُ عَمَّا يَستَحِقُّهُ لم يَتَعَدَّ إلى الصِّفةِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أنَّ الصِّفةَ قَد تَكُونُ مِن غَيرِ جِنسِ المَوصُوفِ؛ لأنها قَد تَكُونُ فِعلاً وَظَرفًا وَجارًّا وَمجرُورًا، وَغَيرَ ذَلِكَ.

وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ قَولِ سِيبويهِ أنَّ الصِّفةَ وَالمَوصُوفَ قَد يجرِيانِ في مَوضِعِ مَجرَى الشيءِ الواحِدِ، حتى لا يَقومَ أحدُهما مَقامَ الآخرِ في العامِّ، وَذَلِكَ: جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ، وَقَد جعلوهما مَعًا شَيئًا واحِدًا، وَذَلِكَ نحوُ: لا رَجُلَ ظَريفَ في الدَّارِ، وَيا زَيدَ بنَ عَمرٍو، فَجعلَ (زيدًا) و(ابنًا) كالاسمِ الواحِدِ، وَأُضِيفَ إلى عَمرٍو، وَلِذلِكَ فُتِحَ دَالُ (زَيدٍ)، وَممَّا يَدُلُّكَ عَلَى شِدَّةِ اتِّصالِ الصفةِ بِالمَوصُوفِ قَولُهُ تَعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (١)، فالصِّفةُ تمَّمَتِ الفائدةَ المَقصُودةَ.

(١) الماعون: ٤-٥.

فأمَّا البَدَلُ فالعامِلُ في الثاني غَيرُ العاملِ في الأولِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ ظُهُورُ العامِلِ مُكَرَّرًا مَعَهُ، نحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾(١)، وَسَنُبَيِّنُ ما فِيهِ عِندَ ذِكرِنا إيَّاهُ.

وَأمَّا العَطفُ فقالَ قَومٌ: العامِلُ في الثاني هُو العامِلُ في الأولِ بِدلالةِ: اختَصَمَ زَيدٌ وَعَمروٌ(٢).

وَقالَ قَومٌ: العامِلُ في الثاني غَيرُ العامِلِ في الأَوَّلِ(٣)، يَدُلُّ على ذَلِكَ قَولُ الشاعِرِ:

يا ليتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدا ... مُتَقَلِّدًا سَيفًا ورُمحا(٤)

وَلأنَّهُ خِلافُ الصفةِ والموصوفِ، وَقِيلَ فِيهِ غَيرُ ذَلِكَ وَسَنُبَيِّنُ ما فيهِ في مَوضِعِه، وَمَن قالَ بالأَوَّلِ قالَ إنما للأَوَّلِ النِّيابةُ بِوساطةِ الحرفِ، وَكانَ يجِبُ أن يَحْتَرِزَ فَيقُولَ: إن لم يَكُن ثمةَ عِلةٌ مانِعةٌ مِنَ الإتباعِ، وَهِيَ البِناءُ وَتركُ الصرفِ في اللفظِ وَالقَصرِ وَالإضافةِ إلى المُتكَلِّمِ وَغَيرِ ذَلِكَ.

---

(١) الأعراف: ٧٥.

(٢) نسب هذا القول إلى سيبويه وجماعة من المحققين. انظر: شرح المفصل ٣/ ٧٥، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٩٦٥.

(٣) هو رأي الفارسي كما نسبه إليه الرضي في شرح الكافية ١/ ٢/ ٩٦٥. وهو أيضًا رأي ابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٨.

(٤) سبق تخريجه.

قال أبو الفتح رحمه الله:

«بَابُ الوَصفِ

اعلَمْ أَنَّ الوَصفَ يَتبَعُ الاسمَ المَوصُوفَ تحليةً[(١)] وَتخصِيصًا ممَّن لَهُ مِثلُ اسمِهِ، بِذكرِ مَعنىً في المَوصُوفِ أَو في شَيءٍ مِن سَبَبِهِ»[(٢)].

قالَ سَعيدٌ: اعلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ تَتبَعُ المَوصُوفَ إذا لم يَكُن ثمَّ عِلَّةٌ مانِعةٌ، وَلا يَصِحُّ تَقديمُ الصِّفةِ عَلى المَوصُوفِ؛ لأنها مُكَمِّلتُهُ وَمُوضِحَتُهُ، وَكَذلِكَ التَّوابِعُ التي ذَكَرَها لا يُقَدَّمُ شَيءٌ مِنها عَلَى مَتبُوعاتها، فأمَّا قَولُ عِمرانَ[(٣)]:

ألقيتنـــي أَعْظُـــمًا في قَرْقَـــرٍ قَـــاعِ[(٤)]

---

(١) في اللمع: تجلية.

(٢) اللمع ٨٢.

(٣) هو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الخارجي. أبو شهاب (ت ٨٤هـ) شاعر الخوارج وخطيبهم، وأحد رؤوسهم، أدرك الصحابة وروى عنهم، روى عنه أصحاب الحديث كالبخاري، واعتذروا بأنهم رووا عنه قبل أن يبتدع. انظر: تاريخ دمشق ٤٣/ ٤٨٥، وتهذيب التهذيب ٨/ ١١٣، وخزانة الأدب ٥/ ٣٥٠.

(٤) عجز بيتٍ من البسيط، وصدره:

إن أنت لم تُبْقِ لي شيئًا أعيشُ بِهِ

روي: (ألفيتني) بدل (ألقيتني)، و(صوفًا ولا غنمًا) بدل (شيئًا أعيش به)، و(بالقرقر القاع) بدل (بقرقرٍ قاع).

انظر: الشيرازيات ١/ ٢٣٤، وكتاب الشعر ٢/ ٣٤٧، ٣٩٦، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٣٢، والمخصص ١٠/ ٣٠، والبديع ١/ ٢/ ٣٢٩.

وَمِنهُ قَولُهُ[1]:

مِنَ الصُّهْبِ السِّبالِ وَكُلِّ وَفدٍ   حُـوارٍ وَهِـي أنمُلـةٌ حُـوارا[2]

يُرِيدُ: مِنَ السِّبالِ الصُّهبِ[3]، فالثَّاني بَدَلٌ مِنَ الأَوَّلِ؛ لأَنَّ العَرَبَ تَقُولُ: قَاعٌ قَرقَرٌ، وَقَرِقٌ[4]، وَكَذَلِكَ قَولُهُ[5]:

وبِالطويـلِ العُمْـرِ عُمـرًا حَيـدَرا[6]

أَي: وَبِالعُمرِ الطَّوِيلِ، وَعَلَيهِ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[7]؛ لأَنَّ العَرَبَ تَقُولُ: أَسوَدُ غِرِبِيبٌ، فَهُوَ فِي الآيَةِ بَدَلٌ.

---

(١) هو الراعي.

(٢) البيت من الوافر.

روي:

يـضعن سِـخالَهنَّ بكـل فـجٍّ   خـلاءٍ وهـي لازمـةٌ حُـوارا

وروي:

مـن الـصُّهبِ الـسِّخالِ وكـلِّ وفـدٍ   حُـوارٌ وهـي لازمـةٌ حُـوارا

انظر: ديوان الراعي ١٧٤، وكتاب الشعر ١/ ٢٢٣، والبديع ١/ ٢/ ٣٢٨.

(٣) السِّبال: جمع سَبَلة، وهي اللحية. ويقال للأعداء: هم صُهب السبال. (اللسان ١١/ ٣٢٢ (سبل).

(٤) أي مستوٍ. انظر: اللسان ١٠/ ٣٢١ (قرق).

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) من الرجز.

انظر: الكشاف ١/ ١٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٩، والدر المصون ١/ ١٧٦-١٧٦، واللباب في علوم الكتاب ٥/ ٢٢٦، ١٦/ ١٣١.

(٧) فاطر: ٢٧.

وَما يَتَعَلَّقُ بِالمَعطُوفِ وَتَقدِيمِهِ فَسَنَذكُرُهُ.

وَأَمَّا ما تَنَازَعَهُ الخِلافُ فَهُوَ قِسمٌ يُسَمَّى الإتباعَ[(١)]، نحوُ: عَطشانُ نَطشانُ[(٢)]، وَهُوَ داخِلٌ في حُكمِ التَّوكِيدِ عِندَ الأكثرِ، وَالدَّليلُ عَلَى ذَلِكَ كَونُهُ تَوكِيدًا للأَوَّلِ، غيرَ مُبَيِّنٍ لمعنى عَن نَفسِهِ بِنَفسِهِ، كَأكتَعَ وَأَبصَعَ مَعَ أجمَعَ، فكما لا يُنطَقُ بِأكتَعَ بِغَيرِ أجمعَ فكَذلِكَ هَذِهِ الألفاظُ مَعَ ما قَبلَها، وَلهذا المَعنى كُرِّرَت بَعضُ حُرُوفِها في مِثلِ: حَسَن بَسَن، كَما يُفعَلُ في أكتَعَ أبصَع مَعَ أجمَعَ، فإنما لم يذكُر لأكتَعَ وَنحوِهِ بابًا؛ / ١٣٠ أ لأَنَّهُ لا يُعدُّ قِسمًا، إذ لا يُعقَلُ مِنهُ مَعنىً بِغَيرِ مَتبُوعٍ؛ لأنها ألفاظٌ يَسِيرةٌ جَرَت عَلَى ألفاظٍ يَسِيرةٍ، وَكانَ حُكمُها حُكمَ أكتَع، وَمَن جَعَلَها قِسمًا عَلَى حِدةٍ فَحُجَّتُهُ مُفارَقتُها لأكتَعَ، لجريانِها عَلَى المَعرِفةِ وَالنَّكِرةِ بخلافِ تِلكَ، وَأنها [غيرُ][(٣)] مُفتَقِرةٍ إلى تَأكِيدٍ قَبلَها بخلافِ أكتَعَ.

وَالذي عِندِي أَنَّ هَذِهِ الألفاظَ تَدخُلُ في بابِ التَّوكِيدِ بِالتَّكرارِ، نحوُ: رَأَيتُ زَيدًا زَيدًا، وَرَأَيتُ رَجُلاً رَجُلاً، وَأنها غُيِّرَ مِنها حَرفٌ وَاحِدٌ لما يَتَجَنَّبُونَ في

---

(١) الإتباع: هو «أن تُتبَعَ الكلمةُ الكلمةَ على وَزنها، أو رويها، إشباعًا وتوكيدًا». انظر: المزهر ١/ ٤١٤.

(٢) النطشان: مأخوذ من قولهم: ما به نطيش، أي: حركة. فمعناه: قلق. انظر: الإتباع للقالي ٧١.

(٣) سقط من ج.

أكثرِ كلامِهِم التَّكرار، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إنما كُرِّرَتْ في أَبصَعَ وَأَكتَعَ اللامُ، وَهُنا كُرِّرَتِ العَينُ وَاللامُ، نحوُ: حَسَنٍ بَسَنٍ، وَشَيطان لَيطَان(١).

وَقالَ قَومٌ: هَذِهِ الألفاظُ تُسَمَّى تَأكِيدًا وَإتباعًا(٢)، وَزَعَمَ قَومٌ أَنَّ التَّأكِيدَ غَيرُ الإتباعِ، وَاختُلِفَ في الفَرقِ؛ فَقالَ قَومٌ: الإتباعُ مِنها ما لم يحسُنْ فِيهِ وَاوُ العَطفِ، كَقَولِكَ: حَسَنٌ بَسَنٌ، وَقَبِيحٌ شَقِيحٌ، وَالتَّأكِيدُ يحسُنُ فِيهِ الواوُ، كَقَولِهِم: حِلٌّ وبِلٌّ.

وَقالَ قَومٌ: الإتباعُ يَكُونُ لِلكَلِمةِ لا مَعنىً لها [آخَرُ](٣) غَيرُ التَّبَعِيَّةِ، فَلا يجُوزُ عَلَى هَذا أَن يُسَمَّى (نائعًا) تَابِعًا(٤) لِقَولِ الشَّاعِرِ(٥):

لَعَمْرُ بَني شِهابٍ ما أَقامُوا ... صُدُورَ الخَيلِ وَالأَسَلَ النِّياعا(٦)

---

(١) اختيار المصنف هنا متابعة لرأي ابن جني في المنصف ٢/ ٣٢٥.

(٢) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٤١٠-٤١١.

(٣) سقط من أ.

(٤) في قولهم: جائع نائع، وقد جعله الكسائي إتباعًا. انظر: الإتباع والمزاوجة ٥٤.

(٥) اختلف في قائله، فقيل: أ- دريد بن الصمة. ب- القطامي.

(٦) البيت من الوافر.

الأسل: أطراف الرماح. النِّياع: العطاش. (عن الزاهر).

الشاهد فيه: مجيء (نائع) غير متبعة لجائع، فدل على أنَّ لها معنى مستقلًا، غير معنى جائع.

انظر: أدب الكاتب ٤٧، والزاهر ٢/ ٥٢، وأمالي القالي ٢/ ٢١٥، والإتباع للقالي ٨١، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٢٠ (ناع)، والمنصف ٢/ ٣٢٦، والمخصص ١٤/ ٣٥، ١٤٣، والاقتضاب ٣/ ٥٩، واللآلئ ٢/ ٨٣٦، واللسان ٨/ ٣٦٥ (ناع).

وَلا يَجُوزُ في القَولِ الأَوَّلِ أن يُسمَّى (نوعًا) إتباعًا لِقَولِهِ في الدُّعاءِ :(جُوعًا وَنُوعًا)[١].

وَالصِّفةُ تُذكَرُ لأشياءَ مِنها: التَّخصِيصُ مِمَّا يحتَمِلُهُ أمثالُهُ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كاتِبٍ ظَرِيفٍ.

وَمنها المَدحُ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[٢]، فَلَيسَ هُنا اسمٌ يُشارِكُ هَذا الاسمَ، فَيُحتاجَ فِيهِ إلى الفَصلِ.

وَمِنها الذمُّ كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[٣]، التقدِيرُ: المَرجُومُ.

وَمِنها التَّأكِيدُ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾[٤]، و﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[٥]، و﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[٦]، و﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾[٧]، وَمِن ذَلِكَ قَولُ الشاعِرِ[٨]:

---

(١) لأنه لو كان الجُوعُ نُوعًا لم يحسنْ تكريرُه. انظر: تاج العروس ٢٢/ ٢٨٧ (نوع).

(٢) النمل: ٣٠.

(٣) النحل: ٩٨.

(٤) النجم: ٢٠.

(٥) الحاقة: ١٣.

(٦) النحل: ٥١.

(٧) النحل: ٢١.

(٨) اختلف في قائله، فقيل:

=

صَـدَعَتْ غزالـةُ قلبَـهُ بِفـوارسٍ   تَرَكَتْ جُمُوعَهُمْ كـأمسِ الدَّابِرِ[(١)]

وَقَوْلُهُ[(٢)]:

رُبَّ عَجُـوزٍ مِـن أُنـاسٍ شَـهْرَبَهْ[(٣)]

وَالعَجُوزُ لا تَكُونُ إلاَّ مِن أُناسٍ، وَمَذهَبُ صاحِبِ الكِتابِ في الوَصفِ غَيرِ المُفِيدِ في قَولِهِ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أفعَلَ»[(٤)]، وَقالَ أَبُو عَلِيٍّ: تَقُولُ في الاستِفهامِ

أ- عمران بن حطان.

ب- شبيب بن يزيد الشيباني.

(١) البيت من الكامل.

روي: (جمعه بعساكر * تركت كتائبه)، (تركت مدابره).

الشاهد فيه: أمس الدابر. فأمس لا يكون إلا دابرًا.

انظر: شعر الخوارج ١٦٦، والعقد الفريد ٥/ ٤٤، والأغاني ١٨/ ٥٧، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٠٦، وتاريخ دمشق ٤٣/ ٤٩٨، والحماسة البصرية ١/ ٢٢٦.

(٢) هو شظاظ الضبيُّ، اللص.

(٣) من الرجز.

روي: (من لكيز) و(من نمير) بدل (من أناس)، فلا شاهد فيه حينئذٍ، وروايته في مصادره (شهبرة).

انظر: العين ٤/ ١١٨ (شهبر)، والمعاني الكبير ١/ ٥٦٥، والاشتقاق ٥٤٤، وتهذيب اللغة ٦/ ٥١٧ (شهبر)، ٨/ ٢٨٤ (قرق)، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٧١ (نقض)، والمستقصى ١/ ١٦٧، واللسان ٥/ ٨٩ (نقض).

(٤) في هامش أ: أنكر أبو عثمان الصفة غير المفيدة. انتهى.

قال ابن جني: «بابٌ في إسقاط الدليل: وذلك كقول أبي عثمان: لا تكون الصفة غير مفيدة، فلذلك قلت: مررتُ برجلٍ أفعلٍ. فصرف (أفعل) هذه لما لم تكن الصفة مفيدة، وإسقاط هذا أن يقال له: قد جاءت

=

إذا قَالَ: رَأيتُ زَيدًا المنيَّ؟ فَهُوَ وَصفٌ غَيرُ مُفيدٍ، وَمِن ذَلِكَ قَولُهم: جِئتُ بِشَيءٍ ما، أَي بِشَيءٍ مِنَ الأَشياءِ، وَمَعلُومٌ أَنَّ كُلَّ شَيءٍ فَهُوَ مِنَ الأَشياءِ، وَهُنا فائدةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ يُزيلُ تَوَقُّعَكَ مجِيءَ الصِّفةِ المُفيدةِ، وَقَولُهُ: «بذكرِ مَعنىً في المَوصُوفِ» هَذا يَتَّجِهُ لَهُ، وَقَولُهُ: «أَو في شَيءٍ مِن سَبَبِهِ» لا يَدخُلُ فِيهِ (أَفعلُ) وَ(مِائة) وَنحوُها، فإِنَّهُ لا يَعمَلُ شيءٌ مِن سَبَبِ الأَوَّلِ في القَولِ القَوِيِّ.

وَاعلَم أَنَّ الصِّفةَ تُخالِفُ الحالَ مِن وُجُوهٍ، مِنها:

أَنَّ الصفةَ لا تَكُونُ لِمَوصُوفَينِ مُختَلِفَينِ في الإعرابِ عِندَ بَصرِيٍّ(١)، وَالحالُ تَصلُحُ لِذَلِكَ، وَإِنما كانَ كَذلِكَ؛ لأَنَّ مَوضُوعَ الحالِ أَن يُخالِفَ صاحبَها في الوَضعِ في الغالِبِ؛ لأَنَّ صَاحِبَها الغالِبُ عَلَيهِ التَّعرِيفُ أَوِ التخصِيصُ، وَهِيَ لا تَأتي إلاَّ نَكِرةً، فاستَجازَتِ العَرَبُ الجَمعَ بَينَ حالي المُختَلِفَي الإعرابِ وَالمُختَلفَي المَعنى، نحوُ: هَذا رَجُلٌ مَعَ امرأةٍ مُنطَلِقَينِ، وَالمُختَلِفَي الإعرابِ وَالمَعنى(٢)، نحوُ قَولِهِ:

الصفة غير مفيدة، وذلك كقولك في جواب من قال: رأيت زيدًا: آلمنيّ يافتى، فالمني صفة وغير مفيدة» (الخصائص ١/ ١٩٩).

(١) قال ابن السراج: «تقول: لقي عبد الله زيدًا راكبين، ولا يجوز أن تقول: الراكبان، ولا الراكبين، وأنت تريد النعت، وذلك لاختلاف إعراب المنعوتين» (الأصول ١/ ٢١٩).

(٢) كذا في النسختين، ولعل الصواب: المختلفي الإعراب والمتحدي العامل.

فَلَـــئنْ لَقِيتُـــكَ خَـــالِيَيْنِ...[١]

وَمِنها: أَنَّ الحالَ تَكُونُ نَكِرةً، وَالصِّفةُ عَلَى حَسَبِ مَوصُوفِها.

وَمِنها: أَنَّ الحالَ في عُرفِ البَصرِيِّ تُقَدَّمُ عَلَى صاحِبِها، وَعَلَى عامِلِها القَوِيِّ عَلَى ما سَبَقَ، وَالصِّفةُ لا تَتَقَدَّمُ عَلَى مَوصُوفِها[٢].

وَمِنها: أَنَّ الحالَ لا يَلزَمُ أَن يَتبَعَ في الإعرابِ، وَالصِّفةُ تَتبعُ.

وَمِنها: أَنَّ الحالَينِ لا تَكُونُ لِشَخصٍ واحِدٍ / ١٣٠ ب وَالصِّفتانِ تَكُونانِ لِموصُوفٍ واحِدٍ.

وَمِنها: أَنَّ الحالَ قَد تَقَعُ غَيرَ مُشتَقَّةٍ، وَالصفةُ لا تَكُونُ إلاَّ مُشتَقَّةً، أَو في تَقدِيرِ ذَلِكَ.

وَمِنها: أَنَّ الحالَ يُغني عَن عائِدِها الواوُ وَالصِّفةُ لَيسَتْ كَذلِكَ.

وَمِنها: أَنَّ الحالَ تَكُونُ مِن مُضمَرٍ وَالصِّفةُ لا تَكُونُ لِمُضمَرٍ.

وَمِنها: أَنَّ الحالَ لَيسَ في عامِلِها خِلافٌ إذا كانَ فِعلاً، وَفي عامِلِ الصِّفةِ خِلافٌ.

وَاعلَمْ أَنَّ الاسمَينِ إذا اختَلَفا في الإعرابِ في اللفظِ وَالمَعنى وَكانَ عامِلُهُما واحِدًا نحوُ: ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا، فَلا يَجُوزُ تَثنيةُ الصِّفةِ البَتَّةَ، فلا تقولُ: ضَرَبَ زَيدٌ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: الأصول ١/ ٢١٩.

عَمرًا الكريمانِ، ولا الكَريمَينِ؛ لأنَّ الصِّفةَ هِيَ المَوصُوفُ في المَعنى، فلا يكونُ مَوصُوفُها مَنصُوبًا مَثَلاً وَهِيَ مَرفُوعةٌ.

فإن اتَّفقا في المَعنى وَاختَلَفا في الإعرابِ وَالعامِلُ واحِدٌ نحوُ: ضَارَبَ زَيدٌ عَمرًا، لم يَجُزْ عِندَ بَصرِيٍّ وَصفُهُما بِصِفةٍ وَاحدةٍ[1]، وَأجازَهُ بَعضُ الكُوفِيِّينَ وَهُوَ هِشامٌ وَثَعلَبٌ[2]، فَدَليلُ البَصرِيِّ ما تَقَدَّمَ، وَدَليلُ الكُوفِيِّ النَّظَرُ إلى المَعنى، وَالمَعنى أنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنهُما فاعِلٌ في المَعنى مَفعُولٌ في المَعنى، ويحمِلُهُ ثَعلَبٌ عَلَى أيِّهما شاءَ، وَيحمِلُهُ هِشامٌ عَلَى المرفُوعِ؛ لأنَّهُ المُعتَمَدُ في الجُملةِ في اللفظِ[3]، فَتَقُولُ: ضارَبَ زَيدٌ عَمرًا العاقِلانِ، وَثَعلَبٌ يَقولُ: العاقِلَينِ وَالعاقِلانِ.

فإنِ اتَّفَقَ المَوصُوفانِ في الإعرابِ وَاختَلَفَ العامِلانِ فلا يَخلُو العامِلانِ مِن أن يَكُونا مُختَلِفَينِ في اللفظِ وَالمَعنى، نحوُ: أكْرَمَ وَأهانَ، أو مُختَلِفَينِ في اللفظِ وَالمَعنى مُتَّفِقٌ، نحوُ: جَلَسَ وَقَعَدَ، أو مُختَلِفَينِ في المَعنى وَاللفظُ مُتَّفِقٌ، نحو: وَجَد إذا حَزِنَ، وَإذا عَلِمَ، أو مُتَّفِقَينِ في اللفظِ وَالمَعنى: فالأوَّلُ كَقَولِكَ: أقبَلَ زَيدٌ وَأدبَرَ عَمرٌو العاقِلانِ، فَسِيبويهِ يُجِيزُ ذَلِكَ[4] ويمنَعُ مِنهُ غيرُهُ[5].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٥.

(٢) انظر رأي هشام في: شرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٠٤، وهشام الضرير ٢٨٢، ورأيت هذا الرأي منسوبًا لابن سعدان في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٠، والارتشاف ٤/ ١٩٢٥.

(٣) انظر رأي ثعلب وهشام في: شرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٠٤، وهشام الضرير ٢٨٢، وهو منسوب للفراء في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٠، والارتشاف ٤/ ١٩٢٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٦٠.

(٥) كالمبرد وابن السراج والزجاج وكثير من المتأخرين. انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٠٥.

فَحُجَّةُ سِيبويهِ أنَّ العامِلَ فِيهِما مِن جِهةِ الفِعلِ وَهُوَ عامِلٌ واحِدٌ؛ إذ هُوَ إسنادٌ، وَأنتَ تَقُولُ: اختَلَفَ زَيدٌ وَعَمْرٌو العاقِلانِ إجماعًا، وَالمُبرِّدُ وابنُ السَّرَّاجِ يمنَعُ مِن الأُولى[١]، وَذلِكَ أنَّ العامِلَينِ حَيثُ اختَلَفَا لم يجُزْ أن يَعمَلا في مَعمُولٍ واحِدٍ.

وَأمَّا المَسألةُ الثانِيةُ وَهُوَ اختِلافُهُما في اللفظِ دُونَ المَعنى نحوُ: قَعَدَ زَيدٌ وَجَلَسَ عَمرٌو، فلا شُبهةَ أنَّ سِيبويهِ يجيزُهُ، وَإذا أجازَ الأُولى[٢] فالأَولى إجازةُ هَذِهِ عِندَهُ، لاتِّفاقِهما في المَعنى، وَابنُ السَّراجِ يمنَعُ مِن ذَلِكَ[٣]، وَكَذا يُحكَى عَنِ المُبرِّدِ[٤].

وَأمَّا المَسألةُ الثالِثةُ وهُوَ اختِلافُهما في المَعنى دُونَ اللفظِ، نحوُ: وَجَدْتُ مِنَ الغِنى وَوَجَدْتُ مِنَ الغضَبِ، تَقولُ: وَجَدَ زَيدٌ وَوَجَدَ عَمرٌو العاقِلانِ، فَسِيبوَيهِ يُجيزُ ذَلِكَ عَلَى ما سَبَقَ، وَالمُبرِّدُ وَابنُ السَّراجِ يمنَعانِ مِن ذَلِكَ، فأمَّا إذا كانَ مُتَّفِقَينِ في اللفظِ وَالمَعنى نحوُ: قامَ زَيدٌ وَقامَ عَمرٌو العاقِلانِ فَلا شُبهةَ في إجازةِ سِيبويهِ ذَلِكَ، وَكَذلِكَ جماعةُ النُّحاةِ، إلاَّ ابنَ السَّراجِ، فإنِ اعتَقَدَ في العامِلِ الثاني

(١) انظر: المقتضب ٤/ ٣١٥، والأصول ٢/ ٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٤.

(٢) في ج: الأوّل.

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٤٢.

(٤) حكى ابن عصفور عن المبرد خلاف ذلك. انظر: شرح الجمل ١/ ٢١٢.

التَّكرارَ أجازَ المسألةَ[١]؛ لأنَّهُ يَصِيرُ عامِلاً واحدًا، وامتنَعَ إذا لم يَكُنِ الثاني تكرارًا كَيلا يَعمَلَ عامِلانِ في مَعمُولٍ واحِدٍ، ولم يُجِزْ بعضُهُم: رَأيتُ زَيدًا فَعَمْرًا الظَّرِيفَينِ، ولا ثمَّ عَمْرًا، كما لم يُجِزْ زَيدٌ فَعَمْرٌو قاما، ولا زَيدًا ثُمَّ عمروٌ قاما، لأجلِ أنَّ الفاءَ و(ثُمَّ) ليسا للاشتِراكِ، فإنْ كانَ رَفعُهما ونَصبُهما وجرُّهما مُختلِفَينِ لم يجزِ الجمعُ بينَ الصفاتِ عِندَ الخليلِ[٢]، وأجازهُ بعضُهم[٣]، وذلكَ نحوُ: زَيدٌ مُنطَلِقٌ وَجاءَ عَمروٌ العاقِلانِ، وكذلِكَ: ضَرَبْتُ زَيدًا وإنَّ عَمرًا مُنطَلِقٌ العاقِلَينِ، وكذلِكَ: هَذا لابنِ إنسانينِ كرامٍ، فأمَّا: هَذا رَجُلٌ وذلِكَ آخَرُ قائمانِ، وهَذا عَبدُ اللهِ وَذاكَ زيدٌ العاقلانِ، فَسِيبويهِ يُجيزُهُ[٤]، وأبو العَبَّاسِ يَأباهُ مِن وَجهَينِ، أحدُهما ما / ١٣١ أ تَقَدَّمَ، والآخَرُ لاختِلافِ الإشارَتَينِ؛ لأنَّ هذا للقُرْبِ وذاك للبعد[٥]، وأجازَهُ الفارِسِيُّ؛ لأنَّ أحدَهما قَد يُستعمَلُ مَوضِعَ الآخَرِ[٦]، وابنُ السراجِ يمنَعُهُ لأجلِ أنهما عامِلان[٧].

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ٤٢، وانظر أيضًا: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٥٩، والمقتضب ٤/ ٣١٥.

(٣) هو الجرمي، كما في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١١. ونسب إلى الأخفش في الهمع ٢/ ١٨٨.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٦٠.

(٥) انظر: المقتضب ٤/ ٣١٥.

(٦) لم أقف على ذلك.

(٧) انظر: الأصول ٢/ ٤٢.

فإن كانَ الاسمُ الأولُ داخِلاً في حَيِّزِ الاستِفهامِ وَالثاني في حَيِّزِ الخبرِ لم يجزِ الجَمعُ بَينَ صِفتَيهِا في كُلِّ مَذهَبٍ، نحوُ قَولِكَ: مَنْ زيدٌ وَجاءَ عمرٌو العاقلانِ؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تخلطُ ما لَهُ مَعنىً ثابِتٌ بما لَيسَ لهُ مَعنىً ثابتٌ، فإن كانَ الموصوفُ كُنيةً لم تَتبعِ الصفةُ إلاَّ الأوَّلَ، كما لم تقعِ التثنيةُ وَالجمعُ إلاَّ بِالأولِ، تَقولُ: جاءَني أبو بَكرٍ الكاتِبُ، وَرَأيتُ أَبوي بَكرِ الكاتِبينِ، وَمَرَرْتُ بِآباءِ بَكرِ الكاتِبينَ، قالَ الفراءُ: إذا قُلتَ ثلاثةُ أثوابٍ خَزٌّ، فالرَّفعُ رَدِيءٌ؛ لأنَّ الأثوابَ إنما جِيءَ بِالثلاثةِ لِسَبَبِ العدَدِ حَسْبُ[1]، وَكذلِكَ أنشَدَ[2]:

فِيها اثنَتانِ وَأَربعُونَ حَلُوبةً سُودًا ...[3]

وَلا يُفصَلُ بَينَ الصِّفةِ وَالمَوصُوفِ بِأَجنَبيٍّ مِن عامِلِ المَوصُوفِ، فأمَّا

---

(١) لم أقف على نصه. وانظر موضع إنشاد البيت.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٠، ٢/ ١٣٨. والبيت لعنترة بن شداد، من معلقته المشهورة.

(٣) بيت من الكامل، وتمامه:

... كخافيةِ الغُرابِ الأسْحَمِ

الحلوبة: التي تحلب. والخافية: آخر الريش من الجناح مما يلي الظهر. والأسحم: الأسود. (عن الديوان).

الشاه فيه: نصب (سودًا) اتباعًا للتمييز، ويجوز الرفع على أنه صفة لـ(اثنتان)، وقد أنشد بالرفع.

انظر: ديوان عنترة ١٩٣ وتخريجه ٣٤٢، والحيوان ٣/ ٤٢٥، والأصول ١/ ٣٢٥، وشرح القصائد السبع ٣٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٣، ٣/ ٤٠٦، وعلل النحو ٥١٧-٥١٨، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٥١٧، والمخصص ٧/ ٣٦، ١٦/ ١٣٨، ١٧/ ١٠٦، وشرح المفصل ٣/ ٥٥، ٦/ ٣٤، وخزانة الأدب ٧/ ٣٩٠.

قَوْلُهُ(١):

أقـولُ لِقَـومٍ في الكَنِيـفِ تَرَوَّحُـوا ... عَـشِيَّةَ بِتْنـا عِنْـدَ مـاوانَ رُزَّحِ(٢)

فَفَصَلَ بمعمُولِ (قُلتُ) بَينَ الصِّفةِ وَالمَوصُوفِ، فَشَاذٌّ، وَكَذلِكَ قَولُهُ(٣):

أَمَـرَّتْ مِـنَ الكَتَّانِ خَيْطًـا وَأَرْسَـلَتْ ... رَسُـولاً إلى أُخْـرَى جَرِيًّـا يُعِينُهـا(٤)

فَ(جَرِيٌّ) وَصفُ (رَسُولٍ)، وَ(إلى) يَتَعَلَّقُ بِـ(أَرسَلَتْ)، فَلَيسَ (أَرسَلَتْ) بِأَجنَبِيٍّ مِن (رَسُول)، وَلكن كَذا ذَكَرَهُ الأَخفَشُ.

وَقَـد تُقَـدَّمُ الـصِّفةُ عَـلَى المَوصُـوفِ إذا كانَـتْ لاثنَـينِ وَقَـد تَقَـدَّمَ أَحـدُهما

---

(١) هو عروة بن الورد.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (قُلتُ) بدل (أقول) مخرومًا.

الكنيف: الحظيرة تتخذ للماشية. تروَّحوا: ساروا وقت الرواح. ماوان: مكان. رزح: مهازيل.

انظر: شعر عروة بن الورد ٥٢، وتخريجه ٩٩، وأمالي القالي ٢/ ٢٣٤، ومقاييس اللغة ٥/ ١٤٢ (كنف)، ومعجم ما استعجم ٤/ ١١٧٧، واللآلئ ٢/ ٨٥٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٩٩٦، ومعجم البلدان ٥/ ٤٥، والحماسة البصرية ١/ ٣٤١، وهمع الهوامع ٢/ ١١٦.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

روي: ... جريًّا إلى أخرى قريبًا تُعينها

الجريّ: الرسول. وإمرار خيط الكتان كناية عن النتف. يذكر امرأة تنتظر زوجها، فهي تتهيَّأ له. (عن أمالي القالي).

انظر: أمالي القالي ١/ ١٩٥، والشيرازيات ٢/ ٦٢١-٦٢٢، والخصائص ٢/ ٣٩٦، والتمام ٩٣، والمحتسب ٢/ ٢٥٠.

كَقَولِهِ(١):

وَلَستُ مُقِرًّا لِلرِّجالِ ظُلامَةً أَبى ذاكَ عَمّي الأَكرَمانِ وَخالِيا(٢)

وَقَولِهِ(٣):

فَأَورَدتُها ماءً كَأَنَّ جِمامَهُ مِنَ الأَجنِ حِنّاءٌ مَعًا وَصَبيبُ(٤)

كَأَنَّهُ نَظَرَ إلى أَنَّ العَطفَ كَالتَّثنِيَةِ.

قال أبو الفتح: «وَلا يَكُونُ الوَصْفُ إلاَّ مِن فِعلٍ أَو رَاجِعٍ(٥) إلى مَعنى

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: (الأكرمان) حيث تقدَّم على أحد الموصوفين.

انظر: البديع ١/ ٢/ ٣٨٢، وضرائر الشعر ٢١٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٦، ومغني اللبيب ٨٠٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠، والأشموني مع الصبان ٣/ ٥٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٨٩، والدرر اللوامع ٦/ ١٧.

(٣) هو علقمة بن عبدة.

(٤) البيت من الطويل.

الجمام: ما اجتمع من الماء. والأجن: التغير. فجمام مائه من التغيُّر كالحنَّاء. والصبيب: شجر يصبغُ به، ويخضب به الرأس. (عن شرح اختيارات المفضل).

الشاهد فيه: تقدم (معًا) على (صبيب) مع أنها حال منها مع (حناء).

انظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين ١٤٦، والمفضليات ٣٩٣، والاختيارين ٦٥١، والعين ٦/ ١٨٣ (أجن)، ٧/ ٩٠ (صبب)، وغريب الحديث لابن سلام ٤/ ١٦٩، وتهذيب اللغة ١٢/ ١٢٢ (صب)، ومقاييس اللغة ٣/ ٢٨٠ (صبب)، وشرح اختيارات المفضل ٣/ ١٥٨٥، واللسان ١/ ٥١٨ (صبب).

(٥) في اللمع: راجعًا.

فِعلٍ»[(١)].

قالَ سعيدٌ: إنما لم تكُنِ الصِّفةُ إلاَّ مِن فِعلٍ؛ لأنها تَتَضَمَّنُ مَعنىً زَائدًا، وَذَلِكَ المَعنى يَرجِعُ إلى الفِعلِ، وَبهذا يَتحَمَّلُ الضَّمِيرَ، نحوُ: قائمٍ، وقاعِدٍ، وَحَسنٍ، وَأحسنَ مِن زيدٍ، فَهِي مُفتَقِرةٌ إلى ضَمِيرٍ يَعُودُ مِنها إلى المَوصُوفِ، وَليسَ بمنزلةِ الخَبرِ عِندَ البَصرِيِّ؛ لأنَّ الخَبرَ يجُوزُ أن يَكُونَ جامِدًا لا ضَمِيرَ فِيهِ؛ لأنَّ الخبرَ أحَدُ جُزأَي الجُملةِ المُفيدةِ، وَالصِّفةُ مُكَمِّلةُ الفائدةِ، فكَأنها فَضلةٌ، وَلِذلِكَ حَسُنَ حَذفُ الخبرِ وَلم يحسُنْ حَذفُ الصفةِ؛ لأنَّ الصفةَ فَضلةٌ فَلا حاجةَ إلَيها، وَالخبرُ مُعتَمَدُ الفائدةِ فالحاجةُ إليهِ داعِيةٌ، مَوجُودًا كانَ أو مَعدُومًا، وَأمَّا مَعنى الفعلِ فالنِّسبةُ وَما أَشبَهَها، وَنحنُ نُبَيِّنُ ذَلِكَ إن شاءَ اللهُ.

وَاعلَم أنَّ الصفةَ تَكُونُ بِالخُلُقِ نحو: سمحٍ وَكريمٍ، وَبِالخَلْقِ نحو: حَسَنٍ وَطويلٍ، وَبِالعَمَلِ الظاهِرِ نحوُ: ضاربٍ وَقاتلٍ، وَبِالأعمالِ القَلبِيَّةِ نحوُ: عالمٍ وَفَهِمٍ، وَبِالحِرفةِ نحوُ: عطَّارٍ، وَبِالمَصدَرِ نحوُ: زَوْرٍ وَفِطْرٍ، وَمن قَولِهم:

... فهـمُ رِضًـا وهـمُ عَـدْلُ[(٢)]

---

(١) اللمع ٨٢.

(٢) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

متى يَشتَجِرْ قَومٌ يَقُلْ سَرَواتُهم ... هُمُ بيننَا ...

وهو لزهير بن أبي سلمى.

انظر: ديوانه ١٠٧، ومجاز القرآن ١/ ١٧٥، وتأويل مشكل القرآن ٢٨٥، وشرح القصائد السبع ٣٨٧، والتكملة ٤٠٦، والشيرازيات ١/ ٢٠٥، والمخصص ١٧/ ٢٩، ٣٢، واتفاق المباني ١٧٨.

الأَوَّلُ مَصدرٌ في مَوضِعِ مَفعولٍ، وَالثاني في مَوضِعِ فاعِلٍ، وَبِالنَّسَبِ نحوُ: بَصرِيٌّ، وَقالَ قَومٌ: يُوصَفُ بالتَّبجيلِ وَالتَّعظِيمِ، نحوُ قَولِهِ[1]:

فَأَوْمَـأْتُ إِيـماءً خَفِيًّـا لِحَبْـتَرٍ ... وَللهِ عَينـا حَبـتَرٍ أَيُّـما فَتـى[2]

وَهَذا لَيسَ بِوَصفٍ هُنا، وَإِنما يَكُونُ وَصفًا في قَولِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّما رَجُلٍ، وَبِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ.

وَبِالجَوهَرِ[3] نحوُ: ذَي مالٍ، وَلا ضَمِيرَ في (ذِي)؛ لأَنَّ الصِّفَةَ هُنا هِيَ المَوصُوفُ، وَلا مَعنى لِلفِعلِ فِيها، وَإِنما جاؤُوا بها تَوَصُّلاً إلى وَصفِ الجَوْهَرِ بِالجَوهَرِ، أَو الشيءِ بِغَيرِهِ.وَفي (ذِي) كَلامٌ يَحسُنُ بَيانُهُ.

اعْلَم أَنَّ (ذُو) وُضِعَ في الكَلامِ لأَنْ يُضافَ إلى أَسماءِ الأَجناسِ فَقَط، وَلا يُضافُ إلى المُضمَراتِ، فَلا تَقولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِيكَ، وَامرأَةٍ ذَاتِك، لأَجلِ أَنَّ المُضمَرَ مَعرِفَةٌ، وَالذي يُضافُ إِليهِ مَعرفةٌ، وَالنَّكِرةُ لا تُوصَفُ بِالمَعرِفَةِ، وَجازَ:

---

(١) هو الراعي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (فأومضت إيماضًا)، و(ثوبا) بدل (عينا).

الشاهد فيه: أيُّما، حيث رفعه على الابتداء، والخبر محذوف.

انظر: ديوان الراعي ٢١، والكتاب ٢/ ١٨٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٥، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٥٥٤، والزاهر ٢/ ٣٦٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٥٠٢، وتحصيل عين الذهب ٣٠٦، واللسان ١٤/ ٥٩ (أي)، وتذكرة النحاة ٦١٧، وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٠.

(٣) أي: ويوصف بالجوهر.

مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مالٍ؛ لأَنَّهُ نكِرةٌ، وَلَمَّا لم يَجُزْ إضافةُ (ذُو) إلى المُضمَرِ / ١٣١ ب في أَوَّلِ حالةِ الاسمِ وَهُوَ التَّنكِيرُ، رُفِضَ ذَلِكَ في الجَمِيعِ فَلَم يُقَلْ: مَرَرْتُ بِزيدٍ ذِيك، وَإن كانَ زَيدٌ يَقتَضِي وَصفَهُ بِالمعرِفةِ، وَإنما يُقالُ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ صاحِبِكَ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ هَذا المَعنى هُوَ المَقصُودُ لا ما أَشارَتِ النُّحاةُ إِلَيهِ أَنهم لم يُضِيفُوهُ إلى العَلَمِ فَيَقُولُوا: مَرَرْتُ بِزيدٍ ذِي عمرٍو، أي: صاحِبِ عَمرٍو؛ لأنَّ (عَمْرًا) مَوضُوعٌ مَعرِفةً في أَوَّلِ أَحوالِهِ، وَإنما يُضافُ إلى ما يَقَعُ نَكِرةً ثُمَّ تَعَرَّفَ بِالألِفِ وَاللامِ، كَأنهم نَظَرُوا فِيهِ إلى النَّكِرةِ؛ لأنها أَوَّلُ، وَقالَ قَومٌ: إنما لم يُضَفْ إلى المُضمَرِ؛ لأنَّ المَقصُودَ إنما هُوَ الوَصفُ بما بَعدَهُ، وَالمُضمَرُ لا يُوصَفُ بِهِ[1]، فَيُقالُ لَهُ: المالُ وَالخَيلُ لا يُوصَفُ بِهِما، وَقَد قُلتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذي مالٍ وَذي خَيلٍ، فَعَلِمْتَ أنَّ المَقصُودَ إنما هُوَ الأَوَّلُ، وَيخَرَّجُ عَلَيهِ: زَيدٌ وَعَمرٌو.

وَأَمَّا (ذُو) التي بمعنى الذي فَهِيَ مَعرِفةٌ تُوصَلُ بما يُوصَلُ بِهِ الذي، وَتَكُونُ عَلَى صُورةٍ وَاحدةٍ كالذي، تَقولُ: هَذا زَيدٌ ذُو قالَ ذاكَ، وَرَأَيتُ زَيدًا ذُو قالَ ذاكَ، وَمَرَرْتُ بِزيدٍ ذُو قالَ ذاكَ، وَكَذلِكَ في المُؤنَّثِ تَقولُ: هَذِهِ هِندٌ ذُو قالَت ذاكَ، قالَ الطَّائيُّ[2]:

---

(١) لم أجد التعليل الذي أشار إليه، وإنما علل ابن يعيش عدم إضافة (ذو) إلى الوصف ولا إلى المضمر بأنها «لم تدخل إلا وُصلةً إلى وصف الأسماء بالأجناس، كما دخلت (الذي) وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، وكما أُتِي بـ(أي) وُصلةً إلى نداءِ ما فيه (أل)». شرح المفصل ١/ ٥٣.

(٢) هو سِنان بن الفحل.

فَــإِنَّ المــاءَ مــاءُ أبي وَجَــدِّي ... وَبِئْـرِي ذُو حَفَـرْتُ وَذُو طَوَيْــتُ[(١)]

أي: التي حَفَرْتُ وَ[التي][(٢)] طَوَيتُ، وَقالَ بَعضُهُم: المُؤنَّث يُستَعمَلُ مَعَها (ذاتُ) وَتُضَمُّ التاءُ في الأَحوالِ الثَّلاثِ[(٣)].

وَبِالجُملةِ[(٤)] مَعَ النَّكِرةِ نحوُ [قَولِكَ][(٥)]: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قامَ أَبُوهُ، وَبِمتأوَّلٍ نحوُ قَولِكَ: مَرَرْتُ بِقاعٍ عَرفَجٍ كُلِّهِ[(٦)]، وَقَولِهِ[(٧)]:

فَيُطْـوَى عَـن أَخِـي الخَنَـعِ الـيراعِ[(٨)]

---

(١) البيت من الوافر.

انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٤٤، والأزهية ٢٩٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٩١، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٢-٢٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٥، والإنصاف ١/ ٣٨٤، وشرح المفصل ٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥، وشرح التسهيل ١/ ١٩٩، وتخليص الشواهد ١٤٣، وهمع الهوامع ١/ ٨٤، وخزانة الأدب ٦/ ٣٤.

(٢) زيادة يستقيم بها النص.

(٣) هو الهروي. انظر رأيه في: الأزهية ٢٩٥.

(٤) أي: ويوصف بالجملة.

(٥) سقط من ج.

(٦) انظر هذا القول في: الكتاب ٢/ ٢٤، والخصائص ١/ ١٢٢. وتأويله هنا: خشنٌ. انظر: اللباب ١/ ١٣٦.

(٧) هو قطري بن الفجاءة.

(٨) عجز بيتٍ من الوافر، وصدرُهُ:

ولا ثوبُ البقاءِ بِثَوبِ عِزٍّ

أخو الخَنَع: الذليل، من الخنوع. واليراع: الجبان، (عن شرح التبريزي)، يشبه اليراع، وهو القلم في خلو جوفه.

فالشاهد فيه: أنه وصف بالجامد المتأول بالمشتق؛ كأنه قال: فيطوى عن أخي الخنع الجبان.

قال أبو الفتحِ: «وَالمعرِفةُ تُوصَفُ بِالمعرِفةِ، وَالنَّكِرةُ تُوصَفُ بِالنَّكِرةِ، وَلا تُوصَفُ مَعرِفةٌ بِنكرةٍ وَلا نكِرةٌ بمعرِفةٍ»[1].

قالَ سَعيدٌ: طَبيعةُ المعرِفةِ مُضادَّةٌ لِطَبيعةِ النَّكرةِ، وَالصِّفةُ مُكمِّلةٌ، وَلا يُكمَّلُ الشيءُ بمبايِنِ طَبيعَتِهِ، وَأيضًا فإنَّ المعرِفةَ تَدُلُّ عَلَى الخُصُوصِ، والنكرةُ تَدُلُّ عَلَى الشّياعِ، فإذا قالَ رَجُلٌ: ما جاءَني رَجُلٌ، جازَ أن يَكُونَ نافِيًا لِلجِنسِ جميعِهِ، وَجازَ أن يَكُونَ نافِيًا واحِدًا، فالشّياعُ مَوجُودٌ فِيهِ، وَالدَّليلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أنَّهُ يَصِحُّ أن تَدخُلَ (مِن) عَلَيهِ فَتَستَغرِقَ الجِنسَ، وَلَيسَ زَيدٌ وَعمرٌو بهذِهِ المنزِلةِ، فإذا قالَ: ما جاءَني زَيدٌ، لم يَكُن نافِيًا إلاَّ مجيءَ واحِدٍ بِعَينِهِ، وَالصِّفةُ هِيَ المَوصُوفُ، وَلهذا المَعنى تُغْنِي الصفةُ في بَعضِ المَواضِعِ عَنِ المَوصُوفِ، نحوُ: مَرَرتُ بِقائمٍ، وَعَلَيهِ قَولُهُ تَعالى: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا ﴾[2]، أي: رَجُلاً بَرِيئًا، أو شَخصًا محصَنًا.

وَقَد استُغنيَ بِالمَوصُوفِ عَنِ الصِّفةِ نحوُ: «لا صلاةَ لجارِ المَسجِدِ إلاَّ في المَسجِدِ»[3]، في أَحَدِ القَولَينِ[4]، وَحَيثُ كانَت إيَّاهُ تَبِعَتْهُ في الإعرابِ، لِيَدُلَّ

انظر: شعر الخوارج ١٠٩، وأمالي المرتضى ١/ ٦٣٧، وشرح نهج البلاغة ٣/ ١٦١، والحماسة البصرية ١/ ١٢٥، وشرح الحماسة للتبريزي ١/ ٢٤، وسير أعلام النبلاء ٤/ ١٥٢.

(١) اللمع ٨٢.

(٢) النساء: ١١٢.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) وذلك إذا قُدِّر: لا صلاة كاملة أو فاضلة. انظر: الخصائص ٢/ ٣٧٢. وقدَّره المصنف: لا كمال صلاة،

=

اللفظُ عَلَى أنهُما لِشَيءٍ واحِدٍ، فَمِن حَيثُ لم يَجُزْ أن يُوصَفَ الواحِدُ بِالجمعِ وَلا الجَمعُ بِالواحِدِ لم يَصِحَّ أن يُوصَفَ المَعرِفةُ بِالنكرةِ وَلا النكرةُ بِالمعرِفةِ، وَقالَ بَعضُهُم[1]: المعرِفةُ لا تُوصَفُ إلاَّ بِالمعرفةِ؛ لأنَّ صِفةَ المعرِفةِ لإزالةِ الشَّرِكةِ العارِضةِ عَلَى المَعرِفةِ، وَلولا كَثرةُ التَّسمِيةِ لم تحتَجْ إلى وَصفٍ، وَالنَّكرةُ لا تُزيلُ الاشتِراكَ العارِضَ، وَقالَ قَومٌ: حُكمُ النَّكرةِ أن تُوصَفَ بِالنَّكرةِ؛ لأنَّ المعرِفةَ أَحَقُّ بِالتَّقدِيمِ، فَلَم يجُز مِن حَيثُ كونُها أَحَقَّ بِالتَّقدِيمِ أن تَكُونَ تابِعةً لها في الرُّتبةِ[2]، وَحُكمُ الصِّفةِ أن تَتبَعَ، وَأيضًا فَحُكمُ المَوصُوفِ أن يَكُونَ أَخَصَّ مِنَ الصِّفةِ أو مُساوِيًا لها بمنزلةِ خَبرِ المُبتَدَأ، وَلهذا أَشكَلَتْ مَسألةُ الكِتابِ: كَم غَيرَهُ مِثلَهُ لَكَ[3]، وَ(غَيرُ)[4] أَعَمُّ مِن (مِثلٍ)، وَجَعَلَ سِيبوَيهِ (مِثلَهُ) صِفةَ (غَيرَهُ)، وَيمتَنِعُ أن يَكُونَ أخصَّ بمنزلةِ الخبرِ، فَلَو ذَكَرَ مَوصُوفًا مَعرِفةً لَعُلِمَ مِنهُ أنَّهُ مَعرُوفٌ عِندَهُ، فَلَو وَصَفَهُ / ١٣٢ أ بِنكرةٍ كانَ بمنزلةِ مَن لم يُعَرِّفْهُ، وَهذا تَضادٌّ، وَكذلِكَ لَو عَكَسَ القَضِيَّةَ، وَقَد أجازَ بَعضُ الكُوفِيينَ ذَلِكَ في ما فيهِ مَعنى مَدحٍ أو ذَمٍّ[5]، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا

كما سبق.

(١) هو الرَّبَعِي. انظر رأيه في شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٠٣.

(٢) هذا تمام كلام الربعي، كما رواه ابن برهان في الموضع المشار إليه.

(٣) ٢/ ١٥٩.

(٤) في أ: كم.

(٥) انظر رأي الكوفيين في ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٨، وهمع الهوامع ٢/ ١١٦. وقد نسب ابن برهان هذا =

وَعَدَّدَهُۥ﴾[١]، وَهذا لا يَعرِفُهُ بَصرِيٌّ إلاَّ عَلَى البَدَلِ أو عَلَى إضمارِ فِعلٍ أَوِ اسمٍ[٢]، وَكَذلِكَ حَكَى سِيبَوَيهِ عَنِ الخَليلِ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ وَأَتاني أَخُوهُ أَنفُسُهُما، قالَ: هُوَ عَلَى هما صاحِباي أَنفُسُهُما، وَالنَّصبُ عَلَى: أَعني أَنفُسَهُما[٣]، وَأَجازَ الأَخفَشُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾[٤] أن يَكُونَ (الأَوْلَيانِ) صِفةَ (آخَرينِ)؛ لأَنَّهُ لَمَّا وَصَفَهُ اختَصَّ، وَهَذا لا يَقُولُ بِهِ بَصريٌّ غَيرُهُ[٥]، وَزَعَمَ عُثمانُ أَنَّ الصِّفةَ لا تَتَعَرَّفُ إلاَّ بِالأَلِفِ وَاللامِ[٦]، فَأَمَّا قَولُهُم: مَرَرْتُ بِزَيدٍ أَخِي عَمرٍو، فَعَطفُ بَيانٍ، وَلَمَّا كانَ تَقدِيرُهُ: المَعرُوفَ بِكَذا

الرأي إلى بعض البصريين، قال: «وأجاز بعض أصحابنا إجراء صفة المدح والذم على غير ذلك ... وقال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ وغيره يحمله على البدل» شرح اللمع ١/ ٢٠٨-٢٠٩.

(١) الهُمَزة: ١، ٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٨٧، والبيان ٢/ ٥٣٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٦٠.

(٤) المائدة: ١٠٧.

(٥) نُسب هذا القول إلى الأخفش، ولم يذكر في المعاني إلا البدل، قال: «قال بعضهم: (الأوليان)، وبها نقرأ؛ لأنه حين قال: ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ كان كأنَّهُ قد حدَّهما حتى صارا كالمعرفة في المعنى، فقال: (الأوليان)، فأجرى المعرفة عليهما بدلًا». معاني القرآن ١/ ٢٩٠ (قراءة)، وانظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٨، وهمع الهوامع ٢/ ١١٦-١١٧.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٤.

انطَلَقَ عَليهِ اسمُ الوَصفِ، كَما قَالُوا: مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ، إنَّ (الرجل) وَصفٌ، وَهُوَ عَطفُ بَيانٍ(١).

وَاعلَم أنَّ الصفةَ تجرِي في التَّأنِيثِ وَالتَّذكِيرِ عَلَى ثمانيةِ أَضرُبٍ:

الأَوَّلُ: أَن يَكونَ وَصفًا يجرِي عَلى الفِعلِ فَيُؤَنَّثُ بِتأنِيثِ المَوصُوفِ وَيُذَكَّرُ بِتَذكِيرِهِ، كَقَولِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائمٍ، وَامرأةٍ قائمةٍ.

الثاني: أَن يَكُونَ مختَصًّا بِالمؤنثِ فَلا يُؤَنَّثُ بِقَرينةٍ في الغالِبِ، نحوُ: حائضٍ وطامثٍ وطالقٍ، فالكُوفيُّ يحذِفُ التاءَ لاختِصاصِ الاسمِ بِالمؤنَّثِ؛ لأنَّ الحاجةَ إلى التاءِ إنما هِيَ لِلفصلِ(٢)، وَالفَصلُ مَوجُودٌ(٣)، وَقالَ البَصرِيُّ: هَذا فاسِدٌ بِدَلِيلِ: رَجُلٌ عَقِيمٌ وَامرأةٌ عَقِيمٌ، وَرجُلٌ أيِّمٌ وامرأة أيِّمٌ، وَمُهرةٌ ضامِرٌ وَفَرسٌ ضامِرٌ، وَرَجلٌ بادِنٌ وَامرأةٌ بادِنٌ، قالَ الخَلِيلُ: هذا بِتَقدِيرِ النَّسبِ، أَي: ذاتُ حَيضٍ(٤)، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾(٥)، وَالدَّلِيلُ عَلَى أنها بمعنى النَّسَبِ طَلاقُها في الحالِ، وَهُوَ يحتَمِلُ الأَزمِنةَ الثلاثةَ، وَقالَ سِيبويهِ: هُوَ بِتَقدِيرِ

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٦-٣٥٧.

(٢) في ج: الفصل.

(٣) انظر رأي الكوفيين في المذكر والمؤنث لأبي حاتم ٦٦، ولابن الأنباري ٢/ ٨٥، والإنصاف ٢/ ٧٥٨، وشرح الكافية ٢/ ١/ ٦٠٨، وائتلاف النصرة ٦٩.

(٤) انظر رأي الخليل في الكتاب ٣/ ٣٨٣-٣٨٤.

(٥) المزَّمل: ١٨. وقد خرجها على معنى النسب الخليل كما في الكتاب ٢/ ٤٧، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٤٣، والفارسي في التكملة ٣٥٧. وغيرهم.

شَخص[١]، فَأُلزِما مَعًا: (امرَأةٌ قائمةٌ) أن يجوِّزا فِيها قائمًا، فَأمَّا عَجُوزةٌ وَناقةٌ فالتَّاءُ لِلتَّأكِيدِ عِندَ الكُوفيِّ[٢]، وَمَن أثبَتَ التَّاءَ في (طالِقٍ) فَعَلَى الفِعلِ.

فإن قِيلَ: فَمَن قالَ: امرأةٌ طالِقٌ لِمَ لا يَقُولُ طَلَقَ امرأتُهُ؟

قِيلَ: لما يَلزَمُهُ في المُستَقبَلِ مِن إيجادِ التَّاءِ لِلمُؤنَّثِ وَذا لا يجوزُ.

الثالِثُ: أن تَكُونَ الصِّفةُ عَلَى (فعُول)، فإنَّهُ يَكُونُ لِلمُذكَّرِ وَالمُؤنَّثِ عَلَى صُورةٍ واحِدةٍ، كَـ: رَجُلٍ صَبُورٍ وَامرأةٍ صَبُورٍ، وَذَلِكَ لأنَّهُ غَيرُ جارٍ عَلَى الفِعلِ عِندَ الكُوفيِّ[٣]، وَعِندَ البَصرِيِّ لمناسَبَتِهِ بِـ(فُعُول) الذي هُوَ المَصدَرُ[٤]؛ لأنَّهُ لَيسَ بَينَهُما إلاَّ ضَمَّةُ الأوَّلِ وَفتحَتُهُ.

الرابعُ: (فَعِيل) الذي بمعنى مَفعُولٍ، فَيَكُونُ لِلذَّكَرِ وَالأُنثى عَلَى صُورةٍ واحدةٍ، نحوُ: كَفٌّ خَضِيبٌ، وَلحيةٌ دَهِينٌ، وَذَلِكَ لأنَّهُ مَعدُولٌ عَن (مَفعُول) عِندَ الكُوفيِّ[٥]، وَعِندَ البَصرِيِّ مُشابهتُهُ (فَعُولاً) الذي شابه فُعُولاً.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٨٣.

(٢) قال أبو بكر بن الأنباري: «... فمن ذلك قولهم: شيخة وعجوزة، أدخلوا الهاء على جهة الاستيثاق... وقالوا: جمل وناقة، فأدخلوا الهاء في الناقة على جهة الاستيثاق». المذكر والمؤنث ٥٣، ٥٥.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦١، ولابن الأنباري ٢/ ٥١.

(٤) قال ابن جني: «... ذَكَّرَ (بَعيد) ولم يقل بعيدة، وذلك لما قدمناه من تشبيه العرب فعيلًا بفَعُول، وتشبيه فَعُول بفُعُول» انظر: التمام: ١١٦.

(٥) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٠.

الخامِسُ: دُخولُ التاءِ فِيها لِلمُبالغةِ، كَقَولِكَ: رَجُلٌ عَلاَّمةٌ، وَامرأةٌ عَلاَّمةٌ، وَرَجُلٌ رَاويةٌ، وَامرأةٌ راوِيةٌ.

السادِسُ: أن يَكُونَ المُذكَّرُ عَلَى (أَفْعَلَ) وَالمُؤنَّثُ عَلَى (فَعْلاء)، يَختَلِفانِ في الإفرادِ وَيَتَّفِقانِ في الجَمْعِ، تَقُولُ لهما فُعْلٌ، تقولُ: رَجُلٌ أَسْوَدُ، وَامرأةٌ سَوداءُ، وَنِساءٌ سُوْدٌ، وَرِجالٌ سُوْدٌ.

السابِعُ: أن يَكُونَ المُذكَّرُ عَلَى (فَعْلان) وَالمُؤنَّثُ عَلَى (فَعْلَى) مَقصُورٌ، كَقولِكَ: رَجُلٌ عَطشانُ، وَامرأةٌ عَطشَى.

الثامِنُ: اختِلافُ أَبنِيَتِهما بِغَيرِ عَلامةٍ، كَقَولِكَ: رَجُلٌ صَنَعُ اليَدِ، وَامرَأةٌ صَناع.

قالَ أبو الفتحِ: **«فالأسماءُ المُضمرةُ لا تُوصَفُ؛ لأنها إذا أُضمِرَتْ فَقَدْ عُرِّفَتْ، فَلَم تَحتَجْ إِلى الوَصفِ لِذَلِكَ»**(١).

قالَ سَعيدٌ: هَذا القَولُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُضمراتِ أَعرَفُ المعارِفِ، وَسَنذكُرُها في مَوضِعِها إن شاءَ اللهُ، وَإنما لم يَوصَفِ المُضمَرُ؛ لأنَّ المقصُودَ مِنَ الصِّفةِ / ١٣٢ ب إزالةُ الاشتِراكِ، وَلا يُضمَرُ اسمٌ إلاَّ وَقَد عُرِفَ، فَلا حاجةَ إلى صِفَتِهِ.

فإن قِيلَ: فَإنَّ (كَمْ) وَ(إذا) لا يُوصَفْنَ وَمَعَ ذَلِكَ فَلا يَدُلُّ عَدَمُ وَصفِهِنَّ أنهُنَّ أعرَفُ المَعارِفِ.

فالجوابُ: أَنَّ هَذِهِ الأَسماءَ امتَنَعَتْ مِنَ الوَصفِ مِن طَرِيقٍ أُخرَى، وَهِيَ

---

(١) اللمع ٨٢.

إيغالُها في شَبَهِ الحُرُوفِ.

فَإن قُلتَ: إنَّ المُضمَراتِ كَذلِكَ.

قِيلَ: المُضمراتُ أَقْعَدُ في الاسمِيَّةِ مِن هَذِهِ الأَسماءِ لِكَثرةِ تَصَرُّفِها وَقُصُورِ تِلكَ.

وَلا يُوصَفُ بِالمُضمَرِ؛ لأَنَّهُ غَيرُ مُشتَقٍّ وَلا بمُقارِبٍ لِلمُشتَقِّ، وَلو كانَ مُشتَقًّا لم يُوصَفْ بِهِ إذا ثَبَتَ أَنَّهُ أعرَفُ المَعارِفِ، وَالصفةُ بابُها أن تَكُونَ دُونَ المَوصُوفِ.

فَإن قِيلَ: يَكُونُ المَوصُوفُ في الإضمارِ أعرفَ مِنَ الصفةِ فِيها، فَيَكُونُ مُتَكَلِّمًا أَو مُخاطَبًا، وَالصِّفةُ لَهُما بمضمرٍ غائبٍ.

قِيلَ: هَذا يَفسُدُ مِن وَجهٍ آخَرَ، وَذَلِكَ أَنَّ الصِّفةَ هِيَ المَوصُوفُ، وَكُلُّ واحِدٍ مِن هَذهِ الأَشياءِ غَيرُ الآخَرِ، وَالكسائيُّ حُكِيَ عَنهُ أَنَّهُ يُجِيزُ نَعتَ المُضمَرِ الغائبِ[1]؛ لأَنَّهُ وَاقِعٌ مَوقِعَ الأَسماءِ الظاهِرةِ، وإنما يجوزُ البَدَلُ مِنهُ وَلا يجُوزُ نَعتُهُ؛ لأنَّ الوَصفَ جِيءَ بِهِ لِلفَصلِ بَينَهُ وَبينَ آخَرَ، وَالبدَلُ جِيءَ بِهِ لِيَزِيدَهُ تَعرِيفًا، وَقَد جَوَّزَ سِيبويهِ: قُمتَ أنتَ، فَجَعَلَ (أنتَ) وَصفًا لِلتَّاءِ، لَكِن لَيسَ عَلَى حَدِّ (العاقِلِ)[2]، وَأَجازَ أَيضًا: ضَرَبْتُكَ أنتَ، فَجَعَلَ (أنتَ) وَصفًا لِلكافِ، فَهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيسَ عَلَى حَدِّ الصِّفةِ بِـ(عاقلٍ) وَغَيرِهِ، وَإنما هُوَ عَلَى حَدِّ التَّوكِيدِ.

---

(١) انظر رأي الكسائي في معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧١، ومغني اللبيب ٦٣٩، وهمع الهوامع ٢/ ١١٧.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٨١.

قال أبو الفتح: «تَقُولُ في النَّكِرةِ: هَذا رَجُلٌ عاقِلٌ، وَرَأَيتُ رَجُلاً عاقِلاً، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ عاقِلٍ، وَتَقولُ في المَعرِفةِ: هَذا زَيدٌ العاقِلُ، وَرَأَيتُ زَيدًا العاقِلَ، وَمَرَرْتُ بزَيدٍ العاقِلِ»(١).

قال سعيدٌ: بَيَّنَ في هذَا الفَصلِ شَيئَينِ: أَحَدُهما الإعرابَ وَالآخَرُ المَعنى، وَهُنا شَيءٌ يجِبُ أَن يُعلَمَ وَهُوَ: أَنَّ في الصِّفاتِ ما يَتبَعُ مَوصُوفاتِها عَلَى لَفظِها لا غَيرُ، وَمِنها ما يَصِحُّ أَن تَتْبَعَ مَوصُوفاتِها عَلَى مَوضِعِها لا عَلَى لَفظِها، وَمِنها ما يَصِحُّ أَن تَتبَعَ مَوصُوفاتِها عَلَى لَفظِها وَعَلَى مَوضِعِها، وَمِنها ما يمتَنِعُ أَن يُوصَفَ.

فأمَّا ما يَتبَعُ عَلَى اللفظِ لا غَيرُ فكَقولِكَ: ذَهَبَ زَيدٌ العاقِلُ، وَمَرَرْتُ بِزَيدٍ القائمِ، وَما جَرَى مجراهُ، وَأَمَّا ما يَتبَعُ عَلَى المَوضِعِ لا غَيرُ فكَقولِكَ: جاءَني هَؤلاءِ العُلَماءُ، وَجميعُ ما أَوغَلَ في شَبَهِ الحَرفِ إذا كانَ ممَّا يُوصَفُ.

وَأَمَّا ما يَتبَعُ عَلَى اللفظِ تارةً وَعَلَى المَوضِعِ أُخرَى فَهُوَ يَنقَسِمُ إلى أَقسامٍ بَعضُها أَقوَى مِن بَعضٍ، وَذَلكَ: لا رَجُلَ، وَالمضافُ إلى ما يحسُنُ أَن يَعمَلَ فِيهِ عِندَ بَعضِهِم، وَهذا لَهُ نَظَرٌ إلى الاتِّصالِ وَالانفِصالِ، فَيَجِبُ أَن يُبَيَّنَ هُنا لِلحاجةِ إِلَيهِ، وَالمَقصُودُ فِيهِ العامِلُ مَعَ مَعمُولِهِ، لَكن نَذكُرُهُ وَغَيرَهُ لِنُبَينَ بِذلِكَ شِدَّةَ الاتِّصالِ وَضعفَهُ، فَأَشَدُّ الأَسماءِ اتِّصالاً بما قَبلَها الكلمةُ المُفردةُ بَعضُها بِبَعضٍ، كَـ(زَيدٍ)، فَلا يجوزُ الفَصلُ بَينَ زَائها ويائها وَدالِها في شِعرٍ وَلا غَيرِهِ، وَلا تَعَلُّقَ لها بهذا.

---

(١) اللمع ٨٢.

الثاني في المرتبةِ: الاسمُ المُرَكَّبُ نحوُ: مَعدِيْكَرِبَ[١]؛ لأنهما وَإن كانا اثنَينِ فَحُكمُهُما حُكمُ الاسمِ الواحِدِ، وَلَهُ نَظَرٌ إلى القِسمِ الأَولِ، فَالوصْفُ لهما مَعًا فَتَقُولُ: مَضَيتُ إلى مَعدِيكَرِبَ الكريمِ، وَيَلحَقُ بهذا القِسمِ (الذي) وَأخواتُهُ مَعَ صِلَتِهِ، وَإن كانَ دُونَهُ في الرُّتبةِ، وَلا تَعَلُّقَ لها بهذا.

الثالثُ في الرُّتبةِ: العامِلُ مَعَ المَعمُولِ المَبنيِّ مَعَهُ، وَهُوَ لا رَجُلَ، وَاتِّصالُ الاسمِ بـ(لا) دُونَ اتِّصالِ المُرَكَّبِ مِنَ الاسمَينِ بِالآخَرِ؛ لأنَّ الاسمَينِ يَكُونُ لهما مَعنىً واحدٌ نحوُ: حَضرَموتَ وَبَعلبَكَّ، فَهذا -أعني (لا رَجُلَ)- يجُوزُ أن تَصِفَهُ عَلَى لَفظِهِ وَمَوضِعِهِ، لِشِدَّةِ اتِّصالِهِ بِالقِياسِ إلى غَيرِهِ، وَعَلى مَوضِعِهِما. وَالمرتَبةُ الرابعةُ: اتِّصالُ المضافِ بِالمضافِ إليهِ، وَهذا القِسمُ اتِّصالُهُ دُونَ اتِّصالِ (لا رَجُلَ)؛ لأنَّ كُلَّ اسمٍ مِنهُما لَهُ مَعنىً، وَهُوَ قائمٌ بِنَفسِهِ، [٢]/ ٣٥٦[٣] وَلِهذا المَعنى جازَ أن يُفصَلَ بَينَهُما بِالجارِّ وَالمجرورِ وَالظَّرفِ إذا كانَ ظاهِرًا في الشِّعرِ، وَقَد فُصِلَ بَينَهُما بِالمَفعُولِ بِهِ، فَمِثالُ الفَصلِ بِالجارِّ وَالمجرورِ قَولُهُ:

كَأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بِنا ... أَوَاخِرِ المَيسِ أَصواتُ الفَراريجِ[٤]

وَمِثالُ الفَصلِ بِالظَّرفِ قَولُهُ:

---

(١) في ج: خمسة عشر. وفي الهامش: معديكرب.

(٢) بعد هذا سقط من كوبريللي، ومن هنا الترقيم من التيمورية.

(٣) من وسط الصفحة.

(٤) سبق تخريجه.

لَمَّـــا رَأَتْ سَـــاتِيدَما اســـتَعبَرَتْ   للهِ دَرُّ اليَـــومَ مَـــنْ لامَهـــا[(١)]

وَمِثالُ الفَصْلِ بالمفعولِ قولُهُ:

فَزَجَجْتُهـــــا بمَزَجَّـــــةٍ   زجَّ القَلُـــوصَ أبي مَـــزادَهْ[(٢)]

/ ٣٥٧ وَقَد فُصِلَ بَينَهما بِالجُملةِ، قالَ الشاعِرُ ذَكَرَهُ جماعةٌ:

وَقَـدْ مـاتَ خَـيراهُمْ وَلَم يُهلكـاهُمُ   عَـشِيَّةَ بانـا رَهْـطِ كَعْـبٍ وحـاتمِ[(٣)]

أَي: عَـشِيَّةَ رَهـطِ كَعـبٍ وَحـاتمٍ بانـا، وَهـذا البَيـتُ كَـذا وَقَـعَ مجـرُورًا فِيهِ (رَهطُ)، وَالقِياسُ رَفعُهُ، وَيَكُونُ (بانـا) في مَوضِعِهِ، وَتَقـدِيرُهُ: بـانَ رَهـطُ كَعـبٍ وَرَهطُ حاتمٍ، وَأَلحَقَ الأَلِفَ عَلَى قَولِهِ[(٤)]:

أُلْفِيَتـــا عَيْنـــاكَ عِنْـــدَ القَفـــا[(٥)]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) هو عمرو بن مقلط الطائي.

(٥) صدر بيت من السريع، وعجزه:

أولى فأولى لك ذا واقيه

يصفه بالهروب، يقول: من كثرة تلفتك خلفك هاربًا كانت عيناك كأنها في قفاك. (عن شرح أبيات المغني).

الشاهد فيه: إلحاق الألف لـ(ألفيَتْ).

انظر: نوادر أبي زيد ٢٦٨، والتنبيهات لعلي بن حمزة ٣٣١، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٣٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧١٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٠٠-٢٠١، والحماسة البصرية ١/ ٦٥، ومغني اللبيب ٤٨٥، وشرح أبياته ٦/ ١٥٤، وخزانة الأدب ٩/ ٢١.

ثُمَّ حَذَفَ (رَهطًا) وَأَرادَهُ كما قالَ[١]:

أَلَمْ تَرَيَــا بِــأَنَّ جِبــالَ قَــيْسٍ   وَتَغْلِــبَ قَــدْ تَبايَنَــتِ انْقِطاعَــا[٢]

أي: وَجِبالَ تَغلِبَ، فَحَذَفَ، وَعَلَيهِ أَنشَدَ الفارِسِيُّ[٣]:

فَلَـوْ أَنْ طَبِيْـبَ الإِنْـسِ والجِـنُّ دَاوَيـا الــــلذي بِيَ مِـن عَفْـراءَ مـا شَـفَيانِي[٤]

يُرِيـدُ: طَبِيبـا، فَحَـذَفَ، أَو أَن يَكُـونَ يُرِيـدُ: طَبِيـبَ الإِنـسِ وَطَبِيـبَ الجِـنِّ، فَحَذَفَ، وَهَذا القِسمُ الذي هُو المضافُ يجوزُ أَن تَصِفَهُ عَلَى اللفظِ إجماعًا إذا كـانَ مُعرَبًا، وَعَلى الموضِعِ المعنوِيِّ إن كانَ في الأَوَّلِ مَعنى الفِعلِ عِندَ قَومٍ[٥]، وَمَنَـعَ مِنـهُ آخَـرُونَ، وَجَعلُـوهُ مُتَّـصِلاً مِـن كُـلِّ وَجـهٍ، فَتَقُـولُ: أَعجَبَنـي مُـضارَبَةُ زَيـدٍ الطويلِ، إجماعًا، وَالطَّوِيلُ، وَفِيهِ خِلافٌ، وَعَلَى هَذا جاءَ قَولُ لَبِيدٍ:

---

(١) هو القطامي.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (ألم يحزنك) و(ألم أخبرك) بدل (ألم تريا)، ورواية المؤلف لا توافق سياق القصيدة؛ لأنه يخاطب امرأة.

انظر: ديوانه ٣٦، والأغاني ٢٣/ ٢٠٤، والحلل ٥٣، والبحر المحيط ٦/ ٣٠٨، وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٨.

(٣) لم أقف على موضع إنشاده. والبيت لعروة بن حزام العذري.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (لَوَ انَّ) بدل (فلو أنْ).

انظر: همع الهوامع ٢/ ٥٢، والدرر اللوامع ٥/ ٤١. ولم أجده في غيرهما، مع أن قصيدة عروة مثبتة في كثير من المصادر.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٢٢، والإنصاف ١/ ٣٣١.

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظْلُومُ[١]

/ ٣٥٨ فَوَصَفَ (المُعَقِّب) عَلَى المَعنى؛ لأَنَّهُ فاعِلٌ، وَبعضُهُم[٢] يَقُولُ: (المَظلُومُ) فاعِلُ (حقَّهُ)، و(حَقَّهُ يَحُقُّهُ) فِعلٌ، يقالُ: حَقَّهُ إذا طالَبَهُ بحَقِّهِ، وَبعضُهُم[٣] يجعَلُ (المُعَقِّبَ) المُماطِلَ، فَيَكُونُ (مُعَقِّب) مَفعُولاً، وَ(حَقّه) مَفعُولٌ بِهِ لِلمُعَقِّبِ، وَأَضافَهُ إِليهِ لأَنَّهُ عَلَيهِ، وَ(المظلُومُ) فاعِل (طَلَبَ)، وَيَجُوزُ أَن تَكُونَ الهاءُ لِلمَظلُومِ[٤]، وَعَلى هذا لا حُجةَ فِيهِ، وَتَقولُ: أَعجبَني ضارِبُ زَيدٍ الظريفِ وَالظريفَ.

المرتبةُ الخامِسةُ: (إنَّ)، وَاتِّصالُها بِالاسمِ دُونَ اتِّصالَ ما قَبلَها؛ لأَنَّ الخَبرَ إذا كانَ ظَرفًا جازَ الفَصلُ بَينَها وَبينَ اسمِها بِهِ، فَهذا القِسمُ لا يَجُوزُ أَن يُوصَفَ عَلَى المَوضِعِ، وَقَد أَجازَهُ بَعضُهُم[٥] وَحمَلَ عَليهِ قَولَ اللهِ: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[٦] فِيمَن رَفَعَ[٧].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو ابن جني في المحتسب ٢/ ١٣.

(٣) هو أبو علي الفارسي في البصريات ٢/ ٧٤٧.

(٤) انظر الأقوال في إعراب البيت في خزانة الأدب ٢/ ٢٤٤.

(٥) هو الزجاج، كما في معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٥٨. ونسبه له أيضًا ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨٠.

(٦) سبأ: ٤٨.

(٧) الجمهور على القراءة بالرفع، وقرئ بالجر شذوذًا، ولم أجد من نسبت له، قرأ بالنصب عيسى بن عمر =

وَما أُلحِقَ بِبابِ (لا رَجُلَ) في الوَصفِ، وَلَيسَ مِثلَهُ: يا زَيدُ الظَّريفُ وَالظريفَ، وسنُحْكِمُهُ في موضِعِهِ.

وَما لا يُوصَفُ مِنَ الأَسماءِ المُظهَرةِ: (اللهُمَّ) عِندَ سِيبوَيهِ[(١)]، و(كَيفَ) وَ(كَمْ)، وَجميعُ ما أوغَلَ في شَبَهِ الحَرفِ.

وَكُلُّ ما ذَكَرنا في الصِّفةِ مِنَ الخِلافِ يجُوزُ في العَطفِ بِلا خِلافٍ في جوازِهِ عَلَى اللفظِ -ما لم يمنَعْ مِنهُ مانِعٌ- وَعَلَى المَوضِعِ، وَذَلِكَ أَنَّ بابَ العَطفِ أوسَعُ مِن بابِ الصِّفةِ؛ لأنَّ العَطفَ يُضمَرُ مَعَهُ العامِلُ عِندَ قَومٍ[(٢)]، وَلا يجُوزُ ذَلِكَ في الصِّفةِ، وَقَد سَوَّى بَينَهُما / ٣٥٩ جماعةٌ مِنَ النَّحوِيينَ.

وَتَتْبَعُ الصِّفةُ المَوصُوفَ في الإفرادِ وَالتَّثنيةِ وَالجَمعِ إذا لم يَعمَلْ في ظاهِرِ الرفعَ وَالتعريفَ وَالتَّنكِيرَ، وَلهذا مَنَعَ بَعضُهُم مِن وَصفِ (بَصرة)[(٣)] مِن قَولِهِم: أَمَّا البَصرةُ فلا بَصرَةَ لَكُم[(٤)]، وَإنما لم يَصِحَّ وَصفُهُ؛ لأنَّ لَفظَهُ نَكِرةٌ، وَمعناهُ

وابن أبي إسحاق وأبو حيوة وغيرهم. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٩٠، والبيان ٢/ ٢٨٣، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٣٧، والبحر المحيط ٧/ ٢٩٢.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٢) هو رأي الفارسي، كما نسبه له الرضي. انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٩٦٥. وهو رأي ابن جني. انظر: سر الصناعة ٢/ ٦٣٨.

(٣) لم أقف على من قال بهذا، وانظر الحديث عن إزالة التعريف منها في: إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٦٤٧.

(٤) القول في: الكتاب ١/ ٣٨٩.

وَمعناهُ مَعرِفةٌ، فامتَنَعَ الوَصفُ، وَمَنَعَ الأَخفَشُ مِن وَصفِ (ابن عُرسٍ)(١) إذا عَنَيتَ أُنثى؛ لأنَّكَ [إنْ](٢) قُلتَ: صغيرَة لم تحترِمِ اللفظَ، وَإن قُلتَ: صَغيرٌ لم تحترِمِ المَعنى(٣)، وَغَيرُهُ لا يمنَعُ مِنهُ، كما قالَ(٤):

إذا رأيتَ بِوادٍ حَيَّةً ذَكَرًا فاذْهَبْ وَدَعْنِي أُمارِسْ حَيَّةَ الوادي(٥)

وَذَكَرَ بَعضُ النحاةِ شَيئًا عَجِيبًا، وَهُوَ أنَّهُ قالَ: لَو قُلتَ: أَحَقُّ الناسِ بمالِ أَبيهِ ابنُهُ، لم يحسُنْ لِلعِلمِ بِهِ، وَهَذا مَعلومٌ، فإن قُلتَ: ابنُهُ الظَّريفُ، لم يحسُنْ؛ لأنَّ الصِّفةَ فَضلةٌ، وَالكلامُ لم يَتِمَّ قَبلَها، فإن قُلتَ: أَحَقُّ الناسِ بمالِ أَبيهِ ابنُهُ البارُّ بِهِ،

---

(١) هو دويبة دون القط. (العين ١/ ٣٢٩ (عرس).

(٢) في د.

(٣) لم أقف على قوله هذا.

(٤) اختلف في قائله فقيل:

أ- حارثة بن بدر الغُداني.

ب- أعشى طرود.

ج- عبيد بن الأبرص. وهو في ديوانه.

د- جعفر بن قرطوب الأسدي.

(٥) البيت من البسيط.

روي: (فإن) بدل (إذا)، و(وجدت) بدل (رأيت)، و(امض) بدل (فاذهب).

الشاهد فيه: حية ذكر. حيث خالف لفظ الأول معنى الثاني.

انظر: ديوان عبيد بن الأبرص ٧٠، والحيوان ٤/ ٢٣٥، والأغاني ٢٣/ ٥٠٠، والتكملة ٣٦٧، والمخصص ١٦/ ١٠١، وشرح شواهد الإيضاح ٤٢٨، ومختارات ابن الشجري ٣٧١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٦٢٦، واتفاق المباني واختلاف المعاني ١٢١.

صَحَّتِ المَسألةُ[١].

وتُوصَفُ النَّكرةُ بِالجُملةِ الخبريَّةِ، كَقَولِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ قائِمٌ، وَقامَ أَبُوهُ، وَإِنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ، فَلا بُدَّ فيها مِن عائِدٍ إلى المَوصُوفِ، فأمَّا قَولُهُ[٢]:

وَتَبْسِمُ عَنْ أَلْمَى كَأَنَّ مُنَوَّرًا تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ لَهُ نَدِ[٣]

فـ(كَأَنَّ) وَما بَعدَهُ صِفةٌ لِلأَلْمَى، وَلا عائدَ ظاهِرَ فِيهِ، فَقالَ بَعضُهُم: التَّقدِيرُ: كَأَنَّ مُنَوَّرًا هَذا الثَّغرُ[٤]، وَهَذا فِيهِ نَظَرٌ مِن / ٣٦٠ وَجهَينِ:

أَحَدُهما: جَعلُ اسمِ (كأنَّ) نَكِرةً وَالخبرُ مَعرفةٌ.

وَالثاني: إعادةُ المُظهَرِ إلى المُظهَرِ بِغَيرِ لَفظِهِ، وَالقولُ فِيهِ: كَأنَّ مُنَوَّرًا بِوُجُودِهِ تَخَلَّلَ، وَعَلَيهِ قَولُ الشاعِرِ[٥]:

---

(١) انظر: الخصائص ٣/ ٣٣٦، ٣٣٨، وعزا ابن جني المنع للأخفش وأبي علي في: بقية الخاطريات ٣٢.

(٢) هو طرفة بن العبد، من معلقته.

(٣) البيت من الطويل.

عن ألمى: عن ثغر ألمى، والألمى هو الأسمر اللثات، يمدحون سُمرة اللثة؛ لأنها تبين بياض الأسنان. والمنوِّر: الأقحوان الذي ظهر نَوره، وهو الزهر. وحر الرمل: أطيب الرمل وأحسنه لونًا. والدعص: كثيب من الرمل ليس بالكثير. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان طرفة ٢١، وشرح القصائد السبع ١٤٣، والمحتسب ٢/ ١٨٢، وزهر الآداب ٢/ ٧٣٣، والمحكم ٢/ ٣٦٤ (حر)، والبحر المحيط ٧/ ٥١.

(٤) حكاه ابن جني عن الأخفش الأصغر في: المحتسب ٢/ ١٨٢.

(٥) هو امرؤ القيس.

وَتَحْسَبُ سَلْمَى لا تَزالُ تَرَى طَلاً ... مِنَ الوَحْشِ أَوْ بَيْضًا بِمَيْثاءَ مِحْلالِ(١)

أي: لا تزال أنت تَرَى طَلاً بِوُجُودِها، وَأَجازَ الأَخفَشُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخُوكَ عاقِلٍ(٢).

وَإنما وُصِفَ بالجملةِ لأنَّ الجملةَ نَكِرةٌ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ تَضَمُّنُها الفائدةَ، وَلا يَجُوزُ تَعرِيفُها؛ لأنَّ تعريفَها يخرجُها عَن حَدِّها، وَأَمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾(٣)، فَلا تخلُو الجُملةُ مِن أَن تَكُونَ حالاً لِـ(ثلاثة) أَو وَصفًا، فَلا يجُوزُ أَن تَكُونَ حالاً؛ لأَنَّهُ لا عامِلَ يَعمَلُ فِيها.

فإن قُلتَ: أُقَدِّرُ: هَؤلاءِ ثلاثةٌ، فَأُعْمِلُ الإشارةَ.

قِيلَ: لَو أُشِيرَ إِلَيهِ لم يقَعْ فِيهِمُ الخِلافُ. وَإن جَعَلَهُ وَصفًا لِـ(ثلاثة) لم يخلُ أَن يَكُونَ جملةً أَو مُفرَدًا، فإن كانَ مُفرَدًا فَأَعمَلتَ (رَابِعُهم) لم يجُزْ عِندَ بَصرِيٍّ؛ لأَنَّهُ

---

(١) البيت من الطويل.

الطلا: ولد الظبية. والبيض: يعني به بيض النعام. والميثاء: الأرض السهلة. والمِحلال: التي يكثر النزول فيها. (عن الخزانة).

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٩٣، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٢٢٧ (جزء منه)، وتثقيف اللسان ١٤٢، وتصحيح التصحيف والتحريف ١٧٦، وخزانة الأدب ١/ ٦٣، وتاج العروس ٢٨/ ٣٢٦ (حلل).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الكهف: ٢٢.

ماضٍ[١]، وَإن جَعَلتَهُ جملةً لم يجُزْ؛ لأنَّ الواوَ قَد دَخَلَتْ عَلَيها في مَوضِعٍ، وَهُوَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، فَعَلِمْتَ أنهم لا يُرِيدُونَ الصِّفةَ هُنا، فَبَقِيَ أن يَكُونَ استِئنافًا.

فإن قِيلَ: أُعمِلُهُ وَإن كانَ ماضِيًا عَلَى الحكايةِ، وَعِندَ الكُوفيِّ عَلَى الأَصلِ[٢].

قِيلَ: يمنَعُ مِنهُ دُخُولُ / ٣٦١ الواوِ، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[٣].

فإذا اجتَمَعَ المُفرَدُ وَالجُملةُ فالأكثَرُ تَقدِيمُ المُفرَدِ عَلَى الجُملةِ؛ لأنَّهُ الأَصلُ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائمٍ أَبُوهُ مُنطَلِقٌ، وَقَد جاءَ في التَّنزِيلِ: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ[٤] مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[٥]، وَجاءَ الأَمرُ بِضِدِّ هذا في التَّقدِيمِ، فَقَالَ تَعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾، وَعَلَيهِ قَولُ [الشاعِرِ وَهُو][٦] النابِغةُ:

---

(١) يشترط البصريون لعمل اسم الفاعل كونه للحال أو الاستقبال. انظر: الكتاب ١/ ١٦٤، والمقتضب ٤/ ١٤٨، والأصول ١/ ١٢٥.

(٢) يُجيز الكسائي عمل اسم الفاعل وإن كان للماضي، ونسب للكوفيين عامة. انظر: المقتصد ١/ ٥١٢- ٥١٣، وكشف المشكلات ١/ ٤١٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٠، وشرح الكافية ٢/ ١/ ٧٢٦.

(٣) الأنعام: ٩٢.

(٤) في الأصل: (كتاب) بدل (ذكر)، وهو وهم.

(٥) الأنبياء: ٥٠.

(٦) في د.

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيمةَ ناصِبِ ... وليلٍ أُقاسِيهِ بَطيءِ الكواكِبِ[(١)]

وَقَولُ الشاعِرِ[(٢)]:

قَرَوْا أَضيافَهُمْ رَبَحًا بِبُحٍّ ... يَعِيشُ بفَضْلِهِنَّ الحَيُّ سُمْرِ[(٣)]

يحكمُ بأنَّ الصِّفةَ بالجُملةِ الفِعليَّةِ أقوى مِنَ الوَصفِ بالجُملةِ الاسميَّةِ[(٤)]؛

---

(١) البيت من الطويل.

كليني: دعيني وهمِّي، من وكله يكِلُهُ، إذا تركه وإياه. وبطيء الكواكب: أي إنه طويل، كواكبه لا تسير (عن الديوان).

الشاهد فيه: وليل أقاسيه بطيءِ الكواكب. حيث وصف بالجملة (أقاسي) ثم وصف بالمفرد (بطيء).

انظر: ديوان النابغة ٤٠، والعين ١/ ١٣٧ (قطع)، والكتاب ٢/ ٢٠٧، ٢٧٧، ٣/ ٣٨٢، ومجاز القرآن ٢/ ١٨٤، وغريب الحديث لابن سلام ٣/ ١٣١، وتفسير الطبري ١٣/ ١٨٣، واللامات للزجاجي ١٠٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٥، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٦١٠، والأزهية ٢٣٧، والحماسة البصرية ١/ ٣٦٥-٣٦٦، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢١.

(٢) هو خُفاف بن ندبة.

(٣) البيت من الوافر.

روي: (تجيءُ بعبقريِّ الوَدقِ سمرِ)، و(المش) بدل (الحي).

الرَّبَحُ: هي ما يربحون من الميسر. والبُحُّ: قداح الميسِر. يعني: قداحًا بُحًّا لرزانتها. (عن اللسان)

الشاهد فيه: الوصف بجملة (يعيش الحي) ثم بالمفرد (سمر).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر خفاف بن ندبة) ٤٧٤، وجمهرة اللغة ١/ ٢٢٠، والأغاني ١٥/ ٦٨، وتهذيب اللغة ٤/ ١٣ (بح)، ٥/ ٣٢ (ربح)، ومقاييس اللغة ١/ ١٧٤ (بح)، ٢/ ٤٧٤ (ربح)، والمحكم ٢/ ٣٨٤ (بحح)، وشروح سقط الزند ٣/ ١٣٨٥، والمفردات ٣٣٨ (ربح)، واللسان ٢/ ٤٠٦، ٤٤٣ (ربح).

(٤) نقل هذا ابن الأثير في البديع ١/ ٢/ ٣٢٠. ونقله عنه غير واحد من النحويين، كما أثبت ذلك محققه.

لأنَّ الصفةَ بابُها الإفرادُ، وَالجُملةُ الفِعليةُ أشبهُ بِالمُفردِ مِنَ الجُملةِ الاسميةِ؛ لأنَّ اتِّصالَ الفِعلِ بِالفاعِلِ أقوَى مِن اتِّصالِ المُبتَدَأ بِالخَبرِ.

وَقالَ جماعةٌ: إذا وَصفْتَ بِفعلٍ فالأولى أن يَكُونَ حالاً[1]؛ لأنَّ الماضِي قَد اضمَحَلَّ وَفَنِيَ وَتَقَضَّى، وَأُجيزَ ذَلِكَ في الماضِي؛ لأنَّهُ قَد شُوهِدَ وَرُئِيَ، وَعَلَيهِ التَّنزِيلُ، وَأكثَرُ ما وُصِفَ مِنَ الأفعالِ بِالماضِي؛ لأنَّهُ مُحقَّقٌ، وَأمَّا المُستَقبَلُ فَفِيهِ خِلافٌ، فإن قَدَّرتَ مَخايِلَهُ تَقدِيرَ وُجُودِهِ جازَ الوَصفُ / ٣٦٢ بِهِ، وَعَلَيهِ قَولُهُ[2]:

وإلاَّ فَهَبْهـا ذِمَّـةً سَتَضِيعُ[3]

وَمن ذَلِكَ قَولُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَصِيدُ غَدًا، التَّقديرُ فِيهِ: يُقَدَّرُ الصَّيدُ غَدًا،

---

(١) منهم ابن السراج، قال: «واعلم أن الصلة والصفة حقها أن تكونا موجودتين في حال الفعل الذي تذكره، لأن الشيءَ إنما يوصف بما فيه، فإذا وصفته بفعل أو وصلته به فالأولى به أن يكون حاضرًا كالاسم...». انظر: الأصول ٢/ ٢٦٨. ونقل ابن الأثير القول في البديع دون نسبة ١/ ٢/ ٣٢٠-٣٢١.

(٢) هو الطرماح بن حكيم.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أعامِ دِنِي إذْ حُلْتَ بيني وبينها

عامِ: ترخيم (عامر) على لغة من ينتظر. ودني: من ودى يدي. أي دفع الدية. (عن الديوان).

الشاهد فيه: الوصف بالمستقبل، فستضيع وصف لذمّة، كأنه قال: ذمة ضائعة.

انظر: ديوان الطرماح ١٨٠، والبصريات ٢/ ٧٩٧. ولم أجده في غيرهما.

وَأمَّا الحالُ فلا خِلافَ فِيها؛ لأنها مُشاهدةٌ، فأمّا قَولُ الشاعِرِ[(١)]:

حتَّى إذا جَنَّ الظَّلامُ المُخْتَلِطْ جاؤوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأيْتَ الذِّئبَ قَطْ[(٢)]

وقولُهُ[(٣)]:

إنَّما أنْتَ أخٌ لا نَعْدَمُهْ[(٤)]

فإنَّهُ يُتَأوَّلُ إلى الخَبَرِ، كَأنَّهُ قالَ في الأوَّلِ: جاؤوا بِضَيْحٍ يَتَلَوَّنُ بهذا اللونِ، وَفي الثاني: وإنَّما أنت أخٌ مَدعُوٌّ لَهُ بِالمُواصَلةِ.

فأمَّا المَعرِفةُ فإنَّنا نُبينُ مَذاهِبَ النَّاسِ فِيها في بابِها[(٥)] إن شاءَ اللهُ[تعالى][(٦)]، وَنُبَيِّنُ هُنا صفاتِها، وَكانَ القِياسُ ألاَّ تُوصَفَ، إلاَّ أنَّهُ عَرَضَ فِيها شَيءٌ مِنَ اللبسِ

---

(١) قيل: هو العجاج.

(٢) من الرجز.

روي (بِمَذقٍ) بدل (بضَيْحٍ).

والضيح: هو اللبن الكثير الماء. (عن اللسان).

انظر: الكامل ٢/ ١٠٥٤، وتهذيب اللغة ٧/ ١٠٦ (خضر)، والمحتسب ٢/ ١٦٥، والفسر ١/ ٦٢، ٦٢٦، والمخصص ١٣/ ١٧٧، وأسرار البلاغة ٣٣٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٧، والإنصاف ١/ ١١٥، وشرح المفصل ٣/ ٥٣، واللسان ٤/ ٢٤٨ (خضر)، ١٠/ ٣٤٠ (مذق)، ومغني اللبيب ٣٢٥، ٧٦١، وشرح أبياته ٥/ ٥، وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩.

(٣) هو أبو نُخيلة.

(٤) من الرجز.

انظر: طبقات الشعراء لابن المعتز ٦٥، والفسر ١/ ٦٣، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٣٥.

(٥) انظر: الغرة ٢ ب (قليج علي).

(٦) في د.

للاشتراكِ الواقِعِ فِيها فوُصِفَت بهذا، وَقالَ بَعضُ النحاةِ: إنَّ الأفضَلَ وَالفُضلَى اسمانِ وَلَيسا بِوَصفَينِ؛ لأنهما لم يقَعا إلاَّ مَعرِفَتَينِ، وَحُكمُ الوَصفِ أن يَكُونَ نَكِرةً ثُمَّ تَتَعَرَّفُ.

فإن قُلتَ: فَقَد وُصِفَ بِهِ في قَولِكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ الأفضَلِ، فإنَّهُ قَد وُصِفَ بِالمائةِ وَالأَجرِ وَغَيرِ ذَلِكَ.

فأمَّا المُضمَرُ فَلا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ بِهِ، وَأمَّا العَلَمُ فلا يُوصَفُ بِهِ، وَإنما يجري عَطفَ بَيانٍ، وَيُوصَفُ بما فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ، وَبما أُضِيفَ إلى مَعرِفةٍ، وَبِأسماءِ / ٣٦٣ الإشارةِ عِندَ سِيبوَيهِ[(١)]، وَلا يَصِحُّ ذَلِكَ عِندَ ابنِ السَّرَّاجِ[(٢)]؛ لأنَّ الإشارةَ عِندَهُ أعرفُ مِنَ العَلَمِ، لِما سَنُبَيِّنُ في بابِهِ إنْ شاءَ اللهُ [تعالى][(٣)]، تَقُولُ: مَرَرْتُ بزيدٍ الطَّويلِ وَبِعمرٍو غُلامِك وَبِبَكرٍ هَذا، فَكأنَّهُ إذا قالَ: (هذا) قالَ: الحاضِر، وَإذا قالَ: (ذاكَ) قالَ: الغائب، وَهُوَ وَإن لم يَكُن مُشتَقًّا يَؤولُ إلى المُشتَقِّ.

وَالمُبهَمُ لا يُوصَفُ إلاَّ بِأسماءِ الأَجناسِ ممَّا فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ، وَالعِلَّةُ في

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٦.

(٢) لا يدل على ذلك كلامه في الأصول، فإنه قال: «فالموصوف منها أربع: الأول: وهو العلم الخاص، يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، نحو: مررت بزيدٍ أخيك، والألف واللام، نحو: مررت بزيد الطويل، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام. وأما المبهمة فنحو: مررت بزيدٍ هذا، وبعمرٍو ذاك. والمرفوع والمنصوب في اتباع الأول كالمجرور». الأصول ٢/ ٣٢.

(٣) في د.

ذَلِكَ هُوَ أنَّ الألفَ وَاللامَ تأتي لِضُروبٍ تُعرَفُ في بابِها[١]، فَمِن جملةِ مَواضِعها العَهدُ والحضُورُ، فَلولا هذا لالتَبسَ الأمرُ فِيها، فإذا قُلتَ: هَذا الرَّجُلُ، فَكَأنَّكَ قُلتَ: الحاضِر، فإذا قُلتَ: الرَّجُل، قُلتَ: المعهُود، وَالدَّليلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أنَّكَ لا تَصِفُهُ إلاَّ بجنسٍ غَيرِ مُشتَقٍّ، فإن وَصَفتَهُ بمُشتَقٍّ فَهُوَ عَلَى قُبحٍ جائزٌ، وَهُوَ عَلَى إقامةِ الصِّفةِ مُقامَ المَوصُوفِ، وَلِشِدَّةِ اتِّصالِ هَذِهِ الصِّفةِ لم يَجُزْ أن تَقُولَ: مَرَرْتُ بهذَينِ الطَّويلِ وَالقَصِيرِ، عَلَى الصِّفةِ، وَيجوزُ: مَرَرْتُ بِالزَّيدَينِ الرَّاكِعِ وَالسَّاجِدِ؛ لأنَّ[٢] الثاني جِئنا بِصِفَتِهِ لَهُ، وَالأَوَّلُ جِئنا بِهِ لأجلِ الصِّفةِ.

وَلا يُوصَفُ بمُضافٍ إلى ما فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ وَلا غَيرِهِ؛ لأنَّهُ يَصِيرُ ثلاثةُ أشياءَ في تَقدِيرِ شَيءٍ واحِدٍ، وَلا يَلزَمُنا / ٣٦٤ عَلَى ذَلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ غُلامِ عمرٍو، لانفِصالِهِ ممَّا ذَكَرْنا هَذا قَولُ المُبرِّدِ[٣]، وغيرُهُ يمنَعُ مِنهُ عَلَى ما سَبَقَ، فَإذا قُلتَ: مَرَرْتُ بهذا الطَّويلِ، فَهُوَ عَطفُ بَيانٍ أو بَدَلٌ، وَإذا قُلتَ: يا هذانِ الطَّويلانِ، فَهُوَ نَعتٌ؛ لأنَّكَ في النِّداءِ لا تَفتَقِرُ إلى هَذا في أَحَدِ القِسمَينِ لأجلِ اللامِ فَتَجعَلُهُ مَعهُودًا، كما افتَقَرْتَ مَعَ (مَرَرْتُ) فَهُوَ في النِّداءِ كـ(زَيدٍ)، وَفي الإخبارِ لَيسَ كَـ(زَيدٍ)؛ لأنَّهُ جِيءَ بِهِ لما بَعدَهُ.

وَما فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ يُوصَفُ بما فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ وَبما أُضِيفَ إلى ما فِيهِ

---

(١) انظر: الغرة ٢٤ أ (قليج علي).

(٢) في د: لأنه وصفته قسم له شيءٌ واحد فلا فرق بينهما، ألا ترى أنّ الثاني ...

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ١٤٩.

الألِفُ وَاللامُ لا غيرُ، وَبعضُهم يُجيزُهُ في غَيرِ الألِفِ وَاللامِ؛ لأنَّ المُضافَ دُونَ مَرتبةِ غيرِهِ[(١)]، وَلا يُوصَفُ بِالمُبهَمِ؛ لأنها أعرَفُ ممَّا فِيهِ الألِفُ وَاللامُ، وَسِيبوَيهِ لا يَصِفُ إلاَّ بما هُوَ مِثلُ المَوصُوفِ في التَّخصِيصِ أو دُونَهُ[(٢)]، وَلا يُوصَفُ بما هُوَ أَخَصُّ مِنَ المَوصُوفِ في الوَضعِ، وَلا يُوصَفُ ما أُضِيفَ إلى الألفِ وَاللامِ بما أُضِيفَ إلى مَعرِفةٍ وَضعِيَّةٍ، وَلا إلى مُضمَرٍ، وَلا إلى مُبهَمٍ؛ لأنها أعرَفُ مِنهُ، فَلَو قُلتَ: رَأيتُ غُلامَ الرَّجُلِ الظَّرِيفَ، كان بدَلاً، فإن قُلتَ: (الظَّرِيفِ) كانَ نَعتًا.

فأمَّا المُضافُ فَلا يُوصَفُ إلاَّ بما أُضِيفَ كَإضافَتِهِ، وَبما فِيهِ الألِفُ وَاللامُ، فإن أُضِيفَ إلى مُضمَرٍ أو إلى عَلَمٍ جازَ أن يُوصَفَ بِأسماءِ الإشارةِ عِندَ سِيبوَيهِ[(٣)]، وَهذِهِ جملةٌ كافِيةٌ.

---

(١) انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٠١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٥-٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٧.

وَاعلَمْ أنهم قَد وَصَفُوا المُضافَ / ٣٦٥ إليهِ وَهُم يُرِيدُونَ المُضافَ، قالَ[1]:

عَـــلَيَّ يَــــومَ تَمْلِـــكُ الأُمُـــورا   صَـــومُ شُـهُورٍ وَجَبــتْ نُــذُورا[2]

ونحوٌ منه قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[3]، وَذَلِكَ في الخَبرِ[4]، عَلَى أَحَدِ القَولَينِ[5]، وَإن أَرَدْتَ أن تَصِفَ المَعرِفَةَ بِالجُملَةِ أَتَيتَ بِـ(الذي) وَجَعَلْتَ الجُملةَ صِلَتَها، وَوَصَفْتَ بِـ(الذي) وَثَنَّيتَهُ وَجمعتَهُ وَأَنَّثْتَ عَلَى حَسَبِ الأَوَّلِ.

وَيَجُوزُ في كُلِّ مَوصُوفٍ أَن تجمَعَ وَتُفرِدَ صِفاتِهِ على عِدَّتِهِ، كَقَولِكَ: مَرَرْتُ بِرِجالٍ كاتِبٍ وَشاعِرٍ وَبزَّازٍ، عَلَى الوَصفِ وَالبَدَلِ، وَيَجُوزُ: كاتبٌ وَشاعرٌ وَبزازٌ،

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز.

الشاهد فيه: أنَّ جملة (وجبت) صفة لشهور، وهي في المعنى وصف للصوم.

انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٩، وتفسير الطبري ١١/ ١٩٨، ١٨/ ٦٣٠ (شاكر)، والبديع ١/ ٢/ ٣٢٩.

(٣) الشعراء: ٤.

(٤) يعني (خاضعين) فهي خبر (أعناق) قبل دخول الفعل الناسخ، ويصح أن يكون الخبر جمعًا سالمًا، والمبتدأ جمع لغير العاقل، لإضافته إلى ضمير جماعة الذكور العقلاء، فجاء الخبر مطابقًا لما أضيف المبتدأ إليه. وجعل هذا نظيرًا لمجيء الصفة مطابقة لما أضيف الموصوفُ إليه.

(٥) القول الآخر: أن (أعناق) بمعنى الجماعات من الناس. انظر: العين ١/ ١٦٨ (عنق). أو الرؤساء، أي: فظلت رؤساؤهم لها خاضعين. انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٤٩٩.

وانظر القولين في معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٤٣-٦٤٤، والمقتضب ٤/ ١٩٩، وتفسير الطبري ١٩/ ٥٩-٦٠.

على التَّبعِيضِ بِالرَّفعِ، وَإن لم تَستَوفِ العِدَّةَ فالرَّفعُ لا غيرُ، وَإذا كانَ الأَوَّلُ مَعرِفةً جازَ النَّصبُ عَلَى الحالِ، وَالرَّفعُ عَلَى (هُو)، وَذَلِكَ كَقَولِهِ:

وَهُنَّ عَلى خَدَّيْ شَبِيبِ بنِ عامِرٍ ... أَثَرْنَ عُجاجاتٍ سَنابِكُها كُدْرُ[1]

أي: هِيَ كُدرٌ، وَقال عُمَرُ بنُ أَبي رَبِيعةَ[2]:

قُلْتُ أَجِيبِي عاشِقًا ... بِحِبِّكُمْ مُكَلَّفُ[3]

أي: هُوَ، وَعَلَيهِ أجازُوا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخُوكَ، أي: هُوَ أَخُوكَ، وعليه أنشدوا:

أُقَلِّبُ في بَغْدَاذَ عَيني فلا أرى ... سَنا الصُّبْحِ أو دِيكًا بِبَغْداذَ صائحُ

بِلادٌ بها كانَتْ شِكاتي فَلَمْ أَعُدْ ... وَلَوْ مِتُّ ما قامَتْ عَلَيَّ النَّوائحُ[4]

/ ٣٦٦ أي: هُوَ صائحٌ، وَلَو قُلتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كاتِبٍ وَشاعِرٍ وَبزَّازٍ، لم

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي. أبو الخطاب (ت ٩٣ هـ) شاعر أموي، كانت ولادته في الليلة التي قتل فيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قتل في غازيًا. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٥٣٩، والأغاني ١/ ٧١، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٣٦.

(٣) البيت من مجزوء الرجز. ورواية الديوان:

قلتُ فإني هائم ... صبٌّ بكم مُكَلَّفُ

انظر: ديوان عمر ٢٣٩، ومجالس ثعلب ١/ ١١٧، وتفسير الطبري ٢٠/ ١٠٠-١٠١، والزاهر ١/ ٥٨٥، وضرائر الشعر ١٧٤.

(٤) البيتان من الطويل. ولم أعرف قائلهما.

انظر: ضرائر الشعر ١٧٤، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٢٤. ولم أجدهما في غيرهما.

يحسُنِ الرَّفعُ وَحسُنَ الجَرُّ، وَقَد أجازَهُ بَعضُهم، وَكَذلِكَ قَولُهُ: مَرَرْتُ بثلاثةِ رجالٍ كاتِبَيْنِ وَشاعرٍ، كما قالَ[1]:

ذَوْدٌ ثَلاثٌ بَكْرةٌ وَنابانْ[2]

وَيجُوزُ إفرادُ المَوصُوفِينَ وَجمعُ الصفةِ إذا استَغرَقَتِ العدَّةَ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بزَيدٍ وَعمرٍو وخالدٍ الظُّرفاءِ، وَقَد أجازَ قَومٌ وَصفَ بَعضِهِم وَتَركَ بَعضِهِم[3]، وَأنشَدَ:

كَأَنَّ حُمُولَهُمْ لَمَّا استَقَلَّتْ ثلاثةُ أَكْلُبٍ يَتَطارَدانِ[4]

وَقالَ الأخفَشُ: لا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ مِن رَجُلٍ صالحٌ؛ لأنَّ (حَسْبُكَ) قَد شملَ جميعَ صِفاتِ الحُسنِ، فإذا اجتَمَعَتْ صِفَتانِ فالصِّفةُ الثانيةُ لمجمُوعِ مَعنى المَوصُوفِ وَالصِّفةِ جميعًا عِندَ قَومٍ[5]؛ لأنَّ الصِّفةَ تابِعةٌ، وَكونُها

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز. وبعده:

غيرَ الفُحُولِ من ذُكورِ البُعرانْ

انظر: المخصص ٧/ ١٢٨، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري ٨/ ٢٥٨. ولم أجده في غيرهما.

(٣) انظر:شرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٠٨.

(٤) البيت من الوافر. ولم أعرف قائله.

انظر: ضرائر الشعر ٢٥٥، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٠٨، وخزانة الأدب ٥/ ٣٩. وفيه: «لم أر هذا البيت إلا في كتاب المعاياة للأخفش».

(٥) قال الزركشي: «قال صاحب البسيط من النحويين: إذا اجتمعت صفتان فصاعدًا لموصوف واحد؛ قال

=

مَوصُوفةٌ تُوجِبُ لها أن تَكُونَ مَتبوعةً، وَأَيضًا فإنَّ الصفةَ الأُولى قَد تكُونُ جملةً، وَالجملةُ لا تُوصَفُ، وَأَيضًا فَلَو كانَتِ الصِّفةُ الثانِيةُ لِلصِّفةِ الأُولى لما قِيلَ: إنَّ الصِّفةَ إذا وَقَعَت جملةً فَمرتَبَتُها التَّأخِيرُ عَنِ الصفةِ المُفردةِ، وَمرتَبةُ المُفردةِ التقديمُ، وَأَيضًا فَلو كانَتِ الصفةُ للثَّانِيةِ لما حَسُنَ عَطفُها عَلَيها، وَقالَ قَومٌ: هِيَ للأَوَّلِ؛ لأَنَّهُ قَد مَنَعَ أَن تُوصَفَ الصِّفةُ، فإذا / ٣٦٧ كانَ فاسِدًا وَحدَهُ كانَ أَيضًا فاسِدًا إذا انضَمَّ إلى غَيرِهِ؛ لأنَّ العِلَّةَ المانِعةَ مَوجُودةٌ، وَأَيضًا فَهِيَ الأَوَّلِ[1] كما أنَّ الأُولى لِلأَوَّلِ، وَأَيضًا فإنَّ الصفةَ شَبيهةٌ بِالفِعلِ وَالفِعلُ لا يُوصَفُ.

وَلا يَجُوزُ الفَصلُ بَينَ الصفةِ وَالموصُوفِ بِأَجنَبِيٍّ مِن عامِلِ المَوصُوفِ، لا تَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيدًا ضَربةً وَعَمرًا قَتَلتُها، وَقَد جاءَ عَلَى هَذا قَولُ الشاعِرِ[2]:

فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلْقَةً وَصُداءٍ أَلْحَقَتْهُمْ بِالثَّلَلْ[3]

قال قوم: الصفة الثانية للأول وحده، وقال قوم: هي لمجموع الموصوف والصفة». البحر المحيط ٣/ ٤٥٩.

(١) في د: للأوَّل.

(٢) هو لبيد بن ربيعة.

(٣) البيت من الرمل.

الصلقة: الصوت الشديد. ومراد وصُداء: قبيلتان. والثلل: الهلاك. (عن اللسان).

انظر: ديوان لبيد ١٩٣، والعين ٨/ ٢١٦ (ثلل)، والاشتقاق٤٧٦-٤٧٧، وجمهرة اللغة ٣/ ٨٤ (صقل)، وتهذيب اللغة ٨/ ٣٧٠ (صلق)، ١٥/ ٦٥ (ثل)، والخصائص ٢/ ٣٩٦، ومقاييس اللغة ١/ ٣٦٨-٣٦٩ (ثلل)، واللسان ١/ ١٠٨ (صدأ)، ١٠/ ٢٠٥ (صلق)، ١١/ ٩٠ (ثلل)، والبحر المحيط ٧/ ٢٠٨.

وَهذا شاذٌّ.

وَاعلَم أَنَّ مَعمُولَ الصِّفةِ إذا لم يُذكرِ المَوصُوفُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيها، لا تَقولُ: نِعْمَ طعامَك آكلاً زيدٌ، فإن ذَكَرْتَ المَوصُوفَ جازَ أَن يَتَقَدَّمَ مَعمُولُ الصِّفةِ عَلَيها لا عَلَى مَوصُوفِها، كَقولِكَ: نِعْمَ رجُلاً طعامَك آكلاً زيدٌ، وَذلِكَ كَقولِهِ تَعالى: ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾[1]، فَأَمَّا قَولُهُ[2]:

فَأَبلِغْ بَلِيدًا إنْ عَرَضْتَ ابنَ مالِكٍ ... وَهَلْ يَنْفَعَنَّ العلمُ إلاّ المُعَلَّما[3]

فإنَّهُ فَصَلَ بِالجُملةِ، قِيلَ: هِيَ اعتِراضٌ فَلا اعتِبارَ بها، وَهِيَ اعتراضةٌ مُؤَكِّدةٌ.

قال أبو الفتح: «وَتَقُولُ فِيما تَصِفُهُ بِشَيءٍ مِن سَبَبِهِ: هَذا رَجُلٌ عاقِلٌ أَبُوهُ[4]، وَمَرَرْتُ بِزَيدٍ الكَرِيمِ أَبُوهُ، وَلَو قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ ظَرِيفٍ، عَلَى الصِّفةِ[5] لم يَجُزْ؛

---

(١) ق: ٤٤.

(٢) هو الحُصين بن الحُمام المري.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (تليد) بدل (بليد).

الشاهد فيه: الفصل بين الصفة والموصوف بجملة (إن عرضت) الاعتراضية.

انظر: المفضليات ٦٨، وشرحها للأنباري ١/ ١٧١، وشرحها للتبريزي ١/ ٣٤٠، ومنتهى الطلب ٢/ ١٠٣.

(٤) في اللمع: أخوه.

(٥) في اللمع: الوصف.

لأنَّ المَعرفةَ لا تُوصَفُ / ٣٦٨ بِالنَّكِرةِ»[1].

قالَ سَعيد: سَبَبُ الشَّيءِ يَتنَزَّلُ مَنزِلَتَهُ في أكثَرِ أحوالِهِ، ألا تَرَى أنَّهُ قَد يُعرَفُ الرَّجُلُ بِصفةِ وَلَدِهِ أو جارِهِ أو دَارِه، فكُلُّ صِفةٍ رَفعَتْ ضَميرَ المَوصُوفِ رَفعَتِ الذي مِن سَبَبِهِ، إلاَّ ما استَثنَيتُهُ لَكَ، وَهُو أفعَلُ، فإن قُلتَ: مَررتُ بِرَجُلٍ أفضَلُ مِنهُ أبُوهُ، رَفَعتَ (أفضَلَ) بخبرِ الابتِداءِ، وَ(أبُوهُ) مُبتَدأً، وَقَد جَوَّزُوا عَكسَ ذَلِكَ؛ لأنَّهُ مَوضِعُ النَّكرةِ، وَمِثلُهُ: مِثلُكَ وَشِبهُكَ[وما جَرَى مَجراهُما][2]؛ لأنها أسماءٌ جَوامِدُ[3]، وَكذلِكَ: سَواءٌ وَمِائةٌ وَأسدٌ، إذا قَصَدْتَ الشِدَّةَ، وَنارٌ إذا قَصَدتَ الحُمرةَ، فَتَقُولُ: مَررتُ بِرَجلٍ سواءٌ أمُّه وَأبُوهُ، وَقَد أجازَ بَعضُهُم: مَررتُ بِرَجلٍ سواءٍ أبُوهُ وَأمُّهُ، وكذلك جوَّزوا: مررت برجل مائةٍ إبِلُهُ، وَمَررتُ بِرَجُلٍ أفضلَ مِنهُ أبُوهُ، وَهُوَ قَليلٌ[4].

فأمَّا: [ما][5] رَأيتُ رَجُلاً أحسَنَ في عَينِهِ الكُحْلُ مِنهُ في عَينِ زَيدٍ[6]، وَما

---

(١) اللمع ٨٢-٨٣.

(٢) في د.

(٣) في د: لم تجرِ على الفعل.

(٤) جوَّزه سيبويه على قلة. انظر: الكتاب ٢/ ٢٨، والأصول ٢/ ٢٨.

(٥) في د.

(٦) انظر الحديث عن هذه المسألة في: الكتاب ٢/ ٣١، والمقتضب ٣/ ٢٤٨، والأصول ١/ ١٣١، ٢/ ٣٠، ٤٢، وشرح المقدمة المحسبة ٤٠٠، وشرح الكافية ٢/ ١/ ٧٩٠.

مِن أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى اللهِ فِيها الصَّومُ مِنهُ في عَشرِ ذِي الحِجَّةِ[١]، فإنَّ (الكُحل) و(الصوم) يَرتَفِعانِ بِـ(أفعَل)؛ لأنَّ الهاءَ في (مِنهُ) هِيَ لِصاحِبِ أفعلَ، بخلافِ المُتَقدِّمِ، وإنما جَعَلتَ الكُحلَ في عَينِهِ عَمَلاً لَيس لَهُ في عَينِ غَيرِهِ، وإنما كُرِهَ الابتداءُ للإضمارِ قَبلَ الذِّكرِ لَو قَدَّمتَ وَجَعَلتَ (أحسَن) مبتدأ، فإنْ أخَّرتَ (مِنهُ) قَبُحَ الفَصلُ، وإن جَعَلتَ (الكُحل) مبتدأ جازَتِ المسألةُ إذا / ٣٦٩ قَدَّمتَ (مِنهُ)، وَجَوَّزَ عُثمانُ أن تجعَلَ (الكُحلَ) بَدَلاً مِنَ المُضمَرِ في (أحسَن)، وَرَفعَ (أحسَنَ) وَيَكُونُ خَبرَ مُبتَدإٍ محذُوفٍ تَقديرُهُ: الكُحلُ أحسَنُ[٢].

فإن كانَت (أفعَل) لَيست التي تَصحَبُها (مِن) رَفَعتَ المُظهَرَ، تَقُولُ: مَرَرتُ بِرَجُلٍ أحمَرَ أَبُوهُ، وَزرقاءَ عَيناهُ، فإن ثَنَّيتَ الأَبَ لم يُجِزِ الكُوفيُّ إلاَّ أن تُثَنِّيَ (أفعل) وَيرفعُهما[٣]، وَالبَصرِيُّ يُجرِي عَلَى ما كانَ يَفعَلُ في اسمِ الفاعِلِ، فَيقُولُ: مَرَرتُ برجلٍ أحمَرَ أَبواهُ[٤]، وَأَنشَدُوا[٥]:

(١) كذا يرويه النحويون، وفي كتب الحديث: ما من أيام أحبَّ إلى الله العمل الصالح.. وفيه روايات أخرى. انظر: المسند ١/ ٢٢٤، ٢/ ٧٥، ١٣١، ١٦١، وسنن أبي داود ٢/ ٢٣٥، وابن ماجه ١/ ٥٥٠، والترمذي ٣/ ١٣٠.

(٢) لم أقف على قول ابن جني.

(٣) انظر قول الكوفيين في شرح السيرافي ٢/ ١٧٤ ب.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٤١-٤٢.

(٥) للنابغة الجعدي.

وَلا يَـشعُرُ الـرُّمحُ الأَصَـمُّ كُعُوبَـهُ[١]

وَأجازَ الكُوفيُّ ذَلِكَ؛ لأنَّ (الكُعُوبَ) عَلَى حَدِّ المُفردِ[٢]، وَتَقولُ: مَرَرْتُ بِرِجالٍ أحمرَ آباؤُهم، عَلَى قَولِكَ: أحمَرِينَ، وَإن لم يُقَلْ، كما قَالُوا: مَرِيضٌ وَمَرضَى، وَإن لم يَقُولُوا: مُرِضَ بَل تَوَهمُوهُ[٣]، وَرَأيتُ العَبدِيَّ قَد مَنَعَ مِن عَمَلِ (أحمر) و(أسود) في الظَّاهِرِ[٤]، وَقَد يُحذَفُ بَعضُ الكَلامِ فِيهِ اختِصارًا.

وَكُلُّ ما كانَ صِفةً لِلنَّكِرةِ فَهُوَ يَصلُحُ أن يَكُونَ حالاً مِنَ المَعرِفةِ إلاَّ الفِعلَ الماضِي، فَإن قَدَّرتَ مَعَهُ (قَد) صَحَّ ذَلِكَ، وَإن كانَ مُستَقبلاً بِغَيرِ قَرِينةٍ تخصِّصُهُ، وَقَدَّرتَهُ بمُقَدَّرٍ صَحَّ، فإذا قُلتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عاقِلٍ أَبُوهُ، جازَ أَنْ تَرفَعَ (أَبُوهُ) بِـ(عاقِلٍ)، وَ(عاقِلٌ) صِفةُ (رَجُل)، وَجازَ أن تَرفَعَ (عاقِلاً) وَتجعَلَهُ خَبرًا لِلمُبتَدَأ

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بِثَروَةِ رَهطِ الأعيَطِ المُتَظَلِّمِ

روي: (الأبلخ) بدل (الأعيط).

يقول: إن الرمح لا يشعر إذا طُعِنَ به بمن وقع، فوقوعه بالرجل الكثير الأهل والعشيرة كوقوعه بغيره. (عن شرح أبيات سيبويه).

انظر: ديوان النابغة الجعدي ١٤٤، والكتاب ٢/ ٤٢، وشرح القصائد السبع ٣٤٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٧، والمخصص ١٢/ ٢٠٧، وشروح سقط الزند ٢/ ٥٩٢، واللسان ٧/ ٣٥٧ (عيط)، ١٢/ ٣٧٥ (ظلم)، وتاج العروس ١٩/ ٤٩٦ (عيط).

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١٧٥ أ.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٤٢.

(٤) لم أقف على قوله.

الذي هُوَ (أَبُوهُ)، وَالجُملةُ صِفةُ (رَجُلٍ)، فَإذا قُلتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَلِيلٍ ما أراهُ، جَعَلْتَ / ٣٧٠ (ما) مَصدَرِيَّةً، فإن جَعَلْتَ (ما) زَائدةً نَصَبْتَ (قَليلا)، وَتكُونُ قَد وَصَفتَ في الأَوَّلِ بمفرَدٍ وَفي الثاني بِجُملةٍ، وَمَعَ الزيادةِ وَصَفتَ بجملةٍ، وَالأَخفَشُ يقولُ: مَررتُ بِرَجُلٍ وَشِيكٍ ذَهابُهُ، فإن نَصَبْتَ (وَشِيكًا) كانَ عَلَى الظَّرفِ، وَالأَوَّلُ أَولى[1].

فأمَّا قَولُهُ: «مَرَرْتُ بِزَيدٍ الكَرِيمِ أَبُوهُ»، فَيَجُوزُ أَن تَرفَعَ الأَبَ بِالكَرِيمِ، وَالهاءُ تَعُودُ إلى الأَلِفِ وَاللامِ أَو إلى مَدلُولِهِا، وَيَجُوزُ أَن تَرفَعَ (أَبوهُ) بِالابتِداءِ، وَ(الكَرِيمُ) خَبرُهُ، وَالجُملةُ في مَوضِعِ الحالِ مِن (زَيد)، وَالعائدُ إلى الأَلِفِ وَاللامِ مُضمَرٌ مُستكِنٌّ، وَالعائدُ إلى صاحبِ الحالِ مِنَ الجُملةِ الهاءُ في (أَبُوهُ)، وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حائضٍ امرَأتُهُ، وَلا تَقُلْ: بِالرَّجُلِ الحائضِ المرأَةِ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ لِلأَوَّلِ.

وَقَولُهُ: «مَرَرْتُ بِزَيدٍ الظَّرِيفِ»، وَقَولُهُ: «مَرَرْتُ بِزَيدٍ ظَرِيفٍ، لا يَجُوزُ عَلَى الصِّفةِ»، هُوَ كَما ذَكَرَ إجماعًا، لَكن [يَجُوزُ][2] عَلَى البَدَلِ عِندَ البَصرِيِّ، وَلا يَجُوزُ عِندَ الكُوفيِّ لما سَنَذكُرُهُ إن شاءَ اللهُ، وَيَجُوزُ نَصبُهُ عَلَى الحالِ، وَقَد رَفَعَهُ بَعضُهُم عَلَى (هُوَ)[3].

---

(١) لم أقف على قوله.

(٢) في د.

(٣) لم أجد من تعرض لشرح عبارة ابن جني هذه، وإنما كررها الواسطي وأبو حيان، وتركها الثمانيني وابن

وَهَذِهِ الأَشياءُ تجرِي مجرَى الفِعلِ إذا رَفعَتِ الظاهِرَ في التَّوحِيدِ، وَذلِكَ إذا كانَ يُجمَعُ جمعَ الصِّحَّةِ، نحوُ: مَرَرْتُ بِرِجالٍ مُنطَلِقٍ عُلماؤُهُم، فإن قُلتَ: مَرَرْتُ بِرجالٍ حُسنٍ وُجُوهُهم، فالأولى جمعُ (حِسان)؛ لأنَّهُ يجمَعُ جمعَ تكسيرٍ، وَجمعُ التَّكسيرِ حُكمُهُ حُكمُ المُفرَدِ، فيَكُونُ قَد [٣٧١] جمَعَ اللفظَ وَالمَعنى(١).

قالَ أبو الفَتحِ: «وَتَقولُ: هَذا رَجُلٌ مِثلُكَ، وَنَظَرْتُ إلى رَجُلٍ شِبهِكَ، وَشَرعِكَ مِن رَجُلٍ، وَهَذا رَجُلٌ ضارِبُ زَيدٍ وَشاتِمُ عَمرٍو(٢)، فَتُجرِي هَذِهِ الأَلفاظَ أَوصافًا عَلَى النَّكِراتِ، وَإن كُنَّ مُضافاتٍ إلى مَعارِفَ(٣)، لِتَقدِيرِكَ فِيهِنَّ الانفِصالَ، وَأَنَّهُنَّ لا يَخُصُصْنَ شَيئًا بِعَينِهِ»(٤).

قالَ سَعيدٌ: المُضافُ عَلَى ضَربَينِ: مُضافٌ إلى نَكِرةٍ، وَمُضافٌ إلى مَعرِفةٍ، فالمُضافُ إلى النَّكِرةِ نَكِرةٌ، وَالمُضافُ إلى المَعرِفةِ عَلَى ضَربَينِ: ضَربٌ يَتَعَرَّفُ بِإضافَتِهِ، وَضَربٌ لا يَتَعَرَّفُ بِإضافَتِهِ، فالذي يَتَعَرَّفُ بِإضافَتِهِ إلى مَعرِفةٍ: غُلامٌ، وَدارٌ، وَنحوُهما، وَالذي لا يَتَعَرَّفُ بِإضافَتِهِ إلى مَعرِفةٍ: مِثلُ، وَشِبهُ، وَغَيرُ، وَسِوى، وَواحِدُ أُمِّهِ، وَعَبدُ بَطنِهِ، وَالأَربعةُ الأَصنافُ التي ذَكَرناها، وَإنما كانَ كَذلِكَ؛ لأنَّ حَدَّ النَّكِرةِ أن يَكُونَ الاسمُ شائعًا في جنسِهِ، فَكُلُّ ما شابَهَهُ فإنَّهُ

برهان والكوفي وابن الخباز دون تعليق. انظر: شرح اللمع للواسطي ١٠٧، والمتبع ٢/ ٤٠٣.

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١٧٥ ب -١٧٦ أ.

(٢) في اللمع: بكر.

(٣) في اللمع: المعارف.

(٤) اللمع ٨٣.

مِثلُهُ، كَقَولِكَ: (رَجُلٌ) يَصلُحُ لِكُلِّ آدَمِيٍّ ذَكَرٍ بَلَغَ الحُلُمَ في المُتعارَفِ، وَكَذلِكَ إذا قُلتَ: (مِثلُكَ) لَن تَخُصَّ واحِدًا بِعَينِهِ، بَل كُلُّ مَن كانَ لَهُ بَعضُ خِلالِكَ أَو جَميعُها فَقَد ماثَلَكَ فِيها، وَلَو كانَ ذَلِكَ في خَلَّةٍ واحِدةٍ، وَ(شِبْهُكَ) بمنزلةِ (مِثلِكَ).

وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَن يُقالَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ مِثلِكَ، فَتَصِفُ بِهِ المَعرِفةَ إذا جَعَلتَهُ الذي هُوَ مَعرُوفٌ / ٣٧٢ بِمُماثَلَتِكَ[1]، فأمّا (شَبِيهُكَ) فَمَعرِفةٌ لِلمُبالغةِ التي فِيها، يَعني بِهِ الذي يُشبِهُكَ مِن كُلِّ وَجهٍ[2].

فأمّا (غَيرُكَ) فَهُوَ أَنكَرُ مِن (مِثلِكَ)؛ لأنَّ كُلَّ ما عَداكَ غَيرُكَ، وَلَيسَ كُلُّ ما عَداكَ مِثلَكَ، وَبَعضُهُم[3] يَجعَلُ (غَيرًا) مَعرِفةً إذا كانَت مُتَعَلِّقةً بِشَيئَينِ لَيسَ غَيرُ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾[4]؛ لأَنَّهُ لَيسَ إلاَّ مُنعَمٌ عَلَيهِ أو مَغضُوبٌ عَلَيهِ، فَجَعَلَهُ بَعضُهُم صِفةً لِـ(الذينَ)، وَرَدَّ ابنُ السَّرَّاجِ هَذا بِقَولِهِ تَعالى: ﴿أَخۡرِجۡنَا[5] نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا

---

(١) انظر رأي يونس في الكتاب ١/ ٤٢٨.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٢٨٨.

(٣) نسب الرضي هذا القول للزجاج. انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٨٨٣. ونسبه أبو حيان للسيرافي. انظر: الارتشاف ٤/ ١٨٠٣.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) في النسختين: أرجعنا. وهو وهم، اشتبه عليه بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَا فَٱرۡجِعۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ١٢].

نَعْمَلُ﴾(١)، وَلَيسَ إلاَّ الصَّلاحُ وَالفَسادُ، فَقد وَصَفَ بِهِ (صالحًا) وَهُوَ نَكِرةٌ فَثَبَتَ أَنَّهُ نَكِرةٌ(٢)، وَيجُوزُ أَن يُقالَ إِنَّهُ بَدَلٌ، وَكَذلِكَ قَولُهُ(٣):

إنْ قُلْتَ خيرًا قالَ شرًا غيرَهُ   أَوْ قُلْتَ شَرًّا مَدَّهُ بِمِدادِ(٤)

وَ(سِوَى) يجرِي مجَرَى (غَيرٍ)، وَلهذا التَّقارُبِ وَقَعا في الصِّفةِ وَالاستِثناءِ، وَيجرِي أيضًا جملةَ صِلةٍ لِلذي، وَلا يخرُجُ عَنِ الظَّرفِيَّةِ، وَيجرِي صِفةً لِلنَّكِرةِ،

---

(١) فاطر: ٣٧.

(٢) قال ابن السراج: «فأما (مثل) و(غير) و(سوى) فإنهن إذا أضفن إلى المعارف لم يتعرفن؛ لأنهن لم يخصصن شيئًا بعينه». (الأصول ٢/ ٥) ثم اختلف النقل عنه، فالمؤلف هنا نقل ردَّه على ذلك الرأي، ويؤيده ما في الأصول، وكذلك فعل الرضي في شرح الكافية (١/ ٢/ ٨٨٤). أما ابن عصفور، وأبو حيان في البحر، وابن هشام فقد نقلوا أن ابن السراج هو صاحب القول، وأن (غيرًا) إذا كانت بين ضدين تعرفت استدلالًا بآية الفاتحة، ثم ردوا عليه بآية فاطر. وقال أبو حيان: «وذهب ابن السراج إلى أنَّ المغايرَ والمماثل إذا كان واحدًا كانت (غير) و(مثل) نكرتين، وإن أُضيفا إلى معرفة، وجعل من ذلك ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾، ومررتُ بالجامد غيرِ المتحرك، وزعم السيرافي أن (غير) تتعرف، وجعل من ذلك ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾». (الارتشاف ٤/ ١٨٠٣) وقد تحدث البغدادي عن هذا الاضطراب في الخزانة.

انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٣، والبحر المحيط ١/ ٢٨، ومغني اللبيب ٢١٠، وخزانة الأدب ٤/ ٢٠٧.

(٣) هو الأسود بن يعفر.

(٤) البيت من الكامل.

انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٨٨٤، وخزانة الأدب ٤/ ٢٠٧. ولم أجده في غيرهما.

تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِواكَ، وَذَكَرَ بَعضُهُم أنَّ (عَبدَ بَطنِهِ) أنكَرُ مِن (وَاحِدِ أُمِّهِ)، وَدَلِيلُهُ عَلَى ذَلكَ أَنَّهُ قَد صارَ بمنزِلةِ الصِّفةِ المُشتَقَّةِ، ألا تَرَى إلى قَولِهِ[1]:

عَلامَ يُعبِدُني قَومِي وَقَدْ كَثُرَتْ ... فيهم أباعِرُ ما شاؤوا وعِبْدانُ[2]

/ ٣٧٣ أي: يَتَّخِذُوني عَبْدًا، وَجاءَ المَصدَرُ مِن هذا اللفظِ، قالَ الشاعِرُ[3]:

النَّاسُ عِنْدِي كَثُمامِ الثَّمِّ ... يَرْضَونَ بِالتَّعْبِيدِ والتَّأَمِّي[4]

وَقَلَّما وُصِفَ بِـ(عَبدٍ) مُفردٌ، فيَقالُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَبدٍ، وَإن كانَ صِفةً في الأَصلِ، فَإن أَضَفْتَهُ جازَ وَصفُهُ بِهِ.

وَينبَغِي أَن تَعلَمَ أَنَّهُ إذا تَقَدَّمَ نَعتُ النَّكِرةِ عَلَيها انتَصَبَ عَلَى الحالِ، نحوُ قَولِكَ: هَذا قائمًا رَجُلٌ، قالَ الشاعِرُ:

---

(١) هو الفرزدق.

(٢) البيت من البسيط.

روي: (حتّامَ) بدل (علامَ).

انظر: نوادر أبي زيد ٣١٥، ٤٨٤، وتفسير الطبري ١٩/ ٦٨، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٣٣ (عبد)، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٤٤٠، واللسان ٣/ ٢٧٣ (عبد)، والبحر المحيط ٧/ ١٢.

(٣) هو رؤبة.

(٤) من الرجز.

الثمام: نبت ضعيف، تحشى به الوسائد والنُّضد. (عن اللسان ١٢/ ٨١ (ثمم).

انظر: ديوان رؤبة ١٤٣، والعين ٨/ ٤٣٢، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٣٣ (عبد)، والمبهج ٢٠٧ (الثاني)، ومقاييس اللغة ١/ ١٣٦ (عبد) (الثاني)، والمخصص ٣/ ١٤٣ (الثاني).

لِعَـــزَّةَ مُوحِـــشًا طَلَـــلُ[١]

وَيجُوزُ أَن يُبدَلَ الثاني مِنَ الأَوَّلِ، وَقَالَ الشاعِرُ[٢]:

إذا لم تُطْعِمُونـــا أَطْعَمَتْنــــا ... بحمْـــدِ الله مُعْـــصِفةٌ جَنُـــوبُ[٣]

وَقالَ[٤]:

أَمَـا أُقاتِـلُ عَـنْ دِينـي عَـلَى فَـرَسٍ ... ولا كَـذا رَجُـلاً إلاَّ بِأَصْـحابِ[٥]

فَـ(كَذا) كانَ وَصفًا لِـ(رَجُلٍ)، فَلَمَّا تَقدَّمَ انتَصَبَ عَلَى الحالِ، وَمِن ذَلكَ قَولُهُ:

وَبِالجِـسْمِ مِنِّـي بَيِّنًـا لَـوْ عَلِمْتِـهِ ... شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِ العَينَ تَشْهَدِ[٦]

وَقالَ:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: إبدال (جنوب) من (معصفة) لما تقدمت صفة النكرة عليها.

انظر: التذكرة الحمدونية ٨/ ٣٢٠.

(٤) هو حيي بن وائل.

(٥) البيت من البسيط.

روي: (بأصحابي) بالإضافة. و(وهكذا) بدل (ولا كذا).

انظر: شعر الخوارج ٧٦، ونوادر أبي زيد ١٤٨، والبارع ١٢٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٦٤، وشرح المفصل ٥/ ١٣٣، وشرح الشافية ١/ ٢٧٨، واللسان ١١/ ٢٦٥ (رجل)، وشرح شواهد الشافية ١٠٣.

(٦) سبق تخريجه.

وَتحتَ العَوالي بِالقَنا مُستَظِلَّةً ... ظِباءٌ أعارَتها العُيُونَ الجآذِرُ(١)

وَقالَ(٢):

فَلَيتَ أَمِيرَنا وَعُزِلتَ عَنَّا ... مخضَّبةً أنامِلُها كَعابُ(٣)

وَأمَّا قَولُهُ(٤):

وَجَدتُ أباها رائِضَيها وَأُمَّها ... فأُعطِيتُ فيها الحُكمَ حتَّى حَوَيتُها(٥)

وَمِثلُهُ:

وَلَستُ مُقِرًّا لِلرِّجالِ ظُلامَةً ... أَبى ذاكَ عَمِّي الأَكرَمَينِ وَخالِيا(٦)

/ ٣٧٤ وَقَد تَقَدَّمَ ذِكرُهُ، فَفِيهِ إشكالٌ؛ لأَنَّهُ قَدَّمَ صِفةَ الأُمِّ في المَعنى عَلَيها،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو عمرو بن أحمر الباهلي.

(٣) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: نصب (مخضبةً) على الحال، وكانت في الأصل صفة لكعاب، فلما تقدمت عليها انتصبت على الحال.

انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٤٢، والأضداد ٢١٧، والمخصص ١٧/ ٣٦.

(٤) هو البعيث بن حريث الحنفي.

(٥) البيت من الطويل.

يصف ناقة، يقول: إنها نُتِجت مروضة مؤدبة. لذا بذل في تملكها ما حكم به بائعها واستامها به. (عن شرح المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ٢/ ٣٨١، والتنبيه على شرح الحماسة ٥٠٢ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٨٠٤.

(٦) سبق تخريجه.

وَعَلَى حَرفِ العَطفِ، وَالذي جَسَّرهُ عَلَى ذَلكَ كَونُ (رَائضيها) صِفةً للأبِ أيضًا.

فَإن تَقَدَّمَت صِفةُ المَعرِفةِ عَلَيها أُعرِبَتْ بما يَستَحِقُّهُ المَوصُوفُ، وَجَعَلْتَ المَوصُوفَ حِينَئذٍ بَدَلاً كَقَولِهِ[1]:

يَــــتْرُكْنَ بِالمُشْــــتَبَهِ الــــدَّوِيِّ
كُــــلِّ جَنــــينٍ مَيِّــــتٍ أَوْ حَــــيِّ
عُشًّــا لِفَــرْخِ الطَــائِرِ الكَرْكِــيِّ[2]

وَيجُوزُ في النَّكِرةِ مِثلُ ذَلِكَ، وَعَليهِ: (قَرْقَرٍ قاعٍ)[3].

فإنْ وَقَعَ (ابنٌ) وَصفًا بَينَ عَلَمَينِ حَذَفْتَ التَّنوِينَ مِنَ الأَوَّلِ مِنَ اللفْظِ، وَحَذَفْتَ الأَلِفَ مِنَ الأَوَّلِ مِنَ اللفظِ وَالخَطِّ، فَقُلْتَ: هَذا زَيدُ بْنُ عمرٍو؛ لأنهم أَرادُوا أن يُنَبِّهُوا على شِدَّةِ اتِّصالِ الصِّفةِ بِالمَوصُوفِ، فَإن كانَ خَبرًا أو بَدَلاً أُبقِيَ التَّنوِينُ لَفظًا وَالأَلِفُ خطًا، وَعلى هَذا قُرِئَ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[4]، فِيمَن جَعَلَهُ خَبرًا، وَمَن جَعَلَهُ وَصفًا قَرَأَ: ﴿عُزَيْرُ بْنُ الله﴾، فَأَمَّا قَــولُ

---

(١) هو أبو النجم.

(٢) من الرجز.

الأول والثاني في أساس البلاغة ١/ ١٤٥ (جهض)، وفيه: (الداوي) بدل (الدوي)، و(جهيض) بدل (حنين). ولم أجده في غيره. والثالث في توجيه اللمع ٢٧٦. بلفظ: (عُشٌّ كعشٍّ) ولم أجده في غيره.

(٣) جزء بيت سبق تخريجه.

(٤) التوبة: ٣٠. قرأ بالتنوين عاصم والكسائي، وقرأ باقي السبعة بغير تنوين. انظر: السبعة ٣١٣، والتذكرة ٢/ ٤٤٠.

الشاعِرِ[١]:

جاريــةٌ مِــنْ قَــيْسِ ابــنِ ثَعْلَبــهْ[٢]

فإنَّهُ نَوَّنَ مُضْطَرًّا، أو يَكُونُ جَعَلَهُ بَدلاً لا وَصفًا.

وَاعلَم أنَّكَ إذا لقَّبْتَ مُفردًا بمفرَدٍ أَضَفتَهُ إِلَيهِ، تَقُولُ: هَذا قَيسُ قُفَّةٍ يا فتى، وَهَذا سَعيدُ كُرزٍ يا فَتى، فإنْ / ٣٧٥ لَقَّبتَهُ بمُضافٍ جَرَى اللقَبُ عَلَى الاسمِ كَالنَّعتِ، تَقُولُ: هَذا زَيدٌ وَزْنُ سَبعةٍ، فإن لَقَّبتَ مُضافًا بمُضافٍ، أو[٣] بمُفردٍ[٤]، فكَذلِكَ، تَقُولُ: هَذا عَبدُ اللهِ وَزنُ سَبعةٍ، وَهَذا عَبدُ اللهِ كُرزٌ؛ لأنَّ أَصلَ الأَلقابِ أن تجرِيَ عَلَى أَصلِ التَّسمِيَةِ، وَلَيسَ حَقُّ الرَّجُلِ أن يُسَمَّى بِاسمَينِ مُفرَدَينِ، وَلكن بمُفردٍ وَمُضافٍ، أو بمُضافَينِ، نحوُ: زَيدٌ أَبو فُلانٍ، وَعَبدُ اللهِ أَبو فُلانٍ، وَالكُنيَةُ في المَعرِفةِ كالاسمِ، وَاللقَبُ كَذلِكَ، وَأمَّا الثَّناءُ وَالذَّمُّ فيَفتَقِرُ كُلُّ واحِدٍ مِنهُما إلى شَرِيطتَينِ عِندَ الكُوفيِّ، وَإلى شَرِيطةٍ وَاحدةٍ عِندَ البَصرِيِّ، فَالكُوفيُّ

---

(١) هو الأغلب العجلي.

(٢) من الرجز.

انظر: الكتاب ٣/ ٥٠٥-٥٠٦، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٢، والمقتضب ٢/ ٣١٤-٣١٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٠، والخصائص ٢/ ٤٩١، والتبصرة ٢/ ٧٢٨، واللآلئ ٣/ ١٠٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٠-١٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٨، ومغني اللبيب ٨٤٤، وخزانة الأدب ٢/ ٢٣٦.

(٣) في ج: مُفردًا.

(٤) في د: فإن لقبتَ بمضاف أو بمفردٍ.

يَفتَقِرُ إلى تَقدِيمِ صِفاتٍ تُوجِبُ الثَّناءَ أَوِ الذَّمَّ[١]، وَالشرِيطةُ الثانيةُ أَن يَكُونَ في الصفةِ مَعنى مَدحٍ أَو ذَمٍّ، وَهذِهِ الشَّرِيطةُ هِيَ التي يَفتَقِرُ إليها البَصرِيُّ، وَبعضُ النحاةِ يَفتَقِرُ إلى شَرِيطةٍ ثالثةٍ، وَهوَ أَن يَكُونَ مَعرِفةً[٢]، وَهذا الشرطُ إنما يَكُونُ في الاختِصاصِ الجاري مَجرَى النِّداءِ، فَأَمَّا المَدحُ وَالذمُّ فلا يَفتَقِرانِ إلى التعريفِ في الوَصفِ المَمدُوحِ بِهِ، وَأَنشَدَ سِيبَوَيهِ[٣] في النَّكِرةِ الجارِيةِ عَلَى المَعرِفةِ ذَمًّا قَولَ الشاعِرِ[٤]:

لَعَمْرِي وما عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ ... لقد نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأَقارِعُ
أَقارِعُ عَوْفٍ لا أُحاوِلُ غيرَها ... وُجوهَ قُرُودٍ تَبتغي مَنْ تُخادِعُ[٥]

---

(١) هذا قول الزجاجي كما في الجمل (١٥)، ونسبه إليه الرضي ١/ ٢/ ١٠٠٩، وقد تعقبه شارحو الجمل، كابن السيد البطليوسي، وابن خروف، وابن عصفور وقالوا: إن هذا الشرط ليس بلازمٍ. انظر: إصلاح الخلل ١١٤، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٣١٣، وشرحها لابن عصفور ١/ ٢٠٧.

(٢) اشترطوا أن يكون معلومًا، بحيث لا يكون الغرض من الوصف التعريف. انظر: التبصرة ١/ ١٨١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٧، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٠٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٧٠-٧١.

(٤) هو النابغة الذبياني.

(٥) البيتان من الطويل.

ورد في أكثر المصادر (تجادع) بدل (تخادع).

الأقارع: عنى بني قُرَيع الذين سعوا به إلى النعمان. والبُطل: الباطل. والمجادعة: المشاتمة. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد فيه: قطع الصفة وهي نكرة (وجوهَ) ونصبها على الذم، عن الموصوف المعرفة وهو (الأقارع).

انظر: ديوان النابغة ٣٤-٣٥، والعين ٧/ ٤٣١ (بطل)، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٦، والتمام ١٠٧

=

/ ٣٧٦ وَهـذا لا يَـصِحُّ مِثلُـهُ في الوَصـفِ، وَهُـوَ ضِـدُّ مـا أَورَدَهُ الكُـوفيُّ في الآيةِ(١)، وَأَنشَدَ سِيبوَيهِ(٢):

كَـمْ عمّـةٍ لَـكَ يـا جَريـرُ وخالـةٍ فَـدْعاءَ قَـدْ حَلَبَـتْ عـليَّ عِـشارِي

شَـغَّارةً تَقِـذُ الفَـصيلَ بِرِجْلِهـا فَطَّـارةً لِقَـوادِمِ الأَبْكـارِ(٣)

(عجز الثاني)، والتبصرة ١/ ١٨٢ (الثاني)، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢١٠ (عجز الثاني)، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٢ (الثاني)، وشرح الكافية ١/ ١/ ٥١٧ (الثاني)، ومغني اللبيب ٥١٠ (الأول)، وشرح شواهده ٢/ ٨١٦، وشرح أبياته ٦/ ٢١٠، وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٦.

(١) لم يتقدم -في موضع قريب- نقل عن الكوفيين يتعلق بآية معينة، ولعله يعني آية الهمزة: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ الَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ وقد سبق الحديث عنها.

(٢) الكتاب ٢/ ٧٢. للفرزدق.

(٣) البيتان من الكامل.

يقول: إنَّ عماتِك وخالاتك كنَّ راعياتٍ لإبلي. الفدعاء: التي أصابها الفَدَعُ في رجليها، من كثيرة مشيِها وراء الإبل. والفَدَعُ: ميلٌ في القدمِ بينها وبين الساق. والعِشارُ: النوق التي دخلت في الشهر العاشر من حملها. والشغَّارةُ: التي تشغَرُ برجليها كما يشغرُ الكلبُ إذا بالَ. وتَقِذُ الفَصِيلَ: تضرِبُهُ إذا دنا منها عند الحلبِ. والفطرُ: الحلبُ بأطراف الأصابع. يصِفُ حَذقها ومعرفتها بالحلبِ؛ لأنها نشأت عليه. (عن الحلل في شرح أبيات الجمل).

الشاهد فيهما: نصب (شغارة) على الذم.

البيتان في: ديوان الفرزدق ٢/ ٤٥١-٤٥٢، وتحصيل عين الذهب ٢٦٨، والحلل ١٧٩، والبيت الأول في المقتضب ٣/ ٥٨، وتفسير الطبري ٨/ ١١٨، والأصول ١/ ٣١٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٣١، ومقاييس اللغة ٤/ ٣٢٥ (عشر)، وشرح المفصل ٤/ ١٣٣، واللسان ٤/ ٥٧٣ (عشر)، ومغني اللبيب ٢٤٥، وشرح شواهده ١/ ٥١١، وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨.

وَقالَ تَعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤ فِي جِيدِهَا حَبۡلٌ مِّن مَّسَدِۭ﴾(١) فِيمَن نَصَبَ(٢)، وَقالَ الشاعِرُ:

سَقَوني الخَمْرَ ثُمّ تَكَنَّفُوني ... عُداةَ اللهِ مِنْ كَذِبٍ وزُورِ(٣)

وَقالَتِ الخِرنِقُ(٤):

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النازلين بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطيبونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ(٥)

وَعَلَيهِ تَأَوَّلَ بَعضُهُم(٦) قَولَ اللهِ: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾(٧)، وَالكُوفيُّ يَقُولُ: جاءَني الرَّجُلُ العاقِلُ الظَّرِيفَ، إذا قَدَّمَ الصفةَ الأُولى التي تُوجِبُ المَدحَ، وَرَوَوا: هَذا زَيدٌ الظَّرِيفَ، وَقالُوا: لَيسَ هَذا مَدحًا؛ لأَنَّهُ لم يَتَقَدَّمْ

---

(١) المسد: ٤، ٥.

(٢) هو عاصم وحده. والباقون بالرفع. انظر: السبعة ٧٠٠، والتيسير ١٨٣، والإقناع ٢/ ٨١٥.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) هي الخرنق بنت هفان القيسيّة، وقيل: الخرنق بنت بدر بن هفان من بني سعد بن ضبيعة. شاعرة جاهلية، قيل: هي أخت طرفة بن العبد لأمه، وقيل: هي عمتُه. ترجمتها في اللآلئ ٢/ ٧٨٠، وخزانة الأدب ٥/ ٥٥.

(٥) سبق تخريجها.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٦٣، ومجاز القرآن ١/ ١٤٢.

(٧) النساء: ١٦٢.

مَدحًا[١]، وَإنما هُوَ مَنصُوبٌ عَلَى التَّقرِيبِ[٢]، وَاستَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَولِهِم: هَذا زَيدٌ أَباهُ[٣]، وَلا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ أَن يَكُونَ قَد أَعادَ لامَ الكَلِمَةِ، كَما قَالَ[٤]:

كَأَنَّكَ فِينا يا أَباتِ غَرِيبُ[٥]

---

(١) أي لم يَنبِقِ مدحًا.

(٢) التقريب: هو عمل اسم الإشارة في الجمل الاسمية عمل كان. قال السيوطي: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ (هذا) و(هذه) إذا أُريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادمًا، وكيف أخاف البرد وهذه الشمسُ طالعةً، وكذلك كلُّ ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثانيَ له في الوجود، نحو: هذا ابنُ صيَّاد أشقى الناس، فيعربون (هذا) تقريبًا، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريبًا للقدوم والطلوع، ألا ترى أنَّك لم تُشر إليهما وهما حاضران...» (الهمع ١/ ١١٣)، وانظر: مدرسة الكوفة ٣٩٤، ودراسة في النحو الكوفي ٢٣٧.

(٣) لم أقف على قول الكوفيين هذا.

(٤) هو أبو الحدرجان.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تقول ابنتي لَمَّا رأتنِيَ شاحبًا

الشاهد فيه: (أبات) حيث رد اللام المحذوفة، وهي واو، ثم قلبها ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

انظر: نوادر أبي زيد ٥٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٢، والخصائص ١/ ٣٣٩، ومقاييس اللغة ٣/ ٢٥٢ (شحب)، والإفصاح ١٥١، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠٧، واللسان ١٤/ ٨ (أبا)، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٨١، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

وَقَوْلُهُ: / ٣٧٧

ولـو رَضِـيَتْ يَـدايَ بهـا وضَـنَّتْ لَكـانَ عَـلَيَّ للقَـدَرِ الخيَـارُ[(١)]

في أَحَدِ القَولَينِ[(٢)]، وَيَجُوزُ أَن يجعَلَ اليَدَينِ لما اصطَحَبَتا فَلَم يَفتَرِقا نَزَلا مَنزِلَةَ الشَّيءِ الواحِدِ فَأَخبرَ عَن إحداهما، كما قالَ[(٣)]:

لمـن زُحلُوقَـةٌ زُلُّ بهـا العَينـانِ تَنْهَـلُّ[(٤)]

وَالرفعُ في المَدحِ وَالذمِّ يَستَوِيانِ، وَمِن هذا البابِ التَّرحُّمُ بِالمِسكِينِ وَالبائسِ وَنحوِهِ، وَلا يُتَرَحَّمُ بِكُلِّ اسمٍ وَلا كُلِّ صِفةٍ، إنما يُتَرَحَّمُ بما تَرَحمَتْ بِهِ العَرَبُ،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) وهو أنه أعاد لام الكلمة، وهي ياء، ثم قلبها ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، على أن أصلها: يَدَي، على فَعَل. (انظر: الدر المصون ١/ ٤٥٢)، وهو خلاف المشهور، إذ إنَّ المفرد على (فَعْل)، قال ابن يعيش: «فأما يد، فأصلها يَدْيٌ، ساكنة العين بلا خلاف». (شرح الملوكي ٤١٠، وانظر أيضًا: الأصول ٣/ ٣٢٤، والحلبيات ٧، والممتع ٢/ ٦٤٢). وهذا القول لم أقف على من قال به غيره.

(٣) هو امرؤ القيس.

(٤) البيت من الهزج.

والزحلوقة: مكان تزلج الصبيان، من فوق إلى أسفل. وقيل: هي لُعبةٌ للصبيان، يجتمعون فيأخذونَ خشبةً فيضعونها على قَوْزٍ من رملٍ، ثم يجلس على أحد طرفيها جماعةٌ وعلى الآخر جماعةٌ. (عن اللسان).

الشاهد فيه: الإخبار عن الاثنتين بالفعل المسند إلى ضمير الواحد، فلم يقل: تنهلان.

انظر: ملحقات ديوان امرئ القيس (محمد أبو الفضل) ٤٧٢، وأمالي القالي ١/ ٤٢، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٣٦ (أل)، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٨٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٤٤، واللباب ١/ ٤١١، واللسان ١١/ ٢٦ (ألل)، وخزانة الأدب ٥/ ١٩٧، ٧/ ٥٥٢.

وَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّهُ يَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِ المِسكِينِ، عَلَى البَدَلِ، وَفِيهِ مَعنى تَرحُّمٍ[1]، وأنشد[2]:

قَـدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَـرَى كَوانِـسا فَـلا تَلُمْـهُ أَنْ يَنَـامَ البائِـسا[3]

وَقَالَ الخَلِيلُ: مَرَرْتُ بِهِ المَسكينُ، ورَفْعُهُ عَلَى: هُوَ المِسكينُ، وَعَلى الابتِداءِ[4]، وَ(مَرَرْتُ بِهِ) خَبرُهُ، ويجوزُ نصبُهُ عَلَى قَولِهِ:

لنـا يَـومٌ ولِلْكَـرَوانِ يَـوْمٌ تَطِـيرُ البائِسـاتِ ولا نَطِـيرُ[5]

وَيُنصَبُ الاسمُ العَلَمُ علَى هَذا إذا كانَ فِيهِ هَذهِ المَعاني مَعلُومةً، كَقَولِهِ:

بِنـا تَمِـيمًا يُكـشَفُ الـضَّبابُ[6]

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٧٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٧٥. وهما للعجاج.

(٣) من الرجز.

يصف إبلًا قد بركت لما شبعت من الرعي، فنام الراعي عنها، لعدم الحاجة إلى الرعي. وقرقرى: موضع مخصب باليمامة. وأصل الكنوس للظباء، فاستعاره للإبل. (عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد فيه: نصب (البائس) على الترحم.

انظر: الجمل المنسوب للخليل ٩٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٩، وتحصيل عين الذهب ٢٧٠، والإفصاح ٢٤٨، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٤٦، ومغني اللبيب ٦٣٩، وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ١١٧، ١٢٧.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٧٥.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

فَإن خَلا مِنها نَصَبْتَهُ بِإضمارِ فِعلٍ لا مَدحَ فِيهِ، كَقَولِهِ:

ومـا غَـرَّني حَـوْزُ الرِّزامِـيِّ مِحْـصَنًا ... عواشِـيَها في الجَـوِّ وهُـوَ خَـصِيبُ[1]

/ ٣٧٨ وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ يَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِ المسكينَ، عَلَى قَولِكَ: مَرَرْتُ بِهِ مِسكِينًا[2]، وَهذا لا يَتَّجِهُ لَهُ عِندَ سِيبوَيهِ[3]، وَزَعَمَ أَيضًا أَنَّهُ يُتبَعُ في الرَّفعِ والنَّصبِ وَالجَرِّ، فَيَقُولُ: ضَرباني المِسكينانِ، وَمَرَرْتُ بِهِما المِسكِينَينِ[4]، والمُبردُ يَختارُ قَولَهُ في الغائبِ[5]، وَزَعَمَ الخَليلُ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ المِسكينُ أَحمَقُ، عَلَى هُوَ المِسكِينُ، فَفَصَلَ، وَقالَ سِيبويهِ: وَهُوَ ضَعِيف[6].

وَاعلَم أَنَّكَ إذا فَرَّقْتَ الوَصفَ عَلَى المَوصُوفِينَ فَأَحسَنُهُ أَن تجعَلَ أَوَّلَ الوَصفِ لآخِرِ المَوصُوفِينَ، وَآخِرَهُ لأَوَّلِهِ؛ كَيلا يَكثُرَ الفَواصِلُ، تَقُولُ: زَيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَ أَخِيهِ العاقِلِ العاقِلَ، وَضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا الظَّرِيفَ الظَّرِيفُ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أي على الحال.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٧٦.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٧٧.

(٥) رأي المبرد في شرح السيرافي ٢/ ١٩٣أ.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٧٦.

قال أبو الفتح:

«بَابُ التَّوكِيدِ

اعْلَمْ أَنَّ التَّوكِيدِ لَفظٌ يَتْبَعُ الاسْمَ المُؤَكَّدَ لِرَفْعِ اللَّبْسِ وَإزالةِ الاتِّساعِ»[١].

قالَ سَعيدٌ: التَّوكِيدُ عَلَى ضَربَينِ: لَفظِيٌّ وَمَعنَوِيٌّ، فاللفظِيُّ تكرارُ اللفظِ اسمًا كانَ أو فِعلاً أو حَرفًا، فَتَقُولُ: رَأيتُ زَيدًا زَيدًا، وَرَأيتُ زَيدًا رَأيتُ زَيدًا، وَرَأيتُ زَيدًا رَأيتُ، وَعَلَيهِ قَولُهُ تَعالى: ﴿قَوَارِيرَا۠ ١٥ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾[٢]، وَقالَ الرَّاجِزُ:

كَمْ نِعمةٍ أسدَيْتُها كَمْ كَمْ وكَمْ[٣]

وَقَولُهُ:

فَأينَ إلى أينَ النجاءُ بِبَغْلَتي ... أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احْبِسِ احْبِسِ[٤]

/ ٣٧٩ وَقالَ جَرِيرٌ[٥]:

هَلاَّ سَأَلْتِ جُمُوعَ كِنْدَةَ ... حِينَ وَلَّوا أَيْنَ أَينا[٦]

(١) اللمع ٨٤.

(٢) الإنسان: ١٥، ١٦.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) نسبه غير المؤلف إلى عبيد بن الأبرص، وهو في ديوان عبيد ٢٨.

(٦) سبق تخريجه.

وَقَوْلُهُ(١):

مَتَى مَتَى تَطَّلِعُ المَثابا ... لَعَلَّ شَيخًا مُهْتَرًا أصابا(٢)

فَهذا النَّحوُ لا يُخُصُّ شَيئًا بِعَينِهِ، وَالثاني يُبَيَّنُ في مَوضِعِهِ.

وَقَولُهُ: «يَتْبَعُ الاسْمَ» الأَمرُ عَلَى ما ذَكَرَ إن لم تَكُنْ عِلَّةٌ تمنَعُ، وَهذا القِسمُ أَشَدُّ مُلابَسةً بِما قَبلَهُ مِنَ الصِّفةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الصِّفةَ يَصِحُّ حَذفُ مَوصُوفِها وَإقامَتُها مُقامَهُ، تَقُولُ: رَأَيتُ الظُّرفاءَ، تُرِيدُ: الرِّجالَ الظُّرفاءَ، وَإن كانَ فِيهِ قُبحٌ عِندَ سِيبوَيهِ(٣)، وَلا يَصِحُّ أَن تَقُولَ: رَأَيتُ أَجمَعِينَ، تُرِيدُ: الرِّجالَ أَجمَعِينَ(٤)، فَلَمَّا كانَ أَشَدَّ مُلابَسةً بِما قَبلَهُ كانَ أَحَقَّ بِالإِتباعِ لِما قَبلَهُ مِنَ الصفةِ، وَهُوَ بمنزلةِ الصفةِ في كَونِهِ مِن جملةٍ وَاحدةٍ، وَتابِعًا لِلأَوَّلِ وَهُوَ الأَولُ.

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز.

ويعني بالمثاب: موضع حبالة الصائد. وبالشيخ: الوعل. (عن اللسان).

انظر: مقاييس اللغة ١/ ٣٩٤ (ثوب)، واللسان ١/ ٢٤٤ (ثوب)، ٣/ ٣٢ (شيخ)، وتاج العروس ٢/ ١٠٦ (ثوب).

(٣) تحدث سيبويه عن أمثلة حذف الموصوف، ولم أر في كلامه ما يدل على قبحه. انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٥-٣٤٦. وقال ابن جني: «حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض».

انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٤. ونحو من ذلك في الخصائص ٢/ ٣٦٦.

(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٢٦.

وَأمَّا قَولُهُ: «لِرَفعِ اللبسِ» فَهُوَ كما ذَكَرَ، وَذلِكَ أَنَّ العَرَبَ قَد أُولِعَت بِنِسبةِ الفِعلِ إلى غَيرِ مَن فَعَلَهُ إذا كانَتْ[1] / ١٣٣ أ لهُ بهِ عُلقةٌ، وَكانَ فاعِلُهُ مَأمُورًا، فَيقولُونَ ضَرَبَ الأَمِيرُ اللصَّ، وَضَرَبَ السُّلطانُ الدِّينارَ، فالسُّلطانُ لم يُباشِرْ ذَلِكَ بِنَفسِهِ، وَلكِنَّهُ أَمَرَ بِهِ فَنُسِبَ إليهِ، فَلَمَّا كانَ كَذلِكَ كُرِهَ اللبسُ في قَولِكَ: قامَ زَيدٌ، فَخِيفَ أَن يُتوهَّمَ هُنا ما تُوُهِّم ثَمَّ، فإذا جاءَ التَّأكِيدُ رَفَعَ اللبسَ فَقُلتَ: قامَ زَيدٌ نَفسُهُ.

وَأمَّا قَولُهُ: «وَإزالةِ الاتِّساعِ» فَهُوَ كما ذَكَرَ، وَهُوَ مُناسِبٌ لِرَفعِ اللبسِ، وَذلكَ أَنَّكَ تقولُ: جاءَ القَومُ، وَإن كانَ قَد بَقِيَ مِنهُم رَجُلٌ أَو أكثرُ، فَغُلِّبَ الأَكثَرُ، فَتُوُهِّمَ أَنَّهُ قَد بَقِيَ مِنهُم أَحَدٌ، فإذا قُلتَ: (كُلُّهُم) عُلِمَ أَنَّهُ لم يَبْقَ مِنهُم أَحَدٌ، كذا ذَكَرَ جماعةٌ مِنَ النَّحوِيِّينَ[2]، وَعِندِي أَن يُجعَلَ إزالةُ الاتِّساعِ هُوَ الفَصلَ الأَوَّلَ، وَهُوَ أَن يُزِيلَ الاحتِمالَ لِضَربِ الدَّراهِمِ الذي كانَ شائعًا بَينَ المَلِكِ وَأصحابِهِ، وَيُجعَلَ لِرفعِ اللبسِ قَولُكَ: جاءَ القَومُ، إذا كانَ قَد بَقِيَ مِنهُم بَعضُهُم مِمَّن لم يُعتَدَّ بِهِ، فإن قُلتَ: (كُلُّهم) أو (أجمعونَ) وَنحو ذلِكَ عُلِمَ أَنَّهُ لم يَبْقَ أَحَدٌ وَزالَ اللبسُ.

وَاعلَمْ أَنَّ بَيانَ الشيءِ يَنقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: بَيانُ تَخصِيصٍ، وَبيانُ جمعِ لَفظَينِ مختَلِفَينِ لمعنىً واحِدٍ، وَبيانُ تَأكيدٍ، وَهوَ إظهارُ دَليلَينِ لمدلُولٍ واحِدٍ،

---

(١) نهاية سقط نسخة كوبريللي.

(٢) لم أجد من فرّق تفريقَ المؤلف. وانظر الغرض من التوكيد في الأصول ٢/ ٢٠، واللباب ١/ ٣٩٤، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٤٩.

كالتَّخصيصِ لِلوَصفِ، وَالتَّوكِيدُ وَالبَدَلُ يتقاربانِ؛ لأنَّ المعنى في الثاني مِنهُما وَالأَوَّلِ واحدٌ إلاَّ ما فُرِّقَ بَينَهُما.

قالَ أبو الفتحِ: «وَإنما تُؤَكَّدُ المعارِفُ دُونَ النَّكِراتِ مُضمَرُها وَمُظهَرُها»[١].

قالَ سعيدٌ: التَّوكيدُ الأَوَّلُ[٢] لا يَخُصُّ مَعرِفةً وَلا نَكرةً، وَلكِنَّهُ لَهُما جَمِيعًا، فأمَّا هذا القسمُ الذي ذَكَرَهُ عُثمانُ وَزَعَمَ أَنَّهُ يُؤَكَّدُ بِهِ المَعارِفُ حَسْبُ، فَفِي ذَلِكَ خِلافٌ بَينَ الكُوفيِّ وَالبَصرِيِّ.

فَالأسماءُ[٣] المَعرفةُ وَالنَّكِرةُ تَنقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

قِسمٌ لا خِلافَ في تَأكِيدِهِ، وَهُوَ زَيدٌ وَعمرٌو، وَجميعُ المعارِفِ.

وَقِسمٌ لا خِلافَ في أَنَّهُ لا يُؤَكَّدُ، وَهُوَ النكراتُ الشائعةُ غَيرُ المُؤَقَّتَةِ، نحوُ: رِجالٍ وَدراهمَ.

وَقِسمٌ فِيهِ خِلافٌ بَينَ البَصرِيِّ وَالكُوفيِّ، وَهِيَ النكرةُ المُؤَقَّتةُ، نحوُ: دِينارٍ وَدِرهمٍ وَيومٍ وَليلةٍ، فَحُكمُ هَذا عِندَ البَصرِيِّينَ حُكمُ الشائعِ، وَحُكمُهُ عِندَ الكُوفِيِّينَ حُكمُ المَعرِفةِ فِيهِ[٤]، وَيَستَدِلُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَعرُوفُ القَدرِ، فَالمَعنى

---

(١) اللمع ٨٤.

(٢) يعني به التوكيد اللفظي.

(٣) في أ: والأسماء.

(٤) انظر المسألة في: الإنصاف ٢/ ٤٥١، وأسرار العربية ٢٥٧، واللباب ١/ ٣٩٥، وشرح المفصل ٣/ ٤٤، وائتلاف النصرة ٦١.

المَوجُودُ في المعرِفةِ مَوجُودٌ فِيهِ، وَقَد جاءَ ذَلِكَ في الشِّعرِ، قالَ الشاعِرُ[(١)]:

يــا ليتَنــي كُنــتُ صَــبِيًّا مُرْضَــعا تحمِلُنــي الــذَّلْفاءُ حَــولاً أجمَعــا[(٢)]

وَأنشَدُوا[(٣)]:

زَحَــرتَ بِــهِ ليلــةً كُلَّهــا فَجِئْــتَ بِــهِ مُؤيــدًا خَنْفَقِيقــا[(٤)]

وَأنشَدَ الأخفَشُ[(٥)]:

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز.

روي: (غُلامًا) بدل (صبيًّا)، و(أكتعا) بدل (أجمعا).

الشاهد فيه: تأكيد الحول، وهو نكرة مؤقتة.

انظر: تعليقًا من أمالي ابن دريد ١٧٧، والعقد الفريد ٣/ ٤٦٠، والمقرب ٢٦٣، وضرائر الشعر ٢٩٤، واللسان ٨/ ٣٠٥ (كتع)، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٣، ١٢٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٦٨.

(٣) لشُيَيم بن خويلد.

(٤) البيت من المتقارب. روي:

وقــد طلقــت ليلــةً كلَّهــا فجــاءت بــه مؤدنــا خنفقيقــا

وروي: (مخضت)، و(سهرت)، بدل (زحرت)، و(بها) بدل (به).

زحرت: بمعنى ولدت. والخنفقيق: الناقص الخلق. (عن اللسان)

الشاهد فيه: توكيد الليلة وهي نكرة مؤقتة.

انظر: غريب الحديث لابن سلام ٣/ ٤٤٥، والحيوان ٣/ ٨٢، وتهذيب اللغة ٧/ ١٢٢ (مخض)، ٦٣٣ (خنفق)، ١٤/ ١٨٦ (ودن)، والمخصص ٢/ ٨٩، والإنصاف ٢/ ٤٥٣، واللسان ١٠/ ٩٣ (مخض)، ١٠/ ٩٣ (خنفق)، ١٣/ ٤٤٦ (ودن)، وتذكرة النحاة ٦٤١، وخزانة الأدب ٥/ ١٧٠.

(٥) في كتابه المسمى (المسائل) نص على ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٩٣.

لَــو كــانَ ذا المِربَـدُ دارًا أجمعـا[١]

فَأَجازَ أن يَكُونَ تَأكِيدًا لِـ(دار)، وَأجازَ أن يَكُونَ مَبنِيًّا عَلَى الفَتحِ، وَأَنشَدَ[٢]:

قَـدْ صَرَّتِ البَكْـرةُ يومًـا أجمعـا[٣]

فَأَجازَ أن يَكُونَ تَأكِيدًا لِـ(يوم)، فَأَمَّا مَا أَنشَدُوهُ مِن قَولِهِ[٤]:

عَـــداني أنْ أَزُورَكِ أنَّ بَهْمِـــي　　　عِجـــافٌ كُلُّهـــا إلاَّ قَلِـــيلا[٥]

---

(١) من الرجز.

انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٣. وفيه: (خبزًا) بدل (دارًا). ولم أجده في غيره.

(٢) لم أعرف قائله.

(٣) من الرجز.

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٨٠ (رسالة)، والإنصاف ٢/ ٤٥٥، وأسرار العربية ٢٥٨، وشرح المفصل ٣/ ٤٥، والمقرب ٢٦٣، والمقاصد الشافية ٥/١٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٦٩.

(٤) هو أرطاةُ بن سُهَيَّةَ المرّيُّ.

(٥) البيت من الوافر.

روايته في مصادره (عجايا) بدل (عجاف).

البَهم: صغار الغنم. والعجيُّ: الذي يربى بغير لبن أمه. (عن اللسان).

انظر: جمهرة اللغة ٣/ ٢٢٦ (جعو)، وأمالي القالي ١/ ١١٤، وتهذيب اللغة ٣/ ١١٧ (عدا)، وغريب الحديث للخطابي ٣/ ١٧٥، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٤٣ (عجى)، والمخصص ٧/ ١٣٨، واللآلئ ١/ ٣٤٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٧، واللسان ١٢/ ٥٦ (بهم)، ١٥/ ٢٩ (عجا).

فـ(كُلُّها) تأكيدٌ لِما في (عِجافٍ) مِنَ الضَّمِيرِ، كَما أَنشَدُوا[١]:

أُولاكَ بنـــو خـــيرٍ وشرٌّ كِلَـــيهِما جميعًـا وَمَعرُوفًـا هُنـاكَ وَمُنكـرا[٢]

وَقَد أنشَدُوهُ (كِلاهما)[٣]، وَإذا كانَ كَذلكَ فَهُوَ تأكِيدٌ لما في (خَيرٍ وَشرٌّ) مِنَ الضَّمِيرِ، وَأَنشَدَ المُفَضَّلُ[٤] في تَفسِيرِ القُرآنِ[٥]:

أَرْسِـــلُ غُـــضفًا كُلَّهـــا غِراثـــا أَبثُّهـــا في إِثـــرِهِ إِبْثاثـــا[٦]

(١) لُمسافع بن حذيفة العبسي.

(٢) البيت من الطويل. وروايته في مصادره بجر (معروف) و(منكر)، وروي: (ومعروفٍ ألمَّ ومنكرٍ)، و(ومعروف أريد ومنكر)، و(وأبناءُ معروف ألمّ ومنكر).

أولاك: لغة في أولئك. وبنو خير: أراد أنهم ملازمون لفعل الخير والشر، والمعروف والمنكر. (عن الخزانة).

انظر: شعر غطفان (مسافع بن حذيفة) ٣٤٩، والحيوان ٢/ ٨٩، وديوان الحماسة ١/ ٤١١، والصناعتين ٤٨، ٣١٣، والتنبيه على شرح الحماسة ٢٨٠ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٩٩٠، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٦٨، وخزانة الأدب ٥/ ١٧١.

(٣) لم أقف على إنشاده بالرفع.

(٤) لعله المفضل بن سلمة، وقد سبقت ترجمته.

(٥) للمفضل بن سلمة كتاب في معاني القرآن وتفسيره اسمه: ضياء القلوب. ذكره الخطيب في تاريخ بغداد ١٥/ ١٥٦، والقفطي في إنباه الرواة ٣/ ٣٠٥، وياقوت في معجم الأدباء ٦/ ٢٧٠٩.

(٦) من الرجز. ولم أقف على قائله.

وغُضف: جمع أغضف وغضفاء، وأصل الغَضَف: استرخاء الأذنين، وتسمى كلاب الصيد غُضفًا. وغراث: جائعة. والبث: الإرسال، بث الصياد كلابه أي أرسلها. (اللسان ٩/ ٢٦٧ (غضف)، ٢/ ١٧٢ (غرث)، ٢/ ١١٤ (بثث).

فَأَكَّدَ بِـ(كُلٍّ) (غُضفًا) وَهُوَ جمعُ مجهُولٍ، وَهذا مُشكِلٌ إن أنشَدَهُ نَصبًا، وَإن أنشَدَهُ رَفعًا سَهُلَ أمرُهُ؛ لأنَّهُ يَكونُ تأكِيدًا للمُضمَرِ في (غُضفٍ)، وَالبَصرِيُّونَ يَرفَعُونَ ما لا تَأوِيلَ فِيهِ، وَيُنشِدُونَ[1]:

قَــدْ صَرَّتِ البَكــرةُ يَــوْمِي أجمعــا

فَإن أُنشِدَ البَيتُ عَلَى ما هُوَ عَليهِ فَيَجِبُ أن يَكُونَ غَيرَ مُنوَّنٍ، وَيَكونَ الألِفُ بَدَلاً مِنَ الياءِ[2]؛ / ١٣٣ ب لأنَّ بَعضَ العَرَبِ يَقولُ في الإضافةِ: هَذا غُلامَا، كما قالَ[3]:

فَهْــيَ تَرَثَّــى بِأَبَــا وَابْنامــا[4]

---

(١) لم أقف على هذا الإنشاد.

(٢) قال العيني: «الرواية الصحيحةُ:

قد صرَّتِ البكرةُ يومًا أجمعِ

على أنَّ (يوما) من غير تنوين، وأصله يومِي، فالألف منقلبة عن ياء المتكلم، فأجمع توكيد للمعرفة» وقد تعقبه البغدادي. انظر: الخزانة ٥/ ١٦٩-١٧٠.

(٣) هو رؤبة.

(٤) من الرجز.

رُوِيَ: بِأَبِي وابنِيا.

وقبله: بُكاءَ ثَكلَى فَقَدَتْ حميا

قال الأعلم: «وفي بعض النسخ: (وابناما)، وهو غلط؛ لأن القافية مردفة بالياء، والألفُ لا تجوز معها في الردف كما تجوز الواو».

انظر: ملحق ديوان رؤبة ١٨٥، والعين ٨/ ٢٣٥ (رثي)، والكتاب ٢/ ٢٢٣، والمقتضب ٤/ ٢٧٢، وشرح =

وَإذا كانَ كَذلِكَ فَلَم يَكُنْ فِيه حُجَّةٌ.

وَإنـما لم تُؤَكَّـدْ إلاَّ المَعـارِفُ لِشيئَينِ: أَحَدُهما مَعنَوِيٌّ وَالآخَرُ لَفظِيٌّ، فأَمَّـا المعنويُّ فإنَّ النكِرةَ لم يَثبُتْ لها عَينٌ، فالحاجةُ إلى تَثبيتِ عَينِها أولى مِنَ الحاجةِ إلى تأكِيدِها، وَأمَّا اللفظِيُّ فهوَ أنَّ هـذِهِ الألفاظَ المَوضُوعةَ لِلتَّأكِيدِ جميعَها مَعـارِفُ بِالإضافةِ أو بِتَقدِيرِ الإضـافةِ، وَلهذا المَعنى (أجمَعُ) لا يَنصَرِفُ للتَّعريفِ وَوَزنِ الفِعلِ لا لِلصِّفةِ، وَلذلِكَ اتَّفقَ سِيبويهِ وَالأَخفشُ فِيهِ إذا سُمِّيَ بِهِ وَنُكِّرَ، فَقالا: نَصرِفُهُ[1]، وَاختَلَفا[2] في (أحمَر) إذا سُمِّيَ بِهِ وَنُكِّرَ، فَسِيبوَيهِ لا يَصرِفُهُ[3] وَالأَخفَشُ يَصرِفُهُ[4]، وَالدَّلِيلُ عَلَى أنَّهُ مَعرِفةٌ هُنا أنَّهُ لا يَدخُلُهُ الألِفُ وَاللامُ كما لا يَدخُلُ في زَيدٍ، فإذا ثَبَتَ أنها مَعرِفةٌ لم تُؤَكَّدْ بها النَّكِرةِ؛ لأنها في تَقدِيرِ اسمٍ واحِدٍ وَالأَوَّلُ هُوَ الثاني بمنزِلةِ الوَصفِ بَل هُوَ أقعَدُ.

قال أبو الفتح: «وَالأَسماءُ التي تُؤَكِّدُ[5] بها تِسعةٌ، وَهِيَ: نَفْسُهُ وَعَينُهُ وَكُلُّهُ

أبيات سيبويه ١/ ٦٠٩، واللمع ١١٢، وتحصيل عين الذهب ٣٢٢، وشرح المفصل ٢/ ١٢، واللسان ١٤/ ٣٠٩ (رثا).

(١) انظر رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٠٢-٢٠٣. ورأي الأخفش في المقاصد الشافية ٥/ ٥٩١-٥٩٢.

(٢) في أ، ج: اختُلِفَ.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٣.

(٤) انظر رأي الأخفش في المقاصد الشافية ٥/ ٥٩٢.

(٥) في اللمع: المؤكد.

وَأَجْمَعُ وَأَجْمَعُونَ وَجمعاءُ وَجُمَعُ وَكِلا وَكِلْتا»[(١)].

قالَ سَعيدٌ: هَذِهِ الألفاظُ تِسعةٌ[(٢)]، وَتنقَسِمُ إلى نيِّفٍ وَعِشرِينَ لَفظةً في التَّذكِيرِ وَالتَّأنِيثِ وَالتَّثنِيةِ وَالجَمعِ، وَكُلُّ واحِدٍ مِن هَذِهِ اللفظاتِ لها مَعنىً، فَأَمَّا نَفسُهُ وَعَينُهُ فَإنها تَأكِيدانِ لِحَقِيقةِ الشَّيءِ، وَيُؤَكَّدُ بهما ما يَتَجَزَّأُ وَما لا يَتَجَزَّأُ، نحوُ: أَنفَقْتُ الدِّرهَمَ نَفسَهُ، عَينَهُ، وَقَامَ زَيدٌ نَفسُهُ، عَينُهُ، وَلا يَلِيانِ العامِلَ فِيهما في اللفظِ لِمُستَتِرٍ فَيحكُم عَلَيهِما بما لم يَستَتِرْ مِن جِنسِهِ، وَهما تَأكِيدانِ؛ لأنهما يَلِيانِهِ غَيرَ تَأكِيدٍ[(٣)]، وَذَلِكَ أَنَّ التأكِيدَ يَنقَسِمُ إلى ثلاثةِ أَقسامٍ:

أَحَدُها: لا يَصِحُّ في التوكِيدِ لَهُ أن يَلِيَ العامِلَ قَبلَ التوكِيدِ بِهِ، وَهُوَ نَفسُهُ وَعَينُهُ، فلا يجرِيانِ عَلَى المُضمَرِ المَرفُوعِ تَأكِيدًا إلاَّ بِتَأكِيدِ المُضمَرِ؛ لأنهما يَصلُحانِ أن يَكُونا مَعمُولَيهِ، فَيَلتَبِسُ الأَمرُ فِيهِما؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: خَرَجَتْ نَفسُ زَيدٍ، وَفُقَأَتْ عَينُهُ، فَلَو قُلتَ: هِندٌ خَرَجَتْ نَفسُها، لم يُعلَمْ أَفاعِلةٌ هِيَ أَم تَأكِيدٌ لِلمُضمَرِ في (خَرَجَتْ)، فإن جَعَلتَها تَأكِيدًا لِـ(هِندٍ) جازَ، وَكانَ الأَولى أن تَقُولَ: هِندٌ نَفسُها خَرَجَتْ، وَالإشكالُ باقٍ بَعدُ؛ لأَنَّهُ لا يُعلمُ الضَّمِيرُ إلامَ يَرجِعُ، فإذا أَرَدْتَ تَأكِيدَ المُضمَرِ فِيهِ قُلْتَ: هِندٌ خَرَجَتْ هِيَ نَفسُها، وكَذلِكَ عَينُهُ، فإن قُلتَ: إنَّ زَيدًا قامَ

---

(١) اللمع ٨٤.

(٢) في ج: تسع.

(٣) إذا وليت النفس والعين العامل لا يحكم بأنهما تأكيد حتى يؤتى بضمير؛ لأنهما يليان العامل وهما غير تأكيد، فإن لم يؤت بضمير لم يعلم هل هما تأكيد أو فاعل لذلك العامل.

نَفسَهَ، فَنَصَبْتَ كانَ حَسَنًا، فإن أردتَ المُضمَرَ في (قامَ) قُلتَ: إنَّ زَيدًا قامَ هُوَ نَفسُهُ، فَأكَّدتَ أوَّلاً ثم أكَّدت بِالنَّفسِ، وَلا تحتَاجُ إلى هَذا التَّأكِيدِ مَعَ المنصُوبِ وَالمجرورِ، فتَقولُ: ضَرَبتُكَ نَفسَكَ، وَمَرَرتُ بِكَ نفسِكَ، وَكَذلكَ عَينُهُ، تَقولُ: ضَرَبتُهُ عَينَه، وَمَرَرْتُ بِهِ عَينِهِ؛ لأنَّ مُضمرَها لا بُدَّ مِن ظُهُورِهِ في اللفظِ، أو يَكونُ محذُوفًا في صِلةٍ أو صِفةٍ أو غَيرِهِ، لكن لا يُؤكِّدهُ المحقِّقونَ إذا حُذِفَ[1]، وَأيضًا فإنهما لا يُغَيِّرانِ صِيغةَ الفِعلِ، أعني المنصُوبَ وَالمجرورَ.

وَالقِسمُ الثاني: لا يَصِحُّ أن يَلِيَ العامِلُ مَعمولاً لَهُ أوَّلاً، وإنما كانَ كَذلِكَ لأنَّ التأكِيدَ بمنزِلةِ التكرِيرِ، وَلم يتكرَّرِ الاسمُ فَيكُونَ مَعمولاً لَهُ غَير تَبَعٍ، وَهُوَ أجمعُ وَأجمعُونَ وَأخواتُها، وهذا القسمُ يجرِي عَلَى كُلِّ مُضمَرٍ مَرفُوعٍ وَمَنصُوبٍ وَمجرُورٍ بِتأكِيدٍ وَبِغَيرِ تَأكِيدٍ، وَسَبَبُ ذَلكَ أمنُهُمُ اللبسَ؛ لأنَّهُ لا يَصِحُّ أن يَكونَ مَعمُولاً؛ لأنَّهُ لا يَقَعُ أصلاً بِنَفسِهِ مِن غَيرِ مَتبُوعٍ، وَأنشَدُوا[2]:

تَرَى الثَّورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ وسائرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أجمعُ[3]

(١) أجاز حذف المؤكد الخليل وسيبويه، كما في الكتاب (٢/ ٦٠)، والمازني وابن طاهر وابن خروف. انظر: الارتشاف ٤/ ١٩٥٣، ومنع منه الأخفش وثعلب والفارسي وابن جني، وتبعهم ابن مالك. انظر: الإغفال ٢/ ٤٠٩، والخصائص ١/ ١٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٨، ومغني اللبيب ٧٩٣.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

يصف هاجرة، فمن شدتها يدخل الثور رأسه في الظل. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ١/ ١٨١، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠، وتأويل مشكل القرآن ١٩٤، وتفسير الطبري

=

فـ(أجمعُ) تأكيدٌ لِلمُضمَرِ الذي في (بادٍ)، وَكَذلِكَ قَولُهُ[١]:

فـإنْ كـانَ جُـثماني بِـأرْضٍ سِـواكُمُ ... فـإنَّ فُـؤادِي عِنْـدَكِ اليَـوْمَ أجمَـعُ[٢]

فـ(أجمَعُ) تأكيدٌ لِلمُضمَرِ [الذي][٣] في الظرفِ، وَهَذا القسمُ الذي هُوَ أَجمَعُ وَجمعاءُ لَيسَ عَلَى حَدِّ أَحمَرَ وَحمراءَ؛ لأنَّ أَحمَرَ وَحمراءَ وَصفانِ، وَأَجمَعُ وَجمعاءُ اسمانِ، وَإنما هُوَ اتِّفاقٌ وَقَعَ في اللغةِ كَـ(سَلمانَ) / ١٣٤ أ اسمَ رَجُلٍ و(سَلمى) اسمَ امرأةٍ[٤]، وَلَيسَ عَلَى عَطشانَ وَعَطشى؛ لأنَّ هَذَينِ وَصفانِ وَذَينِكَ اسمانِ، وَلا يُثَنَّيانِ استِغناءً عَن تَثنِيَتِهما بِـ(كلا وَكلتا) وَلَو ثَنَّيتَهُ لأغنى عَن ذِكرِ (كِلا وَكِلتا) في التأكيدِ، وَقَد أجازَ ذَلِكَ الكِسائيُّ والأخفشُ[٥]، وَقالَ أَبو عَلِيٍّ: إنما لم

١٣/ ٢٤٨، والأصول ٣/ ٤٦٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٧٣، وأمالي المرتضى ١/ ٢١٦، وتحصيل عين الذهب ١٥٠، ودرة الغواص ٤٦، وتصحيح التصحيف ٣٠٣.

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- جميل بن معمر.

ب- كثير عزة.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (الدهرَ) بدل (اليوم). وروي: بأرضٍ سواكم، بالإضافة.

انظر: ديوان جميل ١١٨، وديوان كثير ٤٠٤ (عباس)، وأمالي القالي ١/ ٢١٧، واللآلئ ١/ ٥٠٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥، ٢/ ٧٨، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٥٣، وشرح الكافية ١/ ١/ ٢٧٩، ومغني اللبيب ٥٧٩، وشرح شواهده ٢/ ٨٤٦، وخزانة الأدب ١/ ٣٩٥.

(٣) سقط من ج.

(٤) انظر: الخصائص ١/ ٣٢١.

(٥) انظر رأي الكسائي في إصلاح الخلل ١٢٥. ونسب هذا إلى الكوفيين عامة والأخفش. انظر: إصلاح

يجز: مَرَرْتُ بِهما أَجْمَعَينِ؛ لأنَّ تعريفَهُ كَتَعريفِ الأَعلامِ، فَلو ثُنِّيَ لَدَخَلَتْهُ الألِفُ وَاللامُ، وَوَقَعَ وَصفًا لأسماءِ الإشارةِ[١].

فإن قِيلَ: فَهلاَّ فُعِلَ بِهِ التثنيةُ كما فُعِلَ بِالعَلَمِ؟

قِيلَ: لَيسَ هُوَ عَلَمًا[٢] في الحقيقةِ؛ لأَنَّهُ يجرِي عَلَى المُضمَرِ والمُظهَرِ، وَتَثنيتُهُ تُوجِبُ لَهُ ضَربًا واحِدًا مِنَ التَّعرِيفِ، وَإنما جُمِعَ لأنَّ الجمعَ أَشبَهُ بِالمُفردِ؛ لأَنَّهُ تُرتَجَلُ لهُ صِيَغٌ، كَـ: نِسوةٍ وَقَومٍ، وَلهذا بُنِيَ (الذي) وَ(الذينَ) وَأُعرِبَ في التَّثنِيةِ، وَقالَ ابنُ السَّرَّاجِ: إنما أعطَوا الجَمعَ الواوَ في الرَّفعِ حملاً عَلَى الضَّمَّةِ في الواحِدِ مِنهُ[٣].

وَهذا القِسمُ إنما يُؤَكَّدُ بِهِ الواحِدُ المُتَجَزِّئُ، فـ(أجمعُ) لِلدِّرهَمِ وَنحوِهِ، و(جمعاءُ) للدارِ وَنحوِها، وَلا يَقعُ أجمعُ لِلرجُلِ وَلا جمعاءُ لِلمرأةِ، وَأَجمعُونَ لِلجماعةِ المُذَكَّرِينَ العُلماءِ، وَلَيسَ أجمعُونَ جمعَ أَجمَعَ كَـ:(زَيدونَ) مِن زَيدٍ؛ لأَنَّهُ لَو كانَ كَذلِكَ لَدَخَلَتْهُ الألِفُ وَاللامُ كما تَدخُلُ عَلَى الزَّيدِينَ، فَلَمَّا لم تَدخُلْ عَلَيهِ عُلِمَ

الخلل ١٢٥، وشرح الجزولية ٢/ ٦٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٤، وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٣، والبسيط ١/ ٣٦٨.

(١) لم أقف على قوله هذا.

(٢) في النسختين: علمٌ بالرفع، والصواب ما أثبته.

(٣) لم أجد هذا، وإنما قال: «والضمة في جمع المؤنث نظيرة الواو في جمع المذكر، والتنوين نظير النون» (الأصول ١/ ٤٧).

أَنَّهُ مَعرِفَةٌ بِنَفسِهِ، وَأَنَّهُ اسمٌ وُضِعَ للجَمعِ، كَزَيدٍ وَعمرٍو، فأمَّا أَجمعُ فَفِي تَعرِيفِهِ خِلافٌ: فَبَعضُهُم يَقولُ إِنَّهُ تَعَرَّفَ بِالإِضافةِ[1]، وَيَستَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بمراجعةِ الشاعِرِ إِلَيهِ في قَولِهِ[2]:

إِنَّ الخَلِيطَ بَانَ أَجمَعُهُ[3]

وَهذا فاسِدٌ مِن وَجهَينِ: أَحَدُهما: أَنَّهُ لَو كانَ كذلكَ كانَ مَبنِيًا كَـ: قَبلُ وَبعدُ، وَالثاني: وُجُودُ النونِ في الجَمعِ، وَالنونُ وَالإِضافةُ لا يجتَمِعانِ، أَلا تَرَى أَنَّ تَقدِيرَ الإِضافةِ تُوجِبُ حَذفَ النُّونِ كما يُوجِبُها وُجُودُها في قَولِهِ[4]:

يا مَنْ يَرَى عارِضًا أُسَرُّ بِهِ ... بَينَ ذِراعَي وَجبهَةِ الأَسَدِ[5]

---

(١) نقل ابن خروف وأبو حيان أنه رأي سيبويه. انظر: شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٣٩، والارتشاف ٤/ ١٩٥١. وقال سيبويه: «وأجمع وأكتع إنما وصف بهما معرفةٌ، فلم ينصرفا لأنهما معرفة، فأجمع هنا بمنزلة كلهم» (الكتاب ٣/ ٢٠٣)، وقال: «وسألته عن جُمَع وَكُتَع، فَقالَ: هما مَعرِفةٌ بمنزلةِ (كُلُّهُم)، وهما معدولتان عن جمع جمعاء وجمع كتعاء...» (الكتاب ٣/ ٢٢٤).

(٢) هو خلف الأحمر.

(٣) صدر بيت من المنسرح، وروايته في ديوانه:

إِنَّ الخَلِيطَ نَسَاكَ أَجمَعُهُ ... ونَسَاكَ بعدَ البَينِ مَربَعُهُ

انظر: ديوانه ٢٢. ولم أجده في غيره.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) البيت من المنسرح.

روي: (رأى) بدل (يرى)، و(أرقت له)، و(أكفكفه) و(أسر به) بدل (يسر به).

العارض: السحاب الذي يعترض الأفق. والذراعان والجبهة من منازل القمر. (عن الخزانة).

وَقالَ قَومٌ: هُوَ مَعرِفةٌ بِالأَلِفِ وَاللامِ المُقدَّرةِ[(١)]، وَلَو كانَ كـذلِكَ كـانَ مَبنِيًّا كَـ(أمسِ)، فإن جَعَلتَهُ مَعدُولاً عَنهُما كَـ(سَحَرَ) كانَ قَرِيبًا.

فأمَّا قولُهُ: (أجمعُهُ) فإنهم أوقَعُوهُ مَوقِعَ جَمِيعِهِ، وَلَم يَلفِتُوا[(٢)] عَنِ الأَصلِ الذي هُو جميع، وَأجمعُ وَإن كانَ واقِعًا مَوقِعَ جميعٍ، فإنهم لَفَتُوا عَنهُ مِن كُلِّ وَجهٍ، مِنهُ أَنَّهُ كانَ صِفةً فزالَ عَنها، وَأنَّهُ[(٣)] كانَ يَتَحمَّلُ الضَّمِيرَ فَلَم يَتَحَمَّلْهُ، وَأنَّهُ كانَ يجري عَلَى فِعلِهِ فلم يجْرِ عليهِ، وَأنَّهُ كانَ نَكِرةً كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[(٤)]، ألا تَرَى أنَّهُ وَصَفَهُ بِقَولِهِ (محضَرُونَ) فَصارَ مَعرِفةً، وَأنَّهُ كانَ يَتَعَرَّفُ بِقَرِينةٍ في قَولِهِ[(٥)]:

الشاهد فيه: حذف نون للإضافة المقدرة، والتقدير: ذراعَي الأسد وجبهته.

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٢١٥، والكتاب ١/ ١٨٠، والمقتضب ٤/ ٢٢٨-٢٢٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٧، والخصائص ٢/ ٤٠٧، وتحصيل عين الذهب ١٥٠، والحلل ٢١٣، والتبيان ٢/ ١٠٣٦، ومغني اللبيب ٤٩٨، ٨٠٩، وخزانة الأدب ٢/ ٣١٩.

(١) القول الثاني في تعريفه أنه بالعلمية. انظر: البسيط ١/ ٣٧٦، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٤٠، والارتشاف ٤/ ١٩٥١. قالوا: وشبه العلمية فيه أنه معرف بغير أداة لفظية. انظر: المساعد ٣/ ٣٥.

(٢) في د: يلتفِتوا.

(٣) في ج: أنه.

(٤) يس: ٥٣.

(٥) هو لبيد بن ربيعة.

عَهْـدِي بهـا الحـيَّ الجميـعَ وَفِـيهِمُ   قَبْـلَ التَّفَـرُّقِ مَيْـسِرٌ وَنِـدامُ(١)

فَعَدَلُوا عَن هَذِهِ الأَشياءِ إلى أن صارَ اسمًا وَصارَ تَعرِيفُهُ بِنَفسِهِ، وَلا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ وَلا يجري عَلَى الفِعلِ، فَلَمَّا لم يَكُنْ مُقَدَّرًا فِيهِ الأَلِفُ واللامُ، وَلا الإضافةُ، وَلا هُوَ مُضمَرٌ لِظُهُورِ لَفظِهِ، وَلا مُبهَمٌ لِوُجُودِ تخصِيصِهِ، وَعَدَمِ الإشارةِ، فَلَم يَبْقَ إلاَّ تَعرِيفُ الوضعِ.

فأمَّا قَولُهُم: أَخذتُ المالَ بأجمَعِهِ، فَلَيسَتْ بِـ(أجمَعَ) التي يُؤَكَّدُ بها؛ لأنَّ تِلكَ مَعرِفةٌ وَهذِهِ نكِرةٌ لِلإضافةِ التي فِيها، وَهُوَ جمعُ (أجمَعَ) عَلَى حَذفِ الزِّيادةِ، وَ(أجمعُ) لا يَلِي العامِلَ وَهذِهِ تَلِي العامِلَ.

وَقالَ قَومٌ: إنما لم يُضَفْ (أجمعُ) لأنَّهُ (أَفعَلُ)، وَقَد أُنِسَ مِن هَذا الوَزنِ أَنَّهُ إذا أُضِيفَ إلى شيءٍ أن يَكُونَ بَعضَهُ، وَلَيسَ كَذلِكَ هُنا، فَعَوَّضُوهُ عَنِ الإضافةِ الواوَ وَالنونَ، [وَإن كانَ (أفعلُ) صِفةً لا يجمَعُ بِالواوِ وَالنُّونِ](٢)، وَإنما اعتَذَرْتُ لِلإضافةِ وَلم أَعتَذِرْ لِلأَلِفِ واللامِ؛ لأنَّ هذا البابَ جمِيعَهُ الغالِبُ عَلَيهِ الإضافةُ.

وَأمَّا (جمعاءُ) فإنما لم تَتَصَرَّفْ لأجلِ أَلِفِ التأنيثِ الذي انقَلَبَتِ الهمزةُ عَنهُ، وَهِيَ عِلَّةٌ تَقومُ مَقامَ عِلَّتَينِ، وَلو كانَ عِوَضُ الألفِ تاءَ التأنيثِ لم يَنصَرِفْ أيضًا، لاجتِماعِ التَّعرِيفِ وَالتَّأنِيثِ.

---

(١) البيت من الكامل.

انظر: ديوان لبيد ٢٨٨، والكتاب ١/ ١٩٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦، وتحصيل عين الذهب ١٥٨-١٥٩، واللسان ٤/ ١٩٨ (حضر).

(٢) سقط من أ.

وَأَمَّا جُمَعُ فالكلامُ فِيهِ طَرِيفٌ؛ لأنَّ الظاهِرَ مِن كلامِ المحقِّقِينَ أَنَّهُ لَيسَ بجمعِ جمعاءَ، كما أنَّ أَجْمَعِينَ لَيسَ بجمعِ أَجمعَ، ثمَّ يَعتَذِرُونَ لِعَدَمِ / ١٣٤ ب صَرْفِهِ بما يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جمعُها.

وَقالَ قَومٌ: هُوَ جمعُ جمعاءَ عَلَى المَعنى[(١)]، فَهذا حَسَنٌ، فَيَكُونُ بمنزلةِ (هَؤلاءِ) مِن (هذا)، وَيُؤَكَّدُ بِهِ مَن يَعقِلُ مِن جُمُوعِ الأَسماءِ وَما لا يَعقِلُ، وَلا يَنصَرِفُ لِلعَدلِ وَالتَّعرِيفِ، أَمَّا التَّعرِيفُ فظاهِرٌ لِجَرْيِهِ تأكِيدًا عَلَى مَعرِفةٍ، وَامتِناعِ الأَلِفِ وَاللامِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيهِ، وَلَيسَ بمبنيٍّ، وَأَمَّا العَدلُ فالنُّحاةُ فِيهِ عَلَى ضَربَينِ: فَبعضُهُم يَزعُمُ أَنَّهُ مَعدُولٌ عَن (جَمَاعَى) فَعَالَى[(٢)]، كما تَقُولُ في صَحراءَ وَصَحارَى؛ لأنها اسمٌ، كما تَقُولُ: إنَّ صَحراءَ اسمٌ، وَبَعضُهُم يَقولُ: هُوَ مَعدُولٌ عَن جُمْعٍ كما تقولُ حمراءُ وحُمْرٌ[(٣)]، وَيَعتَلُّ في ذلِكَ بِأَنَّهُ أَصلُهُ الصفةُ، فالتُفِتَ إلى

---

(١) جاء في اللسان ٨/ ٦٠ (جمع): «وأجمعون: جمع أجمع، وأجمع واحد في معنى جَمْعٍ، وليسَ له مفردٌ من لفظه، والمؤنَّثُ: جمعاءُ، وكان ينبغي أن يجمعوا جمعاءَ بالألف والتاء، كما جمعوا أجمع بالألف والنون، ولكنَّهم قالوا في جمعها: جُمَع».

(٢) نسبه العكبري في اللباب (١/ ٣٩٧) إلى أبي علي، وهو غير منسوب في أسرار العربية ٢٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٣.

(٣) ذهب إلى ذلك الزجاج، قال في ما ينصرف وما لا ينصرف (٥٤): «الأصل في جَمْع جَمْعَاء جُمْعٌ مثل حَمْرَاء وحُمْرٌ ولكن حُمْر نكرة فأراد أن يُعْدَلَ عن لفظ النكرة فعُدِلَ إلى فُعَل» ورد عليه الفارسي كما في المخصص ١٧/ ١٣٢. ونسبه ابن عقيل إلى الأخفش والسيرافي. انظر: المساعد ٣/ ٣٥.

الأصلِ فِيهِ، كما فُعِلَ في قَولِهِ[١]:

أتـاني وَعِيـدُ الحُـوصِ مِـن آلِ دارمٍ ... فيا عَبدَ قَيْسٍ لو نَهيتَ الأحاوِصا[٢]

وَالقِسمُ الثالِثُ مِنَ القِسمةِ الأُولى وَهُوَ: (كُلٌّ)، وَهُوَ المُتَوَسِّطُ، ولَيسَ في حُكمِ الأَوَّلِ[٣] في الحُسنِ، إذا وَلِيَ العامِلَ، وَلا في حُكمِ الثاني[٤] في القُبحِ إذا وَلِيَهُ، فَلَهُ حالَةٌ متوسِّطةٌ، وَهُوَ للإحاطةِ وَالعُمُومِ، فَقَد ناسَبَتْ أَجمَعِينَ، فأمَّا قِراءةُ أبي عَمْرٍو: ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ لِلهِ﴾[٥] بِرَفْعِ (كُلٌّ)[٦]، فإنَّهُ وَإنِ ارتفعَ بِالابتِداءِ، فإنَّهُ في مَوضِعِ خَبرِ (إنَّ)، وَالخبرُ تابعٌ كالتأكِيدِ، فَهِيَ حِينَئِذٍ بمنزِلةِ اسمِ الفاعِلِ في العَمَلِ، لم يَبلُغْ قُوَّةَ الفِعلِ، فاحتاجَ إلى اعتِمادِ ما يُعِينُهُ، وَكذلِكَ: ظَنَنْتُ

---

(١) هو الأعشى.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (عبد عمرو) بدل (عبد قيس).

وعنى بالحُوص والأحاوص أبناء الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة، الذين يهجوهم.

استشهد به على انتقال (أفعل) من الوصفية إلى اسمية.

انظر: الصبح المنير ١٠٩، وإصلاح المنطق ٤٠١، والاشتقاق ٢٩٦، وتهذيب اللغة ٥/ ١٦١ (حاص)، والمخصص ١/ ١٠٢، ١٣/ ٢١٢، والمفصل ١٨٣، والحماسة البصرية ٣/ ١٣٨٧، واللسان ٧/ ١٩ (حوص)، وخزانة الأدب ١/ ١٨٣.

(٣) وهو النفس والعين.

(٤) وهو أجمع وجُمَع.

(٥) آل عمران: ١٥٤.

(٦) هي قراءة أبي عمرو وحده من السبعة، وقرأ بها يعقوب من العشرة. انظر: السبعة ٢١٧، والتذكرة ٢/ ٣٦٤.

وَأخواتُها، لا يُلْغَيْنَ مُتَقَدِّماتٍ، فإن تَقَدَّمَهُنَّ ظَرفٌ أو حرفُ جرٍّ -وإنْ كانَ لَغوًا- اشتَغَلَ المحلُّ فوَقَعَتْ وَسَطًا في اللفظِ، فجازَ إلغاؤُها، وَقَد سَبَقَ ذِكرُ ذَلِكَ.

وَ[تقول][1]: جاءَني القومُ كلُّهم، وَجاءُوني كُلُّهم، فإن قُلتَ: ضَربْتُ كلَّكُم، فَلِمُشابَهَتِها لِـ(بَعضٍ)[2]، وَالأولى: ضَربتُكُم كُلَّكم، وَ(أَجمعُ) وَأخواتُها لا يَصِحُّ فِيها ذلِكَ، فَتَقُولُ: جاءَني القَومُ أَجمَعُونَ، وَجاءوني أجمعُونَ، وَقِيلَ: هُوَ مِنَ المَعمُولِ الذي لا يَتَسَلَّطُ عَلَيهِ عامِلٌ إلاّ الابتِداءُ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾[3]، وَقَولِهِ تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾[4]، وَإنما كانَ كذلِكَ؛ لأنَّ الابتِداءَ عامِلٌ ليسَ لَهُ صُورةٌ، فَصارَت كأنها خاليةٌ مِن عامِلٍ، فَشَابَهَتِ التَّأكِيدَ، وَلم يَستَحسِنُوا: ضَربْتُ كلَّهُم، وَمَرَرْتُ بِكلِّهم، فإنْ قالُوهُ فَلِمُشابَهَتِها بِبَعضٍ، فأمَّا قَولُهُم: بِكُلٍّ قائمًا[5]، فإنما خَرَجَتْ عَلَى لَفظِ النَّكِرةِ فَقَوِيَتْ؛ لأنَّ النَّكِرةَ عَلَى الأَصلِ، فَوَلِيتْ لِلعامِلِ. وَأَمّا (كِلا وَكِلتا) فَسَنَذكُرُهما في بابِهِما إن شاءَ اللهُ.

---

(١) سقط من ج.

(٢) في ج: ببعض.

(٣) مريم: ٩٥.

(٤) النمل: ٨٧.

(٥) مررتُ بكلٍّ قائمًا. المثال في الكتاب ٢/ ١١٤.

قال أبو الفتحِ: «تَقُولُ: قامَ زَيدٌ نَفسُهُ، وَرَأَيتُ زَيدًا نَفسَهُ، وَمَرَرْتُ بِزَيدٍ نَفسِهِ، وَكذلِكَ: قامَ أَخُوكَ عَينُهُ، وَرَأَيتُهُ عَينَهُ، وَمَرَرْتُ بِهِ عَينِهِ، وَتَقُولُ: جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ أَجمَعُ، وَرَأَيتَهُ كُلَّهُ أَجمعَ، وَمَرَرْتُ بِهِ كُلِّهِ أجمعَ، وَجاءَ القَومُ كُلُّهُم أَجمَعُونَ، وَرَأَيتَهُم كُلَّهُم أَجمعِينَ، وَمَرَرْتُ بِهِم كُلِّهِم أَجمَعِينَ، وَجاءَتِ القَبِيلَةُ كُلُّها جمعاءُ، وَرَأَيتُها كُلَّها جمعاءَ، وَمَرَرْتُ بها كُلِّها جمعاءَ، وَجاءَ النِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ، وَرَأَيتُهُنَّ كُلَّهُنَّ جُمَعَ، ومَرَرْتُ بهنَّ كُلِّهِنَّ جُمَعَ»[1].

قال سعيدٌ: قَد قَدَّمْنا الكلامَ عَلَى هذِهِ الأَمثِلَةِ، وَلا بُدَّ أن يُقالَ في هذا الفَصلِ شَيءٌ، فاعْلَمْ أنَّ الصِّفاتِ يجوزُ أن يُعطَفَ بَعضُها عَلَى بَعضٍ بِالواوِ إذا لم يَكُنْ فِيها مَعنى تَرتِيبٍ، نحوُ: قامَ زَيدٌ الظريفُ والشريفُ، فإن كانَ فِيها مَعنى الترتيبِ جازَ أن تَعطِفَ عَلَيهِ بِالفاءِ فَتَقُولَ: جاءَ زيدٌ الراكِبُ فالسالِبُ فالآيِبُ، وَالتَّأكِيدُ لا يَصِحُّ فيهِ ذَلِكَ، والعِلَّةُ في ذَلِكَ أنَّ في الصِّفةِ مَعنىً لا يُدرَكُ في المَوصُوفِ، فَلَمَّا اختَلَفَتْ معانِيها تَنَزَّلَتْ مَنزِلةَ الأَجنَبِيَّةِ، وَلهذا المَعنى صَحَّ أن يُحذَفَ أحدُهما وَيَقومَ الآخَرُ مَقامَهُ، وَالتأكِيدُ هُوَ المؤكَّدُ نفسُهُ، وَلا يَصِحُّ عَطفُ الشيءِ عَلَى نَفسِهِ؛ لأنَّهُ لَيسَ فِيهِ أكثرُ مِمَّا في الأولِ، وَلا يَصِحُّ أن يُنصَبَ شَيءٌ مِنها عَلَى الحالِ؛ لأنَّهُنَّ مَعارِفُ[2].

---

(١) اللمع ٨٤-٨٥.

(٢) أجاز الفراء نصب (أجمع) و(جمعاء) على الحال. نقله عنه الفارسي في البصريات (١/ ٤٢٠)، ونقل ابن مالك عن ابن درستويه حاليَّة أجمعين، واختاره. كما نقل أبو حيان عن ابن كيسان ذلك. انظر: شرح =

قال أبو الفتح: «وَيَتْبَعُ أَجمعَ أَكتَعُ أَبْصَعُ، وَيَتبَعُ / ١٣٥ ا أَجْمَعِينَ أَكتَعُونَ أَبْصَعُونَ، وَيَتْبَعُ جمعاءَ كَتعاءُ بَصعاءُ، وَيَتْبَعُ جُمَعَ كُتَعُ بُصَعُ، وَمَعنى هَـذِهِ التَّوابِعِ كُلِّها شِدَّةُ التَّوكِيدِ»[١].

قالَ سَعيدٌ: في التَّأكِيدِ ألفاظٌ لا تُستَعمَلُ إلاَّ تَبَعًا بمنزِلةِ عَطشان نَطشان، وَحَسَنٍ بَسَنٍ، وَاعلَمْ أنهم أكثَرُ ما يُعِيدُونَ في التَّوكِيدِ وَالإتباعِ لامَ الكلمةِ، ألا تَرَى أنَّ أَجْمَعَ وَأكتَعَ وَأبصَعَ الهمزةُ زائدةٌ والمُعادُ مِن نَفسِ الكلمةِ هُوَ اللامُ حَسْبُ، وَكذلِكَ جمعاءُ كَتعاءُ، وَالعِلةُ في ذَلِكَ تباعُدُ لامِ الكَلِمةِ الثانِيةِ مِنَ الكلمةِ الأُولى، فَأَنسُوا اللفظَ بِإعادَةِ المُتباعِدِ؛ لأنَّ الفاءَ مُلاصِقةٌ لِلكلمةِ الأُولى، فَلُصوقُها يُغني عَن إعادَتِها، وَتَباعُدُ اللامِ يُحوِجُ إلى العَودِ إلَيهِ، وَأيضًا فالالتِفاتُ إلى لامِ الكَلمةِ بِالعِنايةِ أولى، وَبِها يُعرَفُ مَعنى حالِ الكلمةِ؛ لأنها محَلُّ الإعرابِ، وَأيضًا فإنما جُعِلَ ذَلِكَ فِيها عِوَضًا مِنَ التَّغيِيرِ الذي يَلحَقُها، ألا تَرَى أنَّ مَنْ صَحَّحَ الحَوَكَةَ والخَوَنةَ وَالغيَبَ لم يُصَحِّح عَصا وَرَحَى، وَأيضًا فإنهم تَرَكُوا في العَينِ القِياسَ لِبُعدِها عَنِ الطَّرَفِ وَلَزِمُوا ذَلِكَ في اللامِ لِقُربِها، وَلهذا إذا اجتَمَعَا صَحَّتِ العَينُ وَأُعِلَّتِ اللامُ، نحوُ: طَوَى وَشَوَى، فأمَّا آيٌ وَرايٌ فشاذٌّ[٢].

التسهيل ٣/ ٢٩٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٢.

(١) اللمع ٨٥.

(٢) حيث أعلت العين وصححت اللام.

قال أبو الفتحِ: «وَلا يجُوزُ تَقدِيمُ بَعضِها عَلَى بَعضٍ، وَذلِكَ[1]: جاءَ القَومُ كُلُّهُم أَجمعُونَ[2]، فلا يجوزُ[3] أَن تُقَدِّمَ (أَجمعِينَ) عَلَى (كُلٍّ) لِضَعفِها وَقُوَّةِ (كُلٍّ) عَلَيها»[4].

قالَ سَعيدٌ: اعلَمْ أنَّ هَذِهِ الأَلفاظَ تَقوَى وَتضعُفُ بِحَسَبِ مَعانِيها، فالنَّفسُ أَقوَى مِنَ العَينِ لِعُمُومِ النَّفسِ بِاستِخدامِ الأَعضاءِ وَقِيامِها بِنَفسِها مِن غَيرِ حاجَةٍ إلى الأَعضاءِ، خَصَّها اللهُ تَعالى بِذَلِكَ، وَالعَينُ دُونَها في المَرتَبةِ، وَأمَّا جَعلُها عِبارَةً عَنِ الجُملةِ[5] فَمَجازٌ، فَإذا اجتَمَعا قُدِّمَتِ النَّفسُ عَلَى العَينِ، وَإذا جاءَ مَعَها (كُلٌّ) أُخِّرَ عَنهُما؛ لأنَّ (كُلاً) للإحاطَةِ وَالعُمُومِ، والإحاطةُ والعُمُومُ مَعنىً يَرجِعُ إلى ما يَتَعَلَّقُ بحالِ الذَّواتِ، وَالنَّفسُ وَالعَينُ عِبارَتانِ عَنِ الذواتِ، وَأَيضًا فإنَّ النَّفسَ وَالعَينَ يَكُونانِ لِما يَتَبَعَّضُ وَلِما لا يَتَبَعَّضُ، وَ(كُلا) لا يَكُونُ إلاَّ لِما يَتَبَعَّضُ، فالنَّفسُ أَعَمُّ، وَإذا جاءَ مَعَهُنَّ (أَجمعُ) وَأَخواتُها كُنَّ بَعدَ (كُلٍّ)، ألا تَرَى أَنَّ (كُلا) يَصلُحُ أَن تَلِيَ العامِلَ، ولا يَصِحُّ ذلِكَ في (أَجمعَ) وَأَخواتِهِ، وَ(أَكتَعُ) تابعٌ لِـ(أَجمَعَ) لِظُهُورِ لَفظِ الجَمعِيَّةِ فِيهِ، وَ(أَكتَعُ) يَرجِعُ بِالتَّأوِيلِ إلى مَعنى (أَجمَعَ)؛ لأَنَّهُ مِن تَكَتَّعَتِ الجِلدَةُ إذا اجتَمَعَتْ وَتَقَبَّضَتْ، وَقالُوا: كَتِعَ الرَّجُلُ إذا انقَبَضَ

---

(١) في اللمع: وكذلك لو قلت.

(٢) في اللمع: القوم أجمعون كلهم.

(٣) في اللمع: لم يجز أن تقدم.

(٤) اللمع ٨٥.

(٥) كذا في النسخ، وفي هامش أ: الجثة.

وانضَمَّ[١]، وَ(أَبصَعُ) تابعٌ لِـ(أَكتَعَ) لِبُعدِهِ في التَّأويلِ مِن (أَجمعَ)، وَقِيلَ إنَّهُ مُشتَقٌّ مِنَ التَّبَصُّعِ[٢]، وَهُوَ العَرَقُ السائلُ[٣]، وَلا يَسِيلُ حَتى يجتَمِعَ، وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الأَبصَعِ وَهُوَ الأَحمَقُ[٤]؛ لأَنَّ الأَحمَقَ لا يَكُونُ إلاَّ تابِعًا، فَعَلَى هَذا يَكُونُ التَّرتِيبُ، إلاَّ أَنَّهُ يَصلُحُ أَن يُؤَكَّدَ بِالنَّفسِ وَحدَها، وَكَذلِكَ العَينُ وَكِلا وَكِلتا وَأَجمَعُ، وَلا يَصِحُّ أَن يُؤَكَّدَ بِأَكتَعَ إلاَّ وَقَبلَها أَجمَعُ وَلا يُؤَكَّدُ بِأَبصَعَ وَحدَها إلاَّ وَقبلَها أَكتَعُ، هَذا هُوَ المَشهُورُ[٥]، وَقَد رُوِيَ قولُ الشاعِرِ:

وَسائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمسِ أَكتَعُ[٦]

---

(١) في اللسان ٨/ ٣٠٦ (كتع): «رَجُلٌ كُتَعٌ: مُشَمِّرٌ في أمرِهِ، وَقَد كَتِعَ كَتَعًا وَكَتَعَ، وَقِيلَ: كَتَعَ تَقَبَّضَ وَانضَمَّ، كَكَنَعَ».

(٢) في د: البَصِيع.

(٣) في مقاييس اللغة ١/ ٢٥٢ (بصع): «قال الخليل: ويقال تَبَصَّعَ العرقُ مِنَ الجَسَدِ إذا نَبَعَ مِن أُصُولِ الشعرِ قَليلًا، قالَ الدُّرَيدِيُّ: بَصعَ العَرَقُ إذا رَشَحَ... وَقالَ الدُّرَيدِيُّ: البَصِيعُ العَرَقُ بِعَينِهِ».

(٤) القاموس المحيط ٣/ ٥ (بصع)، وتاج العروس ٢٠/ ٣٢٩ (بصع).

(٥) هذا رأي الجمهور، وأجاز الكوفيون وابن كيسان إغناء أكتع عن أجمع. انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٢.

(٦) سبق تخريجه.

وهذه الرواية في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٦، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٩٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٣.

وَرُوِيَ قَوْلُ أعشَى بَني[1] رَبِيعةَ[2]:

تَوَلَّـــوا بِالـــدوابِرِ واتَّقَوْنــــا ... بِـنُعمانَ بـــنِ زُرْعَـــةَ أكتعينــا[3]

فإنِ اجتَمَعَ تَأكِيدٌ وَصِفةٌ قُدِّمَتِ الصفةُ قَبلَ التأكيدِ، وَلا يَجُوزُ عَكسُ ذلِكَ، فَتَقولُ: قامَ زيدٌ الكاتبُ نفسُهُ، وَلا يجوزُ: قامَ زيدٌ نفسُهُ الكاتبُ، وَذَكَرَ ابنُ كَيسانَ في كتابِ الابْتِداءِ: عَبدُ الله نَفسُهُ الظَّرِيفُ أخوكَ، وَقَدَّمَ كلامًا يَقتَضِي أن يكونَ (الظريفُ) صفةً[4]، وذا لا يجوزُ عِندَ المحقِّقِينَ؛ لأنَّ التأكيدَ بمنزِلةِ التَّكريرِ، ولا يُكَرَّرُ الاسمُ إلاَّ بَعدَ أن يَتِمَّ، وَرَأيتُ عُثمانَ في كتابِ / ١٣٥ ب الخاطِرِ[5] قَدِ ارتكَبَ مَذهبَ ابنِ كيسانَ فقالَ: وَتَقولُ: ضَرَبْتُ زَيدًا نفسَهُ الظَّرِيفَ، فَجَعَلَ (نَفسَه) مُؤَكِّدًا، وَ(الظريفَ) وَصفًا لَهُ، وَجَوَّزَ: ضَرَبْتُ زَيدًا نفسَهُ الظَّرِيفَ، فجعلَ (الظَّرِيفَ) بَدَلاً مِنَ الهاءِ، وَلم يجوِّزْ وَصفَ النَّفسِ

(١) في أ، ج: بن.

(٢) هو عبد الله بن خارجة بن حبيب. شاعر أموي، مدح عبد الملك بن مروان، وكان شديد التعصب لبني أمية. انظر: الأغاني ١٨/ ٧٠.

(٣) البيت من الوافر.

روي: (فولُّونا الدوابر)، و(نزلنا بالدوائر) بدل (تَوَلَّوا بِالدوابِرِ).

انظر: الصبح المنير (أعشى ربيعة) ٢٨١، وتاريخ الطبري ١/ ٤٨٢، وضرائر الشعر ٢٩٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٣، والدرر اللوامع ٦/ ٣٨.

(٤) هذا الرأي غير منسوب في الهمع ٢/ ١١٥.

(٥) لم أجد هذا الرأي في الخاطريات، المطبوع، بتحقيق د. ذو الفقار شاكر، ولا بقيتها التي حققها د. أحمد الدالي، ولا فيما لم يطبع وهو رسالة علمية في جامعة أم القرى. بتحقيق: سعيد القرني.

بِالظَّرِيفِ؛ لأنَّ أسماءَ التَّوكِيدِ لا تُوصَفُ.

وَأجازَ الفراءُ: أنتما قائمانِ أنفسُهما، أنفسُكما، وَلَو قالَ: أنفسُكما، أنفسُهُما، لم يجُزْ، وَرَأيتُ عُثمانَ يَأباهما(١).

وَلَو قُلتَ: زَيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ نَفسَهُ نَفسُهُ، جازَ، فإن قُلتَ: نَفسِهِ نفسُهُ، جازَ، ونفسِهِ نفسَهُ، جازَ، فإن قُلْتَ: نَفسُه نَفسِهِ، لم يجُزْ؛ لأنَّ (زَيدًا) هُوَ الهاءُ، فإذا أكَّدت (زيدًا) أغناكَ عَن تَأكيدِ الهاءِ، فإن قُلتَ: قامَ زَيدٌ نفسُهُ نفسَهُ، لم يجُزْ، وَكذلِكَ إن قُلتَ: نَفسَهُ نَفسِهِ، لم يجُزْ؛ لأنَّ النفسَ وما يُضافُ إليها لا يُؤكَّدانِ هُنا.

قال أبو الفتح: «وَتَقولُ في التَّثنيةِ: قامَ الرَّجُلانِ كِلاهما، وَرَأيتُهُما كِلَيهِما، وَمَرَرْتُ بِهِما كِلَيهِما، وَقامَتِ المرأتانِ كِلتاهما، وَرَأيتُهُما كِلتَيهِما، وَمَرَرْتُ بِهِما كِلتَيهِما.

وَ(كِلا وَكِلتا) مَتى أُضِيفَتا إلى المُضمَرِ كانَت في الرَّفعِ بِالألِفِ، وَفي الجرِّ وَالنَّصبِ بِالياءِ عَلَى ما مَضَى، فإن(٢) أُضِيفتا إلى مُظهَرٍ كانا(٣) بِالألِفِ عَلَى كُلِّ حالٍ، تَقولُ: جاءَني كِلا أخَوَيكَ، وَرَأيتُ كِلا أخَوَيكَ، وَمَرَرْتُ بِكِلا

---

(١) لم أقف على ذلك.

(٢) في اللمع: وإن.

(٣) في اللمع: كانتا.

أَخَوَيكَ(١)، وَجاءَتني كِلتـا أُختَيـكَ، وَرَأَيـتُ كِلتـا أُختَيـكَ(٢)، وَمَـرَرْتُ بِكِلتـا(٣) أُختَيكَ؛ لأنَّ (كِلا وَكِلتا) اسمانِ مُفردانِ غَيرُ مُثَنَّيَينِ، وَإن أَفادا مَعنى التَّثنِيةِ»(٤).

قالَ سَعيدٌ: (كِلا وَكِلتا) زَعَمَ البَصرِيُّونَ(٥) أنهما اسمانِ مُفردانِ، يُفِيدانِ مَعنى التَّثنيةِ، كما أن (كُلًا) اسمٌ مُفردٌ يُفيدُ مَعنى الجَمعِ، وَيَستدِلُّونَ عَلَى ذلكَ بِأَنَّهُ لا واحدَ لَهُ مَنطُوقٌ بِهِ البتَّةَ، وَأَيضًا فإنهما يَكُونانِ مَعَ المُظهَرِ بِالألِفِ في كُلِّ حالٍ، في كُلِّ لُغةٍ، وَلَو كانَت أَلِفَ تَثنِيةٍ لَكَانَ حُكمُها حُكمَ أَلِفِ (الزيدانِ)، وَإنما صَارتْ أَلِفُهما معَ المُضمَرِ ياءً في الجَرِّ وَالنَّصبِ، لِشَبَهِهما بِـ(عَلَى) وَ(لَدَى)، ألا تَرَى أنهما يَكُونانِ مَعَ المُظهَرِ بِالأَلِفِ وَمَعَ المُضمَرِ بِالياءِ؟ فأمَّا (كِلا) في الرفعِ، فَلَم يَقَعْ مَوقِعَ (عَلَى) وَ(لَدَى) وَذلكَ أنهما ظَرفانِ، فَلا يَقعانِ مَرفُوعَينِ، فلذلِكَ لم يُغيَّرا في الرفعِ عَنِ الألفِ، وإنما انقَلَبَتْ أَلفُ (عَلَى) وَ(إلى) مَعَ المُضمَرِ ياءً، لِيُفَرَّقَ بَينَهُما وبَينَ المُتَمَكِّنِ، نحوُ: عَصًا، كما فُعِلَ ذَلكَ بِالتَّثنيةِ في (الذي) و(ذا)، ألا تَرَى [أنَّكَ تقولُ](٦): (الذي) و(اللذان) و(ذا) و(ذانِ)، وَتقولُ: العَمَى وَالعَمَيانِ، والعَصا وَالعصَوَان، والرَّحَى والرحَيَانِ، وَلم يَلزَمْ ذلِكَ في غَيرِهما مِنَ الحُرُوفِ؛

---

(١) سقطت الجملتان الأخيرتان من اللمع.

(٢) سقطت الجملة من اللمع.

(٣) في ج: بكلتي.

(٤) اللمع ٨٥-٨٦.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٣٩.

(٦) سقط من أ.

لأنَّ (مِن) حَرفٌ صَحيحٌ، وَالحُرُوفُ الصِّحاحُ لا مُناسبةَ لها بِغَيرِها كَمُناسبةِ حُرُوفِ العِلَّةِ وَانقلابِ بَعضِها إلى بَعضٍ، فأمَّا (في) فإنَّكَ لَو غَيَّرتَها لاحتَجْتَ إلى تَغيِيرِ حَرَكةٍ وَحَرفٍ؛ لأنَّ الأَلِفَ لا تَقَعُ قَبلها كَسرةٌ، فلمَّا كانَ كذلِكَ تُرِكَتْ عَلَى حالِها، وَوَجهُ مُناسبةِ (كِلا) لِـ(عَلَى) وَ(لَدى) لُزُومُها الإضافةَ، وَإنما غُيِّرَتْ (كِلا) مَعَ المُضمَرِ وَلم تُغيَّرْ مَعَ المُظهَرِ؛ لأنَّ المُضمَرَ يَرُدُّ الأَشياءَ إلى أُصُولِها، ألا تَرَى إلى لامِ الجَرِّ كَيفَ تُكسَرُ مَعَ المُظهَرِ وَتُترَكُ مَفتُوحةً مَعَ المُضمَرِ؛ لأنَّ أَصلَ اللامِ الفَتحُ؛ لأنَّ كُلَّ ما هُوَ عَلَى حَرفٍ واحِدٍ [مِنَ الحُروفِ][1] فأصلُهُ الفَتحُ، وَأيضًا فإنَّكَ تَقُولُ في: عَلِمَ زيدٌ: عَلْمَ زيدٌ، إذا خفَّفتَ، وإذا اتَّصَلَ بِالمُضمَرِ قُلتَ: عَلِمْتُ، فَرَدَدْتَها مَعَ المُضمَرِ، وَأيضًا فإنَّكَ تَقولُ: أعطَيتُكُمْ دِرهمًا، فتحذِفُ الواوَ إذا اتَّصَلَتْ بِالمُظهَرِ، فإذا اتَّصَلَتْ بِالمُضمَرِ رَدَدْتَها فَقُلتَ: الدِّرهَمَ أعطَيتُكُمُوهُ، فَعَرفتَ أنَّ المُضمَرَ يَرُدُّ الأَشياءَ إلى أُصُولِها، وَأيضًا فإنَّ خَبرَهُما كَثيرًا ما يَقَعُ مُفردًا، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

كِلا أَخَوَيْنا إنْ يُرَعْ يَدْعُ قَوْمَهُ ... ذَوي جامِلٍ دَثْرٍ وجمعٍ عَرَمْرَمِ[4]

(١) في د.

(٢) الكهف: ٣٣.

(٣) بعض بني أسد.

(٤) البيت من الطويل.

الجامل: اسم جمع للإبل. والدثر: الكثير. والعرمرم: الجيش العظيم. يقوله رجل اقتتل فريقان من قومه، =

وَقالَ[١]:

كِــلا يَــوْمَيْ أُمامــةَ يَــوْمُ صَــدٍّ   وإنْ لم ألْقَهَـــــا إلاّ لِمامَـــــا[٢]

وَقالَ الكُوفيُّ[٣]: هُو اسمٌ مُثنى، وَاستَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأنَّهُ قَد أخبرَ عَنهُما بالتَّثنيةِ في قَولِهِ[٤]: / [٥]

كِلاهمـا حِـينَ جَـدَّ الجَـرْيُ بَيـنَهُما   قَـدْ أقْلَعَـا وَكِـلا أنْفَـيْهِما رابي[٦]

فيقول: كلا الفريقين إن يُفزَع يستغِث بقوم ذوي عدد وعدة. (عن شرح المرزوقي).

الشاهد فيه: الأخبار عن (كلا) بالمفرد، حيث أسند الفعل في (إن يرع يدع) إلى ضمير الواحد.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٨٧، وشرحها للمرزوقي ١/ ٢٥٤.

(١) هو جرير.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (صدق) بدل (صد)، و(نأتها) و(تأتها) بدل (ألقها).

الشاهد فيه: الإخبار عن (كلا يومي) بالمفرد.

انظر: ديوان جرير ٢/ ٧٧٨، والتكملة ٢٤٤، والشيرازيات ١/ ٧٦، ٢/ ٤١٧، ٤٤٧، وكتاب الشعر ١/ ١٢٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢٩١، والإنصاف ٢/ ٤٤٤، وشرح المفصل ١/ ٥٤، واللسان ١٥/ ٢٢٩ (كلا).

(٣) رأي الكوفيين في الإنصاف ٢/ ٤٣٩، وأسرار العربية ٢٥٦، واللباب ١/ ٣٨٩.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) نهاية نسخة كوبريللي.

(٦) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: الإخبار عن (كلا) بالمثنى في قوله: (قد أقلعا).

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٣٤، ونوادر أبي زيد ٤٥٢-٤٥٣، وكتاب الشعر ١/ ١٢٨، والشيرازيات ١/ ٧٧، والخصائص ٢/ ٤٢١، ٣/ ٣١٤، والمقتصد ١/ ١٠٥، والإنصاف ٢/ ٤٤٧، وشرح المفصل

=

/ ٣٣٧ فَحَمَلَ عَلَى اللفظِ وَالمَعنى، وَقالَ الأَسودُ بنُ يَعفُرَ:

إنَّ المنيَّةَ والحُتُوفَ كِلاهما ... يَرْقَى المخارِمَ يَرقُبانِ سَوادِي[1]

فَحَمَلَ عَلَى اللفظِ وَالمَعنى، وَأَنشَدَ[2]:

كِلا الثَّقَلَينِ قَدْ صارا عَدُوًّا[3]

وَقالَ[4]:

كِلا جانِبيهِ يَعْسِلانِ كِلاهما ... كما اهْتَزَّ خُوطُ البانةِ المتتايعُ[5]

١/ ٥٤، ومغني اللبيب ٢٦٩، وشرح شواهده ٢/ ٥٥٢، وشرح أبياته ٤/ ٢٦٠.

(١) البيت من الكامل.

روايته في مصادره سوى البديع: (يُوفي) بدل (يرقى).

يوفي: يعلو. والمخارم، جمع مَخْرِم: وهو منقطع أنف الجبل. وسواده: شخصه. يريد أن المنايا ترقبه وتستشرفه. (عن شرح المفضليات للأنباري).

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٩٦، والمفضليات ٢١٦، ومجاز القرآن ٢/ ٣٦، ٣٨، وتفسير الطبري ١٧/ ٢٣٩، ١٨/ ٤٣٣ (شاكر)، والصاحبي ٣٥٤، واللآلئ ١/ ١٧٤، ٣٦٨، والبديع ١/ ٢/ ٣٤٢، والحماسة البصرية ٤/ ١٦٦٠، والبحر المحيط ٦/٣٠٨، ومغني اللبيب ٢٦٩، وخزانة الأدب ٧/ ٥٧٥.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فَلَسْتُ أُحبُّ من صُهْبِ السِّبالِ

انظر: الشيرازيات ٢/ ٤٤٧. ولم أجده في غيره.

(٤) هو حميد بن ثور الهلالي.

(٥) البيت من الطويل.

=

وَقالَ[١]:

أَنْعَتُ عَيرَي صِبيةٍ كلاهُما ... كَأَنَّ عِرْقَ سِدرةٍ لوناهُما[٢]

وَقالَ سِيبويهِ في كِتابِهِ[٣]: كِلاهُما وَتمرًا، أَي: كلاهما ثابِتانِ لي وَزِدني تمرًا، فَأَخبرَ عَنهُ بِالتَّثنِيةِ، وَلَو كَانَتْ مُفردةً لَكانَت بمنزِلةِ (عَصًا)، وَلو كَانت بمنزِلةِ (عَصًا) لم تختَلِفْ مَعَ مُضمَرٍ وَمُظهَرٍ، فانقلابُها يَدُلُّ عَلَى كَونِها تَثنِيةً، فَأَمَّا حملُها عَلَى (عَلَى) فَلا تَتَّجِهُ؛ لأنَّ (عَلَى) حَرفٌ وَ(كِلا) اسمٌ، فأَمَّا ثُبوتُها في المُظهَرِ [أَلِفًا][٤] عَلَى كُلِّ حالٍ فإنما كانَ كَذلِكَ؛ لأنهُم حمَلُوها عَلَى لُغةِ بِلحارِثِ بنِ كَعبٍ، وَكانَ ذَلكَ عِوَضًا فِيها عَمَّا أَخَلَّ بِذِكرِ مُفرَدِها في المَشهُورِ مِنَ الاستِعمالِ،

روي: (طرفيه) بدل (جانبيه)، وروي: (اختبَّ) بدل (اهتزَّ)، و(عود الساسم)، و(عود النبعة)، و(عود الشَّيخة) بدل (خوط البانة). و(المتابع) بدل (المتايع).

يعسلان: العسلانُ: مشي الذئب إذا بادر إلى شيءٍ (غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٥١٧). والخوط: الغصن. والبان: شجر.

انظر: ديوان حميد بن ثور ١٠٤، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٨٥، والشعر والشعراء ١/ ٣٧٩، والمعاني الكبير ١/ ١٩٥، وتهذيب اللغة ٢/ ٢٨٤ (نبع)، ١٣/ ٣٢٢ (طرف)، والخصائص ٣/ ٣١٤، والحماسة البصرية ٣/ ١٥١٠، واللسان ٩/ ٢١٩ (طرف).

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز.

رواية الأول: (عَنزَي) بدب (عَيرَي)، و(كلتاهما) بدل (كلاهما).

انظر: إيضاح أبيات الإيضاح ٢/ ٤٠٧، ولم أجده في غيره.

(٣) ١/ ٢٨١.

(٤) في د.

وَأَيضًا فإنهم قالُوا: كِلاهما سَواءٌ، فَأخبرُوا عَنها بِـ(سواءٍ)، وَ(سواءٌ) لا يُخبَرُ بِهِ إلاَّ عَنِ التَّثنِيةِ، وَالأَولى قَولُ البَصرِيِّ لما سَبَقَ ذِكرُهُ، وَأمَّا الإخبارُ عَنها بِالتَّثنِيةِ فَلأَجلِ مَعناها، كما تَدُلُّ (كُلٌّ) بمعناها عَلَى الجَمعِ، فَيُخبَرُ تارةً عَن مَعناها وَتارةً عَن / ٣٣٨ لَفظِها، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾(١)، وَقالَ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾(٢)، وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ إضافَتُها إلى الاثنَينِ، وَالعَرَبُ لا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِما اثنَيهِما؛ لأَنَّهُ يَكُونُ إضافةَ الشيءِ إلى نَفسِهِ.

فإن قِيلَ: فَقَد أضافَتْها العَرَبُ إلى المُفرَدِ في قَولِهِ(٣):

إن للخيرِ وللشَّرِّ مَدًى ... وكِلا ذلكَ وَجهٌ وَقَبَلْ(٤)

وَلو كَانَ مُفردًا لم يُضَفْ إلى مُفرَدٍ هُوَ هُوَ، ألا تَرَى أنَّكَ لا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِ وَاحِدِهِ، وَالهاءُ هِيَ الواحِدُ، كما لا تَقولُ: اثناهما؟

فالجوابُ أَنَّ الإضافةَ إلى التَّثنِيةِ هُوَ المَعهُودُ فِيها، فأمَّا الإضافةُ إلى المُفرَدِ فما جاءَ مِن ذَلِكَ فَشَاذٌّ لا اعتِدادَ بِهِ، وَقرأتُ مِن ذَلِكَ ما رُوِيَ عَن رُؤبَةَ:

---

(١) النمل: ٨٧.

(٢) مريم: ٩٥.

(٣) هو عبد الله بن الزِّبعرى. ونُسب إلى لبيد وهمًا.

(٤) البيت من الرمل.

انظر: شعر ابن الزبعرى ٤١، والسيرة النبوية لابن هشام ٢/ ١٣٦، والشيرازيات ٢/ ٤٥١، والمفصل ١٠٣، وشرح المفصل ٣/ ٢، ٣، والبحر المحيط ١/ ٢٠٩، ٢٥١، وأوضح المسالك ٣/ ١٣٩، ومغني اللبيب ٢٦٨، وشرح شواهده ٢/ ٥٤٩، وشرح أبياته ٤/ ٢٥١.

فِيـهِ خُطُـوطٌ مِـنْ سَـوادٍ وَبَلَـقْ كأَنَّـهُ في الجِلْـدِ تَولِيْـعُ البَهَـقْ[(١)]

فَهُوَ لَـو أَرادَ الخُطُـوطَ لَقـالَ: كَأَنَّهـا، وَإِنْ أَرادَ السَّوادَ وَالبَلَقَ لَقـالَ: كَـأَنَّهُما، فَقِيلَ لَهُ في ذَلِـكَ، فقـالَ: أَرَدْتُ ذَاكَ[(٢)]، فَحَمَلَ عَلَى المَعنى، وَعَلَيـهِ قَولُـهُ تَعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾[(٣)]، فَأَمّا قَولُ مُسافِعِ العَبسِيِّ[(٤)]:

أولاكَ بَنُــو خَـيرٍ وَشَرٍّ كِلَـيهِما جميعًـا ومعـروفٍ هُنـاكَ ومُنْكَـرِ[(٥)]

وَ(كِلاهما) بَدَلٌ مِن (خَيرٍ) وَ(شَرٍّ)، لا تَأْكِيدٌ عِندَ بَصرِيٍّ وَلا كُوفِيٍّ، أَمَّا / ٣٣٩ البَصرِيُّ فَظاهِرُ الأَمرِ أَنَّهُ نَكِرةٌ، وَأَمَّا الكُوفِيُّ فإِنَّـهُ إِنـما يَحسُنُ تَأكِيدُ النَّكِرةِ عِندَهُ إذا كانَتْ مُؤَقَّتَةً، نحوُ: أَكَلْتُ رَغِيفًا كُلَّهُ، وَصُمْتُ يومًا كُلَّهُ، وَهَـذا عِنـدِي يَجُوزُ عَلَى قَولِ الكُوفِيِّ؛ لأَنَّ العُمُومَ فِيهِ بِمنزِلَةِ التَّوقِيتِ، وَأَمّا البَدَلُ فَمَحمُولٌ

---

(١) من الرجز.
روايته في مصادره: (فيها) بدل (فيه).
البَلَقُ: سَوادٌ وَبَياضٌ. والتوليع: استطالة البَلَقِ، يقال مولع ملمَّع: إذا كان في جسده بقع تخالف سائر لونه. والبهق: بياض يخالف لون الجسد وليس ببرص. (عن الخزانه).
انظر: ديوان رؤبة ١٠٤، ومجاز القرآن ١/ ٤٣، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٤٣، والمحتسب ٢/ ١٥٤، والمخصص ٥/ ٨٩، واللآلئ ١/ ١٧٤، والكشاف ١/ ٢٨٧، واللسان ٨/ ٤١١ (ولع)، ١٠/ ٢٩١ (بهق)، والبحر المحيط ١/ ٢٥١، ومغني اللبيب ٨٨٨، وخزانة الأدب ١/ ٨٨.

(٢) القائل هو أبو عبيدة. انظر حوارهما في مجاز القرآن ١/ ٤٤.

(٣) يونس: ٥٨.

(٤) هو مسافع بن حذيفة العبسي. شاعر فارس من شعراء الجاهلية. ذكره في الخزانة ٥/ ١٧٣.

(٥) سبق تخريجه.

عَلَى (كُلٍّ)، وَلَولا ذَلِكَ لما جازَ، وَ(كُلٌّ) اسمٌ مُبهمٌ، فإنَّهُ قد يُحمَلُ خَبرُهُ عَلَى لَفظِهِ تارةً وَعَلَى مَعناهُ أُخرَى، كَـ(مَنْ) وَنحوِها، ألا تَرَى أنَّ الحَملَ عَلَى لَفظِ (كِلا) أكثرُ، وَعَلَى معنى (كُلٍّ) أكثرُ.

فأمَّا (كِلتا) فَهِيَ عِندَ سِيبويهِ فِعْلَى[1]، وَالتَّاءُ مُبدَلةٌ مِن واوٍ، وَهِيَ الأَلِفُ التي كانَت في (كِلا)، وَإنما حَكَمُوا بِأنها واوٌ؛ لأنها لم تُمَلْ، وَلَو كانَت مِنَ الياءِ لأُمِيلَتْ، وَأيضًا فإنَّ التاءَ تُبدَلُ مِنَ الواوِ أكثرَ مِمَّا تُبدَلُ مِنَ الياءِ، وَالأَلِفُ التي في (كِلتا) لِلتَّأنِيثِ.

وَقالَ قَومٌ: الأَلفُ في (كِلا) مُنقَلِبةٌ عَنِ الياءِ[2]، وَالتَّاءُ في (كِلتا) بَدَلٌ مِنَ الياءِ، وَاحتَجُّوا بِأنهم سمِعُوا إمالةَ (كِلا) في قِراءةِ حمزَةَ[3] والكِسائيِّ في قَولِهِ

---

(١) قال: «وأما (كلتا) فيدلك على تحريك عينها قولهم: رأيت كِلا أخويك فـ(كِلا) كـ (مِعًا) واحد الأمعاءِ، وَمَن قالَ: رأيتُ كلتا أُختيكَ فإنه يجعل الأَلِفَ ألفَ تأنيثٍ». (الكتاب ٣/ ٣٦٤). وانظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٥١.

(٢) قَوَّى ذلك الفارسي في الشيرازيات (٢/ ٤١١)، وجاء في شرح المفصل (١/ ٥٤): «... وذهب بعضهم إلى أنها منقلبة عن ياء، وذلك لأنه رآها أميلت، قال سيبويه: «لو سميت بكلا وثنَّيت لقلبت الألف ياء لأنه قد سمع فيها الإمالة» والأمثل أن تكون منقلبة عن واو...» ولم أجد نص سيبويه.

(٣) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي، المعروف بالزيات. (ت ١٥٦هـ) أحد القراء السبعة. أخذ عنه الكسائي وغيره. كان ورعًا وزاهدًا. انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٢١٦، والبداية والنهاية ١٠/ ١١٥، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٩٠.

تَعالى: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا﴾[١] بِالإمالةِ[٢]، وَقَد أُبدِلَت التاءُ مِنَ الياءِ في: ثِنتَينِ، وَهُوَ مِن ثَنيتُ، وَقَد شَبَّهَهُما سِيبويهِ بِشَروى[٣]، وَالواوُ في (شَروَى) بَدَلٌ مِنَ الياءِ في شَرَيْتُ.

وقال الجَرمِيُّ: وَزنُها فِعْتَل، وَالأَلِفُ هِيَ لامُ الكلمةِ وَالتاءُ زَائدةٌ[٤]، وَهذا فاسِدٌ مِن / ٣٤٠ وَجهَينِ[٥]:

أَحَدُهما: أَنَّ تاءَ التأنِيثِ لا تُزادُ حَشوًا.

وَالثاني: أَنَّ قَبلَها ساكِنًا لَيسَ بِأَلِفٍ، وَالذي جَسَّرَهُ عَلَى ذَلكَ أَنَّهُ رَأى الأَلِفَ تُقلَبُ مَعَ المُضمَرِ، وَأَلِفُ التأنِيثِ لا يَكُونُ فِيها ذلكَ، وَأيضًا فإِنَّ التاءَ إذا كانَت زائدةً فَهِيَ غَيرُ مُنقَلِبةٍ، وإذا كانَت غَيرَ زائدةٍ هُنا فَهِيَ مُنقَلبةٌ، فَحَملُها عَلَى كَونِها غَيرَ مُنقَلِبةٍ أولى، وَأيضًا فَقَد وُجِدَ الشاعِرُ قَد حَذَفَ الأَلِفَ في قَولِهِ[٦]:

كِلْتَ كَفَّيْهِ تُوالي دِيَمًا ... بجيوشٍ مِنْ عِقابٍ ونِعَمْ[٧]

(١) الإسراء: ٢٣.

(٢) انظر قراءتها في: التيسير ٤٧، والدر النثير ٤٠٠، ٤٣٨، والنشر ٢/ ٥٠.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٦٤.

(٤) قال الفارسي: «فإن قلت: لم لا تكون التاء زائدة، والحرف الذي بعدها حرف التثنية، كما يقوله أبو عُمر؟». (كتاب الشعر ١/ ١٣٠)، وانظر رأيه أيضًا في: سر الصناعة ١/ ١٥١.

(٥) انظر: الرد على الجرمي في: كتاب الشعر ١/ ١٣٠-١٣١.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) البيت من الرمل.

قالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَأَلِفُ التَّأنيثِ لا تحذِفُها الإضافةُ التي هِيَ غَيرُ نِسبةٍ[1]، وقد تحذف لام الكلمة في نحو: لَدُنْ زيدٍ، وَلَدُ زيدٍ، فتأمل ذلك.

وَاعلَمْ أنهم أَجرَوا أَلِفَ (كِلتا) وَهِيَ لِلتَّأنيثِ مُجرَى أَلِفِ (كِلا) وَهِيَ لامُ الكلمةِ، فَقَلَبُوهما كَما قَلَبُوها في قَولِكَ: مَرَرْتُ بِالمَرأتَينِ كِلتَيهِما، وَرَأيتُهُما كِلتَيهِما، وَكذلِكَ أَجرَوا أَلِفَ (حُبلَى) في التثنيةِ مُجرَى أَلِفِ (مِعزَى) في قَولِ بَعضِهِم[2].

وَاعلَمْ أَنَّهُ لا يخلُو (كِلا) في الإضافةِ مِن أن يُضافَ إلى مُظهَرٍ أو إلى مُضمَرٍ، وَلا يخلُو المُضافُ إلى المُظهَرِ مِن أن يَكُونَ المُظهَرُ مُثنَّىً غَيرَ مُضافٍ أو مُثنَّىً مُضافًا، فإن كانَ مُثنَّىً غَيرَ مُضافٍ فَكَقَولِكَ: كِلا الرَّجُلَينِ قامَ، وَكِلتا المَرأتَينِ قَامَتْ، كَقَولِهِ تَعالى: / ٣٨١[3] ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾[4]، وَكَقَولِ الشاعِرِ حِينَ

روايته في مصدريه: (دائمًا) بدل (ديمًا).

الشاهد فيه: حذف ألف (كلتا).

والمعنى أن إحدى يديه تفيد النعم لأوليائه والأخرى توقع النقم بأعدائه. (عن الخزانة).

انظر: شرح الكافية ١/ ١/ ٨٨-٨٩، وخزانة الأدب ١/ ١٣٣. ولم أجده في غيرهما.

(١) انظر: كتاب الشعر ١/ ١٣١، والشيرازيات ٢/ ٤٤٥، ولم أجد نص كلامه.

(٢) الألف في حبلى زائدة للتأنيث، وفي معزى زائدة للإلحاق، وحكمهما عند التثنية أن تقلبا ياء؛ لأنها في اسم مقصور زائد على ثلاثة أحرف. وليس بينهما فرق إلا أن حبلى ممنوعة من الصرف ومعزى مصروفة. ولم أجد خلافًا في شيء من أحكام تثنيتهما. انظر: الكتاب ٣/ ٣٩٠، والمقتضب ١/ ٢٥٨.

(٣) هنا تقديم وتأخير في الصفحات.

(٤) الكهف: ٣٣.

حِينَ حَمَلَ عَلَى المَعنى:

كِـلا الثَّقَلَـينِ قَـد صـارا عَـدُوًّا فَلَسْتُ أُحِبُّ مِن صُهبِ السِّبالِ[(١)]

وَإن كانَ مُضافًا فَلا يخلُو أن يَكُونَ المُضافُ إِلَيهِ مُظهَرًا أو مُضمَرًا، فإن كانَ مُظهَرًا فكَقولِهِ:

كِـلا يَـوْمَيْ أُمامَـةَ يَـوْمُ صَـدٌّ[(٢)]

وَإن كانَ مُضمَرًا فكَقولِهِ: كِلا عَبدَيكَ قامَ، وَكِلتا جارِيَتَيكَ قامَت.

وَالمُضمَرُ عَلَى ثلاثةِ أضرُبٍ: مُتكلِّمٌ وَمخاطَبٌ وَغائبٌ، فالمُتكَلِّمُ تَقولُ فِيهِ: قُمنا كِلانا، قالَ النَّمِر بنُ تولَب:

فـإنَّ اللهَ يعلَمُنـي وَوَهْبًـا ويعلَـمُ أنْ سَـنَلْقاهُ كِلانـا[(٣)]

وَالمُخاطَبُ وَالغائبُ يجرِيانِ مجرَى المُتكَلِّمِ عَلَى ما سَبَقَ، تَقُولُ: قُمْتُما كِلاكما، وَقاما كِلاهُما، وَقَد أُضيفَ إلى مُفرَدٍ دَالٍّ عَلَى الكثرةِ، كما قالَ:

وَكِـلا ذلِـكَ وَجْـهٌ وَقَبَـلْ[(٤)]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) البيت من الوافر.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٩٥، والشيرازيات ٢/ ٤٤٨، والمفصل ١٠٣، وشرح المفصل ٣/ ٣، ٧٧، والتخمير ٢/ ٢٤، والمنخل ١/ ٤٢٢ (رسالة علمية).

(٤) سبق تخريجه.

فَأَوقَعُوا ذَلكَ عَلَى التثنيةِ، كما قالُوا في قَولِهِ تَعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[١]، وَهُوَ يُرِيدُ الفُرُوضةَ وَالبَكارةَ. وَمن وُقُوعِهِ عَلَى الكَثرةِ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٢]. وَقالَ الفارِسِيُّ: لَو قُلتَ في الشِّعرِ: جاءَني كِلا زَيدٍ وَعمرٍو جازَ عَلَى قَولِهِ[٣]:

كـلا السيفِ والساقِ الـذي ضُرِبَـتْ　　　عَـلَى دَهَـشٍ ألفـاهُ يـا بَـشْنُ

لأنَّ العَطفَ بِالواوِ نَظِيرُ التثنية[٥].

فإن قُلتَ وَ(كِلتا) لِلتَّأنِيثِ فَما وَجهُ/ ٣٨٢ قَولِهِ[٦]: أَنشَدَهُ الفارِسِيُّ في التَّذكِرةِ:

---

(١) البقرة: ٦٨.

(٢) الزُّخرُف: ٣٥.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) البيت من الطويل.

روي:

كـلا السيف والعظـم الـذي ضربـا بـه　　　إذا التقيـا في السـاق أوهـاه صـاحبه

وروي (باثنين) بدل (يا بثن). وروي:

على مَهَلٍ يا بثن ألقاه صاحبه

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٧٧، والشيرازيات ٢/ ٤٥٣، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٨٠-٢٨١ (رسالة)، والبديع ١/ ٢/ ٣٤١، وشرح المفصل ٣/ ٣، والمقرب ٢٣٢.

(٥) قوله في الشيرازيات ٢/ ٤٥٣.

(٦) هو الأخطل.

هـمُ أهـلُ بطحـاوَي قـريشٍ كلـيهما   هـمُ صُـلْبُها لَـيسَ الوَشـائظُ كالـصُّلبِ(١)

فَـ(بطْحَاوَي) تَثنِيةُ بَطحاءَ، وَهِيَ مُؤنَّثةٌ، يُرِيدُ بَطحاوَيْ مَكَّةَ.

قِيلَ: هَذا محمُولٌ عَلَى المَعنى. وَلَو قُلتَ: كِلا أَخِيكَ وَأَبِيكَ ذاهِبٌ، لم يجُزْ في الكلامِ. وَقالَ الأَخفَشُ: لا يجُوزُ: اختَصَمَ الرَّجُلانِ كِلاهما؛ لأنَّ (اختَصَم) لا يَكُونُ إلاَّ لأكثَرَ مِن واحدٍ، فلا حاجةَ إلى تَأكِيدِهِ(٢)، وَليسَ كذلِكَ: جاءَني الرَّجُلانِ كِلاهما؛ لأَنَّهُ يجُوزُ أن يَكونَ المجيءُ لِرَجُلٍ واحِدٍ.

فإن قِيلَ: فَلِمَ لا يُخافُ أن يَكُونَ الفاعِلُ جمعًا، فإذا قُلتَ: (كِلاهما) بَيَّنْتَ أنهما اثنانِ؟

فالجَوابُ: أَنَّ (كِلا) لم يُوضَعْ لِلتَّقليلِ، وَإنما وُضِعَتْ لِلتَّكثِيرِ.

وَاعلَمْ أَنَّ (كُلاًّ) يُقطَعُ عَنِ الإضافةِ وَهِيَ مَعرِفةٌ، وَلا يَصِحُّ ذلكَ في كِلا وَكِلتا؛ لأنَّ الجَمِيعَ بمنزلةِ المُفرَدِ في الارتجالِ، وَالتَّثنِيةُ محمُولةٌ عَلَى الإفرادِ فَلَمْ تَقوَ

---

(١) البيت من الطويل.

روايته في شعره:

عـلى ابـنِ أبي العـاصي قُـريش تعطَّفَـت   لـه صُـلبُها لـيس الوشـائظُ كالـصُّلبِ

فلا شاهد فيه.

والوشائظ: الدخلاء، جمع وشيظ. (عن اللسان).

انظر: شعر الأخطل ٤٣، وأساس البلاغة ٢/ ٥٠٨ (وشظ)، واللسان ٧/ ٤٦٥ (وشظ).

(٢) قرر هذا الفارسي دون أن ينسبه، قال في الشيرازيات (٢/ ٤٦٦): «هذا باب ما لا يجوز أن يؤكد بكلا. وذلك الأفعال التي لا تكون إلا من اثنين فصاعدًا، نحو: اختصم الرجلان...».

(كِلا) قُوَّةَ (كُلٍّ)، ألا تَرَى أنَّ التَّثنِيةَ لا تُعرَبُ إلاَّ بِالحُرُوفِ، وَالجَمعُ قَد يُعرَبُ بِالحُرُوفِ وَبِالحَرَكاتِ كَالمُفرَدِ؟ وَالدَّلِيلُ عَلَى أنَّ الإضافَةَ مُرادةٌ في (كُلٍّ) نَصبُ الحالِ عَنهُ [مُقتَطَعًا](١) عَنِ الإضافةِ، في قَولِكَ: مَرَرْتُ بِكُلٍّ قائمًا، وَلهذا المعنى لم يَستَحسِنُوا وَصفَهُ عَلَى هَذِهِ الجِهةِ؛ لأنهم إن وَصَفُوهُ عَلَى لَفظِهِ سَلَبُوهُ مَعناهُ، وَإن وَصَفُوهُ عَلَى مَعناهُ لم يحتَرِمُوا لَفظَهُ.

وَقَدِ اختُلِفَ في دُخُولِ الألِفِ وَاللامِ / ٣٨٣ عَلَى كُلٍّ وَبعضٍ، فَبعضُهُم لا يُجِيزُهُ لِتَقدِيرِ الإضافةِ فِيهِ، عَلَى ما سَبَقَ مِن نَصبِ الحالِ عَنهُ، وَمِنهُم مَن يُجِيزُهُ اعتِبارًا بِنَصبِهِ عَلَى الحالِ في قَولِهِ: مَرَرْتُ بِهِم كُلاًّ، فَلَو كانَ لِلإضافةِ فِيهِ تَأثِيرٌ لم يُنصَبْ عَلَى الحالِ، وَلَكانَ مَبنِيًّا(٢).

---

(١) في د.

(٢) منع جمهور النحويين من دخول الألف واللام على كل، وأجازه الأخفش والزجاجي والفارسي والجوهري وابن درستويه، وتابعهم ابن خروف. انظر: كتاب الشعر ١/ ١٦٨، والصحاح (كلل) ٥/ ١٨١٢، والتبيان ١/ ١٠٨، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٣٤٨، وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

قالَ أَبو الفَتحِ -رَحمهُ اللهُ-:

«بابُ البَدَلِ»[١]

قالَ سَعيدٌ: هذا البابُ يُسَمِّيهِ البَصرِيُّ البَدَلَ، وَيُسَمِّيهِ الكُوفيُّ التَّرجمةَ[٢].

اعلَمْ أَنَّ البَدَلَ وَالمُبدَلَ مِنهُ في تَقديرِ جملَتَينِ، وَلَيسَ الصفةُ وَالموصُوفُ وَالتَّأكِيدُ وَالمُؤَكَّدُ وَعَطفُ البَيانِ وَما قَبلَهُ كذلِكَ، وَيُؤَكِّدُ ذلِكَ عِندكَ أَنَّ إظهارَ العامِلِ في الثاني قَد جاءَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾[٣]، فَإظهارُ اللامِ يَدُلُّ عَلَى صِحةِ ما ذَهَبْنا إِلَيهِ، وَمِن ذَلكَ قَولُ الشاعِرِ[٤]:

خَيرُ حَيٍّ لَمَعَدٍّ خُلِقُوا ... لِفَقيرٍ ولجارٍ وابنِ عَمْ[٥]

---

(١) اللمع ٨٧.

(٢) عبر الفراء بالترجمة عن البدل في مواضع من معاني القرآن: ١/ ١٦٨، ٢/ ١٥٩، ٣/ ١٥٤. وانظر: مدرسة الكوفة ٣١٠ (بيروت).

(٣) الأعراف: ٧٥. في الأصل: (قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) وهو وهم.

(٤) هو طرفة بن العبد.

(٥) البيت من الرمل.

روايته في مصادره إلا البديع: (لكفيٍّ) بدل (لفقير)، وروي: (من معد) بدل (لمعد).

والكفي: المكافئ والمماثل. (عن المعاني الكبير).

الشاهد فيه: تكرير العامل في المبدل منه في البدل، وهو لام الجر.

انظر: ديوان طرفة ٩٠، والمعاني الكبير ١/ ٥٥٦، وكتاب الشعر ١/ ٢٢٠، وأشعار الشعراء الستة ٤٤٣، ومختارات ابن الشجري ١٧١، والبديع ١/ ٢/ ٣٤٤-٣٤٥.

وَقولُهُ(١):

ألا بَكَـرَ النَّـاعِي بخـيرَيْ بَنـي أَسَـدْ

بِعمـرِو بـنِ مَـسْعُودٍ وبِالـسَّيِّدِ الـصَّمَدْ(٢)

وَمِنهُ قَولُهُ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٌ﴾(٣)، فَأَمَّا قَولُهُ تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ﴾(٤)، فَلا تَقُومُ الثانِيةُ بَدَلاً مِنَ الأُولى؛ لأَنَّهُ لَو كانَ كَذلكَ لأعادَ همزَةَ الاستِفهامِ، وَمِنهُ قَولُهُ تعالى: / ٣٨٤ ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- سبرة بن عمرو الأسدي.

ب- هند بنت معبد الأسدية.

ج- بنت خالد بن نضلة الأسدي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (بخير) بدل (بخيرَي).

الشاهد فيه: تكرير العامل في المبدل منه في البدل، وهو (من) الجارة.

انظر: ديوان بني أسد ٢/ ٦٤، ١١١، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٣، وإصلاح المنطق ٤٩، والبيان والتبيين ١/ ١٨٠، وتفسير الطبري ٣٠/ ٣٤٧، والزاهر ١/ ١٧٩، والإبدال لأبي الطيب ٢/ ٢٥٧، وأمالي القالي ٢/ ٢٨٨، ٣/ ١٩٥، وتهذيب اللغة ١٢/ ١٥٠ (صمد)، والمخصص ١٢/ ٣٠٣، ١٧/ ١٥٢، واللآلئ ٢/ ٩٣٢-٩٣٣، وخزانة الأدب ١١/ ٢٦٩.

(٣) الأنعام: ٩٩.

(٤) النبأ: ١، ٢.

يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾[١].

وَلا يَصِحُّ ذلكَ في الصفةِ، فَلَو قُلتَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ بِالظَّرِيفِ، لم يجُزْ ذلكَ، وَإنما ثَقُلَ إعادةُ العامِلِ إذا كانَ فِعلاً، وَيحسُنُ في الحَرفِ لِثِقَلِ ذلكَ وَخِفَّةِ هذا.

فَإذا قُلتَ: ضَرَبْتُ زَيدًا يَدَهُ، فالعامِلُ في (زَيدٍ) (ضَرَبْتُ) بحَقِّ الأَصلِ الذي لَهُ، وَالعامِلُ في (يَده) (ضَرَبْتُ) بحُكمِ النِّيابةِ عَنهُ.

وَقالَ بعضُهم: بَلِ العامِلُ في الثاني فِعلٌ مُضمَرٌ يَدُلُّ عَلَيهِ هذا الظَّاهِرُ[٢]، وَكِلاهما قَولٌ.

وَالمُبَرِّدُ يَعتَقِدُ في الثاني الوُقُوعَ مَوقِعَ الأَوَّلِ وَاطِّراحَ الأَوَّلِ[٣]، فَأُفسِدَ عَلَيهِ بِقَولِكَ: جاءَني الذي مَرَرْتُ بِهِ زَيدٍ، فالمسألةُ صَحِيحةٌ، وَلا يجُوزُ وُقُوعُ (زَيدٍ)

---

(١) الحج: ٢٢.

(٢) ذهب إلى ذلك الفارسي وتابعه أبو البركات الأنباري وابن خروف. انظر: أسرار العربية ٢٦٥-٢٦٦، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٥٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٠.

(٣) قال: «اعلم أنَّ البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه، وذلك قولك: مَرَرْتُ برجُلٍ زيدٍ، وبأخيكَ أبي عبدِ الله، فكأنَّكَ قُلت: مَرَرْتُ بزيدٍ، ومررتُ بأبي عبدِ الله ... » . (المقتضب ٤/ ٢١١)، فلعل هذا هو ما دعا بعض النحويين إلى نسبة هذا القول له. ثم إنه أورد على نفسه ما أورده المصنف فقال: «... ولَو كانَ البَدَلُ يُبْطِلُ المُبدَلَ منهُ لم يَجُز أن تقولَ: زيدٌ مررتُ بِهِ أبي عبدِ الله؛ لأنَّكَ لو لم تعتدَّ بالهاءِ فقلت: زيدٌ مَرَرْتُ بأبي عبدِ الله كان خلفًا؛ لأنَّكَ جعلتَ زيدًا ابتداءً ولم تَرُدَّ عليهِ شيئًا، فالمُبدلُ منه مُثبَتٌ في الكلامِ» (المقتضب ٤/ ٣٩٩).

مَوقِعَ الهاءِ(١)، وَكذلِكَ قَولُ الشاعِرِ(٢):

وَكَأَنَّـهُ لَهِـقُ السَّراةِ كَأَنَّـهُ ... مـا حاجِبَيْـهِ مُعَـيَّنٌ بِسـوادِ(٣)

فَـ(ما) زائدةٌ، وَالهاءُ اسمُ (كَأَنَّ) وَ(حَاجِبيهِ) بَـدَلٌ مِـنَ الهـاءِ، وَ(مُعَـينٌ) خَـبرُ الحاجِبَينِ، فَلَو أَنَّ الأَوَّلَ في نِيَّةِ الطَّرحِ مِن كُلِّ وَجهٍ لم يَصِحَّ أَن يُخبَرَ عَنِ الحاجِبَينِ وَهما اثنانِ بمفرَدٍ. وَكذلِكَ قَولُهُ(٤):

إِنَّ السُّيُوفَ غُـدُوَّها وَرَواحَـها ... تَرَكَـتْ هَـوازِنَ مِثْـلَ قَـرْنِ الأَعْـضَبِ(٥)

---

(١) انظر: شرح اللمع للواسطي ١١١.

(٢) اختلف في قائله، فقيل:

أ- الأعشى.

ب- أبو حيةَ النميري.

(٣) البيت من الكامل.

اللهق: البياض. والسراة: أعلى الشيء. والمُعيَّن: ثورٌ بين عينيه سواد. يصف ثورًا وحشيًّا شبه به بعيره لسرعته ونشاطه. (عن الخزانة).

انظر: الصبح المنير ٢٤٠، والكتاب ١/ ١٦١، وكتاب الشعر ١/ ٧٧، ٢/ ٥١٧، والبغداديات ٣٤٣، والشيرازيات ١٠٢، وشرح المفصل ٣/ ٦٧، وضرائر الشعر ٦٩، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٨٩، وتذكرة النحاة ٢٤٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٨، وخزانة الأدب ٥/ ١٩٧.

(٤) هو الأخطل.

(٥) البيت من الكامل.

الأعضب: المكسور القرن. (عن اللسان).

انظر: شعر الأخطل ٧٤، وغريب الحديث لابن سلام ٢/ ٢٠٧، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٤٧٧، والكامل ٢/ ٩٠٦، والزاهر ٢/ ١٥، وكتاب الشعر ٢/ ٥١٧، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٩٠، واللسان

=

فالغُدُوُّ والرواحُ مَصدرانِ مُذَكَّرانِ، وَ(تَرَكَتْ) خَبرُ (إنَّ)، وَالمصدرانِ بَدَلٌ مِنَ (السيوفِ)، فَلَو لم تُراعِ الأَوَّلَ لم تُلحِقِ التاءَ بِالفِعلِ، وَقَد أُنشِدَ: / ٣٨٥

غُدُوَّها ورواحَها تَرَكَا[1]

وَلَيسَ فِيهِ حُجةٌ [عَلَى المُبَرِّدِ، بَلِ الحُجَّةُ لهُ فيهِ][2].

وَأَمَّا مَن زَعَمَ أَنَّ الأَوَّلَ لَيسَ في نِيَّةِ الطَّرحِ وَإنما مَوضِعُهُ لَهُ فَقَولُهُ صَحِيحٌ بما قَدَّمناهُ مِن فَسادِ ضِدِّهِ، فَإنَّهُ في شِبهِ الأَوَّلِ كالصِّفةِ وَالتوكِيدِ، وَكما أَنَّ ما قَبلَ هَذَينِ لَيسَ في نِيَّةِ الطَّرحِ فَكذلِكَ البَدَلُ، وَيُضافُ إلى قَولِ مَن يَقُولُ: إنَّ الأَوَّلَ في نِيَّةِ الطَّرحِ إذا لم يَكُن في الكلامِ مانِعٌ، وَهِيَ العوائدُ وَما جَرَى مجرَاها، وَإنما يَكُونُ الأَوَّلُ في نِيَّةِ الطَّرحِ عِندَ المحقِّقِينَ في بَدَلِ البَعضِ[3]؛ قَولُكَ: ضَرَبْتُ زَيدًا رَأسَهُ؛ لأنَّ التقدِيرَ: ضَرَبْتُ رَأسَ زَيدٍ، فلا حاجةَ إلى الأَوَّلِ، فَأمَّا: ضَرَبْتُ أَخاكَ زَيدًا، فَلَيسَ كذلِكَ؛ لأنَّ الثاني فِيهِ بَيانٌ لِلأَوَّلِ كَالوصفِ، وَأَجازَ الأَخفَشُ: زَيدٌ قامَ عَمرٌو أَخُوهُ، إذا كانَ (أَخُوهُ) عَطفَ بَيانٍ أو وَصفًا، وَمَنَعَ مِنهُ إذا كانَ بَدَلًا[4]، ثمَّ عادَ وَأَجازَ المَسألَةَ بَدَلًا وَعَطفًا.

قالَ أَبو الفَتحِ: «اعلَمْ أَنَّ البَدَلَ يجرِي مَجرَى التَّوكِيدِ في التَّحقِيقِ وَالتَّشدِيدِ،

١/ ٦٠٩ (عضب)، وخزانة الأدب ٥/ ١٩٩، والأشموني مع الصبان ٣/ ١٣٢.

(١) في معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٣٧ (قراءة).

(٢) في د.

(٣) قصر الرضي نية طرح العامل على بدل الغلط فقط. انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٨٩.

(٤) رأي الأخفش في شرح التسهيل ٣/ ٣٣٠.

وَمَجرَى الوَصفِ في الإيضاحِ وَالتَّخصِيصِ»(١).

قالَ سَعيدٌ: الأَمرُ عَلَى ما ذَكَرَ، وَهُوَ أَنَّ البَدَلَ يُناسِبُ التَّوكِيدَ وَالوَصفَ مِن وُجوهٍ وَيُفارِقُهُما، وَهُوَ في الحَقِيقَةِ إعلامُ السامِعِ مجمُوعَي اسمِ المُسمَّى عَلَى جِهةِ البَيانِ، وَالمُناسبةُ بَينَ التَّوكِيدِ وَالبَدَلِ أَنهما تَكثِيرانِ يَلحَقانِ الأَوَّلَ [في أَحَدِ أَقسامِ البَدَلِ](٢)، وَأَنَّ كُلَّ واحِدٍ / ٣٨٦ مِنهُما لا يَتَقَدَّمُ عَلَى صاحِبِهِ، وَأَنَّ إعرابَهُما كإعرابِ ما يجرِيانِ عَلَيهِ، وَأَنَّكَ في التوكِيدِ مُشَدِّدٌ مَعنى المُؤَكَّدِ، وَكَذلِكَ(٣) في البَدَلِ تُعنى بِالأَوَّلِ فَتُبدِلُ مِنهُ، وَلِهذا المَعنى وَقَعَ الخلافُ بَينَ الكُوفِيِّ وَالبَصرِيِّ في إبدالِ النَّكِرةِ المحضةِ مِنَ المَعرِفةِ مِن غَيرِ لَفظِهِ(٤)، فَأَمَّا إذا خُصِّصَتِ النَّكِرةُ بِالوَصفِ أَوِ الإضافةِ لم يَقَعْ خِلافٌ في جَوازِهِ.

وَمِنَ المُقارِبةِ التي بَينَ الوَصفِ وَالبَدَلِ أَنَّ الصِّفةَ مُوضِّحةٌ كما أَنَّ البَدَلَ مُوضِّحٌ، أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ، بيَّنْتَ بِـ(ظَرِيفٍ) الرَّجُلَ، وَإذا قُلتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلَينِ رَجُلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ، بَينتَ بِالبَدَلِ المَرُورَ بِهِ.

---

(١) اللمع ٨٧.

(٢) في د.

(٣) في ج: ولذلك، والتصويب من د.

(٤) جاء في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (٢٢١): «وأبدل النكرة من المعرفة، والنكرة بغير لفظ المعرفة، وهذا شيءٌ يأباه البغداديون، ويقولون: لا تبدل النكرة من المعرفة حتى تكونا من لفظ واحد ... ورد ذلك أبو الحسن». ويعني بالبغداديين الكوفيين كما هو معلوم من اصطلاحه.

وَالْمُبَايَنَةُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الصِّفَةَ لا تَكُونُ إلاَّ بِمَا يُشْتَقُّ أَو بِتَقْدِيرِ ذلِكَ، وَالبَدَلُ لا يَلزَمُ ذَلِكَ فِيهِ، بَلَ يَكُونُ بِالْمُشتَقِّ وَغَيرِهِ، وَالتَّوكِيدُ المَعنَوِيُّ يَكُونُ بِألفاظٍ مَعدُودةٍ مَحصُورةٍ، وَلَيسَ البدَلُ كَذلِكَ، وَأَيضًا فَفِي البَدَلِ ما يَلزَمُ فِيهِ ضَمِيرٌ ظَاهِرٌ إلى اللفظِ، وذلكَ البَعضِيُّ والاشتِمالِيُّ، وَلَيسَ كَذلِكَ الصفةُ إذا كانَت لِلأَوَّلِ، بَل يَكُونُ مُستَتِرًا غَيرَ ظاهِرٍ إلى اللفظِ، وَالبَدَلُ يَكُونُ بِالفِعلِ مِنَ الفِعلِ، وَلا يَكُونُ الوَصفُ كذلِكَ، وَالبَدَلُ يَكُونُ نَكِرةً وَإن كانَ المُبدَلُ مِنهُ مَعرِفةً، وَيَكُونُ مَعرِفَةً وَإن كانَ المُبدَلُ مِنهُ نَكِرةً، وَالصفةُ وَالتأكِيدُ يَتبعانِ الأَوَّلَ في التعرِيفِ / ٣٨٧
وَالتَّنكِيرِ، وَفي البَدَلِ ما لا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا البتَّةَ، وَلَيسَ كذلِكَ الصفةُ.

وَقولُهُ: «إنَّ البدَلَ في التحقِيقِ وَالتشدِيدِ بمنزلِةِ التَّأكِيدِ» أنَّكَ إذا قُلتَ لِرَجُلٍ لَيسَ لَهُ إلاَّ أَخٌ واحِدٌ: مَرَرتُ بِأَخِيكَ، عَرَفَهُ، فإذا أَردتَ تشدِيدَ ذلكَ وَتحقِيقَهُ قُلتَ: زَيدٍ، فَتَنَزَّلَ مَنزِلةَ قَولِكَ: عَينه وَنفسه.

وَأَمَّا كَونُهُ في الإِيضاحِ وَالبَيانِ كَالصفةِ فَإِنَّكَ إذا قُلتَ: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ، لِمَنْ لَهُ إِخوةٌ جماعةٌ، فإذا قُلتَ: زَيدٍ، أَوضَحتَهُ مِن بَينِهِم وَبَيَّنتَهُ، فَتَنَزَّلَ مَنزِلةَ الوَصفِ، وَإنما أُبدِلَ النَّكِرةُ مِنَ المَعرِفةِ وَالمَعرِفةُ مِنَ النَّكِرةِ بخلافِ الوَصفِ؛ لأَنَّهُ في تَقدِيرِ عامِلٍ آخَرَ لِمَا بَيَّنَّا.

قال أبو الفتحِ: «وَالبَدَلُ يَصلُحُ أَن يُحذَفَ الأَوَّلُ وَيُقامَ الثاني مُقامَهُ[(١)].

وَهُوَ في الكلامِ عَلَى أَربعةِ أَضرُبٍ: بَدَلُ الكُلِّ، وَبَدَلُ البَعضِ، وَبَدَلُ

---

(١) في اللمع تأخرت هذا العبارة، فوقعت قبل تفصيله لأنواع البدل.

الاشتِمالِ، وَبَدَلُ الغَلَطِ وَالنِّسيانِ»(١).

قالَ سَعيدٌ: أَمَّا حَذفُ الأَوَّلِ وَإقامةُ الثاني مُقامَهُ فَقَد تَقَدَّمَ القَولُ في ذلكَ، وَلهذا المَعنى أُعرِبَ بِإعرابِهِ مِن رَفعٍ وَنَصبٍ وَجَرٍّ وَجَزمٍ، إيذانًا بِأَنَّ محلَّهُ محلُّ الأَوَّلِ، وَاختُزِلَ العامِلُ فِيهِ؛ لِئلا يَكُونَ بِعامِلٍ يَستَغني بِهِ عَنِ الأَوَّلِ، فَحَذَفُوا عامِلَ الثاني لِيكُونَ حاجتُهُ إلى الجُملةِ الأُولى(٢) داعِيةً، وَأَظهَرُوهُ في بَعضِ المَواضِعِ تَنبِيهًا عَلَى هَذا المَعنى، وَأَنَّهُ بخلافِ الوَصفِ، وَلَمَّا / ٣٨٨ أَظهَرُوهُ أَظهَرُوا حَرفَ الجَرِّ لِتَشتَدَّ حاجَتُهُ إلى الأَوَّلِ.

وَسأَلَ الفارِسِيَّ عُثمانُ(٣) عَن قَولِهِ: رَأَيتُكَ فِيها إِيَّاكَ قائمًا، هَذا الحالُ مِمَّ هُوَ؟ فَقالَ: مِن (إِيَّاكَ)؛ لأَنَّهُ أَقرَبُ، وَالعامِلُ فِيهِ (رَأَيتُ)؛ لأَنَّ عامِلَهُ مُختَزَلٌ لا حُكمَ لَهُ(٤).

وَأَمَّا قِسمةُ البَدَلِ فَهِيَ كما ذَكَرَ؛ لأَنَّ كُلَّ شَيءٍ ضُمَّ إلى شَيءٍ مِنَ الأَلفاظِ فَلا يخلُو أَن يَكُونَ لَهُ بِالأَوَّلِ تَعَلُّقٌ أَو لا تَعَلُّقَ لَهُ بِهِ، فَإن كانَ لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ فَلا يخلُو أَن يَكُونَ العامِلُ فِيهِ غَيرَ العامِلِ في الأَوَّلِ، أَو يَكُونَ العامِلُ فِيهِ العامِلَ في الأَولِ، فَإن كانَ العامِلُ فِيهِ غَيرَ الأَوَّلِ فَلا يخلُو أَن يَكُونَ بَينَ العامِلَينِ فاصِلٌ أَو لا

---

(١) اللمع ٨٧.

(٢) في ج: الأول.

(٣) في ج، د: وسأل الفارسيَّ عثمانُ الفارسانِ. ويبدو أنها وهم من الناسخ.

(٤) المسألة في الخصائص ٣/ ٤٢٨.

فاصِلَ بَينَهُما، فإن لم يَكُن بَينَهُما فاصِلٌ لم يخلُ أن يَكونَ الأَوَّلَ حُكمًا وَمَعنىً أو يَكُونَ إيّاهُ حُكمًا لا مَعنىً، فإن كانَ الأَوَّلَ حُكمًا وَمَعنىً فَهُوَ كُلِّيٌّ، أو يَكُونَ بَعضَ الأَوَّلِ، أو يَكُونَ مُلتَبِسًا بِالأَوَّلِ، لَكِن يَكُونُ هَذا القِسمُ الأَكثَرَ فِيهِ أنَّهُ لا يَصِحُّ لَهُ وُجُودٌ إلاَّ بِوُجُودِ الأَوَّلِ، وَهُوَ بَدَلُ الاشتِمالِ، وَالذي يَكُونُ الأَوَّلَ حُكمًا لا مَعنىً هُوَ الذي يَكُونُ غَيرُ الأَوَّلِ محمُولاً عَلَى الأَوَّلِ، وَلا مُلابَسَةَ لَهُ في المَعنى بِالأَوَّلِ، وَهَذا هُوَ بَدَلُ الغَلَطِ وَالنِّسيانِ.

وَأدخَلَ الأَلِفَ وَاللامَ عَلَى (كُلّ)، وَقَد سَبَقَ الكَلامُ / ٣٨٩ عَلَيهِ.

قال أبو الفتحِ: «وَيجُوزُ أن تُبدَلَ المَعرِفةُ مِنَ المَعرِفةِ، وَالنَّكِرةُ مِنَ النَّكِرةِ، وَالمَعرِفةُ مِنَ النَّكِرةِ، وَالنَّكِرةُ مِنَ المَعرِفةِ، وَالمُظهَرُ مِنَ المُظهَرِ، وَالمُضمَرُ مِنَ المُضمَرِ، وَالمُظهَرُ مِنَ المُضمَرِ، وَالمُضمَرُ مِنَ المُظهَرِ[(١)]، وَكُلُّ ذَلكَ جائزٌ»[(٢)].

قالَ سَعيدٌ: هَذا القِسمُ يتَعَلَّقُ بِبَدَلِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، وَهَذِهِ الأَشياءُ التي ذَكَرَها في بَعضِها وِفاقٌ وَفي بَعضِها خِلافٌ؛ أَمَّا الكُوفيُّ وَالبَصرِيُّ فَمُجمِعُونَ عَلَى إبدالِ المَعرِفةِ مِنَ المَعرِفةِ إذا كانا ظَاهِرَينِ.

وَأمَّا إبدالُ النَّكِرةِ المحضَةِ مِنَ النَّكِرةِ المحضةِ فالكُوفيُّ وَالبَصرِيُّ مجمِعُونَ عَلَيهِ، وَمَنَعَهُ بَعضُ الكُوفِيِّينَ[(٣)]، وَأكثرُهُم يُجِيزُهُ عَلَى ما بَيَّنَّا.

---

(١) في اللمع تقديم وتأخير بين المظهر والمضمر.

(٢) سقطت (كل ذلك جائز) من اللمع. ص: ٨٧.

(٣) لم أقف على هذا.

وَأمَّا النَّكِرةُ المحضَةُ مِنَ المَعرفةِ فَمُختَصٌّ بِالبَصرِيِّ وَلا يُجِيزُهُ كُوفيٌّ(١).

فإن كانت النكرة موصوفة توافق الكوفيُّ والبصري على إجازته(٢)، وَبعضُ الكُوفِيِّنَ يمنَعُهُ أيضًا إلاَّ فيما تَكَرَّرَ لَفظُهُ قِياسًا عَلَى الآيةِ(٣).

وَقَولُهُ: «المُظهَرُ مِنَ المُظهَرِ» لا حاجةَ إِلَيهِ؛ لأنَّهُ قَد ذَكَرَ المَعرِفَةَ وَالنَّكِرةَ؛ لأنهما ظاهِرانِ، وَالمُضمَرُ مِنَ المُضمَرِ ما فيهِ خِلافٌ.

وَاعلَمْ أنَّ سِيبوَيهِ قَد أجازَ بَدَلَ المُضمَرِ المُخاطَبِ مِنَ المُضمَرِ المُخاطَبِ، قَالَ: تَقُولُ: قمتَ أنتَ(٤)، فيَكُونَ (أنتَ) بَدَلاً مِنَ التَّاءِ.

وَالمُظهَرُ مِنَ المُضمَرِ فِيهِ خِلافٌ إذا كانَ الأَوَّلُ مخاطَبًا، فَالبَصرِيُّ لا يُجِيزُهُ إلاَّ الأَخفَش(٥)، وَيحتَجُّ بِقَولِهِ تَعالى: / ٣٩٠ ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ

---

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٢١.

(٢) انظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل ٣/ ٣٣١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٢، والمساعد ٢/ ٤٢٩، وخزانة الأدب ٥/ ١٨٦. قال أبو حيان: «وكلام الكوفيين على خلاف النقل، قال الكسائي والفراء في (قتال) من قوله تعالى: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ ﴾[البقرة: ٢١٧] خفضه على نيَّة (عن) مضمرةً». انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٤١، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٧.

(٣) لم يتقدم ذكر آية. وهو يعني قوله تعالى: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾ [العلق].

(٤) أجاز سيبويه (قمت أنت) على أنه توكيد، ولم يظهر لي أنه جعله بدلًا. انظر: الكتاب ٢/ ٣٨١-٣٨٢، وشرح السيرافي ٣/ ١٥٤ ب – ١٥٥ ب.

(٥) رأي الأخفش في معاني القرآن ٢/ ٤٨٢. والمسألة في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٨، وشرح المفصل ٣/ ٧٠، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٨٧، والبحر المحيط ٤/ ٨٢-٨٣.

فِيهِ (١) ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٢)، وَلا دَلِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ لا إعرابَ فِيهِ ظاهِرٌ، فَحَمَلَهُ عَلَى الأَوَّلِ، وَلَو ظَهَرَ لَكانَ مُتَأَوَّلاً، فَيُحتَمَلُ هُنا أَن يَكُونَ خَبرَ مُبتَدإٍ محذوفٍ، أو مبتدأً خَبرُهُ محذُوفٌ، أو يَكُونَ خَبرُهُ (فَهُم لا يُؤمِنونَ)، وَلَو ظَهَرَ إعرابُهُ نَصبًا جازَ أن يُحمَلَ عَلَى الذمِّ، وَإذا احتَمَلَ هَذِهِ الوُجُوهَ لم يَكُنْ فِيهِ احتِجاجٌ، وَعَلَيهِ أَنشَدُوا (٣):

وَلأَحْشَأَنَّكَ مِشقَصًا أَوْسًا أُوَيسُ مِنَ الهَبَالَهْ (٤)

---

(١) في الأصل: (الله لا إله إلا هو ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون) وهو وهم؛ لأن الآية التي ذكرها ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء:٨٧]، ليس موضع الشاهد آخرها.

(٢) الأنعام: ١٢.

(٣) لأسماء بن خارجة.

(٤) البيت من مجزوء الكامل.

روايته في مصادره: (فلأحشأنك) بدل (ولأحشأنك).

أحشأَنَّكَ مشقصًا: أي: أضع في حشاك مشقصًا. وأويس: تصغير أوس، وهو من أسماء الذئب. الهبالة: اسم ناقته. خاطب بهذا الذئب. (عن اللسان).

والشاهد قوله (أوسًا)، فقد جعلها بعضهم بدلًا من الكاف. وقيل: إن أوسًا مصدر (آس يؤوس) بمعنى العوض، أي: لأحشونك مشقصًا عوضًا عن ما غنمت مني. قال الفارسي في الحلبيات: «ولا يجوز أن يكون بدلًا من الاسم المنصوب؛ لأن في البدل ضربًا من البيان كالصفة، والمتكلم والمخاطب لا يحتاج إلى ذلك معهما».

انظر: الحيوان ١/ ١٩٨، والزاهر ١/ ٣٩٩، والحلبيات ١٤٤، والخصائص ٢/ ٧٢، ومقاييس اللغة ٢/ ٦٥ (حشو)، والمخصص ٨/ ٦٦، واللآلئ ١/ ٤٣٧، واللسان ٦/ ١٨ (أوس)، ١١/ ٦ (أبل)،

=

فَأَمَّا قَولُهُ تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ ﴾(١) فَلَيسَ ذَلكَ بِبَدَلِ كُلٍّ، وَإنما هُوَ بَدَلُ بَعضٍ، وَالعائدُ محذُوفٌ، تَقدِيرُهُ: مِنكُم. فَإن كانا غائبَينِ لم يَكُنْ في جَوازِهِ خِلافٌ، فإن كانَ الأَوَّلُ مُتكلِّمًا لم يَكُنْ في امتِناعِ البَدَلِ الكُلِّيِّ إذا كانَ ظاهِرًا خِلافٌ.

فَمِثالُ بَدَلِ المَعرفةِ مِنَ المَعرِفةِ قَولُهُ تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾(٢) وَقَولُهُ:

عُشٌّ كعُشِّ الطَّائرِ الكَرْكِيِّ(٣)

وَمِن ذَلكَ قَولُ الشاعِرِ(٤):

والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيرَ مَسَّحَها ... رُكبانُ مَكةَ بينَ الغيلِ والسَّنَدِ(٥)

١١/ ٦٨٧ (هبل).

(١) الأحزاب: ٢١.

(٢) الفاتحة: ٦، ٧.

(٣) سبق تخريجه. فقد ذكره المؤلف وقبله بيتان بلفظ غير هذا اللفظ، وهو بهذا اللفظ في: توجيه اللمع ٢٧٦.

(٤) هو النابغة الذبياني.

(٥) البيت من البسيط.

روايته في مصادره: (يمسحها) و(تمسحها) بدل (مسَّحها). وروي (السعد) بدل (السند). وروي (الغيل) بكسر الغين وفتحها.

المؤمن العائذات: يعني الله تبارك وتعالى، أمنها أن تهاج أو تصاد في الحرم، والعائذات: ما عاذ بالبيت الحرام، قيل: يعني الحمام.. والغَيل: الشجر الملتف، وكذلك السعد. وقيل: الغِيل والسند موضعان بين =

فـ(الطَّيرَ) بَدَلٌ مِنَ (العائذاتِ).

وَبَـدَلُ النَّكـرةِ المحـضةِ مِـنَ النكـرةِ المحـضةِ قَولُـهُ تَعـالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾[1]، وَقَولُ الشاعِرِ[2]: / ٣٩١

فَأَلقَتْ قِناعًا دُونَهُ الشَّمْسُ واتَّقَتْ ... بِأَحْسَنِ مَوْصُولَينِ كَفٌّ ومِعْصَمِ[3]

وَتحتَمِلُ الآيةُ أَن يَكُونَ البَدَلُ مَوصُوفًا في قَولِهِ تَعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا﴾[4]، أَي: في الحَدائقِ، وَالبيتُ لَيسَ كذلكَ.

وَمِثالُ البَدَلِ النَّكِرةِ المَوصُوفةِ مِنَ النَّكِرةِ المَوصُوفةِ قَولُهُ تَعالى: ﴿قَدْ كَانَ

مكة ومنى. ويمسحها: أي يمرون عليها ولا يهيجونها، (عن الديوان والخزانة).

الشاهد فيه: الطير، فهي بدل من العائذات.

انظر: ديوان النابغة ٢٥، والحيوان ٣/ ١٩٣، والزاهر ١/ ١٨٠، وكتاب الشعر ٢/ ٣٩٥، ومقاييس اللغة ١/ ١٣٥ (أمن)، والمفصل ١٠٦، وشرح المفصل ٣/ ١١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤١٥، والحماسة البصرية ٢/ ٥٤٦، والبحر المحيط ٧/ ٣١١، وخزانة الأدب ٥/ ٧١.

(١) النبأ: ٣١، ٣٢.

(٢) هو أبو حية النميري.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: بأحسن موصلين كفٌّ، حيث أبدل النكرة من النكرة.

انظر: البيان والتبيين ٢/ ٢٢٩، والعقد الفريد ٦/ ١٦٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٣٦٩، وأمالي المرتضى ١/ ٤٤٦، وزهر الآداب ١/ ٢١٨، واللآلئ ٢/ ٦٨٤، والحماسة البصرية ٣/ ١١٣٧، وخزانة الأدب ٥/ ١٨٧.

(٤) النبأ: ٣٥.

لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾[(١)]، إلاَّ أنَّ هَذِهِ الآيَةَ البَدَلُ فِيها مَوصُوفٌ وَالمُبدَلُ مِنهُ كَذلِكَ، وَالتي قَبلَها البَدَلُ وَالمُبدَلُ مِنهُ غَيرُ مَوصُوفٍ، وَممَّا يُوصَفُ البَدَلُ وَلم يُوصَفِ المُبدَلُ مِنهُ قَولُهُ[(٢)]:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجلٍ صَحيحةٍ ورِجلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ فَشلَّتِ[(٣)]

وَمِن [ذلكَ][(٤)] قَولُهُ تَعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[(٥)]، وَمِنهُ قَولُهُ: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ﴾[(٦)]، إلاَّ أنَّهُ وَصَفَ النُّعاسَ بِقَولِهِ: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾.

وَبَدَلُ النَّكِرةِ غَيرِ المَوصُوفةِ مِنَ المَعرِفةِ قَولُ الشاعِرِ[(٧)]:

---

(١) آل عمران: ١٣.

(٢) هو كثير عزة.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: رجل صحيحة، فهو بدل من رجلين، وهو موصوف، و(رجلين) لم يوصف.

انظر: ديوان كثير ٥٥، والكتاب ١/ ٤٣٢-٤٣٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٩٢، ٣/ ٢٤٦، ومجاز القرآن ١/ ٨٧، والمقتضب ٤/ ٢٩٠، وتفسير الطبري ٣/ ١٩٤، وأمالي القالي ٢/ ١٠٨، والمخصص ١٦/ ١٨٩، والحلل ٢٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٤، والبحر المحيط ٢/ ٣٩٣، ومغني اللبيب ٦١٤.

(٤) في د.

(٥) فاطر: ٢٧.

(٦) آل عمران: ١٥٤.

(٧) لم أقف على قائله.

إني رَأَيتُ بَني جَلَّان كُلَّهُمُ ... كساعِدِ الضَّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ (١)

فَهذا يُفسِدُ قَولَ الكُوفيِّ.

وَمِثالُ بَدَلِ النَّكرةِ المَوصُوفةِ مِنَ المَعرِفةِ قَولُهُ تَعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾(٢)، وَمِن ذَلكَ قَولُ الشاعِرِ(٣):

نَهَلَ الزَّمانُ وَعَلَّ غَيرَ مُصَرَّدٍ ... مِن آلِ عَتَّابٍ وآلِ الأَسْوَدِ

مِن كُلِّ فَيّاضِ اليدينِ إذا غَدَتْ ... نَكباءُ تُلْوِي بِالكنيفِ المُوْصَدِ(٤)

---

(١) البيت من البسيط.

روي: (إنا وجدنا) بدل (إني رأيتُ)، و(عظم) بدل (قصر). وروي البيت برفع حرف الروي.

الشاهد فيه: إبدال النكرة غير الموصوفة (طول) من المعرفة (ساعد الضب).

انظر: الحيوان ٦/ ١١٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٩٩، ٢/ ٥٠٣، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٢٢ (رسالة)، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٣٣، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٣/ ١٤٢، وشرح الرضي ١/ ٢/ ١٠٨٣، واللسان ١١/ ١٢٢ (جلل)، وخزانة الأدب ٥/ ١٨٣.

(٢) العلق: ١٥-١٦.

(٣) هو رجل من خثعم.

(٤) البيتان من الكامل.

النهل: الشرب الأول. والعلل: الشرب الثاني. والتصريد: تقليل الشرب. والنكباء: الريح التي لا تأتي من جهة واحدة، سميت نكباء لأنها تنكبت عن جهات الرياح الأربع. وتُلوي: تُذهب. والكَنيف: الحظيرة من الشجر. والموصد: المغلق المطبق. يقول: استوفى الزمان ما أراد دفعة بعد أخرى، غير مقلل ولا مطفف، من هؤلاء الذين تفيض أيديهم بالعطاء في الأوقات العصيبة. (عن شرح المرزوقي).

الشاهد فيه: من كل فياض اليدين، فهو بدل من (آل عتاب).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٣٣٣، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٢١ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨٠٥-٨٠٦، ومحاضرات الأدباء ٢/ ٥٤٤ (الأول)، وخزانة الأدب ٥/ ١٨٣ (الأول).

وَقالَ الشاعِرُ[(١)]: / ٣٩٢

فَــلا وَأَبِيــكِ خَــيرِ مِنــكِ إنِّي ... لَيُــؤذِيَني الــتَّحَمْحُمُ والـصَّهيلُ[(٢)]

وقالَ[(٣)]:

وَلَّى وَصُرِّعْـنَ مِـن حَيـثُ التَبَسْنَ بِـهِ ... مُـضَرَّجاتٌ بِــأَجراحٍ وَمَقتُــولُ[(٤)]

---

(١) هو شمير بن الحارث الضبِّي.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (ليؤذنني) بدل (ليؤذيني). و(خير) روي بالجر والرفع.

التحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف. والصهيل: صوته مطلقًا. يخاطب امرأة لامته على حب الخيل، يقول: إني ليؤذيني ويغمني فقد التحمحم والصهيل، أو سماع التحمحم والخيل ليست في ملكي. (عن الخزانة).

الشاهد فيه: (خير) فهو بدل من الأب، والأب معرفة للإضافة.

انظر: نوادر أبي زيد ٣٨٢، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٢٢ (رسالة)، والمقرب ٢٦٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣١، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٨٣، واللسان ١٣/ ١٠ (أذن)، وخزانة الأدب ٥/ ١٧٩.

(٣) هو عبدة بن الطبيب.

(٤) البيت من البسيط.

روي: (في حيث) بدل (من حيث)، و(مجرَّحات) بدل (مضرجات).

يصف ثورًا وكلابًا أرسلها الصائد، يقول: ولَّى الثور، وصَرِعَتِ الكلابُ. التبسن: اختلطن. مضرجات: مصبوغات بالدم. (عن شرح الأنباري).

الشاهد فيه: (مضرجات) فهي بدل من الضمير في (صُرِّعن).

انظر: المفضليات ١٤٠، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وشرح المفضليات للأنباري ١/ ٣٦٢، والتكملة ٤٢٠، وشرح شواهد الإيضاح ٥١٨، وشرح اختيارات المفضل ٢/ ٦٦٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٧٥، ومنتهى الطلب ٢/ ٢٦٨، واللسان ٢/ ٤٢٢ (جرح).

وَبَدَلُ المَعرِفةِ مِنَ النَّكِرةِ قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[(١)]، وَقولُهُ تعالى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾[(٢)] فَـ(هَؤُلاءِ) بَدَلٌ مِن (كُلٍّ).

وَأمَّا بَدَلُ الظاهِرِ مِنَ المُضمَرِ فَنحوُ قَولِهِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِن أَسَدٍ:

دَعَوْتُ فَتىً أجابَ فَتىً دَعَاهُ ... بِلَبَّيْهِ أَشَمَّ شَمَرْدَلِيٍّ[(٣)]

فَأَبدَلَ مِنَ الهاءِ[(٤)]، وَقالَ تَعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَانِّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[(٥)] فَـ(أَحَدُهما) وَ(كِلاهما) بَدَلٌ مِنَ الأَلِفِ في (يَبْلُغانِّ) فِيمَن قَرأَ بِها[(٦)]، ذَكَرَهُ الزَّجاجُ[(٧)]، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَولُهُ[(٨)]:

(١) الشورى: ٥٢-٥٣.

(٢) الإسراء: ٢٠.

(٣) البيت من الوافر.

يقول: دعوت فتى فأجابني بالتَّلبية. أشم: كريم، وأصل الشمم طول الأنف. والشمردل: الطويل. (عن شرح المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ٢/ ٣٨٥، وشرحها للمرزوقي ٤/ ١٨١٧، واللسان ١٥/ ٢٣٩ (لبي)، وخزانة الأدب ٢/ ٩٨.

(٤) أبدل (أشمَّ) من الهاء في (لبَّيه).

(٥) الإسراء: ٢٣.

(٦) هما حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٣٧٩، والتذكرة ٢/ ٤٩٨، والإقناع ٢/ ٦٨٥.

(٧) في معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٣٥.

(٨) هو الفرزدق.

عَلَى حالـةٍ لَـو أنَّ في القَـومِ حاتِمًـا   عَـلَى جُـودِهِ لَـضَنَّ بِالمـاءِ حـاتِمِ(١)

وَقَد أنشَدُوهُ: ضَنَّتْ بِهِ نَفسُ حاتِمِ(٢)، فَلا يَكُونُ فِيهِ استِشهادٌ، وَكذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(٣) في أَحَدِ الأقوالِ(٤)، وَمِنهُ قَولُ(٥) الشاعِرِ:

كَـأَنَّ في أذنـابِهِنَّ الـشُّوَّلِ   مِـن عَـبَسِ الـصَّيفِ قُـرُونَ الإيَّـلِ(٦)

---

(١) البيت من الطويل.

روي (على ساعة) بدل (على حالة).

الشاهد في (حاتمٍ) حيث كان بدلًا من الهاء في (جوده).

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٨٤٢، والكامل ١/ ٣٠٦، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٣٣، والمخصص ١٤/ ٨٦، والبديع ١/ ٢/ ٣٤٧، وشرح المفصل ٣/ ٦٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٢، واللسان ١٢/ ١١٣ (حتم).

(٢) أنشده بهذه الرواية المبرد في الكامل ١/ ٣٠٤.

(٣) الإخلاص: ١.

(٤) وهو أن يكون لفظ الجلالة بدلًا من (هو). انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٣٠٨، والبحر المحيط ٨/ ٥٢٨.

(٥) في ج: الراجز (بخط صغير قبل الشاعر). وهو أبو النجم العجلي.

(٦) من الرجز.

قال في المقاييس: «شبه ما التزق بأذنابهنَّ من أبعارهنَّ فيبس بقرونِ الأوعالِ».

انظر: العين ١/ ٣٤٣ (عبس)، وإصلاح المنطق ٨٣، والاشتقاق ٤٤، ٤٣١، وأمالي القالي ٢/ ٧٨، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٤٦١-٤٦٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٧٦، ومقاييس اللغة ١/ ١٥٩ (أيل)، ٤/ ٢١١ (عبس)، والمخصص ١٦/ ١٢٥، واللآلئ ٢/ ٧١٢.

وَأمَّا بَدَلُ المُضمَرِ مِنَ الظَّاهِرِ، وَالمُضمَرِ مِنَ المُضمَرِ، وَهُوَ هُوَ فَلَم أجِدهُ في التنزِيلِ، لَكِنَّهُ شائعٌ حَسَنٌ في الكلامِ.

/ ٣٩٣ قال أبو الفتح: «وَعِبرةُ البَدَلِ أن يَصلُحَ حَذفُ الأوَّلِ وإقامةُ الثاني مُقامَهُ»(١).

قالَ سَعيد: هَذا القَولُ قَد تَقَدَّمَ فِيهِ ما فِيهِ كفايةٌ، وَلو احتَرَزَ فَقالَ: ما لم يمنَعْ مِنهُ مانِعٌ، كانَ حَسَنًا.

قالَ أبو الفَتحِ: «تَقُولُ في بَدَلِ الكُلِّ: قامَ زَيدٌ أخُوكَ، وَرَأيتُ أخاكَ جَعفرًا»(٢).

قالَ سعيد: أمَّا المِثالُ عَلَى بَدَلِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ فَقَد تَقَدَّمَ بما يُغني عَن إعادَتِهِ.

قالَ أبو الفَتحِ: «وَتَقُولُ في بَدَلِ البَعضِ: ضَرَبتُ زَيدًا رَأسَهُ، وَمَرَرتُ بِقَومِكَ ناسٍ مِنهُمْ»(٣).

قالَ سَعيدٌ: بَدَلُ البَعضِ يَفتَقِرُ الثاني فِيهِ إلى ضَمِيرٍ يَرجِعُ مِنهُ إلى الأوَّلِ، إذ لَيسَ هُوَ بِالأوَّلِ، فإذا لم يَكُنِ الأوَّلَ تَنَزَّلَ مَنزِلةَ خَبرِ المُبتَدَإ إذا كانَ جملةً فاحتاجَ إلى رابطٍ.

---

(١) اللمع ٨٨.

(٢) اللمع ٨٨.

(٣) اللمع ٨٨.

وَهَـذِهِ الأَقسامُ مِنَ التَّعرِيفِ وَالتَّنكِيرِ وَغَيرِهِ يَصِحُّ أَن تَكُونَ[١] في بَدَلِ البَعضِ، إلاَّ بَدَلَ المُضمَرِ مِنَ المُضمَرِ، وَالمُضمَرِ مِنَ المُظهَرِ؛ لأَنَّ المُضمَرَ لَيسَ لَهُ صِيغَةُ تَبعِيضٍ.

وَأَجازَ بَعضُهُم: رَأَيتُهُما إِيَّاهُ مِنهُما، كما تَقُولُ: رَأَيتُ الرَّجُلَينِ زَيدًا مِنهُما، وَلَم يُجِزهُ أَحَدٌ يُوثَقُ بِهِ[٢].

وَإِذا ذَكَرْتَ الطَّرَفَينِ جازَ أَن يَكُونَ بَدَلاً كُلِّيًّا، كَقَولِكَ: ضَرَبْتُ زَيدًا اليَدَ وَالرِّجلَ؛ لأَنهما طَرَفاهُ فاستُغنِيَ بِذِكرِهما عَن ذِكرِ جملَتِهِ، وَهَذا كَثيرٌ في كَلامِ العَرَبِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقولُ: ضَرَبْتُ زَيدًا، فَـ(ضَرَبْتُ) جنسٌ، وَلَعَلَّكَ لم تفعَلْ / ٣٩٤ مِنهُ إِلاَّ مَرَّةً وَاحِدةً، ثُمَّ تَقُولُ: زَيدًا، وَلَعَلَّكَ لم تَضرِبْ غَيرَ عُضوٍ واحِدٍ مِنهُ، وَكَذلِكَ أَتيتَ بِالتَّاءِ وَهِيَ كِنايةٌ عَن جُملَتِكَ، وَلَعَلَّكَ لم يَفعَلْ مِنكَ إِلاَّ عُضوٌ واحِدٌ، فإِن جَعَلتَ اليَدَ وَالرِّجلَ بَدَلَ بَعضٍ مِن كُلٍّ جازَ، وَفِيهِ أَنَّكَ حَذَفْتَ العائدَ، وَالتقديرُ فِيهِ: مِنهُ، وَسَوَّغَ حَذفَ الضَّمِيرِ أَنَّ الأَلِفَ وَاللامَ قَد سَدَّ مَسَدَّهُ، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾[٣]، فَهَذا بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، بِاجتِماعِ الجِنسَينِ؛ لأَنهما لا يَخلُو مِنهُما، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ

---

(١) في ج: أن تكون في الأول في بدل البعض. والتصحيح من د.

(٢) لم أقف على من أجازه. انظر الرأي في ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٣.

(٣) الأنعام: ١٥١.

تعالى: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا[1] ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾[2]. وَلَو قُلتَ: ضَرَبْتُ زَيدًا اليَدَ، لم يَكُن إلاَّ بَدَلَ البَعضِ عَلَى تَقدِيرِ: مِنهُ. وَقالَ الأَخفَشُ: إن قلتَ: قُطِعَ زَيدٌ يَدُهُ، جازَ، وَلَو قُلتَ: كُسرَ زيدٌ أنفُهُ، لم يجزْ[3]؛ لأنَّهُ يجُوزُ أن تَقُولَ: قُطِعَ زَيدٌ، وأن تَعنِيَ يَدَهُ، فَيُفهَمُ المَعنى[4]، وَلا تَقُلْ: كُسِرَ زَيدٌ، وَأنتَ تُرِيدُ أنفَهُ، فإن ذَكَرْتَ البَدَلَ البَعضِيَّ فَيَجِبُ أن تَذكُرَ ما يُوافِقُ العَدَدَ ممَّا يَصِحُّ أن يُذكَرَ لَهُ ثُلُث تَذكُرُ ثُلُثَهُ، وَكذلكَ ما لَهُ نِصفٌ وَرُبعٌ يُذكَرُ نِصفُهُ وَرُبعُهُ، فإن لم يَكُنْ ذَلِكَ لم يَصِحَّ ذِكرُهُ، فَلا تَقُولُ: رَأَيتُ الجِمالَ ثُلثَها، وَهِيَ أربَعةٌ، وَهَكذا في السُّدُسِ وَالسُّبُعِ وَالثُّمُنِ إلى آخِرِ الأَجزاءِ، وَعِبرة البابِ عِندَ الأَخفَشِ أَنَّكَ تَنظُرُ / ٣٩٥ الأَوَّلَ؛ إن جازَ السكوتُ عَلَيهِ جازَ أن تُبدِلَ الثاني مِنهُ، مِثالُ ذَلكَ أن تَقُولَ: قُطِعَ القَومُ، فَإن أَرَدْتَ الأَيدِيَ صَحَّتِ المَسألةُ، فَقُلتَ: قُطِعَ القَومُ الأَيدِي مِنهُم، وَإن أَردتَ الأُنُوفَ لم تَصِحَّ، وَذلِكَ أَنَّكَ لا تَقُولُ: قُطِعَ القَومُ، وَأنتَ تُرِيدُ الأُنُوفَ، وَإنما تَقُولُ: جُدِعَ القَومُ، وَكذلِكَ: تَزَوجْتُ قَومَك، لا يَصِحُّ أن تَقولَ: امرَأتَينِ مِنهُم، فإن قُلتَ: تَزَوَّجت نساءَكَ امرأتَينِ مِنهُم، صَحَّتِ المَسألةُ.

---

(١) في ج: البلد. وهو وهم.

(٢) البقرة: ١٢٦.

(٣) لم أقف على رأي الأخفش.

(٤) لأن الأقطع وصف لمقطوع اليد، دون غيرها من الأعضاء. انظر: العين ١/ ١٣٥ (قطع).

قال أبو الفتح: «وَتَقُولُ في بَدَلِ الاشتِمالِ: يُعجِبُني زَيدٌ عَقلُهُ، وَعَجِبْتُ مِن جَعفَرٍ جَهلِهِ وَغَباوَتِهِ»[1].

قالَ سَعيدٌ: بَدَلُ الاشتِمالِ هُوَ الذي يَكُونُ المَعنى مُشتَمِلاً عَلَيهِ وَعَلَى الأَوَّلِ، وَيَكُونُ العامِلُ فِيهِ مُقتَضِيًا لِلثَّاني كما يَكُونُ مُقتَضِيًا لِلأَوَّلِ، وَالنَّفسُ إذا ذَكَرتَ الأَوَّلَ طالَبَتْ بِالمَعنى الذي يُستفادُ، وَذلِكَ المَعنى مُشتَملاً عَلى الثاني مَعَ اتِّصالِهِ بِالأَوَّلِ لا عَلَى الإِطلاقِ، فَقَولُكَ: أَعجَبَني زَيدٌ عِلْمُهُ، إذا قُلتَ: أَعجَبَني زَيدٌ، ذَهَبَتِ النَّفسُ تُطالِبُ بِالمَعنى المُعْجِبِ مِن زَيدٍ، وَهُوَ إمَّا عِلمُهُ وَإمَّا عَقلُهُ وَإمَّا غَيرُ ذلِكَ، وَلَو ذَكَرتَ الثاني مَعَ الأَوَّلِ عَلَى وَجهِ الإِضافةِ لَغَنِيتَ عَن إخراجِهِ مُخرَجَ البَدَلِ، فَقُلتَ: أَعجَبَني عِلمُ زَيدٍ، وَكَذلِكَ في البَدَلِ البَعضِيِّ في هَذهِ الإِضافةِ، وَبَدَلُ البَعضِ تَسكُنُ النفسُ فيهِ إلى الأَوَّلِ سُكُونًا تامًّا، وَهِيَ / ٣٩٦ غَيرُ مُطالِبةٍ بِالثاني، لَو لَم يُذكَرْ، بخلافِ بَدَلِ الاشتِمالِ.

وَقِيلَ: إنما قِيلَ فيهِ بَدَلُ الاشتِمالِ؛ لأَنَّكَ إذا قُلتَ: أَعجَبَني زَيدٌ عَقلُهُ، فإنَّكَ لم يُعجِبْكَ زَيدٌ وَحدَهُ، وَلا العَقلَ مُطلقًا وَحدَهُ هُنا، وَإنما عَجِبتَ مِن عقلٍ مُتَعَلِّقٍ بِزَيدٍ، فَكأَنَّ العَجَبَ يَشتَمِلُ عَلَيهِما، فَسُمِّيَ بَدَلَ الاشتِمالِ. وَمِن بَدَلَ الاشتِمالِ قَولُهُ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾[2] فَلَم تَكُنِ

---

(١) اللمع ٨٨.

(٢) البقرة: ٢١٧.

المَسألةُ عَنِ الشهرِ الحرامِ، إذ هُوَ مَعلُومٌ، وَإنما المسألةُ عَن حُكمٍ يقتَرِنُ بِهِ، كَالقِتالِ وَالصَّومِ أَوِ الزَّكاةِ وَغَيرِ ذَلِكَ مِمَّا حَكَمَتْ بِهِ الشَّرِيعةُ، وَمِثلُ ذَلكَ قَولُ الشاعِرِ(١):

لَقَدْ كانَ في حَولٍ ثَواءٍ ثَوَيتُهُ   تَقَضِّي لُبَاناتٍ وَيَسأَمَ سائمُ(٢)

وَالتقدِيرُ: لَقَد كانَ في ثَواءِ حَولٍ ثَوَيتُهُ، فَهَذا بَدَلُ الاشتِمالِ، وَأَكثَرُ ما يَكُونُ هَذا في المَصادِرِ، وَلا بُدَّ فِيهِ مِن ضَمِيرٍ يَعُودُ إلى الأَولِ؛ لأَنَّهُ غَيرُهُ كما قَدَّمْنا في بَدَلِ البَعضِ، وَهَذا أَولى بِالضَّمِيرِ، فَلَو قُلتَ: أَعجَبَني زَيدٌ العِلمُ، أَو عِلمٌ، لم يَصِحَّ، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ﴾(٣) فَـ(النار) بَدَلٌ مِنَ (الأُخدُودِ)، وَالأُخدُودُ حُفَرٌ في النَّارِ، وَفي هَذا شَيئانِ:

أَحَدُهما: أنَّ النَّارَ لَيسَتْ بِمَصدَرٍ.

والثاني: أنَّهُ لا ضَمِيرَ فِيها راجِعًا إلى الأُخدُودِ.

---

(١) هو الأعشى.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (تَقَضِّي لباناتٌ ويسأمُ).

الثواء: الإقامة. واللبانات: الحاجات. (عن الحلل).

انظر: الصبح المنير ٥٦، والكتاب ٣/ ٣٨، ومجاز القرآن ١/ ٧٢، وتأويل مشكل القرآن ٢٠٧، والمقتضب ١/ ٢٧، ٢/ ٢٦، ٤/ ٢٩٧، والأصول ٢/ ٤٨، والتبصرة ١/ ١٥٩، والإفصاح ٣٤٠، والحلل ٣٠، وشرح التسهيل ١/ ٢٢٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٧.

(٣) البروج: ٤-٥.

فأمَّا كَونُها / ٣٩٧ لَيسَتْ بِمَصدَرٍ فَيَجُوزُ، كما تَقُولُ: سُلِب زَيدٌ ثَوبُهُ، وَإنما قُلتُ: الغالِبُ في استِعمالِهِ المَصدرُ.

وَأمَّا المُضمَرُ العائدُ فَقَد قِيلَ فِيهِ قَولان:

أَحَدُهما: أَنَّ الأَلِفَ وَاللامَ سَدَّا مَسَدَّهُ(١).

وَالثاني: أَنَّ قَولَهُ [تَعالى](٢): ﴿إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ﴾(٣) أغنَى عَنِ الضَّمِيرِ العائدِ مِنَ النَّارِ؛ لِتعَلُّقِهِ بِالجُملةِ المُتَقَدِّمةِ(٤).

وَقَد كانَ بَعضُهُم يَهرُبُ مِن هَذا لِعَدَمِ العائدِ إلى حَذفِ المُضافِ، كأَنَّهُ قالَ: قُتِلَ أَصحابُ الأُخدُودِ أُخدُودِ النَّارِ(٥)، فَهذا يُخرِجُهُ إلى بَدَلِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ.

وَقِيلَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٦) هُوَ بَدَلُ الشَّيءِ مِن زَمانِهِ، وَفي قَولِهِ: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾(٧)، بَدَلُ فَوق الشَّيءِ مِن

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٩٢، وقد نسبه مكي للكوفيين. انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٠٩. والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦/ ٣٧٢.

(٢) في د.

(٣) البروج: ٦.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٣٠/ ١٣٥.

(٥) نُسب هذا القول لابن هشام الخضراوي. انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٧، والبحر المحيط ٨/ ٤٥٠. وقد أخذ به السهيلي. انظر: نتائج الفكر ٣٠٨.

(٦) البقرة: ٢١٧.

(٧) البروج: ٤.

مَكانِهِ[١]، فَأمَّا قَولُ الشاعِرِ[٢]:

بلَغْنَا السماءَ مجدُنا وفِعالُنا ... وَإِنَّا لَنَرجُو بَعْدَ ذَلِكَ مَظْهَرا[٣]

فَمَن أَنشَدَ (مجدُنا) بِالرَّفعِ كانَ مِن هذا البابِ، وَإِذا أُنشِدَ نَصبًا كانَ عَلَى حَذفِ الباءِ، أَو مَفعُولاً مِن أَجلِهِ، وَلو جُعِلَ بَدَلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ لم يجُزْ إجماعًا.

قال أبو الفتح: «وَتَقُولُ في بَدَلِ الغَلَطِ: عَجِبْتُ مِن زَيدٍ عَمرٍو، وَأَكَلْتُ خُبزًا تَمْرًا، غَلطتَ فَأَبْدَلْتَ الثاني مِنَ الأَوَّلِ، وَهَذا البَدَلُ لا يَقَعُ[٤] في قُرآنٍ وَلا شِعرٍ»[٥].

قال سَعيدٌ: هَذا القِسمُ لا يَقَعُ في شِعرٍ؛ لأَنَّ الشاعِرَ لا يُنشِدُ قَصِيدةً حَتى يُنَقِّحَها وَيُسَوِّيَها فَيرتُقَ خَلَلَها، وَأَمَّا التَّنزِيلُ فَتَعالى اللهُ عَن ذَلِكَ عُلُوًّا كَبيرًا، /

٣٩٨ وَإِنما يَكُونُ هَذا في كَلامِ النَّاسِ المُستَعمَلِ غَيرِ المُتَثبَّتِ فِيهِ، فَيكُونُ المُتَكَلِّمُ

(١) لم أقف على هذين القولين.

(٢) هو النابغة الجعدي.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (جدودنا) و(سناؤنا) بدل (فعالنا).

انظر: ديوان النابغة الجعدي ٦٨، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٣٦٠-٣٦١، والزاهر ١/ ٢٧٥، وإعجاز القرآن ٩١، ودلائل الإعجاز ٢١، والنهاية في غريب الحديث ٣/ ١٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٣، والتذكرة الفخرية ٤٠، واللسان ٤/ ٥٢٩ (ظهر)، وأوضح المسالك ٣/ ٤٠٦.

(٤) في اللمع: لا يقع مثله.

(٥) اللمع ٨٨-٨٩.

[بِهِ][(١)] سَاهِيًا، وَبابُهُ أن تَأتِيَ بِـ(بَلْ)؛ لِيُعلَمَ أنَّكَ مُضرِبٌ عَنِ الأَوَّلِ لافِتٌ إلى الثاني، وَهذا ضَرُورةٌ تَقَعُ في الكلامِ لا يَقَعُ في شِعرٍ.

قال أبو الفتح: «قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[(٢)] فَهَذا بَدَلُ بَعضٍ مِن كُلٍّ»[(٣)].

قالَ سَعيدٌ: في هَذِهِ الآيةِ وَجهانِ مِنَ الإعرابِ:

أَحَدُهما: أن تَكُونَ (مَنْ) في مَوضِعِ جَرٍّ لِكَونها بَدَلاً مِنَ (الناسِ) بَدَلَ بَعضٍ مِن كُلٍّ، وَذلكَ أَنَّ الكلامَ لَو حُمِلَ عَلَى (الناسِ) أَدَّى إلى الشياعِ، وَلَكانَ الحَجُّ مُفتَرَضًا عَلَى كُلِّ آدَمِيٍّ، وَهَذا لا يَصِحُّ مُطلقًا، لأجلِ الطِّفلِ، وَالشَّيخِ الهِمِّ[(٤)]، وَالعَجُوزِ، وَالمجاهِدِ المَشغُولِ بِالجِهادِ، وَإذا كانَ كَذلِكَ عُلِمَ أَنَّ المَقصُودَ الثاني الذي هُوَ المُستَطِيعُ، وَالمُستَطِيعُ قَد اختُلِفَ في استِطاعَتِهِ؛ فَبعضُهُم يجعَلُها الصِّحةَ، وَبَعضُهُم يجعَلُها الزَّادَ وَالرَّاحِلةَ وَالأَمنَ[(٥)]، وَهَذا أَمرٌ يَتَعَلَّقُ

(١) في د.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) اللمع ٨٩. وقد قدم عليها المثال التالي، وجاء بلفظ: وأما قوله تعالى.... فهذا بدل البعض.

(٤) الهم: الكبير الذي قد ذهب لحمه، من قولهم: هم الشحم، أي ذاب. انظر: الاشتقاق ٢٢٢، والزاهر ١/ ٦٠٦.

(٥) انظر: الأم ٢/ ١١٦، والإحكام في أصول الأحكام ٧/ ٣٥٥، والمهذب ١/ ١٩٦، وشرح السنة للبغوي ٧/ ١٤، وبداية المجتهد ١/ ٢٣٣.

بِالفُقهاءِ، وَإذا كانَ كَـذلِكَ فَالتَّقـدِيرُ فِيهِ: وَللهِ حِجُّ البَيتِ عَلَى مَن استَطاعَ إليهِ سَبيلاً، وَفِيهِ أَنَّهُ حَذَفَ العائدَ لِلعِلمِ بِهِ، وَتَقدِيرُهُ: مِنهُم، كما قالُوا: السمنُ مَنوانِ بِدِرهَمٍ، أي: مِنهُ.

وَيَجُوزُ أن يَكُونَ مَوضِعُ (مَنْ) رَفعًا بِـ(الحَجِّ) الذي هُوَ مَصدرٌ، وَيَكُونُ التَّقدِيرُ: وَللهِ عَلَى النَّاسِ أَنْ / ٣٩٩ يَحُجَّ البَيتَ مَنِ استَطاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً، وَإذا كانَ كَذلِكَ لم يَكُنْ مِن هَذا البابِ، وَالأَوَّلُ أَكثَرُ؛ لأَنَّهُ لَيسَ في كتابِ اللهِ تَعالى مَصدَرٌ مُضافٌ إلى المَفعُولِ وَمَعَهُ الفاعِلُ، لَكِنَّهُ حَسَنٌ، وَقَد جاءَ في الشِّعرِ، قالَ الشاعِرُ[1]:

أَمِن رَسمِ دارٍ مَربَعٌ وَمَصِيفُ ... لِعَينَيكَ مِن ماءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ[2]

أي: أَمِن أَجْلِ أَنْ رَسَمَ دارًا مَربَعٌ وَمَصِيفُ.

قالَ أبو الفتحِ: «وَقالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ

---

(١) هو الحطيئة.

(٢) البيت من الطويل.

الرسم: مصدر رَسَمَ المطر الدار، أي: صيَّرها رسمًا بأن عفَّاها. والمربع: مطرُ الربيع، والمصيف: مطرُ الصيف. الشؤون: مجاري الدمع من الرأس إلى العين. والوكيف: السيلان شيئًا فشيئًا. (عن الخزانة).

انظر: ديوان الحطيئة ١٦٦، والإيضاح العضدي ١٨٤، وأمالي المرتضى ٢/ ٤٧، والمقتضد ١/ ٥٥٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١١١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٧١، وشرح المفصل ٦/ ٦٢، والحماسة البصرية ١/ ٤٣٧، واللسان ١٢/ ٢٤١ (رسم)، وخزانة الأدب ٨/ ١٢١.

أَنعَمتَ عَلَيهِمْ﴾(١)، فَهَذا بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ(٢)، وَقالَ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٣) فَهذا بَدَلُ الاشتِمالِ»(٤).

قالَ سَعيدٌ: أَمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ فَهُوَ بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ وَهُوَ هُوَ، أَلا تَرى أَنَّ الصِّراطَ المُستَقيمَ هُوَ الصِّراطُ الذي أَنعَمَ بِهِ عَلَى القَومِ المُهتَدِينَ، فَأَمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾ فَهَذا بَدَلُ اشتِمالٍ؛ لأَنَّ الشَّهرَ الحرامَ لَيسَ بِالقِتالِ، وَلا القِتالُ بِبَعضِهِ، وَالقِتالُ مَصدَرٌ، وَالشَّهرُ لَيسَ كَذلِكَ، وَإِنما كانَتِ المَسألَةُ وَاقِعَةً عَنِ القِتالِ، وَالضَّميرُ الذي فِيهِ قَد عادَ إِلى الشَّهرِ.

وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾(٥) فَـ: (أَنْ أَذكُرَهُ) في مَوضِعِ نَصبٍ بِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّميرِ الذي هُوَ / ٤٠٠ الحُوتُ، وَالتَّقدِيرُ: وَما أَنساني ذِكرَ الحُوتِ إِلاَّ الشَّيطانُ، وَكَذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَمَا هُوَ

---

(١) الفاتحة: ٦، ٧.

(٢) تقدمت في اللمع على الآية السابقة. وفيه: فهذا بدل الكل.

(٣) البقرة: ٢١٧.

(٤) اللمع ٨٩.

(٥) الكهف: ٦٣.

بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[١] فـ(هُوَ) مرفُوعٌ إمَّا بـ(ما) وَإمَّا بالابْتِداءِ، وَ(أن يُعَمَّرَ) بَدَلٌ مِن هُوَ، وَيجُوزُ أن يَكُونَ (أنْ يُعَمَّرَ) مَرفُوعًا بِـ(مُزحزِحِهِ).

وَهَذا البَدَلُ في هذا البابِ يجُوزُ أن يُبدَلَ فِيهِ مِن ضَمِيرِ المُتكَلِّمِ وَالمُخاطَبِ، بخلافِ البَدَلِ الكُلِّيِّ، قالَ الشاعِرُ[٢]:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعا ... وَما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضاعا[٣]

فَـ(حِلمي) بَدَلٌ مِنَ الياءِ[٤]. وَإذا جازَ في المُتكَلِّمِ فَهُوَ في المُخاطَبِ أَجْوَزُ، وَمِن هَذا البابِ قَولُهُ[٥]:

وَهَمَّ عِطْفاهُ نَدىً أَن يَنْبُعا[٦]

أَي: بِنَدىً، وَ(أن يَنْبُعا) بَدَلٌ مِن قَولِهِ: (عِطفاهُ).

---

(١) البقرة: ٩٦.

(٢) اختلف في قائله، فقيل:

أ- عدي بن زيد.

ب- رجل من بجيلة أو من خثعم.

(٣) البيت من الوافر.

انظر: ديوان عدي بن زيد ٣٥، والكتاب ١/ ١٥٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٠٢، والأصول ٢/ ٥١، والتمام ٢١، والإفصاح ٢٨٦، وشرح المفصل ٣/ ٦٥، ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٧، وخزانة الأدب ٥/ ١٩١.

(٤) في د: التاء.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) من الرجز. ولم أقف عليه.

قال أبو الفتح: «وَبَدَلُ المَعرِفةِ مِنَ المَعرِفةِ قَولُكَ: قامَ أَخُوكَ [زَيدٌ][١]، وَبَدَلُ النَّكِرةِ مِنَ النَّكِرةِ قَولُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غُلامٍ[٢]، وَالمَعرِفةُ مِنَ النَّكِرةِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيدٍ، وَالنَّكِرةُ مِنَ المَعرِفةِ: ضَرَبْتُ زَيدًا رَجُلاً صالِحًا، وَالمُظهَرُ مِنَ المُضمَرِ: مَرَرْتُ بِهِ أَبي محمدٍ، قالَ الشاعِرُ:

عَلَى حالةٍ لَو أَنَّ في القَومِ حاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حاتِمِ

جَرَّ (حاتمًا)؛ لأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الهاءِ في (جُودِهِ)، وَالمُضمَرُ مِنَ المُظهَرِ: رَأَيتُ زَيدًا إِيَّاهُ، وَالمُضمَرُ مِنَ المُضمَرِ: رَأَيتُهُ إِيَّاهُ»[٣].

قالَ سَعيدٌ: لَيسَ في جميعِ ما مَثَّلَ بِهِ حُجَّةٌ إلاَّ البيتَ، وَالبيتُ يُروَى عَلَى غَيرِ هَذا الوَجهِ، / ٤٠١ ثُمَّ إِنَّ التَّمثِيلَ يجِبُ أَن يُوافِقَ المَذهَبَ إذا ثَبَتَ لِلمَذهَبِ حُجَّةٌ لِيُقبَلَ، وَقَد رُوِيَ: ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حاتِمِ[٤].

وَمِن بَدَلِ المُظهَرِ مِنَ المُضمَرِ المجرُورِ قَولُ ساعِدَةَ بنِ جُؤيَّةَ[٥] في صفة السحاب:

---

(١) سقط من ج.

(٢) في اللمع: غلام رجل.

(٣) اللمع ٨٧-٨٨. فقد تقدم هذا الفصل في اللمع قبل قوله: (وعبرة البدل). وسقط في آخره قوله: والمظهر من المظهر كقولك: رأيتُ زيدًا أخاكَ.

(٤) سبق الحديث عن البيت ورواياته، وهذه الرواية في الكامل ١/ ٣٠٤.

(٥) هو ساعدة بن جؤية الهذلي. شاعر محسن، أدرك الإسلام وأسلم. انظر: اللآلئ ١/ ١١٥، وشرح أبيات المغني ١/ ١٢.

حيرانَ يَرْكَبُ أَعْلاهُ أَسافِلَهُ ... يخْفِي جَديدَ تُرابِ الأَرْضِ مُنْهَزِمِ[(١)]

فـ(مُنهَزِمِ) بَدَلٌ مِنَ الهاءِ[(٢)] في (أَسافِلِهِ)، وَمِن ذَلكَ ما أَنشَدْنا:

دَعَوتُ فَتًى أَجابَ فَتًى دَعاهُ ... يُلَبِّيهِ أَشَمَّ شَمَرْدَلِيِّ[(٣)]

وَقَد مَثَّلْنا ذَلِكَ بِاستِشهاداتِهِ بِآياتٍ وَأَبياتٍ، وَمِن بَدَلِ المُظهَرِ مِنَ المُضمَرِ قَد جاءَ في كتابِ الله تَعالى، وَقَد مَثَّلْنا مِنهُ بِشَيْءٍ، وَمِنهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾[(٤)]، فَـ(الأَبوابُ) بَدَلٌ مِنَ المُضمَرِ الذي في (مُفَتَّحَةً)، وَمِنهُ قَولُ الشاعِرِ[(٥)]:

أَمستْ تمَنَّى أَن يَكُونَ لِقَوْمِها ... مِنَ العِزِّ ما تَبْنِي سُلَيمِ مُحارِبُ[(٦)]

فَ(سُلَيمِ) بَدَلٌ مِنَ الهاءِ في (قَومِها)، وَيجُوزُ أَن يَكُونَ بَدَلاً مِن (قَومِها)،

---

(١) البيت من البسيط.

روي: (يُخفي).

حيران: أي لا يأخذ جهة واحدة. شبهه بالحيران المتردد. يخفي: يثيره ويستخرجه. منهزم: أي: منفجر بالماء. (عن شرح أشعار الهذليين). جديد الأرض: ما صلُب منها ولم يدمَّن. (عن المعاني الكبير).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٨، وشرح أشعارهم ٣/ ١١٢٩، وتخريجه ٣/ ١٤٩٣، والمعاني الكبير ٢/ ٧٢٧، وغريب الحديث للحربي ٢/ ٨٤١، وخزانة الأدب ٨/ ١٦٤.

(٢) النص ساقط من د. وأ، وفي ج: الهاء، والصواب ما أثبته.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ص: ٥٠.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) لم أقف عليه. وهو من الطويل.

وَمِن ذَلكَ قَولُهُ(١):

غَـضِبْتُ إِلى سَـيْفِي فَنازَعْـتُ جَفْنَـهُ   حُـسامٍ بِـهِ أُثْـرٌ قَـدِيمٌ مُسَلْـسلُ(٢)

فَـ(حُسامٍ) يجُوزُ أَن يَكُونَ بَدَلاً مِنَ الهاءِ في (جَفنِهِ)، أَو بَـدَلاً مِـن (سَـيفِي)، وَمِن ذَلكَ قَولُهُ(٣):

وَنَتَجْـتُ مَيْتَـةً جَنِينًـا مُعْجَـلاً   عِنـدِي قَوابِلُـهُ الرِّجـالُ مُـسَتَّرِ(٤)

/ ٤٠٢ فَـ(مُسَتَّر) بَـدَلٌ مِـنَ الهـاءِ في (قَوابِلِهِ). وَتَقُـولُ: مَـرَرْتُ بِرَجُـلٍ مِـنَ الكِرامِ جَعفَرٍ وَجَعفرٌ وَجَعفرًا، فالجرُّ بَدَلٌ مِن (رَجُل)، وَالنَّصبُ بَدَلٌ مِن مَوضِعِ

---

(١) هو مربع بن وعوعة الكلابي.

(٢) البيت من الطويل.

روي:

فَزِعْـتُ إِلى سَـيفِي فَنازَعْـتُ غِمـدَهُ   حُـسامًا بِـهِ أُثْـرٌ قَـدِيمٌ مُسَلْـسَلُ

انظر: معجم البلدان ٢/ ٣٩١. ولم أجده في غيره.

(٣) هو حاتم الطائي.

(٤) البيت من الكامل.

روايته بجر الرجال.

جاء في الإفصاح (٢٠٠): «قال أبو علي في تفسير معناه: إنه أراد الزَّند، أي ما ينتج ميت لا روح فيه؛ لأنه نار، وهو مع كونه لا روح فيه فهو عَجِلُ الخروج، بخلاف الولد إذا مات في بطن أمه، فإنه يكون عسِر الوضع، وهو مستَّر، وإنما يقدحُهُ الرجالُ في الغالب، جعل القادح له بمنزلة القابلة للجنين».

انظر: ديوان حاتم ٢٥٧، والبصريات ٢/ ٨٨٥، والإفصاح ١٩٩، وتوجيه اللمع ٢٧٨.

الجَارِّ وَالمجرورِ، وَالرفعُ بَدَلٌ مِنَ المُضمَرِ في الجارِّ وَالمجرُورِ الذي هُوَ صِفةٌ.

وَتَقُولُ: زَيدٌ إنَّهُ أخاكَ عاقِلٌ، فَ(أخَاكَ) بَدَلٌ مِنَ الهاءِ.

وَيجُوزُ أن يُبدَلَ الفِعلُ مِنَ الفِعلِ إذا وَافَقَهُ في الزَّمَنِ وَالمَعنى، نحوُ: إنْ تَقُمْ تَنهَضْ أنهضْ مَعَكَ، وَعَلَيهِ قَولُهُ تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾[1]، وَقالَ الشاعِرُ[2]:

متى تَأتِنا تُلمِمْ بِنا في دِيارِنا ... تجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنارًا تَأَجَّجا[3]

وَمِنهُ قَولُهُ[4]:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أن تُبايِعا ... تُؤخَذَ كَرْهًا أو تجيءَ طائعا[5]

---

(١) الفرقان: ٦٨، ٦٩.

(٢) هو عُبيد الله بن الحر الجُعفي.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: تأتنا تلمم، فقد أبدل الفعل الثاني من الأول، لتوافقهما معنى وزمانًا.

انظر: الكتاب ٣/ ٨٦، والمقتضب ٢/ ٦٣، والزاهر ٢/ ١٠٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٦٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٨، والتبصرة ١/ ١٦٢، والإنصاف ٢/ ٥٨٣، وشرح المفصل ٧/ ٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٢، وخزانة الأدب ٩/ ٩٠.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) من الرجز.

الشاهد فيه: إبدال الفعل (تؤخذ) من الفعل (تبايع).

انظر: الكتاب ١/ ١٥٦، والمقتضب ٢/ ٦٣، والأصول ٢/ ٤٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤١، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٩٠، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٢٨، والأشموني مع الصبان ٣/ ١٣١، وخزانة الأدب =

وَمِنهُ قَولُهُ[(١)]:

رُوَيدَ بَني شَيْبانَ بَعْضَ وَعيدِكُم ... تُلاقوا غَدًا خَيْلي عَلَى سَفَوَانِ

تُلاقُوا جِيادًا لا تَحِيدُ عَنِ الوغَى ... إذا ما غَدَتْ في المأْزِقِ المُتَدَاني[(٢)]

وَلا تَكُونُ هَذِهِ الأَشياءُ عَطفَ بَيانٍ؛ لأنَّ عَطفَ البَيانِ بمنزِلةِ الوَصفِ، وَالفِعلُ لا يُوصَفُ، ولا يَصِحُّ أَن تَقُولَ: إنْ تَأتِني تَأكلْ آكلْ مَعَكَ؛ لأنَّ الأَكلَ لَيسَ مِن جِنسِ الإتيانِ.

وَقَد تُبْدَلُ / ٤٠٣ الجُملةُ مِنَ الجُملةِ إذا اتَّفَقَا في المَعنى وَاختَلَفا في الوَضعِ

٥/ ٢٠٣.

(١) هو الوَدَّاك بن ثميل المازني.

(٢) البيتان من الطويل.

روي: (رويدًا بني شيبان)، وروي عجز الثاني:

إذا الخيلُ جالَتْ في القنا المتداني

رويدًا: تصغير إرواد تصغير ترخيم، منصوب بفعل مضمر، وقد يعرب اسم فعل أمر بمعنى ارفق.

وسَفَوان: اسم ماء من البصرة على أميال. والمأزق: المضيق. (عن شرح المرزوقي).

الشاهد فيه: إبدال (تلاقوا) في البيت الثاني من (تلاقوا) في البيت الأول.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٣٢-٣٣، والعقد الفريد ١/ ١٠٧-١٠٨، ٥/ ٢٠١، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٥٣ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٢٧-١٢٨، ومعجم ما استعجم ٣/ ٧٤٠ (الأول)، وتفسير ابن عطية ١/ ٣٩٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، ومغني اللبيب ٥٩٥، وشرح شواهده ٢/ ٨٥٣.

كَقَولِهِ[(١)]:

ذَكَرْتُـكِ والخطـيُّ يخطِـرُ بيننـا وَقَـدْ نَهِلَـتْ مِنّـا المُثَقَّفَـةُ الـسُّمْرُ[(٢)]

أَجازَ عُثمانُ أَن تَكُونَ: وَقَد نَهِلَتْ بَدَلاً مِن قَولِهِ: وَالخَطِّيُّ يخطِرُ بينَنا[(٣)]، وَهُوَ في مَوضِعِ الحالِ، وَالفِعلُ وَالفاعِلُ بَدَلٌ مِنَ المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ.

وَيجُوزُ أَن تُبدِلَ الحَرفَ وَما يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الحَرفِ وَما يَتَعَلَّقُ بِهِ، كَقَولِكَ: سَأَلتُ عَنِ النَّاسِ عَن كُتُبِهِم، وَقَد سَبَقَ ذِكرُ ذَلِكَ.

وَلا يُبدَلُ مِنَ المَوصُولِ حَتى يَتِمَّ بِصِلَتِهِ.

وَلا يُقَدَّمُ البَدَلُ عَلَى المُبدَلِ مِنهُ، فَلا يجُوزُ: ضَرَبْتُ الذي زَيدًا في الدَّارِ، وَلا ضَرَبْتُ زَيدًا الذي في الدَّارِ، وَ(زَيدٌ) بَدَلٌ مِنَ (الذي).

وَمِن حُكمِ البَدَلِ أَنَّهُ إذا استَغرَقَ الثاني العِدَّةَ جازَ أَن يَكُونَ بَدَلاً وَقَطعًا مِنَ الأَوَّلِ، كَقَولِكَ: جاءَني رَجُلانِ زَيدٌ وَعَمرٌو، فَيَجُوزُ أَن يَكُونا بَدَلاً مِنَ الرَّجُلَينِ، وَيجُوزُ أَن يَكُونا خَبرَيْ مُبتَدَإٍ تَقدِيرُهُ: هُما زَيدٌ وَعَمرٌو، وَكَذلِكَ: رَأَيتُ القَومَ

---

(١) هو أبو عطاء أفلح بن يسار السندي.

(٢) البيت من الطويل.

الخطي: الرمح. نهلت: أي رويت من دمائنا. والمثقفة السمر: الرماح. (عن شرح شواهد المغني).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ١٣، وشرحها للمرزوقي ١/ ٥٦، وشروح سقط الزند ٣/ ١١٠٨، وشرح المفصل ٢/ ٦٧، والبحر المحيط ٢/ ٥٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٢، ومغني اللبيب ٥٥٧، وشرح شواهده ٢/ ٨٤٠.

(٣) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٤ (رسالة).

ثَلاثةً زَيدًا وَعَمرًا وَخالدًا، وَزيدٌ وَعمروٌ وَخالدٌ. فإن قَصُرَت عَن عِدَّةِ الأَوَّل فَالقَطعُ، كَأَنَّكَ قُلتَ: مِنهُم زَيدٌ وَمِنهُم عَمروٌ، وَمِن ذَلِكَ قَولُ الشاعِرِ(١):

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِسِتَّةِ أَعْوامٍ وذا العامُ سابِعُ

/ ٤٠٤

رَمادٌ كَكُحْلِ العَينِ لا أَسْتَبِينُهُ ... وَنُؤيٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خاشِعُ(٢)

فَالرَّفعُ أَحسَنُ؛ لأنَّ الآياتِ جماعةٌ، وَالرَّمادُ وَالنُّؤيُ اثنانِ، وَمَن نَصَبَ أَرادَ بِالآياتِ اثنَينِ، وَإن كانَ جماعةً في اللفظِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾(٣)، وَالفُقهاءُ ما عَدا ابنَ عَبَّاسٍ يحجُبُونَ بِالاثنَينِ مِنَ الإخوةِ

---

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) البيتان من الطويل.

روي: (لأيًا أبينه) و(ما إنْ أبينه) بدل (لا أستبينه).

الآيات: العلامات. لستة أعوام: أي بعد ستة أعوام. رماد ككحل العين: من العلامات التي عرفت بها الدار: رماد ككحل العين، ونؤي كجذم الحوض، وإنما شبه الرماد بالكحل لأنه إذا قدُم عهده اسودَّ. والنؤي: حاجز حول البيت. والجذم: الأصل. والأثلم: المتهدم المتثلم. والخاشع: المطمئن اللصق بالأرض. (عن الديوان).

انظر: البيتين في ديوان النابغة ٣٠، والتذييل والتكميل ٤/ ١٤٨ ب، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٣- ١٩٧٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٠٢. والأول في: الكتاب ٢/ ٨٦، ومجاز القرآن ١/ ٣٣، والمقتضب ٤/ ٣٢٢، والأصول ١/ ١٥١، والزاهر ١/ ١٧٢، والحجة للقراء السبعة ١/ ٢٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩١، والبحر المحيط ١/ ١٦٠.

(٣) النساء: ١١.

الأُمَّ[١]، فَدَلَّ أَنَّ الجمعَ وَاقِعٌ عَلَى اثنَينِ[٢].

وَالبَيتُ[٣] الذي أَنشَدَهُ لِلفَرَزدَقِ مِن أَبياتٍ أَوَّلُها:

وَلَمَّا تَصافَنَّا الإداوةَ أَجْهَشَتْ ... إِلَيَّ عُيُونُ العَنبَرِيِّ الجُراضِمِ
فَجاءَ بِجُلمُودٍ لَهُ مِثلُ رَأسِهِ ... لِيسقِي عَلَيهِ الماءَ بَينَ الصَّرائمِ
عَلَى حالَةٍ لَو أَنَّ في القَومِ حاتِمًا ... عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حاتِمِ[٤]

(١) انظر: تفسير الطبري ٤/ ٢٧٨، وتفسير الرازي ٩/ ٥١٧، والمغني لابن قدامة ٩/ ١٩.

(٢) انظر المسألة في: الكتاب ٢/ ٤٨، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٩٥، وشرح السيرافي ٢/ ١٧٨ أ، والإيضاح في علل النحو ١٣٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٨٤١. وليست هذه أول القصيدة، ولا الأبيات التي تسبق الشاهد مباشرة، وهي من قصيدة طويلة، ورواية الأول في الديوان: (غُضُون) بدل (عيُون).

قال أبو الفتح:

«بابُ عَطفِ البَيانِ

وَمَعنى عَطفِ البَيانِ أَنْ تُقِيمَ الأَسماءَ الصَّرِيحَةَ غَيرَ المَأخُوذَةِ مِنَ الفِعلِ مُقامَ الأَوصافِ المَأخُوذَةِ مِنَ الفِعلِ، تَقُولُ: قامَ أَخُوكَ مُحَمَّدٌ، كَقَولِكَ: قامَ أَخُوكَ الظَّرِيفُ، وَرَأَيتُ[1] أَخاكَ محمدًا، وَمَرَرْتُ بِأَخِيكَ محمدٍ»[2].

قالَ سَعيدٌ: اعلَمْ أَنَّ التابِعَ إِمَّا أَن يَكُونَ مُكَمِّلاً لِلأَوَّلِ، وَإِمَّا أَلاَّ يَكُونَ مُكَمِّلاً لَهُ، فَالذي لا يَكُونُ مُكَمِّلاً لِلأَولِ هُوَ المَعطُوفُ بحرفِ العَطفِ، وَالذي يَكُونُ مُكَمِّلاً لِلأَوَّلِ هُوَ إِمَّا أَن يَكُونَ في تَقدِيرِ / ٤٠٥ جملَتَينِ، أَو في تَقدِيرِ جملَةٍ وَاحدةٍ، فالذي يَكُونُ في تَقدِيرِ جملتَينِ هُوَ البَدَلُ، وَقَد بَيَّنَّا حُكمَهُ، وَالذي يَكُونُ في تَقدِيرِ جملةٍ وَاحدةٍ عَلَى ضَربَينِ:

أَحدُهما: إِمَّا أَن يُفِيدَ فائدةَ المُشتَقِّ فَيَتَضَمَّنَ الضَّمِيرَ، وَإِمَّا أَلاَّ يُفِيدَ.

فَالمُفِيدُ مِن ذَلِكَ هُوَ الوَصفُ، وَالذي لا يُفِيدُ فائدةَ المُشتَقِّ في المَعنى هُوَ إِمَّا بِأَلفاظٍ مَعدُودةٍ تُفِيدُ مَعنى الأَوَّلِ، وَإِمَّا أَلاَّ يَكُونَ كذلِكَ، فَالأَوَّلُ التَّوكِيدُ، والثاني عَطفُ البَيانِ.

وَالذي أَذكُرُهُ الآنَ هُوَ أَولى مِنَ الأَوَّلِ، وَذلِكَ أَنَّهُ لا يَخلُو أَن يَكُونَ مُكَمِّلاً لِلأَوَّلِ أَو غَيرَ مُكَمِّلٍ، فَغَيرُ المُكَمِّلِ هُوَ العَطفُ بِالحَرفِ، وَالمُكَمِّلُ لا يَخلُو أَن

---

(١) في اللمع: وكذلك: رأيتُ.

(٢) اللمع ٩٠.

يَكُونَ في تَقدِيرِ جملةٍ أُخرَى أو مُتَّصِلاً بِالعامِلِ معمُولاً لَهُ مِن كُلِّ وَجهٍ، فالأَولُ البَدَلُ، وَالثاني لا يخلُو أَن يَكُونَ فيهِ ما في الأَوَّلِ لا غيرُ، سِوَى الفَرقِ بَينَ الحَقِيقةِ وَالمجازِ في غالِبِ الأمرِ، أو يَكُونَ فِيهِ مَعنىً لا يُعرَفُ بِالأَوَّلِ، فالأَوَّلُ هُوَ التَّوكِيدُ، وَالثاني [هُوَ](١) لا يخلُو أَن يَكُونَ مُشتَقًّا وَغيرَ مُشتَقٍّ، فَالمُشتَقُّ هُوَ الوَصفُ، وَغيرُ المُشتَقِّ هُوَ عَطفُ البَيانِ.

وَسِيبويهِ لم يُفرِدْ لَهُ بابًا، لَكن ذَكَرَهُ في ضِمنِ الأَبوابِ(٢).

وَهَذا القِسمُ إنما يَكُونُ في الأَسماءِ الجَوامِدِ، وَأَكثَرُ ما يَتَبَيَّنُ في النِّداءِ، وَلا فَرقَ بَينَهُ وَبَينَ الصِّفةِ إلاَّ تحمُّلُ الضَّمِيرِ وَالاشتِقاقِ، وَمِن ذَلِكَ: يا أَيُّها الرَّجُلُ غُلامُ / ٤٠٦ زَيدٍ، فَ(غُلامُ زَيدٍ) لا يَكُونُ بَدَلاً مِنَ الرَّجُلِ وَلا وَصفًا لَهُ؛ لأَنَّ ما فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ لا يُوصَفُ بما يُضافُ إلى العَلَمِ، وَكُلُّ صِفاتِ الإشارةِ عَطفُ بَيانٍ في الحَقِيقةِ؛ لأَنَّهُ لا اشتِقاقَ فِيها.

وَجماعةٌ يُسمُّونَهُ صِفةً(٣)؛ لأَنَّ أَسماءَ الإشارةِ قَد يَقَعُ بَعدَها ما لا يُشتَقُّ، نحوُ: مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ، وَأَسماءُ الإشارةِ لَيسَت كسائرِ الأَسماءِ؛ لأنها وَصِفتَها بمنزِلةِ شَيءٍ واحِدٍ كما بَيَّنَّا، فَجازَ أَن يُسَمَّى نحوُ الرجلِ وَالمرأةِ مَعَهُ وَصفًا؛ وَلأَنَّ

---

(١) سقط من د.

(٢) ذكره ضمن باب النداء ٢/ ١٨٤-١٨٥.

(٣) انظر هذه المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٠-٣٢١، ٣٢٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٣-٤٤.

كُلَّ وَصفٍ فإنما يُؤتَى بِهِ لأجلِ المَوصُوفِ، وَإنما الإشارةُ جِيءَ بها لأجلِ وَصفِها.

وَمِمَّا يَفرُقُ بَينَ عَطفِ البَيانِ وَالبَدَلِ أَنَّكَ إذا قُلتَ لِلرَّجُلِ لَهُ أَخٌ وَاحِدٌ: مَرَرتُ بِأَخِيكَ زَيدٍ، كانَ (زَيد) بَدَلاً، وَلَم يَكُنْ عَطفَ بَيانٍ، وَلَو كانَ لَهُ إخوةٌ فَقُلتَ: مَرَرتُ بِأَخِيكَ زَيدٍ، كانَ (زَيد) عَطفَ بَيانٍ.

وَلَمَّا كانَ عَطفُ البَيانِ كَالوَصفِ كانَ لإزالةِ اللبسِ، وَلا لَبْسَ في المَسألةِ الأُولى في مِثالِ عَطفِ البيانِ: يا أخانا زَيدًا، فَلَيسَ (زَيدٌ) بِوَصفٍ؛ لأَنَّهُ غَيرُ مُشتَقٍّ، وَلا بَدَلاً؛ لأَنَّهُ لَيسَ بِمَبنِيٍّ، وَلَو كانَ بَدَلاً لَكُنتَ تَقُولُ: يا أخانا زَيدُ، فَثَبَتَ أَنَّهُ عَطفُ بَيانٍ.

وَقالَ الفارِسِيُّ: إذا قُلتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ واحِدٍ، فَـ(وَاحدٌ) عَطفُ بَيانٍ[1]؛ لأنهم قالُوا: مَرَرْتُ بِنِسوةٍ أَربعٍ، وَكذلِكَ: يَا أَيُّها الرَّجُلُ زَيدٌ، (زَيدٌ) عَطفُ بَيان / ٤٠٧ وَلَيسَ بِبَدَلٍ مِنَ الرَّجُلِ؛ لأَنَّهُ لا يَقَعُ مَوقِعَهُ، فإن أَبْدَلْتَهُ مِن (أَيّ) جازَ، وَبَنَيْتَهُ عَلَى الضَّمِّ، وَكَذلِكَ: يا هَذا زَيدٌ وَزَيدًا، رَفعًا وَنَصبًا.

(١) ذهب الفارسي إلى أنَّ عطف البيان يكون في النكرة تابعًا لنكرة، وهو رأي الكوفيين، وهو اختيار ابن جني والزمخشري، وابن عصفور وابن مالك. وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣، والدر المصون ٧/ ٨٠، ٨/ ٤٠٨، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٦-٤٩.

قال أبو الفتح:

«بابُ العَطْفِ

وَهُوَ عَطفُ[١] النَّسَقِ، وَحُرُوفُهُ عَشَرةٌ، وَهِيَ: الواوُ، وَالفاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَلا، وَبَلْ، وَلَكِنِ الخَفِيفةُ، وَأَمْ، وَإِمَّا مَكْسورةً مُكَرَّرَةً، وَحَتى، وَقَدْ مَضَى ذِكرُها»[٢].

قالَ سَعيدٌ: بَعضُهُم يجعَلُ حُرُوفَ العَطفِ ثلاثةً حَسْبُ، وَهُوَ ابنُ دُرُسْتَوَيهِ[٣]، وَهِيَ: الواوُ، وَالفاءُ، وَثمَّ، وَيجعَلُ أَصلَ الثلاثةِ الواوَ[٤]، وَهذا قَولٌ واهٍ، وَبَعضُهُم يجعَلُ حُروفَ العَطفِ اثني عَشَرَ حَرفًا، وَيَزِيدُ عَلَيها لَيسَ، وَكَيفَ، وَهُوَ هِشامٌ، وَيجعَلُ (كَيفَ) عاطفةً بَعدَ النَّفيِ[٥]، فَتَقُولُ: ما جاءَني زَيدٌ فَكَيفَ أَخُوهُ، وَما رَأَيتُ زَيدًا فَكَيفَ أَخاهُ، وَما مَرَرْتُ بِزيدٍ فَكَيفَ أَخِيهِ، وَفي هذا ما فِيهِ.

---

(١) سقط (عطف) من اللمع.

(٢) اللمع ٩١.

(٣) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه. (ت ٣٤٧هـ) نحوي بارز، أخذ عن المبرد وابن قتيبة، وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين، له تصانيف جيدة، طبع منها: تصحيح الفصيح. انظر: تاريخ بغداد ١١/ ٨٥، ومعجم الأدباء ٤/ ١٥١١، وإنباه الرواة ٢/ ١١٣.

(٤) انظر هذا القول منسوبًا لابن درستويه في توجيه اللمع ٢٨٣، وشرح المفصل ٨/ ٨٩، والبحر المحيط للزركشي ٢/ ٣٢٢. ولم يعتدَّ أبو حيان بقول ابن درستويه، فقد قسَّمَ حروف العطف إلى قسمين، قسم متفق على أنه من حروف العطف، وهو: الواو والفاء وثم، وأو، وبل، ولا، وقسم مختلف فيه... انظر: الارتشاف ٤/ ١٩٧٥.

(٥) رأي هشام في ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٧، ١٩٧٩، وهشام بن معاوية الضرير ٢٩٣.

وَمِنهُم مَن يُزِيلُ (كَيفَ) وَيُدخِلُ (لَيسَ)[1].

فَوَجهُ فَسادِ أَنَّ (كَيفَ) حَرفُ عَطفٍ؛ أَنها اسمٌ، وَلَم نَرَ اسمًا عاطِفًا.

وَالثاني: أَنَّهُ يَجِيءُ مُقَدَّمًا، وَيَدخُلُ عَلَيهِ في أَكثَرِ المَواضِعِ حَرفُ العَطفِ، وَأَمَّا (لَيسَ) فَهِيَ فِعلٌ، وَالعاطِفُ لا يَكُونُ فِعلاً، وَتَكُونُ مُتَقَدِّمَةً مِن غَيرِ أَن تَتبَعَ شَيئًا.

وَيَستَدِلُّ الكُوفيُّ[2] عَلَى كَونِها عاطِفَةً بِقَولِ الشاعِرِ[3]: / ٤٠٨

وَإذا جُوزِيتَ قَرْضًا فاجْزِهِ ... إنما يَجزِي الفَتى لَيسَ الجَمَلْ[4]

وَيَقُولُ عَلَى هَذا: جاءَني رَجُلٌ لَيسَ زَيدٌ، وَرَأَيتُ رَجُلاً لَيسَ زَيدًا، وَمَرَرتُ بِرَجُلٍ لَيسَ زَيدٍ، وَهَذا البَيتُ لا حُجَّةَ فِيهِ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ خَبرُ (لَيسَ) في البَيتِ

---

(١) وهم الكوفيون. انظر رأيهم في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣، ٣٤٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٧.

(٢) جاء في مجالس ثعلب (٢/ ٥١٥): «... والفراء يقول: إذا حسنت (ليس) في موضع (لا) جاز، وأنشد: إنما يجزي ...». وانظر: نسبة القول إلى الكوفيين في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥١ ب.

(٣) هو لبيد بن ربيعة.

(٤) البيت من الرمل.

روي: (أقرضت) بدل (جوزيت)، و(غير الجمل) بدل (ليس الجمل).

يقول: من جازاك بشيء فرده عليه، فإن الذي يجزي بما يعامَل به من حسن وقبيح هو الإنسان ليس البهيمة. (عن الديوان).

انظر: ديوان لبيد ١٧٩، والكتاب ٢/ ٣٣٣، والمقتضب ٤/ ٤١٠، ومجالس ثعلب ٢/ ٥١٥، والأصول ١/ ٢٨٦، ٣٠١، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٢٤٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٧٠، ودلائل الإعجاز ٣٥٣، وتفسير ابن عطية ٢/ ١١٥، وخزانة الأدب ٩/ ٢٩٦.

محذوفًا تَقدِيرهُ: لَيسَ الجَمَلُ يجزي[1]، وَحَسَّنَ حَذفَ الخَبرِ شَيئانِ: أَحَدُهما: ما فِيهِ مِن مَعنى النَّفيِ، فَأَشبَهَت (لا)، فَجازَ حَذفُ الخَبرِ مَعَها، كما جازَ في (لا). وَالثاني: أَنَّهُ قَد تَقَدَّمَ في الكلامِ ما نابَ عَنِ الخَبرِ، وَإذا كانَ قَد حُذِفَ خَبرُ (إنَّ) فَالأَولى حَذفُ خَبرِ (لَيسَ)، قالَ الشاعِرُ:

إنَّ مَحَــلاً وإنَّ مُــرْتحَلاً   وإنَّ في السَّفْرِ لو مَضَوا مَهَلا[2]

وَقالَ:

سِوَى أَنَّ قَومًا مِن قُريشٍ تَفَضَّلوا   عَلَى النَّاسِ أَو أَنَّ الأَكارِمَ نَهشَلا[3]

وَرَوَى ابنُ السِّكِّيتِ أَنَّ الفَرَّاءَ سَأَلَ أعرابِيًّا: (إِنَّ الزَّبابةَ فَارةُ البرِّ) فَقالَ: إنَّ الزَّبابةَ وَإنَّ الفَارةَ، أَي: الزَّبابة زَبابةٌ وَإنَّ الفارةَ فَارةٌ[4].

---

(١) هذا تقدير سيبويه فيما رواه عنه ثعلب، ولم أجده في كتابه، قال بعد أن أورد البيت: «قال سيبويه: يقولُ: ليس الجمل يجزي، فجعله فعلًا محذوفًا واستراحَ». انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٥١٥.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) قال السيرافي: «يُحكى أنَّ أعرابيًّا قيل له: الزَّبابةُ الفارةُ، فقال: إنَّ الزَّبابةَ، وإنَّ الفَارَةَ، وتقديرُهُ: إنَّ الزَّبَابة زبابَةٌ وإنَّ الفَأرة فارةٌ» (شرح الكتاب ٣/ ٨ أ)، وقال ابن سيده: «قيل: الزَّبَاب جِنْس من الفَأر لا شَعَر عليه، والجمع الزَّبَابُ، وقيل: الزَّبَاب الفَأرُ. قال الفارسي: قِيل لأعرابيٍّ: الزَّبَابة والفَأرة سواءٌ، فقال: إن الزَّبَابة وإن الفَأرَة. ذهَب إلى الخِلاَف مِنهما، وأراد: إنَّ الزَّبَابة زبابَةٌ وإنَّ الفَأرة فارةٌ» (المخصص ٨/ ٩٨).

وَقالَ الفارِسِيُّ وَغَيرُه: حُرُوفُ العَطفِ تِسعةٌ[١]، وَأزالُوا (إمَّا) مِنَ العَطفِ[٢]، وَسَبَبُ ذَلِكَ نَذكُرُهُ عِندَ ذِكرنا لها إنْ شاءَ اللهُ. وَبعضُهُم يجعَلُها ثمانِيةً[٣]، وَيُزِيلُ (إمَّا) و(حتى) مِنها، وَيَقُولُ: (حَتى) حَرفُ جَرٍّ، وَلَيسَ لها في العَطفِ نَصِيبٌ، وَقَد بَيَّنَّا ذَلِكَ.

قالَ أبو الفتحِ: «فَهَذِهِ الحُروفُ تجتَمِعُ كُلُّها في إدخالِ الثاني في إعرابِ الأوَّلِ. / ٤٠٩ وَمَعانِيها مختَلِفةٌ»[٤].

قالَ سَعيدٌ: المَعمُولُ بَعدَ هَذِهِ الحُرُوفِ مختَلَفٌ فِيهِ، فَبَعضُهُم يجعَلُ العامِلَ فِيهِ العامِلَ الأوَّلَ بِتَوَسُّطِ الحَرفِ[٥]، وَيَستَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَولِهِم: جاءَني زَيدٌ وَعمرٌو الظَّرِيفانِ، إجماعًا، فَلَو كانَ العامِلُ في الثاني غَيرَ العامِلِ في الأوَّلِ لم يُجِز: الظريفانِ، عِندَ مَن مَنَعَ: جاءَ زَيدٌ وَأتَى عَمرٌو الظَّرِيفانِ، وَهُوَ ابنُ السَّراجِ[٦]،

---

(١) انظر: الإيضاح العضدي ٢٩٥.

(٢) نص الفارسي على خروجها عن حروف العطف في كتاب الشعر ١/ ٧-٨. وإزالتها من حروف العطف مذهب يونس وابن كيسان. كما في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣-٣٤٤. وعبد القاهر الجرجاني كما في المقتصد ٢/ ٩٤٥.

(٣) أخرج الكوفيون (حتى) من حروف العطف. انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٨.

(٤) اللمع ٩١.

(٥) هذا رأي سيبويه. انظر: الكتاب ١/ ٤٣٧، وشرح السيرافي ٢/ ١٥٠ ب.

(٦) قال: «وتقول: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين، فهذا ينتصب؛ لأن الهاءَ التي في (معه) معرفة، وانتصابه عندي بفعل مضمر، ولا يجوز نصبه على الحال، لاختلاف العاملين؛ لأنه لا يجوز أن يعمل في شيءٍ عاملانِ» (الأصول ٢/ ٤٠). وانظر النقل عنه في: الارتشاف ٤/ ١٩٢٤، والمساعد ٢/ ٤١٤،

=

وَلَو كانَتِ الواوُ عامِلةً لَعَمِلَتْ شَيئًا واحِدًا، وَما بَعدَها يَكُونُ عَلَى حَسَبِ ما قَبلَها، فَتَقُولُ: قامَ زَيدٌ وَعمرٌو، وَضَرَبْتُ زَيدًا وَعمرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيدٍ وَعمرٍو، فَلَمَّا اختَلَفَ ما بعدَ الواوِ عُلِمَ أنها لَيسَتْ عامِلةً، وَأَيضًا فإنَّكَ تَقُولُ: أَعلَمَ جَعفرٌ زيدًا عَمْرًا خَيرَ الناسِ، وَبَكرٌ خالِدًا محمَّدًا خَيرَ الناسِ، وَيَزيدُ عَلَى ذَلِكَ الظُّرُوفُ وَالمَصدَرُ وَالأَحوالُ وَالمَفعُولُ مِن أَجلِهِ، وَلا يَكُونُ ثَمَّ شَيءٌ مُضمَرٌ عامِلٌ لهذِهِ الأَشياءِ، مِنها أَنَّ العامِلَ الجارَّ لا يُضمَرُ في الغالِبِ، عَلَى أَنَّهُ قَد رُوِيَ: مَرَرْتُ بِرَجلٍ إنْ زَيدٍ وَإنْ عَمرٍو[1]، وَهُوَ شاذٌّ، فَإذا قُلنا: مَرَرْتَ بِزيدٍ وَعمرٍو، جَرَرْتَ (عَمرٍو)، وَلَم يَجُزْ أَن يُضمَرَ حَرفُ الجَرِّ عَلِمنا أَنَّ الجَرَّ لِلباءِ الأُولى.

وَأَيضًا فإنهم أَجازُوا: زَيدٌ ضَرَبْتُ عَمرًا وَأَخاهُ، وَلم يجِيزُوا: زَيدٌ ضَرَبْتُ عَمرًا وَضَرَبْتُ أَخاهُ.

وَأَيضًا فَفِي حُرُوفِ العَطفِ ما لا يَصِحُّ ظُهُورُ العامِلِ بَعدَهُ، / ٤١٠ وَهُوَ (لا)، وَيُشِيدُ هَذا القَولَ أَنَّكَ لَو سمَّيتَ بِالعاطِفِ وَالمعطُوفِ عَلَيهِ لم تحكِ، فَلَو كانَ العامِلُ فِيهِ فِعلاً مُضمَرًا لحَكَيْتَ.

والتصريح ٣/ ٤٨٧.

(١) رواه سيبويه عن يونس قال: «... وَمِن ثَمَّ قالَ يُونسُ: «امرُرْ على أَيُّهم أفضلُ إنْ زَيدٍ وَإنْ عَمرٍو» يَعني إنْ مَرَرْتَ بِزَيدٍ أو مَرَرْتَ بِعَمرٍو» الكتاب ١/ ٢٦٣.

وَمَن زَعَمَ أَنَّ الواوَ هِيَ العامِلةُ[(١)]، فَحُجَّتُهُ أَنَّ العامِلَ الأَولَ قَدِ اشتَغَلَ بمعمُولِهِ، وَلا شَيءَ في الكلامِ غيرُ الحرفِ، وَالمَعمُولُ لا يعمَلُ في نَفسِهِ، وَأُفسِدَ قَولُهُ بِعَدمِ الحكايةِ أيضًا، وَعَليهِ أن يُقالَ: لَو سمَّيتَ رَجُلاً (زَيدًا وَعَمرًا) مِن قَولِكَ: ضَرَبْتُ زيدًا وعَمرًا، لم تحْكِ، وَلَهُ أن يَقُولَ: إنَّ العامِلَ الذي تَدَّعِيهِ غَيرُ مَوجُودٍ مَعَ المَعمُولِ، وَمِن ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: أَقامَ زَيدٌ أم عَمرٌو؟ فَيَكُونُ استِفهامًا مُتَّصِلاً، وَلَو كانَ الفِعلُ مُرادًا كانَ عَلَى تقديرِ: أَقامَ زَيدٌ أم قامَ عَمرٌو، فَيَكُونُ مُنقَطِعًا، وَفي كَونِهِ مُتَّصِلاً عِندَ النَّحويينَ دَلِيلٌ على أَنَّهُ لا فِعلَ مَعَهُ مُقَدَّرٌ، فَثَبَتَ أَنَّهُ مُرتَفِعٌ بِالعاطِفِ، أعني الحَرفَ دُونَ الفِعلِ، وَأيضًا فإنَّكَ تَقُولُ: إنَّ زَيدًا وَعَمرًا قائمانِ، فَلَو كانَ (عَمرٌو) مُنتَصِبًا بِغَيرِ (إنَّ) الأُولى لَكانَ مُنتَصِبًا بِـ(إنَّ) مُضمرةً وَ(إنَّ) لا تُضمَرُ وَتَعمَلُ، وَلهذا لم يَجُزِ العَطفُ عَلَى عامِلَينِ.

وَمَنِ اعتَقَدَ أَنَّ العامِلَ الحَرفُ بِالنِّيابةِ، وَهُوَ مَذهَبُ الفارِسيِّ[(٢)] وَابنِ جِني[(٣)]، احتَجَّ بِأَنَّكَ لَو سمَّيتَ رَجُلاً بِـ(عَمرو) مِن قَولِكَ: مَرَرْتُ بزيدٍ وَعمرٍو، والواوُ مَعَهُ لَحَكَيْتَ، فَلَو لم تَكُن عاملةً لم تحْكِ، والذي يَدفَعُ هَذا أَنَّ هَذا / ٤١١ الحرفَ يتبَعُ ما بعدَهُ ما قَبلَهُ، فإذا ثَبَتَ لَهُ حُكمٌ في محَلٍّ وَعُدِمَ مَتبُوعُهُ لم يَتَغَيرْ عَن

---

(١) قال الفارسيُّ: «وصفة حروف العطف أن تشرِكَ الاسمَ أو الفعلَ في إعراب ما قبله» (الإيضاح العضدي ٢٩٥).

(٢) نسبه ابن يعش له في: شرح المفصل ٣/ ٧٥.

(٣) لم أجد هذا القول منسوبًا له، وإنما قوله الذي يليه.

يَتَغَيرْ عَن حالِهِ.

وَمِنَ الناسِ مَن يَقُولُ: إن العامل في الثاني [فِعلٌ][1] مقدَّرٌ غَيرُ الأَوَّلِ[2]، وَيحتَجُّ بِقَولِ الشاعِرِ[3]:

يـــا دارَ عَفـــراءَ وَدارَ البَخـــدَنِ

ثم قال:

فِيـكِ المَهَـا مِـن مُطْفِـلٍ ومُـشْدِنِ[4]

فَعَلِمْتَ أنها دارٌ واحدةٌ، وَكَذلِكَ قَولُهُ[5]:

أيـا بنـةَ عبـدِ اللهِ وابنـةَ مالـكٍ ويـا بْنةَ ذي البُرْدَينِ والفَرَسِ الـوَردِ

---

(١) في د.

(٢) نسبه الرضي للفارسي عن كتابه (الإيضاح الشعري)، ولم أجده في المطبوع. انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٩٦٥. وهو رأي ابن جني. انظر: سر الصناعة ٢/ ٦٣٨، والخصائص ٢/ ٤٠٩.

(٣) هو رؤبة بن العجاج.

(٤) من الرجز.

روي: (بك) بدل (فيك).

البخدن: اسم. (عن الجمهرة).

انظر: ديوان رؤبة ١٦١، والكتاب ٢/ ١٨٨ (الأول)، وجهرة اللغة ٢/ ١١١٦ (بعلبكي)، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٠، والمخصص ٣/ ٢٩، ١٦١ (الأول)، وتحصيل عين الذهب ٣٠٨ (الأول).

(٥) اختلف في قائله فقيل:

أ- حاتم الطائي.

ب- أبو الجوّاس الحارثي.

ج- قيس بن عاصم المنقري. وهو الذي صححه أحمد شاكر. انظر هامش لباب الآداب.

ثمَّ قالَ:

إذا ما صَنَعْتِ الزّادَ فالْتَمِسِي لَهُ أَكِيلاً فإني لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِي[١]

فعلِمْتَ أنها بِنْتٌ واحدةٌ، فلَمَّا كَرَّرَها عَلِمْتَ أنَّكَ إذا قُلتَ: قامَ غُلامُ زَيدٍ وَعَمرٍو، وَهُوَ لهُما أنَّ [ليسَ][٢] ثمَّ غُلامًا آخَرَ جارًّا لِعَمرٍو، في البَيْتَينِ الأوَّلَينِ، وَقالَ الشاعِرُ:

يا ليتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدا مُتَقَلِّدًا سَيفًا وَرُمحًا[٣]

وَ(الرُّمحُ) لا يَنتَصِبُ بِـ(مُتقَلِّدٍ)، وَإنما هُوَ: وَمُعْتَقِلاً رُمحًا.

فأمَّا الاعتِراضُ بِعَدَمِ الحِكايَةِ فَلأجلِ عَدَمِ صُورةِ الفِعلِ، ألا تَرَى أنَّكَ لو سمَّيْتَ رَجُلاً بِزَيدٍ مِن قَولِكَ: زَيدًا ضَربْتُهُ، أعرَبْتَهُ، وَإن كانَ مَنصُوبًا بِفعلٍ آخَرَ نائِبًا عَنِ المُظهَرِ عِندَ البَصرِيِّ[٤].

وَأمَّا الاعتِراضُ بِقَولِهِم: زَيدٌ ضَرَبْتُ عَمرًا وَأخاهُ، وَامتِناعُ المَسألةِ لَو ظَهَرَ

---

(١) البيتان من الطويل.

روي: (النهد) بدل (الورد)، و(آكُلُه) بدل (آكِلَه).

انظر: ديوان حاتم ٢٩٤-٢٩٥ (في الشعر المنسوب له وليس له)، والبيان والتبيين ٣/ ٣٠٩-٣١٠، والكامل ٢/ ٧٠٩، والأغاني ١٤/ ٦٨-٦٩، وشرح مشكلات الحماسة ٤٦٧ (الأول)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٦٦٨، وأمالي المرتضى ٢/ ١٦١، ولباب الآداب لابن منقذ ١٢٠، والحماسة البصرية ٣/ ١٢٩٨، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١/ ١٢٤.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر المسألة في: الإنصاف ١/ ٨٢.

الفِعلُ فلاحتِرامِ / ٤١٢ اللفظِ، ألا ترى إلى إدخالِهم (إنَّ) مَعَ (ما) الزَّمانيَّةِ وَتأخيرِهم اللامَ عَنِ المُبتَدَإِ مَعَ (أَنَّ) التي بمعنى نَعَم؟

وَهَذِهِ الحُرُوفُ تجتَمِعُ في إعرابِ الثاني بِإعرابِ الأَوَّلِ، ما لم يَكُنْ ثَمَّ عِلَّةٌ، لَكِن تختَلِفُ أحكامُها.

فَمِنها ما يُدخِلُ الثانيَ في حُكمِ الأَوَّلِ لَفظًا وَمَعنًى، وَمِنها ما تُدخِلُهُ لَفظًا وَلا يَدخُلُهُ مَعنًى. وَلَيسَ فِيها ما يُدخِلُ الثانيَ في حُكمِ الأَوَّلِ مَعنًى لا لَفظًا.

وَتجتَمِعُ في أنَّ ما بَعدَها لا يَتَقَدَّمُ عَلَى ما قَبلَها، وَما جاءَ مِن ذَلِكَ فإنما جاءَ في الشِّعرِ في الواوِ، قالَ الشاعِرُ[1]:

جمعتَ وبُخلاً غِيبةً وَنميمةً ... ثلاثَ خِلالٍ لَستَ عنها بمُرْعَوِي[2]

فَأمَّا قَولُهُ[3]:

ألاَ يا نخلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ ... عَلَيكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ[4]

---

(١) هو يزيد بن الحكم الثقفي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (وفحشًا) بدل (وبخلًا)، و(خلالًا ثلاثًا) بدل (ثلاث خلالٍ).

الشاهد فيه: تقديم ما بعد الواو (المعطوف) على ما قبلها (المعطوف عليه) ضرورةً.

انظر: الأصول ١/٣٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ٥/٣١٦، وأمالي القالي ١/٦٨، والخصائص ٢/٣٨٣، وأمالي ابن الشجري ١/٢٧١، ٢٧٥، وضرائر الشعر ٢١٠، وهمع الهوامع ١/٢٢٠، وخزانة الأدب ٣/ ١٣٠.

(٣) نسب إلى الأحوص.

(٤) البيت من الوافر.

فَمُتَأَوَّلٌ عَلَى تَقدِيرِ عَطفِ (رَحمةُ الله) عَلَى المُضمَرِ في (عَلَيكِ)، وَ(السَّلامُ) مُبتَدَأٌ[١]، وَهَذا يُقَوِّي [قَولَ][٢] مَن قالَ إِنَّ (مالاً) مِن قَولِكَ: عَلَيكَ مالٌ، مَرفُوعٌ بِالابتِداءِ. وأجازوا: قامَ وَزيدٌ عَمرٌو، وَأَحسنُ مِنهُ عِندَ بَعضِهم: ضَرَبْتُ وَزَيدًا عَمرًا، في الشِّعرِ، وَلا يَجُوزُ وَزَيدًا ضَرَبْتُ عَمرًا، وَلا يَجُوزُ في المَخفُوضِ[٣]، وَلَم يُجِيزوا: إِنَّ وَعَمرًا زَيدًا قائمانِ؛ لأنَّ (إِنَّ) أَداةٌ، وَيُجِيزونَ: كَيفَ وَعَمرٌو زَيدٌ، وَيَقُولُونَ: كُلُّ شَيءٍ لم يَكُن رافِعًا لم تَلِهِ الواوُ، نحوُ: هَل وَزَيدٌ عَمرٌو قائمانِ[٤]، وَهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (كَيفَ) رَافعةٌ عِندَ الكُوفيِّ، / ٤١٣ وَالمَنصُوبُ بمنزِلةِ المَرفُوعِ في التَّقدِيمِ كما أَنشَدْنا، وَقالَ الشاعِرُ[٥]:

رواه ثعلب عجزه:

بَرُودُ الظِّلِّ شاعَكُمُ السَّلامُ

أي: تبعكم. فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

ذات عرق: موضع. والنخلة: كناية عن امرأة. وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهاهم عن ذكر النساء في أشعارهم، فصاروا يكنون عنهن بالشجر وغيرها. (عن الحلل).

انظر: شعر الأحوص هامش ص: ٢٣٩، ومجالس ثعلب ١/ ٢٣٩، والأصول ١/ ٣٢٦، ٢/ ٢٢٦، والجمل ١٤٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٠٠، والخصائص ٢/ ٣٨٦، والحلل ١٨٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٦، ومغني اللبيب ٤٦٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٩٨-٣٩٩.

(١) هذا تأويل سيبويه كما في الحلل ١٩٠، وقد أخذ به ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٨٦.

(٢) في د.

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٧٧، والمع ٢/ ١٤١.

(٤) انظر: الأصول ٢/ ٧٧.

(٥) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه، يهجو أباسفيان بن الحارث، وزوجه هند بنت عتبة قبل إسلامها.

لَعَـنَ الإلـهُ وَزَوْجَهـا مَعَهـا ... هِنْـدَ الهُنُـودِ طَوِيلـةَ البَظْـرِ[(١)]

وَإنما لم يجز العطفُ إذا لم يَكُنْ قَبلَها ما يَرفَعُ؛ لأنَّهُ يَصِيرُ مبتدأً أو في حُكمِ المُبتَدإِ، وَلَيسَ أَحَدٌ يُجِيزهُ مُبتَدِئًا: وَزَيدٌ عمرٌو قائمان، وَ(إنَّ) بمنزِلةِ الابتِداءِ، وَهِيَ لا تَرفَعُ عِندَ كُوفيٍّ[(٢)]. وَتَقُولُ: زَيدٌ رَغِبَ فيكَ وَعَمرٌو، زَيدٌ فِيكَ رَغِبَ وعمروٌ، وَلا يجُوزُ: زَيدٌ فِيكَ وَعَمرٌو رَغِبَ؛ لأجلِ الفَصلِ وَتَقَدُّمِ المَعطُوفِ عَلَى العامِلِ، وَلا يجُوزُ عَطفُهُ عَلَى (زَيدٍ)، لِلفَصلِ، وَلَكانَ يجِبُ أَن تَقُولَ: رَغِبا، وَيجُوزُ أَن تَقُولَ: رَغِبَ، لَولا الفَصلُ[(٣)].

وَيجُوزُ: زَيدٌ راغِبٌ وَعَمرٌو فِيكَ، إن عَطَفْتَهُ عَلَى المُضمَرِ، فإن عَطَفتَهُ عَلَى (زَيد) لم يجُزْ لِلفَصلِ.

وَتَقُولُ: زَيدٌ وَعَمرٌو قاما، وَيجُوزُ: زَيدٌ وَعَمرٌو قامَ، عَلَى حَذفِ خَبرِ أَحَدِهما، وَتَقُولُ: زَيدٌ ثمَّ عَمرٌو قامَ، وَزَيدٌ فَعَمرٌو قامَ، وَقَد جَوَّزَ بَعضُهُم: قاما، مَعَ الفاءِ وَثمَّ[(٤)]، وَالأَولى: قامَ، وَلا يُجِيزُونَ مَعَ (أَو) وَ(إمَّا) وَ(لا) إلا التَّوحِيدَ؛

---

(١) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضرورةً.

انظر: ديوان حسان ٢٨٢، وتاريخ الطبري ٢/ ٧٠، والأغاني ١٥/ ١٩٢، والمقرب ٢٥٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٤١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠-٣١١، والإنصاف ١٥٣، والتبيين ٣٣٣.

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٧٦.

(٤) انظر: الأصول ٢/ ٧٧، والهمع ٢/ ١٤١.

لأنَّكَ لَو ثَنَّيتَ القِيامَ مَعَ (أو) جَعَلتَهُ لهُما، وَهُوَ لأحَدِهما[١]، وَقَد جَوَّزُوا تَقدِيمَ الفاءِ وَ(ثمَّ) عَلَى ما يجِبُ أن يَكُونَ قَبلَها، وَنُبَيِّنُ ذَلِكَ في مَوضِعِهِ، وَجَوَّزَهُ أيضًا في (أو)، وَأنشَدوا في (ثمَّ):

أَأَطْلالَ سُعدَى بالسِّباعِ فَحُمَّتِ سَألْتُ فلمَّا استعجَمَتْ ثمَّ صَمَّتِ[٢]

/ ١١٤ يُرِيدُ: سَألْتُ فَحُمَّتْ فَلَمَّا صَمَّتْ ثمَّ استَعجَمَتْ، كما قالَ[٣]:

صُمَّ صَداها وَعَفَا رَسْمُها فاسْتَعْجَمَتْ عَنْ مَنْطِقِ السائلِ[٤]

فَأَمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[٥] فَإنَّ الفارِسِيَّ

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ٧٦-٧٧.

(٢) البيت من الطويل.

وهو لكثير عزة.

روي (بالنِّياع) بدل (السباع).

انظر: ديوان كثير ٥٨، ومعجم ما استعجم ٤/ ١٢٩٢، ومعجم البلدان ٥/ ٣٢٩، واللسان ٨/ ١٤٩ (سبع)، وهمع الهوامع ٢/ ١٤١، والدرر اللوامع ٦/ ١٥٨.

(٣) هو امرؤ القيس.

(٤) البيت من السريع.

صم صداها: بادت حتى لم يكن لها صوت. (عن الديوان).

انظر: ديوان امرئ القيس ١٧٢ (السندوبي)، والعين ٧/ ١٣٩ (صدي)، والزاهر ٢/ ٢٨٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧، والخصائص ٣/ ٧٦، ومقاييس اللغة ٣/ ٣١٤ (صدي)، ٤/ ٢٤٠ (عجم)، والمخصص ١/ ٨٧، واللسان ١٢/ ٣٤٥ (صمم).

(٥) النساء: ١٣٥.

يَقُولُ: الضَّمِيرُ يَرجِعُ إلى ما دَلَّ عَلَيهِ اللفظُ، لا عَلَى نَفسِ اللفظِ[(١)]، ألا تَرَى أنَّهُ لَمَّا جَرَى ذِكرُ الغَنِيِّ وَالفَقِيرِ وَقَعَتِ الدَّلالَةُ مِن اللفظِ عَلَيهِما؟ وَمِمَّا جاءَ في (أو) قَولُهُ[(٢)]:

لاهُمَّ إنَّ عامِرَ بنَ عَمرِو

الأَعوَرَ الأعسَرَ أَوْ لا أَدرِي

أَخَذَها عائدةً بحَجْرِ[(٣)]

كَأَنَّهُ قالَ: أَخَذَها عائدةً بحجرٍ أو لا أدرِي، وَعَلَى هَذا تَأَوَّلَ بَعضُهُم قَولَهُ[(٤)]:

---

(١) لم أجد قول الفارسي هذا في الآية، وإنما وجدته تكلم عن قول الراجز الذي منه:

أحجرًا أم مدرًا تراهما

فقال: كان القياس: أحجر أم مدر تراه... «فيجوز أن يقال: إن هذا في (أم) مثل قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، ويجوز أيضًا أن يكون حمل على المعنى، لما كان الحجر والمدر المذكوران هنا هما القرنين، فثنّى، وإن كان في التقدير مفردًا، لأنه في المعنى للقرنين، وهما تثنية». انظر: كتاب الشعر ١/ ٢١٢-٢١٣.

(٢) هو عنترة. ولم أجدها في ديوانه.

(٣) من الرجز.

انظر: البصريات ١/ ٥٧١، والشيرازيات ١/ ١٩٥، وضرائر الشعر ٢١١، والتذييل والتكميل ٤/ ١٨٠ ب، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٣٢.

(٤) هو الفرزدق.

أنـا البَطَـلُ الحـامِي الـذِّمارَ وإنـما يُـدافِعُ عَـنْ أحـسابِهِمْ أنـا أو مِـثْلِي[(١)]

يُرِيدُ: مِثلِي أو أنا[(٢)]، وَهَذا فِيهِ تَعَسُّفٌ؛ لأنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَخَّرَ حَرفَ العَطفِ عَن (أنا)، وَأَوقَعَهُ عَلَى (مِثلِي)، وَإنما يَرِدُ كَثيرًا في الواوِ كما قالَ[(٣)]:

ثُـمَّ اشْـتَكَيْتُ لأَشْـكانِي وَسَـاكِنُهُ قَـبرٌ بِـسِنْجارَ أَوْ قَـبرٌ عَـلَى قَهَـدِ[(٤)]

---

(١) البيت من الطويل.

روي صدره:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما

وروي: (الذائد) بدل (الحامي).

الذمار: ما لزمك حفظه مما يتعلق بك. وقيل: الذمار: العهد. (عن شرح شواهد المغني).

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٧١٢، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٢٤٣، والحلبيات ٢٢٨، والحجة للقراء السبعة ١/ ١٦٣، والمحتسب ٢/ ١٩٥، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٦٣٦، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٤-٧٥، والبيان ١/ ١٣٧، وشرح التسهيل ١/ ١٤٨، ومغني اللبيب ٤٠٧، وشرح شواهده ٢/ ٧١٨، وشرح أبياته ٥/ ٢٤٨.

(٢) لم أقف على من تأوّل هذا التأويل، وقال البغدادي: «... وبيت الفرزدق قد قيل: إنه ضرورةٌ، وادِّعاءُ مراعاة المعطوف وهو (مثلي) عكس المسموع في نحو: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[البقرة: ٣٥]» (شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٥٣).

(٣) هو صنَّان بن عباد اليشكري.

(٤) البيت من البسيط.

قوله: (ثم اشتكيت) عطف على البيت السابق له، وهو قوله:

لـو كـانَ يُـشكَى إلى الأمـوات مـا لقِـيَ الـ ـــأحياءُ بعـــدَهمُ مـــن شـــدَّةِ الكَمَـــدِ

وسنجار، وقَهَد: موضعان. (انظر: معجم ما استعجم، ومعجم البلدان).

الشاهد فيه: أشكاني وساكنه قبر، التقدير: أشكاني قبر بسنجار وساكنه، فقدم المعطوف على المعطوف

=

وَأَنْشَدَ(١):

كأنّا عَلَى أَوْلادِ أَحْقَبَ لاحَهُ ... وَرَمْيُ السَّفا أنفاسَها بِسَهامِ
جنوبٌ ذَوَتْ عَنْها التَّناهِي وَأَنْزَلَتْ ... بها يومَ ذَبَّابِ السَّبيبِ صِيامِ(٢)

يُرِيدُ: جَنُوبٌ وَرَمْيُ السَّفا، وَقَد جَوَّزَ ابنُ السَّراجِ: ضَرَبْتُ زَيدًا وَعَمْرٌو،

عليه.

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢١٩ (رسالة)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨٠٤، والحماسة بترتيب الأعلم ٢/ ٢١، ومعجم ما استعجم ٣/ ٧٦٠، ومعجم البلدان ٤/ ٤١٨، وضرائر الشعر ٢١١، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٣٢.

(١) لذي الرمة.

(٢) البيتان من الطويل.

روايته في مصادره: (لاحها) بدل (لاحه).

الأحقب: الحمار الوحشي الذي في موضع الحَقَبِ منه بياض، ولاحها: غيرها وأضمرها، والضمير يعود إلى أولاد الأحقب. وجنوبٌ: فاعل (لاح)، أي ريح من الجنوب. والسفا: شوك البُهْمى. وأنفاسها: أنوفها، وهو موضع النفس. والسِّهام: شوك البهمى. يريد أنَّ الريح اقتلعت السفا فرمت به أنوف الحمير. والتناهي: جمع تَنْهِية، وهي موضع ينتهي إليه السيل، فيقف فيه مدة حتى يجف. وذوت: جفَّت. والسَّبيب: الذنب. يقول: أنزلت الجنوب بهذه الحمر يومًا شديد الحر، فهي تذبُّ بأذنابها من شدة الحر. وقوله: كأنا: يشبه رواحلهم بهذه الحمر التي وصفها لشدة سرعة تلك الرواحل. (عن الديوان وشرح أبيات سيبويه).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٠٧١-١٠٧٣، والكتاب ٢/ ٩٩-١٠٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٣، والمخصص ١٣/ ٢١٦، والحلل ١٨٩، واللسان ١٢/ ٣١٤ (سهم) (الأول)، والتذييل والتكميل ٤/ ١٨٠ أ، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٣/ ١١٨-١١٩.

وَيَكُونُ (عَمْرٌو) مَضرُوبًا، أي: وَعَمرٌو كَذلِكَ[١].

قالَ / ٤١٥ أبو الفتحِ: «فَمَعنى الواوِ الاجتِماعُ، تَقُولُ: قامَ زَيدٌ وَعَمرٌو، أَي: اجتَمَعَ لَهُما القِيامُ، وَلا تَدرِي كَيفَ حالُهُما[٢] فِيهِ»[٣].

قالَ سعيدٌ: الواوُ لا تخلُو أن تَكُونَ مُتَّصِلةً بِالكَلمةِ اتِّصالَ واوِ (جَوهَرٍ) أو مُنفَصِلةً، فإذا كانَتْ مُتَّصِلةً فَلا يخلُو أن تَكُونَ أصلاً أو زائدةً، فالأصلُ نحوُ: وَعْدٍ، وَثَوبٍ، وَعَدوٍ، وَالزائدةُ تَكُونُ للإلحاقِ وَغيرِ الإلحاقِ، وَلا تَكُونُ أَوَّلاً زَائدةً البتَّةَ، فالتي للإلحاقِ نحوُ: حَوْقَل وَجَوْهَر وجَهْوَر[٤] وسِنَّوْر[٥]، أو لِلمَدِّ نحوُ: عَجُوز، أو لِلتَّكثِيرِ نحوُ: قَمَحْدُوَة[٦].

وَأَمَّا المُنفَصِلةُ[٧] فَسَبعُ واواتٍ: الأُولى: جامِعةٌ عاطِفةٌ. وَالثانيةُ: جامِعةٌ غَيرُ عاطِفةٍ. وَالثالثةُ: وَاوُ قَسَمٍ. الرابعةُ: وَاوُ الحالِ. الخامسةُ: وَاوُ رُبَّ. السادسةُ:

---

(١) وقد اشترط لجوازه أن يكون المحذوف معلومًا ولم يُلبِس. انظر: الأصول ٢/ ٧٨.

(٢) في اللمع: كيف ترتيب حالهما.

(٣) اللمع ٩١.

(٤) جَهْوَرَ: من الجهر، وهو الإعلان، ويقالُ: فرَسٌ جَهْوَرٌ: وهو ما ليس بأجش الصوت ولا أغن. انظر: اللسان ٤/ ١٥٠ (جهر).

(٥) السنور: من أسماء الهر. انظر: اللسان ٤/ ٣٨١ (سنر).

(٦) القمحدوة: هي الناتئةُ في القفا، منحدرة عن الهامة، بحيث إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه. انظر: اللسان ٣/ ٣٦٨ (قمحد).

(٧) في ج: المتَّصلة، والتصويب من د.

السادسةُ: عامِلةٌ في قَولِ الجَرمِيِّ[1]، وَمُضمرةٌ بَعدَها (أنْ) في قَولِ سِيبوَيهِ.

السابعةُ: زائدةٌ في قَولِ الكُوفيِّ[2].

فأمَّا الجامعةُ العاطِفةُ فالتي نحنُ بِصَدَدِها، وَالواواتُ جُمَعُ قَد ذَكَرناها في أبوابِها، إلاَّ الواوَ الزائدةَ وَالعاطِفةَ الجامِعةَ.

فالزائدةُ نحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾[3]، التَّقديرُ فِيهِ عِندَهُم: حَتى إذا جاؤوها فُتِحَتْ أبوابُها، وَعَلَيهِ قَولُ الشاعِرِ[4]:

حَتى إذا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ ... وَرَأَيتُمُ أوْلادَكُمْ شَبُّوا

/ ٤١٦

وَقَلَبْتُمُ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنا ... إنَّ اللئيمَ الغادِرَ الخِبُّ[5]

---

(١) انظر رأي الجرمي في الإنصاف ٢/ ٥٥٥.

(٢) انظر رأي الكوفيين في: معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٧، ٢٣٨، ٢/ ٥١، ومجالس ثعلب ١/ ٧٤، والإنصاف ٢/ ٤٥٦.

(٣) الزُّمَر: ٧٣.

(٤) هو الأسود بن يعفر.

(٥) البيتان من الكامل.

روي: (أبناءكم) بدل (أولادكم)، و(العاجز)، و(الفاحش) بدل (الغادر). و(الخَبّ) بدل (الخِب)، قال الفراء–وقد ضبط بالفتح–: الخَبُّ: الغدَّار، والخِبُّ: الغدر. (معاني القرآن ١/ ٢٣٨).

قملت: كثرت. والبطون: القبائل. (عن المعاني الكبير).

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٩٣-٢٩٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٧، ٢٣٨، ٢/ ٥١، وتأويل

=

يُرِيدُ: قَلَبتُمْ، وَقالَ[(١)]:

وَلَمَّا رَأَى الرَّحمنُ أَنْ لَيسَ فِيهِمُ ... رَشِيدٌ ولا نَاهٍ أَخاهُ عَنِ الغَدْرِ

وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ بنةَ وائلٍ ... وَكانوا عَلَيهِمْ مِثْلَ راغِيَةِ البَكْرِ[(٢)]

يُرِيدُ: صَبَّ، وَمِنهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾[(٣)]، يُرِيدُ: نادَيناهُ، وَكَذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾[(٤)]، أَي: لِيَكُونَ، وَكَذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾[(٥)]، أَي: ضِياءً، وَكَذلِكَ

مشكل القرآن ٢٥٤، والمعاني الكبير ١/ ٥٣٣، ومجالس ثعلب ١/ ٧٤، والمقتضب ٢/ ٨١، وشرح القصائد السبع ٥٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٤٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٢١، والإنصاف ٢/ ٤٥٨.

(١) هو الأخطل.

(٢) البيتان من الطويل.

رواية الديوان: (أمال) بدل (صبَّ) فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

الراغية: الرُّغاء، اسم فاعل بمعنى المصدر. والبكر: الصغير من الإبل. يريد بالبكر ولد ناقة صالح عليه السلام، فإنه لما قتل قُدار بن سالف الناقة رغا ولدُها، فصاح برغائه كل شيءٍ له صوت، فهلكت ثمود عند ذلك، فضربته العرب مثلًا في كل هلكة عامة. (عن الخزانة).

انظر: شعر الأخطل ٤٤٢-٤٤٣، وتاريخ دمشق ٧٠/٦٩، وضرائر الشعر ٧٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٥، ٤/ ١٠٣، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٣٢١، وخزانة الأدب ١١/ ٥٤.

(٣) الصافات: ١٠٣-١٠٤.

(٤) الأنعام: ٧٥.

(٥) الأنبياء: ٤٨.

قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ﴾(١)، أي: لِيَعلَمَ اللهُ، وَكَذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ﴾(٢)، أي: لَوِ افتَدَى بِهِ، وَأَنشدوا لِكُثَيِّرِ(٣) [عزَّة](٤):

فَإذا وَذَلِكَ لَيسَ إلاَّ حِينَهُ ... فَإذا مَضَى شَيءٌ كَأنْ لم يُفعَلِ(٥)

يُرِيدُ: فَإذا ذَلِكَ، وَأَنشَدَ الأَخفَشُ(٦):

---

(١) آل عمران: ١٤٠.

(٢) آل عمران: ٩١.

(٣) هو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة الخزاعي، أبو صخر، (ت هـ)، شاعر أموي مجيد، كان رافضيًّا، واشتهر بحبه لعزة الضمرية حتى نسب إليها، اشتهر بالغزل والمديح. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٣٤، ٥٤٠، والشعر والشعراء ١/ ٤٩٤.

والبيت ليس لكثير، فلم ينسبه له أحد ممن رجعت إلى كتبهم، وليس في ديوانه، وإنما نسب لأبي ذؤيب في قواعد الشعر المنسوب لثعلب وحده، ولأبي كبير الهذلي في باقي المصادر.

(٤) في د.

(٥) البيت من الكامل.

روي: (إلا ذكره) بدل (إلا حينه).

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ١٠٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٠٧، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٧، وقواعد الشعر ٨٠، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٨٠، وتهذيب اللغة ١٥/ ٦٧٥، والخصائص ٢/ ١٧١ (العجز)، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٦، والصناعتين ٤٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٩-١٢٦٠، وخزانة الأدب ١١/ ٥٨.

(٦) في معاني القرآن ١/ ٣٠٦، ٣٢٢، ٢/ ٦٧٣.

والبيت لتميم بن مقبل.

فَـإذا وَذَلِـكِ يـا كُبَيْـشَةُ لم يَكُـنْ　　　إلاَّ كَلَمَّــــةِ حَــــالِمٍ بِخَيــــالِ[(١)]

يُرِيدُ: فَإذا ذَلِكِ، وَمِنهُ قَولُ أَبي خراشٍ[(٢)]: / ٤١٧

لعمـــرُ أبي الطـــيرِ المُرِبَّــةِ غُــدوةً　　　عـلى خالـدٍ لَقَـدْ عَكَفْـنَ عَـلَى لَحْـمِ

ولحـمِ امـرئٍ لم تَطْعَـمِ الطـيرُ مثلَـهُ　　　عَـشِيَّةَ أمـسَى لا يُبِـينُ مِـنَ البَكَـمِ[(٣)]

يُرِيدُ: لحمَ؛ لأنَّ الثاني هُوَ الأَوَّلُ، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ[(٤)]:

وإنَّ رشـيدًا وابْـنَ مـروانَ لم يَكُـنْ　　　لِيَفعَـلَ حَتـى يُـصْدِرَ الأَمْـرَ مَـصْدَرا[(٥)]

---

(١) البيت من الكامل.

روي: (إلا كحملة) و(إلا توهم) بدل (إلا كلمة).

انظر: ديوان ابن مقبل ١٨٩، وتفسير الطبري ٢٤/ ٣٦، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩، واللسان ١٢/ ٥٥١ (لمم)، وتذكرة النحاة ٤٥، وخزانة الأدب ١١/ ٥٨.

(٢) هو خويلد بن مرة، أحد بني قَرْد بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل. شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وهو شيخ كبير فأسلم وحسن إسلامه، وتوفي في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٨٩، وخزانة الأدب ١/ ٤٤٣.

(٣) البيتان من الطويل.

روي: (وقد قلت للطير) و(ألا أيها الطير) بدل (لعمر أبي الطير).

والمُرِبَّة: المقيمة. (عن الخزانة).

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ١٥٤ (الأول)، وشرح أشعارهم ٣/ ١٢٢٦ (الأول)، والمعاني الكبير ٣/ ١٢٠٠ (الأول)، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٦، وضرائر الشعر ٧١، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠١٦ (الأول)، وخزانة الأدب ٥/ ٧٥، ٨١، وشرح شواهد الشافية ١٨ (الثاني).

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل.

=

وَرَشِيدٌ هُوَ ابنُ مَروانَ، وَالواوُ زائدةٌ، وَمِنهُ عِندَهُم قَولُهُ تَعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ عَهْدًا﴾[1]، وَهَذا جميعُهُ مُتَأَوَّلٌ تَأويلاً يُخرِجُهُ عَن زِيادةِ الواوِ، عَلَى أنهم قَد زَادُوا حُرُوفًا كَثيرةً، مِن ذَلِكَ اللامُ في قولِهِ:

فَـلا وَاللهِ لا يُلفى لِمـا بي ... وَلا لِلِـما بِهِـم أَبَـدًا شِـفاءُ[2]

وَإنما جَوابُ الآياتِ وَالأَبياتِ محذُوفٌ عِندَ البَصرِيِّ[3]، وَيجُوزُ عِندِي أن يَكُونَ (طِبتُم) مَعَ عامِلِهِ هُوَ الجوابَ، وَيَكُونُ تَقدِيرُهُ: قُلنا لهُم طِبتُم[4]، وَحَذفُ القَولِ كَثيرٌ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَالْمَلَـٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم﴾[5]، وَضِدُّ دَعواهُم قَولُ الشاعِرِ وَهُوَ الهُذَليُّ[6]:

فأصْـبَحْنَ يَنثُـرْنَ آذانَهُـنَّ ... في الطَّـرحِ طَرْفًـا شِـمالاً يمِينـا[7]

انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٤٥، وتفسير الطبري ٢٠/ ٢٥٨ (شاكر)، وأحكام القرآن للجصاص ٤/ ٢٤٥.

(١) البقرة: ١٠٠.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر تخريجات البصريين في الإنصاف ٢/ ٤٥٩.

(٤) في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣].

(٥) الرعد: ٢٣-٢٤. والتقدير: يقولون سلام عليكم.

(٦) هو أمية بن أبي عائذ.

(٧) البيت من المتقارب.

روي: (ينشُرن) بدل (ينثرن).

=

أي: وَيمينًا، فَأَعمَلَ المَصدَرَ وَفِيهِ الألِفُ وَاللامُ في الظَّرفِ، وَأنشَدَ الهُذَليُّ(١):

فَرَامَتْ بِنَا مَشرِقًا مَغرِبًا ... [غِيارًا] وَحِبسًا صَحَارَى حُزُونا(٢)

أي: مَشرِقًا وَمَغرِبًا / ٤١٨ وَأَنشَدُوا:

كَيفَ أصبَحْتَ كَيفَ أَمسَيْتَ مِمَّا ... يَزْرَعُ الوُدَّ في فُؤادِ الكَرِيمِ(٣)

وَقَولُهُ(٤):

وَكَيفَ لا أَبْكِي عَلَى عَلاَّتِي ... صَبائحِي غَبائقي قَيلاتي(٥)

انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/٥١٨، والبديع ١/٢/٣٥٦، وضرائر الشعر ١٦١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٢٦.

(١) هو أمية بن أبي عائذ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ج، والبيت كله ساقط من د. والتصويب من مصادره.
والبيت من المتقارب. وهو والذي قبله من قصيدة واحدة.
روايته في شرح أشعار الهذليين :(ترامت) بدل (فرامت)، و(جَلْسًا) بدل (حبسًا).
انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥١٩، والبديع ١/ ٢/ ٣٥٧، والفصول المفيدة ١٢٦.

(٣) البيت من الخفيف. ولم أقف على قائله.
روي: (يثبت) و(ينبت) و(يغرس) بدل (يزرع).
انظر: العقد الفريد ٢/ ٣١١، والخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠، وديوان المعاني للعسكري ٢/ ٢٢٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٤٠١، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ١٦٨، وضرائر الشعر ١٦١، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٠.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) من الرجز. روي:

وَرَوَى أبو زَيدٍ: أَكَلْتُ سمَكًا لحمًا تمرًا[(١)].

وَإذا عُطِفَت جملةٌ عَلَى جملةٍ فِيها ضَمِيرٌ جازَ حَذفُ الواوِ وَإثباتُها، كَقَولِهِ تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[(٢)]، وَمِنهُ قولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُتْرَفِينَ ۝٤٥ وَكَانُوا۟ يُصِرُّونَ عَلَى ٱلْحِنثِ ٱلْعَظِيمِ﴾[(٣)]، وَقالَ تَعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ۝١٦ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾[(٤)]، فَأمَّا قَولُ مَن قالَ بحذفِ الواوِ وَإثباتِها لأَجلِ السَّبعةِ وَالثمانِيةِ في الأَعدادِ فَلا يَعْرِفُهُ نحوِيٌّ[(٥)].

ما ليَ لا أسقِي حُبَيِّباتي

وروي: (ما لي) بدل (وكيف).

الغبوق: الناقة تحلب عشيًّا، والصبوح: الناقة تحلب صباحًا. والقيلة: شرب وسط النهار. (عن اللسان).

انظر: تهذيب اللغة ٤/ ٢٦٦ (صبح)، ٩/ ٣٠٥، والخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٥، والأزمنة والأمكنة ١٦٢، وضرائر الشعر ١٦١، واللسان ٢/ ٥٠٣ (صبح)، ١٠/ ٢٨١ (غبق)، ١١/ ٥٧٩ (قيل).

(١) حكاها ابن جني عن المازني عن أبي زيد في الخصائص ١/ ٢٩٠، والتمام ١٢٢.

(٢) الكهف: ٢٢.

(٣) الواقعة: ٤٥-٤٦.

(٤) الذاريات: ١٦-١٧.

(٥) نقل الثعلبي في تفسيره (٦/ ١٦٢) في آية الكهف عن بعضهم: «هذه الواو واو الثمانية، فإن العرب يقولون: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية؛ لأن العِقدَ كانَ عِندهم سبعة». وممن أثبتها الحريري في درة الغواص ٦٥. وانظر: واو الثمانية بين الإقرار والإنكار ٤٤.

وَاعلَم أَنَّ القِياسَ أَلاَّ يُحذَفَ مِنَ الحُرُوفِ شَيءٌ وَلا يُزادَ، وَذلكَ أنهم جاؤُوا بِهذِهِ الحُروفِ اختِصارًا، وَلهذا لم يُعمِلُوا أَكثَرَها، فَإذا كانَ كَذلِكَ فَزِيادَتُها إسهابٌ، وَحَذفُها إخلالٌ وإجحافٌ بِالغَرَضِ الذي جِئتَ بِها مِن أَجلِهِ، أَلا تَرَى أَنها حُرُوفُ مَعنىً؟ وَالمَعنى يَتَعَلَّقُ بِها، فَحَذفُها يُخِلُّ بِالمَعنى، وَلِهذا المَعنى لا يُجِيزُ أَبُو الحَسَنِ: جاءَني الذي ضَرَبْتُ زَيدًا، فَيُبدِلُ مِنَ الهاءِ المحذُوفةِ، وَلا جاءَني الذي ضَرَبْتُ نَفسُهُ، فَتُؤَكِّدُ الهاءُ المحذُوفةُ؛ لأنَّ الحَذفَ / ٤١٩ مِن مَواضِعِ الاختِصارِ، وَالبَدَلُ وَالتَّوكِيدُ مِن مَوَاضِعِ الإسهابِ، فَتَضادَّ الأَمرُ فِيهِما[١]، وَقَد أَجازَ مِثلَ ذَلِكَ الزَّجّاجُ في كتابِهِ في القُرآنِ[٢]، فَإن قُلتَ: جاءَني الذي قامَ زَيدٌ، فَأُبدِلَ مِنَ المُضمَرِ في (قامَ) كانَ حَسَنًا.

وَأَمّا الواوُ التي في هذا البابِ فَالنّاسُ فِيها عَلَى ضَربَينِ: فَالشّافِعِيُّ -رَحمةُ الله عَلَيهِ- وَأَصحابُهُ، وَقِيلَ: هُوَ مَذهَبُ ثَعلَبٍ، وَقِيلَ: هُوَ مَذهَبُ الرَّبَعِيِّ[٣] أَنها لِلتَّرتِيبِ[٤]، وَمَذهَبُ النُّحاةِ وَهُوَ مَذهَبُ أَبى حَنِيفةَ -رَضِيَ اللهُ عَنهُ- أَنَّها

---

(١) انظر رأي الأخفش في الخصائص ١/ ١٢٧.

(٢) جاء ذلك في تقديره قوله تعالى: (إنْ هذانِ لَساحِرانِ) في قراءةِ ابنِ كثير ورواية حفص: نعم هذان لهما ساحران. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٣. وانظر اعتراض الفارسي عليه في الإغفال ٢/ ٤٠٨.

(٣) هو علي بن عيسى بن الفرج الربعي، أبو الحسن (ت: ٤٢٠هـ)، أخذ عن السيرافي، وأبي علي الفارسي، وكان ابن أخته، له عدد من المصنفات، انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٤٦٣، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٧، والفلاكة والمفلوكين ١١٦.

(٤) انظر رأي الشافعية في البرهان للجويني ١/ ١٣٧. والتبصرة للشيرازي ٢٣١، والإبهاج للسبكي =

لِلجَمعِ(١)، فَحُجَّةُ مَن زَعَمَ أنها لِلتَّرتِيبِ ما رُوِيَ عَن أَمِيرِ المُؤمِنِينَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ أَنَّهُ لَمَّا سمِعَ سُحيمًا(٢) يُنشِدُ:

عمـــيرةَ ودِّعْ إن تجهــزت غاديــا ... كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا(٣)

فَقالَ: لَو قَدَّمتَ الإسلامَ عَلَى الشَّيبِ لَكانَ أَولى بِكَ(٤). وَمِن ذَلكَ أَنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ لَمَّا سمِعَ رَجُلاً يقولُ: مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَد رَشَدَ، وَمَن

٣/ ٨٦٩.

وانظر النقل عن ثعلب في التبصرة للشيرازي ٢٣١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨٢، وقال في المجالس: «إذا قلت: قام زيدٌ وعمرٌو، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئت كان بمعنى التأخير، وإن شئت كان قيامهما معًا، فإذا قلت: قاما معًا كانا فيه سواءً لا غير» (مجالس ثعلب ٢/ ٤٥٤)، فكلامه يخالف النقل عنه.

أما الربعي فلم أجد من نسبه إليه.

(١) هو مذهب سيبويه، انظر: الكتاب ١/ ٤٣٧. وقال السيرافي: «وأجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين أن الواو لا توجب تقدُّمَ ما تَقَدَّمَ لفظُهُ ولا تأخيرَ ما تأخرَ لفظه». شرح السيرافي ٢/ ١٥٠ ب.

وانظر رأي الأحناف في البرهان للجويني ١/ ١٣٧، والإبهاج ٣/ ٨٦٩.

(٢) هو سحيم عبدُ بني الحسحاس وهم بطنٌ من بني أسد. كان أسود أعجميًا. شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، قال ابن سلام: كان حلو الشعر، رقيق حواشي الكلام. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٧٢، ١٨٧، والأغاني ٢٢/ ٣٢٦، والإصابة ٣/ ٢٥١ (البجاوي).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الخبر في الأغاني ٢٢/ ٣٣٠، والتبصرة في أصول الفقه ٢٣٣، والمحصول ٥١٦، والإحكام للآمدي ١/ ١٠٠.

يَعصِهِما فَقَد غَوَى، فقَالَ لَهُ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «بِئسَ الخَطِيبُ أَنتَ، قُلْ: وَمَن يَعصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَد غَوَى»(١)، فَلَو كَانَتِ الواوُ تُفيدُ الجَمعَ دُونَ التَّرتِيبِ لَكانَ قَد نهاهُ عَن شَيءٍ وَأَمَرَهُ بمثلِهِ. وَمِن ذَلِكَ أَيضًا أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ ابنَ عَبَّاسٍ: كَيفَ تُقَدِّمُ العُمرةَ عَلَى الحَجِّ وَقَد قَدَّمَ اللهُ تَعالى الحَجَّ / ٤٢٠ عَلَى العُمرةِ في كِتابِهِ العَزِيزِ فَقالَ تَعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾(٢)، فَقالَ: كَما قَدَّمَ اللهُ تَعالى الوَصِيَّةَ عَلَى الدَّينِ وَأَنتَ تُقَدِّمُ الدَّينَ عَلَى الوَصِيَّةِ، فَقالَ تَعالى: ﴿مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾(٣)؛ لأنهُم فَهِمُوا مِن تَقدِيمِ اللفظِ تَقدِيمَ المَعنى(٤)، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الواوَ تَقتَضِي التَّرتِيبَ.

وَمِن ذَلِكَ أَيضًا أَنَّ رَجُلاً لَو قالَ لامرأتِهِ التي لم يَدخُلْ بها: أَنتِ طالِقٌ وَطالِقٌ، وَقَعَتِ الأُولى دُونَ الثانِيةِ، فَلَو كانَتِ الواوُ لِلجَمْعِ دُونَ التَّرتِيبِ لَوَقَعَتِ الطَّلقَتانِ، كَما لَو قالَ لها: أَنتِ طَالِقٌ طَلقَتَينِ. وَمِن ذَلِكَ قَولُهُم: قامَت هِندٌ وَزَيدٌ، فَتُؤَنِّثُ لِتَأنِيثِ الأَوَّلِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لِلأَوَّلِ أولى.

وَحُجَّةُ مَن زَعَمَ أَنها لِلجَمعِ دُونَ التَّرتِيبِ قَولُهُ تَعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ

---

(١) أخرجه مسلم ٢/ ٥٩٤، وأحمد ٤/ ٢٥٦. باختلاف في العبارة لا يُسقِطُ الاستشهادَ به.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) النساء: ١٢.

(٤) الأثر، والتعليق عليه في: التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ٢٣٣.

وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾[١]، وَالسُّجُودُ بَعدَ الرُّكُوعِ[٢]. وَمِنهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَقَالُوا مَا[٣] هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[٤]، وَهَؤلاءِ القَومُ لم يَكُونُوا يُؤمِنُونَ بِالرَّجعةِ، وَلِهذا قالَ تَعالى عَنهُم: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾، يُرِيدُ: نحيا وَنمُوتُ. وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾[٥] وَقالَ في مَوضِعٍ آخَرَ: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾[٦]، وَالقِصَّةُ واحِدةٌ. وَمِنهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ (١٢) وَعَادٌ
وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ (١٣) وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾[٧] وَقالَ تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ ٤٢١ /
قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ (١٢) وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لْئَيْكَةِ﴾[٨]، وَقالَ تَعالى: ﴿وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا (١٦٣) وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ

---

(١) آل عمران: ٤٣.

(٢) انظر: البيان في شرح اللمع ٢٩٦.

(٣) في النسختين: إن هي، وهو وهم، اشتبه بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩]، وبقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٧].

(٤) الجاثية: ٢٤.

(٥) البقرة: ٥٨.

(٦) الأعراف: ١٦١.

(٧) ق: ١٢- ١٤.

(٨) ص: ١٢- ١٣.

نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾[١] وَمُوسَى قَبلَ دَاوُدَ بِزَمانٍ، فَكَيفَ بِسُلَيمانَ وَعِيسَى. وَمِن ذَلِكَ قَولُ الرَّاجِزِ[٢]:

ومَنهَلٍ فيه الغرابُ مَيْتُ ... سَقَيْتُ منهُ القومَ واسْتَقَيْتُ[٣]

وَإِنما هُوَ اسْتَقَى ثمَّ سَقَى. وَمِنهُ قَولُهُ[٤]:

نَعُلُّهُ مِنْ جانِبٍ وَنَنْهَلُه[٥]

وَالعَلَلُ بَعدَ النَّهَلِ. وَقالَ لَبِيدٌ:

---

(١) النساء: ١٦٣-١٦٤.

(٢) اختلف في قائله، فقيل:

أ- أبو محمد الفقعسي.

ب- العجاج.

(٣) من الرجز.

روي: (الغراب الميت)، و(الناس) بدل (القوم).

انظر: أمالي القالي ٢/ ٢٤٤، والحجة للقراء السبعة ٦/ ٢١٢ (الأول)، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٥٤٤، واللآلئ ١/ ٢٠٠-٢٠١، ٢/ ٨٦٩-٨٧٠، وشرح الفصيح للزمخشري ١/ ٣٤ (الأول)، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٢-٢٣٣، واللسان ٩/ ٢٧١ (غفف).

(٤) هو أبو النجم.

(٥) من الرجز.

روي: (من حلب) بدل (من جانب).

النهل: أول الشرب. (اللسان ١١/ ٦٩٠)، والعَلُّ، والعَلَلُ: الشربة الثانية. (اللسان ١١/ ٤٦٧).

انظر: الكنز اللغوي (كتاب الإبل للأصمعي) ١٣١، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٣٨، وشرح المفصل ٨/ ٩٢.

أُغـلِي الـسِّباءَ بِكُـلِّ أَدْكَـنَ عـاتِقٍ ... أَو جَونـةٍ قُـدِحَتْ وَفُـضَّ خِتامُهـا[(١)]

وَالمِقدَحةُ هِيَ المِغرفةُ، وَإنما تُغرَفُ الخَمرةُ بَعدَ قَلْعِ الطِّينِ. وَمِن ذَلِكَ ما رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قالَ لِرَجُلٍ: «ما تحفَظُ مِنَ القُرآنِ؟» فَقالَ: الكَثِيرَ الطَّيِّبَ، قالَ: «وَما هُوَ؟» قالَ: فَمَنْ يَعمَلْ مِثقالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. وَمَن يَعمَلْ مِثقالَ ذَرَّةٍ خَيرًا يَرَهُ، فَقالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ: «يُقدِّمُ اللهُ الخيرَ وَتُـؤَخِّرُهُ!» فَقالَ العَرَبِيُّ مُنشِدًا:

خُـذا بَطْـنَ هَرْشَـى أَو قَفاهـا فَـإنما ... كِـلا جَـانِبَي هَرشَـى لهُـنَّ طَرِيـقُ[(٢)]

---

(١) البيت من الكامل، من معلقته المشهورة.

أُغلي: أشتريه غاليًا. والسِّباء: اشتراء الخمر، لا يستعمل في غيرها. والأدكن الزق الأغبر. والعاتق: الخالصة، أو التي لم تفتح، أو التي عُتِّقت. والجونة: الخابية، المطلية بالقار. وقدحت: اغترِف منها. وختامها: طينها. (عن الديوان).

انظر: الديوان ٣١٤، والزاهر ٢/ ٢٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٨٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٣٩، وأسرار العربية ٢٦٨، وشرح المفصل ٨/ ٩٢، واللسان ٢/ ٥٥٧ (قدح)، ١٠/ ٢٣٧ (عتق)، ١٣/ ١٥٧ (دكن)، وخزانة الأدب ١١/ ٣.

(٢) البيت من الطويل.

روي صدره:

طريق قفا هرشى وآخر تحته

وروي: (صدر هرشى) و(بطن هرشى) بدل (أنف هرشى).

وهرشى: ثنية في طريق مكة قريبة من الجحفة، ولها طريقان، فكل من سلك واحدًا مِنهما أفضى به إلى موضع واحد. (عن معجم البلدان).

انظر: مصادر الخبر التالي، وزد عليها: مقاييس اللغة ١/ ١٤٧ (أنف)، ٦/ ٤٧ (هرش)، والمخصص ١٥/ ١٨١، ومعجم ما استعجم ٤/ ١٣٥١، واللآلئ ١/ ٤٣٦-٤٣٧، ومعجم البلدان ٥/ ٣٩٧.

فَلَم يُنكِرِ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ استِدلالَهُ[1].

وَمِن ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ / ٤٢٢ سمِعَ رَجُلاً يَقُولُ: ما شاءَ اللهُ وَشِئتَ، فَقالَ لَهُ عَلَيهِ السَّلامُ: «قُلْ ما شاءَ اللهُ ثمَّ شِئتَ»[2]، فَلَو كانَتِ الواوُ لِلتَّرتيبِ لم يَنقُلْهُ مِنَ الواوِ إلى (ثمَّ).

وَمِن ذَلِكَ أَنَّ رَجُلاً جاءَ إلى الحَسَنِ البَصرِيِّ يَسأَلُهُ في دَمٍ فَأجابَ، فقالَ لَهُ: قَد وَهَبتُ الدَّمَ للهِ وَلِوُجُوهِكُم، فَقالَ لَهُ الحَسَنُ: هَلاَّ قُلتَ: للهِ ثمَّ لِوُجُوهِكُم![3] فَلَو كانَتِ الواوُ لِلتَّرتِيبِ لَما نهَى عَنهُ وَأَتَى بِـ(ثُمَّ).

وَمِن ذَلِكَ قَولُ الشاعِرِ:

---

(١) لم أقف على هذا الخبر مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما ذكر عن عمر بن عبد العزيز وذكر عن الحجاج، وذكر وقد أغفل فيه السائل، كما ورد بآية الزلزلة، وبغيرها مما لا يصلح شاهدًا للمسألة، والأعرابي المسؤول هو عَقِيلُ بن عُلَّفة. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧١٤، والأغاني ١٢/ ٢٥٥، ومحاضرات الأدباء ١/ ١٧٧، والكشاف ٤/ ٢٧٦، ومعجم البلدان ٥/ ٣٩٧-٣٩٨، وتاريخ دمشق ٢٤/ ٤.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٦/ ٣٧١، والنسائي في السنن ٧/ ٦، وابن ماجه ١/ ٦٨٤.

(٣) انظر الخبرَ مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مصنف ابن أبي شيبة ٧/ ١٣٧، وسنن الدارقطني ١/ ٥١، وشعب الإيمان للبيهقي ٥/ ٣٣٦، بلفظ: «يا أيها الناس! أخلصوا أعمالكم لله عز وجل، فإن الله لا يقبل إلا ما أُخلِصَ لَهُ، ولا تقولوا: هذا لله وللرحم، فإنها للرحم وليس لله منها شيء، ولا تقولوا: هذا لله ولوجوهكم، فإنها لوجوهكم وليس لله منها شيء». وانظره مَوقوفًا على الحسن نحو لفظ المصنف في البيان والتبيين ١/ ٢٦١.

كـلا الـسيفِ والـساقِ الـذي ضُرِبَـتْ بِـهِ[1]

وَ(كِلا) إنما تُضافُ إلى اثنَينِ، فَلَو لم تكُنِ الواوُ لِلجَمعِ لَمَا جازَ ذَلِكَ فِيها.

وَمِن ذَلِكَ أَنهم يَقُولُونَ: جاءَني زَيدٌ وَعَمرٌو مَعًا، ولا يَفعَلُونَ ذَلِكَ في غَيرِها.

وَأَيضًا فَلَو قُلتَ: وَقَفتُ هَذا المُلكَ عَلَى أولادِي وَأولادِ أولادِي، كانَ وَقفًا لهُم في زَمَنٍ وَاحِدٍ، وَلَو قُلتَ: وَقَفتُ هَذا المُلكَ عَلَى أولادِي فَأولادِ أولادِي، لم يَكُنْ للثاني إلاَّ بَعدَ انقِراضِ الأَوَّلِ. وَأَيضًا فَإنهم يَقُولُونَ: زَيدٌ وَعَمرٌو قاما، فكَما أَنَّ الأَلِفَ لا تَقتَضِي تَرتِيبًا في الفاعِلِينَ، وَكَذلِكَ: جاءَ زَيدٌ وَعمرٌو، وَأَيضًا فَلَو كانَتِ الواوُ لِلتَّرتِيبِ لَوَقَعَت في جوابِ الشَّرطِ.

وَأَيضًا فإنَّ (بينًا) إنما وَقَعَتْ في الكلامِ لِتُضافَ إلى أكثَرَ مِن واحِدٍ، أو لَفظٍ دالٍّ عَلَى تَثنِيةٍ أو جمعٍ كَقَولِكَ: المالُ بَينَ الزَّيدَينِ وَالزُّيُودِ، وَتَقُولُ: / ٤٢٣ المالُ بَينَ زَيدٍ وَعَمرٍو، فَلَو كانَتِ الواوُ تَدُلُّ عَلَى التَرتِيبِ لأَضَفتَها إلى الواحِدِ، وَلَجازَ دُخُولُ الفاءِ مَعَها، فَأمَّا قَولُهُ[2]:

بِـسِقْطِ اللِّـوى بَـينَ الـدَّخُولِ فَحَوْمَـلِ[3]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو امرؤ القيس. وهو مطلع معلقته.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

قفا نبْكِ من ذِكرى حبيبٍ ومنزِلِ

سقط اللوى: منقطع الرمل. (عن شرح القصائد السبع).

فالدَّخُولُ مواضِعُ شَتّى(1). وَمِن ذَلِكَ أن (افتَعَلَ) و(تَفاعَلَ) إذا كانَ مِنِ اثنَينِ مَعطُوفٌ أَحَدُهما عَلَى الآخَرِلم يَكُنِ العاطِفُ إلاَّ الواوَ. وَأيضًا فَطَرِيقُ التحليلِ يَشهَدُ بِأنَّ الواوَ لِلجَمعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيسَ في حُرُوفِ العَطفِ ما مَعناهُ الجَمعُ إلاَّ الواوُ، وَذلِكَ أَنَّ الفاءَ لِلتَّعقِيبِ، وَ(ثمَّ) لِلمُهلَةِ، وَما بَقِيَ مِن حُرُوفِ العَطفِ لَيسَ لها مَعنى جمعٍ، فَلَو جَعَلناها لِلتَّرتِيبِ استَغنَينا عَنها وَأفقَدنا مَعنى الجَمعِ، وَجَعلنا لِمَعنىً واحِدٍ حَرفَينِ.

وَاستَدَلَّ قَومٌ أنها لَيسَتْ لِلتَّرتِيبِ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾(2)، فَقَولُهُ تَعالى: (بَعدَ ذَلِكَ) يَدُلُّ عَلَى أَنها لَيسَت لِلترتِيبِ، إذْ لَو كانَت لِلتَّرتيبِ لَما احتاجَتِ الجُملَةُ إلى (بَعدَ)(3)، وَيُفسِدُ هَذا النَّظَرَ قَولُهُ تَعالى:

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ٢٥، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٧، وشرح القصائد السبع ١٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٤١، ومعجم ما استعجم ٢/ ٥٤٨ والبحر المحيط للزركشي ٢/ ٢٦٢ ... وغيرها كثير.

(١) قال ياقوت: «الدَّخُولُ: مَوضِعٌ يشتملُ على مواضِعَ، فلو قلت: عبد الله بين الدَّخولِ، وَأنتَ تُرِيدُ: بين مواضِعِ الدخولِ، لتمَّ الكلامُ ... فَعَلى هذا قولُهُ: بَينَ الدخولِ ثم عَطَفَ بالفاءِ، وَأرادَ بينَ مواضِعِ الدخولِ وَبينَ مواضعِ حَوملٍ». (معجم البلدان ٢/ ٣٢٥-٣٢٦)

(٢) النازعات: ٢٧-٣٠.

(٣) اختلف المفسرون في البعدية، فذهب بعضهم إلى غير المعنى الظاهر لبَعْد. انظر: تفسير الطبري ٣٠/ ٤٥، ومعاني القرآن للنحاس ٦/ ٢٤٨.

﴿ثُمَّ تَابَ مِنْۢ بَعْدِهِۦ[1] وَأَصْلَحَ﴾[2]، وَ(ثمَّ) لِلمُهلةِ بِلا خِلافٍ، وَيُقالُ عَلَى هَذا إِنَّهُ لا دَلالَةَ في الجُمَلِ إذا جاءَت بَعضُها إِثرَ بَعضٍ لِما سَنَذكُرُهُ في فَصلِ (ثم)، وَقالَ بَعضُهُم: قَد يَكُونُ ذَلِكَ في الجُملةِ حُجَّةً إذا جاءَتِ / ٤٢٤ الثانيةُ مُتَعَلِّقةً بِالأُولى، فَأَمَّا قَولُ الشاعِرِ[3]:

فَكانَ سِيَّانِ أَلاَّ يَسرحوا نَعَمًا ... أو يسرِحُوهُ بها واغبرَّتِ السُّوحُ[4]

وَإِنما جَسَّرَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ وَجدَ (أَو) يَقعُ للإباحةِ، وَأَنَّكَ إذا قُلتَ: جالِسِ الفُقَهاءَ أَوِ النُّحاةَ، جازَ لِلمَأمُورِ أَن يُجالِسَهُما، فَأَقامَها فِيهِ مُقامَ الواوِ، وَبَعضُهم

---

(١) في ج: من بعد ذلك. وهو وهم.

(٢) الأنعام: ٥٤.

(٣) هو أبو ذؤيب.

(٤) البيت من البسيط.

وهو في ديوان الهذليين ملفق من بيتين، هما:

وقالَ ماشِيهِمُ سِيَّانِ سيرُكُمُ ... وأن تُقيموا بِهِ واغبرَّتِ السُّوحُ

وكانَ مِثلَينِ ألاَّ يُسرِحوا نَعَمًا ... حيثُ استرادَتْ مواشِيهِم وتسريحُ

ماشيهم: صاحب الماشية منهم. والسوح: جمع ساحة. يقول: سواء سيركم وإقامتكم فالأرض جدب كلها. واسترادت: بمعنى رادت في طلب المرعى. والتسريح: السرح. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر البيتين في: ديوان الهذليين ١/ ١٠٧-١٠٨، وشرح أشعارهم ١/ ١٢٢، وتخريجه ٣/ ١٣٧٦، وخزانة الأدب ٥/ ١٣٧. وانظر البيت ملفقًا كما أورده المصنف في الإيضاح العضدي ٢٩٥-٢٩٦، وكتاب الشعر ١/ ٣٢٣، والخصائص ١/ ٣٤٨، ٢/ ٤٦٥، والمقتصد ٢/ ٩٣٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٩٣، ٣/ ٧١، وشرح المفصل ٢/ ٨٦، ٨/ ٩١، واللسان ١٤/ ٤١٢ (سوا)، والبحر المحيط ٧/ ٣٦٨، ومغني اللبيب ٨٩.

يُنشدهُ: ويُسْرِحُوهُ[١]، وَبَعضُهُم يجعَلُ (أَو) نائبةً عَنِ الواوِ[٢]، وَتَقُولُ: قامَ زَيدٌ قامَ أمسِ وَلم يَقعُدْ، وَلَو قُلتَ: زَيدٌ قامَ أمسِ وَيَقعُد، لم يجُز.

قال أبو الفتح: «وَمَعنى الفاءِ التَّفَرُّقُ عَلَى مُواصَلةٍ، أَي إِنَّ الثانيَ[٣] يَتبَعُ الأَوَّلَ بِلا مُهلةٍ»[٤].

قالَ سعيدٌ: الفاءُ تَكُونُ أَصلاً وَبَدَلاً وَمُتبِعةً وَزائدةً.

فَالأَصلُ تَكُونُ فاءً وَعَينًا وَلامًا، وذَلكَ نحوُ: فَصْل وَصِفْر وَصَرْف.

وَالبَدَلُ قَولهُم: جَدَفٌ في جَدَثٍ، لِقَولِهِم في جمعِهِ: أَجداثٌ.

وَمُتبِعةٌ عَلَى ضَربَينِ: مُتبِعةٌ عاطِفةٌ، وَمُتبِعةٌ غَيرُ عاطِفةٍ؛ فَالمُتبِعةُ العاطِفةُ نحوُ قَولِكَ: قامَ زَيدٌ فَعمرٌو، وَالفاءُ هُنا تُوجِبُ أَنَّ الثانيَ بَعدَ الأَوَّلِ بِلا مُهلةٍ. وَقولُهُ: «وَمعناها التَّفَرُّقُ عَلَى مُواصَلةٍ» هُوَكلامُ الزَّجّاجِ[٥]، كَذا حَكاهُ عُثمانُ في بَعضِ

---

(١) لم أجد هذه الرواية، وقال ابن سيده: «وإنما حمل أبا ذؤيب على أن قال أو يَسْرَحُوه بها كراهيةُ الخَبْن في مُسْتَفْعِلن، ألا ترى أنه لو قال: ويَسْرَحُوه لكان الجزء مخبونًا» (المحكم (٨/ ٦٤٠ هنداوي)، وانظر: اللسان ١٤/ ٤١٢ (سوا).

(٢) ذهب إلى ذلك الرماني كما في البيان في شرح اللمع ٣٠٢. وجواز مجيء (أو) بمعنى الواو مذهب الكوفيين. انظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٨، واللباب ١/ ٤٢٤.

(٣) في اللمع: أي الثاني.

(٤) اللمع ٩١.

(٥) انظر نسبة هذا القول للزجاج في: البديع ١/ ٢/ ٣٥٨، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٧٧٨-٧٧٩.

كُتُبِهِ[١] ثمَّ قالَ: «وَقَد أجادَ العِبارةَ عَنها»، أي: لَيسَتْ حالُها كَحالِ الواوِ التي ما عُطِف بِها مَعَ ما قَبلَها بمنزِلةِ ما جُمِعَ في لَفظٍ وَاحِدٍ. / ٤٢٥ وَقولُهُ: «عَلَى مُواصلةٍ» أي: لِما فِيها مِن قُوَّةِ الإتباعِ، وَأنَّهُ لا مُهلةَ فِيها، يُؤَكِّدُ ذَلِكَ عِندَكَ هُوَ[٢] أَنَّ الشَّيءَ إذا دَنا مِنَ الشَّيءِ فَقَد يجرِي مَجرَى ما هُو حادِثٌ في وَقتِهِ، وَإن كانَ بَعدَهُ، وَذَلِكَ كَقَولِ العَرَبِيِّ: أَشكُرُهُ إذا أعطانِي، وَهُوَ لم يَشكُرْهُ وَقتَ العَطِيَّةِ، وَإنما شَكَرَهُ عُقَيبَ ذَلِكَ، وَقَولُهُ[٣]:

لَمَّا أَتاني ابنُ عُمَيرٍ راغبًا … أَعْطَيْتُهُ عَيْساءَ مِنها فَبَرِقْ[٤]

فَ(لَمَّا) مَنصُوبةُ الموضِعِ بِـ(أعطَيتُ)، وَلم يُعطِهِ حِينَ إتيانِهِ راغِبًا، وَإنما أعطاهُ

---

(١) لم أقف على هذا، وإنما نقل هذا الزركشي فقال عن الفاء: «...ولهذا قال المحقِّقُونَ منهم إنَّ معناهَا التَّفَرُّقُ على مُوَاصَلَةٍ، وهذه العبارةُ تُحكَى عن الزجاجِ وأخذَها ابنُ جني في لُمَعِهِ» (البحر المحيط للزركشي ٢/ ٢٦١).

(٢) كذا في ج، والنص ساقط من د. ولا وجه لوجود (هو)، ففاعل يؤكد هو المصدر المؤول.

(٣) نسبه ابن السِّكيت إلى العُقَيلي، ونسبه التبريزي إلى الأعور بن براء الكلابي، كلاب بن مرة.

(٤) البيت من الرجز.

العيساء صفة للناقة. والعيَس: البياض المشرب شقرة. (اللسان (عيس) ٦/ ١٥٢). وبرق بصره: تلألأ من شدة العجب أو الذهول. (عن المقاييس).

انظر: العين ٥/ ١٥٦ (برق)، وإصلاح المنطق ٤٥، ١٩٣، وتفسير الطبري ٢٩/ ١٧٩، والحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه ٣٥٧، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٤٦٧، ومقاييس اللغة ١/ ٢٢٤ (برق)، والمخصص ١/ ١٠٧، وتهذيب إصلاح المنطق ١/ ١٥٠.

عُقَيبَهُ، فَأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾(١)، وَقَولُهُ تَعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾(٢)، وَقَولُهُ تَعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾(٣) فَالتَّقدِيرُ في الآيةِ الأُولى: وَإذا أَرَدْتَ قِراءةَ القُرآنِ فَاستَعِذْ بِاللهِ، فَاكتَفَى بِالمُسَبَّبِ عَنِ السَّبَبِ، فَالمُسَبَّبُ القِراءَةُ وَالسَّبَبُ الإِرادةُ، وَمِثلُهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾(٤) مَعناهُ: فَضَرَبَ فَانفَجَرَتْ، وَالوَجهُ الآخَرُ أن يَكُونَ عَلَى التَّقدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَمِثلُهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾(٥)، التَّقدِيرُ: ما إنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِها العُصبةُ، وَمِنهُ قَولُهُ(٦):

وإني مَتى ما أَدْعُ بِاسمِكَ لا تُجِبْ ... وكُنتَ جَدِيرًا أنْ تُجِيبَ فَتَسْمَعا(٧)

---

(١) النحل: ٩٨.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) الأعراف: ٤.

(٤) البقرة: ٦٠.

(٥) القصص: ٧٦.

(٦) هو متمّم بن نويرة.

(٧) البيت من الطويل.

روي: (لم تجب) بدل (لا تجب)، و(حريًّا) بدل (جديرًا). وروايته في جميع مصادره: أن تجيب وتُسمِعا، العطف بالواو، والفعل مضارع (أسمَعَ)، وقال الأنباري: «ويروَى: أن تُجيبَ وتَسمَعا، والمعنى فيه التقديم، أن تسمَعَ وتُجيب. قال الأصمعي: لو كان على هذه الرواية: فتَسمَعا، على أنَّ الفاء في المعنى

=

/ ٤٢٦ أي: أن تَسمَعَ فتُجِيبَ، قالَ الشاعِرُ(١):

صَبَّحْتهم بِكلابِ الغَوْثِ يُؤسِدُها   مُستَوْضِحِينَ يَرَونَ العَينَ كالأثَرِ(٢)

أي: يَرَونَ الأثَرَ كالعَينِ.

وَقِيلَ: إنَّ كُلَّ فِعلَينِ تَقارَبا في المَعنى جازَ تَقدِيمُ أيِّهما شِئتَ.

وَأمَّا الآيةُ الثالِثةُ فَقِيلَ: إنَّ الهلاكَ واقِعٌ بِبَعضِ القَومِ، فَيَكُونُ التَّقدِيرُ: وَكَم مِن قَريةٍ أهلكْنا بَعضَها، فَجاءَها بَأسُنا فَأهلكنا الجَمِيعَ(٣)، وَقَرِيبٌ مِن هَذا في (أو) قَولُ الشاعِرِ(٤):

لِتُجيب كانَ أحسن».

انظر: المفضليات ٢٦٧، وشرحها للأنباري ٢/ ٧٣، والشعر والشعراء ١/ ٣٢٦، والعقد الفريد ٣/ ٢٦٤، وشرح اختيارات المفضل ٣/ ١١٧٦، والقرط على الكامل ٢٠٠، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥٥ ب.

(١) هو الراعي النميري.

(٢) البيت من البسيط.

روي: (وصبَّحتهُ كلابُ) و(صبَّحته كلاب) بدل (صبَّحتهم بكلاب). و(مستوضحون) بالرفع.

يؤسِدُها: يُهيِّجها ويغريها بالصيد. ومستوضحون: ينظرون هل يرون شيئًا. يعني صيادين. (عن المعاني الكبير).

انظر: ديوان الراعي ١٥٣، والمعاني الكبير ٢/ ٧٤٢، ٣/ ١١٩٣، وتأويل مشكل القرآن ١٩٦، وأمالي المرتضى ١/ ٢١٦، وضرائر الشعر ٢٦٧.

(٣) انظر هذا القول غير منسوب في: تفسير القرطبي ٩/ ١٥٣، وفتح القدير ٢/ ٢١٤.

(٤) هو الأخطل.

وَنُعْــزِزْ أُناسًــا عِــزَّةً يَكرَهُونَهــا ... فَنَحيــا كِرامًــا أو نمُــوتُ فَنُقتَــلُ[(١)]

فَالموتُ هُنا مُتقارِبةٌ أَسبابُهُ، وَمِثلُهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾[(٢)]، أي: أَسبابُهُ.

وَالمُتبِعةُ غَيرُ العاطِفةِ هِيَ التي تَأتي في جوابِ الشَّرطِ إذا وَقَعَ جملةً مِن مُبتدإٍ وَخَبرٍ، أو أمرٍ وَنحوِهِ، نحوُ: إن جِئتَني فَأَنتَ مُكرَمٌ، وَذلِكَ أنهم رَبَطُوا الجُملةَ بِالجُملةِ بِالفاءِ؛ لأنها للإتباعِ بِلا مُهلةٍ، وَحُكمُ الجزاءِ أن يَكُونَ واقِعًا بِالشَّرطِ[(٣)] يَتلُوهُ بِلا مُهلةٍ.

وَكذلِكَ الفاءُ في جَوابِ (أَمَّا) لَيسَتْ لِلعَطفِ، وَإنما هِيَ لِلإتباعِ؛ لأنَّ في (أَمَّا) مَعنى الشَّرطِ، وَإن كانَ حُكمُ الفاءِ أَن تَلِيَ الجُملةَ، لَكن قَدَّمُوا أَحَدَ الجُزأَينِ تحسِينًا؛ لِكَيلا يَلِي (إمَّا)[(٤)].

---

(١) البيت من الطويل.

رواية البيت في مصادره إلا التذييل والتكميل: ونَعْزُزْ أناسًا عَزَّةً. وروي: (جميعًا) بدل (كرامًا)، وفي العين (فنعذرا) بدل (فنقتلُ) والبيت من قصيدة لامية مضمومة.

نعررهم: تقع بهم وقعة منكرة. العر: أن تعرَّ الإنسان بيا يكره. (عن الديوان).

انظر: شعر الأخطل ٣٣، والعين ١/ ٨٥، وغريب الحديث لابن سلام ٤/ ١٨، وتهذيب اللغة ١/ ١٠١ (عر)، واللسان ٤/ ٥٥٨ (عرر)، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥٥ ب.

(٢) إبراهيم: ١٧.

(٣) لعل الصواب: بعد الشرط.

(٤) في د: لكيلا تلي (إمّا) الفاء.

وَمِن ذَلِكَ ما ذَكَرَهُ سِيبويهِ مِن قَولِهِم: أَخَذتُهُ بِدِرهَمٍ فَصاعِدًا[(١)]، لم يَستَحسِنِ الواوَ هُنا؛ لأنَّ المَعنى في أشياءَ مُتَعَدِّدةٍ تَتَرَتَّبُ / ٤٢٧ وَكانَ شَرْيُ أَوَّلِها بِدِرهَمٍ، ثمَّ زَادَ عَلَى ذَلِكَ في الشِّراءِ الثاني فَقَدَّرَهُ بِقَولِكَ: فَزادَ الثَّمَنُ صاعِدًا، وَلا تحسُنُ (ثمَّ) حُسْنَ الفاءِ. وَلَيسَ في الكَلامِ حَرفُ عَطفٍ يَعمَلُ ما بَعدَهُ فِيما قَبلَهُ إلاَّ الفاءَ التي في (أمَّا)، وَالتي في الأَمرِ في قَولِكَ: بِزَيدٍ فَامرُرْ.

وَأمَّا الزائدةُ فَقَولُ الشاعِرِ[(٢)]:

لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ... وإذا هَلَكْتُ فَعِندَ ذلك فاجْزَعِي[(٣)]

وَمِنهُ قَولُهُ فِيما رَوَاهُ الأَخفَشُ: زَيدٌ فَوَجَدَ[(٤)]، يُرِيدُ: وَجَدَ، ومن ذلك

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٠.

(٢) هو النمر بن تولب.

(٣) البيت من الكامل.

روي: (إن منفِسٌ) بالرفع.

والمنفِس: النفيس. (عن اللسان).

الشاهد فيه: كون إحدى الفاءين زائدة في قوله: (فعند ذلك فاجزعي)؛ لأن إذا لا تقتضي جوابين.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٧٥، والكتاب ١/ ١٣٤، والمقتضب ٢/ ٧٦، والكامل ٣/ ١٢٢٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٠٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٠، والأزهية ٢٤٨، واللآلئ ١/ ٤٦٨، والمفصل ٧٣، واللباب ١/ ٤٢٢، واللسان ٦/ ٢٣٨ (نفس)، ومغني اللبيب ٥٢٧، وشرح شواهده ١/ ٤٧٢.

(٤) حكاها في المعاني: بلفظ: أخوك فَوجد. انظر: معاني القرآن ١/ ٣٠٦، وحكاها عنه الفارسي بهذا اللفظ في البغداديات ٣٠٩.

قولُهُ[١]:

يمـوتُ أنــاسٌ أو يَـشِيبُ فتـاهُمُ وَيحْـدُثُ نـاسٌ وَالـصَّغِيرُ فَيَكْـبرُ[٢]

وَقالَ أَبُو كَبِيرٍ:

فَرَأَيْــتُ مــا فِيــهِ فَــثُمَّ رُزِئْتُــهُ فَلَبِثْت بَعْـدَكَ غَـيرَ رَاضٍ مَعْمَرِي[٣]

أَي: ثُمَّ، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ:

أراني إذا مـا بِـتُّ بِـتُّ علـى هَـوًى فـثُمَّ إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غادِيـا[٤]

وَبعضُ النُّحاةِ يجعَلُ (ثمَّ) زائدةً[٥] احترامًا لِلتَّقدِيمِ، وأنشدوا[٦]:

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: زيادة الفاء في قوله: (فيكبر)، والتقدير: والصغير يكبر.

انظر: ضرائر الشعر ٧٣، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٥٣، وتذكرة النحاة ٤٦، والبحر المحيط ٣/ ٢٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩١، ١١/ ٦١، والدرر اللوامع ٦/ ٨٩.

(٣) البيت من الكامل. روي صدره:

ثمَّ انصرفْتَ ولم أبثَّك حيبتي

فلا شاهد فيه على هذه الرواية. وروي: (راضي المعمر) بدل (راضٍ معمري).

رأيت ما فيه: أي من خصال الخير. والمعمر: العمُر. والرزيئة: المصيبة، أي: أصبت به. (عن ديوان الهذليين). انظر: ديوان الهذليين ٢/ ١٠٢، وشرح أشعارهم ٣/ ١٠٨٢، وجمهرة اللغة ٢/ ٣٨٧، وضرائر الشعر ٧٣، واللسان ٤/ ٦٠٤ (عمر)، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩١، ١١/ ٦١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ممن حكم بزيادتها في هذا البيت: ابن الشجري في أماليه ٣/ ٩٠.

(٦) لم أقف على قائله.

لمـــا رأى بِيَـــدٍ عَظِـــيمٍ جِرْمُهـــا فَتركْـتُ ضَـاحي كَفِّـهِ يَتَذَبْـذَبُ(١)

وَقالَ الفَرَّاءُ: إذا كانَ الفِعلانِ يَقَعانِ مَعًا جازَ أن تُقَدِّمَ أَيَّهما شِئتَ، تَقُولُ: أَعطَيتَني فَأَحسنْتَ، وَأَحسَنْتَ فَأَعطَيتَنِي، فَلا فَرقَ بَينَهُما، وَلَيسَ هُنا فِعلانِ مُختَلِفانِ، بَل كِلاهما وَاحِدٌ(٢)، وَقَد رُدَّ عَلَيهِ / ٤٢٨ بِقَولِهِم: أَعطَيتَ فَأَجزَأتَ، وَمَشَيتَ فَأَسرَعْتَ، وَلَو عَكَسْتَ لم يحسُنْ. وَقَد فُصِلَ بَينَهُما بِشَيءٍ غَيرِ مَرضِيٍّ فَتَرَكنا ذِكرَهُ.

قالَ أَبو الفتحِ: «وَمَعنى (ثمَّ) المُهلَةُ وَالتَّراخِي، تَقُولُ: قامَ زَيدٌ ثمَّ عَمرٌو، أَي: بَينَهُما مُهلَةٌ»(٣).

قالَ سَعيدٌ: (ثمَّ) لِلتَّرتِيبِ بِمُهلَةٍ، وَكانَ ابنُ دُرُسْتَويهِ يَقُولُ فِيها قَولاً غَيرَ مَرْضِيٍّ، وَهُوَ أَنَّهُ جَعَلَ الثاءَ بَدَلاً مِنَ الفاءِ، وَالفاءُ بَدَلٌ مِنَ الواوِ لِتقارُبِ

---

(١) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (لمَّا اتَّقى) بدل (لما رأى).

قال البغدادي: والجُرم: الذنب، كذا رأيته مضبوطًا في سر الصناعة في نسخة صحيحة الضبط. وضُبِط بكسر الجيم، بمعنى الجسد. ويتذبذب: يتحرك، يذهب ويجيء.

الشاهد فيه: دخول الفاء زائدة في قوله: (فتركت).

انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٩، والأزهية ٢٤٨، والبحر المحيط ٣/ ٢٤، ومغني اللبيب ٢٢٠، وشرح أبياته ٤/ ٥٤.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ٣٧١.

(٣) اللمع ٩٢.

المَخرَجِ(١)، وَيجعَلُ أَصلَ الحُرُوفِ الواوَ(٢).

وَممَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ لَيسَ في (ثمَّ) مَعنى الفاءِ أَنَّهُم لم يُوقِعُوها في جوابِ الشَّرطِ.

وَهِيَ تَقَعُ لِلمُهلَةِ إذا وَقَعَت مَعَ المُفرداتِ، وَأَمَّا في الجُمَلِ فلا يَلزَمُ ذَلِكَ فِيها، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾(٣)، وَقالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ ١٢ فَكُّ رَقَبَةٍ ١٣ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ١٥ أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٖ ١٦ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوۡاْ [بِٱلصَّبۡرِ](٤)﴾(٥)، وَقالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾(٦)، قِيلَ: يَعني دَاوَمَ عَلَى التَّوبةِ(٧)، كَما قالَ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾(٨)، وَقالَ: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ ...﴾(٩) إلى

---

(١) نقل هذا التعليل الزركشي في البحر المحيط ٢/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) انظر: توجيه اللمع ٢٨٣، وشرح المفصل ٨/ ٨٩.

(٣) الانفطار: ١٧- ١٨.

(٤) في د.

(٥) البلد: ١٢- ١٧.

(٦) طه: ٨٢.

(٧) قال الزجاج: «ثم اهتدى: ثم أقام على إيمانه». (معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٧٠).

(٨) الفاتحة: ٦.

(٩) الأنعام: ١٥١.

قولـــــه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1] ثـــمَّ قـــالَ: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[2] وَمُوسَى أُوتِيَ الكِتابَ قَبلَ محمَّدٍ عَلَيهِ السَّلامُ، قُلْ تَقدِيرُهُ[3]: يا محمدُ / ٤٢٩ ثمَّ آتينا[4]، وَقِيلَ: إنَّ (ثمَّ) بمعنى الواوِ[5]، وَقالَ الشاعِرُ[6]:

قُـلْ لِمَـنْ سَـادَ ثـمَّ سـادَ أَبُـوهُ ... ثـمَّ قَـدْ سـادَ قَبْـلَ ذَلِـكَ جَـدُّهْ[7]

---

(١) الأنعام: ١٥٣.

(٢) الأنعام: ١٥٤.

(٣) هكذا في ج، والنص ساقط من د. ولعل الصواب: تقديره: قل يا محمد. كما في تفسير الطبري.

(٤) قال الطبري: «يعني جل ثناؤه بقوله: (ثم آتينا موسى الكتاب): ثمَّ قُل بَعدَ ذَلكَ يا محمدُ آتى رَبُّكَ مُوسى الكتابَ، فَتَرَكَ ذِكرَ (قُل) إذ كان قد تقدم في أول القصة ما يدل على أنه مراد فيها، وذلك قوله: (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم) فَقَصَّ ما حرَّمَ عَلَيهم وَأَحلَّ ثم قالَ: ثمَّ قُل آتينا موسى...» (تفسير الطبري ٨/ ٨٩).

(٥) انظر: الفصول في الأصول للجصاص ١/ ٩١، وأحكام القرآن له ١/ ٣٨٨.

(٦) هو أبو نواس.

(٧) البيت من الخفيف.

روي: إنَّ من ساد... وروي عجزه:

قَبلَهُ ثمَّ قبل ذلك جده

انظر: ديوان أبي نواس ٤٩٣، وتفسير الثعلبي ٤/ ٢٠٥، ٨/ ١٤٦، والمنخول للغزالي ٨٧، وتفسير ابن عطية ٤/ ٥١٩، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٣١٦، ورصف المباني ٢٥٠، والجنى الداني ٤٢٨، ومغني اللبيب ١٥٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٨٨، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧.

وَالصَّوابُ أَنَّ (ثُمَّ) لا تَقتَضِي التَّرتِيبَ في الجُمَلِ، وَإنما تَقتَضِي المُهلَةَ في المُفرداتِ، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ﴾[1]، وَلا شَكَّ أَنَّ أَمرَهُ لِلمَلائكةِ قَبلَ خَلقِهِم وَتَصويرِهِم.

وَقالَ الأَخفَشُ: (ثمَّ) بمعنى الواوِ[2]، كَما قالَ[3]:

سَأَلْتُ رَبِيعَةَ مَنْ خَيرُها ... أَبا ثُمَّ أُمّا فَقالَتْ لِمَهْ[4]

وَمِن ذَلِكَ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[5] وَالتَّقدِيرُ: فَتَحرِيرُ رَقَبةٍ ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قَالُوا، هَذا قَولُ الأَخفَشِ[6]، وَمِثلُهُ: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾[7] تَقدِيرُهُ: فَانظُرْ

---

(١) الأعراف: ١١.

(٢) رأي الأخفش في الجنى الداني ٤٢٧، وبه وجَّهَ بيت أبي نواس. انظر: خزانة الأدب ١١/ ٣٩.

(٣) هو الأقيشر الأسدي.

(٤) البيت من المتقارب.

في ج: (له) بدل (لِمَهْ)، والبيت ساقط من د. والتصويب من مصادر البيت. وقد روي: (شرها) بدل (خيرها) و(فقالوا) بدل (فقالت).

الشاهد فيه: أما ثم أما، والمعنى: أبًا وأمًّا.

انظر: ديوان الأقيشر ١١٥، تفسير الطبري ١١/ ٣٢٢ (شاكر)، والصاحبي ٣١٥، والأغاني ١١/ ٢٥٠، وتفسير الثعلبي ٤/ ٢١٨، ونهاية الأرب ٤/ ٥٢.

(٥) المجادلة: ٣.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢/ ٧٠٥.

(٧) النمل: ٢٨.

ماذا يَرجِعُونَ ثمَّ تَوَلَّ عَنهُم.

وَقِيلَ: (ثمَّ) [لا][(١)] تكُونُ لِلتَّرتيبِ في الجُملِ، وَإنما تكُونُ في الآحادِ كما تَقدَّمَ.

وَقَد جاءَت مَعاني الأحرُفِ الثلاثةِ في آيةٍ وَاحِدةٍ وَهِيَ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَالَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠ وَالَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾[(٢)]، وَلَيسَ لِلطَّعمِ وَالسَّقيِ تَرتيبٌ، وَالشِّفاءُ عُقَيبَ السَّقَمِ، وَالإحياءُ بَعدَ المَوتِ بِزمانٍ.

وَجَوَّزَ الأخفَشُ أن تكُونَ (ثمَّ) في قَولِهِ تَعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ [وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ][(٣)] ثُمَّ تَابَ

---

(١) سقط من ج، والنص ساقط من د. ولعل الصواب ما أثبتُّ، قال ابن فارس:«وقوله جل ثناؤه: ﴿خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢]، وقد كان قضى الأجل، فمعناه: أُخبركم أنّي خلقتُهُ من طينٍ، ثمَّ أُخبرُكم أنّي قضيتُ الأجلَ، كما تقول: كلمتُكَ اليومَ ثمَّ كلمتُكَ أمسِ، أي: إني أُخبرُك بذلك، ثمَّ أُخبرُك بهذا. وهذا يكونُ في الجمل، فأمَّا في عطفِ الاسمِ على الاسمِ، والفعب على الفعب، فلا يكونُ إلاَّ مُرتَّبًا أحدُهما بعدَ الآخر». (الصاحبي ٢١٦). وقال المالقي: «والأظهر في الجمل الانفصالُ في المراد إلا حيث يدل الدليل على أن مقصود الكلام واحد». (رصف المباني ٢٥١)، ونقله المرادي في الجنى الداني ٤٣٢.

(٢) الشعراء: ٧٩-٨١.

(٣) في د.

عَلَيْهِمْ ﴾[١] زائدة[٢].

وَاعلَمْ أَنَّ / ٤٣٠ الهمزة تَدخُلُ عَلَى الواوِ وَالفاءِ وَ(ثمَّ)، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا﴾[٣]، وَقالَ تَعالى: ﴿أَفَأَنتَ تَهۡدِي [ٱلۡعُمۡيَ][٤]﴾[٥]، وَقالَ: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ[٦]﴾[٧]. وَهَذهِ الحُرُوفُ كُلُّها تَدخُلُ عَلَى (هَل)، كَقولِهِ تَعالى: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[٨]، وَذلِكَ أَنَّ الهَمزةَ تَدخُلُ في الإيجابِ في قَولِهِ[٩]:

أَطَرَبًا وَأَنتَ قِنَّسْرِيٌّ[١٠]

---

(١) التوبة: ١١٨.

(٢) لم أقف على هذا القول منسوبًا للأخفش، وإنما هو بغير نسبة في الصاحبي ٢١٦.

(٣) البقرة: ١٠٠.

(٤) في د.

(٥) يونس: ٤٣.

(٦) في ج، د: أثم إذا جاءتهم، وهو وهم فليس في القرآن إلا هذه الآية.

(٧) يونس: ٥١.

(٨) المائدة: ٩١.

(٩) هو العجاج.

(١٠) من الرجز.

القِنَّسْرِيُّ: الكبير المسن. (عن شرح أبيات سيبويه).

انظر: ديوان العجاج ٣١٠، والكتاب ١/٣٣٨، والمقتضب ٣/٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩، وجمهرة اللغة ٢/١١٥١ (بعلبكي)، والإيضاح العضدي ٣٠٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/١٨١٨، والمخصص ١/ ٤٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٠، وشرح شواهد الإيضاح =

فَلَم يُستَقبَحْ أَن تَكُونَ هَذِهِ الحُرُوفُ بَعدَها، بخلافِ (هَل)؛ لأنَّ الهمزةَ إذا اجتَمَعَت مَعَ (هَل) دَخَلَت عَلَيها كَما دَخَلَتْ حُرُوفُ العَطفِ عَلَيها.

قالَ أبو الفتحِ: «وَمَعنى (أَو) الشكُّ، تَقُولُ: قامَ زَيدٌ أَو عَمرٌو، وَتَكُونُ تخييرًا، تَقُولُ: اضرِبْ زَيدًا أَو عَمرًا، أَي أَحَدَهما، وَتَكُونُ إباحةً، كَقَولِكَ: جالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابنَ سِيرِينَ، أَي: قَد أَبحتُكَ مجالَسةَ هَذا الضَّربِ مِنَ النَّاسِ، وَأَينَ وَقَعَتْ (أَو) فَهِيَ لأَحَدِ شَيئَينِ»[1].

قالَ سَعيدٌ: (أَو) تَقَعُ في الكلامِ عَلَى أَربعةِ أَضرُبٍ:

أَحَدُها: أَن تَكُونَ لِلشَّكِّ، كَقَولِكَ: جاءَني زَيدٌ أَو عَمرٌو، فَيَجُوزُ في هَذا أَن يَكُونَ الكلامُ مَضَى صَدرُهُ عَلَى الإخبارِ، ثمَّ جِئتَ بِأَو فَسارَ الشَّكُّ مِنَ الثاني إلى الأَوَّلِ، وَهَذا إنما يَكُونُ في الخَبَرِ أَوِ الاستِخبارِ، وَكَذلِكَ الإبهامُ، وَيجُوزُ أَن يَكُونَ صَدرُ الكلامِ مَضَى عَلَى الشَّكِّ، فَيَنتَخِلُ[2] في اليَدِ مِنهُما مَعنى أَحَدِهما.

الثاني: أَن تَكُونَ لِلتَّخييرِ، وَهَذا البابُ أَصلُهُ أَن يَكُونَ في الأَمرِ أَوِ النَّهيِ فِيما يَكُونُ محظُورًا عَلَى الإنسانِ، فإذا / ٤٣١ خَيَّرَهُ أَطاعَهُ في أَحَدِهما، وَبَقِيَ الآخَرُ عَلَى حَظرِهِ، كَقَولِكَ: خُذْ مِن مالي عَشَرةَ دراهِمَ أَو دِينارًا، فَمالُكَ محظُورٌ عَلَى غَيرِكَ مِلكُهُ، فَلَمَّا أَمَرتَهُ بِالأَخذِ حَلَّ وَاحِدٌ مِنهما بِغَيرِ عَينِهِ، وَبَقِيَ الحظرُ في الآخَرِ

٢٤٧، وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٤.

(١) اللمع ٩٢.

(٢) ينتخل: يصفو. انظر: اللسان ١١/ ٦٥١ (نخل).

عَلَى ما كانَ عَلَيهِ، فَإذا[١] نَهَيتَهُ فَقُلْتَ: لا تَأخُذْ مِن مالي عَشَرَةَ دَراهِمَ أو دِينارًا، فَالنَّهيُ يَتَناوَلُ حَظرَ ما جَعَلَ حَلالاً لَهُ بِالأمرِ، وَبَقِيَ الآخَرُ عَلَى حُرْمِهِ أَوَّلاً وَآخِرًا، وَقَولُهُ[٢]:

حَتى خَضَبْتُ بِما تَحَدَّرَ مِن دَمِي　　　أَكْنافَ سَرْجِي أو عِنانَ لِجامِي[٣]

لَيسَتْ (أو) لِلشَّكِّ، إنما هِيَ التي يُرادُ بِها أَحَدُ الأَمرَينِ عَلَى مَعنى التَّعاقُبِ[٤]، كَما تَقُولُ لِلرَّجُلِ: ما كانَ طَعامُكَ؟ فَيَقُولُ: الحِنطَةُ أَوِ الأَرُزُّ، أي: أَحَدُ هَذَينِ، عَلَى أن يَكُونَ كُلُّ واحِدٍ مِنهُما بَدَلاً مِن صاحِبِهِ.

وَالثالِثُ: أن يَكُونَ فِيها مَعنى الإباحةِ، وَذَلِكَ أن يَكُونَ أَيضًا في الأَمرِ وَالنَّهيِ، فَيُقارِبُ مَعنى الواوِ في أَحَدِ الأَقسامِ وَبابُها لم تَخرُجْ عَنهُ، وَإنما حَصَلَ ما حَصَلَ فِيها بِقَرِينةٍ أُخرَى، وَمِثالُهُ أن تَقُولَ لَهُ: البَسْ مِن مالِكَ قَمِيصًا أو جُبَّةً، فإن لَبِسَ أَحَدَهما فَقَد عَمِلَ بمُقتَضَى (أو)؛ لأنَّ مَعناها أن يَكُونَ لأحَدِ الشَّيئَينِ، فَإن لَبِسَهُما جميعًا فَقَد امتَثَلَ الأَمرَ مِنكَ وَفَعَلَهُ الآخَرُ مِنهُما، لأجلِ أَنَّهُ مالِكُهُ، وَمُلكُهُ لا يحظَرُ عَلَيهِ بِغَيرِ عِلَّةٍ، وَلَو كانَتِ الواوُ مَكانَ (أو) وَفَعَلَ أَحَدَهما كانَ

(١) في ج: فإذ.

(٢) هو قطري بن الفجاءة.

(٣) البيت من الكامل.

انظر: شعر الخوارج ١١٢، وأمالي القالي ٢/ ١٩٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٣٧، وزهر الآداب ٢/ ١٠٢٨، واللآلئ ٢/ ٨٠٦، والحماسة البصرية ١/ ١٢٦، وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٠.

(٤) أي هذا مرة وذاك أخرى.

مُخالِفًا أمرَهُ، / ٤٣٢ وَكَذلِكَ لَو قُلتَ: جالِسِ النُّحاةَ أَوِ الفُقهاءَ، عَلَى ما سَبَقَ في الإباحةِ، وَلَو قُلتَ لَهُ: لا تخالِطِ الجُهَلاءَ أَو الشراةَ، فَخالطَ أَحَدَهما كانَ عاصِيًا لِلنَّهيِّ، كَمَا أَنَّهُ لَو خالَطَ القَبيلَ الأَوَّلَ كانَ طائعًا في الأمرِ بمُقتَضَى (أو)، وَلَو خالَطَهُما جميعًا كانَ عاصِيًا، كَمَا أَنَّهُ لَو خالَطَ القَبيلَينِ الأَوَّلَينِ كانَ طائعًا في الأَمرِ عَلَى الأَصلِ الأَوَّلِ، وَمِثلُهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1]، فَإِنَّهُ لا يجُوزُ لَهُ طاعةُ أَحَدِهما؛ لأنَّ التَّقدِيرَ: لا تُطِعْ أَحَدَ هَذَينِ الصِّنفَينِ، وَإن لم يَكُنْ هَذا الذي[2] داخِلاً عَلَى أَمرٍ بِطاعةِ أَحَدِ القِسمَينِ في المَعنى وَلَكِنَّهُ عَلَى تَقدِيرِ ذَلِكَ مِنَ الكُفَّارِ لَهُ.

وَتَقُولُ: لأضرِبَنَّهُ ذَهَبَ أَو مَكَثَ، عَلَى تَقدِيرِ الحالِ، وَلا تُفرِدِ الفِعلَ؛ لأنَّ بِالتَّكرِيرِ أَفادَ الشَّرطَ إفادةُ الحالِ، وَلا يَقَعُ مَوقِعَهُ فِعلُ المُستَقبَلِ؛ لأنَّهُ لا يحتاجُ إلى تَكريرٍ، فَإذا دَخَلَتِ الهَمزةُ جِئتَ بِـ(أَمْ).

وَالرابعُ: أَن تَكُونَ لِلإبهامِ، وَذَلِكَ إذا صَدَرَتْ مِنَ البارِي سُبحانَهُ وَتَعالى، أَو ممَّن يُرِيدُ أَن يُبْهِمَ، كقَولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[3]، وَكَقولِهِ تَعالى: ﴿كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ[4] أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[5]، وَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ

---

(١) الإنسان: ٢٤.

(٢) كذا في ج، والنص ساقط من د. وأرى أن (الذي) زائدة.

(٣) الصافات: ١٤٧.

(٤) في ج: بالبصر. وهو وهم.

(٥) النحل: ٧٧.

أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةً ﴾[١].

فَفِي الآيةِ الأُولى خمسةُ أقوالٍ[٢]: مِنَ الناسِ مَن يَقُولُ: إنَّ (أو) مَعناها التَّخيِيرُ هُنا، كَأَنَّهُ قالَ: لَو رَأَيتُمُوهُم لَقُلتُم كَذا وَكَنتُم بِالخِيارِ فِيهِ.

وَقالَ بَعضُهم: مَعناها / ٤٣٣ الشَّكُّ لَكُم، أي: لَو رَأَيتُمُوهُم لَشَكَكْتُم في عِدَّتِهِم، فَكُنتُم قائِلِينَ كَذا.

وَالثالِثُ: أَنَّ اللهَ تَعالى أَبْهَمَ لمصلحةٍ لا نَقِفُ عَلَيها، وَنحوٌ مِنهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي ﴾[٣] وَلَو شاءَ [اللهُ تَعالى][٤] لَبيَّنَ.

وَالقَولُ الرابِعُ: أَنَّ (أَو) بِمعنى الواوِ، وَعَليه أنشدوا[٥]:

فَلَوْ كانَ البُكاءُ يَرُدُّ شَيئًا ... بَكَيتُ على جُبيرٍ أَوْ عُفاقِ
عَلَى المَرْأَيْنِ إذْ هَلَكا جَمِيعًا ... لِشأنِهما بحُزنٍ واشتياقِ[٦]

---

(١) البقرة: ٧٤.

(٢) انظر الأقوال متفرقة في: المقتضب ٣/ ٣٠٤، وتفسير الطبري ١/ ٣٦٢، ومعاني القرآن للنحاس ٦/ ٦٠، وزاد المسير ٧/ ٨٩، والبحر المحيط ٧/ ٣٧٦، ومغني اللبيب ٨٧.

(٣) الإسراء: ٨٥.

(٤) في د.

(٥) لمتمِّم بن نويرة.

(٦) البيتان من الوافر.

روي: (بجير) و(يزيد) بدل (جُبير)، و(هما المرآن) بدل (على المرأين). و(بشجو) بدل (بحزن).

الشاهد فيه: مجيء (أو) بمعنى الواو؛ لأنه يريد: بكيت على بجير وعفاق، بدليل أنه أبدل منها: على المرأين إذ هلكا ...

انظر: تفسير الطبري ١/ ١٤٩، والمسائل المنثورة ٢٤٧، واللسان ١٠/ ٢٥٤ (عفق)، وخزانة الأدب =

وَكَذا قَولُهُ(١):

فَقُلتُ البِثا شَهرينِ أو نِصفَ ثالِثٍ إلى ذاكما ما غَيَّبَتْنِي غِيابِيا(٢)

وَالقَولُ الخامِسُ: أنَّ (أو) بمعنى (بَل)، وَهَذانِ القَولانِ لِلكُوفيينَ(٣)، وَمِثلُ ذَلِكَ قَولُ الشاعِرِ(٤):

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى وصورتِها أَوْ أنْتِ والعينِ أَمْلَحُ(٥)

٧/ ١٣١، وتاج العروس ٢٦/ ١٦٤ (عفق).

(١) هو عمرو بن أحمر الباهلي.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (فذلكما شهرين)، و(قرى عنكما شهرين) و(ألا فالبثا) بدل (فقلت البثا).

الغيابة والغياب: كل موضع ما يُغَيِّب. ولذا أنّث على إرادة الغيابة. (عن إعراب القرآن للنحاس وحاشية الصاحبي).

الشاهد فيه: مجيء (أو) بمعنى الواو؛ لأنه يريد: البثا شهرين ونصف الثالث.

انظر: ديوان ابن أحمر ١٧١، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣١٦، والخصائص ٢/ ٤٦٠، والصاحبي ١٧٢، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢/ ٢٧٨، والإنصاف ٢/ ٤٨٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٧٥، ٢٠٧، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥٩، ١١/ ٧١.

(٣) بمعنى (بل) قول الفراء، كما في المعاني ٢/ ٣٩٣، وحكاه ثعلب عنه في المجالس ١/ ١٣٦. وقد قال به الخليل وأبو عبيدة. انظر: العين ٨/ ٤٣٨، والجمل المنسوب للخليل ٣١٠، ومجاز القرآن ٢/ ١٧٥.

وبمعنى الواو قول قطرب. انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٦، والخصائص ٢/ ٤٦١.

وانظر الخلاف في: الإنصاف ٢/ ٤٧٨، واللباب ١/ ٤٢٤.

(٤) هو ذو الرمة.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (في العين) بدل (والعين). وروي (أم أنت) بدل (أو أنت)، فلا شاهد فيه.

=

وَاعلَمْ أَنَّ (أَو) تَقعُ بَينَ شَيئَينِ أَو أَشياءَ مختَلِفةِ الأَوقاتِ يَتَناوَلُها، فتَذكُرُ (أَو) لِتُقِرَّ كُلَّ واحِدٍ مِنهُما في وَقتِهِ، كَقَولِكَ لِلرَّجُلِ: ما كُنتَ تَأكُلُ بِبَغدَاذَ؟ فيَقُولُ: بَطِّيخًا أَو نارِينجًا، أَي: آكُلُهُما جميعَهما، وَلا أَجمَعُ بَينَهُما.

وَذَكَرُوا أَنَّ (أَو) تَكُونُ عَلَى ضَربَينِ؛ مُتَّصِلةٍ أَو مُنقَطِعةٍ، فَالمُتَّصِلةُ كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1]، فَهَذِهِ لَو كانَت لِلإباحةِ قَبلَ دُخُولِ (لا) قَرَّرَتِ الإثمَ كَالكُفُورِ في / ٤٣٤ المُخالطةِ، فكَما أَنَّ الحَسَنَ وَابنَ سِيرِينَ وَاحِدٌ في المُخالطةِ، فَلَمَّا دَخَلَت (لا) استَغرَقَ النَّهيُ الاثنَينِ، كَما أَنَّهُ لَولا النَّهيُ لَكانَ مُقتَضَى الأَمرِ يُجِيزُ لَهُ مخالَطَتَهُما، وَقالَ سِيبويهِ: لَو قِيلَ: أَو لا تُطِعْ مِنهُم كَفُورًا، لانقَلَبَ المَعنى[2]، يَعني أَنَّهُ كانَ يَكُونُ إضرابًا عَنِ الأَولِ فَيَجُوزُ طاعَتُهُ، وَلا يَصِحُّ هَذا.

وَأَمَّا المُنقَطِعةُ فَكَقَولِكَ: أَنا أَخرُجُ أَو أُقيمُ، أَضرَبْتَ عَنِ الخُرُوجِ وَأَتَيتَ بِالإقامةِ.

فَاعلَمْ أَنَّ النَّهيَ إذا وَلِيَ التي لِلإباحةِ استَغرَقَ الجَمِيعَ عِندَ جميعِ العُلَماءِ، كَقَولِكَ: لا تَأكُلْ خُبزًا أَو لحمًا أَو سمَكًا، فَإِنَّهُ قَد نَهى عَنِ الجَمعِ، فَإذا كانَ نهيَ

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٢، والمحتسب ١/ ٩٩، والخصائص ٢/ ٤٥٧-٤٥٨، وتفسير الثعلبي ١/ ٢٢١، والإنصاف ٢/ ٤٧٨، ٤٨١، واللباب ١/ ٤٢٤، واللسان ١٤/ ٥٤ (أوا)، وخزانة الأدب ١١/ ٦٥.

(١) الإنسان: ٢٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٨٨.

تخيير فَهُوَ كَذلِكَ عِندَ البَصريِّ(١).

فَأمَّا ابنُ كَيسانَ فَإنَّهُ يجعَلُهُ لِواحِدٍ غَيرِ مُعَيَّنٍ، وَيَدَعُ الآخَرَ عَلَى ما يَقتَضِيهِ (أو) قَبلَ النَّهيِ، هُوَ كَقَولِكَ: خُذ دِيناري أو دِرهَمِي، فَإذا قُلتَ: لا تَأخُذْ دِيناري أو دِرهمي، إنما نهيتُكَ عَن واحِدٍ، وَلا فَرقَ بَينَهُما عِندَ الجماعَةِ غَيرِه(٢).

فَأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾(٣) وَقِياسُ العَرَبِيَّةِ: فَاللهُ أَولى بِهِ؛ لأَنَّ ها هُنا (أو) وَالعائِدُ إلى أَحَدِهما لا إِلَيهِما.

وَالجوابُ عِندَ النُّحاةِ: أَنَّ هَذا كَلامٌ محمُولٌ عَلَى المعنى(٤)، وَالصَّوابُ عِندي أَنَّ هَـذِهِ الجماعَـةَ(٥) عَارِضَـةٌ، وَجـوابُ الـشَّرطِ إنـما هُـوَ: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟﴾(٦)، وَإذا كانَ قَد فُصِلَ / ٤٣٥ بَينَ الفِعلِ وَالفاعِلِ بِالجُملةِ العارِضَةِ في

---

(١) انظر: رأي البصريين في شرح السيرافي ٤/ ٦٨ ب.

(٢) انظر رأي ابن كيسان في شرح السيرافي ٤/ ٦٨ ب.

(٣) النساء: ١٣٥.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٩٥، ومشكل إعراب القرآن ٢١٠، والتبيان ١/ ٣٩٧، والبحر المحيط ٣/ ٣٧٠.

(٥) كذا في ج، والنص ساقط من د. ولعل الصواب: الجملة.

(٦) النساء: ١٣٥.

ورأيه هذا قد اختاره ابن مالك وغيره، واعترضه ابن هشام فإنه ذكر هذه الآية من أمثلة الفصل بالجملة بين الشرط وجوابه، ثم قال: «والظاهر أنَّ الجوابَ (فالله أولى بهما) ولا يَرُدُّ ذلم تثنيةُ الضمير كما توهَّموا؛ لأن (أو) هنا للتنويع، وحُكمها حكمُ الواو في وجوبِ المُطابقة، نصَّ عليه الأُبَّذيُّ، وهو الاحقُّ». (مغني اللبيب ٥٠٩). وانظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٧٦.

العارِضةِ في قَولِهِ[(١)]:

وَقَـدْ أَدْرَكَتْنِـي -والحـوادِثُ جَمَّـةٌ- أَسِـنَّةُ قَـوْمٍ لا ضِـعافٍ ولا عُـزْلِ[(٢)]

فَأَن يُفصَلَ بَينَ الشَّرطِ وَجَوابِهِ بجملةٍ عارِضةٍ أولى.

قال أبو الفتحِ: «وَمَعنى (لا) التَّحقِيقُ لِلأَوَّلِ وَالنَّفيُ عَنِ الثاني، تَقُولُ: قامَ زَيدٌ لا عَمرٌو»[(٣)].

قالَ سَعيدٌ: لـ(لا) في الكلامِ أَربَعَةَ عَشَرَ وَجهًا:

أَحَدُها: أَن تَكُونَ لِلنَّهيِ، كقَولِكَ: لا تَقمْ.

والثاني: أَن تَكُونَ لِلنَّفيِ، كَقَولِكَ: لا رَجُلَ في الدارِ، وَوَاللهِ لا يَقومُ زيدٌ.

وَالثالثُ: أَن تَكونَ مُهَيِّئَةً، كَقَولِكَ: لَولا زَيدٌ جاءَ عَمرٌو، فَـ(لَو) كانت تَلِي الفِعلَ فَصارَت بِـ(لا) يليها[(٤)] الاسمَ، وَهِيَ مُغَيِّرَةٌ أَيضًا، لأَنَّ (لَو) مَعناها امتِناعُ الشَّيءِ لامتِناعِ غَيرِهِ، فَلَمَّا دَخَلت (لا) صارَ مَعناها امتِناعُ الشيءِ لِوُجُودِ غَيرِهِ.

---

(١) هو جويرية بن زيد، وقيل: حُويرثة، من بني دارم.

(٢) البيت من الطويل.

عُزْل: جمع أعزل، وهو من لا رمح له. (عن شرح أبيات المغني).

انظر: الحلبيات ١٤٦، ٢٥٧، والخصائص ١/ ٣٣١، ٣٣٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٨، واللسان ١٢/ ٦٢٦ (هيم)، ومغني اللبيب ٥٠٦، وشرح شواهده ٢/ ٨٠٧، وشرح أبياته ٦/ ١٨٣، ٢٠٦.

(٣) اللمع ٩٣.

(٤) في ج، د: تلي. والصواب ما أثبته.

وَالرابعُ: أَن تَكُونَ بمعنى (لم)، كَقولِهِ تَعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[١]، وَمِنهُ قَولُ الشاعِرِ[٢]:

وأيُّ خَمِيسٍ لا أَفَأْنا نِهابَهُ[٣]

وَقَولُ الشاعِرِ[٤]:

وَأيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا[٥]

---

(١) القيامة: ٣١.

(٢) هو طرفة بن العبد.

(٣) صدر بيتٍ من الطويل، وعجزه:

وأسيافنا يقطُرْن من كبشةٍ دما

الخميس: الجيش، وأفأنا: رددنا. (عن الكامل) والنِّهاب: الغنائم.

الشاهد فيه: لا أفأنا، فالمعنى: لم نُفِئ.

انظر: ديوان طرفة ١٩٥، ومجاز القرآن ٢/ ٢٧٨، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٨، والكامل ٢/ ١٠٤٤، والصاحبي ٢٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٦، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٠، والدر المصون ١٠/ ٥٨١.

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- أميَّة بن أبي الصلت.

ب- أبو خراش الهذلي، قاله وهو يطوف بالبيت، كما في أمالي ابن الشجري.

(٥) من الرجز.

الشاهد فيه: قوله: لا ألم، يريد: لم يُلمَّ.

انظر: ديوان أمية ٢٦٤، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٣٤٦، والعين ٨/ ٣٢١ (لم)، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٢٦٧، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٣٠١، وتفسير الطبري ٢٧/ ٦٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٦، والإنصاف ١/ ٧٦، والحماسة البصرية ٤/ ١٦٨٧، واللسان ١٢/ ١٠٤ (جمم)، ١٢/ ٥٥٠، ٥٥٣ (لمم)، ومغني اللبيب ٣٢١، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٥.

وَالخامِسُ: أن تَكُونَ زَائدةً، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾(١)، وَقَالَ تَعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾(٢)، وَمِثْلُهُ قَولُ زُهيرٍ(٣):

مُـوَرَّثُ المجـدِ لا يَغْتـالُ هِمَّتَـهُ ... عـنِ المفـاخِرِ لا عَجْـزٌ ولا سَـأَمُ(٤)

وَقالَ الهُذَليُّ(٥):

أَفَعَنـكَ لا بَـرقٌ أُرِيـكَ وَمِيـضَهُ ... عـانٍ تـسَنَّمَهُ ضِرامٌ مُثْقَـبُ(٦)

---

(١) الحديد: ٢٩.

(٢) فُصِّلَت: ٣٤.

(٣) هو زهير بن أبي سُلمى المزني. من فحول شعراء الجاهلية، ومن أصحاب المعلقات السبع، كان معروفًا بتنقيح شعره، فاشتُهر بحوليَّاته. روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أثنى على شعره. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٥٠، والشعر والشعراء ١/ ١٣٧، والأغاني ٩/ ٢٩٨.

(٤) البيت من البسيط.

روي (الرياسة) بدل (المفاخر).

الشاهد فيه: زيادة (لا) في قوله: لا عجز.

انظر: ديوان زهير ١٦٣، والصاحبي ٢٥٨، والحماسة البصرية ١/ ٣٧١.

(٥) هو ساعدة بن جؤيَّة.

(٦) البيت من الكامل.

روي: (أمنك) بدل (أعنك)، و(كأنَّ) بدل (أريك)، و(غابٌ) بدل (عانٍ)، و(تشيَّمه) بدل (تسنَّمه).

أفعنك: أعن شِقِّك وناحيتك. أي أعن ناحيتك هذ البرق؟ والضرام: النار في الحطب. والمثقب: المُوقَد. (عن شرح أشعار الهذليين).

الشاهد فيه: زيادة (لا) في قوله: لا برق.

/ ٤٣٦ وَقَد تُزادُ مَرَّتَينِ أو أكثَرَ في بَيتٍ وَاحِدٍ أنشَدَهُ ابنُ الأنبارِيِّ(١):

فَــما الــدُّنيا بباقِيــةٍ [بِحُـــزنٍ](٢) أَجَـــل لا لا وَلا بِـــرذاذِ مِـــالِ(٣)

وَأمّا قَولُهُ تَعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾(٤) فَفِيهِ ثلاثةُ أقوالٍ:

أَحَـدُها: أن تَكُـونَ (لا) زَائـدةً، وَهَـذا فِيـهِ نَظَـرٌ؛ لأنَّـهُ لم يَـرِدْ زِيـادةٌ في أوَّلِ الكَلامِ.

وَالثاني: أنَّهُ قُرِئَ بِاللَّامِ، تَقدِيرُهُ: لأُقسِمُ بِيَومِ القِيامةِ(٥).

وَالثالثُ: أن تَكُونَ رَدًّا لِكلامِ مَن أنكَرَ البَعثَ، فَقَالَ تَعالى: ﴿لا﴾ ثمَّ قالَ: ﴿أُقسِمُ بِيَومِ القِيامةِ﴾.

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٧٢، وشرح أشعارهم ٣/ ١١٠٣، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤١٨ (لا)، والصاحبي ٢٥٩، والمخصص ١٤/ ٦، وتفسير ابن عطية ٢/ ٣٣٣، ٣٧٨، واللسان ١٢/ ٢٣٠ (شيم).

(١) أبو بكر محمد بن القاسم. ولم أقف على موضع إنشاده. ويبعد أن يُريدَ أبا البركات، فهو معاصرٌ له. ولم أقف على قائل البيت.

(٢) الكلمة غير واضحة في ج، والبيت ساقط من د. وما أثبته من الإنصاف.

(٣) البيت من الوافر.

وروايته في مصدره: (ولا برخاء بالٍ) بدل (برذاذ مالٍ).

انظر: الإنصاف ١/ ٧٥، ولم أجده في غيره.

(٤) القيامة: ١.

(٥) هي رواية قُنبل عن ابن كثير من السبعة، ومن غيرهم قرأ بها الحسن والأعرج. انظر: السبعة ٦٦١، وتفسير الطبري ٢٩/ ١٧٢، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٣٥.

والسادِسُ[١]: أَن تكُونَ مُزِيلةً لِلبسِ، كَقَولِكَ: ما قامَ زَيدٌ وَلا عمرٌو، فَلَولا (لا) لجازَ أَن يَنفِيَ اجتِماعَ قِيامِهِما في زَمَنٍ واحِدٍ، وَإذا قُلتَ: وَلا عَمرٌو، زَالَ اللبسُ.

وَالسَّابعُ: أَن تكُونَ جوابًا، كَقولِكَ لَمِن قالَ: أزيدٌ في الدَّارِ: لا.

وَالثامِنُ: أَن تكُونَ نافيةً لِلفِعلِ المُستقبَلِ بَعدَ القَسَمِ، كَقولِكَ: وَاللهِ لا يَقُومُ زَيدٌ.

التاسِعُ: أَن تكُونَ نائبةً عَنِ الجُملةِ، وَهِيَ (لا) في قَولِكَ: إمَّا لا، أي: إن كُنتَ لا تَفعَلُ غَيرَهُ، وَالعَرَبُ تُمِيلُها.

وَالعاشِرُ: أَن تكُونَ بِتَقدِيرِ (لَيسَ)، وَهَذا سَبَقَ ذِكرُهُ.

وَالحادِيَ عَشَرَ: أَن تكُونَ عِوَضًا مِن حَذفِ الشَّأنِ وَالقِصَّةِ وَإحدَى النُّونَينِ في (أَنَّ) وَإيلاءُ الحَرفِ ما لم يَكُنْ عَلَيهِ، وَقَد سَبَقَ ذِكرُهُ.

وَالثانِيَ عَشَرَ: أَن تكونَ بمعنى (غَيرِ)، وَلا بُدَّ مِن تكرِيرِها، كَقَولِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لا شجاعٍ وَلا جَبانٍ، وَلَو قُلتَ: لا شجاعٍ / ٤٣٧ وَحدَهُ، لم يَجُزْ، فَإن قلتَ: هَذا يومٌ لا حَرٌّ وَلا حَرٌّ[٢]، جازَ، وَإن جَرَرْتَ لم يَجُزْ.

وَالثالِثَ عَشَرَ: أَن تَدخُلَ عَلَى الفِعلِ الماضِي فَيَكُونَ دُعاءً، كَقَولِهِم: لا غَفَرَ اللهُ لِفُلانٍ. الرَّابعَ عَشَرَ: أَن تَكُونَ عاطِفةً، وَلا يَظهَرُ بَعدَها فِعلٌ؛ لئلاَّ يَلتَبِسَ بِالدُّعاءِ، وَلا يجوزُ أَن يَكُونَ بَعدَ كلامٍ مَنفِيٍّ؛ لأنَّ (لا) إنما تَنفِي عَنِ الثاني ما يُوجَبُ للأَوَّلِ، وَإذا صُدِّرَ الكلامُ بِنَفيٍ فَماذا تَنفِي عَنِ الثاني؟

---

(١) من أوجه (لا).

(٢) كذا في ج، ولعلها: ولا قرٌّ.

وَتَقولُ: أنتَ غَيرُ قائمٍ وَلا قاعِدٍ، تُريدُ: وَغَيرُ قاعدٍ، وَكذلِكَ: أنتَ غَيرُ القائمِ وَلا القاعِدِ، وَلا يُجيزونَ ذَلِكَ في المَعارِفِ الأعلامِ، لا تَقولُ: أنتَ غَيرُ زيدٍ وَلا عَمرٍو، وَلا يجُوزُ أن يُنسَقَ عَلَى (لم) و(لن) (لا) مَعَ الأفعالِ، لا تَقُولُ: لم يَقعُدْ عَبدُ الله وَلا يَقُمْ، وَلَن يَقومَ عَبدُ الله وَلا تَقعُدْ؛ لأنَّ (لا) إنما تَأتي في العَطفِ لِتَنفِيَ عَنِ الثاني ما يُوجِبُهُ الأوَّلُ، وَهَذا التَّعليلُ عِندِي غَيرُ صَحِيحٍ؛ لأنَّ (لا) لَيسَت هُنا لِلعَطفِ، وَإنما امتَنَعَتِ المسألتانِ في الرفعِ؛ لأنَّ (لم) لِنَفيِ الماضِي، وَ(لا) تَنفِي المُستَقبَلَ، فَتضَادَّ الأمرُ فِيهِما، وَ(لَن) تَنفِي المُستقبَلَ، وَ(لا) وَإن نَفَتِ المُستقبَلَ فَيَكُونُ جوابَ القَسَمِ، وَ(لَن) لا يَكُونَ جوابَ القَسَمِ، فَتَخالَفَ أمرُهما.

وَقَد حُذِفَت (لا) وَهِيَ مُرداةٌ، أجازَ يُونُسُ: كاليوم رجلاً[1]، يريدُ: لا كَاليومِ، وَقالَ أوسٌ[2]: / ٤٣٨

حَتى إذا الكلَّابُ قالَ لَها ... كَاليومِ مَطلُوبًا وَلا طَلَبا[3]

---

(١) لم أقف على من نسب الإجازة ليونس. وقال الزمخشري: «... ومنه قولهم: كاليومِ رجُلًا، بإضمار: لم أرَ» (المفصل ٦١).

(٢) هو أوس بن حجر بن عتَّاب. شاعر جاهلي قديم، كان عاقلًا في شعره، كثير الوصف لمكارم الأخلاق. انظر: الشعر والشعراء ١/ ١٩٨، وخزانة الأدب ٤/ ٣٧٩.

(٣) البيت من الكامل.

يريد: قال للبقر والكلاب: لم أرَ كاليوم مطلوبًا ولا طالبًا. (عن أمالي ابن الشجري).

انظر: ديوان أوس ٣، وأمالي المرتضى ٢/ ٧٣، والمفصل ٦١، والكشاف ٢/ ٢٠١، ٤/ ٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٢٦، وشرح المفصل ١/ ١٢٥، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٠.

وَقالَ النَّمِرُ:

وَقَولي إذا ما أَطلَقُوا عَن بَعيرِهِم ... تُلاقُونَهُ حَتى يَؤُوبَ المُنخَّلُ[(١)]

وَقالَ الشاعِرُ[(٢)]:

رَأَيتُكَ يا بْنَ الحارِثِيَّةِ كَالَّتي ... صِناعَتَها أَبقَتْ وَلا الوَهْيَ تَرْقَعُ[(٣)]

فَحَذَفَ (لا) مِن هَذا جميعِهِ.

قالَ أبو الفتحِ: «وَمَعنى (بَل) الإضرابُ عَنِ الأَوَّلِ وَالإثباتُ لِلثَّاني، تَقُولُ: ما قامَ[(٤)] زَيدٌ بَل عَمرٌو»[(٥)].

قالَ سَعيدٌ: اعلَمْ أَنَّ في (بَل) قَولَينِ: أَحدُهما لِلبَصريِّ وَالآخَرُ لِلكُوفيِّ، فَأَمَّا

---

(١) البيت من الطويل.

يقول: إذا أرسلوا بعيرهم أقول لا يعود أبدًا، ولا يرده أحدٌ، لما أجد في نفسي من الضعف. و(تلاقونه) أي لا تلاقونه، وهو الشاهد. وقيل: المحذوف قسم، أي: والله لا تلاقونه. والمنخل: شاعر اتُّهِم بالمتجردة زوجة النعمان ابن المنذر، فغيَّبه النعمان فلم يعلم خبره. (عن شرح شواهد المغني وخزانة الأدب).

انظر: ديوان النمر ٣٦٧، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٨، والمعاني الكبير ٣/ ١٢١٥، وشرح التسهيل ٣/ ٢١١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٨١، ومغني اللبيب ٨٣٥، وشرح شواهده ٢/ ٦٢٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٩٩.

(٢) هو المنذر بن درهم الكلبي.

(٣) البيت من الطويل.

المعنى: لا صِناعتها أبقت.

انظر: ضرائر الشعر ١٥٦، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٢١، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦.

(٤) في اللمع: قام زيد.

(٥) اللمع ٩٣.

البَصرِيُّ: فَإنها يُستَدرَكُ بها بَعدَ النَّفيِ وَالإيجابِ، فيَقولُ: ما قامَ زَيدٌ بَل عَمرٌو، وَقامَ زَيدٌ بَل عمرٌو، وَيحمِلُونَها علَى (لكِن)، وَعِلَّةُ الكُوفيِّ[(١)] في ذَلِكَ المُتداوَلُ بَينَ النَّاسِ، وَهُوَ إتيانُها بَعدَ النَّفيِ، وَذَلِكَ أنَّهُ يَرَى ما بعدَها يخالِفُ ما قَبلَها، فيَقُولُ: ما قامَ زَيدٌ بَل عمرٌو، فيَكُونُ عَمرٌو قَد قامَ، فيَجِبُ عَلَى هَذا أنَّكَ إذا قُلتَ: قامَ زَيدٌ بَل عمرٌو أن يَكُونَ عَمرٌو ما قامَ، لِيخالِفَ الثاني حُكمَ الأوَّلِ، وَهَذا لا يَقُولُهُ أحَدٌ، فيَجِبُ ألاَّ يجُوزَ، وَالبَصرِيُّ يحمِلُهُ في الإيجابِ عَلَى المَعنى، فيَقُولُ في: قامَ زَيدٌ بَل عَمرٌو، التقديرُ فِيهِ: بَل قامَ عمرٌو، فَتكُونُ قَد أضرَبْتَ عَنِ الإخبارِ بِقيامِ زَيدٍ وَأخبرتَ بِقيامِ عَمرٍو، وَقَد جَوَّزَ أصحابُ أبي عَليٍّ أنَّكَ إذا قُلتَ: ما قامَ زَيدٌ بل عمرٌو، وَجهَينِ؛ أحدُهما: أن يَكُونَ التقديرُ: بَل ما قامَ عَمرٌو، فَاستَدرَكْتَ الكلامَ كُلَّهُ، / ٤٣٩ وَالآخَرُ: أن يَكُونَ التَّقدِيرُ: بَل قَامَ عَمرٌو، فَاستَدرَكتَ الفِعلَ وَحدَهُ[(٢)]، وَإذا قُلتَ: ما قامَ زَيدٌ لا بَل عمرٌو، فَـ(لا) لِتَوكِيدِ الكلامِ، كَأنَّهُ قالَ: لا تَشتَغِلَنَّ بهذا الإخبارِ الأوَّلِ وَاعتَمِد عَلَى الثاني.

---

(١) انظر رأي الكوفيين في الصاحبي ٢٠٨، وشرح عيون الإعراب ٣٧٦، والجنى الداني ٢٣٧، ومغني اللبيب ١٥٣. وقد نقل ابن فارس عن هشام قوله: «محالٌ ضربتُ أخاك بل أباك؛ لأنَّ الأول قد ثبَتَ له الضرب».

والمعروف من مذهب الكوفيين خلاف هذا، فهم يجيزون العطف ببل بعد الإيجاب، وعليه حملوا العطف بلكنْ في الإيجاب الذي منعه البصريون. انظر: الإنصاف ٢/ ٤٨٤. ويمكن أن يخرج على أنه قول هشام وحده.

(٢) انظر هذا الرأي في: المقتصد ٢/ ٩٤٦-٩٤٧.

قالَ أبو الفَتحِ: «وَمَعنى (لَكِنِ) الاستِدراكُ، تَقولُ: ما قامَ زَيدٌ لكِنْ عَمرٌو، وَما رأَيتُ زيدًا[(١)] لكِنْ جعفرًا، إلاَّ أنها لا تُستَعمَلُ في العَطفِ إلاَّ بَعدَ النَّفيِ، فَلَو[(٢)] قُلتَ: قامَ زَيدٌ لكن عمرٌو، لم يَجُزْ، فَإنْ جاءَتْ بَعدَ الواجِبِ وَجَبَ[(٣)] أَن تَكُونَ بَعدَها الجُملَةُ، تَقُولُ: قامَ زَيدٌ لكِن عَمرٌو لم يَقُمْ، وَمَرَرْتُ بمحمدٍ لكِنْ جَعفرٌ لم أَمْرُرْ بِهِ»[(٤)].

قالَ سعيدٌ: (لَكِنْ) أَنقَصُ رُتبةً مِن (بَل) في بابِها؛ لأنَّ (بَل) لم تُنقَلْ مِن شَيءٍ إلى شَيءٍ آخَرَ، وَ(لَكِن) تُنقَلُ مِنَ المُشَدَّدةِ إلى المُخَفَّفةِ، وَمِنَ الدُّخُولِ عَلَى الجُملِ إلى عَطفِ المُفردِ، فَنَقَصَت عَن مَرتَبَتِها، وَلهذا المَعنى دَخَلَ عَلَيها حَرفُ العَطفِ وَلَم يَدخُلْ عَلَى (بَل)، فَتَقُولُ: ما قامَ زَيدٌ وَلَكِنْ عَمرٌو، وَلَم يَصِحَّ ذَلِكَ في (بَل)، لا تَقولُ: ما قامَ زَيدٌ وَبَل عَمرٌو، وَلِهذا المَعنى تجاذَبَها الخِلافُ، وَذَلِكَ أَنَّ يُونُسَ لا يَستَعمِلُها عاطِفةً، وَأَنَّها إذا كَانَت مخفَّفةً بمنزِلَتِها إذا كانَت مُشدَّدةً، قِياسًا عَلَى (إنَّ) وَ(أنَّ) وَ(كَأنَّ) إذا خُفِّفْنَ[(٥)]، فَإذا قُلتَ: ما قامَ زَيدٌ لَكِنْ عَمرٌو، فَفِي

(١) في اللمع: أحدًا.

(٢) في اللمع: ولو.

(٣) في اللمع: جاز.

(٤) اللمع ٩٣.

(٥) انظر رأي يونس في شرح المفصل ٨/ ٨١، والتسهيل ٦٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٤، والجنى الداني ٥٨٦، ومغني اللبيب ٣٨٥.

(لَكِن) ضَمِيرُ الشأنِ وَالقِصَّةِ [وَقَد حُذِفَ][١]، وَ(عَمرٌو) مَرفُوعٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ، وَكَذلِكَ: ما رَأَيتُ زَيدًا / ٤٤٠ لَكِن عَمرًا، وَما مَرَرْتُ بِزَيدٍ لَكِن عَمرٍو، وَحملُهُ عَلَى ذَلِكَ مُراعاةُ أَصلِها في التَّشدِيدِ، وَالصوابُ الأَولُ؛ لأَنَّهُ لَو كانَ الثاني صَحِيحًا لجازَ النصبُ في بعضِ المَواضِعِ مَعَ ظُهُورِ الخَبَرِ.

وَإذا شُدِّدَت (لَكِنَّ) جازَ عِندَ البَصرِيِّ وُجُودُ الواوِ وَعَدَمُها، وَالكِسائيُّ إذا خَفَّفَها أَجازَ عَدَمَها، وَإذا ثَقَّلَ أَجازَ وُجُودَها[٢].

وَاعلَمْ أَنَّ (لَكِن) لم نَعلَمْ شَيئًا عَلَى مِثالِهِ في الأَسماءِ وَالأَفعالِ، وَهِيَ مِثلُ (إِنَّ) وَ(أَنَّ) في التخفِيفِ، إلاَّ أَنَّ (إِنَّ) وَ(أَنَّ) يخالِفانِ (لَكِن)، أَمَّا (أَنَّ) فَعامِلَةٌ مخفَّفةً وَمُثَقَّلةً، وَأَمَّا (إِنَّ) فَعامِلَةٌ مُثقَّلَةً، وَبعضُ العَرَبِ يُعمِلُها مخفَّفةً، وَلَيسَ في العَرَبِ مَن أَعمَلَ (لَكِنْ) مخفَّفةً في اسمٍ ظاهِرٍ، وَذَلِكَ أنهم فَعَلُوا ذَلِكَ إيذانًا بِأَنَّ قِياسَ هَذِهِ الحُروفِ إذا خُفِّفَت أَلاَّ تَعمَلَ، كما لم يُجازُوا بِـ(كَيفَ)[٣]، وَإن كانَ القِياسُ فِيها عِندَ الفارِسِيِّ أَن يُجازُوا بِها حملاً عَلَى (أَينَ)[٤]، لِيَدُلُّوا عَلَى أَنَّ أَصلَ الأَسماءِ أَلاَّ يُجازَى بِها، وَقَد كُفَّت بِـ(ما)، كَما كُفَّ غَيرُها، وَقَد سَبَقَ ذِكرُهُ،

---

(١) في د.

(٢) لم أقف على هذه الآراء. وهذه الأوجه كلها جائزة.

(٣) أي يجعلوها اسم شرط.

(٤) لم أقف على هذا الرأي في كتب الفارسي، ولا على من نسبه إليه، وإنما هو منسوبٌ للكوفيين وقطرب. انظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٢، ٢/ ١٩٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٨.

وَلَن تجِيءَ (لَكن) مخفَّفةً إلاَّ وَهِيَ غيرُ مُعْمَلةٍ، كما أنشَدَ أبو زَيدٍ[١]:

وما دَهْـرِي بِـشَتْمِكَ فاعْلَمَنْـهُ   وَلَكِـنْ أنـتَ مخْـذُولٌ كَبِـيرُ[٢]

وَقالَ زُهَيرٌ:

لَقَـدْ باليْـتُ مَظْعَـنَ أمِّ أوْفى   وَلكـنْ أمُّ أوفى لا تُبـالي[٣]

/ ٤٤١ وَقالَ الرُّمانيُّ: إذا خُفِّفَت (لَكِنَّ) بَطَلَ عَمَلُها، وَدَخلَت في حُرُوفِ العَطفِ لمُضارَعَتِها (لا) في العَطفِ في إيجابِها لِما قَبلَها وَنَفيِها لِما دَخلَت عَلَيهِ، فَحَسُنَ إضمارُ ضِدِّ النَّفيِ مَعَها إذا قُلتَ: ما جاءَ زَيدٌ لَكن عَمرٌو، كَما حَسُنَ إضمارُ ضِدِّ المُوجَبِ مَعَ العَطفِ، إذِ الحَرفُ العاطِفُ يَقُومُ مَقامَ الحَذفِ، فَيكفِي مِنهُ عامِلاً وَغيرَ عامِلٍ، ألا تَرَى أنَّكَ إذا قُلتَ: ما قامَ زَيدٌ وَلَكنْ بَكرٌ، دلَّت بـما

---

(١) في النوادر ٣٠٢. وهو لزيد الخيل.

(٢) البيت من الوافر.

وما دهري بكذا: أي وما همتي وإرادتي وغايتي. (تاج العروس (دهر) ١١/ ٣٤٨).

الشاهد فيه: (ولكن أنت)، حيث وقع ما بعد لكن ضمير رفع.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ١٧٥، والمغني في النحو ٢٤٠.

(٣) البيت من الوافر.

مظعَنُها: مسيرها. (عن الديوان).

الشاهد فيه: رفع ما بعد (لكن) على الابتداء، فهي غير عاملة.

انظر: ديوان زهير ٣٢٤، واللامات ٧٦، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٥٤، والمغني في النحو ٣/ ٢٣٩، واللسان ١١/ ٧٥ (بيل)، والبحر المحيط ١/ ٨٥، ومغني اللبيب ٥١٦، وشرح شواهده ٢/ ٨٢١، وشرح أبياته ٦/ ٢٢٧.

وُضِعَت لَهُ مِنَ المَعنى في المُخالفةِ عَلَى: وَلَكِن قامَ عَمرٌو، كما أنَّكَ إذا قُلتَ: قامَ زَيدٌ لا عَمرٌو، دَلَّت (لا) في النَّفيِ عَلَى أنَّكَ تُرِيدُ: لا قامَ عَمرٌو، أو لم يَقُمْ عَمرٌو، وَالذي رَواهُ يُونُسُ أنَّ (لَكِنِ) الخفيفةَ لَيسَت مِن حُرُوفِ العَطفِ يُقَوِّي ذَلِكَ أنَّ أخواتِها مَنْ خَفَّفَهُنَّ لم يُخرِجْهُنَّ بِالتَّخفِيفِ عَن أَصلِهِنَّ الذي كُنَّ عَلَيهِ، فَإذا وَافَقَ حالُ التخفيفِ حالَ التشدِيدِ في اللفظِ وَالمَعنى وَجَبَ أن يَكُونَ مِثلَ (حَتى) التي تَكُونُ لمعانٍ مختلفةٍ، مَعَ أنَّ اللفظةَ وَاحِدةٌ، فَيقالُ: إنَّ (حَتى) وَإن كانَت عَلَى لَفظةٍ وَاحدةٍ فَإنَّ المعانيَ التي تَدُلُّ عَلَيها مختَلِفةٌ، فَالعطفُ بِها غَيرُ كَونِها جارَّةً، وَوُقُوعُها لِلمُبتَدَإ غَيرُ ذَينِكَ، وَكذلِكَ الواوُ في أقسامِها، فَإذا كانَ كَذلِكَ وَجَبَ ألاَّ تخرُجَ عَن بابِها مُشدَّدةً.

وَلِذلِكَ يُجوِّزُ يُونسُ أن تَقُولَ: ما مَرَرْتُ بِرجُلٍ صالحٍ وَلَكِنْ / ٤٤٢ طالحٍ، فَيَجُرَّهُ بِباءٍ مُضمَرةٍ يَدُلُّ عَلَيها الباءُ المُقَدَّمةُ، كما حَكَى سِيبوَيهِ عَنهُ[(١)]، وَيُضمِرُ القِصَّةَ في (لَكِن) كما أَضمَرَها في (إنْ) وَ(أنْ) في قَولِهِم: أَمَا إنْ غَفَرَ اللهُ

---

(١) هذا خلاف ما حكاه سيبويه عنه، قال: «وتقول: ما مررتُ برجلٍ مسلمٍ فكيفَ رجلٌ راغبٌ في الصَّدَقة، بمنزلة: فأينَ راغبٌ في الصدقة. وزعمَ يُونسُ أن الجرَّ خطأ؛ لأنَّ (أينَ) ونَحْوَها يُبتدأُ بهن ولا يُضمَرُ بعدهنَّ شيءٌ...» (الكتاب ١/ ٤٣٥). وقال السيرافي: «يُريد أنهن لا يجرين مجرى حروف العطف التي يعمل فيها بعدهن الاسم الذي قبلهنَّ، وهذا لا يجوز في حروف الاستفهام ... و(لكن) و(بل) لا يكونان مبتدأين فيُشَبَّهنَ بحروفِ العَطفِ إذ كنَّ لا يُبتدأ بهن» (شرح الكتاب ٢/ ١٤٩ ب).

لَكَ[1]، فَإن قالَ: ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صالحٍ لَكن طالحٌ[2]، عَلَى حَدِّ قَولِكَ: لَكِن هُوَ طالحٌ، فإنَّهُ يَقُولُ: لَمَّا خُفِّفَت صارَت مِن حُرُوفِ الابتِداءِ، كَما صارَت (إنْ) كَذلِكَ، وَلِذلِكَ وَقَعَ بَعدَها الفِعلُ، وَإذا دَخَلَت عَلَيها الواوُ عِندَ مَن زَعَمَ أَنَّها عاطِفةٌ أبقَى فِيها مَعنى الاستِدراكِ، وَانتقَلَ العَطفُ مِنها إلى الواوِ، كَما فَعَلُوا ذَلِكَ بِقَولِ الشاعِرِ[3]:

سَائِلْ فَوارِسَ يَربُوعٍ بِشَدَّتِنا ... أَهَلْ رَأَونا بِوادِي السَّفْحِ ذِي الأَكَمِ[4]

فَأَخرَجَ الاستِفهامَ مِن (هَل) وَأَبقاهُ في الهَمزةِ، وَمِثلُهُ قَولُهُ:

أَم كَيفَ يَنفَعُ ما تُعطِي العَلُوقُ بِهِ ... رِئْمانَ أَنفٍ إذا ما ضُنَّ بِاللبنِ[5]

أَخرَجَ الاستِفهامَ مِن (أَم) وَأَخلَصَها لِلعَطفِ، وَلو خَرَجَ الاستِفهامُ مِن (كَيفَ) لأَزالَ البِناءَ عَنها وَأَعرَبَها؛ لأَنَّ (كَيفَ) للاستِفهامِ بُنِيَتْ، وَيُونُسُ يُشَدِّدُ

---

(١) انظر هذا القول في: المقتضب ٣/ ٩.

(٢) في ج: صالح.

(٣) هو زيد الخيل.

(٤) البيت من البسيط.

روي: (بسفح القاع)، و(بسفح القُفِّ) بدل (بوادي السفح).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ٢٠٦، والمقتضب ١/ ٤٤، ٣/ ٢٩١، وكتاب الشعر ١/ ٨٨، والخصائص ٢/ ٤٦٢، ومعجم ما استعجم ٤/ ١٢٩٧، والمفصل ٣٢٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٦٣، ٣/ ١٠٨، وشرح المفصل ٨/ ١٥٢، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٣، ومغني اللبيب ٤٦٠، وشرح أبياته ٦/ ٦٧، وخزانة الأدب ١١/ ٢٦١.

(٥) سبق تخريجه.

مَعَ دُخُولِ الواوِ وَيُخَفَّفُ، لا فَرقَ بَينَهُما، وَالقِياسُ هُوَ الأَوَّلُ لِعَدَمِ النَّصبِ فِيها كما قُلنا.

وَلَمَّا كانَت مَنقُولَةً عَن شَيءٍ ضَعُفَت عَن الحَرفِ الذي وُضِعَ أَصلاً لِهذا المَعنى، فَلَن تَدخُلَ إلاَّ عَلَى النَّفيِ، فَإِن كانَ الكَلامُ مُوجَبًا وَضعًا احتَجتَ إلى أَن تَكُونَ بَعدَهَا جملةٌ، فَتَقُولَ: قامَ زَيدٌ لَكنْ جَعفرٌ لم يَقُمْ، وَإذا قُلتَ ذَلِكَ كانَ لَكَ /
٤٤٣ في (لَكنْ) وَجهانِ:

أَحَدُهما: أَن يَكُونَ حَرفَ عَطفٍ عَطَفَ جملةً عَلَى جملةٍ.

وَالآخَرُ: أَن يَكُونَ حَرفَ عَطفٍ عَطَفَ جملةً عَلَى جملةٍ ابتداءٍ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾[1]، فَعَلى الوَجهِ الأَوَّلِ لا يَجُوزُ الوَقفُ عَلَى ما قَبلَها، وَعَلى الوَجهِ الثاني أَنتَ مُخَيَّرٌ في الوَقفِ عَلى ما قَبلَهُ وَالوصلِ لَهُ بِالثاني[2].

فَأَمَّا قَولُهُم: ما قامَ أَحَدٌ لَكِنْ عَمرٌو، فَإنهم يمنَعُونَهُ لما ذَكَرناهُ في بابِ الاستِثناءِ[3].

قالَ أَبو الفتحِ: «وَمَعنى (أَمِ) الاستِفهامُ، وَلها فِيهِ مَوضِعانِ؛ أَحَدُهما: أَن تَقَعَ

---

(١) النساء: ١٦٦.

(٢) قال أبو جعفر النحاس في بيان حكم الوقف على آخر الآية السابقة لها: «﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ١٦٥﴾ قطع تامٌّ؛ لأنَّ (لكن) إذا كان بعدها جملةٌ صلحت بعده للإيجاب». (القطع والائتناف ١٦٨).

(٣) وذلك أن (عمرًا) ليس ببعض (أحد)، والشرط أن يكون المستثنى بعض المستثنى منه.

مُعادِلةً لهمزةِ[1] الاستِفهامِ عَلَى مَعنى (أَي)، وَالآخَرُ: أَن تَقَعَ مُنقَطِعةً عَلَى مَعنى (بَل)، الأَوَّلُ نحوُ قَولِكَ: أَزَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو؟ وَمَعناهما[2]: أَيُّهما عِندَكَ، وَأَزَيدًا رَأَيتَ أَم عَمْرًا؟ مَعناهُ: أَيَّهما رَأَيتَ؟ الثاني[3]: هَلَ زَيدٌ عِندَكَ أَم عِندَكَ عَمرٌو؟ وَمَعناهُ: بَل أَعِندَكَ عَمرٌو[4]، تَرَكْتَ السؤالَ الأَوَّلَ وَأَخَذتَ في الثاني. وَقَد تَقَعُ في هَذا الوَجهِ بَعدَ الخَبرِ، تَقُولُ: قامَ زَيدٌ أَم قَعَدَ عَمرٌو، وَمَعناهُ: بَل أَقَعَدَ عَمرٌو، وَمِثلُهُ مِن كَلامِهِم: إنَّها لإبلٌ أَم شاءٌ، مَضَى صَدرُ كَلامِهِ عَلَى اليَقِينِ ثُمَّ أَدرَكَهُ الشَّكُّ فاستَثْبَتَ فِيها بَعدُ، فَقالَ: أَمْ شاءٌ، إلاَّ أَنَّ ما بَعدَ (بَل) مُتَحَقِّقٌ، وَما بَعدَ (أَم) مَشكُوكٌ فِيهِ مَسؤولٌ عَنهُ، قالَ عَلقَمةُ / ٤٤٤ بنُ عَبدَةَ:

هَلْ ما عَلِمتَ وَما استُودِعتَ مَكتُومُ ... أَم حَبْلُها إذْ نَأَتْكَ اليومَ مَصْرومُ

أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكَى لم يقْضِ عَبرَتَهُ ... إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَومَ البَينِ مَشكُومُ[5]

قالَ سَعيدٌ: اعلَمْ أَنَّ (أَم) تَكُونُ زائدةً وَمُتَّصِلةً وَمُنقطعةً، فَالزائدةُ عِندَ بَعضِهِم[6] كَقَولِ الشاعِرِ[7]:

---

(١) في اللمع: معادلةً همزة.

(٢) في اللمع: ومعناه.

(٣) في اللمع: الثاني نحو قولك.

(٤) سقط: ومعناه... من اللمع.

(٥) اللمع ٩٣-٩٤.

(٦) هو أبو زيد وحده كما ذكر المبرد. انظر: المقتضب ٣/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٧) لم أقف على قائله.

يـا دَهْـرُ أَم مـا كـانَ مَـشْيِي رَقَـصا ... بَـل قَـد تَكُـونُ مِـشيَتِي تَوَقُّـصا[١]

وَأَنشَدُوا[٢]:

يـا لَيـتَ شِـعْرَيَ لا مَنْجَـى مِـنَ الهَـرَمِ

أَمْ هَلْ عَلَى العَيشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِن نَـدَمِ[٣]

وَعَلَيهِ حَمَلَ عُثمانُ في أَحَدِ الأَقوالِ[٤] قَولَهُ[٥]:

فَأَجَبْتُهـا أَمْ مـا بِجِسْمِيَ أَنَّـهُ ... أَودَى بَنِـيَّ مِـنَ البِلادِ فَوَدَّعُـوا[٦]

---

(١) من الرجز.

روي: (يا دهْنَ) -ترخيم دهناء- بدل (يا دهر).

الرَّقَص: شبيه بالنقزان من النشاط. والتوقُّص: تقارب الخطو. (عن أمالي ابن الشجري).

الشاهد فيه: زيادة (أم)، فالمعنى تامٌّ دونها.

انظر: المقتضب ٣/ ٢٠٧، والمنصف ٣/ ١١٨، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١١٠، وضرائر الشعر ٧٤، واللسان ١٢/ ٣٦ (أمم)، وخزانة الأدب ١١/ ٦٢.

(٢) لساعدة بن جؤية.

(٣) البيت من البسيط.

روي: (ولا منجى). و(ألا منجى).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩١، وشرح أشعارهم ٣/ ١١٢٢، والتخريج ١٤٩٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٩، ومعجم البلدان ٥/ ١٦٠، وضرائر الشعر ٧٤، واللسان ١٢/ ٣٦ (أمم)، ومغني اللبيب ٧٠، وشرح أبياته ١/ ٢٨٤، وخزانة الأدب ٨/ ١٦١، ١١/ ٦٢.

(٤) انظر: المنصف ٣/ ١١٧-١١٨.

(٥) هو أبو ذؤيب.

(٦) البيت من الكامل.

روي: (أمَّا لِجسميَ).

وَأَمَّا قَولُ بَعضِ هُذيلٍ(١): بَل جاءَني أمرَجُلُ، وَقَولُ الشاعِرِ مِنهُم(٢):

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُني   يَرمِي وَرَائي بِامسَهمِ وَامسَلَمَه(٣)

فَإِنَّهُ يُبدِلُ (أم) مِن (أل)، فَيَجعَلُها بمنزلةِ الأَلِفِ وَاللامِ، فَهُوَ يُرِيدُ: بِالسَّهمِ وَالسَّلمةِ، وَفي الحدِيثِ: «لَيسَ مِن امبرِّ امصيامُ في امسَفرِ»(٤)، فَإِنَّهُ يُرِيدُ: لَيسَ مِنَ البرِّ الصيامُ في السَّفرِ، رَواهُ قَومٌ هكذا(٥)، وهَذا لا يَكُونُ تَناقُضًا(٦)؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ تَكَلَّمَ عِندَ كُلِّ قَومٍ بِلُغَتِهِم، وَمِن كَلامِ أَبى هُريرةَ لَمَّا حُوصِرَ

انظر: ديوان الهذليين ١/ ٢، وشرح أشعارهم ١/ ٦، والمفضليات ٤٢١، وشرحها للأنباري ٢/ ٤١٧، والمنصف ٣/ ١١٧، وشرح اختيارات المفضل ٣/ ١٦٨٥، وخزانة الأدب ١١/ ٦٣.

(١) انظر نسبتها إلى هذيل في: معاني الحروف للرماني ٧٢، والمشهور أنها لغة حمير. انظر مصادر الشاهد التالي.

(٢) قائله هو بحير بن عنمة الطائي، وليس هذليًا.

(٣) البيت من المنسرح.

روي: بامسيف.

يريد: بالسَّهم والسَّلمة. والسلمة: الحجر. (عن اللسان).

انظر: غريب الحديث لابن سلام ٤/ ١٩٤، والزاهر ١/ ١٦٠، ٢/ ١٧٨، والصحاح (سلم) ٥/ ١٩٥١، ومقاييس اللغة ٣/ ٩١ (سلم)، واللسان ١٢/ ٢٩٧ (سلم).

(٤) جاء بهذا اللفظ عند أحمد في المسند ٥/ ٤٣٤، والطبراني في المعجم الكبير ١٩/ ١٧٢. وغيرهما.

(٥) وبهذا اللفظ عند أحمد ٥/ ٤٣٤، والدارمي ٢/ ١٧، وأبي داود ٢/ ٣١٧، والترمذي ٣/ ٩٠، وابن ماجه ١/ ٥٣٢.

(٦) في د: مُناقضًا للغتِهِ.

عُثمانُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: «اليومَ طابَ امضَرْبُ وَحَلَّ امقِتالُ»(١)، يُريدُ: طابَ / ٤٤٥
الضَّربُ وَحَلَّ القِتالُ، فَمِنَ الناسِ مَن يجعَلُ المِيمَ بَدَلاً مِنَ اللامِ لِقُربِ ما بَينَهُما(٢)، وَمِنهُم مَن يجعَلُها لُغتَينِ(٣)؛ لأنَّ الذينَ يَقُولُونَ هَذا لا يقولونَ ذَلِكَ.

وَأمَّا المُتَّصِلةُ فَهُوَ أن يجتَمِعَ في الكلامِ ثلاثةُ شرائطٍ:

أوَّلُها: أن تَكُونَ مُعادِلةً لِلهمزةِ، فَيَنتَحِلُ في اليَدِ مَعنى أيِّهما، وَإنما يُعادِلُ الهمزةَ؛ لأنَّ الهمزةَ قَد تَذكُرُها وَأنت محقِّقٌ كَقَولِ الرَّاجِزِ:

أطَرَبًا وَأنتَ قِنَّسْرِيُّ(٤)

وَهُوَ يُوَبِّخُ نَفسَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلا يجُوزُ ذَلِكَ في (هَلْ).

وَالشَّريطةُ الثانِيةُ: أن يَكُونَ السائلُ عالِمًا واحِدًا مِنَ المَسؤُولِ عَنهُم بِغَيرِ عَينِهِ، وَذَلِكَ أنَّكَ تقولُ أوَّلاً: أزيدٌ عِندَكَ أو عَمرٌو؟ فَتقدِيرُها: أحدُهما عِندَكَ، فَتَقُولُ: لا أو نَعَم، يَكُونُ الجوابُ بِالحرفِ، فإن قُلتَ نَعَم عُلِمَ كَونُ أحَدِهما بِغَيرِ عَينِهِ، وَلا يَصِحُّ أن يَقُولَ في جَوابِ ذَلِكَ: زَيدٌ أو عَمرٌو؛ لأنَّهُ يَنتَحِلُ مِنهُما مَعنى

(١) انظر: غريب الحديث لابن سلام ٤/ ١٩٣، والإمامة والرد على الرافضة لأبي نعيم ٣٣٣، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ٣/ ٨٩١، وتاريخ دمشق ٣٩/ ٤٣٧.

(٢) انظر: الزاهر ٢/ ١٧٨، والإبدال لأبي الطيب ٢/ ٣٨٢ (حاشية ابن مكتوم)، وسر الصناعة ١/ ٤٢٣.

(٣) انظر: غريب الحديث لابن سلام ٤/ ١٩٤.

(٤) سبق تخريجه.

أَحَدِهما، فَإذا قالَ: أَحَدُهما عِندَكَ لم يحْسُنْ أن يُقالَ لَهُ: زَيدٌ أو عَمرٌو، فَتَقُولُ لَهُ حِينَئذٍ: أَزَيدٌ عِندَكَ أم عَمرٌو؟ فَيَنتَخلُ مِن ذَلِكَ مَعنى أيٍّ، وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ قَولُ الشاعِرِ(١):

فَـــأيَّ بَعْلَيْـــكِ رأيـــتِ خَـــيرا
أَالعظـــيمُ خـــصيةً وَأيـــرا
أَمِ الـــذي حَـــوَى نَـــدًى وَضَـــيرا(٢)

وَلا يَصِحُّ في جَوابِ هَذا لا أو نَعَم.

/ ٤٤٦ وَالشَّريطةُ الثالثةُ: أَلاَّ يَكُونَ بَعدَها مُبتَدَأٌ وَخَبرٌ وَلا فِعلٌ وفاعِلٌ، إلاَّ أن يَكُونَ بَعدَها فِعلٌ وَفاعِلٌ وَقَبلها فِعلٌ وَفاعلٌ وَفاعلُ الثاني هُوَ فاعِلُ الأَوَّلِ في المَعنى، كَقَولِكَ: أَقامَ زَيدٌ أم قَعَدَ، وَأَضَرَبْتَ زَيدًا أم قَتَلْتَهُ، فَإن قُلتَ: أَزَيدٌ قائمٌ أم عَمرٌو، وَأَقامَ زَيدٌ أم قَعَدَ عَمرٌو، وَأَزيدٌ قائمٌ أم عَمرٌو مُنطَلِقٌ، وَأَقامَ زَيدٌ أم عَمرٌو مُنطَلِقٌ، كانَت (أم) مُنقَطِعةً وَلَم تَكُن مُتَّصِلةً.

---

(١) اختلف في قائلها، فقيل:

أ- مالك بن أبي حبال الأسدي، كما في معجم الشعراء.

ب- عمرو بن عمرو بن عُدس، كما في جمهرة الأمثال.

(٢) من الرجز.

الرواية في مصدريه: (أي حليليك وجدت) بدل (فأي بعليك رأيت). والثالث:

أم الشديد للعداة ضيرا

انظر: الأول والثاني في معجم الشعراء للمرزباني ٢٦٧، والثلاثة في جمهرة الأمثال ١/ ٥٧٦.

فَإن جِئتَ بِـ(أفعَلَ) لم يَكُن بَعدَها إلاَّ (أم) دُونَ (أو)، وَكذلِكَ إذا جاءَ ما لا يحسُنُ السكوتُ عَلَى ما تَعطِفُ عَلَيهِ كانَ بِأَم دُونَ (أو)، نحوُ قَولِكَ: ما أُبالي أَضَرَبْتَ زَيدًا أم عَمرًا.

فإنِ استَغرَقَ الاسمُ المُستَفهَمُ بِهِ مَعنى (أي) وَعَطَفْتَ عَلَيهِ اسمًا كانَ بِـ(أو) دُونَ (أم)، نحوُ قولِكَ: مَن يَقُومُ أو يَقعُدُ، وَأَيُّ الناسِ يَقُومُ أو يَقعُدُ، وَإذا جِئتَ بَعدَ اسمِ الاستِفهامِ فَجِئْ بِـ(أو) دُونَ (أم)، كَقَولِكَ: أَيُّ الناسِ قامَ أو قَعَدَ، وَإذا جِئتَ بَعدَ (أفعَلَ) جِئتَ بِـ(أم)، كَقَولِكَ: أزيدٌ أفضَلُ أم عَمرٌو.

وَأمَّا المُنقَطِعةُ فإنها تَأتي بَعدَ الاستِفهامِ وَالخَبرِ، فَمِثالُها بَعدَ الاستِفهامِ: أَزَيدٌ عِندكَ أم عِندَكَ عَمرٌو؟ كَأَنَّهُ استَفهَمَ أَوَّلاً عَن زَيدٍ ثمَّ بَدا لَهُ عَن ذَلكَ الاستِفهامِ فاستَفهَمَ عَن عَمرٍو، فَهِيَ في تَقدِيرِ: بَل وَالهمزةِ، فأمَّا تَقدِيرُها بِـ(بَل) فَلِلإضرابِ / ٤٤٧ عَنِ الأوَّلِ، وَأمَّا تَقدِيرُها بِالهمزةِ فَلأجلِ الاستِفهامِ، فَقَد تَضَمَّنَت مَعنيَيْهِما.

وَلا تَأتي إلاَّ بَعدَ كلامٍ تامٍّ قَبلَ كلامٍ تامٍّ؛ لأنَّكَ مُضرِبٌ عَنِ الأوَّلِ، وَلا تُضرِبُ عَن شَيءٍ إلاَّ بَعدَ تمامِهِ، وَأنتَ تُجَدِّدُ الاستِفهامَ عَنِ الثاني، فَيَجِبُ أن يَكُونَ جملةً لِتَصَدُّرِ الاستِفهامِ لها، وَلا يُقَدَّرُ بِبَل وَحدَها؛ لأنَّ ما بعدَ (بَل) مُتَحَقِّقٌ، وَما بَعدَ (أم) لَيسَ كَذلِكَ، ألا تَرَى إلى قَولِهِ تَعالى: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾[1] إذا انتَزَعنا مِنَ الكَلامِ مَعنى الاستِفهامِ وَجَعلناها بِمَعنى (بَل)

---

(١) الطور: ٣٩.

وَحدَها كَيفَ يَكُونُ حالُ المَعنى؟ وَقَد قَدَّرَها بَعضُهُم بِـ(بَل) في قَولِ الشاعِرِ[١]:

فَوَاللهِ ما أَدرِي أَسَلمَى تَغَوَّلَتْ ... سُرَى الليلِ أَم كُلٌّ إِليَّ حَبِيبُ[٢]

أَي: بَل كُلٌّ.

وَأَمَّا قَولُهُم: ما أُبالي أَزيدٌ في الدَّارِ أَم عَمرٌو، فَلا يَصِحُّ هُنا (أَو)؛ لأنهم نَزَّلُوها مَنزِلَةَ: سَواءٌ عَلَيَّ أَقُمتُ أَم قَعَدتُ، قالَ الفارِسِيُّ: وَأَمَّا: ما أَدرِي أَزيدٌ في الدَّارِ أَو عَمرٌو، وَما أَدرِي أَقُمتَ أَم قَعَدتَ، وَلَيتَ شِعرِي أَقُمتَ أَم قَعَدتَ، تُستَعمَلُ بِـ(أَو) وَبِـ(أَم)، قالَ الفارِسِيُّ: لأنَّ العَرَبَ نَزَّلَتْ لَيتَ شِعرِي، وَما أَدرِي مَنزِلَةَ (عَلِمتُ) فَجَرَى الاستِفهامُ عَلَيها كَما جَرَى عَلَى (عَلِمتُ)، وَ(ما أُبالي) لَيسَ بمنزِلَةِ (عَلِمتُ)، وَإِنَّما جَرَى عَلَيهِ الاستِفهامُ كَما جَرَى عَلَى التَّسوِيةِ، / ٤٤٨ وَالتَّسوِيةُ تَكُونُ بِاثنَينِ[٣]، وَذَكَرَ سِيبويهِ فِيهِما (أَم) كَـ(سَواءٍ)[٤] إلاَّ أَنَّكَ قَد

---

(١) هو عُقبة بن كعب بن زهير بن أبي سُلمى. يسمى: المُضرَّب المُزني.

(٢) البيت من الطويل.

روي (أم النوم) بدل (سرى الليل).

تغوَّلت: تلونت وتصورت. من الغُول، إنها تتزين وتتلون. (عن الهمع).

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٢، ٢/ ٢٩٩، وتفسير الطبري ٢/ ٤٩٣، ١٩/ ٤٩٠، وتعليقًا من أمالي ابن دريد ١٠٢، والصاحبي ١٦٨، والأزهية ١٢٩، وأمالي المرتضى ٢/ ٥، واللسان ١٠/ ٤٢١ (درك)، ١٢/ ٣٦ (أمم)، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٣.

(٣) لم أقف على كلام الفارسي هذا، وإنما وقفت على حديث عن (ليت شعري أزيد أفضل أم عمرو) في المسائل المنثورة ٢٠١، والمسائل البصريات ١/ ٧٢٠، و(ما أبالي أقمت أم قعدت) في المنثورة ١٩٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٩.

تَقُولُ: عَلِمْتُ أَيَّهُما فِي الدَّارِ، وَقالَ: لأَنَّكَ لا تَدرِي أَيَّهُما هُوَ، وَقالَ: «تَقُولُ: ما أَدرِي أَقامَ أَو قَعَدَ، إذا أَرَدْتَ أَنَّهُ لم يَكُنْ بَينَهُما شَيءٌ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لا أَدَّعِي أَنَّهُ كانَ مِنهُ فِي تِلكَ الحالِ قِيامٌ وَلا قُعُودٌ، أي: لم أَعُدَّ قِيامَه قِيامًا وَلم يَستَبِنْ لِي قُعُودٌ بَعدَ قِيامِهِ»[1]، قالَ: وَإذا كانَ بَعدَ (سَواءٍ) أَلِفُ الاستِفهامِ فَلا بُدَّ مِن (أَم) اسمَينِ كانا أو فِعلَينِ، تَقولُ: سَواءٌ عَلَيَّ أَقُمتُ أَم قَعَدتُ، وَأَزيدٌ فِي الدَّارِ أَم عَمرٌو.

وَإذا كانَ بَعدَها فِعلانِ بِغَيرِ أَلِفِ الاستِفهامِ عُطِفَ الثاني بِـ(أو)، وَتَقُولُ: سَواءٌ عَلَيَّ قُمتُ أَم قَعَدْتُ؛ لأَنَّ مَعناها الجَزاءُ.

وَإن كانَا اسمَينِ بِلا أَلِفٍ عُطِفَ الثاني بِالواوِ، لأَنَّ مَعناها التَّعدِيلُ، وَإن كانَ بَعدَها مَصدَرٌ إن كانَ الثاني بِالواوِ وَبِـ(أو) حملاً عَلَيها، فَإذا قُلتَ: أَقامَ زَيدٌ أَم قَعَدَ؟ فَالبَدءُ بِالفِعلِ أَولى؛ لأَنَّهُ المُستَفهَمُ عَنهُ، فَإذا قُلتَ: أَزَيدًا لَقِيتَ أَم عَمرًا؟ فَالبَدءُ بِالاسمِ أَحسَنُ؛ لأَنَّ المُستَفهَمَ عَنهُ الاسمُ؛ لأَنَّ الفِعلَ قَد ثَبَتَ، قالَ سِيبويهِ: فَإذا قُلتَ: ما أَدرِي أَقامَ أَو قَعَدَ، فَإنما تَقُولُهُ إذا لم يَكُنْ بَينَهُما / ٤٤٩ زَمَنٌ، وَكانا غَيرَ مُعتَدٍّ بِهِما، كَأَنَّكَ قُلتَ: لا أَدَّعِي أَنَّهُ كانَ مِنهُ فِي تِلكَ الحالِ قِيامٌ، أَي: إني لم أَعُدَّ قِيامَهُ قِيامًا وَلم يَستَبِنْ لِي مِنهُ قُعُودٌ[2].

وَأَمَّا البَيتانِ[3] اللذانِ رَواهُما عُثمانُ فَـ(أَم) فِيهِما مُنقَطِعةٌ؛ لأَنَّ بعضَ شرائطِ

---

(١) الكتاب ٣/ ١٧١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٧١.

(٣) بيتا علقمة بن عبدة.

المُتَّصلةِ قَدِ اختَلَّ بِوُجُودِ (هَل)، وَالمُبتَدَإِ وَالخبَرِ بَعدَ (أَم).

وَأَمَّا إثباتُها بَعدَ الخَبَرِ فَقَولُهُم: إنها لإبلٌ أم شاءٌ[1]؟ كأنَّهُ لَمَحَ أشخاصًا فاعتَقَدَها إِبِلاً، ثمَّ بَدَا لَهُ فَأَضرَبَ فاستَفهَمَ، كأنَّهُ قالَ: بَل أَهِيَ شَاءٌ؟ وَإذا قُلتَ: أَزَيدٌ عِندَكَ أَم عَمرٌو عِندَكَ؟ كَانَت مُنقَطِعةً؛ لأنَّكَ لا تَستَطِيعُ أن تَقُولَ: أَيُّهما عِندَكَ، فَإن جَعَلتَ (عِندَكَ) مُؤَكِّدةً جازَ أَن تَكُونَ (أَم) مُتَّصلةً.

وَمِنَ المُنقَطِعةِ قَولُهُ تَعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[2] ثم قال تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾[3]، وَمِثلُهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَهَٰذِهِ ٱلۡأَنۡهَٰرُ تَجۡرِي مِن تَحۡتِيٓۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ۝٥١ أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ﴾[4] تَقدِيرُهُ: أَم أَنتُم بُصراءُ، وَلَو اقتَصَرَ عَلَى ﴿أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ كَانَ قَد عَمَّ السُّؤالُ. وَكَذلِكَ إذا قُلتَ: أَزَيدٌ في الدَّارِ أَم لا؟ لأنَّهُ

وهما من البسيط.

قال الأعلم في شرحه: هل تبوح بما استودعتك من سرِّها يأسًا منها، أو تصرِمُ حبلها لبعدها عنك، ثم قال: أو هل كبير بكى، فاستأنف السؤال والتقرير، أراد بالكبير نفسه، أي: هل تجازيك لبكائك على إثرها وأنت شيخ؟ المشكوم: المجازى.

انظر: ديوان علقمة ٥٠، والمفضليات ٣٩٧، والكتاب ٣/ ١٧٨، والمقتضب ٣/ ٢٩٠، والاشتقاق ١٤٠ (الثاني)، والمحتسب ٢/ ٢٩١، والأزهية ١٢٨، وتحصيل عين الذهب ٤٤٩، وشرح اختيارات المفضل ٣/ ١٦٠٠-١٦٠١، وشرح المفصل ٤/ ١٨ (الثاني)، وخزانة الأدب ١١/ ٢٨٦.

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٧٢، ١٧٤، والأصول ٢/ ٢١٣.

(٢) السجدة: ١-٢.

(٣) السجدة: ٣.

(٤) الزُّخرُف: ٥١-٥٢.

مُستَغنٍ عَن: أم لا؛ لأنَّهُ يجيبُ عَنهُ وَإن لم يَذكُرْهُ، فَكَأنَّهُ أَضرَبَ عَنِ استِفهامِ الواجِبِ وَاستَفهَمَ عَنِ النَّفيِ، وَلَو قالَ: هَل عِندَكَ شَعيرٌ أم بُرٌّ؟ لَقالَ: لا أو نَعم، فَكذلِكَ لَو قالَ: هَل عِندَكَ شَعيرٌ أو بُرٌّ؟ لَقالَ: لا أو نَعَم، وَبَينَهُما / ٤٥٠ فَرقٌ؛ لأنَّ الأَولَ جوابٌ عَنِ الاستِفهامِ الثاني، والثاني جوابٌ عَنهُما مَعًا.

فَإن قُلتَ: الحَسَنُ أو الحُسَينُ أم ابنُ الحَنَفِيَّةِ أفضَلُ؟ فَجَوابُهُ أحدُهما، وَفي مَذهَبِ الكَيسانِيَّةِ[1] ابنُ الحَنَفِيةِ، فَإن قُلتَ: الحسَنُ أفضَلُ أَمِ الحُسينُ أو ابنُ الحَنَفِيةِ؟ فَجَوابُهُ الحسَنُ أو الحسينُ أو أَحَدُهما.

وَقَد تُحذفُ الألِفُ وَهِيَ تُرادُ، كَقَولِ عُمَرَ بنِ أَبي رَبيعَةَ:

لَعَمرُكَ ما أَدري وَإن كُنتُ دارِيًا ... بِسَبعٍ رَمَينَ الجَمْرَ أم بِثمانِ[2]

أَي: أَبِسَبْعٍ، وَقَولِ الأَسودِ بنِ يَعفُر[3]:

---

(١) هي فرقة من فرق الشيعة، زعيمهم المختار بن عبيد الثقفي، كان يلقب بكيسان، خرج وطلب دم الحسين، ودعا إلى إمامة محمد بن علي، وهو محمد بن الحنفية. انظر: مقالات الإسلاميين ١٨، والفرق بين الفرق ٢٧.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان عمر ٣٨٠، والكتاب ٣/ ١٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، والكامل ٢/ ٧٩٣، ٣/ ١٠٩٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١، والمحتسب ١/ ٥٠، والصاحبي ٢٩٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٦-٤٠٧، ٣/ ١٠٩، وشرح المفصل ٨/ ١٥٤، ومغني اللبيب ٢٠، وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢.

(٣) ونسب أيضًا:

أ- لأوس بن حجر، كما في تفسير الطبري.

ب- وللعين المنقري، كما في الكامل.

لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كُنتُ دارِيًا ... شُعيبُ بنُ سَهلٍ أم شُعيبُ بنُ مِنقرِ [(١)]

فَأمّا قَولُ الشاعرِ [(٢)]:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أمْ رَأيتَ بِواسِطٍ ... غَسَقَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبابِ خَيالا [(٣)]

فَيُحتمَلُ أن يَكُونَ مِن هذا البابِ، وَيُحتَمَلُ أن يَكُونَ مِنَ البابِ الأَوَّلِ [(٤)].

وَإذا تَصَدَّرَ الكلامَ (هَل) جِئتَ مَرَّةً بِـ(أم) وَمَرَّةً بِـ(أو)، قالَ مالِكُ بنُ الرَّيبِ [(٥)]:

---

(١) البيت من الطويل.

روي:

شعيث بن سهمٍ أم شعيث بن منقر

الشاهد فيه: إسقاط همزة الاستفهام، والمراد: أشعيب بن سهم.

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٩٩، والكتاب ٣/ ١٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، والكامل ٢/ ٧٩٣، ٣/ ١٠٩٥، وتفسير الطبري ١١/ ٤٨٤ (شاكر)، والمحتسب ١/ ٥٠، وضرائر الشعر ١٥٩، ومغني اللبيب ٦٢، وشرح شواهده ١/ ١٣٨، وخزانة الأدب ١١/ ١٢٨.

(٢) هو الأخطل.

(٣) البيت من الكامل.

وروايته في جميع مصادره: (غلس) بدل (غسق).

كذبتك: أي أوهمتك. والغلَسُ: ظلام آخر الليل. (عن اللسان). وواسط: قرية غربي الفرات. (عن معجم البلدان).

انظر: شعر الأخطل ٨٤، والكتاب ٣/ ١٧٤، ومجاز القرآن ١/ ٥٦، ٢/ ١٣٠، والمقتضب ٣/ ٢٩٥، والكامل ٢/ ٧٩٣، وتفسير الطبري ١/ ٤٨٤، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٣٠٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٧، ومقاييس اللغة ٤/ ٣٩٠ (غلس)، ومعجم البلدان ٥/ ٣٨٤، واللسان ١/ ٧٠٦ (كذب)، ٦/ ١٥٦ (غلس)، ومغني اللبيب ٦٦، وخزانة الأدب ١١/ ١٣١.

(٤) انظر الوجهين في الكتاب ٣/ ١٧٤.

(٥) هو مالك بن الريب المازني. كان فاتكًا لصًّا، ثم لحق بجيش سعيد بن عثمان بن عفان لغزو خراسان.

=

ألا ليتَ شِعْرِي هَل تَغَيَّرَتِ الرَّحَى
رَحَى الحَزْبِ أم أضحتْ بِفَلْجٍ كما هِيا[1]

وَيُروَى بِـ(أو)[2]. قالَ سِيبوَيهِ: لَو قُلتَ: هَل تَضرِبُ أو تَقتُلُ، أو هَل تَضرِبُ أم تَقتُلُ؟ لكانَ واحِدًا[3]، يَعني أنَّ (أو) تَطلبُ الفِعلَ في مَوضِعٍ / ٤٥١ وَ(أم) تَطلُبُ الاسمَ، وَلا تَصوُّرَ هُنا المَسألةَ، وَأمَّا (هَل) في البَيتِ الذي ذَكَرَهُ قَبلَهُ فَفِيهِ (أم) وَنحوُهُ، كَقَولِهِ[4]:

أبا مالكٍ هل لُمتَني مُذ حَضَضتَني
عَلى القَتلِ أم هل لامَني فيكَ لائمُ[5]

ومات هناك بعد أن رثى نفسه بالقصيدة المشهورة التي منها البيت الشاهد. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٣٤١، واللآلئ ١/ ٤١٨.

(١) البيت من الطويل.
روي: (رحى المثل) و(رحى الحزن) بدل (رحى الحرب).
والرحى: موضع عالٍ فيه استدارة. والمثل: موضع، والحزن كذلك. وفلج: موضع أيضًا. المراد: هل تغير ذلك المكان أو أضحى في مكانه بفلج. (عن شرح أبيات سيبويه).
انظر: الكتاب ٣/ ١٧٨، واللامات ١٧٣، وأمالي القالي ٣/ ١٣٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٣، والأزهية ١٢٧، ومعجم ما استعجم ٤/ ١١٨٤، واللسان ١١/ ٦١٦ (مثل)، وخزانة الأدب ٢/ ٢٠، ١١/ ٢٩٤.

(٢) رواية (أم) في اللامات للزجاجي فقط.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٨٣.

(٤) هو الجحاف بن حكيم السلمي.

(٥) البيت من الطويل.
روي: (لك) بدل (فيك).

فَبَعضُهُم[(١)] يُزيلُ عَنها الاستِفهامَ، وَيجعَلُها بِتَقديرِ (قَد)، حملاً عَلَى قولِهِ تَعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[(٢)]، وَفيهِ نَظَرٌ لِدُخولِها عَلَى الجُملةِ الاسميَّةِ في بَيتِ عَلقَمةَ، وَإنما الاستِفهامُ في البَيتِ باقٍ، لَكِنَّهُ مَسلُوبٌ عَن (أَم)؛ لأنَّ لِـ(أَم) مَعنَيَينِ: الاستِفهامُ وَالعَطفُ، فإذا سُلِبَتِ الاستِفهامَ بَقِيَ العَطفُ، كما قُلنا في (كَيفَ)، وَبَعضُهُم لا يُخرِجُ الحُرُوفَ عَن أَوضاعِها، وَإنما يَتَأَوَّلُ الاستِفهامَ تَأوِيلاً يخرِجُهُ إِلَيها في الآيةِ[(٣)].

وَبعدَ البَيت[(٤)]:

انظر: الكتاب ٣/ ١٧٦، ١٧٧، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٤٨١، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٦٩، وحروف المعاني للزجاجي ٤٩، والمسائل المنثورة ٢٠١، والتمام ١٧٤-١٧٥، وتحصيل عين الذهب ٤٤٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٠٩.

(١) ذهب إلى ذلك أبو عبيدة والمبرد والفارسي، وغيرهم. انظر: مجاز القرآن ٢/ ٢٧٩، والمقتضب ١/ ٤٣-٤٤، ٣/ ٢٨٩، والمسائل المنثورة ٢٠١.

(٢) الإنسان: ١.

(٣) كابن جني، فإنه قال بعد أن ذكر القول الأول: «وَقَد يمكِنُ عِندي أن تكونَ مُبَقَّاةً في هذا الموضع على بابِها مِنَ الاستِفهامِ، فَكأنه قالَ - الله أعلم-: هَل أَتَى عَلَى الإنسانِ هَذا. فَلا بُدَّ في جوابِهِ مِن (نَعَم) مَلفُوظًا بها أو مُقدرةً، أي: فَكما أَنَّ ذَلِكَ كذلِكَ فَيَنبَغِي للإنسانِ أن يحتَقِرَ نَفسَهُ ...» (الخصائص ٢/ ٤٦٢).

(٤) الذي ذكره ابن جني، وهو قوله:

هل ما علمت وما استودعت...

لم أَدْرِ بِـالبَيْنِ حَتـى أَزْمَعُـوا ظَعَنًـا   كُـلَّ الجِـمالِ قُبَيْـلَ الـصُّبْحِ مَزمُـومُ(١)

قالَ أَبـو الفَتحِ: «وَمَعنى (إِمَّا) كَمَعنى (أَو) في الخَبرِ وَالـشَّكِّ(٢) وَالإباحةِ وَالتَّخييرِ، تَقُولُ: قامَ إِمَّا زَيدٌ وَإِمَّا عَمرٌو، وَكُلْ إِمَّا خُبزًا وَإِمَّا تمرًا(٣)، إلاَّ أَنها أَقْعَدُ في لَفظِ الـشَّكِّ مِن (أَو)؛ لأَنَّكَ تَبتَدِئُ بها(٤) شاكًّا، فَتَقُولُ: قامَ إِمَّا زَيدٌ وَإِمَّا عَمرٌو، وَ(أَو) يمضِي صَدرُ كلامِكَ علَى اليَقِينِ ثـمَّ تَأتي بِـ(أَو) فِيما بَعدُ، فَيَعُودُ الشَّكُّ سارِيًا مِن آخِرِ الكَلامِ / ٤٥٢ إلى أَوَّلِهِ»(٥).

قالَ سَعيدٌ: في (إِمَّا) خِلافٌ بَينَ النُّحاةِ، فَسِيبوَيهِ يَزعُمُ أَنَّها مُرَكَّبةٌ مِن (إِنْ) وَ(ما)، وَدَلِيلُهُ قَولُ الشاعِرِ(٦):

سَـقَتْهُ الرَّواعِـدُ مِـنْ صَـيِّفٍ   وإِنْ مِـنْ خَرِيـفٍ فَلَـن يَعْـدَما(٧)

---

(١) البين: الفراق. وأزمعوا: أجمعوا أمرهم. والظعن: الارتحال. مزموم: مأخوذ بزمامه. انظر: ديوان علقمة ٥٠، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١٤٩.

(٢) (والشك) سقط من اللمع.

(٣) في اللمع: إما تمرًا وإما سمكًا.

(٤) في اللمع: تبتدئها.

(٥) اللمع ٩٥.

(٦) هو النَّمِر بن تولب.

(٧) البيت من المتقارب.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٨١، والكتاب ١/ ٣٦٧، والمعاني الكبير ٣/ ١٠٥٤، وكتاب الشعر ١/ ٨٥، والخصائص ٢/ ٤٤١، والمنصف ٣/ ١١، والأزهية ٥٦، وشرح المفصل ٨/ ١٠٢، ومغني اللبيب ٨٤، ٨٧، وشرح شواهده ١/ ١٨٠، وخزانة الأدب ١١/ ٩٣.

فَهذا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ أَصلَ (إمَّا) إنْ ما[١]، ثمَّ أُدغِمَت النونُ في الميمِ.

وَغَيرهُ يَزعُمُ أنها غَيرُ مركَّبةٍ، وَلَكِنَّها مُفردةٌ[٢]، وَالتي في البَيتِ (إنْ) هِيَ شَرطِيةٌ، وَلَو كانَتِ العاطِفةَ عَلَى الخلافِ في البيتِ لَكُرِّرَتْ بِلَفظِها عِندَ سِيبوَيهِ، وَكذلِكَ قَولُهُ[٣]:

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْها ... فَإنْ جَزَعًا وَإنْ إجمالَ صَبْرِ[٤]

فَلا يجُوزُ أن تَكُونَ هُنا شَرطِيةً، لِعَدَمِ الجَزاءِ، وَلا يَكُونُ ما قَبلَها مُغنِيًا عَنِ الجزاءِ، لأجلِ الفاءِ[٥]، وَيجوزُ: فَإن جَزَعٌ وَإن إجمالُ صَبرٍ، عَلَى: فَإنْ ما أَمرُكَ جَزَعٌ، وَأَمَّا قَولُهُ[٦]:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٧.

(٢) كالهروي. انظر: الأزهية ١٤٣.

(٣) هو دريد بن الصمة.

(٤) البيت من الوافر.

وروي:

فقد كَذَبتْكِ نفسكِ فاكذبيها ... فإن جَزَعٌ وإن إجمالُ صبرِ

انظر: ديوان دريد ١١٠، والكتاب ١/ ٢٦٦، ٣/ ٣٣٢، والمقتضب ٣/ ٢٨، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٦٦، وكتاب الشعر ١/ ٨٦، والبغداديات ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٩، وعلل النحو ٣٧٧، واللآلئ ١/ ٤٣٦، وشرح المفصل ٨/ ١٠١، والجنى الداني ٢١٢، وخزانة الأدب ١١/ ١٠٩.

(٥) انظر: علل النحو للوراق ٣٧٧-٣٧٨.

(٦) هو النعمان بن المنذر.

قـدْ قِيـلَ ذَلـك إنْ حَقًّـا وإنْ كـذِبًا   فَـما اعتِـذارُكَ مِـن شَيءٍ إذا قِـيلا[1]

فَهِيَ شَرطِيَّةٌ، وَما قَبلَها يُغني عَنِ الجَزاءِ، وَإن كانَ ماضِيًا لِعَدَمِ الفِعلِ الشَّرطِيِّ، وَقِيلَ: الفاءُ هِيَ الجَوابُ.

وَالأصمعَيُّ يَعتَقِدُ في البيتِ الأَوَّلِ[2] أَنَّ (إنْ) فِيهِ شَرطِيَّةٌ لِعَدمِ التَّكرارِ وَعَدمِ الصُّورةِ[3]، وَبَعضُهُم يَدَّعِي أَنَّها عَلَى وَزنِ (فِعْلى)[4] وَحُذِفَتْ في الشِّعرِ ضَرُورةً كما حُذِفَت في قَولِهِ في البَيتِ الذي للهُذَلِيِّ[5]: / ٤٥٣

---

(١) البيت من البسيط.

وهو في قصة النعمان حينما وشى لبيد بن ربيعة بجليسه الربيع بن زياد.

روي: (قد قيل ما قيل) بدل (قد قيل ذلك)، و(من قول) بدل (من شيء).

انظر: الكتاب ١/ ٢٦٠، والزاهر ١/ ١٩٨، والأغاني ١٥/ ٢٩٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٢، وأمالي المرتضى ١/ ١٩٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٦، ٣/ ١٣٠، والحماسة البصرية ٣/ ١٤٠٣، ومغني اللبيب ٨٦، وشرح شواهده ١/ ١٨٨، وخزانة الأدب ٤/ ٩-١٠.

(٢) بيت النمر بن تولب.

(٣) قال الفارسي: «وقال الأصمعي: (إنْ) للجزاءِ، كأنه قال: سقته الرواعد من صيِّفٍ، وإن سقته من خريف، فحذف الفعل بعد (إنْ)؛ لأنَّ (إنْ) قد يحذف بعدها الفعل، وإن لم يجرِ له في الكلامِ ذكرٌ، فإذا جرى له ذكرٌ كان حذفه أقوى وأبينَ» كتاب الشعر ١/ ٨٧.

(٤) لم أقف على هذا الرأي، إلا في باب التسمية بها، قال الفارسي في البصريات (٢/ ٨٨١): «إذا سميت رجلًا بـ(إلاَّ) إني أجعله (فِعلى)، ولا أجعله (إفْعَل) كما قال المازني في (إمَّا) سواء».

(٥) البيت للبيد بن ربيعة. ولم أجد من نسبه لأحد من هذيل.

دَرَسَ المَنَــــا بِمُتَـــالِعٍ فَأَبَـــانِ[١]

يُرِيدُ: المَنازِلَ.

وَبَعضُهُم يَقُولُ: النُّونُ في (إنْ) بَدَلٌ مِنَ المِيمِ، وَأَمَّا ما أُلزِمَ سِيبويهِ مِن عَدَمِ التَّكرارِ فَقَد جاءَ ذَلِكَ، قالَ الشاعِرُ[٢]:

تُهَاضُ بِـدارٍ قَـدْ تَقَـادَمَ عَهـدُها وإِمَّـــا بِـــأَمواتٍ أَلَمَّ خَيالُهَــــا[٣]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فتقادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبانِ

مُتالع، والحبس والسوبان مواضع، وأبان جبل. (عن معجم ما استعجم واللسان وشرح شافية ابن الحاجب).

انظر: ديوان لبيد ١٣٨، والعين ١/ ١٧٣، ٢/ ٧١، والخصائص ١/ ٨١، ٢/ ٤٣٧، ومعجم ما استعجم ١/ ٤٢٠، واللآلئ ١/ ١٣، واللباب ١/ ٤٠٠، واللسان ٨/ ٣٧ (تلع)، ١١/ ٦٨ (نزل)، ١٣/ ٥ (أبن)، ١٥/ ٢٩٤ (منا)، وشرح شواهد الشافية ٣٩٧.

(٢) اختلف في قائله، قيل:

أ- الفرزدق.

ب- ذو الرمة.

(٣) البيت من الطويل.

تهاض: يتجدد جرحها. وتقادمت: قدمت. (عن الخزانة).

الشاهد فيه: عدم تكرار (إمَّا)، والتقدير: تهاض إما بدار وإمَّا بأموات.

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٦١٨، وديوان ذي الرمة ٣/ ١٩٠٢، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٠، وكتاب الشعر ١/ ٨-٨٦، والبصريات ١/ ٦٥١، والأزهية ١٤٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢٧، وضرائر الشعر ١٦١-١٦٢، ومغني اللبيب ٨٧، وشرح أبياته ٢/ ١٦، وخزانة الأدب ١١/ ٧٦.

وَقالَ قَومٌ: هِيَ هُنا واقِعةٌ مَوقِعَ (أَو)(١)، وَهذا محالٌ؛ لِدُخولِ الواوِ عَلَيها، فَأَمَّا ما أَنشَدَهُ الفارِسِيُّ(٢):

لَعَلَّكَ مَيِّتٌ إِمّا غُلامٌ ... تَبَوَّأَ مِن شَمَنصِيرٍ مَقاما(٣)

فَتَقديرُهُ: إِنْ غُلامٌ ما. وَقَدِ اعتاضُوا عَن (إِمّا) الثانِيَةِ بِـ(أَو) في الشِّعرِ، قالَ(٤):

إِمّا مُشِيفٌ عَلَى مجدٍ وَمَكرُمةٍ ... أَو أُسوةٌ لَكَ فِيمَن يُهلِكُ الوَرِقُ(٥)

---

(١) هو رأي الفراء. انظر: معاني القرآن ١/ ٣٩٠.

(٢) لم أقف على موضع إنشاده، والبيت لصخر الغي الهذلي.

(٣) البيت من الوافر.

شمنصير: جبل لهذيل، والشاعر يرثي ابنه، ويخاطب نفسه يقول: لعلك تموت إن مات غلام. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٢/٦٦، وشرح أشعارهم ١/٢٩٢، والتخريج ٣/١٤٠٨، وجمهرة اللغة ٢/ ١١٥٢ (بعلبكي)، وتهذيب اللغة ١١/ ٤٥٠، والخصائص ٣/ ٢٠٥، ومعجم ما استعجم ٣/ ٨١١، ومعجم البلدان ٣/ ٣٦٤، واللسان ١١/ ٤٧٤ (لعل)، وتاج العروس ١٢/ ٢٢٤ (شمصر).

(٤) هو غيلان بن سلمة. وقد تمثّل به المختار بن عبيد الثقفي لمّا أُحيطَ به.

(٥) البيت من البسيط.

روي (بقيت) بدل (مشيف).

أشافَ على الشيء: أشرف عليه.

انظر: الأغاني ١٣/ ٢٠٨، والإشراف على منازل الأشراف لابن أبي الدنيا ١٢٥، والمحكم ٨/ ١٢٧ (هنداوي)، واللسان ٩/ ١٨٥ (شوف).

وَقَد فَتَحَ بَعضُهُم هَذِهِ الهَمزَةَ في رِوايَةِ قُطرُبٍ وَأَنشَدَ[(١)]:

سَأَحمِلُ نَفسِي عَلَى آلَةٍ فَأَمَّا عَلَيها وَأَمَّا لَها[(٢)]

وَ(أَمَّا) المَفتُوحَةُ الهمزةِ فَعَلَى ضَربَينِ: ضَربٌ قَد تَقَدَّمَ ذِكرُهُ، وَبَعضُهُم يَقلِبُ إحدَى المِيمَينِ ياءً، فَتقولُ: أَيما، وَبَعضُهُم يَقُولُ: إِيما، وَأَنشَدُوا[(٣)]:

فَإِيما[(٤)] حُبُّها عَرَضًا وَإِيما بَشاشَةُ كُلِّ عِلْقٍ مُستَفادِ[(٥)]

وَطَلَعَ فَرَسٌ فَقالَ رَجُلٌ: هُوَ أَيما مَفلُوقُ اللِّسانِ، وَأَيما مَرضُوضٌ[(٦)]، وَأَنشَدَ الفَرَّاءُ[(٧)] لأَبي القَمقامِ[(٨)]:

---

(١) للخنساء.

(٢) البيت من المتقارب.

والآلة: الحالة التي يؤول إليها الأمر. (عن ديوانها، والمقاييس).

انظر: ديوان الخنساء ٣٣، والعين ٨/ ٣٩، وجمهرة اللغة ١/ ٢٤٨ (بعلبكي)، والخصائص ٢/ ٢٧١، ومقاييس اللغة ١/ ١٦١-١٦٢ (آل)، والمفردات للراغب ٩٩، والحماسة البصرية ٢/ ٦٥١، واللسان ١٠/ ٣١٥ (فوق)، ١٥/ ٨٨ (علا).

(٣) للمتلمِّس.

(٤) مضبوط بكسر الهمزة وفتحها.

(٥) البيت من الوافر.

العَرَض: المعترض من غير طلب. والعِلق: المال الكريم. (عن الديوان).

انظر: ديوانه ١٧١، وجمهرة اللغة ٣/ ١٣٢١ (بعلبكي)، وتهذيب اللغة ١/ ٤٥٦ (عرض)، واللسان ٧/ ١٨٥ (عرض)، وتاج العروس ١٨/ ٤٠٣ (عرض).

(٦) لم أقف على هذا القول.

(٧) لم أقف على موضع إنشاده، وروى ذلك عنه المرادي في شرح التسهيل ٨١٤.

(٨) هو أبو القمقام بن مصعب الأسدي. انظر: معجم الشعراء ١٦٠، والمبهج ١٧٧، وفرحة الأديب ٤٢، =

تُنَتِّجهــا أيــــا شــــمالٌ عَرِيَّـــةٌ وأيـا صبًا جُنْحَ الظلامِ هَبُوبُ[(١)]

/ ٤٥٤ وَقَد سَأَلَ بَعضُهُم المُتَنَبِّي[(٢)] وَقَد أَنشَدَ:

أيـــا لإبقـــاءٍ عَـــلَى فَـــضْلِهِ أيـــا لِتَـــسليمٍ إلى رَبِّـــهِ[(٣)]

فَقالَ لَهُ: إنَّ المُبرِّدَ يَردُّ هذا في الشَّكِّ وَالتَّخيِيرِ، وَيُجِيزُهُ في الإخبارِ، فَقالَ المُتَنبي: يُقالُ في الخَبرِ أيما وَإيما[(٤)]، وَأَنشَدَ[(٥)]:

بِذِي هَيدَبٍ أيـا الرُّبـا تحتَ وَدْقِهِ فَـيَروَى وَأَيـا كُـلُّ وَادٍ فَيُرعَـبُ[(٦)]

واللآلئ ١/ ٣٨٦.

(١) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (تُنَفِّحُها) بدل (تنتّجها). وروي (تُلقّحها)، وروي (العشي) بدل (الظلام).

انظر: تثقيف اللسان ٢٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٢، والمقرب ٢٥٣-٢٤، ورصف المباني ١٨٤، وشرح التسهيل للمرادي ٨١٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣، وخزانة الأدب ١١/ ٨٧، والدرر اللوامع ٦/ ١٢٠.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد، أبو الطيب، الملقب بالمتنبي (ت ٣٥٤ هـ) الشاعر المشهور. كان ذا صلة بابن خالويه وابن جني وعلي بن عيسى الربعي من النحويين. انظر: تاريخ بغداد ٥/ ١٦٤، وبغية الطلب ٢/ ٦٣٩، وقد أفرد بدراسات كثيرة جدًا من أهمها كتاب (المتنبي) لمحمود شاكر.

(٣) ديوان المتنبي ١/ ٢١٧، والفسر ١/ ٦٤٣.

(٤) لم أقف على هذا الخبر.

(٥) اختلف في قائله، فقيل:

أ- مُليح بن الحكم الهذلي.

ب- نُصيب بن رباح، كما في شعره.

(٦) البيت من الطويل.

=

وَأَمَّا في الشَّكِّ وَالتخيير فَأَهلُ الحِجازِ وَمَن جاوَرَهُم يَقُولونَ (إمَّا وَأَمَّا) وَقَيسٌ وَأَسَدٌ وَبَعضُ بَني تميمٍ يَقُولونَ (أَمَّا)(١) بِفَتحِ الأَلِفِ، وَأَنشَدَ الفرَّاءُ:

أَمَّــا تُغَــالي وَأَمَّــا هَــاجَهُمْ فَــزَعٌ(٢)

وَ(أَمَّا) المَفتُوحةُ الهَمزةِ فَعَلَى ضَربَينِ: ضَربٌ قَد تَقَدَّمَ ذِكرُهُ، وَضَربٌ تَكُونُ فِيهِ مُرَكَّبَةً مِن (أَنْ) وَ(مَا)، كَقَولِهِ(٣):

روي: (أما إذا ما علا الربا) بدل (أيا الربا تحت ودقه). و(تروى) بدل (يروى)، و(كلَّ وادٍ فيَرعَبُ) بدل (كلُّ وادٍ فيُرعَبُ).

الهيدب: السحاب المتدلي. ويرعب: يملأ. (عن شرح أشعار الهذليين).

انظر: شرح أشعارالهذليين ٣/ ١٠٥٠، وشعر نصيب ٦٢، وتهذيب الألفاظ ٥٢٩، وإصلاح المنطق ٢٢٥-٢٢٦، وتهذيب اللغة ٢/ ٣٩٤ (مرع)، والمخصص ٩/ ١٢٦، واللسان ١/ ٤٢١ (رعب)، ٨/ ٣٣٥ (مرع).

(١) انظر هذه اللغات في شرح التسهيل ٣/ ٣٦٥-٣٦٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٢.

(٢) صدر بيت من البسيط، روي عجزه في تثقيف اللسان:

بين الرَّبيضِ يَكُدُّ المُبطِئُ الفَرِقا

وروي في شرح الجزولية:

بينَ الربيضِ إذا ما الذائبُ اختلفا

وروايته في مصدريه: (أُسارى) بدل (تُغالي).

انظر: تثقيف اللسان ٢٣٥، وشرح الجزولية للأُبَّذي ٢/ ٦٣٠ (رسالة علمية).

ونقلت ها التخريج من تحقيق الزميل د. ماجد بن عمر القرني، لهذا الجزء من الغرة ص: ٢٠٦ (رسالة علمية).

(٣) هو العباس بن مرداس.

ونسبه الجاحظ لخفاف بن ندبة، وهو خطأ؛ وإنما قيل هذا الشعر له، فـ(أبو خراشة) كنية خفاف.

أبـا خُراشـةَ أمّـا أنـتَ ذا نَفـرٍ   فـإنَّ قـومِيَ لم تـأكُلْهُمُ الـضَّبُعُ[(١)]

تَقديرُهُ: لَئِنْ كُنتَ، وَ(ما) عِوضٌ مِنَ الفِعلِ المحذُوفِ، وَ(ذَا) نَصبٌ عَلَى الحالِ[(٢)]، هَذا مختَصَرُ القَولِ فِيها.

فَأَمَّا بَسطُهُ فَاعلَمْ أَنَّ (أمَّا) تَكُونُ عَلَى ضَربَينِ:

ضَربٌ تَكُونُ فِيهِ بَسِيطةً، وَهِيَ يُفَصَّلُ بها الخبرُ المجمَلُ، وَقَدِ استَصعَبَ الزَّجاجُ الكلامَ فِيها[(٣)]، وَذَلِكَ أنها مِن مُشكِلاتِ كِتابِ سِيبوَيهِ، وَذلكَ أنها قُدِّرَت بجُملةٍ شَرطِيَّةٍ تَقدِيرُها: مَهما يَكُنْ مِن شَيءٍ[(٤)]، وَلِذلِكَ لَزِمَتِ الفاءُ في

---

(١) البيت من البسيط.

روي: (كنت) بدل (أنت).

الضبع: قيل: يريد السنة المجدبة. وقيل: إن الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانتصار، وسقطت قواهم فعاثت فيهم الضباع فأكلتهم. وقيل: أراد أن قومه لم يُقتلوا فتعيث فيهم الضباع. (عن أمالي ابن الشجري والخزانة).

انظر: ديوان العباس بن مرداس ١٢٨، والكتاب ١/ ٢٩٣، وغريب الحديث لابن سلام ٣/ ٤٦-٤٧، والحيوان ٥/ ٢٤، ٦/ ٤٤٦، والاشتقاق ٣١٣، وكتاب الشعر ١/ ٥٨، والبغداديات ٣٠٤، والخصائص ٢/ ٣٨١، والمنصف ٣/ ١١٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٩، ٢/ ١١٤، والإنصاف ١/ ٧١، واللسان ٦/ ٢٩٤ (خرش)، ٨/ ٢١٧ (ضبع)، ومغني اللبيب ٥٤، ٨٤، ٥٧٢، ٩١١، وخزانة الأدب ٤/ ١٣.

(٢) ووجه آخر في إعرابه أنه خبر كان المحذوفة، و(أنت) اسمها، والأصل -كما ذكر- لئن كنت، فلما حذف الفعل انفصل الضمير. انظر: المفصل ٩٢، وخزانة الأدب ٤/ ١٦.

(٣) لم أقف على استصعابه الحديث فيها، وقد قدَّرها بمهما يكن من شيء، في معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٣٧.

الجَوابِ / ٤٥٥ وَحُذِفَت الجملةُ الشرطِيةُ وَعُوِّضَ مِنها أَمَّا، وَلا يَلِيها فِعلٌ إلاَّ أَن يَكُونَ فِعلاً شَرطِيًّا، لِكَونِهِ بمنزِلةِ المُفرَدِ في الحاجةِ، وَإنما لم يَلِها فِعلٌ؛ لأنها قَد نابَت عَن الفِعلِ، وَكانَ حُكمُ الفاءِ أَن تَتَصَدَّرَ الجُملةَ الاسمِيَّةَ وَتُلاصِقَ (أَمّا)، فكَرِهُوا ذَلِكَ حَيثُ لم يَكُن قَبلَها جملةٌ محقَّقةٌ، أَو مُفرَدٌ لِتُعطِيَ حَقَّ تَبَعِيَّتِها، فَقَدَّمُوا أَحَدَ الاسمَينِ وَأَتبَعُوهُ الثانيَ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَرتبةَ الفاءِ التَّقَدُّمُ إجازَتُهم: أَمّا زَيدًا فَضَرَبْتُ، فَأَعمَلُوا ما بعدَ الفاءِ فِيما قَبلَها، وَلا يجيزُونَ ذَلِكَ إلاَّ في الأَمرِ، نحوُ قَولِكَ: زَيدًا فاضرِبْ، وَفِيهِ خِلافٌ[1].

وأما قولهم: أَمّا زَيدٌ فَإني أَضرِبُ، فَلا يجيزونَهُ إلاَّ بِالرَّفعِ، لحُرمةِ (إنَّ)، وَقَد أَجازَهُ الكِسائيُّ، وَرَوَى عَنِ العَرَبِ: أَمّا قُرَيشًا فإني أَفضَلُها[2]، وَهذا أَشكَلُ ممّا ذَكَرنا.

فَأَمّا إن قُلتَ: أَمّا خلفَكَ فَإني قائمٌ، جازَتِ المَسألةُ؛ لأنّ (أَمّا) تَعمَلُ في الظَّرفِ، لما فِيها مِن مَعنى الفِعلِ.

فَإن قُلتَ: أَمّا عِلمًا فَإني عالمٌ، وَجَعَلْتَ (عِلمًا) مَصدَرًا حَقِيقيًّا، لم يجُزْ؛ لأَنَّهُ لا يَعمَلُ فِيهِ إلاَّ فِعلٌ أَو مُشتَقٌّ مِنهُ، فَإن جَعَلتَهُ مَصدَرًا في مَوضِعِ الحالِ، أَو مَفعُولاً

---

(١) يجوز أن يعمل ما قبل هذه الفاء فيما بعدها، وفي شرط ذلك خلاف، فسيبويه والمازني والزجاج وابن السراج يجيزونه شرطَ أن يجوز حذف (أمّا) والفاء، فما جاز أن يعمل فيه بعد تقدير حذفهما جاز أن يعمل فيه مع وجودهما، وأجاز المبرد وابن درستويه العمل بلا شرطٍ. انظر: البغداديات ٣٠٥، والجنى الداني ٥٢٦، ومغني اللبيب ٨٣.

(٢) رواية الكسائي في شرح الكافية ٢/ ٢/ ١٤٢٧.

لهُ، جازتِ المسألةُ لِعَمَلِ (إمَّا) فِيهِ.

وَتَقُولُ: أمَّا العِلمَ فَعالِمٌ، رَفعًا وَنَصبًا، فإذا رَفَعتَ كانَ (عِلمًا) مَنصُوبًا عَلَى الحالِ في المسألةِ / ٤٥٦ المُتقَدِّمةِ، وَإذا نَصَبْتَ كانَ (عِلمًا) مَنصُوبًا على المَصدَرِ أو المفعُولِ لَهُ، فأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[1] فَمَن رَفَعَ فَعَلَى الابتِداءِ، وَمَن نَصَبَ فَبِفِعلٍ مُقَدَّرٍ بَعدَ الفاءِ[2]، وَهَذِهِ (أمَّا) يَلزَمُ تَكرِيرُها في أكثَرِ الأَحوالِ، وَرَوَوْا فِيها (أيما)، وَقَد تَقَدَّمَ ذِكرُهُ.

وَأمَّا (أمَّا) الثانيةُ فَما حَكاهُ سِيبوَيهِ عَنِ العَرَبِ: أمَّا أنتَ مُنطَلِقًا انطَلَقتُ مَعَكَ[3]، فَهِيَ (أنِ) المَصدَرِيَّةُ، وَأَصلُها: لَئِن كُنتَ مُنطَلِقًا، فَحَذَفُوا الفِعلَ اختِصارًا، وَكَرِهُوا إيلاءَ الاسمِ (أنْ) فَجاؤوا بِـ(ما) عِوَضًا مِنها، وَجاؤوا بِالضَّمِيرِ المُنفَصِلِ عِوضَ المُتَّصِلِ.

وَلأبي عَلِيٍّ في هَذِهِ المَسألةِ قَولانِ: مَرَّةً يَقولُ: هِيَ العامِلةُ في (أنتَ) وَ(ذا) في البَيتِ بِحُكمِ النِّيابةِ، وَتارةً يَقولُ: العامِلُ هُوَ المحذُوفُ وَ(ذا) مَنصُوبٌ عَلَى

---

(١) فُصِّلَت: ١٧.

(٢) الرفع قراءة الجمهور، وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق والأعمش وعيسى بن عمر وغيرهم بالنصب. انظر: تفسير الطبري ٢٤/ ١٠٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٤١، والبحر المحيط ٧/ ٤٩١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٤٢.

وانظر المسألة في الكتاب ١/ ١٤٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٢٦، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٣١.

(٣) الكتاب ١/ ٢٩٣.

الحالِ مِن (كانَ) التَّامَّةِ؛ لأنَّهُ لا يَقَعُ إلاَّ نكِرةً[١]، وَقَدَّرَ سِيبوَيهِ (أَنْ) بِـ(إذْ) هُنا؛ لأجلِ إيلائها الاسمَ، وَقُربِها مِن مَعناها[٢]، وَإذا كانَ كذلِكَ أشكَلَ دُخُولُ الفاءِ في قَولِهِ:

أَبا خُراشةَ أمَّا أَنتَ ذا نَفَرٍ ... فإنَّ قَومِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٣]

لأنَّ التقدِيرَ فِيهِ: لَئن كُنتَ ذا نَفَرٍ فإذا قَومِي، وَكذلكَ: لأنْ أنتَ مُنطَلِقًا انطَلَقتُ مَعَكَ، وَأَمَّا الكُوفيُّ فيَقُولُ: هِيَ (أَنْ) فُتِحَتْ / ٤٥٧ لَمَّا وَلِيَها الاسمُ[٤]، وَيُنشِدُونَ[٥]:

إمَّا أَقَمتَ وأمَّا أَنتَ مُرتحِلاً ... فاللهُ يحفظُ ما تأتي وما تَذَرُ[٦]

---

(١) قوله: إن العامل في (أنت) فعل محذوف في: البغداديات ٣٠٨، وكتاب الشعر ١/ ٥٨-٥٩..

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٤.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) قال الفراء في الآية التالية (أن تضل إحداهما): «بِفَتحِ أَنْ، وَتُكسَرُ. فَمَن كَسَرَها نوى بها الابتداءَ فجعلها منقطِعةً مما قبلها. وَمَن فَتَحَها فهو أيضًا على سبيل الجزاءِ، إلاَّ أنه نَوى أن يكون فيه تقديم وتأخير، فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة». معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٤.

وانظر النقل عن الكوفيين في شرح الكافية ١/ ٢/ ٨٠٧، ومغني اللبيب ٥٣.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من البسيط.

روي: (أنت ذا سفر) بدل (أنت مرتحلًا)، و(يكلأ) بدل (يحفظ).

ولم أقف على قائله.

انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٦٢٩، والمفصل ٩٢، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١١، وشرح المفصل ٢/ ٩٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٨، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨٠٧، واللسان ١٤/ ٤٧ (أما)، ومغني اللبيب ٥٤، وشرح شواهده ١/ ١١٨، وخزانة الأدب ٤/ ١٩.

فكَسَرُوهُ مَعَ الفِعلِ وَفتَحُوهُ مَعَ الاسمِ، لِقُربِ ما بينَهُما، وَلِذلِكَ قُرِئَ: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[(١)] كَسرًا وَفتحًا[(٢)]، وَرَوَى ابنُ الأنبارِيِّ: أَمَّا زَيدٌ يَنطَلِقْ أَنطلِقْ مَعَهُ[(٣)]، وَرَوَى الكِسائيُّ جَزمَهُما مَعًا، وَهَذا لا يَعرِفُهُ بَصرِيٌّ[(٤)].

وَأَمَّا (إِمَّا) فَهِيَ عَلَى ضَربَينِ: شَرطٌ، وَما نحنُ بِصَدَدِهِ[(٥)]، وَهِيَ في هَذا البابِ تكونُ عَلَى ضُرُوبِ (أو)، وَالفَرقُ بَينَهُما أَنَّ الشكَّ سارٍ في (أو) مِن آخِرِ الكلامِ إلى أَوَّلِهِ، وَفي (إِمَّا) تَبتَدِئُ شاكًّا، وَلَيسَ في (أو) خِلافٌ في كونِها حَرفَ عَطفٍ، وَذَكَرَ بَعضُ النحاةِ مِن أَصحابِ الفَرَّاءِ أَنَّ (إِمَّا) لا تَكُونُ للإباحةِ كَما تَكُونُ (أو) لِقُصُورِها عَنها[(٦)].

---

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) الكسر قراءة حمزة وحده من السبعة، وقرأ الباقون بفتحها. انظر: السبعة ١٩٣، والتذكرة ٢/ ٣٤٣-٣٤٤.

(٣) لم أقف على هذا.

(٤) قال سيبويه (٣/ ١٠١-١٠٢): «وسألته [يعني الخليل] عن قولهِ: أَمَّا أَنتَ مُنطَلِقًا أَنطَلِقُ مَعَكَ، فَرَفَعَ، وَهُوَ قَولُ أَبي عَمرٍو، وَحدثنا بِهِ يونُسُ وَذلكَ لأَنَّهُ لا يجازَى بِأَنْ كأنه قالَ: لأنْ صِرتَ مُنطلقًا أنطلقُ مَعَكَ»، قال الفارسي مفسرًا كلام سيبويه ومُعَلِّقًا عليه: «يريد أنه رفع (أنطلقُ) ولم يجزمه على أنه جزاء. وحكى أبو عمر الجرمي عن الأصمعي فيما أظنُّ المجازاة بـ(أمَّا)، المفتوحة الهمزة، وزعم أنه لم يحكِهِ غيره...» (البغداديات ٣٠٧-٣٠٨).

(٥) أي عاطفة.

(٦) لم أقف على هذا.

وَأَمَّا (إِمَّا) فَلِلنُّحاةِ فِيها ثلاثةُ أقوالٍ: مِنهُم مَن يَعتَقِدُ أَنَّهُما حَرفا عَطفٍ[(١)]، لِكَونِ ما بَعدَ الثانيةِ تابِعًا لِما قَبلَها، وَيُفسِدُ هذا أَنَّ الأُولى لَيسَ قَبلَها ما يُحمَلُ ما بَعدَها عَلَيهِ في قَولِكَ: قامَ إِمَّا زَيدٌ وَإِمَّا عَمرٌو، وَقَولِهِ تَعالى: ﴿يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[(٢)]؛ لأنها لا تخلُو أن تَعطِفَ مُفرَدًا على مُفرَدٍ، أو جملةً عَلَى جملةٍ، وَلَيسَ هَذا هُنا. وَمِنهُم مَن يعتَقِدُ أَنَّ الأُولى لَيسَتْ حرفَ عَطفٍ لما بَيَّنَّاهُ، وَالثانِيةُ حَرفُ / ٤٥٨ عَطفٍ لِلإتباعِ[(٣)]، وَهَذا يُفسِدُ دُخُولَ الواوِ عَلَيها دُخولاً واجِبًا، وَالصَّحِيحُ القَولُ الثالِثُ؛ أَنها لَيسا حَرفي عَطفٍ، لما بَيَّناهُ، وَهذا قَولُ الفارِسِيِّ[(٤)] وَالزَّجَّاجِ[(٥)] وَغَيرِهما[(٦)]، وَإِنما ذُكِرَتْ في هذا البابِ لِمُناسَبَتِها حُروفَ العَطفِ في الإتباعِ، وَلاستِغناءِ الثانيةِ عَن عامِلٍ، فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

وَقالَ الفارسيُّ: إذا قُلتَ: جاءَني إِمَّا زَيدٌ وَإِمَّا عَمرٌو، فَـ(زَيدٌ) مَرفُوعٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ بَعدَ (إِمَّا) عَلَى شَرِيطةِ التفسيرِ، وَلا يَرتَفِعُ بِالفِعلِ المَوجُودِ؛ لأَنَّهُ بَعدَ (إِنْ)

---

(١) في د: لكونهما معًا حرفا عطف.

(٢) الكهف: ٨٦.

(٣) ذهب إلى ذلك الزجاجي والصيمري وأخذ به الجزولي والمالقي. انظر: الجمل ١٧، والتبصرة ١/ ١٣١، ١٣٩، والجزولية ٧٢، ورصف المباني ١٨٣.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢٩٧.

(٥) لم أقف على رأيه هذا في معاني القرآن وإعرابه، ولا على من نسبه له.

(٦) وهو قول يونس وابن كيسان أيضًا، انظر: التسهيل ١٧٤، ومغني اللبيب ٨٤.

وَلا يَعمَلُ ما قَبلَها فِيها بَعدَها[١].

قالَ أبو الفتحِ: «وَاعلَمْ أَنَّكَ تَعطِفُ الاسمَ عَلَى الاسمِ إذا اتَّفَقا في الحالِ»[٢].

قالَ سَعيدٌ: لَو لا اختِلافُ لَفظِ الاثنَينِ لما افتَقَرَ إلى حَرفِ عَطفٍ إذا اجتَمَعا في الحُكمِ الواحِدِ، وَلَكِنَّهُم يَستَغنُونَ بِالصِّيغةِ الواحدةِ المُثَنَّاةِ عَنِ العَطفِ. وَفي كَلامِهِ إرسالٌ، وَذَلكَ أَنَّ المُضمَرَ المُتَّصِلَ المَرفُوعَ لا يُعطَفُ عَلَيهِ إلاَّ بِتأكِيدٍ، وَلا يُعطَفُ هُوَ عَلَى غَيرِهِ البَتَّةَ إلاَّ بِإعادةِ العامِلِ، وَالمجرُورُ لا يُعطَفُ عَلَيهِ غَيرُهُ البَتَّةَ إلاَّ بِإعادةِ العامِلِ، وَلا يُعطَفُ عَلَى غَيرِهِ إلاَّ بِإعادةِ العامِلِ، وَالمُضمَرُ المُتَّصِلُ المَنصُوبُ وَإن عُطِفَ عَلَيهِ فَإنَّهُ لا يُعطَفُ عَلَى غَيرِهِ إلاَّ بِإعادةِ العامِلِ، لما سَنَذكُرُهُ، وَلَو قالَ (المُظهَر) لَزالَ الاعتِراضُ.

/ ٤٥٩ قالَ أبو الفتحِ: «وَكَذلِكَ الفِعلُ عَلَى الفِعلِ إذا اتَّفقا في الزَّمانِ، تَقُولُ: قامَ زَيدٌ وَعمرٌو؛ لأنَّ القِيامَ يَصِحُّ مِن كُلِّ واحِدٍ مِنهُما، وَلا تَقُولُ: ماتَ زَيدٌ وَالشَّمسُ؛ لأنَّ الشَّمسَ لا يَصِحُّ مَوتُها، وَتَقُولُ: قامَ زَيدٌ وَقَعَدَ، لاتِّفاقِ زَمانَيهِما، وَلا تَقُولُ: يَقُومُ زَيدٌ وَقَعَدَ، لاختِلافِ زَمانَيهِما»[٣].

قالَ سعيدٌ: إذا صَحَّ قِيامُ كُلِّ واحدٍ مِنَ الفِعلَينِ مَعَ فاعِلِهِ بِنَفسِهِ مِن غَيرِ

---

(١) لم أقف على نص كلامه هذا، وإنما ذكر في معرض احتجاجه لإخراج (إما) من حروف العطف: أنَّ حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفردًا على مفرد، أو جملةً على جملة، فإذا قلت: ضربتُ إما زيدًا وإما عمرًا، لم تكن من هذين القسمين. انظر: الإيضاح العضدي ٢٩٨، والمقتصد ٢/ ٩٤٤.

(٢) اللمع ٩٥.

(٣) اللمع ٩٥.

حاجةٍ إلى فِعلِ غيرِهِ احترازًا مِن: اختَصَمَ وتخاصَمَ، فلا تَقُولُ: اختَصَمَ زَيدٌ وَاختَصَمَ عَمرٌو، صَحَّ عَطفُ أَحَدِهما عَلَى الآخرِ، فَإذا كانَ الفِعلُ جِنسًا واحِدًا وَالفاعِلانِ مختَلِفانِ وَقَد صَحَّ لِكُلِّ واحدٍ مِنهُما عَلَى الانفرادِ أن يَكُونَ [فاعِلاً][1] لِذلِكَ الفِعلِ صَحَّ حَذفُ الفِعلِ الثاني اجتِزاءً بِالأولِ عَنهُ، فَتَقُولُ في: قامَ زَيدٌ وَقامَ عَمرٌو: قامَ زَيدٌ وَعمرٌو، إذا اتَّفقا في الحالِ؛ لأَنَّهُ يَصِحُّ أن تقولَ: قامَ عَمرٌو، وَلَمَّا لم يَصِحَّ أن تقولَ: ماتَتِ الشمسُ، المَوتَ الذي يموتُهُ زَيدٌ، لم يَصِحَّ أن تَقولَ: ماتَ زَيدٌ وَالشمسُ؛ لأنهما لم يَشتَرِكا في الفِعلِ، فَإذا لم يَصِحَّ الفِعلُ الثاني مُنفَرِدًا بِهِ، لم يَصِحَّ أن يُجعَلَ لَهُ حِصَّةٌ في الفِعلِ الأولِ الذي نابَ عَنِ الفعلِ المحذُوفِ، فَإن تقاربا في المعنى جازَ، كَقولِ الشاعِرِ:

يا ليتَ زوجَكِ قَد غَدا   مُتَقَلِّدًا سَيفًا ورُمحا[2]

/ ٤٦٠ وَكذلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ وَعَمرًا، وَهَكذا لا يُقالُ: تَبَسَّمَ الرَّجُلُ وَالفَرَسُ.

فَأَمَّا عَطفُ الفِعلِ عَلى الفِعلِ [إذا][3] اتَّفقا في الزمانِ فَحَسَنٌ، وَلا تُرِيدُ بِذلِكَ التَّرتيبَ إذا أَتيتَ بِالواوِ، وَهُوَ كالاسمِ فيما ذَكَرنا، فَأَمَّا إذا اختلَفا في الزمانِ فَإنَّهُ لم يَجُزْ عَطفُ أَحَدِهما عَلَى الآخرِ لِتبايُنِ وُجُودِهما، فَيَصِيرُ ذَلِكَ بمنزلةِ

---

(١) تكملة من د.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في د.

عَطفِ الاسمِ عَلَى الفِعلِ أو الفِعلِ عَلَى الاسمِ.

فَأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[(١)] فَإنما عَطَفَ (وَأقرَضُوا) عَلَى مَعنى صِلَتي اسمَي (إنَّ)؛ لأنَّهُ لا يَصِحُّ عَطفُهُ عَلَى (المُصَّدِّقاتِ) لِتأنيثِهِ، وَلا عَلَى (المُصَّدِّقينَ) لِلفَصلِ بَينَهُ وَبينَهُ بِـ(المُصَّدِّقاتِ)، فَبَقِيَ أن يَكُونَ مَعطُوفًا عَلَى مَعنى مجمُوعِهِما[(٢)]، وَعِندَ بَعضِ الكُوفِيِّينَ هُوَ محذوفُ الموصولِ، تَقدِيرُهُ: وَالذينَ أقرَضُوا، فَحُذِفَ، وَكَثيرًا يَرتكِبُونَ هَذا[(٣)]، وَذا مُشكِلٌ. وَأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[(٤)] فَـ(يَقبِضنَ) عِندِي خَبرُ مُبتَدَإٍ محذُوفٍ، أي: وَهُنَّ يَقبِضنَ كما سَبَقَ، وَيَصِحُّ عَطفُ الجُملةِ عَلَى المُفرَدِ إذا كانا حالَينِ وَلا يُحتاجُ إلى المُبتَدَإِ، وَقَد سَبَقَ قَرِيبٌ مِن هَذا في الوَصفِ، أو يَكُونُ حالاً مِنَ الضَّميرِ الذي في (صافَّاتٍ) وَالعامِلُ فِيهِ (صافَّات)، أو حالاً مِنَ (الطَّيرِ) وَالعامِلُ / ٤٦١ (يَروا)، عَلَى تَقدِيرِ: قُمتُ وَأصُكُّ عَينَهُ[(٥)].

فَأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ

---

(١) الحديد: ١٨.

(٢) انظر هذه المسألة مستوفاة في الحلبيات ١٤١-١٥٣.

(٣) رأي الكوفيين في جواز حذف الموصول في الإنصاف ٢/ ٧٢٢.

(٤) المُلك: ١٩.

(٥) هذا قول مأثور عن العرب، انظر: إصلاح المنطق ٢٣١، والتمام ٢٧. والتقدير: قمت وصككتُ عينه.

﴿ٱلْحَرَامِ﴾[1] فَالجُملةُ في مَوضِعِ [الحالِ][2] عَلَى ما سَبَقَ، وَقِيلَ: كَفَرُوا بِتَقدِيرِ: يَكفُرُونَ[3]، أَو يَكُونُ (يَصُدُّونَ) بِتَقدِيرِ صَدُّوا[4]، كَقَولِهِ[5]:

وإذا مررتَ بقبرِهِ فانحَرْ لَه ... كُومَ الهِجانِ وكُلَّ أجردَ سابِحِ
والْطَخْ جَوانِبَ قبرِهِ بِدِمائها ... فلقد يكونُ أخا دَمٍ وذبائحِ[6]

---

(١) الحج: ٢٥.

(٢) في د

(٣) انظر: تهذيب اللغة ١/ ٤٩.

(٤) نقل ابن جني عن الفارسي أنه سأل أبا بكر بن السراج عن الأفعال يقع بعضها موقع بعض، فقال ابن السراج: «كانَ حُكمُ الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنَتَها، خُولِفَ بَينَ مُثُلِها ليكون ذلك دليلًا على المراد فيها، قال: فَإن أُمِنَ اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعضٍ» انظر: الخصائص ٣/ ٣٣١. ونقله ابن الشجري وقال بعده: «قال أبو الفتح: وهذا كلامٌ من أبي بكرٍ عالٍ سديد» انظر: أماليه ٢/ ٣٥.

(٥) اختلف في قائله، فقيل:

أ- زياد الأعجم، وعليه الأكثرون.

ب- الصَّلتان العبدي.

(٦) البيتان من الكامل.

روي: (كوم المطي) بدل (كوم الهجان)، وفي جميع مصادره (طرفٍ) بدل (أجرد).

الكُوم: جمع كوماء، وهي الناقة السمينة. والسابح: من سبح الفرس إذا جرى بقوة. (عن الخزانة).

الشاهد فيه: قوله: (فلقد يكون) بمعنى: فلقد كان.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥١ (الثاني)، وذيل الأمالي ٩، وأمالي المرتضى ٢/ ١٩٩، ٣٠١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦٧ (الثاني)، ٢/ ٣٥، ٤٥٣، والحماسة البصرية ٢/ ٦١٤، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٥٤، واللسان ١٣/ ٣٦٨ (كون) (الثاني)، وخزانة الأدب ١٠/ ٤.

وقيلَ: (أقرَضُوا) حالٌ مُقدَّرٌ معَهُ (قَد)، كما قالَ تَعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾(١) أي: وَقَد كُنتُم، وَكَذلِكَ قولُهُ تَعالى: ﴿قَالُوٓا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾(٢)، وبَعضُهُم يجعَلُها جملةً مُعتَرِضةً لا مَوضِعَ لها مِنَ الإعرابِ وَلا صِلَةَ(٣).

قالَ أبو الفتحِ: «وَيُعطَفُ(٤) المُظهَرُ عَلَى المُظهَرِ»(٥).

قالَ سَعيدٌ: الأمرُ عَلَى ما ذَكَرَ كما بَيَّنَّا، وَكانَ يجِبُ أن يَقُولَ: إذا اتَّفَقا في الحالِ.

قال أبو الفتح: «وَالمُضمَرُ عَلَى المُضمَرِ»(٦).

قالَ سعيدٌ: يَفتَقِرُ إلى احتِرازٍ؛ لأنَّ المُضمَرَ المُتَّصلَ لا يَصِحُّ عَطفُهُ عَلَى شَيءٍ، وَالمُضمَرَ المُتَّصِلَ المَرفُوعَ وَالمجرورَ لا يُعطَفُ عَلَيهِما شَيءٌ إلاَّ بِتأكِيدِ المَرفُوعِ وَإعادةِ عامِلِ المَعطُوفِ في المجرورِ، وَقَولُهُ: «المُضمَرُ» يَعُمُّ الجِنسَ مُتَّصِلَهُ

(١) البقرة: ٢٨.

(٢) الشعراء: ١١١.

(٣) يعني آية الحديد السالفة، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾. وقد ذكر هذه الأقوال الفارسيُّ في الحلبيات ١٤١-١٥٣. وانظر أيضًا: كشف المشكلات ٢/ ١٣٢٤، والبيان ٢/ ٤٢٢، والتبيان ١/ ١٢٠٩، والبحر المحيط ٨/ ٢٢٣، والدر المصون ١٠/ ٢٤٨.

(٤) في اللمع: تعطف.

(٥) اللمع ٩٥.

(٦) اللمع ٩٥.

وَمُنفَصِلَةً.

قال أبو الفتح: «وَالْمُظهَرُ عَلَى الْمُضمَرِ»(١).

قالَ سَعيدٌ: هَذا الفَصلُ يحتاجُ / ٤٦٢ إلى احترازٍ لما بَيَّنَّا مِنَ المَرفُوعِ وَالمجرورِ مِنهُ، وَسَنُبَيِّنُ عِلَلَ ذَلِكَ إن شاءَ اللهُ.

قال أبو الفتح: «وَالْمُضمَرُ عَلَى الْمُظهَرِ»(٢).

قالَ سعيدٌ: هَذا أَيضًا إرسالٌ يجِبُ أن يحتَرِزَ فَيَقُولَ: (الْمُنفَصِل)؛ لأنَّ الْمُتَّصِلَ لا يَقُومُ بِنَفسِهِ، فكَيفَ يُعطَفُ بِغَيرِ عامِلٍ ظاهِرٍ.

قال أبو الفتح: «تَقولُ في عَطفِ الْمُظهَرِ عَلَى الْمُظهَرِ: قامَ زَيدٌ وَعمرٌو، وَفي عَطفِ الْمُضمَرِ عَلَى الْمُضمَرِ: رَأَيتُكَ وَإيَّاهُ، وَفي عَطفِ الْمُظهَرِ عَلَى الْمُضمَرِ: رَأَيتُكَ(٣) وَزَيدًا، وَفي عَطفِ الْمُضمَرِ عَلَى الظاهِرِ: قامَ زَيدٌ وَأَنتَ»(٤).

قال سعيدٌ: هَذا الفَصلُ تمثيلٌ لما تَقَدَّمَ ذِكرُهُ، وَسَنُبَيِّنُ ما يمتَنِعُ مِنَ العَطفِ وَما لا يمتَنِعُ إن شاء اللهُ.

قال أبو الفتح: «فإنْ كانَ الْمُضمَرُ مَرفُوعًا(٥) لم يُعطَفْ عَلَيهِ بِشَيءٍ حَتى

(١) اللمع ٩٥.

(٢) اللمع ٩٥.

(٣) في اللمع: رأيته.

(٤) اللمع ٩٥-٩٦.

(٥) في اللمع: مرفوعًا متّصِلًا.

تُؤَكِّدَ[١]، تقولُ: قُمْ أَنتَ وَزَيدٌ، وَلَو قُلتَ: قُمْ وَزَيدٌ -مِن غَيرِ تَوكِيدٍ- لم يحسُنْ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[٢]، وَرُبما جاءَ في الشِّعرِ غيرَ مُؤَكَّدٍ، قالَ عُمَرُ بنُ أَبي رَبيعةَ:

قُلْتُ إذ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تهادَى   كَنِعاجِ الملا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[٣]

قالَ سعيدٌ: لِلمَرفُوعِ ضَمِيرانِ؛ مُتَّصِلٌ وَمُنفَصِلٌ، وَالكلامُ في المُنفَصِلِ كَالكَلامِ في الظاهِرِ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَولُ الشاعِرِ:

أَنا البَطَلُ الحامِي الذِّمارَ وَإنما   يُدافِعُ عَن أَحسابِهِم أَنا أَو مِثْلِي[٤]

/ ٤٦٣ فَإتيانُهُ بِـ(أَنا) مَعَ الياءِ التي تَصلُحُ لِلمُذَكَّرِ الغائبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنزلتَهُ بمنزِلةِ المُظهَرِ مِنَ الأَسماءِ، وَلَو جاءَ بِالهَمزَةِ التي تَصلُحُ للمُتَكَلِّمِ لم يحسُنْ أَن يَكُونَ فاعِلاً. وَأَمَّا المُتصِلُ المرفُوعُ فإنما لا يَصِحُّ العَطفُ عَلَيهِ؛ لأَنَّهُ قَد صارَ مِنَ الفِعلِ بمنزِلةِ الجُزءِ الواحِدِ، الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ ما سَبَقَ ذِكرُهُ، فَمِن حَيثُ لم يجُز عَطفُ الاسمِ عَلَى الفِعلِ لم يجز عَطفُ المُظهَرِ عَلَى المُضمَرِ المَرفُوعِ، وَيمكِنُ أَن يُقالَ: قَد يمكنُ إضمارُ الفاعِلِ حَتى يَضعُفَ ظُهُورُهُ البَتَّةَ، كَقَولِكَ: زَيدٌ قامَ، فَلَو عَطَفْتَ عَلَى الفاعِلِ المُضمَرِ لَكانَ عَطفًا عَلَى الفِعلِ.

---

(١) في اللمع: لم تعطف عليه حتى تؤكده.

(٢) البقرة: ٣٥.

(٣) اللمع ٩٦.

(٤) سبق تخريجه.

وَقِيلَ: إنما المُضمَرُ المَرفُوعُ لما غَيَّرَ صِيغَتَهُ فَلم يُغَيرهُ المُظهَرُ وَلم يُعطَفْ عَلَيهِ، بخلافِ المَنصُوبِ، فَإِنَّهُ لا يُغَيرُ مُضمرُهُ صِيغةَ الفِعلِ، فَعُطِفَ مُظهَرُه عَلَيهِ، هَذا قَولُ سِيبوَيهِ[(١)]، وَنَزَّلُوا الضَّمِيرَ المَلفُوظَ بِهِ مَنزِلةَ غَيرِ المَلفُوظِ بِهِ فَأَلحَقُوهُ بِهِ، فَإن أَكَّدتَ الضَّمِيرَ المَرفُوعَ حَسُنَ العَطفُ، وَذَلِكَ أَنَّ التأكِيدَ قَد قَوَّى حُكمَ الاسمِيَّةِ فِيهِ، فَأَلحَقَهُ بحُكمِ الظاهِرِ، وَفَصَلَ بَينَهُ وَبينَ المَعطُوفِ عَلَيهِ، فَتَقُولُ: قُمْ أَنتَ وَزَيدٌ، كَقولِهِ تَعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[(٢)]، وَكَقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾[(٣)]، وَقَد أُجرِيَ طُولُ الكلامِ مُجرَى التَّأكِيدِ، فَأَجازُوا العَطفَ مَعَهُ بِلا تَوكِيدٍ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ / ٤٦٤ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾[(٤)]، كَما حَسَّنَ طُولُ الكلامِ الحذفَ في الصِّلةِ في قَولِهم: ما أَنا بِالذي قائلٌ لَكَ شَيئًا. وَيجُوزُ أَن تَكُونَ الواوُ في مَعنى (مَعَ)، وَ(مَن) بَعدَها مَنصُوبُ الموضِعِ. فَأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[(٥)] فَالنُّحاةُ يُدخِلُونَها في بابِ طُولِ الجُملةِ، والعوضِ عن التأكيد[(٦)]، وَجَعَلَ الفارِسِيُّ (لا) نائبةً عَنِ الضَّمِيرِ، وَيُفسِدُ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٨.

(٢) البقرة: ٣٥.

(٣) الأعراف: ٢٧.

(٤) آل عمران: ٢٠.

(٥) الأنعام: ١٤٨.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٨-٣٧٩، والمقتضب ٣/ ٢١٠، والإغفال ٢/ ٨٤، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٢٣، والتبيان ١/ ٥٤٦.

نائبةً عَنِ الضَّمِيرِ، وَيُفسِدُ هَذا أَنَّ (لا) بَعدَ الواوِ لا قَبلَها[(١)]، وَقَد باشَرَتِ الواوُ المعطوفَ بِوساطةِ (لا).

وَالقولُ عِندِي في ذَلِكَ أَنَّ (آباؤنا) غَيرُ مَعطوفٍ عَلَى النونِ وَالأَلِفِ، وَإنما هُوَ مُبتَدَأٌ محذُوفُ الخَبرِ، تَقدِيرهُ: ما أَشرَكنا وَلا آباؤُنا أَشرَكُوا، وَيقرُبُ مِن هَذا: حَضَرَ اليومَ القاضِيَ امرأةٌ، لأجلِ الطُّولِ. وَقَد كَثُرَ العَطفُ عَلَى المُضمَرِ المَرفُوعِ في الشعرِ، قَال طرفةُ[(٢)]:

رأيتُ بَني غَبْراءَ لا يُنكِرونَني ... ولا أهلُ هَذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ[(٣)]

---

(١) نصَّ سيبويه على أنَّ العطف على الضمير المرفوع في الآية أنها حسُن لأجل (لا). ونقل قوله ابن عطية في تفسيره، ثم قال: «قال أبو علي: وهذا إنما يستقيمُ أن يكونَ عِوَضًا إذا وقعَ قبلَ حرفِ العطفِ، فهناك يكونُ عِوضًا منَ الضميرِ الواقعِ قبلَ حرفِ العطف، فأمَّا إذا وقع بعد حرفِ العطفِ فلا يَسُدُّ مسدَّ الضميرِ...». انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٩، وتفسير ابن عطية ٢/ ١٩٧.

(٢) هو طرفة بن العبد بن سفيان البكري. أحد شعراء الجاهلية المشهورين، وأحد أصحاب المعلقات السبع، هجا عمرو بن هند، فأرسله إلى عامله على البحرين بكتاب يأمره بقتله، فقتل شابًّا. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٧، والشعر والشعراء ١/ ١٨٢، واللآلي ١/ ٣١٩.

(٣) البيت من الطويل.

بنو غبراء: الصعاليك. والطراف: بيت من جلد، وأهله الأغنياء. يقول: يعرفني الفقراء والأغنياء. (عن شرح القصائد السبع).

انظر: ديوان طرفة ٣١، والعين ٧/ ٤١٦ (طرف)، والمعاني الكبير ٣/ ١٢٤٨، والاشتقاق ٢١٤، وشرح القصائد السبع ١٩٢، واللسان ٥/ ٥ (غبر)، ١٤/ ٩٢ (بني)، والجنى الداني ٣٤٧، وهمع الهوامع ١/ ٧٦.

فَمَن رَفَعَ (أهلاً) عَطَفَ عَلَى الواوِ، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ[١] -أَنشَدَهُ سِيبوَيهِ[٢]-:

فَلَـمَّا التَقَينـا وَالجيـادُ عَـشِيَّةً ... دَعَـوا يـا لَكَلْـبٍ وَانتَمَينـا لِعـامِرِ[٣]

وَقالَ[٤]:

ولـستُ بنـازلٍ إلاّ أَلَمَّـتْ ... بـرحلي أو خَيالَتُهـا الكـذوبُ[٥]

وَقالَ[٦]:

فَأُقْـسِمُ أنْ لَـو التقينـا وأنـتمُ ... لَكـانَ لنـا يـومٌ مِـنَ الـشَّرِّ مُظْلِـمُ[٧]

---

(١) هو الراعي النميري.

(٢) في الكتاب ٢/ ٣٨٠.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (لحقنا) بدل (التقينا)، و(اعتزينا) بدل (انتمينا).

انظر: ديوان الراعي ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥، والمحكم ٢/ ١٠٩ (عمر)، وتحصيل عين الذهب ٣٨١، واللسان ١٥/ ٥٣ (عزا)، ٤/ ٦٠٨ (عمر).

(٤) هو رجل من بني بحتر بن عتود.

(٥) البيت من الوافر.

الإلمام: زيارة لا لبث معها. والخيالة: الخيال. (عن شرح المرزوقي).

الشاهد فيه: عطف الخيالة على ضمير ألمّ.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ١١٢، والتنبيه على شرح مشكلاتها ١٢٣ (رسالة)، وشرحها للمرزوقي ١/ ٣١٠، ومختارات ابن الشجري ٢٠٤، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٢١، واللسان ١١/ ٢٣٠ (خيل)، وهمع الهوامع ٢/ ١٤١، وخزانة الأدب ٥/ ١١٩.

(٦) هو المسيب بن علس.

(٧) البيت من الطويل.

في هامش ج : (أيومُ) بدل (مظلم)، ولم أجدها في مصادره.

الشاهد فيه: عطف (أنتم) على الضمير في (التقينا).

=

وَأنشَدَ سِيبوَيهِ(١):

وَرَجا الأُخَيْطِلُ مِن سَفاهَةِ رَأيِهِ   ما لم يكُنْ وَأبٌ لَهُ لِينالا(٢)

/ ٤٦٥ فَهَذِهِ الأبياتُ قَدِ اجتَمَعَ فِيها عَطفُ المُظهَرِ عَلَى المُضمَرِ، وَالمُضمَرِ عَلَى المُضمَرِ، وَيَنبَغِي أن يُعلَمَ أنَّكَ إذا أكَّدتَ فَقُلتَ: قُمتُ أنا وَزَيدٌ، فـ(زَيدٌ) مَعطوفٌ عَلَى التاءِ لا عَلَى (أنا) المؤكِّدةِ؛ لأنَّكَ [لَو عَطَفْتَ عليهِ لاطَّرحتَ حُكمَ الأوَّل](٣)، وَكانَ كَإدغامِ المُلحَقِ(٤).

وَالبيتُ(٥) الذي أنشَدَهُ عُثمانُ بَعدَهُ:

انظر: الكتاب ٣/ ١٠٧، وشرح أبياته ٢/ ١٨٥، وتحصيل عين الذهب ٤٢٦، وشرح المفصل ٩/ ٩٤، وضرائر الشعر ١٨١، واللسان ١٢/ ٣٧٨ (ظلم)، ومغني اللبيب ٥٠، وشرح شواهده ١/ ١٠٩.

(١) لم أقف عليه في الكتاب المطبوع، والبيت لجرير.

(٢) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: عطف (أب) على الضمير المستتر في (يكن).

انظر: ديوان جرير ١/ ٥٧، والكامل ١/ ٤١٨، ٢/ ٩٣٢، وشرح السيرافي ٣/ ١٥٦ أ، والإنصاف ٢/ ٤٧٦، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ١/ ٢٤٠، ٣٨١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٩٠، والمقاصد الشافية ٥/ ١٥٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٨.

(٣) من د، ومكانه في ج: لأنك اطَّرحته وأكدته.

(٤) وذلك أنه ممتنع لتفويت الغرض الذي أتي به له.

(٥) من الخفيف.

الزُّهر: جمع زهراء، وهي البيضاء. وتهادى: تميل في مشيها. والنعاج: نعاج الوحش. والملا: الصحراء. وتعسفن رملًا: أي إن هؤلاء النسوة يمشين مثل مشي النعاج في الرمل، فينقلن قوائمهن نقلًا بطيئًا. (عن شرح أبيات سيبويه).

=

قَــدْ تَنَقَّــبنَ بِــالحرِيرِ وأَبْدَيْــــنَ عُيُونًــا حُــوْرَ المــدامِعِ نُجْــلا[(١)]

قال أبو الفتح: «فَإِن كانَ المُضمَرُ مَنصُوبًا حَسُنَ العَطفُ عَلَيهِ[(٢)]، تَقُولُ: رَأَيتُكَ وَمحَمَّدًا»[(٣)].

قالَ سَعيدٌ: المَفعُولُ لَيسَ بمنزِلةِ الفاعِلِ في الاتِّصالِ بِالفِعلِ، وَلهذا المَعنى لم تَسكُنْ لامُ الفِعلِ لهُ، وَلم يُعرَبِ الفِعلُ بَعدَهُ، وَاجتَمَعَ بِهِ مُتَحَرِّكاتٌ أَربَعةٌ؛ لأنَّ النِّيَةَ بِهِ الانفصالُ، وَإذا كانَ مُنفَصِلاً مِنَ الفِعلِ -خِلافَ المُضمَرِ المَرفُوعِ، لا أَعني بِهِ ضِدَّ مُتَّصِلهِ- جازَ العَطفُ عَلَيهِ، وَلهذا المَعنى يُؤَكَّدُ الضَّمِيرُ المُتَّصِلُ بالنفسِ وَالعَينِ، وَلا يُؤَكَّدُ الضميرُ المُتَّصِلُ المَرفُوعُ بهما حَتى يُؤَكَّدَ بِشَيءٍ آخَرَ، فَمِن ذَلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[(٤)]، وَقَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾[(٥)]، وَمِثالُ عَطفِ المُظهَرِ عَلَى المُضمَرِ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾[(٦)].

انظر: ديوان عمر ٣٢٠، والكتاب ٢/ ٣٧٩، والكامل ١/ ٤١٨، ٢/ ٩٣٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠١، والخصائص ٢/ ٣٨٦، والإنصاف ٢/ ٤٧٥، واللباب ١/ ٤٣١، وشرح المفصل ٣/ ٧٦.

(١) ديوان عمر ٣٢٠. وهما بيتان مفردان، من المنسوب له.

(٢) بعده في اللمع عن نسخة: بغير توكيد.

(٣) اللمع ٩٧.

(٤) الإسراء: ٣١.

(٥) سبأ: ٢٤.

(٦) إبراهيم: ٣٥.

قالَ أبو الفتحِ: «فَإن كانَ الضَّمِيرُ[١] مجرُورًا لم تَعطِفْ عَلَيهِ إلاَّ بِإعادةِ الجارِّ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيدٍ، وَنَزَلْتُ / ٤٦٦ عَلَيكَ[٢] وَعَلَى جعفرٍ، وَلَو قُلتَ: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيدٍ، كانَ لحنًا، عَلَى أَنهم قَد أَنشَدُوا[٣]:

فـــاليومَ قَرَّبْــتَ تهجُونـــا وتَـــشْتِمُنا

فاذْهَــبْ فــما بِــكَ والأيّــامِ مِــنْ عَجَــبِ[٤]

قالَ سَعيدٌ: اعلَمْ أَنَّ المُضمَرَ المجرُورَ يُوافِقُ المُضمَرَ المَنصُوبَ مِن وَجهٍ وَيُخالِفُهُ مِن وَجهٍ، فَالمُوافقةُ هُوَ أَنَّهُ يُؤَكَّدُ بِالنفسِ وَالعَينِ كما يُؤَكدُ المُضمَرُ المَنصُوبُ، وَالمُخالفةُ هُوَ أَنَّهُ كَالضَّمِيرِ المَنصُوبِ وَلا يُعطَفُ عَلَيهِ كما يُعطَفُ عَلَى المُضمَرِ المَنصُوبِ.

وَيُوافِقُ الضَّمِيرَ المَرفُوعَ مِن وَجهٍ وَيخالِفُهُ مِن وَجهٍ، فَأمَّا مُوافقَتُهُ لَهُ فَإنَّهُ لا يُعطَفُ عَلَيهِ في حالِ السَّعَةِ كما لا يُعطَفُ عَلَى المُضمَرِ المَرفُوعِ، وَمخالَفتُهُ لَهُ أَنَّ المُضمَرَ المجرُورَ يُؤَكَّدُ بِالنفسِ وَالعَينِ، وَالمُضمَرُ المُتَّصلُ المَرفُوعُ لا يُؤَكدُ بِالنفسِ وَالعَينِ حَتى يُؤَكَّدَ قَبلَهُما، لَكنَّ المُضمَرَ المَرفُوعَ إذا أُكِّدَ عُطِفَ عَلَيهِ، وَلَيسَ كَذلِكَ هَذا في القَولِ القَوِيِّ، وَإنما لم يُعطَفْ عَلَى المُضمَرِ المجرُورِ؛ لأَنَّهُ قَد وَقَعَ مَوقِعَ

---

(١) في اللمع: المضمر.

(٢) في اللمع: عليه.

(٣) في اللمع: أنشدوه.

(٤) اللمع ٩٧.

التَّنوينِ، وَالتنوينُ لا يُعطَفُ عَلَيهِ.

فَإن قِيلَ: فَالمُظهَرُ المُضافُ كَذلِكَ؟

فَالجوابُ: أَنَّ التنوينَ أَشبَهُ بِالمُضمَرِ، لِكَونِهِ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ في الغالِبِ، فَلا يُفصَلُ بَينَهما، وَأَنَّهُ مَبنيٌّ كَالتنوينِ، وَأَنَّهُ لا يَقُومُ بِنَفسِهِ كَالتنوينِ، وَقَد يُحذَفُ / ٤٦٧ وَيُرادُ، كما يحذَفُ التنوينُ في: يا غُلامِ، فَلَمَّا أَشبَهَهُ مِن هَذِهِ الوُجُوهِ جَرَى مَجراهُ، فَلَم يُعطَفْ عَلَيهِ. فَإن أَكَّدتَ بِالنَّفسِ فَسِيبوَيهِ يُجرِيهِ مُجرَى غَيرِ المُؤَكَّدِ، وَلا فَصلَ عِندَهُ بَينَهُما[1]، وَالجَرمِيُّ يُجِيزُ العَطفَ عَلَيهِ مَعَ التأكِيدِ، كَالمُضمَرِ المَرفُوعِ[2]، وَالقَولُ قَولُ سِيبوَيهِ لما بيَّناهُ، وَقالَ المَازنيُّ: إنما لم يُعطَفْ عَلَى المُضمَرِ المجرُورِ لا لأَنَّهُ وَقَعَ مَوقِعَ التنوينِ وَصَحَّ العَطفُ عَلَى غَيرِهِ مِنَ الضمائرِ؛ لأَنَّهُ لَمَّا صَحَّ أن تَقولَ: ضَرَبْتُ زَيدًا وَإِيَّاكَ، صَحَّ أَن تَقولَ: ضَرَبْتُكَ وَزَيدًا، وَلَمَّا صَحَّ أن تقولَ: قامَ زَيدٌ وَأَنتَ، صَحَّ أَن تَقولَ: قُمتُ وَزَيدٌ، وَلَمَّا لم يَصِحَّ: مَرَرتُ بِزَيدٍ وَكَ، لم يَصِحَّ أَن تَقولَ: مَرَرتُ بِكَ وَزَيدٍ[3]، يَعني أَنَّهُ لَمَّا كانَ للمَرفُوعِ وَالمنصُوبِ مُنفَصِلٌ وَمُتَّصِلٌ، وَعُطِفَ المُنفَصِلُ عَلَى المُظهَرِ عُطِفَ المُظهَرُ عَلَى مُتَّصِلِهِ، وَالمجرورُ ضَمائِرُهُ مُتَّصلةٌ، فَلَمَّا لم يُعطَفْ عَلَى غَيرِهِ لم يُعطَفْ غَيرُهُ عَلَيهِ، وَلا يَلزَمُ عَلَى هَذا: قُمتُ وَزَيدٌ، لما بيَّناهُ.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٨١-٣٨٢، وشرح السيرافي ٣/ ١٥٧ ب.

(٢) لم أقف على رأي الجرمي.

(٣) انظر رأي المازني في شرح السيرافي ٣/ ١٥٧ أ، وشرح المفصل ٣/ ٧٨.

فَأَمَّا قِراءَةُ مَن قَرَأَ: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحامِ﴾[(١)] بالجر[(٢)]، فَإنها قِراءَةٌ شاذَّةٌ، وَفي كِتابِ التَّذكِرةِ المُهَذَّبةِ عَنِ الفارِسِيِّ[(٣)]: أَنَّ أَبا العباسِ قالَ: لَو صَلَّيتُ خَلفَ إمامٍ يَقرَأُ: ﴿ما أَنتُمْ بِمُصرِخِيِّ﴾[(٤)]، ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحامِ﴾ لأَخَذتُ نَعلِي وَمَضَيتُ[(٥)]، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَن يَكُونَ قَسَمًا؛ لأَنَّ / ٤٦٨ العَرَبَ تُقسِمُ بِالرَّحِمِ، وَيَصِحُّ أَن تَكُونَ الباءُ مُرادةً فَحَذَفَها كَما حَذَفَها في قَولِهِ[(٦)]:

مَشائيمُ لَيسُوا مُصلِحينَ عَشيرةً ... ولا ناعِبٍ إلاَّ بِبَينٍ غُرابُها[(٧)]

---

(١) النساء: ١.

(٢) بالجر قراءة حمزة وحده من السبعة. انظر: السبعة ٢٢٦، والتذكرة ٢/ ٣٧١، والإقناع ٢/ ٦٢٧.

(٣) هذبها ابن جني، وهي مختارات من تذكرة الفارسي، عرفت بها مع مؤلفات ابن جني في القسم الأول من هذه الرسالة.

(٤) إبراهيم: ٢٢. وكسر الياء قراءة حمزة وحده أيضًا من السبعة، وروي عنه الفتح كالجمهور. انظر: السبعة ٣٦٢.

(٥) انظر: تهذيب التذكرة ٨٤ ب. التي عثر عليها د. صالح العايد مؤخرًا، وهذا النص مما يثبت كونها تهذيب التذكرة، لا التذكرة نفسها.

(٦) اختلف في قائله، فقيل:

أ- الأخوص الرياحي. وعليه الأكثر.

ب- الفرزدق.

(٧) البيت من الطويل.

يروى بنصب (ناعب) وجره.

الشاهد فيه: جر (ناعب) على توهم تقدم الباء الزائدة في خبر (ليس).

فَجَرَّ وَإن لم تَتَقَدَّمْ باءٌ، وَلِهذا المَعنى لَمَّا لم يَصِحَّ العَطفُ عَلَى المُضمَرِ تَأوَّلوا فِعلاً ناصِبًا، وَإن كانَ المَعنى عَلَى المُضمَرِ، كَقولِهِ تَعالى: ﴿إنَّا مُنَجُّوكَ[1] وَأَهْلَكَ﴾[2] بِالنَّصبِ حملاً عَلَى الفِعلِ، وَقَولِهم: ما لَكَ وَزَيدًا، وَما شَأنُكَ وَزَيدًا. قالَ الزَّجاجُ: الجرُّ في «وَالأَرحامِ» خَطَأٌ في العَرَبِيَّةِ وَخَطأٌ في الأُصُولِ، أَمرُ الدِّينِ عَظِيمٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيهِ السلامُ قالَ: «لا تحلِفُوا بِآبائكُمْ»[3]، فكَيفَ يَكُونُ يَتَساءَلُونَ بِهِ وَبِالرَّحِمِ عَلَى ذَا؟ وَرَأَيتُ إسماعِيلَ بنَ إسحاقَ[4] يَذهَبُ إلى أنَّ الحَلِفَ بِغَيرِ اللهِ أَمرٌ عَظِيمٌ، وَأَنَّهُ خاصٌّ بِاللهِ تَعالى[5]. وَقولُ الشاعِرِ:

فَحَسْبُكَ والضَّحاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[6]

انظر: الكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦، ٣/ ٢٩، والبيان والتبيين ٢/ ٢٦١، وإصلاح المنطق ١٥١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٤، ٢/ ١٠٥، والخصائص ٢/ ٢٥٤، ودرة الغواص ٨٩، والإنصاف ١/ ١٩٣، ٣٩٥، ٢/ ٥٦٥، ومغني اللبيب ٦٢٢، وخزانة الأدب ٤/ ١٥٨.

(١) في ج: لمنجوك. وهو وهم.

(٢) العنكبوت: ٣٣.

(٣) رواه البخاري ٣/ ١٣٩٤، ٦/ ٢٤٤٩، ومسلم ٣/ ١٢٦٧، وأحمد ١/ ١٩، ٣٢.

(٤) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد الأزدي، أبو إسحاق، (٢٨٢هـ)، محدث، وفقيه على مذهب مالك، أخذ عن علي بن المديني وغيره، ولي قضاء بغداد زمنًا طويلًا حتى توفي. انظر: تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٢، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٧، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٣٩.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٦.

(٦) سبق تخريجه.

وَقَد جَرَّهُ بَعضُهُم[(١)]، فَمَن نَصَبَهُ فَبِتَقدِيرِ: لِيَكفِكَ وَالضحاكَ سَيفٌ، وَقَد رَفَعَهُ بَعضُهُم عَلَى: لِتكفِ وَلِيكتَفِ الضحاكُ[(٢)]، وَرَفَعَ (سَيفًا) عَلَى المَعنى كما قالُوا في:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصومَةٍ ... ومُختَبِطٌ مما تُطيحُ الطَّوائحُ[(٣)]

وَقالَ عُثمانُ: إنما حُمِلَ المَعنى قَبلَ تمامِ الكَلامِ؛ لأَنَّهُ لمَّا تَقَدَّمَ المُبتَدَأُ فَكأَنَّ الخَبرَ قَد تَقَدَّمَ، كَما قالَ: / ٤٦٩

---

(١) وهو موضع الشاهد، عطفًا على الضمير المجرور في (حسبك).

(٢) هذا الأوجه الثلاثة في: الأصول ٢/ ٣٧.

(٣) البيت من الطويل.

وقد اختلف في قائله على أقوال كثيرة، منها أنه:

أ- الحارث بن نهيك.

ب- الحارث بن ضرار النهشلي.

ج- نهشل بن حري.

روي:

لِيُبْكَ يزيدُ بائسٌ لضراعةٍ ... وأشعثُ ممَّا طوَّحَتْهُ المطاوِحُ

الضارع: الذليل. والمختبط: السائل. وتطيح: تهلك. والطوائح: بمعنى المطيحات، أي المهلكات. (عن شرح أبيات سيبويه).

والشاهد: تقدير الفعل، فكأنه إذ قال: لِيُبكَ يزيدُ، يقال: من يبكيه؟ فجوابه: يبكيه ضارع لخصومةٍ...

انظر: الكتاب ١/ ٢٨٨، ٣٦٦، ٣٩٨، والمقتضب ٣/ ٢٨٢، وتفسير الطبري ١٤/ ٢١، والأصول ٣/ ٤٧٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١٠، والخصائص ٢/ ٣٣، ٤٢٤، والمحتسب ١/ ٣٢٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٧، وشرح شواهد الإيضاح ٩٤، وشرح المفصل ١/ ٨٠، ومغني اللبيب ٦٢٠، وهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

إنِّي لأمْنَحُكِ الصُّدُودَ وإنني ... قَسَمًا إليكِ مَعَ الصُّدودِ لأمْيَلُ[(١)]

كَذا ذَكَرهُ عُثمانُ[(٢)]، وَيلزَمُهُ عَلَى هَذا: إنَّ زَيدًا وَعمرٌو في الدارِ، فَيَعطِفُ عَلَى مَوضِعِ (إنَّ) قَبلَ تمامِ الخَبرِ. وقالَ الأخفَشُ: إذا قُلتَ: حَسْبُكَ وَزَيدًا دِرهمانِ، فَـ(حَسبُكَ) مُبتَدأٌ، وَ(دِرهمانِ) فاعلُهُ[(٣)]، وَ(زَيد) مَعطوفٌ عَلَى المَعنى، فَإن جرَرْتَ (زَيدًا) قَبُحَ، فإن أكَّدْتَ جازَ عِندَ بَعضِهِم، وَهُوَ قَبيحٌ. فَإن قُلتَ: حَسبُ زَيدٍ وَعمرٍو دِرهمانِ، لم تَضطَرَّ إلى الرفعِ وَالنصبِ، وَكانَ الجرُّ الوجهَ، وَقَد جاءَ عَطفُ المُظهَرِ المجرُورِ علَى المُضمَرِ المجرورِ في الشِّعرِ، قالَ الشاعِرُ[(٤)]:

وَقَدْ رَامَ آفاقَ السَّماءِ فلَمْ يَجِدْ ... لَهُ مَصْعَدًا فيها ولا الأرْضِ مَقْعدا[(٥)]

وَمِنهُ البَيتُ الذي أورَدَهُ وَهُوَ قَولُهُ[(٦)]:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أقف على كلام ابن جني هذا.

(٣) قال أبو حيان: «وذهب بعضهم إلى أنه مبتدأ [يعني حسب]، و(درهمان) معموله تقديره: ليكفك درهمان» (الارتشاف ٤/ ٢٢٩٩).

(٤) لم أعرف قائله.

(٥) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: عطف (الأرض) على الضمير في (فيها).

انظر: البديع ١/ ٢/ ٣٧٧، وضرائر الشعر ١٤٨، وتفسير القرطبي ٦/ ١٣، وتفسير الشوكاني ١/ ٤٨٠.

(٦) لم أقف على قائله.

فـاليومَ قَرَّبْـتَ تهجُونـا وتَـشْتِمُنا فاذْهَبْ فمابِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ[(١)]

وَأنشَدَ الكُوفيُّ[(٢)]:

مَـا إنْ بِهـا وَالأُمُـورِ مِـن تَلَـفٍ مـا حُـمَّ مِـن أَمْـرِ غَيبـةٍ وَقَعـا[(٣)]

وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ[(٤)]:

أمُـرُّ عـلى الكتيبـةِ لـسْتُ أدْري أحتْفِـي كـانَ فيهـا أم سِـواها[(٥)]

فـ(سِواها) مجرورُ المَوضِعِ بِـ(في)، وَعَلى هَذا حَمَلَ بَعضُهُم قَولَهُ تَعالى:

---

(١) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: عطف (الأيام) على الضمير في (بك).

انظر: الكتاب ٢/ ٣٨٣، والمقتضب ٢/ ١١٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣١، وحجة القراءات لابن زنجلة ١٩٠، والإنصاف ٢/ ٤٦٤، وشرح المفصل ٣/ ٧٨-٧٩، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠، ٢/ ١٣٩، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٣.

(٢) لذي الإصبع العدواني.

(٣) البيت من المنسرح.

روي:

فإنَّها والأمور من تلفٍ

الشاهد فيه: عطف (الأمور) على الضمير في (بها).

انظر: منتهى الطلب ٢/ ٢٧٩، وتفسير القرطبي ٦/ ١٣، وتفسير الشوكاني ١/ ٤٨٠.

(٤) هو العباس بن مرداس.

(٥) البيت من الوافر.

انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٥٧ أ، وتفسير القرطبي ٦/ ١٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٧، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٥، وتفسير الشوكاني ١/ ٤٨٠.

﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[1]، فَعَطَفَ عَلَى الكَافِ وَالمِيمِ[2]، وَعِندِي أَنَّهُ محمُولٌ عَلَى فِعلٍ مُضمَرٍ، وَمِنهُ قَولُهُ[3]: / ٤٧٠

هَلاَّ سَأَلْت بِذي الجماجِمِ عنْهُمُ ... وَأبي نُعَيمٍ ذِي اللواءِ المحرَقِ[4]

وَمِنهُ قَولُهُ[5]:

أو بينَ ممنونٍ عليهِ وقَوْمِهِ ... إنْ كانَ شاكرَها وإن لم يَشْكُرِ[6]

وَالكُوفيُّ يُجِيزُ عَطفَ الظاهِرِ عَلَى المُضمَرِ المجرُورِ وَلا يمنَعُ مِنهُ[7]، وَمِنهُ

---

(١) الحِجر: ٢٠.

(٢) جوزه الفراء على قلة، انظر: معاني القرآن ٢/ ٨٦، وانظر: تفسير الطبري ١٤/ ١٨.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: عطف (أبي نعيم) على الضمير في (عنهم).

انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٦، والإنصاف ٢/ ٤٦٦، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٢، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٢، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٥.

(٥) هو عوف بن عطيَّة التَّيمي.

(٦) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: عطف (قومه) على الضمير في (عليه).

انظر: المفضليات ٣٢٧، وشرحها للأنباري ٢/ ١٨٧، وشرح اختيارات المفضل ٣/ ١٣٧٥.

(٧) نقل القرطبي عن ابن الدهان هذه العبارة، ثم ذكر أكثر الأبيات السابقة. انظر: تفسيره ٦/ ١٢-١٣.

وانظر نسبة هذا الرأي للكوفيين في الإنصاف ٢/ ٤٦٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٣، وائتلاف النصرة ٦٢.

إلاَّ أنَّ ما وصل من كلام أئمة الكوفيين يخالف هذا، فقد استقبحه الفراء في معاني القرآن ١/ ٢٥٢، ٢/ ٨٦، وروى ثعلب عن الكسائي أنه لا ينسق على المضمر ولا يؤكده، ولكنه يجعل منه قطعًا. انظر:

=

قَوْلُهُ:

آبِــكَ أَيِّــهْ بِيَ أَو مُـصَدَّرِ ... مِـن حُمُـرِ الجِلَّـةِ جَـأْبٍ حَـشْوَرِ(١)

وَمِنهُ قَوْلُهُ(٢):

يعلَّـقُ في مثـلِ الـسَّوارِي سُـيُوفُنا ... فَـما بَينَهـا وَالكَعـبِ غُـوطٌ نفـانِفُ(٣)

وَمِنهُ قَوْلُهُ(٤):

مجالس ثعلب ١/ ٣٩١. وقد صرَّح السيرافي بإجماع النحويين على هذا، قال: «وأمَّا قُبحُ عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور فليس بين النحويين فيه خلافٌ» (شرح الكتاب ٣/ ١٥٧ أ).

(١) من الرجز.

آبك: بمعنى ويلك. والمصدر: الشديد الصدر. والجأب: الغليظ. والحشور: الخفيف. والجلة: المسنات. والتأييه: الدعاء. (عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد فيه: عطف (مصدر) على الضمير في (بي).

انظر: الكتاب ٢/ ٣٨٢، وغريب الحديث لابن قتيبة ٣/ ٦٧٦، والمعاني الكبير ٢/ ٨٣٢، وتحصيل عين الذهب ٣٨٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٧، واللسان ١/ ٢٢١ (أوب).

(٢) هو مسكين الدارمي.

(٣) البيت من الطويل.

السواري: الأعمدة. والكعب: العظم الناتئ في الرجل. والغوط: المطمئن من الأرض. والنفانف: جمع نفنف، وهو الهواء بين الشيئين.

الشاهد فيه: عطف (الكعب) على الضمير في (بينها).

انظر: ديوان مسكين ٧٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٢، ٢/ ٨٦، والحيوان ٦/ ٤٣٠، وتفسير الطبري ٤/ ٢٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣١، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٥٨ (نف)، والإنصاف ٢/ ٤٦٥، وشرح المفصل ٣/ ٧٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٧، والبحر المحيط ٢/ ١٤٨.

(٤) هو الحطيئة.

أرِيحُوا البِلادَ مِنكُمُ ودَبِيبِكُم ... بِأعراضِكِم مِثلَ الإماءِ الولائِدِ[(١)]

*****

فَأمَّا ما يُنازِعُهُ الخِلافُ فَهُوَ قِسمٌ يُسَمَّى الإتباعَ[(٢)]، نحوُ: عَطشانُ نَطشانُ، وَهُوَ داخِلٌ في حُكمِ التَّوكِيدِ عِندَ الأكثَرِ[(٣)]، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ كَونُهُ مُؤكِّدًا للأوَّلِ غَيرَ مُغنٍ بِنَفسِهِ في نَفسِهِ كَـ(أكتَعَ) وَ(أبصَعَ) مَعَ (أجمَعَ)، فكما لا يُنطَقُ بِـ(أكتَعَ) بِغَيرِ (أجمَعَ) فكذلِكَ هَذِهِ الألفاظُ مَعَ ما قَبلَها، وَلهذا المعنى كُرِّرَ بعضُ حُرُوفِها في مِثلِ: حَسَن بَسَن، كما فُعِلَ بِـ(أكتعَ) مَعَ (أجمعَ).

وَإنما لم يُذكَرْ لِـ(أكتعَ) وَنحوِهِ بابٌ؛ لأنَّهُ لا يُعدُّ قِسمًا؛ لأنَّهُ لا يُعقَلُ مِنهُ مَعنىً بِغَيرِ مَتبُوعٍ، وَإنما هِيَ ألفاظٌ يسيرةٌ جَرَتْ عَلَى ألفاظٍ يَسيرةٍ، فَكانَ حُكمُها حُكمَ (أكتعَ)، وَمِنهُم مَن يجعَلُها قِسمًا عَلَى حِيالِهِ، وَحُجتُها مُفارَقتُها (أكتَعَ) بجريانِها عَلَى المعرِفةِ / ٤٧١ وَالنَّكرةِ بخلافِ تِلكَ، وَأنها غَيرُ مُفتَقِرةٍ إلى تَأكِيدٍ قَبلَها بخلافِ (أكتعَ).

وَالذي عِندِي أنَّ هَذِهِ الألفاظَ تَدخُلُ في بابِ التَّأكِيدِ بِالتَّكرارِ، نحوُ: رَأيتُ

---

(١) البيت من الطويل.

وروايته في الديوان: (بأعراضنا) بدل (بأعراضكم)، و(العواهر) بدل (الولائد).

الشاهد فيه: عطف (دبيبكم) على الضمير في (منكم).

انظر: ديوان الحطيئة ٣١٣. ولم أجده في غيره.

(٢) هذه الفقرة مكررة، فقد ذكر هذه المسائل في مطلع باب الوصف. ١٢٩ ب.

(٣) انظر: المنصف ٢/ ٣٢٥.

زَيدًا زَيدًا، وَرَأَيتُ رَجُلاً رَجُلاً، وَإنما غُيِّرَ مِنها حَرفٌ واحِدٌ لما يَتَجَنَّبُونَهُ في أكثَرِ كلامِهِم التكرار، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إنما كُرِّرَ في (أجمَعَ) وَ(أكتَعَ) العَينُ[1]، وَها هنا كُرِّرَ العَينُ واللامُ، نحوُ: حَسنٍ بَسَنٍ وَشَيطان لَيطان.

وَقالَ قَومٌ: هَذِهِ الألفاظُ تُسَمَّى تَأكيدًا وَإتباعًا، وَزَعَمَ أَنَّ التأكِيدَ فِيها غيرُ الإتباعِ[2]، وَاختُلِفَ في الفَرقِ، فقالَ قَومٌ: الإتباعُ مِنها ما لَم يَحسُنْ فِيهِ واوٌ، كَقولِكَ: حَسَنٌ بَسَنٌ، وَقَبِيحٌ شَقِيحٌ، وَالتأكيدُ يَحسُنُ فِيهِ الواوُ، نحوُ قَولِهِم: حِلٌّ وبِلٌّ[3].

وَقالَ قَومٌ: الإتباعُ لِلكَلِمةِ التي لا يَختَصُّ بِها مَعنىً مُفرَدٌ بِها، وَالتأكيدُ لِلكَلِمةِ التي لها مَعنىً يَنفَرِدُ بها، مِن غَيرِ حاجةٍ إلى مَتبُوعٍ[4]، فلا يَجُوزُ عَلَى هذا أن يُسَمَّى (نائعًا) تابِعًا لِقولِ الشاعِرِ:

لَعَمْرُ بَني شِهابٍ ما أقامُوا ... صُدُورَ الخيلِ والأَسَلَ النِّياعا[5]

وَلا يجوزُ في القَولِ الأَوَّلِ أن يُسَمَّى (نَوعًا) إتباعًا، لِقَولِهِم في الدُّعاءِ: جُوْعًا ونُوْعًا[6].

---

(١) الصواب: اللام.

(٢) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٤١٠-٤١١.

(٣) انظر: اللسان ٨/ ٣٦٥ (نوع).

(٤) انظر: الإتباع لأبي علي القالي ٧١.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) انظر: جمهرة اللغة ٢/ ٩٥٥ (نوع) (بعلبكي).

والحمـد لله الـذي بنعمتـه تـتم الـصالحات، ونـسأل الله الإعانـة والتوفيـق والرشاد.

الفهارس الفنيَّة

١- فهرس الآيات الكريمة.
٢- فهرس الأحاديث الشريفية.
٣- فهرس الأمثال والأقوال المأثورة.
٤- فهرس الشعر.
٥- فهرس الأعلام.
٦- فهرس الكتب الواردة في المتن.
٧- قائمة المصادر والمراجع.
٨- فهرس الموضوعات.

١ - فهرس الآيات الكريمة

سورة آل عمران

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأعراف		
﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾	٤	٩٩٢
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾	١١	٩٠٠
﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾	٢٧	٩٥٨
﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾	٤٣	٥٥٨
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا﴾	٤٣	٦١٧
﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾	٥٩	٤٩٣
﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾	٧٣	٣٨١
﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾	٧٥	٧١٢، ٨١٧
﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾	١٠٢	٩٤
﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي﴾	١٥٠	١١٠
﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	١٥٥	١٥٨، ٢٠٠
﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾	١٦١	٨٨٣
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾	١٩٤	٧٥
سورة الأنفال		
﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾	٦	٩٠
﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾	٧	٧١

الآية	رقمها	الصفحة
سورة يس		
﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾	٣١	٧١
﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾	٥٣	٧٩٢
سورة الصافات		
﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ (١٠٣) وَنَادَيْنَاهُ ﴾	١٠٣-١٠٤	٨٧٤
﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾	١٤٧	٩٠٥
﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾	١٦٤	٥٦١ ، ٣٦٧
﴿وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴾	١٦٧	٩٥
سورة ص		
﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	٣	١٥٢
﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ (١٢) وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لْئَيْكَةِ ﴾	١٢-١٣	٨٨٣
﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾	٥٠	٨٤٧
﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٢) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾	٨٢-٨٣	٤٥٤
سورة الزُّمَر		
﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾	٦٧	٤٠٧ ، ٤٠٤
﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾	٧٣	٨٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الجمعة		
﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾	٨	٣٧، ١٣٧، ٧١٠
سورة المنافقون		
﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾	١	٥٩
سورة التغابن		
﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾	٧	٩٨، ٢٣٩
سورة المُلك		
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾	١٩	٩٥٣
﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾	٢٠	٩٢
سورة القلم		
﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾	٥ - ٦	٦٠٦
﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾	٦	٢٠٤
﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾	٥١	٩٦
سورة الحاقة		
﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾	١٣	٢٠٥، ٧١٧
سورة المعارج		
﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾	٦ - ٧	٢٣٧
﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾	١١	٧٠٥

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

٣- فهرس الأمثال والأقوال والنماذج النحوية

٤ - فهرس الشعر

أول البيت	آخر البيت	البحر	قائله	الصفحة
		حرف الهمزة المضمومة		
إذا أنا لم	وَرَاءُ	الطويل	عُتَيُّ بن مالك	٣٣٢
وَأعلَمُ	سَواءُ	الوافر	أبو حزام العُكلي	٥٨
فلا والله	شِفاءُ	الوافر	مسلم بن معبد	٨٧٧،٦٢٧،٥٣٤
وَبَلَدٍ	أَعْماؤُهُ	الرجز	رؤبة	٤٦٤،٢٨٤
كأنَّ	سماؤُهُ	الرجز	رؤبة	٥٩٧
وَما أراها	تَنْكؤُها	المنسرح	ابن هرمة	٢٥٣
أو مَنَعتُم	العَلاءُ	الخفيف	الحارث بن حِلِّزة	٢٦٦
		حرف الهمزة المكسورة		
طَلَبُوا صُلْحَنا	لِقاءِ	الخفيف	أبو زُبيد الطائي	١٥٢
قُلتُ لِشَيبانَ	شِوائِهِ	الرجز	لأبي النجم	٦٣٠
شَامِذاً	الطُّلَّاءِ	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٣٩٧
رُبَّما ضَربَةٍ	نجلاءِ	الخفيف	عدي بن الرَّعلاءِ	٥٩١
فَأَقبَلَها الشَّمْسَ	العشاءِ	المتقارب	المرار الفقعسي	٣١٦
		حرف الباء المفتوحة		
ألم تَرَ	دائبا	الطويل	-	٢٨٨
وَزَعتُ بمثلِ	تَصَبَّبا	الطويل	ربيعةُ بنُ مقرُوم	٤٤٠
وَلَيس مُجِيراً	المُتَعَيَّبا	الطويل	الأعشى	٤٨٦
فَأَصْبَحْنَ لا	تَصَوَّبا	الطويل	الأسود بن يعفر	٦٠٨
ضَاقَتْ أُمامةُ	ومُنْتَقَبا	البسيط	الحُطيئةُ	٤٤٩
تمشي القَطُوفُ	النُّجُبَا	البسيط	ابن هرمه	٥٤٠
يَسُرُّ المرءَ	ذَهابا	الوافر	قيس بن الخطيم	٥٣٨
فإنْ أَهْلِكْ	ضَبابا	الوافر	بشر بن أبي خازم	٥٨٨

حرف الباء المكسورة

حرف الحاء المكسورة

حرف الراء الساكنة

حرف العين المكسورة

حرف الفاء المكسورة

حرف اللام المكسورة

حرف اللام الساكنة

أنصاف الأبيات

٥- فهرس الأعلام

٦- فهرس الكتب الواردة في المتن

٦- قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الكتب:

١- القرآن الكريم.

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. للزبيدي. تحقيق: د. طارق الجنابي. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.

٣- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة. لأبي عبد الله بن بطة. تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي. ط:٢. السعودية: دار الراية للنشر، ١٤١٨هـ.

٤- إبراز المعاني من حرز الأماني. لأبي شامة. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي،

٥- الإبهاج في شرح المنهاج. لعلي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين. تحقيق: د. أحمد جمال الزمزمي ود. نور الدين عبد الجبار صغيري. ط:١. دبي: دار البحوث والدراسات وإحياء التراث، ١٤٢٤هـ.

٦- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية. لمحمد عبد الخالق عضيمة. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٥هـ.

٧- الإتباع. لأبي علي القالي البغدادي. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي،

٨- إتحاف فضلاء البشر. لأحمد بن محمد البنا. حققه: د. شعبان محمد إسماعيل. ط:١. بيروت-القاهرة: عالم الكتب-مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٧هـ.

٩ - اتفاق المباني وافتراق المعاني. لسليمان بن بنين الدقيقي. تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤١٥هـ.

١٠ - الأثر الفلسفي في التفسير. د. بكار محمود الحاج جاسم. ط:١. دمشق: دار النوادر، ١٤٢٩هـ.

١١ - أحكام القرآن. لابن العربي. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط:١. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ.

١٢ - أحكام القرآن. لأبي بكر الجصاص. تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ.

١٣ - أحكام القرآن. للكيا الهراسي. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

١٤ - الإحكام في أصول الأحكام. للآمدي. تحقيق: د. سيد الجميلي. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ.

١٥ - إحياء النحو. لإبراهيم مصطفى. ط:٢. القاهرة: ١٤١٣هـ.

١٦ - إحياء علوم الدين. لأبي حامد الغزالي. بيروت: دار المعرفة،

١٧ - أخبار القضاة. لمحمد بن خلف بن حيان. بيروت: عالم الكتب،

١٨ - أخبار النحويين البصريين. للسيرافي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. ط:١. دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.

١٩ - اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعًا ودراسة. د. بدر البدر. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.

٢٠- الاختيارين. للأخفش الأصغر. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

٢١- أدب الكاتب. لابن قتيبة. تحقيق: د. محمد الدالي. ط:٢ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.

٢٢- ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٢٣- إرشاد الفحول. للشوكاني. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٩هـ.

٢٤- الأزمنة والأمكنة. للمرزوقي. بلا بيانات نشر.

٢٥- الأزهية. للهروي. تحقيق:عبد المعين الملوحي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠١هـ.

٢٦- أساس البلاغة. للزمخشري. ط:٣. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

٢٧- الاستغناء في أحكام الاستثناء. للقرافي. تحقيق: د. طه محسن. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ.

٢٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. لابن عبد البر. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ.

٢٩- أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤١٥هـ.

٣٠- الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم. د. حسام أحمد قاسم. ط:١. القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤٢٨هـ.

٣١- الأشباه والنظائر. للسيوطي. تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٣٢- الاشتقاق. لابن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. القاهرة: مكتبة الخانجي،

٣٣- الإشراف في منازل الأشراف. لابن أبي الدنيا القرشي. تحقيق: د. نجم عبد الرحمن خلف. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١١هـ.

٣٤- أشعار الشعراء الستة الجاهليين. للأعلم الشنتمري. ط:١. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

٣٥- الإصابة في تمييز الصحابة. لابن حجر. بيروت: دار الكتب العلمية،

٣٦- إصلاح المنطق. لابن السكيت. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط:٤. القاهرة: دار المعارف،

٣٧- الأصمعيات. اختيار الأصمعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط:٣. القاهرة: دار المعارف،

٣٨- أصول التفكير النحوي. د. علي أبو المكارم. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٧م.

٣٩- أصول السرخسي. لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي. بيروت: دار المعرفة،

٤٠- الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق:د. عبد الحسين الفتلي. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

٤١- الأصول. د. تمام حسان. ط:١. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠١هـ.

٤٢- الأضداد لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١١هـ.

٤٣- أضواء على آثار ابن جني في اللغة الآثار المخطوطة والمفقودة. د. غنيم بن غانم الينبعاوي. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.

٤٤- إعجاز القرآن. للباقلاني. تحقيق: السيد أحمد صقر. ط:٥. القاهرة: دار المعارف،

٤٥- إعراب القراءات الشواذ. للعكبري. تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

٤٦- إعراب القرآن للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ.

٤٧- إعراب ثلاثين سورة. لابن خالويه. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

٤٨- الأغاني. لأبي الفرج الأصفهاني. أشرف على طبعته: الشيخ عبد الله العلايلي. ط:٢. بيروت: دار الثقافة، ١٣٧٦هـ.

٤٩- الإغفال. للفارسي. تحقيق: د. عبد الله الحاج إبراهيم. الإمارات العربية المتحدة: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، والمجمع الثقافي،

٥٠- الإفصاح. للفارقي. تحقيق: سعيد الأفغاني. لا ط. بيروت: مؤسسة الرسالة،

٥١- الأفعال. للسرقسطي. تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف. القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، ١٤٢٣هـ.

٥٢- الاقتراح. للسيوطي. تحقيق: د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل. ط:١. ١٤٢٠هـ.

٥٣- الاقتضاب. للبطليوسي. تحقيق: مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.

٥٤- الإقناع في القراءات السبع. لابن الباذش. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش. ط:٢. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.

٥٥- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى. لابن ماكولا. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٥٦- الأُمّ. للإمام الشافعي. ط:٢. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٣هـ.

٥٧- الأماكن ما اتفق لفظه وافترق مسماه. لأبي بكر الهمداني. بلا بيانات نشر.

٥٨- أمالي ابن الحاجب. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. بيروت-عمان: دار الجيل-دار عمار، ١٤٠٩هـ.

٥٩- أمالي ابن الشجري. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.

٦٠- أمالي الزجاجي. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ.

٦١- أمالي المرتضى. للشريف المرتضى. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي،

٦٢- أمالي المرزوقي. تحقيق: د. يحيى الجبوري. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٥م.

٦٣- أمالي اليزيدي. لأبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي. بلا بيانات نشر.

٦٤- الإمامة والرد على الرافضة. لأبي نعيم. تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. ط:٣. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٥هـ.

٦٥- الإمتاع والمؤانسة. لأبي حيان التوحيدي. صححه: أحمد أمين وأحمد الزين. دار مكتبة الحياة،

٦٦- أمثال العرب. للمفضل الضبي. بلا بيانات نشر.

٦٧- إنباه الرواة. للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:١ القاهرة-بيروت: دار الفكر العربي- مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ.

٦٨- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب. لعلي بن عدلان الموصلي. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. ط:٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

٦٩- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار. يحيى بن أبي الخير العمراني. تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف. ط:١. الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٠هـ.

٧٠- الانتصار لسيبويه على المبرد. لابن ولاد. تحقيق: د. زهير سلطان. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ.

٧١- الأنساب. لأبي سعيد السمعاني. تحقيق: عبد الله عمر البارودي. ط:١. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٨م.

٧٢- الإنصاف. للأنباري. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ.

٧٣- أوضح المسالك. لابن هشام. شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا- بيروت: المكتبة العصرية،

٧٤- الأيام والليالي والشهور. للفراء. تحقيق: إبراهيم الإبياري. ط:٢. القاهرة-بيروت: دار الكتاب المصري-دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٠هـ.

٧٥- الإيضاح العضدي. للفارسي. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. ط:٢. دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ.

٧٦- إيضاح الوقف والابتداء. لأبي بكر الأنباري. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد رمضان. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ.

٧٧- إيضاح شواهد الإيضاح. للقيسي. تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

٧٨- الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب. تحقيق د.موسى بناي العلايلي. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،

٧٩- الإيضاح في علل النحو. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك.ط:٦. بيروت: دار النفائس، ١٤١٦هـ.

٨٠- البحر الرائق شرح كنز الدقائق. لابن نجيم. ط:٢. بيروت: دار المعرفة.

٨١- البحر المحيط في أصول الفقه. للزركشي. قام بتحريره: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني. راجعه: د. عمر سليمان الأشقر. ط:٢. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٣هـ.

٨٢- البحر المحيط. لأبي حيان. ط:٢ . القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

٨٣- البخلاء. للجاحظ. تحقيق: طه الحاجري. ط:٥. القاهرة: دار المعلرف،

٨٤- بدائع الصنائع للكاساني. ط:٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م.

٨٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد. لابن رشد. بيروت: دار الفكر،

٨٦- البداية والنهاية. لابن كثير. بيروت: مكتبة المعارف.

٨٧- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة. لعمر بن قاسم النشار. تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود. شارك في تحقيقه: أحمد عيسى المعصراوي. ط:١. بيروت: دار عالم الكتب، ١٤٢١هـ.

٨٨- البديع في علم العربية. لمجد الدين بن الأثير. تحقيق: د. صالح حسين العايد، د. فتحي أحمد علي الدين. ط:١ . مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ.

٨٩- البرصان والعرجان. للجاحظ. بلا بيانات نشر.

٩٠- البرهان في أصول الفقه. لأبي المعالي الجويني. تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب. ط:٤. المنصورة: دار الوفاء، ١٤١٨هـ.

٩١- البرهان في علوم القرآن. للزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٤هـ.

٩٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع. تحقيق: د. عياد الثبيتي. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٩٣- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. للفيروزآبادي. تحقيق: محمد علي النجار. ط:٣. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤١٦هـ.

٩٤- البصائر والذخائر. لأبي حيان التوحيدي. تحقيق: د. وداد القاضي. ط:٤. بيروت: دار صادر، ١٤١٩هـ.

٩٥- بغية الوعاة. للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية،

٩٦- بقية الخاطريات. لابن جني. تحقيق: د. محمد أحمد الدالي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ.

٩٧- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.

٩٨- البيان في شرح اللمع. للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي. تحقيق: د. علاء الدين حموية. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤٢٣هـ.

٩٩- البيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. ومراجعه: مصطفى السقا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.

١٠٠- البيان والتبيين. للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:١. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٧هـ.

١٠١- تاج العروس. للزبيدي. تحقيق مجموعة من الأساتذة. ط:٢. الكويت: وزارة الإعلام، ١٤١٤هـ.

١٠٢- تاريخ الأدب العربي. لكارل بروكلمان. نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار. ط:٥. القاهرة: دار المعارف،

١٠٣- تاريخ الإسلام. للذهبي. تحقيق: د. عمر عبد السلان تدمري. ط:٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٠هـ.

١٠٤- تاريخ الطبري. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٠٥- التاريخ الكبير. للبخاري. تحقيق: السيد هاشم الندوي. بيروت: دار الفكر ،

١٠٦- تاريخ بغداد. للخطيب البغدادي. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ.

١٠٧- تاريخ دمشق. لابن عساكر. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ.

١٠٨- تأويل مختلف الحديث. لابن قتيبة. تحقيق: محمد زهري النجار. بيروت: دار الجيل، ١٣٩٣هـ.

١٠٩- تأويل مشكل القرآن. لابن قتيبة. شرحه ونشره: أحمد صقر. المكتبة العلمية،

١١٠- التبصرة في أصول الفقه. لأبي إسحاق الشيرازي. تحقيق: د. محمد حسن هيتو. ط:١. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٣هـ.

١١١- التبصرة والتذكرة. للصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

١١٢- التبيان في إعراب القرآن. للعكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط:٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ.

١١٣- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق. لفخر الدين الزيلعي. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٣١٣هـ.

١١٤- التبيين. للكبري. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط:١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.

١١٥- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان. لابن مكي الصقلي. تحقيق: د. عبد العزيز مطر. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤٢٥هـ.

١١٦- تجديد النحو. د. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف،

١١٧- تجريد الأغاني. لابن واصل الحموي. تحقيق:د.طه حسين، وإبراهيم الأبياري. بيروت: دار إحياء التراث العربي،

١١٨- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه. لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوي. تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ.

١١٩- التحرير والتنوير. للطاهر بن عاشور. بلا بيانات نشر.

١٢٠ - تحصيل عين الذهب. للأعلم الشنتمري. تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. ط:٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.

١٢١ - تخليص الشواهد. لابن هشام. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ.

١٢٢ - التذكرة الحمدونية. لابن حمدون محمد بن الحسن بن محمد بن علي. تحقيق إحسان عباس، بكر عباس. ط:١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٦م.

١٢٣ - التذكرة الفخرية. للصاحب بهاء الدين المنشئ الإربلي. تحقيق: د. نوري حمودي القيسي. ود. حاتم صالح الضامن. بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ.

١٢٤ - التذكرة في القراءات الثمان. لابن غلبون. تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم. ط:١. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٠هـ.

١٢٥ - التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. تحقيق: أ.د. حسن هنداوي. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٢٢هـ.

١٢٦ - تسهيل الفوائد. لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.

١٢٧ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. للصفدي. تحقيق: السيد الشرقاوي. راجعه: د. رمضان عبد التواب. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ.

١٢٨ - التصريح بمضمون التوضيح. لخالد الأزهري. تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري. ط:١. ١٤١٣هـ.

١٢٩- التعازي والمراثي. للمبرد. تحقيق: خليل المنصور. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

١٣٠- التعريفات. للجرجاني. ط:١. بيروت: دار الفكر، ١٤١٨هـ.

١٣١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني. تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى. ط: ١. ١٤٠٣هـ.

١٣٢- تعليق من أمالي بن دريد. تحقيق: د. السيد مصطفى السنوسي. ط:٢. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤١٣هـ.

١٣٣- التعليقة على المقرب. لابن النحاس الحلبي. تحقيق: د. خيري عبد الراضي عبد اللطيف. ط:١. المدينة المنورة: دار الزمان، ١٤١٦هـ.

١٣٤- التعليقة على كتاب سيبويه. للفارسي. تحقيق: د. عوض القوزي. ط:١. ١٤١٥هـ.

١٣٥- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز). لابن عطية. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

١٣٦- تفسير أسماء الله الحسنى. للزجاج. تحقيق: أحمد يوسف الدقاق. دار الثقافة العربية،

١٣٧- تفسير البغوي (معالم التنزيل). تحقيق: محمد عبد الله النمر وزميليه. ط:١. الرياض: دار طيبة، ١٤٢٣هـ.

١٣٨- تفسير البيضاوي. ط:١. بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤١٠هـ.

١٣٩- تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن). لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،

١٤٠- تفسير الطبري (جامع البيان). لابن جرير الطبري. ط: ٣. مصر: مكتبة البابي الحلبي،

١٤١- تفسير العز بن عبد السلام. تحقيق: د. عبد الله بن إبراهيم الوهبي. ط: ١. بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٦هـ.

١٤٢- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن). للقرطبي. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ.

١٤٣- التفسير القيم للإمام ابن القيم. جمعه:محمد أويس الندوي. حققه:محمد حامد الفقي. لا ط. بيروت:دار الكتب العلمية،١٣٩٨هـ.

١٤٤- التفسير الكبير. للفخر الرازي. ط:٤. بيروت: دار إحياء التراث العربي،١٤٢٢هـ.

١٤٥- تفسير الماوردي (النكت والعيون). لأبي الحسن الماوردي. تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم. لا ط. بيروت: دار الكتب العلمية،

١٤٦- تفسير الواحدي. تحقيق: صفوان عدنان داودي. ط:١ .دمشق:دار القلم، ١٤٠٥ هـ.

١٤٧- تفسير آيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي. اختصار: أبي المرشد سليمان بن علي المعري. تحقيق: مجاهد محمد محمود الصواف، ود. محسن غياض عجيل. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ١٣٩٩هـ.

١٤٨- التفكير اللساني في الحضارة العربية. د. عبد السلام المسدي. ط:٢. الدار العربية للكتاب، ١٩٨٦م.

١٤٩- تقويم الفكر النحوي. د. علي أبو المكارم. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٥م.

١٥٠ - التكملة. للفارسي. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

١٥١ - التمام في تفسير أشعار هذيل. لابن جني. تحقيق: لأحمد ناجي القيسي وزميليه. لا ط. بغداد: مطبعة العاني،

١٥٢ - التمهيد لابن عبد البر. تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف، ١٣٨٧هـ.

١٥٣ - التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين. لأبي الفضل محمد بن ناصر السلامي. تحقيق: د. وليد محمد السراقبي. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٤هـ.

١٥٤ - التنبيهات. لعلي بن حمزة. تحقيق: عبد العيز الميمني الراجكوتي. ط:٣. القاهرة: دار المعارف،

١٥٥ - تهذيب إصلاح المنطق. للخطيب التبريزي. تحقيق: د. فوزي عبد العزيز مسعود. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

١٥٦ - تهذيب الأسماء واللغات. للنووي. تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. ط: ١. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٦م.

١٥٧ - تهذيب الألفاظ. لابن السكيت. هذبه الخطيب التبريزي. ضبطه وجمع رواياته: الأب لويس شيخو اليسوعي. القاهرة: دار التراث، ١٤١٦٦هـ.

١٥٨ - تهذيب التهذيب. لابن حجر العسقلاني. ط:١. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ.

١٥٩- تهذيب اللغة. للأزهري. تحقيق: جماعة من الأساتذة. مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر،

١٦٠- توجيه اللمع. لابن الخباز. تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب. ط:١. القاهرة: دار السلام، ١٤٢٣هـ.

١٦١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي. تحقيق: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان. ط:١. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.

١٦٢- التوطئة. لأبي علي الشلوبيني. تحقيق: د. يوسف المطوع. لا ط. ١٤٠١هـ.

١٦٣- التيسير في القراءات السبع. لأبي عمرو الداني. عني به أوتويرتزل. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.

١٦٤- الثقافة المنطقية في الفكر النحوي نحاة القرن الرابع نموذجًا. د.محيي الدين محسب. ط:١. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٨هـ.

١٦٥- ثمار الصناعة. للدينوري. تحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ.

١٦٦- الجمل المنسوب للخليل. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:٥. ١٤١٦هـ.

١٦٧- الجمل في النحو. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. ط:٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

١٦٨- جمهرة أشعار العرب. لأبي زيد القرشي. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة: دار النهضة،

١٦٩ - جمهرة الأمثال. لأبي هلال العسكري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش. ط: ٢. بيروت: دار الجيل،

١٧٠ - جمهرة اللغة. لابن دريد. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية،

١٧١ - الجنى الداني. للمرادي. تحقيق:د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

١٧٢ - جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث. د. غنيم الينبعاوي. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة التجارية، ١٤١٦هـ.

١٧٣ - حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام. تحقيق: نظيف محرم خواجه. بيروت: دار صادر،

١٧٤ - حاشية الشهاب على البيضاوي. بيروت: دار صادر،

١٧٥ - حاشية الصبان على شرح الأشموني. لمحمد بن علي الصبان. دار الفكر،

١٧٦ - حجة القراءات. لابن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط:٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

١٧٧ - الحجة في القراءات السبع. المنسوب لابن خالويه. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم.ط:٦ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

١٧٨ - الحجة للقراء السبعة. للفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. مراجعة: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق. ط:٢. بيروت: دار المأمون، ١٤١٣هـ.

١٧٩ - الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري. د. محمد فاضل صالح السامرائي. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤٢٤هـ.

١٨٠ - الحدود. للرماني. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. عمان: دار الفكر،

١٨١ - الحديث النبوي في النحو العربي. د. محمود فجال. ط:٢. الرياض: أضواء السلف، ١٤١٧هـ.

١٨٢ - الحذف والتقدير في النحو العربي. د. علي أبو المكارم. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٨م.

١٨٣ - حروف المعاني. للزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

١٨٤ - الحلل في شرح أبيات الجمل. لابن السيد البطليوسي. تحقيق: د. مصطفى إمام. ط:١. القاهرة: مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧٩م.

١٨٥ - حلية الأولياء. لأبي نعيم. ط: ٤. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ.

١٨٦ - الحماسة البصرية. لصدر الدين البصري. تحقيق: د. عادل سليمان جمال. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ.

١٨٧ - الحماسة الشجرية. لابن الشجري. تحقيق: عبد المعين الملوحي، وأسماء الحمصي. دمشق: دار الثقافة، ١٩٧٠م.

١٨٨ - الحيوان. للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. مصر: مكتبة البابي الحلبي،

١٨٩ - الخاطريات. لابن جني. تحقيق: علي ذو الفقار شاكر. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

١٩٠ - خريدة القصر وجريدة العصر. قسم شعراء العراق. لأبي عبد الله عماد الدين الأصبهاني. تحقيق: محمد بهجة الأثري. العراق: المجمع العلمي العراقي، ١٣٧٥هـ.

١٩١ - خزانة الأدب. للبغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.

١٩٢ - خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري. د. سعود بن غازي أبو تاكي. ط:١. القاهرة: دار غريب، ١٤٢٥هـ.

١٩٣ - الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية،

١٩٤ - الخلاف بين النحويين. د. السيد رزق الطويل. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ.

١٩٥ - الدر المصون. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ.

١٩٦ - الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير. لأبي محمد عبد الواحد المالقي. ط:١. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٢٧هـ.

١٩٧ - الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. د.حسام سعيد النعيمي. بلا بيانات نشر.

١٩٨ - دراسة في النحو الكوفي من خلا معاني القرآن للفراء. المختار أحمد ديره. ط:١. بيروت – دمشق: دار قتيبة، ١٤١١هـ.

١٩٩ - درة الغواص في أوهام الخواص. للحريري. تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤١٧هـ.

٢٠٠ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر. بيروت: دار إحياء التراث العربي،

٢٠١ - الدرر اللوامع على همع الهوامع. لأحمد بن الأمين الشنقيطي. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٢٠٢ - دقائق التصريف. للقاسم بن محمد المؤدب. تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي وزميليه. المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ.

٢٠٣ - دلائل الإعجاز. للجرجاني. قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر. ط: ٥. القاهرة - الرياض: مكتبة الخانجي - مكتبة المعارف، ١٤٢٤هـ.

٢٠٤ - دلالة الألفاظ. د.إبراهيم أنيس. ط:٧. مصر: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٩٢م.

٢٠٥ - الدلالة اللغوية عند العرب. د. عبد الكريم مجاهد. عمان: دار الضياء،

٢٠٦ - دور الرتبة في الظاهرة النحوية. لعزام محمد ذيب إشريده. ط:١. عمان: دار الفرقان، ٢٠٠٤م.

٢٠٧ - ديوان أحيحة بن الجلاح. تحقيق: د. حسن محمد باجودة. الطائف: نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ.

٢٠٨ - ديوان الأقيشر الأسدي. صنعة: محمد علي دقة. ط:١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٧م.

٢٠٩- ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي. تحقيق: د. أنور أبو سويلم، ود. علي الهروط. ط: ١. عمان: دار عمار، ١٤١٢هـ.

٢١٠- ديوان بني أسد أشعار الجاهليين والمخضرمين. جمع وتحقيق: د. محمد علي دقة. ط:١. بيروت: دار صادر، ١٩٩٩م.

٢١١- ديوان أمية ابن أبي الصلت جمع وتحقيق ودراسة. صنعة: د. عبد الحفيظ السطلي. دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٧٤م.

٢١٢- ديوان أوس بن حجر. تحقيق: د. محمد يوسف نجم. ط:٣. بيروت: دار صادر، ١٣٩٩هـ.

٢١٣- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي. تحقيق: عزة حسن. بيروت-حلب: دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ.

٢١٤- ديوان تأبط شرًا. تحقيق: علي ذو الفقار شاكر. ط:٢. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٩هـ.

٢١٥- ديوان تميم بن مقبل. تحقيق: عزة حسن. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٢م.

٢١٦- ديوان جران العود النميري. رواية السكري. ط:٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥.

٢١٧- ديوان جرير. بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. مصر: دار المعارف،

٢١٨- ديوان جميل بثينة. بيروت: دار صادر،

٢١٩- ديوان حاتم الطائي. صنعة: يحيى بن مدرك الطائي. رواية: هشام بن محمد الكلبي. تحقيق: د. عادل سليمان جمال. ط:٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.

٢٢٠- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ.

٢٢١- ديوان الخنساء. تأليف: د.إبراهيم عوضين. ط:١. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٠٥هـ.

٢٢٢- ديوان دريد بن الصمة. تحقيق: عمر عبد الرسول. القاهرة: دار المعارف،

٢٢٣- ديوان ذي الرمة. شرح أبي نصر الباهلي. تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٢٢٤- ديوان رؤبة بن العجاج. اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي. الكويت: دار ابن قتيبة،

٢٢٥- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس. تحقيق: عبد العزيز الميمني. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ.

٢٢٦- ديوان شعر المتلمس الضبعي. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. ط:٢. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٤١٨هـ.

٢٢٧- ديوان شعر المثقب العبدي. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. ط:٢. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٧م.

٢٢٨- ديوان طرفة بن العبد. بيروت: دار صادر، ١٤٠٢هـ.

٢٢٩- ديوان الطرماح. تحقيق: د. عزة حسن. ط:٢. بيروت: دار الشرق العربي،

٢٣٠- ديوان العجاج. رواية الأصمعي وشرحه. تحقيق: عزة حسن. بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ.

٢٣١- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات. تحقيق: د. محمد يوسف نجم. بيروت: دار صادر،

٢٣٢- ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق: تشالرز لايل. قدم للطبعة الثانية وترجم التعليقات: د. محمد عوني عبد الرؤوف. ط:٢. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٣هـ.

٢٣٣- ديوان عدي بن زيد العبادي. تحقيق: محمد جبار المعيد. بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية،

٢٣٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة. شرحه: عبد أ. علي مهنا. ط:٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ.

٢٣٥- ديوان عمرو بن قميئة. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٨٥هـ.

٢٣٦- ديوان عمرو بن كلثوم. شرحه وضبطه: د. عمر فاروق الطباع. بيروت: دار القلم،

٢٣٧- ديوان عنترة. تحقيق: محمد سعيد مولوي. ط:٣. الرياض دار عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

٢٣٨- ديوان الفرزدق. عني بجمعه: عبد الله إسماعيل الصاوي. ط: ١. مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٤هـ.

٢٣٩- ديوان القتال الكلابي. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٤٠٩هـ.

٢٤٠- ديوان القطامي. تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. ط:١. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٠م.

٢٤١- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد. ط:٢. بيروت: دار صادر، ١٣٨٧هـ.

٢٤٢- ديوان قيس لبنى. جمع وتحقيق: د. إميل بديع يعقوب. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ.

٢٤٣- ديوان كثير عزة. شرحه: مجيد طراد. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ.

٢٤٤- ديوان لبيد بن ربيعة. شرح الطوسي. وضع هوامشه: د. حنا نصر الحتي. ط:١. بيروت: دار الكتب العربي، ١٤١٤هـ.

٢٤٥- ديوان مجنون ليلى. شرح: د. يوسف فرحات. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٢هـ.

٢٤٦- ديوان مسكين الدارمي. تحقيق: كارين صادر. ط:١. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م.

٢٤٧- ديوان ابن المعتز. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ.

٢٤٨- ديوان المعاني. لأبي هلال العسكري. بيروت: دار الجيل،

٢٤٩- ديوان أبي نواس. تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٢هـ.

٢٥٠- ديوان المهلهل. شرح: طلال حرب. بيروت: الدار العالمية، ١٤١٣هـ.

٢٥١- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ٢. القاهرة: دار المعارف،

٢٥٢- ديوان الهذليين. ط:٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.

٢٥٣- الذيل على طبقات الحنابلة. لابن رجب. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط:١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ.

٢٥٤- ربيع الأبرار. للزمخشري. بلا بيانات نشر.

٢٥٥- الرد على النحاة. لابن مضاء القرطبي. تحقيق: د. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف،

٢٥٦- رسالة الغفران. لأبي العلاء المعري. تحقيق: فوزي عطوي. بيروت: الشركة اللبنانية للكتاب،

٢٥٧- رصف المباني. للمالقي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط:٢. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

٢٥٨- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. لتاج الدين السبكي. تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

٢٥٩- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. د. مازن المبارك. ط:٣. دمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ.

٢٦٠- الروض الأنف. للسهيلي. تحقيق: عبد الرحمن الوكيل. ط:١. دار الكتب الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

٢٦١- روضة الناظر وجنة المناظر. لابن قدامة. ط:٣. الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٠هـ.

٢٦٢- زاد المسير. لابن الجوزي. ط:٤. بيروت-دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٢٦٣- زاد المعاد. لابن قيم الجوزية. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط. ط: ١٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.

٢٦٤- الزاهر. لأبي بكر الأنباري. تحقيق: د. حاتم الضامن. بغداد: دار الرشيد، ١٣٩٩هـ.

٢٦٥- زهر الآداب. للحصري القيرواني. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط: ٢. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي،

٢٦٦- السبعة. لابن مجاهد. تحقيق: د.شوقي ضيف. ط:٣. مصر: دار المعارف،

٢٦٧- سر صناعة الإعراب. لابن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

٢٦٨- سفر السعادة وسفير الإفادة. للسخاوي. تحقيق: د. محمد الدالي ود. شاكر الفحام. ط:٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٥هـ.

٢٦٩- سمط اللآلي. لأبي عبيد البكري. حققه: عبد العزيز الميمني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ.

٢٧٠- سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ.

٢٧١- سنن أبي داود. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر،

٢٧٢- سنن البيهقي الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ.

٢٧٣- سنن الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: المكتبة العلمية،

٢٧٤- سنن الدارقطني. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني. بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ.

٢٧٥- سنن الدارمي. لأبي محمد الدارمي. تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧.

٢٧٦- سنن النسائي (المجتبى). تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط:٢. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ.

٢٧٧- سير أعلام النبلاء. للذهبي. أشرف على التحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط:٩. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

٢٧٨- السيرة النبوية . لابن هشام. تحقيق: مصطفى السقا وزميليه. نؤسسة علوم القرآن،

٢٧٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي. بيروت: دار إحياء التراث العربي،

٢٨٠- شرح أبنية سيبويه. لابن الدهان. تحقيق: د. علاء محمد رأفت. القاهرة: دار الطلائع،

٢٨١- شرح أبيات سيبويه. لابن السيرافي. تحقيق: د. محمد علي سلطاني. لا ط. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٦هـ.

٢٨٢- شرح أبيات مغني اللبيب. للبغدادي. تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. ط:٢. دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ.

٢٨٣- شرح اختيارات المفضل. للخطيب التبريزي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ.

٢٨٤- شرح أشعار الهذليين. لأبي سعيد السكري. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. ط: ٢. القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٤٢٥هـ.

٢٨٥- شرح الألفية لابن الناظم. لبدر الدين بن مالك. تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. بيروت: دار الجيل،

٢٨٦- شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون. ط:١. القاهرة: دار هجر، ١٤١٠هـ.

٢٨٧- شرح التسهيل. للمرادي. تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد. ط:١. المنصورة: مكتبة الإيمان، ١٤٢٧هـ.

٢٨٨- شرح الحدود النحوية. للفاكهي. تحقيق: د. صالح بن حسين العايد. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

٢٨٩- شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى. لأبي شامة المقدسي. تحقيق: جمال عزون. ط: ١. الشارقة: مكتبة العمرين العلمية، ١٤٢٠هـ.

٢٩٠- شرح الحماسة. للمرزوقي. نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون.ط:١. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.

٢٩١- شرح الدروس. لابن الدهان. تحقيق: د. إبراهيم الأدكاوي. ط: ١. القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤١١هـ.

٢٩٢- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري. ط:١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.

٢٩٣- شرح السلم في المنطق للأخضري. لعبد الرحيم فرج الجندي. القاهرة: المكتبة الأزهرية، ١٤١٨هـ.

٢٩٤- شرح السنة. للبغوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش. ط:٢. بيروت -دمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

٢٩٥- شرح الفصيح. للزمخشري. تحقيق: د. إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

٢٩٦- شرح ألفية ابن معطي . لابن القواس. تحقيق: علي موسى الشوملي. ط:١. الرياض: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ.

٢٩٧- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. لأبي بكر بن الأبناري. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٢. القاهرة: دار المعارف،

٢٩٨- شرح القصائد العشر. للتبريزي. قدم له: فواز الشعار. ط:١. بيروت: مؤسسة المعارف، ١٤١٨هـ.

٢٩٩- شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٣٠٠- شرح الكوكب المنير. المسمى بمختصر التحرير. لابن النجار محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي. تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد. ط:٢. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٣ هـ.

٣٠١- شرح اللمع في النحو. للقاسم بن محمد الواسطي. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ.

٣٠٢- شرح اللمع لابن برهان العكبري. تحقيق: د. فائز فارس. ط: ١. الكويت، ١٤٠٤هـ.

٣٠٣- شرح اللمع للأصفهاني. لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي. تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٠هـ.

٣٠٤- شرح المفصل الموسوم بالتخمير. لصدر الأفاضل الخوارزمي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.

٣٠٥- شرح المفصل. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب،

٣٠٦- شرح المفضليات للأنباري. تحقيق: د. محمد نبيل طريفي. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٤٢٤هـ.

٣٠٧- شرح المقدمة الجزولية. لأبي علي الشلوبين. تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣هـ.

٣٠٨- شرح المقدمة المحسبة. لابن بابشاذ. تحقيق. خالد عبد الكريم. ط:١. الكويت، ١٩٧٦م.

٣٠٩- شرح الملوكي. لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:١. حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ.

٣١٠- شرح الهداية. للمهدوي. تحقيق: د. حازم سعيد حيدر. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد،١٤١٦هـ.

٣١١- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح،

٣١٢- شرح جمل الزجاجي. لابن خروف. تحقيق: د. سلوى عرب. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣١٣- شرح ديوان المتنبي. المنسوب للعكبري. ضبطه: مصطفى السقا، وزميلاه. بيروت: دار المعرفة،

٣١٤- شرح ديوان امرئ القيس. شرحه: حسن السندوبي. ط:٣. القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٣٧٣هـ.

٣١٥- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري. وضعه وضبط الديوان: عبد الرحمن البرقوقي. بيروت: دار الكتاب العربي،

٣١٦- شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى. لأبي العباس ثعلب. ط: ٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.

٣١٧- شرح ديوان كعب بن زهير. صنعه: أبو سعيد السكري. ط:٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥.

٣١٨- شرح شواهد الإيضاح. لابن بري. تحقيق: د. عيد مصطفى درويش ومراجعة: د. محمد مهدي علام. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ.

٣١٩- شرح شواهد المغني. للسيوطي. لجنة إحياء التراث العربي،

٣٢٠- شرح عمدة الحافظ. لابن مالك. تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري. بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.

٣٢١- شرح عيون الإعراب. لعلي بن فضال المجاشعي. تحقيق: حسناء عبد العزيز القنيعير. ط:١. ١٤١٣هـ.

٣٢٢- شرح فتح القدير. لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي. ط:٢. بيروت: دار الفكر،

٣٢٣- شرح قطر الندى. لابن هشام. ومعه سبل الهدى لمحمد محيي الدين عبد الحميد. ط:١ . بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ.

٣٢٤- شرح كتاب سيبويه للسيرافي. تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين. الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م.

٣٢٥- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. للعسكري. تحقيق: عبد العزيز أحمد. ط:١ . مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ.

٣٢٦- شرح مشكل شعر المتنبي. لابن سيده. تحقيق: د. محمد رضوان الداية. دمشق: دار المأمون للتراث،

٣٢٧- شرح نهج البلاغة. لأبي حامد عز الدين بن أبي الحديد المدائني. تحقيق: محمد عبد الكريم النمري. ط:١ . بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٣٢٨- شروح سقط الزند. تحقيق: مصطفى السقا وآخرين. ط: ٣. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ.

٣٢٩- الشريعة. لأبي بكر الآجري. تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي. ط:٢. الرياض: دار الوطن، ١٤٢٠ هـ.

٣٣٠- شعب الإيمان. للبيهقي. تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ.

٣٣١- شعر الأحوص الأنصاري. تحقيق: عادل سليمان جمال. ط:٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.

٣٣٢- شعر الأخطل. صنعة السكري. تحقيق: د. فخر الدين قباوة.ط:٤. دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.

٣٣٣- شعر الخوارج. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٤م.

٣٣٤- شعر الكميت بن زيد الأسدي. جمع وتقديم: د. داود سلوم. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

٣٣٥- شعر بني كنانة في الجاهلية وصدر الإسلام. جمع وتحقيق: د. إبراهيم النعانعة. ط:١ . عمان: دار عمار، ١٤٢٨هـ.

٣٣٦- شعر عروة بن الورد العبسي. صنعة أبي يوسف يعقوب السكيت. تحقيق: د. محمد فؤاد نعناع. ط:١ . القاهرة-الكويت: مكتبة الخانجي- مكتبة دار العروبة، ١٤١٥هـ.

٣٣٧- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي. جمعه: مطاع الطرابيشي. ط:٣. دمشق: مكتبة دار البيان، ١٤١٤هـ.

٣٣٨- شعر غطفان في الجاهلية وصدر الإسلام. جمع وتحقيق: د. إبراهيم النعانعة. ط:١. عمان: دار جرير، ١٤٢٨هـ.

٣٣٩- شعر قبيلة كلب حتى نهاية العصر الأموي. جمع وتحقيق: أحمد محمد علي عبيد. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٩م.

٣٤٠- شعر ابن ميادة. جمع وتحقيق: د. حنا جميل حداد. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٢هـ.

٣٤١- شعر نصيب بن رباح. تحقيق: داود سلوم. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧م.

٣٤٢- الشعر والشعراء. لابن قتيبة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٣هـ.

٣٤٣- شعراء إسلاميون. د. نوري حمودي القيسي. ط: ٢. بيروت: علم الكتب ـ دار النهضة العربية، ١٤٠٥هـ.

٣٤٤- شعراء النصرانية. للويس شيخو. القاهرة: مكتبة الآداب،

٣٤٥- شعراء أميون. د. نوري حمودي القيسي. ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩٦هـ.

٣٤٦- شفاء العليل. للسلسيلي. تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاتي. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ.

٣٤٧- الصاحبي. لابن فارس. تحقيق: أحمد صقر. القاهرة: البابي الحلبي،

٣٤٨- الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشين الآخرين. ط:٢. الكويت: دار ابن قتيبة، ١٩٩٣. (مصور من طبعة: آدلف هلز هوسن، ١٩٢٧م).

٣٤٩- الصحاح. للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط:٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.

٣٥٠- صحيح البخاري . للإمام محمد بن عبد الله البخاري . استانبول : المكتبة الإسلامية،

٣٥١- صحيح مسلم. للإمام مسلم بن الحجاج. تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي. ط:١. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٢هـ.

٣٥٢- ضرائر الشعر(ما يجوز للشاعر في الضرورة). للقيرواني. تحقيق: د.محمد زغلول سلام، ود.محمد مصطفى هدارة. الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية،

٣٥٣- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. للآلوسي. شرحه: محمد بهجة الأثري. ط:١. القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤١٨هـ.

٣٥٤- الضرائر. لابن عصفور. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط: ٢. ١٤٠٢هـ.

٣٥٥- الضرورة الشعرية في النحو العربي. د. محمد حماسة عبد اللطيف. مكتبة دار العلوم.

٣٥٦- طبقات الشافعية الكبرى. للسبكي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو. ط:٢. دار هجر، ١٤١٣هـ.

٣٥٧- طبقات الشافعية. لمحمد بن عمر بن قاضي شُهبة. تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.

٣٥٨- الطبقات الكبير. لابن سعد. تحقيق: د. محمد علي عمر. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ.

٣٥٩- طبقات المفسرين. للداودي. تحقيق: علي محمد عمر. ط:٢. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٥هـ.

٣٦٠- طبقات النحويين البصريين. للسيرافي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. ط:١. دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.

٣٦١- طبقات النحويين واللغويين. للزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:٢. مصر: دار المعارف،

٣٦٢- طبقات فحول الشعراء. لابن سلام. تحقيق: محمود شاكر. جدة: دار المدني،

٣٦٣- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين. د. عبد الفتاح حسن علي البجة. ط:١. عمان: دار الفكر، ١٤١٩هـ.

٣٦٤- العقد الفريد. لابن عبد ربه. شرحه وضبطه: أحمد أمين وزميلاه. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٤هـ.

٣٦٥- علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم. د. محمد أحمد خضير. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية،

٣٦٦- العلة النحوية نشأتها وتطورها. د. مازن المبارك. ط:١. دمشق: المكتبة الحديثة، ١٩٦٥م.

٣٦٧- علل النحو. للوراق. تحقيق: د.محمود جاسم محمد الدرويش. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.

٣٦٨- علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق. د. فايز الداية. ط:٥. دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٤٢٧هـ.

٣٦٩- علم الدلالة. د. أحمد مختار عمر. ط:٣. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢م.

٣٧٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري. لبدر الدين العيني. بيروت: دار إحياء التراث العربي،

٣٧١- العمدة في محاسن الشعر وآدابه. لابن رشيق القيرواني. بلا بيانات نشر.

٣٧٢- غاية النهاية في طبقات القراء. لابن الجزري. نشره: ج. برجستراسر. ط:٣. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

٣٧٣- غرائب القرآن ورغائب الفرقان. لنظام الدين النيسابوري. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. ط: ١. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨١هـ.

٣٧٤- غريب الحديث. لإبراهيم بن إسحاق الحربي. تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.

٣٧٥- غريب الحديث. لابن قتيبة. تحقيق: د. عبد الله الجبوري. ط:١. بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.

٣٧٦- غريب الحديث. للخطابي. تحقيق: عبد الكريم العزباوي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٣٧٧- غريب الحديث. للقاسم بن سلام الهروي. تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٦هـ.

٣٧٨- الغريب المصنف. للقاسم بن سلام. تحقيق: د. محمد المختار العبيدي. ط:٢. تونس: المجمع التونسي لعلوم والآداب والفنون- دار سحنون للنشر، ١٤١٦هـ.

٣٧٩- الفائق للزمخشري. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط:٢. بيروت: دار المعرفة،

٣٨٠- الفاخر. للمفضل بن سلمة. تحقيق: عبد العليم الطحاوي. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٤م.

٣٨١- الفاضل. للمبرد. تحقيق: عبد العزيز الميمني. ط:٣. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٤٢١هـ.

٣٨٢- فتاوى السبكي. تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي. بيروت: دار المعرفة،

٣٨٣- فتح القدير. للشوكاني. ط:١. دمشق -بيروت: دار ابن كثير -دار الكلم الطيب، ١٤١٤هـ.

٣٨٤- الفريد في إعراب القرآن المجيد. للمنتجب الهمذاني. تحقيق: محمد نظام الدين الفتيّح. ط:١. المدينة المنورة: مكتبة دار الزمان، ١٤٢٧هـ.

٣٨٥- الفريدة في شرح القصيدة. لابن الخباز. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٠هـ.

٣٨٦- الفسر. لابن جني. تحقيق: د. رضا رجب. ط: ١. دمشق: دار الينابيع، ٢٠٠٤م.

٣٨٧- الفصول في الأصول. للجصاص. تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي. ط:١. الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٤٠٥هـ.

٣٨٨- الفصول في القوافي. لابن الدهان. تحقيق: د. صالح حسين العايد. ط:١. الرياض: دار إشبيليا، ١٤١٨هـ.

٣٨٩- الفلاكة والمفلوكون. لأحمد بن علي الدلجي. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

٣٩٠- فهرسة ابن خير الاشبيلي. لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي. تحقيق: محمد فؤاد منصور. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

٣٩١- الفهرست. لابن النديم. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨هـ.

٣٩٢- فوات الوفيات. للكتبي. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر،

٣٩٣- في أصول النحو. لسعيد الأفغاني. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٣٩٤- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح. لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي. تحقيق: أ.د. محمود يوسف فجال. ط:١. دبي: دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢١هـ.

٣٩٥- القاعدة النحوية تحليل ونقد. د. محمود حسن الجاسم. ط:١. دمشق: دار الفكر، ١٤٢٨هـ.

٣٩٦- القرط على الكامل. لابن سعد الخير. بلا بيانات نشر.

٣٩٧- قواطع الأدلة في الأصول. لأبي المظفر السمعاني. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٣٩٨- قواعد الشعر. لأبي العباس ثعلب. تحقيق: د. رمضان عبد الوهاب. ط:٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٥م.

٣٩٩- القياس في النحو. د. منى إلياس. ط:١. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

٤٠٠- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح. لابن أبي الربيع. تحقيق: د. فيصل الحفيان. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ.

٤٠١- الكافي في العروض والقوافي. للخطيب التبريزي. تحقيق: الحساني حسن عبد الله. ط:٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٥هـ.

٤٠٢- الكامل في التاريخ. لأبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني. تحقيق: عبد الله القاضي. ط: ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٤٠٣- الكامل. للمبرد. تحقيق: د. أحمد الدالي. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

٤٠٤- كتاب الإبدال. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: عز الدين التنوخي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٨٠هـ.

٤٠٥- كتاب الأمالي. للقالي. ط:٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ.

٤٠٦- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل. لأبي بكر بن خزيمة. تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. ط:٥. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٤هـ.

٤٠٧- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. لابن السيد البطليوسي. تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.

٤٠٨- كتاب الحماسة بترتيب الأعلم الشنتمري. تحقيق: مصطفى عليان. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.

٤٠٩- كتاب الشعر. للفارسي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ.

٤١٠-كتاب الصناعتين الكتابة والشعر. لأبي هلال العسكري. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٦هـ.

٤١١-كتاب العين. للخليل بن أحمد. تحقيق: د. مهدي المخزمي ود. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال،

٤١٢-الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. لأبي بكر بن أبي شيبة الكوفي. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ.

٤١٣-كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٤١٤-الكشاف. للزمخشري. بيروت: دار الفكر،

٤١٥-كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. لإسماعيل بن محمد العجلوني. تحقيق: أحمد القلاش. ط: ٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

٤١٦-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لحاجي خليفة. بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٤١٧-كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي. تحقيق : د.أحمد الدالي. مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ.

٤١٨-الكشف عن وجوه القرءات السبع. لمكي بن ابي طالب. تحقيق: د. محي الدين رمضان. ط:٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

٤١٩- الكليات. للكفوي. أعده للطبع: د. عدنان درويش ومحمد المصري. ط:٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ.

٤٢٠- الكوكب الدري. للإسنوي. تحقيق: د. محمد حسن عواد. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤٠٥هـ.

٤٢١- اللامات. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. ط: ٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٢هـ. (مصور من مجمع اللغة العربية بدمشق).

٤٢٢- لباب الآداب. لأبي منصور الثعالبي. تحقيق: أحمد حسن لبج. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

٤٢٣- لباب الآداب. لأسامة بن منقذ. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.

٤٢٤- اللباب في علوم الكتاب. لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ.

٤٢٥- اللباب. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان. ط:١. دمشق -بيروت: دار الفكر - دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.

٤٢٦- لسان العرب. لابن منظور. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ.

٤٢٧- لسان الميزان. لابن حجر العسقلاني. تحقيق: دائرة المعرف النظامية-الهند. ط:٣. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦هـ.

٤٢٨- اللغة العربية معناها ومبناها. د. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٢١هـ.

٤٢٩- اللغة بين المعيارية والوصفية. د. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤١٢هـ.

٤٣٠- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة. ، لعبد الملك بن عبد الله الجويني. تحقيق: فوقية حسين محمود. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.

٤٣١- لمع الأدلة. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني. دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.

٤٣٢- اللمع في العربية. لابن جني. تحقيق: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية،

٤٣٣- اللمع في العربية. لابن جني.تحقيق: حامد المؤمن. ط:٢. بيروت: عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ.

٤٣٤- اللمع في العربية، لابن جني. تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف. ط:١. ١٣٩٩هـ.

٤٣٥- المؤتلف والمختلف. للآمدي. بلا بيانات نشر.

٤٣٦- ما ينصرف وما لا ينصرف. للزجاج. تحقيق: د. هدى محمود قراعة. ط:٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ.

٤٣٧- المبرد سيرته ومؤلفاته. د. خديجة الحديثي.ط:١. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠م.

٤٣٨- المبسوط. للسرخسي. بيروت: دار المعرفة،

٤٣٩- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة. لابن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي. ط:١. دمشق-بيروت: دار القلم-دار المنارة، ١٤٠٧هـ.

٤٤٠- المتبع في شرح اللمع. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: د. عبد الحميد حمد محمود الزوي. ط:١. بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٩٤م.

٤٤١- المثل السائر. لابن الأثير. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م.

٤٤٢- مجاز القرآن. لأبي عبيدة. تحقيق د. فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي،

٤٤٣- مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٥. القاهرة: دار المعارف،

٤٤٤- مجمع الأمثال للميداني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة الحلبي،

٤٤٥- مجمل اللغة. لابن فارس. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

٤٤٦- مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية. جمعه: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، بلا بيانات نشر.

٤٤٧- المجموع. للنووي. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧م.

٤٤٨- المحاسن والأضداد. للجاحظ. ط:٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٥هـ.

٤٤٩- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. لأبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني. تحقيق: عمر الطباع. بيروت: دار القلم، ١٤٢٠هـ.

٤٥٠- المحتسب. لابن جني. تحقيق: علي النجد ناصف وزميليه. القاهرة، ١٤١٥هـ.

٤٥١ - المحصول في أصول الفقه. لأبي بكر بن العربي. تحقيق: حسين علي البدري وسعيد فودة. ط:١. عمان: دار البيارق، ١٤٢٠هـ.

٤٥٢ - المحصول في شرح الفصول. لابن إياز البغدادي. تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار. عمان: دار عمار، ١٤٣١هـ.

٤٥٣ - المحصول في علم الأصول. لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي. تحقيق: طه جابر فياض العلواني. ط:١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٠هـ.

٤٥٤ - المحكم والمحيط الأعظم. لابن سيده. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٤٥٥ - المحكم والمحيط الأعظم. لابن سيده. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. ط:١. معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٣٧٧هـ.

٤٥٦ - المحلى. لابن حزم. بيروت: دار الآفاق الجديدة،

٤٥٧ - مختارات شعراء العرب. لابن الشجري. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة: دار نهضة مصر،

٤٥٨ - مختصر ابن خالويه. عناية: برجشتراسر. القاهرة: مكتبة المتنبي،

٤٥٩ - مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل. لابن الحاجب. تحقيق: د. نذير حمادو. ط:١. بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٧هـ.

٤٦٠ - المخصص. لابن سيدة. بيروت: دار الكتب العلمية،

٤٦١ - المدارس النحوية. د. شوقي ضيف. ط:٧. القاهرة: دار المعارف،

٤٦٢- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة الغة والنحو. د. مهدي المخزمي. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٣هـ.

٤٦٣- المذكر والمؤنث. لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤٠١هـ.

٤٦٤- المذكر والمؤنث. لأبي حاتم السجستاني. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. ط:١. دمشق- دبي: دار الفكر -مركز جمعة الماجد، ١٤١٨هـ.

٤٦٥- المذكر والمؤنث. للفراء. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. القاهرة: دار التراث، ١٩٧٥م.

٤٦٦- مرآة الجنان وعبرة اليقظان. لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

٤٦٧- مراتب النحويين. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي.

٤٦٨- المرتجل. لابن الخشاب. تحقيق: علي حيدر. دمشق، ١٣٩٢هـ.

٤٦٩- المزهر . للسيوطي. شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك وزميليه. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٨هـ.

٤٧٠- المسائل البصريات. للفارسي. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد. ط:١. القاهرة: مطعة المدني، ١٤٠٥هـ.

٤٧١- المسائل الحلبيات. للفارسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ.

٤٧٢- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي. د. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦هـ.

٤٧٣ - المسائل الشيرازيات. للفارسي. تحقيق: د.حسن هنداوي. ط: ١. الرياض: كنوز أشبيليا، ١٤٢٤هـ.

٤٧٤ - المسائل العسكرية. للفارسي. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. ط:١. القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ.

٤٧٥ - المسائل العضديات. للفارسي. تحقيق: د.علي جابر المنصوري. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

٤٧٦ - المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. للفارسي. تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي. بغداد: وزارة الأوقاف،

٤٧٧ - المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي . تحقيق: مصطفى الحدري. دمشق: مجمع اللغة العربية،

٤٧٨ - مسائل خلافية في النحو. للعكبري. تحقيق: محمد خير الحلواني. ط: ١. بيروت: دار الشرق، ١٤١٢هـ.

٤٧٩ - المساعد. لابن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٤٨٠ - مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. لابن فضل الله العمري. تحقيق: أ.د. محمد عبد القادر خريسات وزميليه. العين الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتراث والتاريخ،

٤٨١ - المستدرك على الصحيحين. لأبي عبدالله الحاكم. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٤٨٢ - المستصفى في علم الأصول. لأبي حامد الغزالي. تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

٤٨٣ - المستقصى في أمثال العرب. للزمخشري. ط:٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

٤٨٤ - المسلسل في غريب لغة العرب. لأبي طاهر محمد بن يوسف التميمي. تحقيق: محمد عبد الجواد. القاهرة: مكتبة الخانجي،

٤٨٥ - مسند الإمام أحمد بن حنبل. إشراف: د. سمير طه مجذوب. إعداد: محمد سليم إبراهيم سمارة وآخرين. ط: ١. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

٤٨٦ - مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. حاتم الضامن. ط:٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

٤٨٧ - المصباح لما اغتم من شواهد الإيضاح. لابن يسعون. تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. ط:١. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٩هـ.

٤٨٨ - المصنف. لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط:٢ بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

٤٨٩ - المقصور والممدود. لابن ولاد. عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني. ط:٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.

٤٩٠ - المطلع على أبواب الفقه (المطلع على أبواب المقنع). لمحمد بن أبي الفتح البعلي. تحقيق: محمد بشير الأدلبي. بيروت: المكتب الإسلامي، ، دار النشر: المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ.

٤٩١ - معاني الحروف. للرماني. تحقيق: د، عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ط:٣. بيروت: دار الشروق، ١٤٠٤هـ.

٤٩٢- معاني القراءات. للأزهري. حققه: أحمد فريد المزيدي. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ.

٤٩٣- معاني القرآن الكريم. للنحاس. تحقيق: محمد علي الصابوني. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.

٤٩٤- معاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

٤٩٥- معاني القرآن. للأخفش. تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

٤٩٦- معاني القرآن. للأخفش. تحقيق: د. هدى قراعة. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ.

٤٩٧- معاني القرآن. للفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية،

٤٩٨- المعاني الكبير. لابن قتيبة. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

٤٩٩- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. لعبد الرحيم العباسي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. لا ط. بيروت: عالم الكتب، ١٣٦٧هـ.

٥٠٠- المعتمد في أصول الفقه. لأبي الحسين البصري. تحقيق: محمد حميد الله. ومعاونيه. دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٣٨٤هـ.

٥٠١- معجم الأدباء. لياقوت الحموي. تحقيق: د. إحسان عباس. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

٥٠٢- معجم الشعراء. للمرزباني. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة،

٥٠٣- معجم القراءات د. عبد اللطيف الخطيب. ط:١. دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢٢هـ.

٥٠٤- المعجم الكبير. للطبراني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط:٢. الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ.

٥٠٥- معجم ما استعجم. لأبي عبيد البكري. تحقيق: مصطفى السقا. ط:٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٥٠٦- معجم مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٤٢٠هـ.

٥٠٧- معجم البلدان. لياقوت الحموي. بيروت: دار صادر،

٥٠٨- معرفة السنن والآثار عن الامام أبي عبد الله محمد بن أدريس الشافعي. لأبي بكر البيهقي. تحقيق: سيد كسروي حسن. بيروت: دار الكتب العلمية،

٥٠٩- معرفة القراء الكبار. للذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف وزميليه. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

٥١٠- مغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله ومراجعة: سعيد الأفغاني. ط:٦. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.

٥١١- المغني في النحو. لابن فلاح اليمني. ط:١. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٩.

٥١٢- المغني. لابن قدامة. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط:٣. المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤١٧هـ.

٥١٣- المفردات. للراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان داودي. ط:٣. دمشق: دار القلم، ١٤٢٣هـ.

٥١٤- المفصل. للزمخشري. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. ط:١. عمان: دار عمار، ١٤٢٥هـ.

٥١٥- المفضليَّات. اختيار المفضل الضبي. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط:٨. القاهرة: دار المعارف،

٥١٦- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. للسخاوي. تحقيق: محمد عثمان الخشت. ط: ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ.

٥١٧- المقاصد الشافية. للشاطبي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.

٥١٨- المقتصد في شرح الإيضاح. للجرجاني. تحقيق: د.كاظم بحر المرجان. لا ط. العراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م.

٥١٩- المقتضب. للمبرد. تحقيق: د. عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب،

٥٢٠- المقرب. لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،

٥٢١- المكتفى في الوقف والابتداء. لأبي عمرو الداني. تحقيق: جايد زايد مخلف. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م.

٥٢٢- الملخص في ضبط قوانين العربية. لابن أبي الربيع. تحقيق: د. علي سلطان الحكمي. ط:١. ١٤٠٥هـ.

٥٢٣- الممتع في التصريف. لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:١. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.

٥٢٤- من أسرار اللغة. د. إبراهيم أنيس. ط:٧. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٩٤م.

٥٢٥- من تاريخ النحو. لسعيد الأفغاني. الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٧٨م.

٥٢٦- مناهج البحث في اللغة. د. تمام حسان. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠٧هـ.

٥٢٧- مناهج اللغويين في تقرير العقيدة. د. محمد الشيخ عليو محمد. ط:١. الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٢٧هـ.

٥٢٨- المنخول في تعليقات الأصول. لأبي حامد الغزالي. تحقيق: د. محمد حسن هيتو. ط:٢. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠هـ.

٥٢٩- المنصف. لابن جني. تحقيق. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. ط:١. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ.

٥٣٠- المنطق الصوري والرياضي. لعبد الرحمن بدوي. ط:٤. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧م.

٥٣١- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية. د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط:١ بيروت- بغداد: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-مكتبة دار التربية، ١٣٩٥هـ.

٥٣٢- المهذب في فقه الإمام الشافعي. لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي. بيروت: دار الفكر،

٥٣٣- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديثي. الجمهورية العراقية: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١م.

٥٣٤- نتائج الفكر. للسهيلي. تحقيق: د. محمد البنا. القاهرة: دار الاعتصام.

٥٣٥- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي. د. أحمد عبد الستار الجواري. المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ.

٥٣٦- النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج. د. عبده الراجحي. بيروت: مكتبة النهضة العربية، ١٩٧٩م.

٥٣٧- النحو وكتب التفسير. د. إبراهيم رفيده. ط:٣. مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.

٥٣٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. ط:٣. الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ.

٥٣٩- النشر في القراءات العشر. لابن الجزري. صححه: علي محمد الضباع. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة،

٥٤٠- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. د. حسن خميس سعيد الملخ. ط:١. عمان: دار الشروق، ٢٠٠٠م.

٥٤١- نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية. د. مصطفى بن حمزة. ط:١. ١٤٢٥هـ.

٥٤٢- نكت الهميان في نكت العميان. لخليل بن أيبك الصفدي. بلا بيانات نشر.

٥٤٣- النكت في تفسير كتاب سيبويه. للأعلم. تحقيق: زهير سلطان. ط:١. الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٧هـ.

٥٤٤- نهاية الأرب في فنون الأدب. للنويري. تحقيق: مفيد قميحة وآخرين. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.

٥٤٥- نهاية الوصول. للساعاتي. تحقيق: د. سعد السلمي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

٥٤٦- النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير. تحقيق: د. طاهر الزواوي ود. محمود الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ.

٥٤٧- النوادر في اللغة. لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. ط:١. بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ.

٥٤٨- هدية العارفين. لإسماعيل باشا البغدادي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

٥٤٩- هشام بن معاوية الضرير حياته وآراؤه ومنهجه. د. تركي بن سهو العتيبي. ط:١. ١٤١٦هـ.

٥٥٠- همع الهوامع. للسيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٥٥١- همع الهوامع. للسيوطي. عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني. ط: ١. مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٢٧هـ.

٥٥٢-الوافي بالوَفَيات. لخليل بن أيبك الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.

٥٥٣- واو الثمانية بين الإقرار والإنكار. د. زين كامل الخويسكي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.

٥٥٤- الوحشيات. لأبي تمام. تحقيق: عبد العزيز الميمني. زاد في حواشيه: محمود محمد شاكر. ط:٣. القاهرة: دار المعارف،

٥٥٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة،

ثانيًا: المخطوطات:

١-التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. (مخطوط في دار الكتب القومية رقم: ٦٠١٦هـ).

٢-تهذيب تذكرة الفارسي. لابن جني. (مخطوط في مجلس الشورى الإيراني. رقم: ٩٥٨٠).

٣- شرح كتاب سيبويه. للسيرافي. (مخطوطة دار الكتب والوثائق القومية رقم: ١٣٧ نحو).

٤-الغرة في شرح اللمع. لابن الدهان. (مخطوطة في مكتبة قليج علي برقم: ٩٣٠).

ثالثًا: الدوريات:

٥٥٦-١- مجلة التراث العربي. العدد: ٩٢. ديسمبر ٢٠٠٣- ذو القعدة ١٤٢٤هـ. والعدد: ٦٤. صفر ١٤١٧هـ.

٢- مجلة الجامعة الإسلامية. العدد:١١١. ١٤٢١هـ.

٣- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها. الجزء: ١٧. العدد: ٣٢. ذو الحجة ١٤٢٥هـ.

٤- مجلة حوليات التراث. العدد: ٧. ٢٠٠٧م.

٥- مجلة عالم الكتب. المجلد: ٢٥. العدد: ٣، ٤. سنة: ١٤٢٤-١٤٢٥هـ.

٦- مجلة اللسانيات، العدد العاشر، جامعة الجزائر. ٢٠٠٥م.

رابعًا: الرسائل العلمية:

١- الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي. إعداد: عبد الرحمن بن مردد بن ضيف الله الطلحي. جامعة أم القرى. ١٤٢٤هـ.

٢- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة. لابن جني. تحقيق: يسري قاسم القواسمي. كلية الآداب جامعة القاهرة. ١٩٧١م.

٣- المباحث الكاملية. تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد. جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٣٩٨هـ.

٤- المنخل في إعراب أبيات المفصل. لعز الدين المراغي وجلال البخاري. تحقيق: سليمان بن عبد الرحمن بن عبيد الحمود. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨هـ

٧- فهرس الموضوعات

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

تنبيه

أخي القارئ الكريم!

وقع في ترقيم الصفحات خطآن:

الأول: تكرار رقم (٢٥) في القسم الأول، فحملته آخر صفحة في التمهيد وأول صفحة في الباب الأول.

الثاني: سقط من الترقيم رقمان (٣٤٣)، (٣٤٤)، بين باب المفعول له والمفعول معه. وهو خطأ في الترقيم فقط.